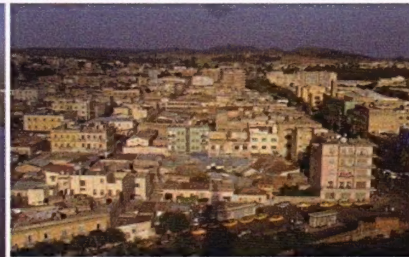


مجموعة مؤلفين

# العرب والقرن الأفريقي

جدلية الجوار والانتماء



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات  
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES



**العرب والقرن الأفريقي**  
**جدلية الجوار والانتماء**





# العرب والقرن الأفريقي

## جدلية الجوار والانتماء

كيداني منغستيب  
محمد أحمد الشيخ علي  
محمود محارب  
مضوي الترابي  
ميهاري تاديلي مارو  
النور حمد  
يوسف فضل حسن

الطيب زين العابدين  
عبد الله حمدوك  
عبد الله علي إبراهيم  
عبد الله الفكي البشير  
عبد الوهاب البشير  
عدلان الحردلو

إجلال رأفت  
أمانى الطويل  
إيرما تاديا  
الباقر العفيف  
بيتر وودوارد  
تيكيستي نيفاش  
ستيف هوارد

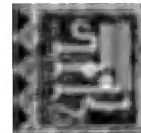
### تحرير

عبد الوهاب القصاب

عبد الله الفكي البشير

النور حمد

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات  
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES



الفهرسة أثناء النشر إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات  
العرب والقرن الأفريقي : جدلية الجوار والانتماء / إجلال رأفت... [وآخ.] ؛ تحرير النور حمد،  
عبد الله الفكي البشير، عبد الوهاب القصاب.

847 ص. : ايض، خرائط ؛ 24 سم.

يشتمل يشتمل على إرجاعات بيبليوغرافية وفهرس عام.

ISBN 978-9953-0-2821-7

1. القرن الأفريقي - تاريخ - القرن 20. 2. البلدان العربية - العلاقات - القرن الأفريقي.  
3. القرن الأفريقي - العلاقات - البلدان العربية. 4. الحوار العربي الأفريقي. 5. القرن الأفريقي -  
أحوال اقتصادية. 6. القرن الأفريقي - أحوال اجتماعية. 7. الأمن القومي - القرن الأفريقي. أ. رأفت،  
إجلال. ب. حمد، النور. ج. البشير، عبد الله الفكي. د. القصاب، عبد الوهاب. هـ. مؤتمر العرب والقرن  
الأفريقي: جدلية الجوار والانتماء (2011 : الدوحة).

963.05

العنوان بالإنكليزية

**The Arabs and the Horn of Africa  
Dialectic of Neighborhood and Identity**

*Compilation edited by Elnour Hamad,  
Abdullah al-Fakki al-Basheer and Abdulwahab al-Qassab*

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن  
اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشر

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات  
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES



شارع رقم: 826 منطقة 66

المنطقة الدبلوماسية الدفنة، ص. ب: 10277 الدوحة قطر  
هاتف: 00974 44199777 فاكس: 00974 44831651  
جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174  
ص. ب: 11 4965 رياض الصلح بيروت 1107 2180 لبنان  
هاتف: 8 00961 1 991837 فاكس: 00961 1991839

البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org

الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

© حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

بيروت، تشرين الأول/ أكتوبر 2013



## المحتويات

قائمة الجداول والأشكال والخرائط.....	9
المساهمون.....	11
مقدمة.....	النور حمد 23

### القسم الأول المحور التاريخي

الفصل الأول: بعض ملامح الروابط التاريخية بين الجزيرة العربية والقرن الأفريقي منذ فجر التاريخ حتى مطلع القرن التاسع عشر.....	يوسف فضل حسن 37
الفصل الثاني: ثورة زنجبار 1964: هل العرب مواطنون في أفريقيا أم مستوطنون؟.....	عبد الله علي إبراهيم 71
الفصل الثالث: من الاستتباع إلى الشراكة في نقد النظرة الخديوية تجاه جوار مصر الجنوبي.....	النور حمد 131

### القسم الثاني المحور الاقتصادي السياسي

الفصل الرابع: المنافسة الدولية في دول القرن الأفريقي.....	بيتر وودوارد 181
--	------------------

الفصل الخامس: تقاطع المصالح القومية للدول العربية المُطلّة  
على البحر الأحمر ودول القرن الأفريقي ... إجلال رأفت 207

الفصل السادس: تأملات بشأن إريتريا ونشوء دول جديدة  
في القرن الأفريقي .....إيرما تاديا 255

الفصل السابع: إسرائيل والقرن الأفريقي -  
الانعكاسات والتدخلات ..... محمود محارب 291

الفصل الثامن: إسرائيل والقرن الأفريقي  
محددات العلاقة وآليات التطبيق .....أمانى الطويل 319

الفصل التاسع: المفاهيم السلفية المتشددة والاستقرار  
في القرن الأفريقي ..... الطيب زين العابدين 351

الفصل العاشر: الحالة الصومالية القائمة: أضواء  
على تاريخ الصراع وأبعاده .....محمد أحمد الشيخ علي 373

الفصل الحادي عشر: الاستثمار العربي في القرن الأفريقي  
تحديات وفرص وآفاق .....عبد الله حمدوك 415

### القسم الثالث:

#### المحور الاستراتيجي الأمني

الفصل الثاني عشر: تحديات البناء الوطني والصراعات  
في القرن الأفريقي .....كيداني منغستيب 463

الفصل الثالث عشر: تأثير قيام دولة جنوب السودان في التوازن  
الاستراتيجي في القرن الأفريقي ..... عدلان الحردلو 487

الفصل الرابع عشر: إثيوبيا وجيرانها:  
عوائق الاستقرار في المنطقة .....ميهارى تاديلي مارو 511

الفصل الخامس عشر: القيادة الاستراتيجية الأميركية الجديدة  
لأفريقيا (أفريكوم): التأثيرات في القرن الأفريقي  
والأمن القومي العربي..... مضوي التراي 567

#### القسم الرابع المحور الفكري الاجتماعي

الفصل السادس عشر: الهوية والصراع في القرن الأفريقي  
السودان نموذجًا ..... الباقر العفيف 621

الفصل السابع عشر: تحطيم عدسة الاستشراق: النظرة المتبادلة  
بين القرن الأفريقي والعالم العربي ..... ستيف هوارد 649

الفصل الثامن عشر: صورة شعوب القرن الأفريقي في كتابات الرحالة  
والجغرافيين العرب والمسلمين  
وتأثيراتها الممتدة ..... عبد الله الفكي البشير 661

الفصل التاسع عشر: الدين وقضايا الجوار والانتماء: دراسة  
في جدلية الصراع والتعايش الديني في القرن الأفريقي  
وجواره العربي ..... عبد الوهاب الطيب البشير 725

الفصل العشرون: استخدام الإنكليزية لغة للتدريس  
وأزمة التعليم في القرن الأفريقي  
إثيوبيا نموذجًا ..... تيكستي نغاش 767

فهرس عام ..... 795





## قائمة الجداول والأشكال والخرائط

الجداول	
(1 - 11)	الاستثمار المباشر الأجنبي في القرن الأفريقي ..... 420
(2 - 11)	الصراعات الأخيرة في القرن الأفريقي بين عامي 1990 و 2011 ..... 430
(3 - 11)	مشاريع النقل في قيد التنفيذ في القرن الأفريقي ..... 442
(1 - 19)	بعض مؤشرات التنمية البشرية المهمة والمؤثرة في بنية وبيئة التعايش والصراع في دول القرن الأفريقي ..... 739
(2 - 19)	عدد معتنقي الديانات ونسبهم في دول القرن الأفريقي ..... 745
(3 - 19)	عدد معتنقي الديانات ونسبهم في دول القرن الأفريقي ..... 746
(4 - 19)	عدد أفراد الديانات ونسبهم في دول القرن الأفريقي ..... 747
(5 - 19)	نسب الديانات في دول القرن الأفريقي ..... 748
(6 - 19)	الخريطة العرقية (القوميات - القبائل - العشائر) في القرن الأفريقي ..... 749
(7 - 19)	الصراعات الداخلية في دول القرن الأفريقي ..... 751
(8 - 19)	قائمة الصراعات الإقليمية الحلقية المتأصلة بين دول منطقة القرن الأفريقي ..... 755

## الأشكال

- (1 - 11) توزيع الاستثمار المباشر الأجنبي بحسب المناطق  
في عام 2010 (شرق أفريقيا وأفريقيا الوسطى  
وشمال أفريقيا وجنوب أفريقيا وغرب أفريقيا)..... 419
- (2 - 11) معدلات نمو الناتج الوطني الإجمالي الواقعية..... 422
- (3 - 11) تضخم أسعار المستهلك ..... 425
- (4 - 11) الرصيد المالي ..... 426
- (5 - 11) رصيد الحساب الحالي ..... 427
- (6 - 11) التغيرات الإيجابية في البيئة التنظيمية الخاصة  
بالأعمال التجارية في القرن الأفريقي..... 437
- (7 - 11) تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى بلدان أفريقية مختارة  
خلال العقد الماضي من شركاء ناشئين (EP) ..... 443

## الخرائط

- (1 - 15) البحر الأحمر: خطوط عبور الناقلات  
وخطوط نقل النفط..... 592
- (2 - 15) منطقة مسؤولية القيادة الوسطى..... 601
- (3 - 15) الوجود الأميركي في البحر الأحمر  
والإشراف على خطوط عبور الناقلات..... 607
- (4 - 15) الأهمية الاستراتيجية لجيبوتي..... 608



## المساهمون

### إجلال رأفت

أستاذة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، عملت أستاذة مساعدة في ثمانينيات القرن الماضي في معهد البحوث والدراسات الأفريقية في الكلية ومديرة برنامج الدراسات المصرية الأفريقية في الكلية نفسها منذ عام 2006. عضو الجمعية الأفريقية للعلوم السياسية (AAPS) ومجلس تنمية البحوث الاجتماعية في أفريقيا (CODESRIA). وعضو مؤسس للمنتدى الأهلي مصر والسودان: فرع القاهرة.

لها العديد من الأبحاث والدراسات عن غرب أفريقيا والقرن الأفريقي والعلاقات المصرية - الأفريقية والعلاقات الفرنسية - الأفريقية، وعن أزمات السودان، وبخاصة جنوب السودان ودارفور، وعن العلاقات المصرية - الأفريقية، وبخاصة المصرية - السودانية.

### أماني الطويل

حاصلة على درجة الدكتوراه من جامعة عين شمس. مديرة الوحدة الأفريقية في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. عضو المجلس المصري للشؤون الأفريقية، وعضو مجلس إدارة مركز الدراسات السودانية في معهد البحوث والدراسات الأفريقية، في جامعة القاهرة. عملت سابقًا استشارية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السودان (2005 - 2006)، وأستاذة زائرة

في مدرسة إلويوت للشؤون الخارجية في جامعة جورج واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية (2009 - 2010).

من مؤلفاتها:

- مؤلفة مشاركة في التقرير الاستراتيجي العربي، وتقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، الصادرين عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، وفي التقرير الاستراتيجي الأفريقي الصادر عن معهد البحوث والدراسات الأفريقية في جامعة القاهرة، وفي كتاب الأمن المائي والمتغيرات الإقليمية في حوض النيل.

- العلاقات المصرية - السودانية: جذور المشكلات وتحديات المصالح: قراءة وثائقية (بيروت؛ الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).

إيرما تاديا

أستاذة تاريخ أفريقيا الحديث في جامعة بولونيا، إيطاليا. كتبت كثيرًا عن منطقة القرن الأفريقي، مولية اهتمامًا خاصًا ب إريتريا في العهد الاستعماري. نظّمت العديد من المؤتمرات الدولية حول أفريقيا. شاركت في تحرير عدد من الوثائق التي تتناول المصادر الأمهرية/ التيغريانية في أربعة مجلدات نشرتها دار لارماتان (إيطاليا 1997 و 2000 و 2001 و 2005).

من مؤلفاتها:

- مستعمرة إريتريا، المشهد الاستعماري وهياكله 1890 - 1952.

- ذاكرة الإمبراطورية.

- السيرة الذاتية لأفريقيا الشرقية.

- السيرة الذاتية لأفريقيا.

- الاستعمار في الذاكرة الشفوية.

## الباقر العفيف

حاصل على دكتوراه في علوم الشرق الأوسط، جامعة مانشستر (المملكة المتحدة) في عام 1996، وعلى زمالة المعهد الأفريقي للعلوم الإنسانية جامعة نورث وسترن، إفانستون، الولايات المتحدة الأميركية في عام 1999، وزمالة معهد السلام الأميركي وكبير الباحثين (2005 - 2006). عمل أستاذًا في جامعة الجزيرة، كلية التربية، قسم اللغة الإنكليزية (1988 - 1990). وأستاذًا في جامعة مانشستر (1996 - 2001). منسق إقليمي للحملات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لندن (2001 - 2005). ومدير مركز الخاتم عدلان للاستشارة والتنمية البشرية، الخرطوم السودان منذ عام 2007.

من مؤلفاته:

- حقوق الإنسان في فكر الإسلاميين (1998).

- تحرير كتاب: الزّهان على المعرفة: التربية على حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2001).

- ما وراء دارفور: الهوية والحرب الأهلية في السودان (2006).

- وجوه خلف الحرب: الهوية والتّزاعات الأهلية في السودان (2011).

## بيتر وودوارد

حاصل على دكتوراه من جامعة ريدنغ منذ عام 1975؛ عمل متطوعًا في منظمة «متطوعون ما وراء البحار» في كوستي، السودان في عامي 1966 و1967؛ حاضّر بالعلوم السياسية في جامعة الخرطوم بين عامي 1968 و1971، وأستاذًا في قسم السياسة والعلاقات الدولية، جامعة ريدنغ؛ ومحاضرًا زائرًا في جامعة ناتال، ديربان بين عامي 1991 و1993؛ وفي الجامعة الأميركية بالقاهرة في عام 1999. مستشار لدى جهات دولية وحكومية عدّة في القضايا الأفريقية، منها وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة؛ وفي



اللجنة الفرعية لشؤون أفريقيا في مجلس النواب الأميركي، ووزارة الخارجية الأمريكية.

من مؤلفاته:

- السيادة المشتركة والقومية السودانية.
- السودان 1898 - 1989: الدولة اللامستقرة.
- القرن الأفريقي: سياسة وعلاقات دولية.

تيكيستي نيفاش

حاصل على الدكتوراه عن أطروحة حول الاستعمار الإيطالي في إريتريا في عام 1987 من جامعة أوبسالا في السويد. مؤسس للماجستير الدولي في الدراسات الأفريقية في جامعة دارنا الأفريقية، وأول مدير للبرنامج في الفترة بين عامي 2006 و2008. يعمل على بحث حال التربية في البلدان الأفريقية الشرقية والجنوبية.

من مؤلفاته:

- الاستعمار الإيطالي في إريتريا (1987).
- ليس هناك دواء للدغة أفعى بيضاء: القومية والمقاومة في إريتريا 1880 - 1940 (1986).
- إثيوبيا وإريتريا: التجربة الاتحادية (1996).
- إخوة في الحرب: ما يستفاد من الحرب الإثيوبية الإرتيرية (2000).

ستيف هوارد

حاصل على دكتوراه في علم الاجتماع والدراسات الأفريقية من جامعة ميشيغان. مدير برنامج الدراسات الأفريقية، وأستاذ تقنيات ودراسات وسائل الإعلام في جامعة أوهايو. مدير معهد الطفل الأفريقي الذي أسسه في عام 1999.

له كتابات عديدة عن الحركات الاجتماعية والتنمية الريفية في السودان والذين ووسائل الإعلام في نيجيريا. ومؤلف مشارك لكتاب تغلب الأطفال الأفارقة على مرض الإيدز (2002).

### الطيب زين العابدين

أستاذ في العلوم السياسية، حاصل على دكتوراه في التاريخ السياسي من جامعة كامبريدج 1975 مستشار مدير جامعة الخرطوم، درس في جامعة الخرطوم، جامعة الإمام محمد بن سعود (السعودية)، جامعة بيرمنغهام (بريطانيا)، الجامعة الإسلامية العالمية في إسلام آباد. شغل منصب أمين عام مجلس التعايش الديني السوداني (2003 - 2007).

من مؤلفاته:

شارك في تحرير كتب عدة، منها:

- أبحاث مؤتمر العلوم السلوكية والمنهجية (4 مجلدات).

- الإسلام في السودان.

- القانون الجنائي السوداني.

- وثيقة السودان لحقوق الإنسان.

- الإسلام والتطرف الديني.

### عبد الله حمدوك

محلل سياسي واقتصادي حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من كلية الدراسات الاقتصادية في جامعة مانشستر، المملكة المتحدة. يهتم بقضايا الحوكمة، والتحليل المؤسسي وإصلاح القطاع العام، والتكامل الإقليمي وإدارة الموارد. شغل مناصب عدة، منها: مدير شعبة الحوكمة والإدارة العامة، في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (2009 - 2011)، ومدير شعبة «نيباد» والتكامل

الإقليمي، الأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا (2008 - 2009)،  
والمدير الإقليمي لأفريقيا والشرق الأوسط (IDEA) الدولية (2003 - 2008).

عبد الله علي إبراهيم

أستاذ شرف تاريخ أفريقيا والإسلام في جامعة ميسوري والولايات  
المتحدة، كاتب وأكاديمي وصحفي ومسرحي. درّس في معهد الدراسات  
الأفريقية في جامعة الخرطوم ورئيس شعبة الفلكلور، وهو رئيس تحرير  
مجلة الدراسات السودانية. ينهج نحو تأسيس دراساته عن التاريخ الثقافي  
والاجتماعي للسودان وأفريقيا على دراسات حقليّة.

من مؤلفاته:

- الصّحوة الإسلامية في السودان منظورًا لها من زاوية ثنائية القضائية  
السودانية بين قسم شرعي ومدني طوال عهد الاستعمار البريطاني وما بعده.  
هولندا، دار بريل، 2008.

- يصدر حاليًا كتابًا غير دوري في الفكر النقدي التاريخي بعنوان «كاتب  
الشونة»، تخليدًا لاسم المؤرخ السوداني الأول، صدر منه بخت الرضا:  
الاستعمار والتعليم (الخرطوم، 2010)؛ ويليهِ كتاب انقلاب 19 يوليو 1971:  
من دفتر التحرّي لرحاب التاريخ، ثمّ محمد عبد الرحمن شيبون: قيثارة  
الشعب.

عبد الله الفكي البشير

نال درجتي الماجستير والبكالوريوس (مرتبة الشرف) من كلية الآداب  
جامعة الخرطوم - السودان. باحث مهتم بشؤون السودان والقرن الأفريقي  
والمنطقة العربية. يعمل منذ عام 1999 في وزارة الخارجية القطرية. قدم  
العديد من الأوراق العلمية في الندوات والمؤتمرات حول شؤون السودان  
والقرن الأفريقي، ونشر كثيرًا من المقالات الصحفية التي تتناول برؤية نقدية،  
شؤون الفكر والثقافة والإرث السياسي السوداني.

يعمل على بحث بعنوان: «مُحمَّد طه والمثقفون السُّودانيُّون: قِراءة في المَواقِفِ وصُنُوفِ العَمَدِ في تَزْوِيرِ التَّأْرِخِ».

عبد الوهاب الطيّب البشير

حاصل على دكتوراه في الدراسات الأفريقية منذ عام 2008 من جامعة أفريقيا الدولية - مركز الأبحاث والدراسات الأفريقية. يعمل أستاذًا مساعدًا في الجامعة الدولية - مركز الأبحاث والدراسات الأفريقية في السودان. نشر عددًا من الكتب والأوراق الأكاديمية، وشارك في العديد من المؤتمرات العلميّة وورش العمل. أجرى العديد من الأبحاث الميدانية في مناطق وبلدان مختلفة حول موضوع دراسة الصّراعات والقضايا ذات الصّلة، بخاصّة في دارفور، وفي ولاية النيل الأزرق؛ إثيوبيا؛ تشاد؛ إيران ومصر.

عدلان الحردلو

حاصل على درجة الدكتوراه من جامعة كارل ماركس في ألمانيا الديمقراطية (سابقًا). ويعمل أستاذًا في جامعة الخرطوم، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، قسم العلوم السياسية. عمل سابقًا رئيسًا لقسم العلوم السياسية، وعميدًا لكلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، ومديرًا لدار النشر في جامعة الخرطوم حتى عام 2002.

من مؤلفاته:

- السودان في الاستراتيجية العربية والشرق الأوسط الكبير.
- المجتمع المدني في السودان.
- الحوكمة البيئية في السودان.
- النزاعات وميكانيزمات حلّها في شرق السودان.
- شارك في تحرير كتاب السودان منذ الاستقلال.

## كيداني منغستيب

حاصل على دكتوراه من جامعة دنفر في عام 1984. أستاذ الدراسات الأفريقية والعلوم السياسية في جامعة ولاية بنسلفانيا منذ عام 2005. شغل سابقاً منصب أستاذ ورئيس قسم الدراسات الأفريقية في جامعة ولاية بنسلفانيا؛ أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية في جامعة أولد دومينيوم في نورفولك، بولاية فيرجينيا.

من مؤلفاته:

- تشريح مأساة أفريقية: أزمة السياسة والاقتصاد والسياسة الخارجية في إريتريا ما بعد الاستقلال.

- العولمة والمركزية التلقائية في النمو الأفريقي في القرن 21.

- إثيوبيا: فشل الإصلاح الزراعي والأزمة الزراعية.

- شارك في تحرير: بناء الدولة وإرساء الديمقراطية في أفريقيا: الإيمان، الأمل والواقع.

## محمد أحمد الشيخ علي

باحث وأستاذ جامعي في كلية ثيكا للشريعة والدراسات الإسلامية، في كينيا. حاصل على دكتوراه الدراسات الأفريقية من معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية في جامعة الخرطوم 2004. عمل أستاذاً للعلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية والسياسية في جامعة أفريقيا العالمية (2005 - 2008). باحث في مركز الراصد للدراسات، ورئيس تحرير مجلة الراصد (مجلة علمية نصف سنوية تعنى بعلاقات أفريقيا الدولية، 2005 - 2008). عضو منذ عام 2005 في رابطة الدراسات الأفريقية في الولايات المتحدة الأمريكية.

## محمود محارب

أستاذ متخصص بالشؤون الإسرائيلية، عمل أستاذًا للعلوم السياسية والدراسات الثقافية في جامعة بيت لحم بين عامي 1990 و2000، وأستاذًا للعلوم السياسية والدراسات الإسرائيلية في معهد الدراسات الإقليمية للدراسات العليا في جامعة القدس منذ عام 2001، ومديرًا لمعهد الدراسات الإقليمية في جامعة القدس بين عامي 2003 و2006. شغل منصب مدير مركز الأبحاث التابع لجمعية الدراسات العربية في القدس المحتلة بين عامي 1987 و1990. رئيس تحرير مجلة قضايا البحثية في القدس المحتلة بين عامي 1989 و1992.

من مؤلفاته:

- الحزب الشيوعي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية 1948-1981، دراسة نقدية (القدس، 1989).

## مضوي الترابي

أكاديمي وناشط سياسي، حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، وزمالة أبحاث الدفاع. عضو في ثلاثة مراكز أبحاث أميركية (مركز أبحاث السلام ومركز بروكينغز ومعهد أبحاث الدفاع الأميركي)، وعضوية ثلاثة من مراكز البحث البريطانية (مدرسة العلوم الأفريقية والشرقية ومعهد أكسفورد لدراسة أبحاث الديمقراطية ومركز دراسات بحوث الخليج)، إضافة إلى عضوية مركزين في العالم العربي. مشارك في مراكز البحوث المدنية والعسكرية السودانية.

مارس العمل السياسي منذ عام 1968 بصورة متواصلة. عضو المكتب القيادي للحزب الاتحادي الديمقراطي في السودان، وعضو برلمان سابق (2005 - 2010)، وكان نائبًا لرئيس لجنة الأمن والدفاع في البرلمان.

## ميهاري تاديلي مارو

حاصل على درجة دكتوراه في العلوم القانونية من جامعة غيسن في ألمانيا، رئيس برنامج الوقاية من النزاعات في أفريقيا. زميل باحث سابق في جامعة هارفرد. عمل منسقاً لبرنامج الهجرة في مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومديرًا لمكتب جامعة أديس أبابا لإصلاح الجامعة. صمم ونفذ حملة لجنة مكافحة الاتجار بالبشر في الاتحاد الأفريقي، إضافة إلى مساهمات أخرى عديدة في صياغة المعاهدات ووضع المعايير وتوزيع الأنشطة وإدارة الشراكة والتحضير والتنفيذ لبرامج الاتحاد الأفريقي حول الهجرة والتنمية. أشرف على الأعمال الخلفية لإنشاء معهد الفدرالية، ومعهد دراسات السلام والأمن، ومكتب المراقب العام في جامعة أديس أبابا، كجزء من برنامج الإصلاح في الجامعة: من أجل مؤسسة للتعليم العالي متقدمة.

## النور حمد

كاتب وفنان تشكيلي وباحث، وناشط مجتمع مدني، يحمل درجة الدكتوراه في التربية الفنية من جامعة إيلينوي. عمل أستاذًا في كلية التربية الفنية في جامعات شرق واشنطن، ومانسفيلد. يشغل حاليًا منصب رئيس قسم التربية الفنية في جامعة قطر.

من مؤلفاته:

- مهارب المبدعين: قراءة في السير والنصوص السودانية، بيروت، دار مدارك، 2010.

- ساهم بتحرير كتاب نحو مشروع مستقبلي للإسلام: ثلاثة من الأعمال الأساسية للمفكر الشهيد محمود محمد طه.

- قام بتحرير كتاب انفصال جنوب السودان: المحاذير والفرص، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.



## يوسف فضل حسن

أستاذ متخصص بالتاريخ الإسلامي. يشغل منصب رئيس كرسي الدراسات التركية في معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية منذ عام 2002 حتى الآن. عمل مديرًا (مؤسسًا) لجامعة الشارقة في دولة الإمارات العربية المتحدة (1997 - 1998)، ومدير جامعتي الخرطوم وأم درمان الإسلامية بين عامي 1983 و1985. تقلّد منصب عميد كلية الآداب، إضافة إلى منصب مدير معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، وهو عضو المجلس التنفيذي للمعهد الأفريقي الدولي 1969 - 1977 و1993 - 1994. وعضو المكتب التنفيذي لمركز شرقي أفريقيا للبحوث في اللغات الوطنية والروايات الشفوية في أفريقيا بين عامي 1977 و1983. ورئيس المؤتمر العالمي للدراسات الأفريقية بين عامي 1983 و1991.

من مؤلفاته:

- مقدمة في تاريخ الممالك الإسلامية في السودان الشرقي،

- دراسات في تاريخ السودان، (الجزء الأول)، ودراسات في تاريخ السودان وأفريقيا وبلاد العرب، (الجزء الثاني).



## مقدمة

يصدر كتاب العرب والقرن الأفريقي: جدلية الجوار والانتماء ضمن جهد «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» الهادف إلى استدامة تسليط الضوء على دول الجوار العربي التي تتأثر بما يجري في الوطن العربي، وتؤثر فيه. فهذا الكتاب، كغيره من كتب «المركز العربي» التي سبقته في معالجة قضايا الجوار العربي، يحوي الأوراق التي جرى تقديمها في المؤتمر الذي عُقد في الدوحة، في الفترة بين 27 و29 تشرين الثاني/نوفمبر 2011، تحت العنوان نفسه الذي يحمله هذا الكتاب.

ينظر «المركز العربي» إلى الوطن العربي باعتباره حقلاً بحثيًا واحدًا مترابطًا ومتكاملًا. كما يهتم في السياق ذاته، بالجوار الإقليمي للوطن العربي؛ المتمثل بتركيا من جهة الشمال، وإيران من جهة الشرق، والقرن الأفريقي من جهة الجنوب الغربي لتداخلها مع الوطن العربي. وبطبيعة الحال هناك جوار عربي آخر، لكن صلته بالوطن العربي أقل عضوية وتفاعلية وتأثيرًا، مقارنةً بالجوار التركي والإيراني والقرن أفريقي. يتمثل هذا الجوار بدول شمال المتوسط الأوروبية والجوار الأفريقي عبر نطاق الصحراء الكبرى، ابتداءً من تشاد، مرورًا بالنيجر ثم مالي فالسنغال. ولهذين الجوارين تداخلاتهما مع كل دول المغرب العربي الكبير تقريبًا. وهناك أيضًا الجوار الباكستاني والهندي الذي له ترابط تاريخي ومصالح حاضرة مختلفة مع دول الخليج العربية. لكن يبقى الجوار الثلاثي المتمثل بتركيا وإيران والقرن الأفريقي، هو الأهم من حيث التأثير والتأثر، لكونه جوارًا ربطته بالعالم العربي الأحداث الكبرى في التاريخ الإسلامي، عبر مراحلها المختلفة، كما ربطته قضايا الجيوستراتيجية

والجيوبوليتيكا المعاصرة بالشرق العربي، وجعلت قضاياها مع الوطن العربي أكثر تشابكًا، بخاصة أن ثلاثًا من دول القرن الأفريقي تتمتع بالعضوية الكاملة في جامعة الدول العربية. كل تلك الأمور مجتمعة جعلت من هذا الجوار الثلاثي، امتدادًا طبيعيًا للحقل البحثي الذي يُعنى به المركز العربي.

عقد «المركز» مؤتمرين عن الجوار العربي سبقا مؤتمر «العرب والقرن الأفريقي: جدلية الجوار والانتماء». ناقش هذان المؤتمران قضايا الجوار العربي؛ أحدهما عن العرب وتركيا، صدرت دراساته في كتاب حمل عنوان: العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل. وثانيهما عن العرب وإيران، صدرت دراساته في كتاب حمل عنوان، العرب وإيران: مراجعة في التاريخ والسياسة. ويصدر هذا الكتاب الثالث عن الجوار العربي، الموسوم: العرب والقرن الأفريقي: جدلية الجوار والانتماء يكون «المركز» قد أكمل تغطية هذا الجوار الثلاثي في جولة أولى، سوف تعقبها حتمًا جولاتٌ أخرى. ويأمل «المركز» أن تكون هذه الكتب التي ضمت الدراسات التي جرى تقديمها في هذه المؤتمرات الثلاثة، ذات قيمة مرجعية للباحثين، وفي الوقت نفسه مرتكزًا لتطوير أجنحة بحثية جديدة، تسير نحو مزيدٍ من العمق ومن السعة في تناول قضايا هذا الجوار وتداخلاتها مع قضايا الوطن العربي.

مع كل ما تقدّم ذكره من الأهمية الخاصة للجوار التركي والجوار الإيراني، وجوار القرن الأفريقي، إلا أنه يمكن القول إن الجوارين التركي والإيراني ظلا يستقطبان القدر الأكبر من الاهتمام العربي مقارنةً بجوار القرن الأفريقي. هذا هو واقع الحال منذ أن بدأت الدول العربية تنال استقلالها، ومنذ قيام جامعة الدول العربية، فُبئِل منتصف القرن الماضي. رجحت كفة الاهتمام بتركيا وإيران على كفة القرن الأفريقي، على الرغم من أن ثلاثًا من دول القرن الأفريقي تتمتع بالعضوية الكاملة في جامعة الدول العربية، كما سلفت الإشارة. هذه الدول هي: السودان والصومال وجيبوتي. لكن لعل ما يجعل الانشغال بالشأنين الإيراني والتركي أكبر من الانشغال بشؤون القرن الأفريقي، كون كلٍّ من تركيا وإيران دولة تحمل ثقلًا خاصًا في السياسة الدولية. فما يجري فيهما

له انعكاساته في مجريات السياسة العربية وتفاعلاتها اليومية أكثر مما للقرن الأفريقي، بخاصة في ما يتعلق بالقضية المركزية للعرب في فلسطين، وهي القضية التي ظلت، بحكم مركزيتها وتجسيدها للتحدي الحضاري الكلي الذي يواجه العرب، بؤرةً لاستقطاب الحراك السياسي والتغطية الإعلامية. وما من شك في أن اهتمام السودان والصومال وجيبوتي بالقضية الفلسطينية ليس أقل من الاهتمام الإيراني والتركي، لكن الوزن السياسي والاقتصادي والعسكري لإيران وتركيا أكبر وبما لا يقاس مقارنةً بوزن دول القرن الأفريقي.

يُضاف إلى ذلك، أن لإيران وتركيا مشاكلهما وتدخلاتهما في الشأن العربي، وهو أمرٌ ترى كلتا الدولتين أن مصالحها تمليه عليها، الأمر الذي يجعلهما بؤرتين جاذبتين للاهتمام العربي والتغطية الإعلامية العربية. لذلك، لا غرابة أن يضع الجوار التركي والإيراني جوار القرن الأفريقي، هوناً ما، في دائرة الظل. وبطبيعة الحال فإن لكل جوار من جوارات الوطن العربي أهميته الجيوستراتيجية والجيوسياسية. غير أن لكل مرحلة أولوياتها، ما يجعل أحد الجوارات أو بعضها، يستقطب الاهتمام أكثر من الجوارات الأخرى. فلو تغير المشهد السياسي الراهن، وتغير جدول الأولويات لربما احتل القرن الأفريقي موقعه الطبيعي في السياسة العربية.

## أولاً: القرن الأفريقي ومستقبل الاقتصاد العربي

ربما يكون من العسير في المرحلة الراهنة التحدث عن رؤية عربية موحدة لما يمكن أن يكون عليه مستقبل الاقتصاد العربي والخيارات المتعلقة بمساراته. غير أن المؤشرات تشير إلى أن هناك نزعة نحو التحرر من الهيمنة الاقتصادية الغربية آخذة بالتخلق في الفضاء العربي، بخاصة الفضاء الخليجي، حيث ثقل رأس المال العربي الباحث عن الاستثمار في الخارج. وأبرزت نهاية الحرب الباردة تحولاتٍ كبيرةً في المفاهيم السياسية، وفي تحديد وجهات الحراك السياسي، وفي ترتيب الأولويات في ما يتعلق بأجندة العمل الوطني لدى كثيرٍ من دول العالم. وبشكلٍ عام ازداد الاهتمام وسط الدول النامية، في

العقدين الأخيرين، بتسريع وتيرة التنمية وتحقيق الاستقرار. وتبعت ذلك زيادة في الاهتمام بالأمن المائي والأمن الغذائي. فمع الانفجار السكاني، بخاصة في الدول النامية، أصبحت مسألة الغذاء تشغل المخططين الاستراتيجيين والدوائر الحاكمة بقدر غير مسبوق. أجمع الاستراتيجيون أيضًا على أن المياه سوف تكون أحد أهم أسباب الحروب في العالم في المستقبل المنظور. كذلك أفرزت تداعيات هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 تغييرات وتبدلات سياسية انعكست على مناخ الاستثمار الدولي ووجهاته، ما أحدث نقلة كبيرة تمثلت في توجه المستثمر العربي نحو محيطه الإقليمي، أو على الأقل، جعلته يفكر في محيطه الإقليمي بالقدر نفسه الذي يفكر به في الاستثمار خارجه.

الشعار القائل: «من لا يملك غذاءه لا يملك قراره»، ظل يتردد منذ وقت ليس بالقصير. وأصبح واضحًا، أكثر من أي وقت مضى، أن حرية القرار السياسي وخدمة الأجندة الوطنية ترتكزان في بعض جوانبهما على الاكتفاء الذاتي في إنتاج الغذاء. ومعلوم أن إنتاج الغذاء مربوطٌ ربطًا وثيقًا بوفرة الماء، وبحسن إدارته واستخدامه. وأخذت هذه التطورات تجر القرن الأفريقي إلى دائرة الاهتمام العربي، بصورة غير مسبقة، لتجعل منه أحد أهم المخارج المحتملة من إشكالية فقدان الأمن الغذائي لدى كثير من الدول العربية التي لا تملك، بحكم الجغرافيا، المقومات الطبيعية لإنتاج الغذاء بقدر كافٍ، وبكلفة معقولة. وفي الوقت نفسه يُمثل اجتذاب القرن الأفريقي لرأس المال العربي مخرجًا لدول القرن الأفريقي من إشكالات التمويل لمشاريع التنمية الاقتصادية التي على الرغم من جدواها الاقتصادية العالية، تفتقر إلى رأس المال. كما يمثل الاستثمار العربي مخرجًا للقرن الأفريقي من البطالة العالية التي يعانيها مواطنوه (يصل عدد سكان القرن الأفريقي إلى ما يقارب المئة وخمسين مليونًا، أي ما يُعادل قرابة نصف عدد سكان الوطن العربي مجتمعًا). بشكل عام يمكن القول إن مختلف الظروف في البيئة الكوكبية التي عرتها تغيرات كثيرة في العقدين الأخيرين، أخذت تجر كلاً من الوطن العربي والقرن الأفريقي نحو بعضهما بعضًا.

ظل الحديث يتردد منذ وقت ليس بالقصير عن أهمية إنشاء تكتلات

اقتصادية إقليمية، وأن عالم اليوم هو عالم التكتلات الاقتصادية الكبيرة. فلو قُدِّرَ للوطن العربي أن تسير فيه الأمور كما يجب أن تسير، وأصبح الوطن العربي كتلةً اقتصاديةً متجانسةً ومتراصةً، فإن القرن الأفريقي هو أكثر الفضاءات قابليةً للتكامل مع هذا التكتل العربي. ومما يقوي الآمال في هذه الوجهة، أن الإحصاءات أخذت تشير مؤخرًا إلى ارتفاع كبير في مقدار الأموال المستثمرة من جانب مستثمرين خليجيين في كل من السودان وإثيوبيا في قطاعي الزراعة والإنتاج الحيواني، وقطاعات أخرى. فوفقًا لما أوردته صحيفة الشرق الأوسط، فإن جملة الاستثمارات السعودية بلغت في إثيوبيا 13 مليار دولار، فيما بلغ الاستثمار الخليجي مجتمعًا في السودان حوالي 30 مليار دولار. الشاهد هنا أن قفزة غير مسبقة حدثت، ومع ذلك تبقى قدرة القرن الأفريقي، وبخاصة السودان وإثيوبيا، على استقطاب رأس المال الخليجي أكبر من ذلك بكثير. أما إذا ما استقر الوضع في الصومال وتحسّن المناخ السياسي في إريتريا وحدث تناغمٌ سياسي بين إريتريا وإثيوبيا من جهة، وبينهما وبين السودان من الجهة الأخرى، فإن فرص الاستثمار سوف تتضاعف.

يمثل القرن الأفريقي أحد أكبر مخازن المياه في العالم، وبخاصة إذا ما قورن بالدول العربية المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط من جهة الجنوب أو من جهة الشرق أو تلك التي تضمها جزيرة العرب. يمثل السودان أيضًا مخزنًا كبيرًا للمياه الجوفية، فهو ثاني أكبر مخزن للمياه الجوفية في الوطن العربي بعد ليبيا. كما يضم القرن الأفريقي أراضي شاسعة جدًا، وبخاصة السودان. وتجاوزت أعداد الثروة الحيوانية في كل من السودان وإثيوبيا والصومال ربع مليار رأس. كما أن قرب المسافة بين القرن الأفريقي والجزيرة العربية يعطي القرن الأفريقي أفضلية أكبر على الدول الأخرى التي يمكن أن تستقبل الاستثمارات الخليجية ضمن خططها لتحقيق الأمن الغذائي. وبطبيعة الحال يصبح من غير المعقول أن يهاجر رأس المال العربي الخليجي ليحرز أمنه الغذائي في الدول الغربية مثل أستراليا. وإضافة إلى بعد المسافة، وتباعد المصالح وربما تضاربها، يصبح القرن الأفريقي هو الخيار الأفضل من الوجوه كلها. وعمومًا، المنظومة الغربية منظومة واحدة، وظلت تحرص حرصًا شديدًا على ألا يحقق كل من لا ينصاعون لرؤية مركزها المسيطر،

أمنهم الغذائي. فعدم القدرة على تحقيق الأمن الغذائي لدى الدول النامية عاملٌ مهمٌ من عوامل الهيمنة لدى الدول الغربية. والقمح الأميركي، على سبيل المثال، ظل منذ وقتٍ ليس بالقصير سلاحًا سياسيًا وأداة لسلب القرار الوطني لعدد من الدول من بينها مصر.

كان القرن الأفريقي امتدادًا طبيعيًا للوطن العربي منذ غابر الحقب. وتاريخ المنطقة كله يدل على هذه التكاملية التي شهد عليها في الماضي تبادل المد الحضاري بين ساحلي البحر الأحمر، وتبادل الهجرات البشرية بأعدادٍ كبيرة جدًا. كما يشهد عليها اليوم الانتشار الواسع للغة العربية، وللثقافة الإسلامية في القرن الأفريقي. هذا فضلاً عن الجذور السامية والحامية والكوشية لأكثر الإثنيات واللغات الحية الموجودة في القرن الأفريقي. هذه التكاملية الطبيعية أريكتها في القرون الأربع الأخيرة الهجمات الاستعمارية، وتشكّل منظومةً جديدةً للمصالح الدولية في المنطقة وما تبعها من سياسات الهيمنة الدولية. وبطبيعة الحال فإن وجود المسيحية في إثيوبيا منذ القرن الرابع الميلادي خلق توترًا بينها وبين الوطن العربي في فترات المد الإمبراطوري الإسلامي. وأدت المفاهيم الدينية القاصرة، مضافًا إليها سياسات القوى الاستعمارية، دورًا كبيرًا في خلق حالٍ من التوتر وتضارب المصالح، لا تزال آثارها باقيةً حتى اليوم. غير أن التطورات الأخيرة في المشهد الدولي وفي ازدياد الوعي العربي بأهمية جواره وفي تنامي الوعي بالتنوع وبضرورة التعايش السلمي، أخذت تُعيد القرن الأفريقي بشكلٍ وئيدٍ إلى وضعيته الأولى. لكن هذه العودة خلقتها الظروف بأكثر مما خلقها العقل المدبّر، المُخطّط. وفي انتظار أن تحدث الظروف التغيير، ضاع وقتٌ ثمينٌ جدًا على الدول العربية وعلى دول القرن الأفريقي. فقيمة البحث العلمي إنما تكمن في كونه الوسيلة الأقدر للاستشراف وتلمّس المسارات، وعلى تملك متخذي القرار زمام المبادرة، ومن ثمّ تسريع إيقاع التطور الطبيعي للنمو عن طريق استخدام العقل البشري بدلًا من انتظار ماكينزمات التطور الطبيعي. فالحياة في مجملها، وبشكل عام، تتطور بفرضها خيار التطور على الناس، لكن العقل الحاذق المدرك هو الذي يحدث فيها القفزات النوعية، أو قل، هو الذي يُسرّع من إيقاع التحولات فيها، فيختصر الزمن ويختصر فيها الجهد ويقلل الخسائر.



## ثانيًا: القرن الأفريقي والأمن القومي العربي

من الناحية الأمنية، يُشرف القرن الأفريقي على أحد أهم الممرات المائية في العالم، وهو البحر الأحمر الذي يربط بين أوروبا وآسيا، وبين أوروبا وساحل أفريقيا الشرقي. وتعتبر البحر الأحمر سنويًا حوالي عشرين ألف سفينة. هذا الحجم الكبير من التجارة الدولية المنقولة فوق سطح الماء أصبح يعاني وبشدة القرصنة البحرية في عقب انهيار الدولة الصومالية. ولربما أدى تفاقم القرصنة وإرباكها الحركة التجارية الدولية إلى وضع البحر الأحمر وخليج عدن تحت الرقابة الدولية، وهذا أمر تنتج منه مخاطر جمة على الدول العربية وعلى دول القرن الأفريقي؛ العربية منها وغير العربية. فوضع هذه المسطحات المائية في قبضة اليد الدولية قد يُفقد دول المنطقة حقوقها في هذه المياه، ويفقدها، من ثَمَّ، ما يمكن أن تحويه من ثروات، إضافةً إلى ازدياد عسكرة هذه المياه بواسطة القوى الكبرى، وما ينتج من ذلك من اختراقات للأمن القومي العربي، ومن اختلالات في الموازين لن تكون في مصلحة الدول العربية ودول القرن الأفريقي العربية منها وغير العربية. يُضاف إلى ذلك، أن دولة إسرائيل أخذت منذ حرب 1973 تعمل على إخراج البحر الأحمر من أن يكون بحيرةً عربيةً، عن طريق التغلغل في الدول الأفريقية المطلة عليه بخلق شبكة مصالح مع تلك الدول وإثارة هواجسها الأمنية أيضًا. لذلك يصبح ربط القرن الأفريقي بمنظومة المصالح العربية وجعله جزءًا متكاملًا منها أحد أهم عوامل إجهاض الحراك الإسرائيلي المحموم في وجهة إخراج البحر الأحمر من اليد العربية والأفريقية. أما مصر أكثر الدول العربية سكانًا وأكبرها ثقلًا من حيث الوزن الجيواستراتيجي والجيوسياسي فإن 85 في المئة من مياه النيل الواصلة إليها تأتيها من الهضبة الإثيوبية. لذلك، فإن ربط مصالح القرن الأفريقي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بالدول العربية يساهم في تدعيم أمن مصر، ومن ثَمَّ أمن الوطن العربي الذي تمثل مصر مركز ثقل كبير فيه.

لا ينحصر أمن منطقة القرن الأفريقي وجنوب الجزيرة العربية في ضرورة تحصينهما فحسب من تدخلات القوى الدولية والإقليمية التي تهدف إلى إيجاد موطئ قدم ثابتٍ لها فيهما، وإنما أيضًا تحصينهما من الحركات الإسلامية

الجهادية عابرة الحدود ومشايعها المحليين. فلهذه الحركات وجودٌ فاعلٌ جدًّا الآن في كلِّ من الصومال واليمن اللذين يفصلهما بعضهما عن بعض خليج عدن. ويعيش خليج عدن ومخرجه المطل على بحر العرب والمحيط الهندي حالةً من انعدام الأمن بسبب القرصنة البحرية، ما يعطي هذه الحركات بعضًا من حرية التنقل بين الساحلين الصومالي واليمني. يُضاف إلى ذلك، ما يخلقه نشاط هذه الحركات، والحروب التي تنخرط فيها، من حالات عدم الاستقرار ومن موجات نزوح بشرية، وكل ذلك، يهدر الطاقات والموارد ويعطل التنمية. أصبحت هذه الحركات الجهادية أيضًا أداةً لتصفية الخلافات بين الأنظمة في القرن الأفريقي، وأخذت تخلق صنفًا جديدًا من حروب الوكالة في هذه المنطقة التي طالما عانت حروب الوكالة.

### ثالثًا: التبشير الإسلامي في القرن الأفريقي

ظل القرن الأفريقي فضاءً للتبشير الإسلامي منذ صدر الإسلام. وباشر هذا النشاط، في التاريخ القديم، الدعاة الذين انحصر مهمهم في نشر العقيدة الإسلامية باعتباره واجبًا دينيًا ملقى على عواتقهم. وكان الغرض هو إحلال العقيدة الإسلامية الجديدة محل العقائد القديمة الأخرى، الكتابية منها وغير الكتابية. وكان المبشرون بالدين الإسلامي في القرن الأفريقي من التجار. فانتقلت أعدادٌ من شعوب القرن الأفريقي إلى الإسلام في هدوء شديد عن طريق المعيشة وتبادل المنافع، وعن طريق المصاهرة أحيانًا أخرى. وفي القرون القريبة الماضية ارتبط التبشير بالتوسع الإمبراطوري، بخاصة في الحقبة العثمانية حيث توسع العثمانيون على طول ساحل البحر الأحمر الغربي، وامتد معهم المد الإسلامي. ثم جاء الخديويُّون ليدفعوا هذا المد أكثر صوب جنوب البحر الأحمر. ودعم العثمانيون في القرن السادس عشر إمارات الطراز الإسلامي في حربها الشرسة مع أباطرة الحبشة، بخاصة الحرب الدينية الكبيرة التي شنها على قلب الهضبة الإثيوبية، أحمد بن إبراهيم، الملقب بـ «قران» أو «الأعسر». شمل التبشير العثماني والخديوي أيضًا تغيير المزاج الديني في بلدان مثل السودان. إذ أحلت الخديوية مؤسستها الدينية الفقهية التي تعمل ذراعًا داعمًا

لسلطتها محل التصوف الإسلامي الشعبي السوداني. وكان التصوف الإسلامي السوداني الشعبي في سلطنة سنار أقرب إلى ما نُسبته اليوم «منظمة مجتمع مدني». واكتسب شيوخه احترام الشعب واحترام الحكام في آن واحد، ما جعله حائلا بين الشعب وبطش الحكام. غير أن الخديوية أضعفته لتقوى مؤسستها الدينية الرسمية التي هي مجرد ذراع من أذرع السلطة. باختصار شديد، كانت التدخلات الدينية الخارجية، على الدوام، خصم الدور الإيجابي للدين في هذا الإقليم.

لا بد أيضا من تسليط الضوء على جانب مهم من جوانب الغزو التبشيري الإسلامي للقرن الأفريقي، وهو أن الاستعلاء العرقي والديني والمذهبي، كان أحد أسباب استهداف البنية الدينية الأرواحية والمسيحية والإسلامية القائمة في دول القرن الأفريقي. فالقرن الأفريقي كان مصدرا للرقيق الذي ظل يُرسل إلى أسواق الجزيرة العربية لقرون طويلة. فالتظرة نحوه من جانب المبشرين الإسلاميين العرب، كانت منذ البداية نظرة إلى فضاء يحتل مكانا أدنى، من حيث الروحانية ومن حيث العقل، حتى التبشير الإسلامي الخليجي الذي ارتفعت وتيرته حديثا في عقب الطفرة النفطية الخليجية انطلق من إحساس بالمركزية الدينية والامتلاء بالشعور بصحة المعتقد المذهبي الوافد، هذا مع اختلاط بكل تلك الرؤى القديمة المشوبة بإشكالات التفوق. فطالما تم النظر إلى إسلام أهل القرن الأفريقي، حتى بعد أن أسلم أهله، على أنه إسلامٌ مليءٌ بالخرافات والشعوذة. أردت من هذه الإشارات المبتسرة كلها القول إن علاقة القرن الأفريقي والعالم العربي علاقةٌ مستشكلةٌ، ولا تشكالكها جوانبٌ عديدة. ولذلك، فإن إعادة إنتاج هذه العلاقة في أفق معاصر يتسم بالندية وبروح الشراكة والمساواة في القيمة الإنسانية، ومن ثم في الاستحقاقات، يقتضي نظرة نقدية تعالج إشكالات التاريخ وإشكالات الثقافة وإشكالات النظرات السالبة المتبادلة. وهذا هو دور البحث العلمي ودور مراكز الأبحاث الجادة ودور القادة السياسيين المبصرين ودور الإعلام المثقف. وشمل هذا الكتاب دراسات اتجهت إلى معالجة هذه القضايا، ما يعطيه فائدة وتميزا.

المسلمون في القرن الأفريقي أغلبية ساحقة جدًا، غير أن إثيوبيا وإريتريا

تحكمهما نخبٌ مسيحية مكّنتها ملابسات التاريخ من تلك الوضعية. ويجمع المؤرخون، بخاصة المسلمين منهم، على أن مسلمي إثيوبيا ظلوا زاهدين في التعليم ومنشغلين أكثر بالتجارة، ما أضعف حصصهم في القيادة. وبطبيعة الحال كان هناك جهد مسيحي ممنهج لإقصائهم وتحجيمهم، لكنهم ساعدوا هذا الجهد من جانبهم في الزهد بالتعليم. ليس هناك مشكلة، في تقديري، في أن تحكم النخب المسيحية إثيوبيا وإريتريا إن هي سعت جادةً إلى التقليل من الإقصاء والتهميش التاريخيين للمسلمين. وطالما فهمت جميع الأطراف أن هذا الوضع وضعٌ خلقته ملابسات التاريخ، ولا بد من إصلاحه، وسوف يتم إصلاحه. فالدولة العصرية ينبغي ألا تقوم على أساس ديني، يكرّس سيطرةً مسيحيةً أو إسلاميةً، وإنما تقوم على أساس المواطنة المتساوية. وبطبيعة الحال لمسلمي إثيوبيا وإريتريا تظلماتٌ تتعلق بالحقوق في السلطة والثروة، وفي الفرص بشكل عام، مثلما للمسيحيين وغيرهم من أهل المعتقدات تظلمات مماثلة في السودان تظلمات. فالتحول الديمقراطي وتحقيق دولة القانون والمؤسسات هما ما يكفل تغيير الصورة، ومن ثمّ التوزيع العادل للسلطة والثروة وسائر الفرص بعيدًا من عامل الانتماء الديني أو المذهبي. فالسبيل الصحيح ليس تمكين المسلمين من الحكم في إثيوبيا وإريتريا وتهميش المسيحيين، وخلق دولةٍ إثيوبية مسلمة بزعم أن الأغلبية هناك من المسلمين، كما قد يرى الرساليون المتعصبون من المسلمين، وإنما السبيل هو إقامة الوزن بالقسط بإقامة الدولة الديمقراطية المبنية على حقوق المواطنة المتساوية. والعكس بالعكس، محاولة حصر السلطة والثروة والفرص وسط المسيحيين وإقصاء المسلمين، على غلبة أعدادهم، لا ينتج منها سوى الانقسامات التي لن تلبث أن تتحول إلى عنف وإلى حالةٍ من عدم الاستقرار. فالأجندة الوطنية في النظام الديمقراطي السوي ينبغي ألا ترسم على خطوط الدين أو المذهب، وإنما على خطوط البرامج السياسية، وأيها الأنجع في خدمة الوطن والمواطنين. ومعلوم أن الديمقراطية تصبح صدفةً مفرغةً من معناها إن هي قامت على أساس ديني أو طائفي، لأن البرنامج يتحول من برنامج سياسي هدفه العدالة للجميع إلى برنامج قهرٍ ديني، لا يثمر سوى التهميش وسلب الحقوق.

بما أن الأغلبية الساحقة من سكان القرن الأفريقي هي من المسلمين، فإن التبشير الإسلامي الخليجي في القرن الأفريقي لا يهدف، وبالضرورة، إلا إلى تغيير الخريطة المذهبية للإسلام هناك. هذا النوع الجديد من التبشير الذي أعقب صور التبشير السابقة، أعطته الطفرة النفطية ذراعاً مالياً قوية، وأخذ يحدث شروخاً في دول القرن الأفريقي. هذا النوع من العمل الذي تدفعه العاطفة الدينية وحدها، دون استصحاب لفهم عميق للظواهر الثقافية والاجتماعية، خطير جداً. هو عمل لا مردود منه، ألهم إلا في نظر أصحابه الذين لا يحسبون المردود بأكثر من مجرد إطلاق اللحن وتقصير الجلابيب. هو عمل مضر، لأنه يهدف إلى تغيير البنية المذهبية ونمط الدين، وهو نمط مختلف أصلاً في القرن الأفريقي عنه في جزيرة العرب. ذلك لأن التاريخ الذي شكله تاريخ مختلف. والبنية الثقافية التي ساهمت في تشكيله هي أصلاً بنية ثقافية مختلفة. فالمزاج الروحاني السائد في القرن الأفريقي يغلب عليه أصلاً الاعتراف بالتنوع واحترام خيار الآخر والقبول بمبدأ التعايش السلمي بين الديانات والمذاهب. كل تلك السمات سمات مستقبلية، وهي مطلوبة، بل ضرورية في رسم المستقبل، بل هي ثروة حقيقية تخدم إنشاء الدولة العصرية معافاة البنية. وكل الاختلالات التي حدثت في تاريخ القرن الأفريقي وقادت إلى العنف الديني والمذهبي، كان سببها تدخلات خارجية انشغل مهندسوها بتغليب الإسلام على المسيحية، أو تغيير البنية المذهبية وسط المسلمين أنفسهم. وكان سببها في الجهة المقابلة إحساساً شديداً بالخطر وسط أباطرة وملوك إثيوبيا التاريخيين الحريصين على المرجعية العقدية لمملكتهم، ما دفع بهم إلى اضطهاد المسلمين وتهميشهم.

## هذا الكتاب

تدرج فصول هذا الكتاب، كما كانت جلسات المؤتمر، تحت أربعة محاور: المحور التاريخي؛ المحور السياسي الاقتصادي؛ المحور الأمني الاستراتيجي؛ والمحور الفكري الاجتماعي. كما انعقدت في هذا المؤتمر جلسة إضافية ناقشت قضايا الإعلام؛ هدفت إلى مناقشة مقدار ونوعية التغطية الإعلامية العربية للقرن

الأفريقي. ويمكن القول باطمئنانٍ شديد إن هذا المؤتمر مسح أرضيةً واسعةً في ما يتعلق بقضايا العرب والقرن الأفريقي. والباحثون الذين شاركوا فيه ويضم هذا الكتاب دراساتهم، ينتمون إلى أقطار القرن الأفريقي، مضافًا إليهم مصريون من المهتمين بشؤون هذه المنطقة. كما شارك في المؤتمر بعض الباحثين والأكاديميين الغربيين المتخصصين بدراسات القرن الأفريقي. فمؤتمر العرب والقرن الأفريقي، وهذا الكتاب الذي ضم دراساته، ليسا سوى ضربة البداية في جذب القرن الأفريقي إلى دائرة البحث الجاد، ولَقَّت نظر الأكاديمية العربية ومراكز البحوث العربية وصناع القرار العرب إلى أهمية هذا الجوار. وبالقدر نفسه، لَقَّت نظر الأكاديمية القرن أفريقية ومراكز البحث القرن أفريقية، وصنّاع القرار في القرن الأفريقي إلى أهمية جوارهم العربي أيضًا. هذان الفضاءان المتجاوران المتداخلان عبر حقب التاريخ لديهما من فرص التكامل والاعتماد المتبادل الكثير والكثير جدًا. وحانت اللحظة الأمثل لإعادة تركيب وإعادة تفعيل هذه العلاقة في أفق اللحظة الكوكبية الراهنة. وفي تقديري المتواضع، إن هذا الكتاب سوف يُلهم أجندةً بحثيةً متعددةً، متنوعة الوجاهات. ولسوف تتناول تلك الأجندة، على صعيدي السعة والعمق، هذه العلاقة شديدة التركيب، باللغة الثراء لتدفع بمسارات الفهم المتبادل إلى فضاء أرحب.

النور حمد

شباط/ فبراير 2013

القسم الأول

المحور التاريخي





## الفصل الأول

### بعض ملامح الروابط التاريخية بين الجزيرة العربية والقرن الأفريقي منذ فجر التاريخ حتى مطلع القرن التاسع عشر

يوسف فضل حسن

العلاقة بين القرن الأفريقي وشبه جزيرة العرب قديمة ثرة، وترجع إلى أكثر من ألفي عام. ولتشعب هذه العلاقة وطول حِقْبِها، أكتفي برصد أهم تلك الروابط، وإبراز تفاعلها البشري على مستويات عدة: الاجتماعي والثقافي والاقتصادي منذ فجر التاريخ حتى القرن التاسع عشر، ويتضمن ذلك: الهجرات البشرية، والعلاقات التجارية، والمؤثرات الدينية، خصوصاً انتشار الإسلام والصراع المسيحي - الإسلامي في المنطقة، وتأثير كلٍّ من التوسع البرتغالي والعلائق التجارية الرأسمالية الحديثة في التواصل بين المنطقتين.

تدور الدراسة حول دول القرن الأفريقي الأربع: إثيوبيا والصومال وجيبوتي وإريتريا. ولتداخل هذه الدول جغرافيًا وسياسيًا في معظم الأحيان، تصعب معالجة كلٍّ منها على انفراد. وتوسع الدراسة في بعض المراحل لتشمل الجزء الشمالي من السودان وادي النيل والمناطق الساحلية (وما فيها من جزر) من كينيا وتنزانيا؛ وهي المنطقة نفسها التي أطلق عليها العرب

اسم بلاد الحبشة، باستثناء كينيا وتنزانيا. ويروى أن كلمة «حبشة» ترجع إلى قبيلة حبشت التي هاجرت (مثل غيرها من المجموعات السامية) من جنوب الجزيرة العربية إلى ساحل البحر الأحمر المقابل لها. وباسم بلاد الحبشة عُرفت تلك البلدان عند مواطني الجزيرة العربية، وبه اشتهرت في القرون الوسطى عند الجغرافيين العرب. واكتسب الاسم سيرورة امتدت قرونًا كثيرة. ويكاد مفهوم «بلاد الحبشة»، بمعناها الجغرافي، يُطابق معنى القرن الأفريقي، ويضم هذا التعريف إثيوبيا والصومال وجيبوتي وإريتريا وبلاد البجة - أو سودان وادي النيل.

لعل التواصل بين سكان شبه الجزيرة العربية وأفريقيا أقدم ممّا ذكرنا؛ فقد كانت أفريقيا وشبه جزيرة العرب رقعة واحدة حتى انفلقت قشرة الأرض، مكونة البحر الأحمر الذي فصل بينهما. وعلى الرغم من وعورة مسالك البحر الأحمر، فإنها لم تقف حائلًا دون التواصل البشري بين ساحليه. كما أن قدرًا كبيرًا من ذلك التواصل كان متيسرًا عن طريق مضيق باب المندب وشبه جزيرة سيناء، وكانت سواحل المحيط الهندي، العربية والأفريقية، تمثل نقاط تواصل مهمة بين المنطقتين<sup>(1)</sup>.

إن ما يعكس عراقة الصلة بين المنطقتين هو شدة التشابه العرقي واللغوي والثقافي بين الشعوب الناطقة باللغات الحامية أو الكوشية، مثل القالا والبجة، والشعوب الناطقة باللغات السامية، مثل الأمهرة والتقري والعرب. ونسبة إلى هذا التشابه، رجّح بعض الباحثين أن هاتين المجموعتين عاشتا في موضع واحد، وربما تنتميان في أصولهما البعيدة إلى شعب واحد. وتنتشر المجموعات الناطقة باللغات الكوشية على السواحل الشرقية والشمالية لأفريقيا، وتتكوّن من الصوماليين والعفار، والقالا وبعض الإريتريين والبجة والنوبيين وقدماء المصريين والبربر. ويحوي بعض هذه اللغات قدرًا طيبًا من الكلمات السامية عامة، والعربية خاصة.

---

(1) العلاقة بين الثقافة العربية والثقافات الأفريقية = *Afro-Arab Cultural Relations*، أعده للنشر

يوسف فضل حسن (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1985)، ص 33.

وتؤكد هذه الصلات العرقية واللغوية، أيًا كانت درجة التواصل بين سكان جزيرة العرب والقرن الأفريقي، أن أثر التبادل الثقافي بين المجموعتين ذو جذور عميقة<sup>(2)</sup>.

## أولاً: صلة دويلات جنوب الجزيرة العربية بمنطقة القرن الأفريقي (500 ق.م - 300 م)

شهد النصف الثاني من الألف الأخير قبل الميلاد ازدهار حضارة متطورة. كما شهد نشأة دويلات منظمة في جنوب الجزيرة العربية، أهمها أربع دويلات: سبأ وهي أعلاها شأنًا، ومعين وقتبان وحضرموت. وكانت مأرب المركز الأساس لهذه النهضة، وكان قوام ازدهار هذه الدويلات الزراعة والتجارة<sup>(3)</sup>.

في الواقع، ولقرون عديدة خلت، كان تجار جنوب الجزيرة العربية يحتكرون تجارة اللبان والعطور، ويسيطرون على التجارة الشرقية بين الهند ودول حوض البحر الأبيض المتوسط وما بعدها. وكان موقع «اليمن السعيد» الاستراتيجي يُساعد هذا البلد في السيطرة على طرق القوافل التجارية المتجهة شمالاً، خصوصاً طريق مكة إلى الشام وما وراءها، وعلى طريق البحر الأحمر المائية. وكان مضيق باب المندب، الواقع تحت سيطرة مملكة سبأ، طريقاً مائية مهمة تربط بين البحر الأحمر والخليج الفارسي والهند وغيرها من بلاد المشرق، وكان يتفرع منها عند خليج عدن طريق مائية أخرى تسير بمحاذاة ساحل الصومال وساحل أفريقيا الشرقي. وفي القرون الأولى بعد الميلاد، صارت هذه الطريق معبراً مطروحاً بعد اكتشاف نظام هبوب الرياح الموسمية واستخدامه من جانب الملاحين الآتين من جنوب الجزيرة العربية، من عرب وهنود ورومان<sup>(4)</sup>.

(2) المصدر نفسه، ص 34 - 35.

*The Encyclopaedia of Islam*, Edited by an Editorial Committee Consisting of H. A. R. Gibb (3) [et al.], 12 vols., New ed. (Leiden, Brill, 1960-2008), vol. 1, Djazirat Al- Arab, p. 548.

(4) المصدر نفسه، ص 548، وهـ. د. كتسون، «حضارة فترة ما قبل أكسوم»، في: تاريخ أفريقيا العام، إشراف جمال مختار (باريس: اليونسكو، اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ أفريقيا العام، 1985)، ج 2، ص 347.

خلال القرون الثلاثة الأولى من التقويم المسيحي، صارت مملكة سبأ دولة ذات شأن على النطاقيين المحلي والإقليمي، ثم وجدت نفسها في تنافس وصراع شديدين مع مملكة حِمير التي غلبت على المسرح السياسي في الفترة الممتدة بين القرن الرابع والقرن السادس. إلا أن الثقافة السبئية ظلت سائدة في مجال اللغة وكتابة النقوش وطرائق العبادات في جنوب الجزيرة العربية، وفي القرن الأفريقي في إثر الهجرات السامية إلى إثيوبيا. وفي زمان باكر، هاجر كثيرون من مواطني جنوب الجزيرة العربية في مجموعات صغيرة، نتيجة ضغط اقتصادي أو سكاني، وربما بحثًا عن أرض أغنى ومراع أخصب من ديارهم الصحراوية. ويروى أن الساميين الذين وفدوا من جنوب الجزيرة العربية كانوا أسلاف الأمهرة والتقري<sup>(5)</sup>.

لا شك في أن هذه الهجرات التي امتدت قرونًا عدة من التغلغل الصامت، وبلغت مداها في إبان القرنين الخامس والرابع ق. م، تدل على ما كان لجنوب الجزيرة العربية من تأثير قوي. ويتبين هذا الأثر من المعلومات الثرة التي خلفها المهاجرون في نقوش صخرية، وفي بعض مظاهر الفن المعماري والثقافة والمعبودات. وأدى ذلك كله إلى قيام حضارة ذات طابع خاص تكشف عن تأثيرات قوية من جنوب الجزيرة العربية في مناطق القرن الأفريقي<sup>(6)</sup>.

### ثانيًا: أثر الجزيرة العربية في شمال إثيوبيا

تكثر في شمال إثيوبيا، أو أكسوم التي يمكن إرجاع تاريخ تأسيسها إلى القرن الثاني ق. م، المباني الأثرية والنقوش المماثلة لما كان مزدهرًا في جنوب جزيرة العرب في عصر مملكة سبأ. ولعل خير مثال على ذلك معبد يحا، وهو مبنى شديد الشبه بالمباني التي اكتُشفت في مأرب، كما أن محاريب البخور المنحوتة على الحجر، والمكتشفة في شمال إثيوبيا تتبع نمطًا معروفًا في جنوب الجزيرة العربية<sup>(7)</sup>.

(5) تكلي صادق ميكوريا، «أكسوم المسيحية»، في: تاريخ أفريقيا العام، ج 2، ص 408.

(6) كتسون، ص 347 - 348 و353.

(7) المصدر نفسه، ص 355 - 356، ويوري، م. كريسكانوف، «أكسوم: النظام السياسي والاقتصادي

والثقافة، القرن الأول حتى الرابع»، في: تاريخ أفريقيا العام، ج 2، ص 388 - 389.

تشمل الزخرفة في بعض تلك المحاريب هلالاً (وهو رمز مقدس) يعلوه قرص وإفريز من المثلثات. وتدل الوثائق المنقوشة على الحجر على أنها مكتوبة بخط يشابه حروفاً ازدهرت في جنوب الجزيرة العربية. ويمكن تقسيم تلك النقوش إلى فئتين: تشمل الفئة الأولى منها آثاراً كُتبت باللغة السبئية الأصلية. أما الفئة الثانية، فتحتوي نقوشاً صخرية مدونة بخط شبيه جداً بخط المجموعة الأولى في حروفه، لكن لغته سامية يُعتقد أنها ذات صلة بالسبئية فحسب. وتكشف تلك النقوش أن أولى الحروف الأبجدية التي استُعملت في أكسوم كانت من أصل جنوبي عربي، وأن لغتها شديدة الشبه باللهجات السامية المنتشرة في تلك المنطقة. وبعد تطور تلك الحروف، إضافة إلى المقاطع الهجائية، أطلق على تلك اللغة اسم الجعزية، وهي لغة الأكسوميين. وتورد هذه النصوص المنقوشة بعض الألفاظ الدالة على مستلزمات العبادة، مثل مباخر العطور وموائد القرايين، وأسماء عدد من المعبودات اللاتي تتطابق مع أسماء الآلهة المنتشرة في سبأ مثل: عشتار وهوبس والمقه (أو المقاه - إله القمر) وذات حميم وذات بعدن. وكانت وثنية الأكسوميين شديدة الشبه بما كان يدين به أهل جنوب الجزيرة العربية<sup>(8)</sup>.

### ثالثاً: علاقة مملكة أكسوم بالجزيرة العربية ومسار التجارة الدولية

لعل مملكة أكسوم كانت في القرن الأول الميلادي مجرد إمارة ترجع عناصر تكوينها إلى القرون الخمسة قبل الميلاد، إلا أنها تطوّرت خلال ألف عام حتى صارت مملكة قوية، ونُسبت إلى حكامها إنجازات عدة، أهمها بسط سيطرتهم على دويلات شمال إثيوبيا ومملكة مروي. ويبدو أن التنظيم السياسي في شمال إثيوبيا تأثر بما كان سائداً في جنوب الجزيرة العربية، فكان نظاماً ملكياً وراثياً، كما تبيّن بعض النقوش. وحمل اثنان من الملوك، هما ربح وابنه لمم، لقب «ملك سثرى من قبيلة يجعد، مكارب دثيمت وسبأ». وأضاف الملك الأول إلى لقبه في نقش آخر أنه «سليل قبيلة وارن في ريدان». ويعلّق

(8) كستون، ص 347، 369 و 384.

هـ. د. كنتسون: «إن هذه الإشارة الصريحة إلى صلة هذين الملكين بقبيلة وارن في ريدان إنما توضح الأهمية التي كان يوليها هؤلاء الملوك لنسبهم العربي وانحدارهم أصلاً من جنوب الجزيرة العربية»<sup>(9)</sup>.

خلال القرن الثالث الميلادي اشتركت أكسوم في الصراعات الدبلوماسية والحربية التي دارت بين دويلات جنوب الجزيرة العربية. وفي القرن الرابع الميلادي، ولفترة قصيرة، احتل الأكسوميون اليمن في عهد الملك عيزانا، أول ملك مسيحي لأكسوم. وفي اليمن، أعلن عيزانا نفسه ملكاً على حِمير وريدان وسبأ... إلخ<sup>(10)</sup>. ويرى بعض الدارسين أن الوشائج الإثنية والثقافية التي ألمحنا إليها تُفسّر إلى حد كبير هدف الغزو الأكسومي لجنوب الجزيرة العربية، حيث كان الأكسوميون يعتبرونها موطن أجدادهم<sup>(11)</sup>.

دفع موقع مملكة أكسوم الاستراتيجي، على طريق التجارة الدولية بين الهند والإمبراطورية الرومانية، أن تلج أكسوم المجال التجاري، خصوصاً بعد أن بسطت نفوذها على اليمن. ولعل ممّا هياً لها أن تتبوأ مكانة مهمة في التجارة الدولية أنها كانت أول دولة أفريقية مدارية تملك عملة خاصة بها، في وقت لم تكن دويلات جنوب الجزيرة العربية، المنافسة لها في المجال التجاري الدولي والموقع الاستراتيجي، قد ضربت عملة بعدد. وكان ملوك أكسوم والولاة التابعون لها، ولا سيما في ميناء عدول (أدوليس) ودويلات جنوب الجزيرة العربية، هم المعتمدين الرئيسيين للتعامل مع التجار الأجانب من هنود ورومان وعرب. وكان هؤلاء الولاة يملكون مواد كافية للتصدير من اللبان والبخور والعاج والرقيق الذي كانت إثيوبيا من أهم مُصدّريه، وكانت بلاد العرب من أهم أسواق الرقيق، خصوصاً الرقيق الحبشي، وكان لسيطرة أكسوم على مضيق باب المندب الفضل في إحكام هيمنتها على التجارة الدولية. وبحلول القرن

(9) فرانسيس أنفري، «حضارة أكسوم من القرن الأول حتى القرن السابع»، في: تاريخ أفريقيا العام، ج 2،

ص 358.

(10) المصدر نفسه، ص 387.

(11) كويسكانوف، ص 387 و 419.

السادس الميلادي، أضحت عدول الميناء الرئيس بين بحر القلزم وموانئ الهند.

تطورت عدول، منفذ أكسوم الرئيس، وقلّ في الوقت نفسه ذكر الموانئ الأفريقية الأخرى في المصادر المكتوبة. وبلغت عدول التي صارت بمنزلة السوق الرسمية للتجارة الخارجية للمملكة، درجة كبيرة من الرخاء والازدهار، وتمكّنت من الصمود أمام شتى ضروب المنافسة الخارجية. وحقيقة الأمر أن مملكة أكسوم جمعت بين السيطرة على طرق التجارة الدولية والمشاركة النشيطة في هذه التجارة ذاتها<sup>(12)</sup>.

تذكر المصادر العربية أن من بين من كانوا يتاجرون مع مملكة أكسوم، غير عرب الجنوب، قبيلة قريش من الحجاز، التي كانت تسيطر على طريق القوافل التجارية بين سبأ ومكة فالشام؛ فكانت بلاد الحبشة، كما يروي الطبري، «متجرًا لقريش يتاجرون فيها، ويجدون فيها رفاهة من الرزق، ومتجرًا حسنًا»<sup>(13)</sup>.

### رابعًا: دور مملكة أكسوم في الصراع بين النصارى واليهود في جنوب الجزيرة العربية

ظَلَّت صلة دويلات جنوب الجزيرة العربية بمملكة أكسوم تشكّل محورًا مهمًا في التجارة الشرقية. وحاول البطالمة الذين حكموا مصر، والرومان من بعدهم، أن يسيطروا نفوذهم على البحر الأحمر كي ينالوا نصيبًا من تلك التجارة. ومع أن الرومان نجحوا نسبيًا في تحقيق مبتغاهم الاقتصادي، فإنهم سعوا أيضًا إلى التحالف مع مملكة أكسوم المسيحية، فتوطدت العلاقات بينهما، وصارت أكسوم حليفًا مهمًا ينوب عن الدولة البيزنطية في حماية تجارتها والدفاع عن سياستها في تلك المنطقة<sup>(14)</sup>.

---

(12) للتوسع في موضوع نشر المسيحية في الحبشة ونتائجه انظر: ميكوريا، ص 207 - 429، خاصة 412 - 413 و 416.

(13) كويسكانوف، ص 389 - 390، 394 و 397.

(14) أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق ميخائيل جان دو غوجيه، 15 ج (لندن: مطبعة بريل، [1879 - 1901])، ج 2، ص 328.

لم يقف الصراع بشأن اليمن عند احتكار التجارة الشرقية، بل اتخذ بُعداً عقائدياً؛ إذ بعد أن انتشرت اليهودية والمسيحية بين عرب جنوب الجزيرة العربية، دخل أتباعهما في صراع ديني استغلته إمبراطوريتا الفرس والرومان لمصلحتيهما خلال القرنين الخامس والسادس الميلاديين. فنحو عام 523م، تمكن اليهود، بمعاونة آخر ملوك حمير ذي نواس الذي اعتنق العقيدة اليهودية، من ذبح المسيحيين في ظفر ونجران، فاستنجد المسيحيون بالإمبراطور جستنيان الأول (518 - 527م)، إمبراطور بيزنطة، وبكالب ملك أكسوم. فسارع الأخير، بدعم كبير من بيزنطة، إلى قيادة جيش جرار لتأديب الحميريين. وفي اليمن دارت معركة حامية الوطيس انتصر فيها الجيش الأكسومي، وتمكن من ذبح أتباع الديانة اليهودية وتخريب ديارهم. وقبل عودة الملك كالب إلى أكسوم، ترك حامية عسكرية مكوّنة من عشرة آلاف مقاتل تحت إمرة أشهر قواده، أبرهة<sup>(15)</sup>.

لم تكن دوافع هذه الحملة الأكسومية دينية بحتة، بل كانت تخفي وراءها مطامع الدولة البيزنطية لبسط نفوذها على القبائل العربية لتستغلها في محاربة النفوذ الفارسي المتزايد في الشرق الأوسط. وحقيقة الأمر أن كلاً من الأكاسرة الساسانيين والقيصرة الرومان كان قد أنشأ إمارة تابعة له، هما على التوالي: إمارة اللخمين (أو المناذرة) في الجزء الشرقي من بلاد العرب، وإمارة الغساسنة إلى الشمال منها، لحماية ممتلكاتهما ودوائر نفوذهما من هجمات بدو الصحارى العربية<sup>(16)</sup>.

قبل ظهور الإسلام بنحو ثلاثة عقود، استنجدت القوى السياسية اليمنية بقيادة سيف بن ذي يزن بالملك الساساني كسرى أنو شروان، فسارع هذا الأخير إلى إرسال جيش فارسي في عام 575م، ونجح في طرد الأحباش. لكن فرحة عرب الجنوب بالاستقلال لم تطل؛ إذ ضم السيد الجديد بلادهم إلى الإمبراطورية الفارسية. وبذلك انتهت دولة حمير، وتحول البحر الأحمر

(15) كويسكانوف، ص 397.

(16) ميكوريا، ص 420 - 423.



مرة أخرى إلى ميدان صراع بين قوتين عالميتين: فارس الزرادشتية في الشرق، وبيزنطة المسيحية، وحليفها مملكة أكسوم المسيحية، في الغرب. وظل الفرس يسيطرون على اليمن حتى عام 628م/ 6هـ، حين أعلن بادان الحاكم الفارسي إسلامه، وصار اليمن جزءاً من الدولة الإسلامية النامية. ومن ثم أسدل الستار على حقبة طويلة من صراع أخذ في البدء منحى اقتصادياً بين ممالك البحر الأحمر، ثم سرعان ما حوّله القوى العالمية آنذاك، إضافة إلى التنافس الاقتصادي، إلى صراع ذي أبعاد سياسية ودينية، معتمدة على أعوان محليين يُديرون لها معاركها.

أيّما كان الحال، ظل الأحباش يحكمون اليمن قرابة خمسين عاماً قبل أن يسط الفرس نفوذهم عليه، وفي تلك المدة شَيّد أبرهة كنيسة عظيمة، اتسمت بالفخامة وروعة البناء، وسعى الأحباش عن طريقها إلى تنصير حِمير لصرف العرب عن الحج إلى مكة التي تأوي أَلهتهم، وإلى تحويل تجارة قريش المزدهرة إلى اليمن. وفي هذا الإطار يمكن تفسير بعض دوافع أبرهة لغزو مكة بجيش كبير في عام 570م، حين مُنِيَ بفشل ذريع. وفي ذلك العام الذي اشتهر بعام الفيل (إشارة إلى الفيلة التي كانت قد شاركت في تلك الحملة)، ولد رسول الإسلام محمد بن عبد الله (ﷺ)، وبظهور الإسلام انتقل مركز الثقل السياسي في بلاد العرب من جنوب الجزيرة إلى الحجاز أولاً، ثم إلى الشام ثانياً، وإلى بغداد من بعدهما<sup>(17)</sup>.

### خامساً: أثر شعوب القرن الأفريقي في مجتمع الجزيرة العربية

لم يكن التبادل الثقافي وفقاً على أثر العرب في منطقة القرن الأفريقي، بل كان مجتمع الجزيرة العربية الجاهلي يزخر ببعض مواطني القرن الأفريقي الذين وقَدُوا إلى جزيرة العرب طوعاً أو قسراً (عن طريق الرق). وكان الأحباش (بالمدلول الواسع للكلمة) أكثر من وقَدُوا إلى جزيرة العرب قبل

---

Philip K. Hitti, *History of the Arabs: From the Earliest Times to the Present*, 6<sup>th</sup> ed. (17) (London: MacMillan and Co., 1958), p. 52.

الإسلام، وهو استقراء ينبع من كثرة تردد ذكرهم، بهذا الاسم، في ما بلغنا من أخبارهم. وكان الرقيق الحبشي، والجواري منه بخاصة، سوقاً رائجة. وانتشرت المؤثرات الحبشية في اليمن أولاً، وفي الحجاز بصورة أقل ثانياً، ومنهما عمّت باقي أجزاء الجزيرة العربية<sup>(18)</sup>. وألّمحنا إلى الغزو الحبشي، ثم نشر المسيحية، وتشيد الكنائس بدعم من مملكة أكسوم. ويلاحظ أن عدد من وفد إلى الجزيرة العربية لم يكن كبيراً، بدليل أنهم انصهروا في بوتقة القبائل العربية، أكان عن طريق الرق أم عن طريق الولاء أو الانتماء الكامل؛ إذ تمثل الوافدون الثقافة العربية تمثلاً كاملاً، ولم يبق ما يدل على أصولهم الأولى سوى سواد البشرة الذي يغلب على كثير منهم. وأشار العرب إلى هذا السواد بالأدمة أو الخضرة. وممن اشتهروا بالسواد من عرب الحجاز: خضر حارب، وخضر بني مخزوم، وخضر بني عكيم، وخضر غسان بنو جفنة الملوك<sup>(19)</sup>.

تورد كتب الأدب العربي شذرات ممّن نبغ في قول الشعر من الأفارقة بعد انصهارهم في المجتمع العربي، وعُرف هذا النفر بـ «أغربة العرب»، ومن أشهرهم عترة بن شداد وخفاف بن ندبة والسليك بن السُّلُكَة<sup>(20)</sup>.

لعل أفضل مثال للتبادل الثقافي في هذه المرحلة هو الأثر اللغوي - الذي تمثل في بعض الألفاظ والمصطلحات الحبشية (بالمدلول الضيق للكلمة) التي شقت طريقها إلى اللغة العربية. ومع أن معظم هذه الكلمات ذات جذور سامية، فإن علماء اللغات يرجّحون أنها دخلت إلى اللغة العربية عن طريق إحدى اللغات الحبشية ذات الأصل السامي، ومن هذه الكلمات: حواريون و منافق ومنبر ومصحف وبرهان وصرح و جلباب ووقف وزرية وتاريخ وساعة وزمن وزرافة وبخل ومائدة ومشكاة وأخدود. وبعض هذه الألفاظ ذو دلالة دينية كما

(18) يوسف فضل حسن، دراسات في تاريخ السودان وأفريقيا وبلاد العرب (الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للتأليف والنشر، 1980)، ج 3، ص 176.

(19) عون الشريف قاسم، «السودان في حياة العرب وأدبهم»، مجلة الدراسات السودانية، السنة 1، العدد 1 (1968)، ص 84.

(20) العلاقة بين الثقافة العربية والثقافات الأفريقية، ص 42.

يبدو. كما كان للأجاش أثر واضح في صناعة الغناء عند العرب<sup>(21)</sup>.

### سادسًا: التبادل الثقافي بين القرن الأفريقي وجزيرة العرب بعد ظهور الإسلام

أمد الإسلام مجتمع الجزيرة العربية بسياج ديني وفكري مكّنه من خلق وحدة داخلية. وتحت راية الإسلام خرجت الجيوش الإسلامية ونازعت الإمبراطورية الساسانية نفوذها في الشرق، والإمبراطورية البيزنطية في الشمال والشمال الغربي. وفي الغرب والجنوب الغربي، عبّر الإسلام البحر الأحمر والمحيط الهندي، ومنه انتقل شيئًا فشيئًا حتى عمّ أجزاء كبيرة من القارة الأفريقية. ولا شك في أن أفريقيا، والقرن الأفريقي على وجه الخصوص، هما الامتداد الطبيعي للإسلام بعد جزيرة العرب، بل إن الإسلام دخل القرن الأفريقي قبل أن يبلغ بعض مناطق الجزيرة العربية.

كان ظهور الإسلام دينًا عالميًا وثورة إنسانية وفكرية كبرى استهلاً لصفحة جديدة في تاريخ العلائق الثقافية بين العرب وجيرانهم في القرن الأفريقي. وقد أدى إلى نقلة نوعية عظمى في تاريخ ذلك التواصل التاريخي، حيث صار الإسلام الدعامة الأساس للثقافة العربية، وكانت اللغة العربية لسان العقيدة الإسلامية ومستودع فكرها، وصار الحرف العربي وعاء تلك الثقافة. ومهد انتشار الإسلام لبسط اللغة العربية ذاتها، وكان سندًا لظاهرة تمثل النسب العربي<sup>(22)</sup>.

عندما أعلن رسول الله محمد بن عبد الله (ﷺ) رسالة الإسلام، ووجد معارضة شديدة من ذويه، مواطني مكة، تذكّر الصلة الحميمة التي تربط بين تجار قريش وأرض الحبشة. ولعل هذا ما حدا به أن يشجع أصحابه على الهجرة إلى الحبشة فآرا بدينهم من إيذاء قريش لهم، وحثهم بقوله: «لو خرجتم إلى

(21) عبد المجيد عابدين، بين الحبشة والعرب (القاهرة: دار الفكر العربي، [د. ت.])،

ص 98 - 105.

(22) قاسم، ص 86 و 88، والعلاقة بين الثقافة العربية والثقافات الأفريقية، ص 43.

أرض الحبشة، فإن بها ملكًا لا يُظلم عنده أحد، وهي أرض صدق حتى يجعل الله لكم فرجًا مما أنتم فيه»<sup>(23)</sup>. وهاجر إلى مملكة أكسوم المسيحية 132 من الصحابة. ووجد المهاجرون معاملة حسنة ورعاية كريمة من النجاشي، ملك أكسوم، فعاثوا في بلاده 14 عامًا. وبسبب هذه الرعاية الكريمة، لم يُنزل المسلمون بلاد الحبشة منزلة أرض الجهاد، بل اتسمت علاقتهم بها بالسلم عامة<sup>(24)</sup>.

### سابعًا: التجار المسلمون وسلطنات الطراز الإسلامي

كثر في العصر الإسلامي تردّد التجار العرب المسلمين على الحبشة، ونجح هؤلاء في تأسيس مراكز تجارية جديدة. ومع نمو نشاطهم الاقتصادي، كثر استقرارهم وعظم اختلاطهم بالسكان الأصليين. وعلى الرغم من أن العرب لم يُعرفوا بأنهم دعاة تبشير ملتزمون، فإن نشرهم الثقافة العربية كان يلزمه عادة نشر الإسلام، وكان لهؤلاء التجار (والبدو في مواقع أخرى) دور رائد في وضع اللبنة الأولى للعقيدة الإسلامية، حيث مهّدوا بهذا التواصل والاستقرار في بعض الأحيان لانتشار الإسلام تدريجًا. ووفدت مجموعات عربية من زراع اليمن وتجار حضرموت وعمان والحجاز. ومع اختلاف دوافع الهجرة من مجموعة إلى أخرى، فإن العامل الاقتصادي كان المحرك الأساس لمعظم هذه الهجرات. إلّا أن جماعة منهم، ولا سيما أتباع المذهب الشيعي، هاجرت لأسباب سياسية. ولم يضرب الإسلام بجذور عميقة حتى القرن العاشر الميلادي، وظل النفوذ العربي الإسلامي رهين الساحل. وتحقق أكبر انتشار للإسلام في وقت غلب فيه الضعف على مملكة أكسوم<sup>(25)</sup>.

يبدو أن النشاط التجاري الواسع الذي اتسم به البحر الأحمر شجّع بعض الأحباش على احتراف القرصنة، فأخذوا يعتدون على سفن المسلمين. فخلال

(23) أبو محمد عبد الملك بن هشام، سيرة رسول الله (القاهرة: [د.ن.: د.ت.])، ج 1، ص 3.

(24) العلاقة بين الثقافة العربية والثقافات الأفريقية، ص 50.

(25) المصدر نفسه، ص 50.

خلافة عمر بن الخطاب، هاجموا ميناء جدة، فأرسل الخليفة حملة لتأديبهم هاجمت ميناء عدول، لكنها لم تُكَلِّل بالنجاح. ولم يتابع الخليفة عمر بن الخطاب حملاته ضد القراصنة الأحباش خشية أن يُعَرِّض المسلمين لمخاطر أكبر عند ركوبهم البحر. ولما تفاقم خطر القرصنة أمر الخليفة الأموي آنذاك، عبد الملك بن مروان باحتلال أرخبيل دهلك واتخاذ قاعدة للعرب. وفي القرن التاسع آل أمر الأرخبيل إلى حكام زبيد اليمينيين، ومن بعدهم إلى بني نجاح الأحباش الذين امتد نفوذهم إلى اليمن نفسه.

كان أرخبيل دهلك (وميناؤه مصوع) وميناء زيلع الواقع إلى الجنوب منه، أولى المدن الساحلية تأثراً بالإسلام والثقافة العربية. ومنهما تسربت تلك المؤثرات عبر الطرق التجارية، خصوصاً على السهول الساحلية بين بدو العفار (أو الدناكل) والساهاو. ومن مرافئ مصوع وباضع وسواكن تدفق تيار عربي آخر عبر بلاد البجة، في إريتريا وشرق السودان وادي النيل<sup>(26)</sup>.

في الجنوب، في المنطقة الواقعة بين الحبشة والصومال، أدى انتشار الإسلام إلى قيام عدد من الإمارات التي أسستها أسر عربية مسلمة، عُرفت بين المؤرخين العرب بـ «إمارات الطراز الإسلامي» لأنها كانت على جانب البحر كالطراز للساحل. ومن أشهر تلك السلطنات أوفات وعدل وفتحجار وجديه وهوبت ودوارو، وهدي ووالي وموره وهرر، وظلت الأخيرة معلماً باقياً للثقافة الإسلامية. وكانت أوفات أقوى هذه الإمارات، وقد أسستها جماعة من بني مخزوم القرشيين الذين صاهروا الأسرة الحبشية الحاكمة في أواخر القرن التاسع الميلادي، واتسعت رقعة هذه السلطنة وزاد نفوذها في ظل بني ولشع، وهم من أصل حبشي. وتمكن مؤسسو هذه الإمارة، وهم مشغلون بالتجارة، من الوصول بنفوذهم إلى هضبة شوا، والسيطرة على الطريق التجارية التي تربط بين زيلع ومنطقة الظهير. ونجحت أوفات بقيادة بني ولشع في إقامة حلف إسلامي ضم معظم الإمارات الإسلامية التي أسلفنا ذكرها. وسيطر هذا الحلف على جزء كبير من جنوب شرق الحبشة وشمال الصومال وساحل البحر

---

(26) المصدر نفسه، ص 53.

الأحمر. وكانت قبضته على مواد الإقليم وتجارته الخارجية شبه كاملة. وحقيقة الأمر أن أراضي الحلف كانت أكبر من الأراضي التي يسيطر عليها الإمبراطور الحبشي نفسه<sup>(27)</sup>.

أثار هذا التوسع الإسلامي حفيظة إمبراطورية الحبشة النصرانية، بقيادة الأسرة السلمانية، وكان ردُّها عنيفاً؛ إذ استطاعت أن تعيد إلى البلاد وحدتها، وأن تنشر الدين المسيحي بين الوثنيين في الهضبة الحبشية. وسعت مملكة الحبشة إلى الخلاص من العزلة التي فرضتها عليها الإمارات الإسلامية وهي تحيط بها من الشمال والشرق والجنوب، كما ضاقت ذرعاً بسيطرة المسلمين على التجارة من عذاب حتى زيلع. ولعل ممّا أقلق أباطرة الحبشة أن سلاطين أوفات عندما شعروا بالقوة تجاهلوا أمر تبعيتهم لملك الحبشة<sup>(28)</sup>.

منذ منتصف القرن الرابع عشر وجدت الإمارات الإسلامية نفسها في حروب متواصلة مع أباطرة الحبشة، كان من نتائجها استيلاء الأحباش على زيلع في عام 1315م. وانتهت تلك الهجمات بتقلص الحلف الإسلامي الذي كان يعاني الضعف والتفكك في تلك المرحلة، على الرغم من تفوّقه اقتصادياً وحضارياً. ومنذ منتصف القرن الرابع عشر، ظل النجاشي يُدير دفة الحكم من دون منازع، حتى ظهور الإمام أحمد القرآن (أو القرانج - أي الأشول).

كانت نتيجة تفوّق الأسرة السلمانية أن فرض النجاشي الجزية على كل أمير مسلم، وأمر بالآلبس المسلمون لباس الحرب، وآلا يستخدموا السيوف، بل حرّم عليهم تبوّء وظائف قيادية في الدولة. وأدّت تلك الانتصارات المسيحية إلى اعتناق بعض المسلمين النصرانية<sup>(29)</sup>.

---

(27) المصدر نفسه، ص 51 - 52، وأبو العباس أحمد بن علي الفلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا (القاهرة: المطبعة الأميرية، 1915)، ج 5، ص 331.

(28) حسن أحمد محمود، الإسلام والثقافة العربية في أفريقيا (القاهرة: دار النهضة المصرية، 1958)، ج 1، ص 453، ويوسف فضل حسن، انتشار الإسلام في أفريقيا (الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للتأليف والنشر، 1979)، ص 10 - 11.

(29) محمود، ص 459 - 460، والعلاقة بين الثقافة العربية والثقافات الأفريقية، ص 55.

في هذه الظروف الحالكة، وخاصة عند ازدياد اضطهاد النصارى للمسلمين، استنجد المسلمون بملوك اليمن والمماليك في مصر، طالبين العون والحماية، لكن الحماية المرجوة لم تبلغ درجة التدخل العسكري. ولأن المجال هنا لا يسمح بالتفاصيل، أكتفي بالإشارة إلى أن الأحباش كثيراً ما لوّحوا بقتل مسلمي الحبشة، وتحويل مجرى النيل لإلحاق الضرر بمصر. ومن هذا المنطلق نفسه كان الأحباش يشجعون القوى الأوروبية على تطبيق مصر اقتصاديًا من أجل كسر سيطرتها على تجارة الشرق. وكان الأحباش على دراية تامة بمحاولة دولة البرتغال الوصول إلى مملكة القديس يوحنا (أي الحبشة) لتحقيق نوع من التعاون لوقف الزحف الإسلامي<sup>(30)</sup>.

وجاءت ردة الفعل من أمراء هرر التي صارت معقل الإسلام في الحبشة، واستطاع أحد قواد جيشها، الإمام أحمد إبراهيم القرآن (1506 - 1543)، تولي زمام السلطة بتأييد كبير من الجنود الصوماليين والدناكل الذين كوّنوا قوة ضاربة، مُعلنين الجهاد في سبيل الله. وعندما كثر أتباع أحمد القرآن، امتنع عن دفع الجزية التي اعتاد سلاطين عدل دفعها إلى ملك الحبشة. وفي عام 1529 أحرز أحمد القرآن نصرًا عسكريًا حاسمًا في معركة شنير كوري، ثم بدأ حملته الجهادية على بلاد الحبشة، وفي زمن وجيز أتعب الحكومة الحبشية وتمكّن من استرداد إمارات «الطراز الإسلامي». وبذلك تمّت للمسلمين السيطرة على جنوب الحبشة ووسطها، واعتنق عدد كبير من سكان الهضبة الحبشية الإسلام رغبة أو رهبة. لكن ما حققه المجاهدون من انتصارات تبخّر بعد مقتل الإمام أحمد القرآن من جهة، وتدخل البرتغاليين الحاسم في المعركة لمصلحة الأحباش من جهة أخرى.

كانت استراتيجية ملوك الحبشة، كما نوهنا من قبل، تهدف إلى استقطاب الدول الأوروبية، بخاصة البرتغال، لاحتلال أحد المواقع المهمة في البحر الأحمر، مثل زيلع أو مصوّع أو سواكن، والانقضاض منها على المدن

---

(30) إنريكو تشيرولي، «العلاقات بين إثيوبيا الحبشة»، في: تاريخ أفريقيا العام، ج 3،

ص 639 - 642.

الإسلامية المهمة. أما البرتغاليون، فكانوا يهدفون إلى اتخاذ الحبشة قاعدة عسكرية، واستغلال ثرواتها، ثم تحويل الأحباش من المذهب الأرثوذكسي إلى المذهب الكاثوليكي. ولما تكشفت هذه النيات للأحباش وانهار التحالف، سعى الأحباش إلى قطع صلتهم بالبرتغاليين، وتمكنوا من طردهم في أوائل القرن السابع عشر. ولعل ممّا دفع الأحباش إلى تغيير سياستهم دخول الأتراك إلى مسرح الصراع بشأن البحر الأحمر بصفتهم قوة إسلامية كبرى، متخذين سياسة مناهضة للوجود البرتغالي في المنطقة<sup>(31)</sup>.

إلا أن هذه النكسات لم تصرف المسلمين عن محاولة نشر الإسلام بالطرق السلمية بواسطة التجار والعلماء، فنجحوا في بثّه بين قبائل القالا البدوية أولاً ثم انتشر هؤلاء البدو في الهضبة الحبشية، وعملوا بدورهم على نشر تعاليم الإسلام. لكن على الرغم من أن نفوذ المسلمين امتد حتى عمّ بلاد الحبشة، فإن تلك البلاد ظلت بعيدة من السيطرة الإسلامية الكاملة.

على الرغم من تعصّب المملكة الحبشية وإصرارها على إقصاء المسلمين من الوظائف القيادية، لم يتوقف تيار كسب مسلمين جدد. وفي الشمال، في منطقة إريتريا، دخل البدو من قبائل التقرى والحباب في الإسلام أفواجا نتيجة الهجرات العربية ومجيء بعض الدعاة ورجال الطرائق الصوفية، خصوصاً الختمية الذين كسبوا أتباعاً كثيرين. غير أن توحيد المملكة الحبشية على أيدي ثيودور ويوحنا ومنليك، وأتباعهم سياسة تبشيرية قوية حدّا من انتشار الإسلام على نسق جماعي، وحالا دون أن يعمّ هذا التأثير بقية أجزاء الحبشة<sup>(32)</sup>.

مهما يكن من أمر، وعلى الرغم من انتشار المسلمين وانتصاراتهم المتباعدة، ما عاد المسلمون يشكّلون خطراً كبيراً على كيان الدولة المسيحية. وعند منتصف القرن السادس عشر الميلادي، وبعد إزالة ما حققه الإمام أحمد بن إبراهيم القران، تضاءلت فرصة قيام دولة مسلمة في إثيوبيا.

طوال هذه المدة، داوم مسلمو الحبشة الذين غلبت على تعاليمهم الدينية

---

(31) محمود، ص 459 - 460، وحسن، دراسات في تاريخ السودان، ج 3، ص 83.

(32) العلاقة بين الثقافة العربية والثقافات الأفريقية، ص 55.



الثقافة الفقهية، على التردد إلى مراكز العلم في اليمن والحجاز ومصر. وكان الجامع الأزهر موضع جذب خاص؛ إذ كان للأحباش أروقة خاصة بهم، أهمها رواق الجبرت. والجبرته (أو الجبرته) هو الاسم الذي عُرف به مسلمو الحبشة. ومن علمائهم الذين عاشوا في مصر بين القرنين الرابع عشر والسادس عشر: الإمام فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي، والمحدث الزيلعي جمال الدين عبد الله بن يوسف بن محمد، والشيخ علي الجبرتي الصوفي، والشيخ إسماعيل بن سودكين الجبرتي تلميذ ابن عربي، ومنهم عبد الرحمن الجبرتي، الجد السابع لمؤرخ مصر عبد الرحمن الجبرتي. كما استقرت جماعة أخرى منهم في الحجاز.

يُلاحظ أن سياسة المملكة المسيحية كانت ثابتة على مبدأ معارضة جهد الدعاة المسلمين لنشر الإسلام، وكانت تقابله بجهد تبشيري فاعل، كما حدثت من تولي المسلمين وظائف قيادية في الدولة، إضافة إلى سعي المملكة المتواصل إلى تحجيم دور المسلمين في المجتمع. وفي الوقت نفسه تضاءل تدريجًا تواصل المسلمين الأحباش مع جيرانهم المسلمين، خصوصًا على المستوى السياسي، ولعل مرّة ذلك إلى أن الثقافة العربية لم تضرب بجذور عميقة بين شعوب الساحل المسلمة من الصومال وبقا والإريتريين وبجبه، مثل ما حدث في المنطقة الوسطى من السودان وادي النيل. وعلى الساحل الحبشي، ظلت المجموعات المسلمة محافظة على لغاتها وكثير من موروثاتها التقليدية. وكان ما انتشر من موروثات ثقافية ولغوية عربية كمًا مقدّرًا في بعض المناطق الساحلية إلى درجة مكنتها من الانضمام إلى جامعة الدول العربية<sup>(33)</sup>.

### ثامنًا: صلة الجزيرة العربية بديار البجة

تمتد ديار البجة، اليوم، في المنطقة الواقعة بين البحر الأحمر شرقًا ونهر أتبره، ثم نهر النيل غربًا، ومن المنحدرات الشمالية للهضبة الإثيوبية في الجنوب إلى حدود مصر مع السودان وادي النيل في الشمال. ولم يكن اسم

(33) المصدر نفسه، ص 53، وعابدين، ص 250 - 252.

البجة هو اللفظ الوحيد الذي عُرف به سكان هذا الإقليم، بل أُطلقت عليهم أسماء عدة اشتهر منها اسم «البلميون»، أو «البلو»، كما شملهم لفظ «إثيوبيا» الذي يعني «ذوو الوجوه المحروقة» في المؤلفات اليونانية، ولفظ «الحبشة» في المصادر العربية.

يتكوّن البجة في الوقت الحاضر، بدءًا من الشمال إلى الجنوب، من: البشاريين والأمرار والأرتيعة والأشراف والكمالاب والهنددوة والمهيتكتناب والحلقة والبنو عامر والحباب. يتحدث البجة الشماليون لغتهم الكوشية المُسمّاة التبادوي، وفي الجنوب يتحدث البنو عامر والحباب والمجموعات القبلية الملحقة بهم في إريتريا وشرق السودان لغة التغري والتغرينة، وهما لغتان ساميتان<sup>(34)</sup>.

منذ أمد بعيد وفدت إلى بلاد البجة وسودان وادي النيل هجرات عربية عبر ثلاث طرق: أولها عبر البحر الأحمر مباشرة، وثانيها عن طريق مضيق باب المندب، وثالثها عن طريق صحراء سيناء إلى مصر فالسودان.

لعل أقدم إشارة إلى وجود عربي في بلاد البجة، فوق الآثار السبئية والحِميرية، ما ذكره المؤرخ الروماني سترابو (66 ق.م - 24 م) من أن الصحراء الواقعة شرق النيل كانت موطنًا للقبائل العربية التي كانت تعمل في نقل التجارة بين صعيد مصر وموانئ البحر الأحمر<sup>(35)</sup>.

من معالم الوجود العربي في المنطقة، قبل الإسلام، قبيلة الحدارية، وهو الاسم الذي أطلقه البجة على الحضارمة، أي العرب الذين وفدوا من حضرموت. ومن الراجع أن هؤلاء الحضارمة كانوا أقل عددًا من البجة الذين صاهروهم واستوعبهم اجتماعيًا ولغويًا، واندمجوا فيهم إلى درجة يصعب

---

(34) محمد عوض محمد، السودان الشمالي: سكانه وقبائله، ط 2 (القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1956)، ص 22 - 66، ومحمد أدروب أواهج، من تاريخ البجا، الكتاب الأول، ط 2 (الخرطوم: شركة مطابع العملة المحدودة، 2008)، ص 41 - 42.

Strabo, *The Geography of Strabo*, with an English Translation by Horace Leonard Jones (35) (London: [s. n.], 1959), pp. 70-71, 85 and 135.

فيها تمييز الوافد ممّن سبقه من المواطنين<sup>(36)</sup>. ومع قلة عدد هؤلاء الحداربة، كانوا أصحاب شوكة على سكان المنطقة، وربما سادوا عليهم، وهو ما ذكره الرحالة الفاطمي ابن سليم الأسواني: «ومنهم جنس آخر يُعرفون بالزنافج، وهم أكثر عددًا من الحدارب غير أنهم تبع لهم...»<sup>(37)</sup>.

يبدو أن قبيلة بلّي كانت من أولى القبائل العربية التي عرفها البجة، ومنها جاءت كلمة «بلوي»، وتعني عندهم رجلًا عربيًا، كما تشير كلمة «بلويت» إلى لغة العرب. والراجح أن هذا الاتصال مع قبيلة بلّي العربية قد جرى قبل ظهور الإسلام<sup>(38)</sup>.

تابع العرب اتصالهم بالساحل الغربي عبر طرق سلكها أسلافهم من التجّار والمهاجرين، ومنهم الصحابي أبو محجن الثقفي الذي أتى إلى ميناء باضع (بالقرب من عقيق) في عام 16هـ / 637م، كما نفى الخليفة أبو بكر الصديق جماعة من الأعراب إلى منطقة ميناء عيذاب<sup>(39)</sup>.

بعد امتداد النفوذ العربي الإسلامي على مصر في عام 641 - 642م، أخذ البجة، على عاداتهم، ومثلما فعل النوبة من قبلهم، التحرش بصعيد مصر. وأفلح العرب في ردعهم ثلاث مرات، وفرضوا عليهم عهدًا شبيهًا بمعاهدة البقط، يُنظّم العلاقات بين الطرفين. وفي أثناء تلك الحملات، اكتشف العرب معادن الذهب والزمرد في أرض البجة، وصارت تلك المعادن مصدر جذب لمعظم الهجرات العربية؛ إذ أعقب ذلك الاكتشاف تدافع عربي كبير محوره الفرص

---

D. A. Cameron, «On the Tribes of the Eastern Sudan,» *Journal of the Royal Asiatic Society*, vol. 16 (1887), pp. 287-288.

(37) أبو العباس أحمد بن علي المقرئ، كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، تحقيق جاستون فيت (القاهرة: [د. ن.]، 1923)، ص 272 - 273.

(38) محمّد بن عبد الله بن إدريس الشريف الإدريسي، صفة المغرب وأرض السودان ومصر والأندلس (ليدن، هولندا: مطبعة بريل، 1864)، ص 21 - 22، و Yusuf Fadl Hassan, *The Arabs and the Sudan: From the Seventh to the Early Sixteenth Century* (Edinburgh: Edinburgh U.P., [1967]), pp. 14-15.

(39) الطبري، ص 2379 - 2480، وعبد الله بن عبد العزيز البكري، الممالك والممالك (مخطوط؛ رقم 9577، المتحف البريطاني، لندن).

الاقتصادية الواسعة التي أحدثها النشاط التعديني مثل: التعدين نفسه؛ نقل المؤن إلى العاملين من المعادن؛ الاشتغال بالتجارة الهندية؛ نقل الحجاج المسلمين الوافدين من بلاد المغرب وصعيد مصر. وصاحب هذا الحراك الاقتصادي الكبير تطور وازدهار الموانئ السودانية الثلاثة باضع وسواكن وعيذاب، واشتهر الأخير بميناء الذهب لكثرة ما صُدِّرَ عبره من هذا المعدن النفيس الذي صار مصدر دعمٍ أساس لخزينة الدولة الإسلامية في بغداد.

كان ممّن تقاطر من القبائل العربية، زرافات وفرادي، قبائل مضر وبليّ وتميم وبنو يشكر ورفاعة وبنو سليم ويمن وسعد العشيرة وجهينة وبنو كاهل ورفاعة وربيعه وغيرهم. وقامت ربيعة، على سبيل المثال، بدور رائد في نشر الثقافة العربية والدين الإسلامي بين البجة في أرض المعدن، وكان زعيمها بشر بن مروان بن إسحاق، الملقّب بصاحب المعدن، يركب في ثلاثة آلاف مقاتل من ربيعة وأحلافها من مضر ويمن، وثلاثين ألف جمّالة من الحدارية، والراجح أنهم كانوا على الإسلام. ثم نالت أسرة بشر هذه حظوة عند الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله عندما أُلقت القبض على ناثر أموي ضد الخلافة الفاطمية، فأسبغ على زعيمها لقب كنز الدولة. وتمكّن أحفاده، بنو الكنز، من بسط نفوذهم على صعيد مصر وصاهروا الأسرة النوبية الحاكمة، وتمكّن أحد أحفاد كنز الدولة من اعتلاء عرش النوبة في نحو عام 1323م.

في أرض المعدن، نجح عبد الحميد بن عبد الله العمري، أحد كبار مموّلي عمليات التعدين، في إنشاء ما يقارب نواة أول إمارة عربية ذات نفوذ اقتصادي وسياسي في وادي العلاقي، إلا أن الإمارة لم تدم طويلاً، إذ خرج عليه حلفاؤه من العرب<sup>(40)</sup>.

لم يقف المد العربي في شمال أرض البجة، بل امتد جنوباً إلى منطقة خور بُبّت (الواقعة شمال غرب محطة هيا)، حيث اكتُشفت نقوش قبور لما يُعتقد أنها أقدم مستوطنة عربية في العصر الإسلامي، امتد عمرها نحو مئة وعشرين عاماً،

بين عامي 815 و941م. ولعل الذين عمّروا تلك المستوطنة من العرب وجدوا في قرية بخته سوقًا رائجة لتصدير الإبل البختية التي احترف البجة تربيتها لتلبية حاجات عمليات التعدين ونقل المؤن والحجيج وتجارة الهند. وكان العرب والبجة قوام هذا الحراك الاقتصادي<sup>(41)</sup>.

لا شك في أن الوجود العربي المكثف في أرض المعدن، واتصال المسلمين الوثيق بالبجة خلفًا تأثيرًا عرقيًا وثقافيًا يمكن رصده بوضوح في انتشار الإسلام، وفي اتخاذ القبائل البجاوية أنسابًا عربية، وفي استيعاب اللغة التبادوية لبعض الكلمات العربية والمصطلحات العربية الإسلامية<sup>(42)</sup>.

عندما نضرب معين المعادن وضعف الناتج منها، وتضاءل الحراك الاقتصادي في أرض البجة، اضطرت القبائل العربية التي كانت عماد هذا النشاط إلى التوغل في سهول السودان وادي النيل حيث المياه الوفيرة والمراعي الواسعة، وعلى شواطئ النيل وفي أرض البطانة والجزيرة وما وراءهما في سهول كردفان، وسهوب دارفور، حيث التقت بتيار هجرات عربية أخرى موازٍ وافد من مصر عن طريق شاطئ النيل الغربي في الزمان نفسه.

### تاسعًا: تسرب المؤثرات العربية إلى السودان وادي النيل في فترة مملكتي النوبة وعلوه المسيحيتين

بعد سقوط مملكة مروي (750 ق. م - 350 م) على يد الملك الأكسومي عيزانا، تردّت البلاد إلى حالة من الفوضى، أعقبها قيام ثلاث ممالك هي نوباديا (أو المريس) والمقره، وبعد اتحاد المملكتين في النصف الأول من القرن السابع الميلادي اشتهرتا باسم مملكة النوبة المسيحية. أمّا المملكة الثالثة فهي علوه. ومن أواسط القرن السادس تأثرت هذه الممالك بمحاولات تبشيرية قادتها أولًا بعثات المذهب الملكاني التابع لكنيسة القسطنطينية، وهو المذهب المعترف به رسميًا من الإمبراطورية البيزنطية، وثانيًا بعثات منافسيهم

(41) المصدر نفسه، ص 44 و52 - 60.

(42) المصدر نفسه، ص 61 - 63 و70 - 75.

من أنصار المذهب اليعقوبي، القائلين بالطبيعة الواحدة للسيد المسيح، أتباع كنيسة الإسكندرية. وفي نحو عام 580م، كانت المسيحية قد غلبت على الممالك الثلاث حتى صارت الدِّين الرسمي للبلاد. ومع أن المبشرين الأوائل كانوا من أتباع المذهبين الملكاني واليعقوبي، فإن الغلبة كانت للطائفة الثانية في نهاية الأمر، وظلت كنيسة الإسكندرية ترسل المطارنة إلى هذه الممالك حتى منتصف القرن الرابع عشر الميلادي. ولعل هذه الصلة الروحية بين كنيسة الإسكندرية ومسيحيي بلاد النوبة تفسر لنا شيئاً من أسباب تعاطف النوبة مع أقباط مصر عندما هزمتهم الجيوش العربية في عام 20 هـ/ 640م، وأسباب تحرّش النوبيين بحدود مصر الجنوبية، وهو ما دفع المسلمين إلى إرسال غزوات لتأديبهم، وكان أهمها في عام 31 هـ/ 651 - 652م<sup>(43)</sup>.

عمّت المؤثرات العربية شعوب السودان وادي النيل وممالك النوبة الثلاث بصورة واضحة جلية، خصوصاً بعد ظهور الإسلام وغلبة شوكته وازدهار حضارته. وتدققت تلك المؤثرات من بلاد العرب عبر البحر الأحمر مباشرة، أو عن طريق صحراء سيناء - عبر مصر، إلى الجزء الشمالي من السودان وادي النيل. وكانت مصر من أول الأقطار الأفريقية تمثلاً للعقيدة الإسلامية والثقافة العربية، وصارت نتيجة موقعها الاستراتيجي بمنزلة مستودع كبير للقبائل العربية المتوجهة إلى الشمال الأفريقي وبلاد المغرب، أو دعماً للولاة الذين أداروا شؤون مصر قبل غلبة العنصر التركي على إدارتها وحكمها. ومن مصر تسرّبت المؤثرات العربية الإسلامية مثلما خرجت من جزيرة العرب للبلاد المجاورة<sup>(44)</sup>.

بدأ تسرب النفوذ الإسلامي بتوقيع اتفاق البقط في عام 651 - 652م بين المسلمين ومملكة النوبة المسيحية. وكان الاتفاق بمنزلة معاهدة عدم اعتداء. كما نظمت العلاقات الاقتصادية بين الطرفين، والتزمت النوبة بموجبها

Yusuf Fadl Hassan, «A Cultural History of Nubia and the Nilotic Sudan: A.D. (43)

580- A.D. 1600.» in: Peter Gwynvay Hopkins, ed., *The Kenana Handbook of Sudan*, Preface by Galal Y. El Degair; Foreword by Osman A. El Nazir (London: Kegan Paul, 2007), pp. 99-101.

Hassan, *The Arabs and the Sudan* pp. 32-36.

(44)

مد المسلمين بـ 400 رقيق سنوياً في مقابل مؤن و ثياب يتسلمها النوبيون من المسلمين. كما كفلت المعاهدة حق الترحال من بلد إلى آخر لكن من دون إقامة دائمة، إلا أنها أمنت للتجار حق التوغل التجاري. ويبدو أن تجارة الرقيق نالت قسطاً وافراً من هذا النشاط التجاري<sup>(45)</sup>.

كان التجار المسلمون الذين توغلوا في مملكتي النوبة وعلوه أول من ساهم في نشر الإسلام. إلا أن الدور الأكبر في نشر العقيدة كان للقبائل العربية التي ضاقت بها سُبلُ كسب العيش في مصر نتيجة شطب أسماء المقاتلين العرب من ديوان العطاء في عهد الخليفة العباسي المعتصم. ومنذ القرن التاسع الميلادي خرجت هجرات سلمية إلى السودان وادي النيل بحثاً عن المراعي الخضراء، وهرباً من ضغط الحكومات المركزية في مصر. وبلغت هذه الهجرات قمّتها عند اشتراك الأعراب في حملات دولة المماليك الأتراك ضد ملوك النوبة المسيحيين في أواخر القرن الثالث عشر ومطلع القرن الرابع عشر الميلاديين. وأضعفت تلك الحملات العسكرية السياج السياسي لمملكة النوبة، ومن ثمّ صارت دولة تابعة لحكومة مصر، كما أن الأسرة الحاكمة صارت نوبية مستعربة مسلمة بدءاً من عام 1317م. وكان ذلك إيذاناً بتدفق العرب في أعداد كبيرة من دون رقيب، حتى بلغوا كردفان ودارفور، مسالمين في معظم الأحيان. ولما زاد عددهم وقويت شوكتهم أنهى حلف عربي، بقيادة عبد الله جمّاع، الوجود السياسي لمملكة علوة في نحو عام 1405م.

كان تسرب القبائل العربية بأعداد كبيرة من الجزيرة العربية عبر البحر الأحمر مباشرة ومن أرض المعدن في الصحراء ومن مصر، هو العامل الأساس في نشر الإسلام وغلبة الثقافة العربية في السودان وادي النيل، إذ انفتح المهاجرون على النوبة والبجة والعنج وغيرهم من شعوب السودان وادي النيل ممّن كانوا على النصرانية والمعتقدات الأفريقية، واختلطوا بهم، فصبغوا البلاد بثقافتهم، ومنحوهم اللغة العربية، واعتنق المولدون دين الآباء، وتمثلوا نسبهم وثقافتهم العربية، واتخذ كثير منهم اللغة العربية لساناً لهم. ولم تكتمل

(45) المصدر نفسه، ص 37 - 38، 90 - 134 و 142 - 143.

حركة الأسلمة والاستعراب بين كثير من شعوب البلاد إلا عند قيام الممالك الإسلامية؛ فعند قيام مملكة العبداللاب (1450 - 1821)، وسلطنات: الفونج (1504 - 1821)، وتقلي (1570 - 1827)، والفور (1650 - 1874)، (1898 - 1916)، تدفق الفقهاء ورجال الطرائق الصوفية من الحجاز واليمن وبغداد ومصر والمغرب، مساهمين في تعميق تعاليم الإسلام بطريقة أعمق وأشمل. ووجد التصوف قبولاً حسناً عند عامة السودانيين، ومن ثمَّ غلبت روح التصوف على الثقافة الإسلامية في البلاد. وقام من تمثل الثقافة الإسلامية من النوبة والمولدين بنشر الإسلام في باقي أجزاء البلاد. ولكن ذلك الجهد توقف عند أطراف الغابات الاستوائية حيث تكثر الأمطار والأنهار على الحدود الشمالية لجنوب السودان. ومن هذه السلطنات السودانية خرج الطلاب لينهلوا العلوم الإسلامية من مراكز العلوم الإسلامية في مكة المكرمة والمدينة المنورة والجامع الأزهر الشريف، كما زاد التواصل مع بلاد المغرب عبر طريق الحج، ومجيء كثير من علماء المذهب المالكي والمتخصصين بعلوم القرآن. وتدرجاً انتشرت الثقافة العربية الإسلامية حتى عمّت أجزاء كبيرة من البلاد، وغلبت ثقافة العروبة عليها<sup>(46)</sup>.

## عاشراً: أثر العرب في التكوين الاجتماعي والثقافي لشعوب ساحل أفريقيا الشرقي

أطلق الجغرافيون العرب اسم ساحل الزنج على ساحل أفريقيا الشرقي. ولعل أقدم إشارة خطية إلى تلك الصلة ما أورده صلاح إغريقي عاش في مصر في نحو القرن الأول الميلادي، في كتابه دليل البحر الأحمر (أو البحر الإريتري) (*Periplus of the Erythrean Sea*) من أن مدخل البحر الأحمر من الجنوب كان يموج بالتجار العرب إلى جانب التجار الإغريق والرومان والمصريين.

ومما يَسِّر ذلك التواصل عبر المحيط الهندي ظاهرة الرياح الموسمية التي

---

(46) محمد النور بن ضيف الله، كتاب الطبقات في خصوص الأولياء والصالحين والعلماء والشعراء في السودان، حققه وعلق عليه يوسف فضل، مكتبة الدراسات السودانية (الخرطوم: دار التأليف والترجمة والنشر، 1978)، ص 2 - 11.



ربطت بين ساحل أفريقيا الشرقي وأجزاء من آسيا، ولا سيما سواحل الخليج وجنوب اليمن؛ فقرة الرياح الموسمية تهب من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي في الفترة الممتدة بين كانون الأول/ ديسمبر ونيسان/ أبريل، وينعكس مسارها في الفترة بين نيسان/ أبريل وأيلول/ سبتمبر. واستفاد الملاحون العرب من هذه الظاهرة في وقت يتعذر تحديده بدقة، لكن المؤكد أنها أدت إلى حراك سكاني ونزوح موسمي ترك أثرًا بيّنًا في التكوين البشري والثقافي لساحل أفريقيا الشرقي منذ بداية التقويم الميلادي، وهو ما أشار إليه مؤلف دليل البحر. ويكشف هذا الدليل عن تردد السفن العربية على الساحل الأفريقي، كما يتحدث عن استقرار بعض التجار العرب في رهابتا (Rhapta) الواقعة على الساحل الأفريقي الشرقي، وعن تزوجهم من نساء محليات عند إقامتهم بضعة أشهر، وكانوا يترددون على زوجاتهم وأسرهم متى عادوا من رحلاتهم التجارية المتكررة؛ وصارت الزوجات يتحدثن لغة أزواجهن، ولعل هذا الاختلاط هو نواة نشأة الثقافة السواحلية. ولا شك في أن التجارة كانت عماد ذلك التواصل الباكر<sup>(47)</sup>.

بعد قيام الدولة الإسلامية، ازداد تردد العرب على ساحل أفريقيا الشرقي، بقصد الاتجار بالعاج والذهب والرقيق أو هربًا بمعتقداتهم الدينية وخوفًا من بطش الحكومات الإسلامية في جزيرة العرب. وكان أول من جاء جماعة من الزيدية الشيعية، تلتهم في القرن العاشر جماعة من أهل السُّنة أتت من منطقة الأحساء، وإلى هذه المجموعة يرجع الفضل في إنشاء مدينة مقديشو. ثم تبعتها جماعة من الإباضية من عُمان. وأدى توافد هذه الجماعات العربية من جنوب الجزيرة العربية، ومن منطقة الخليج إلى اختلاطها بالسكان الأصليين، وإلى قيام عدد من المراكز التجارية العربية في كلوة وزنجبار وممباسا ومببا واتوندو. وتمركز هذا النشاط في المنطقة الساحلية في أول الأمر، إلا أنه كان موجّهًا نحو المحيط الهندي وما وراءه من تجارة مزدهرة<sup>(48)</sup>.

(47) حسن، دراسات في تاريخ السودان، ج 3.

(48) المصدر نفسه، ص 152، وA. Sherif، «Oman and the East African Coast»، في: العلاقة

بين الثقافة العربية والثقافات الأفريقية.

شهدت منطقة الساحل الأفريقي بين القرنين الثاني عشر والخامس عشر ازدهار ثقافة عربية إسلامية عُرفت بالثقافة السواحيلية. وكان ذلك التطور من أهم نتائج التواصل العربي - الأفريقي لبضعة قرون تطوّرت خلالها الثقافة السواحيلية، ونشأت اللغة السواحيلية، وكان أول ظهور لهذه الثقافة في نحو القرن الثامن الميلادي، وتمركز في منطقة شرق أفريقيا وبعض جزرها، واتسعت دائرة اللغة السواحيلية في عهد الاستعمار الأوروبي وامتدت إلى أجزاء من وسط أفريقيا.

تكوّنت الثقافة السواحيلية نتيجة تلاقح مؤثرات أفريقية وعربية وفارسية إلى حد ما، في جو إسلامي. والمجتمع السواحيلي هو هجين عربي - أفريقي. أمّا اللغة السواحيلية، فالأرجح أنها لغة أفريقية تركيّا، لكنها اقتبست كثيرًا من الكلمات والمصطلحات الأجنبية التي يبدو أن جُلّها مقتبس من اللغة العربية. وبذل العُمانيون والحضارمة والفرس دورًا بارزًا في نشرها، بخاصة بعد توغّلهم إلى الداخل بحثًا عن العاج والرفيق.

وقد كُتبت اللغة السواحيلية بالحرف العربي أولاً، مثل كثير من اللغات الأفريقية ذات المنبت المماثل، لكن بعد وقوع شرق أفريقيا تحت نير الاستعمار الأوروبي، استُبدل الحرف العربي بالحرف اللاتيني، وهو ما باعد بينها وبين جذورها العربية، كما بذل الاستعمار جهدًا حثيثًا لتقليل الأثر العربي في الثقافة السواحيلية ولغتها<sup>(49)</sup>.

### حادي عشر: عُمان وساحل أفريقيا الشرقي

ظل عرب عُمان على صلة وثيقة بساحل أفريقيا الشرقي منذ أكثر من ألفي عام، وكانت تلك الصلة، كما سبق أن ألمحنا، ذات صبغة تجارية، إلّا أنها أفرزت، تدريجًا، نتائج اجتماعية وثقافية ولغوية، وقادت مجريات حوادث أخرى إلى توسع عُمان تجاريًا، وامتداد نفوذها سياسيًا في هذه المنطقة.

---

(49) سيد حامد حريز، «الثقافة السواحيلية: أصولها ومقوماتها وتطورها»، في: العلاقة بين الثقافة العربية والثقافات الأفريقية، ص 147 - 163.

أدت الكشوفات الجغرافية التي قادها البرتغاليون عن طريق رأس الرجاء الصالح في أواخر القرن الخامس عشر إلى بسط نفوذهم السياسي على أجزاء كبيرة من ساحل أفريقيا الشرقي، وإلى احتكارهم التجارة الشرقية في المحيط الهندي، وإلى سلب العرب أساس ازدهار تجارتهم. وبعد نحو قرنين من الزمان، ونتيجة اضمحلال السلطة البرتغالية، تمكن العرب من طرد البرتغاليين واسترداد نفوذهم الاقتصادي والسياسي على المنطقة<sup>(50)</sup>.

ففي عام 1563، ساعد إمام سلطنة عُمان حكام بمبا وزنجبار واتوندو في ثورتهم ضد البرتغاليين. وفي عام 1689 سقطت مومباسا في يد العُمانيين، غير أن صلة العُمانيين بالساحل الأفريقي، القائمة على التجارة، ظلت محدودة حتى عهد الإمام سعيد بن سلطان (1806 - 1856) الذي تمكن من توسيع دائرة النفوذ العُماني حتى شمل المنطقة كلها الواقعة بين مقديشو وراس دلقادو، وظلت تلك المنطقة تحت سيطرة العُمانيين حتى عام 1890، عندما آلت إلى الإدارة البريطانية.

في هذه الفترة تجددت الهجرة العربية من العُمانيين أتباع المذهب الإباضي، والحضارمة أتباع المذهب الشافعي، وأدت هاتان المجموعتان العربيتان دورًا بارزًا في دعم الثقافة السواحيلية ونشرها. وكان ذلك نتيجة حراكهم التجاري الواسع على الساحل، وعند توغلهم في الداخل للحصول على العاج والرقيق. كما أنشأ العرب على الساحل عددًا من المزارع الكبرى لإنتاج القرنفل. وأدى هذا النشاط الاقتصادي إلى استتباب الأمن وزيادة فرص الاختلاط والتصاهر، وعبرها تسرب الإسلام إلى قبائل الديقو والزرمو وقبائل دلتا الروفيحي.

صادف هذا التوسع التجاري والسياسي العُماني قيام الرأسمالية باعتبارها نظامًا عالميًا في أواخر القرن الثامن عشر. ودفعت حاجة الحكام العُمانيين إلى التجارة الساحلية، وخاصة في أسواق الهند البريطانية، إلى وقوعهم تحت نفوذ أقوى دولة رأسمالية في ذلك الحين، بريطانيا. وحددت المصالح البريطانية

---

(50) حسن، دراسات في تاريخ السودان، ج 3، ص 180 - 183.

مصير الدولة العُمانية، وأجبرتها على ترك نشاطها الاقتصادي في الخليج والتركيز على ساحل أفريقيا الشرقي.

سعت عُمان إلى ملء الفراغ الذي نتج من ضعف السيطرة البرتغالية، وكان امتداد نفوذها إلى زنجبار خطوة باتجاه الاستيلاء على الساحل الأفريقي الشرقي وجعله محور إمبراطوريتها التجارية النامية. لكن استيلاءها على ممباسا أوقفها في دائرة النفوذ البريطاني وفرض عليها خدمة الأطماع البريطانية في ساحل أفريقيا الشرقي، وبذلك دخلت منطقة شرق أفريقيا بحكامها العُمانيين في إطار النظام الرأسمالي البريطاني.

### خاتمة: القرن الأفريقي والجزيرة العربية: جدلية الجوار والانتفاء

حاولنا من خلال هذه الدراسة أن نرسم الخطوط العريضة لتاريخ الأواصر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي جمعت بين شعوب القرن الأفريقي ومجتمعات الجزيرة العربية، وهي صلات لا مفرَّ منها في ما يبدو؛ فأفريقيا تلتحم بجزيرة العرب في جزئها الشمالي الشرقي عند برزخ السويس، ولعله من المعابر الرئيسة التي وفدت من طريقها الهجرات العربية الأولى، واتجهت منه إلى شمال أفريقيا وشرقها ومنطقة القرن الأفريقي.

أمّا البحر الأحمر فكان أداة وصل، ولم يكن عامل فصل بين ساحليه في يوم من الأيام<sup>(51)</sup>. تتناثر الجزُر في أوسع مناطقه عرضاً، وهو ما يُسهّل عبوره<sup>(52)</sup>. وبذلك، فإن هذا الجوار عبر البحر الأحمر يَسر مهمة التواصل بين الجزيرة العربية والقرن الأفريقي، وعبره وفدت الهجرات السامية الأولى إلى القرن الأفريقي، ومن آثارها الشبه الواضح في الطرز والفنون المعمارية بين شمال إثيوبيا وجنوب الجزيرة العربية، وهو ما فصلناه في هذه الدراسة، ولعل نتائج هذه الهجرات الاجتماعية والثقافية تجذّرت مع خروج هجرات أفريقية معاكسة أمّتها الأكسوميون بحثاً عن جذورهم في جزيرة العرب.

(51) محمّد موسى البر، «الإسلام والمسلمون في أفريقيا»، في: الإسلام في أفريقيا (الخرطوم: دار جامعة أفريقيا العالمية للطباعة، 2006)، ج 11، ص 175 - 177.

(52) المصدر نفسه، ص 77.

عبر هذا الجوار شق الأفارقة طريقهم إلى الجزيرة العربية منذ وقت مبكر، طائعين أو مجبرين، غزاة أو أرقاء، وتمثلوا ثقافة مجتمع الجزيرة العربية الذي استوعبهم عرقياً وثقافياً، وظهر جيل جديد يحمل الدماء العربية واللون الأفريقي، كما دخلت مفرداتهم في اللغة العربية، وأمدوا ثقافة مجتمع الجزيرة العربية بفنون الموسيقى والغناء. ومع ذلك، فإن أثرهم في مجتمع الجزيرة العربية لم يرقَ إلى الأثر الذي أحدثه العرب في شعوب القرن الأفريقي.

ارتاد العرب سواحل القرن الأفريقي لدوافع اقتصادية في المقام الأول، وسياسية ودينية، وكانوا في أثناء ذلك يحملون قيمهم وثقافتهم السامية في البداية، والعربية ثانية، والإسلامية في فترة لاحقة، وأحدثوا تغييرات لا تُخطئها العين في مجريات تاريخ شعوب المنطقة من نشوء للمدن والدويلات والكيانات الاجتماعية، وهو ما فصلناه في هذه الدراسة. وكان من إفرازات هذا التأثير ظهور ما يمكن أن نُسَمِّيه تماهي الذات الأفريقية في الهوية العربية.

كان الوافدون من العرب المتمتعون بخبراتهم التجارية ومهارتهم في ركوب البحر ودينهم الإسلامي وقوة شوكتهم، في ما يبدو، محل إعجاب شعوب المنطقة وتقديرها، وصار الانتماء إليهم جزءاً من أشواق الأفارقة وتطلعاتهم. وعزز انتشار الإسلام بين الأفارقة ووجود المزارات والرموز الدينية الإسلامية في الجزيرة العربية من هذه الأمانى. ولعل في ظاهرة تبني النسب العربي، المنتشرة بين شعوب القرن الأفريقي، أبلغ مثال لتماهي الذات الأفريقية بالهوية العربية التي صُورت درامياً في الثقافة الشعبية الأفريقية في ما عُرف بين المؤرخين بأسطورة الغريب الحكيم.

تنتشر أسطورة الغريب الحكيم في منطقة القرن الأفريقي بين شعوب الصومال وإريتريا وجيبوتي وأجزاء من الحبشة وسودان وادي النيل والسواحل الشرقية لأفريقيا، وتتغير نصوصها من جماعة إلى أخرى مع ثبات عناصرها الأساس. ولما كان المجال لا يسمح بعرض مختلف النماذج والنصوص التي توافر على جمعها عدد من الباحثين من مجتمعات وقبائل منطقة القرن الأفريقي، أكتفي هنا بذكر عناصرها (موتيفاتها) الأساس التي يمكن تلخيصها

في: مجيء رجل غريب، عربي في الأغلب، ومسلم في بعض الأحيان، يحمل للمجتمع الأفريقي الذي يعيش فيه معرفة وحكمة لم يألفوها، فتتحسن أحوالهم بفضلها، فيعجب به قائد القبيلة أو زعيمها فيزوجه ابنته، ثم يرث ابن هذا الغريب الحكم، مستفيداً من عادة الوراثة عن طريق الأم السائدة بين الشعوب الأفريقية، ثم يتوارث أحفاده الملك. وبمرور الزمن تدعي القبيلة كلها انتسابها إلى هذا الغريب.

فرض التواصل نفسه بين شعوب المنطقتين من واقع تجاوزهما، وخلف هذا التواصل آثاراً في المنطقتين، هي أكثر وضوحاً في القرن الأفريقي، وأبلغها انتشار الإسلام وادعاء الانتماء إلى أمة العرب.

مع ذلك كله، لم يخلُ هذا التواصل من بعض المراتب نتيجة تجارة الرق العربية؛ ففي إطار التواصل العربي الأفريقي الذي حاولنا توضيحه في هذه الدراسة، كانت تجارة الرقيق تحتل حيزاً مهماً، حتى أن هناك من ظن أنها كانت القاسم المشترك في التعامل التجاري، حيث ازدهرت «تجارة القرن» هذه في عهد أحمد بن طولون والإخشيديين والخلافة الفاطمية في مصر، وكان الرقيق قوام جيوش تلك الدول. كما ازدهرت تجارة الرقيق في فترتين مهمتين، في إطار العلاقة بين بلاد العرب والقرن الأفريقي، أولاهما بين القرن الثامن والقرن العاشر الميلاديين، حيث نُقل خلالهما عدد كبير من الأفارقة لاستصلاح الأراضي الزراعية في المنطقة الجنوبية من العراق. وأدى ذلك الوجود الأفريقي الضخم إلى «ثورة الزنج» المشهورة. وارتبطت الفترة الثانية بالتوسع العُماني في شرق أفريقيا ولوجه إلى الداخل، إلى قلب القارة، خلال القرن الثامن عشر وما بعده. وفي إبان تلك الفترة، استغل العُمانيون أعداداً كبيرة من الزوج للعمل في مزارع القرنفل الكبرى التي يمتلكونها على الساحل والجزر المجاورة. ولمشاركة العرب في هذه التجارة وُصِّموا بكل منقصة، لكن العرب ليسوا أول من ابتدر الرق، بل مارسه الأفارقة قبل مجيء العرب، ولما وفد الأوروبيون وسَّعوا دائرته.

حقيقة الأمر أن عمليات الاسترقاق التي اجتاحت أجزاء من مناطق القارة

الداخلية خلّفت مرارة شديدة عند الأفارقة ضد الأقلية العربية التي عاشت في الساحل. وكان من نتائج ذلك الإحساس ثورة زنجبار في عام 1964. واستغل الإعلام الأوروبي سلبيات تلك التجارة في تعميق الفجوة بين العرب والأفارقة، متناسين، عمدًا، أن الأوروبيين كانوا أكبر النخاسة في أفريقيا. وبما أن موضوع دور العرب في تجارة الرقيق يُعكّر صفو العلاقات العربية الأفريقية ويلوّنها، فإني أكرر ما اقترحته منذ 25 عامًا بضرورة السعي الجاد إلى دراسة هذه القضية بشجاعة وموضوعية<sup>(53)</sup>، فتردّ هذه الظاهرة إلى أسبابها الرئيسة، ومن ثمّ تشيع المناخ الملائم لتعاون خلاق ومثمر بين حكومات المنطقتين في النواحي الاقتصادية.

إن التعاون والتكامل الاقتصادي والسياسي والثقافي المنشود بين المنطقتين ضرورة في هذه الفترة التاريخية لفائدة شعوب المنطقتين معًا أولاً، ولمجابهة المصالح والأطماع الإمبريالية في المنطقة ثانيًا، وأخيرًا لمناصرة بعضهما بعضًا في القضايا الدولية لمواجهة التحديات المعاصرة. ولن ينهض هذا التعاون المبتغى إلّا على الروابط التاريخية الاجتماعية والثقافية التي تجمع بين المنطقتين، وما أكثرها.

## المراجع

### 1 - العربية

#### كتب

ابن ضيف الله، محمد النور. كتاب الطبقات في خصوص الأولياء والصالحين والعلماء والشعراء في السودان. حققه وعلق عليه يوسف فضل. الخرطوم: دار التأليف والترجمة والنشر، 1978. (مكتبة الدراسات السودانية)

ابن هشام، أبو محمد عبد الملك. سيرة رسول الله. القاهرة: [د.ن.: د. ت.].

---

(53) العلاقة بين الثقافة العربية والثقافات الأفريقية، ص 60 - 61.

- الإسلام في أفريقيا. الخرطوم: دار جامعة أفريقيا العالمية للطباعة، 2006.
- أوهاج، محمد أدروب. من تاريخ البجا، الكتاب الأول، ط 2. الخرطوم: شركة مطابع العملة المحدودة، 2008.
- تاريخ أفريقيا العام. إشراف جمال مختار. باريس: اليونسكو، اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ أفريقيا العام، 1985.
- حسن، يوسف فضل. انتشار الإسلام في أفريقيا. الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للتأليف والنشر، 1979.
- \_\_\_\_\_. دراسات في تاريخ السودان وأفريقيا وبلاد العرب. الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للتأليف والنشر، 1980.
- الشريف الإدريسي، محمد بن عبد الله بن إدريس. صفة المغرب وأرض السودان ومصر والأندلس. ليدن، هولندا: مطبعة بريل، 1864.
- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير. تاريخ الرسل والملوك. تحقيق ميخائيل جان دو غوجه. 15 ج. ليدن: مطبعة بريل، [1879 - 1901].
- عابدين، عبد المجيد. بين الحبشة والعرب. القاهرة: دار الفكر العربي، [د. ت.].
- العلاقة بين الثقافة العربية والثقافات الأفريقية = *Afro-Arab Cultural Relations*. أعده للنشر يوسف فضل حسن. تونس: المنظمة العربية للترجمة والثقافة والعلوم، 1985.
- القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي. صبح الأعشى في صناعة الإنشا. القاهرة: المطبعة الأميرية، 1915.
- محمد، محمد عوض. السودان الشمالي: سكانه وقبائله. ط 2. القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1956.
- عمود، حسن أحمد. الإسلام والثقافة العربية في أفريقيا. القاهرة: دار النهضة المصرية، 1958.
- المقريزي، أبو العباس أحمد بن علي. كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار. تحقيق جاستون فيت. القاهرة: [د. ن.]، 1923.



قاسم، عون الشريف. «السودان في حياة العرب وأديهم». مجلة الدراسات السودانية: السنة 1، العدد 1، 1968.

## 2 - الأجنبية

### *Books*

Hassan, Yusuf Fadl. *The Arabs and the Sudan: From the Seventh to the Early Sixteenth Century*. Edinburgh: Edinburgh U.P., [1967].

Hitti, Philip K. *History of the Arabs: From the Earliest Times to the Present*. 6<sup>th</sup> ed. London: MacMillan and Co., 1958.

Hopkins, Peter Gwynvay (ed.). *The Kenana Handbook of Sudan*. Preface by Galal Y. El Degair; Foreword by Osman A. El Nazir. London: Kegan Paul, 2007.

Strabo. *The Geography of Strabo*. With an English Translation by Horace Leonard Jones. London: [s. n.], 1959.

*The Encyclopaedia of Islam*. Edited by an Editorial Committee Consisting of H. A. R. Gibb [et al.]. 12 vols. New ed. Leiden, Brill, 1960-2008.

### *Periodical*

Cameron, D. A. «On the Tribes of the Eastern Sudan.» *Journal of the Royal Asiatic Society*: vol. 16, 1887.



## الفصل الثاني

### ثورة زنجبار 1964

### هل العرب مواطنون في أفريقيا أم مستوطنون؟

عبد الله علي إبراهيم

أريد بهذه الدراسة تجديد البحث في «هولوكوست» العرب في زنجبار التي أنزلتها بهم ثورة «الأفارقة» في العاشر من كانون الثاني/يناير 1964، فقضت على سلطانهم في الجزيرة، وتعقبتهم قتلاً واعتقالاً واغتصاباً وتهجيراً على الهوية. وما حثني على هذا هو صدور ثلاثة كتب في عام 2011 تطرقت إلى محنة زنجبار بصورة إيجابية أو سلبية. تناول كتابان من الثلاثة وقائع تصفيات عرقية مسكوت عنها، فعرض كتاب الأكاديمي الأميركي رينيه لمارشان (R. Lemarchand) حوادث ثمانية منها، وصفها بـ «المنسية»، ولم تكن بينها محنة زنجبار. وهكذا، لا تُذكر المأساة العربية الإنسانية حتى حين يفتح الله لكاتب أن يرفع الغطاء عن مَحَن البشر المطوية، فهي من منسي المنسيات. لكن وجدت أن الأكاديمي الكندي هريبرت آدم أفرد لها فصلاً في كتابه أصوات مخرسة: فظائع مجهولة في القرن العشرين. أما الكتاب الثالث الذي حفّزني على النظر إلى المحنة مجدداً، فهو للأكاديمي جوناثان غلاسمان، الاختصاصي بتاريخ ساحل شرق أفريقيا في جامعة نورثوسترن، الذي وضعها في سياق تحليل متعمق للفكر العرقي والعنف في زنجبار.

استبقى بالدراسة حلول الذكرى الخمسين لهذه النكبة العربية في عام 2014 لأميط، نافذاً بمدخلها السالب الصعب، الأذى عن طريق العلاقات العربية - الأفريقية. فالمحنة هي، بتعبير الفرنجة، «عظام نخرة» في دولا ب القومية الأفريقية التي تضيق واسع القارة فتُقصِرُها وطنًا للزنج السود لا غير. وهي ذروة في عقيدة أفريقيا الزوجية التي لم تتوضع بعدُ على الاعتراف بأن أفريقيا حمالة أوجه وثقافات وشعوب. فإن لم تكن زنجيًا قُحًا، في منظور هذه العقيدة، فأنت «مستوطن» عتوت على أهل البلد، وسيأتي يوم تعود فيه إلى أهلك الأولين مهما يطلُ مكوثك في القارة، أو تُباد دون ذلك.

تريد هذه الدراسة أن نتدراك باستراتيجية عربية ناجعة هذه المهلكة التاريخية بهجمة فكرية رصينة على الاعتقاد الخطر السائد بأن العرب غُزاة لأفريقيا، وجماعة من المستوطنين يدخل اقتلاعها في باب الثورة وصالح الأعمال. وكانت هذه العقيدة إطارًا قلّ التصريح به في مسألة جنوب السودان<sup>(1)</sup>؛ إذ أذخرت الدوائر المتطرفة من القوميين الجنوبيين «الأفارقة السود» في نزاعهم مع «عرب الشمال» مصيرًا لأولئك العرب كمثل يوم الأندلس وزنجلبار. وعالج محمود ممداني، الأنثروبولوجي الأفريقي المعروف، هذه العقيدة الفاسدة التي اكتتفت الصراع في دارفور في كتابه منقذون وناجون (2009). فعرض كيف صوّرت دوائر متنفذة في دارفور والغرب مسألة دارفور باعتبارها نزاعًا بين عرب طارئة وأفارقة قارين. ولما كانت دراسة عرب السودان لم تتجاوز محطة حلولهم في السودان في ما بين القرنين التاسع والخامس عشر كثيرًا في دراسات الغرب عنهم ومن تبعهم بغير

---

(1) استتكرت الحركة الشعبية في بيان أخير استهداف الجيش السوداني، العربي في نظر الحركة، «السكان الأصليين» في جبال النوبة بجنوب كردفان والنيل الأزرق (سودانابيل، 17/9/2011). راجع أبو بكر القاضي، القيادي بحركة العدل والمساواة الدarfورية ناشطًا من جبال النوبة بولاية جنوب كردفان لتأكيد أن شعب النوبة هم «أصحاب الأرض الأصليين»، بينما المسيرية العرب وافدون. وقيل له إن التجمل بالأصالة على الأرض فكرة خطيرة يجعلها «المواطنة درجات ربما بحسب الأقدمية في التواجد على الأرض، أو بحسب النقاء العرقي الزنجي للأشخاص الموجودين على الأرض»، على الموقع الإلكتروني: <http://www.sadaalahdas.com/news-action-show-id-3847.htm>.

إحسان، صار أولئك العرب، وقد تجمدوا في التاريخ، «مستوطنين» عتوا على أهله الأصليين وأخرجوهم عن ديارهم<sup>(2)</sup>.

### أولاً: أسقف كانتبري: شخير التاريخ

زار أسقف كانتبري روان وليامز زنجبار في عام 2007، وغشي الكاتدرائية الإنجيلية المبنية فوق سوق أثرية للنخاسة العربية في القارة في القرن التاسع عشر. ومر على زنازين أولئك الرقيق وحمل قيودهم بين يديه وقال: «ولكأن الرق نوع من الجبر على المجتمع الإنساني. بوسعك العودة مرة بعد مرة لتجعل من الناس أدوات أو ممتلكات. ولا أحسب أننا سنجلس حيث نحن ونقول إن ذلك كان في الماضي وانقضى. فكل صور النخاسة الحديثة، الرق الاقتصادي، ورق المدين، ونخاسة التبضع في الجنس كلها حاضرة معنا في زمنتنا»<sup>(3)</sup>.

لو كان لضحايا «هولوكوست» العرب في زنجبار بعد ثورة 1964 نصبٌ في الجزيرة لربما رأى الأسقف وليامز، متى زاره، أن بعضنا من مثل قوميّ ثورة 1964 الزنوجية لم يكن جالساً على عجيزته حيال الرق، مكتوف الأيدي. غُبن أولئك القوميون من نصب الرق مثل كنيسة زنجبار التي أنشئت في عام 1870 لتدشين «المهمة الحضارية» الاستعمارية الأوروبية على خرائب الرق العربي، وأوغرت صدورهم بالتذكير الوحيد الجانب بذلك الرق، حتى واتاهم الظرف فأفسدوا في الأرض. واستنكر غلاسيمان هذا الصوت الغربي المبرمج لإذكاء ذكرى الرق العربي في شرق أفريقيا، فذكر في السياق مسلسلاً للأكاديمي الأميركي الأفريقي البارز في جامعة هارفرد، هنري لويس غيتس (H. L. Gates)، وعنوانه «عجائب أفريقيا»، الذي خصص حلقة منه لأهل ساحل أفريقيا الشرقي

---

Mahmood Mamdani, *Saviors and Survivors: Darfur, Politics, and the War on Terror* (New York: Doubleday, 2009), p. 93.

Sandra Lockwood, «Nightmare in Paradise: The 1964 Zanzibar Revolution and Genocide», (3) in: Heribert Adam, ed., *Hushed Voices: Unacknowledged Atrocities of the 20<sup>th</sup> Century* (Highclere, Berkshire, UK: Berkshire Academic Press, 2011), p. 24.

وثقافتهم. فزار زنجبار، وساءه أن يزعم بعض أهلها نسبة شيرازية فارسية، وهم سود مثله. وزار غيتس كنيسة سوق النخاسة العربية المار ذكرها، وكانت قد صارت منذ الثورة مزاراً يُعاد فيه إنتاج تاريخ النخاسة العربية وأساطير وحشيتها. وعاب غلاسمان على هنري أنه سمح لسدنة النصب أن يرووا له تلك الأساطير وكأنها حقائق تاريخية مؤكدة<sup>(4)</sup>.

مزارات الرق العربي في شرق أفريقيا عديدة. غَشِيَّ محمد فايق، الدبلوماسي المصري، حرماً من حرمان الشحن التاريخي ضد العرب، فرأى لوحة نصبها الإنكليز في جامعة ماكيري في أوغندا على موضع بارز أظهرت إنسانية الإرساليات المسيحية التي جاءت إلى أفريقيا لتحرّرهم من أغلال الرق التي شكّمهم العرب بها. كما حوى متحف ليفنغستون في زامبيا عرضاً عن إنسانية المسيحية ونخاسة العرب<sup>(5)</sup>.

بلغت رسالة تلك النُصب من أوغرتة فلم يرحم. فجون أوكيلو، قائد ثورة 1964 الزنجبارية وسفّاحها، موضوع دراستنا هذه، هو ممّن أثار حفيظتهم واحد من تلك المزارات. إنه أوغندي الأصل، شريد آفاق ساقته المعايض إلى زنجبار عبر كينيا في عام 1959، كما سنرى. قال إنه كان في كينيا فأحسن له عربي بموضع للمبيت، لكن حذره من الشخير بعد وصفه بـ «العبد». وحلم ليلتها بمن قال له إنك ستعبر إلى جزيرة في المحيط الهندي، وتبته إلى أن يحذر لأنه سيعاني الأمرين على يد أجنب<sup>(6)</sup>. وزار في سياحته قلعة المسيح في مومباسا بساحل كينيا الشرقي، وقال إن جُدُّها شاهد يُخجل تجار الرقيق العرب. فسجد على بلاطها من فرط الغبن، وأقسم أن يُزيل تجارة الرقيق التي

---

Jonathon Glassman, *War of Words, War of Stones: Racial Thought and Violence in Colonial Zanzibar* (Bloomington: Indiana University Press, 2011), p. 310. (4)

(5) محمد محمد فايق، عبد الناصر والثورة الأفريقية (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1982)، ص 184، وناصر بن عبد الله الريامي، زنجبار: شخصيات وأحداث، 1828 - 1972 م (لندن: دار الحكمة، 2009)، ص 515.

John Okello, *Revolution in Zanzibar* ([Nairobi]: East African Pub. House, [1971]), p. 62. (6)

يرزح تحتها الأفارقة في المستعمرات البرتغالية وجنوب أفريقيا<sup>(7)</sup>. وصدق أو كילו وعده، كما سنرى.

## ثانيًا: أن تُقتل العرب

تحتفل زنجبار كل عام بثورة 1964، ولا يذكر أحد «الهولوكوست» التي ارتكبتها الشوار في حق شعبها العربي. وهي إبادة جماعية بدا فيها أن جماعة إثنية ما كادت تطهر الوجود من إثنية أخرى<sup>(8)</sup>. وتاريخ المذبحة لا يزال ناقصًا بعد نحو نصف قرن من حدوثها حتى قال غلاسمان، على سعة اطلاعه في هذا الشأن، إنه ممّا يستحق أن يكتب في سجل شامل للثورة لم يقع لنا بعد<sup>(9)</sup>. ودأب على إنكار هذه المحرقة الأدب الأفريقي بالذات الصادر عن مؤرخين من بر تنزانيا. فقلّ خوضهم في دقائق تلك المذبحة، وعوّضوا عن ذلك بتكذيب «تخرصات العرب عنها. إذ يزعم عمر مابوري<sup>(10)</sup> أن مسألة ضحايا الثورة جبل على غارب لأنه لم تقع على إحصاء موثوق به لعدد القتلى والجرحى»<sup>(11)</sup>. وقال مابوري إن هذا الفراغ ملأته الحدوس والتزوير؛ فالعرب توارثوا زعم أن الثورة قد قتلهم بالجملة. وهذه قصص لا طائل من ورائها سوى تأجيج الفتنة بين أعراق الجزيرة. ونُسبت المبالغة في أرقام ضحايا العرب إلى جون أوكيلو، الأوغندي الغامض الذي قاد الثورة، بما ظل يذيعه

---

(7) المصدر نفسه، ص 64.

Lockwood, p. 13.

(8)

Glassman, p. 284.

(9)

Omar R. Mapuri, *Zanzibar: The 1964 Revolution: Achievements and Prospects* (Dar es Salaam, Tanzania: TEMA Publishers Co., 1996).

(11) استغربت لوكوود كيف أنه ليس بيدنا تغطية موثوق بها لمقتلة زنجبار ومرور هذا القتل

المجاني بغير أن يلحظه أحد ويسجل وقائعه. وزادت أنه لا بد هناك من عاش تلك الفظائع وسلم ودون وقائعهما. لماذا لم تقع بيدنا تغطية مباشرة من شاهد عيان؟ هناك عرب هربوا وأنشأوا جماعات مغتربة في عُمان وغيرها من بلاد العرب. فإذا لم يخرج شهود العيان هؤلاء بروايتهم ستظل هذه الإبادة حادثة غامضة أو أسيء فهمها، انظر: Lockwood, p. 23.

وربما غاب عن الكاتبة السجل العربي في هذا الخصوص. ووجدت الريامي قد جاء بعينيات ناضجة من تلك الذكر. انظر: الريامي، زنجبار.

على الراديو خلال الثورة من قتل مجاني للعرب بقصد الترويع. ثم تخلص مابوري من الوزر بتخليط المسألة بقوله إن الضحايا كانوا عربًا وأفارقة، وهذا تفريق لئيم للدم بين القبائل<sup>(12)</sup>.

واحد من سبل التغطية على المذبحة وتغييبها هو الإنكار المتفاوت لدور أوكيلو في الثورة على الرغم من أنه الشاهد المستميت عليها؛ إذ أحصى ضحايا العرب عددًا في كتابه ثورة زنجبار (1971) ساعة بساعة، ويومًا بيوم، بل قال إنه طلب عن طريق الإذاعة في الثانية بعد ظهر يوم الثورة 11 كانون الثاني/يناير من قادة فرقته المسلحة أن يوافوه بخسائر العدو في الأرواح والجراح والاعتقال، وطلب منهم تقديم المعلومات نفسها عن ضحايا الثوار<sup>(13)</sup>. واستنتج أنتوني كليتون أن أوكيلو ربما عمل شرطيًا في زنجبار قبل الثورة مع أنه لم يذكر ذلك ضمن أشغاله في كتابه. فطلبه من عصبة الثورة التبليغ عن الضحايا بعد كل معركة مع العدو تدريب نظامي بريطاني، علاوة على ما بدا عليه من ارتياح في زيه العسكري في الصور التي أخذت له بعد الثورة. فصورته في زي الفيلد مارشال هي لشخص مرتاح في ملابس واضح أنه لم يرتده أول مرة<sup>(14)</sup>.

تواترت التقارير. جاءه التقرير الأول في الثالثة بعد الظهر عن هجوم عصبة على رئاسة شرطة زيوان أسفر عن 39 قتيلًا و81 جريحًا و430 أسيرًا. وقتلت عصبة 21 شخصًا في رئاسة الجيش في متوني، وجرح 75، وأسرت 228. وكان ضحايا هجومها على رئاسة السجون 17 جريحًا، وأسرت 160 شخصًا<sup>(15)</sup>. وبلغته تقارير من الريف تفيد أن ضحايا المواجهات كانوا 7915، منهم 1417 من الأفارقة والبقية من العرب<sup>(16)</sup>. وذكر أنه تلقى في التاسعة مساء يوم 12 كانون الثاني/يناير تقريرًا باحتجاز عصبة 14716 شخصًا فيهم نساء

Mapuri, pp. 54-55.

(12)

Okello, pp. 148-149.

(13)

Anthony Clayton, *The Zanzibar Revolution and its Aftermath* (London: C. Hurst, 1981), p. 52.

(14)

Okello, pp. 149-150.

(15)

(16) المصدر نفسه، ص 150.



العرب وكبارهم وأطفالهم<sup>(17)</sup>. وقال إنه طوق بنفسه واعتقل 41 من العرب (18 من النساء و10 أطفال) فطلب ترحيلهم إلى زنجبار، لكن طاقم عصبته قتلهم<sup>(18)</sup>. وقال إنه علم عن ثورة للعرب مُدبرة يوم 13 كانون الثاني/يناير من صبي ربت عصبته لشنقه بعد أن قتل 40 شخصاً من أهله. وجاء أوكيلو في الوقت المناسب لينقذ الصبي من الموت<sup>(19)</sup>. وقال إنهم صاروا في يوم الأحد يبحثون عن العرب «دار دار»، بصورة شاملة، وإذاعة إحصاءات قتلهم وجرحاهم ومعتقليهم<sup>(20)</sup>.

من الجهة الأخرى، وجّه أوكيلو جنده ألا يتعرضوا للأوروبيين أو الهنود، بل أذن لهم بالتحرك في أرجاء الجزيرة بصحبة جند منهم<sup>(21)</sup>. وقال إنه وجّه عصبته الثورية مرة لكسر مقاومة العرب بإطلاق النيران في كل اتجاه، وقتل كل ما يعرض لهم «رجالاً، نساء، أطفالاً، عرجى ومكاسير، حتى الدجاج والمعيز». وصب البنزين على بيوتهم وأحرقها عن بكرة أبيها بحريق عظيم، ثم وجّه ضباطه لحصر الضحايا لاحقاً<sup>(22)</sup>. وقال في موضع آخر إنه وجه عصبته لحرق بيوت العرب من دون قتلهم. لكن رجاله خالفوه وقتلوا بالنظر، في قوله، إلى مضاضة الأفارقة القديمة من العرب. فهم قد عصوه حين وجههم للاحتفاظ بـ 41 عربياً انكشف له مخبأهم فعين لهم حراسة بعد أن اعتقلهم بنفسه، وطلب ترحيلهم أحياء إلى مدينة زنجبار<sup>(23)</sup>. وجمع إزموند مارتن حصيلة أوكيلو فقال إن ضحاياه في يومه الثالث كانوا 11.995 محارباً مقتولاً، وهلك 1631 مدنياً، ولم يمت سوى 9 من عصابة أوكيلو. واعتقلت الثورة 21.462 شخصاً. وقال مع أن القتال والذبح لم يدوما

---

(17) المصدر نفسه، ص 151.

(18) المصدر نفسه، ص 153.

(19) المصدر نفسه، ص 150.

(20) المصدر نفسه، ص 151.

(21) المصدر نفسه، ص 155.

(22) المصدر نفسه، ص 151.

(23) المصدر نفسه، ص 153.

طويلاً، صارت زنجبار أعنف الثورات في أفريقيا الاستوائية حتى تاريخه<sup>(24)</sup>.

يستغرب المرء لمنكري محرقة زنجبار وشواهدا باعتبارها قديمة؛ إذ خلدها فيلم «أفريقيا: الدم والبأس» للتلفزيون الإيطالي الذي صوّر، على الطبيعة، مشاهد القتل على «الدشداشة». وحملت صورته عن زنجبار رعباً محضاً: صفوف طويلة من رجال ونساء في طرقهم لحفر الماثوي الأخيرة لهم، وعربات تراكمت عليها الجثث، ومقابر جماعية، وجثامين بلا حصر طافحة في المحيط هلكت قبل أن تهرب بالقوارب من ويل «الهولوكوست». وترى في الفيلم كل ما يصم الثورة بالمحرقة. وأنتج الفيلم السينمائيان الإيطاليان غواتيرو جاكوبيت وفرانكو بروسيري اللذان طافا بالجزيرة على متن طائرة في يومي 13 و14 كانون الثاني/يناير يصوران وقائع «الهولوكوست» تصويراً حياً، والشوارير جمونهما بالسلاح لزرهما عن فعلهما. وشكك القوميون الأفارقة في صدق رواية الفيلم عن الحادثة<sup>(25)</sup>. بل أدانه سفراء 20 دولة أفريقية في إيطاليا. وتسبب ذلك الضغط القومي الأفريقي في غياب وزير الثقافة الإيطالي عن الحفل الذي أقيم في عام 1966 لمناسبة منح منتجي الفيلم جائزة دونالدو ديفيد. وما أزعج أولئك السفراء أن الفيلم لم يقل كلمة طيبة واحدة عن أفريقيا، وحشد صور الفظاعات الأفريقية التي تمثلت بقتل واحد منهم الآخر، وتخريب البيئة في أعقاب تحرير القارة<sup>(26)</sup>. وليس من بين تلك الصور واحدة مختلفة، بما فيها واحدة عن قتل للعرب والمسلمين بدار السلام<sup>(27)</sup>. وقال كليتون إن مشهد زنجبار الدموي صعب التشكيك فيه بواقع طبيعة الأرض في الفيلم التي لا شك في زنجباريتها<sup>(28)</sup>.

---

Esmond Bradley Martin, *Zanzibar: Tradition and Revolution* (London: Hamilton, 1978), (24) p. 58.

Clayton, p. 78, footnote 55. (25)

Lockwood, endnotes 26 and 27. (26)

(27) اسم الفيلم هو «أفريقيا الدم والبأس» (Africa Blood and Guts) أو «وداعاً أفريقيا» (Africa Addio). واقتطع متجون أميركيون 45 دقيقة منه لم تنقص من بشاعته واحتج عليها منتجوه الطليان. وتجد الجزء عن مقتل العرب في زنجبار وتنجانيقا على اليوتيوب متى أدخلت «زنجبار» ومترادفاتهما.

Clayton, p. 78. (28)

لربما بالغ أو كيلو في الإبلاغ عن ضحاياه، لكن إحصاءات من تحروا «الهولوكوست» من المؤرخين مزعجة؛ إذ على الرغم من خلوق يدهم من ثبت بضحايا ثورة 1964، فإنهم اتفقوا على أن القتل فيها كان مُفرطاً وعلى الهوية، وتعقبت العُصَب الثورية العائلات العربية، ومن المحتمل أن الآلاف قُتلوا. وسبق آخرون إلى معسكرات الاعتقال، ثم هُجّروا من البلد في آخر العام الذي فقدت فيه زنجبار ربع سكانها العرب أو أكثر<sup>(29)</sup>.

تتراوح تقديرات المؤرخين لضحايا «هولوكوست» العرب بين 5000 و11000، وربما كان الحد الأدنى أكثر قليلاً. فكان مدير شركة سميث ماكينزي الإنكليزي، أ. لدجر، في أونقوجا (اسم الجزيرة التي عليها مدينة زنجبار، وتشكل مع جزيرة بمبا دولة زنجبار)، وقُدّر الضحايا بـ 8000 ضحية على أساس البيوت المحروقة التي مر بها. وهو عدد قال كليتون إنه ربما زاد قليلاً جداً على عدد القتلى الفعلي، لكنه مقبول. وحدث موت لاحق خلال ترحيل العرب والهنود قسراً من الجزيرة<sup>(30)</sup>. وذكر غيتس في مسلسله التلفزيوني عن أفريقيا، حلقة ساحل أفريقيا الشرقي، إنه جاء إلى زنجبار في عام 1970 والدم العربي الراجع لا يزال هاجساً. وقُدّر القتلى بـ 5000. وقُدّرت ساندر لوكوود أن القتلى منهم والمهجرين عُتوة هم بين 5000 و 12.000 زنجباري، معظمهم من أصل عربي<sup>(31)</sup>. أما كليتون، فيُقدّر أن القتلى كانوا بين 3000 و11.000<sup>(32)</sup>. ولو حصلنا على تقدير لقتلى جزيرة بمبا غير المحصورين، ولو حدساً، لزداد الضحايا عدداً. كما قد يزيد من عددهم أولئك الذين ماتوا في وقت متأخر نتيجة جراحهم، أو من عذاب معسكرات الاعتقال<sup>(33)</sup>. والخلاصة أن العرب الذين كان تعدادهم 50 ألفاً في زنجبار في عام 1963، أي سُدس السكان، نقصوا فصاروا بحدود 12 ألفاً و15 ألفاً، بسبب القتل والتهجير والهروب<sup>(34)</sup>. وتفرق

Glassman, p. 282.

(29)

Clayton, p. 81.

(30)

Lockwood, p. 13.

(31)

Clayton, p. 81, footnote 63.

(32)

(33) المصدر نفسه، ص 81.

(34) المصدر نفسه، ص 99، هامش 99.

عرب زنجبار، فمنهم من هاجر إلى مصر ودبي والكويت. ولم ترحب عُمان بهم إلا بعد انقلاب 1970، ونجح أكثرهم في مقاماتهم الجديدة رغم أن لغتهم كانت السواحيلية لا العربية. وبلغ عددهم في عُمان بين 8000 و10.000. وبقي من العرب في زنجبار من تصالح مع ضياع مجده السالف. ووصفهم صحافي: «غاض الغرور الذي اتسموا به أيام حكمهم الجزيرة. فالتخجيل الذي رماهم بطرف غضيض والخمول الطارئ على طريقة حملهم أنفسهم يخيم على غدوهم ورواحهم في الأزقة الضيقة ويطلع وسط المدينة بجو الغيتو». واستعادوا لحياتهم بالمجتمع بجامع الإسلام والتذرّع بأصل أفريقي وبعناية مصر بهم<sup>(35)</sup>.

كان القتل على الهوية العربية ونقل كليتون عن عربي رواية ما وقع له فقال: «قاموا بقتل جميع العرب الذين طالوهم. وشقوا حناجرهم وهم في نومهم. وهرب منا من هرب إلى المراكب. لكن طارد والدتي جمع من الثوار على شاطئ البحر على الرغم من أن والدتي أفريقية. فخاض والدائي الماء إلى المراكب، لكن بعض المطاردين لحق بهما وأمسكهما من شعورهما وأغرقهما»<sup>(36)</sup>. وتسابق العرب إلى البحر للنجاة كما أثبت الفيلم الوثائقي «وداعاً أفريقيا».

وصف كليتون «حقول الموت» الزنجبارية وصفاً مؤثراً؛ إذ وجّه أوكيلو عصيته الثورية ألا تأخذها شفقة بالمانقا (أي العرب الحديثي الوصول إلى زنجبار) بالذات. وكان الأوفق حظاً من اعتُقلوا ووُضِعوا في معسكرات للغرض، ثم حُمِلوا بعدها إلى جزر مطرفة، وعانوا الشمس والجوع والعطش. وصاروا يدفنون كل خمسة في قبر من حجم متوسط في مدافن ما. وهناك جثث رُميت في الآبار. ودُفن الباقون في مقابر جماعية جاءوا بطبيب من البر الأفريقي للإشراف عليها. وانتهز أهل الثأر الوضع لتصفية ما بهم من مشاعر. وهُوجمت منازل الآسيويين وسُلبت. وقُتل عائلات عربية بأكملها في الأكمة. وفي أحياء

(35) المصدر نفسه، ص 99.

(36) المصدر نفسه، ص 78.

العرب في غرب جزيرة أونقوجا (كبرى جزائر زنجبار) ترى خرائب البيوت صفًا صفًا، وعلى النوافذ الهشيم رايات بيضًا طلبًا للاستسلام. وهكذا أضمرت نار الكراهية التي هي إرث من الماضي، وتناغمت بتطرف مع حُتمى السياسة الانتخابية للسنوات العشر الماضية التي سبقت استقلال البلد في عام 1963، وأخرجت أثقالها في مذابح بالجملة، وكلما تعاظم العنف صار قدرًا<sup>(37)</sup>، لا منجاة لأحد منه. وصار الجميع شركاء فيه كمن توائقوا فيه بذنب مشترك إلى حد ما. وحملت المذابح والحرائق طابع «البوغرمز» (pogroms) في التاريخ الأوروبي، وبلغ عدد القتلى آلافًا عدة<sup>(38)</sup>.

لرسم شراسة «الهولوكوست» العربي، وصف كليتون زيارة أوكيلو إلى جزيرة بمبا في 22 كانون الثاني/يناير. وكانت بمبا غير متحمسة للثورة بعد، بل عرضت على السلطان والحكومة المخلوعين ممارسة عملهما من أرضها. فركب لها أوكيلو مركب «سيد خليفة» السلطاني الذي صار اسمه «جمهوري»، فيما فرقة تعزف الموسيقى العسكرية البريطانية<sup>(39)</sup>. وأعمل قتلاً وضرباً في أهلها. واستعمل في عرب بمبا أسلوب الإزراء؛ فعصبتة تهين الناس وتجلدتهم على الملأ فيطحون الهنود والعرب على الأرض، ويقصّون لحاهم، ويجزّون شعورهم، علاوة على اغتصاب النساء والفتيات ونهب الدور والمتاجر. وكان الموكندي، وهم عمال وافدون من شعب موزمبيق، شرسين في كل ذلك. ولم يسلم من الإزراء حتى أحد كواد الحزب الأفروشيرازي (المفروض أن الثورة تمت باسمه كما سنرى)، وهو من الهنود، إذ صادروا داره وحلقوا رأسه، وجعلوه يمسح الطرقات لينظفها في الظهيرة مثل بقية الآسيويين<sup>(40)</sup>.

سنقف بعد قليل عند الطريقة التي تخلص بها الشيخ عبيد كرومي، رئيس مجلس الثورة رئيس زنجبار لفترة 1964 - 1972، وحزبه الأفروشيرازي من

Clayton, p. 80.

(37)

(38) المصدر نفسه، ص 81.

(39) المصدر نفسه، ص 88.

(40) المصدر نفسه، ص 90.

الفيلد مارشال السفاح أوكيلو فوقفت حمامات الدم. لكن الأذى لم يرتفع بالكلية عن العرب والهنود. فتواصل في عهد كرومي تطهير الخدمة المدنية من الآسيويين والعرب، وأغلقت المدارس الخاصة بهم. وهاجر كثير منهم أو أعدّ نفسه للهجرة. ونجح بعضهم في تسفير جواهره وأمواله إلى الخارج، لكن في معظم الحالات تركوها أو صادرها الجمرك حين تفتيشهم. وأحلّوا تلامذة أفريقيين محل التلامذة العرب والآسيويين في مدارس الحكومة. وأعيدت تسمية تلك المدارس بأسماء قادة الحركة الوطنية الأفريقية مثل لومبا ونكروما وأبوتي وكامسترو وناصر وبن بلة بدلاً من أسماء الإنكليز والسلاطين<sup>(41)</sup>.

استمر التضييق على العرب والهنود. وقال غيتس في فيلمه عن زنجبار إنه صُدم لقرار من مجلس الثورة سمح لقائدها وآخرين بنكاح بنات الهنود والعرب، أو الزواج منهن على المشيئة. ووصف الإجراء بأنه «شاذ»، وشهد بأن في وسع الأفارقة ارتكاب العنصرية والنخاسة المعاكسة. وتوالت الأوامر، مثل قانون الاعتقال التحفظي الذي قنن معسكرات العرب القائمة التي حوت 2200 معتقل. ولم يكن بين المعتقلين آسيويون لأنهم تركوا زنجبار وجرى تجريدهم من مالهم، سوى 10 جنهات إسترلينية. ورتب مجلس الثورة لتهجير العرب والمائقا بخاصة. وكان المأمول أن تُرحّلهم البحرية البريطانية، وخيبت الظن. وأوكل ترحيلهم لمقاولين ينال الواحد 9 جنهات إسترلينية على الرأس. وزحم المقاولون المراكب فوق ما تحتل حتى أن موظفًا بريطانيًا في الميناء لم يوقع تصريح السفر لها، ولم يُسمح للصليب الأحمر بالإشراف على التهجير. وزوّدوا المراكب بـ 600 غالون ماء لرحلة تمتد ستة أسابيع. وطلبوا من سفن التجار الغربيين أن تراقب المراكب وتُعين بالأكل والشراب متى احتاجوا إليه، لكن لا شيء عدا ذلك. وأنقص هذا التهجير سكان زنجبار<sup>(42)</sup> العرب 5000 نسمة أخرى غير الذين أخذوا الزوارق قبل التهجير في ما سُمّي تفكّهما VC10s (وهي نوع الطائرات التي كانت للخطوط الجوية البريطانية وقتها)<sup>(43)</sup>.

Clayton, p. 110, footnote 138.

(41)

(42) المصدر نفسه، ص 98.

(43) المصدر نفسه، ص 99.

### ثالثاً: رب الأفارقة: ثورة أم غزوة؟

لم تكن الثورة في عام 1964 وطنية زنجارية بالمعنى المعروف للوطن - الأمة ككيان لشعب ذي سيادة على رقعة جغرافية. قام بها يوغندي هو الفيلد مارشال أوكيلو في عصبة من أهل بر أفريقيا. وعليه، ربما كان وصف تلك الثورة الأقرب إلى واقعها هو أنها «غزوة»<sup>(44)</sup> للجزيرة من البر الأفريقي، استعاد بها قطعة منه سادها المستوطنون العرب والهنود وغيرهم. فقال كليتون إنها ثورة صنعها البر الأفريقي لمصلحة آخرين، ويعني بهم أفارقة زنجبار<sup>(45)</sup>.

لم يأل الفيلد مارشال أوكيلو حرصاً على أن تكون عصبته العسكرية خالصة من أهل بر أفريقيا. وكان اعتقاده أن أفارقة زنجبار ممن لا يوثق بهم لرابتهم الوثيقة بالعرب، بل لقرابتهم بهم، فيمكن لهم أن يكونوا جواسيس يفسدون التآمر. وأفارقة القارة البر الأصل، في نظره، براء من هذه الخساسة<sup>(46)</sup>. ولذا اختار ممن تطوعوا للانقلاب معه 30 زنجبارياً من بين فريقه المكوّن من 330 متطوعاً<sup>(47)</sup>. وانضمت إليه شرطة الجزيرة التي قوامها أفارقة البر (27 من كينيا، 4 من تنجانيقا، 3 من أوغندا، 2 من ملاوي، 3 من روديسيا، وواحد من موزمبيق و2 فقط من زنجبار) الذين كانت حكومة زنجبار الجديدة المستقلة فصلتهم في نهاية عام 1963 شكاً في ولائهم، ولم تحرص على دفع مستحقّاتهم لإخراجهم من الجزيرة. وكان من أشرس عصب أوكيلو الماكندي وهم من موزمبيق، ولهم تاريخ في التمرد والاحتجاج<sup>(48)</sup>.

لم تكن الثورة إحساناً لأفارقة زنجبار فحسب، بل إنهم فوجئوا بها؛ فصنّاعها لم يستأذنوا أصحاب المصلحة الحقيقية للقيام بها. ولم يعلم رموز المعارضة الزنجارية بخبرها، فضلاً عن تنظيمها. وقيل إن كرومي سمع بها

---

(44) الريامي، ص 504.

Clayton, p. 51.

(45)

Okello, p. 177.

(46)

(47) المصدر نفسه، ص 50.

Clayton, p. 90, footnote 57.

(48)

همسًا، فأبلغ قيادة الشرطة الإنكليزية في الجزيرة لتبرئة ساحته متى قامت وانتكست<sup>(49)</sup>. وكان يغط في نومه حين أيقظه رجال أوكيلو وأخذوه صباح يوم الثورة الباكر إلى دار السلام بزعم سلامته متى أخفقت الثورة. وحدث الشيء نفسه لعثمان شريف، غريم كرومي في الحزب الأفروشيرازي، إذ أيقظه مسلحون وطلبوا منه أن يبقى معزلاً الناس لساعات. كما وضعت عصبة أوكيلو قادة حزب كرومي تحت الحماية الثورية<sup>(50)</sup>. أما الشخص الذي أيقظ عبد الرحمن بابو، زعيم حزب الأمة الماركسي، فهو السفير الكوبي لدى تنجانيقا. وكان بابو الثوري قد أرسل نخبة من حزبه للتدريب على السلاح في كوبا بتنسيق مع ذلك السفير. ووصلوا قبل الثورة بأيام في دار السلام التي جاءها بابو نفسه يوم 8 كانون الثاني/يناير ملاحقًا من حكومة زنجبار. لكن كليتون لا يعتقد أن بابو كان لديه الوقت، والحال على ما هي عليه، كي يدبر ثورة مسلحة. كذلك استبعد أن يكون عبد الله قاسم هنقا، أمين عام الحزب الأفروشيرازي، مدبرًا للثورة على الرغم من أنه كان وثيق الصلة بكامبونا، وزير الدفاع القوي في تنجانيقا. وخصص كامبونا بعض السلاح الآتي من الجزائر لمساعدة ثوار موزمبيق، حركة فريليمو، ليكون في أيدي هنقا في زنجبار. لكن لم يظهر من ذلك السلاح شيء في الجزيرة<sup>(51)</sup>. وربما استغربت السفارة الكويتية قول كليتون عن إيقاظ فتاها بابو لنبا ثورة لا يعرف عنه شيئًا<sup>(52)</sup>. ووجد كرومي نفسه، مثله في ذلك هنقا وبابو، في دار السلام مضطربين حيال الحوادث التي تجري في بلدهم<sup>(53)</sup>. وروى عن فرط «هامشية» كرومي خلال أيام الثورة الأولى أن مسؤولاً بريطانيًا، جي ريمر، ضابط التعليم في الجزيرة، رآه يزحف على ركبتيه على الأرض بأمر أوكيلو ليقبل قدم الفيلد مارشال<sup>(54)</sup>. واتفق بابو وكرومي وهنقا أن يعودوا إلى زنجبار في 13 كانون الثاني/يناير بعد سماعهم

(49) المصدر نفسه، ص 68.

(50) المصدر نفسه، ص 75.

(51) المصدر نفسه، ص 70.

(52) المصدر نفسه، ص 82.

(53) المصدر نفسه، ص 75.

(54) المصدر نفسه، ص 85 - 86، الهامشان 71 و86.



أسماءهم تُذاع بصفتهم أعضاء في مجلس قيادة الثورة، وكان حظ كرومي الرئاسة. وبعودة كرومي صار للثورة وجه زنجباري<sup>(55)</sup>.

ليس أدلّ على عزلة كرومي وهنقا عن الثورة التي جرت باسمهم، وصاروا على رأس هرمها الحاكم، من اللقاء التلفزيوني الذي عقده صحافي إنكليزي، وجمعهما مع الفيلد مارشال أوكيلو في زنجبار والثورة على أشدها في أيامها الأولى<sup>(56)</sup>. ولن يخطئ المشاهد أن أوكيلو كان في مركز المقابلة، وترك للآخرين الأطراف. وأظهر بابو الذي كان يترجم لكرومي وأوكيلو من الإنكليزية إلى السواحيلية وبالعكس، حسًا فكاهيًا فرقع فيه بضحكات حسبتها نابئة بالنظر إلى ما كان يجري من تقتيل فظ خارج قاعة المقابلة. وقال في المقابلة إنه لم يدرِ بالثورة إلّا في صباحها. وحين لفته الصحافي إلى صلة شيوعية كوية قال إن السفير الكوبي سأله، حين علم بالثورة، إن كانت لديه فكرة عما يجري في الجزيرة. وقال إنهما كانا شريكين في الجهل بالواقعة. ولم يطرف جفن لكرومي الذي علم بخبر الثورة وتحوّل لانكشافها بذريعة، كما تقدم، وهو يجيب عن سؤال للصحافي عمّا دفعه إلى خيار الثورة. فاشتكى أن حزبه، الأفروشيرازي كما سُمّي، نال أكثر أصوات الناس (54 في المئة) في آخر انتخابات في عام 1963 ولم يحكم. وعليه، فالحكومة المخلوعة كانت حكومة أقلية. وجاء بابو بعبارة «hanky-panky» (خداع وغش) في ترجمته ليصف لعب الحكومة الماضية بإرادة الناخب. ثم سأل الصحافي أوكيلو الذي وصفه بأنه لا يثق بغيره إن لم يكن دمه زنجيًا حرًا، عن سابق خبرته التي جعلته على رأس الثورة وكيف اكتسبها، فكان رده أن من درّبه هو رب الأفارقة، ومن زوّده بالخبرة هو رب الأفارقة، وأنه نجح بفضل رب الأفارقة. وأثارت العبارة الدبلوماسية، التي أخفى فيها نفسه بالكلية، الضحك. واستحسنها بابو إلى درجة أنه أعاد إنتاجها في المقابلة نفسها. فحين سُئل هل كان الشيوعيون قد ساعدوه في حزبه، حزب الأُمّة، نفى ذلك، وقال إن إله الأفارقة وحده من أعانه. ولم يتبّه لتدوير العبارة الذكي من كانوا من حوله.

(55) المصدر نفسه، ص 82.

<www.youtube.com/watch?v=sMDkCSC-5g>.

(56)

يشير فهمنا لثورة 1964 باعتبارها «غزوة» لا «ثورة»، مسائل دقيقة في دينامية القومية الأفريقية الزنجية التي تقصر القارة على الزنج دون الأقوام التي تداخلت معهم عبر التاريخ. فنجد غلاسمان قلبَ النظر في نفع التضاد الذي يفرق بين «عرب» و«أفارقة» الذي هو أس القومية الأفريقية العرقية. ففي أفريقيا يتعمق مطلب الانتساب إلى قوميتها (أي مواطنتها) عن طريق الانتماء إلى أرضها كما لم يكن الأمر في أوروبا. والسبب أن حس أفريقيا القومي تكون في مواجهة غزاة استعماريين، أي أجانِب<sup>(57)</sup>. فالقومية العرقية للأفارقة الذين عانوا ويل الاستعمار، كانت أفضل خياراتهم لمصادمة السيادة البيضاء المذلة. لكن ما يعترض عليه غلاسمان هو تجميد مصطلح هذه المواجهة مع الاستعمار الأوروبي وكأنه جوهر الماضي الأفريقي كله؛ فبدلاً من تحري كيف دخلت هذه المصطلحات في الحوار في ظرفها المحدد، وكيف تبتأها جيل الأفارقة النشطاء في التاريخ، تجدنا سلّمنا بها باعتبارها أمراً لا محيص عنه.

إن تقسيم شعب السواحيلي على ساحل شرق أفريقيا إلى عرب وأفارقة هو ثمرة مباحث نشطت خلال الفترة الاستعمارية، ساد فيها السؤال: «من هم السواحيليون؟»، فوجد الباحثون أنهم سود ويتحدثون لغة أفريقية من أسرة لغات البانتو في أصلها، لكنهم مسلمون حنفاء (كسمبوليتان)، وجهتهم الثقافية المحيط الهندي. واتفق الباحثون على تصنيف للسواحيليين فحواه أنهم لا عرب ولا أفارقة. ولبلوغ هذه النتيجة، حَكَمَ الباحثون استقطابهم لهوية «العرب» في مقابل «الأفارقة»<sup>(58)</sup>. لكن منذ الستينيات مال دعاة العرقية الأفريقية إلى تصنيف ثقافة الساحل وشعبه بصفتهم أفارقة، وغضّوا الطرف عن «العرب» بصورة كاملة. وصارت مشكلة الأفارقة الزنوج كيف يصرفون النظر عن تأثير المحيط الهندي، من مثل الإسلام واللغة العربية، الذي كان مصدر هوية مثقفي الساحل الأفريقي وزنجبار واعتزازهم.

لا مغالطة أن ثورة زنجبار في عام 1964 واقعة أسفرت فيها العنصرية

Glassman, p. 299.

(57)

(58) المصدر نفسه، ص 300.

الأفريقية بجلاء جلي، حيث غلبت السيادة العرقية على السيادة الوطنية في زنجبار. وشخص ملحمة السادتين الدموية علي مزروعي بملكته غير العادية لـ «درمجة» (من دراما) السياسة، بقوله إن تمكين السيادة العنصرية الأفريقية صادم حقائق زنجبار الوطنية صدامًا استدعى قيام أجنبي هو الفيلد مارشال بقيادة ذلك التمكين وتنفيذه بثمان باهظ. فأوكيلو أجنبي في زنجبار كما ذكرنا أكثر من السلطان الذي أطاحه بتهمة أن جلالتة عربي غريب ديار. فالسلطان مولود بصفته زنجباريًا، وكذلك كان أبوه وجده وجده لأبيه. ولكن من جهة الهوية الإثنية الزوجية، فالسلطان هو الأجنبي المرتجل: بعض عربي، وبعض أفريقي، وأكثر زنجبارية من الرجل الذي أنهى دولته لكنه أقل أفريقية من أعدائه. فإذا كان «الغريب الحكيم» في الأساطير مُدْخِر لحل العُقد وتأليف الناس بعد خصام، وحقن الدم في شرايين التاريخ، فـ «الغريب الزنيم» مثل الفيلد مارشال أوكيلو، من شعب اللانقا الأوغندي، قادم بربايات الشار ومنطوياته وتأجيح نار التاريخ ودفق الدم من شرايينه على الأرض.

لم يكن في وسع أفارقة زنجبار القيام بما قام به الفيلد مارشال لأن أفارقة الجزيرة تداخلوا واحدهم في الآخر. فلغتهم السواحيلية ودينهم الإسلام وثقافتهم ساحلية. لكنهم باتوا عند ثورة 1964 ينكرون هذه الخصائص التي جمعتهم بالعرب. وساغ أن يكون المنكر الأعلى صوتًا في الأطوار الأولى من الثورة من موضع بعيد من زنجبار ليرمز إلى نقاء التحدي الأفريقي القح للعرب. فالغريب الفيلد مارشال لا تربطه رابطة ثقافة أو دين أو تزواج بأفارقة زنجبار، فما يجمع بين أغلبية الزنجباريين الأفارقة والزنجباريين العرب فوق ما يجمعهم مع الثوري من شعب اللانقا اليوغندي. لكن الذي كان علي المحك في تلك الثورة هو السيادة العرقية لا السيادة الوطنية. فإذا ما حكمنا قواعد السيادة الوطنية كان الشيخ علي محسن، قائد حزب زنجبار الوطني الذي أطاحت الثورة حكمه، أكثر زنجبارية من أوكيلو. لكن متى طبقنا قواعد السيادة العرقية؛ فحقيقة أن أوكيلو أفريقي بمعنى أنقى وأدق من محسن والسلطان كليهما هي الحقيقة

المقدمة. واللاتقي أوغندي الفيلد مارشال في جزيرة القرنفل كان رمز الأفريقية الخالصة<sup>(59)</sup>.

كانت سياسة زنجبار من فرط استقطاب «العرب» «الأفارقة» قد تجمّدت على خلاف عظيم تهاً غريب زعيم لفض عقده بإراقة الدم على جوانبه. وكان ذلك هو الفيلد مارشال أوكيلو.

### رابعاً: الفيلد مارشال: الغريب الزعيم

أعرض في هذا المبحث من الدراسة «بروفایل» للفيلد مارشال جون أوكيلو بصفته «غريباً زيمًا» استدعاه تاريخ زنجبار ليؤدي دوراً ثالثاً لا مكان له في دراما مفروض أن تقتصر على لاعبين اثنين: أفارقة زنجبار وعربها. ولن نرى في هذا «البروفایل» طفيلية الفيلد مارشال الفادحة الدامية فحسب، بل كيف انتهى دوره الزائف في لمح البصر، وخرج من المشهد يجر أذيال الخيبة.

جون أوكيلو أوغندي الأصل، هجر التعليم في بداية الصف الرابع الابتدائي بسبب وفاة والديه. ثم تقلّبت به المهن وترحل في البلاد حتى بلغ زنجبار عبر كينيا في عام 1959. واحتك في كينيا بالحركة الوطنية على أشدها خلال خمسينيات حركة الماو ماو بعنفها وعنف الإنكليز المضاد والفظيع في كسر شوكتها. وكان شديد الاعتقاد بأن زنجبار أفريقية، أعطاهم الله القوي، لكن تهافت عليها البرتغاليون وبعدهم العرب بدعم من الإنكليز. وسيذهب الإنكليز، لكن العرب يدعون أن الجزيرة لهم إلى قيام الساعة<sup>(60)</sup>.

انعقدت لأوكيلو خلال هذه الرحلة مهمة «المخلص» للأفارقة من نير الاستعمار الغربي والرق العربي عبر رسائل من رؤى انتابته في نومه. وبداية تلك الرؤى ما طرأ له في مومباسا. وكان عربي أحسن إليه بموضع للمبيت ذات ليلة، لكن حدّره من الشخير. وأردف تحذيره بقوله له: «يا عبد» كما مر.

Ali A. Mazrui and Michael Tidy, *Nationalism and New States in Africa from about 1935 (59) to the Present* (Nairobi: Heinemann, 1984), pp. 224-225.

Okello, p. 102.

(60)

وحلم ليلتها بمن قال له إنك ستعبر إلى جزيرة بالمحيط الهندي وتبته إلى أن يحذر لأنه سيعاني الأمرين على يد أجنب<sup>(61)</sup>. وعادته الأحلام وهو يستشفي في مركز طبي، فقال له القائل إنك لن تموت لأن الرب منحك القوة لتستقذ السجناء والرقيق، وأن تجعل من لا يفقهون يفقهون<sup>(62)</sup>.

تلك السفرة التي رآها في الرؤيا هي التي أخذته إلى جزيرة بمبا من زنجبار. عبر المحيط إليها في عام 1959. وغالبهم الموج في القارب الذي حمله إلى الجزيرة، فدعاه العرب أن يُصَلِّيَ معهم طلبًا للسلامة فرفض. ورآهم يرمون برقيتهم في الماء فما أجدت. فصلى هو لربه فانخفض الموج وسلم الركاب<sup>(63)</sup>. وذكرنا كليتون بأن أوكيلو إنما يترسم في رحلته تلك خطى القديس بولس الذي لاقى الأمرين من البحر في سفره إلى مالطا<sup>(64)</sup>. ثم وطن أوكيلو على رسوليته في بمبا حالان: مرض معاود وصلاة مع طائفة الكويكرز التي قال إنها عمّدتة طفلًا في عام 1937 وسموه قيدون، وهو ما مكن صورته كمخلص يدق أعناق الكفرة<sup>(65)</sup>. ولاحقًا كان يُرهب، في قوله، خصومه مثل بابو، زعيم حزب الأمة وغيره بزعمه أنه تلقى تكتيكات الثورة عن الإنجيل، ويفخر بأنه قادر على تفسير الأحلام، وأنه كان قائدًا لكتيبة للماو ماو ثوار كينيا الذين قاتلوا المستوطنين البيض في الخمسينيات الأولى لاسترجاع أراضيهم منهم<sup>(66)</sup>.

ما إن استقر أوكيلو في بمبا حتى استشعر مهمته التي صقلتها تربيته السياسية خلال إقامته في نيروبي، وصار يجتمع إلى الأفارقة ويُحرضهم على التناصر ضد العرب<sup>(67)</sup>. وعادته الرؤيا خلال ذلك النشاط السياسي فجاءه من يحثه على الثبات في المهمة، قائلًا إنه لم يُخلَق أحد ليكون عبدًا، وإن

(61) المصدر نفسه، ص 62.

(62) المصدر نفسه، ص 66.

(63) المصدر نفسه، ص 68 - 69.

(64) Clayton, p. 51.

(65) Okello, p. 52.

(66) Clayton, p. 86, footnote 71.

(67) Okello, p. 72.

من صاروا رقيقًا صاروه بغير إرادتهم. وزاد بأن الرب الذي خلقه بغير أب أو أم، خصّه بتوثيق عُرى جماعته الأفريقية واستنقاذها<sup>(68)</sup>. ولَمَّا قرر أن يسير إلى زنجبار، وجد فكرة الثورة التي هيّا نفسه لها في رسالة القديس يعقوب في فصليّ الإنجيل الرابع والخامس. وحوت الرسالة اللعنة على الأثرياء وكنزهم المال من عرق عمّالهم، وأتباعهم شهواتهم ونسيانهم الرب الذي سيأتي لا شك. وعدّل أوكيلو في النصّ تعديلًا أثبت قيامه به في هامش الكتاب. وفي نصّ التعديل هجوم على الإمبرياليين والزانيات والزناة، أعداء الوطن الذين يوادونهم؛ فمن واد الإمبرياليين عدو للوطن<sup>(69)</sup>.

جاءته رؤيا خلال إعدادهِ للقوة التي ستقوم بالثورة طلب فيها الرب منه أن يقوم بطقس يمكن له في الأرض. فقال له الرب: جون أوكيلو انهض واخرج إلى النهر المتحدر في متوني (موضع في جزيرة أونقوجا في زنجبار) ولا تخش أحدًا. ادخل النهر برجلك اليمنى وامش خطوتين واتجه إلى اليمين وامش ياردات ثلاث وانحن وانشر يدك اليمنى في الماء. وخذ الشيء الأول الذي تهبشه، وستجده حجرًا ألوانه أسود وأبيض وأحمر. فعدّ به إلى بيتك، ولن يمر بك أحد حتى تبلغ دارك. فإذا كنت في بيتك خذ قطعة من كل لون من الألوان الثلاثة واطحنها حتى تصبح مسحوقًا. فصبّ ماء في زجاجة، وضع المسحوق فيها وأغلقها جيدًا. ثم خذ بقية الحجر وضعه في مكان آمن وغطه بقماشة سوداء تكون ثقبها من قُبْل ليلبغ الهواء عبر الثقب تلك البقع السوداء على الحجر. ثم خذ الحجر ولفّه جيدًا واذهب به إلى ضفة نهر «فيكون قوني» بالقرب من دارك واتركه هناك وعدّ إلى دارك واخلد إلى النوم.

عندما صحا أوكيلو بعد الحلم لم يفهم مفرداته، لكن نفّذه بحذافيره. وعندما نام ثانية حلم بمن يقول له: مُر رجالك بقتل قطّة سوداء وكلب أسود. والشرط أن يكونا سوداوين لا يفسد سوادهما لون آخر. ولا تقتلها بالعصي أو الأحجار، بل اقطع عنقيهما حتى يسيل الدم في إناء فخاري يكون أسود أيضًا.

(68) المصدر نفسه، ص 73.

(69) المصدر نفسه، ص 86 - 87.

فَهَشَّم الرأسَيْن وخذ المخ وأمزجه بالدم في الإناء<sup>(70)</sup>. وأضف إلى هذا الحجر الذي سحقته وخلطته بالماء مقدار نصف زجاجة منه. وقيل له في الحلم إنك ستدعو رجالك للقفز ثلاثاً من فوق هذا المزيج الذي ستسكبه عبر الشارع الذي سيقطعونه خلال القتال. فالحجر يمثل الأفارقة تحت حكم العرب والأوروبيين، والدم هو للأفارقة الذين ماتوا قبل نخاسة العرب وخلالها، والدم الذي سيقطر من الاستعماريين أنفسهم، ولن يأتي ذلك الدم من أيدي رجالك أو منك. ويمثل نرف المخ بسالة الجنود الذين سيقاتلون معك. أمّا الحجر الذي أخفيته فهو مصدر قوتك وشجاعتك. فلن يقدر أحد على إيدائك. وحذّره من أن يكشف مفردات ذلك الطقس لجنده إلا بعد الثورة. وقال له رجل الرؤيا إنه كشف له مسار الطقس لأنه رأى عمق خاطرة قلبه وجهده الذي سيُنقذ به شعبه. وجعل أوكيلو جنوده يقفزون من فوق الدم، كما أمر الحلم مع القسم بأن يقاتلوا حتى الموت. وقال أوكيلو إنه استغرب لأنه لم يجد الحجر المؤمن حين بحث عنه بعد الثورة<sup>(71)</sup>.

جذبت أوكيلو السياسة في زنجبار، وصار عضواً في الحزب الأفروشيرازي. واشترك بحماسة، يدعو إلى حزبه في انتخابات كانون الثاني/يناير 1961<sup>(72)</sup>. وكان من رأيه أن حزب زنجبار الوطني الداعي إلى الاستقلال التام إنما يتدرّج به ليفرض هيمنة العرب<sup>(73)</sup>. وسمّى ذلك استبدال سيد بسيد<sup>(74)</sup>. ولذا كان يركّز في خطبه على التخلص ممّن استعمروا أفريقيا جميعاً<sup>(75)</sup>. وطلب أوكيلو الاستقلال عن الإنكليز، خلافاً لقادة الحزب الأفروشيرازي، ليخلص له الصراع صافياً: أفارقة ضد عرب<sup>(76)</sup>. ووجد الأفارقة في خطبه إلهاماً لأنهم كرهوا تصويت بعضهم للعرب، ووثقوا فيه بأنه الخير برفع لعنة

Okello, p. 133.

(70)

(71) المصدر نفسه، ص 134.

(72) المصدر نفسه، ص 79.

(73) المصدر نفسه، ص 80.

(74) المصدر نفسه، ص 85.

(75) المصدر نفسه، ص 80.

(76) المصدر نفسه، ص 92.

الاستعمار العربي الذي يطأهم بظله الثقيل<sup>(77)</sup>. وتبين لأوكيلو أن شقاق الأفارقة حيال العرب، الذي يُقَسَّم قادتهم، هو الذي يحول دون ثورة الأفارقة في زنجبار. وكان الأفارقة بحاجة إلى قيادة بديلة تحل محل قادتهم الغارقين في خلافاتهم<sup>(78)</sup>.

ثم أخذ أوكيلو يُعدّ للثورة بين النقابات التي كان طرفاً فيها<sup>(79)</sup>، وبالتعاون مع قطاع الشباب في الحزب الأفروشيرازي<sup>(80)</sup>. وجاء في كتابه صور من مكاتباته مع زعيم قطاع الشباب في الحزب، سيف بكري. وعرض عليهم إسقاط نظام السلطان بالقوة، وألا يُطْلَعُوا زعيمهم كرومي على الخطة خشية أن تنفضح، ويتحمل التبعة<sup>(81)</sup>. وظل يبشر في لقاءاته بالألا يجهل الأفارقة حقيقة أنه لم يعد ثمة سبيل للحرية سوى سفك الدم<sup>(82)</sup>. وصار يحظى من أنصاره بلقب «المخلص»<sup>(83)</sup>. ومن بعض أحاديثه للتعبة تذكير جمهوره بالأغلال التي صفدتهم خلال حقبة النخاسة، وبمقابر أجدادهم التي لا تزال شاهدة على قسوة العرب: «لقد سُكِب دم أجدادكم تحت حكم العرب، أفتريدون أن يُسكب دُمُ أبنائكم بالطريقة نفسها؟». وكان يُذَكِّرهم بأن أرحام جداتهم كانت تُفتح لترى المرأة العربية كيف يقبع الجنين بين جنباتها. ويسألهم إن كانوا يعلمون أن سلفهم ذُبِح تحت تلك الأشجار حتى ترى نساء العرب كيف يسقط الرجال صرعى وموتى. وكان يسأل سامعيه: «أليس هذا هو الموضع نفسه الذي شهد ضيم أجدادكم؟»<sup>(84)</sup>. ثم وجههم إلى طرق الثراء عن طريق نهب متاجر العرب: «فستكون لكم متى ما قاتلتم لوضع يديكم عليها»<sup>(85)</sup>.



قال أوكيلو بعد عرض السبل التي استولى بها على السلطة في زنجبار إنه بدأ في تكوين حكومة الثورة عند ظهيرة يوم الثورة يوم 11 كانون الثاني/يناير، ولم يحرص أن يكون رئيسها<sup>(86)</sup>، بل عقد الرئاسة لكرومي واكتفى بقيادة الثورة ووزارة الدفاع. وتألّفت الحكومة من أعضاء من الحزب الأفروشيوازي ما عدا بابو، زعيم حزب الأمة الذي بعضه عربي. واستدعاه من تنجانيقا لأنه لا يريد له أن يعاني خارج زنجبار. علاوة على أنه كان قد انقسم على حزب زنجبار الوطني الحاكم قبل الثورة، فكسبه للنظام الجديد خطة طيبة لوضعه تحت الرقابة<sup>(87)</sup>.

عاد كرومي الذي سبق أن قال أوكيلو إنه هزبه إلى دار السلام فجر ليلة الثورة من غير أن يعرف ما في الخبيثة للجزيرة، بعد أن أخطر نايري بأن الوقت أزف ليعود الزعيم بالنظر إلى وضعها الأمن. فعاد هو وبابو بطائرة حكومية (تنجانيقية)، ولفتهم لدى وصولهم جند أوكيلو يهتفون بالسواحيلية «الحرية والجمهورية»<sup>(88)</sup>. واستقبلهم أوكيلو وقال لهم إن تحريره لزنجبار هو البداية لتحرير كامل أفريقيا التي شغلت استراتيجيات الأميركيين والإنكليز. فوافقه كرومي بقوله إن زنجبار كانت سوقاً كبيرة لتجارة البشر بطرائق لا يدرك كُنْها سوى الله. وأضاف أن الزعيم شكره على مبادرته التي قال إنه يستعصي على المرء فهمها. وسجد بابو على الأرض أمام أوكيلو لأن ليس في وسعه أن يُعبّر عن شعوره بالكلمات. فطلب منه أوكيلو أن ينهض. وأخذ كرومي إلى الإذاعة ليقدّمه بصفته رئيساً لجمهورية زنجبار الشعبية. وتحدث كرومي فشكر الفيلد مارشال الذي ساقتهم حكمته إلى غاية ما كان بوسعهم أن يبلغوها وحدهم<sup>(89)</sup>. ثم اجتمع أوكيلو وكرومي وحدهما. وتجسد في اللقاء اعتقاد كرومي أن دافع أوكيلو للثورة ليس الوطنية الزنجبارية، وإنما المنفعة. فسأله كرومي عن المرتب الذي يطلبه للخدمة. فردّ أوكيلو بمرجعية سياسة أخرى هي

Okello, p. 147.

(86)

(87) المصدر نفسه، ص 149.

(88) المصدر نفسه، ص 166.

(89) المصدر نفسه، ص 167.

مرجعية الجامعة الأفريقية. فقال إنه لا يطلب أجرًا لخدمته أفريقيا، ويُفضل أن تناقش مسألة المرتبات في مجلس الوزراء<sup>(90)</sup>.

لم يكن أوكيلو الذي ظنَّ أنه محرر إخوته الزنجباريين ومُخلصهم من قيد الرق، سوى أجنبي لا مكان له في إعراب سياسة زنجبار ولا عقائدها<sup>(91)</sup>، كما رأينا في حديث المزروعى وتايدي. ولا يبدو أن رواية أوكيلو عن لقائه بكرومي كما وصفه ممَّا يؤخذ على عواهنه؛ فالعلاقة بين كرومي وأوكيلو ساءت ربما من يومها الأول. والبادي أن زنجبارية كرومي ألغت سلطوية الغريب الزنيم، مبعوث العناية الإلهية لإنقاذ الزوج من العرب، ربما ضغط كرومي على أوكيلو ليوقف حمامات الدم، وأجبره في 14 كانون الثاني/يناير على إذاعة نداء لعصيته أن تكف عن الحرق والنهب والقتل وإلَّا عوقبوا بقوة<sup>(92)</sup>. ومن رأي كليتون أن عودة كرومي، الوجه الزنجباري الوطني، إلى الجزيرة كان بداية العد التنازلي لأوكيلو. فتجمعت قوى الحزب الأفروشيرازي، التي لم تشترك في ثورة أوكيلو حول كرومي. وبدأ نجم أوكيلو يأفل، إذ أحسن مناصروه من البر الأفريقي القتال، لكنهم ليسوا مؤهلين لإدارة دولة، فضلًا عن أنه قام بثورة في بلد هو كافر بربه المسلم، وفي وقت إسلامي مقدس هو شهر رمضان. فانتهز كرومي المناسبة الدينية ليوجِّه كلمة إلى الزنجباريين، ليس في وسع أوكيلو تقديمها إلَّا بشق الأنفس. ومن سخرية التاريخ أن الكلمة بلغت أفئدة الزنجباريين قاطبة إلَّا أوكيلو، قائد الثورة التي دقت بين شعب الجزيرة إسفينًا. وبدأ كرومي بخطابه عن رمضان كمن يرسم الفاصل بين الوطنية الزنجبارية والعرقية الأفريقية الزنجية. وزاد كرومي بأن طلب شرطة من جوليوس نايريري، رئيس تنجانيقا، وجاءته لأنه كان يريد أن يتقوى بها على أوكيلو المُدجج بعصبة من بر أفريقيا. وبدأ أيضًا أن كرومي وبابو اتفقا على إزاحة أوكيلو؛ فبعد أن تمردت عصبة الأخير خلال عطلة الأسبوع الأول للثورة، وجَّه كرومي إلى أمر الشرطة البريطانية إلَّا يتلقى أي أمر من أوكيلو.

(90) المصدر نفسه، ص 168.

Martin, p. 58.

(91)

Clayton, p. 84.

(92)

إن ما أضعف أوكيلو في ساحة الثورة حقًا هو أسفاره خارج زنجبار التي رتب كرومي وحلفاؤه أن تكون طريقًا لعزله عن مجريات السياسة في البلد، وأن تنتهي بنفي إجباري. وكانت سفرته في 20 شباط/ فبراير إلى دار السلام هي قشرة الموز التي ترحلق منها إلى حيث جاء: من بر أفريقيا. وكذلك تخلص كرومي من مساعد الفيلد مارشال المدعو إنجن الذي سلخ جلد رجل إطفاء تقدم عليه في الدرج. وكان هذا فوق ما يحتمل كرومي، فأبعده في نهاية شباط/ فبراير 1964<sup>(93)</sup>.

كان نايريري مطلقًا على ما بين كرومي والفيلد مارشال؛ فخلال سفر أوكيلو إلى تنجانيقا في 19 كانون الثاني/ يناير 1964 بغرض العلاج، التقى نايريري ووزراءه، ونصحه نايريري الذي ربما تكاثر عليه الضغط الدولي بعمل شيء بخصوص الدماء التي أراقها الفيلد مارشال، بأن يمتن علاقته بكرومي. وثار تمرد للجند التنجانيقيين في تلك الليلة التي كان فيها أوكيلو في دار السلام، وهو ما أيقظه من نومه، وتبين له أنهم جنود لم تُصرف لهم رواتبهم، ولم ينجح في لقاء نايريري أو نائبه في صباح اليوم التالي لأنهما كانا في حوز حريز من التمرد. وقال أوكيلو إنه خطب في المتمردين قائلاً إنه يشعر بغبنهم، لكنهم بصفتهم جنودًا مطلوب منهم الانضباط. وطلب منهم، باسم ثورة زنجبار، إلقاء السلاح. وردّوا إليه التحية بأحسن منها وقرروا وقف التمرد. وعلم أن العرب في تنجانيقا قتلوا ستة أفارقة، فأخذ طائرة وعاد إلى الجزيرة حيث استقبله كرومي. ثم سافر إلى بمبا وفتشها ووجدها هادئة. وهتفوا له فيها بحياته. وعقدوا اجتماعًا للمجلس الثوري كَوّنوا فيه مجلسًا للوزراء فيه أوكيلو. ورفض أن يحصل على مرتب قدره عشرة آلاف شلن، واتفقوا أن يكون راتب عضو مجلس الثورة 833 شلنًا شهريًا، بينما تصاعدت مرتبات الوزراء ونائب رئيس الجمهورية والرئيس<sup>(94)</sup>.

وصف رياض نجيب الريس ثورة زنجبار بأنها «أقل الثورات نفعا في

(93) المصدر نفسه، ص 94.

(94)

التاريخ<sup>(95)</sup>. ولعل من وجوه عبثها المرة أن من أوائل ضحاياها زعيمها جون أوكيلو. فبعد نحو خمسين يومًا فقط في سدة القيادة، تدرج إلى الحضيض وصار غير مرغوب فيه لا في زنجبار وحدها، بل في تنجانيقا وكينيا وأوغندا أيضًا. وأخذت شرطة تلك البلاد تأخذه من حراسة إلى أخرى، ومن بلد إلى آخر لنقص في أوراقه الثبوتية، وهو الذي كان يلقي رؤساءها ويتقلب على طائراتهم. وحكى أوكيلو محتته في البر الأفريقي بشكل يُثير شفقة القارئ عليه، وهو الرجل ذو اليد الملتخة بالدماء. فسيء القارئ ختل من ورثوا ثورته مثل كرومي أو استثمارها مثل نايريري وعزله بلوم لثيم. ولم يكونوا، وهم في منازلهم القيادية السيادية، بحاجة إلى خبائث مثل التضيق عليه بالأوراق الثبوتية.

تحدث أوكيلو في كتابه عن مؤامرات باكرة جدًا حيكت لعزله، وعزاها إلى كونه من أفارقة البر، وأنه مسيحي أوغر صدور قوم مسلمين ضمن أشياء أخرى مثل الحسد. وقال إنه تلقى رسالة يوم 24 كانون الثاني/يناير تُنبهه إلى أن سلوكه مناف لسلوك زنجبار الأصلي، وعابت عليه احتكاره صنع الثورة. وزادت بأنه كافر تقدم ركب مسلمين، وأن نشاطه أدى إلى قتل كثير من الناس المسلمين<sup>(96)</sup>. وطلب منه الخطاب أن يستعد للرحيل. فبابو مسلم، وكذلك كرومي، ولا مكان له بينهما. واشتبّه أوكيلو في أن الخطاب مرسل من حزب زنجبار الوطني المحلول. ثم كانت بداية نهايته خلافه مع كرومي على سياسة الأرض. فكرومي يريد للحكومة الاستيلاء على الأرض غير المعمرة، بينما أراد أوكيلو تأميم الأرض قاطبة باعتباره وعدًا للثورة قطعه في خطبه عبر الإذاعة<sup>(97)</sup>.

غضب أوكيلو لما كان يقع لأفارقة البر من ضروب الاضطهاد، فقال إنه في اجتماع لمجلس الثورة بتاريخ 16 شباط/فبراير أساء أحد أعضائه الشباب

---

(95) رياض نجيب الريس، صحافي ومدّيتان: رحلة إلى سمرقند وزنجبار (بيروت: رياض

الريس، 1997)، ص 313.

Okello, p. 177.

(96)

(97) المصدر نفسه، ص 177 - 178.

(وكان هو الذي عيّنه في المجلس) إلى أفارقة البر. وصار يوقن أن أفارقة زنجبار يجتمعون من وراء ظهره ويسيثون إليه. وعاد يومًا من زيارة ما ليعلم أن رائدًا في الشرطة من كينيا، من منفذي الثورة، طُرد من الجزيرة بغير تحقيق ولا تشاور. وصار يرى الحزازة والعداء ضد الشرطة ممن أصلهم من البر الأفريقي. وقال له شرطي من كينيا إنه سمع عضوًا من مجلس الثورة يقول لفتاة عربية إن أوكيلو أجنبي ماكر<sup>(98)</sup>، وسيكون من الصعب قتله، لكنهم سيقومون بأشياء أخرى للخلاص منه. فبث أوكيلو العيون واتضح له أن عداء أعضاء في المجلس الثوري له كان كبيرًا. فقرر أن يذهب إلى البر الأفريقي ليناقد مع زعمائه تلك المؤامرة. لكن كرومي طلب منه أن يبقى<sup>(99)</sup>. وفسر أوكيلو ذلك بأن وضع كرومي كان مضعضعًا ويريده أن يبقى في زنجبار حتى يقوى به. فسافر أوكيلو في 20 شباط/ فبراير وودّعه كرومي والمجلس الثوري. ولما بلغ نيروبي قيل له إن جومو كنيانا ووزراء آخرين يزورون مومباسا. فقرر أن يزور أوغندا فترة وجيزة ليرى أخته. ولما نزل في المدينة القريبة من قريته وعرف عن نفسه، قيل له إن شرطة كمبالا تطلب منه أن يمضي إلى عتبيي حيث رُحِبَ به ملتون أبوتي، رئيس الوزراء، ثم عاد إلى كينيا<sup>(100)</sup>. وفي نيروبي أخذهُ اثنان من رجال الاستخبارات من فندقه إلى المطار لأنه مطلوب أن يكون في زنجبار. وفي الطريق إليها وصلتَهما رسالة بأن يعودا به إلى نيروبي التي انعقد فيها اجتماع ضم كنيانا وأبوتي وأودنقا وأودنقا نائب كنيانا. فرحبوا به وسألوه عن أحوال زنجبار وإن كان على وفاق مع كرومي. فقال لهما إنهما على وفاق، لكن ثمة «أفاعي» تُفسد ما بينهما. فكرومي يرخي لهم أذنه ويظن أنهم أهل ثقة يتجمل بهم مثل ربطة العنق، لكنه لا يدري أنه إنما يربط أفعى حول عنقه. فسألوه أن يذهب ويبقى في دار السلام حتى يصلوا إلى غاية حول المسائل التي أثارها عن أوضاع الثورة وكرومي الذي سيصارحهم بجلية ما داموا سألوه عنها، وأوكيلو بعيد منه<sup>(101)</sup>. وقال ردًا على أسئلتهم إنه يرغب

(98) المصدر نفسه، ص 197.

(99) المصدر نفسه، ص 180.

(100) المصدر نفسه، ص 181.

(101) المصدر نفسه، ص 182.

في أن تنضم زنجبار إلى اتحاد دول شرق أفريقيا، وفي النظر في ترتيبات دفاعية معهم، وأنه لم يتلق عوناً من أي دولة، ولا يرغب في أن يكون رئيساً لزنجبار، وأنه شديد الثقة والدعم لكرومي<sup>(102)</sup>.

من كتاب أوكيلو يتضح أن قادة شرق أفريقيا صاروا يخشون أوكيلو؛ ففي حديث خاص مع كنياتا سأله لماذا مر بنيروبي إلى أوغندا ولم يلقه. وحديثه أن كثيرين من الناس قال له إن أوكيلو سيعصف به. واعتذر أوكيلو عن عدم اللقاء بكنياتا لغيابه عن نيروبي. وتساءل في الرد على كنياتا قائلاً لمن سيُعطي حكومة كينيا متى أسقطها، فهو أسقط حكومة عربية ليسلمها لأفارقة. وقال كنياتا إنه بالحق لا يشك في نيات أوكيلو الطيبة نحوه<sup>(103)</sup>.

بدأ قلب ظهر المجن لأوكيلو حين بلغ دار السلام؛ إذ أخطرته فيها لجنة اتصال شرق أفريقيا أن يعود إلى زنجبار، وأن كرومي حسن النية تجاهه ويريد التعاون معه. لكن سرعان ما بعث نايريري له برسالة أن يبقى في دار السلام ليقابل كرومي القادم من الجزيرة. وفي الأثناء حملت صحيفة محلية نبأ عن أن أوكيلو أعلن بصفته شخصاً غير مرغوب فيه في الجزيرة<sup>(104)</sup>. وعدّ النبأ من سقط القول. وأكد له وزراء تنجانيقيون كذب النبأ. وانتظر أوكيلو مجيء كرومي، لكنه لم يأت. فأراد أن يُعجّل بالذهاب إلى زنجبار بطلب الإذن من نايريري لكنه لم يكن موجوداً. فسافر إلى زنجبار ولقيّه كرومي وأعضاء مجلس الثورة مسلحين بالمسدسات، ولم يستغرب ذلك. واعتذر كرومي له بأنه لم يلقه في دار السلام بالنظر إلى أن الطائرة المفروض أن تقله لم تأت. وطلب منه أن يذهباً معاً إلى دار السلام تَوّاً لأنهما سيناقدشان مسائل أمنية للثورة. وكاد أوكيلو يعتذر عن ذلك لسوء صحته، لكنهم قالوا له إن نايريري أرسل طائرة خاصة للغرض<sup>(105)</sup>.

بدأ أوكيلو التغير تجاهه، وأن أمراً ما يُطبخ ضده. فلما ودّع أعضاء مجلس

Okello, p. 183.

(102)

(103) المصدر نفسه، ص 183.

(104) المصدر نفسه، ص 184.

(105) المصدر نفسه، ص 185.

الثورة كان على وجوههم تعبير مريب. وبدا له أيضًا أنه ربما كان لكرومي ونايريري تدبير ما. وعلم أنه جاء الوقت ليشقى بيد الأفارقة بعد أن أحسن إليهم. ومن خواطره آنذاك: «لو زعم أيُّ منهم أنه كان معي خلال التخطيط للثورة والتفكير فيها فليتقدم وليشرح الأمر. فالرب القوي وحده يعلم ما جرى في زنجبار<sup>(106)</sup>». فهو أعين على الثورة مثل رسول من الرب. فالرب وحده أعانه للسيطرة على الوضع واستئصال الإمبرياليين من الجزيرة». وحين بلغت الطائفة دار السلام لاقاهم نايريري الذي حثًا كرومي واعتزل أوكيلو. وأخذوا كرومي إلى بيت الضيافة، وأوكيلو إلى فندق كان فيه صباح اليوم نفسه<sup>(107)</sup>. ونقلوا كرومي بسيارة دولة بينما نقلوه بسيارة عسكرية. ولما استدعوه للقاء نايريري بحضور كرومي، أشار نايريري إلى خلافاته مع كرومي التي جاءوا لحلها. وسأله إن كانت الحكومة في زنجبار حكومته أو حكومة كرومي. فكان رده أنها ليست له أو لكرومي، وأنها حكومة شعب زنجبار، وأنه وكرومي خادما هذا الشعب لوقت انتقالي معلوم، بل ضرب لنايريري مثالًا بنفسه: قال له إنك رئيس تنجانيقا ورئيس حكومتها، لكن تلك الحكومة ليست لك. وبعدها تطرق نايريري إلى خطاب أوكيلو العدائي الشرس في دار الإذاعة<sup>(108)</sup>.

برر أوكيلو عنف خطابه بأن حكومة زنجبار التي أطاحها جاءت بالعنف لا بالانتخابات، لذا كانت الإذاعة وسيلته الميسرة لمخاطبة الناس، وليعرف العالم قاطبة بأخبار الثورة. التفت نايريري إلى كرومي وسأله إن كان سمع ما قاله أوكيلو. فقال إنه سمعه وهو منشرح للتعامل مع أوكيلو، لكنه لا يعرف لماذا

(106) المصدر نفسه، ص 786.

(107) المصدر نفسه، ص 787.

(108) من خطبه: «الحكومة الآن نحن من يصرف أمرها. ولنا قوة 99 مليون و99 ألفًا. وسأخذ إجراءات قوية أشد 88 مرة مما يجري حاليًا. أنا فيلد مارشال أوكيلو. أفيقوا أيها الإمبرياليون، فهذه حكومة المقاتلين من أجل الحرية. استيقظ أيها الرجل الأسود. وليأخذ كل منكم بندقية وليبدأ في القتال». وقال عبر الإذاعة لسلطان زنجبار المخلوع: «مأذون لك بعشرين دقيقة لتقتل أطفالك وزوجاتك وتقتل نفسك في خاتمة المطاف». وكان أوكيلو يفخر بقدرته على تزويد جنده بالسلاح. فقال إنه يمكن أن يوفر 500 بندقية يوميًا و100 لغم كل ساعة. كما فخر بخلوده: «أنا فوق الحكومة ولا يمكن أن أموت». انظر:

Lockwood, p. 22.

كره علاقته بعبد الرحمن بابو، بينما هو الذي دعاه من دار السلام إلى زنجبار بعد قيام الثورة. وخلص نايريري إلى أن إجابات أوكيلو مقنعة له، لكنه منزعج من بعض خطبه في الإذاعة. وأنهى الاجتماع لينعقد في الثامنة من صبيحة الغد. وأدرك أوكيلو أن ثمة صراعاً حاداً بشأن السلطة قد نشب في زنجبار، وأن هناك من يريد أن يعلو على الآخرين. وأدرك أن نايريري عازف عنه لأنه سيكون حجر عثرة في طريق وحدة تنجانيقا وزنجبار ما دام هوامع كينيا<sup>(109)</sup>.

ثم بدأ مسلسل إهمال أوكيلو؛ فلم يأت أحد لأخذه إلى الاجتماع مع نايريري، فمضى راجلاً إلى رئاسة الجمهورية. فقبل له إن نايريري لم يأت. فأخذه بسيارة عسكرية إليه حيث كان يحضر بدء تدريب مجندين جدد. وانفض الجمع فور وصوله. وركب نايريري وكرومي سيارة اتجهت نحو المطار فتبعهما ليرى كرومي يركب طائرة إلى زنجبار. وطلب منه مسؤول تنجانيقي أن يبقى هو في دار السلام لاجتماع خاص مع نايريري. وزار في بقية اليوم مواقع مختلفة مع نايريري، وفي المساء وعد نايريري أن يراه في الغد. ولما أصبح وذهب ليقابله قيل له إنه مشغول وسيراه في غضون الأسبوع. ولم يحدث ذلك وراحت الصحف<sup>(110)</sup> تكتب عن نفيه من زنجبار. ثم استدعوه ليقابل نايريري بعد أسبوع. ولما اجتمعا قال له نايريري إن كرومي كلفه أن يقول له إن عليه أن يذهب إلى أهله في أوغندا لسته أشهر حتى يُبت خلالها موضوع عودته إلى زنجبار، فاحتج أوكيلو واستغرب عدم مصارحة كرومي بنفسه له بذلك. وتساءل عن ماهيته وأشياءه في زنجبار، فقبل له إن مسؤولاً منهم سيسافر إلى زنجبار وسيعتني بالأمرين. فطلب أوكيلو طائرة ليذهب إلى زنجبار لكن نايريري رفض، وقال بحزم إنه لن يسمح له بالعودة إلى زنجبار. فسأله عن السلطان الذي له عليه، فقال له سلطان من أنت في بلد هو رئيسها. وطلب منه أن يكف عن الإلحاح، وسيدفع له ثمن تذكرة السفر إلى كينيا، وفي وسعه العودة إلى تنجانيقا في وقت لاحق. وتحدث أوكيلو إلى المسؤول المسافر إلى الجزيرة ليأتيه بأجر ثلاثة أشهر، وليبحث عن ملابسه وأثاثه ومدخراته. ولما عاد

Okello, p. 189.

(109)

(110) المصدر نفسه، ص 190.



المسؤول في المساء جاءه بحقيبة ملابس كان قد تركها في مطار زنجبار حين عاد بالقوة مع كرومي إلى تنجانيقا<sup>(111)</sup>. ولم يأت المسؤول بأي خبر عن أجره وأشياءه. ولم يسمع عنهما بعد ذلك قط. وطلب منه كامبونا، وزير الدفاع القوي في تنجانيقا، السفر معه إلى نيروبي ودفع له ثمن التذكرة. فوضعوا كامبونا في الدرجة الأولى وأوكيلو في الدرجة السياحية. وفي نيروبي استقبلهم وزير الدولة مورمبي في مجلس الوزراء في صالة كبار الزوار. فأخذ كامبونا إلى مكان مجهول في حين أخذه إلى فندق. ولم يلتق مورمبي قط بعد ذلك. وانتظر في الصباح ليرى كامبونا فلم يأت. وحين رجع إلى الفندق وجد أنهم أخذوا حقيبته من الغرفة وقالوا له ستبقى فيها متى التزمت بسداد فاتورة الإقامة. ولم يكن في جيبه سوى شلن ونصف شلن. ووصف ذلك بأنه تطور شاذ للأمر. ولم ينجح في لقاء رئيس الوزراء كينياتا، أو أي وزير آخر. وبقي على شرفة الفندق يرجف من الحمى. وجاءه في الساعة الواحدة صباحًا وكيل وزارة الأمن الداخلي، كويتاي، فشرح له حرج أمره ووعد بأن يتحدث به إلى مورمبي فورًا<sup>(112)</sup>. لكن كويتاي تحفظ قائلاً إن حكومة كينيا لن تلتزم له بعون مالي أو بثمان التذكرة. وفي محنته تلك لقي أوروبيا في الساعة الواحدة والدقيقة الثلاثين فبرّه بمئة شلن بعد سماع مأساته. وقال إنه ممنون له وستذكر عظامه متى توفي فضله. وعاد كويتاي وقال له سترحلّك إلى فندق آخر خارج المدينة. وأخذه بسيارة حكومية. وما إن بلغ الفندق حتى تفاقم مرضه وداواه طبيب آسيوي لأيام بطلب من صديق له. وقرر أن يلقي مورمبي فوجد كويتاي الذي ناوله رسالة باسمه بعنوان فندق استانلي بتاريخ 13 آذار/ مارس 1964<sup>(113)</sup>.

سيدّي،

أنا مأمور من السيد وزير الدولة في مكتب رئيس الوزراء بأن رئيس الوزراء قد وجّه بأنه مسموح لك بالوجود في نيروبي بحر هذا اليوم، وممنوع خلال

(111) المصدر نفسه، ص 191.

(112) المصدر نفسه، ص 192.

(113) المصدر نفسه، ص 193.

الفترة أن تعقد أي مؤتمر صحافي أو تعقد أي اجتماعات عامة. وأضيف أنه مطلوب منك أن تغادر القطر بأول طائرة غداً صباحاً 14 آذار/ مارس 1964.

### التوقيع كويتي

احتج أوكيلو أن حاجته إلى النقود تحول دون سفره في الغد، لكن كويتي قال له إنه لا دخل له أو الحكومة بذلك، ومطلوب منه تنفيذ الأمر. وودّعه وانصرف. وفكر أنه ربما كان كامبونا، بإيعاز من نايريري، هو من ناقش مع الكينيين أن يعتبروا أوكيلو شخصاً غير مرغوب فيه<sup>(114)</sup>.

لا تظهر عبثية ثورة أوكيلو بأقوى من عباراته هو نفسه عن خيئته الكبرى لقيامه بالثورة حتى عض بنان الندم على ارتكابها. فقال إنه نظر إلى السماء، بعد أن صار شخصاً غير مرغوب فيه في شرق أفريقيا بعد نحو 50 يوماً من قيامه بثورة هزت عرش العرب، فوجدها أقصى من أن تُنال، فنظر إلى الأرض فوجدها أثقل من أن تُحمل. فما يفعل؟ حتى المئة شلن كان قد تصرف في بعضها. وقرر أن يذهب إلى أوغندا راجلاً، وإذا قبضوا عليه لعدم تنفيذ الأمر تعذّر بالإفلاس. وأحس لدى عودته إلى الفندق بفقدان الثقة في حكومات شرق أفريقيا التي لم تُسعفه. وقال إن لعنة الخطب التي جاءت في زنجبار تحققت، وهو لن يلوم أحداً. فلو لم يُطح سلطان زنجبار الذي أهان نظامه الأفارقة، لما اعتبرته حكومات شرق أفريقيا شخصاً غير مرغوب فيه. ولو لم يقم بما قام به ولزم مكانه لعاش حيث شاء في شرق أفريقيا. لكنه ثار، ولذا صار غير مرغوب فيه. وتأمل سُخرية الموقف ملياً: السلطان المخلوع يلقي استقبلاً كريماً في إنكلترا<sup>(115)</sup>، بينما يطرده أبناء جلدته طرد الأجر.

زاد الأمر ضغطاً على إباله حين قرأ لجوزيف ييري عضو المجلس المحلي للساحل الكيني، في جريدة موأفريكا التتجانيقية في 14 آذار/ مارس 1964 مقالة يهنئ فيها كرومي من قلبه لإعلانه الفيلد مارشال أوكيلو شخصاً غير

Okello, p. 194.

(114)

(115) المصدر نفسه، ص 195.

مرغوب فيه<sup>(116)</sup>. وساءه وصف ييري لسلوكه في الجزيرة بأنه مناف لميثاق منظمة الدول الأفريقية الذي يحظر استخدام العنف قالت من الدستورية. وزاد ييري بأن على كينيا أن تحذو حذو كرومي. فاستغرب أن يكون هذا رأيًا دستوريًا من مومباسا التي جربت مثل زنجبار اضطهاد العرب للأفارقة. وتساءل، والحال كذلك، هل كان ميثاق المنظمة سيجرمه، بمنطق ييري، إذا أطاح حكم بيض جنوب أفريقيا أو أنغولا أو موزمبيق التي تستولي أقلية بيضاء على الحكم فيها مثل زنجبار؟ ولم يملك سوى لوم نفسه على ما قام به لتحرير زنجبار. وقال إنه متى ندم على ذلك صح أن يسأل ييري وحكومة زنجبار وكينيا وتنجانيقا والمنظمة أن يغفروا زلته<sup>(117)</sup>. وبدت له سخرية القدر جلية: عوّضت بريطانيا لسلطان زنجبار خسائره عن ملكه الذي شمل مومباسا بـ 200 ألف جنيه إسترليني، بينما يُطرد هو بصفته شخصًا غير مرغوب فيه. فهو تسبب بأن يفقد السلطان نظامه، لكن مصيره كان أسوأ من مصير السلطان بما لا يُقَارَن<sup>(118)</sup>.

تلك أحزان الفيلد مارشال الغريب الزنيم في متاهته. ارتكب ثورة بحسن نية فإذا به يُخيف حتى من ظن أنهم يستحقونها، ونَدِمَ ندامة الكَسْعَى.

### خامسًا: أوكيلو: عبث شاذ بالتاريخ لن يجلب غير الخزي لمن يقومون به

لعل أوسع حيل الوطنية الأفريقية لتغطية جرمها في حق الزننجباريين من أصول عربية هو النهج الدؤوب لمحو اسم الفيلد مارشال أوكيلو من كتاب ثورة 1964. وصار دوره فيها غامضًا حتى وصفه عمر مابوري بـ «اللغز» الذي يستصرخ الناس لحله لأجل تاريخ سوي<sup>(119)</sup>. فحتى اللقب، فيلد مارشال، بدا للقوميين الزننجباريين شاذًا وكاذبًا. فصرف كرومي، رئيس الحزب

(116) المصدر نفسه، ص 195.

(117) المصدر نفسه، ص 197.

(118) المصدر نفسه، ص 197 - 198.

(119)

الأفروشيرازي، مزاعم أوكيلو بقوله إنه لم يكن لزنجبار جيش وقت قيام الثورة فكيف يكون لها فيلد مارشال<sup>(120)</sup>.

تطرف القوميون الأفارقة في تبخيس دور أوكيلو في الثورة حدًا دمجوه بالجبن؛ إذ ظل الحزب الأفروشيرازي يُذيع في أدبياته أن منظمي الثورة قبلوا بوجود أوكيلو بينهم لأنه، إن لم يفعلوا، وشى بخططهم الثورية للحكومة. ولم يكفهم هذا التشهير بالرجل، فجاء في أدبياتهم بالنص: باختصار فإن جون أوكيلو لم يتحمل مسؤولية من أي مقدار في تنظيم الثورة التي رتب لها الحزب الأفروشيرازي. وفي الحقيقة فإنه في وقفة يوم الثورة فقد أعصابه، وحاول الفرار من الميدان ليجد مركب صيد يحمله إلى البر الأفريقي ناجيًا بنفسه. ولكنهم قبضوا عليه وعادوا به<sup>(121)</sup>. واتفق بابو مع الأفروشيرازي على تحجيم دور أوكيلو في الثورة، بل محوه. ودأب على السخرية من ضآلة ذلك الدور. فقال عنه إنه لم يكن أكثر من جوكي ديسكو في محطة الإذاعة<sup>(122)</sup>. كما تحدث بابو لصحيفة إيسٽ أفريكان ستاندرد (12 كانون الثاني/يناير 1965) عن أوكيلو، وقال إن لقب الفيلد مارشال مصطنع، وإن الثورين استعملوه مديعًا ليوحي بلكته السواحيلية الكينية أن شرق أفريقيا داعمة للثورة<sup>(123)</sup>.

تصدى أوكيلو في كتابه لمن أرادوا محو اسمه من سجل الثورة. فقال إن جريدة الناشونالست التزانية (12 كانون الثاني/يناير 1965)<sup>(124)</sup> لم تذكر اسمه ضمن قائمة مجلسها الثوري، ولا اسم رفيقه المقرَّب إليه عبد الله مفارينياكي، التجانيني الذي حارب في الحرب العالمية الثانية ونشط في الحزب الأفروشيرازي. وكان مفارينياكي قد احتج على إبعاد أوكيلو من زنجبار فالحقوه به ونفوه<sup>(125)</sup>. واستغرب إنكار بابو دوره في الثورة، وذكره يوم اعترف

Clayton, p. 130, footnote 29.

(120)

Martin, pp. 58-59.

(121)

Lockwood, p. 23.

(122)

Okello, p. 162.

(123)

(124) المصدر نفسه، ص 209.

(125) المصدر نفسه، ص 171.

في مقابلة صحافية بعد أيام من الثورة بأن أوكيلو يتمتع بسلطات وزير، وأنه قائد الثورة بينما هم قادة سياسيون<sup>(126)</sup>.

اشمأز أوكيلو ممّا عدّه تزويرًا لتاريخ الثورة عندما أزال الزنجاريون اسمه من دفترها. وقال: «إنه لمن المحبط والشاذ أن ترى التاريخ يعبث به بهذه الطريقة التي لن تجلب غير الخزي لمن يقومون بها»<sup>(127)</sup>. ولتأكيد دوره الثوري جاء بصورة لصحيفة غازيته زنجبار الرسمية الصادرة بتاريخ 25 كانون الثاني/يناير 1964 وفيها قائمة أعضاء مجلس الثورة الثلاثيني، ومقامه بينهم رقم 12 بصفته «فيلد مارشال». وجاء مفارينياكي رقم 23 في القائمة. وحملت صورة الغازيته نفسها قائمة بالوزراء ومساعدتهم. وليس ثمة وزير دفاع في القائمة بينما شُغلت الوزارات الأخرى. ووجدت أن قراءة أوكيلو لها غير ظاهر نص الغازيته؛ فهو يقول إنها حملت أسماء مجلس الثورة، تلتها قائمة بالوزراء الذين كان عددهم 11، لكنهم 9 في عدديّ لهم. وقال إنه تلت قائمة الوزراء قائمة أعضاء مجلس الثورة الأربعة عشر وتصدرها اسمه. وليس في الصفحة التي جاء بها من الغازيته قائمة بالأربعة عشر عضوًا في مجلس الثورة. أمّا أعضاء مجلس الثورة الذين تصدروا الصفحة، فهم ثلاثون جاء ترتيبه فيهم الثاني عشر. ويبدو أن الحديث هنا عن مجلسين للثورة، أو أكثر، لخضوع هذا المجلس للجرح والتعديل مرارًا. ثم زاد بأن جريدة الناشونالست ذكرت 12 عضوًا هم نواة المجلس، لكنها أسقطت اسم اللواء مفارينياكي الذي قاد الفرقة الرابعة بصحبة أوكيلو لمهاجمة نقطة زيواني للشرطة، وكانت الهدف الصعب<sup>(128)</sup>.

بلغ محو أوكيلو من مشهد الثورة بالقوميين الأفارقة والماركسيين حدًا دفع مابوري، من كتاب تتزانيا، أن يتدارك المنكرين ويرد للفيلد مارشال ما له. فبدا لمابوري أن أوكيلو كان ينفذ خطة موضوعة سلفًا. وهذا ما أوفاه أوكيلو عرضًا ورصدًا في كتابه عن ثورة زنجبار. ثم تصدى مابوري لأنواع «التزوير»

(126) المصدر نفسه، ص 147.

(127) المصدر نفسه، ص 163.

(128) المصدر نفسه، ص 162 - 163.

لو شئنا، التي كتبت للثورة تاريخًا خلا من ذكر أوكيلو. فقال إن هناك من يزعم أنه زج باسمه في لجنة الثورة الأربعة عشرية قبيل ساعة الصفر بقليل. وأضاف أنه ربما اتفق للمرء هذا التقويم من قراءة مذكراته الثورة في زنبار التي بدا فيها أنه دُعي إلى اجتماعات باكرة لتلك اللجنة. لكن الرجل ظل يزعم أنه من أسس لجنة الأربعة عشرية بل كان قائدها أحيانًا<sup>(129)</sup>. وأشار مابوري إلى كتابات تاريخية رسمية عن الثورة خلت من اسمه. ومثال ذلك ما نشرته جريدة الناشونالست في 12 كانون الثاني/يناير 1965، بعد توحيد تنزانيا في أيار/مايو 1964 التي لم تذكر اسمه ضمن قائمة مجلس الثورة الأربعة عشرية. وللمفارقة، بحسب مابوري، حوت قائمة الصحيفة اثني عشر اسمًا فقط، مع معرفة الجريدة بأنه تكوّن من أربعة عشر عضوًا. وأشار إلى ما يشكل تزويرًا للسجل حين أسقط بعضهم اسم أوكيلو من المجلس، وأحلّوا محله واحدًا لا يتّنه على أنه كان في المجلس<sup>(130)</sup>.

وعزا مابوري الغموض الذي يحيط بدور أوكيلو إلى «فقدان الشفافية البادي عند قسم كبير ممن نتوقع بغير شطط أن يعرفوا الحقيقة. وصارت سُنّة في زعماء مشهود لهم في الثورة أن يتهربوا من السؤال متى طرأ ذكر أوكيلو». وذكر من هؤلاء القادة بابو. فبابو كثير التناقض في حديثه عن منزلة الرجل. فوصفه مرة ساخرًا بأنه رجل «صار هواه المذيع يرسل التهديد الثوري تلو التهديد بأمل أن يلقي الرعب في قلوب مستمعيه»<sup>(131)</sup>. في حين قال أعضاء من مجلس الثورة الأربع عشري إنه جاء في دقائق الثورة الأخيرة متهزًا سانحة تكليفه مع آخر لإدارة الإذاعة فسرّق الأضواء علمًا بأن الثورة كانت قد نجحت من دونه. وكان تكليفه الأصل أن يدرب ثوارًا جاهزين عند محطات الوقود لحرقها متى فشلت الثورة<sup>(132)</sup>. واعترف عمر لأوكيلو بدوره القيادي متى سألت

Mapuri, p. 50.

(129)

(130) المصدر نفسه، ص 52.

A. M. Babu, «The 1964 Revolution: Lumpen or Vanguard?», in: Abdul Sheriff and Ed (131) Ferguson, eds., *Zanzibar under Colonial Rule*, Eastern African Studies (London: J. Currey; Nairobi: Heinemann; Dar es Salaam: Historical Association of Tanzania; Athens: Ohio University Press, 1991), p. 241.

Mapuri, p. 51.

(132)

قيادة الثورة، فتجدهم يقولون إنه لم يكن عضوًا في المجلس الثوري فحسب، بل كان مهندسًا مميزًا من مهندسيها. وقال إنه حتى بابو يقر بدور لأوكيلو متى ترك عادة الإنكار. ومن إقراراته قوله إن أوكيلو، زعيم الرجرجة الرثة، قاد فرقته من اتحاد شباب الحزب الأفروشيرازي الغاضبين الذين كانت خطتهم الأصل حرق مدينة زنجبار لخلق حالة قصوى من الفوضى الاجتماعية<sup>(133)</sup>. وخلص مابوري إلى أنه لن يُكتب للثورة تاريخ مستحق بغير ذكر أوكيلو، بل العرفان بدوره المفصلي فيها. فالدلائل ناطقة بأن الرجل كان واحدًا من العوامل الحاسمة في فوز الثورة<sup>(134)</sup>.

سيكون قبول القوميين الأفارقة بنظام كرومي (1964 - 1972)، وغضهم الطرف عن سوءاته ذنبًا معلقًا على رقبتهم للتاريخ. وكان كليتون قد اعتذر لهم عن خضوعهم الذي سبق لأوكيلو بقوله إن العناصر المتعلمة في الحزب الأفروشيرازي قبلت بالانجرار وراءه بمزيج من الخوف والرغبة في تقليل سفك الدماء<sup>(135)</sup>. لكن قبولهم بطغيان كرومي، المعروف أنه أقام دولة بوليسية شقي منها أهل زنجبار شقاء كبيرًا، طال حتى اغتياله<sup>(136)</sup>. وعلى الرغم من مزاعم اطراح الأعراق وفتتها في خطب الرجل، فإن حكومته مارست اضطهادًا واضحًا ضد العرب والهنود وأهل جزر القمر. وأسرف مرات في مشاريع يوتوية للتسوية العرقية مثل عودته إلى نهج الجمعية الأفريقية القديمة في معاداة الهوية الشيرازية على الرغم من وجودها في اسم حزبه: الحزب الأفروشيرازي. فأكره 18 ألف زنجباري على توقيع إقرارات بأنهم ليسوا شيرازيين، أو أنهم لا يعرفون معنى لكلمة شيرازي حتى. وفي العام نفسه، 1970، بلغت فضيحة الزواج القسري كما مرّت، وبُنيت على بلاغيات الحزب الحاكم القاضية بتمكين الرجل الأفريقي من المرأة العربية<sup>(137)</sup>. وبلغ من تمام خضوع زنجبار لكرومي حدًا قال مارتن

Babu, «The 1964 Revolution,» p. 240.

(133)

Mapuri, pp. 50-51.

(134)

Clayton, p. 81.

(135)

(136) قالت عنه لوكوود إنه "أدخل زنجبار في عصر فظ من مصادرة حقوق الإنسان خشي

Lockwood, pp. 24-25.

الناس فيه على حياتهم في أي دقيقة من يومهم". انظر:

Glassman, p. 289.

(137)

إنه ربما أعيانا تفسيره<sup>(138)</sup>. واستغرب مارتن تمسك نايريري بكرومي بخطاياه الكثيرة؛ فمن جهة، أفرغ الاتحاد مع تنجانيقا من كل سلطان على زنجبار، وعطل قوانين تنزانيا الفدرالية، حتى إن التنجانيقي لم يكن يسمح له بدخول زنجبار بغير إذن مُسبق. ولم يسمح لتانو، الحزب الحاكم في البر، بممارسة نشاط في الجزيرة<sup>(139)</sup>. ومن الجهة الثانية كان مصدر حرج كبير لنايريري. وانتقده برفق حين أزمكت إجراءاته الفاجرة للتسوية العرقية بإجبار بنات العرب والهنود والفرس على الزواج بمن تقدم إليهن بغير اعتبار لرغبتهن<sup>(140)</sup>.

إن القومية الزنجبية الأفريقية لن تتخلص من هذه التركة في قبول الدنية في مشروعها تحت كرومي ما لم تُسلّم بأن «هولوكوست» العرب كان مُبتدأ طريقهم إلى الخزي والتبذل الذي اكتمل تحت الرجل.

### سادسًا: «هولوكوست» العرب: نهاية السياسة

جاء غلاسمان في كتابه بطرح مميز للعلاقة بين الذواكر العرقية التاريخية والإبادة الجماعية، فتجد لذاكرة الرق العربي حكايات متعددة عند الفيلد مارشال وقوميين زنوجيين آخرين. فهي في نظر كثيرين بذرة ذات برمجة مستديمة لوقوع الإبادة الجماعية كما في زنجبار. ومتى ساغ الربط البسيط بين الذاكرة والثأر صارت الإبادة الجماعية متيسرة التبرير بالنظر إلى الذاكرة. لكن غلاسمان يرى أن الإبادة الجماعية واقعة معاصرة بنت سياسة معاصرة تستدعي التاريخ (مثل الرق العربي) بصور ذكية وشتى لتتنزل بأغراضها الآنية الشاغلة على الأرض. فمتى قلنا إن الرق العربي ذاكرة أفريقية لا محيد عنها تتفجر من تلقاء نفسها في ظرف تلقائي قفلنا الباب أمام بناء علاقات عربية - أفريقية غراء لأنه لا معقب على قدر الذاكرة، ولا راد لسلطانها. لذا كان الجدل الذي رآه غلاسمان قائمًا بين الذاكرة العرقية، ومستحدث المعاصرة مدخلًا أنسب لفكرنا الاستراتيجي حيال أفريقيا.

Martin, p. 62.

(138)

(139) المصدر نفسه، ص 59.

(140) المصدر نفسه، ص 69.



من رأي غلاسمان أن النازع إلى قتل الآخر العرقي في الإبادة الجماعية، مهما يبدو لنا من تلقائيته، لا يقع وجوباً متى توافر خطاب عرقي يبخس إنسانية ذلك الآخر. كما لا يقع ذلك النازع، بالقدر نفسه، من ينابيع أرومة عرقية غائرة، فلا يقع التطهير للأعراق لأن الأعراق متشاحنة ولا تطبق واحداها الآخر. قال مارتن لوثر كينغ إنه قادر على العيش وهو مبغوض من الآخر، لكنه لن يأذن له ليجعل من بغضائه سبباً لانتفاص مواطنته.

عليه، ليست الإبادة الجماعية مثل الجبل البركاني الذي يخمل حتى تفرفر فيه الذاكرة الجيولوجية فينفجر. الإبادة الجماعية لا تقع من بغضاء مرسلّة، ولا من ذاكرة تاريخية مؤثّلة مثل الرق العربي في حالنا. ومن دون التقليل من مؤثر التاريخ والخطاب العرقي، الإبادة الجماعية هي ثمرة شغل منظم صعب تقوم به الجماعة أو الدولة. والخطاب العرقي المرسل يحوي إمكانية التفجر في مذابح عرقية، لكنها إمكانية تنتظر من يشعل الفتيلة. وللتدليل أنه كان وراء محنة زنجبار مثل ذلك الشغل، تبه غلاسمان إلى أن المذابح توقفت منذ أبعد أو كيلو من المسرح في آذار/ مارس 1964، واحتل كرومي ورفاقه دست الحكم. فلم يبق كثيرون في الحكومة الثورية راغبين في دق أعناق العرب وتضريح الجزيرة بدمهم<sup>(141)</sup>، مع أن ذاكرة الرق هي هي لم تتغير.

لا يعتقد غلاسمان في مواصلة توزيع الاستعمار لتمظهرات العرقية الأفريقية العنيفة. فليس ثمّة نقطة في الماضي الاستعماري البعيد أو القريب نُعِتَها لمنشأ العرق لنقول إنه مكث بين الناس منذ ذلك التاريخ. وحلقات العرقية لا تتصل وتطرد لمجرد حضور ذاكرة عرقية شقية بين الناس، بل لأننا نُعيد صنعها مرة بعد مرة. فإبادة زنجبار الجماعية ثمرة مُرة لسياسات اكتفت نيلهم الاستقلال في كانون الأول/ ديسمبر 1963. واختلف الزنجباريون بقوة على أي الطرق يسلكون في بناء الدولة المستقلة: ما صورة المواطنة فيها؟ من له سلطانها؟ وعلى أي أسس؟ وأيقظت خلافاتهم قبيل الاستقلال في عام 1963 فتنة الذواكر العرقية التي كانت نائمة<sup>(142)</sup>. والسياسة التي طغت فيها

Glassman, p. 284.

(141)

(142) المصدر نفسه، ص 287.

كراهية العرب خلال تلك الخلافات، فصورتهم بصفتهم أجنب، ليست مجرد من ماضي نخاسة العرب، لكنها خلق جديد «سمكرها» مفكرون سياسيون يستدعون جزئيا صورًا ومفازع من حقبة الماضي لحسم الخلاف المائل لمصلحتهم. وعليه، فالعرقية في الواقع ثمرة خطل حديثة قائمة على قدم وساق لا تُعيد إنتاج التوترات القديمة بقدر ما تحاول مقارنة توترات جديدة<sup>(143)</sup>.

سننظر إلى سياسات زنجبار المعاصرة في تلك الفترة التي أشعلت فتيلة الإبادة الجماعية وواتتها الذاكرة العرقية. وسنعرض سياستين عريضتين: أولهما التدافع الانتخابي للكتل السياسية والعرقية منذ منتصف الخمسينيات؛ وثانيتهما طابع التحليل الماركسي القوي الذي ساد بشأن طبيعة الصراع الاجتماعي في زنجبار تلك الفترة.

### سابعًا: الانتخابات التي ما بعدها أخرى

يسمى الزنجباريون السنوات الأخيرة من الخمسينيات وأوائل الستينيات، قبل عام 1964، «زمان السياسة»، ويعنون به زمان توطن الشقاق بينهم. كانوا قبلها آمنين، أو قل مستسلمين لروتين حياتهم، كل في نطاقه الإنسي، بينما ربطتهم في المعاش علاقات اقتصادية غير متكافئة في شأن زراعة القرنفل والحقوق فيها، لكنها محتملة. وجاء ذلك الاقتصاد المزدهر بأفارقة البر ليتفجروا منه. وحملوا معهم بذور الحركة الوطنية القومية من القارة مع أنهم كانوا يحسبون أن مكوثهم في زنجبار مؤقت. ثم تدهورت سوق القرنفل في أواخر الخمسينيات، وتردّت أوضاع من أسعدتهم قبلًا<sup>(144)</sup>. وشكل هذا التوتر الاقتصادي بعد أمنٍ إطارًا لنزاعات «زمن السياسة» الزنجباري.

عرض بابو بشكل سلس تاريخ الخميرة الانتخابية في زمن السياسة التي لابت سياسة العرق، فأضرمت العنف (1989، 1991). وتنازعت الانتخابات في زمن الخلف ذلك الأحزاب في مناخ هستيري دموي أحيانًا،

(143) المصدر نفسه، ص 288.

Clayton, pp. 37-38.

(144)

استدعت فيه الأطراف المؤلفة للتواريخ العرقية من مثل الرق العربي، وتعانفت جدلاً حول هوية زنجبار ومن يستحق مواطنتها ومن لا يستحق. وفي هذا مصداق لكلمة غلاسمان من أن الذاكرة العرقية لا تتفجر وحدها فتطهر الأرض من العرق الآخر؛ فهي لا تنفث حممها إلا في سياق مبتكر مثل الانتخابات التي تحتاج فيها الأطراف إلى بيتات من التاريخ على سداد رسالة كل منها للأمة.

خاض الانتخابات ثلاثة أحزاب بشكل رئيس. أولها حزب زنجبار الوطني الذي تكوّن في إطار النضال ضد الاستعمار مستلهمًا القدوة في أفريقيا العربية الناصرية وأفريقيا السوداء<sup>(145)</sup>. ومع أن الحزب مُصنّف باعتباره حزب العرب، فإن العرب، في قول بابو، في زنجبار «كفّوا أن يكونوا عربًا منذ وقت طويل». وصار عسيرًا أن تفرق بين العربي والأفريقي للتزاوج المختلط. فأكثر العرب وُلِدوا لرفيق سابق<sup>(146)</sup>. ومع حرص الحزب على توطيد صلته بأفارقة الجزيرة، إلا أن تكوينه وخطابه العربي أربابا أفارقة، فنظروا إليه باعتباره حزبًا للملّك العرب<sup>(147)</sup>. واحتفظ مع ذلك بتأييد جماعة منهم بخطابه الإسلامي، بل آمنّ ولاء قسم من سكان الجزيرة الأصليين قبل وفود العرب والشيراز وأفارقة البر إليها. وتجذّرت الوطنية في الحزب الذي واظب على الدعوة إلى استقلال زنجبار من الاستعمار الإنكليزي. لذا دس الإنكليز له عند الإقطاعيين العرب (بزعم أنه سيهدم امتيازاتهم) وعند الهنود (بزعم أنه ضد الهنود)، وقالوا للشيراز الأفارقة إنهم عرب يريدون جلاء الإنكليز ليخلو الجو فيتحكمون فيهم<sup>(148)</sup>.

كان الحزب الثاني هو الحزب الأفروشيرازي الذي قام على جمهرة من سكان المدن في زنجبار من ذوي الأصول الشيرازية، وتلك التي من بر أفريقيا، ومن بعض سكان زنجبار الأصليين. ووقف ضد أي تطورات دستورية تؤدي

---

A. M. Babu, «The Background to the Zanzibar Revolution,» in: Amrit Wilson, *US (145) Foreign Policy and Revolution: The Creation of Tanzania*, Introduction by A. M. Babu (London: Pluto Press, 1989), p. 143.

(146) المصدر نفسه، ص 144.

Clayton, p. 41.

(147)

Babu, «The Background to the Zanzibar Revolution,» pp. 145-146.

(148)

إلى الاستقلال لبؤس استعداد زنجبار سوى العرب منهم له. وشذ أفارقة زنجبار بذلك عن بقية أفريقيا السوداء في أنهم لم يستعجلوا التحرر من الاستعمار الإنكليزي. فمن المفارقة هنا أن الحزب الأفروشيروزي الزنجباري الذي يعتقد في أرومته الأفريقية هو الذي كان يستبقي الإنكليز في زنجبار ويؤجل موعد الاستقلال في مخالفة واضحة لوجهة القارة السوداء آنذاك. فالحزب جعل شعاره خلال الحملة الانتخابية «يوهورو زويا» (لا للحرية الآن)<sup>(149)</sup>. ووجد المناصرة في خطته للبطء بالاستقلال من الرابطة الهندية المحافظة لغلبة التجار ورجال الأعمال فيها<sup>(150)</sup>. لكن الأفريقية الجامعة أدركت الأفروشيروزي فحشته ليركب قاطرة الاستقلال. وكانت ذروة هذا الضغط خلال انعقاد مؤتمر تضامن شعوب أفريقيا في أكرا في غانا (1958). وسبق حزب زنجبار الوطني بدعوة الأفروشيروزي إلى تكوين جبهة متحدة قبيل انعقاد المؤتمر. وضغط نايريري على الأفروشيروزي ليذهب إلى غانا، ويتفق مع الوطني. وأثمر مزيد من الضغط الأفريقي بقيادة كوامي نكروما، رئيس غانا بمبادئه الواضحة في الأفريقية الجامعة، فقبل الأفروشيروزي أن يلتزم باستقلال زنجبار. لكنه اشترط على الوطني، أنه متى ما تحالف معه لنيل الاستقلال أن لا يتعامل مع من ينشق منه بسبب تغيير موقفهم من الاستقلال<sup>(151)</sup>. وتوافق الحزبان على برنامج وطني للحكم الذاتي جلب المتاعب لكليهما. فعضوية الحزب الوطني لم تر جديداً تتقارب به مع الأفروشيروزي. وكثيرون من أعضاء الأفروشيروزي، من الجهة الأخرى، لم يروا سبباً لتغيير الموقف من الإنكليز ليخلو الجو لسيادة العرب. فانقسموا في عام 1959. وتكوّن الحزب الثالث، حزب شعب بمبا وزنجبار، ومعه في بمبا، وغلب فيه الشيرواز، وتحالف مع الوطني في الآخر. واستفز حنث الوطني بعهد الأفروشيروزي، ف وقعت بينهما صدامات دموية في عام 1962 و1964<sup>(152)</sup>. وخرج يسار الحزب الوطني الماركسي بقيادة بابو عليه

(149) المصدر نفسه، ص 146.

(150) المصدر نفسه، ص 150.

(151) المصدر نفسه، ص 148 - 149.

(152) المصدر نفسه، ص 151.

لأنه، بنكته العهد، سَعَر التناقض الثانوي بين الوطنيين وكسر وحدة الصف ضد الاستعمار<sup>(153)</sup>. كما ساء اليسار تقارب الوطني مع حزب شعب بمبا وزنجبار الذي ظل يضغط على الوطني ليتخلص من اليساريين<sup>(154)</sup>. ويخرج حزب شعب بمبا وزنجبار على الأفروشيرازي صار الأخير يعتمد أكثر فأكثر على أفارقة البر والجمعية الهندية وحزب تانو التجانيقي<sup>(155)</sup>.

بين عامي 1956 و1963 تواترت خطط دستورية لمنح زنجبار استقلالها باعتبارها ملكية دستورية برلمانية. وجرت أول انتخابات لتلك الغاية في عام 1957. وكان خطاب الوطني يركز على الوطنية الزنجبارية الإسلامية لعزل أفارقة البر، بينما دار خطاب خصومهم، في الأفروشيرازي، حول غربة العرب عن أفريقيا<sup>(156)</sup>.

فتح زمان السياسة الباب للسياسة العرقية، في قول بابو، حتى طردت من الحقل كل سياسة أخرى<sup>(157)</sup>. فاستفحلت وطنية البر الأفريقي في الأفروشيرازي في وجه محاولات الوطني عزلهم عن العملية الانتخابية. وكانت مواطنة أولئك الأفارقة مثار خلاف. ورث الوطني عن الإنكليز فرزهم لهم باعتبارهم جماعة على حدة. وعليه عدّهم الوطني منذ قيامه جماعة من «موقتي الإقامة»<sup>(158)</sup>. وجاء القانون الانتخابي بعزلهم لأنه قصر التصويت والترشيح على من كان من رعايا السلطان<sup>(159)</sup>. وإلى جانب السياسة تدهور اقتصاد القرنفل، فأفسد العلائق العرقية. طرد العرب قُعداء مزارعهم من أفارقة البر. وفي سياق هذا النزاع نَمَى الأفارقة في الأفروشيرازي شعار «الأرض لنا والأشجار لكم»، رغبة في استرداد أرضهم من مغتصبيها العرب ومعمريها. وامتد النزاع إلى النقابات، فصار

---

(153) المصدر نفسه، ص 152.

(154) المصدر نفسه، ص 153.

(155) المصدر نفسه، ص 152.

Clayton, p. 41.

(156)

Babu, «The Background to the Zanzibar Revolution,» p. 155.

(157)

Clayton, pp. 39-40.

(158)

(159) المصدر نفسه، ص 41، الهامش 38.

لكل حزب كتلتة النقابية التي تتبع خطة حزبها الأثير<sup>(160)</sup>. وتفاقم الاستقطاب العرقي بين زنجباري الجزيرة وزنجباري البر. وكاد (حارب) أفارقة زنجبار الأفروشيرازي حتى أوقفوا كرومي، زعيمه، أمام المحكمة بوصفه غير زنجباري<sup>(161)</sup>. وأدت المحاكمة التي برأته إلى خروجه زعيمًا لأفارقة البر، مستفيدًا من صورته بصفته ضحية لسوء طوية العرب.

ازداد الشقاق قوةً بين عامي 1960 و1963، وعُبر عن نفسه في الانتخابات التي جرت في عام 1961. وصدر قبلها دستور 1960 الذي رتب لقيام مجلس تشريعي أعطى حق التصويت للنساء، وميّز الحزب الفائز بحق تكوين الوزارة. لكن انتخابات كانون الثاني/يناير 1961 انتهت بالتعادل بين الوطني والأفروشيرازي<sup>(162)</sup>. وكان يمكن لحزب شعب بمبا حسم المسألة بالتحالف مع أيٍّ منهما، ولكن نوابه توزعوا على الحزبين ولم يغيروا من طبيعة التعادل. وعليه أعيدت الانتخابات في حزيران/يونيو 1961. وجرت في مناخ مشحون؛ فالأفروشيرازي يتهم الوطني بأنه معاد للأفارقة وأنه رافض الدخول في اتحاد دول شرق أفريقيا وأنه شيوعي. وكان يرفع في مناسباته صور كنياتا ونايريري وأعلام حزب تانو التنجانيقي. وروج الحزب الوطني للوحدة الوطنية والإسلامية، بينما زعم حزب شعب بمبا أنه الذي يمثل مصالح الزنجباريين الأصليين حقًا. وبلغت حمى الانتخابات أشدها واصطرع شباب الحزبين جسديًا. ونشأت حالة من هستيريا الدعاية. ولتبغيض الناس في البر الأفريقي، قال الوطني إن ذلك البر ستكون له الكلمة العليا متى فاز الأفروشيرازي، ومستصبح زنجبار منطقة إدارية عليها مفتش مسيحي موفد من نيروبي ودار السلام، وإن الأفارقة من البر سيغزون الجزيرة ويُغرقون أهلها. وجدد الأفروشيرازي حديث

---

(160) المصدر نفسه، ص 42.

(161) لم يعرف الناس عنه الشيء الكثير. فهو ادّعى أنه زنجباري ولد فيها عام 1905. لكن زعمه لفته غائلة شك، لاعتقاد كثيرين أنه جاء إلى زنجبار طفلًا من ملاوي، وتعلم في المدرسة الأولية بزنجبار، وتركها عندما بلغ الخامسة عشرة من عمره ليعمل في السفن التجارية. وعاد عام 1938 ليصبح زعيمًا للحزب الأفروشيرازي، انظر:

Martin, pp. 62-63.

Clayton, p. 41.

(162)

رق العرب وخصي الرجال وإفراغ حشا الحوامل وخدمة النساء للعرب يمسحن الأرض عرايا عن نهودهن. وقُتل في الصدام 65 عربيًا من جملة 68، وأُرسلت فرق بريطانية من كينيا لحفظ الأمن. وفاز تحالف الوطني وبمبا<sup>(163)</sup>.

لما كان الأفروشيرازي قد نال 1000 صوت زيادة على الحزبين الفائزين بالمقاعد، رفض النتيجة، واتهم العرب بتزويرها لمصلحتهم. وطلب انتخابات جديدة جرت في تموز/ يوليو 1963<sup>(164)</sup>. وسبق الانتخابات خروج حزب الأمة عن الوطني، متهمًا قيادته بأنها سلطانية وعنصرية، وتمثل مصالح طبقة العرب العليا. ومات قبل الانتخابات سلطان عبد الله، وحل محله سلطان جمشيد الذي كشف عن ضعف تمثل في إلقاء ثقله بجانب العرب والوطني بما فارق به تقاليد الحيدة النسبية التي أرساها جده سلطان سعيد<sup>(165)</sup>.

جرت الانتخابات المُعادة في جو أقل هستيرية من سابقتها، لكن الرصيد التاريخي العرقي تطاير في سماء الحملات الانتخابية. فاستمد الوطني دعايته من الدفاع عن العقيدة والسلطان. ومع حديثه عن تكافؤ الفرص والتزامه بالأفريقية الجامعة، استمات عند أنه حزب النظام والقانون. وكان الأفروشيرازي يخص الإسلام والسلطان باحترامه، إلا أنه شدد على التسوية وتوافر فرص التعليم للأفارقة، وفرص التوظيف في الخدمة المدنية. وتراشق الحزبان بمقتطفات من نصوصهما: الوطني يقرأ من القرآن والأفروشيرازي يُعيد إنتاج فظائع الرق العربي. وفاز بالمقاعد تحالف الوطني وبمبا بأصوات قَلَّتْ عمَّا ناله الأفروشيرازي ليعود الأخير إلى اتهامات التزوير<sup>(166)</sup>.

لم يكن الأفروشيرازي بحاجة إلى اليأس من الديمقراطية ليثور في كانون الثاني/ يناير 1964 بالوكالة والدم. وخلص كليتون إلى أن مؤشر الإحصاءات

---

(163) المصدر نفسه، ص 44.

(164) المصدر نفسه، ص 44.

(165) المصدر نفسه، ص 46.

(166) لم يقبل كليتون منطق الأفروشيرازي في زعمه فساد الانتخابيين بدفع حسن التأسيس،

انظر: المصدر نفسه، ص 45 و47، والهامشين 43 و46 على التوالي.

دليل على أن الانتخابات هي لعبة الأفروشيروزي للحكم إذا ما صبر. لكن انتخابات 1961 و1963 أزهدت زنجباريي بر أفريقيا وغيرهم في الطريق البرلمانية، وصار من قناعتهم أن انتخابات عام 1963 ستكون آخر الانتخابات التي يُجرىها الوطني. وصار الاستقلال الممنوح في كانون الأول/ ديسمبر 1963 استقلالاً للعرب فقط (يوهرو وأورابو تو)<sup>(167)</sup>. ومن سخرية التاريخ أن الحزب الأفروشيروزي هو الذي حجب الانتخابات عن زنجبار منذ عام 1964 حتى عادت بصورة وثيدة في عام 1985.

### ثامناً: ماركسية الجزر الغافية

كانت الماركسية التي أشاعها حزب الأمة بزعامة بابو من الخمائر التي دخلت في صناعة نكبة العرب في ثورة 1964. وهي ماركسية نزعت «فتيلة» العرق من شبكة العلاقات الاجتماعية السياسية بتركيزها المفرط (بل الأحادي) على الصراع الطبقي وأساسه المادي.

من رأي بابو أن الذي نظم ثورة 1964 ونفذها هم شباب الأفروشيروزي، وكانت قيادتهم قد فجعتهم بهزيمتها في انتخابات 1963. وغبنهم حقاً أن حزبهم فاز بأغلب أصوات الناخبين (54.3 في المئة)، حصل بها على 13 مقعداً فقط، بينما فاز بالحكم تحالف حزب زنجبار الوطني (12 مقعداً) وحزب زنجبار وبمبا الشعبي (6 مقاعد) اللذين لم يحصلوا على غير نسبة 45.7 في المئة من الناخبين<sup>(168)</sup>. وهو وجه للريبة، لكنه لا يُنافي الدستور الذي جعل الحكم للغالب بالمقاعد، لا بالأصوات.

لم يعبأ بابو ليعتبر التكوينات العرقية الحادة التي التبست معاش الناس في زنجبار، وكنا عرضنا لها أعلاه، فتمترس في تحليله الطبقي بلا وازع. ومن رأيه أن ثورة 1964 هي ثورة البروليتاريا الرثة<sup>(169)</sup> بما عرفت به تلك البروليتاريا من

(167) المصدر نفسه، ص 49.

(168) المصدر نفسه، ص 47.

(169)



محدودية وسلبية. وقال إن الذي قاد الثورة هو أوكيلو، رأس الرثانة، الذي لم يكن ليطمع في أكثر من أن يهجم وعصاباته الشابة على مدينة الحجر، مدينة العرب، وحرقتها لخلق فوضى اجتماعية عظيمة. ومع اعتراف بابو بأن حزبه لم يطلق رصاصة في بدء تلك الثورة، فإنه تدخل لاحقاً وقلب تلك الفكرة الفوضوية إلى انتفاضة لقلب النظام القائم. فتدخل حزبه في الوقت المناسب وبإمكاناته القيادية والفكرية والتعبوية لتفادي تردي الوضع القبيح الذي صنعتها البروليتاريا الرثة، وهو مذبحة العرب، إلى الأسوأ، كأن هناك أسوأ من ذلك وأرذل. فوسّع الحزب دائرة مطلب الثورة من مجرد الكراهية الرثة للعرب وامتيازاتهم إلى ثورة بأفق اجتماعي وسياسي واقتصادي رحب<sup>(170)</sup>.

بابو منكر كبير للمحرقة العربية. وأعفى بذلك الماركسية من الخوض في ديناميتها، بما في ذلك العرقية التي فتحت على العرب أبواب الموت. فالمحرقة لم تقع في قوله لأن حزبه منع وقوعها. وهي غير موجودة إلا في الدعاية العربية (الصادرة عن دول ملوك العرب). وهي دعاية استندت إلى مزاعم أوكيلو الشاطحة عبر الإذاعة عن آلاف الضحايا التي رمى منها أن يرقع مستمعيه كما تقدم، لكن رقم الضحايا في قوله قليل؛ فليس ثمة ضحايا في جزيرة ممبا وأكثر ضحايا أونقوجا نجمت عن تصفية الثارات الشخصية، ولقي المجرمون جزاءهم حين قبض عليهم. وعاد على إعلام أوكيلو الكذب، فقال إن الرجل وقع في حب الإذاعة، وظل يخاطب الأمة على رأس كل ساعة ليعلن لمستمعيه قرارات متناقضة عن عمل المجلس، ويلوح بالتهديد الذي لا يني. لكن كادر حزبه، الأمة، تمكّن من تحرير محطة الإذاعة الوطنية من قبضة أوكيلو، وتولّى قيادة العمل الإعلامي واصطدم بعصبه خلال تأمينهم الشوارع<sup>(171)</sup>.

ينزع بابو العرقية من ثورة 1964 بتعليق عنفها ومذابحها للعرب على «رثانة» طبقة ما. وهو هنا متوافق مع صفوات كثيرة تعتقد أن العرقية هي حظ

(170) المصدر نفسه، ص 240.

(171) المصدر نفسه، ص 242.

العامة من السياسة. وأعرض بابو عن تحليل جبر العرق في ثورة زنجبار حتى وهو يقرر أنه كل ما تبقى للصفوة، قبل العامة، من السياسة في زمان السياسة في زنجبار. فخلص بعد عرض دقيق للاستقطاب السياسي بين الزنجباريين، ممثلين بالحزب الوطني وحزب شعب بمبا، وأفارقة البر الذين عبّر عنهم الحزب الأفروشيрази، إلى أن العرقية لا السياسة كانت هي سيدة الموقف. وصار صوت الداعين إلى طرق السياسة بالتحليل الطبقي من أمثاله صوتًا في البرية<sup>(172)</sup>.

على الرغم من محو بابو العرقية من خارطة الصراع الاجتماعي في زنجبار، فإنه لم يزد على كونه «عربيًا» في نظر أهل الأعراق. فلفت أوكيلو النظر إلى أن بعضه عربي، ومؤيد عظيم للعرب في حزبهم حتى طردوه منه بسبب التصرف غير المشروع بأموال للحزب. ولم تزد عضوية حزبه، الأمة، على 120 عضوًا لا تأثير لهم في سياسة الجزيرة. حلّت الحكومة قبل الثورة، وهرب بابو إلى دار السلام. وانتقد أوكيلو سياسات الحزب الراديكالية والاشتراكية في حين كانت الحاجة آنذاك إلى الفعل الثوري لا إلى نظرية اشتراكية<sup>(173)</sup>. من جهة أخرى، قال كليتون إن نصراء بابو في حزب الأمة تكوّنوا من الشبان العرب من الطبقة الوسطى ممّن شغفوا بالاشتراكية العربية والماركسية<sup>(174)</sup>. وبدأ لمعظم الأفارقة أن هجوم بابو على زعماء الحزب الوطني باعتبارهم ملاك أراضٍ يُبذّرون الفتنة بين الطبقات الاجتماعية العاملة «مجرد شكلة بين الجماعات العربية»<sup>(175)</sup>، فالعرب عندهم سواء، فلاحهم والإقطاعي.

مؤكد أنه لا غبار على تطبيق الماركسية في النظر إلى المجتمع الزنجباري وسياساته. لكن التذرّع بطبقية النظرية للتغاضي عن السياسة العرقية التي تلتبس الصراعات الطبقيّة مثل التي وقعت في زنجبار خدمة بائسة لكل من

Babu, «The Background to the Zanzibar Revolution», p. 156.

(172)

Okello, p. 93.

(173)

Clayton, p. 59.

(174)

(175) المصدر نفسه، ص 61.

الماركسية والعلم بالمجتمع الزنجباري. صدمني بابو الذي لم يطرف له جفنٌ له «هولوكوست» العرب في ذلك المجتمع فحسب، بل راح يُروِّج لثورية حزبه الماركسي الذي قفز فوق عربة «ثورة» لم تحتج إلى ثاقب ماركسيته. وأراد أن يبنّي بتلك الثورة التي هو ضيف عليها، مجتمع الاشتراكية بغضّ النظر عن الدم المُراق هدرًا وظلمًا. وانتهى بابو بالنتيجة إلى أنه أدّى دور المُلقن لكرومي بالشعار الثوري ليني واحدة من أبشع دكتاتوريات أفريقيا البولييسية، شقي منها أهل زنجبار شقاءً كبيرًا.

إن حبل ركوب الثورات المعارة قصير؛ فمع ادّعاء بابو استتباب الأمر لفكرهم بعد إزاحة طغمة أوكيلو في آذار/ مارس 1964، لم يبق وأركانه في زنجبار أكثر من شهر واحد بعد تلاشي الفيلد مارشال، إذ تخلص منهم كرومي بتوحيد زنجبار مع تنجانيقا في نيسان/ أبريل من العام نفسه، و«نفى» من لم يثق بهم مثل بابو، إلى وظائف سياسية من الدرك الأسفل في الحكومة الفدرالية في دار السلام. ومع تواتر احتجاج بابو بأن وحدة زنجبار وتنزانيا مقصودة من الإمبريالية العالمية لإطفاء نور الاشتراكية الزنجبارية القدوة لكل أفريقيا، فإنه قبل بها مُكرهًا لا بطلًا في لحظة من لحظات ثوري يُؤثر السلامة، ويُؤجل المعركة مع العدو إلى ما لا نهاية. ونقلت السفارة الأميركية في دار السلام في رسالة استخبارية بتاريخ 26 نيسان/ أبريل 1964 واقعة اجتماع كرومي ببابو ليلبّغه أن مجلس الثورة اتخذ قرارًا بالوحدة (الواقع هو قرار كرومي وحده)، وأن عليه أن يوافق أو يستقيل<sup>(176)</sup>، فطأطأ الماركسي رأسه وبصم على الوحدة. وواصل العمل في وظائفه الدنيا في دار السلام حتى وقع اغتيال كرومي في عام 1972، فصار مطلوبًا لحكومة زنجبار، وأطلق ساقيه لريح الهجرة، يروِّج لنفسه بصفته ضحية استعمارية. وظل يذيع في مهاجره أن الوحدة التنزانية مؤامرة إمبريالية على «كوبا أفريقيا» في كتابيه الصادرين في عامي 1989 و1991 اللذين استعنا بهما هنا. ولم تُبكته نفسه مرة ليذكر في شتاء ظلمه من ظلمهم بعقائده المرتجلة

---

(176) وكالة الاستخبارات الأميركية، محفوظة 3 - 579 و688 بتاريخ 26 نيسان/ أبريل 1964. وقد جرى شطب الأسماء للمرسل منه والمرسل إليه قبل التصريح بشيوع الوثيقة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1997.

وإنكاره إبادة العرب جماعيًا حتى رحيله عن الدنيا في عام 1996.

استثمر كرومي العبارة الماركسية الطبقية فخلطها بعرقيات حزبه الأفروشيرازي. وبعد أن كان يتهم خصومه بالشيوعية ويرضى بوصاية الإنكليز، كما مرّ قبل الثورة، صار يلهج بالشعار الماركسي، ويتوعّد الاستعمارين الجدد. ولا شك في أنه كان لعون الصين وشرق أوروبا دعم لكرومي، في حين تراخى الغرب عن القيام بدور. وكان ذلك العون أثرًا لبابو وهنقا الذي هو من يسار حزب كرومي وعصبة الشباب فيه. ولم يدم الأثر الماركسي طويلًا لريية كرومي فيهما وتخلّصه منهما، لكن لغة الماركسية أعانت الحزب على إعادة صب خطابه العنصري القديم في لغة الطبقة. لذا وصفوا العرب بـ «الإقطاعيين»<sup>(177)</sup>، والهنود بـ «الرأسماليين» وكتاب الاستعمار البريطاني العُماني. وتذنب الهنود جديد على الحزب لأنهم قبل الثورة كانوا من شيعة وأكبر ممّوله. وطابق عرقيو الحزب بين الفوارق الطبقية والفوارق العرقية. ومن ذلك قولهم إن عبودية العرب للأفارقة استمرت طوال التاريخ المنتهي بالثورة. ووصف المؤرخون المهنيون ثورة زنجبار بأنها ثورة كلاسيكية لـ «الفلاحين المُعدمين والطبقات العاملة ضد الأرستقراطية المالكة للأرض». وجرى الإصلاح الزراعي على هدي من مثل ذلك التحليل<sup>(178)</sup>. وهكذا اهتبل كرومي لجاجات ماركسية بابو لينني دولة طاغوتية أثقلت على زنجبار لسنوات.

### تاسعًا: الزنجي لا يزايد بززوجته كما النمر لا يزأر بنمرته (وول شوينكا)

وجدت في كتاب غلاسمان الأخير عن التفكير العنصري والعنف في زنجبار معالجة نبيهة تُقعد عليها مطلبنا، لرد الاعتبار إلى الضحايا العرب وغيرهم على مذابح القوميين الأفريقيين في زنجبار في عام 1964؛ إذ وجد غلاسمان مصدر العنف العرقي في زنجبار في الـ «Nativism» الأفريقية. وهي

Glassman, p. 289.

(177)

(178) المصدر نفسه، ص 290.

بكلمة موجزة عداء المهاجرين أو «الشعبوية» متى لم تقصر الكراهية على العرب في دارج استخدامنا للمصطلح. وهي في الخبرة الأميركية سياسات اجتماعية وحكومية نشأت في القرن التاسع عشر وجنحت إلى رعاية مصالح الساكن لا المهاجر. وصوب غلاسيمان سهام نقده على النسخة الأفريقية من عداء المهاجرين. فهو يميز كره الأجانب باعتباره مصدرًا لعنف ستينيات زنجبار عن مصادر أخرى تواضع عليها الناس، كل بسببه؛ فتجد من العرب من يرد ذلك العنف إلى الاستعمار، كما تجد أفارقة يردونه إلى تاريخ طويل للعرب في النخاسة الأفريقية والإقطاع. ويريد كل طرف أن ينسل من التبعة انسلال الشعرة من العجين. وأراد غلاسيمان أن يعسر على تلك الأطراف التنصل من تبعة ذلك العنف لأنه، كما قال: «لا أعد أيًا من اللاعيين في حقول العنف تلك بطلاً بلا خطيئة أو ضحية بلا ذنب». فبينما تريد الأطراف من روايتها لواقعة عنف الستينيات تذيب الآخر، يريد هو بروايته أن يشدد على عنصر التراجيديا في تلك المواجهة. من جهة أخرى لم تُسَعِّفه تقاليد الكتابة التاريخية عن أفريقيا ونزاعاتها العرقية لأنها ترد وقائع العنف الأفريقي إلى خصيصة جينية أفريقية نزاعة إلى التفتيل والتضريح. ثم جاءت كتابات أرادت أخذ هذا العنف من البيولوجي إلى التاريخ. لكنها جنحت إلى تحميل الاستعمار الأوروبي للقارة وأيديولوجياته وزر هذا العنف. فللاستعمار بالطبع أدوار في زرع العنف في أفريقيا، لكن وجب مع ذلك البحث عن مصدر التفكير العنصري الأفريقي في التواريخ الثقافية للقارة. وعلى الرغم من تأثير المفاهيم العنصرية الوافدة، لم يكن أخذ أفريقيا بها تبنياً بل كان «اشتباكاً»، ويعني بذلك أن أفريقيا لم تكن لوحاً ممسوحاً من سيماء العنصرية لتنتطب عليها مفاهيم أوروبا العنصرية عن فراغ.

خلافًا لذلك يرى غلاسيمان أنه كان لأفريقيا مفاهيمها العنصرية التي اشتبكت مع العنصرية الوافدة وتخصّبت. وهو حريص على ألا يفهم أحد خطته التي ترى الأفريقي حاملاً لمفاهيم عنصرية أصيلة، أنه إنما يعود بنا القهقري إلى النظرة العنصرية الأوروبية التي تقول إن النزاع العرقي العنيف هو الأصل في بيولوجيا الأفريقي؛ فمصدر النزاع العرقي المُشاهد في أفريقيا ليس

خصيصة أفريقية، بل هو ثمرة حوادث معاصرة. وقع في سياق الحركة القومية الأفريقية المناهضة للاستعمار وأفحش الأفارقة فيه إفحاش الأوروبيين خلال نهضتهم القومية. ولذا يعتب غلاسمان على المؤرخين الذين ما زالوا يمتنعون عن الكتابة عن «حقوق العنف الأفريقي» مثل مذبحة زنجبار في عام 1964 التي هي خيارات عنيفة قاتلة لأفريقيين في تمام عقلهم وعافيتهم سبقهم إليها قوميون آخرون<sup>(179)</sup>.

لا يعتقد غلاسمان أن ثورة 1964 استنفدت العنف العرقي وجففته؛ فهويات زنجبار التي ولدت عنف 1964 ما زالت قائمة، وفي وسع عصبياتها أن تُفَرِّخَ محنة جديدة. فصراع بر أفريقيا وزنجبار قائم على قدم وساق إلى تاريخه. فالحزب الحاكم في تنزانيا، حزب الثورة الذي نشأ من دمج تانو تنجانيقا والأفروشيرازي الزنجباري، فقد أرضه في زنجبار إلّا قليلاً<sup>(180)</sup>. ونافسه على أفئدة الناس حزب الجبهة المدنية الموحدة الذي ظل حاضناً ذاكرة زنجبار المستقلة. وانطوى صراع الحزبين على محتوى إثني بارز. فالناخبون من أصل عربي في زنجبار يصوّتون لحزب الجبهة المدنية، بينما يُصوّت الناخبون الذين أصولهم من بر أفريقيا لحزب الثورة. ويسترجع الفرقاء خلافهم الأصل في سياق معاصر، فيتهم حزب الثورة خصومه بأنهم يمثلون مصالح العرب الذين يرغبون في استعادة السلطنة وفرض جمهورية إسلامية وطرد زنجباري البر الأفريقي. بينما يحمل حزب الجبهة المدنية على خصومهم بأنهم حزب البر الأفريقي المسيحي. واستغرب غلاسمان أن تمكث هذه البلاغة العرقية في زنجبار التي تغيّرت في نصف القرن الماضي تغييراً لم يبق أثراً لنظمها السلطانية الإقطاعية فحسب، بل كتم نظام الحكم في تنزانيا الصوت الآخر منذ الثورة، ولم يُسمح به إلّا في عام 1985. ويتساءل غلاسمان إن كان هذا يعني أن العرقية دساسة بما يُجدد من شباب نظريات الأرومة و«البربرية الجديدة» التي تُفسر التطهير العرقي المائل في أفريقيا بخصيصة أفريقية جينية.

Glassman, pp. x-xi.

(179)

(180) المصدر نفسه، ص 284.

لم تؤد أربعة عقود من دولة القومية الأفريقية الكارهة للأجانب التي نشأت بعد الثورة إلا إلى تقوية كراهية أهل زنجبار ضد أفارقة البر الأفريقي المسيطرين على الحزب الحاكم، وحملوهم تردّي معاشهم<sup>(181)</sup>، وصار الزنجاريون يرون ثورة 1964 باعتبارها غزوة أجنبية أُن علىها نايريري، إن لم يكن هو من رتبها. وعلى ما بدا من اتحاد زنجبار وتنجانيقا في دولة تنزانيا باعتباره إنجازاً موفقاً للجامعة الأفريقية، إلا أنه عندما انعقد التحالف لأجله في ليل بين كرومي ونايريري، صار حقلاً خصباً للتخرّصات، مثل أن الاتحاد مشروع مسيحي لاحتواء الإسلام. وتستقي هذه التفسيرات الدينية من معين علماني أذاعه بابو بعد خلافه مع كرومي وهجرته عن تنزانيا إلى أوروبا في عام 1978؛ إذ وصف الاتحاد بأنه خيانة للثورة وغايات الوحدة الأفريقية التي كان بها تبرير انعقاده<sup>(182)</sup>. فكانت دواعي تلك الوحدة الأفريقية، في نظر بابو، ذريعة لإخضاع الجزيرة للبر الأفريقي؛ فمن رأيه أن خوف الغرب من «كوبا أفريقيا»، زنجبار، هو الذي دفع الولايات المتحدة إلى ترتيب اتحاد تنجانيقا وزنجبار صفقة بين عميلها نايريري وكرومي. ووقعت الخيانة في نظر أفارقة زنجبار كما اتفق لبابو، لكن للإسلام لا للثورة العالمية<sup>(183)</sup>.

رصد غلاسيمان نشأة ظاهرة كره زنجبار لأهل البر في وجه تغوّل البر عليها، فقال إن ذلك الكره ليس خصيصة في زنجبار على مدى الزمان؛ فهي ممّا تفننت باصطناعه السياسة<sup>(184)</sup>. حتى كرومي، ومن خلفه في دولة ثورة زنجبار، تمسك بذاتية الجزيرة، واستثمر كره أهل البر ليأثلف عندهم أهل زنجبار. ولا يزال الزنجاريون في الحزب الحاكم اليوم يبدون الحرص على ذاتية زنجبار متى ما ساغ لهم ذلك ممّا يجز عليهم غضب حزبهم. لكن للمعارضة بالطبع اليد الطولى في استثمار مخاوف الزنجباريين من البر. فهم يذيعون أن الاتحاد يمثل تهديداً لدور زنجبار التاريخي باعتبارها مركزاً للثقافة الإسلامية.

(181) المصدر نفسه، ص 290.

(182) المصدر نفسه، ص 292.

(183) المصدر نفسه، ص 293.

(184) المصدر نفسه، ص 293.

ويستذكر بعضهم ما راج في الستينيات من أن نايريري الذي بدأ طالب علوم لاهوت مسيحي، هو الذي رتب للاتحاد والثورة أيضًا باعتبارهما جزءًا من مشروع كاثوليكي متكامل ضد الإسلام. ورأينا تداعيات عُبن زنجبار من البر بعد انضمام زنجبار إلى منظمة التضامن الإسلامي في عام 1993. وهو انضمام اعترضت عليه الحكومة الفدرالية لأنه ليس من صلاحية زنجبار وحدها أن ترسم لنفسها هذا الأمر السيادي. وكان رئيس زنجبار آنذاك قد طلب الانضمام إلى الجامعة الإسلامية ليلقى جماهيرية زنجبارية تعتقد أن هوى زنجبار التي كانت لها إمبراطورية وصل إلى البحيرات ووسط أفريقيا، صوب الدول المسلمة. ولذا بدا لهم اعتراض الحزب الحاكم على الدبلوماسية الزنجبارية بابًا من أبواب كيد الإسلام. ويتهم الحزب الحاكم المعارضة بأنها عروبية تريد أن تسترجع دولة العرب والإقطاع العُماني، وبأنها تتبّع سياسات الأصولية الإسلامية. واستثمر الحزب الحاكم مُعطيات حرب الإرهاب الأميركية منذ عام 2001 ليلحن بحجته. وهكذا تهدد هذه الاتهامات المتبادلة أن تتفجر في عنف عرقي، وهو ما لم يحدث بعدُ وإن وقعت حوادث عنف محدودة<sup>(185)</sup>.

في هذا السياق يسترجع الناس ذكرى ثورة 1964؛ فحزب الحكومة يعد المعارضين منقلبين على الثورة، يريدون العودة إلى عهد الإقطاع والردة عن الإصلاح الزراعي. وعرض في ذكرى الثورة في عام 2001 فيلمًا عنها، وأفلامًا أخرى عن رواندا وميدان تيانانمين الصينية ليذكر المعارضة بكيف بنيت زنجبار على طبقات من العنف<sup>(186)</sup>. فالثورة صارت نقطة مرجعية للأطراف. ويُشدد الحزب الحاكم بذكرها على هويته الأفريقية، ويُخس العرب الذين سيعودون بالنخاسة متى انفتح لهم الباب. ومن الجهة الأخرى توطن المعارضة الثورة باعتبارها حادثًا زنجباريًا، لا دخل لأفارقة البر به، مُدافعين عن الثقافة الإسلامية في وجه البربرية التي من البر.

يُتَبّه غلامان إلى خطل هذه المواجهة الدينية؛ ففي البر الأفريقي، تنجانيقا

Glassman, p. 295.

(185)

(186) المصدر نفسه، ص 296.



القديمة، مسلمون بقدر المسيحيين. وقال إنه متى ما تضرر مسلمو زنجبار من المسيحيين فلربما ساق هذا مسلمي البر إلى مناصرتهم في نهاية المطاف، وهو ما سيجعل الوضع كارثيًا في البر الأفريقي مصداقًا للمثل السواحيلي: «إذا زمر زامر زنجبار رقصت البحيرات»<sup>(187)</sup>.

خلص غلاسيمان إلى أن لا يعاد إنتاج التفكير العرقي بمجرد الترويج من جديد لأفكار قديمة، لكن باستكمال هذه الأفكار وصقلها بعناصر مستجدة. ويشمل هذا في حالنا المخصوصة الجدل الدائر حول الاتحاد وشرعية الدولة المبنية على دعاوى القومية الأفريقية العرقية والعبارات شبه (quasi) الماركسية عن الطبقة والاستعمار الجديد، والمناقشات التاريخية عن ثورة 1964، وما استجد من الحرب على الإرهاب الإسلامي. ومع تأدية القومية العرقية الأفريقية دورًا تحريريًا مميزًا، فإنها سلكت في زنجبار طريقًا بغضه وتُرت المعارضة للحزب الحاكم بطرق مكنت لكره سياسي زنجباري للبر الأفريقي<sup>(188)</sup>.

## خاتمة

من بين أكثر الوقائع درامية في محنة زنجبار ما قرأته لأحد الناجين منها. قال إنهم أخضعوه لتعذيب شديد، من ويلاته أن يجيب عن السؤال: من أنت؟ لتكون إجابته حصرًا «أفريقي» بالمعنى الذي أراده متعصبو الزوجية الزنجباريون. وقال الرجل إن ما كان يعذبه من الإجابة المفروضة عليه أنه بدا كمن يخون زنجبار حمالة الثقافات أو مصهرها. فلما انكسر تحت التعذيب، وقال «أفريقي» كطلب الزبانية أتعبه شعوره بأنه ارتكب إثم الردّة بحق إرث زنجبار الخليط أو الخلاسي.

أردت بهذه الدراسة أن أوضح بصورة استراتيجية الزندقة الزوجية المنقلبة على إرث زنجبار الحنيف، وهي زندقة تجلّت بصورة مصغرة في مثل تلك التي

(187) المصدر نفسه، ص 298.

(188) المصدر نفسه، ص 298 - 299.

فرضها فريق التعذيب على العربي الزنجباري أعلاه. لكن علينا أن نحذر في رسم استراتيجيتنا لإمطة الأذى عن طريق العلائق العربية الأفريقية مسألة واحدة. وهي أن نتمثل «هولوكوست» زنجبار بمصطلح «الأندلس المفقود»<sup>(189)</sup>؛ فليس في وسعنا الآن فعل كثير شيء لتدارك الأندلس، خلافاً لزنجبار التي لم تخرج من اليد بعد. فنزنجبار ليست للنوستالجيا، ومما يترتب على مقاربتها بالأندلس هو نفوذ اليد عن تجربة شديدة التعقيد وغراء في لقاء الثقافة العربية والإسلامية ببعض أفريقيا. وهي تجربة لم نسبر جدلها حتى الآن. ومن أمثلة نفوذ اليد غير المستحب نجد من تنفس الصعداء لأن عرب زنجبار عادوا إلى مراحهم العربية الأصل<sup>(190)</sup>. فكسب العروبة والإسلام في خلاسية زنجبار باقٍ لم تقتلع الإبادة الجماعية عروقه القديمة. وقرأت لأمل نديم غزال رسالة جامعية حسنة<sup>(191)</sup>، كشفت عن زنجبار باعتبارها ضلعاً في مثلث إحياء عقيدة الإباضية مع عُمان والجزائر. من الجهة الأخرى، فنزنجبار حفيظة على كسبها العربي الإسلامي لم يذللها خطب 1964. وربما اشتطت حتى حذرنا غلاسمان من الانكفاء على نفسها بالانفصال عن تنزانيا. ولا مهرب لها من ذلك الكسب وغزارته. فتتنزانيا، في قوله، دار للمسلمين أيضاً يعدلون الملل الأخرى عدداً<sup>(192)</sup>.

علينا أن نشدد النكير الفكري على القومية الزوجية الأفريقية الناكرة لتجارب خلطة القارة التاريخية بأعراق وملل وثقافات صارت بعض نسيجها القاري الثقافي والبشري. فلربما ارتكبت هذه الكيانات الوافدة الموبقات التاريخية في حق قطاع أفريقي تاريخي أو معاصر. لكن حقيقة الوجود العربي الإسلامي في القارة قدر ونفذ. فالزنجوية الخالصة مجروحة ويكفي أن أوكلو، بطلها أو سفاحها، تقمص دور المخلص لزنجبار في مصطلح المسيحية. وهي دين طارف كان هو نفسه من بين الأوائل من بين أهله الذين تحولوا إليه من

(189) الرئيس، ص 200.

(190) الريامي، ص 494 - 496.

Amal N. Ghazal, «Islam and Arabism in Zanzibar: The Omani Elite, the Arab World and (191) the Making of an Identity, 1880s-1930s» (Ph. D. Dissertation, University of Alberta, 2005).

Glassman, p. 298.

(192)

عقائدهم التقليدية. ولم يطرف لأولئك جفن وهم يقتلون على وزر الغربة عن أفريقيا قوماً وثقافة سبقا المسيحية بقرون.

الزنوجية، في منظور علم الاجتماع المعاصر، مصطنعة أو مخترعة، وهي ليست على أشدها حالياً، وسهام النقد تنوشها من كل جانب. وسيكون في استراتيجيتنا لإماطة أذى العلائق العربية - الأفريقية، مستصحين «هولوكوست» زنجبار، إنقاذاً لها من محتتها مع عقيدتها المخترعة. وأفريقيا صارت بيضاء بدخول نحو ستة ملايين أبيض أفواجاً، مواطنين مستحقين في دولة جنوب أفريقيا بفضل سياسات الحزب الأفريقي الوطني الذي لم يُفرّق في العرق خلال نضاله الطويل لإنهاء دولة الأبارتهايد، فلم يستبدل دولة عرق أبيض بأخرى سوداء كما رغب في ذلك أفريقيون آخرون، وربما لا يزالون.

ستنقذ استراتيجيتنا موضوع النظر أفريقيا من شرور الزنوجية التي تمثّلت في عنف ضرب القارة وضررها بالدم، حيث كان سهلاً للزنوجية أن تفرق متى كان الخصم ممن قدّم أجداده من خارج القارة، مثل العرب والأوروبيين البيض. وكذلك الهنود الذين طردهم عيدي أمين، رئيس أوغندا، من البلد. لكن الزنوجية تعثّرت في «أجانب أفريقيين» حين شرعت القارة في بناء الأمة - الدولة بعد استقلال شعوبها. فقد قتل الهوتو التوتسي بسبب أنهم «أجانب» جاءوا من إثيوبيا، بل كانوا يلقون بجثثهم في النيل ليعودوا إلى مضاربهم الأولى، فضلاً عن الحالات التي جرى فيها استبعاد، أو محاولة استبعاد، مرشح للرئاسة في أفريقيا لأنه «أجنبي» في معنى الوطن المخصوص لا الزنوجة بشكل عام. وشمل ذلك كنيث كاونداء، مؤسس دولة زامبيا، والحسن وتارا، رئيس جمهورية كوت ديفوار (ساحل العاج) الحالي، وهذه «عرقية» أو «إثنية» أفرزتها الدولة الوطنية.

نريد لاستراتيجيتنا المنشودة أن «نشتبك» بها في أفريقيا بصورة أوثق وأعمق وأكرم. ولنحسن تصميم هذه الخطة وجب أن ننسى كل ما تعلّمناه عن «الدور الحضاري» للعروبة والإسلام في أفريقيا في مغزاه التبشيري؛ إذ اعتقلنا هذا الدور في أفق تأليفي اقتصر على تدوين دخول العرب والإسلام أفريقيا

ودورهما في ترفيع أفريقيا وتحضيرها، وهو تدوين ما فتى يُعمّق من غربة العرب والإسلام عن القارة السوداء. ولم يتفق لنا بعد أن العروبة والإسلام أفريقيان وحسب بلا حاجة إلى ذكر موطنهما الأصل. ولم تُبد لي هذه الحقيقة البديهية إلا حين زار هنري غيتس مدينة تمبكتو في مالي، «هارفرد» أفريقيا الإسلامية في غرب أفريقيا، وشقّ عليه تدهور ذخائر كتبها وتأليف علمائها لبؤس مقار حفظها وتعدّر صونها. فروّع بفيلمه الأكاديمية العالمية، فانفعلت ودبرت الأموال لإنقاذ هذا التراث الأفريقي، فرُممت المكتبات، وعُقدت الندوات لتقويم هذا الإرث. ومن بين عناوين تلك الندوات أخذ بلّتي ذلك الذي كان: «طريق الحبر». ونظر المؤتمر في مسارات علماء المسلمين في القارة وجامعاتهم والمحسنين إليهم وآثارهم، فأصل الثقافة الإسلامية والعربية نسيجاً مستكناً في القارة، في حين تراخت طرق أخرى كان التركيز فيها على طرق الرق ومتعلقاته.

## المراجع

### 1 - العربية

الريامي، ناصر بن عبد الله. زنجبار: شخصيات وأحداث، 1828 - 1972م. لندن: دار الحكمة، 2009.

الريس، رياض نجيب. صحافي ومديتان: رحلة إلى سمرقند وزنجبار. بيروت: رياض الريس، 1997.

فايق، محمد محمد. عبد الناصر والثورة الأفريقية. القاهرة: دار المستقبل العربي، 1982.

قاسم، جمال زكريا. دولة البوسعيد في عمان وشرق أفريقيا: منذ تأسيسها وحتى نهاية حكمها في زنجبار وبداية عهدها الجديد في عمان (1471 - 1971). العين: مركز زايد للتراث والتاريخ، 2000.

## Books

Adam, Heribert (ed.). *Hushed Voices: Unacknowledged Atrocities of the 20<sup>th</sup> Century*. Highclere, Berkshire, UK: Berkshire Academic Press, 2011.

Clayton, Anthony. *The Zanzibar, Revolution and its Aftermath*. Hamden, Conn.: Archon Books, 1981.

———. London: C. Hurst, 1981.

Glassman, Jonathon. *War of Words, War of Stones: Racial Thought and Violence in Colonial Zanzibar*. Bloomington: Indiana University Press, 2011.

Lemarchand, René (ed.). *Forgotten Genocides: Oblivion, Denial, and Memory*. Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2011. (Pennsylvania Studies in Human Rights)

Mamdani, Mahmood. *Saviors and Survivors: Darfur, Politics, and the War on Terror*. New York: Doubleday, 2009.

Mapuri, Omar R. *Zanzibar: The 1964 Revolution: Achievements and Prospects*. Dar es Salaam, Tanzania: TEMA Publishers Co., 1996.

Martin, Esmond Bradley. *Zanzibar: Tradition and Revolution*. London: Hamilton, 1978.

Mazrui, Ali A. and Michael Tidy. *Nationalism and New States in Africa from about 1935 to the Present*. Nairobi: Heinemann, 1984.

Okello, John. *Revolution in Zanzibar*. [Nairobi]: East African Pub. House, [1967].

———. [Nairobi]: East African Pub. House, 1971.

Sheriff, Abdul and Ed Ferguson (eds.). *Zanzibar under Colonial Rule*. London: J. Currey; Nairobi: Heinemann; Dar es Salaam: Historical Association of Tanzania; Athens: Ohio University Press, 1991. (Eastern African Studies)

Wilson, Amrit. *US Foreign Policy and Revolution: The Creation of Tanzania*. Introduction by A. M. Babu. London: Pluto Press, 1989.

## Thesis

Ghazal, Amal N. «Islam and Arabism in Zanzibar: The Omani Elite, the Arab World and the Making of an Identity, 1880s-1930s.» (Ph. D. Dissertation, University of Alberta, 2005).



## الفصل الثالث

### من الاستتباع إلى الشراكة في نقد النظرة الخديوية تجاه جوار مصر الجنوبي

النور حمد

مقدمة

تُسلط هذه الدراسة الضوء على الآثار الممتدة للحملات الخديوية التوسعية التي انطلقت من مصر في القرن التاسع عشر نحو جوارها الجنوبي في كلٍّ من السودان وإثيوبيا وإريتريا والصومال، وعلى ما نتج من تلك الحملات من حالة مستمرة من التوجس والإحساس بالريبة ونقص الثقة، وسط شعوب هذه البلدان تجاه مصر. تقدّم الدراسة نقدًا لانطلاق الساسة المصريين والنخب المصرية في نظرتهن إلى جوار مصر الجنوبي من الإحساس المطلق بالاستحقاق للسيادة، ومن الرغبة الصريحة في الاستحواذ. ومع أن الخديوية ورؤيتها السياسية أصبحتا تاريخًا الآن، فإن السلطات المصرية المتعاقبة والنخب المصرية المتوالية عجزت عبر ما يُقارب القرنين من الزمان عن التعامل نقدياً مع الجوانب السالبة في ذلك الإرث الخديوي العثماني. أعني تعاملًا نقديًا يخرجّه من أن يكون مؤثرًا في تفاعلات الحاضر، ويجعل تأسيس شراكة مطمئنة، مستقرة، مبنية على الندية وتبادل المنافع، أمرًا ممكنًا.

لا جدال البتة في أن الحقبة الخديوية نقلت مصر نقلةً نهضويةً حداثة غير مسبوقة، غير أن النهضة لا تُقاس بمعزل عما ينال عامة الناس منها من رفاه. فاندياح الكولونيالية الأوروبية في قارات العالم في القرن التاسع عشر أحدث، هو الآخر، نهضة وتحديثًا في أغلب البلدان التي جرى احتلالها. ومع ذلك، تركت الكولونيالية آثارًا سلبية ممتدة كثيرة، الأمر الذي حثّم نشوء الأدبيات الثرة التي دعت إلى محو آثار الاستعمار، وهو ما أصبح يُسمى في الأدبيات السياسية الغربية الـ Decolonization. ولذلك، ربما احتاجت المنطقة التي عاشت على أراضيها الإمبراطورية العثمانية، ولا سيما مصر والسودان اللتان تركز عليهما هذه الدراسة، إلى مجهود كبير في ما يمكن أن نسميه نحن محو آثار العثمنة، أو الـ Deottomanization.

قامت الحقبة الخديوية في مصر على قواعد الإقطاع العثماني الذي تمدد وأطبق على الحياة المصرية، وغيّر من وجه مصر الاقتصادي، ومن ثم وجهها الفكري والسياسي والاجتماعي والثقافي. وأخفت الجرعة الخديوية العثمانية الوافدة، مؤقتًا، وجه مصر التاريخي الأصيل وألبستها قناعًا مستعارًا اتسم بالسلطوية والطبقية الحادة. وما لبثت هذه الحالة المصرية الطارئة أن باعدت، بشكل غير مسبوق، بين نخب مصر وشعبها من جهة، ومصر وجوارها الجنوبي، من جهة أخرى، حتى أنكروا جوارها الجنوبي، أو كاد.

ساهم اختفاء وجه مصر الحقيقي بتأثير الجوائح الوافدة في إرباك التناغم التاريخي بينها وبين جوارها التاريخي الجنوبي؛ فالتأثيرات الأوروبية والمتوسطية المتعاقبة على مصر، واتصال المد الحضاري فيها، في وقت انحسر فيه المد الحضاري في وادي النيل الأوسط في السودان وفي الهضبة الحبشية، تسببا في مجملهما في نشوء فجوة في التناغم بينها وبين هذا الجوار الجنوبي الشاسع. وبسبب النهضة الحديثة التي جرت في عهد محمد علي باشا، تبنت مصر النظرة الحداثية الأوروبية الاستحواذية التوسعية تجاه الفضاءات التي يُمكن أن نصفها بأنها كانت تعيش مرحلتها «ما قبل الحداثية». وفي أوج الحقبة الخديوية، غزت مصر جوارها الجنوبي، مستخدمة مزية التفوق التي يَسرها



لها اقتناء السلاح الناري، إضافة إلى امتلاكها القدرة الاقتصادية على تمويل الحرب. ولربما يجرؤ المرء فيقول إن غيبة مصر عن محيطها الجنوبي تعمقت في الحقبة الخديوية بأكثر مما جرى لها في جميع حقبةا الماضية. ولربما أمكن القول أيضًا إن التراكمات التي نتجت من غيبتها الفكرية والوجدانية الطويلة تلك، جعلتها تتصرف على نحو غير متناغم مع محيطها. كما يمكن القول إن ما اعتري مصر من غياب عن ذاتيتها الحقيقية هو الذي قاد إلى التراكمات التي قادت بدورها، حين بلغت ذروتها، إلى اندلاع ثورة كانون الثاني/ يناير 2011 الشعبية الأخيرة؛ هذه الثورة المصرية الفريدة لم تكن في حقيقة أمرها سوى صرخة وردة فعل متأخرة ضد قيم الحقبة العثمانية والخديوية الباشوية التي خلقت هذه الهوة الكبيرة بين النخب المتنفذة وسواد الشعب. فقلة الاكثرات من جانب النخب المتنفذة في مصر بأحوال عامة الشعب ليست شيئًا أصيلًا في تراثها، وإنما هي أمر عارض. وعلى الرغم من أن الحقبة الناصرية مثلت صحوه قويه من تلك الغيوبه الباشويه الطويله، فإنها كانت صحوه ناقصه، سرعان ما التفت عليها رواسب القديم التي ما لبثت أن أعادت إنتاج البنى الخديوية الفكرية والسياسية والاجتماعية المهترئه، كرهة أخرى. حدثت بدايات تلك الردة في عهد الرئيس السادات، واستمرت حتى بلغ سيلها الزبا في عهد الرئيس المخلوع حسني مبارك. وسبب تلك الردة الكبيرة التي أعقبت الحقبة الناصرية، في نظري، هو أن الثورة الناصرية قفزت من فوق موروث حقبة الإقطاع والتسلط الطويلة من دون أن تعمل في آثاره الفكرية والسياسية والاجتماعية مبضع النقد الشافي، بالشكل والقدر المطلوبين. فالقيادات التي عملت مع الرئيس جمال عبد الناصر لم تكن قيادات ثورية حقيقية، بل هي انصاعت فقط للكاريزما الناصرية الطاغية، وما إن غاب ناصر حتى عادت الأمور إلى قديمها.

يقول محمد الرائد واصفًا طبيعة الحكم العثماني: «كانت تصرفات السلاطين العثمانيين توحى بأنهم اعتبروا الدولة، بمن فيها ومن عليها، ملكهم الخاص، لهم التصرف فيها على أية صورة يرونها دون أن يساورهم أدنى شك

في أن السيادة لهم وحدهم»<sup>(1)</sup>. وهذا بالضبط ما كان، بأقوى صوره، في عهد الرئيس مبارك الذي قاده ذلك الإحساس بالاستحقاق غير المشروط في حيازة السلطة والثروة، مُضافاً إليه حالة الاستكانة الطويلة وسط الشعب، إلى أن يشرع في التمهيد لتوريث عرشه لابنه جمال، أسوة بما جرى في سورية، وما كان يجري وقتها على قدم وساق في ليبيا.

بناءً حاضِرٍ صحيحٍ داخل مصر، وبناء حاضِرٍ صحيحٍ في علاقتها بجوارها الجنوبي، لن يستقيما بغير فحص مبصر وجريءٍ للتأثيرات المختلفة التي شكّلت مصر الحديثة، وبخاصة الحقبة الخديوية وتجلياتها المختلفة في بنية العقل المصري والوجدان المصري والهوية المصرية. بعبارة أخرى، لا بد من عمل نقدي جريء يُخلّص شخصية مصر الأصيلة، الشديدة العراقة، من برائن مصر العثمانية الخديوية الحديثة العهد، حيث غيّرت مختلف العوامل الوافدة من شخصية مصر. وأهم تلك العوامل الإقطاع العثماني الحريص بطبيعته على الإبقاء على التراتيبات الطبقية الحادة، يُضاف إلى ذلك انفصاله عن الجذر الحضاري العربي الإسلامي وافتتانه، في المقابل، بأوروبا، وبرؤيتها الحداثية الناقصة إلى الكون والحياة. يقول الراقِد أيضاً:

درج العثمانيون على إدارة الولايات التي يتم غزوها على أسس إقطاعية ... وقد أدى هذا النظام إلى خلق طبقة من الإقطاعيين العسكريين الذين مارسوا سلطتهم العاتية على رقيق الأرض، إذ كان النظام العثماني استبدادياً إقطاعياً بطبيعته، ولذلك كان من الطبيعي أن ينبثق عن الاحتلال العثماني لمصر نظام لا يختلف في جوهره عن النظام المُطبّق في باقي ولايات الدولة العثمانية<sup>(2)</sup>.

هذه الحالة من الانفصال عن الجذر الحي للحضارة العربية الإسلامية طاولت العالم العربي برمّته، غير أن فداحته وخطورته كانتا أكبر في مصر؛

---

(1) محمد عبد المتعم السيد الراقِد، الغزو العثماني لمصر ونتائجه على الوطن العربي، إشراف أحمد أحمد الحنة (القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، 1968)، ص 295.  
(2) المصدر نفسه، ص 295.

فمصر قطرٌ عربي إسلامي مفتاحي ومحوري في أي مشروع يستهدف خلق حالة عربية إسلامية معافاة. وقد غيّرت حقبة الإقطاع الطويلة تركيبة مصر الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والثقافية، الأمر الذي جعلها عبئًا على جهود إيجاد حالة عربية إسلامية معافاة بدلًا من أن تكون ذخراً وعضدًا لها.

## أولاً: فرّق السودانيون بين ما هو تركي وما هو مصري

استقبل السودانيون الخديوية التي زحفت إليهم من مصر بكرهية شديدة. ولم يكفّ السودانيون عن مناجزة الغزو القادم من الشمال إلّا بعد أن هلك منهم الآلاف، وأيقنوا أنه لا قِبَلْ لهم بمواجهة أسلحة الخديوية النارية الفتاكة، بما يملكونه من أسلحة بيضاء. ظل السودانيون يسمّون الحكم الخديوي في السودان «الحكم التركي»، أكثر ممّا يسمّونه «الحكم المصري». فهم، في قاع وعيهم، كانوا يفرّقون بين الحالة التركية العثمانية الطارئة التي لبست مصر، ومصر الجارة التي لهم معها ارتباطات عضوية تاريخية عميقة. وظلّوا يعرفونها ويتعاملون معها سلماً وحرّاً، ومدّاً وجزراً على مدى زمني تجاوز الخمسة آلاف عام. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأدبيات الشعبية السودانية ظلت تشير إلى الحقبة الخديوية في السودان (1821 - 1885) بعبارة «التركية السابقة»، وذلك تمييزاً لها من حقبة الاستعمار المصرية البريطانية اللاحقة (1898 - 1956). بدخول الخديوية السودان وجد السودانيون أنفسهم أمام عنصرين بارزين هما: الأتراك والأوروبيون، فكرهوا كلا العنصرين؛ كرهوا الأتراك لكونهم جاءوا بنظام إداري صادم تقاليدهم الإدارية القبلية، وتقاليدهم الدينية الصوفية، وأعرافهم التكافلية التي تحوّلت في واقعهم المعيش إلى صيغ من التراضي على إدارة شؤون حياتهم أضحت مقبولة لدى الجميع. وزاد من كراهيتهم للأتراك ما أظهره من شره وسوء خلق، وقلة اكتراث بالحياة الإنسانية، إضافة إلى ميلهم إلى استخدام العنف القاسي لحل أبسط المشكلات. بكل هذه الصفات الغريبة على المواطنين السودانيين تميّز المسؤولون الخديويون الذين تولّوا فرض ذلك النظام الجديد في السودان. كره السودانيون الأوروبيين أيضاً لأنهم جاءوا متحالفين مع الغازين، ولكونهم ظهرُوا بمظهر الأسياد والتجار، يُضاف إلى

ذلك انتماؤهم إلى ديانة أخرى<sup>(3)</sup>. نفر السودانيون من الحقبة الخديوية بسبب هذا المزيج الغريب من التناقضات، وبسبب غطرستها وجشعها الشديد في جمع الضرائب، وأساليبها البالغة القسوة في تحصيل تلك الضرائب الباهظة. ويرى تاج السر عثمان أن الاقتصاد الخديوي في السودان كان اقتصاداً ضريبياً محضاً، ألحق ضرراً بالغاً بالنمو الاقتصادي. فالضرائب الباهظة وأساليب تحصيلها الفظيعة دفعت بسكان شواطئ النيل في السودان، وهم عماد الاقتصاد في البلاد، إلى هجر مزارعهم وسواقيهم<sup>(4)</sup>.

اللافت أن سودانيي القرن التاسع عشر لم يروا الخديويين بصفتهم عرباً، بل ولا حتى مسلمين! والسبب في ذلك هو ما رأوه منهم من مصادمة كبيرة للقيم والأعراف الإدارية والاجتماعية الصوفية السودانية الموروثة من تجربة سلطنة سنار الإسلامية (1504 - 1821)، وهي السلطنة السودانية التي استسلمت للغزو الخديوي، وكتبت بنفسها لنفسها النهاية في عام 1821. والشاهد أن الشعارات الإسلامية التي جاء الأتراك تحت مظلتها، والخطاب الداعي إلى قبول التبعية للباب العالي في الآستانة، لم يصرفا السودانيين عن رؤية ما تبدى لهم «ليس إسلامياً» في مسلك الباشوات الغازين، وجنودهم. ومما يؤكد مقت السودانيين للحقبة الخديوية هو أن انتفاضاتهم ضدها لم تتوقف عبر سنوات حكمها التي تجاوزت الستين عاماً. وقد توالى تلك الانتفاضات تباعاً حتى توجها محمد أحمد المهدي بثورته العارمة التي اقتلعت الحكم الخديوي ونظامه الاقتصادي والإداري، وقيمه الاجتماعية الدخيلة، وقذفت بها كلها إلى خارج حدود البلاد. ففي فترة لم تتعد الأربع سنوات (1881 - 1885)، تمكن المهدي من حشد البلاد كلها وتجييشها بمواجهة الحكم الخديوي الباطش، فأسقط الحاميات الخديوية الإقليمية في غرب السودان واحدة بعد الأخرى، واستولى على العاصمة الخرطوم في 26 كانون الثاني/يناير 1885.

(3) المصدر نفسه، ص 123.

(4) تاج السر عثمان الحاج، التاريخ الاجتماعي لفترة الحكم التركي، 1821 - 1885 (الخرطوم:

مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، 2004)، ص 50.

استخدمت الحركة المهدوية في محاربة الحقبة الخديوية خطاباً دينياً مستقلاً تمام الاستقلال عن المؤسسات الدينية الرسمية التي جلبتها السلطة الخديوية من مصر، ومستقلاً أيضاً عن الذين أصبحوا يمثلون سنداً دينياً لها في الخرطوم من السودانيين الذين أنعمت عليهم الخديوية ودرّبتهم تدريباً أزهرياً. نزع الثورة المهدية بخطابها الديني الثوري الحار، المستقل عن السلطة، الغطاء الإسلامي عن الحكم الخديوي، وجعلت أغلبية السودانيين بمختلف مشاربهم يصطفون خلفها. ولربما يمكن القول إنه لم يبقَ مع الحكم التركي سوى المتفعين منه من السودانيين، من طبقة رجال الدين العاملين في المؤسسة الدينية الرسمية المستتعبة خديوياً<sup>(5)</sup>، ممن سلفت الإشارة إلى وقوفهم في صف الخديوية، وبعض من طبقة الأثرياء ممن انتفعوا بالمال والعقار والأراضي والوجاهة الاجتماعية في ظل الحكم الخديوي، نظير دعمهم له. يضاف إليهم بعض المتصوفة الذين رأوا في مسلك المهدي الجهادي خروجاً على نهج التصوف وتقاليد الراسخة والجائحة للسلم، النافرة من العنف ومن عسكرة الدين.

على الرغم من أن أكثرية المؤرخين المصريين كانت لهم نظرة عدائية إلى الثورة المهدية، لكونها أخرجت السودان من القبضة الخديوية، ومما يحلو للنخب الخديوية أن تسميه «الأملاك المصرية»، فإن المؤرخ المصري إبراهيم شحاتة يرى أن الثورة المهدية تميزت بكونها ثورة ذات دوافع جوهريّة اتصلت بنظام الحكم القائم في السودان في نطاق السيادة العثمانية؛ فالثورة المهدية، في نظر شحاتة، ثورة أخذت بإطار الإحياء الديني، ورفضت خلافة العثمانيين، وأي خلافة أخرى بعد خلافة الخلفاء الراشدين. ويرى شحاتة أن الثورة المهدية مثلت من منطلقها ذاك حركة متميزة في تاريخ علاقات الدولة العثمانية بولاياتها الإسلامية وشعوبها. ويضيف شحاتة أيضاً، كان من الممكن للثورة المهدية أن تكون غدوة في ذلك السبيل، لو أنها امتلكت مفهوماً فكرياً واضحاً وثابتاً

---

(5) محمد إبراهيم أبو سليم، بحوث في تاريخ السودان: الأراضي، العلماء، الخلافة، بربر، علي الميرغني (بيروت: دار الجيل، 1992)، ص 32.

للثورة، يُكمل مفهوم الثورة في حركةٍ مثل الحركة العُرابية في مصر. فالثورة العُرابية، على حد قول شكري، «سجلت صورة لفكر ثوري جديد، اتجه أساسًا ضد استبداد الخديوية وصلاتها بالنفوذ الأجنبي، وربط هذه الصلات وذلك الاستبداد بالخلافة العثمانية وسيادتها، باحثًا عن الوجه العربي الذي يمكن أن يحل محل هذه الخلافة وسادتها الأتراك»<sup>(6)</sup>. هذه النظرة الثاقبة التي رأى فيها شحاتة مصر والسودان بوصفهما جبهة واحدة متضررة من الخديوية ومن ارتباطاتها الأوروبية، وهي ارتباطات أضرت بالقطرين، هي نظرة غابت عن غيره من المؤرخين المصريين الذين تماهوا مع الخديوية التي جاءتهم بملكية السودان باعتبارها غنيمة حرب.

### ثانيًا: الغنيمة التي غيّبت الرؤية الثاقبة

بناء على ما تقدّم، يمكن القول إن النخب المصرية خلطت بين ارتباط السودان التاريخي العضوي بمصر الحقيقية التي تم تغييبها خديويًا وعثمانيًا، والغنيمة الثمينة التي تمثلت في جلب الخديوية إلى القطر السوداني وضمّه إلى مصر. ومعلوم أن تطلّع مصر إلى حياة السودان قديم، يرجع في جذوره البعيدة إلى الحقبة الفرعونية<sup>(7)</sup>. الشاهد هنا أن النخب المصرية أذهلتها الغنيمة الخديوية الثمينة الموقّعة، فغابت عنها الأهمية الطويلة الأجل للعلاقة الأخوية التاريخية العميقة المتّسمة بالندية أو ما هو قريب منها، مع جوارها الجنوبي. نظر المؤرخون المصريون، باستثناء قلة منهم مثل إبراهيم شحاتة، إلى الثورة المهدية بالمنظار الكولونيالي البريطاني نفسه. وعجز أكثر المؤرخين المصريين عن رؤية الثورة المهدية، بوصفها ثورة مثّلت في معنى من المعاني ثورة للمصريين أيضًا، وهذا أحد أبعادها التي ألّمح إليها شحاتة. كما عجز

---

(6) إبراهيم شحاتة حسن، مصر والسودان ووجه الثورة في نصيحة أحمد العوام: دراسة مقارنة في الأصول التاريخية للثورتين العرابية والمهدية واتجاهات الفكر الثوري في عهدهما (الإسكندرية، مصر: مؤسسة الثقافة الجامعية، 1971)، ص 31.

(7) N. M. Sherif, «Nubia before Nabata (3100 - 750),» in: *General History of Africa*, 8 (7) vols., Abridged ed. (London: J. Currey; Berkeley, Calif.: University of California Press; Paris: Unesco, 1990-1999), vol. 2: *Ancient Civilization of Africa*, Editor G. Mokhtar, p. 286.

المؤرخون المصريون عن رؤية الثورة المهدية السودانية بمنظار موضوعي أبعد من حقيقة أنها تسببت بفقدان مصر السودان في ذلك المنعطف التاريخي المضطرب؛ فلو قُدِّرَ للثورتين، المهدية والعُرابية، أن تنجحاً في آن واحد، لربما دخلت كل من مصر والسودان في مسار مختلف تماماً، وفي علاقة جديدة مُعافاة ومطمئنة ومستقرة. ولربما كان حاضراً هذه العلاقة المهمة غير ما أصبح عليه اليوم.

إن دور الأكاديمية الطبيعي هو أن تكون موجهة إلى السلطة، لا العكس. غير أن الشائع في أوضاعنا العربية التي ظلت قائمة منذ القرن التاسع عشر، وهي أوضاع انتقالية في ما أرى، هو تبعية الأكاديمية للسلطة. تجترح السلطات الأفعال الخاطئة فتركز الأكاديمية وراءها لتوفر لها تبريرات وأغطية علمية! وعموماً لا تمثل الأكاديمية في كثير من أحوالها، حتى على المستوى العالمي، سوى بوقٍ للقابضين على أعنة الثروة والسلطة. ولذلك، لا غرابة في أن أكثر المؤرخين المصريين نظروا إلى الثورة المهدية في السودان بتلك النظرة العدائية الاستهجانية. لكن لو التمس المرء العذر لنخب النصف الأول من القرن العشرين في رؤيتهم القاصرة تلك، فإنه يصبح من الصعب جداً أن يجد لنخب وأكاديميي النصف الثاني من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين عذراً في استمرارية تلك النظرة القديمة التي لم تستطع أن ترى شيئاً خارج نطاق المصلحة الآنية. كان يجب أن يكون التفكير في تفكيك الآثار السالبة للحقبة الخديوية المتجذرة في الهيمنة العثمانية على كل من السودان ومصر همّاً مصرياً سودانياً مشتركاً، أعني همّاً منشغلاً بانتشال القطرين، سواء بسواء، من حفرة التكييف الفكري والثقافي الخديوي إلى تطوير ذاتية القطرين الجارين وكيانيهما القوميين، في إطار المصالح المشتركة والاعتمادية المتبادلة، وهذان دربان ما أوسعهما.

أربكت الخديوية وأطماعها الإمبراطورية المسار الطبيعي للقطرين، وأربكت في الوقت نفسه علاقة القطرين بجوارهما الإقليمي ذي الأهمية الاستراتيجية البالغة الحيوية، ورؤية كل من القطرين الجارين إلى الآخر

وتفاعلهما إيجابيًا بعضهما مع بعض على النحو الذي ذكرته. هكذا تم الخلط بين مصر الأصيلة ومصر المعثمثة، وتم الخلط بين النظرة العثمانية الدخيلة والنظرة المصرية الأصيلة نحو السودان. وألقى ذلك كله ظلالاً سالبةً على علاقة كلٍّ من مصر والسودان بجوارهما الإقليمي، ولا يزال.

### ثالثاً: استبطان النظرة الكولونiale

عمدت النخب المصرية في حقول الأكاديميا، منطلقةً من حرصها غير الراشد على امتلاك السودان بوصفه غنيمة خديوية، إلى تبرير التوسع الخديوي جنوباً بأسباب كان معظمها مختلفاً اختلافاً فاضحاً. وفات هذه النخب أنها إنما نسجت على النول نفسه الذي نسجت عليه الكولونiale الأوروبية تبريراتها لتزعتها التوسعية. تلخص تلك التبريرات الكولونiale الأوروبية بأن للرجل الأبيض مهمة نبيلة وعبثاً يجب عليه النهوض بهما، وهو نقل الحضارة إلى المجاهل غير المتحضرة، ولا يهم حتى لو تم ذلك بأساليب بالغة العنف. يقول هارولد ماكمايكل الذي تقلد وظيفة السكرتير الإداري للإدارة البريطانية في السودان إبان الحقبة الكولونiale: «إن معظم تاريخ الإمبراطورية البريطانية يدعم النظرية القائلة إن هَدَفِي بناء الإمبراطورية هما الاستحواذ على القواعد الاستراتيجية وفتح طرق التجارة، وأيضاً «التوق للبلاد القاحلة لتعميرها»، ولتقويم الاعوجاج واستبدال الفوضى بالنظام. هذه هي العوامل التي ساعدتنا في التفوق على القوى الأخرى»<sup>(8)</sup>.

نسجاً على ذاك النول نفسه، ومن تلك القماشة نفسها، ظلت أغلبية المؤرخين المصريين تقدّم تبريراً مشابهاً للتبرير الكولونالي لاحتلال جوار مصر الجنوبي. ويرى كثير من المؤرخين المصريين في الاحتلال الخديوي للسودان عملاً طبعياً، وقفت وراءه دوافع نبيلة تلخص في تخليص الإقليم من الفوضى، ومن ثم نشر التحضر في أرجائه المتخلفة، بل لا يكاد المرء يجد

(8) هارولد ماكمايكل، السودان، ترجمة محمود صالح عثمان صالح (أم درمان: مركز عبد

الكريم ميرغني الثقافي، 2006)، ص 297.



في الكتابات المصرية التي ناقشت فترة الحكم المصري التركي للسودان أي اعتراف صريح بأن للسودان كيانًا مستقلًا. وقد استخدمت المؤسسة الخديوية الذرائع نفسها التي استخدمتها الكولونالية الأوروبية في تبرير احتلال أراضي الغير والسيطرة على ثرواتهم. وكتب المير عمر طوسون في مستهل كتابه مديرية خط الاستواء، من فتحها إلى ضياعها عن التوسع الخديوي المصري جنوبًا قائلاً: «لا ريب أن الفكرة التي اختلجت في نفس الخديو إسماعيل والتي دفعته إلى فتح مديرية خط الاستواء وضمها إلى السودان، أو بالأحرى إلى الأملاك المصرية، فكرة جد صائبة، إذ بها تم لمصر الاستيلاء على نهر النيل من منبعه إلى مصبه، وأصبح في قبضتها تلك البحيرات العظمى التي يخرج منها هذا النهر السعيد الذي عليه مدار حياة البلاد. ولو أنه عُهد بهذا الفتح إلى قائد مصري لكان ذلك أدعى إلى مضاعفة إعجابنا وثنائنا على هذه الفكرة، ولكن لعل في السياسة دخلاً في ما حصل»<sup>(9)</sup>.

يُلاحظ هنا أن الأمير عمر طوسون يعتبر السودان ملكًا مصريًا خالصًا، ويظهر ذلك جليًا في حديثه عن ضم الخديو إسماعيل مديرية خط الاستواء إلى السودان، حيث يقول: «وضمها إلى السودان، أو بالأحرى إلى الأملاك المصرية». فالسودان، بوصفه «من الأملاك المصرية»، أمر مفروغ منه لدى طوسون، ولدى غيره من أهل حقبة، بل لا يزال كثيرون من المصريين يرون إلى السودان، حتى يومنا هذا، من ذلك المنظار نفسه. فالزعم أن السودان ملك مصري خالص بحكم حق الفتح أصبح عقيدة معششة في المخيلة المصرية. وتلك عقيدة خديوية لم تجد من النقد الصائب ما يطبب أدواءها الجمة، ويكفكف أخطارها الماحقة على مستقبل العلاقة بين البلدين. من نماذج اليقين بأن السودان ملك لمصر أيضًا ما كتبه عبد الرحمن الرافعي وهو يحتفي بتصريح مختل أطلقه اللورد سالسبري، أقر فيه بملكية مصر للسودان، بل وكل وادي النيل. يقول الرافعي: «أعلنت الحكومة الإنكليزية بين أرجاء العالم أن السودان

---

(9) عمر طوسون، تاريخ مديرية خط الاستواء: من فتحها إلى ضياعها، من سنة 1869 إلى سنة 1889م، ج 3 (الإسكندرية: مكتبة العدل، 1937 - 1938)، ج 1، ص 1.

جزءاً لا يتجزأ من مصر، وصرح اللورد سالسبري في هذا الصدد: «إن وادي النيل كان ولا يزال ملكاً ثابتاً لمصر، وإن حجج الحكومة المصرية في ملكية مجرى النيل، وإن أخفاها نجاح المهدي إلا أنها ليست محللاً للنزاع منذ انتصار الجنود المصرية على الدراويش»<sup>(10)</sup>.

نلاحظ هنا أن الراجعي لم يتبته إلى الخداع والمخاتلة في قول اللورد سالسبري الذي لم يكن يعني حقيقة ما يقول؛ فالبريطانيون الذين أوحوا إلى مصر أن وادي النيل برمته من أملاكها، هم أنفسهم الذين عادوا في ما بعد فأعملوا سكاكينهم في تقطيع وادي النيل وفق مصالحهم، بما في ذلك دق جملة من الأسافين بين مصر والسودان، القطر الأقرب إلى مصر من بقية أقطار وادي النيل كلها. نلاحظ أيضاً أن الراجعي لم يتبته إلى أن نظرتة نحو المهدي وثورته الوطنية في السودان قد تطابقت تماماً مع نظرة البريطانيين إليها. بل هو يستعمل كلمة «الدراويش» التي ظل البريطانيون يستخدمونها في وصف جنود المهدي ازدراءً لهم: «منذ انتصار الجنود المصرية على الدراويش». ويجب أن نلاحظ هنا أن نظرة الراجعي هذه مناقضة تماماً لنظرة مواطنه إبراهيم شحاتة، التي أوردتها سابقاً في هذه الدراسة؛ إذ تبني الراجعي الرؤية البريطانية ولغة الخطاب البريطانية بلا أدنى اعتبار لمشاعر السودانيين الذين مهما اختلفوا على الثورة المهدية، ومهما رأوا لها من الإخفاقات التي لازمت خطابها وممارساتها، وهي إخفاقات جمّة، فإنهم لا يختلفون على أنها ثورة وطنية حررت البلاد من قبضة مستعمر دخيل. كما نلاحظ أن مصير السودان لدى الراجعي ليس شأنًا يُقرره أهل السودان، وإنما هو شأن يُقرره المصريون من عل، داعمين قراراتهم بشأنه بوجهة النظر البريطانية التي أوحى لهم بأن وادي النيل كله ملك لهم! وهي وجهة نظر خدعهم بها البريطانيون في تلك المرحلة المبكرة، فما لبثوا بعد بضعة عقود، أن فقدوا وادي النيل، وفقدوا السودان، بل وفقدوا السودانيين أيضاً. تعاملت الحكومات المصرية المتعاقبة وكثير من النخب المصرية،

---

(10) عبد الرحمن الراجعي، مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية: تاريخ مصر القومي من سنة

1892 إلى سنة 1908 (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1962)، ص 132.

وكلتاها ظلت لابسة الخوذة العقلية الخديوية، مع السودان بالمنهج نفسه الذي كان يتعامل به الغربيون مع أهل المستعمرات، بل وبصورة أقل كياسة. ولم تسلم من النهج الملتوي في التعاطي مع السودان، حتى الحقبة الناصرية، على الرغم من كل مزاعمها الثورية الجمّة ودعواها العريضة بأنها إنما جاءت ممثلة لصوت الشعوب؛ فحين قبلت مصر الناصرية مُكرهَةً بحق تقرير المصير للسودانيين، اتجهت إلى أساليب الدعاية المكثفة بإنشاء إذاعة خاصة بالسودان، واستخدام المدارس المصرية، وبعثات الري المصري الموجودة في السودان للتأثير في مجريات تقرير المصير<sup>(11)</sup>. كما أرسلت بالصاغ صلاح سالم، عضو مجلس قيادة الثورة المصرية، محملاً بأموال طائلة لشراء ذمم السياسيين السودانيين<sup>(12)</sup>، بل والذهاب إلى مدى محاولة تحريض الجنوبيين وإغرائهم بالانفصال عن الشمال والاتحاد مع مصر حين بدا أن الشمال يميل إلى إنشاء دولة مستقلة عن مصر<sup>(13)</sup>.

#### رابعاً: ذريعة نشر المدنية ومحاربة الرق

يؤكد حمدي عبد الرحمن وقوف الأيديولوجيا العنصرية، وذريعة نظرية عبء الرجل الأبيض في الأخذ بيد الآخرين، باعتبارها غطاءً نظرياً مُمهّداً للاحتلال والاستتباع، فيقول: «ظهرت أيديولوجيات عنصرية بالتوازي مع الروح الإمبريالية، رُوّجت لعبء الرجل الأبيض ومسؤوليته التاريخية في الارتقاء بمستوى الشعوب السوداء، ليصل بهم إلى مرحلة الرشد الحضاري. وقد شارك كبار فلاسفة الغرب في تلك العملية العنصرية الخاصة بإنتاج المعرفة الزائفة التي وفّرت غطاءً تبريراً لتجارة الرقيق وللإستعمار الغربي

---

(11) عبد الرحمن علي طه، السودان للسودانيين: طمع، فنزاع، ووثبة، فجهاد (أم درمان، السودان: شركة الطبع والنشر، 1955)، ص 135 - 137.

(12) محمد خير البدوي، قطار العمر في أدب المؤانسة والمجالسة (الخرطوم: دار النهار للإنتاج الإعلامي، 2008)، ص 299 - 300.

(13) جمال الشريف، الصراع السياسي على السودان (1874 - 2006م) (الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2009)، ص 817.

بأشكاله المتنوعة». ويضيف عبد الرحمن أن فلاسفة كبارًا شاركوا في إنتاج ذلك النوع من المعرفة الزائفة، أمثال إيمانويل كانط وديفيد هيوم وهيغل<sup>(14)</sup>.

يمكننا أن نطبق ما قاله حمدي عبد الرحمن هنا على كثير من المؤرخين المصريين؛ فعلى سبيل المثال، يقول نسيم مقار في كتابه مصر وبناء السودان الحديث: «يرى الباحث في تاريخ مصر على مر العصور والأزمان أن مصر حين تقوى وتنهض وتنال قسطًا متميزًا من التقدم، تسعى إلى أن تنقل حضارتها إلى البلاد الأخرى المجاورة التي لم تحظ بما حظيت به من تقدم حضاري»<sup>(15)</sup>. ويقول محمد فؤاد شكري: «تضافرت عوامل عدة على أن تُسير مصر حملة على السودان، لإدخاله في نطاق ذلك النظام السياسي الذي أوجده محمد علي، وفرغ من وضع قواعده خصوصًا بين عامي 1807 و1811 على أساس الحكومة المستبدة المستنيرة في الداخل، والتوسع صوب الشرق والجنوب في الخارج [...] وكان أكبر العوامل شأنًا في إرسال حملة السودان، مطالبة أهل السودان أنفسهم بإنشاء حكومة قوية على يد مصر، تقضي على أسباب الفوضى المنتشرة في بلادهم، وتستبدل بها عهدًا من الأمن والنظام والطمأنينة والانتعاش الاقتصادي»<sup>(16)</sup>.

يستشهد شكري في الهامش الذي وضعه أسفل الصفحة لتعزيد قوله بطلب السودانيين للفتح، بمجيء أحد ملوك قبيلة الجعليين من السودان إلى مصر قرابة عام 1816 مستنجدًا بخديوي مصر لأن ملكًا آخر من ملوك قبيلة الجعليين (الملك نمر) وشى به إلى حاكم سنار. ألبس شكري تلك الحادثة الصغيرة المعزولة التي لم تتعد كونها نزاعًا على الزعامة داخل قبيلة واحدة هي قبيلة الجعليين، ثوبًا فضفاضًا بلغ به درجة القول إن أهل السودان قاطبة

---

(14) حمدي عبد الرحمن حسن، العرب وأفريقيا في زمن متحول (القاهرة: دار مصر المحروسة للنشر، 2009)، ص 10.

(15) نسيم مقار، مصر وبناء السودان الحديث، مصر النهضة؛ 39 (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1993)، ص 7.

(16) محمد فؤاد شكري، مصر والسودان: تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر، 1820 - 1899، ط 3 (القاهرة: دار المعارف، 1963)، ص 8 - 9.

أتوا مطالبين محمد علي باشا بغزو بلادهم واحتلالها، لتخليصهم من الفوضى التي يعيشون فيها. ويؤكد ما ذهب إليه هنا ما أورده حسن أحمد إبراهيم حين قال إن بعض الزعماء السودانيين ذهبوا بالفعل إلى مصر طالبين من محمد علي باشا إعداد جيش لفتح السودان. ومن هؤلاء إدريس ود ناصر من البيت السناري الحاكم، ونصر الدين ملك الميرقاب الذي طرد من الحكم، وبشير ود عقيد أحد زعماء الجعليين، وآخرون غيرهم. ويقول إبراهيم إن هؤلاء لم يستجدوا بمحمد علي من أجل مصالح البلاد العليا وإنقاذها من الفوضى، وإنما لتحقيق مطامع وأغراض شخصية<sup>(17)</sup>. ويواصل شكري في موضع آخر واصفًا فترة حكم محمد علي في السودان قائلاً: «ومن الثابت أن مصر على أيامه قد أنفقت بسخاء لتعمير السودان وإنعاش الحياة الاقتصادية به وتعليم أبنائه وتشجيعهم بكل الطرق على السير في ركب الحضارة»<sup>(18)</sup>. الشاهد أن كثيرًا من تبرير النُخب المصرية للتوسع الخديوي جنوبًا في حوض النيل، تطابق تطابقًا تامًا مع التسيب الغربي الذي أنتجه الأوروبيون الغربيون في القرن التاسع عشر، مبررين به غزو الشعوب والاستيلاء قهرًا على ثرواتها. يقول شكري أيضًا - ونقل عنه القول نفسه رأفت غنيمي الشيش - إن محمد علي باشا استند إلى أمور ثلاثة في فتح السودان، أولها: رسالة مصر في السودان التي لا يمكن التخلي عنها إطلاقًا، وهي «الاحتفاظ بشطر الوادي الجنوبي حتى يتسنى لمصر إتمام «رسالتها» من حيث واجب النهوض بالسودان إلى مصاف الأمم المتمدينة الرشيدة»<sup>(19)</sup>. والأمر الثاني «الاطمئنان إلى توفير ما تحتاج إليه مصر، بل السودان نفسه، من مياه النيل»<sup>(20)</sup>. أمّا الأمر الثالث فنص عليه شكري على هذا النحو: «الاستناد إلى ما يُعرف باسم نظرية الخلو، أو المُلْك المُباح (Res Nullius)، وفحوى نظرية محمد علي أن الأقطار السودانية عند ضمّها إلى

(17) حسن أحمد إبراهيم، محمد علي في السودان: دراسة لأهداف الفتح التركي - المصري (الخرطوم: جامعة الخرطوم، دار التأليف والترجمة والنشر، [د. ت.])، ص 35.

(18) المصدر نفسه، ص 9.

(19) المصدر نفسه، ص 10.

(20) المصدر نفسه، ص 11.

مصر لم يكن أحد يمتلكها في الحقيقة، لأن السلطة كانت مختصة من أصحابها الشرعيين، ونشرت قبائل العربان الفوضى في السودان. فإذا استطاع حاكم أن ينتزع هذه الأراضي من قبضة أولئك الذين اغتصبوا كل سلطة بها، وأن يُنشئ حكومة مرهوبة الجانب، تزدود عن حياضها وتصون السودان من الغزو الأجنبي، وتكفل لأهله الاستقرار والعيش في هدوء وسلام، فقد صار واجباً أن يستمتع هذا الحاكم بكل ما يخوله سلطانه أو سلطته من حقوق السيادة على هذه الأراضي الخالية، وهذا الملك المُباح أصلاً»<sup>(21)</sup>.

برزت هذه الفكرة نفسها بشكل بالغ الصراحة في الإعلان الذي أصدره الخديو إسماعيل، حين شرعت مصر الخديوية باحتلال المديرية الاستوائية جنوب مدينة غندكرو في عام 1869. جاء في فرمان الخديوي إسماعيل: «نحن إسماعيل خديو مصر قد أمرنا بما هو آتٍ: نظرًا للحالة الهمجية السائدة بين القبائل القاطنة في حوض نهر النيل، ونظرًا لأن النواحي المذكورة ليس بها حكومة، ولا قوانين ولا أمن، ولأن الشرائع السماوية تفرض منع النخاسة والقضاء على القائمين بها المنتشرين في تلك النواحي، ولأن تأسيس تجارة شرعية في النواحي المشار إليها يُعتبر خطوة واسعة في سبيل نشر المدنية ويفتح طريق الاتصال بالبحيرات الكبرى الواقعة في خط الاستواء بواسطة المراكب التجارية، ويساعد على إقامة حكومة ثابتة، أمرنا بما هو آتٍ: تؤلف حملة لإخضاع النواحي الواقعة جنوب غوندكرو لسلطتنا»<sup>(22)</sup>.

### خامسًا: كان نهبًا ولم يكن تمدينًا

على الرغم من تكرار تبرير احتلال السودان من جانب أكثرية المؤرخين المصريين بذريعة النهوض بحياة شعبه ومحاربة الرق فيه، فإن الذي جرى في السودان لم يكن غير نهب للثروات، وإرهاق لكاهل البسطاء بالضرائب، وتوسيع للرق بشكل غير مسبوق على الإطلاق. وبطبيعة الحال كانت تجارة

(21) المصدر نفسه، ص 12.

(22) طوسون، ص 13.

الرق قائمة في السودان، لكن في نطاق ضيق، وفي إطار اقتصادي وثقافي واجتماعي مختلف تمام الاختلاف عما أتت به الخديوية؛ فالحملات الخديوية لجلب الرقيق كانت حملات واسعة وشاملة، استُخدمت فيها أسلحة نارية ومدافع حديثة شديدة الفتك، لم تعرفها المنطقة من قبل، بل استُهدف إقليم السودان الجنوبي بحملات واسعة أدت إلى اقتلاع قبائل بأكملها من جذورها وتدمير نمط حياتها المتوارث وكيانها القبلي وضعضة قدراتها البشرية، ونهب ثرواتها الحيوانية والطبيعية<sup>(23)</sup>. أما في الخرطوم، عاصمة الشمال العربي المسلم، فيروي صمويل بيكر الذي زارها في عام 1862، أي بعد أربعين عامًا من الفتح المصري التركي للسودان، قائلاً: «إن الذي رآه في الخرطوم كان عملية نهب بشعة لم يعرف التاريخ لها مثيلاً، اشترك فيها كل موظف في الدولة من الحاكم العام إلى أصغر خفير. فالجنود الذين تتكوّن منهم حامية الخرطوم كانوا يعيشون في البلاد مثل جيش محتل، وقد انعدمت في قلوبهم الرحمة. كان كل ما يهمهم هو جمع الضرائب التي كانت تُجبي بإلهاب ظهور الناس بالسياط. وسكان الخرطوم البالغ عددهم ثلاثين ألفاً آنذاك لم يكن في وسع أي واحدٍ منهم أن يقضي غرضاً دون أن يستعين بالرشوة، وكان الجلد والتعذيب شيئاً عادياً»<sup>(24)</sup>. إضافة إلى إلهاب الظهور بالسياط بسبب الضرائب، روى نعوم شقير أسلوباً آخر للعقوبة بسبب التأخر أو التباطؤ في دفع الضرائب، وهو ربط سروال الرجل حول ساقه فوق القدمين مباشرة، بعد وضع قطعة في داخله، ثم ضرب القطعة التي تقوم بتسليق ساق الرجل نحو الأعلى والأسفل والتشبث به اتقاء للضرب فيتمزق جلد الساق<sup>(25)</sup>. كانت الضرائب تُفرض على كل نشاط اقتصادي يقوم به الناس، وكان عبؤها يقع على السواد الأعظم من الفقراء، فالأغنياء كانوا يتهربون من دفعها برشوة الجبّاء. وقد دفعت كثرة الضرائب والأساليب الوحشية التي كانت تُجبي بها الناس إلى التخلي عن

(23) الحاج، ص 54 - 55.

(24) محمد إبراهيم أبو سليم، تاريخ الخرطوم (بيروت: دار الجيل، 1999)، ص 62.

(25) انظر: نعوم شقير، تاريخ السودان، تحقيق وتقديم محمد إبراهيم أبو سليم (بيروت: دار

الجيل، 1981).

أعمالهم تمامًا، فتناقصت أعداد السواقي العاملة على النيل في السودان بين عامي 1821 و1854 من 5000 ساقية إلى حوالي 2000 ساقية. وقادت كثرة الضرائب وقسوة أساليب جمعها السودانيون إلى هجر المنطقة حول النيل كليًا، والابتعاد بأنعامهم إلى المراعي البعيدة من قبضة السلطة<sup>(26)</sup>. يقول ماكمايكل أيضًا عن فترة الحكم التركي في السودان إن نظامًا للابتزاز والسلب والنهب تكوّن في فترة وجيزة، ووصفه بالقول: كان «... نظامًا قلّ أن يكون له مثيل. فالضرائب الباهظة والغرامات قضت على القليل الذي كان يملكه ذلك الشعب البائس»<sup>(27)</sup>. والقول بوطأة الضرائب غير المحتملة ليس قولًا غريبًا يمكن أن نستبعده بحجج عدم حيدة من كتبه، كما يجري كثيرًا، وإنما هو أيضًا قول كتاب مصريين محايدين، منهم، على سبيل المثال، عز الدين إسماعيل؛ إذ إضافة إلى تأكيد فداحة الضرائب، يُقدّم إسماعيل أيضًا ملاحظة شديدة الأهمية، وهي اختلاف النظرة نحو مسؤولية الحكم لدى الحاكم التركي والحاكم السوداني. فحين حكى إسماعيل عن الصراع حول فداحة الضرائب بين القائد السوداني الزبير باشا وأحد الحكمداريين الأتراك في السودان، أشار إلى عقليتين: أسمى إحداهما «مصرية تركية»، والأخرى «سودانية إسلامية»، حيث قال: «كان الصراع بين الزبير والحكمدار رمزًا للصراع بين العقلية السودانية الإسلامية والعقلية المصرية التركية، فالزبير يريد تخفيف الضريبة والاكتفاء بالزكاة التي يفرضها الشرع، والحكمدار يريد أن يعصر البقرة التي كانت حلوبًا ثم جف نديها. ولو بقي الزبير في السودان لاضطره هذا الاختلاف إلى الثورة في وجه الحكومة. ولكنه أبعد عن مسرح الأحداث في الوقت المناسب قبل أن يستفحل أمره ويصبح زعيمًا قوميًا»<sup>(28)</sup>.

نظرة الزبير هذه لم يتميز بها القادة السودانيون ذوو الثقافة السنارية الإسلامية، وحدهم، وإنما هي أيضًا نظرة مصرية أصيلة عاشت طوال فترات

(26) الحاج، ص 72.

(27) ماكمايكل، ص 56.

(28) عز الدين إسماعيل، الزبير باشا ودوره في السودان في عصر الحكم المصري (القاهرة:

الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998)، ص 180.



الحكم الإسلامي المعتدلة في مصر. كل ما في الأمر أن النخب الخديوية الحاكمة في مصر هي نخب تجذّر وعيها في السلطانية العثمانية، وانفصل عن الأساس الأخلاقي لمسؤولية الحاكم في الفكر الإسلامي القويم، والممارسة الإسلامية القويمة. يقول وجيه كوثراني إن النظام السلطاني والمؤسسة الدينية الكسروية أحلاً محل نظام الشورى الإسلامي: «فالمؤسسة الدينية العثمانية، قامت ولمرحلة طويلة من الزمن، بدور حماية الاستبداد السلطاني، وصولاً إلى تأسيس قطاع من الاستبداد الديني في الدولة والمجتمع»<sup>(29)</sup>.

لم تتسم حقبة الحكم الخديوي في السودان بأي مقدار من العدالة، أو أي قدر من العناية بالسودانيين. وما جرى في الخرطوم، على سبيل المثال، كان أشبه بالكلونيالية الاستيطانية الاستنزافية. كان السودانيون، وهم أهل البلاد الأصليون، لا يمثلون سوى الخمس من سكان العاصمة الخرطوم، أما الأخماس الأربعة المتبقية فهي من الأتراك والمصريين والسوريين والأوروبيين والمغاربة والتونسيين والجزائريين والمراكشيين<sup>(30)</sup>. الشاهد أن ذريعة احتلال السودان لمحاربة الرق فيه، كما ورد في فرمان الخديوي إسماعيل، وتحسين أحوال أهله كما حاول مؤرخون مصريون كبار أن يقولوا، لم تكن سوى كذبة بلقاء؛ إذ يُجمع المؤرخون المحايدون على أن الذهب والعبود كانا الدافع المركزي في حملة محمد علي باشا لفتح السودان. وفي ذلك يقول ممتاز العارف: «وبحلول عام 1820 نضجت فكرة حملة الجنوب في رأس زعيم مصر، فأخذ يُعدُّ العُدّة لتجهيزها بقيادة ابنه الثالث إسماعيل باشا. وفي خلال تلك السنة أنجزت الترتيبات لتحرك الحملة نحو جنوب السودان وحدود الحبشة. ورسمت الخطة لهذه الحملة العسكرية على أساس تحقيق هدفين اثنين: أولاً الحصول على أكبر كمية من الذهب، وثانياً جمع أربعين ألفاً من العبيد وإرسالهم إلى القاهرة»<sup>(31)</sup>.

(29) وجيه كوثراني، الفقيه والسلطان: جدلية الدين والسياسة في إيران الصفوية، القاجارية والدولة العثمانية، ط 2 منقحة (بيروت: دار الطليعة، 2001)، ص 145.

(30) أبو سليم، تاريخ الخرطوم، ص 49.

(31) ممتاز العارف، الأبحاش بين مارب وأكسوم: لمحات تاريخية من العلاقات العربية الحبشية ونشوء إثيوبيا الحديثة (بيروت: صيدا: المكتبة المصرية، 1975)، ص 103.

كما أكد مركزية جلب العبيد باعتبارها دافعاً للفتح الخديوي للسودان ما أورده حسن أحمد إبراهيم الذي ذكر أن المؤرخين الأوروبيين دودويل (Dodwell) وديهيرن (Deherain) أكدا «أن الحصول على العبيد والتنقيب عن المعادن كانا أهم سببين للفتح». ويضيف إبراهيم أن الوثائق تؤكد أن الحصول على العبيد كان أهم كثيرًا من التنقيب عن الذهب والمعادن الأخرى. وكتب محمد علي باشا إلى ابنه إسماعيل باشا، قائد حملة السودان، رسالة يقول له فيها: «... المقصود الأصلي من هذه التكاليفات الكثيرة والمتاعب الشاقة ليس جمع المال كما كتبنا إليكم ذلك مرة بعد أخرى، بل الحصول على عدد كبير من العبيد الذين يصلحون لأعمالنا ويجدرون بقضاء مصالحنا»<sup>(32)</sup>. وفي رسالة أخرى إلى ابنه إبراهيم باشا كتب محمد علي باشا: «جلب السودانيين هو غاية المراد ونتيجة المقصود مهما كانت الصورة التي يُجلبون بها من أوطانهم»<sup>(33)</sup>.

من غرائب التبريرات في احتلال السودان ما أورده رأفت غنيمي حين قال: «كانت أحوال السودان إذن أوائل القرن التاسع عشر تستدعي الأخذ بيد أهله وتخليصهم من الفوضى واضطراب الأمن التي عمّت أرجاءه، والتقاتل بين القبائل التي لا تُتيح للسكان جَوْاً من الاستقرار ينصرفون فيه إلى العمل والإنتاج»<sup>(34)</sup>. والسؤال البسيط الذي يطرح نفسه هنا هو: ما الذي يجعل بلدًا ما يتدخل في بلد مجاور له بسبب قلة الإنتاج فيه؟ ما دخل مصر في قلة إنتاج السودان؟! ويواصل غنيم فيذكر بعضًا من الأسباب الحقيقية التي وقعت وراء الغزو الخديوي للسودان، لكنه سرعان ما يعود إلى محاولة تجميل دوافع ذلك الغزو فيقول: «وقد اختلف المؤرخون حول الأسباب التي دفعت محمد علي لفتح السودان، فمن قائل إن السبب كان لاستخدام السودانيين وتجنيدهم في جيش مصر الجديد، ومن يقول إنه للبحث عن الذهب المتوافر في السودان، ومن يذكر أن السبب هو تعقّب فلول المماليك الذين فرّوا جنوبًا وأسسوا

(32) إبراهيم، محمد علي في السودان، ص 24.

(33) المصدر نفسه، ص 25.

(34) رأفت غنيمي الشيخ، مصر والسودان في العلاقات الدولية، ط 2 (القاهرة: عالم الكتب،

1983)، ص 73.

لأنفسهم مملكة معادية لمحمد علي. والرأي عندي هو أنه لا يمنع أن تكون معظم هذه الآراء هي الأسباب الكامنة وراء اندفاع محمد علي جنوبًا لضم السودان إلى مصر، ولكننا نضيف إلى ذلك سببًا جوهريًا يستند إلى رغبته في تكوين الكتلة العربية التي قلبها مصر، والسودان قطر عربي ضمّه إلى مصر أمر حيوي لكلا القطرين، بل وحيوي للكتلة العربية بصفة عامة»<sup>(35)</sup>.

لكن إبراهيم شحاتة الذي سلفت الإشارة إلى نهجه المُتَّسِم بالحياد العلمي، ينحو في عرضه أسباب غزو محمد علي السودان منحى مختلفًا عن منحى كلٍّ من شكري وغنيمي، فيقول: «افتتاح محمد علي السودان عام 1821 جزء من خطته التوسعية في إقامة دولة قوية على نسق الدول القوية في عصره، وهي الدول ذات الإطار الإمبراطوري [...] هذا فضلًا عما في فتح السودان من تحقيق أهداف تتعلق بالموقف من المماليك والجنود الأرناؤوط وجلب الرقيق من السود»<sup>(36)</sup>.

أما دافعا جلب الرقيق والحصول على الذهب باعتبارهما دافعين رئيسيين وقفا وراء حملة الفتح الخديوية، فيؤكددهما ما كتبه روبرت أو. كولينز في كتابه تاريخ السودان الحديث، حيث يقول: «مع قدوم العام 1820 كان محمد علي نائب السلطان العثماني (في إسطنبول) قد أرسى في مصر سيطرته الشخصية المستقلة وغير المُتَنَازِع عليها، ومن ثم أصبح قادرًا على فتح السودان للحصول على الجنود الأرقاء لجيشه، وعلى الذهب لخزنته»<sup>(37)</sup>. الشاهد، أن كلَّ مطلع على الأدبيات الكولونيالية التي بررت احتلال أراضي الغير والاستيلاء على ثرواتهم، لا بد من أن يلحظ تطابق طيف واسع من الأدبيات المصرية مع الأدبيات الكولونيالية التي طوّرتها القوى الغربية، منذ صعود الإمبراطورية البرتغالية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، وإلى انطلاق الهجمة الأوروبية الغربية الشرسة على قارات العالم في القرن التاسع عشر.

---

(35) المصدر نفسه، ص 34.

(36) حسن، مصر والسودان، ص 102 - 103.

(37) روبرت أو. كولينز، تاريخ السودان الحديث، ترجمة مصطفى مجدي الجمال؛ مراجعة

حلمي شعراوي، المشروع القومي للترجمة؛ 1598 (القاهرة: دار العين للنشر؛ المركز القومي للترجمة، 2010)، ص 11.

## سادسًا: الضرائب توسع من نطاق الاسترقاق

أشار هارولد ماكمايكل، الإداري في السودان في فترة الحكم الثنائي المصري - البريطاني للسودان (1898 - 1956)، إلى الضرائب الفادحة ومساهمتها في توسيع نطاق الاسترقاق. وأورد ما ذكره الرخالة بالم الذي أقام في كردفان غرب السودان في الفترة 1838 - 1839، ودون في ملاحظاته ما يلي: «عندما تعجز قرية عن دفع الضرائب المفروضة عليها يتوجب عليها تقديم عدد من الرقيق لتجنيدهم في الجيش أو لبيعهم ... يرسل والي مصر سنويًا مرة أو مرتين حملات لجلب الرقيق من جبال النوبة والمناطق المتاخمة لها، وتعود بأعداد منهم بعد قنصهم إمّا بالحيلة أو بالقوة. كان العدد الذي استرق في عام 1825 حوالي 40000، ثم زاد عام 1839 إلى 200000 على الأقل، هذا بخلاف الآلاف الذين يسترقهم البقارة، ويتم بيعهم للجلابة»<sup>(38)</sup>.

إن ما ساهم بازدياد تجارة الرقيق في السودان في فترة الحكم الخديوي هو وقف محمد علي باشا الصرف على جنوده من الخزينة في مصر وتركهم يتحصلون على رواتبهم من الإيرادات المحلية في السودان. فمحمد علي باشا أرسل جنوده من الأرناؤوط غير المرغوب فيهم إلى السودان بغرض التخلص منهم، حيث كانوا قليلي الانضباط، ويشكلون خطرًا على استقرار نظام حكمه. يقول ممتاز العارف إن من بقي من الجنود الذين ذهبوا في حملة الاستيلاء على السودان استُخدم مفارز للحدود ولقوات الأمن بأمرة كثير من الضباط والباشوات الذين تعمد محمد علي إبقاءهم في السودان. وبذلك أصبح محمد علي بمأمن من الإطاحة بنظام حكمه، كما أنه ضمن ألا يُصرف على أولئك الجنود غير المرغوب فيهم من خزائنه في مصر، إذ أصبحت لهم مواردهم المالية الخاصة بهم في السودان<sup>(39)</sup>، فأطلق يد الباشوات والضباط العاملين

(38) ماكمايكل، ص 56.

(39) العارف، ص 103.

تحت إمرتهم في السودان في جمع الأتاوى وفي الإتجار بالرقيق، وهو ما أدى إلى اتساع هذه التجارة، وإلى نشوء نظام ضريبي ظالم أرهق كاهل الأهالي الفقراء، بل أوصلهم إلى حافة العوز المطلق.

### سابعاً: ازدواجية المعيار

لم يجر تناول التوسع الخديوي في أراضي الشعوب الواقعة جنوب مصر في معظم الأدبيات التاريخية المصرية، والأدبيات التاريخية العربية، بالمنظور والمنهج نفسيهما، وبالجرأة نفسها على الإدانة، مثلما جرت معالجة التوسع الكولونيالي الغربي؛ فحين تصف الأدبيات التاريخية المصرية خاصة، والعربية عامة، التوسع الأوروبي في قارات العالم بأنه توسع كولونيالي، نجدها لا تجرؤ كثيراً على إطلاق الوصف نفسه على التوسع الخديوي في المجال الجنوبي لمصر! أقول هذا على الرغم من اعتراض ديدار روسانو على علماء التاريخ المعنيين بالسودان الذين يعتبرون فترة الحكم التركي المصري الخديوي للسودان فترة احتلال كولونيالي. تقول روسانو إن تلك الفترة لا تمثل احتلالاً كولونياً بالمعنى الصريح، فهي لا تشبه فترة الاحتلال الكولونيالي البريطاني الذي يندمج فعلاً في العصر الجديد للرأسمالية الاحتكارية، عصر الإمبريالية<sup>(40)</sup>. غير أنني لا أرى أهمية لهذا التحرز، فهو لا يغير في حقيقة الأمر شيئاً؛ فليس المهم هنا انطباق مصطلح «كولونيالية» أو عدم انطباقه على ما جرى من الناحية الإجرائية، المهم هو أن الزحف على أرض الآخر واحتلالها بالقوة العسكرية، وزرع أنظمة حكم وإدارة مجلوبة من الخارج عن طريق القوة العسكرية الغاشمة، والتحكم في موارد البلاد المحتلة لمصلحة المركزية التي انطلق منها الغزو، كل ذلك إنما يمثل احتلالاً واستنزافاً للموارد، وحرماناً للوطنيين من حريتهم في أنفسهم، ومن التمتع بخيرات أرضهم. ويورد عبد الله علي إبراهيم رأياً لعبد العظيم رمضان مماثلاً لرأي روسانو، يقول فيه إن الفتح المصري للسودان لم يكن «استعماراً» بالمداول الحديث للكلمة، وذلك

(40) ديدار فوزي روسانو، السودان إلى أين؟، نقله إلى العربية مراد خلاف؛ تقديم آلان جريش (القاهرة: الشركة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، 2007)، ص 60.

لأن الاستعمار الحديث ظاهرة ارتبطت بظهور الطبقة البرجوازية الرأسمالية الأوروبية، ولم تشهد مصر مثل هذه الطبقة الرأسمالية إلا بعد قرن كامل من فتح السودان. ويورد إبراهيم تعليقين مهمين لمحمد عبد الحى بشأن ازدواجية المعايير المصرية التي طاولت حتى من يُعرفون بـ «التقدميين المصريين» من أمثال عبد العظيم رمضان. يرى عبد الحى أن غياب الدولة المركزية في السودان لم يجعل السودان في حالة «خلو» تسوغ فتحه وامتلاكه؛ فالدولة في السودان تشكّلت على نمط مختلف عن النمط الذي تشكّلت وفقه الدولة المصرية المركزية القابضة. فالشعوب الأفريقية جنوب الصحراء، التي تختلف عن الشعب المصري، ومنها الشعوب السودانية، أوجدت لنفسها طرائق للحكم والإدارة نابعة من عبقيتها الثقافية والتاريخية. ويقع ما اجتريته هذه الشعوب تحت مظلة ما يُمكن تسميته «الوحدة في التنوع»، أو «التنوع في الوحدة». ويضيف عبد الحى: إن معادلة الحكم في السودان هي معادلة أقرب إلى معادلة الديمقراطية، لا إلى معادلة الفرعون الفرد. ويتساءل مُعلقًا على شعار وحدة وادي النيل قائلاً: «لماذا ينسى التقدميون المصريون أن يفسروا شعار وحدة وادي النيل في مصر تحت ضوء ارتباطه بنمو البرجوازية الصناعية منذ عهد محمد علي باشا وطلعت حرب وتطور صناعات النسيج وطموح تلك الصناعة الوليدة للتوسع، ورغبتها في خلق أسواق لها في السودان الذي يمثل بالنسبة لها عمقًا استراتيجيًا واقتصاديًا واضحًا»<sup>(41)</sup>؟!

المُشاهد أن «المحافظين» و«التقدميين» المصريين يفكرون في شأن السودان بطريقة متشابهة؛ فمعظمهم ينسى الصرامة العلمية والمنهجية، واستصحاب الحقائق، بل ينسون أيديولوجياتهم التي يعتنقونها فيتخذون في نزعة التبرير المنطلقة من إيمان عميق بأن السودان لا يمكن أن يكون إلا «مُلْكًا مصريًا». يقول عبد العظيم رمضان إن فتح محمد علي للسودان جرى في ملابس كان السودان فيها مفككًا، ناقصًا في شعوره القومي الذي ينهض على

---

(41) عبد الله علي إبراهيم، الثقافة والديمقراطية في السودان، تقديم إيليا حريق (القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع، 1996)، ص 75 - 76.

دولة مركزية. وبناء عليه، كان الفتح المصري استكمالاً عضويًا للحدود الطبيعية للدولة المصرية!! ولقد ردّ على دفع رمضان عدد من المثقفين السودانيين، قائلين إن نقص الشعور القومي في مصر نفسها لم يمنع المصريين من أن يروا قدوم العثمانيين إلى مصر على أنه «غزو»<sup>(42)</sup>.

يقول رمضان أيضًا إن دافع محمد علي لفتح السودان المتمثل في جلب الرقيق ليس مقًا يسيء إلى دوافع الفتح المصري؛ لأن جلب العبيد لم يكن اختراعًا مصريًا، وكانت تجارة الرقيق قائمة في السودان قبل الفتح المصري. وهذا بطبيعة الحال قول صحيح، فتجارة الرقيق ليست اختراعًا مصريًا، هي بالفعل كانت ممارسة في السودان قبل مجيء محمد علي، غير أنها قطعًا لم تأخذ الشكل المؤسسي الواسع الذي أصبحت عليه في عقب مجيئه. كما أن السلاح الناري لم يكن مستخدمًا فيها؛ إذ كان قنص الرقيق من جانب القبائل العربية أو المستعربة السودانية لمواطنيهم من الزنوج نشاطًا محدودًا يستخدم فيه الطرفان (القانص والمقنوص) أسلحة بيضاء شبه متكافئة. كما أن النشاط الذي كان ممارسًا لم يتعدّ ما يمكن تسميته «نشاط عصابات»؛ فهو لم يكن يغلب عليه كونه نشاط دولة، بله دولة حديثة. علينا أن نقارن ما كان يجري من جانب عصابات قنص العبيد القبلية واتجار بعض الحكام السودانيين المحليين بالرقيق، بما أحدثته الحملة العسكرية الضخمة التي جهّزها محمد علي بالأسلحة الفتاكة والمدافع ليكون هدفها الرئيس من غزو السودان هو جلب العبيد إلى مصر لتجنيدهم في الجيش وغيره من الأعمال التي كانت مصر الناهضة تحتاج إليها آنذاك، ليعملوا في كل ذلك عن طريق السخرة.

### ثامنًا: المعرفة باعتبارها أداة لاحتلال العقل

صحبت عمليات التوسع في أراضي الآخر إنتاج معارف تبريرية استهدفت تشويه صورة الشعوب المستهدفة، بل استهدفت أيضًا إنكار أن لها تاريخًا وأنظمة حكم. وكثيرًا ما وقف الصلف العنصري وراء تلك النزعات. يقول

---

(42) المصدر نفسه، ص 75.

حمدي عبد الرحمن في نقد التوسع الكولونيالي في أفريقيا إن العنصرية وقفت وراء تبرير عمليات الاسترقاق والاستعمار التي صاحبت توسع الرأسمالية الغربية وتحولها، ويأتي هذا في سياق العملية المستمرة لتشويه التاريخ الأفريقي، بحسبان أن تلك القارة السمراء لا تملك حضارة ولا تاريخاً يُعتمد بهما، فهي نقطة تُربط فقط بتاريخ الرجل الأبيض وحضارته<sup>(43)</sup>. وما نراه عبد الرحمن هنا على الأوروبيين، هو ما قامت به نفسه النخب المصرية التي لم تعرف كيف تضع جانباً الخوذة العقلية الخديوية، فأوغلت في محاولات إنكار ذاتية السودان المستقلة، بل وفي تزييف تاريخ السودان وطمسه، واعتباره مجرد أرض خالية وفضاء مُباح ليس هناك ما يُمكن أن يحول بين المصريين والزحف عليه وحيازته.

في المقدمة التي كتبها طه جابر العلواني لكتاب غريغوار مرشو: من الاستتباع إلى الاستبداد: حفريات في آليات احتلال العقل، أشار إلى سلطة المعرفة وجبروتها حين تتحول إلى أداة لتبرير ابتلاع الآخر المغاير وسلب مقدراته؛ إذ بنت الأمم التي توسعت على حساب غيرها حقولاً معرفية كاملة بغرض استخدامها أداة مسوَّعة لفرض الهيمنة والاستتباع. ومن ذلك تدبيج خطاب جديد من المعارف التاريخية والجغرافية والجيوسياسية والأيدولوجية ليصبح ذلك الخطاب ذراعاً ثقافية قاهرة تسير في مقدمة مكونات القوة الغازية مثل التجارة والجيوش<sup>(44)</sup>. ولو أننا تتبّعنا مختلف صور التعاطي النخبوي المصري مع السودان، منذ فترة محمد علي إلى نهاية عهد الرئيس حسني مبارك، لتبيّن لنا وجود نهج مؤسسي استهدف على الدوام، محو الذاتية السودانية المستقلة واستتباعها، عن طريق إنتاج أدبيات مختلفة لاحتلال العقل السوداني. ونجحت هذه الأدبيات بالفعل في احتلال عقول كثير من طلائع المتعلمين السودانيين الأوائل الذين تلقوا تعليمهم على أيدي المصريين في الثلث الأول من القرن العشرين.

(43) حسن، العرب وأفريقيا، ص 10.

(44) غريغوار منصور مرشو، من الاستتباع إلى الاستبداد: حفريات في آليات احتلال العقل، ط 2

(حلب: دار الملتقى، 2009)، ص 10.



عندما أرسل محمد علي جيشه الفاتح إلى السودان، حرص، منذ البداية، على أن يرسل ثلاثة من علماء الدين لكي يصحبوا الحملة الفاتحة: القاضي محمد الأسيوطي الحنفي، والشيخ أحمد البقلي الشافعي، والشيخ السلاوي المغربي المالكي. وخلع محمد علي باشا على كل واحد من هؤلاء العلماء خلعة سنية، وأعطى كل واحد منهم خمسة عشر كيساً، وطلب منهم أن يحثوا أهل السودان على الطاعة، وأن يتجنبوا مقاومة الجيش الغازي، فالغزاة مسلمون والخضوع لجلالة السلطان أمير المؤمنين واجب ديني<sup>(45)</sup>. وكانت هذه هي أول بداية دخول الإسلام الأزهري الفقهي المؤسسي، المؤتمر بأمر الدولة العامل ذراعاً لها إلى السودان. فالتقليد الديني في السودان السابق على الفتح التركي - المصري كان تقليداً صوفياً، وقف فيه شيوخ التصوف في صف عامة الناس في مواجهة جور السلاطين. يقول عبد الله علي إبراهيم إنه بنشوء طبقة العلماء والمفتين والقضاة والمعلمين في جهاز الدولة في السودان، نتيجة الاحتلال التركي - المصري، أخذت العلاقة التقليدية بين الدين والدولة على عهد الفونج في التلاشي والاضمحلال. وكانت تلك العلاقة قائمة على تأثير رجال الدين الروحي في سلوك الدولة. حلت محل العلاقة القديمة علاقة جديدة تميزت بوحدة المصير ووحدة الوجود بين طائفة العلماء والدولة؛ إذ اندمجت طائفة العلماء الجديدة اندماجاً تاماً ومُجزياً في كيان الدولة. ولم تحتفظ فئة العلماء الرسميين الجديدة بالمسافة التي احتفظ بها من قبل الفقيه الصوفي في عهد الفونج الذي جعل من نفسه ممثلاً لرأي جمهور المريدين العام، فأصبح لهم شفيعاً ووقيعاً لدى الحاكم السناري. وردع الفقيه السناري المتصوف بزهد عن المشاركة في الحكم، وبتمثيله الأصل لجمهور المسلمين الذين يعتقدون في صلاحه، السلطة السياسية التي كانت تهابه وتُجَلِّه<sup>(46)</sup>.

كان لهذا الانقلاب الذي حدث في نمط التدين السوداني السناري المنحاز إلى الجمهور وليس إلى السلطة آثاره الممتدة التي لا يزال السودان يعانيها؛

(45) انظر: شقير، تاريخ السودان.

(46) عبد الله علي إبراهيم، الصراع بين المهدي والعلماء، تقديم مكي شيككة، ط 2 (القاهرة:

مركز الدراسات السودانية، 1994)، ص 21.

فحين كان المزاج الصوفي سائدًا في السودان، كان التسامح الديني سائدًا أيضًا. وبانتشار تدريس الفقه وازدياد وتيرة الابتعاث إلى الأزهر تحوّل نمط التدين الصوفي، خصوصًا في المدن حيث الوجود التركي - المصري المكثف، إلى مزاج فقهي. وأدى ذلك إلى نشوء قدر من التزمّت الفقهي في الحياة السودانية لم يكن معروفًا من قبل. وتجلّت جوانب من هذا التحوّل في وضع المرأة في المجتمع<sup>(47)</sup>. تأثرت مصر قبل السودان بمثل هذه النقلة، وفي ذلك يقول محمد الرائد إن المساكن في الحواضر المصرية تأثرت بالنظام التركي، فظهر في معمار البيوت ما يُسمّى «السلامك» و«الحرملك». وانتقل هذا الأثر إلى مساكن الطبقة الوسطى من المصريين التي كانت تميل إلى تقليد الطبقة الحاكمة وتتطلع إلى محاكاتها<sup>(48)</sup>. لم تتوقف أساليب احتلال العقل السوداني عند تغيير نمط التدين الصوفي في السودان بالتدين الفقهي المؤسسي فحسب، وإنما تعدّت ذلك إلى التعليم عبر جامعة القاهرة فرع الخرطوم، وعبر ما سُمّيت المدارس العربية التي نشرتها مصر في جميع مدن السودان الرئيسة. وظلت الحكومات المصرية المتعاقبة تصرف عليها بسخاء شديد. لا أقول هذا هنا جحودًا بالمساعدات التي ظلت تُقدّمها مصر إلى السودان، بخاصة في مجال التعليم؛ فهي مساعدات مقدّرة جدًّا وستظل موضع ترحيب بها على الدوام. لكن كان يمكن أن يكون لتلك المساعدات أثرٌ أقوى في نفوس السودانيين، وأثر مستقبلي استراتيجي أفضل، لو أنها ابتعدت من التسييس المباشر، ومن محاولات الاستتباع الفكري والثقافي، ومحاولة صناعة هوية مصرية للسودان والسودانيين. والطريف في مدى معرفة الشعيين بعضهما ببعض أن عامة السودانيين يعرفون كل شيء عن مصر تقريبًا، في حين يجهل عامة المصريين كل شيء عن السودان. بل يذهب محمد حسنين هيكل إلى تأكيد أن النخب المصرية نفسها تجهل السودان، حيث ذكر وهو يتحدث عن رحلة له زار فيها السودان في منتصف القرن الماضي، قائلاً: «كان اعتقادي إنه نحن لا نعرف

(47) النور حمد، مهارب المبدعين: قراءة في السير والنصوص السودانية (الخرطوم: دار مدارك

للنشر، 2010)، ص 100.

(48) الرائد، ص 432.

شيء عن السودان، بالكثير أوي نعرف الطريق من أسوان للخرطوم، لكننا لا نعرف لا شرق ولا غرب ولا جنوب ... السودان بتاع مصر؟! ... مصر في هذا كانت تتكلم على حاجة ماهيأش عارفاها بالضبط»<sup>(49)</sup>.

## تاسعاً: تاريخان للخديوية

هناك تاريخان مختلفان للحقبة الخديوية: تاريخ كتبه المصريون ووصفوا فيه الفضاء الواقع جنوب مصر بالفوضى وانعدام الدولة المركزية، وأسقطوا عليه رغبتهم في الاستحواذ عليه، فصوّروه كأنه يلهج بمناداتهم للقدوم إليه وتملكه وإدارته. ففي النسخة المصرية لتاريخ جوار مصر الجنوبي صُوّر ذلك الجوار بأنه فضاء بلا تاريخ وبلا حضارة وبلا نظم حكم يُعتدّ بها. هذا على الرغم من أن الآثار العينية الباهرة لحضارة كوش النوبية السودانية لا تزال تقف شامخة متحدية عوادي الزمن في المنطقة كلها الممتدة من شمال الخرطوم إلى وادي حلفا. وكذلك، على الرغم مما احتوته الهضبة الحبشية من آثار خلفتها حضارة أكسوم العظيمة بمسلاتها المنقوشة الفارعة الطول، وكنائسها المقدودة من الصخر التي ترقى إلى مستوى عجائب الدنيا، وكلها آثار لا تزال تقف شاهداً على عبقرية إنسان تلك البقاع، وعظمة تاريخه. يغلب على النسخة المصرية لتاريخ وادي الأعلى في السودان إنكار أن للسودان شخصية تاريخية متميزة؛ فالحضارة النوبية في وادي النيل الأوسط في السودان التي عاصرت الحضارة الفرعونية في مصر ظلت ترقد، إلى حدٍ كبير، في منطقة الظلال. في تاريخ وادي النيل؛ إذ تم إدغام الحضارة النوبية في الحضارة الفرعونية. وعلى الرغم من أن ذلك الخطأ كان خطأ تاريخياً عامّاً، تسبب بشيوعه علماء الأركيولوجيا الغربيون، فإن الأكاديمية المصرية واصلت تجاهلها للكشوف الجديدة التي تقول إن حضارة كوش ليست جزءاً من الحضارة الفرعونية، وإنما كانت نداءً ومنافساً لها.

(49) مقابلة أجرتها قناة الجزيرة مع محمد حسنين هيكل، بتاريخ 5/10/2006، انظر الموقع

الإلكتروني لـ «الجزيرة نت»: <<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/91188466-AA95-4F53-8B94-7609E044BF98.html>> (Accessed 3/11/2011).

يغلب أيضًا على النسخة المصرية لتاريخ الحكم الخديوي في السودان تجاهلها الفظائع التي ارتكبتها. كما يغلب عليها العمد المستمر إلى التبرير وإلى تحسين وجه التوسع المصري جنوبًا عن طريق القوة العسكرية، بل لا يزال هناك، حتى كتابة هذه الدراسة، من بين النخب المصرية من يدعو صراحة إلى إعادة احتلال السودان! ولسوف تورده هذه الدراسة لاحقًا نماذج من آراء هؤلاء، غير أن هناك تاريخًا وطنيًا سودانيًا مغايرًا ومناقضًا في رؤيته ما هو مثبت في النسخة المصرية لتاريخ الحقبة الخديوية في السودان. هذه النسخة السودانية لتاريخ الحقبة الخديوية في السودان ذات شقين: شقٌ مكتوب، وشقٌ آخر شفوي تناقلته الأجيال. فالرواية السودانية لتاريخ الخديوية في السودان في شقيها المكتوب والشفوي، ظلت في مجملها ترى في الحقبة الخديوية مجرد احتلال جرى بقوة السلاح. وهو احتلال وقفت وراءه مطامع انحصرت في محاولة وضع اليد على الموارد والثروات، بخاصة الذهب والرقيق. وحين لم تحصد منهما ما توقعت أرهقت الأهليين بالضرائب الباهظة. ونجمت عن ذلك كله حقبة سوداء طويلة من المظالم والترويع وتوسيع دوائر الاسترقاق والعسف بالوطنيين السودانيين، لا يزال السودانيون يتناقلونها جيلًا بعد آخر.

لا تزال للحروب التوسعية التي أشعلتها مصر الخديوية في إريتريا وإثيوبيا وتخوم الصومال آثارها السالبة الممتدة أيضًا. ففي عام 1875 وحده أرسل الخديو إسماعيل ثلاث حملات عسكرية إلى إثيوبيا تم إجبارها كلها على الانسحاب بعد أن لقيت الهزيمة على أيدي الإثيوبيين. وكف الخديو إسماعيل نهائيًا عن حلم بناء إمبراطورية في شمال أفريقيا وشرقها بعد أن احتجت عليه الحكومة البريطانية<sup>(50)</sup>. احتل العثمانيون والخديويون الموانئ في الساحل الغربي للبحر الأحمر في السودان الحالي، وفي إريتريا الحالية، وفي نواحي الصومال. وحين هاجمت القبائل الصومالية في القرن السادس عشر الميلادي، تحت إمرة أحمد بن إبراهيم الأعسر الملقب بأحمد قران أمير عدل الإسلامية، أعماق الهضبة الإثيوبية، مستهدفةً استئصال الوجود المسيحي فيها، قدّم إليه

---

(50) كوليتز، ص 40.

الولاة العثمانيون في المناطق المحيطة بالهضبة الحبشية الأسلحة النارية، فحدا ذلك بالإثيوبيين إلى الاستعانة بالبرتغاليين. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن إثيوبيا لم تخضع للحكم الأجنبي في تاريخها، سوى لبضع سنوات فقط، في فترة الحرب العالمية الثانية في النصف الأول من القرن العشرين. فالدولة الإثيوبية حافظت على أراضيها ضد إمارات الطراز الإسلامي التي أحاطت بها وهاجمتها على مدى عشر سنوات متصلة وكادت تستأصل منها الديانة المسيحية. ودافعت الدولة الإثيوبية أيضًا عن أراضيها ضد الهجمات التي شنتها تجاهها من جهة الغرب الدولة المهدية السودانية في عهد الخليفة عبد الله.

إن تاريخ هذه الحروب كلها يُدرّس في مدارس دول جوار مصر الجنوبي كلها، برؤية مخالفة تمامًا للرؤية المصرية، وتختلف زاوية الرؤية بين كل قطر وآخر من هذه الأقطار التي تحتل الفضاء الجغرافي الواقع جنوب مصر. والثابت أن ذلك التاريخ المشترك يدرّس في كل واحد من هذه الأقطار من وجهة نظر وطنية مغايرة تمامًا لوجهة النظر المصرية الخديوية التي لا تزال بقاياها تعيش إلى اليوم. وما من شك في أن هذا التاريخ يُدرّس للأجيال الجديدة من مسيحيي الهضبة الإثيوبية بصورة تناقض تمامًا المنظور الذي يحكم رؤية أصحاب الأشواق الإسلامية «المرمنسة» (Romanticized) الذين ما فتئوا يتوقون إلى استئصال المسيحية من إثيوبيا، وبشكل نهائي.

إن المنظور الإسلامي التبشيري العائد إلى استئصال الوجود المسيحي من منطقة القرن الأفريقي، ظنًا بأن ذلك سوف يربط، وبالضرورة، منطقة القرن الأفريقي بالمصالح العربية، منظور خاطئ؛ فالناشطون في العمل التبشيري الخيري الإسلامي لا يملكون فهمًا إسلاميًا عميقًا يُغري الآخرين باعتناق الإسلام. إنهم يتبعون النسخة التبشيرية المسيحية التبسيطية التي لم تُفلح بشيء سوى أنها جعلت المسيحية تتراجع في بقاع الأرض كلها بوتائر متزايدة. ولربما تعين علينا نحن كمسلمين أن نسأل أنفسنا أولًا: ماذا صنعنا نحن من الإسلام في أوطاننا الأم؟ هل صنعنا منه واقعًا حضاريًا فعليًا يُغري الآخرين باعتناقه، أو يُغريهم حتى بالتماهي معه ومعنا؟ إن ربط جوارنا الإقليمي بنا لن يحدث عن

طريق «أسلمته»، أو «عربيته»، وإنما يتم بالربط المُحكّم لهذا الجوار بالمصالح الاستراتيجية الكبرى والمصالح الاقتصادية وجهود التنمية الحقة، والانتقال سويًا (نحن وهم) نحو الحكمانية المؤسسية، ونحو التواصل الثقافي الحي المتكافئ الذي يسير دفقُه في الاتجاهين.

### عاشراً: الخديويون الجُدد!

ربما لا يجد المرء غرابة في أن يرسم منظرو الحقبة الخديوية وكتابها صوراً زاهية لدوافع ذلك الغزو التوسعي ونتائجه. غير أن المرء يجد كل الغرابة في أن يفكر كتاب مصريون مُحدثون بالطريقة نفسها التي كان يفكر بها أسلافهم. من هنا، فإن جانباً من هذه الدراسة يركز على نقد استمرارية النظرة الخديوية تجاه جوار مصر الجنوبي، والتدليل على أن نزعة الهيمنة والسيطرة الخديوية عليه لم تُمُت في نهاية العهد الخديوي، وإنما بقيت مهيمنة على أذهان بعض النخب المصرية، إن لم يكن أغليتها، وعلى أذهان الجمهور المصري. يقول الكاتب الإسلامي المصري محمد مورو إن «تصوّر السودان كممتلكات مصرية تصور عام لدى النخبة السائدة المصرية»<sup>(51)</sup>.

توارثت النخب المصرية النظرة المتجذّرة في مفاهيم الحقبة الخديوية، وخرجت بها من سياقها التاريخي الذي ضمّها في القرن التاسع عشر، وهو سياق عفا عليه الدهر، لتدخل بها سياقاً تاريخياً جديداً مختلفاً تمام الاختلاف. وما جرى للنظرة الخديوية حين سحبتها النخب المصرية من الماضي إلى الحاضر، لم يتعدّ تحويرات طفيفة، هي تحويرات لم تلمس جوهر النظرة المتمثل في الإحساس بالاستحقاق، أو ما يُسمى بالإنكليزية Sense of Entitlement. ويمكن تلخيص هذا الإحساس بالاستحقاق في زعم أن للذات حقّاً ينبغي ألا تكون للغير! يُضاف إلى ذلك، أنه لا يتعين على تلك الذات أن تقوم بأي مجهود كي تنال ذلك الاستحقاق، فهي إنما تستحقه لمجرد وجودها! وقد عاشت تلك

(51) الراكوبة (الإلكترونية)، 2011/7/19، على الموقع الإلكتروني: <http://vb.alrakoba.net/163766-post69.html> (Accessed 22/10/2011).

النظرة منذ بدايات عهد محمد علي باشا (1805 - 1847)، واستمرت إلى يومنا هذا. والأمل الآن معقود في أن تُحدث الثورة المصرية التي أزاحت حكم الرئيس مبارك ثورة نقدية مفاهيمية، تُعيد تكييف علاقة مصر بجوارها الجنوبي على أسس الشراكة المتبادلة وتبادل المنافع وخلق مجال جديد للمواطنة الحقة العابرة للحدود، بعد أن تحل المفاهيم الجديدة واللهجة التشاركية الموزونة محل لهجة العنجهية المتغطرة والنظر من فوق.

ليس غرض هذه الدراسة نكء جراح الماضي ولا النيل من النخب المصرية ولا أن تدعو إلى المباحدة بين مصر والسودان، أو بين مصر وسائر جوارها الجنوبي، بل على العكس من ذلك تمامًا، إنها تدعو إلى إعادة تعريف الروابط المصرية السودانية ذات الخصوصية التي لا تتطَّح في أهميتها عزتان، لكن في أفق جديد. وتهدف أيضًا إلى إعادة تعريف علاقة مصر والسودان مجتمعين ببقية دول القرن الأفريقي في إطار جديد، هو إطار معادلة الاعتماد المتبادل، غير أن ذلك لن يتم ما لم تُجرَ مراجعات نقدية جريئة للمسار التاريخي وتنظيفه من الشوائب التي شابت هذه العلاقات العضوية، مما لا يزال ظاهرًا في كيفية التعاطي المصري مع دول حوض وادي النيل. لا بد من نقد استبطان الإنجليز جنسيا المصرية للفكرة المتضخمة للخدوية عن نفسها، ونزعتها الإمبراطورية وتبنيها روح الخطاب الكولونيالي الغربي، وتطبيقها لذلك الخطاب في دعوتها المستمرة إلى إعادة السودان إلى الحضيرة المصرية بقوة السلاح. كتب محمد مورو في عموده «نحو الهدف» في صحيفة الدستور يوم 17 تموز/ يوليو 2011 قائلاً: «إن الحل الوحيد المُمكن والمُتاح الذي لا بديل منه هو توحيد السودان ومصر بالسلم أو بالحرب»<sup>(52)</sup>. وكتب عبد الحليم قنديل في جريدة صوت الأمة، يوم 28 تموز/ يوليو 2008 قائلاً: «لا حل جذريًا إلا أن تذهب مصر إلى السودان بفائض سكانها وبفائض قواتها، وباتفاق أمني عاجل، والبديل أن تقرأوا الفاتحة من الآن على روح السودان»<sup>(53)</sup>. فلو نحن سلّمنا

---

(52) المصدر نفسه.

(53) المصدر نفسه.

جدلاً أن السودان أضحي تحت ضغط المهددات التي تتهدده الآن، بحاجة إلى الحماية بالقوات المصرية، فما هو السبب يا ترى وراء القول بضرورة إرسال فائض السكان المصريين إليه، ومنذ البداية مع أفواج الجنود؟ المؤسف حقاً في حديث قنديل هذا هو دلالة على استمرارية النهج القديم للسلطات المصرية والنخب المصرية، أعني إهمال رأي الشعب السوداني والنخب السودانية، والتركيز على «الاتفاق الأمني» بين الحكومتين. قاد هذا النهج الملتوي كثيراً من السودانيين كي يظنوا أن مصر الرسمية عملت متعمدة وباستمرار، على إضعاف السودان وإضعاف حكوماته، حتى تهرع تلك الحكومات مضطرة إلى طلب الحماية المصرية، فتوقع معها الحكومات المصرية من الاتفاقات ما يُمكن مصر من إحكام قبضتها على السودان، على أن يتم ذلك بعيداً مما يراه شعب السودان أو يعتقد. هذا النهج الفوقي الانتهازي المنطلق من الإحساس بملكية السودان تؤكد حقيقته أن ملف السودان في مصر ظل إلى اليوم، ملفاً أمنياً تتولّى إدارته المؤسسة الأمنية المصرية، وليس ملفاً سياسياً تتولّى أمره وزارة الخارجية المصرية كما تتولّى ملفات غيره من الدول!!

### حادي عشر: الخديوية بنت وقتها ... فما بال المعاصرين؟

ربما تعين عليّ القول هنا إن ما قامت به مصر الخديوية في القرن التاسع عشر من توسع عسكري في جوارها الجنوبي بغرض إنشاء إمبراطورية تسيطر على السودان وترحف بعده إلى منابع النيل، كما تسيطر على الساحل الغربي للبحر الأحمر حتى الصومال، كان فعلاً منسجماً مع واقع تلك الحقبة ومع المفاهيم الجيو - سياسية السائدة آنذاك. لذلك ليس من أغراض هذه الدراسة محاكمة الحقبة الخديوية، أو نعيها في نزعتها الكولونيالية التوسعية، خاصة أن مقارنة من هذا النوع سوف تستخدم أدبيات ومعايير جديدة لم تنشأ إلا مؤخراً. ولسوف ينشئ ذلك إشكالية تتمثل في تطبيق أحكام ذات طابع قيمي معاصر على سياق تاريخي انقضى. كانت النظرة التوسعية الخديوية ابنة وقتها، ولا بد للناظر إليها من خلال منظار اليوم من أن يأخذ باعتباره مجموع عناصر ومكونات المرحلة التي كان يمر بها العالم آنذاك؛ إذ شهد القرنان الثامن



عشر والتاسع عشر سعارًا أوروبيًا غير مسبوق لبناء الإمبراطوريات، وقفت وراءه مستخلصات الثورة الصناعية كلها في القفزة النوعية في صناعة السلاح، وتراكم رأس المال واندياحه. من هنا، لم يكن منتظرًا من مصر الخديوية، بما كان لها من قوة اقتصادية وعسكرية، ألا تُصاب بالداء نفسه الذي أصيب به أوروبا. فما قامت به مصر الخديوية من توسع عسكري في جوارها الجنوبي مفهوم تمامًا في إطاره الزمني، على الرغم من علّاته كلها، غير أنه يبقى من غير المفهوم إطلاقًا استمرار النظرة الخديوية وتمدها في الحاضر، صراحةً أكان ذلك أم ضمناً. فاستمراريتها تُكبّل الحاضر وتُلحِق أضرارًا جمة بكل من مصر والسودان، وبالعلاقاتهما بسائر دول حوض النيل. هذه النظرة الخديوية الثاوية تعاني عللاً مفاهيمية كثيرة حين تُعبر عن نفسها في لحظتنا الكوكبية الراهنة بالرعونة نفسها والإحساس المُطلق بالاستحقاق الذي عبّرت به الخديوية عن نفسها في الماضي، أي نظرة مبنية على الشعور المطلق بالاستحقاق، وعلى الحقوق التاريخية التي اكتسبت في الفترة الكولونيالية، غريبةً أكانت أم خديوية، سوف تمثل من دون أدنى شك، عائقًا كبيرًا أمام بناء مفاهيم التكامل والاعتماد المتبادل والشراكات الاستراتيجية.

## ثاني عشر: إهدار مزية الاعتماد المتبادل

كوّنت الجغرافيا ومن بعدها التاريخ، من السودان ومصر قطرين بينهما من الحاجة إلى الاعتماد المتبادل ما يندر أن يجده المرء في غيرهما؛ فالسودان قطر شاسع يجري من جنوبه وشرقه نحو شماله معظم نهر النيل، ومعظم فروعه الرئيسية. كما يتّسم السودان بتنوع مناخي يضم الصحراوي وشبه الصحراوي، والسافانا الفقيرة والسافانا الغنية، إضافة إلى مناطق جبلية خصبة مثل منطقة جبل مُرة التي جعل الارتفاع من مناخها مناخًا مشابهًا لمناخ البحر الأبيض المتوسط. وفقدَ السودان بانفصال الجنوب عنه جزءًا كبيرًا من نطاق السافانا الغنية، وكل نطاق مناخه الاستوائي. أما ساحل البحر الأحمر، فله مناخ ذو أمطار شتوية خفافًا لبقية القطر. وللسودان أيضًا من الأراضي الخصبة المسطحة المساحات الشاسعة، السهلة الري، ما لا يملكه قطر آخر في المنطقة المحيطة

به. وبحكم تنوع المناخات فيه، هناك قابلية لإنبات طيف واسع من المحاصيل الزراعية، إلى جانب ثروة غابية وحيوانية كبيرة ومعدنية تزايد الكشف في مجالها كل يوم. وإضافة إلى الأمطار وواردات مياه النيل، يخزن السودان نسبة مياه جوفية غنية. أما مصر فهي صحراء، ولولا النيل والشريط الخصب الضيق الموازي له، لما كانت مصر مكانًا مسكونًا، ولهذا سُميت «هبة النيل». وفي حين يتوزع سكان السودان قليلو العدد مقارنة بمساحته على مناطق شاسعة من أرضه، نجد أن سكان مصر بالغوا الكثرة ومنحصرين في الشريط النيلي الضيق، وفي منطقة الدلتا الصغيرة ذات الانفراج المساحي النسبي. لكن على الرغم من غنى السودان بالموارد الطبيعية وفقر مصر النسبي من هذه الموارد، فإن التاريخ قد دفع مصر في مضمار النمو الاقتصادي والاجتماعي عبر الألف وخمسمئة سنة الأخيرة أكثر كثيرًا مما دفع السودان. أقول هذا لأن القطرين شهدا في ما قبل ذلك مدًا حضاريًا كبيرًا، إذ عاشت الحضارة الكوشية (3000 ق. م - 400 م) في الجزء الأوسط من وادي النيل «شمال السودان»، وعاصرت الحقبة الفرعونية منذ بدايتها تقريبًا واستمرت بعد نهايتها. غير أن المد الحضاري العام في مصر اتصل، في حين انقطع في السودان كما سبقت الإشارة؛ إذ دخل السودان في عقب سقوط دولة مروي الكوشية في القرن الرابع الميلادي، في غفوة حضارية طويلة.

نمت مصر تاريخيًا بأكثر مما نمت السودان، في معنى الإنجازات العينية للحضارة. فقد تشكّل في مصر نمط حياة حديث آتياه الاستقرار والاشتغال بالنشاط الزراعي والصناعي، إضافة إلى رسوخ نمط الدولة الحديثة وموت الانتماء القبلي. أما السودان فلا تزال القبلية تسيطر عليه، ولا يزال قطاع كبير من سكانه رعاة متجولين، كما لا تزال الصناعة فيه متعثرة الخطى. حافظت الدولة المصرية على تماسكها، وحافظت الحياة المصرية الحضرية والريفية عبر الحقب على إيقاع موزون إلى حد كبير. تجاوزت مصر إلى حد مقبول، الإشكاليات الهيكلية للبنية التحتية الحديثة، في حين ظلت البنى التحتية في السودان ضعيفة بشكل ملحوظ. وقد عجز السودان عن أن يوصل حياته المدنية والريفية إلى مرحلة السير بإيقاع منتظم. الشاهد، أن الجغرافيا والتاريخ

جعلاً من كل من مصر والسودان قطرين لا يُكَمَّل أحدهما بغير الآخر. غير أن هذه المزية الرائعة المتمثلة بالحاجة المُلجئة إلى الاعتماد المتبادل لم تُفهم في إطارها الحضاري الصحيح، ولم تتم ترجمتها إلى سياسات استراتيجية في شراكة طويلة المدى، طويلة النفس. وإنما جرى فهمها وصَبَّها من الناحية العملية في الواجهات الضيقة المتسعة؛ فالسودان الشمالي لن يسقط بالضرورة في السلة المصرية، كنتيجة طبيعية وحتمية لنهج الانتظار والترقب الذي مارسه ولا تزال تمارسه بعض النخب الموجهة للسياسات في مصر. والسبب في ذلك يكمن في أن السودان يمتاز بتشكيلته الثقافية والاجتماعية الشديدة التنوع وذات الامتداد في الجوار في الاتجاهات كلها. هذه الميزات النادرة جعلت منه قطراً قابلاً للتكامل مع أيٍّ أو مع كلٍّ من جيرانه في إريتريا وإثيوبيا في الشرق وتشاد في الغرب، بالقدر نفسه الذي جعلته به قابلاً للتكامل مع مصر في الشمال. ولو حدث أن اجتذب الجوار السوداني الشرقي والغربي والجنوبي أقاليم السودان الغربية والشرقية والجنوبية، كما توقع هيكِل، وربما كما تمنى، فلن يكون في وسع مصر، مهما فعلت، أن تحتفظ بالجزء الشمالي النيلي منه لنفسها. ولسوف تنشأ من ذلك الوضع الجديد من المهددات الأمنية لمصر، ما لم يسبق لها أن واجهته في تاريخها الطويل.

### ثالث عشر: تبديل النظرة المصرية تجاه الجوار الجنوبي

سادت أرض مصر الحالية الحضارة الفرعونية في الفترة من 3000 ق. م. إلى 30 ق. م. وشهدت أراضي شمال جمهورية السودان الحالية ووسطها حضارة كوش في الفترة من 2500 ق. م. إلى 370 ق. م. كما شهدت أراضي إثيوبيا الحالية حضارة أكسوم من 100 ق. م. إلى 1900 م. هذه الحضارات الثلاث التي استمرت آلاف السنين هي أعرق حضارات أفريقيا، بل هي من أعرق حضارات العالم القديم قاطبة، وخاصة الفرعونية المصرية والكوشية السودانية. ويُميز هذه الحضارات الثلاث أن آثارها كانت، ولا تزال، من أكثر الآثار العينية صموداً في وجه عوادي الزمن. فهذه الأقطار الثلاثة (مصر والسودان وإثيوبيا) قامت فوق إرث حضاري عريق وضحخم. ويمكن القول بناءً

على ذلك إن إنسان هذه الأقطار الثلاثة يملك رأس مال حضاريًا كبيرًا. وهو رأس مال قابل للتفعيل متى تهتأت له الظروف، ومتى أعاد هذا الإنسان الوارث لكثير من الفضائل التاريخية المتراكمة الإمساك بزمام المبادرة الحضارية مرة أخرى. فما يصيب الذات الإنسانية من إرث حضاري لا يذهب أدراج الرياح، حتى في أحلك فترات التراجع، وإنما يكمن كمون النار في الحجر. والمد الحضاري العالي يترك آثاره الممتدة في نفس ووجدان الإنسان الذي سبق أن صنع أسلافه ذلك المد. وكثيرًا ما تبقى طاقة الدفع الحضاري في وراثي الحضارات الكبيرة في حالة كمون، تتحين الفرص للانطلاق مرة أخرى. وإني لشديد اليقين أن إنسان الحضارات القديمة هو الذي سينقذ الحضارة الكوكبية الراهنة من ورطتها الكبيرة الماثلة.

لقد ضاعت حقيقة الإرث التاريخي الضخم لكل من السودان وإثيوبيا في حقبة التراجع الحضاري التي اعترت الهضبة الحبشية في إثيوبيا الحالية، مثلما اعترت قبلها الحضارة الكوشية في القطاع الأوسط من وادي النيل في جمهورية السودان الحالية. أما مصر، فكان وضعها مختلفًا، إذ ساهم وجودها في حوض المتوسط واتصالها الوثيق بأوروبا وبمنطقة الشرق الأوسط في بقائها في حالة شبه مستمرة من الثبات الحضاري النسبي. يضاف إلى ذلك ما قامت به أهميتها الجيوستراتيجية البالغة في العالم القديم، التي جعلت منها بؤرة جاذبة للغزاة من مختلف الجهات. خمود الأوار الحضاري في كل من السودان وإثيوبيا من جهة، وبقاؤه من جهة أخرى على قدر من الاشتعال في مصر عن طريق الأقباس الخارجية، أنشأ تعقيدات جديدة في العلاقة بين مصر وجوارها الجنوبي المتمثل في كل من السودان وإثيوبيا وإريتريا وجيبوتي والصومال؛ ففي وقت دخل فيه وادي النيل الأوسط والهضبة الحبشية في حالة سبات شتوي حضاري، بعد خروجهما تباعًا من موقع البث الحضاري إلى حالة العزلة الحضارية، ظلت مصر محتفظة بقبس من الإشعاع الحضاري. فمصر، خلافًا للسودان والهضبة الحبشية، ما كانت تخلع جلبابًا حضاريًا إلا لتلبس جلبابًا حضاريًا آخر. بعبارة أخرى، لم تمر مصر بحالة العُري الحضاري التي مر بها كل من السودان وإثيوبيا عقب انهيار حضارة كوش السودانية،

وعزلة حضارة أكسوم الحبشية التي فرضتها عليها وضعيتها الخاصة، باعتبارها كيانًا محاطًا بالمهددات، إضافة إلى نشوئه في منطقة جبلية شديدة الوعورة. هذه الوضعية التي أحدثت تباينًا في النمو الحضاري بين مصر وجوارها الجنوبي، تمثل في نظري بعضًا من تفسير النظرة الدونية في مصر تجاه جوارها الجنوبي، التي هي في تقديري نظرةً حديثة العهد استعارتها مصر من مؤثرات خارجية. ففي الحقب التي كانت مصر تقات فيها من زادها الحضاري الخاص بها، ظلت على صلة وثيقة بجوارها الجنوبي وعلى معرفة عميقة ووثيقة به، لكن حين تم التأثير فيها متوسطيًا وغربيًا، لبست مصر الجلابيب المتوسطة والغريبة المختلفة، وهذا هو ما جعلها تنفصل عن محيطها التاريخي، وتُدير ظهرها لجوارها الجنوبي بعد أن كانت على صلة عضوية به ولآلاف السنين، حين كانت تنعم بشخصيتها التاريخية الأصيلة.

#### رابع عشر: الاختيال في الجلاباب الأجني

الاختيال الخديوي المصري بالجلباب الأجني بلحمته المتوسطة العثمانية التركية وسداه الغربي، وبكل سماته المتجاهلة حقائق التاريخ الثابتة المتمثلة بالارتباط العضوي لمصر بجوارها الجنوبي، هو الذي حوّل كاتبًا كبيرًا مثل محمد حسنين هيكل القول بعدم وجود مقومات أصلًا لبقاء السودان. لا ولا حتى الجزء الشمالي الذي بقي منه بعد انفصال الجنوب! فقبل ثلاث سنوات من انفصال الجنوب تحدث هيكل عن أن تشظي السودان أمر حتمي. جرى ذلك في ندوة عُقدت في نادي القضاة في القاهرة، في أيار/ مايو 2008. أورد محرر جريدة الدستور في عدد 29 أيار/ مايو 2008 نقلاً لما قاله هيكل في تلك الندوة، جاء فيه أن السودان غير قابل للبقاء كما هو عليه الآن، باعتباره كيانًا جغرافيًا جمعته الفتوحات التي جرت في عهد محمد علي باشا والخديو إسماعيل، وأشتات من مكونات لا رابط بينها. وقسم هيكل السودان إلى أربع مناطق، شماله وجنوبه وشرقه وغربه. وقال إن مصر كانت تؤدي دورًا في الشمال، أما جنوبه فسيجذبه الشرق الأفريقي، وشرقه ستجذبه إثيوبيا، وغربه ستجذبه تشاد. وقال إن مشكلات السودان لن تُحل بالطريقة القائمة، حيث

إن بعض المشكلات السياسية التي يطول عمرها لا يُجدي معها في النهاية إلا الجراحة<sup>(54)</sup>. وتحدث هيكمل عن مصير السودان على هذا النحو الخالي من أي عاطفة، غير أن السودان ليس كما قرر هو؛ السودان ليس كيانًا لا رابط له، ولا هو مجرد كشكول من عناصر جمعها الفتح الخديوي في القرن التاسع عشر. السودان مهد الحضارة الكوشية التي حكمت وادي النيل الأوسط ثلاثة آلاف سنة متصلة. أكثر من ذلك، حكمت تلك الحضارة الكوشية مصر نفسها كما سلفت الإشارة. والقول بأن السودان كيان لم يكن له وجود متجانس قبل فتوحات محمد علي باشا والخديو إسماعيل، قول ليس له من شواهد التاريخ ما يسنده. ولو تركنا التاريخ البعيد جانبًا، ونظرنا إلى سلطنة الفونج الإسلامية السودانية (1504 - 1821) التي قضى عليها الفتح التركي - المصري في عام 1821 لوجدنا أن هذه السلطنة كانت تحكم شمال جمهورية السودان الحالية ووسطها وغربها حتى كردفان، وشرقها حتى الحدود الإثيوبية. ولا مرأى بطبيعة الحال في أن الغزو الخديوي أضاف إلى السودان دارفور، وقد حدث ذلك على يد قائد سوداني هو الزبير باشا رحمة. وضم المغامرون الأوروبيون الذين استأجرتهم الخديوية إلى مصر، المنطقة الجغرافية التي تحتلها الآن جمهورية جنوب السودان الحالية. ودارفور التي ضمها القائد السوداني الزبير باشا إلى حكم الخديوي لم تكن تختلف كثيرًا في تكوينها الثقافي عن سلطنة الفونج في سنار في السودان الأوسط. فالغزو الخديوي لم يخلق السودان من عدم عن طريق تجميع كيانات لم يكن بينها رابط أصلاً. وظل هيكمل ومن يُماثله من الإنتليجنسيا المصرية المستلبة خديويًا وغربيًا يروجون، على الدوام، أن السودان لا وجود له وإنما هو كيان صنعته مصر صناعة. وقد ظلت بعض النخب المصرية، ومن بينها هيكمل، تؤكد، وباستمرار، هشاشة القطر السوداني، وعدم وجود مقومات فيه للبقاء متماسكًا. ويرى بعض السودانيين أن ما يقف وراء ذلك ليس الجهل بالتاريخ، وإنما الاستلاب الثقافي الأوروبي الشرق الأوسطي، مضافًا إليه الغرض في أن يقع الجزء الشمالي من السودان في حيازة

---

(54) المصدر نفسه.

مصر، عن طريق ثقله الذاتي، من دون أن تبذل مصر فيه أي جهد. ويمثل هذا النوع من اتخاذ موقف المتفرج السلبي الذي يُحيد نفسه ويرُقب لحظة سقوط التفاحة، ضربًا من ضروب ما يسمّى في الأدبيات الغربية «النبوءة التي تتحقق ذاتيًا» (Self-Fulfilled Prophecy). ولو أخذنا برؤية هيكل التي ترى في التباين الثقافي والعنقي أساسًا جوهريًا للتقسيم والتشطي، فما الذي يجعل بلدًا مثل الولايات المتحدة متماسكًا، وهو البلد الذي تجمعت فوق أرضه شعوب الأرض كلها بلا استثناء، عبر المتي سنة ونتف الأخيرة؟ ثم أليست مصر نفسها مكونة من كيانات ثقافية وعرقية مختلفة مثل العرب والنوبة والأقباط والبجا والأترك وغيرهم من ذوي الأصول المتوسطية والأوروبية المختلفة؟ إن تماسك الدولة لا يبنى على توحيدها ثقافيًا، وإنما على ترسيخ مفهوم المواطنة الحقّة فيها، والنظر إلى التنوّع باعتباره ميزة وليس علة. وأعني بمفهوم المواطنة هنا، المفهوم العابر لحواجز العنصر واللون والدين واللغة، القادر على تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي، وعلى تهيئة المناخ الأمثل للتنمية العادلة المستدامة، وإنجاز ما يقوّي الإحساس بالمواطنة والانتماء القومي لدى الجميع.

## خلاصة

ما من شك في أن الارتباط العضوي القائم على الشراكة المبنية على فهم الخصوصية التي يتسم بها السودان بوصفه بلدًا متعدد الأعراق، متعدد اللغات، متعدد الأديان، متعدد الثقافات، ضروري جدًّا لمستقبل كلٍّ من السودان ومصر؛ إذ العلاقة بين مسلمي مصر وأقباطها علاقة متوترة. وتدل ممارسات التضييق على بناء الكنائس، وتغييب المكوّن القبطي في بنية الحياة المصرية، أبلغ دلالة على محاولة المؤسسة المصرية الحاكمة إنكار التنوّع الديني في مصر. وبطبيعة الحال فإن الدعوة إلى الاعتراف بالتنوّع الثقافي لا تتوجّه إلى المؤسسة المصرية الحاكمة والنخب التي تقف وراء سياساتها، وإنما تتوجّه أيضًا، وبقدر أكبر، إلى الحكومة السودانية، والنخب السودانية التي ظلت لا ترى في السودان سوى قطر عربي إسلامي فحسب. هذا التفكير العربي

الإسلامي التبسيطي المنكر طبيعة السودان الثقافية المركبة، المتجاهل ضرورة الإنجاز التنموي وتحقيق العدالة الاجتماعية، هو الذي قاد إلى انفصال جنوب السودان عن شماله، وهو نفسه ما يمكن أن يقود إلى انفصال أجزاء أخرى منه، وهو الذي ربما قاد مصر نفسها إلى أن تدخل في دائرة مخاطر التشطي التي سبقها إليها السودان؛ إذ انحصر الهم العربي بشكل عام، والهم المصري بشكل خاص، في استتباع السودان فكريًا وثقافيًا وسياسيًا. وقد استُعيض عن التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية والعمل في تحقيق التحول الديمقراطي والتنمية الاجتماعية ورفع مستوى حياة المواطنين وإزالة الفروق بينهم بجهود «العربنة والأسلمة»، وهذا محض هُلام لا يُسمن ولا يُغني من جوع. واتجهت بعض فورات التعصب الديني العربي الإسلامي أيضًا إلى محاولة اقتلاع المسيحية نهائيًا من الهضبة الحبشية<sup>(55)</sup>! وظلت تلك المحاولات تجد تمجيّدًا، حتى وقت قريب جدًّا، انطلاقًا من دوافع التعصب الديني، ومن محاولات «شيطنة» معتقد الآخر المختلف<sup>(56)</sup>.

هناك حرص على تغيير واجهات الأفطار ذات التركيب الإثني والديني المعقد بالصاق البطاقات من شاكلة «عربية» و«إسلامية» عليها، بلا التفات إلى محتوى ما يعني ذلك حقيقة في حياة الناس اليومية. أعني المردود الذي يتجسّد في حياة الناس في ما يتعلق بحرياتهم وكرامتهم الإنسانية وأمنهم الاقتصادي والاجتماعي وتحسين حياتهم اليومية. أين العمل في مجالات التنمية وزيادة المصالح المتبادلة والاعتماد المتبادل الذي يجعل الشعوب المستهدفة بهذا النوع من الاستتباع الشكلي حريصة على البقاء ضمن المنظومة العربية؟ علينا أن نشير هنا إلى أن مصر التي ادّعت عبر الحقبة الخديوية «ملكية السودان»، لم تعمل شيئًا واحدًا ملموسًا يُعبّر عن تلك الوحدة العضوية. وقد غرقت مصر في تشكيل العلاقة مع السودان عن طريق تدبيج لغة الخطاب الإعلامي، وعن

---

(55) انظر: عرب فقيه، تحفة الزمان أو فتوح الحبشة: «الصراع الصومالي الحبشي في القرن السادس الميلادي»، نشره مع مقدمة بالفرنسية رينيه باسيه؛ حققه فهم محمد شلتوت (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974).

(56) انظر: فتحي غيث، الإسلام والحبشة عبر التاريخ (القاهرة: دار النهضة المصرية، 1967).



طريق إرسال الأئمة والوعاظ، وحشر كل ما يمكن أن يمحق ذاتية السودان في مناهج التعليم، ونسيت تمامًا أن السودان لا يربطه إلى اليوم بمصر طريق بري واحد! وأن السكك الحديدية السودانية التي أنشئت أصلًا لنقل الجنود والعتاد في حملة استعادة السودان الإنكليزية المصرية في عام 1898، لم تُربط إلى اليوم بالخط الحديد المصري. وعلى الرغم من التقارب الجغرافي والحدود المشتركة بين مصر والسودان والتاريخ المتداخل والمساكنة المتداخلة والمصاهرة، فإن مصر والسودان من أبعد الدول العربية جغرافيًا بعضهما عن بعض! بل إن كلاً من إثيوبيا وإريتريا سبقت مصر في ربط نفسها بالسودان بطرق برية! أشد وأنكى من ذلك كله أن المسؤولين المصريين والسودانيين انتظروا منذ الفتح الخديوي في عام 1821، كي يُعلنوا علينا في تشرين الأول/أكتوبر 2011 أن حجم التجارة بين البلدين لم يتعد إلى اليوم 500 مليون دولار<sup>(57)</sup>!! كيف نفهم هذا كله، وكيف نفسره؟! لقد تم إغراق الجماهير في القطرين، ومن بعدهما العالم العربي برقته، في بحر من لغة الخطب الجوفاء المتغنية بوحدة وادي النيل، وغُيبت الحقيقة المرة، وهي أن لا شيء ملموساً قد تم إنجازه على أرض الواقع، أعني أي شيء يجعل شعبَي القطرين يشعران بأن ارتباطهما ببعضهما ببعض يعني لهما شيئاً يستحق الوقوف عنده. يقول عبد الإله بلقزيز: «إننا نناضل من أجل هذه الوحدة العربية ليس لأن هويتنا عربية، ولأن اللغة والثقافة والتاريخ تجمعنا، وإنما لأن المصلحة الحاضرة وتحديات المصير المستقبلية تفرض علينا خيار الوحدة... على الفكر القومي العربي أن يقطع - منذ الآن - مع عقيدة أيديولوجية تقليدية تقول إن حاجتنا إلى الوحدة العربية مستمدة من كوننا عرباً تجمعنا إلى بعضنا البعض هوية واحدة صنعها التاريخ وصنعتها جوامع اللغة والثقافة والحضارة والدين»<sup>(58)</sup>.

(57) تصريحات فائزة أبو النجاء وزيرة التعاون الدولي والتخطيط المتحدثة باسم الحكومة المصرية، في الاجتماع مع علي عثمان محمد طه، نائب الرئيس السوداني في القاهرة. انظر: الأهرام المسائي، 2011/10/13.

(58) عبد الإله بلقزيز، نقد الخطاب القومي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)،

نحن بحاجة إلى ثورة مفاهيمية تتم موضعها في الإطار الكلي لمشروع عربي إسلامي نهضوي. كما أننا بحاجة إلى مراجعة ركام الأكاذيب السياسية والدعاية السياسية التي ملأت رفوف الأكاديميا، وسيطرت على لغة الخطاب الإعلامي، وحشت مناهج التعليم باللغو الطنان، وأدت إلى حالة مفزعة من تغييب العقول. ولولا ثورات الربيع العربي التي لا تزال في مهدها، ولا ندري إلى أين سينتهي بها المسار، ولولا العقول الشابة الطازجة التي أشعلت هذه الثورات، وأظهرت من استقلالية الرؤية والانفلات من قبضة القديم، ليس المرء من إمكانية صلاح الأحوال في هذا الفضاء العربي الإسلامي الشاسع؛ إذ سادت عالم السياسة، وخاصة في الدول العربية العريقة، عقليات قديمة تنتمي إلى مفاهيم القرن التاسع عشر.

كانت محاولتي في هذه الدراسة أن أدلل على أن العلاقة بين مصر والسودان تحكمت فيها هذه النوعية من العقليات التي عجزت عن أن تُغيّر من نسق رؤيتها المتجذّر في الحقبة الخديوية. أمّا عقليات النخب التي أدارت شؤون السودان في الحقبة التي تلت الحقبة الكولونيلية منذ استقلال السودان في عام 1956، فإنها أسوأ كثيرًا من عقليات النخب المصرية. قادت عقول النخب السودانية عبر مسيرة التراجع السودانية المطردة، القطر السوداني من الوحدة الوطنية التي تحققت، على علّاتها، إلى جحر القبلية الضيق، وكفى بذلك شهيدًا على فداحة المصاب. باختصار، كي تُضمّ أطراف العالم العربي المختلفة وجواره الذي ارتبط به تاريخيًا، لا بد من إنتاج خطاب عربي إسلامي جديد، وتعريف جديد للمثقفية الحقّة، وإعلاء أسس أخلاقية جديدة لعلاقة النخب العربية بالسلطة.

## المراجع

### 1 - العربية

- إبراهيم، حسن أحمد. محمد علي في السودان: دراسة لأهداف الفتح التركي - المصري. الخرطوم: جامعة الخرطوم، دار التأليف والترجمة والنشر، [د. ت].
- إبراهيم، عبد الله علي. الثقافة والديمقراطية في السودان. تقديم إيليا حريق. القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع، 1996.
- \_\_\_\_\_ الصراع بين المهدي والعلماء. تقديم مكّي شيبكة. ط 2. القاهرة: مركز الدراسات السودانية، 1994.
- أبو سليم، محمد إبراهيم. بحوث في تاريخ السودان: الأراضي، العلماء، الخلافة، بربر، علي الميرغني. بيروت: دار الجيل، 1992.
- \_\_\_\_\_ تاريخ الخرطوم. بيروت: دار الجيل، 1999.
- إسماعيل، عز الدين. الزبير باشا ودوره في السودان في عصر الحكم المصري. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998.
- البدوي، محمد خير. قطار العمر في أدب المؤانسة والمجالسة. الخرطوم: دار النهار للانتاج الإعلامي، 2008.
- بلقزيز، عبد الإله. نقد الخطاب القومي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.
- الحاج، تاج السر عثمان. التاريخ الاجتماعي لفترة الحكم التركي، 1821 - 1885. الخرطوم: مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، 2004.

حسن، إبراهيم شحاتة. مصر والسودان ووجه الثورة في نصيحة أحمد العوام: دراسة مقارنة في الأصول التاريخية للثورتين العربية والمهدية واتجاهات الفكر الثوري في عهدها. الإسكندرية، مصر: مؤسسة الثقافة الجامعية، 1971.

حسن، حمدي عبد الرحمن. العرب وأفريقيا في زمن متحول. القاهرة: دار مصر المحروسة للنشر، 2009.

حمد، النور. مهارب المبدعين: قراءة في السير والنصوص السودانية. الخرطوم: دار مدارك للنشر، 2010.

الرافعي، عبد الرحمن. مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية: تاريخ مصر القومي من سنة 1892 إلى سنة 1908. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1962.

الراقد، محمد عبد المنعم السيد. الغزو العثماني لمصر ونتائجه على الوطن العربي. إشراف أحمد أحمد أحمد الحتة. القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، 1968.

روسانو، ديدار فوزي. السودان إلى أين؟. نقله إلى العربية مراد خلاف؛ تقديم آلان جريش. القاهرة: الشركة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، 2007.

الشريف، جمال. الصراع السياسي على السودان (1874 - 2006م). الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2009.

شقيير، نعم. تاريخ السودان. تحقيق وتقديم محمد إبراهيم أبو سليم. بيروت: دار الجيل، 1981.

شكري، محمد فؤاد. مصر والسودان: تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر، 1820 - 1899. ط 3. القاهرة: دار المعارف، 1963.

الشيخ، رأفت غنيمي. مصر والسودان في العلاقات الدولية. ط 2. القاهرة: عالم الكتب، 1983.

طه، عبد الرحمن علي. السودان للسودانيين: طمع، فزع، ووثبة، فجهاد. أم درمان، السودان: شركة الطبع والنشر، 1955.

طوسون، عمر. تاريخ مديرية خط الاستواء: من فتحها إلى ضياعها، من سنة 1869 إلى سنة 1889 م. 3 ج. الإسكندرية: مكتبة العدل، 1937 - 1938.

العارف، ممتاز. الأحباش بين مأرب وأكسوم: لمحات تاريخية من العلاقات العربية الحبشية ونشوء إثيوبيا الحديثة. بيروت؛ صيدا: المكتبة العصرية، 1975.

عرب فقيه. تحفة الزمان أو فتوح الحبشة: «الصراع الصومالي الحبشي في القرن السادس الميلادي». نشره مع مقدمة بالفرنسية رينيه باسيه؛ حققه فاهيم محمد شلتوت. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974.

غيث، فتحي. الإسلام والحبشة عبر التاريخ. القاهرة: دار النهضة المصرية، 1967.

كوثراني، وجيه. الفقيه والسلطان: جدلية الدين والسياسة في إيران الصفوية، القاجارية والدولة العثمانية. ط 2 منقحة. بيروت: دار الطليعة، 2001.

كولينز، روبرت أو. تاريخ السودان الحديث. ترجمة مصطفى مجدي الجمال؛ مراجعة حلمي شعراوي. القاهرة: دار العين للنشر؛ المركز القومي للترجمة، 2010. (المشروع القومي للترجمة؛ 1598)

ماكهاكل، هارولد. السودان. ترجمة محمود صالح عثمان صالح. أم درمان: مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، 2006.

مرشو، غريغوار منصور. من الاستبعاد إلى الاستبداد: حفريات في آليات احتلال العقل. ط 2. حلب: دار الملتقى، 2009.

مقار، نسيم. مصر وبناء السودان الحديث. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1993. (مصر النهضة؛ 39)

## 2 - الأجنبية

*General History of Africa*. 8 vols. Abridged ed. London: J. Currey; Berkeley, Calif.: University of California Press; Paris: Unesco, 1990-1999.  
Vol. 2: *Ancient Civilization of Africa*. Editor G. Mokhtar.

Perani, Judith and Fred T. Smith. *The Visual Arts of Africa: Gender, Power, and Life Cycle Rituals*. Upper Saddle River, NJ: Prentice Hall, 1998.

Phillips, Tom (ed.). *Africa: The Art of a Continent*. Munich; New York: Prestel, [1995].

القسم الثاني

المحور الاقتصادي السياسي





## الفصل الرابع

### المنافسة الدولية في دول القرن الأفريقي

#### بيتر وودوارد

تحلّل هذه الدراسة العلاقة بين التنافس الإقليمي الذي تخوض غماره دول القرن الأفريقي وتنافس الفاعلين الدوليين الآخرين. وتنظر أولاً في تأثير الحرب الباردة التي أدخلت خلالها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي نزاعهما إلى القرن الأفريقي، فزاد من حدة نزاعاته الوطنية والإقليمية. وتحول بعد ذلك إلى تناول التغيرات التي طرأت على كل من العلاقات الإقليمية في القرن الأفريقي والتدخل الدولي في المنطقة بعد نهاية الحرب الباردة، وكذلك بعد 11 أيلول/سبتمبر 2001. وترى الدراسة، في النهاية، أن احتواء التنافس في القرن الأفريقي ليس مسألة تضطلع بها دول المنطقة وحدها، بل المجتمع الدولي الواسع أيضاً.

اشتهر القرن الأفريقي بمستويات النزاع فيه؛ ذلك النزاع الذي خيم على دول المنطقة منذ أن لحقت بإثيوبيا المناطق المحيطة بها، خارجة من ربة الاستعمار لتغدو دولاً مستقلة بدءاً من خمسينيات القرن العشرين: السودان في عام 1956؛ الصومال في عام 1960؛ جيبوتي في عام 1977، في حين سيطرت إثيوبيا على إريتريا في عام 1952. وكان على هذه الدول كلها أن تعيش

نزاعات داخلية في السنوات اللاحقة. وارتبطت هذه النزاعات الداخلية بدورها بالعلاقات بين دول المنطقة والنحو الذي رُسِمَتْ فيه حدودها، في حين قامت هذه الدول ذاتها أحيانًا، بمقاربات مناوئة بعضها لبعض. أما المستوى الثالث من مستويات النزاع، فكان يأتي من المجتمع الدولي الواسع وقواه العظمى، خصوصًا في أثناء الحرب الباردة. وخلف هذا المستوى الدولي إرثًا لا يزال باديًا بعد عشرين عامًا على انتهاء تلك الحرب. ومستويات النزاع المتداخلة هذه هي ما جعل القرن الأفريقي يظهر بمظهر المركب الأمني الإقليمي كما رسم معالمه أستاذ العلاقات الدولية البريطاني باري بوزان (B. Buzan) في الأصل، إذ نجد مجموعة من البلدان يتوقف الأمن في كل واحد منها، وبدرجة كبيرة، على الأمن في واحد أو أكثر من جيرانه<sup>(1)</sup>. وفي ما يخص القرن الأفريقي ذاته، تشير المراجع إليه بوصفه منطقة ظهرت منذ أوائل ثمانينيات القرن العشرين، مشيرةً أولاً إلى إثيوبيا والصومال، لتضيف بعدها السودان، فيما ذكر بعضهم لاحقًا منطقة القرن الأفريقي الكبرى التي تضم بعض الدول في شرق أفريقيا<sup>(2)</sup>، وتشير إليها هذه الدراسة بوصفها الدول التي تترابط تحدياتها الأمنية ترابطًا واضحًا: إثيوبيا والصومال وجيبوتي والسودان وإريتريا.

### أولاً: الاستقرار الداخلي

تُعَدُّ إثيوبيا، وكانت تُعرَف في السابق باسم الحبشة، البلد الوحيد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الذي قاوم بنجاح مجيء الاستعمار الأوروبي، في حين راح إمبراطوره، منليك الثاني، منذ أواخر القرن التاسع عشر يوسّع حدوده في الأراضي المنخفضة حول مملكته المرتفعة، مُدْمِجًا إلى جانب سواها تلك الجماعات الصومالية أساسًا في المناطق الجنوبية الشرقية من هود وأوغادين، وواصل الإمبراطور هيلاسيلاسي هذه النزعة التوسعية في القرن العشرين،

---

Barry Buzan and Ole Wæver, *Regions and Powers: The Structure of International Security*, Cambridge Studies in International Relations; 91 (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2003), pp. 40-92.

I. M. Lewis, ed., *Nationalism and Self Determination in the Horn of Africa* (London: Ithaca Press, 1983), and John Markakis, *National and Class Conflict in the Horn of Africa*, African Studies Series; 55 (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1987).

واستخدم مهاراته الدبلوماسية في السيطرة على إريتريا، المستعمرة الإيطالية السابقة التي كانت آنذاك تحت إدارة الأمم المتحدة، لتبدأ مقاومة هيلاسيلاسي في إريتريا مع أوائل ستينيات القرن العشرين، وتنتشر لاحقاً إلى إقليم تقراي (Tiger) المجاور. وقد تطور نزاع كبير في هذه المناطق الشمالية وساهم في سقوط الإمبراطور عام 1974، إلا أنه تواصل ولم ينقطع في ظل حكم منغستو هيلامريام<sup>(3)</sup>، لتجبره حركات التمرد الشمالية في النهاية على السقوط، وتسيطر على إثيوبيا وإريتريا التي باتت مستقلة. وقد بقي الزعماء المتمردون الذين استولوا على السلطة في عام 1991 عشرين سنة في سدتها، لكن تقارير تشير إلى مناطق في جنوب وسط إثيوبيا، وفي جنوبها وشرقها، لا يزال الصراع ناشباً فيها.

في السودان، بدأت حرب أهلية متواصلة منذ أوائل ستينيات القرن العشرين، وتركزت على الفروق التي ظهرت بين شماله وجنوبه عند بداية الاستقلال من دون أن تجد حلاً لها بعد ذلك، بل فاقمتها السياسات الحكومية<sup>(4)</sup>. ولم يشهد الجنوب تاريخياً تغلغل النفوذ الإسلامي والعربي الذي دخل السودان ببطء على مدى قرون عدّة وضرب بجذوره على طول النيل، وفي الصحاري والسهول الساحلية في الشمال، بل حافظ الجنوب إلى حدّ كبير على طرائق الحياة الأفريقية التقليدية التي سعى الحكم البريطاني إلى استمرارها بعزل المنطقة عمداً في أثناء وجوده في النصف الأول من القرن العشرين. وكانت الحركة الوطنية السودانية متركزة في الشمال على نحو طاع، ومع اقتراب الاستقلال أبدى السياسيون الجنوبيون اهتماماً، ودعوا إلى إنشاء اتحاد فدرالي. لكن الأمر لم يقتصر بعد الاستقلال على رفض ذلك ونبذه، بل دَفَع بعد انقلاب الجنرال عبود في عام 1958 إلى

---

Bahru Zewde, *A History of Modern Ethiopia, 1855-1974*, Eastern African Studies (London: (3) James Currey; Athens: Ohio University Press; Addis Ababa: Addis Ababa University Press, 1991).

Christopher Clapham, *Transformation and Continuity in Revolutionary Ethiopia* (Cambridge: Cambridge University Press, 1988). حول الثورة، انظر:

Douglas H. Johnson, *The Root Causes of Sudan's Civil Wars* (Oxford: James Currey, (4) 2003).

محاولات أسلَمة الجنوب وتعريبه، وهو ما قُوبِلَ بمقاومة مسلحة متنامية قادتها حركة أنيانيا (Anyanya). وفي عام 1972 عقد الحاكم العسكري آنذاك، جعفر النميري، سلامًا مع الجنوب، لكن الحرب عادت ثانيةً بعد أحد عشر عامًا مع تدهور العلاقات مجددًا بين الشمال والجنوب، إذ فاقمتها هذه المرّة محاولات حكومة الشمال الواضحة لفرض سيطرتها على حقول النفط المكتشفة في الجنوب، وكذلك على مياهه عبر قناة جونقلي المقترحة. واستمرت هذه الحرب التي هي أطول حرب أهلية في أفريقيا حتى اتفاق السلام الشامل في عام 2005، هذا الاتفاق الذي بلغ ذروته في استفتاء الجنوبيين على انفصال دولة جنوب السودان في تموز/ يوليو 2011<sup>(5)</sup>. ويُقدَّر عدد ضحايا هذه الحرب الأهلية منذ الاستقلال بحوالي 5.2 ملايين نسمة، لكن السلام في الجنوب لم يكن نهاية الصراع، حيث شهد هذا الأخير انفجارًا كبيرًا جديدًا في دارفور منذ عام 2003، فضلًا عن العنف اللاحق في المناطق الحدودية، وبخاصة أبيي وجنوب كردفان<sup>(6)</sup>.

شهد الصومال تنامي الصراع الداخلي بعد محاولة فاشلة لغزو إثيوبيا قام بها الرئيس سياد بري في عام 1977/ 1978<sup>(7)</sup>؛ إذ تلا الهزيمة على يد إثيوبيا (المدعومة من الاتحاد السوفياتي وقوات كوبية) انفجار توترات قبلية لطالما كانت ملمحًا متناميًا من ملامح السياسة الصومالية، على الرغم من محاولة بري منع أي إشارة إلى الهوية القبلية. وتصدّرت الجبهة الأممية الحركة الوطنية الصومالية التي تنتمي نواتها الأساس إلى قبيلة إسحق، المقيمة أساسًا في منطقة أرض الصومال البريطانية السابقة. وانتشر القتال العنيف في الشمال، وتحول

Elke Grawert, ed., *After the Comprehensive Peace Agreement in Sudan, Eastern Africa* (5) Series (Woodbridge, Suffolk, [England]; Rochester, NY: James Currey, 2010).

(6) اجتذب السودان قدرًا كبيرًا من الاهتمام والكتابة الأكاديمية. ومن الكتب الموجزة

Robert O. Collins, *A History of Modern Sudan* (Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 2008).

David D. Laitin and Said S. Samatar, *Somalia: Nation in Search of a State, Profiles*. (7) Nations of Contemporary Africa (Boulder, Colo.: Westview Press; London, England: Gower, 1987), and I. M. Lewis, *A Modern History of the Somali: Nation and State in the Horn of Africa*, Eastern African Studies, 4<sup>th</sup> ed. (Oxford: James Currey; Hargeisa, Somaliland: Btec Books; Athens: Ohio University Press, 2002).

إلى مقاومة للحكومة من جماعات أخرى امتدت جنوبًا إلى العاصمة مقديشو، وأجبرت بري على الفرار. وبعد مغادرته ظهرت حكومتان مستقلتان في أرض الصومال وأرض البُنت المجاورة - مع أنه لم يُعترف بهما دولتين - في حين لم تكن ثمة دولة فاعلة في وسط البلاد وجنوبها. وبدلاً من ذلك، غالبًا ما وُصِفَت المنطقة بأنها تحت سيطرة عدد من أمراء الحرب ونزاعاتهم التي كان يتنوع مستواها باختلاف المكان والزمان، غير أن كيانًا جديدًا عُرف باسم اتحاد المحاكم الإسلامية ظهر في عام 2006، وشكل أقرب كيان إلى الدولة يظهر منذ فرار بري، على الرغم من المخاوف التي انتابت بعض الأحياء بشأن تطرف ساكنيها الإسلامي الفعلي أو الكامن. وأدى الغزو الإثيوبي في أواخر عام 2006، بقصد إطاحة اتحاد المحاكم الإسلامية، إلى صيرورة الجناح العسكري لهذا الاتحاد، حركة الشباب، أشد جذرية وسيطرة على مناطق واسعة في الوسط والجنوب. وفي غضون ذلك، كان ثمة دعم دولي لحكومة فدرالية انتقالية قامت عبر عملية مديدة في كينيا. وجرت محاولة لترسيخ هذه الحكومة في الصومال بقوى من الاتحاد الأفريقي مع أن سلطتها لم تتعدَّ العاصمة بعد، حيث لا يزال الصراع المتقطع متواصلًا بينها وبين حركة الشباب.

أما جيبوتي، فغالبًا ما نُظِرَ إليها باعتبارها منطقة هدوء وسط صراعات القرن الأفريقي، لكنها شهدت هي أيضًا صراعًا داخليًا، وإن يكن محدودًا. فقبل الاستقلال، عُرفت جيبوتي لفترة بأنها إقليم العفر والعيسى الفرنسية، وكانت فرنسا تُحابي العيسى بوجه عام. كما بدا الاستقلال كأنه يستأنف سيطرة العيسى. وفي عام 1991 تحوّل بعض العفر إلى معارضة هذا التمييز معارضةً عنيفة عبر نشاط جبهة إعادة الوحدة والديمقراطية، وهي قوة تعدّ نحو 3000 رجل. لكن لم يمض وقت طويل حتى تمّ التوصل إلى اتفاق بين الحكومة وممثلي أغلبية تلك الجبهة. وعلى الرغم من مواصلة أقلية الكفاح، فإن ذلك خبا بدوره، تاركًا وراءه حزبًا مسيطرًا، هو التجمع الشعبي من أجل التقدم، في بنية سياسية هادئة عمومًا.

كما ظهرت إريتريا هادئة نسبيًا بعد استقلالها عن إثيوبيا، لكن ذلك لم يكن

من غير تحدّيات واجهتها؛ فأراضيها المنخفضة المسلمة بصورة غالبية، والواقعة على حدودها الغربية مع السودان، لطالما عُرفت بطابع سياسي مختلف بعض الشيء عن طابع الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة، وهي الجبهة الحاكمة التي برزت من الحرب الظافرة التي شنتها الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا<sup>(8)</sup>. وبعد الاستقلال، جرت محاولات لإنشاء حركة باسم الجهاد الإسلامي، مع أن ذلك لم يَزَقْ قطّ إلى مستوى النزاع العلني. لكن عدم استمرار النزاع المتواصل كان يعود إلى قمع الحكومة المتزايد، أكثر من كونه يعود إلى بناء نظام سياسي جامع. وذاع صيت سيطرة تلك الحكومة القاسية بمرور السنين، متزامناً مع هروب أعداد متزايدة من اللاجئين من وضع لم يكن فيه الفرار بالعملية السهلة: إذ بدت إريتريا في بعض الأحيان كأنها كورياً الشمالية في أفريقيا<sup>(9)</sup>.

## ثانياً: التنافس الدولي - المستوى الإقليمي

كانت الخلاصة أعلاه ضرورية لتأكيد أن التنافس الحقيقي بين دول القرن الأفريقي إنما يعكس الأوضاع المحلية داخل كلّ دولة من دول المنطقة، بقدر ما يعكس مطامح دولية لدى هذه الدول بعضها تجاه بعض، مع أن هذه المطامح ذاتها كانت عاملاً تنافسياً أيضاً، كما سيبيّن لاحقاً. سيتم التطرّق أولاً إلى العلاقات الإقليمية في مرحلة الحرب الباردة، ثم في العشرين عاماً منذ نهاية تلك الحرب.

تشكّل إثيوبيا، بوصفها البلد الأكبر في القرن الأفريقي، النقطة المركزية التي يُنظر من خلالها إلى تطور العلاقات بين الدول في تلك المنطقة؛ إذ تزامن استقلال الصومال في عام 1960 مع شكاوى كانت متوقّعة على نطاق واسع

---

(8) اجتذب كفاح إريتريا قدراً كبيراً من الأدبيات، تميّز الكثير منها بطابع ملتزم. ويمكن

للقارئ أن يجد نظرة متوازنة في: Ruth Iyob, *The Eritrean Struggle for Independence: Domination, Resistance, Nationalism, 1941-1993*, African Studies Series; 82 (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1995).

Richard Reid, «Caught in the Headlights of History: Eritrea, the EPLF and the Post-War (9)

Nation-State», *Journal of Modern African Studies*, vol. 43, no. 3 (2005), pp. 467-488.

حيال جيرانه، إثيوبيا وكينيا وجيبوتي، بخاصة الأولى بينهم. وكان في عَلم الدولة الجديدة نجمة خماسية في الوسط تدلّ على المناطق الخمسة التي يقيم فيها الشعب الصومالي، حيث تقع ثلاث من هذه المناطق في أراضي هؤلاء الجيران، التي يُطالب بها الصومال. ولم يمضِ وقت طويل حتى دُعِمَت هذه النزعة التحريرية التوحيدية بتشجيع لحركتي المقاومة الصومالية ومساندتهما في منطقة أوغادين في إثيوبيا، حيث كانت جبهة تحرير غرب الصومال منذ عام 1961، وفي منطقة حدود كينيا الشمالية، لكن جرى احتواء حركتي المقاومة هاتين، وتحوّل رئيس وزراء الصومال الجديد في عام 1967 من دعم الصراع، إلى طرائق أكثر دبلوماسية في السعي إلى تحقيق أهداف بلده.

تغيّر الوضع ثانيةً مع الثورة في إثيوبيا في عام 1974. وفي هذا الوقت كان سياد بري قد استولى على السلطة في الصومال، وبدا لكثيرين، بخاصة في الجيش الذي سلّحه الاتحاد السوفياتي بعد وصول بري إلى السلطة في عام 1969، أن الاضطراب في إثيوبيا بعد سقوط الإمبراطور هيلاسيلاسي فرصة لتحقيق مطامح الصومال التحريرية التوحيدية مرّة أخرى. وعلى الرغم من تحذيرات السوفيات بعدم الهجوم، وفي خرق واضح لمبادئ منظمة الوحدة الأفريقية الخاصة بالاعتراف بالحدود الاستعمارية الموروثة، استجاب بري في عام 1977 للضغط الداعي إلى اقتناص الفرصة، وغزا إثيوبيا محققاً انتصارات سريعة في زحفه على المرتفعات. غير أن إثيوبيا تمكّنت من قلب هذا الوضع، وسرعان ما صارت يدها هي العليا باغتنامها فرص زعزعة استقرار نظام سياد بري، إذ دعمت متمرّدي الحركة الوطنية الصومالية في أرض الصومال، فضلاً عن تشجيعها قبائل أخرى مناهضة لبري.

في لحظة من هذا الصراع الذي كانت كلّ دولة تحاول فيه إثارة القلاقل داخل حدود الدولة الأخرى، بحثت الدولتان المنخرطتان مباشرة عن إمكانية عقد اتفاق لوقف دعم كلّ منهما للمتمرّدين الموجودين في البلد الآخر؛ ففي عام 1988 واجه منغستو هجمات متزايدة في شمال إثيوبيا، وسعى إلى نشر قواته آنئذٍ على الحدود الصومالية؛ في حين أراد بري وقف دعم إثيوبيا للحركة

الوطنية الصومالية وسواها. وكانت النتيجة عقد اتفاق بين الزعيمين، غير أن هذا الاتفاق لم يحد من نشاط الحركة الوطنية الصومالية التي قرّرت رفع مستوى الصراع قبل إدخال الاتفاق حيز التنفيذ. وردًا على ذلك، عاث بري خرابًا واسع النطاق في أرض الصومال: وهذا ما عمّق حدّة الصراع كثيرًا، وساهم في تنامي المقاومة في أرجاء البلاد حتى أطيح بعد ذلك بثلاث سنوات.

على خاصرة إثيوبيا الغربية، كان السودان متورطًا مع المتمرّدين شمال البلاد لأسباب غير أسباب التحرير والتوحيد. وكانت المعارضة الإريترية الأولى، جبهة التحرير الإريترية، قد جاءت من الأراضي المنخفضة الغربية التي يقطنها سكان مسلمون، يتداخلون بعض التداخل مع الصوفية الختمية في السودان. وعلاوة على ذلك، تلقت جبهة التحرير الإريترية دعمًا من دول عربية حريصة على الحدّ من نفوذ إثيوبيا المتنامي على البحر الأحمر الذي لم يعد آمنًا بعد استيلائها على إريتريا. هكذا غدت كل من مدينة بورتسودان وهي مركز الدعم، ومدينة الخرطوم، وهي مركز العمليات السياسية، مدينتين مهمتين بالنسبة إلى المتمرّدين الإريترين، الأمر الذي تواصل وتزايد عندما هزمت الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا جبهة التحرير الإريترية مع تصاعد الحرب في إريتريا. وذلك علاوة على تنامي أعداد اللاجئين الإريترين في السودان، وتحوّل معسكراتهم إلى مراكز لتجنيد المتمرّدين وقيامهم بأدوار أخرى.

كان السودان يخوض حربه الأهلية في الجنوب. صحيح أن تدخل إثيوبيا في تلك الحرب كان أقلّ كثيرًا من تدخل أوغندا، ولكن بدا للرئيس نميري في عام 1972 أن إثيوبيا قد تؤدي دورًا مهمًا في التوصل إلى عقد اتفاق سلام مع المتمرّدين في الجنوب: وبالفعل، تمّ التوصل إلى هذا الاتفاق في أديس أبابا في ذاك العام برعاية الإمبراطور. وتوقع هذا الأخير وضع حدّ لانتحار السودان على المتمرّدين الإريترين، وخضع ذلك الانفتاح لبعض القيود لفترةٍ بالفعل، لكن السودان سرعان ما غدا من جديد، مع ظهور الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا، منطقة مهمّة يعمل عبرها المتمرّدون. أمّا ظهور الجبهة الشعبية لتحرير تقراي



في سياق الثورة الإثيوبية بين عامي 1974 و1977، فلم يعمل إلا على تعزيز الصلات بين التمرد في ذلك البلد والسودان.

سوف ينعكس الوضع تمامًا مع اندلاع الحرب الأهلية في جنوب السودان من جديد في عام 1983؛ إذ توجه المتمردون الذين تحولوا بسرعة إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان رأسًا إلى الحدود مع إثيوبيا، حيث كان لا يزال هناك نظام ماركسي صريح يقاتل متمردى الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا والجبهة الشعبية لتحرير تغراي الماركسيين الصريحتين بالمثل. ولقي الجيش الشعبي لتحرير السودان الترحيب، وظلت إثيوبيا إلى حين سقوط منغستو في عام 1991 مركز عملياته الخارجي الأساس<sup>(10)</sup>. وبذلك كانت إثيوبيا تتبنى مقولة العين بالعين في علاقاتها الدولية مع اثنين من جيرانها الرئيسيين.

### ثالثًا: التنافس الدولي والحرب الباردة

لطالما أدركت القوى الدولية الكبرى ما لوائي النيل والبحر الأحمر من أهمية في السيطرة السياسية والاقتصادية العالمية. وفي القرن التاسع عشر، كان ذلك الإدراك وما نجم عنه من تنافس، عاملاً أساساً في تقسيم القرن الأفريقي، مع كل ما سيترتب على ذلك التقسيم محلياً وإقليمياً بعد ذلك. وهكذا بات متوقعاً أن تعتمد القوى العظمى في الحرب الباردة إلى وضع القرن الأفريقي في حساباتها الجيو - استراتيجية؛ إذ رأت الولايات المتحدة أهمية إثيوبيا، وبادرت إلى دعم الإمبراطور بعد انتهاء الحرب [العالمية الثانية] مباشرة، كما ساندته في وضع يده على إريتريا في عام 1952، حيث سارعت إلى إنشاء قاعدة اتصالات مهمة. وكانت الولايات المتحدة تأمل أيضاً بأن تحتوي الاتحاد السوفياتي خلف حلف بغداد، لكن ذلك أُجْهَضُ بصفقة السلاح الشيكي مع حكومة جمال عبد الناصر الجديدة في عام 1955. وبعد أزمة السويس في العام التالي، بات الاتحاد السوفياتي قادراً على توطيد نفوذه في مصر والتطلع

---

(10) دخلت عناصر من الأمن السوداني أدیس أبابا مع الجبهة الشعبية لتحرير تغراي، وهو ما اضطر قيادة الجيش الشعبي لتحرير السودان الموجودة هناك إلى الخروج بسرعة.

إلى المناطق المجاورة. وكان السودان، مثل إثيوبيا، قد تلقى رزمة دعم في البداية من الولايات المتحدة باعتباره (الدعم) جزءاً من عقيدة أيزنهاور، لكن الاتحاد السوفياتي استطاع أن يغدو منذ عام 1983 مصدر تزويد الصومال، عدو إثيوبيا، بالسلاح. ورأى بعضهم أنه هو الذي شجّع انقلاب بري في عام 1969. وبقي نظام هذا الأخير حليفاً حتى عام 1977. وفي ذلك الحين كانت الثورة الإثيوبية قد جاءت بحكومة منغستو الماركسية الجديدة. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة لإبقاء صلاتها بها، فإنها أُخْرِجَتْ من البلد ليحلّ الاتحاد السوفياتي محلّها. عندئذٍ حاول الاتحاد السوفياتي بناء حلف اشتراكي عند قاعدة البحر الأحمر، لا يقتصر على إثيوبيا والصومال، بل يتعداهما إلى اليمن الجنوبي حيث كانت حكومة ماركسية أخرى في السلطة. غير أن الأمر لم يتمّ مع قرار بري غزو إثيوبيا في عام 1977؛ لكن الاتحاد السوفياتي أدّى دوراً حيويّاً في ضمان فشل ذلك الغزو، ودعم إثيوبيا ذلك الدعم الصريح بعد أن حلّ محلّ الولايات المتحدة<sup>(11)</sup>.

كان الوضع في السودان عكس ذلك؛ إذ أدى انقلاب النميري في عام 1969 إلى تحوّل نظامه الراديكالي باتجاه الاتحاد السوفياتي، لكنّ أجلّ ذلك التحول كان قصيراً بعد فشل محاولة الانقلاب الدموية المدعومة من السوفيّات، وهي المحاولة التي قام بها من داخل القصر ماركسيون في الحكومة ضد الرئيس القومي العربي. عندئذٍ تحوّل النميري باتجاه الولايات المتحدة. وفي نهاية سبعينيات القرن العشرين، كانت القوتان العظميان توسّعا دعمهما العسكري، كل منهما لنظامه الزبون. وتمكّنت الولايات المتحدة من دخول الصومال بعد قطيعة هذه الأخيرة مع الاتحاد السوفياتي في عام 1977. وكانت النتيجة تأمين تدفق الأسلحة إلى المنطقة لكلّ من الحكومات والمتمردين،

---

(11) زيفنيو بريجنسكي، رئيس مجلس الأمن القومي الأمريكي في عهد الرئيس كارتر، تعليق شهير على هذا التنافس بين القوتين العظميين في القرن الأفريقي: «انفراج يقبح مدفوناً في رمال أوغادين»، ورد في: Fred Halliday, *The Making of the Second Cold War* (London: Verso, 1988), p. 87. وفي أثناء الحرب الباردة الثانية في أوائل ثمانينيات القرن العشرين، كان يُنظر إلى القرن الأفريقي على أنه يقع جغرافياً في مركز ما يُدعى «قوس الأزمات» الممتد من أفغانستان إلى ليبيا.

فشهدت ثمانينيات القرن العشرين نزاعات مترابطة متنامية تمتد من الصومال شرقاً، إلى جنوب السودان غرباً، لكن القوى العظمى غالباً ما وجدت نفسها مع زبائن يتسمون بالعناد وينقضون التعاون إذا ما اقتضت ذلك السياسة المحلية. ورأينا كيف رفض بري محاولات السوفييات ثنيه عن غزو إثيوبيا في عام 1977، في حين رعب النميري داعميه الأميركيين حين حاول أن يجعل السودان دولة إسلامية في عام 1983؛ تلك النقلة التي زادت اغتراب الجنوب، وأشعلت الحرب الأهلية هناك من جديد. أما في إثيوبيا، فبقي منغستو قريباً من السوفييات، لكنه لم يستطع، على الرغم من مساعداته العسكرية، إحراز النصر على المتمردين في الشمال.

لم يكن مصادفةً أن يُسفر خبّو الحرب الباردة في نهاية ثمانينيات القرن العشرين عن هشاشة حكام القرن الأفريقي؛ إذ أطيح النميري في عام 1985، ومع نهاية العقد تراجع دعم السوفييات لمنغستو، شأنه شأن دعم الولايات المتحدة لبري، وفي عام 1991 سقطت سلطة كلا الرجلين، وساد الأمل بأن تحلّ حقبة جديدة من السلم في مناطق عدّة من العالم، بما في ذلك القرن الأفريقي. وربما لولا تنافس القوى العظمى لكانت ضروب التنافس المحلية قد اضمحلت وتلاشت هي أيضاً.

### رابعاً: التنافس الإقليمي بعد الحرب الباردة

في حين انتهى تنافس القوى العظمى بعد الحرب الباردة، سرعان ما اتّضحت أهمية العلاقات الإقليمية - مع صعود حكومتين جديدتين في إثيوبيا وإريتريا، متزامنتين مع حكومة جديدة غير مُعترف بها في أرض الصومال، وانقلاب مهمّ في السودان في عام 1989 - وإن كان هناك صعوبة للتنبؤ بها في الوقت ذاته.

تكشّف أحد أوجه استحالة التنبؤ هذه في أوائل تسعينيات القرن العشرين، عندما أتى الانقلاب في السودان بأول نظام إسلامي جذري في العالم العربي السني والنظام الوحيد من هذا النوع حتى ذلك الحين. وكانت لهذا النظام خططه

الدولية الواسعة التي وقف وراءها حسن الترابي، مرشد ذلك النظام بما تميّز به من دهاء وطموح. وتمثّلت إحدى هذه الخطط في تأمين ملاذ للجماعات الجذرية من أرجاء العالم الإسلامي، التي أشير إليها باسم الأخوة الإسلامية، ومن بينها تنظيم القاعدة بقيادة أسامة بن لادن الذي أتى من أفغانستان في عام 1991. كما تمثّل هدف آخر بأن يغدو السودان مركز حركة إسلامية جامعة جذرية تنافس منظمة المؤتمر الإسلامي التي تقودها السعودية: وكانت المنظمة الجديدة هي المؤتمر الشعبي الإسلامي والعربي الذي أسس في عام 1991، وكان الترابي أمينه العام. هذا في حين تمثّل هدف ثالث في أن يعمل السودان باعتباره منارة في بناء الدولة الإسلامية تُلهم بقية العالم الإسلامي. وأخيرًا اتخذ السودان مهمة خاصة له في تحرير الجماعات المسلمة في القرن الأفريقي وفي شرق أفريقيا، إضافة إلى توحيدها.

كانت حركة الجهاد الإسلامي في إريتريا والحركة الأوروبية الإسلامية في إثيوبيا من بين الحركات الإسلامية التي لقيت تشجيعًا من السودان. وكان طبيعيًا أن تبادل كل من إريتريا وإثيوبيا ما لقيته من السودان في تسعينيات القرن العشرين بالمثل. وكانت إريتريا أشدّ صراحة في انتقادها، إذ تحدثت علانية في عام 1994 لتحذّر السودان من دعم النشاط الإسلامي في الدولة الجديدة. وباتت إثيوبيا أشدّ عداءً للسودان بعد محاولة إسلاميين مصريين اغتيال الرئيس مبارك في أديس أبابا في عام 1995، بتواطؤ مع عناصر من أجهزة أمنية سودانية. ودعم كلا البلدين الجيش الشعبي لتحرير السودان الذي أقام صلات مع جماعات المعارضة السودانية الأخرى، بغية نشر تمرّده إلى شرق السودان تحت مظلة التحالف الوطني الديمقراطي الذي تقدّم في عام 1997 إلى حدّ بدا فيه الهجوم على الخطوط أمرًا ممكنًا. وكان السودان قد قرّر آنئذٍ أن يحدّ من مطامحه الإسلامية، وأرسل في سياق ذلك أسامة بن لادن والقاعدة إلى أفغانستان في عام 1996.

في عام 1998 انفجرت حالة أخرى من حالات صعوبة التنبؤ بالعلاقات الإقليمية مع اندلاع الحرب الإريترية - الإثيوبية غير المتوقّعة؛ إذ على الرغم

من الاعتراف، خلال سنوات حروب التحرير، بالخلافات بين الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا والحركة الشعبية لتحرير تقراي، كان ثمة توقع بأن تبقى العلاقات سلمية، وربما تُقام علاقات تعاون بعد استقلال إريتريا. ومع أن الحدود لم تكن قد رُسمت تمامًا بين البلدين، جاء ذلك الهجوم المفاجئ الذي شنته إريتريا، في خضم المفاوضات، على بلدة بادمي الحدودية الصغيرة في عام 1998 أشبه بالصدمة الكبيرة. وكانت تلك الجولة الأولى بين جولتين كبيرتين من القتال الذي قدّر له أن يكون حربًا من أكبر حربيين بين الدول في أفريقيا منذ الحرب العالمية الثانية؛ إذ كانت الحرب الأخرى هي الحرب الصومالية - الإثيوبية في فترة 1977 - 1978. وقدّر عدد القتلى بين 70 ألفًا و100 ألف، فضلًا عن التكلفة الباهظة التي تحمّلها بلدان فقيران أشدّ الفقر.

سرعان ما تجاوزت مناقشة أسباب الحرب قضية الحدود ذاتها. وأشير إلى أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين كانت قد تدهورت منذ عام 1993. وجعل استقلال إريتريا إثيوبيا مرة أخرى أكبر دولة محاطة بالبر في العالم (أي دولة غير ساحلية). ومع حاجة السكة الحديد القديمة التي تربطها بميناء جيبوتي إلى إصلاح وترميم، تطلّعت إثيوبيا إلى الموانئ الإريترية، بخاصة ميناء عَصَب، منفذها الأساس إلى البحر، غير أن الخلافات نشأت إزاء رغبة إريتريا في فرض ضرائب على مرور البضائع، بخلاف رؤية إثيوبيا لما يجب أن تكون عليه الحال. وعلاوة على ذلك، تداولت إريتريا في عام 1997 بعملتها الجديدة التي تعرف بالنقفة، وتوقعت لها أن تكون نِدًا للعملة الإثيوبية المعروفة بالبر، إلا أن رفض إثيوبيا السعر الثابت أدّى إلى انخفاض قيمة النقفة بشدّة، من دون أن تراجع إثيوبيا عن إلحاحها على أن تكون التجارة بين البلدين بالعملة الصعبة التي لا تملك إريتريا منها سوى القليل. ومع نشوب الحرب، اضطر كثيرون من الإريترين في إثيوبيا إلى المغادرة بسبب تصاعد التوتر الاجتماعي والسياسي<sup>(12)</sup>.

---

Tekeste Negash and Kjetil Tronvoll, *Brothers at War: Making Sense of the Eritrean-Ethiopian War*, Eastern African Studies (Oxford: James Currey; Athens: Ohio University Press, 2000).

من التفسيرات التي قُدِّمَتْ أن استخدام إريتريا المفاجئ للقوة لم يكن خارج النزعة الحرية التي أبدتها مرارًا منذ استقلالها؛ إذ كانت قد شنت في أثناء خلافها مع اليمن على جزر حانيش هجمات عنيفة في عام 1996، كما عبّرت عن النزعة الحربية ذاتها في خلاف حدودي بسيط مع جيبوتي. يضاف إلى ذلك إرسال دباباتها إلى الحدود مع السودان دعمًا للمعارضة في شرق السودان في عام 1997. وفسّر بعضهم هذه الأعمال العدوانية بأن إريتريا عبّرت من خلال ذلك، على الرغم من كونها دولة صغيرة فقيرة الموارد، عن عزمها على أن تثبت أن دورها التاريخي في المنطقة منحها الحق في أن يُنظر إليها باعتبارها فاعلاً إقليمياً مهماً. وبدلاً من أن تسعى وراء سلوك متحفّظ إزاء الإجراءات القوية التي اتخذها جيرانها، بادرت إلى اكتساب نفوذ دولي بإطلاقها التهديدات عند أول فرصة، والتدخل في شؤون جيرانها الداخلية. هذا إلى جانب توفيرها أساساً لإثارة التعصّب القومي داخلياً، الأمر الذي وقرّ أيضاً مبرراً لإحكام القبضة على الجبهة الداخلية<sup>(13)</sup>.

لا شك في أن الحرب أطلقت موجة من التعصّب القومي في البلدين؛ ففي حين هاجمت إريتريا إثيوبيا لأنها لم تعترف كما يجب بدور الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا في تحرير كلا البلدين من سنوات الاضطهاد التي سبقت كفاحهما التحرري، انتقد بعضهم في إثيوبيا قيادتهم لسماحها بفقدان السيطرة على إريتريا بأجمعها، ودعوا إلى استعادتها، أو على الأقل إلى استرجاع ميناء عصب. وكان ذلك أقسى انتقاد يلقاه رئيس الوزراء مليس زيناوي منذ تسلّمه السلطة في عام 1991.

بعد الجولة الثانية من القتال في عام 2000، حين حققت إثيوبيا انتصارات جوهرية استعادت في إثرها مناطق مهمة، من بينها بادمي، اتّسعت الدعوات الدولية إلى الهدوء، وجرى التوافق في الجزائر على ضرورة وجود لجنة حدود دولية مُلزِمة، وإرسال الأمم المتحدة قوة لحفظ السلام إلى الحدود ذاتها. لكن

---

Richard Reid, «Old Problems in New Conflicts: Some Observations on Eritrea and its (13) Relations with Tigray, from Liberation Struggle to Inter-State War,» *Africa: Journal of the International Africa Institute*, vol. 73, no. 3 (2003), pp. 369-401.

حين حكمت اللجنة بأن تكون بادمي في إريتريا، لم تقبل الحكومة الإثيوبية بذلك الحكم، ورفضت الانسحاب من البلدة. وإزاء هذا الوضع، غدا الرئيس أفورقي ناقدًا صريحًا لكل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لفشلهما في القيام بأي فعل ضد إثيوبيا<sup>(14)</sup>. كما علّق عضوية إريتريا في الاتحاد الأفريقي، وكذلك في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية «إيغاد» (IGAD)، ومع ذلك عادت إريتريا إلى الانضمام إليهما في عام 2011.

دعم كل من البلدين المتنازعين حركات المعارضة في البلد الآخر وفاء لعهدهما القديم في المنطقة. ومع تنامي القمع الضاغط في إريتريا، شهدت هذه الأخيرة نزوح عدد من اللاجئين هربًا من ذلك الوضع، وهو ما دفع إثيوبيا إلى تشجيعهم على تنظيم معارضتهم لحكم أفورقي، في حين دعم هذا الأخير مقاومة الصوماليين الذين يعيشون في شرق إثيوبيا، كما ساند مقاومة الأورومو، بما في ذلك، ووفقًا لتقارير الأمم المتحدة، التخطيط لهجوم شنّ في أثناء انعقاد اجتماع الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في عام 2011، إلا أن المخطط أُحبط.

طاول التنافس بين إريتريا وإثيوبيا أجزاء أخرى من المنطقة، خصوصًا الصومال؛ إذ ترافق صعود اتحاد المحاكم الإسلامية مع تقارير تشير إلى تقديم إريتريا مساعدات لوجستية وعسكرية لها؛ مساعدات قد تكون تضمّنت جنودًا. وأشير إلى أن تدخّل إثيوبيا لإطاحة المحاكم الإسلامية لا ينطوي على قلق بشأن الأسلمة المتصاعدة هناك، ولم ينجم عن احتمال تزايد هذا التهديد داخل إثيوبيا فحسب، بل تعدّى ذلك ليساهم في استئناف الصراع مع إريتريا على الأرض الصومالية، على شكل حرب بالوكالة بين البلدين. وعلى الرغم من انهيار المحاكم، ما زال ذلك البعد في العلاقة بين الدولتين مستمرًا، كما يبدو. صحيح أن الحرب خمدت في الشمال، إلّا أن القضايا التي أشعلتها لا تزال بلا حلّ، ولا تزال النزاعات في الصومال بين الحكومة الفدرالية الانتقالية وحركة الشباب تتواصل.

---

Sally Healy and Martin Plant, «Ethiopia and Eritrea: Allergic to Persuasion,» (Chatham 14) House, Africa Programme; AFB BP 07/01, January 2007).

كذلك، عادت مقارنة إريتريا القائمة على المواجهة مع جيبوتي إلى الظهور مع استيلاء قواتها على منطقة متنازع فيها عام 2008. وردّت جيبوتي على ذلك بتوثيق علاقتها بإثيوبيا، إلى أن قامت في عام 2011 بعمل مشترك ضد جماعة من الأورومو، يُقال إنها تتلقى الدعم من إثيوبيا، وتحاول أن تعمل عن طريق جيبوتي.

كانت الحرب الإريترية - الإثيوبية بالنسبة إلى السودان نعمة دبلوماسية أتت في حينها؛ حيث إن كلاً من إريتريا وإثيوبيا كانت تدعم الجيش الشعبي لتحرير السودان والمعارضة الشرقية ردّاً على تهديد انتشار الإسلام المتوسّع. لكن تحوّل اهتمام إحداهما إلى الأخرى أفاد السودان في وقت حرج، ويات في مقدور هذا الأخير أن يتدخّل في كليهما، متفادياً اتّخاذ المواقف. وتركزت علاقات السودان بإثيوبيا على تعزيز الصلات التجارية. وفي نهاية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، كان السودان مصدر الأغلبية العظمى من نفط إثيوبيا، في حين كان لدى هذه الأخيرة خطة ضخمة ترمي إلى تصدير الكهرباء إلى جيرانها، بدءاً بالسودان. وفي عام 2011، قدّمت إثيوبيا أيضاً مساعدة في الصراع في أبيي، ومن ضمنها جهود وساطة قام بها مليس زيناوي. أمّا تدخّل إريتريا، فكان سياسياً أبعد وأشدّ التباساً. وقد أدّت دوراً أساساً في إبرام اتفاق سلام شرق السودان في عام 2006 الذي جرت المفاوضات بشأنه في أسمرأ، وفي المقابل منع السودان جماعات المعارضة الإريترية من العمل انطلاقاً من أراضيها، غير أن إريتريا كانت أقلّ تعاوناً في ما يتعلق بدارفور؛ إذ إنها تدعم حركة العدل والمساواة، وهي إحدى الجماعات المتمردة، كي تبين أنها لا تزال قادرة على المناورة وتحقيق النفوذ بالقوة. ويطرح انفصال جنوب السودان في عام 2011 قضايا جديدة مرتبطة بإثيوبيا وإريتريا، إذ يقف البلدان كلاهما موقف الصديق من الدولة الجديدة. فالنفط السوداني الذي يذهب إلى إثيوبيا هو من جنوب السودان في معظمه، في حين ترى إريتريا فرصة جديدة للخروج من العزلة التي تعتقد أن إثيوبيا حاولت أن تفرضها عليها، وهذا ما يؤكّده تجديدها الصلات في عام 2011 بأوغندا التي تربطها علاقات وثيقة بجنوب



السودان (ثمة توقّعات واسعة بأن يتطلع جنوب السودان إلى جيرانه الأفارقة، بما في ذلك جماعة شرق أفريقيا المتنامية، لكن ذلك سيشكّل بُعدًا إضافيًا من أبعاد علاقاته، أكثر منه بديلًا من جيرانه الشماليين والشرقيين في المستقبل المنظور).

في عام 1986، كان ثمة إدراك للمدى الإقليمي لمشكلات القرن الأفريقي. فالجفاف الذي حلّ بالمنطقة اقتضى اهتمامًا دوليًا ودعمًا لإقامة هيئة «إيغاد» الحكومية الدولية. وكانت الدول الأول التي انتسبت إليها هي إثيوبيا وجيبوتي وكينيا والصومال وأوغندا والسودان، ثم التحقت بها إريتريا بعد استقلالها، غير أن «إيغاد» عجزت عن إحراز تقدّم في ما يتعلق بالجفاف، لتبقى الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية فحسب<sup>(15)</sup>. وفي تسعينيات القرن العشرين ربطت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية قضية تحقيق التنمية بإحلال السلام، ليغدو ذلك ميدان نشاطها الرئيس خصوصًا في السودان والصومال. ففي السودان أصدرت في عام 1994 إعلان مبادئ شمل صيغة دولة علمانية أو استفتاءً جنوبيًا على الانفصال، وهو ما حدث مؤخرًا بعد مرور سبعة عشر عامًا<sup>(16)</sup>.

في ظلّ «إيغاد»، جرت عملية السلام في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين؛ تلك العملية التي أدّت إلى عقد اتفاق السلام الشامل، غير أن في أثناء حلول السلام في الجنوب، شجّعت الطبيعة الحصرية لهذه العملية متمردى دارفور على شنّ هجمات جديدة في عام 2003، معتقدين أن القوة وحدها يمكن أن تجلب السلام إلى منطقتهم المضطربة. وبدلًا من السودان الموحد الذي كان مؤملاً في عام 2005، كانت النتيجة تقسيم السودان إلى دولتين مع استمرار التهديدات الأمنية في كلّ منهما، فضلًا عن المخاوف بشأن العلاقة التي تربط بينهما في المستقبل.

---

David J. Francis, *Uniting Africa: Building Regional Peace and Security Systems* (15) (Aldershot, England; Burlington, VT: Ashgate, 2006), pp. 215-236.

Sally Healy, «Seeking Peace and Security in the Horn of Africa,» *International Affairs*, (16) no. 87 (January 2011), pp. 105-120.

كانت «إيغاد» هي الهيئة المسؤولة أيضًا عن المحاولة الخامسة عشرة لإحلال السلام في الصومال، التي أفضت إلى محاولة مدعومة دوليًا تهدف إلى ترسيخ أقدام الحكومة الفدرالية الانتقالية في مقديشو. لكن «إيغاد» لم تسعَ قط لتطوير قدرتها العسكرية الخاصة، إذ تحمّل الاتحاد الأفريقي عبء صراع الحكومة الفدرالية الانتقالية مع حركة الشباب. وحاولت «إيغاد» معالجة القضايا المثيرة للنزاع في مناطق أخرى من الإقليم. ومن بين هذه القضايا مسألة الحدود بأكملها التي هي محلّ خلاف و/ أو تفتقر إلى الترسيم الواضح في عديد من الأماكن (بما في ذلك الحدود الجديدة بين دولتي السودان). وشكل التكامل الاقتصادي قضية أخرى، إذ جرى تطوير بعض الصلات الثنائية كما رأينا، لكن جماعة شرق أفريقيا كانت المنظمة الاقتصادية الإقليمية الأسرع نموًا. وكذلك كانت المياه قضية أخرى تنطوي على مخاطر؛ إذ تبوّأت إثيوبيا موقعًا قياديًا بين الدول الواقعة على ضفاف النيل، في جهودها الرامية إلى الحصول على حصص من مياه هذا النهر أكبر مما ترغب فيه مصر<sup>(17)</sup>. مع أن السودان يقف عمومًا مع مصر في هذه القضية، فإن ظهور جنوب السودان لا بدّ من أن يزيد في التعقيد في هذا الأمر. وكان الإرهاب من بين المسائل الأخرى التي وضعت تحت المجهر، خصوصًا مع تنامي النظر إلى حركة الشباب باعتبارها تهديدًا إقليميًّا، ولاسيما بعد إعلان مسؤوليتهم عن التفجيرات في كمبالا عام 2010 انتقامًا من مشاركة أوغندا في القوة التابعة للاتحاد الأفريقي في مقديشو. أمّا مع عودة أزمة الجفاف في عام 2011، فتبدو العجلة كأنّها قد أكملت دورتها كي تحدّ من الأثر الإقليمي قياسًا بالمعونة الدولية.

تبقى «إيغاد» أقرب ما يكون إلى منظمة تتناول القضايا المثيرة للتنافس الإقليمي في القرن الأفريقي، غير أن التوتر في هذه المنطقة، خصوصًا بين إثيوبيا وإريتريا لا يزال على حاله، حيث يخشى البعض أن يكون لدى إثيوبيا مطامح هيمنة على المنطقة، ويشعر آخرون بأن حكومة إريتريا تحاول أن تناور

للإبقاء على الاضطراب بين جيرانها، ساعيةً بذلك إلى الحفاظ على أهميتها،  
أكان إقليميًا أم في ضبط سياساتها الداخلية.

### خامسًا: التنافس الدولي بعد الحرب الباردة

صحيح أن التنافس الإقليمي تواصل بعد الحرب الباردة على الرغم من  
تغيّره، فإننا لا نجد تنافسًا دوليًا يضاهي ما كان قائمًا في المرحلة السابقة. وكان  
متوقعًا أن تبرز الولايات المتحدة، «المتصرة» في الحرب الباردة، بوصفها  
الفاعل الدولي الأكبر، إلا أن مصالحها في المنطقة كان يجب أن تُحدّد من  
جديد. وكان تدخّلها الكبير الأول في الصومال في أثناء جفاف 1992/1993.  
وكان ذلك في جوهره تدخّلًا إنسانيًا لمواجهة الجفاف والمجاعة، وضدّ أمراء  
الحرب الذين كانوا يعترضون وصول المساعدات. وصوّر الرئيس الأميركي  
آنذاك، جورج بوش، قرار الولايات المتحدة إرسال قوة ضخمة على الأرض -  
كانت عبارة عن 27 ألف جندي من قوات الأمم المتحدة البالغ عددها 35  
ألف جندي - على أنه جانب من النظام الدولي الجديد في أعقاب النجاح  
الساحق في طرد العراق من الكويت في عام 1991. وكان في ظنّ الجيش  
الأميركي أن عملية الصومال ستكون سهلة وسريعة بالمقارنة، وثبت في النهاية  
أنها كانت ورطة عسكرية، واضطر خليفة بوش، بيل كلينتون، إلى سحب قواته  
بأسرع ما استطاع لأنها لم تحقق سوى القليل، إن كانت قد حققت أيّ شيء.

اتّجه اهتمام كلينتون بعد ذلك إلى السودان بمطامحه الإسلامية، ووضعه  
في عام 1993 على قائمة الولايات المتحدة للبلدان الداعمة للإرهاب الدولي،  
والتي يجب أن تخضع لعقوبات، مع أنه لم يكن بين البلدين سوى صلات قليلة  
عمليًا. وحقيقة الأمر أن الإرهاب بات شاغلًا أساسًا للولايات المتحدة في  
القرن الأفريقي قبل 11 أيلول/سبتمبر 2001 بكثير. وفي عام 1998 أعقب  
هجمتي تنظيم القاعدة على السفارتين الأمريكيتين في نيروبي ودار السلام  
(والهجمة الثالثة التي أمكن تفاديها بعض الشيء في كمبالا) هجمات صاروخية  
في أفغانستان والسودان كان لها، من منظار الولايات المتحدة، أثرٌ ضار فاق

أثرها الحسن. ولا شك في أن هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001 عززت هذا الاهتمام، ليُقام في أعقابها معسكر ليمونيه (Lemonier) في جيبوتي بوصفه القاعدة الأميركية الوحيدة في القارة الأفريقية. كما شكّل ذلك المعسكر أول عملية نشر للقوات الأميركية على الأرض بعد محاولة في الصومال قبل عقد تقريباً. وعملت قوة العمل المشتركة - القرن الأفريقي من هناك بطرق سرية، إذ وجهت ضربات إلى أهداف إرهابية مفترضة في الصومال واليمن بصورة أساس. وفي اتّساق مع هذه العمليات، أتى تشجيع الولايات المتحدة الغزو الإثيوبي لإطاحة اتحاد المحاكم الإسلامية، وقُدّمت إليه الدعم الجوي في عام 2006<sup>(18)</sup>.

تداخلت المجاعة والإرهاب في عام 2011، وشكّلا معضلة بالنسبة إلى الولايات المتحدة؛ إذ نجم عن الجفاف والمجاعة في جنوب الصومال ووسطه، فضلاً عن أجزاء من كينيا وإثيوبيا المجاورتين، مئات آلاف اللاجئين خصوصاً في شمال كينيا. وعلى الرغم من وضوح الحاجة الإنسانية، فإن إيصال المساعدات إلى من هم بحاجة إليها في مناطقهم كان ينطوي على خطر ناجم عن سيطرة حركة الشباب على تلك المناطق. والحال، أن الولايات المتحدة كان يُطلَب منها تقديم مساعدات غذائية يمكن أن تقع تحت سيطرة إرهابيين على نحو يعاكس سياستها الواضحة. واقترحت بعض الوكالات إيصال مساعدات الإغاثة عن طريق وكالات محلية موثوقة، لكن كان من الواضح أن ذلك سيتطلّب ثمنًا سياسيًا في انتخابات الرئاسة الأميركية في عام 2010.

في المقابل، بدت مشاركة الولايات المتحدة في عملية السلام في السودان أيام الرئيس جورج بوش الابن، وكأنها حققت قدرًا كبيرًا من النجاح. وعلى الرغم من المشاركة الفاعلة لدول أخرى، خصوصاً كينيا والنرويج وبريطانيا، فإن الولايات المتحدة هي التي وفّرت معظم الدّفع السياسي في العملية التي

---

Robert I. Rotberg, ed., *Battling Terrorism in the Horn of Africa* (Cambridge, Mass.: (18) World Peace Foundation; Washington, DC: Brookings Institution Press, 2005), and Peter Woodward, *US Foreign Policy and the Horn of Africa*, *US Foreign Policy and Conflict in the Islamic World* (Aldershot, Hants, England; Burlington, VT: Ashgate Pub. Co., 2006).

أسفر عنها بروتوكول ماشاكوس (2002) الذي وضع حدًا فعليًا للاقتتال، ثم شجّع على المفاوضات التفصيلية، وصولًا إلى اتفاق السلام الشامل بعد ذلك بثلاث سنوات. وما إن وقّع هذا الاتفاق حتى واصلت الولايات المتحدة تدخلها في البلاد التي راحت تتحرك صوب التقسيم النهائي في عام 2011. لكن تدخل الولايات المتحدة في دارفور كان أقل نجاحًا، إذ على الرغم من الحملة الضخمة بين الجمهور الأمريكي، وكون بوش الزعيم العالمي الوحيد الذي استجاب للوضع هناك، حين وصفه بأنه إبادة، فإن المحادثات المدعومة أميركيًا في أبوجا عام 2006 لم تُسفر إلا عن اتفاق مع واحدة فحسب من الجماعات الثلاث المتمردة في دارفور، ليستمر الصراع هناك من دون حلّ.

بينما كانت القضايا الإنسانية والسياسية مهيمنة على الأجندة الأميركية في القرن الأفريقي، تحرّكت الصين للتدخل في المنطقة في أواسط تسعينيات القرن العشرين لأسباب اقتصادية. وسرعان ما قاد الصين إلى السودان بحثها عن الموارد في أفريقيا في تلك الفترة، وهناك كانت شركة التنقيب عن النفط شيفرون (Chevron) قد طردت من الحقول المكتشفة، بسبب تجدد الحرب الأهلية في عام 1983. وكانت العقوبات الأميركية قد حالت عمليًا دون إقدام أيّ جهة غربية أخرى على عمليات تنقيب. وكانت الصين جاهزة تمامًا للتعاون مع الخرطوم بأيّ شكل من الأشكال المطلوبة لتطوير حقول النفط. وسرعان ما أصبحت شريك السودان الأكبر في الصادرات النفطية بدءًا من عام 1999. وعمدت لاحقًا إلى تنويع نشاطها الاقتصادي هناك، لتنتقل إلى التعامل مع إثيوبيا وكينيا. وثمة فضيلة للصين تتمثل في إعلانها النأي بنفسها عن أيّ تدخل في سياسة مضيفيها الأفارقة، غير أنها هي نفسها وجدت أن من الصعب الوقوف بعيدًا كلّ البعد من مشكلات السودان. وحاولت، بشأن دارفور، أن تستخدم نفوذها لاحتواء الاقتراحات المعادية للحكومة السودانية في الأمم المتحدة، في حين دعا مبعوثها الخاص أيضًا إلى كبح القوات الحكومية هناك. ومع انفصال الجنوب في عام 2011، نشطت الصين علانية في محاولتها التوسط في العلاقات العسيرة بين الدولتين لضمان استمرار تدفق النفط من

الجنوب، عبر الأنابيب الواصلة إلى بورتسودان في الشمال ثم إلى الصين<sup>(19)</sup>.

لدى مقارنة الولايات المتحدة والصين، كونهما الفاعلين الدوليين الرئيسيين في القرن الأفريقي في الأعوام العشرين الأخيرة، بالولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في أثناء الحرب الباردة، يتبين أنهما لا يتصرفان باعتبارهما متنافسين فعليين؛ إذ إن الولايات المتحدة لا تسعى بصورة مباشرة وراء أهداف اقتصادية بقدر ما تسعى وراء مشاغل سياسية وإنسانية، في حين تحاول الصين التركيز على الفرص الاقتصادية. ويمكن القول إن مصالحهما تتقارب في السعي وراء الاستقرار السياسي. وقد طوّرت الولايات المتحدة الفكرة التي مفادها أن الأماكن المنفلتة العقال في العالم الإسلامي، ومن بينها جنوب الصومال ووسطه بشكل خاص، هي الملاذ الطبيعي للإرهابيين، وأن الحكومات المحلية المتعاونة، مثل حكومات إثيوبيا وكينيا وحتى السودان، حيث تقيم الولايات المتحدة صلات استخباريّة، شريكة في هزيمة أولئك الإرهابيين. وفي المقابل، ترى الصين دورًا أساسًا للدول التنموية القادرة - من الطراز الأفريقي - مثل شركائها في السودان وإثيوبيا، ووجدت نفسها متورطة في إحلال السلام أكثر مما كانت تتوقع. ولطالما كانت الصلات واضحة بين التنافس الدولي والتنافس الإقليمي.

## خاتمة

في القرن الأفريقي، حيث ساهمت هذه الصلات في تصاعد مستويات العنف خلال الحرب الباردة مُنْزَلَةً بالمنطقة أشدّ الضرر، وحين انتهت تلك الحرب، شهد القرن الأفريقي هزّات سياسية كبرى، وتماّمًا كما وفّرت النزاعات المحلية السياق لتنافس القوى العظمى، استمرّت النزاعات السياسية بعد عام 1991 في صعود وهبوط، وكان بينها القديم والجديد. ولم يقتصر أمر المنطقة على ظهور دول جديدة في إريتريا وجنوب السودان، بل تعدّاه إلى ما تلا انقسام

---

Daniel Large, «The International Presence in Sudan,» in: John Ryle [et al.], *The Sudan* (19) *Handbook* (Suffolk; Rochester, NY: James Currey, 2011), pp. 164-176.

إثيوبيا من حرب وتنافس متواصل، وإلى ما شهده السودان من توتر ونزاعات جديدة. وثمة أدوار مهمة تؤديها القوى العظمى بخاصة الولايات المتحدة والصين، إلى جانب دول الجوار، ومن بينها دول الجزيرة العربية، حيث كانت الدوحة مسرح محادثات دارفور الطويلة. وقد يساهم التعاون الاقتصادي من النوع الذي يربط بين السودان وإثيوبيا في الحد من التنافس على الموارد، بخاصة المياه، وفي الحد من الإرهاب، ومن التوترات داخل كل دولة، وبين دول المنطقة على حد سواء.

## المراجع

### *Books*

- Bradbury, Mark. *Becoming Somaliland*. London: Progressio; Oxford: In Association with James Currey; Bloomington: Indiana University Press; Johannesburg: Jacana Media; Kampala: Fountain Publishers; Nairobi: E.A.E.P., 2008. (African Issues)
- Buzan, Barry and Ole Waever. *Regions and Powers: The structure of International Security*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2003. (Cambridge Studies in International Relations; 91)
- Clapham, Christopher. *Transformation and Continuity in Revolutionary Ethiopia*. Cambridge: Cambridge University Press, 1988.
- Clarke, Walter and Jeffrey Herbst (eds.). *Learning from Somalia: The Lessons of Armed Humanitarian Intervention*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1997.
- Cockett, Richard. *Sudan: Darfur and the Failure of an African State*. New Haven: Yale University Press, 2010.
- Collins, Robert O. *A History of Modern Sudan*. Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 2008.
- Daly, Martin W. *Darfur's Sorrow: A History of Destruction and Genocide*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2007.
- De Waal, Alex (ed.). *Islamism and its Enemies in the Horn of Africa*. Addis Ababa: Shama Books, 2004.

- Francis, David J. *Uniting Africa: Building Regional Peace and Security Systems*. Aldershot, England; Burlington, VT: Ashgate, 2006.
- Grant, J. Andrew and Fredrik Söderbaum (eds.). *The New Regionalism in Africa*. Aldershot, Hants, England; Burlington, VT: Ashgate, 2003. (International Political Economy of New Regionalisms Series)
- Grawert, Elke (ed.). *After the Comprehensive Peace Agreement in Sudan*. Woodbridge, Suffolk, [England]; Rochester, NY: James Currey, 2010. (Eastern Africa Series)
- Halliday, Fred. *The Making of the Second Cold War*. London: Verso, 1988.
- Iyob, Ruth. *The Eritrean Struggle for Independence: Domination, Resistance, Nationalism, 1941-1993*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1995. (African Studies Series; 82)
- Johnson, Douglas H. *The Root Causes of Sudan's Civil Wars*. Oxford: James Currey, 2003.
- Laitin, David D. and Said S. Samatar. *Somalia: Nation in Search of a State*. Boulder, Colo.: Westview Press; London, England: Gower, 1987. (Profiles. Nations of Contemporary Africa)
- Lewis, I. M. *A Modern History of the Somali: Nation and State in the Horn of Africa*. 4<sup>th</sup> ed. Oxford: James Currey; Hargeisa, Somaliland: Btec Books; Athens: Ohio University Press, 2002. (Eastern African Studies)
- . (ed.). *Nationalism and Self Determination in the Horn of Africa*. London: Ithaca Press, 1983.
- . *Understanding Somalia and Somaliland: Culture, History, society*. New York: Columbia University Press, 2008.
- Markakis, John. *National and Class Conflict in the Horn of Africa*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1987. (African Studies Series; 55)
- Menkhaus, Kenneth John. *Somalia: State Collapse and the Threat of Terrorism*. Oxford; New York: Oxford University Press for the International Institute for Strategic Studies, 2004. (Adelphi Paper; no. 364)
- Negash, Tekeste and Kjetil Tronvoll. *Brothers at War: Making Sense of the Eritrean-Ethiopian War*. Oxford: James Currey; Athens: Ohio University Press, 2000. (Eastern African Studies)
- Rotberg, Robert I. (ed.). *Battling Terrorism in the Horn of Africa*. Cambridge, Mass.: World Peace Foundation; Washington, DC: Brookings Institution Press, 2005.
- Ryle, John [et al.]. *The Sudan Handbook*. Suffolk; Rochester, NY: James Currey, 2011.



- Schraeder, Peter J. *United States Foreign Policy Toward Africa: Incrementalism, Crisis, and Change*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1994. (Cambridge Studies in International Relations; 31)
- Vaughan, Sarah and Kjetil Tronvoll. *Ethiopia: Structures and Relations of Power: Background Documents Country Strategy Ethiopia 2003-2007*. Stockholm: Sida, Department for Africa, 2003.
- . *The Culture of Power in Contemporary Ethiopian Political Life*. Stockholm: Swedish International Development Cooperation Agency, 2003. (Sida Studies; no. 10)
- Waterbury, John. *The Nile Basin*. New Haven: Yale University Press, 2002.
- Woodward, Peter. *The Horn of Africa: Politics and International Relations*. London; New York: I. B. Tauris, 2003.
- . *US Foreign Policy and the Horn of Africa*. Aldershot, Hants, England; Burlington, VT: Ashgate Pub. Co., 2006. (US Foreign Policy and Conflict in the Islamic World)
- Zewde, Bahru. *A History of Modern Ethiopia, 1855-1974*. London: James Currey; Athens: Ohio University Press; Addis Ababa: Addis Ababa University Press, 1991. (Eastern African Studies)

## *Periodicals*

- Abbay, Alemseged. «Diversity and State-Building in Ethiopia.» *African Affairs*: vol. 103, no. 413, October 2004.
- Brass, Jennifer N. «Djibouti's Unusual Resource Curse.» *Journal of Modern African Studies*: vol. 46, no. 4, December 2008.
- Clapham, Christopher. «Post-War Ethiopia: The Trajectories of Crisis.» *Review of African Political Economy*: vol. 36, no. 120, June 2009.
- Cliffe, Lionel, Roy Love and Kjetil Tronvoll. «Conflict and Peace in the Horn of Africa.» *Review of African Political Economy*: vol. 36, no. 120, June 2009.
- Healy, Sally. «Seeking Peace and Security in the Horn of Africa.» *International Affairs*: no. 87, January 2011.
- Kibreab, Gaim. «Forced Labour in Eritrea.» *Journal of Modern African Studies*: vol. 47, no. 1, March 2009.
- Menkhaus, Ken. «The Crisis in Somalia: Tragedy in Five Acts.» *African Affairs*: vol. 106, no. 204, July 2007.

Reid, Richard. «Caught in the Headlights of History: Eritrea, the EPLF and the Post-War Nation-State.» *Journal of Modern African Studies*: vol. 43, no. 3, 2005.

———. «Old Problems in New Conflicts: Some Observations on Eritrea and its Relations with Tigray, from Liberation Struggle to Inter-State War.» *Africa: Journal of the International Africa Institute*: vol. 73, no. 3, 2003.

Schmidt, Peter R. «PostColonial Silencing, Intellectuals, and the State: Views from Eritrea.» *African Affairs*: vol. 109, no. 435, April 2010.

Van de Walle, Nicolas. «US Policy Towards Africa: The Bush Legacy and the Obama Administration.» *African Affairs*: vol. 109, no. 434, January 2010.

Walls, Michael. «The Emergence of a Somali State: Building Peace from Civil War in Somaliland.» *African Affairs*: vol. 108, no. 432, July 2009.

## *Document*

Healy, Sally and Martin Plaut. «Ethiopia and Eritrea: Allergic to Persuasion.» (Chatham House, Africa Programme; AFB BP 07/01, January 2007).

## الفصل الخامس

### تقاطع المصالح القومية للدول العربية المُطلّة على البحر الأحمر ودول القرن الأفريقي

إجلال رأفت

مقدّمة: الإطار المفاهيمي لبعض المصطلحات المستخدمة في البحث

تتمتع منطقة القرن الأفريقي بأهمية استراتيجية كبيرة، كانت دائماً محل تنافس بين الدول الكبرى في مرحلة الحرب الباردة. ومع بداية النظام العالمي الجديد في التسعينيات من القرن الماضي، تصاعدت حدة هذه المنافسة وتعددت أطرافها، لكنها ظلت ملعباً للدول الكبرى، خصوصاً الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة.

غير أن ثمانينيات القرن العشرين كانت قد أبرزت للعالم دولة إقليمية قديمة، لكن في ثوب جديد هي الجمهورية الإيرانية الإسلامية. واتضح تدريجاً أن هذه الدولة الإسلامية منذ ميلادها في عام 1979 كانت تقوم بهدوء بالاتصال بدول شرق أفريقيا للتعاون المشترك، والوجه الغالب فيه ثقافي، وذلك في إطار استراتيجية بعيدة المدى اتضحت أبعادها الأمنية والعسكرية في ما بعد.

من ثم أضيفت إلى الوجود الدولي في القرن الأفريقي ومحيطه، دولتان

إقليميتان هما إيران وإسرائيل. وكانت الأخيرة قد بدأت تحركها الدبلوماسي والسياسي والاقتصادي في القارة الأفريقية بعامة منذ خمسينيات القرن الماضي.

من ناحية أخرى، يعج القرن الأفريقي بالأزمات الخطرة والمتباينة في طبيعتها وعمقها؛ فمن انهيار كامل لمؤسسات الدولة في الصومال، إلى حروب إقليمية بين بعض دول القرن (إثيوبيا وإريتريا)، وحروب أهلية في أكثر من دولة، أدت في السودان إلى انشطاره وميلاد دولة جديدة في جنوبه. كما مزّقت الصومال إلى ثلاثة أجزاء، وأضافت إليه كارثة أخرى هي القرصنة البحرية التي تخطّط المياه الإقليمية إلى أعالي البحار حتى وصلت إلى بحر العرب والمحيط الهندي.

في جوار هذا المشهد يقع البحر الأحمر والدول العربية المشاطئة له والمتأثرة به مثل دول الخليج العربية التي تتصل تاريخيًا بشعوب القرن الأفريقي بوشائج ثقافية واجتماعية وسياسية. صحيح أن الدول الكبرى في العصر الحديث سبقت هذه الكتلة إلى جوارها، إلا أن القرب الجغرافي والتسابق الدولي يظللان مذكرين الدول العربية بأهمية القرن الأفريقي الجيو - استراتيجية، وبالمخاطر التي يمكن أن تتمدد منه إليها، مُهدّدة أمنها القومي. ومن ثم يُمكن اعتبار القرن الأفريقي ملتقى استراتيجيًا إقليميًا ودوليًا مهمًا، تتقاطع فيه المصالح أحيانًا، وتتناقض أحيانًا أخرى.

منذ العقد الأخير من القرن الماضي، أصبح القرن الأفريقي من أكثر المناطق اضطرابًا في القارة، والأكثر تعرضًا للتغيرات الداخلية. وارتفعت تدريجيًا سخونة الحوادث في بعض دول المنطقة، حتى تطوّرت في بداية القرن الحالي إلى أزمات تهدد الأمن الإقليمي لدول الجوار العربية والأفريقية. ووصل بعضها إلى تهديد السلم والأمن الدوليين، فتعامل معها مجلس الأمن من خلال الباب السابع لميثاق الأمم المتحدة، كما فعل، على سبيل المثال، تجاه السودان والصومال.

## القرن الأفريقي

لهذه المنطقة تعريفات عدة يُمكن أن نلخصها في ثلاث وجهات نظر، يرتبط كلٌ منها بمجال من مجالات العلم؛ فبالنسبة إلى علماء الأنثروبولوجيا، يُحدّد القرن الأفريقي بالأرض التي تعيش عليها القبائل الصومالية بعشائرها المختلفة. ومن ثم تصبح المنطقة المذكورة محصورة في الصومال وجيبوتي حيث تعيش قبائل العيسى، والجزء الغربي من إثيوبيا (إقليم أوغادين) وأقصى شمال كينيا (إقليم الحدود الشمالية)، حيث تعيش قبائل الدارود، وكلتاهما من القبائل الصومالية الكبيرة.

أما من وجهة نظر الجغرافيين، فيتمثّل القرن الأفريقي في امتداد اليابسة شرقاً في مياه البحر الأحمر وخليج عدن، وذلك في شكل قرن. وبذلك تتسع منطقة القرن لتضم إريتريا وإثيوبيا وكينيا.

نأتي إلى علماء السياسة والاقتصاد الذين رأوا أن التفاعلات السياسية والاقتصادية تؤثر في الجوار وتأثر به، وأن عدوى النزاعات والحروب أيضاً تنتقل سريعاً من دولة إلى أخرى. فقد أدركوا أن الحوادث تعبر الحدود في هذه المنطقة بشكل واسع، وتنتشر خارج حيزها الجغرافي. ومن ثم ضم السودان (الشمالي والجنوبي) وأوغندا إلى منظومة دول القرن، وأصبح يُطلق عليه القرن الأفريقي الكبير. وتأخذ الولايات المتحدة بهذا التعريف الواقعي، كما يأخذ به أغلب المتخصصين بالشأن الأفريقي، وكذا الدراسة التي نقدمها.

## البحر الأحمر باعتباره ممراً مائياً

يكتسب البحر الأحمر أهميته الاقتصادية والاستراتيجية من وضعه باعتباره ممراً للنفط المستخرج من دول الخليج والسودان والمتوجّه إلى أوروبا والولايات المتحدة، كما أنه شريان ناقل للتجارة العالمية من الدول الآسيوية ودول الغرب وإليها. من هنا كان وما زال محط أنظار القوى الكبرى، ومن ثم

من أهم بؤر الصراع الدولي. وجاء إنشاء إسرائيل ليزيد من حدة الاستقطاب الدولي في بيته. ونذكر أن الدول المظلة عليه هي مصر والسودان وجيبوتي والأردن والسعودية واليمن وإريتريا وإسرائيل.

من ناحية أخرى، كانت اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1958 تُلزم الدول الساحلية المشاطئة للمضايق البحرية باحترام «حق المرور البريء في وقت السلم» للدول الأجنبية، وهو ما دعا أغلبية المفكرين العرب إلى اعتبار البحر الأحمر بحيرة عربية. غير أن الصراع العربي - الإسرائيلي فرض تدريجًا واقعا يخالف هذا التصور؛ فمن نتائج العدوان الثلاثي على مصر في عام 1956 أن حصلت إسرائيل على حق المرور من خليج العقبة ومضايق تيران في مقابل انسحابها، ثم حصلت بموجب معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية في عام 1979 على حق المرور من قناة السويس. وأخيرًا جاء اتفاق الأمم المتحدة بشأن قانون البحار لعام 1982 ليحسم حق المرور البحري، فأقر «حق المرور العابر في المضائق» باعتباره نظامًا يتجاوز «المرور البريء» إلى مرتبة حرية الملاحة الكاملة المقررة في أعالي البحار<sup>(1)</sup>، وبذلك تكون نظرية «البحر الأحمر بحيرة عربية» قد سقطت نهائيًا.

فرض هذا الوضع القانوني الذي استقر دوليًا منذ اتفاق 1982 واقعا سياسيًا واستراتيجيًا جديدًا على المفكرين والسياسيين العرب، يدفعهم إلى مراجعة حساباتهم وهم يصوغون خططهم لمواجهة التفاعلات الإقليمية والدولية في بيئة البحر الأحمر.

### بيئة البحر الأحمر الإقليمية

المفهوم الجيو - استراتيجي للبحر الأحمر أكثر اتساعًا من المفهوم الجغرافي له، فلا يقتصر المفهوم الأول على الوحدات السياسية المشاطئة للمياه فقط، بل يتعداها ليشمل الدول التي ترتبط سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا بهذا المجرى المائي. ومن ثم تدخل في بيته الإقليمية دول الخليج العربية

(1) «اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار»، (1982)، المادة 37 (1 - 2).

وإيران، أي إن الدول المتأثرة بالبحر الأحمر هي دول عربية وغير عربية، ومن ثم تلزم دراسة تفاعلات هذه الأخيرة وتقاطع مصالحها من ناحية مع دول القرن الأفريقي، ومن ناحية أخرى مع الدول العربية التي تشاركها في بيئة هذا الشريان المائي المهم. وستأخذ الدراسة بالمفهوم الجيو-استراتيجي لإقليم البحر الأحمر، ومن ثم ستفرد جزءاً للتحركات الاستراتيجية الإيرانية والإسرائيلية في المنطقة.

## الامن القومي

يعني المفهوم التقليدي لأمن الدولة الحفاظ على قوتها الدفاعية، وإنشاء الصناعات العسكرية التي تواكب التقدم العلمي، حتى تُمكن الدولة من حماية حدودها من أي مخاطر خارجية أو داخلية تُهدد نظامها الشرعي.

اتسع هذا المفهوم للأمن ليشمل الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، خصوصاً خطط التنمية التي تؤدي إلى زيادة حجم التداول التجاري والتعاون الإقليمي وتقوية العلاقات الاجتماعية بين الشعوب. ونضيف إلى هذه الشروط ضرورة تحقيق الديمقراطية التي تعتبر أساس الشرعية والملاذ الأمن للمواطن، والتي يهدد غيابها بانتشار الظواهر السلبية والتطرف الفكري والتنظيمي<sup>(2)</sup>.

## الامن القومي العربي

باعتبار أن موضوع دراستنا يهتم بمدى تأثير الأبعاد الاستراتيجية للقرن الأفريقي في أمن الدول العربية القومي، يصبح من المفيد مناقشة، أولاً ماهية الأمن القومي العربي، وثانياً هل هو واقع ملموس يأتي بنتائج فعلية إيجابية؟ وثالثاً، وهو أخطر تساؤل: هل الأمن القومي موحد بالنسبة إلى الدول العربية كلها، أم يختلف أم يتناقض أحياناً؟

(2) عبد المنعم المشاط، «البعد العربي للأمن القومي المصري»، الدفاع (القاهرة)، العدد 3 (نيسان/ أبريل 1985)، ص 57 - 76، وعلي الدين هلال، تحديثات الأمن القومي العربي في العقد القادم (عمان: منتدى الفكر العربي، 1986)، ص 26 - 27.

يُفترض أن يكون الأمن القومي العربي محصلة لمجموع أمن الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية. ويُعتبر ميثاق الجامعة عن هذا المبدأ بذكر الأهداف المرجوة من هذا التجمع، وتتلخص في ما يلي: «... هي مؤسسة (الجامعة) أهدافها سياسية وتُغطي أيضًا المجالات الاقتصادية والثقافية والصحية والاجتماعية. وهي مبنية على مبادئ تدعم القومية العربية وتوحد مواقف الدول الأعضاء بخصوص مختلف القضايا»<sup>(3)</sup>.

تمر العلاقات العربية - العربية في الواقع منذ سنوات عديدة بمحنة حقيقية، لعل أخطر وجوهها الانقسام إزاء الأهداف والسياسات والتحالفات، وقد تكون محاولات الدول الأعضاء الانتماء إلى تجمعات فرعية مختلفة دليلًا على الإحساس الدائم بهذه المشكلة؛ ففي العقود الماضية، أنشئ في 25 أيار/ مايو 1981 مجلس التعاون الخليجي المكوّن من دول النفط الست: السعودية والكويت والإمارات وعمّان والبحرين وقطر. وانضم إليه أخيرًا الأردن لمصالح سياسية ليس لها علاقة بالنفط، وإنما بالحفاظ على الأنظمة التقليدية من الثورة العربية. أمّا العراق واليمن، فهما مرشحان للحصول على العضوية الكاملة للمجلس، إذ تمتلك كل منهما عضوية بعض لجان المجلس، مثل اللجان الرياضية والصحية والثقافية. واللافت أن العراق، وهو دولة نفطية كبيرة، لم يُلحق بالمجلس منذ إنشائه حتى الآن، وذلك لأسباب سياسية. وفي 16 شباط/ فبراير 1989، أنشئ مجلس التعاون العربي، وأعضاؤه أربعة: مصر والعراق واليمن والأردن. وكان هدفه المعلن تحقيق التنسيق والترابط بين الدول الأعضاء وصولًا إلى وحدتها. ودُفن هذا المجلس مع اندلاع حرب الخليج الثانية في 17 كانون الثاني/ يناير 1991. واللافت أيضًا في هذا الأمر اشتراك ثلاث دول من أعضاء المجلس مع الغرب في الهجوم على العراق - الدولة الرابعة - ومحاربتها. أمّا اتحاد المغرب العربي، فأسس في 19 شباط/ فبراير 1989، وهو مكوّن من دول المغرب العربي، وكانت أهدافه نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين، وفتح الحدود بين دول الاتحاد والتنسيق الأمني

(3) «ميثاق جامعة الدول العربية»، (19 آذار/ مارس 1945)، على الموقع الإلكتروني: [www.omanlegal.net/metahqalgmeecalarabia.html](http://www.omanlegal.net/metahqalgmeecalarabia.html).



وصون الهوية القومية العربية. ولم ينجز هذا الاتحاد شيئاً يذكر، وما زال الخلاف قائماً بين المغرب والجزائر حتى الآن<sup>(4)</sup>.

على أن التجمع الوحيد الناجح في كل ما سبق هو مجلس التعاون الخليجي، بل إنه يتقدّم بشكل مستمر في صوغ القوانين المالية والسياسية والدفاعية التي تؤدي في النهاية إلى شكل من أشكال الاتحاد الإيجابي لتوثيق العلاقات، بحيث ربما يصل في يوم من الأيام إلى اتحاد فدرالي بين الدول العربية النفطية ذات الأنظمة السياسية التقليدية المشابهة، يحافظ على مصالحها المالية الهائلة ويؤخذ كلمتها ضد أي تهديد خارجي.

هذا العرض السريع للتجمعات الثانوية التي تفرّعت عن الجامعة العربية (بيت العرب)، وما أدّت إليه من فشل أو نجاح، يطرح تساؤلات مهمة:

أولاً: ما هي القدرات الحقيقية للجامعة بنظامها الحالي في صوغ استراتيجية جادة وموحدة لمواجهة المنافسة الدولية والإقليمية في القرن الأفريقي؟

ثانياً: هل هناك إرادة سياسية حقيقية لدى الزعماء العرب لقيادة مثل هذا العمل؟

ثالثاً: هل يوجد على أجندة النظم العربية القائمة ما يُسمّى بحق «الأمن القومي العربي الموحد»؟

نظراً إلى هذا الموقف الملتبس، نميل إلى النظر في مسألة الأمن العربي من خلال مناظير عدة لا من منظور واحد، نراعي فيها الخلافات الداخلية والاختلافات المصلحية في التوجّه الإقليمي والدولي. ومن ثم سينعكس هذا المنهج على كم المصالح التي تتقاطع مع دول القرن الأفريقي وطبيعتها. ولا يفوتني هنا أن أنوّه بأن الشق الآخر من المعادلة، دول القرن الأفريقي، يعاني مشكلة مشابهة: اختلاف المصالح وتناقضها أحياناً في ما بين دوله من ناحية وتوجهاتها الخارجية المتباينة من ناحية أخرى.

## النظام الإقليمي

بما أن البحث يُعنى بدراسة إقليمين: أحدهما أفريقي، والآخر تغلب عليه الهوية العربية، يصح أن نهتم في البداية بتعريف «النظام الإقليمي» باعتباره نطاقًا جغرافيًا فرعيًا يقع ضمن إطار البيئة الخارجية التي يتشكل منها النظام الدولي، ويضم في حدوده مجموعة دول مستقلة، تجمع في ما بينها روابط مشتركة، تُقيم أساس تعاملها على الشعور بالتميز والحاجة إلى التعاون الذي قد يؤدي في مرحلة لاحقة إلى التكامل. وفي بعض الحالات يؤدي هذا التعامل إلى التنافس، وقد يصل أحيانًا إلى الصراع. والمفترض أن يكون بين الدول المندرجة في نظام إقليمي واحد تعاملات وتفاعلات كثيفة بصورة تجعل التغيير في جزء منه يؤثر في بقية الأجزاء<sup>(5)</sup>.

بعض الملاحظات التي تشكل حدود البحث:

تحجّم صحة تحليلات الحوادث والاستنتاجات المبنية عليها عوامل عدة، من أهمها:

- إن سرعة تطوّر الحوادث في القرن الأفريقي تجعل من الصعوبة الحصول عليها في الوقت الملائم من خلال كتب، أو حتى من خلال مقالات في الدوريات العلمية المتخصصة. ومن ثم يكون الاعتماد كبيرًا على المواقع الإلكترونية أو التصريحات الرسمية لبعض المسؤولين أو المقابلات الشخصية.

- إن اهتمام المكتبات العربية، وحتى المصرية، بالمراجع الأفريقية محدود، وهو ما يشكل صعوبة للباحث في الحصول على البيانات من مصادرها الأصلية.

- عدم الاستقرار الداخلي في الدول العربية على ضفتي البحر الأحمر: ثورات لم تستقر بعدُ وأخرى متوقّعة، وثالثة ما زالت في بداية صحتها.

---

(5) طارق عبد الله ثابت الحروي، مستقبل السياسة الأثيوبية في منطقة القرن الأفريقي (القاهرة:

صوت القلم العربي، 2009)، ص 45.

- دولة جنوب السودان حديثة الولادة، ولم تعلن بوضوح كثيرًا من مواقفها في القضايا الدولية والإقليمية، على سبيل المثال مياه النيل.

## أولاً: المشهد الأمني والعسكري في القرن الأفريقي ومحيطه البحري

### 1 - أهمية الموقع الجيو - ستراتيجية

إن السياسة الأمنية والعسكرية هي أداة مهمة من أدوات صوغ الاستراتيجيات للدول الكبرى، أو للدول التي تطمح إلى تبوء مكانة مرموقة في الإقليم الذي تنتمي إليه، وذلك إلى جانب الأدوات الأخرى المهمة، الاقتصادية منها والسياسية والثقافية. في ضوء هذا الواقع، سنعرض في الجزء الأول من الدراسة الاستعدادات الأمنية - الدفاعية والهجومية - التي تحتفظ بها بعض القوى الدولية والإقليمية في القرن الأفريقي، والبيئة المحيطة به.

يتمتع القرن الأفريقي بموقع جيو - ستراتيجي متميز، يطل على البحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب والمحيط الهندي، كما يقع قريبًا من الخليج العربي بصفته العربية والإيرانية. ومن ثم هو ملتقى الطرق البحرية التي تربط بين شرق أفريقيا والجزيرة العربية وإيران والهند وجنوب شرق آسيا، وكلها مناطق تجارية نشطة وغنية بمصادر الطاقة وبالموارد الطبيعية المهمة.

من ناحية أخرى، تتميز هذه المنطقة بأنها تشرف على موقعين استراتيجيين مهمين، يؤثران في المصالح الدولية تأثيرًا كبيرًا: باب المندب، المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، ومضيق هرمز، بوابة الخليج العربي. وينحصر باب المندب بين جيبوتي وجنوب غرب اليمن، ويصل عرضه في هذه النقطة نحو 18 ميلًا، بينما يصل أقصى اتساع له 190 ميلًا بين ميناءي مصوع في إريتريا وجيزان في السعودية. ويُعتبر مضيق باب المندب والجزر الكثيرة المنتشرة شمالًا، ميزة دفاعية للدول المطلة عليه<sup>(6)</sup>. ويشكل البحر الأحمر المنفذ إلى البحر الأبيض المتوسط،

(6) المصدر نفسه، ص 47.

وذلك من خلال قناة السويس في مصر. ويُعتبر الشريان الرئيس للتجارة الدولية ونقل النفط من الشرق الأوسط إلى الدول الغربية في أوروبا وأميركا.

يتصل هذا الموقع أيضًا بمضيق هرمز عن طريق خليج عدن وبحر العرب وبحر عُمان، وينفذ إلى الخليج من بوابته الجنوبية بين دولتي إيران (محافظة بندر عباس) وعُمان (محافظة جزيرة مسندم). وللمضيق ممران فقط صالحان للملاحة: أحدهما في مياه عُمان الإقليمية، وهو ممر الدخول إلى الخليج، والآخر في مياه إيران الإقليمية، وهو ممر الخروج من الخليج. وعلى الرغم من أن أضيق عرض للمضيق يتراوح بين 20 و 52 ميلًا، فإن الممرات الصالحة للملاحة لا تتعدى 5.52 أميال من الشاطئ العُماني و 5.1 أميال من الشاطئ الإيراني. وتتمسك الدولتان بمبدأ «المرور البريء» للسفن لا «المرور العابر»، بحسب ما يقضي به اتفاق الأمم المتحدة لقانون البحار عام 1982 في مادته 37 (1 - 2) الذي يكاد يُعادل حرية الملاحة<sup>(7)</sup>. ويشق الخليج العربي قلب مناطق استخراج نفط الشرق الأوسط، فيستكمل بذلك طريق النفط من مصادر إنتاجه إلى مناطق تسويقه.

## 2 - الوجود العسكري الدولي

دفعت أهمية القرن الأفريقي وبيئته البحرية الاستراتيجية هذه الولايات المتحدة الأميركية إلى إنشاء عدد من القواعد العسكرية الدائمة في الخليج (قطر والبحرين والإمارات العربية والكويت والعراق)<sup>(8)</sup>، وفي باب المندب في دولة جيبوتي مجاورة للقاعدة الفرنسية، وفي المحيط الهندي في جزيرة ديوغو غارسيا<sup>(9)</sup>، وعلى شواطئ شرق أفريقيا في مدينة مومباسا في كينيا. وأبرمت

---

(7) المصدر نفسه.

Jean Paul Burdy, «L'Iran et la Turquie face aux révolutions arabes», (5/8/2011), cité dans: (8) <[www.ovipol.hypotheses.org/6414](http://www.ovipol.hypotheses.org/6414)>.

(9) تقع هذه الجزيرة جنوب خط الاستواء على بعد 370 كلم شمال شرق موريشوس. وكانت تابعة لبريطانيا حتى عام 1973 حين أجزرتها للولايات المتحدة لمدة 50 عامًا. فأخلتها الولايات المتحدة من سكانها، وأقامت عليها القاعدة العسكرية. انظر: *L'Atlas «Jeune Afrique» du continent africain*, préf. : de Léopold Sédar Senghor, les atlas Jeune Afrique (Paris: Editions du Jaguar, 1993).

الولايات المتحدة أيضًا اتفاقات عدة مع بعض دول المنطقة محل الدراسة لمنحها بعض التسهيلات العسكرية في قواعدها. وأذكر على سبيل المثال رأس بناس في صعيد مصر، وكينا التي تقع على بعد 50 كلم جنوب القاهرة، وجزيرة ماي في سيشل<sup>(10)</sup>.

أما فرنسا، فتملك قاعدتين مهمتين في منطقة القرن الأفريقي ومحيطه: الأولى في جيبوتي، وتُعتبر أكبر قاعدة فرنسية في أفريقيا، والثانية في أبو ظبي. وتم الاتفاق بين فرنسا ودولة الإمارات على إنشائها في حزيران/يونيو 2009. وتهدف فرنسا من إنشاء هذه القاعدة إلى تحقيق المآرب التالية<sup>(11)</sup>:

- مواجهة إيران، وتشترك فرنسا في هذا الهدف مع دولة الإمارات.
- مُقَدِّمة قد تصلح لجذب دول الخليج لعقد شراكة استراتيجية مماثلة مع فرنسا.
- وجود القاعدة العسكرية في دولة سوق مفتوحة مثل أبو ظبي، يُعطي لفرنسا فرصة عرض منتجاتها العسكرية.
- رغبة فرنسا في منافسة الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية في تسويق مراكزها النووية.

جاء إنشاء هذه القاعدة نتيجة إبرام اتفاق دفاع مشترك بين فرنسا ودولة الإمارات في عام 2008. وقد تعهدت باريس بموجب هذا الاتفاق بالدفاع عن الإمارات في حالة أي اعتداء خارجي. وعلى الرغم من السرية المفترضة لهذا الاتفاق، اضطرت الحكومة الفرنسية إلى عرضه في جلسة مغلقة على الجمعية الوطنية التي وافقت عليه. ولم تمنع هذه الموافقة أحد النواب الاشتراكيين من إبداء قلقه من الزج بفرنسا في هذه المنطقة الخطرة. وأبدى وزير الخارجية الإيراني امتعاضه من وجود القاعدة الفرنسية في مضيق هرمز في مواجهة إيران،

---

«La CPI, une guerre secrète pour dépecer et piller l'Afrique,» cité dans: <www.librafrique. (10) com/component/content/article/53-actualite/384>.

Le Monde (Paris), 26/5/2009.

(11)

وصرح بأن أي وجود عسكري أجنبي في الخليج يؤدي إلى عدم الاستقرار في المنطقة<sup>(12)</sup>.

لا يفوتنا ذكر أن فرنسا تملك قاعدتين بحريتين في جزيرتي مايوت والريونيون في جنوب المحيط الهندي، تُعتبران أراضي فرنسية في ما وراء البحار<sup>(13)</sup>.

من ناحية أخرى، أنشأت اليابان في عام 2010/2011 قاعدة لها في جيوتسي، وذلك لحماية تجارتها العابرة من البحر الأحمر إلى أوروبا من مخاطر القرصنة التي انتشرت في مياه الصومال الإقليمية، بل تعدتها إلى المياه الدولية. وتمثل السفن التجارية اليابانية نحو 10 في المئة من السفن العابرة من هذا الشريان المهم<sup>(14)</sup>. وجدير بالذكر أن هناك دوريات أجنبية متعددة تجوب المنطقة بسفنها لمراقبة أعمال القرصنة والتصدي لها، وذلك من دون الحاجة إلى قواعد عسكرية، مثل دوريات ألمانيا وكندا والهند.

إزاء هذا الوجود العسكري الدولي المتصاعد في منطقة القرن الأفريقي وجوارها المباشر، يتبادر إلى الذهن السؤال التالي: كيف واجهت طهران هذه المخاطر، وهي الدولة الإقليمية المهمة التي تطمح إلى اكتساب المزيد من التأثير في الشرق الأوسط، وتتطلع إلى التمدد في الفضاء الأفريقي الواسع؟

### 3 - الوجود العسكري الإقليمي

أعادت إيران بناء قوتها العسكرية البحرية بعد انتهاء حربها مع العراق، فلجأت إلى أسواق روسيا والصين وكوريا الجنوبية، متفادية بذلك العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة على تعاملاتها في السوق الدولية. وتعاونت إيران في تدريباتها العسكرية مع باكستان والهند. هذه السياسة مكنت الدولة الإيرانية، وخاصة مع ولاية أحمددي نجاد، من أن تبني جيشًا قادرًا وقوة

*Jeune Afrique* (Paris), (9 Octobre 2011).

(12)

<[www.défense.gouv.fr](http://www.défense.gouv.fr)>.

(13)

<[www.défense.gouv.fr](http://www.défense.gouv.fr)>.

(14)

بحرية حديثة ومدعمة بغواصات وصواريخ بحرية، ومنتشرة في مضيق هرمز ذي الأهمية الاستراتيجية العالية، وذلك من دون أن تحتاج إلى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي<sup>(15)</sup>.

يهمنا في هذا الجزء من الدراسة التركيز على القواعد البحرية الإيرانية وأماكنها ودورها في تشكيل قوة بحرية تستطيع أن تنفذ خططها الاستراتيجية - دفاعًا وهجومًا - خارج مياهها الإقليمية، على الرغم من تكتل الدول الكبرى ضدها.

توجد القاعدة الإيرانية الرئيسة في بندر عباس في وسط مضيق هرمز، على بعد 16 كلم من جزيرة تحمل الاسم نفسه. ويُعتبر هذا الموقع أضيق عرض للمضيق، حيث تمتد الأرض العُمانية شرقًا في المياه، لتشكل أقصى حدودها الشرقية.

من ناحية أخرى، تعتبر مدينة بندر عباس أهم ميناء إيراني على الخليج. وهي ملتقى نشاط تجاري واقتصادي متعدد ومتنوع، ومن موقع ذي أهمية اقتصادية وسياسية واستراتيجية عالية<sup>(16)</sup>.

تلي قاعدة بندر عباس في الأهمية القاعدةُ البحرية بوشن، ومركزها في كورمشهر على الخليج. أما القاعدة الثالثة، ففي شباهار في خليج عُمان<sup>(17)</sup>. هذا إلى جانب قواعد بحرية أخرى ذات أهمية ثانوية وهي: جزيرة خرج وبندر شاهبور وبندر خميني وعبدان وجاه بهار<sup>(18)</sup>. وجدير بالملاحظة أن في بعض هذه المدن موانئ لتصدير النفط الإيراني، وهي خرج وبندر خميني وعبدان وبندر شاهبور<sup>(19)</sup>.

---

<www.marfa.org/index.php>.

(15)

<www.fr.wikipédia.org/wiki/marine\_de\_la\_R%e3%49publique\_islamique\_d%27Iran#bases\_navales\_principales>.

(16)

<www.fr.wikipédia.org/wiki/marine\_de\_la\_R%e3%49publique\_islamique\_d%27Iran#bases\_navales\_principales>.

(17)

<www.ar.wikipédia.org/wiki/إيران>.

(18)

<www.swiddeg.jeeran.com/geography/archive/2008/12/744825.html>.

(19)

مثل أي دولة تنطلع إلى تأكيد قوتها الإقليمية، لم تكتف إيران بهذه التجهيزات البحرية في داخل أراضيها، بل اعتمدت في سياستها الخارجية على توثيق العلاقات مع دول بعينها، يُميّزها موقعها الجيو - ستراتيغي، وتسمح ظروفها الداخلية والخارجية لها بقبول التعاون مع إيران. وعقدت طهران مع اليمن اتفاقاً في عام 2009 تتيح صنعاء بموجبه للسفن الإيرانية أن ترسو في ميناء عدن، وذلك بحجة التصدي للقرصنة أمام شواطئ الصومال. وكان عليها أيضاً أن تؤمن لسفنها الضفة الأفريقية خصوصاً في البحر الأحمر، هذا الشريان الواصل إلى السودان ثم مصر ومنها إلى غزة. فكان الاتفاق مع إريتريا على استخدام إيران ميناء عصب في بعض التسهيلات العسكرية، ومن أهمها السماح بوجود الغواصات الإيرانية في مياه الميناء الإريتري المذكور. وتمتد الأراضي الإريتريّة على شاطئ البحر الأحمر مسافة طويلة من شمال باب المندب مباشرة حتى الحدود السودانية. ومن ثم يسمح لها هذا الامتداد بمواجهة الأراضي اليمنية وجزء من أراضي المملكة العربية السعودية. كما جرى الاتفاق على تزويد إريتريا بالخبراء العسكريين والأمنيين الإيرانيين الذين يُشرفون على قواعد صاروخية منتشرة في أنحاء البلاد، ولا سيما على الحدود مع إثيوبيا وعلى طول الساحل الإريتري<sup>(20)</sup>. ولم تقتصر الصفقة مع إيران على الجوانب العسكرية والأمنية، بل تعهدت إيران بتمويل إنشاء مصنع لبناء السفن في مدينة عصب<sup>(21)</sup>.

تمر إريتريا منذ نهاية حربها الحدودية مع إثيوبيا بعزلة إقليمية ودولية خانقة؛ ومن أسباب ذلك أن إثيوبيا هي الحليف التاريخي للغرب. وقد شجعت الولايات المتحدة إثيوبيا على رفض تنفيذ الحكم الصادر عن التحكيم الدولي الخاص بالخلاف الحدودي بين الدولتين الأفريقيتين، وكان الحكم في مصلحة إريتريا. كما استطاعت إثيوبيا بثقلها الإقليمي، أن تعقد اتفاقات اقتصادية وأمنية مع بعض جيرانها مثل السودان واليمن وجيبوتي، وهو ما زاد من عزلة

<[www.sudaneseonline.com/cgi-bin/sdb/2bb.cgi?seg=msg&board=290&msg=1274529309](http://www.sudaneseonline.com/cgi-bin/sdb/2bb.cgi?seg=msg&board=290&msg=1274529309)>. (20)

<[www.adoulis.com/details.php?rsnType=1&id=2148](http://www.adoulis.com/details.php?rsnType=1&id=2148)> (Accessed 10/8/2009). (21)



إريتريا، خصوصًا أن بعض الدول الأفريقية تتهمها بالمسؤولية الجزئية عن عدم الاستقرار في القرن الأفريقي، في إشارة إلى مسؤوليتها المفترضة في تصعيد الحرب الأهلية في الصومال. وقد تكون الرغبة في كسر هذه العزلة هي التي دفعت إريتريا إلى قبول الطلب المقدم من إيران لاستخدام ميناء عصب والترحيب بالمساعدات الإيرانية العسكرية والأمنية السابق ذكرها.

من أخطر التقارير التي كُتبت عن التمدد الإيراني في البحر الأحمر، وتزايد خطورته على خليج عدن وباب المندب، التقرير الذي ربط بين القاعدة البحرية الإيرانية في ميناء عصب وخطة سرية، قد تكون إيران أعدتها لاختراق الضفة المقابلة، أي اليمن. وأشير إلى أن الاستخبارات الإيرانية تحاول اختراق جنوب اليمن لإعادة تحريك خلايا أصولية متطرفة يمنية معروفة بارتباطها بإيران. كما يكشف أن فيلق القدس قام بنقل عناصر يمنية من تنظيم القاعدة في أفغانستان، وسهل تسليحها مجددًا إلى جنوب اليمن للمساعدة في تصعيد الموقف. وسبق أن دعمت إيران - كما تزعم هذه التقارير - الحوثيين في منطقة صعدة في شمال اليمن ضد الحكومة اليمنية والقوات السعودية التي ساندت النظام اليمني حينذاك. وأثارت هذه التقارير اهتمام الأجهزة الاستخبارية الدولية<sup>(22)</sup>، حيث بدا المشهد وكأنه حرب بالوكالة بين إيران والمملكة العربية السعودية، واختبار للقوة والنفوذ بين فاعلين إقليميين.

من ناحية أخرى، يُعتبر موقع السودان الجيو - استراتيجي مهمًا للغاية بالنسبة إلى إيران؛ فهو ملاصق لمصر ويطوقها من جنوبها، ويمكن الوصول من خلاله إلى سيناء فقطاع غزة. هذا العامل بلا شك من أهم أسباب تكثيف أهمية السودان الاستراتيجية بالنسبة إلى إيران، فضلًا عن التماثل في إقامة الدولة الدينية.

عقدت الدولتان اتفاقين في المجال الأمني - العسكري؛ ففي عام 1991 وقّعت طهران والخرطوم اتفاقًا لإنشاء قوات الدفاع الشعبي، وهي ميليشيات

تابعة للنظام السوداني وحامية لوجوده على نسق الباسيج التي تحمي الثورة الإسلامية الإيرانية. وفي عام 2008، وقّعت الدولتان اتفاقًا آخر للتعاون العسكري. ويشكّل هذان الاتفاقان إطارًا لتعاون عسكري وأمني واسع النطاق؛ إذ إنهما وضعاً استراتيجياً عسكرية يجري بمقتضاها تزويد الجيش السوداني بأنواع مختلفة من الصواريخ المتعددة المدى والفاعلية، ومن الزوارق الحربية المتطورة، وأنواع أخرى من الأسلحة الحديثة من الترسانة الإيرانية<sup>(23)</sup>.

أكدت المصادر الأمنية البريطانية أن التحركات الإيرانية في إريتريا والسودان تأتي في إطار المحاولات الإيرانية للسيطرة على البحر الأحمر لتطويق السعودية، ثم على السودان لتطويق مصر، وذلك كما تطوّق دول مجلس التعاون الخليجي في مياه الخليج، والعراق في شط العرب. وأضافت هذه المصادر أن مئات الخبراء الإيرانيين باتوا مسيطرين منذ نهاية عام 2007 على مفاصل الجيش والأجهزة الأمنية وحتى المواقع السياسية المهمة في السودان، مستغلين في ذلك ارتفاع حدة الحملة الأميركية - الأوروبية على نظام البشير<sup>(24)</sup>.

أما الأوضاع العسكرية الإسرائيلية في منطقة القرن الأفريقي وشرق أفريقيا، فتعتمد أساساً على بيع السلاح وإرسال الخبراء العسكريين وتدريب الجنود، وغير ذلك من أنواع النشاط التي تدور في هذا الإطار، خصوصاً النشاط الفني الذي تتميز فيه إسرائيل بتقنية عالية. ومن حيث وجود القواعد العسكرية الثابتة خارج أراضيها، فالأمر ملتبس بشأنها؛ فهناك دول تؤكد وجودها في القرن الأفريقي وشرق أفريقيا، وتشكك دول أخرى في هذا الوجود، بل تنفيه، مثل إريتريا وإثيوبيا وجنوب السودان. على سبيل المثال، يؤكد محمد صلاح الدين أن إسرائيل تملك قاعدتين عسكريتين في إريتريا، إحداهما في جزيرة فاطمة،

---

Activités menées par l'Iran en Afrique de l'Est, voie d'accès au Moyen-Orient et au continent africain (Paris: Centre d'Information sur les Renseignements et le Terrorisme, 2009), p. 6, cité dans: <[www.moyen-orient.over-blog.com/article-27249493.html](http://www.moyen-orient.over-blog.com/article-27249493.html)>.

<[www.sudaneseonline.com](http://www.sudaneseonline.com)>.

(24)

والأخرى في جزيرة دهلك في جنوب البحر الأحمر<sup>(25)</sup>. كما أشارت مجلة الدفاع العربية أن لإسرائيل قاعدة بحرية في ميناء مصوع في إريتريا، وأخرى جوية في إثيوبيا وكينيا وأوغندا وتشاد على الحدود السودانية، تسمح بمراقبة السودان وليبيا وجنوب مصر. ولها أيضًا قواعد جوية في دولة جنوب السودان في ولايتي الوحدة وأعالي النيل لتدريب الطيارين الجنوبيين، وأخرى في قاعدة بلفام<sup>(26)</sup>.

من الجائز، في رأيي، أن تكون هذه المعلومات عن وجود قواعد إسرائيلية في دول أفريقية صحيحة، كما أن من الوارد أن تنفي ذلك الدول الأفريقية المعنية، باعتبار أن مصالحها مرتبطة بالدول العربية، كما هي مرتبطة بالغرب وإسرائيل، ومن ثم تود أن تبقى هذه الاتفاقات سرية. وأخص بذلك دولة جنوب السودان التي ترتبط بمصر بعلاقات اقتصادية وثقافية عديدة، كما تسعى إلى الاستثمارات العربية، وتود أن تتوافق مع شمال السودان على الأشياء العديدة المُعلّقة بينهما. هذه الشبكة المتنوعة من العلاقات العربية التي تُكملها العلاقات مع الغرب وإسرائيل، وتهدف في النهاية إلى استقرار هذه الدولة الوليدة، قد تكون سببًا في نفيها وجود قواعد عسكرية إسرائيلية ثابتة في البلاد، غير أنها لم تُخفِ الاعتراف بها وبالتعاون معها في شتى المجالات.

لكن الغريب في الأمر أن تسمح إريتريا لإيران وإسرائيل في آن واحد، وهما العدوّان اللدودتان، أن تقيما قاعدتين بحريتين إحداهما في عصب والأخرى في مصوع، ولا يفصل إحداهما عن الأخرى سوى 660 كلم فقط! يُثير هذا الأمر تساؤلًا آخر: كيف تفرض الولايات المتحدة الأميركية على إريتريا عقوبات اقتصادية شديدة الوطأة في وقت تسمح فيه إريتريا لإسرائيل بتشديد قاعدة في أحد موانئها الرئيسة وأخرى في جزيرتين مهمتين؟ والأمر الآخر اللافت أن وزارة الدفاع السودانية (الشمال) نشرت تقارير عديدة عن

(25)

<[www.translate.google.com/eg/translate?hl=ard&langpain=enar&u=www.harowo.com/2006/08/30/how\\_israel\\_casts\\_its\\_shadow\\_over\\_horn\\_of\\_africa](http://www.translate.google.com/eg/translate?hl=ard&langpain=enar&u=www.harowo.com/2006/08/30/how_israel_casts_its_shadow_over_horn_of_africa)>.

(26)

<[www.defencearab.com/vb/showthread.php?t=6166&highlight=%c%e1%f6%cf%7%e4](http://www.defencearab.com/vb/showthread.php?t=6166&highlight=%c%e1%f6%cf%7%e4)>.

المساعدات الإسرائيلية لجنوب السودان ومدى خطورتها على أمن السودان والدول العربية بعامة، كما حذرت من الوجود الإسرائيلي في جنوب السودان وخطورته على الأمن العربي، لكنها لم تذكر في هذه التقارير شيئاً عن وجود قواعد عسكرية في الدولة الوليدة<sup>(27)</sup>.

على الرغم من هذا التضارب في المعلومات، يبقى التأثير الإسرائيلي كبيراً في الدول الأفريقية، وخطراً على أمن الدول العربية.

في نهاية هذا المبحث الأول من هذه الدراسة، يُمكن تلخيص المشهد العسكري والأمني في منطقة القرن الأفريقي ومحيطها العربي والأفريقي بالنقاط التالية:

- دول تقع أقاليمها في مواقع استراتيجية مهمة، لكنها لا تملك الأدوات اللازمة لحسن استخدامها في الدفاع عن نفسها، أو تحقيق مصالحها. وهي لا تملك في هذا الصدد استراتيجية موحدة بينها. هذه الدول هي الدول العربية والأفريقية.

- تتحرك دولتا إيران وإسرائيل بفاعلية ووفق خطط استراتيجية مدروسة، وذلك لتحصيل أكبر قدر ممكن من المكاسب الأمنية عن طريق التعاون الفني والدفاعي مع بعض الدول العربية والأفريقية في المنطقة. وتتناقض المصالح الأمنية والعسكرية لهاتين الدولتين في المنطقة محل الدراسة.

- دول عالمية كبرى لها السيطرة العظمى على النقاط الاستراتيجية الأهم في هذا المشهد، وتأتي في المقدمة الولايات المتحدة وفرنسا. وهي تتنافس أحياناً، لكن ذلك لا يمنع تحالفها من أجل مواجهة المخاطر العظمى التي تُهدد مصالحها.

## ثانيًا: العلاقات الاقتصادية بين دول القرن الأفريقي وجوارها الإقليمي

للقرن الأفريقي أهمية اقتصادية كبرى، من طاقة ومياه وموارد أولية استراتيجية عديدة. نحاول في المبحث الثاني من هذه الدراسة تبيان طبيعة التعاملات الاقتصادية للدول العربية من ناحية وإيران وإسرائيل من ناحية أخرى مع دول القرن الأفريقي.

### 1 - السياسات الاقتصادية العربية في القرن الأفريقي

بدأ تفعيل فكرة التعاون العربي الأفريقي في سبعينيات القرن الماضي، حين انطلقت هذه العلاقات بتقديم المساعدات العربية في مجال التنمية للدول الأفريقية، ثم تطوّرت إلى التعاون المشترك في المجالات التجارية والاستثمارية. واتخذ هذا التعاون مسارين: تعاون ثنائي بين دولة عربية وأخرى أفريقية، وتعاون جماعي من خلال المؤسسات المالية<sup>(28)</sup>. وأنشئ خلال السبعينيات عدد من الصناديق العربية التي تدعم هذا المجال، ولعلنا نذكر أهمها، هي بحسب التسلسل التاريخي<sup>(29)</sup>:

- صندوق أبو ظبي للتنمية، أنشئ في عام 1971.
- المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، أنشئ في عام 1973.
- الصندوق السعودي للتنمية، أنشئ في عام 1974.
- البنك الإسلامي للتنمية، أنشئ في عام 1975.
- صندوق النقد العربي، أنشئ في عام 1976.
- صندوق الأوبك للتنمية الدولية، أنشئ في عام 1976.

<www.badca.org/portal/document\_repository/125/1\_invstudy\_en.pdf>.

(28)

<www.badca.org/portal/document\_repository/125/1\_invstudy\_en.pdf>.

(29)

- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، أنشئ في عام 1976.

يتمثل هدف المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا الاستراتيجي بجذب الأموال العربية، الحكومية والخاصة، للاستثمار المباشر في الدول الأفريقية، وهو ما استدعى وضع رؤية واضحة لشكل التعاون العربي الأفريقي ومجالاته، وبخاصة أن للأموال العربية كثيرًا من المنافسين التقليديين الكبار مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان، والمنافسين الجدد مثل الصين والهند وماليزيا.

بعد ذلك تنوّعت مجالات الاستثمار العربية بين الزراعة والنفط والسياحة والاتصالات والموانئ البحرية والطيران والبنوك. غير أن المجال الزراعي هو من أكثر المجالات جذبًا للأموال العربية. ونذكر مثالًا على ذلك أن الاستثمارات العربية في السودان عام 2010 بلغت نحو 50 في المئة من إجمالي هذه الاستثمارات. وأهم الدول العربية التي تهتم بالاستثمار الزراعي هي المملكة العربية السعودية وقطر ومصر وليبيا وسورية واليابان<sup>(30)</sup>.

يتحقّق الاتحاد الأفريقي على الإفراط في استثمار الأموال العربية في الزراعة في أفريقيا؛ فهذه السياسة، في رأيه، تفيد الدول الغنية لكنها ستسبب في المستقبل نشوء أزمة غذائية في الدول الأفريقية الفقيرة التي تفرّط في إمكاناتها الغذائية التي تتسرب إلى الخارج. لكن لوزير الدولة في وزارة الزراعة السودانية رأيًا آخر في هذا الموضوع، حيث صرّح بأن السودانيين لا يستهلكون سوى 30 في المئة من إمكاناتهم الزراعية، والـ 70 في المئة الباقية يمكن تركها للاستثمار<sup>(31)</sup>.

من ناحية أخرى يُعتبر مجال استخراج المعادن الثمينة والرخيصة مجالًا خصبًا للمستثمرين، إذ زاد الطلب العالمي عليها، مثل الحديد والنحاس والبوكسيت واليورانيوم والزئبق والبلاتين والكروم والذهب والألماس.

<[www.af.reuters.com/article/investingnews/idafoje54205c20090503](http://www.af.reuters.com/article/investingnews/idafoje54205c20090503)>.

(30)

«Sudan Eyes Growth in Arab Agri Investment,» cité dans: <[www.af.reuters.com/article/investingnews/idafoje54205c20090503](http://www.af.reuters.com/article/investingnews/idafoje54205c20090503)>.

(31)

وبالنسبة إلى منطقة القرن الأفريقي وشرق أفريقيا، يوجد النفط في جنوب السودان والذهب ومعادن أخرى في إثيوبيا وإريتريا وشمال السودان.

هناك أيضًا الشركات العربية الخاصة التي تستثمر في المجالات نفسها، ونشير هنا إلى عدد من أهم هذه الشركات:

- قامت مؤسسة دبي بتوقيع اتفاق لإدارة ميناء جيوتي ومطارها الدوليين، كما قامت بإنشاء ميناء النفط في جيوتي أيضًا، وهي بصدد عقد اتفاق لإدارة موانئ في كل من تنزانيا وكينيا.

- مجموعة الخرافي الكويتية: استثمرت هذه المجموعة في أفريقيا منذ أوائل عام 1990 في قطاع السياحة والمقاولات وإدارة الفنادق. وتعمل في إثيوبيا ودول أخرى في أفريقيا الغربية.

- شركة السويدي للكابلات (مصر): استثمرت الشركة في قطاع الكهرباء والطاقة في إثيوبيا وكينيا وأوغندا ومناطق أخرى في أفريقيا.

- مجموعة ميدروك التابعة للشيخ محمد العمودي (السعودية): تعمل في إثيوبيا منذ عام 1996 في مجالات متعددة، منها الزراعة والسياحة والنفط والغاز والصناعات التحويلية، كما تعمل في جيوتي وكينيا وأوغندا والسودان<sup>(32)</sup>.

## 2 - السياسات الاقتصادية الإيرانية في القرن الأفريقي

تشكل إيران وإسرائيل المنافستين الإقليميتين للدول العربية في ما يخص المجال الاقتصادي والمالي في دول القرن الأفريقي. لكن طبيعة نشاطهما في هذه الدول تختلف عن مثيلتها لدى الدول العربية.

تفرد إيران لهذه المنطقة خطة اقتصادية شاملة؛ إذ طالب مساعد وزير الخارجية للشؤون الأفريقية الإيراني، محمد رضا بكيري، القطاع الاقتصادي

---

(32) فؤاد علي بكر، تاريخ 1/3/2011 على الموقع الإلكتروني: <[www.fab83.maktoobblog.com/1561021%d9%86%d9%85%d8%86](http://www.fab83.maktoobblog.com/1561021%d9%86%d9%85%d8%86)>.

الخاص بمضاعفة الروابط الإيرانية بأفريقيا، وذلك للفوائد الجمة التي ستجنيها البلاد من هذه العلاقات. وبالفعل أعدت إيران في عام 2009، ثمانية وأربعين مشروعًا لتكون مدخلًا لها إلى أفريقيا. ومن الدول المستهدفة في هذه الخطة كينيا والسودان وشرق أفريقيا<sup>(33)</sup>. ويبدو أنها سعت بالفعل إلى تنفيذ خططها، حيث أصبحت أحد أهم موزدي الأسلحة إلى السودان، وذلك بحسب تصريح وزير الدفاع السوداني. كما أقامت إيران اتصالات ملاحية بين ميناء بندر عباس في مضيق هرمز وميناء مومباسا في كينيا. وأقامت أيضًا مركزًا تجاريًا إيرانيًا في نيروبي. واتفق الجانب الكيني مع شركة إيرانية لبناء محطة توليد كهرباء بالطاقة الهيدروولوجية في شمال نيروبي. كما تعهدت بتوريد أربعة ملايين طن نفطًا خامًا، أي بمعدل 80 ألف برميل في اليوم.

تمهد إيران للدخول في مجالات الزراعة والطاقة والصناعة والصحة والإسكان والتعليم. وجدير بالملاحظة أن كينيا تضم نحو نصف مليون شيعي، أغلبهم في مدينة مومباسا.

في جيبوتي، عرضت إيران مشاريع تعاون عدة في مختلف المجالات، فساعدت في إنشاء مركز للتدريب، كما وقّعت مع تنزانيا اتفاقات اقتصادية في المجال الزراعي.

### 3 - السياسات الاقتصادية الإسرائيلية في القرن الأفريقي

لهذه الدولة علاقات دبلوماسية واقتصادية قديمة بالدول الأفريقية جنوب الصحراء، في شرق أفريقيا وغربها وجنوبها. ومن ثم، تتقابل مصالح كل من إيران وإسرائيل في كثير من الدول الأفريقية وتتعايش فيها مكرهه. ولدينا مثال على ذلك في القرن الأفريقي، وخاصة في إثيوبيا وإريتريا وأوغندا وكينيا.

غير أن كلاً منهما تتميز بمنهج مختلف في التعامل مع الدول الأفريقية، حيث تُقدّم إيران مصانع لتجميع سيارات وحافلات صغيرة وجرارات زراعية،



كما تعقد صفقات لبيع النفط وإقامة بنيته الأساس. وتقوم كذلك بتدريب الشرطة والقوات الخاصة. كما يلاحظ أن إيران تهتم بتسريب ثقافتها ودعايتها الدينية (المذهب الشيعي) إلى الدول التي تستهدفها اقتصاديًا، وهي بذلك تؤسس لهيمنة إقليمية راسخة، حيث تعلم يقينًا مدى قيمة التقارب الثقافي في تأسيس علاقات سياسية قوية ومستقرة.

هذا بينما تقدم إسرائيل التكنولوجيا المتقدمة في المجال الزراعي والأمني والتدريب، ومعدات للدفاع، وبرامج للطاقة المتجددة، وبرامج متطورة للاتصالات<sup>(34)</sup>. ولا يفوتنا هنا أن نذكر أن إسرائيل تلجأ أيضًا إلى الدين وإلى الثقافة التي ما زالت موجودة لدى بعض القبائل اليهودية في أوغندا وناميبيا وزمبابوي وملاوي ونيجيريا والكاميرون، ومن بقي من الفلاشا في إثيوبيا. هذه القبائل ليس لها تأثير حقيقي في الحياة السياسية والاقتصادية في دولها، ولكن المقصود هو بعث رسالة اجتماعية ونفسية تؤكد الوجود الأصيل لليهود على الأرض الأفريقية.

قد يكون من المفيد في نهاية هذا المبحث الذي تناول بإيجاز العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية وإيران وإسرائيل مع دول القرن الأفريقي، أن نعقد مقارنة بين سياسات كلٍّ منها مع الشريك الأفريقي:

- يعتمد منهج العلاقات الاقتصادية العربية<sup>(35)</sup> مع أفريقيا أساسًا على ضخ الأموال في مشاريع تُعطي أرباحًا عالية وسريعة. وقد يكون ذلك مناسبًا لطبيعة اقتصاد هذه الدول، حيث إن أغلبها يعتبر دول سوق (دول الخليج)، ومن ثم لا نجدها تتجه إلى مشاريع صناعية تذكر، أو تدريب وبناء قدرات لمواطني الدولة الأفريقية المستهدفة. حتى المشاريع الزراعية والمساحات الضخمة المخصصة لها والمعلن عنها لا ينفذ منها سوى القليل، وذلك لأسباب، من أهمها: عدم وجود بنية تحتية جيدة ومجهزة لزراعة هذه الأراضي، وغياب العمالة الزراعية

---

Nanojv, «La Géopolitique de l'Iran et d'Israël se croise en Afrique.» (4 Mai 2010), cité à: (34)  
<[www.nanojv.wordpress.com/2010/05/04/israel-iran-afrique/](http://www.nanojv.wordpress.com/2010/05/04/israel-iran-afrique/)>.

(35) المقصود بالدول العربية المستهدفة في الدراسة: مصر والسودان ودول الخليج واليمن.

العالية الكفاءة في كثير من الدول الأفريقية، وكذلك غيابها لدى الدول العربية غير الزراعية.

هذا في حين أن إيران وإسرائيل تنتقيان مجالات اقتصادية منخفضة الريح، لكن فائدتها السياسية كبيرة، مثل نقل التكنولوجيا وتنفيذ برامج التدريب وبناء القدرات، وهو ما يؤدي في النهاية إلى رفع كفاءات المواطنين الأفارقة.

- بينما تتجه الأموال العربية إلى الاستثمارات الخدمية الضخمة مثل الفنادق، تركّز إيران وإسرائيل على الصناعات الخفيفة التي تفيد المواطن البسيط، كما أنها تُكسبه خبرات يمكن أن تساعد تدريجاً في الوصول إلى النشاط الإنتاجي المطلوب لإنعاش اقتصاد البلاد.

- تراجعت مصر تراجعاً لافتاً في المجال الاقتصادي في أفريقيا، قياساً إلى الدول العربية الأخرى. وعلى الرغم من أنها تركّز في جنوب السودان على مشاريع البنية التحتية التي تفيد الدولة الوليدة، كذلك بعض المشاريع الأخرى في دول حوض النيل من حفر الآبار وتنظيف مجرى النهر... إلى آخره، فإن ذلك الجهد المحدود لم يشفع لها كي يستمر تأثيرها فاعلاً كما كان حتى منتصف السبعينيات.

- تستخدم كلٌّ من إيران وإسرائيل التأثير الثقافي - الديني في المواطنين الأفارقة، باعتباره أداة من الأدوات الناعمة التي يُعتد بها في بناء أساس متين للعلاقات الاقتصادية والسياسية.

في هذا الصدد، لم يتضح اهتمام الدول العربية بالتبادل الثقافي في علاقاتها بالدول الأفريقية. فحتى مصر تراجعت في هذا المجال إلى أن انخفض عدد مراكزها الثقافية في أفريقيا من 18 مركزاً في الستينيات إلى نحو ثلاثة مراكز. والموجود من النشاط العربي خارج نطاق عالم الدبلوماسية والاقتصاد هو منشآت دينية، مثل المساجد ومراكز تعلّم اللغة العربية والدين الإسلامي. هذا النوع من النشاط أحادي الجانب وذو تأثير محدود في الحياة العامة في الدول

الأفريقية، ولا تستفيد منه سوى التجمعات الإسلامية في هذه الدول التي تقل أعدادها كلما اتجهنا جنوبًا.

- لكلٍّ من إيران وإسرائيل خطط استراتيجية واضحة لعلاقاتها بدول القرن الأفريقي وشرق أفريقيا. وتساهم هذه الخطط في تنمية العلاقات الاقتصادية والسياسية بالدول الأفريقية لتخدم في النهاية مصالحهما وأمنهما القومي.

أما الدول العربية فتعمل فرادى، كلٌّ بحسب مصالحها، ومن ثم لا توجد خطة اقتصادية موحدة، متوسطة أو طويلة المدى، للتعامل العربي مع الخارج باعتبارها كتلة ذات مصالح ورؤية متكاملة لهذه المصالح. ولعل ذلك يؤكد صحة ملاحظتنا في مقدمة الدراسة، ألا وهي أن للأمن القومي العربي منظورات عدة لا منظورًا واحدًا. وقد تتقاطع المصالح في هذا الشأن أو تتناقض، ومن ثم يصعب أن نصل بالدول العربية إلى تشكيل قوة موحدة وفاعلة يُحسب لها حساب إقليمي ومن ثم دولي.

### ثالثًا: الأزمات السياسية في القرن الأفريقي وانعكاسها على أمن الدول العربية ومصالحها

يُعتبر رصد وتحليل الأزمات السياسية في المنطقة التي نستهدفها أداة من الأدوات الرئيسة التي تؤدي، مع غيرها من العوامل، إلى صوغ رؤية استراتيجية متكاملة للدول العربية، تتعامل على أساسها مع دول القرن الأفريقي، وتكون مبنية على فهم حقيقي للواقع الأفريقي، وللمخاطر الاستراتيجية التي يُمكن أن تُهدد مصالحها، وهو ما يُمكنها من إعادة حساباتها من جديد.

من ثم سنُخضع للدراسة ثلاث أزمات أفريقية تُعتبر من وجهة نظرنا، الأهم من حيث أبعادها الداخلية والدولية، والأكثر تأثيرًا وتأثرًا بجوارها وبالمحيط الدولي، والأصدق تمثيلًا لنوعية المخاطر الأساس التي يتعرّض لها القرن الأفريقي ومحيطه.

من ناحية أخرى، أرى أن أحدد بإيجاز شديد المبدأ الذي اعتمدناه في تحليل أسباب الأزمات السياسية الأفريقية، ومنها الحالات الثلاث محل الدراسة: كمبدأ عام، وقد يكون له بعض الاستثناءات النادرة، تبدأ القوى الدولية التدخل في الشأن الداخلي لدولة ما، تقع في دائرة اهتمامها، عندما ترصد أن هناك مشكلات داخلية في تلك الدولة، تتصاعد من دون أن تتمكن الحكومة المحلية من حلها بشكل عادل لإرضاء الأطراف المتنازعة وتهديتها. ومن ثم تتحمل الدولة المستهدفة المسؤولية الأولى لما يحدث من تطور لهذه المشكلات إلى أزمات تحتج بها القوى الدولية لتفرض بعد ذلك الحلول التي تخدم مصالحها.

- خطورة التقسيم التي يتعرض لها كثير من الدول الأفريقية، خصوصاً دول الحزام الفاصل (أو الواصل) بين شمال أفريقيا وجنوبها، نتيجة عوامل عديدة تاريخية وثقافية واقتصادية وسياسية. ينتج من هذا التقسيم (أو الانفصال) تفتيت بنية الدولة ذاتها بما يؤثر بدوره على المحيط الإقليمي والدولي. ونقدم مثلاً على هذه الحالة تداعيات انفصال جنوب السودان.

- أزمة تقسيم مياه الأنهار بين الدول المشاركة في أحواضها، وهي مشكلة دولية تتحول أحياناً إلى أزمة تهدد مصالح الدول المعنية وأمنها؛ إذ تحوي القارة الأفريقية عدداً من أحواض الأنهار، وبرزت حالة حوض النيل أزمة آتية حادة. ويتوقع لأنهار أخرى في القارة مواجهة مثل هذا المصير خلال السنوات العشر المقبلة. ونذكر هنا أهم هذه الأنهار الدولية، وهي أنهار السنغال وبحيرة تشاد والكاميرون، وفي جنوب القارة أنهار الزمبيزي والأورانج وأوكافانجو وليبوبو والكيونين<sup>(36)</sup>. ونقدم مثلاً لهذه الحالة، تداعيات أزمة مياه النيل.

- خطورة الدولة الفاشلة التي تهدد عدداً غير قليل من الدول الأفريقية؛ ففي إحصاء عام 2011<sup>(37)</sup> وصل عدد الدول الأفريقية الفاشلة، بدرجاتها المتفاوتة،

<[www.unesdoc.unesco.org/images/0013/001333/1333062e.pdf](http://www.unesdoc.unesco.org/images/0013/001333/1333062e.pdf)>.

(36)

<[www.cn.wikipedia.org/wiki/failed\\_state#2011](http://www.cn.wikipedia.org/wiki/failed_state#2011)>.

(37)

إلى 14 دولة، على رأسها الصومال ثم تشاد ثم السودان وكينيا وإثيوبيا. ونقدم مثالاً لهذه الحالة: تداعيات انهيار مؤسسات الدولة في الصومال.

## 1 - تداعيات انفصال جنوب السودان

### أ - الأزمة الداخلية

وُلِدَت دولة جنوب السودان في 9 كانون الثاني/يناير 2011، بناءً على استفتاء شعبي للجنوبيين، جاء في مصلحة الانفصال عن الشمال بنسبة تقترب من 99 في المئة. وكان هذا الإجراء تنفيذاً لاتفاق السلام الشامل الذي وقّعه الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في نيروبي عام 2005.

نتج من هذا الاستقلال ميلاد دولة جنوبية تغيب عنها البنية التحتية بشكل شبه كامل، كما يغيب الشكل المؤسسي، اللهم إلا حزب الحركة الشعبية الحاكم الذي يكاد يكون المؤسسة الحديثة الوحيدة حتى الآن في دولة جنوب السودان. لكن دخل النفط الكبير يجعل مستقبل هذه الدولة واعداً، ولا سيما أن البنك الدولي والدول الغربية وعدت بالمساهمة في تمويل المشاريع التنموية، وفي تدريب الكوادر ورفع كفاءتها حتى تصبح قادرة على تحمل مسؤولية إدارة الدولة الوليدة.

ترك هذا الانشطار الدرامي دولة السودان (الشمالي) في وضع اقتصادي دقيق، إذ خسرت نحو 75 إلى 80 في المئة من إيرادات النفط بالعملية الصعبة، فارتفعت الأسعار ارتفاعاً كبيراً وازداد التضخم. وصاحب تردي الأحوال المالية تراجع ملموس في النشاط الإنتاجي، خصوصاً الزراعة التي أهملت نتيجة الاعتماد على إيرادات النفط في السنوات العشر الماضية.

من ناحية أخرى، ترك اتفاق السلام الشامل بعض المسائل الخلافية مُعلقة، كما ترك حلّها بالكامل للطرفين الشمالي والجنوبي. وأجاز المجلس الوطني في الخرطوم في 29 كانون الأول/ديسمبر 2009 قانون استفتاء الجنوب الذي نصت المادة 67 منه على الآتي:

«... يدخل طرفا اتفاقية السلام الشامل في مفاوضات بهدف الاتفاق على المسائل الموضوعية لما بعد الاستفتاء بشهادة المنظمات والدول الموقعة على اتفاقية السلام، والمسائل هي:

- الجنسية.
- العملة.
- الخدمة العامة.
- وضع الوحدات المشتركة المدمجة والأمن الوطني والمخابرات.
- الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.
- الأصول والديون.
- حقول النفط وإنتاجه وتوزيعه وتصديره.
- العقود والبيئة في حقول النفط.
- المياه.
- الملكية.
- أي مسائل أخرى يتفق عليها الطرفان»<sup>(38)</sup>.

مرّ على هذا القرار عامان ولم يجرِ الاتفاق على كثير من الموضوعات التي ذُكرت في قرار المجلس الوطني، ومنها مسائل استراتيجية لا تحتمل التأجيل، مثل تقاسم مياه النيل والحدود وحقول النفط وإنتاجه ونقله وتصديره. فإذا تابعنا اليوم الأزمات المتتالية التي تندلع تباعاً بين الدولتين الشمالية والجنوبية، نجد أن أصلها يكمن في عدم حسم المسائل المتعلقة المذكورة، والتراخي في إيجاد حلول توافقية بين الدولتين السودانييتين.

لنأخذ مثالاً على المشكلة الحادة المشاركة منذ شهور، وهي المشكلة الخاصة بولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. إنها في رأينا لا تخرج عن كونها محاولة من حكومة الإنقاذ للالتفاف على مبدأ المشورة الشعبية الذي أقر في اتفاق السلام الشامل<sup>(39)</sup>. أما حكومة الجنوب، فترغب في تمكين سكان هاتين الولايتين الذين قاتلوا معها في الحرب، وما زال كثير منهم موالياً لها، من الوصول إلى حقهم في المشورة الشعبية، لأنها تُعطيهم الحق في تقرير مصيرهم<sup>(40)</sup>، والمتوقع، إذا تحقق هذا الإجراء، أن يطالبوا بالانفصال عن شمال السودان والانضمام إلى دولة الجنوب.

نذكر مثالاً آخر هو مسألة إرجاء الاتفاق بشأن تقسيم مياه النيل بين الشمال والجنوب. وتأتي حساسية هذه المشكلة من أنها ليست مقتصرة على السودان، بل تشترك مع المصالح المائية لسبع دول أخرى بينها أزمة كبيرة في ما يتعلق بتقسيم المياه، وهو ما قد يزيد من احتمال أشكال من التدخل الخارجي. وسنفضّل هذا الأمر في المكان المخصص له في البحث. وإذا أضفنا إلى ما سبق أزمة دارفور التي تتعثر منذ عام 2003 ولم يحسمها على الأرض اتفاق قطر بين حكومة الإنقاذ وجماعة التيجاني السيسي في 14 تموز/ يوليو 2011، ووصول خليل إبراهيم، زعيم حركة العدل والمساواة المسلحة، إلى دارفور متسللاً من ليبيا، وحاملاً كميات كبيرة من الأسلحة في تشرين الأول/ أكتوبر 2010، وزدنا عليها الممارسات الأمنية المتصاعدة في الخرطوم والقضارف ومناطق أخرى، والملاحقات الحكومية لبعض الصحف الخاصة<sup>(41)</sup>، لأدركنا

---

(39) الجيش الشعبي لتحرير السودان، «اتفاقية السلام الشامل بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان» (نيروبي، كينيا، 9/ 1/ 2005)، الفصل 5، الفقرة 3، ص 79 - 80.

(40) يعطي اتفاق السلام الشامل الحق لمواطني ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق في تقرير تنفيذ الحكومة للاتفاق وقياس هذا التنفيذ، وذلك عن طريق لجنة مستقلة تنشئها الرئاسة وترفع تقريرها إلى حكومتَي الولايتين، فيصبح من حقها تصحيح أي إجراء يحتاج إلى التصحيح لضمان تنفيذ الاتفاق، ويدخل تفعيل حق تقرير المصير ضمن حقوق التصحيح السابقة الذكر. وقد طالب مالك عقار والي ولاية النيل الأزرق المنتخب في بداية عام 2011 بحق تقرير المصير لمواطني ولايته، وذلك قبل عزله. انظر: المصدر نفسه، الفقرة 3 - 4، ص 80.

(41) المجموعة السودانية للديمقراطية أولاً (Sudan National Democratic Forum)، على الموقع

<www.democracygroupblogspot.com>.

الإلكتروني:

أن السودان في أزمة حقيقية، ولا سيما أنه يجاور الدول التي انبعثت فيها الثورات مثل مصر وليبيا. ونلفت هنا إلى أنه كان في إمكان المسؤولين في الدولتين، في البداية على الأقل، أن يتداركوا الموقف.

### ب - انعكاس الأزمة على أمن دول الجوار العربية

جاء انفصال الجنوب مفاجئًا لكثير من الحكومات العربية، وذلك على الرغم من أن المؤشرات الموضوعية وبعض الدراسات العلمية المتخصصة كانت تُرجّح هذه النهاية بنسبة لا تقل عن 80 في المئة. وقد يكون السبب الرئيس في هذا الخطأ الاستراتيجي العربي في تقويم ما يحدث في جواره الأفريقي، أنه أخذ بالتقارير الرسمية السودانية من دون تمحيص، حيث كانت تلك التقارير كلها تبشّر بأن نتائج الاستفتاء الشعبي ستأتي بالوحدة حتمًا. ويبدو أنها في سبيل تأكيد تصريحاتها، كانت تسوّق أسبابًا وحججًا أغلبها غير دقيق.

#### (1) مصر

الدولة الأكثر تأثرًا بانفصال جنوب السودان للأسباب التالية:

- مياه النيل: وستكلم عليها بالتفصيل في مكانها في الدراسة.

- بانفصال الجنوب الليبرالي، تركّز المشروع الإسلامي السياسي في الشمال. ويؤدي هذا الأمر إلى تكثيف اتصال العناصر المتشددة السودانية بممثليها في مصر، وفي ذلك تهديد للهوية المدنية للدولة المصرية والوحدة الوطنية بين المسلمين والمسيحيين. وقد ظهرت خلال الشهور الماضية صحة هذه التكهّنات.

- لم يستقر الأمر على الحدود بين شمال السودان وجنوبه حتى الآن، بل توسّعت الاشتباكات العسكرية لتشمل مناطق في جنوب كردفان والنيل الأزرق وأعالي النيل. وسيؤدي انتشار الفوضى في السودان إذا وقع إلى تهديد الأمن القومي المصري مباشرة، خصوصًا أن الثورة لم تستقر بعد في مصر.



- ما زالت المؤشرات السياسية السودانية تُنبئ بأن نظام الإنقاذ سيكون في يد المعارضة العسكرية في حال سقوطه. وقد وقّع «تحالف الجبهة الثورية السودانية» في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2011 «ميثاق التغيير السوداني». واتفق الموقعون على إسقاط نظام المؤتمر الوطني بجميع الوسائل المتاحة، وعلى رأسها العمل الجماهيري والمسلح. ويتشكل هذا التحالف من الحركة الشعبية لتحرير السودان الجنوبية (قطاع الشمال)، وحركة تحرير السودان الدarfورية بجناحيها عبد الواحد نور ومنى أركو مناوى، وحركة العدل والمساواة الدarfورية، زعيمها خليل إبراهيم. والموقعون هم: ياسر عرمان عن الحركة الشعبية، وأحمد تقدلسان عن حركة العدل والمساواة، وإبراهيم القاسم إمام عن عبد الواحد نور، والريح محمود عن منى أركو مناوى. كما تم تكليف اللجنة السياسية العليا للتحالف بالاتصال بقوى التغيير السودانية الأخرى عن الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، وذلك للاتفاق على إجماع وطني لمواجهة مرحلة ما بعد السقوط.

## (2) الدول العربية الأخرى

أضعف انفصال الجنوب الدولة السودانية على المستوى الاقتصادي والسياسي. وجاء ذلك خصمًا واختزالًا من القوى العربية في المنطقة، نظرًا إلى أهمية السودان الجيو - استراتيجية التي فقدت بالانفصال عمقها الجنوبي الممتد حتى وسط القارة الأفريقية. كما فقد السودان العربي جزءًا مهمًا من الثروات الطبيعية وأراضي زراعية واسعة وصالحة للاستثمارات العربية التي ستحل محلها سريعًا المشاريع الأميركية والأوروبية والإسرائيلية، وستكون المنافسة قوية، لكن خوضها من الجانب العربي حيوي لمصالحه الاستراتيجية. وفي هذا الشأن، من المفيد إعداد خطة عربية موحدة لسياسة التنمية لعمل توازن إيجابي مع الوجود الغربي والإسرائيلي المتنامي في دولة الجنوب وشرق أفريقيا عامة.

## 2 - تداعيات أزمة مياه النيل

### أ - أبعاد الأزمة

هي أزمة قديمة متجددة، إذ درجت دول منابع النيل منذ استقلالها على المطالبة بعقد اتفاق يشمل دول الحوض، وتوقعه الدول المشاركة كلها في حوض النهر، ويعيد توزيع حصص المياه بينها، ويكون بديلاً من الاتفاقات التاريخية التي تتمسك بها مصر والسودان ولا تعترف بها دول الحوض الأخرى. وكانت المملكة المتحدة طرفاً في هذه الاتفاقات بالنيابة عن مستعمراتها في الهضبة الاستوائية.

تجددت هذه الأزمة بشكل أعنف حين وقعت خمس دول من منابع النيل، هي إثيوبيا وكينيا وأوغندا وتنزانيا ورواندا في 10 أيار/ مايو 2010 في عنتيبي في أوغندا، اتفاقاً إطارياً لتأسيس مفوضية حوض النيل. وامتنعت عن التوقيع الكونغو الديمقراطية وكذلك بوروندي التي ما لبثت أن غيرت موقفها في بداية عام 2011، وانضمت إلى الدول الموقعة. وبذلك اكتمل النصاب القانوني الذي يُمكن أطراف الاتفاق الستة من تفعيلها. أمّا دولة جنوب السودان، وهي القادم الجديد في حوض النيل باعتبارها دولة منبع، فلم تحدد بعدُ موقفها الرسمي من الاتفاق الجديد. وجدير بالملاحظة أن الدول الست الموقعة الاتفاق المذكور لم تبرمه حتى الآن.

يتضح من بنود اتفاق عنتيبي أن هناك تشدداً متصاعداً من دول المنابع، خصوصاً في ثلاثة موضوعات، ما زال الخلاف في شأنها قائماً بين دول المنابع من ناحية ودولتي مصر والسودان من ناحية أخرى<sup>(42)</sup>.

- الاتفاقات التاريخية: رفض دول المنابع الاعتراف بالاتفاقات السابقة الموقعة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وفي عام 1929

---

(42) محمد سالمان طابع، «رؤية مستقبلية للسياسة المائية المصرية في ضوء التحديات الراهنة في حوض النيل»، (بحث غير منشور، تموز/ يوليو 2011).

وعام 1959، وهي الاتفاقات التي يعتمد عليها السودان ومصر في سياستيهما المائية.

- الأنصبة المائية: يذهب إلى مصر 55.5 مليار متر مكعب وإلى السودان 18.5 مليار متر مكعب. ولا بد من إعادة توزيعها على جميع دول حوض النيل.

- معنى «الضرر» بالأمن المائي للدولة: تُصرّ مصر والسودان على أن «أي ضرر» يُصيبهما من إعادة توزيع الحصص يُعتبر تهديدًا لأمنهما القومي، أما دول المنابع فتكلم على «الضرر الجسيم»<sup>(43)</sup> فقط كأمر يُعتد به.

- التصويت: تكتفي دول المنابع بالأغلبية حتى يكون النصاب القانوني صحيحًا، ويسمح بالتصويت. أما مصر والسودان، فيصرّان على أن يكون التصويت بالإجماع، أو بالأغلبية المشروطة بضرورة وجود مصر والسودان ضمنها.

واكب اتفاق عتبيي تحرك إثيوبي مكثف لبناء عدد من السدود الجديدة على النيل الأزرق، ممولة من دول ومؤسسات دولية مختلفة، وهو ما سيؤدي في المستقبل إلى نقص في الحصة المائية لمصر والسودان. ويشكل هذا الاحتمال تهديدًا خطيرًا للأمن القومي لدولتي المرور والمصب، خصوصًا مصر التي تعتمد في توفير حاجاتها المائية للاستمرار في الحياة على مياه النيل بنسبة 95 في المئة، وهو ما يستدعي أخذ هذا التهديد مأخذ الجد.

### ب - انعكاس الأزمة على مصر

قد يكون رصد المعاهدات الإقليمية والدولية وتحليلها أداة فاعلة بالنسبة إلى مصر كي تكون رؤية جديدة لحل أزمة المياه، فيها من المرونة ما يجعلها تحافظ على حقوقها من دون اللجوء إلى الموقف التقليدي المؤسس على

---

(43) «نص الاتفاقية الإطارية لدول حوض النيل (اتفاق عتبيي)»، (10/5/2010)، على

<[www.youm7.com/News.asp?NewsID=233271&secID=12](http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=233271&secID=12)>.

الموقع الإلكتروني:

الحقوق القانونية التاريخية، والذي يتسم بالتشدد ويقدر من التعالي. هذا الموقف التقليدي المصري لا يأخذ في اعتباره عامل تغير الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية لدول حوض النيل الأخرى، على الرغم من أنه معترف به قانونًا في اتفاق التوارث الدولي للمعاهدات في عام 1978، ومن قبله اتفاق فيينا لقانون المعاهدات في عام 1969. على أن هذه المعاهدات وضعت شروطًا تُخضع هذا المبدأ لحوارات فقهية بين القانونيين، قد تنتهي بقبول مبدأ تغيير الظروف أو رفضه. ويتمثل أهم الشروط لقبول مبدأ تغيير الظروف في أن يكون هذا التغيير مُنصبًا على موضوع المياه ذاتها، وأن يكون غير متوقع، وألا تكون الدولة المُدّعية سببًا فيه، وأن يترتب عليه خلل جوهري فيها<sup>(44)</sup>. وقد يكون البحث في مسألة مبدأ تغيير الظروف والشروط المصاحبة له مخرجًا لمصر يتيح لها حجة قانونية قوية، تطرح من خلالها رؤية حديثة وتوافقية لمعالجة أزمة مياه النيل.

من ناحية أخرى، يواجه محور دولتي المرور والمصب تحديًا من نوع آخر هو عدم الاتفاق حتى الآن على كيفية حصول الجنوب على حصته المائية. فالجنوب الآن دولة مهمة من دول منابع النيل الاستوائية، ومن حقه، بمقتضى القانون الدولي للمياه، أن تخصص له حصّة من إيرادات نهر النيل، خصوصًا أنه بصدد القيام ببعض المشاريع التي تشمل بناء مجموعة من السدود لتوليد الكهرباء وللحصول على مياه الشرب والري. وقد بدأ بالفعل التخطيط لبناء سد بيدين على بحر الجبل جنوب مدينة جوبا، وسد آخر قرب مدينة واو<sup>(45)</sup>.

السؤال المُثار الآن هو: من أين ستأتي المياه التي ستُخصّص لدولة جنوب السودان؟ هناك رأيان في هذا الشأن: أحدهما لدولة السودان، والآخر لدولة جنوب السودان وتوافق عليه مصر. يستند الرأي الأول إلى الفقرة الثانية من

---

(44) محمد شوقي عبد العال، الانتفاع المنصف لمياه الأنهار الدولية مع إشارة خاصة لحالة نهر النيل (القاهرة: مدى القانون الدولي؛ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2010)، ص 33 - 101.

(45) محمد سالم طايح، «كم تبلغ استخدامات السودان من مياه النيل؟»، على الموقع الإلكتروني: [www.sudaneseonline.com/a3%d8.html](http://www.sudaneseonline.com/a3%d8.html) (Accessed 10/8/2011).

الجزء الخامس من اتفاق مياه النيل لعام 1959 الذي يعالج مطالب البلدان النيلية الأخرى بنصيب في مياه النيل: «فإذا اتفقت مصر والسودان على قبول هذا التخصيص من إيراد النهر، فإن هذا القدر محسوباً عند أسوان يُخصَّم مناصفةً بينهما». ويرى بعض السياسيين والفنيين السودانيين (الشمال) أن هذا النص من الاتفاق يعالج مطالب جنوب السودان في المياه، بمعنى أن نصيب جنوب السودان يُخصَّم مناصفةً بين مصر والسودان. أما الرأي الثاني، فيرى أن حصة الجنوب من مياه النيل ستكون من دولة السودان الشمالية لا من نصيب مصر، حيث إن حالة دولة جنوب السودان ينطبق عليها مبدأ التوارث الدولي للمعاهدات باعتبار أنها كانت إقليمًا في الدولة السودانية الأم وانفصلت عنها. وهذه الحالة مختلفة تمامًا عن الحالة التي تنص عليها الفقرة الثانية من الجزء الخامس من اتفاق عام 1959. وقد صرَّح بذلك بول ميوم، وزير الري والموارد المائية الجنوبي خلال مؤتمر صحفي عُقد في جوبا لمناسبة زيارة نظيره المصري هشام قنديل في 24 أيلول/سبتمبر 2011، ووافقت مصر على هذا الرأي<sup>(46)</sup>. على أي حال، لم يُحسم الأمر حتى الآن، لكنه يُنذر بيوادر تحفظ بين مصر وشمال السودان، نرجو ألا يتحول إلى خلاف يُعرقل التعاون المائي بين الدولتين، ويضرب وحدتهما في المفاوضات، ويُسهِّل محاصرتهم. هذا الرصد الموجز لمشكلة مياه النيل يشير إلى نوعين من المشكلات:

- مشكلة مصر والسودان في مواجهة دول المنابع الاستوائية والشرقية، وهو خلاف قديم، كما سبق ذكره، لم يُعالج بكفاءة من أصحاب المشكلة في الوقت المناسب.

- مشكلة الحصة المائية لدولة الجنوب الوليدة، وهي تخضع لمبدأ توارث المعاهدات، كما ذكر سالفًا. بمعنى، هل سيعترف جنوب السودان باتفاق عام 1959، ومن ثم بالـ 18.5 مليار متر مكعب كحصة السودان كله، يقتطع منها نصيبه، أم إنه سينضم إلى معاهدة عتيبي مع دول شرق أفريقيا في المطالبة بإعادة توزيع الحصص المائية؟ التصريح الذي صدر عن وزير الري

---

(46) المصدر نفسه.

السوداني إيجابي بالنسبة إلى مصر، لكن لا أحد يعلم عندما تبدأ المفاوضات من جديد، بين دول الحوض، في أي مسار ستتجه، وما هو الدور الذي ستقوم به في هذا الشأن القوى الدولية والإقليمية.

كان من المفترض أن يجهّز لجميع هذه الاحتمالات، خصوصاً في النوع الأول من المشكلات، سيناريوات عديدة مبنية على دراسات وسياسات استباقية تُنفذ بِجِدَّةٍ بدلاً من التمسك الجامد بالحلول التقليدية التي اهتزت حججها عند توقيع معاهدة عنتيبي. هكذا تثبت الحوادث أن القضايا الداخلية تستفحل نتيجة عجز أصحابها أولاً، ثم تتدخل القوى الدولية لتُسيّر الأمور بحسب مصالحها ثانياً.

### 3 - تداعيات انهيار مؤسسات الدولة في الصومال

#### أ - مراحل الانهيار

بدأت إرهابات المشكلة الصومالية في أواخر السبعينيات وأوائل ثمانينيات القرن الماضي، لكن شرارة الأزمة الأولى اندلعت بعد سقوط نظام سياد بري في عام 1991، وذلك في شكل حرب أهلية بين القبائل الصومالية المختلفة حول من سيخلف سياد بري في السلطة.

بمرور الوقت واستمرار القتال، تحوّل الصومال إلى فوضى عارمة، وانهارت مؤسساته كلها، وانفصل الشمال وكوّن جمهورية أرض الصومال التي لم يعترف بها المجتمع الدولي رسميًا حتى الآن، ثم اختار الشرق الحكم الذاتي وأطلق على نفسه اسم بلاد بونت. وحاول المجتمع الدولي مرات عدة جمع الأطراف المتنازعة في اتفاق مصالحة، لكن هذه المحاولات فشلت. ويمكن رصد أهم النتائج التي أفرزتها الحرب في ما يلي:

- سقوط الدولة الصومالية وانهيار مؤسساتها. وجاءت على رأس القائمة التي تحصي الدول الفاشلة في العالم في عام 2011.

- بروز تنظيم جديد هو الاتحاد الإسلامي الصومالي، الذي ظل يعمل

بشكل سري حتى أعلن نفسه في عام 1990. وبدأ هذا التنظيم في أوائل ظهوره وكأنه ينأى بنفسه عن التقسيمات القبلية، فانتشر في أنحاء متفرقة من الصومال (في إقليمي سول وسانج في الشمال الشرقي وفي إقليم غدو في الجنوب الغربي). أما هدفه فكان إقامة حكومة إسلامية عادلة<sup>(47)</sup>.

- برزت فكرة إنشاء المحاكم الإسلامية عقب انهيار نظام سياد بري وانتشار الفوضى والعنف. وكان أغلب المتتمين إليها من قبيلة الهوية المتمركزة في مقديشو<sup>(48)</sup>. أما هدفها فكان فرض النظام وتحقيق الأمن واحتواء القتال. لكن الفكرة فشلت في البداية، ثم عادت إلى مسرح الحوادث بقوة في عقب فشل عملية التدخل الدولي بقيادة الولايات المتحدة بين عامي 1992 و1994، لكن في ثوب جديد أشبه بدويلات صغيرة تملك مؤسسات مدنية وتجارية وأمنية، ويرتبط كل منها بقبيلة معينة ويقصر نشاطه على المناطق الخاصة بها.

- في عام 2004 أنشئ «اتحاد المحاكم الإسلامية»، وانتخب الشيخ شريف شيخ أحمد رئيساً له<sup>(49)</sup>، واستقر باعتباره مؤسسة قضائية في مقديشو. وأنجز الاتحاد الشيء الكثير في ضبط الفوضى، ومن ثم نال شعبية كبيرة في بعض المناطق، لكن إثيوبيا والولايات المتحدة خشيتا من احتمال وجود علاقة بين اتحاد المحاكم والاتحاد الإسلامي الصومالي والقاعدة، فسعت الولايات المتحدة إلى استصدار قرار من مجلس الأمن في 6 كانون الأول/ديسمبر 2006 بتسريع عملية نشر قوات حفظ السلام في الصومال. وبذلك دخلت المحاكم في مقاومة شديدة مع إثيوبيا التي نسقت خطواتها مع الولايات المتحدة، وانتهت المعركة بهزيمة المحاكم. وقيل في ذلك الوقت إن المحاكم

---

(47) سمير حسني، «التطورات الأخيرة في الصومال وموقف الجامعة العربية منها»، ورقة قدمت إلى: «العلاقات العربية الأفريقية»، (ندوة نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، تشرين الثاني/نوفمبر 1992)، ص 10 - 12.

(48) <[www.hornofafrica.de/index.php?id=46&tx\\_ttnews%5backpid%5D=g&tx\\_ttnews%5backpid%5D=g](http://www.hornofafrica.de/index.php?id=46&tx_ttnews%5backpid%5D=g&tx_ttnews%5backpid%5D=g)> (48)  
(Accessed 3/5/2009).

(49) أحمد إبراهيم محمود، الأزمة الصومالية: الإشكاليات والتعقيدات الحاكمة لديناميات الصراع الصومالي، أزمة الصومال بين الداخل والخارج، تحرير اجلال رأفت (القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، جامعة القاهرة، 2007)، ص 25 - 30.

كانت مدعومة من القاعدة والجهاد الإسلامي، وتسلّحها إيران، وترسل إليها إريتريا مقاتلين لمساعدتها<sup>(50)</sup>.

- نشأت «حركة شباب المجاهدين» تحت لواء «المحاكم الإسلامية»، وذلك قُبيل هزيمتها أمام إثيوبيا. لكنها استقلت عن المحاكم وظلت تحارب الإثيوبيين حتى أجبرتهم على الانسحاب في كانون الأول/ ديسمبر 2008. صحيح أن هؤلاء الشباب جاءوا من رحم المحاكم، لكنهم أكثر منها تطرّفًا وعنفًا، كما أن لهم قواعدهم في أنحاء عديدة من مقديشو وجنوب الصومال<sup>(51)</sup>.

## ب - التدخل الدولي

لم تكن الحوادث الجارية داخل الصومال بعيدة من التأثيرات الإقليمية، خصوصًا الإثيوبية منها، وفي مرحلة لاحقة الإريترية، حيث كان العالم الغربي في الثمانينيات والتسعينيات مشغولًا بقضية أهم هي أزمة الخليج والحرب العراقية - الإيرانية، ثم التدخل الدولي لإسقاط نظام صدام حسين، لكن الولايات المتحدة قامت عندما ظهرت بوادر الأزمة في الصومال بعد سقوط سياد بري بقيادة حملة عسكرية في البلاد تحت لواء الأمم المتحدة، وانتهت هذه الحملة بالفشل، وانسحبت القوات الدولية.

استمر الاهتمام الدولي بمشكلة انهيار الصومال طوال عقد التسعينيات وبداية القرن الحادي والعشرين، لكن في شكل محاولات للتصالح بين أمراء الحرب الصومالين والميليشيات الإسلامية بتنوعاتها. وقد أدّت هذه المحاولات إلى تشكيل حكومة مؤقتة ضعيفة يرئسها الشيخ شريف شيخ أحمد، ولا تسيطر إلّا على أحياء قليلة في العاصمة.

---

(50) جريدتا الموند والفاینشتال تايمز، 25/12/2006، مذكور على الموقع الإلكتروني: [www.iran-resist.org/mot284.html](http://www.iran-resist.org/mot284.html).

مذكور أيضًا في: محمود، ص 43.

(51) محمد صالح، الحركات الجهادية الإسلامية العابرة للحدود والصراعات بين الدول

في القرن الأفريقي (السويد: معهد شمال أفريقيا، 2011)، مذكور على الموقع الإلكتروني: [www.somaliatoday.net/port/2010-01-04-18-49-29/2175-2011-06-14-19-16-12.html](http://www.somaliatoday.net/port/2010-01-04-18-49-29/2175-2011-06-14-19-16-12.html).



غير أن ظاهرة القرصنة هي التي أدت إلى كثافة التدخل الدولي وتنوّعه، إذ بدأت تمس المصالح الدولية، كما أشرنا في الفقرة السابقة. ويبدو أن عمليات القرصنة ذاتها كانت عبارة عن التقاء مصالح بعض أمراء الحرب الصوماليين خاصة في شمال البلاد، وشركات سمسرة أجنبية يتمركز وكلاؤها في جنوب شرق آسيا (ماليزيا وتايلاند) وفي شرق أفريقيا، ويملكون الأموال والعتاد والأدوات اللوجستية المتطورة. أمّا من ناحية المنفذين أنفسهم، فهم من الصوماليين الذين فقدوا مورد رزقهم نتيجة التدهور الداخلي المستمر، ووجدوا في عمليات القرصنة مورد رزق جديدًا يأتي إليهم بدخول كبيرة. ويتنوّع هؤلاء بين الفئات الاجتماعية الصومالية المختلفة من القبائل والميليشيات المقاتلة وأفراد خفر السواحل والصيادين الذين تقلصت أرزاقهم نتيجة اقتحام مراكب الصيد الأجنبية المياه الإقليمية الصومالية، وبعض المرتزقة الأجانب<sup>(52)</sup>.

هكذا يتضح لنا أن انهيار الدولة في الصومال أحدث تغييرًا نوعيًا في الأوضاع السياسية والأمنية، فحوّلها من مشكلة داخلية خطيرة إلى أزمة خارجية تُهدد السلم والأمن الدوليين. وتحوّلت الشواطئ الصومالية وخليج عدن إلى مناطق خطيرة على سفن الشحن التجارية، بل وصل هؤلاء القراصنة إلى المياه الدولية في أعالي البحار لممارسة قنص السفن وطلب الفدية، وهي مبالغ ضخمة تضطر السفن إلى دفعها لتأمين بضاعتها وطاقمها. وذكر بعض المصادر أن جزءًا من هذه المبالغ يذهب إلى تمويل الحرب الدائرة بين الحكومة الصومالية وشباب المجاهدين<sup>(53)</sup>.

إن للقانون الدولي وجهة نظر في هذا الشأن، إذ يرى أن جريمة القرصنة لا تقع إلّا في أعالي البحار، أي في المياه الدولية فقط. أمّا في حال وقعت في المياه التابعة لدولة ما، فتُعتبر جريمة قطع طريق بالقوة المسلحة. ويشدد القانون الدولي على امتناع أي سفينة من اختراق المياه الإقليمية لأي دولة من دون إذن

<www.alarabiya.net/save\_print.php?save=1&cont\_id=62273>.

(52)

Djibril Diop, «De la lutte contre le terrorisme à la lutte contre la piraterie: La Somalie (53) sombre dans un engrenage chaotique,» (Université de Montréal, centre d'études et de recherches internationales (CERIUM), Québec, Octobre 2008), pp. 6-8.

منها، حتى لو كان ذلك لإنقاذ سفينة تغرق. ومن ثم، فإن تعقّب القراصنة داخل مياههم الإقليمية يحتاج إلى إذن من دولة الصومال ذاتها. وحيث إن الدولة غائبة، اقترحت فرنسا والولايات المتحدة إنشاء «شرطة للمياه» تحت إشراف الأمم المتحدة، من حقها أن تتبع القراصنة في داخل المياه الإقليمية الصومالية. بالفعل أصدر مجلس الأمن قراره رقم 1816 الذي يتيح لفرنسا والولايات المتحدة الحق في تتبع القراصنة داخل المياه الإقليمية. ولتعميم هذا الحق على جميع السفن، وعلى حلف الأطلسي، أصدر مجلس الأمن في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2008 القرار رقم 1838 بدعوة الدول إلى مكافحة القرصنة في عرض البحار<sup>(54)</sup>.

هكذا أسفر انهيار الدولة في الصومال وظاهرة القرصنة عن مشروعية قانونية لتدخل المجتمع الدولي في المياه الإقليمية للقرن الأفريقي، بسفن ومعدات حربية بدعوى مكافحة القرصنة الصومالية. ويُعتبر هذا الحادث من أخطر تداعيات الأزمة الصومالية على الأمن القومي للدول العربية المُطلّة على البحر الأحمر والخليج، إذ أسبغ الشرعية على الوجود العسكري والأمني الأجنبي، كما عرضنا في الجزء الأول من الدراسة، في مياه البحر الأحمر والخليج وخليج عدن وبحر العرب والمحيط الهندي.

## خاتمة

كي تتمكن من الوصول إلى رأي في إمكانية تقاطع المصالح بين الدول العربية محل الدراسة ودول القرن الأفريقي، يُفضّل أن نقوم أولاً بالمحاور المختلفة الواصلة بين أطراف القوى الدولية والإقليمية من جهة، ودول القرن الأفريقي من جهة أخرى، ومرتبة المحاور العربي في هذا التسابق. وفي فقرة تالية، نعرض أهم الأفكار التي تساعد في تنشيط تبادل المصالح بين الكتلتين العربية والأفريقية، وأخيراً نذكر أصعب التحديات التي يُمكن أن تقف عائقاً أمام هذه العلاقات المنشودة وفق الرؤية المُبيّنة تالياً.

---

(54) المصدر نفسه، ص 9 - 10.

## المحاور الإقليمية والدولية

على المستوى الإقليمي، نستطيع رصد ثلاث قوى فاعلة في القرن الأفريقي ومحيطه العربي: إيران وإسرائيل ومجموعة الدول العربية. فما طبيعة العلاقات بينها؟

بالنسبة إلى العلاقات العربية مع إيران يمكن رصد ثلاثة اتجاهات سياسية مختلفة:

- حلفاء استراتيجيون لإيران، مثل السودان وسورية وحكومة «حماس» في فلسطين و«حزب الله» في لبنان، وجزء كبير من القوى السياسية في العراق.

- دول تعتقد أن الحذر من السياسات الإيرانية واجب، إذ ترى فيها دولة جارة تبني استراتيجيتها في بناء القوة على التدخل في الشؤون الداخلية للدول المفصلية في المنطقة. ويبدو هذا الحذر جلياً في دول الخليج العربية.

- دول أكثر حيادية، ترى وجوب التعامل مع إيران باعتبارها دولة كبيرة في المنطقة، مع الأخذ في الاعتبار أن الطبيعة التنافسية ستكون الغالبة على هذه العلاقات.

أما العلاقات العربية مع إسرائيل، فما زال فيها العداء هو سيد الموقف على المستوى الشعبي. أما على المستوى الرسمي، فهناك دولتان تتبادلان السفراء معها (مصر والأردن)<sup>(55)</sup>، بينما تقاطعها باقي الدول العربية رسمياً على الرغم من أن بعضها يتعامل معها سرّاً بحسب أقوال بعض التقارير.

ونأتي إلى الموقف بين إيران وإسرائيل؛ فهو موقف عدائي معلن، لكنهما يجيدان التعايش بهدوء في الدول الأفريقية غير العربية، حيث التنافس على الأسواق والمنافع الاقتصادية والسياسية.

---

(55) كانت موريتانيا قد اعترفت بإسرائيل، لكنها عادت وقطعت تلك العلاقات بضغط شعبي في عام 2009.

على المستوى الدولي، الموقف أوضح؛ إذ ترتبط المصالح الأميركية والاتحاد الأوروبي بإسرائيل وأغلبية الدول العربية والأفريقية. وتساند روسيا والصين الدول العربية والأفريقية المعزولة عن المجتمع الدولي الغربي مثل السودان وإريتريا. ويشير المشهد العام إلى أن المصالح الغربية هي المسيطرة في المنطقة محل الدراسة، الآن ولفترة قادمة من الصعب التكهن بمداهها. وقد أنجز المعسكر الغربي وحلفاؤه بعض النجاحات في المنطقة: إسقاط نظام القذافي في ليبيا، والمحافظة على نظام البحرين والنظام اليمني ولو إلى حين.

هذا بينما لم يحقق المحور الآخر (روسيا والصين) حتى الآن نجاحات استراتيجية تُذكر، باستثناء الانتشار الاقتصادي والتجاري الكبير للصين في عموم أفريقيا والعالم العربي، وكذلك روسيا في ما يخص تجارة السلاح في هذه المنطقة، وبعض المساعدات في المجال النووي<sup>(56)</sup>؛ فنظام الإنقاذ يتراجع، وإريتريا ما زالت معزولة دوليًا، والنظام السوري يواجه احتمال سقوطه.

تلخيصًا لما سبق، يمكن حصر الفاعلين الدوليين والإقليميين في منطقة القرن الأفريقي في ما يلي:

- الدول الغربية: (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي) هي الرابع الاستراتيجي الأول في المنطقة محل الدراسة.

- روسيا والصين: تأتيان بعد مجموعة الدول الغربية، وهما فاعلتان في مجالات محددة: النفط والطاقة والتجارة بشكل عام بالنسبة إلى الصين، وتجارة السلاح وبعض مجالات التكنولوجيا بالنسبة إلى روسيا.

- إيران وإسرائيل: تتساويان تقريبًا في القدرة على النفاذ إلى الدول الأفريقية، كما تتمثلان في دقة التخطيط لهذه السياسات.

---

(56) باعتبار أن هذا المجال تكتفه السرية، يصبح من الصعب لغير المتخصص بهذا المجال أن يحدد مدى هذه المساعدات وتوجهاتها، حيث إن الدول التي ربما تتلقى هذه المساعدات تنفي دائمًا صحة التقارير التي تتكلم على هذه المساعدات، مثل إيران وسورية.

- الدول العربية: يُشير الواقع إلى أن المجموعة العربية تأتي في ذيل قائمة الدول المتنافسة على إنشاء علاقات إيجابية مع دول القرن الأفريقي؛ فهي أقل الكتل الدولية والإقليمية قدرة على التأثير في الدول الأفريقية والتواصل مع شعوبها، وذلك على الرغم من الأرباح المادية الكبيرة التي تعود إلى رجال الأعمال والمؤسسات المالية العربية.

### إمكانية تقاطع المصالح العربية الأفريقية

على الرغم من تعقيدات المشهد الإقليمي والدولي، وتشابك الخطوط بين أطرافها، وتراجع الدول العربية الفاعلة في المنطقة إلى المرتبة الأخيرة في القدرة على التأثير والتفاعل مع الدول الأفريقية، ما زالت هناك إمكانية لدى الدول العربية في تحقيق بعض مصالحها. وفي ما يلي بعض الاقتراحات التي قد تُنشط المصالح العربية في المنطقة محل الدراسة.

- الطريق إلى مزيد من تبادل المصالح بين الدول العربية والأفريقية يبدأ بمعرفة الآخر وقبوله، ثم بناء علاقات ثقافية متوازنة مع الجانب الأفريقي، بمعنى أن تكون هذه العلاقات تبادلية، فيها أخذ وعطاء، لا علاقات فوقية من جانب واحد توشي بالاستعلاء. ولنذكر هنا الأسلوب الذي اعتمدته الصين لبناء هذه الشبكة التجارية الواسعة مع مختلف الدول الأفريقية والعربية، بغض النظر عن توجهها الأيديولوجي والسياسي.

عندما خططت الصين لغزو الأسواق الأفريقية، بدأت جامعة هونغ كونغ - كلية العلوم الإنسانية تهتم بدراسة المجتمع الأفريقي في جوانبه الثقافية (اللغات - الثقافات - الحضارة والفنون) وتاريخ هذه الدول ووضعها الجغرافي والقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تهتم بها، مثل إشكالية بناء الدولة والتحديات الاقتصادية والصراع السياسي والقضايا الصحية وعلاقة أفريقيا بالعالم، ونتائج التقارب الصيني - الأفريقي. كما اهتمت البرامج الدراسية بالزيارات الميدانية وورش العمل المتخصصة بالشأن الأفريقي، التي تحاضر فيها شخصيات أفريقية. وخصصت مقررًا دراسيًا بعنوان *The Scramble*

for African Oil تتم فيه دراسة التحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدول الأفريقية الغنية بالموارد الطبيعية (النفط، الذهب، الألماس).

- على الدول العربية أن تخصص جزءاً من استثماراتها لإفادة الشعوب الأفريقية، وذلك من خلال الاهتمام ببرامج التدريب ومشاريع التنمية البشرية والاقتصادية، والاهتمام بالصناعات التحويلية التي غالباً ما تتبع الاستثمارات الزراعية الكبيرة، فيستفيد المجتمع وتدرّب العمالة الأفريقية.

- على مصر أن تحاول العودة إلى موقعها المتميز في القارة، هذا الموقع الذي استطاع أن يبني علاقات قوية واستراتيجية بين مصر والدول الأفريقية في الخمسينيات والستينيات وبداية السبعينيات من القرن الماضي؛ فهذه الدولة الأفريقية العربية الكبيرة يمكن أن تكون القاطرة التي تدفع بالعلاقات العربية الأفريقية إلى الأمام.

- تكوين تجمع عربي اقتصادي واسع، يخطط لاستراتيجية دقيقة وطويلة المدى وشاملة جوانب العلاقات العربية الأفريقية كلها. ويتحرك هذا التجمع العربي بشكل متكامل وموحد نحو القارة الأفريقية؛ إذ قد تكون هذه الوسيلة هي الأسلم للتغلب على المنافسين الدوليين الذين سبقوها إلى جوارها الأفريقي.

### التحديات التي تواجه الدول العربية

على الرغم من هذه الاحتمالات الجيدة للنجاح العربي في أفريقيا، هناك بعض التحديات التي يجب أن تضعها الدول العربية في حساباتها وهي تتوجه أفريقياً.

- لا يشكل العالم العربي وحدة واحدة، بل هو منقسم في بنيته الاجتماعية والسياسية ومصالحه الاقتصادية. ومن هنا صعوبة توحيد التوجهات الاستراتيجية العربية.

- تختلف الدول العربية في تحديد مصادر التهديد القومي، فيتراوح

«العدو» بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة، وإن كان هناك شبه اتفاق على العدو الإسرائيلي.

- يختلف أيضًا العالم العربي على مستوى الفكر السوسيو بوليتيكي، حيث تعدد مشارب هذا الفكر بدءًا من الفكر الوهابي حتى الفكر العلماني. ومن ثم هناك من يؤيد الدولة الدينية، وآخر يُفضّل الدولة المدنية الحديثة. وتختلف نسبة انتشار كلٍّ من هذه الاتجاهات بحسب الدولة وخلفياتها الحضارية ومدى تقبلها التعددية الثقافية والدينية. كل هذه الاختلافات تنعكس بالضرورة على قيام التكتل العربي الاقتصادي المنشود للتعامل مع أفريقيا.

- يُوجّه جزءٌ من المساعدات العربية للدول الأفريقية إلى بناء المراكز والمدارس الإسلامية، أي إلى منفعة الجماعات المسلمة فقط من المواطنين. هذا التحيز العربي إلى فريق من المواطنين الأفارقة، يُعمّق الخلافات الدينية بين الشعب الأفريقي الواحد، كما يخلق بعض المراتب لدى المواطنين الأفارقة غير المسلمين نحو العرب، هذا الفريق الذي قد تأتي منه ذات يوم حكومات الأغلبية.

- على مستوى السياسة الخارجية، عندما يحدث صدام بين دولة عربية وأخرى أفريقية، أو إذا كان الخلاف داخليًا بين حكومة عربية ومجموعة من المواطنين لا يتمون إلى العرق العربي، تتخذ الدول العربية بشكل فردي أو ممثلة بجامعة الدول العربية، موقفًا مؤيدًا للجانب العربي إن كان دولة أو حكومة. وتعتبر هذه المواقف أخطاء استراتيجية عربية يصعب علاجها وتتسبب بخلق صعوبات إضافية في التواصل مع الدول الأفريقية. وأذكر على سبيل المثال الحكومة السودانية من جانب، ودولة جنوب السودان والأزمة الدارفور من جانب آخر؛ إذ أدّى التحيز العربي إلى الحكومة السودانية إلى مراتب حقيقية لدى شعب دولة الجنوب، وسكان دارفور والمناطق المهمشة الأخرى. المثال الصومالي الإثيوبي أيضًا، فتقف الدول العربية في صف الصومال وتعادي إثيوبيا على الرغم من ثقلها باعتبارها دولة أفريقية كبرى، وعلى الرغم

من المصالح المهمة، وأحيانًا الحيوية التي يمكن تبادلها معها. مثال على ذلك الحالة المصرية في أزمة مياه النيل.

- تجتاح الثورات منذ بداية عام 2011 العالم العربي، لكنها لم تكتمل بعد حتى في الدول التي بادرت بها مثل تونس ومصر. ومن ثم لا نعرف كيف ستستقر الأمور، وهو ما يؤثر بالضرورة في نظم الحكم وأدائها في باقي أجزاء النظام الإقليمي العربي؛ فهناك أنظمة لم تسقط بعدُ وما زالت في حالة اشتباكات عنيفة ولا نستطيع التكهن بمستقبلها، ودول أخرى تبدو هادئة ولا نعرف بعدُ إذا كان هذا الهدوء استقرارًا أم أنه الهدوء الذي يسبق العاصفة. وخلاصة الأمر، تساهم الظروف الداخلية الآنية للدول العربية بقدر كبير في إعاقة أولًا، مشروع التكتل العربي الاقتصادي المقترح؛ وثانيًا، الانطلاقة الاقتصادية العربية نحو القرن الأفريقي.

في ختام هذه الدراسة، يمكنني القول إن الفاعل الحقيقي في المنطقة محل البحث، هو العامل الدولي الذي يتمثل في الصراع المحتدم حول المصالح الاستراتيجية لأطرافه. وتستصحب الدول الكبرى معها الدول الإقليمية، وتبني حساباتها في اختيار حلفائها المحليين على ظروفهم الداخلية واتجاهاتهم السياسية واحتياجاتهم الأمنية، وتضع في اعتبارها بالدرجة الأولى مواقع الحلفاء الجيو - استراتيجية التي تُمكن الدول الفاعلة، عن طريق القواعد العسكرية والاتفاقات الأمنية، من تعزيز مواقعها الاستراتيجية.

هذا المنطق المصلحي الاستراتيجي الدولي ينسحب على القوى الإقليمية المتطلعة إلى أدوار ثانوية في المنطقة تكسبها مزيدًا من التأثير في إقليمها. وهنا يأتي السؤال: أي المواقف ستختار الدول العربية لتخط لنفسها طريقًا إلى مصالحتها؟ وهل ستكون قادرة على هذا الاختيار الآن، وهي تتعرض لهزات داخلية عنيفة ومفصلية؟



# المراجع

## 1 - العربية

### كتب

الحروي، طارق عبد الله ثابت. مستقبل السياسة الأثيوبية في منطقة القرن الأفريقي. القاهرة: صوت القلم العربي، 2009.

عبد العال، محمد شوقي. الانتفاع المنتصف لمياه الأنهار الدولية مع إشارة خاصة لحالة نهر النيل. القاهرة: منتدى القانون الدولي؛ جامعة القاهرة، 2010.

محمود، أحمد إبراهيم. الأزمة الصومالية: الإشكاليات والتعقيدات الحاكمة لديناميات الصراع الصومالي، أزمة الصومال بين الداخل والخارج، تحرير إجلال رأفت. القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، جامعة القاهرة، 2007.

هلال، علي الدين. تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم. عمان: منتدى الفكر العربي، 1986.

### دورية

المشاط، عبد المنعم. «البعد العربي للأمن القومي المصري». الدفاع (القاهرة): العدد 3، نيسان/أبريل 1985.

### وثائق

«اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار» (1982).

الجيش الشعبي لتحرير السودان. «اتفاقية السلام الشامل بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان» (نيروبي، كينيا، 2005/1/9).

طابع، محمد سالم. «رؤية مستقبلية للسياسة المائية المصرية في ضوء التحديات الراهنة في حوض النيل»، (بحث غير منشور، تموز/ يوليو 2011).

«ميثاق جامعة الدول العربية». (19 آذار/ مارس 1954)، على الموقع الإلكتروني: <[www.Omanlegal.net/metahqalgmeealarabia.html](http://www.Omanlegal.net/metahqalgmeealarabia.html)>.

«نص الاتفاقية الإطارية لدول حوض النيل (اتفاق عنتيبي)». (2010/5/10)، على الموقع الإلكتروني: <[www.Youm7.com/News.asp?NewsID=233271&SecID=12](http://www.Youm7.com/News.asp?NewsID=233271&SecID=12)>.

## ندوة

«العلاقات العربية الأفريقية». (ندوة نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، تشرين الثاني/ نوفمبر 1992).

## 2 - الأجنبية

### Books

*Activités menées par l'Iran en Afrique de l'Est, voie d'accès au Moyen-Orient et au continent africain.* Paris: Centre d'Information sur les Renseignements et le Terrorisme, 2009.

*L'Atlas «Jeune Afrique» du continent africain.* Préf. de Léopold Sédar Senghor. Paris: Editions du Jaguar, 1993. (Les Atlas Jeune Afrique)

### Document

Diop, Djibril. «De la lutte contre le terrorisme à la lutte contre la piraterie: La Somalie sombre dans un engrenage chaotique.» (Université de Montréal, centre d'études et de recherches internationaux (CERIUM), Quebec, Octobre 2008).

## الفصل السادس

### تأملات بشأن إريتريا ونشوء دول جديدة في القرن الأفريقي

إيرما تاديا

#### مقدمة

تتناول هذه الدراسة موضوع إريتريا الدولة الجديدة التي وُلدت في عام 1993، في سياق التطورات السياسية الأخيرة التي شهدتها القرن الأفريقي والبلدان المجاورة، وعملية الاستقلال/الحكم الذاتي في كلٍّ من إريتريا (1991) وأرض الصومال (1991) وجنوب السودان (2011). ويناقش المبحث الأول الطبيعة الأيديولوجية للدولة الإريترية: نشوء القومية والصراع السياسي في إريتريا، في محاولة لتحديد ديناميات تشكّل الدولة الأساس ودور الاستعمار، تبعًا للمنظورات البحثية المختلفة. أما المبحث الثاني فنقدُ من الداخل، يتناول الحوادث الأخيرة، ويناقش كيف عمد بعض الباحثين والمثقفين وعلماء السياسة الإريترين الذين ساندوا قيام الدولة الجديدة إلى مساءلة السياسة الإريترية ونقدها. وبعد عشرين عامًا من الطيعي أن تكون إريتريا محلّ قَدْر كبير من الاهتمام والجدال الدولي. ولعلّ الدراسة تكون

مساهمة جديدة بين المساهمات التي تُغنى بديناميات أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

تتيح لنا التطورات الأخيرة التي اعترت السياسة الأفريقية أن نتأمل في أصل الدول الأفريقية الحديثة وطبيعتها في سياق تصفية الاستعمار، وفي ضوء التحولات السياسية الجديدة. وتمثل الحوادث الجديدة التي شهدتها العقود الأخيرة نقطة انعطاف في السياسة الأفريقية المعاصرة من نواح عديدة.

قليل الكثير بشأن طبيعة الدول الأفريقية، وبشأن ديمومة حدودها السياسية، والجغرافيا المعقدة التي تميّز القارة من ناحية الحدود الإنسانية. وجرى نقاش واسع مؤخرًا بشأن غياب الاستقرار والتطور الإشكالي وتدهور المؤسسات الأفريقية الواضح، وهو ما يُظهر رؤية شديدة التشاؤم يتشاطرها كثير من الباحثين الذين يتناولون أفريقيا الحالية.

كان لا بدّ للدول الأفريقية من أن تواجه مشكلات في الاستقرار السياسي، وسيرورات تحوّل ديمقراطي متنافرة وشخصنة للسياسة وتدهورًا في المجتمع المدني. وهي خصائص تنعكس بالفعل في الطابع القمعي الذي يميّز السلطة السياسية؛ إذ سيطر زعماء لا علاقة لهم بالديمقراطية في كثير من الدول الأفريقية على مدى نصف قرن. وأثار دوام الأصول الأوروبية في دول الاستقلال، وبقاء الحدود الاستعمارية التي أقيمت في سياق التزاحم الاستعماري 1884 - 1885، واستمرار النزاع السياسي، جدالًا واسعًا جدًّا بين المؤرخين والسياسيين والباحثين المعنيين بالدراسات الأفريقية المعاصرة. وكان لهذا الجدل الواسع المتواصل أن يولّد سجالاتًا دوليًا أيضًا لا يزال حيًّا إلى الآن<sup>(1)</sup>.

---

(1) من بين أعمال كثيرة على هذا الصعيد، يمكن للقارئ العودة إلى: Jean-François Bayart, *L'Etat en Afrique: La Politique du ventre, l'espace du politique* (Paris: Fayard, 1990); Jean-François Bayart, Stephen Ellis and Béatrice Hibou, *The Criminalization of the State in Africa*, Translated from the French by Stephen Ellis, African Issues ([London]: International African Institute in Association with J. Currey, Oxford; Bloomington: Indiana University Press, 1999); Jeffrey Herbst, *States and Power in Africa: Comparative Lessons in Authority and Control*, Princeton Studies in International History and Politics (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2000), and Crawford Young, «The End of the Post-Colonial State in Africa?: Reflections on Changing African Political Dynamics,» *African Affairs*, vol. 103, no. 410 (2004), pp. 23-49.

ظهرت الدول الحديثة في أفريقيا نتيجة الاحتكاك بين أوروبا وأفريقيا في القرن التاسع عشر، وسارت على الغرار السياسي الأوروبي الذي يتميز بديمقراطيته البرلمانية التي سرعان ما جرى اعتراضها؛ إذ ولد فساد المؤسسات الليبرالية، وشخصنة السلطة وغياب المجتمع المدني وحقوق الإنسان أزمة مؤسسية دائمة، ونزع الشرعية عن السلطة. وشكّل الاصطناع الاستعماري جذراً لهذه السيرة السياسية المتواصلة. ولم تنجح عملية بناء الأمة، وأخفقت المؤسسات السياسية في خلق وحدة وطنية قابلة للحياة ومستقرة، وأمكن للاصطناع الاستعماري أن يترك أثراً فعلياً في دول ما بعد الاستعمار التي لم تنج من ذلك. وقيل الكثير عن أزمة دولة ما بعد الاستعمار وانهارها أو تفككها الذي تقف خلفه أسباب كثيرة محلية ودولية، فضلاً عن ارتباطها بتسييس الإثنية، الأمر الذي لن نعرضه في هذا السياق. هكذا، يبرز اليوم مأزق فعلي: هل ندعو البلدان الأفريقية أمماً أم دولاً<sup>(2)</sup>؟ وهذا ما يصحّ على دول القرن الأفريقي بالطبع. وسوف أمعن النظر في هذا الأمر من خلال المثال الإريتري.

ثمة تصوّر يبرز اليوم ويغدو شائعاً مفاده أننا إذا ما أردنا أن ننظر في أصل الدولة، علينا أن نعود إلى المرحلة الاستعمارية ونتقصّى كيف يمكن الاستعمار أن يفسّر، أو لا يفسّر، إعادة البناء التاريخية التي شهدتها العقود الماضية. وبعبارة أخرى، إن هدفي هو التركيز على ما يجري اليوم من جدل بشأن إرث الماضي الاستعماري ودوره في إعادة تأطير دول القرن الأفريقي. وتتسم هذه الدول الأخيرة ببعض الصفات الخاصة، ويبدو لي أن من الواجب النظر إليها في إطار تاريخي جامع، والتعامل معها بوصفها حالة فريدة بالنظر إلى الحوادث السياسية - التاريخية التي شهدتها أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

عملتُ سنواتٍ كثيرة على تاريخ إريتريا الحديث. وأعتقد أن الوقت حان

---

(2) سبق لي أن تناولت هذه القضية في ما يخصّ القرن الأفريقي، انظر: Irma Taddia: «Modern Ethiopia and Colonial Eritrea», *Aethiopica: International Journal of Ethiopian Studies*, vol. 5 (2002), pp. 123-138, and «At the Origin of the State/Nation Dilemma: Ethiopia, Eritrea, Ogaden in 1941», *Northeast African Studies*: vol. 12, nos. 2-3 (1990), pp. 157-170.

لتخطي سياسات القرنين التاسع عشر والعشرين الاستعمارية، وهي ميدان بحثي الأساس، في محاولة للانتقال إلى تحليل أشد تعقيداً يرتبط بالزمن الحاضر. ويشكل الافتتان بالسياسة تحدياً فعلياً، كما تشكل الكتابة عن الحاضر، من دون خلفية تاريخية صلبة تحيط بالحوادث الأساس التي قرّرت مصير شعوب القرن الأفريقي، مهمة صعبة. وكان اهتمامي بالعلوم السياسية منذ سبعينيات القرن العشرين وثيق الصلة بالتاريخ بوصفه لبّ التحليل الأساس. وتمثلت المنهجية التي اتبعتها في أعمالتي السابقة بمحاولة وضع التطورات السياسية في سياقاتها التاريخية بالعودة إلى كلّ من المصادر المكتوبة والشفوية، فضلاً عن العمل الميداني المديد في بلدان القرن الأفريقي. وكانت إريتريا وتاريخها وسياساتها موضوع اهتمامي الأساس لفترة طويلة<sup>(3)</sup>.

من هنا، أتناول استقلال إريتريا في سياق واسع، محاولة إيجاد ضروب التشابه التي تجمعها ببلدان أخرى في القرن الأفريقي. ويتركز السياق المذكور على سيرورة الاستقلال/ الحكم الذاتي التي جرت في القرن الأفريقي والبلدان المجاورة، تحديداً في إريتريا (1991) وأرض الصومال (1991) وجنوب السودان (2011). ولعله يجدر بنا أن نبدأ الآن بمحاولة تحديد إطار نظري عام للسياسة الأفريقية المعاصرة نُعيد ضمنه مناقشة دور الاستعمار وطبيعة الدول الحديثة. أمّا فائدة هذه المقاربة لمؤرخي القرن الأفريقي، ومن ضمنه إريتريا، فأمر يتعلق بكون هذه المقاربة ضرباً من التخمين الأولي الذي أودّ أن أشرككم فيه معي.

يتيح لنا كلّ من استقلال إريتريا والحكم الذاتي في أرض الصومال أن نتكلّم على إعادة خلق كيانات سياسية وثيقة الصلة بالماضي الاستعماري، بما

---

(3) انظر أعمال المؤتمر الدولي «القرن الأفريقي بين التاريخ والقانون والسياسة» (روما،

Federica Guazzini, «Guest Editor's Introduction: Historians and Histories of the Horn of Africa: Toward a Comparative View,» *Northeast African Studies* (New Series), vol. 10, no. 3 (2003), pp. 1-12, and Irma Taddia, «Reconsidering Horn of Africa Studies Today,» in: Tomáš Machalík, Kateřina Mildnerová and Jan Záhořik, eds., *Viva Africa 2008: Proceedings of the 11th International Conference on African Studies, 25-26 April 2008* (Pilsen, CZ: University of Bohemia, Dept. of Anthropology and History, Faculty of Philosophy and Arts, 2008), pp. 207-215.

في ذلك الحدود. فحدود إريتريا وحدود الصومال هي حدود استعمارية فعلية. ويمثل ظهور الدولة الإريترية الجديدة في عام 1991، وإقرارها في استفتاء عام 1993، إضافة إلى الحكم الذاتي وتقرير المصير في أرض الصومال في عام 1991، نقطة افتراق فعلية تميّز تأملاتي هذه التي أشركت فيها معاوني في جامعة بولونيا<sup>(4)</sup>.

وَصِمَ القرن الأفريقي في العقود الأخيرة، بأنه واحد من أشدّ مناطق العالم ابتعادًا من الاستقرار وخلوًا من عمليات إحلال السلام، وبناء المؤسسات، وسيرورات التحوّل الديمقراطي، لكن على الرغم من غياب الاستقرار، يُمكن أن نلاحظ استثناءات بارزة مغايرة لهذا التصدّع السياسي. وتلخّص أرض الصومال هذا الاستثناء في تباين واضح مع مناطق الصومال الأخرى، حيث تشظّت جمهورية الصومال السابقة. وهنا يبرز السؤال: هل يقف الإرث الاستعماري في الصومال وراء ما ظهر لاحقًا من أطر سياسية تؤثر في استراتيجيات التنمية الاقتصادية؟ وهل تُعدّ الإدارات الاستعمارية المختلفة، الإيطالية والبريطانية مسؤولة عن الوضع الجيو - سياسي الحالي في المنطقة؟ تبيّن الأدلة أن التورّط الأوروبي في القرن الأفريقي هو الذي يقف وراء عدد من العواقب التي أفضت إلى تفكك مؤسسات الدولة من جانب، وإعادة بنائها وتأهيلها من جانب آخر. ويبدو، علاوة على ذلك، أن الآليات ذاتها التي أُدخِلت في المرحلة الاستعمارية لا تزال تمارس اليوم ضغطًا شديدًا على الدول ذات السيادة عبر مصالح مستوردة وتدخلات خارجية متجدّدة تتسق مع ما جرت تسميته «الاستعمار الجديد».

كان للتجربة الاستعمارية آثارها الكثيرة في المناطق التي خضعت لها. والقرن الأفريقي، بشكل خاص، هو إحدى المناطق التي اجتمعت فيها

---

(4) عملنا في بولونيا مؤخرًا على إقامة مشروع بحثي جديد حول القرن الأفريقي وأودّ أن أشير إلى الأطروحة التي قدّمها طالب الدكتوراه داريا زيزولا بشأن تأثير السياسات الإيطالية/البريطانية في عملية بناء الأمة في الصومال (1941 - 1960). انظر: Daria Zizzola, «Constraints of International Priorities over Somaliland: Arguments from the Health Policy,» *Northeast African Studies* (Forthcoming).

قوى متعددة، في المرحلتين الاستعمارية وما بعد الاستعمارية على السواء. واستخدمت البلدان الأوروبية المختلفة نفوذها فيه، وهي غالبًا ما دخلت في تنافس مباشر لاحتكار الموارد والسلطة. وتشكل مناطق الصومال المأهولة مثالًا ساطعًا على ذلك نظرًا إلى التقلب الهائل في ردات الفعل على السيطرة، وهو ما كان له بدوره ارتداداته الحادة على طور بناء المؤسسات بعد تحقيق الاستقلال في ستينيات القرن العشرين؛ إذ خضعت الصومال لثلاثة نماذج متميزة من السيطرة: الفرنسية والإيطالية والبريطانية، فضلًا عن الاحتلال الإثيوبي لهضبة أوغادين. ويعكس الاحتلالان البريطاني والإيطالي للمناطق الشرقية والمناطق الجنوبية والوسطى بالتالي وضعين متعاكسين هذه الأيام؛ فأرض الصومال المحمية البريطانية السابقة، أعلنت نفسها جمهورية لها مؤسساتها الخاصة وجهازها السياسي الخاص. وهي تدير أمورها على هذا النحو على الرغم من عدم اعتراف المجتمع الدولي بها. وفي المقابل، اتخذت المناطق الوسطى والجنوبية سبيلها اليائس نحو السلام الذي لم يتكامل بالنجاح بعد، فهذه المناطق لا تزال تُحاصرها الحرب والمجاعة وعدم الاستقرار.

ثمة جدال حاد بين كثيرين من الأكاديميين والباحثين بشأن الأسباب الرئيسة التي تقف وراء مثل هذه المآلات التاريخية المتميزة، وهناك إعادة تقويم للعوامل الحاسمة التي وسمت ماضي سكّان الصومال وتاريخهم البعيد وما أقاموه من علاقات مع الفاعلين الآخرين الخارجيين والداخلين. هكذا جرى تقويم البنى الاجتماعية الأصلية، والتفاعل مع العالم الخارجي، والخصوصيات الثقافية، والأنظمة السياسية. ولطالما كانت مسألة الحوار مع الفاعلين المسيطرين والنحو الذي عدّلوا وفقًا له أساليب التنظيم الاجتماعية - الاقتصادية مشار اهتمام. وتناقش ضروب عدم المساواة التي أعادت إنتاجها العلاقات الاقتصادية والتجارية غير العادلة في المرحلة ما بعد الاستعمارية، وذلك لافتراض أنها تعكس الأوضاع ذاتها التي كانت سائدة في المراحل الإمبراطورية والاستعمارية السابقة.

سوف أكرّس تأملاتي هذه لتحليل أوجه السيطرة الظليلة انطلاقًا من بعض



الافتراضات الراسخة، مثل النفوذ السياسي الأوروبي والعنف المُستخدَم في فرضه، اللذين يُؤخذان هنا على أنهما من المُسلّمات. ويمكن أن نقول الشيء ذاته عن المصالح الخاصة التي رسّختها المشاريع الأجنبية في استثمارها واستغلالها الحاليين لبلدان العالم الثالث الأفريقية. ومن ثمّ، فإن أدوار الشعب المسيطر عليه غالبًا ما طغت عليها أدوار الفاتحين، وجعلتها أداتيّة تمامًا وهشّة.

من المنطقي أن نشير، عند النظر في هذه الحالة المحددة، إلى أن زعماء القبائل والنخب المحلية لم يكونوا بعيدين قطّ من أنظمة القوة والسلطة التي استُوردت بواسطة البريطانيين والإيطاليين. ويتوقف الفرق على مستوى المقدرة التي أبدّاها المحليون في تعاقدهم مع السلطة الاستعمارية. لذلك، علاوة على المكاسب المتحققة من نماذج السيطرة المستوردة، تبقى ثمة حاجة إلى إزاحة النقاب عن مساهمة المحليين في ترسيخ هذه السيطرة.

أمّا جمهورية أرض الصومال، فعبارة عن بلد فقير تعوزه الموارد على الرغم من الأراضي الجنوبية الخصبة الصالحة للفلاحة. وقد غدت الشبكات التجارية العماد الأساس للاقتصاد المحلي، في حين أن الأغلبية العظمى من سكّان الشمال هم من البدو أو شبه البدو، ونادرًا ما تقيدهم أي ملكية عقارية. وتتسم آبار المياه بأهمية خاصة، وهو ما يحتمّ تحديد آليات لتنظيم استخدامها بين القبائل عبر وسطاء مناسبين. أمّا المنطقة الجنوبية، فهي على خلاف نظيرتها الشمالية. ويشكّل الصراع على الخيرات والثروة، أكانت زراعية أم رعوية أم مساعدات إنسانية، قاسمًا مشتركًا للإدارات الصومالية كلها منذ ستينيات القرن العشرين، وصولًا إلى يومنا هذا، أي بعد الاستقلال بصورة خاصة. ومن الواضح أن التنافس على الموارد قد أفضى إلى إقامة أحلاف هشّة على نحوٍ متزايد، حدّت من الشرعية الحكومية، في حين استُخدمت الأقنية المؤسسية في النزاع على السلطة بغية التفوق على الجماعات الأخرى.

كانت الأطر السياسية التي استوردتها الإدارات الاستعمارية حيوية في صوغ نُظُم إدارة المؤسسات المحلية. وكان الأساس في اختيار طرائق الحكم في المرحلة ما بعد الاستعمارية تلك الآليات التي كان الموظفون الاستعماريون

الأوروبيون يستخدمونها بغرض استغلال البيئة المحلية ومواردها. وهذا ما وقر  
للنخب الصومالية حيز مناورتها بدلاً من الإدارات الاستعمارية، كما عزز إرث  
هذه الأخيرة في اضطهاد جماهير الشعب البائسة.

هذا في حين أقام الإيطاليون علاقة أبوية مع الشعب المُستَعْمَر بمنحهم  
المستعمرة مكانة هجينة، هي خليط من الحكم غير المباشر والنظام الاستيطاني  
بحسب مراحل السيطرة. كانت محمية أرض الصومال على حافة الإمبراطورية  
البريطانية، وكان نفعها مقتصرًا على توفير المواد الغذائية والمخزون الاحتياطي  
للقاعدة الأهم التي كانت موجودة في عدن. وإضافة هذه الحقيقة إلى نمط  
السيطرة البريطانية التقليدي والنظر في النجاعة القصوى التي كان يُستخدَم بها  
الحد الأدنى من الموارد في الحكم غير المباشر، تبين أن أرض الصومال كانت  
مهمشة نسبيًا.

بعد عام 1960، حين غدا الشمال والجنوب جمهورية الصومال  
الموحدة، انتقل جميع الممثلين السياسيين إلى العاصمة مقديشو، وهو ما  
أضعف ارتباط المناطق النائية بالعاصمة، بل كاد يجعلها نسيًا منسيًا. وغدت  
المؤسسات العامة مرادفة للسلطة لأن كل من كان يعين في منصب بارز كان  
بمقدوره في العادة أن يحرز الامتيازات لنفسه ولحلقة المقرّبين الخاصة به.  
وانفجرت صراعات مُضنية داخل البرلمان بين القبائل الشمالية والجنوبية بشأن  
حقّ التمثيل السياسي المتناسب مع توزّع البلد الإثني. ولم يتردد السياسيون  
في فعل كل ما يزيد من نفوذهم باعتباره مدخلًا لمزيد من المنافع، في حين لم  
يُتخذ أي إجراء لتحسين أوضاع الشعب المعيشية، الأمر الذي ظلّ على حاله  
بعد مجيء دكتاتورية سياد بري، وازداد سوءًا بعد عام 1991<sup>(5)</sup>.

أدت إطاحة سياد بري إلى قيام منطقتين، لكلّ منهما انحيازها الخاص؛  
إذ بدأت في المنطقة الشمالية التي تُركت وحيدة وعُزلت بسبب افتقارها إلى

---

(5) يجد القارئ منظورًا يقارن بين أرض الصومال وإريتريا، في: Hussein M. Adam, «Formation and Recognition of New States: Somaliland in Contrast to Eritrea», *Review of African Political Economy*, vol. 21, no. 59 (March 1994), pp. 21-38.

الشرعية، مسيرة طويلة من إحلال السلام وبناء الأمة، من الأدنى إلى الأعلى، وأعطت الكبار والزعماء الأساس التقليديين دور الوسيط في حل الصراعات. أما المناطق الوسطى والجنوبية، فأطلقت عملية سلام من الأعلى إلى الأدنى، حيث قامت الاستراتيجية الأساس على أن يضطلع المجتمع الدولي بالدور الرئيس باعتباره عامل سلام بالوكالة، وهو ما ترك الصومال رهن ما تفرضه الديناميات الخارجية التي لا تناسب حالة طوارئ مثل هذه الحالة.

أشير، أيضًا، إلى أن الإرث الاستعماري كان العامل المحدد في صوغ السياسة الداخلية، ليس بسبب تأثيره في البيئة المحلية فحسب، بل لارتباطه أيضًا باعتماد السكان المحليين طرائق في التنظيم الاجتماعي واستغلال الموارد، كزروا فيها الديناميات التي سبق أن خضعوا لها قبل تحويلهم إلى جناة بدورهم. ولا يمكن اعتبار هذا مجرد قضية ثانوية مُلازمة للاستعمار، بل إنها تستحق مزيدًا من الانتباه والاهتمام البحثي.

من المهم، من وجهة نظر تاريخية، أن نركز على حالة أخرى وثيقة الصلة بهذه الدينامية من ديناميات تكوين الدولة في القرن الأفريقي والبلدان المجاورة: هذه الحالة هي السودان الذي تعكس تجربته تعقيد منطقة القرن الأفريقي بأسرها هذه الأيام؛ إذ أتم السودان مؤخرًا انقسامه، وتقدم صوب حل سياسي مختلف يأخذه من الوحدة الاستعمارية إلى التقسيم، أي انقسام البلد إلى دولتين منفصلتين. ونستطيع أن نؤكد أن السودان اتخذ وجهة معاكسة للإرث الاستعماري منذ استقلال جنوب السودان في 9 تموز/ يوليو 2011. ويمكن تحليل الانقسام الجديد وإقامة دولة جديدة، من بعض النواحي على الأقل، بوصفهما استمرارًا لذاك الإرث، في حين مضى السودان في وجهة أخرى بعيدًا من الإرث الاستعماري، وقرّر الاستقلال عن ذلك الإرث، المتمثل في دولة موحدة بين الشمال والجنوب تنعم بالحكم الثنائي، وأقرّت حدودها بعد استقلال السودان في عام 1956. والواقع أن السياسة الاستعمارية كانت واحدًا من أسباب التمييز الحالي، خصوصًا السياسة الاستعمارية بعد عام 1930، التي أنشأت إدارة للجنوب مختلفة عن إدارة

الشمال، وكان ذلك بمنزلة مقدمة لتعزيز الحكم الذاتي الذي أفضى إلى التقسيم<sup>(6)</sup>.

كان أثر الاستعمار حاسمًا في سيرورة بناء الهوية والأمة في السودان، حيث برز الكيان الجيو - سياسي المُسمَّى اليوم السودان، في القرن التاسع عشر، مع غزو مصر في عام 1821. وألحق الجنوب على نحو مطرد بالحكم التركي - المصري بدءًا من أربعينيات القرن التاسع عشر، لكن الإدارة لم تعش وضعا طبعيا هناك، وظلت المنطقة بصورة أساس مصدرًا للعبيد والعاج. ومع الفتح الإنكليزي - المصري وإقامة الحكم الثنائي الإنكليزي - المصري في عام 1898، عاش جنوب السودان بداية في ظل نظام الشمال الإداري ذاته. ولم تحل محلّه إدارة فعلية إلّا ببطء لأنّ كثيرًا من المناطق بقيت خارج سيطرة الدولة، لكن جرى استكشاف عدد من الخطط التنموية؛ إذ إن الجيش في الجنوب كان ينتمي إلى الجيش ذاته الموجود في الشمال، ألا وهو الجيش المصري، وكانت حركة التجارة والبشر متاحة ومفتوحة. وفي الوقت ذاته، لم توسع الحكومة نطاق التعليم العام ليطاول الجنوب، تاركةً هذه المهمة للبعثات التبشيرية. ونظرًا إلى الاعتقاد بأن المسلمين لن يرتدوا عن دينهم، فقد أعطيت البعثات التبشيرية حرية كاملة في الجنوب.

راحت الأمور تتغير بمزيد من السرعة مع التحوّل إلى الحكم غير المباشر، وراح هذا التغير يتواصل باطراد في عشرينيات القرن العشرين. وكانت هذه السياسة الداخلية وثيقة الصلة بالفكرة التي فحواها أن في السودان «عرقين»، هما العرب والأفارقة، وأن هذين «العرقين» يجب أن يُحكّما بنظاميّ حكم مختلفين، على كلّ منهما أن يتطور «على أسسه الخاصة» المختلفة حتّى. وراح يُنظر إلى النفوذ «العربي» في الجنوب باعتباره غير مرغوب فيه، لأن الاختلاط العرقي هو بمنزلة الانحراف، ولأن الإسلام والعادات الشمالية لا يلائمان الجنوب.

---

(6) انظر أعمال إيلينا فيزاديني، التي تعمل على السودان الحديث مع مجموعة بحثية في جامعة

بولونيا. ومن بين منشوراتها: «Genealogies of Racial Relations: The Independence of South Sudan, Citizenship and the Racial State in the Modern History of Sudan,» *Bulletin of Concerned Africa Scholars (CAS)*, no. 86 (November 2011).

بعد أزمة 1924 التي عُزيت إلى التأثير السلبي «للمولدين»، تعززت قوة هذا النموذج. ومنذ بداية ثلاثينيات القرن العشرين، فرضت السياسة الجنوبية، وفُصلت الإدارتان الشمالية والجنوبية فعليًا، وأقيم نظاما حكم مختلفان من حيث أسلوب الإدارة والدين والتعليم والاقتصاد. وغدت اللغة الأساس في الجنوب هي اللغة الإنكليزية، والديانة هي المسيحية، ويوم الأحد هو يوم العطلة الرسمي. وقامت الإدارة على الروابط الأبوية أكثر منها على الروابط الرسمية. وأدت السياسة الجنوبية إلى تقسيم السودان عشية استقلال جنوبه، وقد باتا جارين لا يعرف واحدهما الآخر فعليًا، ويمارس أحدهما هيمنة عنيفة على الآخر. وبدأت الحرب الأهلية في عام 1955، قبل الاستقلال في حقيقة الأمر، مع تمرّد الكتيبة الاستوائية في توريت<sup>(7)</sup>.

هل خرجت إريتريا وأرض الصومال والسودان من حالة التصدّع والفوضى؟ ثمة علامة استفهام كبيرة. هل نتكلّم على دور خفيّ تؤديه الدول الاستعمارية؟

إن اللبّ الأساس الذي تُعنى به دراستي هذه هو إريتريا. وأودّ أن أقسم مهمتي هذه إلى قسمين. أناقش في الأول نشوء القومية والصراع السياسي في إريتريا، وأحاول أن أحدّد فيه الديناميات الأساس لتشكّل الدولة تبعًا لمنظورات بحثية مختلفة. في حين أعرض في الثاني كيف تُعاد مناقشة الدولة الإريترية الجديدة اليوم، وكيف تُنتقد من الداخل، إذا جازت التسمية، أي من أولئك الإريترين الباحثين والمثقفين وعلماء السياسة الذين دعموا قيام الدولة الجديدة منذ عشرين عامًا، وشجعوا عليه. وباعتقادي أن هذين الأمرين مرتبطان في التحليل السياسي: مناقشة الطبيعة الأيديولوجية للدولة الإريترية، وفي الوقت نفسه التطورات الأخيرة بما فيها أزمة الوضع السياسي الجديد، من جهة أولى، والنقد الحالي الواسع، من جهة ثانية. وسوف أعرض مقدّمة للجدال القائم، لكن من الصعب اتّخاذ موقف دقيق، فضلًا عن عدم قدرتي على القيام بمثل

---

(7) يمكن القارئ أن يجد إطلالة جديدة على هذا الأمر، في: Elwathig Kameir, «Scenarios and Strategies for the Evolution of the New Sudan», *New Sudan Vision (NSV)*, no. 6 (June 2008), pp. 1-10.

هذا الأمر؛ فهذه محاولة لنقاش ما تمّ القيام به، باختيار بضعة مثقفين وباحثين ممن لهم صلة بالموضوع.

لا بدّ، أولاً، من ملاحظة ضرورية: طالما كان التاريخ الإريتري ذلك التاريخ المفرط التسييس، وتعمّدتُ ألاّ أتطرق إلى كثير من الكتاب وعلماء السياسة والباحثين وعلماء الاجتماع، حيث لم أستشهد إلاّ بوضع كتاب يستحقون الاهتمام. كما لم أناقش أيضاً تلك القضية الحاسمة في السياسة الإريتريّة، قضية الوحدة والانفصال، فليس هذا ميدان بحثي على الرغم من الأهمية التاريخية البالغة لهذا الأمر. والتأمل التاريخي في الانفصال والوحدة يستحقّ نقاشاً مناسباً، بدءاً من العمل التاريخي الذي قام به تيكيسي نيفاش منذ ثمانينيات القرن العشرين فصاعداً إلى عمل شوميت سيشاغني<sup>(8)</sup>. وما تعني به دراستي هو ذلك الجزء من الشعب الإريتري الذي ساند الانفصال عن إثيوبيا بغية تحقيق الاستقلال الكامل. وثمة أمر لا بدّ من إيضاحه منذ البداية، هو أنني حين أتناول القومية والاستقلال لا أشير إلاّ إلى جزء من المجتمع الإريتري. وهناك جزء آخر من الإريتريين يتقاسمون أيديولوجيات تدعو إلى الوحدة مع إثيوبيا والتماهي معها بصورة تامّة. وهذه نقطة مهمّة، ويمكنني أن أشير إلى الوثائق المُقدّمة في عدد من أعمال تيكيسي نيفاش، وهو واحد من المؤرّخين القلائل الذين تناولوا مراحل مختلفة مثل الاستعمار الإيطالي، والمرحلة

---

(8) انظر: Tekeste Negash: *Eritrea and Ethiopia: The Federal Experience* (Uppsala: Nordiska Afrikainstitutet; New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 1997); «The Eritrean Unionist Party and its Strategies of Irredentism, 1941-50,» in: Bahru Zewde, Richard Pankhurst and Taddese Beyene, eds., *Proceedings of the Eleventh International Conference of Ethiopian Studies: Addis Ababa, April 1-6, 1991*, 2 vols. (Addis Ababa: Institute of Ethiopian Studies, Addis Ababa University, 1994), pp. 299-322; «The Dilemma of Eritrean Identity and its Future Trajectories,» *Revista de Política Internacional*, nos. 11-12 (2008), pp. 21-34, and «Competing Imaginations of the Nation: The Eritrean Nationalist Movements, 1953-81,» in: Tekeste Negash and Lars Rudebeck, eds., *Dimensions of Development with Emphasis on Africa: Proceeding from the Interdisciplinary Conference on Third World Studies, Uppsala, March 1994* (Uppsala: Nordiska Afrikainstitutet, 1995), pp. 150-171, and Shumet Sishagne: «The Genesis of the Differences in the Eritrean Separatist Movements (1960-70),» in: Taddese Beyene, ed., *Proceedings of the Eighth International Conference of Ethiopian Studies, University of Addis Ababa, 1984*, 2 vols. (Addis Ababa: Institute of Ethiopian Studies, 1988-1989), vol. 2, pp. 447-468, and *Unionists and Separatists: The Vagaries of Ethio-Eritrean Relation, 1941-1991* (Hollywood, CA: Tsehail Publishers and Distributors, 2007).

البريطانية، والمرحلة الممتدة بين ستينيات وثمانينيات القرن العشرين. ولن أنظر في هذه الظاهرة كي أقصّر خطابي على أيديولوجيا القومية.

## أولاً: الطبيعة الأيديولوجية للدولة الإريترية

من بين أعمال كثيرة تتعلق بإريتريا دعوني أبدأ بالإشارة إلى مذكرات رفايل روا التي جرت مناقشتها مؤخراً في باريس، وعنوانها إريتريا، ولادة أمة، إخفاق دولة؟<sup>(9)</sup>. يقول روا: «على الرغم من الوضع المأساوي الذي تغرق فيه البلاد حالياً، تبقى إريتريا مختبراً حيوياً استثنائياً تنهل منه الأبحاث المعاصرة التي تتناول العلوم الإنسانية».

في مجال تاريخ الأمم، تمثل إريتريا أعجوبة حقيقية، بدءاً بتحليل الحوادث التي أدت إلى استقلالها، مروراً بفهم عملية بناء الهوية الوطنية ومراقبة المصير الذي تصوغه منذ عام 1991. إنها تمثل في النواحي كلها كمّاً من الخصوصيات التي تُفضي إلى أنه لا يزال هناك الكثير لإنجازه قبل اكتساب معرفة شاملة بشأن مسارها التاريخي. وإذا كنا مهتمين بالفعل، وبصورة خاصة، بماهية الأمة الإريترية، وما تُمثله للصنّاع المسؤولين عن ولادتها والشعوب التي تنماهى معها، لا بد من أن نتطرق إلى تاريخ إريتريا الشابة، كونها كياناً سياسياً موجوداً على الخريطة السياسية الشرق الأفريقية، كما على الخريطة السياسية العالمية.

أما السؤال بشأن فشل الأمة الإريترية أو نجاحها، فلا يؤدي أبداً إلى بلورة أي حكم خارجي يتسم بالذاتية حُكمًا، وإنما يُفضي إلى تحليل مستقبلها وفقاً للعوامل والاتجاهات والسياق التي تضافرت وأدت كلها إلى نشوئها. وبالنسبة إلى هذه العناصر والبنى الأيديولوجية التي يتبنّاها الفاعلون الأساس في عملية بناء الأمة الإريترية، ناشطين أكانوا أم لاإراديين، نطرح السؤال التالي بشأن الأمة الإريترية، ومن الناحية المفاهيمية: هل هي ظاهرة تاريخية تمتعت بصدقية أكبر

---

Raphaël Roig, «L'Erythrée, naissance d'une nation, faillite d'un état,» (travaux et documents; no. 2, Centre Français des études éthiopiennes, Université de Paris I, Paris, 2009).

في أثناء القرن الذي شهد ولادتها وسبق استقلال إريتريا، منها في السنوات السبع عشرة التي تلت؟<sup>(10)</sup>.

إنه سؤال فعلي: «إريتريا، ولادة أمة، إخفاق دولة؟».

ضمن هذا السيناريو السياسي تقف إريتريا بوصفها مفارقة واضحة من ناحيتين، أو بوصفها مفارقة مُضاعفة.

المفارقة الأولى: قضية الحدود وتصفية الاستعمار المُخففة: كانت إريتريا دولة مستعمرة لم تحقق استقلالها في مرحلة تصفية الاستعمار، وهي حالة فريدة في أفريقيا (إذا ما صرفنا النظر عن الصحراء الغربية). ولذلك، تُذكرنا إريتريا بالأصل الغريب الذي تتسم به الدولة في أفريقيا، إنما بمعنى سلبي باعتبارها دولة مستعمرة لم تدرج في عملية تصفية الاستعمار. وهذه مفارقة بالفعل، نظرًا إلى حقيقة أنه يُمكن النظر إلى الحدود الإريتريّة باعتبارها حدودًا فعلية في خضمّ التراحم على أفريقيا. وعلاوة على ذلك، أعيد تثبيت هذه المستعمرة الإيطالية على الرغم من معركة عدوة (Adwa) في عام 1896 وهزيمة الإيطاليين فيها. وفي عام 1963، قامت منظمة الوحدة الأفريقية بإقرار الحدود الاستعمارية للدول الجديدة، باستثناء إريتريا. وتشير عبارة «المفارقة الأفريقية» إلى أن الأمم الوحيدة التي مُنحت الشرعية هي الأمم التي خلقتها أوروبا.

يمكن أن نعزو عدم تصفية الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية إلى جملة من الأسباب المترابطة: السياسة الدولية؛ الهيمنة الإقليمية الإثيوبية؛ ضعف الدبلوماسية الإيطالية نظرًا إلى انهيار الفاشية وخسارة الحرب؛ وأخيرًا، وكما قلت في مقالة سابقة، ظهور توازن سياسي جديد في القرن الأفريقي<sup>(11)</sup>. ففي خمسينيات القرن العشرين، فشلت إريتريا في أن تصير دولة مستقلة: وبهذا

---

(10) المصدر نفسه، ص 3.

(11) Taddia, «At the Origin of the State/Nation Dilemma», pp. 157 - 170. See also the Analysis Provided by: Haggai Erlich, *The Struggle over Eritrea, 1962 - 1978: War and Revolution in the Horn of Africa*, Hoover International Studies (Stanford, Calif.: Hoover Institution Press, 1983); Richard Sherman, *Eritrea: The Unfinished Revolution* (New York: Praeger, 1980), and Redie Bereketeb, *Eritrea: The Making of a Nation, 1890-1991* (Trenton, NJ: Red Sea Press, 2007).



المعنى، يمكن النظر إليها بوصفها مثالاً على «تصفية الاستعمار غير المكتملة». ويمكن تفسير أبعاد هذه الظاهرة بالتاريخ السياسي الإيطالي، أكثر من العوامل السياسية الداخلية الإريترية. واعتقادي أننا يجب أن نؤكد البُعد السياسي لهذا الفشل في تصفية الاستعمار: فهذه العملية لا ترتبط، بأي حال من الأحوال، بضعف القومية الإريترية كونها لم تبرز إلّا في مرحلة لاحقة؛ فالإخفاق الإريتري نتاج السياسة الإيطالية والإخفاق الإيطالي في تعزيز تصفية مستدامة للاستعمار، نظرًا إلى دور إيطاليا غير المستقر في السياسة الدولية في أربعينيات القرن العشرين وخمسينياته. وهذا يبدو لي أنه السمة المميزة للكفاح الإريتري من أجل الاستقلال منذ البداية، إذا ما أردنا أن نركّز على المسار السياسي المفضي إلى إخفاق تصفية الاستعمار.

المفارقة الثانية: جذور شرعية الدولة والهوية الاستعمارية: يبدو تحليل هذا الأمر معقّدًا كثيرًا ويشكّل تحدّيًا فعليًا؛ ففي خضم أزمة الدول الأفريقية العميقة، شكّلت ولادة دولة جديدة في عام 1993، دولة أعادت إبراز الحدود الاستعمارية، ظاهرة تاريخية تستحق الاهتمام. فهل كانت حرب التحرير تهدف إلى إعادة ترسيخ الحدود الاستعمارية؟ هذه هي النقطة الأساس الحاسمة في الجزء الأول من دراستي. وهذه القضية الخلافية، قضية بقاء الحدود والهوية القومية/الاستعمارية، هي محل جدال مفتوح بين الباحثين.

ترتبط إريتريا الراهنة بالماضي الاستعماري بحكم الأمر الواقع؛ إذ كانت إريتريا دولة مستعمرة في القرنين التاسع عشر والعشرين. وكانت قد قامت، مثل غيرها من المستعمرات الأفريقية، في خضم التزاحم على أفريقيا. وحققت إريتريا، في هذا الإطار، هوية مميزة واقتصادًا جديدًا وبنية إدارية - سياسية جديدة وحدودًا إقليمية جديدة. وكما هي الحال بالنسبة إلى كثير من المستعمرات الأفريقية الأخرى، يمكن أن نتكلم على هوية مفروضة. يقول سورنسن (Sorenson): «يشير القوميون الإريتريون إلى تغييرات اقتصادية واجتماعية مهمّة في ظلّ الاستعمار الإيطالي، الأمر الذي يدعم الحجج التي

تفيد بأن التجربة الإريتريّة تعكس تجارب المستعمرات الأفريقيّة الأخرى<sup>(12)</sup>. ويمكن أن نحلّل هذا الأمر ضمن إطار «الاستعمار بوصفه صانعاً للدولة»، كما يقول كالتشي نوفات<sup>(13)</sup>.

بحسب ماركاكيس، لم تكن القومية ثمرة لمناهضة الاستعمار، بل برزت بعد انهيار الحكم الإيطالي في عام 1941؛ وهي ليست «مجرد ظاهرة أيديولوجية»، بل على العكس «كانت القومية في المقام الأول كفاً من أجل سلطة الدولة»<sup>(14)</sup>. وباعتقادي أن علينا أن نمضي أبعد ونضيف أمرين على الأقل وثيقي الصلة بتحليل ماركاكيس.

الأمر الأول: كانت القومية في أربعينيات القرن العشرين وخمسينياته، وكما أكد تيكستي نغاش بوضوح، مسألة نشاط سري إيطالي أساساً، يدعمها الإيطاليون بغية استعادة الاقتصاد الاستعماري ومصالح المستوطنين<sup>(15)</sup>. وهذا أمر واضح وأداتيّ إلى حدّ بعيد في ظهور القومية الأولى. ولست أركّز على هذا، لكن عليّ أن أوضحه بالإحالة على عمل نغاش على ما أدعوه «القومية الأدواتية»، أو الدور الفاعل الذي اضطلعت به إيطاليا في تمويل استراتيجيات مستقلة. ولا شك في أنه قد جرى في إريتريا إعلان أيديولوجيات استقلالية في أربعينيات القرن العشرين وخمسينياته. وبعد سقوط الاستعمار الإيطالي أنشئت

---

John Sorenson, «Discourse on Eritrean Nationalism and Identity,» *Journal of Modern African Studies*, vol. 29, no. 2 (1991), p. 302.

Giampaolo Calchi Novati, «Colonialism as State-Maker in the History of the Horn of Africa: A Reassessment,» in: Harald Aspen [et al.], eds., *Research in Ethiopian Studies: Selected Papers of the 16<sup>th</sup> International Conference of Ethiopian Studies, Trondheim, July 2007*, Aethiopistische Forschungen; Bd. 72 (Wiesbaden: Harrassowitz, 2010), pp. 233-244; Uoldelul Chelati Dirar, «Colonialism and the Construction of National Identities: The Case of Eritrea,» *Journal of Eastern African Studies*, vol. 1, no. 2 (July 2007), pp. 256-276, and Uoldelul Chelati Dirar and Richard Reid, «Experiencing Identities: Making and Remaking African Communities,» *Journal of Eastern African Studies*, vol. 1, no. 2 (July 2007), pp. 234-237.

John Markakis: «Italian Colonialism in Eritrea, 1882-1941 by Tekeste Negash,» *Review of African Political Economy*, no. 44: *Ethiopia: 15 Years on* (1989), pp. 157-170, and *National and Class Conflict in the Horn of Africa*, African Studies Series; 55 (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1987).

Tekeste Negash, «Italy and its Relations with Eritrean Political Parties, 1948-1950,» *Africa* (15) (Rome), vol. 59, nos. 3-4 (Septembre-Décembre 2004), pp. 417-452.

أحزاب سياسية جديدة كثيرة جدًا عتبرت عن مطامح نضجت خلال سنوات الاستعمار. وتقاسم هذه العواطف القومية كثيرون من الإريتريين، إضافة إلى عدد من الإيطاليين الذين يعيشون في إريتريا. وكان بعض الأحزاب السياسية المدعومة من مستوطنين إيطاليين دليلًا واضحًا على هذه الظاهرة. وثمة وثائق كثيرة بشأن هذا الأمر.

كان «حزب الاستقلال» - وهو تحالف أُسس في عام 1949 من أحزاب إيطالية وإريتريّة متعدّدة - إيطاليًا من ناحية دعمه وتنظيمه وبنيته. وهو مثال للحزب المدعوم كليًا من الدولة الاستعمارية. ومن المهم ضمن هذا السياق المحدّد أن نؤكد أيديولوجية تصفية الاستعمار التي تعكس مصلحة مشتركة بين المستعمرين والمستعمرين، وهذا أمر غير معتاد في التاريخ السياسي الأفريقي؛ ففي أربعينيات القرن العشرين، دعم المستوطنون الإيطاليون وقسم كبير من الإريتريين أنفسهم، الكفاح الرامي إلى إقامة دولة مستقلة، وأخفق هذان الطرفان. وكان ذلك مثالاً لـ «وعي بناء الاستعمار» لم يحلّله الباحثون كما يجب، باستثناء المقالات التي كتبها نيغاش مؤخرًا وسبق أن أشرت إليها.

الأمر الثاني: ما أفهمه هو أن إرث الماضي وحقيقة أن إريتريا تُعيد أصولها إلى زمن بعيد وصولًا إلى القرن العشرين والحكم الاستعماري، لا يُمكن أن يُفسّر كفاح الاستقلال إلّا جزئيًا؛ فهما ليسا سوى جزء من المسألة. وما أودّ مناقشته وتأكيدُه هو ما أحسبه الأمر الرئيس في دراستي، والأمر الذي حللته على نحو مفصّل بمساعدة مصادر من الأرشيف والتوثيق الشفوي والعمل الميداني داخل البلد<sup>(16)</sup>. فمن المعروف أن الاستقلال الإريتري اكتمل في عام 1993 في سياق مميّز تمامًا، ألا وهو سياق أفريقيا ما بعد الاستقلال. وليست المسألة مجرد مسألة تأخر في تصفية الاستعمار أو تأجيل لها دام ثلاثين عامًا، قياسًا إلى مستعمرات أفريقيا السابقة. أمّا المحطة التي شكّلت منعطفًا لدى القومية الإريتريّة، فنجمت عن فشل إيطاليا في دفع الاستقلال، الأمر الذي أدّى إلى

---

Irma Taddia, *L'Eritrea-colonia, 1890-1952: Paesaggi, strutture, uomini del colonialismo* (16)  
(Milano, Italy: F. Angeli, 1986).

بزوغ وعي سياسي جديد كان متمحورًا، على الرغم من عدم مناهضته إيطاليا، حول العواطف المناهضة لإثيوبيا. أثمرت السياسة الدولية وبناء ديناميات جديدة في القرن الأفريقي عملية صنع الهويات القومية. واكتسبت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية أهمية أساسية في إعادة صوغ سياسات القضية الإريترية وسياسات القرن الأفريقي برمتها. وفي ستينيات القرن العشرين، عمل تنافس القوى العظمى على تفاقم الصراع، إلى أن جاء تفكك النظام الدولي بوضع سياسي جديد في القرن الأفريقي.

تدخلت عوامل كثيرة في هذه السيرة، وإريتريا الحالية هي خليط معقد من موضوعات عديدة، قديمة وجديدة، ألخصها على النحو التالي:

- دولة قامت على كفاح تحرري مديد له بعده الأفريقي، ضد الهيمنة الإثيوبية، في سياق أفريقيا المستقلة؛

- إريتريا مثال لما يُعرَف بأنه دولة أنشئت بعد دولة ما بعد الاستعمار؛

- كفاح قومي وُلِدَ في خمسينيات القرن العشرين وستينياته، وشكّله الاستعمار، إنما من دون المنظور المناهض للاستعمار الذي تغيّر جذريًا في سياق الكفاح؛

- ثمرة للسياسات الدولية والحرب الباردة في المرحلة بين ستينيات القرن العشرين وتسعينياته؛ وكذلك للسياسات الإقليمية والديناميات اللاحقة التي كان لها أهمية مماثلة في المنطقة. وتمثلت نتيجة ذلك بتطور القومية الإريترية خلال ثلاثة عقود تبعًا لتوازن القوى الدولية والاستراتيجيات المحلية؛

- تضافر قوى الهيمنة الداخلية المحلية، وأيديولوجيا تقرير المصير، والعلاقات السياسية الخارجية، والمنظمات الجماهيرية، والحكم المناهض لمنغستو، والسلطة العسكرية المحلية، والسيطرة المحلية على التنافس السياسي والموارد الاقتصادية، وكفاح اكتسب شرعيته الجديدة الخاصة: هيمنة عسكرية على منطقة إقليمية معينة.

غيرت التحالفات الداخلية والعلاقات الدولية طبيعة الكفاح والسياق السياسي لحرب العصابات تغييرًا تامًا. ويبدو الاستعمار كأنه ظاهرة لا أهمية لها. وما يحظى بأهمية على هذا الصعيد ذلك التحليل الذي يؤكد محاولة إريتريا الوقوف في وجه «الهيمنة الإقليمية الإثيوبية أو معارضة السيطرة التي تمارسها البلدان الاستراتيجية الدولية»<sup>(17)</sup>.

ناقش كثيرون من الكتاب أهمية تطورات الكفاح العسكري في أواخر ستينيات القرن العشرين، التي تلاها نظام منغستو في السبعينيات<sup>(18)</sup>. وثمة أعمال كثيرة بشأن الخلاف بين فصائل حرب العصابات في إريتريا بعد السبعينيات. ويبدو لي أن معظم هذه الأعمال هو أقرب إلى الوصف منه إلى التحليل<sup>(19)</sup>، في حين أن هناك أبحاثًا أخرى تتبنى نظرة أحادية الجانب، وتمثل نوعًا من الرؤية الشاعرية للكفاح الإريتري<sup>(20)</sup>. فالحركات الإريتريّة ذاتها تُعيد عادةً إنتاج بعض الأساطير لدى تحليلها القضية الإريتريّة<sup>(21)</sup>. ونحن نفتقر إلى عمل جدي يُركّز على دور الدولة الإريتريّة وطبيعتها. وعلى الرغم من التفسيرات المختلفة الكثيرة، فإن البحث لا يزال جاريًا.

بشأن السيناريو الدولي، جرت مناقشة واسعة لدور القوى العظمى<sup>(22)</sup>.

---

Ruth Iyob, *The Eritrean Struggle for Independence: Domination, Resistance, Nationalism*, (17) 1941-1993, African Studies Series; 82 (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1995).

Sorenson, «Discourse on Eritrean»; Erlich, *The Struggle over Eritrea*; Sherman, *Eritrea*: (18) *The Unfinished*, and Sishagne: *Unionists and Separatists*, and «The Genesis of the Differences».

John Sorenson, *Imagining Ethiopia: Struggles for History and Identity in the Horn of Africa* (New Brunswick, NJ: Rutgers University Press, 1993).

Roy Pateman, *Eritrea: Even the Stones Are Burning* (Trenton, NJ: Red Sea Press, 1990). (20)

Patrick Gilkes: «Eritrea: Historiography and Mythology», *African Affairs*, vol. 90, no. 361 (October 1991), pp. 623-628, and «National Identity and Historical Mythology in Eritrea and Somaliland», *Northeast African Studies*, vol. 10, no. 3 (2003), pp. 163-188.

Okbazghi Yohannes, *Eritrea: A Pawn in World Politics*: انظر: (22) (Gainesville: University of Florida Press, 1991); Erlich, *The Struggle*; Niaz Murtaza, *The Pillage of Sustainability in Eritrea, 1600s-1990s: Rural Communities and the Creeping Shadows of Hegemony*, Contributions in Economics and Economic History; no. 197 (Westport, CT: Greenwood Press, 1998), and Dan Connell: *Taking on the Superpowers: Collected Articles on the Eritrean Revolution, 1976-1982*, Introduction by Basil Davidson and Lionel Cliffe (Trenton, NJ: Red Sea Press, 2003), and *Building a New Nation: Collected Articles on the Eritrean Revolution (1983-2002)*, Introduction by Basil Davidson and Lionel Cliffe (Trenton, NJ: Red Sea Press, 2004).

وهناك أبحاث ونقاشات كثيرة تتناول دور الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي السابق. وكان للبلدان العربية دور في هذه العملية، كما في العلاقات المختلفة خلال مراحل الكفاح الإريتري المتعددة. لكن يجب القول إن الدور الذي اضطلعت به البلدان العربية في القضية الإريتريّة ليس الدور المعروف كثيرًا. ولهذا الأمر أهميته في مناقشتنا، وأودّ أن أشدّد على غياب التحليل - في الدراسات والأبحاث الأوروبية على الأقل - الذي يتناول ما كان للبلدان العربية من دور وعلاقات يخصّان إريتريا. ومؤخرًا كان ثمة بحث لا بدّ من ذكره<sup>(23)</sup> أجراه أوت ت. ولدمايكل، إذ انشّد عدد من بلدان الشرق الأوسط إلى سياسات بلدان القرن الأفريقي الواقعة على الضفة الأخرى للبحر الأحمر، وذلك لأسباب عدّة. وكان من مداخلها الكثيرة جدًّا الحركة الوطنية الإريتريّة الرامية إلى تحقيق الاستقلال عن إثيوبيا التي جُذِبَت من الحلفاء في الشرق الأوسط بقدر ما جُذِبَت من الأعداء. فمن جهة أولى، لجأ القوميون الإريتريون الأوائل إلى الدعم العربي عبر تقديم قضيتهم بوصفها كفاحًا عربيًا علمانيًا وتقدميًا، فضلًا عن كونها كفاحًا إسلاميًا (على الرغم ممّا في ذلك من تناقض) ضد إثيوبيا التي تُعتَبَر تقليديًا دولة مسيحية ودولة إقطاعية رجعية. ومن جهة ثانية، عمل صراع المصالح بين مصر وإثيوبيا (أيديولوجيًا وعلى مياه نهر النيل)، والتوسع الوهابي السعودي في القرن الأفريقي، وأخيرًا التنافس السوري والعراقي في حمل راية العروبة على حساب مصر وضمن عدائهما للسعودية المحافظة، على شدّ هذه البلدان كلها إلى السياسة والتاريخ في شمال شرق أفريقيا عبر سيرورة معقّدة ومتبدّلة دامت ما يزيد على نصف قرن من الاضطراب.

لستُ متخصصة بالعلاقات والسياسات الدولية، لكن من الضروري

---

Awet T. Weldemichael: «Grand Strategies of Liberation in Eritrea and East Timor,» (23) *Africa: Rivista trimestrale di studi e documentazione*, vol. 65, nos. 1-4 (2010), pp. 40-57; «The Eritrean Long March: The Strategic Withdrawal of the Eritrean People's Liberation Front (EPLF), 1978-1979,» *Journal of Military History*, vol. 73, no. 4 (October 2009), pp. 1231-1272, and «Eritrea's Unsuccessful Search for an 'African India': Diplomacy of Liberation and its Alternatives in the Horn of Africa,» *Journal of Modern African Studies* (forthcoming).

الاهتمام بالعلاقات التاريخية بين إريتريا وبلدان البحر الأحمر وبقية البلدان العربية، حيث حظيت إريتريا بدعم كل من سورية والعراق ومنظمة التحرير الفلسطينية، ثم السودان ومصر واليمن في سياق مختلف.

كان هذا واحدًا من مقومات الكفاح الإريتري المهمة جدًا، وهو لا يزال قضية مهمة إلى الآن، لكن الباحثين الغربيين لم يتطرقوا إليه بعد. ولا أتناول في دراستي هذه أي تفصيل من تفاصيل هذا السجال، مع علمي أن ذلك يبدو مخيبًا للآمال. وأود فقط أن أشير إلى شهادة شخصية من مؤتمر حضرته في تونس، هو عبارة عن منتدى دولي بشأن إريتريا عقد في تشرين الثاني/نوفمبر 1982. وكان لقاءً عربيًا - أفريقيًا بالغ الأهمية، بعد أن انشقت جبهة التحرير الإريترية ومُنِيَتْ بالهزيمة على يدي الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا - الجبهة الشعبية لتحرير تقراي؛ إذ تزامن اللقاء مع تشكيل مكتب سياسي جديد لجبهة التحرير الإريترية وبزوغ دور عبد الله إدريس. وكان هذا اللقاء محاولة واضحة لإحياء جبهة التحرير الإريترية، بعد انقسامها في عام 1982 إلى فصيلين، بدعم من بعض البلدان العربية على رأسها الكويت. واغتنمتُ فرصة ذلك اللقاء لمقابلة شخصيتين بارزتين، هما إدريس محمد آدم وإبراهيم سلطان<sup>(24)</sup>. ولأن اهتمامي كان منصبًا على استكشاف مقاومة كلٍّ من الفاعلين المسيحيين والمسلمين، قابلت أيضًا كثيرًا من المناصرين ذوي الأصول المسيحية مثل وليد بهاب ولد مريام. لكنني لم أنشر هذه المادة، ولم أكتب عن إريتريا المعاصرة (باستثناء مرة واحدة في عام 1998، انظر المراجع)، نظرًا إلى حقيقة أن اهتمامي الأساس هو التاريخ. ورأيي الشخصي أن علينا أن ننتظر بضع سنوات قبل أن نكتب عن الخلفية التاريخية المعقدة للمسألة الإريترية. وسيكون لدينا الوقت في المستقبل، حين تُفَتَح أماننا السجلات والأرشيف كلها، لتأمل أكثر في هذه القضية البالغة التعقيد.

لكنني أودّ أن أشير إلى أنني لم أغيّر رؤيتي الفكرية بشأن شرعية

---

(24) على الرغم من الأهمية البالغة للقاء، لم أستطع أن أجد مقتطفات منه في الأديبات الدولية. واعتمدت على ملاحظاتني ومخبرتي الشفويين.

الهوية السياسية الإريترية. وفي ما يخص الماضي الاستعماري، فإنني أشدد على عمليتين: التغيرات في الجدل السياسي الداخلي وتفكيك الاقتصاد الاستعماري. ويبدو أن هاتين العمليتين هما المشكلتان الأساس بالنسبة إلى مستقبل الدولة الإريترية.

## ثانيًا: نقد من الداخل

يُغنى المبحث الثاني من هذه الدراسة بالقضايا الأكثر أهمية والمتعلقة بدولة إريتريا الحالية ونقاش التطورات السياسية الأخيرة. وأود أن أركز على الجدل العلمي الذي هو فعلاً مسألة خلافية؛ إذ تعكس أزمة الدولة الأفريقية اليوم عملية تشكّل الدولة وطبيعة الاستقلال. فهل نتكلم على أزمة أو انهيار في إريتريا وناقشها؟

أود أن أركز اهتمامي على ظاهرة حديثة تمامًا، إذ أعتقد أن ثمة أهمية لتحليل مفصّل لبعض الأعمال مثل عمل بيركيت هابتي سيلاسي، أمة جريحة: كيف جرت خيانة إريتريا التي كانت يومًا واعدة وعُرض مستقبلها للخطر، وعمل جيام كبرياب، إريتريا: حلم مؤجّل<sup>(25)</sup>، وهما الكتابان الأهم بين كتب كثيرة.

هذه في الأول هو توثيق الانشقاق والاحتجاج بين الإريتريين أنفسهم، في حين يكمن هدفه الثاني في فتح نقاش والانخراط في جدل واسع يضمّ باحثين في هذا المجال، بغية العثور على مزيد من التوثيق للوضع السياسي الراهن في البلد. فمن المهمّ تسجيل هذا الانشقاق من الداخل، وأود أن أقوم بذلك باستخدام التوثيق المتاح الذي نُشر مؤخرًا خارج إريتريا، وجمع كثير

---

Bereket Habte Selassie, *Wounded Nation: How a Once Promising Eritrea Was Betrayed* (25) and its Future Compromised (Trenton, NJ: Red Sea Press, 2011), and Gaim Kibreab, *Eritrea: A Dream Deferred*, Eastern Africa Series (Woodbridge, Suffolk, UK; Rochester, NY: James Currey; [Uppsala, Sweden]: Nordiska Afrikainstitutet, 2009).

Bereket Habte Selassie, *The Crown and the Pen: The Memoirs of a Lawyer Turned Rebel* (Trenton, NJ: Red Sea Press, Inc., 2007).



من المصادر الأولية بشأن السياسة الحديثة. وفي بلد ظلّ معزولاً فترة طويلة، ويتّسم بتوازن سياسي بالغ التعقيد تلخّصه عبارة «اللاحرب واللاسلم»، يبقى المزيد من النقاش أمراً مُرحّباً به.

أما سيلاسي، فهو أكاديمي معروف ومحترم وعالم سياسة وقانوني، شارك مباشرة في عملية وضع الدستور الإريتري. كما أدّى دوراً مهماً في وضع قواعد البلد القانونية والديمقراطية. وكتابه المشار إليه شهادة تاريخية وبمنزلة سيرة ذاتية لرجل دعم الكفاح واضطلع بدور مهم في حرب العصابات، فضلاً عن كونه سجلاً لحياته ودليلاً على انخراطه السياسي / القانوني. وفي الوقت ذاته، فإن كتاب أمة جريئة هو اتهام صريح للقيادة الإريتريّة. وهو وثيقة فريدة تجمع بين التجربة الشخصية والبحث العلمي والشهادات الشفوية والتوثيق الرسمي. وهو يبرز باعتباره من أهمّ المذكرات وأكثرها موثوقية؛ إذ تعتمد على تجربة سيلاسي الطويلة في البلد، وعلى نشاطه الدولي بصفته مستشاراً، وعمله في إثيوبيا. وهو سيرة ذاتية بالغة الغنى لسياسي وباحث لا يزال فاعلاً. وسوف أناقش ما أحسبه الأجزاء الأشد أصالة من هذا الكتاب، أكان في مقاربتة أم في محتوياته.

نال هذا الكتاب الذي لم يُنشر إلّا منذ بضعة أشهر، اهتماماً شديداً في أوساط الجمهور الدولي<sup>(26)</sup>. والكاتب واضح منذ البداية حين يُعلن، في المقدمة، ما يراه من أن «إريتريا بعد استقلالها كان بمقدورها أن تكون «أمة واعدة» لو لم تتدهور إلى دولة مشلولة بسبب نظامها المعادي للديمقراطية، نظام الحزب الواحد، الذي قاده الرئيس الإريتري إسياس أفورقي وبضعة رجال عطشين إلى السلطة»<sup>(27)</sup>.

من هذا المنظور، يهدف هذا الكتاب الأساس إلى «فهم ما هو خطأ في

---

(26) من المراجعات التي جرت لهذا الكتاب، انظر: Desta Asayehgn, *Ethiopia Observer* (2011), on the Web: <<http://www.ethioobserver.net>>; Semere T. Habtemariam, 31 January 2001, on the Web: <<http://awate.com>>, and <<http://www.africaworldpressbooks.com/>>.

Bereket Habte Selassie, *Wounded Nation*, p. 3

(27)

إريتريا وسببه» من ناحية (انظر الفصل الرابع، خداعٌ أبيض: الخطيئة الأصلية في السياسة الإريترية)، واستقصاء «الفرصة الضائعة للتغيير الديمقراطي والسلمي» (انظر الفصل العاشر، بيان برلين ومجموعة الخمسة عشر: فرصة ضائعة)، وذلك لإدراكه أن «الحقيقة تحرّر المرء»<sup>(28)</sup>.

يصوّر الكاتب إريتريا ما بعد الاستقلال على أنها تعاني أزمة حادة، وتعيش بواسطة جهاز إنعاش اصطناعي. ففي إريتريا الحالية كما يقول، باتت «الأمر أسوأ من ذي قبل، وشعبها فقد ثباته وجَلَدَه كما فقد الأمل»<sup>(29)</sup>.

ما أحسب أنه الأشدّ ابتكارًا في هذا الكتاب هو عدم اقتصار سيلاسي على مساءلة السياسة الحالية. فالمقاربة المُبدِعة، بالنسبة إلى ناشط سابق وعضو في الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا، هي في مساءلته عن طبيعة حرب العصابات ذاتها، معتبرًا إياها منطقيًا سلبيًا للدينامية السياسية في الدولة الجديدة. وهو يعلن «الرقابة التي فرضها على نفسه» كي لا يذكر قبل الآن لأيّ أحد بعض الجرائم التي اقترفتها الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا ضد بعض المقاتلين. وقد شعر بالذنب حيال ذلك، فراح الآن يجهر بالحقيقة ويكسر الصمت. ولم تُنقل سياسة الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا إلى العلن، وهو ما جعل حرب العصابات في الساحل تتسم بأسرار والغاز كثيرة.

يحلل الفصل الرابع وهو واحد من أشدّ الفصول تحدّيًا، أيديولوجيا ما قبل الاستقلال في سياق الواقع الحالي وانقشاع الأوهام، ويبين ما بين تلك الأيديولوجيا والواقع الحالي من تعارض. إذ جذبت دعاية الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا كثيرين من المقاتلين الشباب، ووعدت الجماهير الإريترية بمستقبل أفضل وهي وعود لم تتحقق قط. وأخفقت الحكومة في مجالات كثيرة: غياب الحرية والسلطة المفرطة والسيطرة على الاقتصاد وعلى أوجه الحياة الاجتماعية كلها، والخدمة العسكرية الإلزامية التي لا تنتهي وسواها.

(28) المصدر نفسه، ص 10.

(29) المصدر نفسه، ص 4.

فلم ينتهِ تركّز النظام المتسلّط بل ازداد في عام 1994، وفي السنوات اللاحقة بعد تأسيس الجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة. ويسجّل سيلاسي أن الرئيس شكّل «حزبًا سرّيًا»، موثوقًا أشدّ الثقة، ليرثس اللجنة المركزية للجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة. وهذا ما أطلّ أمد سياسة الحكم الشمولي والمركزي، وأبقى على قواعد حرب العصابات التي كانت تتبّعها الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا. أمّا التدهور الاقتصادي والافتقار إلى الموارد، والسيطرة الصارمة على الاقتصاد الخاص (غير الموجود عمليًا) فسرع ذلك كله، وزاد من الشّات والمعارضة، أكان داخل البلد أم خارجه، وهو ما يحلّله بصورة أساس الفصلان العاشر والحادي عشر. وهذا الأمر الذي يحلّله أيضًا ديستا أسايغن في مجلة إثيوبيا أوبزرفر (*Ethiopia Observer*)، إنّما يقوم على أساس تحليل نفسيّ، أو ما يدعوه «القلب الاجتماعي المَرَضِيّ»، ليستنتج أن سلطة أفورقي تنشأ من برميل من البارود لأن «الدكتاتوريين جميعًا هم قطع من هذا القلب نفسه»<sup>(30)</sup>.

تتمثّل نقطة أخرى مهمّة من نقاط النقاش في «الدستور والوعد المُخْلَف»، ودور سيلاسي بصفته عضوًا في اللجنة الدستورية. فالدستور على الرغم من إقراره في عام 1997 لم يُطبّق، وحيلَ بين إريتريا وامتلاكها قانونًا عامًا، وهذه حالة فريدة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وهي حقيقة كانت مخيّبة للكتاب على نحو خاص، نظرًا إلى الجهد الوافر الذي بذله في لجنة وضع مسوّد الدستور<sup>(31)</sup>.

كان سيلاسي قد بدأ النظر إلى تجربته في بلده على نحو سلبي قبل فترة طويلة من وضعه هذا الكتاب، الأمر الذي أعدّنا لتقبّل نقده. وهذا ما يشبه قوله في مؤتمر في روما في عام 2002: «في إريتريا، وعدت حكومة الجبهة

Desta Asayehgn, in: *Ethiopia Observer*, p. 3.

(30)

(31) هذه حقيقة خبرتها مباشرة عبر عدد من المناقشات مع سيلاسي في أسمراني عام 1995/1996. وانظر أيضًا محاضراته في المؤتمر المشار إليه والذي ساهمت في الإعداد له في روما

عام 2002 Bereket Habte Selassie, «Italy and the Horn of Africa: Colonial Legacies and Challenges in the Age of Globalization», *Northeast African Studies* (New Series), vol. 10, no. 3 (2003), pp. 139-162.

الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة، وهي خليفة الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا، بانتقال ديمقراطي من الحكم العسكري إلى الديمقراطية الدستورية. وعلى الأقل، فإنه لا يزال على الجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة أن تفي بوعدها؛ ولا شك في أن هذا يصور الأمر على نحو أضعف مما تقتضيه الحقيقة. وأدخلت الحرب المدمرة مع إثيوبيا بين عامي 1998 و2000 بُعدًا جديدًا إلى الوضع السياسي في إريتريا، عمل على تعميق الأزمة. وتواجه إريتريا أيضًا مجاعة ناجمة عن الجفاف. وترى أحزاب المعارضة الإريترية وجماعاتها، كما فعل كثيرون من الإثيوبيين، ولا يزالون يفعلون، أن أسباب المجاعة ليست مقتصرة على الكوارث الطبيعية؛ إذ لا بد من إضافة السياسات الخاطئة والسياسات الرديئة باعتبارها أسبابًا للمجاعة<sup>(32)</sup>.

لا يُعنى هذا الكتاب بالحرب والسياسة فحسب، بل يُبدي الكاتب أيضًا حساسية خاصة حيال التاريخ، ويُلقي الضوء على المشكلات المشتركة بين البلدان الأفريقية: الحدود المصطنعة الثابتة الموروثة عن الحكم الاستعماري. ومن هنا الشعور بأن «سياسات الهوية هي ظاهرة أفريقية تطاول أرجاء القارة كافة... وعلى الرغم من الطبيعة المصطنعة التي تميز حدود الدول ما بعد الاستعمار، قبلت الشعوب هذه الهوية الجديدة. وبعبارة أخرى غدت الهوية المصطنعة «أساس وعي قومي جديد»<sup>(33)</sup>، وهذا ما سبق أن أكدته عند مناقشة الطبيعة الأيديولوجية للدولة الإريترية.

يقول سيلاسي أيضًا: «من الضروري أن نفكر إقليميًا، ونُمضي أبعد من الحدود الوطنية... ولا بد من التعاون الإقليمي بين الدول... تتطلب هذه المسألة رؤية وشجاعة استثنائيتين وزعماء يتميزون بهذه الصفات»<sup>(34)</sup>.

لكن إريتريا تفتقر إلى هؤلاء. وبعد تأكيد ضرورة التفكير أبعد من الحدود الوطنية التي هي ميراث الحكم الاستعماري السابق، تأتي الاستنتاجات إلى

---

(32) المصدر نفسه.

(33)

Bereket Habte Selassie, *Wounded Nation*, pp. 78-79.

(34) المصدر نفسه، ص 279.

تلخيص «الدروس المستخلصة من الماضي»، أو «الدرس الذي يجب تعلمه»، مع اهتمام خاص بالأجيال المقبلة، من دون أن يكون ذلك مجرد عبارات بليغة، فهذه أمور جدية تتعلق بمصير البلد.

كي أختتم فهمي لهذا الكتاب، لا بد من بعض الملاحظات المهمة: إن رواية القصة «التي تقف خلف القصة»<sup>(35)</sup> هي جهد فيه تحدٍّ، وسيلاسي هو الشخص المؤهل أكثر من سواء كي يقوم بذلك. وهو يتحدث عن أهمية «قول الحقيقة كما وجدتها من الوثائق، ومن معرفتي المباشرة، ومن كثير من اللقاءات والمصادر الأخرى»، غير أن الأمر يبقى محلّ مزيد من التساؤل، من وجهة نظر تاريخية. ورؤية سيلاسي هي رؤيته الشخصية، وليس ثمة بُعد فريد في التاريخ. ومن وجهة نظر منهجية، فإنه من غير الممكن تعميم تجربة شخصية أو حياة شخصية أو موقف شخصي، على الرغم من الأهمية الأكيدة التي تتسم بها حياة فكرية صادقة وموثوقة.

لا يقل أهمية عن نقد سيلاسي ذلك النقد الذي أودّ أن أشير إليه هنا في الخاتمة، ألا وهو النقد الذي يوجهه جيام كبرياب، وهو أيضًا معروف بأعماله السابقة عن معسكرات اللاجئين ودراساته الاجتماعية عن إريتريا، بما في ذلك عمله الأخير الذي يُعنى بكفاح إريتريا التحرري<sup>(36)</sup>. أمّا هذا الكتاب الجديد، حلم مؤجّل، فهو مسح للسياسة الإريترية، يُبين بوضوح أصل «انقشاع الوهم» والسبيل المُفضي إلى «الخضوع لسلطة الطغيان». ويصف إريتريا بأنها واحد من البلدان الأشدّ انعدامًا للأمن في القارة، والأشدّ انغلاقًا وقمعًا في العالم. وهي بلدٌ سلطه الرجل الواحد، الرئيس، الذي يسجّل كبرياب نقدًا حادًا لدوره واحتقاره المثقفين وحرية الفكر. ويسعى الكاتب في ذلك إلى تفسير سبب تحوّل إريتريا إلى مثل هذا النظام القمعي، وإلى مثل هذا النظام السياسي الذي

---

Habtemariam, p. 2, on the Web: <<http://awate.com>>, and <<http://www.africaworldpressbooks.com>>. (35)

Gaim Kibreab: *Refugees and Development in Africa: The Case of Eritrea* (Trenton, NJ: (36) Red Sea Press, [1987]), and *Critical Reflections on the Eritrean War of Independence: Social Capital, Associational Life, Religion, Ethnicity and Sowing Seeds of Dictatorship* (Trenton, NJ: Red Sea Press, 2008).

يَسم بمثل هذا التدهور<sup>(37)</sup>. أما المصادر والوثائق التي يقدمها جيام فلا تترك أي مجال للشك: فهي مستمدة من هيئات دولية معروفة مثل منظمات حقوق الإنسان والبنك الدولي والأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية، فضلاً عن تجربته العلمية ومعرفته بالبلد ومشاركته الشخصية في السياسة الإريتريّة مع الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا. وأنا أشاطر نيغاش رؤيته أهمية الكتاب بالنسبة إلى الإريتريين، وبالنسبة إلى بقية بلدان أفريقيا أيضاً على الرغم من بعض الانتقادات<sup>(38)</sup>.

يُفسّر كبرياب «السبيل المفضي إلى المأزق (أو الطريق المسدودة)» بالتركيز على عوامل كثيرة، تعود إلى حرب العصابات الطويلة بين عامي 1961 و1991، التي انخرطت فيها إريتريا ضد إثيوبيا، والدور الكبير الذي أدته السلطة العسكرية، وثقافة عدم التسامح مع «الآخر» والخطّ من شأنه. وهذه كانت الأعراض الأولى التي أعقبها واقع أكثر حدّة. وإذا ما كان كتاب سيلاسي قد عمل على «بذور الدكتاتورية»، فإن كبرياب يستبق ما ناقشه سيلاسي أيضاً في أمة جريحة؛ إذ تبدو الحوادث التاريخية لحرب العصابات كأنها استطلت في الأعوام اللاحقة لتملي التجربة السلبية النتائج المستقبلية، تلك النتائج سلبية تماماً كما التجربة. فمنذ بداية الاستقلال في عام 1993، بات الوضع حرباً جدياً؛ إذ تدهورت أوضاع البلد الاقتصادية أكثر فأكثر منذ عام 1991، وخيّمَت الأزمة المالية وساد الركود وفُرضت الشروط الإنسانية المحفوفة بالمخاطر والعُزلة، وانعدمت الآمال بالمستقبل. وغدا الوضع السياسي مرتبطاً ذلك الارتباط المُحكّم بالأزمة الاقتصادية، من دون أن ننسى أن ثمة تفسيراً آخر لـ «المأزق (أو الطريق المسدودة)» يعود إلى المجال السياسي والسلطة الشمولية التي مارسها الرئيس على البلاد؛ وإلى غياب الدستور والصحافة

(37) انظر: Gaim Kibreab, «Shattered Promises: In Lieu of a Conclusion,» in: Kibreab, *Eritrea: A Dream Deferred*, chap. 8, pp. 353-393.

Tekeste Negash, «Armed Struggle and Better Future: Dubious Connection,» *Africa Book Review*, vol. 6, no. 1 (March 2010); Lionel Cliffe, «Book Review: *Eritrea: A Dream Deferred*, Gaim Kibreab,» *Leeds African Studies Bulletin*, no. 72 (Winter 2010-2011), pp. 118-120, and Tania Muller, «Review: *Eritrea: A Dream Deferred* by Gaim Kibreab,» *Journal of Modern African Studies*: vol. 48, no. 3 (September 2010), pp. 520-521, More Critical than the Others.

المستقلة والنظام القضائي المستقل. وهكذا كان ثمة عزلة وهجرة مثقفين، وحكم أوتوقراطي تُمارسه الجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة، وأعراض للتبعية والافتقار إلى الاعتماد على الذات، وانعدام الديمقراطية وغياب الأحزاب السياسية، وانقشاع للأوهام، وتدهور جهاز الحكم الحزبي. كان ثمة حلم مؤجّل، كما يقول عنوان الكتاب.

مرّة أخرى، المشكلة هي فهم وتفسير هذا الاتجاه السلبي المتواصل الذي تحوّل إلى كارثة كاملة. وهذه مهمة صعبة على الكاتب، كما هي صعبة على أيّ أحد آخر. وكانت نقطة الانعطاف هنا هي الحرب بين عامي 1998 و2000 ضد إثيوبيا والوقوع في أزمة اقتصادية أعمق مع تدهور الصادرات (كانت إثيوبيا الدولة الأهم التي تستورد من إريتريا، وهذا ما أدّى إلى خسارة هذه المداخيل وتوقّف التحويلات) والافتقار إلى الغذاء (الذي يُستورد من إثيوبيا إلى حدّ بعيد). أمّا إدخال الخدمة الوطنية المديدة (لجميع الأشخاص بين 18 و50 عامًا) فحرم الاقتصاد قوة العمل الضرورية. وكانت الحرب بداية انشقاق قوي بين المثقفين والسياسيين، إذ ظهرت جماعات منشقة بصورة علنية منذ عام 2001، مثل مجموعة الخمسة عشر، وقررت أن تُرسل رسالة مفتوحة إلى أعضاء حكومة الجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة تتهمهم فيها بمسائل غير مشروعة وغير دستورية، وتدعو الشعب إلى الوحدة<sup>(39)</sup>. وسُجِنَ بعض هذه الجماعات المنشقة ولا يزال. ولم يُنظر إليهم قطّ من منظار التعبير عن حرية سياسية، كما سجّل بعض المعلقين، في تحليل شائع ومتطرف للقمع والسيطرة السياسية<sup>(40)</sup>. والحال، أن مسألة التوثيق تَمَسُّ أول ما تَمَسُّ الحرب التي دارت رحاها مع إثيوبيا بين عامي 1998 و2000، من دون رضا المجلس المركزي، بل كانت حرب الرئيس وحده. وعلاوة على هذا لم يكن في البلد أي ديمقراطية أو أي قانون دستوري مُتاح، على الرغم من فترة الحكم القانوني

---

Gaim Kibreab, «The Broken Promises, Demand for Change,» in: Kibreab, *Eritrea: A (39) Dream Deferred*, chap. 2, pp. 25-52.

(40) يمكن أن نشير مثلاً إلى تغير موقف دان كونل، في: Dan Connell: *Conversations with Eritrean Political Prisoners* (Trenton, NJ: Red Sea Press, 2005), and «Redeeming the Failed Promise of Democracy in Eritrea,» *Race and Class*, vol. 46, no. 4 (April 2005), pp. 68-79.

الطويلة منذ استفتاء عام 1993. وكان من المشكلات الملحة الأخرى العلاقة مع المانحين الدوليين والمنظمات غير الحكومية وازدياد القيود المُحكّمة التي تفرضها الحكومة على النشاط الأجنبي. ولم تكن هذه الحكومة تسيطر على الحياة الاجتماعية والسياسية وحدها، بل امتدت سيطرتها حتى تتحكم بالقطاع الخاص كلّ التحكّم. ويشمل الكتاب كثيرًا من التفاصيل عن صندوق ائتمان أسس في عام 1995، وكان الرئيس على رأسه في ضَرْبٍ من ضروب شخصية الاقتصاد، الأمر الذي كان عاملاً سلبياً بالنسبة إلى النظام ذاته تبعاً للكاتب. وعموماً، الصورة كالحة في المجالات كلها، وفي كثير من الحوادث السياسية الحاسمة خلال العشرين سنة الأخيرة من التاريخ الإريتري.

ثمة «بيئة مسمومة»، كما يصفها دان كونل، و«ثمة حاجة إلى الإبلال من صدمة السنوات الأخيرة واستئناف المسيرة الطويلة إلى الديمقراطية الشعبية؛ ذلك أن أجهزة التوسط وثقافة السرية التي تحكم الحياة السياسية يجب أن تتفكك، وأن يبرز تعبير جديد عن تنظيم الذات وينمو»<sup>(41)</sup>.

تمثّلت الإخفاقات الأساس، على صعيد السياسة، في العجز عن إطلاق عملية تحوّل ديمقراطي. يقول كبرياب: «أخفقت الحكومة الإريتريّة، في معرض تشكيلها أمة واحدة، في التحوّل من تنظيم عسكري لا مجال فيه للمعارضة، إلى الديمقراطية التي يمكن أن تحتضن المخالفين. وهذه النظرة كانت استمراراً لثقافة عدم التسامح والخطّ من شأن 'الآخر' التي تطورت في أثناء حرب التحرير... وفي وقت حقق البلد فيه الاستقلال، غدا امتياز عدم المساءلة ثقافةً حصينة»<sup>(42)</sup>.

لا بد من أن يؤخذ مثل هذه الأفكار في الاعتبار. ويتطلب مثل هذه الكتب مزيداً من التأمل في ما يبدو أشبه بـ «حتمية تنجم عن الكفاح الطويل الذي دام عقوداً، كما هي حال آخرين كثر في أفريقيا». وهذا ما يجعل هذا التحليل مهماً

Connell, «Redeeming the Failed Promise,» p. 8.

(41)

Kibreab, *Eritrea: A Dream Deferred*, pp. 187-188.

(42)



بالنسبة إلى دول أفريقية معاصرة أخرى، من منظور مقارن لا يدع مجالاً للشك في أهمية النقد الصريح. وهذا تمرين فكري نحن مهتأون له، بوصفنا علماء سياسة عارفين. وحقيقة أن النقد يأتي هذه المرة من أبطال تلك السنوات التي هي محلّ تساؤل تبقى محلّ تقدير كبير وأهمية بالغة. ويجب أن نُشير بوضوح إلى أن إريتريا ليست الدولة الأفريقية الوحيدة التي تحتاج إلى النقد الحاد، وليست الوحيدة التي تعاني مثل هذه المشكلات، والأهم من ذلك أنها ليست الدولة الوحيدة التي تفقر إلى الديمقراطية، ويغيب فيها احترام حقوق الإنسان؛ فإثيوبيا متورطة في مثل هذا، وقد نالها من النقد الشيء الكثير. ولا أودّ أن أشير هنا إلا إلى تلك الأفكار المهمة التي عبّر عنها ماييميري ميناسيماي<sup>(43)</sup>.

في نهاية هذه الدراسة، اسمحوا لي بأن أقتطف من أطروحة رفايل روا التي سبق أن أشرت إليها، إريتريا: ولادة أمة، إخفاق دولة؟: «إذا ما فكّرنا في الأمة الإريترية من ناحية الفشل والانتصار، فإن ذلك لا ينطوي على حكم خارجي هو محلّ تساؤل دائم، بل ينطوي على تحليل لمستقبلها تبعاً للعوامل والوسائل والسياقات التي حددت ولادتها. أمّا بخصوص البنى الأيديولوجية التي أقامها الفاعلون الإريثريون الذين بنوا الأمة، فإن ثمة سؤالاً مهماً: هل الأمة الإريترية، على الصعيد المفهومي، ظاهرة تاريخية مرتبطة بسنوات ما قبل الاستقلال أكثر منها بالسنوات السبع عشرة اللاحقة؟» (لاحظوا أن هذه الأطروحة كُتبت في عام 2009)<sup>(44)</sup>.

وأنا أشاطر رفايل روا هذه الأفكار.

هل ثمة درس للمستقبل؟ إن من الأهمية بمكان أن تتسم خطاباتنا بمزيد من النقد للدولة الإريترية. غير أن هذه الانتقادات الداخلية لم تتغير، إلى الآن، من الأساس الجوهرية لدولة الاستقلال الإريترية، ولا من طبيعتها الجوهرية.

---

Maimire Mennasemay, «Preliminary Reflections on Ethiopian Democracy in the New (43) Millennium,» *International Journal of Ethiopian Studies*, vol. 3, no. 2 (Winter- Spring 2008), pp. 49- 89.

Roig, «L'Erythrée, naissance d'une nation,» p. 4 (My Translation).

(44)

Books

- Aldrich, Robert (ed.). *The Age of Empires*. New York: Thames and Hudson, 2007.
- Aspen, Harald [et al.] (eds.). *Research in Ethiopian Studies: Selected Papers of the 16<sup>th</sup> International Conference of Ethiopian Studies, Trondheim, July 2007*. Wiesbaden: Harrassowitz, 2010. (Aethiopistische Forschungen; Bd. 72)
- Bayart, Jean-François. *L'Etat en Afrique: La Politique du ventre*. Paris: Fayard, 1990. (L'Espace du politique).
- \_\_\_\_\_. Stephen Ellis and Béatrice Hibou. *The Criminalization of the State in Africa*. Translated from the French by Stephen Ellis. [London]: International African Institute in Association with J. Currey, Oxford; Bloomington: Indiana University Press, 1999. (African Issues)
- Bereket Habte Selassie. *The Crown and the Pen: The Memoirs of a Lawyer Turned Rebel*. Trenton, NJ: Red Sea Press, Inc., 2007.
- \_\_\_\_\_. *Wounded Nation: How a Once Promising Eritrea Was Betrayed and its Future Compromised*. Trenton, NJ : Red Sea Press, 2011.
- Bereketeab, Redie. *Eritrea: The Making of a Nation, 1890-1991*. Trenton, NJ: Red Sea Press, 2007.
- \_\_\_\_\_. *State Building in Post-liberation Eritrea: Prospects, Potentialities and Challenges*. London: Adonis and Abbey Publishers Ltd., 2009.
- Beyene, Taddese (ed.). *Proceedings of the Eighth International Conference of Ethiopian Studies, University of Addis Ababa, 1984*. 2 vols. Addis Ababa: Institute of Ethiopian Studies, 1988-1989.
- Connell, Dan. *Building a New Nation: Collected Articles on the Eritrean Revolution (1983-2002)*. Introduction by Basil Davidson and Lionel Cliffe. Trenton, NJ: Red Sea Press, 2004.
- \_\_\_\_\_. *Conversations with Eritrean Political Prisoners*. Trenton, NJ: Red Sea Press, 2005.
- \_\_\_\_\_. *Taking on the Superpowers: Collected Articles on the Eritrean Revolution, 1976-1982*. Introduction by Basil Davidson and Lionel Cliffe. Trenton, NJ: Red Sea Press, 2003.
- De Guttry, Andrea, Harry H. G. Post and Gabriella Venturini (eds.). *The 1998-2000 War between Eritrea and Ethiopia: An International Legal Perspective*. The Hague, The Netherlands: T. M. C. Asser Press; West Nyack, NY : Cambridge University Press [distributor], 2009.

- Erlich, Haggai. *The Struggle over Eritrea, 1962-1978: War and Revolution in the Horn of Africa*. Stanford, Calif.: Hoover Institution Press, 1983. (Hoover International Studies)
- Herbst, Jeffrey. *States and Power in Africa: Comparative Lessons in Authority and Control*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2000. (Princeton Studies in International History and Politics)
- Iyob, Ruth. *The Eritrean Struggle for Independence: Domination, Resistance, Nationalism, 1941-1993*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1995. (African Studies Series; 82)
- Kibreab, Gaim. *Critical Reflections on the Eritrean War of Independence: Social Capital, Associational Life, Religion, Ethnicity and Sowing Seeds of Dictatorship*. Trenton, NJ: Red Sea Press, 2008.
- \_\_\_\_\_. *Eritrea: A Dream Deferred*. Woodbridge, Suffolk, UK; Rochester, NY: James Currey; [Uppsala, Sweden]: Nordiska Afrikainstitutet, 2009. (Eastern Africa Series)
- \_\_\_\_\_. *Refugees and Development in Africa: The Case of Eritrea*. Trenton, NJ: Red Sea Press, [1987].
- Machalík, Tomáš, Katerína Mildnerová and Jan Záhořík (eds.). *Viva Africa 2008: Proceedings of the IIIrd International Conference on African Studies, 25-26 April 2008*. Pilsen, CZ: University of Bohemia, Dept. of Anthropology and History, Faculty of Philosophy and Arts, 2008.
- Markakis, John. *National and Class Conflict in the Horn of Africa*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1987. (African Studies Series; 55)
- Murtaza, Niaz. *The Pillage of Sustainability in Eritrea, 1600s-1990s: Rural Communities and the Creeping Shadows of Hegemony*. Westport, CT: Greenwood Press, 1998. (Contributions in Economics and Economic History; no. 197)
- Negash, Tekeste. *Eritrea and Ethiopia: The Federal Experience*. Uppsala: Nordiska Afrikainstitutet ; New Brunswick, NJ : Transaction Publishers, 1997.
- \_\_\_\_\_. *Italian Colonialism in Eritrea, 1882-1941: Policies, Praxis, and Impact*. Uppsala: [Uppsala University]; Stockholm: Distributor, Almqvist & Wiksell, 1987. (Acta Universitatis Upsaliensis. Studia Historica Upsaliensia; 148)
- \_\_\_\_\_. and Kjetil Tronvoll. *Brothers at War: Making Sense of the Eritrean-Ethiopian War*. Oxford: J. Currey; Athens: Ohio University Press, 2000. (Eastern African Studies)
- \_\_\_\_\_. and Lars Rudebeck (eds.). *Dimensions of Development with Emphasis on Africa: Proceeding from the Interdisciplinary Conference on Third World Studies, Uppsala, March 1994*. Uppsala: Nordiska Afrikainstitutet, 1995.

- Pateman, Roy. *Eritrea: Even the Stones Are Burning*. Trenton, NJ: Red Sea Press, 1990.
- Sherman, Richard. *Eritrea: The Unfinished Revolution*. New York: Praeger, 1980.
- Sishagne, Shumet. *Unionists and Separatists: The Vagaries of Ethio-Eritrean Relation, 1941-1991*. Hollywood, CA: Tsehai Publishers and Distributors, 2007.
- Sorenson, John. *Imagining Ethiopia: Struggles for History and Identity in the Horn of Africa*. New Brunswick, NJ: Rutgers University Press, 1993.
- Taddia, Irma. *L'Eritrea-colonia, 1890-1952: Paesaggi, strutture, uomini del colonialismo*. Milano, Italy: F. Angeli, 1986.
- \_\_\_\_\_ and Valeria Piergigli (eds.). *International Conference on African Constitutions: Bologna, November 26th-27th, 1998*. Torino: G. Giappichelli, 2000. (CISR / Centro italiano per lo sviluppo della ricerca; 20)
- Yohannes, Okbazghi. *Eritrea: A Pawn in World Politics*. Gainesville: University of Florida Press, 1991.
- Zewde, Bahru, Richard Pankhurst and Taddese Beyene (eds.). *Proceedings of the Eleventh International Conference of Ethiopian Studies: Addis Ababa, April 1-6, 1991*. 2 vols. [Addis Ababa]: Institute of Ethiopian Studies, Addis Ababa University, 1994.

## Periodicals

- Adam, Hussein M. «Formation and Recognition of New States: Somaliland in Contrast to Eritrea.» *Review of African Political Economy*: vol. 21, no. 59, March 1994.
- Bereket Habte Selassie. «Italy and the Horn of Africa: Colonial Legacies and Challenges in the Age of Globalization.» *Northeast African Studies* (New Series): vol. 10, no. 3, 2003.
- Cliffe, Lionel. «Book Review: *Eritrea: A Dream Deferred*, Gaim Kibreab.» *Leeds African Studies Bulletin*: no. 72, Winter 2010-2011.
- Connell, Dan. «Redeeming the Failed Promise of Democracy in Eritrea.» *Race and Class*: vol. 46, no. 4, April 2005.
- Dirar, Uoldelul Chelati. «Colonialism and the Construction of National Identities: The Case of Eritrea.» *Journal of Eastern African Studies*: vol. 1, no. 2, July 2007.
- \_\_\_\_\_ and Richard Reid, «Experiencing Identities: Making and Remaking African Communities.» *Journal of Eastern African Studies*: vol. 1, no. 2, July 2007.

Gilkes, Patrick. «Eritrea: Historiography and Mythology.» *African Affairs*: vol. 90, no. 361, October 1991.

\_\_\_\_\_. «National Identity and Historical Mythology in Eritrea and Somaliland.» *Northeast African Studies*: vol. 10, no. 3, 2003.

Guazzini, Federica. «Guest Editor's Introduction: Historians and Histories of the Horn of Africa: Toward a Comparative View.» *Northeast African Studies* (New Series): vol. 10, no. 3, 2003.

Kameir, Elwathig. «Scenarios and Strategies for the Evolution of the New Sudan.» *New Sudan Vision (NSV)*: no. 6, June 2008.

Markakis, John. «*Italian Colonialism in Eritrea, 1882-1941* by Tekeste Negash.» *Review of African Political Economy*: No. 44: *Ethiopia: 15 Years on*, 1989.

Mennasemay, Maimire. «Preliminary Reflections on Ethiopian Democracy in the New Millennium.» *International Journal of Ethiopian Studies*: vol. 3, no. 2, Winter- Spring 2008.

Muller, Tania. «Review: *Eritrea: A Dream Deferred* by Gaim Kibreab.» *Journal of Modern African Studies*: vol. 48, no. 3, September 2010.

Negash, Tekeste. «Armed Struggle and Better Future: Dubious Connection.» *Africa Book Review*: vol. 6, no. 1, March 2010.

\_\_\_\_\_. «The Dilemma of Eritrean Identity and its Future Trajectories.» *Revista de Política Internacional*: nos. 11-12, 2008.

\_\_\_\_\_. «Italy and its Relations with Eritrean Political Parties, 1948-1950.» *Africa* (Rome), vol. 59, nos. 3-4, Septembre-December 2004.

Sorenson, John. «Discourse on Eritrean Nationalism and Identity.» *Journal of Modern African Studies*: vol. 29, no. 2, 1991.

Taddia, Irma. «At the Origin of the State/Nation Dilemma: Ethiopia, Eritrea, Ogaden in 1941.» *Northeast African Studies*: vol. 12, nos. 2-3, 1990.

\_\_\_\_\_. «Il Como d'Africa fra colonialismo, problemi dello Stato e conflitti.» *Africa* vol. 59, no. 1, 2004.

\_\_\_\_\_. «Modern Ethiopia and Colonial Eritrea.» *Aethiopica: International Journal of Ethiopian Studies*: vol. 5, 2002.

\_\_\_\_\_. «Post-Twentieth-Century Eritrea.» *Northeast African Studies* (New Series): vol. 5, no. 1, 1998.

Vezzadini, Elena. «Genealogies of Racial Relations: The Independence of South Sudan, Citizenship and the Racial State in the Modern History of Sudan.» *Bulletin of Concerned Africa Scholars (CAS)*: no. 86, November 2011.

Weldemichael, Awet T. «Eritrea's Unsuccessful Search for an 'African India': Diplomacy of Liberation and its Alternatives in the Horn of Africa.» *Journal of Modern African Studies* (forthcoming).

\_\_\_\_\_. «The Eritrean Long March: The Strategic Withdrawal of the Eritrean People's Liberation Front (EPLF), 1978–1979.» *Journal of Military History*: vol. 73, no. 4, October 2009.

\_\_\_\_\_. «Grand Strategies of Liberation in Eritrea and East Timor.» *Africa: Rivista trimestrale di studi e documentazione*: vol. 65, nos. 1–4, 2010.

Young, Crawford. «The End of the Post-Colonial State in Africa?: Reflections on Changing African Political Dynamics.» *African Affairs*: vol. 103, no. 410, 2004.

Zizzola, Daria. «Constraints of International Priorities over Somaliland: Arguments from the Health Policy.» *Northeast African Studies* (Forthcoming).

## *Thesis*

Jacquín, Dominique. «Nationalism and Secession in the Horn of Africa: A Critique of the Ethnic Interpretation.» (Ph. D. Dissertation in International Relations, University of London, London School of Economics and Political Science, 1999).

## *Document*

Roig, Raphaël. «L'Erythrée, naissance d'une nation, faillite d'un état.» (Travaux et documents; no. 2, Centre Français des études éthiopiennes, Université de Paris I, Paris, 2009).

## الفصل السابع

### إسرائيل والقرن الأفريقي - الانعكاسات والتدخلات

محمود محارب

#### مقدمة

تُعالج هذه الدراسة علاقات إسرائيل بدول القرن الأفريقي وتدخلاتها فيها، خصوصًا علاقات إسرائيل بكل من إثيوبيا وإريتريا. وتتطرق الدراسة أيضًا، لكن باقتضاب، إلى تدخل إسرائيل في كلٍّ من السودان واليمن في عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي.

لم تكن إسرائيل، باعتبارها دولة صغيرة وحديثة التأسيس، تثير في العقدين الأولين من تأسيسها خشية الدول الأفريقية من أن تؤدي إقامة علاقات بها إلى فتح الباب أمام عودة الاستعمار إلى هذه الدول الأفريقية الحديثة الاستقلال. وقد عرضت إسرائيل نفسها في أثناء الحرب الباردة طرفًا ثالثًا بين المعسكرين المتناحرين، لكن في حقيقة الأمر شكّل التدخل الإسرائيلي في أفريقيا رأس حربة للدول الاستعمارية، وفي مقدمها الولايات المتحدة الأميركية، ضد القضايا العربية والنفوذ السوفياتي في أفريقيا؛ إذ امتلكت إسرائيل بفضل المساعدات التي تلقتها من الدول الاستعمارية، جزءًا مهمًا مما كانت الدول الأفريقية الحديثة الاستقلال والتأسيس تحتاج إليه. واستغلت حاجة كثير من

الدول الأفريقية إلى السلاح والتدريب على استعماله وصيانتَه والحاجة إلى تدريب جيوشها وأجهزتها الأمنية، علاوة على حاجتها إلى المساعدات التقنية في مجالات مختلفة، وخاصة في مجالي الزراعة والخدمات الطبية، باعتبارها وسيلة ناجعة للتغلغل في الدول الأفريقية. وكانت مشاريع إسرائيل في الدول الأفريقية ومساعداتها لها مُكلفة وفوق طاقة إسرائيل الاقتصادية، لذلك مَوَّلَت العديد من الدول الغربية، ولا سيما الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا وألمانيا الغربية، الأغلبية العظمى من هذه المشاريع والمساعدات الإسرائيلية إلى الدول الأفريقية. علاوة على ذلك، مَوَّلَت وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (CIA) نشاط إسرائيل التجسسي والأمني بهدف اختراق الدول الأفريقية في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية<sup>(1)</sup>.

تمكَّنت إسرائيل بفضل الأهمية التي أولتها لعلاقاتها بالدول الأفريقية وبفضل التمويل الغربي لنشاطها في أفريقيا، من إقامة علاقات دبلوماسية مع الأغلبية العظمى من الدول الأفريقية في العقدين الأولين من قيام إسرائيل. وما إن حل عام 1967 حتى كانت إسرائيل تُقيم علاقات دبلوماسية مع 33 دولة أفريقية من مجموع 41 دولة أفريقية مستقلة. أمَّا مصر، الدولة العضو في منظمة الوحدة الأفريقية فقادت، خصوصًا بعد حرب حزيران/يونيو 1967 واحتلال إسرائيل جزءًا من الأرض المصرية، نشاطًا عربيًا مثابرًا من أجل التصدي للنشاط الإسرائيلي في الدول الأفريقية، وجذب الدول الأفريقية إلى الموقف المصري في ما يخص الصراع العربي - الإسرائيلي، وحثَّ الدول الأفريقية على قطع علاقاتها بإسرائيل. وتمخضت الجهود المصرية هذه عن قطع ثمان دول أفريقية علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل في عام 1972. وبعد نشوب حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973، تعاظم عدد الدول الأفريقية التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل؛ ففي الفترة الممتدة بين 8 تشرين الأول/أكتوبر 1973 و12 تشرين الثاني/نوفمبر 1973، بلغ عدد الدول الأفريقية التي قطعت علاقاتها 20 دولة، من بينها إثيوبيا. وقامت موريشيوس بالأمر نفسه

---

Benjamin Beit-Hallahmi, *The Israeli Connection: Who Israel Arms and Why* (New York: (1) Pantheon Books, 1987), pp. 39 - 42.



في عام 1976. ولم تحافظ على تلك العلاقات سوى جنوب أفريقيا وليسوتو والملاوي وسوازي لاند. وبعد توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل في عام 1979، شرع كثير من الدول الأفريقية في ثمانينيات القرن الماضي في إعادة علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل. وازداد هذا الأمر بعد مؤتمر مدريد في عام 1991 حتى شمل الأغلبية العظمى من الدول الأفريقية.

## أولاً: العلاقات الإسرائيلية - الإثيوبية

أثرت مجموعة من العوامل المهمة في تعزيز علاقة إسرائيل بإثيوبيا، وفي بذل إسرائيل جهد حثيث ومستمر لتطوير هذه العلاقات، يُمكن إيجازها بالتالي:

- موقع إثيوبيا الجغرافي في القرن الأفريقي المطل على البحر الأحمر والمشرف على مضيق باب المندب. فقد كانت إثيوبيا حتى استقلال إريتريا في عام 1993 الدولة الوحيدة غير العضو في جامعة الدول العربية المطلة على شواطئ البحر الأحمر. وكانت إسرائيل وما زالت معنية بأن يظل هذا الشاطئ الإثيوبي ومن ثم الإريتري الطويل على البحر الأحمر، تابعاً لدولة غير عربية وصديقة لإسرائيل لثلا يصبح البحر الأحمر بحيرة عربية<sup>(2)</sup>. علاوة على ذلك، كانت إسرائيل بأمرّ الحاجة إلى منفذ على البحر الأحمر، للحصول على الخدمات من موانئه لسفنها التجارية ولأسطولها الحربي، ولزيادة نفوذها في البحر الأحمر، خصوصاً في منطقة مضيق باب المندب ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة إليها. وكانت إسرائيل تخشى من إمكانية إغلاق المضيق أمام سفنها، لأن من شأن ذلك أن يؤدي إلى شل ميناء إيلات وإغلاق الطريق البحري أمام التجارة الإسرائيلية مع دول جنوب شرق آسيا، ودول ساحل شرق أفريقيا.

- أهمية دور إثيوبيا ومكانتها في القارة الأفريقية، وهذا ما سعت إسرائيل إلى تعزيزه بجعل إثيوبيا قوة مضادة لمصر ودورها في القارة الأفريقية؛ ففي

---

(2) أفيرينيف، السياسة والاستراتيجية في إسرائيل (بوليطيكا فمشطار بيسرائيل) (تل أبيب:

سفریات بوعليم، 1994)، ص 175.

سياق مساعي إسرائيل المحمومة لإضعاف دور مصر ونفوذها في أفريقيا، أكد شمعون بيريز رهان إسرائيل على مكانة إثيوبيا، وعلى دورها المتحالف معهم في التصدي للنفوذ والدور المصريين في أفريقيا. وذكر بيريز أن سياسة إسرائيل في ستينيات القرن الماضي سعت إلى «إنشاء مصر ثانية في أفريقيا، وهذا الأمر يعني العمل على تعزيز قوة إثيوبيا الاقتصادية والعسكرية باعتبارها قوة مضادة لمصر، الأمر الذي يُعطي الصراع في أفريقيا بُعداً آخر»<sup>(3)</sup>.

- شكّلت إثيوبيا حلقة مهمة في «حلف المحيط» الذي أقامته إسرائيل في مواجهة المشروع العربي الوحدوي النهضوي الذي قاده مصر بزعامة عبد الناصر، والذي شمل علاوة على إثيوبيا كلاً من تركيا وإيران والسودان.

- وجود يهود الفلاشا في إثيوبيا وسعي إسرائيل إلى تهجيرهم إليها، ولا سيما في العقود الثلاثة الأخيرة.

- إثيوبيا هي مصدر المياه الأساس لنهر النيل الذي يحتل أهمية وجودية بالنسبة إلى مصر.

وقد تقاطعت السياسة الإسرائيلية تجاه إثيوبيا والقرن الأفريقي مع مجموعة من المفاهيم والثوابت في سياسة إثيوبيا، التي يمكن إيجازها بالنقاط التالية:

- الخشية الإثيوبية من تنامي الحركة القومية العربية، خصوصاً خلال المد الناصري، وما حمله من تأثير في مستقبل كل من إقليم إريتريا وأوغادين اللذين كانت إثيوبيا تتمسك بهما بقوة.

- كانت إثيوبيا تتمسك بمبدأ الحفاظ على منفذ لها على البحر الأحمر من خلال استمرار سيطرتها على إريتريا.

- الدعوة إلى الحفاظ على الوحدة الإقليمية للدول الأفريقية عامة وإثيوبيا

---

Michael Brecher, *The Foreign Policy System of Israel; Setting, Images, Process* (New Haven: Yale University Press, 1972), p. 343.

خاصة، ومعارضة الانفصال على أسس قومية أو إثنية أو دينية، وتبني سياسة الوحدة الأفريقية على صعيد كل دولة، وعلى صعيد القارة الأفريقية.

- العمل على تطوير علاقات إثيوبيا بإحدى الدول العظمى، خصوصًا بالولايات المتحدة في حقبة حكم الإمبراطور هيلاسيلاسي، وبالائحاد السوفياتي في حقبة حكم منغستو هيلامريام.

### ثانيًا: العلاقات الإسرائيلية - الإثيوبية في ظل «حلف المحيط»

اندفعت إسرائيل في منتصف خمسينيات القرن الماضي إلى إقامة علاقات وطيدة بإثيوبيا على أرضية المصالح المشتركة بين الدولتين، خصوصًا مع شروع إسرائيل في بلورة «حلف المحيط»؛ ففي فترة الحرب الباردة، وفي سياق سعي إسرائيل الدؤوب إلى الانخراط في الاستراتيجية الأميركية الخاصة بالشرق الأوسط والقيام بدور مهم ضمنها، بهدف مواجهة مصر وإفشال مشروعها النهضوي الوجودي بقيادة الرئيس عبد الناصر، بلورت إسرائيل بقيادة رئيس الحكومة دافيد بن غوريون، في خمسينيات القرن الماضي، فكرة «حلف المحيط». وهدفت من وراء ذلك تشكيل حلف إقليمي غير رسمي وغير علني، يضم إضافة إليها ومشاركتها المحورية فيه، دول الحزام التي تحيط بالوطن العربي وهي: إيران وإثيوبيا والسودان وتركيا.

في إثر نجاح ثورة 14 تموز/ يوليو 1958 في العراق، وما أثارته من خشية حقيقية في إسرائيل والولايات المتحدة وبقية الدول الغربية من إمكانية إسقاط بقية الأنظمة العربية الموالية للغرب وانتقال دولها إلى معسكر مصر، أرسل بن غوريون رسالة سرية مهمة للغاية إلى رئيس الولايات المتحدة آيزنهاور، في 24 آب/ أغسطس 1958<sup>(4)</sup>، شرح فيها قراءة إسرائيل للوضع الجديد الناشئ في الشرق الأوسط والمخاطر التي يمثلها المشروع الناصري الوجودي النهضوي على هذه المنطقة بأسرها، وعلى مصالح الدول الغربية في الشرق الأوسط

(4) دافيد بن غوريون، «رسالة إلى آيزنهاور»، في: دافيد بن غوريون: مختارات من وثائق الأرشيف (مفحار تعودت أرخيون) (القدس: دولة إسرائيل، 1977)، ص 416 - 418

وأفريقيا، وأخبره فيها عن جهد إسرائيل في إقامة «حلف المحيط»، وطلب مساعدة أميركا في دعم هذا التوجه الإسرائيلي.

أشار بن غوريون في رسالته أيضًا إلى أن القوات العسكرية التي أرسلتها بريطانيا إلى الأردن في عقب ثورة 14 تموز/ يوليو 1958 في العراق لن تستطيع إنقاذ «بقايا العائلة الهاشمية في الأردن». وشكك في قدرة الجيش الأميركي الذي أرسلته أميركا إلى لبنان على «الحفاظ على استقلال لبنان فترة طويلة لأن أغلبية المسلمين يؤيدون ناصر، في حين أن المسيحيين منقسمون بشدة على أنفسهم». أما بخصوص مستقبل كل من السعودية وإمارات الخليج، فذكر بن غوريون أنه «غير آمن»، مضيفًا أن على الرغم من المناورات التي يقوم بها قادة العراق الجدد، «فإن العراق بات عمليًا تحت سيطرة ناصر». وأكد بن غوريون أنه إذا ما «سيطر ناصر» على المشرق العربي بمساعدة الاتحاد السوفياتي، فسيكون لذلك نتائج خطيرة على العالم الغربي تتمثل في التالي:

- لن تتمكن فرنسا من إيجاد حل مُرضٍ للمشكلة الجزائرية، وكذلك لن تنجح في الحفاظ على علاقات سليمة مع المغرب وتونس.
- لن تستطيع ليبيا الحفاظ على استقلالها فترة طويلة، ولن تستطيع بريطانيا والولايات المتحدة الحفاظ على مواقعهما في ليبيا.
- قد تحدث في إيران ثورة موالية للشيوعية.
- سيصبح السودان منطقة مصرية وتحت النفوذ السوفياتي.
- سيصبح استقلال إثيوبيا في خطر، لأن «ناصر في الفترة الحالية يُحرّض ويثير القلاقل ومشاعر الغبن في إريتريا وجيبوتي، وفي كلا الصومالين، وفي صفوف السكان المسلمين في إثيوبيا نفسها».
- سيتقدّم ناصر، بمساعدة الاتحاد السوفياتي، نحو تحقيق سياسته وتطلّعاته للسيطرة على «أفريقيا السوداء» كلها.

من أجل مواجهة ذلك كله، قال بن غوريون أيضًا في رسالته: «بدأنا بتعزيز علاقاتنا مع أربع دول تقع في محيط الشرق الأوسط هي: إيران والسودان وإثيوبيا وتركيا، بهدف إقامة سد منيع أمام التيار الناصري - السوفياتي القوي. وأستطيع الإشارة بارتياح إلى أن الخطوات التي أجريت في هذا الاتجاه تكللت بالنجاح... هدفنا هو إقامة مجموعة من الدول التي ليست بالضرورة متحالفة رسميًا وعلنيًا، والتي تستطيع من خلال مساعدات متبادلة وجهد مشترك، الصمود أمام توسع الاتحاد السوفياتي بواسطة مصر، والتي يكون باستطاعتها إنقاذ استقلال لبنان وربما سورية أيضًا في الوقت المناسب. وتشمل هذه المجموعة دولة واحدة تتحدث اللغة العربية هي السودان، ودولتين مسلمتين لا تتحدثان اللغة العربية هما إيران وتركيا، ودولة مسيحية هي إثيوبيا ودولة إسرائيل». وأشار بن غوريون أيضًا إلى أن على الرغم من صغر إسرائيل ومحدودية مواردها المادية، فإن في إمكانها أن تقوم بدور مهم ينسجم مع الاستراتيجية الأميركية ويخدم مصالح الدول الغربية بشكل ناجح. ففي حين توجد خشية معيّنة في كل دولة من «دول المحيط» من سيطرة الدول الكبرى عليها، فإن هذه الخشية غير قائمة في هذه الدول من إسرائيل، وذلك ناجم عن كون إسرائيل دولة صغيرة، وعن خصوصية وضعها في المنطقة. وقال إن إسرائيل أقامت فعلاً في الفترة الأخيرة علاقات صداقة وثقة مع قادة هذه الدول، الأمر الذي يُسهّل مهمة إقامة حلف المحيط. وأضاف أن في إمكان إسرائيل أن تقدم مساعدات مهمة إلى هذه الدول، خصوصًا في مجالات الأمن. معتبرًا أن «في إمكان الجيش الإسرائيلي أن يكون بمنزلة مدرسة مفيدة للقوات المسلحة التي يجري تطويرها في هذه الدول»، علاوة على مساعدات تقنية وعلمية ومساعدات في مجالات الأبحاث والزراعة والتعليم. وطلب بن غوريون من آيزنهاور أن تدعم أميركا دول «حلف المحيط» سياسيًا وماليًا وأخلاقيًا، وأن تُخبرها أنها تدعم الجهد الإسرائيلي في إقامة «حلف المحيط». وعبر بن غوريون عن قناعته بأن ذراع الحلف الشمالية، المكوّنة من تركيا وإيران وإسرائيل، وذراعه الجنوبية المشكّلة من إثيوبيا والسودان، «تستطيع الحد من توسع ناصر والهيمنة السوفياتية التي تأتي في أعقابها، بمساعدتك،

سيدي الرئيس، نستطيع إنقاذ الحرية في هذه المنطقة الحيوية من الشرق الأوسط، وفي عدد من الدول الناطقة بالعربية في شمال أفريقيا أيضًا. وإذا تم تأمين جناحي المنطقة، فإنه يسهل بلورة مقاومة لتغلغل كل من ناصر والاتحاد السوفياتي في باقي أجزاء الشرق الأوسط»<sup>(5)</sup>.

في سياق سعي إسرائيل إلى تعزيز علاقاتها بإثيوبيا وتطويرها وتحريضها ضد مصر، أرسل بن غوريون رسالة سرية مهمة إلى إمبراطور إثيوبيا هيلاسيلاسي، في السادس من تشرين الثاني/ نوفمبر 1958، تمحورت معظم سطورها حول التحريض ضد مصر والرئيس عبد الناصر، حيث ذكر أن الخطر يتعاظم في أن تزيد «المجموعة العسكرية» الحاكمة في مصر من جهدها لبسط نفوذها على الدول المجاورة لضعضة استقلالها. وأضاف بن غوريون أن هذا الخطر لا يزال قائمًا على الرغم من الموقف المؤثر الذي اتخذته رئيس تونس ضد تطلعات عبد الناصر، وعلى الرغم من التحسن في استقرار نظام عبد الكريم قاسم في العراق، وعلى الرغم أيضًا من ازدياد الإدراك في الولايات المتحدة وبريطانيا وإيران وتركيا للمخاطر الكامنة في سياسة الرئيس عبد الناصر. ووصل في رسالته إلى مساعدة الاتحاد السوفياتي مصر في بناء السد العالي، فقال: «إن المساعدة الأولية التي وعد أن يُقدّمها الاتحاد السوفياتي إلى رئيس مصر لبناء سد أسوان تُشكّل خطرًا يتعاظم على الدول الأفريقية القريبة من مصر. وللأسف لا يوجد وعي كافٍ لحقيقة أن النيل ليس نهرًا تابعًا لمصر وحدها، لكن النيل قبل كل شيء هو نهر إثيوبي وسوداني. وأصدرت تعليماتي إلى جميع ممثلينا في الخارج لإبلاغ هذه الحقيقة المهمة إلى جميع الحكومات، وإلى الرأي العام». واستطرد بأن من الضروري حشد الجهد والموارد الممكنة كلها من أجل «إيقاف توسع كل من ناصر والشيوعية الدولية التي يُشكل ناصر ركيزتها الأساسية». ومن ناحية أخرى، يجب «دعم وتعزيز تطوّر الدول التي يتأمر ناصر ضد استقلالها». وأردف بن غوريون قائلاً: «إنني أسمح لنفسني بأن أُعبر عن تقدير العميق لجهودك الناجحة، جلاله الإمبراطور، في رص صفوف وتوحيد

---

(5) المصدر نفسه.

قادة حزب الأمة الذين يُعتبرون عن، ويُمثلون استقلال السودان. وعبرت عن رأيي بهذا الأمر، في رسالتي إلى سيادة رئيس حكومة السودان عبد الله خليل». ثم ذكر بن غوريون أنه استمع برضى كبير، من القادة العسكريين الإسرائيليين عن التقدم الذي أحرزته «ضباط جلالتكم الذين جاءوا إلى إسرائيل للتدريب على حرب الكوماندوز»، وأعرب عن قناعته وأمله بأن تزداد في المستقبل مثل هذه الخطط المشتركة<sup>(6)</sup>.

أولت إسرائيل أهمية قصوى لـ «حلف المحيط» الذي بدأت خيوطه الأولى تتشكل في إسرائيل منذ أواسط خمسينيات القرن الماضي، وبذلت جهدًا كبيرًا في إنشائه وتعزيزه بسرية تامة. ووصف كاتب سيرة بن غوريون المؤرخ الإسرائيلي ميخائيل بار زوهار عملية إنشاء «حلف المحيط» بالكلمات التالية: «إن مصطلحات «تحت جناح الظلام» و«بمتهى السرية» و«منظمة أشباح» ليس فيها مبالغة. إذ زار مبعوثو إسرائيل دول المحيط بسرية تامة وبأسماء مستعارة وتحت أغطية مختلفة وجوازات سفر مزورة. وشارك في ذلك مبعوثون خاصون وخبراء وكبار الموظفين»<sup>(7)</sup>. وفي سياق هذا الجهد زار مسؤول إسرائيلي رفيع المستوى إثيوبيا، بُعيد العدوان الثلاثي على مصر، واجتمع إلى الإمبراطور هيلاسيلاسي ومسؤولين إثيوبيين آخرين. وتمخضت هذه الزيارة عن وضع خطة تعاون واسعة بين إسرائيل وإثيوبيا، احتل فيها التعاون العسكري والأمني بين الدولتين الصدارة. واتفق الجانبان وفق هذه الخطة على قيام إسرائيل بتدريب الجيش الإثيوبي وتزويده ببعض الأسلحة، وتدريب كوادر إثيوبية في إسرائيل في مجالات مختلفة. وسمحت إثيوبيا لإسرائيل في مقابل ذلك باستخدام موانئها على البحر الأحمر<sup>(8)</sup>.

من ناحية ثانية، أقامت إسرائيل وإثيوبيا علاقات دبلوماسية بينهما على

---

(6) دافيد بن غوريون، «رسالة إلى الإمبراطور هيلاسيلاسي»، في: دافيد بن غوريون: مختارات من وثائق الأرشيف، ص 418 - 419.

(7) ميخائيل بار - زوهار، دافيد بن غوريون، 3 ج (نل أيب: عام عوفيد، 1977)، ج 3، ص 1321.

(8) بنيف، ص 175.

المستوى القنصلي في نهاية عام 1956، بعد العدوان الثلاثي على مصر. وفي عام 1963 رفعت إسرائيل مستوى تمثيلها في إثيوبيا إلى مستوى السفارة، في حين حافظت إثيوبيا على بعثتها الدبلوماسية في إسرائيل على مستوى القنصلية، وذلك خشية إثارة ردات الفعل العربية.

في بداية الستينيات من القرن الماضي، باتت إثيوبيا أكثر حاجة إلى المساعدات العسكرية الإسرائيلية، وإلى ترقية علاقاتها مع إسرائيل لجملة من الأسباب، أبرزها:

- تفاقم المسألة الإريتريّة وتأسيس جبهة التحرير الإريتريّة (ELF) في القاهرة من لاجئين سياسيين إريتريين، وهي التي ما لبثت أن شرّعت في أيلول/ سبتمبر 1961 الكفاح المسلح، بدعم مصري عسكري محدود، ضد إثيوبيا من أجل نيل استقلال إريتريا.

- حصول الصومال على استقلاله في عام 1960 ومطالبته بإقليم أوغادين الذي اعتبرته كلّ من إثيوبيا والصومال جزءًا من أراضيها.

- نشوب الثورة اليمنية في أيلول/ سبتمبر 1962 وتأسيس الجمهورية اليمنية، وإرسال قوات عسكرية مصرية محدودة دعمًا لثورة اليمن، ما لبث عديدها أن ازداد حتى وصل إلى 70 ألف جندي.

- تعاظم نفوذ الحركة القومية العربية وشعبيتها بزعامة عبد الناصر في الوطن العربي وفي أفريقيا، وازدياد دور مصر وتأثيرها في القرن الأفريقي وإثيوبيا، الأمر الذي أقلق القيادة الإثيوبية وأثار خشيتها من أن يتشكل ائتلاف مصري - يمني - إريتري - صومالي ضد إثيوبيا، فتقوم مصر بتقديم دعم جدي إلى كلّ من جبهة التحرير الإريتريّة والصومال، وهو ما قد يؤدي إلى انفصال كلّ من إريتريا وأوغادين عن إثيوبيا. وعلى الرغم من حرص مصر وإثيوبيا على الحفاظ على علاقات جيدة بينهما، وسعيهما إلى عدم استعداد بعضهما بعضًا، وعلى الرغم من أن مصر أوقفت في عام 1963 دعمها المحدود لجبهة تحرير



إريتريا، فقد ظلت القيادة الإثيوبية قلقة من النفوذ المصري في منطقة القرن الأفريقي، وفي داخل إثيوبيا نفسها. ووصف أحد الوزراء الإثيوبيين جاتبا من هذا القلق الذي كان سائداً في تلك الفترة في صفوف النخبة الإثيوبية الحاكمة، فذكر أنه عندما وصل الرئيس عبد الناصر إلى أديس أبابا للمشاركة في افتتاح المؤتمر التأسيسي لمنظمة الوحدة الأفريقية، «جاء مئات الآلاف من الإثيوبيين، وكثيرون منهم مشياً، إلى المطار لاستقباله، وفوجئت السلطات الإثيوبية التي كانت معرفتها بمشاعر مواطنيها محدودة للغاية مفاجأة كلية. ولا يزال صوت هتافهم المرتفع كالرعد: 'ناصر ناصر'، يدق في آذان رجال الشرطة وأفراد الجيش الإثيوبي الذين كانوا هناك»<sup>(9)</sup>.

كانت العوامل المذكورة أعلاه وراء سعي إثيوبيا إلى الحصول على المساعدات العسكرية الإسرائيلية. وكانت إسرائيل تنتظر هذه الفرصة من أجل تعزيز علاقاتها وتحالفها مع إثيوبيا في سياق استراتيجية «حلف المحيط». وفي هذا السياق، أرسل الجيش الإسرائيلي في أوائل الستينيات من القرن الماضي خبراء ومستشارين عسكريين، وصل عددهم في منتصف الستينيات إلى أكثر من مئة خبير ومستشار، للقيام بمهام مختلفة في إثيوبيا، وفي مقدمها تدريب الجيش الإثيوبي. وأوكل الجيش الإثيوبي إلى أولئك الخبراء الإشراف على كل نظام التدريب في الجيش الإثيوبي، بما في ذلك الإشراف على «كلية القيادة والأركان». ووصل عمق التدخل العسكري الإسرائيلي في الجيش الإثيوبي إلى درجة متقدمة، حيث قامت قيادته باستشارة الخبراء العسكريين الإسرائيليين في كل أمر عسكري يتعلق بالحرب ضد حركات التحرر في إثيوبيا، وخاصة ضد الثورة الإريترية التي بدأت الكفاح المسلح من أجل استقلال إريتريا في أيلول/سبتمبر 1961. علاوة على ذلك، عمل الخبراء العسكريون الإسرائيليون جنباً إلى جنب مع قادة الفرق والألوية في الجيش الإثيوبي في مختلف المناطق الإثيوبية، ولا سيما في إريتريا<sup>(10)</sup>. وأشرف الجنرال يتسحاق رابين، منذ بداية

---

Hagai Erlikh, *Ethiopia and the Middle East* (Boulder, Colo.: L. Rienner Publishers, (9) 1994), p. 139.

(10) ينيف، ص 176.

ستينيات القرن الماضي، وذلك قبيل توليه منصب نائب رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي وفي أثناء توليه ذلك المنصب، على تطوير العلاقات العسكرية بين إسرائيل وإثيوبيا. وأورد رايسن في مذكراته أن العلاقات بينهما «تطوّرت تدريجاً ووصلت إلى ذروتها عندما أخذنا على عاتقنا المسؤولية عن كل نظام التدريب العسكري في إثيوبيا، بما في ذلك كلية القيادة والأركان. واستشارنا الإثيوبيون في كل قضية عملية مرتبطة بحربهم». وأضاف: «لكي أستطيع توجيههم بشكل صحيح، تجوّلت في المناطق كلها - في إريتريا وأسمرا ومصوع، وعلى طول الحدود السودانية مع إريتريا، وفي مساحات واسعة من أوغادين وهرر وجيجيه وجنجا. وعرفت شخصياً جميع قادة الفرق والجيش...»<sup>(11)</sup>.

### ثالثاً: إحباط انقلاب ضد الإمبراطور

أقام «الخبراء العسكريون» الإسرائيليون في إثيوبيا علاقات واسعة ومُتَشَعِّبة مع مختلف قيادات الجيش الإثيوبي. ولم تكن مصادفة أن يطلب الإمبراطور هيلاسيلاسي مساعدة إسرائيل عندما اغتسم قادة عسكريون إثيوبيون فرصة غيابه عن إثيوبيا وقاموا بمحاولة انقلاب ضده لاستلام السلطة. ففي 14 كانون الأول/ديسمبر 1960 قامت وحدات من الجيش الإثيوبي بانقلاب عسكري، عندما كان الإمبراطور هيلاسيلاسي على متن طائرته في طريقه إلى زيارة البرازيل. واستولى الجيش الإثيوبي على قصره وعلى المرافق المهمة في الدولة. وما إن علم الإمبراطور بخبر الانقلاب ضده، عندما هبطت طائرته في البرازيل، حتى أقفل عائداً إلى أفريقيا. وفي طريق عودته توقف في عواصم أفريقية عدة. لم يكن يعلم مدى نجاح الانقلاب ضده، ومدى إحكام سيطرة قادة الانقلاب على كامل مناطق إثيوبيا. وكان بأمس الحاجة وبأسرع وقت، إلى معلومات دقيقة لمعرفة هل من مناطق

(11) إسحاق رايسن، مذكرات خدمة (بنكاس شيروت) (تل أبيب: سفريات معاريف، 1979)، ج

إثيوبية لم يسيطر عليها الانقلابيون بعد، وهل من قوات عسكرية لا تزال موالية له؟ ومن أجل استجلاء حقيقة الأمر، توجه عندما حطت طائرته في ليبيريا إلى السفارة الإسرائيلية فيها وطلب مساعدة إسرائيل في توضيح حقيقة الوضع في إريتريا، وكذلك طلب منها إعلام أنصاره في الجيش الإثيوبي المرابطين في إثيوبيا أنه سيصل إليهم قريباً. وضعت هذه الطلبات إسرائيل في حرج، إذ اتضح لها سريعاً أن كثيرين من القادة المهمين في الانقلاب العسكري كانوا من أصدقائها الحميمين، فأين تكمن مصلحتها؟ هل تستجيب لطلب الإمبراطور وتعرض بذلك أصدقاءها من قادة الانقلاب لخطر الموت أم ترفض مساعدته؟ وحسم رئيس الحكومة الإسرائيلية دافيد بن غوريون هذا الأمر بأن أصدر تعليماته بمساعدة الإمبراطور، فقام الإسرائيليون بإخباره حقيقة الوضع في إثيوبيا، الذي كانت إسرائيل مُطلعة عليه بدقة من خلال «مستشاريها العسكريين» واستخباراتها هناك. فعاد الإمبراطور إلى الحبشة وتمكّن من تنظيم قوات أنصاره وأحبط الانقلاب واستعاد السلطة، وألقي القبض على قادة الانقلاب وأعدم عدد كبير منهم، وكان من بينهم بعض أصدقاء إسرائيل<sup>(12)</sup>.

لم تكن هذه المرة الوحيدة التي ساعدت فيها إسرائيل في إنقاذ حكم الإمبراطور هيلاسيلاسي من محاولة انقلاب عسكري ضده؛ إذ ذكر الجنرال متياهو بيليد أن المستشارين العسكريين الإسرائيليين في الجيش الإثيوبي والمؤسسة الأمنية أنقذوا هيلاسيلاسي ثلاث مرات من محاولات انقلاب عسكرية ضده<sup>(13)</sup>.

#### رابعاً: مركز للتجسس على العرب وأفريقيا في أديس أبابا

شكلت أديس أبابا مركزاً مهماً لنشاط إسرائيل التجسسي والاستخباري، ليس فقط في داخل إثيوبيا وإنما أيضاً وأساساً في نشاطها الاستخباري

(12) بار - زوهار، ص 1331 - 1332.

(13)

والتجسسي في القارة الأفريقية وفي الدول العربية. استعملت إسرائيل في نشاطها ذاك وسائل متعددة وأغطية مختلفة؛ فمثلاً أقامت في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي شركة تجارية تحت اسم «إنكودا» متخصصة بتصدير لحوم الأبقار الإثيوبية، لكن الشركة شكّلت في الوقت نفسه غطاءً وواجهة لنشاط جهاز الموساد الإسرائيلي التجسسي في أفريقيا والدول العربية. وكشف أحد مديري هذه الشركة السابقين لصحيفة يديعوت أحرونوت أن شركة «إنكودا» كانت بمنزلة محطة للاستخبارات الإسرائيلية في أفريقيا. كان لدينا أسلحة كثيرة، وشكّلنا غطاءً. وكان هناك بعثة أمنية كبيرة، وقام أفراد هذه البعثة بالاتصال بعملائهم في الدول العربية من خلالنا. كنّا غطاءً لنشاط الموساد. وعندما كانوا يريدون إرسال شخص إلى إحدى الدول العربية كانوا يُرسلونه من خلالنا»<sup>(14)</sup>.

احتلت المسألة الإريتريّة مكانة مهمة للغاية في علاقات إسرائيل مع إثيوبيا، وشكّلت هذه المسألة أرضية صلبة للدعم العسكري الإسرائيلي من أجل الحفاظ على إريتريا تحت الحكم الإثيوبي؛ إذ كانت إسرائيل تُعارض بشدة استقلال إريتريا لخشيتهما من أن تصبح شواطئ البحر الأحمر كلها مغلقة أمامها. وساهمت إسرائيل مساهمة فاعلة بدعم الجيش الإثيوبي في قمع الثورة الإريتريّة، حيث عمل الخبراء العسكريون الإسرائيليون في إريتريا جنباً إلى جنب مع الجيش الإثيوبي، وأنشأوا له في الستينيات وحدات كوماندوس عسكرية خاصة ونظموها ودربوها حتى بلغ عدد أفرادها 3200 عنصر، واختصت بمواجهة حرب العصابات. وأسسوا كذلك وحدات «حرس الحدود» في الجيش الإثيوبي، وزوّدوها بالأسلحة الحديثة، هي ووحدات الكوماندوس، لمواجهة ثوار إريتريا<sup>(15)</sup>.

---

(14) المصدر نفسه.

Fred Halliday and Maxine Molyneux, *The Ethiopian Revolution* (London: Verso Editions, 1981), p. 232, and Hagai Erlikh, *The Struggle over Eritrea, 1962-1978: War and Revolution in the Horn of Africa*, Hoover International Studies (Stanford, Calif.: Hoover Institution Press, 1983), p. 58.

من المهم الإشارة إلى أن حين هدأت الحدود الإسرائيلية - العربية في العقد الممتد بين عامي 1957 و 1967، فإن المواجهة بين إسرائيل ودول القلب العربية، خصوصًا ضد مصر ومشروعها الحدودي النهضوي، اشتعلت في كثير من المواقع على أطراف الوطن العربي وفي داخله أيضًا. ففي هذه الفترة «الهادئة» ظاهريًا والحافلة بالمواجهات والصراعات الساخنة بين الجانبين، أقامت إسرائيل «حلف المحيط»، ونشطت في بث الروح في «حلف الأقليات» بينها وبين «الأقليات الإثنية والقومية والدينية» في داخل الوطن العربي، ضد المشروع العربي الحدودي الذي كانت تقوده مصر بزعامة عبد الناصر. ليس هنا المجال المناسب للتعلمق أكثر بشأن نشاط إسرائيل في «حلف الأقليات» في تلك الفترة، لكن تكفي الإشارة إلى أن إسرائيل وإيران زودتا، في عام 1958، أي خلال الحرب الأهلية في لبنان، قوات الرئيس اللبناني كميل شمعون بالأسلحة الإسرائيلية والإيرانية عن طريق الحدود الإسرائيلية - اللبنانية<sup>(16)</sup>. علاوة على ذلك، أقامت إسرائيل في عام 1963 علاقات مع الحركة الكردية في العراق سرعان ما توطدت كثيرًا، وقامت إسرائيل بمد هذه الحركة بالسلح والخبراء العسكريين، وأنشأت مركزًا ثابتًا لجهاز الموساد في كردستان العراق في عام 1965<sup>(17)</sup>.

في سياق النشاط الإسرائيلي ضد مصر ومشروعها الحدودي العربي، طوّرت إسرائيل علاقاتها مع قيادة حزب الأمة السوداني، ومع الحكومة السودانية للعمل ضد مصر والأحزاب السودانية التي دعت إلى وحدة وادي النيل، وإلى علاقات وحدوية مع مصر، في الفترة الممتدة بين عامي 1954 و 1958. وقامت إسرائيل أيضًا منذ ستينيات القرن الماضي بتقديم الدعم

---

(16) رؤوفين إرليخ، في الشرك اللبناني (بسيغيف هالفنون) (تل أبيب: وزارة الدفاع، 2000)، ص 488 - 489.

(17) شاؤول شاي، محرر، المواجهة العراقية - الإسرائيلية، 1948 - 2000 (هاعيموت هاعيراقى - هايرائيلي) (تل أبيب: وزارة الدفاع، 2002)، ص 119.

العسكري إلى حركة التمرد في السودان<sup>(18)</sup>. وفي منتصف الستينيات أيضًا تدخلت في حرب اليمن، وقدمت دعمًا عسكريًا مهمًا إلى قوات الإمام البدر.

### خامسًا: التدخل الإسرائيلي في حرب اليمن

ثار قلق شديد في إسرائيل بفعل ثورة أيلول/ سبتمبر 1962 في اليمن وإطاحة نظام الإمام البدر، بدعم واضح من مصر مرفق بوجود عسكري مصري واسع في اليمن واعتراف أغلبية دول العالم بالنظام الجمهوري الجديد. ويتبين ذلك بوضوح من التوجيه الذي أرسله أهرون ياريف، نائب رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية في إسرائيل (أمان)، إلى الملحقين العسكريين الإسرائيليين في عواصم الدول المهمة في العالم. وقد عبّر ذلك الجهاز عن خشيته من أن يدفع إسقاط النظام الملكي في اليمن في اتجاه إسقاط أنظمة ملكية في دول أخرى مثل العربية السعودية والأردن وإيران، وهو ما «يقود إلى إضعاف مكانة إسرائيل في المنطقة». علاوة على ذلك، حذّر هذا الجهاز من إمكانية اكتساب مصر موطئ قدم دائمًا في اليمن، وهو ما يُمكنها من بناء قواعد عسكرية هناك، وبالتالي إحكام سيطرتها على مضيق باب المندب<sup>(19)</sup>.

أجرت إسرائيل في عام 1964 اتصالات بالإمام البدر، نتج منها عقد اتفاق بينها وبينه، قامت بموجبه بتزويد قواته بالسلاح والذخيرة، علاوة على المساعدات الإعلامية والسياسية التي كانت تقدمها في المحافل الدولية،

---

(18) للمزيد من التفاصيل بشأن علاقات إسرائيل بحزب الأمة السوداني والحكومة السودانية في الخمسينيات، ودعم إسرائيل حركة التمرد في جنوب السودان منذ الستينيات، انظر: محمود محارب، «التدخل الإسرائيلي في السودان»، في: إجلال رأفت [وآخرون]، انفصال جنوب السودان: المخاطر والفرص (بيروت: الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012). كما نُشر مقال: «التدخل الإسرائيلي في السودان»، في حزيان / يونيو 2011، على الموقع الإلكتروني للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: <<http://www.dohainstitute.org/Home/Details/5d045bf3-2df9-46cf-90a0-d92cbb5dd3e4/d95fc031-ac32-436b-b1d9-0ebd57aadbc9>>.

(19) أرشيف الدولة (دولة إسرائيل)، «ملف جيتس/ 2135»، توجيه من أهرون ياريف، تاريخ

خصوصًا في واشنطن ولندن. وبناء على الاتفاق المذكور، قامت إسرائيل بتزويد قوات الإمام بكميات كبيرة من الأسلحة المتطورة. ففي الفترة الممتدة بين آذار/مارس 1964 وأيار/مايو 1966، نقلت طائرة نقل إسرائيلية كبيرة، أعدت خصيصًا لهذا الغرض، أربع عشرة شحنة من الأسلحة والذخيرة من إسرائيل وأنزلتها بالمظلات إلى مناطق سيطرة قوات البدر.

### سادسًا: العلاقات الإسرائيلية بنظام منغستو

بعد تعرّض إثيوبيا لموجة من الاضطرابات استمرت أشهرًا طويلة، نجح انقلاب عسكري قام به الجيش الإثيوبي في إسقاط حكم الإمبراطور هيلاسيلاسي في أيلول/سبتمبر 1974. ووصلت إلى سدة الحكم في إثيوبيا قيادة عسكرية جماعية سرعان ما برز من بين صفوفها الضابط منغستو هيلامريام الذي تمكّن من الاستفراد بالحكم منذ بداية عام 1977 من طريق قيامه باغتيال أو إعدام عدد كبير من منافسيه على السلطة. وبعد إطاحة حكم الإمبراطور هيلاسيلاسي بفترة قليلة، غيّرت إثيوبيا تحالفاتها الدولية وأخذت تتجه نحو الاتحاد السوفياتي، فحل التحالف معه مكان التحالف مع الولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه جرت تغييرات في المنطقة على صعيد التحالفات الدولية؛ إذ انتهت مصر - بقيادة السادات - تحالفها مع الاتحاد السوفياتي لتحالف مع الولايات المتحدة. علاوة على ذلك، غيرت مبادرة السادات وتوقيعه معاهدة السلام مع إسرائيل وجه التناقضات والصراعات في المنطقة، وانعكس ذلك جليًا في القرن الأفريقي.

عززت إثيوبيا تحالفها مع الاتحاد السوفياتي عشية الحرب الصومالية - الإثيوبية التي بادر الصومال إلى شنّها في تموز/يوليو 1977، واستمرت حتى آذار/مارس 1978. وتمكّنت إثيوبيا بفضل القوات العسكرية الكوبية والمساعدات التي حصلت عليها من الاتحاد السوفياتي من صد الهجوم الصومالي وإخراج القوات الصومالية من إقليم أوغادين. لكن في مقابل انتصارها هذا، فشلت في مواجهة الثورة الإريترية التي ازدادت قوة في أواسط

سبعينيات القرن الماضي، وأخذت زمام المبادرة في عملياتها العسكرية ضد الجيش الإثيوبي محققة نجاحًا مهمًا، وباتت تسيطر على أغلبية أراضي إريتريا. إزاء هذا الوضع وفي هذه المرحلة الدقيقة من التحول في تحالفات إثيوبيا على الساحة الدولية، توجهت إثيوبيا إلى إسرائيل في عام 1975 وطلبت منها مساعدات عسكرية من أجل قمع الثورة الإريترية. وعلى الرغم من استمرار قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، استجابت إسرائيل إلى هذا الطلب وزودتها في الفترة الممتدة بين عامي 1975 و1978 بالأسلحة والذخيرة التي شملت قطع غيار لطائرات ف - 5 الأمريكية والصواريخ وقنابل النابالم. علاوة على ذلك، عاد عشرات الخبراء العسكريين الإسرائيليين إلى إثيوبيا في عام 1975، وقاموا بتدريب وحدات في الجيش الإثيوبي، كان من بينها وحدة خاصة زاد عددها على 400 عسكري استفاد منها منغستو في صراعه على السلطة ضد زملائه في الجيش، حيث ضمن ولاء عناصرها له باختياره العناصر القيادية في هذه الوحدة من بين الموالين له شخصيًا، عندما باشر الخبراء الإسرائيليون بتدريبها<sup>(20)</sup>. كانت هذه المساعدات الإسرائيلية العسكرية مهمة بالنسبة إلى إثيوبيا. ووفق أحد أهم المتخصصين الإسرائيليين بحوادث إثيوبيا وتاريخها، لم يكن التدخل الإسرائيلي والمساعدات الإسرائيلية لإثيوبيا في الفترة 1975 - 1978 أقل أهمية من المساعدات والتدخل الإسرائيلي فيها أواخر ستينيات القرن الماضي<sup>(21)</sup>. حصلت إسرائيل في مقابل هذه المساعدات العسكرية على تسهيلات لأسطولها الحربي في كثير من الموانئ والجزر في البحر الأحمر التي كانت تحت السيطرة الإثيوبية، مثل جزر حالب وفاطمة وميناء أصعب ودهلك<sup>(22)</sup>. كذلك، وافقت إثيوبيا في بداية عام 1978 على صفقة بينها وبين إسرائيل سمحت وفقها بهجرة مواطنيها اليهود الفلاشا الإثيوبيين إلى إسرائيل في مقابل حصولها على السلاح منها. وبناء على هذه الصفقة، قامت إسرائيل بإرسال شحنات من الأسلحة والذخيرة في طائرتي شحن،

Erlikh, *The Struggle over Eritrea*, p. 104.

(20)

(21) المصدر نفسه، ص 103.

(22) المصدر نفسه، ص 104.



كانتا تُفرغان حمولتهما العسكرية في مطار أديس أبابا وتعودان إلى تل أبيب وعلى متن كل منهما مئة من المهاجرين اليهود الفلاشا الإثيوبيين. واستمرت هذه الصفقة تعمل فترة قصيرة، لكن بعد اعتراف وزير الخارجية الإسرائيلية موشيه ديان بأن إسرائيل تزود إثيوبيا بالسلاح، في إجابته عن سؤال يتعلق بهذا الأمر في مؤتمر صحافي في بداية شباط/ فبراير 1978، قام الرئيس الإثيوبي منغستو تحت ضغط الاتحاد السوفياتي، بوضع حد لهذه الصفقة، فأوقف هجرة اليهود الفلاشا، وأنهى استيراد السلاح من إسرائيل وطرده الخبراء العسكريين الإسرائيليين من إثيوبيا<sup>(23)</sup>. ولم يدم قطع هذه العلاقات فترة طويلة، فقد عادت الدولتان وجددتا علاقاتهما العسكرية السرية في عام 1983، وقامت إسرائيل ببيع إثيوبيا أسلحة سوفياتية الصنع كانت قد غنمتها خلال اجتياحها لبنان عام 1982. وما إن حل عام 1985 حتى عاد إلى إثيوبيا الخبراء العسكريون الإسرائيليون لتدريب الجيش الإثيوبي<sup>(24)</sup>.

### سابعاً: «عملية موشيه» لتهجير اليهود الإثيوبيين

عصفت باليهود الفلاشا الإثيوبيين، مثل غيرهم من مواطني إثيوبيا، الأوضاع الاقتصادية القاسية نتيجة الحرب والصراعات العسكرية الداخلية، وانتشار الجفاف في مناطق إثيوبية واسعة. ترافق سوء أوضاع الفلاشا مع ازدياد اهتمام إسرائيل بهم في أواسط سبعينيات القرن الماضي، بغرض تهجيرهم إليها في ضوء تلاشي الهجرة اليهودية إلى إسرائيل في تلك الفترة. وفي هذا السياق، اعترف الحاخام الأكبر لليهود الشرقيين والحاخام الأكبر لليهود الغربيين في إسرائيل بيهودية هؤلاء الفلاشا أول مرة في عام 1974، وأقرت المؤسسة الدينية اليهودية الرسمية بأنهم ينتمون إلى «سبط دان» المفقود. وقد استغلت إسرائيل أوضاع اليهود الفلاشا الاقتصادية والاجتماعية الصعبة وأرسلت سرّاً، بعد حصولها على غض نظر السلطات

---

(23) يوسي ملمان ودان رفيف، جواسيس غير كاملين (مرغليم لو موشليم) (تل أبيب:

سفريات معارف، 1990)، ص 198.

الإثيوبية عن نشاطهم، عشرات الشباب من اليهود الفلاشا الذين كانوا قد هاجروا إلى إسرائيل قبل فترة وجيزة، إلى إثيوبيا لحض اليهود الفلاشا على مغادرة إثيوبيا إلى السودان، مقدمة لتهجيرهم من هناك إلى إسرائيل<sup>(25)</sup>. وعند وصول أعداد كبيرة من اليهود الفلاشا الإثيوبيين إلى السودان، أجرى قادة الموساد والـ CIA اتصالات مكثفة برئيس السودان جعفر النميري لنقلهم إلى إسرائيل في «عملية موشيه». ووافق النميري على العملية في مقابل حصوله على رشوة دسمة من الموساد، فنقل اليهود الفلاشا الإثيوبيون من الخرطوم إلى بروكسل، ومن ثم مباشرة إلى تل أبيب في 35 رحلة جوية، في الفترة الممتدة بين 21 تشرين الثاني/نوفمبر 1984 والأسبوع الأول من كانون الثاني/يناير 1985<sup>(26)</sup>.

### ثامناً: إعادة العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل وإثيوبيا

بعد وصول غورباتشوف إلى سدة الحكم، أخذ الاتحاد السوفياتي يُغيّر تدريجاً من سياساته الداخلية والخارجية، وخاصة في ما يتعلق بالمساعدات العسكرية والمالية التي كان الاتحاد السوفياتي يقدمها إلى حلفائه من دول العالم الثالث في سياق الحرب الباردة. وفي هذا السياق، بدأ الاتحاد السوفياتي في عام 1987 بتقليص مساعداته العسكرية إلى إثيوبيا شيئاً فشيئاً، إلى أن أوقفها نهائياً في نيسان/أبريل 1990، وسحب منها في الوقت نفسه آخر الخبراء السوفيات. التقت في تلك الفترة مجدداً مصالح إسرائيل وإثيوبيا؛ إذ كان نظام منغستو بحاجة ماسة إلى المساعدات الإسرائيلية العسكرية، في حين كانت إسرائيل تسعى إلى العودة إلى تحالفها مع إثيوبيا لتحقيق أهدافها الاستراتيجية التقليدية، وفي مقدمها الحصول على موطئ قدم وتسهيلات لأسطولها في الموانئ والجزر الإثيوبية في البحر الأحمر، خصوصاً تلك القريبة من مضيق باب المندب. علاوة على ذلك، كانت إسرائيل تسعى في أواخر

(25) ملمان ورفيف، ص 199.

(26) للمزيد من التفاصيل انظر: محارب، «التدخل الإسرائيلي في السودان».

ثمانينيات القرن الماضي إلى استكمال تهجير اليهود الفلاشا من إثيوبيا إليها. في ضوء المستجدات الإقليمية والدولية التي لم تعد تُعرقل تجديد العلاقات بين إثيوبيا وإسرائيل، وعلى أرضية المصالح المشتركة بينهما، أعلن الرئيس الإثيوبي منغستو في حزيران/ يونيو 1989 تجديد العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، فكانت إثيوبيا الدولة التاسعة التي تُعيدّها. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1989 افتتحت إسرائيل سفارتها في أديس أبابا.

عندما استأنفت إسرائيل علاقاتها بإثيوبيا، استمرت في المراهنة كما يبدو، على قدرة نظام منغستو على قمع الثورة الإريتريّة والحفاظ على سيطرة إثيوبيا على إريتريا. وبينما كان الشرق الأوسط والعالم مشدودًا إلى ما يحدث في الخليج، في إثر اجتياح الجيش العراقي الكويت وما تلاه من حشد عسكري أميركي في دول الخليج، ومن ثم شن الحرب على العراق، صعدت إسرائيل دعمها العسكري لنظام منغستو بشكل غير مسبوق؛ إذ زوّدت في أواخر عام 1989 بشحنات مهمة من المعدات الحربية التي شملت أسلحة متطورة للغاية مثل القنابل العنقودية. ويبدو أن نظام منغستو كان يعتقد أنه سيكسب الحرب ضد الثوار الإريتريين والتغيريين بعد حصوله على الأسلحة والذخيرة، خصوصًا القنابل العنقودية من إسرائيل. وذكر الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر، في خطاب له في 9 كانون الأول/ ديسمبر 1989، وهو الذي كان يتوسط بين نظام منغستو وقادة الثورتين الإريتريّة والتغيرينية، أنه «قيل له في أديس أبابا أن هناك أملًا جديدًا بإمكانية إنهاء الحرب قريبًا، لأن سلاح الجو الإثيوبي حصل مؤخرًا على قنابل عنقودية من أحد حلفائنا في الشرق الأوسط لاستعمالها ضد قرى الثوار»<sup>(27)</sup>. ويبدو أن كارتر كان يشك في التبرير الإسرائيلي غير الرسمي في موضوع تزويد نظام منغستو بالقنابل العنقودية في مقابل السماح لليهود الإثيوبيين الفلاشا بالهجرة إلى إسرائيل؛ إذ قال في لقاء له مع عضو الكنيست الإسرائيلي ديدي تسوكر: «أنتم لستم بحاجة إلى تزويد منغستو بالقنابل العنقودية من أجل إقناعه بالسماح بهجرة

---

Jane Hunter, «Israel and Ethiopia: Cluster Bombs and Falashas,» *Middle East (27) International*, no. 368 (February 1990).

الفلاشا من إثيوبيا إلى إسرائيل»<sup>(28)</sup>. ولعل هدف إسرائيل الأساس لم يكن تهجير اليهود الفلاشا إليها، وإنما الحصول على موافقة إثيوبيا بالسماح لها بإقامة قواعد عسكرية إسرائيلية في الجزر الإثيوبية في شواطئ البحر الأحمر. من هنا، جاء الإمداد بالأسلحة الإسرائيلية ضمن صفقة بين البلدين قامت إسرائيل وفقها بتزويد إثيوبيا بالأسلحة الحديثة والخبراء والمستشارين العسكريين، واستأجرت في مقابل ذلك إحدى جزر أرخبيل دهلك، وأقامت فيها قاعدة عسكرية بحرية لخدمة أسطولها العسكري، كما أسست في هذه الجزيرة مركزًا للتنصت الإلكتروني والتجسس في هذه المنطقة الاستراتيجية<sup>(29)</sup>.

### تاسعًا: سقوط نظام منغستو

لم تتمكن المساعدات العسكرية الإسرائيلية من إنقاذ نظام منغستو عندما قادت مجموعة من العوامل المهمة إلى إسقاطه، أهمها:

- تقليص، ومن ثم وقف الدعم السوفياتي، خصوصًا العسكري لنظامه.

- زيادة التنسيق بين جبهات التحرر التي كانت تقاتل ضد نظام منغستو، ولا سيما بين الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا بقيادة أسياس أفورقي (EPLF) وجبهة التحرير التيغرية (TPLF) بزعامة ميلس زيناوي.

- الدور الأميريكي المهم في رص صفوف الجبهات والقوى التي كانت تُقاتل ضد نظام منغستو، والضغط الأميريكي المستمر على منغستو ونظامه بغرض إقناعه، بل إرغامه على الاستقالة ومغادرة إثيوبيا.

تفاعلت هذه العوامل كلها وأرغمت منغستو على الاستقالة ومغادرة إثيوبيا إلى زمبابوي في أيار/ مايو 1991. وقبل أن يُقدّم استقالته، أجرت كل من إسرائيل وأميركا مفاوضات معه من أجل السماح لليهود الإثيوبيين بالهجرة إلى

(28) المصدر نفسه.

(29) المصدر نفسه.

إسرائيل، وتوصلتا إلى اتفاق معه، عشية تخليه عن الحكم، سمح بموجبه بهذه الهجرة. وفي 24 - 25 أيار/ مايو 1991 جرى وفق هذا الاتفاق نقل 14.500 يهودي إثيوبي جوًا مباشرة من أديس أبابا إلى تل أبيب.

### عاشراً: العلاقات الإسرائيلية بإريتريا بعد استقلال

تحالفت الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا في أواخر ثمانينيات القرن الماضي مع ائتلاف واسع للقوى والجبهات الإثيوبية التي كانت تناضل ضد نظام منغستو تحت اسم «القوى الإثيوبية الشعبية الثورية الديمقراطية» بقيادة ميلس زيناوي. وفي أيار/ مايو 1991، تمكن هذا التحالف بين أفورقي وزيناوي، الذي رعته الولايات المتحدة، من إسقاط نظام منغستو. واعترف النظام الإثيوبي الجديد تحت قيادة زيناوي بحق تقرير المصير للشعب الإريتري، واتفق مع الحكومة الإريترية الموقته التي أقامتها الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا على إجراء استفتاء عام حول استقلال إريتريا. وجرى الاستفتاء بالفعل في أيار/ مايو 1993، بإشراف الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية، حيث صوتت الأغلبية الساحقة من الإريتريين لمصلحة الاستقلال، فباتت إريتريا دولة مستقلة ومعترفًا بها في أيار/ مايو 1993.

كانت إسرائيل من أوائل الدول التي أقامت تمثيلية لها في أسمرأ عند تشكيل الحكومة الإريترية الموقته في عام 1991. وقد تحولت هذه الممثلة إلى سفارة في آذار/ مارس 1993. وأولت إسرائيل أهمية قصوى لعلاقاتها بإريتريا بعد نيلها الاستقلال، بحكم مجموعة من العوامل أبرزها: موقعها الاستراتيجي المطل على باب المندب وشاطئها الطويل الممتد على البحر الأحمر الذي يتجاوز طوله ألف كلم، وتقع عليه موانئ مهمة، وتنتشر فيه جزر استراتيجية كثيرة.

استثمرت إسرائيل العلاقات التي كانت قد أقامتها مع أسيااس أفورقي منذ أواخر الثمانينيات، مباشرة بعد استقلال إريتريا، من أجل إقامة علاقات

قوية بها؛ ففي وقت كانت فيه تمد نظام منغستو بالأسلحة، حرصت على إقامة علاقات بأفورقي الذي كان شريكاً أساساً في النضال ضد نظام منغستو في ذلك الوقت. وقد زار أفورقي إسرائيل وتلقى العلاج الطبي في أحد مستشفياتها قبل استقلال إريتريا<sup>(30)</sup>.

توطدت صلات الدولتين بعد استقلال إريتريا، فوقعتا اتفاقات أمنية واقتصادية، منها في عام 1995 اتفاق مهم للتعاون العسكري والأمني، زوّدت إسرائيل بموجبه القوات البرية والبحرية والجوية الإريترية بأنواع مختلفة ومتطورة من الأسلحة. وأُرسلت أيضاً المئات من الخبراء العسكريين والتقنيين لتدريب الجيش الإريترى ووحداته العسكرية الخاصة والأجهزة الأمنية والشرطة الإريترية. في مقابل ذلك، أفادت الكثير من المصادر بأن إسرائيل حصلت على قاعدتين عسكريتين في جزيرتي فاطمة وحالب في أرخبيل دهلك. تستعمل إحداها ميناءً عسكرياً يُقدم خدمات إلى أسطولها الحربي، بما في ذلك غواصاتها الألمانية الصنع الأكثر تطوراً والأسلحة، كما أشارت مصادر غربية، بصواريخ ذات رؤوس نووية. أما القاعدة العسكرية الثانية فتستعملها إسرائيل قاعدة تنصت وتجسس في تلك المنطقة الحساسة المشرفة على باب المندب<sup>(31)</sup> (تحدث كثير من المصادر عن القاعدتين العسكريتين في أرخبيل دهلك، منها: صاندي تايمز والأهرام).

إلى جانب العلاقات العسكرية المتينة التي أقامتها إسرائيل مع إريتريا، ينشط فيها كثير من الشركات الإسرائيلية في مجالات متنوعة. وقد وصف أحد الصحافيين الإسرائيليين حجم الوجود الإسرائيلي في إريتريا وعمق العلاقات الإسرائيلية - الإريترية بقوله: «باتت إريتريا في السنوات الأخيرة بمنزلة حصن إسرائيلي. عشرات الشركات الإسرائيلية تنشط في إريتريا في مجالات

---

(30) براك رفيد، «إرسال أسلحة...» هآرتس، 24 / 8 / 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.haaretz.co.il/misc/article-print-page/1.1374825>.

(31) عوفر بطرسبورغ، «الحصن الإسرائيلي في أفريقيا»، يديموت أحرانوت (الطبعة الورقية)،

Uzi Mahnaimi, «Israelis Warn of Eritrea Flashpoint», *Sunday Times*, 19/4/2009, on 2011 / 8 / 24 the Web: <[http://www.thesundaytimes.co.uk/sto/news/world\\_news/article162115.ece](http://www.thesundaytimes.co.uk/sto/news/world_news/article162115.ece)>.

كثيرة متنوعة: في الأمن، مرورًا بالأدوية واستخراج الألماس حتى الزراعة والتجارة<sup>(32)</sup>.

## خاتمة

تولي إسرائيل منذ منتصف خمسينيات القرن الماضي أهمية كبيرة للقرن الأفريقي ودوله، خصوصًا إثيوبيا وإريتريا والسودان، نتيجة مجموعة من العوامل، أهمها: موقعه الاستراتيجي المشرف على باب المندب الذي هو بمكانة منفذ إسرائيل إلى جنوب شرق آسيا وشرق أفريقيا، وموطئ قدم وقواعد عسكرية على شواطئ البحر الأحمر الجنوبية لتصبح إسرائيل قوة مهيمنة في تلك المنطقة، ولمنع تحويل البحر الأحمر إلى «بحيرة عربية» يتمتع العرب بالنفوذ الأساس فيه. علاوة على ذلك، يشكل القرن الأفريقي مصدر المياه الأساس لنهر النيل الذي يحتل أهمية وجودية بالنسبة إلى مصر. ومن أجل أن تحقق إسرائيل أهدافها، بذلت خلال العقود الماضية جهدًا كبيرًا في إقامة علاقات سرية وعلمية مع دول القرن الأفريقي. وفي سياق سعيها الدؤوب إلى ضرب مصر في الخمسينيات والستينيات، أقامت ضدها «حلف المحيط» الذي ضم دولتين في القرن الأفريقي هما إثيوبيا والسودان، إلى جانب إيران وتركيا.

وكانت إسرائيل في العقود الماضية من أكثر الدول تدخّلًا في النزاعات والصراعات التي دارت في القرن الأفريقي، أكانت هذه الصراعات في داخل الدولة الواحدة أم في الصراعات بين دول القرن الأفريقي، إذ إنها تدخّلت في الصراع الذي كان دائرًا في السودان، وأقامت علاقات متينة مع قادة حزب الأمة السوداني، ومع الحكومة السودانية في الفترة الممتدة بين عامي 1954 و1958، ضد القوى السودانية الأخرى وضد مصر. ودعمت منذ الستينيات حركة التمرد في السودان. وتقوم إسرائيل منذ أكثر من عقد من الزمن بدعم بعض حركات التمرد في دارفور. كما أنها قدمت دعمًا عسكريًا مهمًا بالسلاح والذخيرة

---

(32) بطرسبورغ، «الحصن الإسرائيلي في أفريقيا».

والمستشارين إلى النظام الإثيوبي، أكان في عهد الإمبراطور هيلاسيلاسي أم في عهد منغستو، لقمع الثورة الإريتريّة. وتدخلت أيضًا في حرب اليمن في أواسط الستينيات لمصلحة القوات الملكية ضد قوات الجمهورية اليمنية وضد القوات المصرية في اليمن. وقد أمدت إسرائيل القوات الملكية اليمنية بكميات كبيرة من السلاح والذخيرة، وقدمت إليها المساعدات السياسية والإعلامية في المحافل الدولية، خصوصًا في واشنطن.

من الملاحظ أن التدخل الإسرائيلي في منطقة القرن الأفريقي وتقديمها الدعم العسكري إلى هذا الطرف أو ذاك، كانا يلاقيان هوى لدى هذه الدولة العربية أو تلك التي تدعم عادة الطرف الذي تدعمه إسرائيل، أكان ذلك في ما يخص الدعم الإسرائيلي للتمرد في جنوب السودان، أم الدعم الإسرائيلي للنظام الإثيوبي في قمع الثورة الإريتريّة، أم الدعم الإسرائيلي للقوات الملكية اليمنية في حرب اليمن.

## المراجع

### 1 - العربية

رأفت إجلال [وآخرون]. انفصال جنوب السودان: المخاطر والفرص. بيروت؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

### 2 - العبرية

إرليخ، رؤوفين. في الشرك اللبناني (بسيقيخ هالفنون). تل أبيب: وزارة الدفاع، 2000.

بار - زوهار، ميخائيل. دافيد بن غوريون. 3 ج. تل أبيب: عام عوفيد، 1977.



دافيد بن غوريون: مختارات من وثائق الأرشيف (مفحار تعودوت أرخيون). القدس: دولة إسرائيل، 1977.

رابين، إسحاق. مذكرات خدمة (بنكاس شيروت). تل أبيب: سفريات معاريف، 1979.

شاي، شاؤول (محرر). المواجهة العراقية - الإسرائيلية، 1948 - 2000 (هاعيموت هاعيرافي - هايسرائيلي). تل أبيب: وزارة الدفاع، 2002.

ملمان، يوسي ودان رفيف. جواسيس غير كاملين (مرغليم لو موشلميم). تل أبيب: سفريات معاريف، 1990.

نيف، أفنير. السياسة والاستراتيجية في إسرائيل (بوليطيكا فمشطار بيسرائيل). تل أبيب: سفريات بوعليم، 1994.

## 2 - الأجنبية

Beit-Hallahmi, Benjamin. *The Israeli Connection: Who Israel Arms and Why*. New York: Pantheon Books, 1987.

Brecher, Michael. *The Foreign Policy System of Israel; Setting, Images, Process*. New Haven: Yale University Press, 1972.

Erlikh, Hagai. *Ethiopia and the Middle East*. Boulder, Colo.: L. Rienner Publishers, 1994.

———. *The Struggle over Eritrea, 1962-1978: War and Revolution in the Horn of Africa*. Stanford, Calif.: Hoover Institution Press, 1983. (Hoover International Studies)

Halliday, Fred and Maxine Molyneux. *The Ethiopian Revolution*. London: Verso Editions, 1981.

## Periodicals

Hunter, Jane. «Israel and Ethiopia: Cluster Bombs and Falashas.» *Middle East International*: no. 368, February 1990.



## الفصل الثامن

### إسرائيل والقرن الأفريقي محددات العلاقة وآليات التطبيق

#### أمان الطويل

#### مقدمة

يكتسب القرن الأفريقي أهميته الاستراتيجية من كون دوله تُطل على المحيط الهندي من ناحية، وتتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر حيث مضيق باب المندب من ناحية ثانية؛ ومن ثم فهو يتحكم في طريق التجارة العالمية، خصوصًا تجارة النفط المتدفق من دول الخليج والمتوجّه إلى أوروبا والولايات المتحدة. كما أنها تُعدّ ممرًا مهمًا لأي تحركات عسكرية آتية من أوروبا أو الولايات المتحدة في اتجاه منطقة الخليج العربي.

لا تقتصر أهمية القرن الأفريقي على اعتبارات الموقع، وإنما تعدّها إلى الموارد الطبيعية، ولا سيما النفط الذي يُنتج حاليًا في جنوب السودان، أضف إلى ذلك قربّه من جزيرة العرب بجميع مكوّناتها الاقتصادية، علاوة على ما فيه من جزر عديدة ذات أهمية استراتيجية من الناحية العسكرية والأمنية.

طبقًا لذلك، يُمثّل القرن الأفريقي نقطة التقاء لعوالم استراتيجية ثلاثة:

الشرق الأوسط وأفريقيا والمحيط الهندي، وهو ما يجعله مصدرًا وطريقًا لنقل الأفكار والسلع عبر هذه المناطق. أما على الصعيد العربي فيمثل ممراً وبوابة للبحر الأحمر وخليج عدن، إضافة إلى الخليج العربي والمحيط الهندي، وحاضناً لدول حوض النيل، الأمر الذي جعله محط اهتمام القوى الدولية تاريخياً، ومصدرًا لدعم القوى والنظم الإقليمية المحيطة أو تهديدها.

بطبيعة الحال تفاعلت طبيعة دولة إسرائيل الناشئة في محيط مُعَادٍ، وهي الدولة التي تعتمد على الاستيطان باعتباره آلية للاستمرار والتوسع، مع معطيات القرن الأفريقي الجيو - استراتيجية ليجري وضع الأهداف الاستراتيجية الإسرائيلية تبعاً لعدد من المحددات هي، في تقديرنا: أولاً، تحجيم القدرات العربية وتحييدها في إطار الصراع العربي - الإسرائيلي بما ينطوي على ذلك من مهددات أساس لوجود الدولة الإسرائيلية ذاتها. ثانياً، دعم متطلبات الأمن المائي الإسرائيلي التي تُعد عماد استمرار الدولة وتوسّعها. ثالثاً، حرية الملاحة الإسرائيلية في البحر الأحمر باعتبارها أحد المعطيات المحلية للأمن الإسرائيلي بما يشمله من توفير المتطلبات العسكرية والاقتصادية لدولة إسرائيل. رابعاً، دعم العلاقات السياسية بدول القرن الأفريقي بما تمثله من كتلة تصويتية جزئية في المحافل الدولية ضمن الكتلة التصويتية الكلية للقارة الأفريقية التي تصل حالياً إلى 54 دولة. وأخيراً محاربة قوى الإسلام السياسي ومحاصرتها كونها تعادي إسرائيل من منظور أيديولوجي، وتعتبر أن الصراع العربي - الإسرائيلي صراع وجود لا صراع حدود فقط.

تناول الدراسة هذه المحددات - السالفة الذكر - بالتفاصيل، مع تطبيقاتها. وفي هذا السياق، سنعرض طبيعة التفاعلات الإسرائيلية مع دول القرن الأفريقي التي نحددها في هذه الدراسة بكل من إثيوبيا وإريتريا والصومال وكينيا وأوغندا وجيبوتي والسودان بدولتيه، مع عرض المداخل الإسرائيلية المستعملة لتحقيق أغراض إسرائيل الاستراتيجية النهائية.

## أولاً: تطوير العرب وتقزيم القدرات

### 1 - مبدأ شد الأطراف

تُمثّل طبيعة الوجود الإسرائيلي، باعتباره كيانًا غاصبًا أراضي الغير، أعلى مصادر التهديد للدولة واستمرارها، وهذه حقيقة يدركها الإسرائيليون منذ لحظة إعلان دولتهم. من هنا، شكّل القرن الأفريقي بدوله المتاخمة للوطن العربي مجالًا حيويًا لإسرائيل؛ إذ إنه متضمّن دولة الجسر بين العرب والأفارقة (السودان)، وملاصق للمملكة العربية السعودية أهم منتج للنفط في العالم، ومؤثر مباشرة في مصر بطبيعة احتضانه دول حوض النيل، فضلًا عن الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر. وطبقًا لذلك يضمن النفاذ الإسرائيلي إلى أفريقيا عمومًا والقرن الأفريقي خصوصًا، تحجيم أو على الأقل تحييد عناصر القوة للعرب في صراعهم مع إسرائيل، ويضمن - ضمن عوامل أخرى - أهم متطلبات الأمن القومي الإسرائيلي وهو استمرار الدولة. ولتلبية هذه الحاجة الإسرائيلية الأساس، ورثت إسرائيل من بريطانيا الاستعمارية آلية شد الأطراف التي طبقتها ضد الدول العربية منطلقًا في ذلك من دول القرن الأفريقي.

في هذا السياق، شكّلت إثيوبيا رأس الرمح الإسرائيلي في منطقة القرن الأفريقي، وكانت علاقتها بها من أقدم العلاقات بدوله، وقد اعتمدت في ذلك على مدخلين: أحدهما ثقافي والآخر ديموغرافي.

### أ - المدخل الثقافي

دشنت إسرائيل أساطير مشتركة على خلفية توراتية بين اليهود والإثيوبيين، إذ زعمت أن دماء يهودية تجري في عروق الإمبراطور الإثيوبي منليك، وطبقًا لذلك نصّب الإمبراطور هيلاسيلاسي نفسه أسدًا ليهودا<sup>(1)</sup>، وهو الرمز المنتشر في العاصمة أديس أبابا. وتوجت إسرائيل هذه المزاعم بمشروع

---

(1) عز الدين مفلح، «راهنية العلاقات الإسرائيلية الأفريقية ومستقبلها في عالم متغير»، البرلمان العربي، السنة 24، العدد 88 (تشرين الثاني/نوفمبر 2003).

الأخدود الأفريقي العظيم الذي طرحته رسميًا في حزيران/يونيو 2002 أمام لجنة التراث العالمي - اليونسكو، وهو مشروع يهدف في ظاهره إلى التعاون الثقافي بين الدول التي تشكل الأخدود الممتد من وادي الأردن حتى جنوب أفريقيا.

أحاطت إسرائيل مشروع الأخدود العظيم بما تقول إنه تراث من الاضطهاد المشترك بين اليهود والأفارقة، وإنهم من ضحايا الاضطهاد والتمييز العنصري، مشيرة في ذلك إلى أن لكلا العنصرين ماضيًا مؤلمًا ممتدًا، وهو ما يدفع إلى الاعتقاد بأن سياسة إسرائيل في أفريقيا تُعدّ تطلّعًا لا لحماية الشعب اليهودي فقط، بل لمساعدة الأفارقة (الزنج) الذين تعرضوا للاضطهاد أيضًا.

يعود مدخل الاضطهاد المشترك بين اليهود والأفارقة إلى تيودور هرتزل، مؤسس الدولة الصهيونية، الذي قال في كتابه الدولة اليهودية إن لليهود والأفارقة تاريخًا مشتركًا من الاضطهاد، وذلك باعتباره مدخلًا للأفارقة حين طرح أوغندا ضمن خياراته التي تفاوض عليها لإنشاء الوطن القومي اليهودي<sup>(2)</sup>. وفي هذا السياق يؤكد رئيس الإدارة الأفريقية في وزارة الخارجية الإسرائيلية، موشيه يشم، أن العلاقات القومية التي تطوّرت ونمت بين إسرائيل وأفريقيا تتصل بالروابط التي قامت على أن اليهود والزنج أجناس أدنى، إضافة إلى أن التجربة النفسية متشابهة لدهما من خلال المعاناة الإنسانية لكليهما، والممثلة في تجارة الرقيق وذبح اليهود<sup>(3)</sup>.

## ب - المدخل الديموغرافي

تُعتبر قبيلة الفلاشا (falsha) الإثيوبية اليهودية الديانة نفسها القبيلة الثالثة عشرة في التاريخ اليهودي. وقد اعتمد هذه المقولة متحف تاريخ الإنسانية

---

(2) موشي فرجي، إسرائيل وحركة تحرير جنوب السودان: نقطة البداية ومرحلة الانطلاق، ترجمة الدار العربية للدراسات والنشر (القاهرة: الدار العربية للدراسات والنشر، [د.ت.]).

(3) غازي دحمان، «التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا ومخاطره على الأمن العربي»، (الجزيرة نت،

25\6\2008)، على الموقع الإلكتروني: <<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/7AA996E4-5A92-4F13-874B-DB10104BC700.htm>>.

في العاصمة الأميركية واشنطن، ودشن جناحًا خاصًا لإثيوبيا فيه، معتمدًا على هذه الرواية<sup>(4)</sup>، على الرغم مما يشوب هذا الاعتقاد من أساطير غير واقعية<sup>(5)</sup>، إذ يعتبر بعض علماء الأنثروبولوجيا الغربيين «الفلاشا مسيحيين دخلت عليهم عناصر يهودية». وتنقسم قبيلة الفلاشا إلى فخذين: أحدهما فلاشا يعيش في شمال إثيوبيا بين نهر تازي وبحيرة تانا، ويحدّه السودان من الغرب والنيل الأزرق من الجنوب، والآخر فلاشا مورا، أي الأغيار، وهؤلاء مشكوك في يهوديتهم من الفلاشا الأصليين، ومن الحاخامات الإسرائيليين أنفسهم، إذ تنصّروا قبل قرنين، ورُفِضت هجرتهم إلى إسرائيل بعض الوقت استنادًا إلى هذا السبب، لكن تم تجاوز عدم إخلاصهم لليهودية في إسرائيل التي استوعبتهم ضمن هجرات أفريقية أخرى ليشكّلوا 20 في المئة من مجموع المهاجرين إليها في الفترة بين عامي 1948 و1995<sup>(6)</sup>. من الجدير ذكره في هذا السياق أن أفريقيا تحتضن جوالي يهودية متفاوتة الأحجام ومتباينة القوة والتأثير؛ ففي شمال أفريقيا جماعات من اليهود السفارديم الذين جاءوا في الأساس من إسبانيا والبرتغال خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر. أضف إلى ذلك أن جماعات من اليهود الأشكيناز أتت إلى أفريقيا من شمال أوروبا وشرقها خلال القرنين التاسع عشر والعشرين. وإذا كان تعداد هذه الجوالي خارج جمهورية جنوب أفريقيا ضئيل جدًّا، فإن وضعها الاقتصادي في بعض القرن الأفريقي مثل كينيا يتسم بالقوة والتأثير. وفي المقابل تُعدّ الجالية اليهودية في جنوب أفريقيا واحدة من أغنى الجوالي اليهودية في العالم. وطبقًا لأحد التقديرات، تأتي مساهمة يهود أفريقيا في خزانة «الدولة العبرية» في المرتبة الثانية بعد مساهمة يهود الولايات المتحدة. بيد أنه إذا أخذنا في الاعتبار تعداد كلٍّ من الجاليتين، نلاحظ أن تبرعات يهود جنوب أفريقيا

(4) خبرة شخصية

(5) عبد الروهاب محمد المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد،

8 ج (القاهرة: دار الشروق 1999)، ج 7، ص 158 - 159.

(6) سمر إبراهيم محمد، السياسة الإسرائيلية تجاه منطقة القرن الأفريقي (القاهرة: الجزيرة للنشر

والتوزيع، 2009)، ص 52 - 53.

بالنسبة إلى كل شخص تفوق في بعض السنوات تبرّعات اليهود الأميركيين. ولعل القضية المثيرة للاهتمام عند دراسة أوضاع الجالية اليهودية السوداء في إسرائيل تتصل بمفهوم الهوية اليهودية السوداء، ونظرهم إلى إسرائيل باعتبارها جزءاً من التراب الأفريقي؛ إذ كانت تقطنها في الأصل شعوب أفريقية داكنة البشرة. وأياً يكن الأمر، فإنه لا يمكن التقليل من أهمية متغيّر الجوالي اليهودية في توجيه العلاقات الإسرائيلية - الأفريقية والتخطيط لها.

### ج - مدخل المساعدات

ركزت إسرائيل في تفاعلاتها الأفريقية منذ أوائل الستينيات، وحتى في ظل سنوات القطيعة الدبلوماسية بينها وبين أفريقيا، على المساعدات العسكرية والفنية، وشملت منذ البداية ثلاثة مجالات أساس: نقل المهارات التقنية وغيرها عن طريق برامج تدريبية معينة، والتزوّد بخبراء إسرائيليين لمدة قصيرة أو طويلة، وإنشاء شركات مشتركة أو على الأقل نقل الخبرات والمهارات الإدارية إلى الشركات الأفريقية. وتشير الإحصاءات التي نشرها مركز التعاون الدولي التابع لوزارة الخارجية الإسرائيلية إلى أن عدد الأفارقة الذين تلقوا تدريبهم في إسرائيل عام 1997 وصل إلى نحو 742 متدرباً، إضافة إلى نحو 24.636 أفريقياً تلقوا تدريبهم في مراكز التدريب الإسرائيلية خلال الأربعين سنة الماضية<sup>(7)</sup>.

أما على صعيد التبادل التجاري فيُشير نمطه إلى إمكانية تفعيله بين العرب وإثيوبيا، خصوصاً في ضوء قرب المسافة بينها والخليج العربي. وكنا نجد في هذا التبادل منتجات زراعية من أميركا اللاتينية، لكن كالعادة كان الإسرائيليون هم الأسبق في استيراد البن والزيت والخضراوات وحبوب الدقيق من أديس أبابا، بينما يُصدّرون إليها الأدوات الكهربائية المنزلية والميكانيكية والأدوية والمبيدات الحشرية. واحتلت الصادرات الإثيوبية إلى إسرائيل 48 في المئة من

---

(7) حمدي عبد الرحمن، «أفريقيا وإسرائيل في عالم متغير»، (شبكة الجزيرة (تحليلات المعرفة)، 4/10/2004).



حجم الصادات الكلية في منتصف العقد الأول من القرن الواحد والعشرين<sup>(8)</sup>. كما حظيت كل من إثيوبيا وأوغندا والكونغو من دول القرن الأفريقي بتركيز من الجانب الإسرائيلي على المساعدات الفنية في مجالات الأمن والزراعة والمياه كما سيرد تفصيله.

على أي حال، نجحت المداخل السالفة الذكر في تأسيس علاقة متميزة بين إسرائيل وإثيوبيا وممتدة عبر الستة عقود الماضية، حتى أن موشيه ديان ربط في مطلع الخمسينيات بين أمن إسرائيل وأمن إثيوبيا. ونتيجة هذه العلاقة المميزة، دُشنت أول قنصلية إسرائيلية في أفريقيا في أديس أبابا عام 1956، لتتحول إلى سفارة في عام 1961<sup>(9)</sup>، وذلك بعد أن بدأت إسرائيل في آب/ أغسطس 1958 تأسيس حلف «الحزام المحيط» بين إسرائيل وكل من تركيا وإيران وإثيوبيا، وبدعم أميركي مباشر، في مواجهة المخاوف المتصاعدة من مصر عبد الناصر آنذاك، واستجابة لخط إسرائيلي استراتيجي ثابت سقاه ج. بيترز (J. Peters) مبدأ المحيط<sup>(10)</sup>.

يمكن القول إن ثمة مصالح استراتيجية مشتركة بين كل من إثيوبيا وإسرائيل ممثلة في ضمان حرية الملاحة في البحر الأحمر، والتهديدات المرتبطة بفصائل الإسلام السياسي في الصومال، ورغبة كل منهما في التوسع الإقليمي على حساب العرب. وفي هذا السياق حصلت كل من البحرية الإسرائيلية والبحرية الأميركية على تسهيلات بحرية من إثيوبيا منذ الخمسينيات قبل انفصال إريتريا، وعلى محطات توقف للطيران الإسرائيلي أيضًا في طريقه إلى كل من شرق آسيا وجنوب أفريقيا. ومرت العلاقات الإسرائيلية - الإثيوبية بخمسة اختبارات أساس تحت مظلة تحولات النظام الدولي طوال الستة عقود

---

(8) سمر إبراهيم محمد، «السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه القرن الأفريقي، 1990 - 2001»، (رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 2006)، ص 176.

(9) «The Evaluation of Israel's Africa Policy», (American- Israeli Cooperation Enterprise), on (9) the Web: <<http://www.jewishviruallibrary.org>>.

(10) محمد سالمان طابع، الصراع الدولي على المياه: بيئة حوض النيل، تقديم عبد المنعم المشاط (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2007)، ص 319.

الماضية: الأول وقت صعود المشروع القومي العربي بقيادة جمال عبد الناصر، والثاني خلال حرب 1973، والثالث اعتبارًا من التسعينيات - بعد مؤتمر مدريد للسلام في عام 1991 بين العرب وإسرائيل - التي قدّم فيها النظام العربي نموذجًا للتضامن والقدرة، والرابع في أعقاب حوادث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 والحرب الأميركية ضد الإرهاب، والخامس في عقب ثورة كانون الثاني/يناير 2011 في مصر.

يمكن القول إن العلاقات الإسرائيلية - الإثيوبية حافظت على حد أدنى من الترابط بين الطرفين، أعطى إسرائيل ميزات نسبية في مواجهة النظام العربي، إلا أن الوزن النسبي لهذه الميزات يضعف كلما حافظ النظام العربي على قدر من التماسك والقدرة على إدارة مصالحه في اتجاه متطلبات أمنه القومي، وتفصيلًا نلاحظ ما يلي:

- تفهّمت السياسات المصرية أيام عبد الناصر المخاوف الإثيوبية من صعود النفوذ الإقليمي المصري والتوجّه نحو بناء السد العالي، وسعت إلى تحييد إثيوبيا قدر المستطاع، عبر امتلاك الورقة الصومالية، وتوظيف الكنيسة الأرثوذكسية المصرية التي تتبعها إثيوبيا، والحفاظ على درجة معقولة من العلاقة الجيدة مع الإمبراطور الإثيوبي هيلاسيلاسي. ونجحت مصر نسبيًا في تخفيض مستوى التحديات الناتجة من التحالف الأمريكي - الإسرائيلي - الغربي، واستطاعت تحقيق هدفين استراتيجيين: اتفاق 1959 لتقاسم مياه النيل مع السودان، وبناء السد العالي، مشروع ثورة تموز/يوليو الأهم، الذي أنقذ مصر من موجتين من الجفاف في نهاية الثمانينيات ومتصف التسعينيات.

- اضطرت إثيوبيا إلى قطع علاقاتها بإسرائيل على المستوى العلني خلال حرب 1973 التي قدّم فيها النظام العربي نموذجًا للتضامن والقدرة على الفعل لرد عدوان 1967، خصوصًا مع قدرة هذا النظام على التفاعل مع منظمة الوحدة الأفريقية التي دانت الاعتداء على أراض أفريقية. وبدأت الدول الأفريقية قطع علاقاتها مع إسرائيل، كما فعلت كل من أوغندا والكونغو وبوروندي من منطقة

القرن الأفريقي في عام 1972<sup>(11)</sup>. وبدأت إثيوبيا محاطة بضغط أفريقي، فلم تُعد العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين الإثيوبي والإسرائيلي إلى سابق عهدها إلا بعد مؤتمر مدريد للسلام في عام 1991.

- إن انعكاس مؤتمر مدريد للسلام زاد من وزن إثيوبيا النسبي عند إسرائيل؛ إذ ركّز المخطط الإسرائيلي على استغلال فترة السلام لتفكيك القدرات العربية بشأن السيطرة على مضيق باب المندب في البحر الأحمر، فاندفعت إلى توطيد العلاقات العسكرية بإثيوبيا، وسدّت بذلك الفراغ الناتج من انسحاب خبراء المعسكر الشرقي (الاتحاد السوفياتي السابق وكوبا) العسكريين من إثيوبيا بسرعة وفاعلية، وأنشأت، على سبيل المثال، مصنعاً للأسلحة، وبنّت مهابط للطائرات، كما قدمت أربع طائرات من دون طيار و32 سيارة مدرّعة، وصممت الشبكة المعلوماتية للأمن الإثيوبي، ودعمت متطلبات الأمن الرئاسي لمنغستو هيلامريام<sup>(12)</sup>، وزادت معدلات توريد الأسلحة إلى إثيوبيا إلى حد الانتقاد الأميركي بعد التسريبات عن حصولها على قنابل عنقودية من إسرائيل<sup>(13)</sup>. وعقدت الدولتان اتفاقيين للتعاون الاستراتيجي في عامي 1996 و1999، حيث ساهمتا في تأمين دعم إسرائيلي لإثيوبيا على المستوى العسكري في حربها ضد إريتريا (1998 - 2000)<sup>(14)</sup>. ولعل التقاء المصالح بين إسرائيل وإثيوبيا، والمساعدات الإسرائيلية لإثيوبيا عبر العقود الماضية تستطيع أن تقدم إلينا تفسيرات بشأن موقف إثيوبيا من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2003 بإحالة ملف الجدار الإسرائيلي العازل على محكمة

(11) مفلح، «راهنية العلاقات الإسرائيلية الأفريقية».

(12) الهيئة العامة للإستعلامات، العلاقات الإسرائيلية الأفريقية، الدراسات الدولية (القاهرة:

الهيئة، 2003)، ص 16.

(13) محمد، «السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه القرن الأفريقي»، ص 158.

(14) التقرير الاستراتيجي العربي، 2004 - 2005 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية

والاستراتيجية، 2005)، ص 270.

العدل الدولية لبثَّ شرعيته، وكانت الدولة الأفريقية الوحيدة من بين ثماني دول في العالم فقط ضد هذا القرار، في مقابل 90 دولة وافقت عليه<sup>(15)</sup>.

- فقدت الدولة الإثيوبية أحد عناصر قوتها الشاملة بانفصال إريتريا عنها، وتحولت إلى دولة حبيسة من دون شواطئ بحرية، فاندفعت لتعويض ذلك ورضيت بأن تكون وكيلاً نشطاً للاستراتيجيات الأميركية ومخططاتها في القرن الأفريقي والمربطة بالحرب على الإرهاب من ناحية، وتأمين ممرات النفط والنقل العسكري الأميركي إلى كلٍّ من أفغانستان والعراق في البحر الأحمر وخليج عدن من ناحية ثانية. من هذه الزاوية، مارست إثيوبيا حرباً بالوكالة على الصومال التي لها مطالبات تاريخية بإقليم أوغادين الواقع ضمن الحدود الإثيوبية الراهنة، كما تصاعد دورها في التفاعلات السياسية السودانية المرتبطة بتنفيذ اتفاق نيفاشا للسلام، ثم في العلاقات البينية الصراعية بين دولتي شمال السودان وجنوبه، حيث تم نشر قوات إثيوبية في منطقة أبيي المتنازع فيها بين الدولتين في صيف عام 2011.

- أعطت ثورة الربيع العربي في كلٍّ من تونس ومصر لإثيوبيا وإسرائيل مؤشرات إلى إمكانية حدوث تحولات جذية في النظام العربي، تتطلب نوعاً من التوازن في العلاقات بين العرب وإسرائيل، خصوصاً أن إيران دشنت تعاوناً عسكرياً مع إريتريا يُتيح القدرة على استخدام الجزر الإريترية<sup>(16)</sup>. وربما يكون هذا التحول الجزئي في الموقف الإثيوبي تجاه مصر بتجميد اتفاق عتبيي - سيتم عرض ذلك بالتفصيل لاحقاً - حتى يتم استكمال المؤسسات الدستورية المصرية، نوعاً من التطور الإيجابي من الجانب الإثيوبي تجاه العرب<sup>(17)</sup>، في ضوء وجود الطرف الإيراني من ناحية، وتصاعد المخاطر الداخلية الإثيوبية

---

(15) السيد فليفل، محرر، التقرير الاستراتيجي الأفريقي، 2002 - 2003 (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2003)، ص 253.

(16) يعقوب عميدور، إسرائيل ومواجهة الوجود العسكري الإيراني في البحر الأحمر، ترجمة مركز الناطور للدراسات والأبحاث (عمان: معهد أبحاث الأمن القومي، 2010).

(17) أمانى الطويل، «نحو مسار جديد للعلاقات المصرية الإثيوبية»، الأهرام، 2011/5/8،

على الموقع الإلكتروني: <<http://www.ahram.org.eg/Strategic8lh-issues/News/76790.aspx>>.

من ناحية ثانية، وهي المخاطر التي وضعت إثيوبيا في المرتبة الـ 17 من بين 20 دولة في تصنيف المجلة الأميركية *Foreign Policy* للدول الفاشلة<sup>(18)</sup>.

## 2 - مبدأ بتر الأطراف

بلور اليهود قُبيل إعلان دولتهم في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين رؤية أن الأقليات غير العربية على الأراضي العربية «تُمثل حليفًا طبيعيًا لإسرائيل»<sup>(19)</sup>. وطوّر دافيد بن غوريون، رئيس وزراء إسرائيل الأسبق، هذه الرؤية في مطلع الخمسينيات مع إسرائيل غاليلي وإيغينال واوين وموشيه ساسون وروبين شيلوح وغولدا مائير، ليضع الاستراتيجيات الإسرائيلية تجاه الوطن العربي. ولخص بن غوريون توجهات التقرير الصادر<sup>(20)</sup> عن هذه المجموعة بعبارة أصبحت عقيدة إسرائيلية ممتدة، ومؤداها أن إسرائيل شعب صغير ذو إمكانات وموارد محدودة، ولإحراز التقدم الإسرائيلي المطلوب على الدول العربية لا بد من اكتشاف نقاط ضعفها وتحويلها إلى معضلات، مشيرًا في هذا السياق إلى طبيعة العلاقات الإثنية والطائفية المتضمنة داخل الحدود العربية وضرورة توظيفها.

طوّرت إسرائيل استراتيجية بن غوريون اعتبارًا من التسعينيات، كما يقول موشيه فيرجي، العميد السابق في جهاز الموساد الإسرائيلي، على يد فريق من الخبراء العاملين في مناطق المحيط العربي، منهم أوري لوبراني، سفير إسرائيل في كلٍّ من تركيا وإيران وإثيوبيا، ويهوديت رؤتين، المتخصصة بالسودان وشرق أفريقيا. وعقد هذا الفريق اجتماعات مكثفة على مدى ثلاثة أشهر، حيث طوّرت هذه الاستراتيجية خط بن غوريون من خلق الأزمات داخل الدول العربية لتحجيم عناصر القوة لدى العرب، إلى دفع الجماعات الإثنية الموجودة على التخوم العربية إلى الانسلاخ والانفصال وإقامة كياناتهم الإثنية المستقلة، والتعامل أيضًا مع الأقليات بأنواعها كافة داخل البلاد العربية، مثل شيعة الخليج

---

(18) التقرير الاستراتيجي العربي، 2010 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية،

2010)، ص 318.

(19) فرجي، ص 15.

(20) المصدر نفسه، ص 11.

وأقباط مصر وموارنة لبنان... وهكذا<sup>(21)</sup>. وحقق تطبيق هذا التجديد الإسرائيلي نجاحًا كاملاً في الحالة السودانية بفصل جنوب السودان وولادة دولته الجديدة في تموز/ يوليو 2011، فضلاً عن وجود إمكانات جدية لمزيد من الشراكة للدولة السودانية بوجود معضلتي دارفور وشرق السودان. على أن من الضروري الإشارة هنا إلى أن المخططات الإسرائيلية لم تكن لتنجح إلا نتيجة فشل نخب الاستقلال الوطني في السودان في مواجهة التحديات الداخلية، من خلال أمرين: عدم بلورة متطلبات المصالح الاستراتيجية السودانية في إطار مؤسسة الدولة على مدى نصف القرن الماضي، والفشل في إدارة التنوع العرقي والديني والثقافي الذي يتميز به السودان وكان منظوياً على إمكانات تدعيم مصادر القوة الشاملة للدولة في حال الوعي بتوظيفه.

سوف نعرض هنا التفاعلات الإسرائيلية في كل من جنوب السودان وإقليم دارفور. أما على الصعيد الصومالي، فيبدو أن محاصرة فصائل الإسلام الأصولي هي المدخل الذي بلورته إسرائيل لتجزئة الصومال وأنتجته عبر مراكز التفكير الأميركية.

## أ - السودان

لم يشكّل السودان تهديداً مباشراً لإسرائيل على مدى تاريخه، كما لم يع تاريخياً - طبقاً للتقديرات الإسرائيلية - مخاطر التحركات الإسرائيلية المحيطة به من دول الجوار الأفريقية، فيذكر فيرجي أن السودان، على عكس مصر، لم يدخل في مواجهة شاملة مع التحرك الإسرائيلي، فلم يعترض طريق إسرائيل وهي تُطوّر شبكة علاقات شاملة لها مع إثيوبيا في عهد هيلاسيلاسي، ثم مع أوغندا وكينيا<sup>(22)</sup>. وعلى الرغم من هذا الموقف السوداني، فإن إسرائيل تعاملت معه منذ إعلان قيامها في عام 1948 باعتباره عمقاً استراتيجياً محتملاً لمصر، ويشكل أحد مصادر القوة والإسناد لهذه الدولة الرئيسة في الصراع العربي - الإسرائيلي، وبالتالي هو خطر كامن لا بد من أن تتعامل معه.

(21) المصدر نفسه، ص 2.

(22) المصدر نفسه، ص 49.

## (1) جنوب السودان

يُمكن رصد التطبيقات الإسرائيلية لاستراتيجيات بن غوريون في أربع مراحل: الأولى في جنوب السودان من بداية الخمسينيات حتى وقتنا الراهن. بدأت هذه المرحلة بالتفاعل مع السودان إجمالاً قبل استقلاله عن دولتي الحكم الثنائي أي (مصر وبريطانيا)، عبر آلية التبادل التجاري للشركات الخاصة، وهو ما أوقفته مصر في عام 1950<sup>(23)</sup>؛ بينما كانت المرحلة الثانية هي التفاعل مع القوى السودانية المناوئة لمصر في السودان في مرحلة مبكرة من منتصف الخمسينيات؛ أما المرحلة الثالثة، فهي التفاعل الإيجابي مع الحركات الانفصالية في جنوب السودان، وبدأت منذ منتصف الستينيات تقريباً. جاءت المرحلة الرابعة منذ بداية التسعينيات التي قال عنها عاموس يادلين، الرئيس السابق للاستخبارات العسكرية الصهيونية «أمان»، خلال تسليمه مهمات منصبه إلى خليفته، متوّهاً بدور إسرائيل الكبير في مساعدة الحركات الانفصالية في الجنوب السوداني: «أنجزنا خلال السنوات الأربع والنصف الماضية المهمات كلها التي أوكلت إلينا، واستكملنا العديد منها، والتي بدأها الذين سبقونا». وأضاف: «أنجزنا عملاً عظيماً للغاية في السودان؛ نظّمنا خط إيصال السلاح للقوى الانفصالية في جنوبه، ودرّبنا العديد منها، وقمنا أكثر من مرة بأعمال لوجستية لمساعدتهم، ونشرنا في الجنوب ودارفور شبكات رائعة قادرة على الاستمرار بالعمل إلى ما لا نهاية، ونُشرف حالياً على تنظيم «الحركة الشعبية» هناك، وأقمنا لهم جهازاً أمنياً استخبارياً»<sup>(24)</sup>. وبطبيعة الحال، ساهمت الاستراتيجيات الإسرائيلية - ضمن عوامل أخرى - في بتر جنوب السودان بإعلان دولته، وسارعت إسرائيل لملء الفراغ الناتج من انسحاب الدولة المركزية من جنوب السودان على الصعد العسكرية الأمنية والخدماتية، حيث أعلنت إقامة علاقات دبلوماسية بين جنوب السودان وإسرائيل في 28 تموز/ يوليو 2011، ووعدت إسرائيل بمساعدات سخية للدولة الأفريقية الحديثة

(23) انظر: أمانى الطويل، «إسرائيل واستراتيجيات تجزئة السودان»، في: إجلال رأفت [وآخرون]، انفصال جنوب السودان: المخاطر والفرص (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).

(24) العربي، 2010\11\2.

الولادة، كما حرصت على إعلان المستوى الرفيع لعلاقاتها بدولة جنوب السودان عبر لقاء بين سلفا كير، رئيس دولة جنوب السودان، وبنيامين نتيناهو رئيس الوزراء الإسرائيلي، في نيويورك على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي هذا السياق، نرصد تنافسًا مصريًا - إسرائيليًا محدّدًا، إذ قدّمت مصر إلى جنوب السودان مساعدات وخدمات على المستوى التقني، خصوصًا في مجال الري والزراعة ومجال الكهرباء، كما وعدت ببناء جامعة الإسكندرية في الجنوب. يبقى أن لإسرائيل، في ما يبدو لنا، إمكانية للتأثير في دوائر صناعة القرار في جنوب السودان بطبيعة مساعداتها الأمنية، وهو مجال أحسب أن مصر سوف تظل بعيدة نسبيًا منه بسبب طبيعة توازناتها بين دولتي شمال السودان وجنوبه.

## (2) دارفور

اندلعت أزمة دارفور بتفاعل عدد من العوامل الداخلية، منها صراع على السلطة نشأ في الخرطوم نتيجة الانقسام الذي جرى في صفوف جماعة الإنقاذ السودانية في عام 1999 في إطار تنظيمها الأم، الجبهة القومية الإسلامية، إضافة إلى التهميش التنموي التاريخي في إقليم دارفور تحت مظلة من اتساع ظاهرة الجفاف وما تُخلّفه من صراعات على مورد المياه بين نمطي الإنتاج الزراعي والرعوي، والمعالجات المحلية أيضًا لهذه الأزمة من جانب حزب المؤتمر الوطني. وقد ارتكزت تلك المعالجات على توسيع حجم العمليات العسكرية ضد التمرد الدارفوري، وإهمال الحلول القومية للأزمة، الأمر الذي أسفر عن تطورين أساسيين: الأول، أزمة إنسانية شملت نحو مليونين من البشر الذين هجروا قُراهم وهربوا إلى معسكرات للاجئين داخل السودان وخارجه على مدى السبع سنوات الماضية، والثاني ممارسات خارج القانون، من قتل غير متفق على حدوده، وإحراق للقرى على مستوى واسع<sup>(25)</sup>. ووظفت هذه

---

(25) أماني الطويل، «الموقف الأميركي من السودان، مسارات التفاعل وطبيعة المخططات»، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 10 شباط/فبراير 2011)، على الموقع الإلكتروني: <<http://www.dohainstitute.org/Home/Details/5d045bf3-2df9-46cf-90a0-d92cbb5dd3e4/96cce3f4-6b08-4fd8-9cb4-23c9cdb0ce9c>>.



التفاعلات الداخلية السودانية بفاعلية ضمن المخطط الإسرائيلي، حيث كان اليهود الأميريون هم القوى الدافعة الرئيسة وراء تحالف «غوث دارفور» (Save Darfur) الذي دُشن في جامعة سيتي في نيويورك، ووجد دعمًا أساسًا من متحف الهولوكوست الإسرائيلي الذي خصص جزءًا منه لمأساة دارفور، وينشط حاليًا في جمع الثقافة الشفاهية للجنوبيين السودانيين<sup>(26)</sup>. ونجح هذا التحالف في حشد دعم عالمي في الولايات المتحدة الأميركية وغيرها من البلدان لعدد من الأسباب، منها الموقف الأخلاقي المرتبط بدعم بشر تعرضوا لكارثة إنسانية، وتدشين مبدأ التدخل أيضًا لأسباب إنسانية وكانت الأمم المتحدة تبنته اعتبارًا من مطلع الألفية الجديدة. وتبلور الموقف الدولي من أزمة دارفور في تصعيد العقوبات ضد النظام السوداني بدءًا من عام 2004، عبر آلية قرارات مجلس الأمن تحت ولاية البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وهو البند الذي يُتيح التدخل العسكري. واعتبارًا من عام 2007، وبموجب القرار رقم 1769 الصادر عن مجلس الأمن الدولي، دخل 26 ألف عنصر من الأمم المتحدة إلى إقليم دارفور لحفظ السلام فيه، على الرغم من عدم وجود اتفاق سلام في هذا التوقيت لحفظه.

في عام 2011، نجحت الحكومة السودانية في عقد اتفاق سلام (اتفاق الدوحة) مع فصائل الحرية والعدالة في دارفور، بزعامة التجاني السيسي الذي عمل حاكمًا لدارفور لفترة، بمساعدة دولة قطر التي تُقدم مساعدات اقتصادية كبيرة إلى الإقليم، لإنهاء أزمته الإنسانية. وعلى الرغم من ذلك، فإن هذا الجهد يواجه تحديين أساسيين: الأول هو تجاهل القوى السياسية القومية، إذ تحولت إلى قوى رفض للاتفاق<sup>(27)</sup>، والثاني هو تحول قسم مؤثر من المعارضة السودانية إلى معارضة إثنية مسلحة بقيام تحالف كاودا الذي أعلن في تشرين الثاني/نوفمبر 2011، ويشمل الفصائل المسلحة في دارفور التي لم يشملها اتفاق الدوحة. وفي تقديرنا أن حل الأزمة على مستوى قومي - وهو ما ترفضه

---

(26) خبرة شخصية

(27) الصادق المهدي، يمكن مراجعة آراء ومواقف في شأن تحفظات حزب الأمة على اتفاق

الدوحة.

الحكومة السودانية - كان من الممكن أن يخفض مستوى التهديدات على الأرض للاتفاق، ويحرم المصالح الخارجية إمكانية توظيف بعض الفصائل ضد مؤسسة الدولة الهشة أصلاً في السودان.

## ب - الصومال

تعود محاولات اختراق إسرائيل الصومال إلى ما بعد فترة انهيار الدولة في عام 1991، مستغلة ظروف الحروب الأهلية، حيث تحركت تحت غطاء إنساني، فأقامت مراكز عدة في العاصمة مقديشو أول مرة، وفي بعض الأقاليم الأخرى لتقديم المساعدات إلى الصوماليين عبر صندوق إغاثة الصومال، وهو صندوق تدعمه وزارة الخارجية الأميركية ومنظمة «بناي بريث» ومنظمة «جونيت» اليهودية، ومنظمات وجمعيات أخرى عدة في الولايات المتحدة. وقد تم تأهيل هذه المراكز بخبراء إسرائيليين وصلوا إلى الصومال في أواخر عام 1992، وبلغ عددهم 250 شخصاً آنذاك<sup>(28)</sup>.

أُعلن تأسيس جمهورية أرض الصومال على جزء من الأراضي قبل سقوط سياد بري نهائياً، إلّا أن الحرب الأهلية التي اجتاحت جنوب الصومال في عقب سقوط حكومة بري، ثم التدخل الدولي الذي قادته الولايات المتحدة في الصومال، أدّى إلى توارى مسألة انفصال المناطق الشمالية، وظل التركيز قائماً على الجنوب الذي يُمثّل الثقل السكاني والسياسي والاقتصادي في الصومال.

حاولت إسرائيل نسج علاقات مع قادة الفصائل الصومالية في أعقاب انهيار مؤسسة الدولة الصومالية، ولوّحت بمساعدات عسكرية واقتصادية وصحية مباشرة، وذلك من خلال مشاركتها في المؤتمر الدولي الثاني لتنسيق المساعدات الإنسانية للصومال في أديس أبابا في كانون الأول/ ديسمبر 1992.

يمكن القول إن المساعي التي بذلتها أرض الصومال لدى دول الجوار،

---

(28) سالم سعيد سالم، «ماذا وراء استعداد إسرائيل للاعتراف بجمهورية أرض الصومال»،

أخبار اليوم (اليمن)، 13/10/2010، على الموقع الإلكتروني: <<http://akhbaraljom.net/new-details.php?sid=31361>>، and <<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/1AD4E2D3-ED74-420D-A3A6-F44D9EDF0CB7.htm>>.

وكذلك لدى المنظمات الإقليمية لمنحها الاعتراف، باءت بالفشل، كما حاولت استجداء إسرائيل محاولة كسب دعمها. ونُسب إلى رئيس جمهورية أرض الصومال السابق، أحمد إبراهيم عقال، إرساله رسالة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إسحق رابين، دعا فيها إسرائيل إلى مد يد العون إلى حكومته وإقامة علاقات ودية بين البلدين. وحاول عقال في رسالته إقناع تل أبيب بالاعتراف بدولته، موظفًا خطر الأصولية الإسلامية القادمة من السعودية واليمن والسودان، ومنوهاً بالأهمية الاستراتيجية التي يمثلها مضيق باب المندب الذي يتأخم أرض الصومال.

في مقابلة مع شبكة الجزيرة الإخبارية، نفى رئيس جمهورية أرض الصومال الحالي أي علاقة مع إسرائيل، لكنه أشار إلى أن حكومته حرة في إقرار إقامة هذه العلاقات حين ترى ذلك، ولا يستطيع أحد منع هذا الأمر، مشيرًا إلى أن أكثر من دولة عربية فعلت ذلك. ويبدو أن حسابات أرض صومال في هذا الموقف تقوم على أن قطاع المواشي - الذي يُعدّ من أهم الصادرات - تضرّر نتيجة التغيرات المناخية، والحظر المتقطع والمتكرر أيضًا الذي تفرضه دول الخليج لأسباب صحية، بينما لم تضخ هذه الدول في المقابل استثمارات مؤثرة لإحراز تقدم تنموي. من هنا فإن من شأن تفاعل إيجابي - طبقًا لتقديرات من أرض الصومال - مع إسرائيل أن يفتح الباب أمام مساعدات واستثمارات دولية جديدة، قد تُساهم في تنوّع المفردات الاقتصادية، وفي إيجاد فرص واعدة في مجال التنقيب عن النفط فضلًا عن الثروات السمكية.

أعلنت إسرائيل استعدادها للاعتراف بجمهورية أرض الصومال على لسان ييغال بالمر المكلّف ملف العلاقات الإسرائيلية - الأفريقية، ويبدو أن الحسابات الإسرائيلية في هذا الشأن تبلور في:

- اعتبارات استراتيجية: تحاول إسرائيل شد الخناق على العالم العربي بما يُمكنها من الالتفاف حول باب المندب بنشاط عسكري وأمني مكثف، وتأسيس سياسة الذراع الطويلة الإسرائيلية في البحر الأحمر. كما أن وجودها في الصومال سيُمكنها من تكثيف مخططاتها لإثارة بؤر للتوتر والصراع على

أطراف النظام الإقليمي العربي في جواره الأفريقي، ولا سيما المناطق الرخوة، مثل اليمن.

- اعتبارات أمنية: ثمة مخاوف إسرائيلية من امتداد نشاط الجماعات الجهادية المسلحة في الجنوب الصومالي، التي تراها إسرائيل تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي ومصالحها في القرن الأفريقي. وعلى ما يبدو، فإن استمرار معضلة الصومال واستعصاءها على جميع الحلول الإقليمية والدولية، وتغلغل أفكار القاعدة الجهادية في الحركات الإسلامية المسلحة في الصومال، وما في الأوساط الدولية من إمكانية تحوّل الصومال إلى نقطة انطلاق لعمليات القاعدة، تمثّل كلها مبررات لبعض القوى الدولية والإقليمية للجوء إلى خيار تفتيت الجسد الصومالي حتى لا تقوم قائمة لدولة صومالية قوية قد تكون في قبضة إسلاميين متطرفين، خصوصًا في ضوء الخبرات المتوافرة بشأن تجربتي المحاكم والشباب في الصومال التي قوّضت فرص الحكومة الانتقالية الصومالية المدعومة من الغرب لبسط نفوذها على الدولة، في ضوء تقدير إسرائيلي يعتبر أن تهديدات المحاكم الإسلامية ليست محلية فقط بل إقليمية أيضًا، لأن سيطرتها على الصومال تشكّل خطرًا على القارة الأفريقية<sup>(29)</sup>.

- اعتبارات اقتصادية وتجارية: إن تأمين المصالح الاقتصادية هو من أهم الاستراتيجيات الإسرائيلية في أفريقيا لتحصل على حصة الأسد من حجم التبادل التجاري واستثمارات الموارد الطبيعية التي تزخر بها المنطقة. وقد تكون جمهورية أرض الصومال منطقة جاذبة لإسرائيل من هذا المنظور، لما تتمتع به من ثروة حيوانية وسمكية، إلى جانب الموارد الطبيعية التي تحتاج إلى استثمارات خارجية لاستغلالها. وفي هذا السياق يقوم رجل أعمال إسرائيلي مقيم في إثيوبيا بدور الوسيط لتشجيع التبادل التجاري الإسرائيلي مع «جمهورية أرض الصومال»، وذلك في سياق مساعي إسرائيل لتأجير ميناء «بربرة الصومالي»، أو على الأقل الفوز بتعهد «جمهورية أرض الصومال» بتقديم التسهيلات اللازمة لاستخدامه لأغراض تجارية، وهو ما يشير إلى وجود

---

(29) المصدر نفسه.

مصالح إثيوبية - إسرائيلية مشتركة في استخدام الموانئ الصومالية<sup>(30)</sup>. ويمكن رصد التوجهات الدولية بشأن تقسيم الصومال في عدد من المؤشرات:

• مصادقة البرلمان الفدرالي الألماني في تموز/ يوليو 2007 على قرار دعا فيه المستشار الألمانية أنجيلا ميركل إلى العمل على درء الخطر القادم من الجنوب، الذي يُهدد استقرار جمهورية أرض الصومال. وكان من بين الحلول التي تم طرحها في هذا الصدد خيار الاعتراف القانوني.

• التقارير والدراسات الصادرة عن مراكز الدراسات الأميركية التي نصحت الإدارة الأميركية بالاعتراف بتجزئة الصومال باعتبارها أمرًا واقعًا، وحددت المصالح الأميركية من هذا الاعتراف<sup>(31)</sup>.

في هذا السياق نذكر تقريرًا أصدرته مؤسسة راند الأميركية تحت عنوان «Radical Islam in East Africa» (الإسلام الراديكالي (الأصولي) في شرق أفريقيا)، أوصى باعتراف أميركي بأرض الصومال كي تكون شريكًا متقدمًا في الحرب على الإرهاب. وفي مقالة للباحث الأميركي ج. بيتر فام (J. P. Pham)، مدير معهد نيلسون للدراسات في جامعة جيمس مديسون ونائب مدير مؤسسة دراسات الشرق الأوسطية والأفريقية في عام 2007، تحت عنوان «Somaliland: on the road to Independent Statehood» (أرض الصومال: في طريقها نحو الاستقلال)، دافع فيه عن الاعتراف بجمهورية أرض الصومال لاعتبارات عدة، أهمها:

- احتمال أن تكون قاعدة مهمة للجهد العسكري من أجل مكافحة الإرهاب نظرًا إلى موقعها الجغرافي الاستراتيجي المطل على البحر الأحمر، وحاجة قوات الناتو إلى تسهيلات ميناء بربرة لعمليات مطاردة الإرهاب.

---

(30) محمود أبو العينين، محرر، التقرير الاستراتيجي الأفريقي، 2007 - 2008 (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2008)، ص 245.

(31) Johnnie Carson, «State Department: A Dual-Track Approach to Somalia», (Centre for Strategic and International Studies (CSIS), 20 October 2010).

- كون الاعتراف بأرض الصومال لا يُساهم في تعزيز الاستقرار في المنطقة من خلال تأسيس مؤسسات الدولة وخلق رفاهية تنموية فحسب، بل قد يكون أيضًا عاملًا مشجعًا لتوحيد المنطقة ورفاهيتها، كما يكون متنفسًا بحريًا لحليف واشنطن في المنطقة إثيوبيا التي تفتقد منفذًا بحريًا منذ انفصال إريتريا عنها.

- كونها تزخر بموارد طبيعية وفرص تجارية قد تجذب الشركات الأميركية إلى الاستثمار في قطاع النفط، وتجعل أرض الصومال سوقًا إقليمية تجارية تدور في دائرة المصالح التجارية الأميركية<sup>(32)</sup>.

خلال عام 2011 برزت مؤشرات تتجه إلى إعادة رسم خريطة التوازن الإقليمي في منطقة القرن الأفريقي، وربما يكون ذلك في غير مصلحة النظام الإقليمي العربي. من هذه المؤشرات التعامل مع جمهورية أرض الصومال بمنطق الاعتراف الواقعي بوصفها بديلًا من الدولة الأم؛ إذ أضحت دول الجوار الأفريقية تتبني منظورًا واقعيًا وعمليًا في التعامل مع الأزمة الصومالية. وبدأت مجموعة الهيئة الحكومية للتنمية المعروفة باسم «إيغاد» تقبل حقيقة أن الحكومة الصومالية الانتقالية بزعامة شيخ شريف لا تمثل أحدًا في الداخل الصومالي، وهو ما يجعلها غير قادرة على دحر المعارضة الإسلامية التي تُسيطر على معظم أنحاء الصومال، كما أنها تقف عاجزة عن القيام بدور حقيقي نحو المصالحة الوطنية. ولعل فشل منطق المصالحة الفوقي الذي انتهجه الصومال منذ عام 1991 يختلف تمامًا عن المنظور القاعدي والشعبي الذي تبنته أرض الصومال منذ البداية، وأدى إلى تحقيق السلام والاستقرار. وبناء عليه اتجهت دول أفريقية عديدة، مثل إثيوبيا وكينيا وبوروندي وجنوب أفريقيا وغانا والسنغال، إلى التعامل بمنطق الاعتراف الواقعي بجمهورية أرض الصومال. وبعد الانتخابات الرئاسية التي عُقدت في حزيران/يونيو 2010، وأدت إلى فوز مرشح المعارضة أحمد محمود سيلانيو، أعلنت الولايات المتحدة

---

J. Peter Pham, ««Somaliland»: On the Road to Independent Statehood.» on the Web: (32)  
<<http://www.somaliland.org/2007/12/13/>>.

والاتحاد الأوروبي أنهما سيتعاملان بشكل مباشر مع جمهورية أرض الصومال. ولا يخفى أن نموذج «أرض الصومال»، من حيث كونه يطرح المثال الوحيد لديمقراطية التعدد الحزبي في القرن الأفريقي، يجعلها قريبة من الاعتراف الدولي؛ ففي كانون الأول/ ديسمبر 2010، زار وفد من منظمة «إيغاد» هرجيسا، وأجرى محادثات مع المسؤولين هناك، بل طلب من الحكومة إرسال وفد من المراقبين يمثلون أرض الصومال إلى استفتاء جنوب السودان<sup>(33)</sup>. وبطبيعة الحال يخلق الاعتراف المتوقع بتجزئة الصومال واقعا جيو - سياسيا جديدا في الصومال والقرن الأفريقي يؤثر في مجمل المصالح العربية والمصرية من حيث الوجود الدولي المباشر في مناطق الجوار العربي، والتأثير في مستقبل التفاعلات المصرية العربية - الأفريقية على نحو سلبي للمصالح الأفروعربية التي قد تجد مقاومة واضحة في ملفات حيوية مثل المياه والتعاون الزراعي<sup>(34)</sup>.

## ثانياً: ضمان حرية الملاحة الإسرائيلية في البحر الأحمر

يمثل أمن البحر الأحمر بالنسبة إلى إسرائيل أحد محددات أمنها القومي؛ إذ إنها تتحول إلى دولة حبيسة على النحو الذي جرى في حرب 1973، إذا لم تتوافر لها القدرة على حرية الحركة فيه، التي تنعكس مباشرة على قدراتها العسكرية ونجاحها في تحجيم فرص حصار الدولة. وربما يُشير ما قاله بن غوريون بهذا الصدد إلى هذه الأهمية عندما اعتبر أنه «لو تمكنا من السيطرة على مواقع حيوية في البحر الأحمر فإننا ستمكن من اختراق سور الحصار العربي، بل والانقضاض عليه وهدمه من الخلف»<sup>(35)</sup>.

---

(33) حمدي عبد الرحمن، «القرن الأفريقي.. إعادة تشكيل وصياغة جيوسياسية وتحالفات إقليمية ودولية جديدة»، الاقتصادية، 2011/1/21، على الموقع الإلكتروني: <[http://www.aleqt.com/section\\_opinion.html](http://www.aleqt.com/section_opinion.html)>.

(34) أماني الطويل، المتغيرات الإقليمية في حوض النيل محفزات التعاون والصراع في الأمن المائي المصري، تحرير أيمن عبد الوهاب (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2011)، ص 80.

(35) فرجي، ص 7.

كما يبدو أن للبحر الأحمر أبعادًا محلية إسرائيلية، نتيجة انعكاس الحالة فيه على المقدّرات الاقتصادية المرتبطة بحركة التجارة إلى أفريقيا وجنوب شرق آسيا<sup>(36)</sup>، التي تُقدّر على الصعيد الأفريقي وحده بـ 20 في المئة من إجمالي حجم التجارة الإسرائيلية. وفي ما يتعلق بالأهداف الاقتصادية الإسرائيلية في أفريقيا، فإن الحصول على ثرواتها الاستخراجية، وجني الأرباح التجارية مسألتان حاکمتان في الاقتصاد الإسرائيلي، حيث تحصل إسرائيل على حصة لا بأس فيها من ألماس الكونغو، كما أنشأت عددًا من الشركات النفطية في أفريقيا بقبعات أوروبية أو أميركية، وذلك بحسبان تمتّع أفريقيا باحتياطيات نفطية تصل إلى 125 مليار برميل<sup>(37)</sup>. كما تحتكر حاليًا تجارة المنتجات الغذائية في إثيوبيا<sup>(38)</sup>.

طبقًا للمعطيات السالفة الذكر، ترفع الأوضاع المرتبطة بانهياء مؤسسة الدولة في الصومال، وانتشار فصائل الإسلام السياسي التي ترفض الوجود الإسرائيلي على أساس أيديولوجي، درجة المخاطر في وجه الكيان الصهيوني، وهو ما يجعل عمليات القرصنة في البحر الأحمر تبدو غطاءً مناسبًا لحركة الملاحية الإسرائيلية، خصوصًا أنه في منتصف حزيران/ يونيو 2008، ومع تسارع حالات اختطاف السفن وقرصنتها، تم إصدار ستة قرارات بهذا الشأن من مجلس الأمن الدولي، وهي القرارات التي أُجيزت تحت ولاية الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، حيث أتاححت الدخول إلى مياه الصومال الإقليمية التي لا يزال لها وضع قانوني باعتبارها دولة، ومستندة إلى طلب من الحكومة الانتقالية الصومالية التي تخضع لنفوذ إثيو - أميركي، الأمر الذي ترتب عليه وجود أساطيل من دول عدة، خصوصًا مع إطلاق الاتحاد الأوروبي

---

(36) عميدرور، إسرائيل ومواجهة الوجود العسكري الإيراني.

(37) انظر: أمانى الطويل، «الأهمية الجيو استراتيجية للمقارة الأفريقية»، ورقة قدمت إلى: مستقبل العلاقات المصرية - الأفريقية: التحديات والطموحات (مؤتمر نظمه المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، 30 تشرين الأول/ أكتوبر 2011).

(38) أمانى الطويل، «أمن البحر الأحمر: الواقع والتحديات»، السياسة الدولية (نيسان/ أبريل

2009)، ص 84.



«عملية أتلانتا» التي تُجيز لدوله التحرك من أجل حماية سفنها<sup>(39)</sup>، منها الهند وباكستان وغيرهما.

الملاحظ في هذه القرارات (خصوصًا القرار رقم 1851) الدعوة إلى إنشاء منظومة أمنية لحماية البحر الأحمر بتعاون دولي، في ضوء ما يقول عنه القرار من عجز محلي لمواجهة ظاهرة القرصنة، ودعوة القرار رقم 1846 إلى نشر الدول قطعًا بحرية تُكافح ظاهرة القرصنة، فأنشأت اليابان مثلًا قاعدة عسكرية ما زالت محدودة في جيبوتي<sup>(40)</sup>، وهو ما يعني في التحليل الأخير نشوء أوضاع عسكرية لدول عدة معترف بها في حال ترتيب أمن البحر الأحمر.

أما على الصعيد السياسي، فمن اللافت قدرة دولتين مثل كينيا وأوغندا على الحفاظ على علاقات جيدة مع أصدقاء، مثل إيران من جهة والولايات المتحدة وإسرائيل من جهة ثانية، حيث تستفيد الدولتان من المداخل الإيرانية في علاقاتهما الأفريقية، ومنها المساعدات الاقتصادية والدعم الفني، بل وتصدير النفط والسلاح. ولم تخرج جيبوتي التي فيها قاعدة عسكرية أميركية من هذا السياق<sup>(41)</sup>، ومن الواضح أن دول شرق أفريقيا أسست نموذجًا براغماتيًا في التفاعل مع القوى المتنافسة على موطن قدم لها في القرن الأفريقي، وهو ما يُثير قلقًا إسرائيليًا على نحو كبير إلى حد إثارة الموضوع من جانب وزير الخارجية الإسرائيلي أفغدور ليبرمان في زيارته أربع دول في القرن الأفريقي في عام 2009<sup>(42)</sup>.

أما على المستوى العسكري، وإزاء التعاون الإيراني - الإريتري وحصول

---

(39) نص قرار مجلس الأمن رقم 1851، تاريخ 16 كانون الأول/ديسمبر 2008.

(40) مقابلة مع محمود علي يوسف، وزير خارجية جيبوتي، تاريخ 30/11/2011، في الدوحة - قطر.

(41) انظر: محمد عباس ناجي، «أبعاد التحركات الإيرانية في أفريقيا وانعكاساتها على الأمن الإقليمي»، ورقة قدمت إلى: «التحركات الإيرانية في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي وانعكاساتها على الأمن الإقليمي والاستقرار في المنطقة»، مؤتمر نظمه المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، 21 تشرين الأول/أكتوبر 2009.

(42) انظر: حسن حاج علي، «محددات السياسة الإيرانية في القرن الإفريقي».

إيران على تسهيلات عسكرية على الجزر الإريتريّة، فإن الإجراءات الإسرائيلية تبلورت، خلال العامين الأخيرين، بنشر قوة بحرية مناسبة قادرة على مواجهة التهديدات المفاجئة، تتضمن - طبقاً للجنرال الإسرائيلي يعقوب عميدور - «قوارب صاروخية وطائرات مروحية وغواصات في مواقع مهمة في البحر الأحمر». وأشار عميدور إلى أن هذه القوات نفذت إلى البحر الأحمر أول مرة عبر قناة السويس. كما أن إسرائيل تتعاون تعاوناً كاملاً مع الأسطول الخامس الأميركي، ونصح تقرير عميدور لمركز الأمن القومي الإسرائيلي بضرورة الهجوم على إيران مستقبلاً<sup>(43)</sup>.

أما على الجانبين العربي والأفريقي، فيمكن أن نلاحظ الآتي:

- عدم استجابة النظام العربي لمصادر التهديد في البحر الأحمر، على الرغم من وجود محاولة منذ عام 1977 لإنشاء منظومة عربية لأمن البحر الأحمر في إطار الجامعة العربية، تزايدت الحاجة إليها مع زرع الغام فيه في عام 1984. وعدم فاعلية النظام العربي أيضاً تجاه مصادر تهديده في القرن الأفريقي، وغياب المبادرات العربية المعنية بضمان أمن البحر الأحمر في إطار تحركات مجلس الأمن الدولي.

- ضعف القدرات العسكرية العربية في البحر الأحمر من حيث محدودية الأساطيل البحرية العربية، وعدم وجود تعاون بيني في الوقت الحالي. وعلى الجانب الأفريقي، فإن معاناة الصومال خطر الانهيار وضعف اقتصادات إريتريا والسودان وكينيا وانشغال الجميع بالصراعات الداخلية، كل ذلك يحتم من أدوارها في تفعيل المشاركة في أمن البحر الأحمر.

- التفاعل العربي الضعيف مع دولة مثل إريتريا التي شهدت تغلغلاً إسرائيلياً ثم إيراينياً على التوالي.

- اقتصر التفاعل العربي مع أزمة أمن الأحمر على عقد اجتماع مجلس السلم والأمن العربي في إطار الجامعة العربية في 20 تشرين الثاني/نوفمبر

---

(43) انظر: عميدور، إسرائيل ومواجهة الوجود العسكري الإيراني.

2008، حيث لم يُقدم على اتخاذ أي تدبير بشأن الأزمة، واكتفى بإصدار بيان، وتحديد موعد للاجتماع في صنعاء في كانون الثاني/ يناير 2009، وهو اجتماع لم يحصل، إذ جرفته حوادث غزة<sup>(44)</sup>، وهو ما يجعل بعض المراقبين يتوقع أن يكون من بين أهداف الحرب على غزة لفت الأنظار بعيداً من البحر الأحمر<sup>(45)</sup>.

### ثالثاً: متطلبات الأمن المائي الإسرائيلي

يرتبط المشروع الصهيوني بكلٍّ من نهري النيل والفرات، فتقول التوراة إن الرب قطع مع إبراهيم ميثاقاً بأن يُعطي لنسله «هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات»<sup>(46)</sup>. ربما هذا المعطى الديني هو ما يفسر وجود مشاريع إسرائيلية مرتبطة بنهر النيل، ومتزامنة مع مشروع هرتزل نفسه في مطلع القرن العشرين، والقائم على نقل مياه النيل بسحارات تحت قناة السويس إلى سيناء ومنها إلى إسرائيل، وبناء على ذلك تقدّم هرتزل من الحكومة المصرية بمشروع للحصول على امتياز الاستيطان في شبه جزيرة سيناء لمدة 99 عاماً، مطالباً في سياق هذا المشروع بجزء من مياه النيل الزائدة في فصل الشتاء، التي تذهب إلى البحر المتوسط<sup>(47)</sup>، إلا أن هذا المشروع واجه رفضاً مصرياً - بريطانياً مؤسّساً على أن المشروع البريطاني يربط مسارات الزراعة المصرية واتجاهاتها بمتطلبات الصناعة البريطانية في لانكشاير، وهي المتطلبات التي جعلت من زراعة القطن أولوية في كلٍّ من مصر والسودان من جهة، إضافة إلى ما قد تُسببه السحارات تحت قناة السويس من ملوحة للأراضي في سيناء تُسبب بانهيار أي مشاريع زراعية فيها<sup>(48)</sup>.

كانت الخطوة الثانية للمشاريع الإسرائيلية تلك المرتبطة بالمياه في عام

(44) انظر: الطويل، «أمن البحر الأحمر».

(45) أنور عبد الملك، في: الأهرام، 2009/1/13.

(46) الكتاب المقدس، «سفر التكوين»، الأصحاح 15، الآية 18.

(47) طابع، ص 340.

(48) أمانى الطويل، «العلاقات المصرية السودانية»، (رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين

شمس، القاهرة، 2003)، ص 219.

1974، حيث طرحت أهم المشاريع الإسرائيلية المتطلعة إلى الحصول على مياه من نهر النيل، وهو مشروع «إليشع كالي»، مهندس المياه الإسرائيلي الذي صَدَّر مشروعه بالقول: «إن معطيات منطقتنا البيئية والسياسية تفرض أن يكون لكل اتفاق سلام بند مياه»<sup>(49)</sup>. وتدور فكرة مشروع كالي الأساس على أن حصول إسرائيل على قدر يوصف إسرائيليًا بأنه قدر صغير من مياه النيل (0.8 مليار متر مكعب) عن طريق مصر لن يؤثر في الميزان المائي المصري. أمّا الأساس الفني للمشروع، فيعتمد على توسيع ترعة السلام في مدينة الإسماعيلية<sup>(50)</sup>، لتتقل بين 100 و500 مليون متر مكعب من المياه، وتنقل هذه المياه بسحارات تحت قناة السويس وصولاً إلى إسرائيل، على أن تتحول في هذه الحالة إلى سلعة تقوم إسرائيل بشرائها<sup>(51)</sup>.

يبدو لنا أن هذا المشروع مركزي لإسرائيل، يُطرح على مصر منذ عام 1974 دورياً وفي كل مناسبة؛ إذ إنه طرح في عامي 1986 و1989، ثم في إطار مفاوضات مدريد في عام 1991. وتبلور موقف مصري رافض لهذا المشروع مستند إلى اعتبارات فنية واستراتيجية، حيث يركز الجانب الفني على إمكانية رفع ملوحة الأرض الزراعية في سيناء، وكذلك تدشين مبدأ تسعير المياه وبيعها، وهو مبدأ باهظ التكاليف بالنسبة إلى مصر المحرومة من أي مصادر للمياه عدا نهر النيل، خصوصاً إذا فكرت في استخدامه دول منابع حوض النيل. كما أن وصول مياه النيل إلى إسرائيل، فضلاً عن كونه مخالفاً لقواعد القانون الدولي المتعلقة بأحواض الأنهار المشتركة، يضيف إلى دول الحوض دولة جديدة في سابقة هي الأولى من نوعها.

أمّا الجوانب الاستراتيجية، فتمثّل في أن حصول إسرائيل على هذا القدر من المياه يكون بمنزلة ولادة جديدة لإسرائيل، لأنه يُعطيها 20 ضعف

---

(49) إليشع كالي، المياه والسلام: وجهة نظر إسرائيلية، ترجمة رنده حيدر؛ مراجعة الترجمة أحمد خليفة؛ تقديم الترجمة العربية منذر حدادين (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1991)، ص 1.

(50) مدينة شرق مصر تقع على قناة السويس بين مدينتي بورسعيد والسويس

(51) المصدر نفسه، ص 85.

المساحة المزروعة حاليًا، ويُمكنها من زيادة المساحات المزروعة في صحراء النقب بما يساوي 500 ألف فدان، إضافة إلى أنه يدعم القدرات الإسرائيلية على استجلاب المزيد من المستوطنين. وبالتأكيد، فإن كلاً من الجانبين الفني والاستراتيجي يشكّل خسائر هائلة لمصر على مستوى أمنها القومي، كما يشكّل ارتفاعاً لمستوى تهديدات الأمن القومي العربي<sup>(52)</sup>.

## خاتمة

شهدت موازين القوى خلال الثلاثة عقود الماضية حركة تحولات مؤثرة ومستمرة بين قوى دولية وأخرى إقليمية في البيئة الجيو - استراتيجية للقرن الأفريقي، كما شهدت هذه المنطقة عمليات صعود للأوزان النسبية لبعض القوى الدولية أو الإقليمية، وانخفاض لأخرى. على أن الثابت في هذه التحولات هو التجاهل العربي الكامل لمصادر التهديد المؤثرة استراتيجيًا في النظام الإقليمي العربي، وأمنه القومي الشامل، وعناصر الأمن لدول مهمة فيه مثل مصر والسعودية واليمن والسودان، حيث لم تسع الدول العربية ضمن منظومة تنسيق إقليمي عربي منفصلة عن جامعة الدول العربية أو مرتبطة بها إلى حماية أمن البحر الأحمر، الممر العربي إلى أفريقيا. ومارست الجامعة في هذا السياق تراخيًا ربما كان مرتبطًا بتوجهات دول فيها ارتبطت بتحالفات غير مُعلنة بالاستراتيجيات الغربية، وربما الإسرائيلية إلى حد تعظيم مصادر قوة دولة إسرائيل على حساب المصالح العربية.

لعلنا نشهد في اللحظة الراهنة نوعًا جديدًا من التحولات مرتبطًا بارتفاع الوزن النسبي لإيران في القرن الأفريقي، بما يشكّله ذلك من تهديد للمصالح الإسرائيلية تُدرّكه إسرائيل وتسعى ربما إلى اختراقه عبر الدفع نحو حرب أميركية ضد إيران بجميع السبل والوسائل، وخلق تناقضات عربية إيرانية.

في هذا السياق، يبدو حسم الموقف العربي إزاء إيران مطلوبًا عبر آليات

---

(52) الطويل، «إسرائيل واستراتيجيات تجزئة السودان»،.

للحوار، ربما تُقدّم إيران فيها بعض التنازلات بشأن مشروعها للتمدد المذهبي في المنطقة العربية؛ إذ إن نوعًا من التنسيق مع إيران في هذه المرحلة يبدو مطلوبًا، في سياق خلق نقطة توازن بين المصالح العربية في القرن الأفريقي والتوجهات الإيرانية المتصادمة في منطقة القرن الأفريقي. كما يجب وضع استراتيجيات عربية بشأن الموقف من مسألة إدارة التنوع العرقي والديني والثقافي في الدول العربية عمومًا، وفي منطقة القرن الأفريقي خصوصًا، ومن المطلوب إنتاج خطاب عربي معترف بالآخر ومتسامح معه ومعترف له بالحقوق الإنسانية والثقافية والسياسية كلها، حيث أدّى الجهل العربي تحت مظلة تصاعد تيار القومية العربية ربما، أو الإهمال، دورًا في عدم بلورة موقف من الأقليات غير العربية على الأراضي العربية، ووظفت هذه المسألة ضد العرب من جانب إسرائيل عبر أكثر من نصف قرن. وربما يكون من المطلوب في هذا السياق إنشاء آلية تحت مظلة جامعة الدول العربية لمتابعة مسارات الاعتراف بالتنوع وطبيعة إدارته من جانب الحكومات العربية، وفرض نوع من العقوبات على أي حكومة عربية تتجاهل هذه المسألة الحيوية.

من المطلوب أيضًا أن تتبّه الاستثمارات العربية في منطقة القرن الأفريقي إلى ضرورة أن تعمل في بيئة محلية صديقة، فتوفر فرص عمل للسكان المحليين، وتخصص جزءًا من أرباحها لتنمية المجتمع المحلي تعليميًا وثقافيًا لتكون أداة لدور اجتماعي عربي، ولا بد من أن ينعكس بالإيجاب على الصورة العربية في الجوار الأفريقي، ويكون مقدّمة ربما لخلق مساحات من التفاعل المشترك.

في تقديري أن الإقدام من جانب دوائر صناعة القرار العربي على المستوى القطري أو الإقليمي في نطاق جامعة الدول العربية على مثل هذا النوع من السياسات الجديدة تجاه دول القرن الأفريقي هو المقدمة لصوغ موقف عربي جديد يستطيع أن يحوّل مصادر التهديد في القرن الأفريقي إلى مصادر دعم ومساندة للنظام العربي بمفرداته القطرية، كما يشكل دعمًا أصبح ملحقًا للنظام العربي بأكمله.

# المراجع

## 1 - العربية

كتب

أبو العينين، محمود (محرر). التقرير الاستراتيجي الأفريقي، 2007 - 2008. القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2008.

التقرير الاستراتيجي العربي، 2004 - 2005. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2005.

التقرير الاستراتيجي العربي، 2010. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2010.

رأفت، إجلال [وآخرون]. انفصال جنوب السودان: المخاطر والفرص. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

طابع، محمد سالم. الصراع الدولي على المياه: بيئة حوض النيل. تقديم عبد المنعم المشاط. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2007.

الطويل، أماني. المتغيرات الإقليمية في حوض النيل محفزات التعاون والصراع في الأمن المائي المصري. تحرير أيمن عبد الوهاب. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2011.

عميدور، يعقوب. إسرائيل ومواجهة الوجود العسكري الإيراني في البحر الأحمر. ترجمة مركز الناطور للدراسات والأبحاث. عمان: معهد أبحاث الأمن القومي، 2010.

فرجي، موشي. إسرائيل وحركة تحرير جنوب السودان: نقطة البداية ومرحلة الانطلاق. ترجمة الدار العربية للدراسات والنشر. القاهرة: الدار العربية للدراسات والنشر، [د. ت.].

فليفيل، السيد (محرر). التقرير الاستراتيجي الأفريقي، 2002 - 2003.  
القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2003.

كالي، إيشع. المياه والسلام: وجهة نظر إسرائيلية. ترجمة رنده حيدر؛ مراجعة  
الترجمة أحمد خليفة؛ تقديم الترجمة العربية منذر حدادين. بيروت:  
مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1991.

محمد، سمر إبراهيم. السياسة الإسرائيلية تجاه منطقة القرن الأفريقي. القاهرة:  
الجزيرة للنشر والتوزيع، 2009.

المسيري، عبد الوهاب محمد. موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج  
تفسيري جديد. 8 ج. القاهرة: دار الشروق 1999.

الهيئة العامة للإستعلامات. العلاقات الإسرائيلية الأفريقية. القاهرة: الهيئة،  
2003. (الدراسات الدولية)

## دوريات

الطويل، أماني. «أمن البحر الأحمر: الواقع والتحديات». السياسية الدولية:  
نيسان/ أبريل 2009.

مفلح، عز الدين. «راهنية العلاقات الإسرائيلية الأفريقية ومستقبلها في عالم  
متغير». البرلمان العربي: السنة 24، العدد 88، تشرين الثاني/ نوفمبر  
2003.

## رسائل وأطروحات

الطويل، أماني. «العلاقات المصرية السودانية». (رسالة دكتوراه غير منشورة،  
جامعة عين شمس، القاهرة، 2003).

محمد، سمر إبراهيم. «السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه القرن الأفريقي،  
1990 - 2001». (رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،  
جامعة القاهرة، القاهرة، 2006).



## مؤتمرات

«التحركات الإيرانية في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي وانعكاساتها على الأمن الإقليمي والاستقرار في المنطقة.» (مؤتمر نظمه المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، 21 تشرين الأول/أكتوبر 2009).

مستقبل العلاقات المصرية - الأفريقية: التحديات والطموحات (مؤتمر نظمه المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، 30 تشرين الأول/أكتوبر 2011).

## وثائق

دحمان، غازي. «التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا ومخاطره على الأمن العربي.» (الجزيرة نت، 25\6\2008)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/7AA996E4-5A92-4F13-874B-DB10104BC700.htm>.

الطويل، أماني. «الموقف الأميركي من السودان، مسارات التفاعل وطبيعة المخططات.» (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 10 شباط/فبراير 2011). على الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/Home/Details/5d045bf3-2df9-46cf-90a0-d92cbb5dd3e4/96cce3f4-6b08-4fd8-9cb4-23c9cdb0ee9c>.

عبد الرحمن، حمدي. «أفريقيا وإسرائيل في عالم متغير.» (شبكة الجزيرة تحليلات المعرفة)، 4/10/2004).

## 2 - الأجنبية

Carson, Johnnie. «State Department: A Dual-Track Approach to Somalia.» (Centre for Strategic and International Studies (CSIS), 20 October 2010).

«The Evaluation of Israel's Africa Policy,» (American- Israeli Cooperation Enterprise), on the Web: <http://www.jewithviruallibrary.org>.



## الفصل التاسع

### المفاهيم السلفية المتشددة والاستقرار في القرن الأفريقي

الطيب زين العابدين

#### مقدمة

القرن الأفريقي عبارة عن شبه جزيرة تقع في ركن القارة الأفريقية الشمالي الشرقي، وتضم: إريتريا وجيبوتي وإثيوبيا والصومال. ويضيف إليها بعض الباحثين كلاً من كينيا والسودان. وسنستعمل المصطلح على أساس أنه يتضمن الدولتين الأخيرتين.

تتسم هذه الدول بميزات استراتيجية وثقافية واقتصادية تعطيها أهمية دولية وإقليمية خاصة بالنسبة إلى العالم العربي والداخل الأفريقي. فهي، أولاً، تمتد على أكثر من نصف ساحل البحر الأحمر الجنوبي، وعلى جزء كبير من الساحل الأفريقي الشمالي للمحيط الهندي والجنوبي لخليج عدن. كما أنها تقع في نقطة التقاء قارتي آسيا وأفريقيا عند مضيق باب المندب الذي يتحكم في حركة السفن التجارية الكثيفة من المحيط الهندي إلى البحر الأحمر وبالعكس، وترتبط بين قارات أفريقيا وآسيا وأوروبا. وهي بالنسبة إلى الدول

العربية تجاور كلاً من اليمن والعربية السعودية على الساحل المقابل من البحر الأحمر، وتُعتبر امتداداً استراتيجياً لمصر من الناحية الجنوبية، وتستطيع أن تتحكم في الملاحة إلى كل من إسرائيل والأردن في نهاية البحر الأحمر من الناحية الشرقية. كما أنها ليست بعيدة من دول الخليج الأخرى لجهة سهولة الملاحة في المحيط الهندي وبحر العرب، وكثافة الحركة البحرية من الخليج وإليه. وهي بهذا الموقع الاستراتيجي تربط بحر العرب والمحيط الهندي بالبحر الأبيض المتوسط، وتستطيع أن تتحكم في حركة نقل النفط من مصادره في دول الخليج إلى أماكن تسويقه في أوروبا وأميركا، وفي حركة النقل العسكرية التي اشتدت في السنوات الأخيرة، خصوصاً من أميركا وفرنسا وإسرائيل وإيران والصين وروسيا.

القرن الأفريقي منطقة غنية بمختلف الموارد الطبيعية وعالية الكثافة السكانية، إضافة إلى موقعها الجغرافي المتميز، وهو ما يجعلها منطقة تنافس واستقطاب عالميين وإقليميين. لذا، تُعتبر واحدة من المناطق الاستراتيجية المهمة في التقسيم الجيوبوليتيكي للعالم<sup>(1)</sup>. وهي مستودع المياه الذي يزود السودان ومصر بنسبة 85 في المئة من المياه التي تجري في نهر النيل، ويعتمد عليها البلدان بصورة أساس.

يشار إلى أن ثلاثاً من دول القرن الأفريقي أعضاء في جامعة الدول العربية (السودان والصومال وجيبوتي)، وهو ما يعني التقارب والتفاعل الثقافي والسياسي مع العالم العربي.

تعرضت منطقة القرن الأفريقي للاستعمار الأوروبي منذ الحملات البرتغالية الأولى في مطلع القرن السادس عشر، وقُسمت بين الدول الاستعمارية الكبيرة في القرن التاسع عشر، حيث بسطت بريطانيا نفوذها على سواحل الصومال الشمالية في عام 1884، ثم على منطقة «إقليم الحدود

(1) عز الدين جوهري، «القرن الأفريقي: الأهمية الاستراتيجية والصراعات الداخلية»، (الموسوعة

الجغرافية، أيار/ مايو 2010)، على الموقع الإلكتروني: <www.4geography.com>.

الشمالية» (اختصارًا «أنفدي» NFD) في أقصى الجنوب، وضمت كينيا إلى الإمبراطورية البريطانية في عام 1895 باعتبارها جزءًا من شرق أفريقيا، وعندما نالت استقلالها في عام 1963 أضيفت إليها منطقة «أنفدي» الصومالية. وتحركت إيطاليا للسيطرة على جنوب الصومال وشرقه في عام 1871، كما هيمنت فرنسا على ميناء جيبوتي في عام 1859، وتخلت بريطانيا عن منطقتي هود وأوغادين للحكومة الإثيوبية في عام 1955 على غير رضى من أهلها<sup>(2)</sup>. وتحولت إريتريا في عقب الحرب العالمية الثانية من إيطاليا إلى بريطانيا التي أعطتها بدورها إلى إثيوبيا في عام 1950، وبقيت كذلك حتى استقلالها في عام 1993؛ واستقل الصومال البريطاني الإيطالي في عام 1960، والصومال الفرنسي في عام 1977 باسم جمهورية جيبوتي. وسيطرت بريطانيا بالتعاون مع مصر على السودان بعد هزيمة حكومة الثورة المهدية في عام 1898، وكان من أوائل الدول الأفريقية التي نالت استقلالها في عام 1956. وتناقضت الخريطة السياسية التي خلفها الاستعمار الأوروبي إلى حد كبير مع التقسيمات القومية والعرقية والقبلية واللغوية، حيث فرض الاستعمار حدودًا مصطنعة كان منحازًا في وضعها إلى كل من إثيوبيا وكينيا، ربما لغلبة انتشار المسيحية في كل منهما. وفي معظم دول القرن الأفريقي تكثرت التكوينات القومية والعرقية وتمتد عبر الحدود، وهو ما أدى إلى كثير من الاحتكاكات والصراعات، خصوصًا عندما يحاول الحاكم فرض هيمنة قبيلته على بقية القبائل. وما زالت دول القرن الأفريقي تعاني الموروثات التي خلفها الاستعمار في الجانبين السياسي والثقافي لأنها تسببت بكثير من الصراعات والحروب.

## أولاً: دخول الإسلام وانتشاره

كان الاتصال بين منطقة القرن الأفريقي وشبه الجزيرة العربية قديمًا بحكم الجوار وسهولة التواصل عبر البحر الأحمر. وكانت للطرفين علاقة تجارية

---

(2) أنور أحمد ميو، «أثر الأزمة السياسية على التيار الإسلامي في الصومال، 1991 - 2008»، رسالة ماجستير في الدراسات الأفريقية، جامعة أفريقيا العالمية، قسم العلوم السياسية، الخرطوم، (2010)، ص 19 - 22.

وثقافية منذ قديم الزمان، إذ كانت هناك أسواق دائمة في الحجاز للبضائع الأفريقية الآتية من إريتريا والحبشة، وجالية حبشية ترعى مصالح التجار من المنطقة الأفريقية<sup>(3)</sup>. ودخل الإسلام منطقة القرن الأفريقي منذ بداية البعثة النبوية، وكانت هي أول منطقة هاجر إليها جماعة من المسلمين المستضعفين في مكة لأن فيها ملكًا (النجاشي) لا يُظلم عنده أحد. وأقام جعفر بن أبي طالب وصحبه من المهاجرين المسلمين زهاء أربعة عشر عامًا في الحبشة، وهو ما يعني أنهم وجدوا أمناً وضيافة كريمة، وحرية في ممارسة معتقداتهم على الرغم من محاولة قريش استرجاعهم بالوقعة بينهم وبين النجاشي ملك الحبشة. واتسم انتشار الإسلام في القرن الأفريقي بالبطء والتدرج من الساحل إلى الداخل الأفريقي، وبالتعايش مع المعتقدات الإحيائية المحلية، حتى مع الديانة النصرانية التي دخلت قبل الإسلام عبر الكنيسة القبطية الأرثوذكسية من مصر. ولعل السبب في ذلك التعايش أن الإسلام لم يأت عن طريق الفتح العربي كما حدث في شمال أفريقيا، بل جاء عن طريق رحلات التجار والهجرات الفردية والجماعية، وكان في طليعتها أهل عُمان وحضرموت والأحساء والبحرين واليمن، وغيرهم من الذين جاءوا بعد انهيار ملكهم على يد الحجاج بن يوسف، وجاءوا بقصد الاستيطان والاستقرار، وهو ما دفعهم إلى الاختلاط والتزاوج مع أهالي المنطقة<sup>(4)</sup>. ونشطت الحركة التجارية بين الجزيرة العربية والساحل الأفريقي من القرن الثامن الميلادي إلى القرن الثاني عشر، لكنها كانت محصورة قرونًا عدة في الساحل. واستطاع المسلمون في هذه الفترة تأسيس إمارات وممالك عن طريق مصاهرة الأسر المالكة، وعن طريق الهجرة الواسعة؛ وعُرفت تلك الإمارات باسم ممالك الطراز الإسلامي مثل لامو (784م)، وشوا (896 - 1289)، وكلوة (975 - 1499)، وهرر وأوفات وعدل وغيرها. ولم يتوغل المسلمون في ما وراء الساحل إلا في

(3) عبد الوهاب الطيب البشير، «التيار الإسلامي في إريتريا، 1961 - 1998»، (رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، الخرطوم، 1999)، ص 33.  
(4) علي السمان، «الممالك والدول الإسلامية في أفريقيا»، (محاضرة، متدنيات جامعة فسدس، 2011/2/17)، على الموقع الإلكتروني: <www.univ-fisdis.com>.

القرن التاسع عشر، حين انحسر النفوذ البرتغالي ونجح اليعاربة العمانيون في تحرير سواحل شرق أفريقيا، فاكسب الإسلام أرضًا صلبة، وأصبح مجتمع الساحل إسلاميًا غلبت عليه الثقافة الإسلامية. وبعدها، اندفع التجار المسلمون إلى التوغل في الداخل بحثًا عن السلع الأفريقية وإنشاء المحطات التجارية<sup>(5)</sup>. ولم يكن انتشار الإسلام مقبولًا للكنيسة الأرثوذكسية والأباطرة من حكام إثيوبيا، فدخلوا في صراعات وقمع للمسلمين، الأمر الذي حدا بالأمويين ومن بعدهم العثمانيين إلى محاولة حماية المسلمين باحتلال مناطق على ساحل البحر الأحمر تأوي المسلمين. ويُعزى تأسيس مدينة مقديشو إلى مهاجرين من الأحساء في القرن العاشر الميلادي، وهو ما يُؤيد عزيمة المهاجرين على الاستقرار في المنطقة. واستطاع الإسلام التكيف مع عادات المجتمع وتقاليده، لأنه لم ينتشر بواسطة العلماء المولعين بأحكام التحليل والتحریم؛ إذ لم تكن الثقافة الفقهية تستهوي تلك المجتمعات الأفريقية التي لها عاداتها الراسخة غير المتسقة مع بعض تعاليم الدين، لذا، فضل عامة الناس الانخراط في الطرائق الصوفية المُتسامحة التي جاءت إليهم من الجزيرة العربية وشمال أفريقيا ومصر والسودان. وكانت أول الطرائق الصوفية وأكثرها انتشارًا القادرية، جاء بها مهاجرون من اليمن وحضرموت، وانتشرت في مصوع وزيلع ومقديشو حتى وطدت أقدامها في المدن الساحلية بعامة، وتفرّعت من القادرية طرائق أخرى بقيادات محلية مثل الطريقة الزيلعية والأويسية والأشروطية، ثم جاءت طرائق أخرى تُعتبر تجديدية مثل الشاذلية والسمانية والتجانية والختمية والإدرسية وغيرها.

قامت الطرائق الصوفية بتأسيس خلوات القرآن والزوايا وبناء المساجد، وهو ما أدى إلى نشر المعرفة الإسلامية، واهتمت بتربية المريدين على معاني الزهد والعزلة والقناعة والتسليم. وفي مرحلة متأخرة ساهمت هذه الطرائق في مقاومة التبشير النصراني والاستعمار الأوروبي، مثل طريقة السيد محمد بن

(5) محمود عبد الرحمن الشيخ، «انتشار الإسلام في شرق أفريقيا»، في: الإسلام في أفريقيا 26 - 27 نوفمبر 2006 / 6 - 7 ذو القعدة 1427: الكتاب الثالث عشر من أوراق المؤتمر (الخرطوم: جامعة أفريقيا العالمية، 2006)، ص 329 - 352.

عبد الله بن حسن العالم الصوفي وأبرز المجاهدين في الصومال ضد الاحتلال البريطاني<sup>(6)</sup>. وانتشر المذهب الشافعي في المدن الساحلية بواسطة المهاجرين اليمنيين في وقت مبكر يصعب تحديده، ثم انتقل إلى داخل القارة في ما بعد ليكون المذهب الأكثر انتشارًا في شرق أفريقيا. وربما كان الجهاد الصوفي في تلك الحقبة التاريخية إرثًا للحركات الإسلامية المعاصرة تقتدي به.

## ثانيًا: التنظيمات الإسلامية الحديثة

ظهرت التنظيمات الإسلامية الحديثة في مجتمعات القرن الأفريقي بعد استقلال هذه الدول في عقب الحرب العالمية الثانية، عندما بدأ أبناء هذه المجتمعات يطلبون العلم أو العمل في البلدان العربية المختلفة، خصوصًا في مصر والسعودية والسودان وليبيا. وتمثلت هذه التنظيمات في التيار السلفي الذي وفد أساسًا من السعودية، ولا سيما في حقبة السبعينيات حين بدأت الجامعات والمعاهد السعودية تستوعب كثيرين من أبناء القارة الأفريقية في جامعة المدينة المنورة والإمام محمد بن سعود والملك عبد العزيز في جدة. وقامت رابطة العالم الإسلامي ودار الإفتاء والإرشاد بقيادة الشيخ عبد العزيز بن باز بنشر المذهب السلفي عن طريق المدارس والمعاهد التي أسستها في كثير من البلاد الأفريقية، وعن طريق الدعاة الذين أرسلتهم إلى كثير من تلك البلاد. ولم يخلُ ذلك النشاط من دواعٍ سياسية، حيث كانت المنافسة شديدة في الستينيات والسبعينيات بين الدول المحافظة في العالم العربي وعلى رأسها العربية السعودية، والدول القومية الاشتراكية وعلى رأسها مصر. ودعمت الكويت وقطر التيار السلفي عن طريق الجمعيات الخيرية والدعوية التي نشطت في العديد من البلاد الأفريقية بتشيد المساجد وتأسيس المراكز الإسلامية والمدارس والكتليات.

من الأفكار والتنظيمات الحديثة المهمة التي دخلت إلى منطقة القرن الأفريقي أفكار جماعة «الإخوان المسلمين» التي أسست في مصر في عام



1928 على يد الشيخ حسن البنا، والتي كانت محور دعوتها شمولية الإسلام قضايا الحياة كافة، بما فيها قضية السياسة والحكم، وتحرير العالم الإسلامي من الاستعمار الأوروبي وثقافته المنافية للإسلام، واستعادة فلسطين من الاحتلال اليهودي الاستيطاني. ومصدر أفكار حركة الإخوان المسلمين هو مصر والسودان وبعض تجمعات أعضاء الحركة في دول الخليج التي استعانت بهم ضد التيارات الناصرية والبعثية التي كانت منتشرة في أوساط الشباب العربي، وكذلك في أوروبا وأميركا وبعض الدول الآسيوية. وتأثر بعض شباب القرن الأفريقي بأفكار حزب التحرير الذي يدعو إلى إقامة خلافة إسلامية بحكم أنها الأساس الشرعي الوحيد لسلطة الحكم في الإسلام؛ وفي وقت متأخر، انتشرت أفكار الجماعات الإسلامية المصرية التي تُكفّر الحكومات والمجتمعات التي لا تُقيم الشريعة الإسلامية، واستحلت استعمال العنف ضد عناصر الحكومة وضد غير المسلمين بصفته جهادًا مشروعًا. وقوي التفكير الجهادي في أوساط الشباب العربي والإسلامي متأثرًا بتجربة الجهاد الأفغاني ضد الاحتلال السوفياتي، وهو الجهاد الذي وجد تأييدًا ودعمًا من الدول العربية والغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية في عهد رونالد ريغان في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي. ووجد الشباب العربي والإسلامي فرصة للتدريب العسكري والانخراط مع المجاهدين الأفغان في حربهم التحريرية ضد الغزاة السوفيات، وكان من بين هؤلاء أعداد كبيرة من مسلمي القرن الأفريقي، خصوصًا من الصومال وإريتريا والسودان. وأصبح هؤلاء نواة لتنظيمات جهادية في بلادهم تعمل لتحقيق أهداف سياسية، ومنهم من ارتبط بتنظيم القاعدة الذي أسسه أسامة بن لادن في أفغانستان، ليقوم بجهاد على مستوى العالم ضد أميركا وإسرائيل ومن سار في ركاب أميركا من الحكام العرب.

### ثالثًا: ظاهرة التشدد الإسلامي وأثرها في القرن الأفريقي

نعني بالتشدد الإسلامي تلك الأطروحات التي تضر بالاستقرار والتنمية في بلاد القرن الأفريقي. وربما يختلف هذا المعيار عن النظرة الفقهية التقليدية

البحث، إلا أن مقاصد الدِّين الكلية ترجح ما دونها من أحكام فرعية جزئية. وتُشكل المواءمة بين مقاصد الدِّين وأهدافه ومتطلّبات العصر الذي نعيش فيه لبّ التحدي الذي يواجه المسلمين في إقامة دولة عصريّة قوية تقف ندًا للدول الأخرى في مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية والأخلاقية. فالاستقرار والتنمية في أي بلد شرطان من الشروط الموضوعية وسببان من الأسباب العلميّة التي يجب أن تؤخذ بعجدة واستدامة حتى يتحقّق الهدف المُرتجى لرفعة البلد ونهضته والمحافظة على وحدته وسيادته. ومن هذه الشروط المطلوبة أيضًا تحقيق السلام في ربوع البلد، وإقامة العدل على أساس الحقوق والواجبات المتساوية لجميع المواطنين من دون تمييز، وكفالة الحرية في التعبير والتنظيم والسلوك الشخصي، وتأسيس الحكم الراشد الذي يقوم على أسس الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة وسيادة حكم القانون والشفافية في إدارة الشأن العام وحماية حقوق الإنسان والمرأة، والانفتاح على العالم والتعامل معه في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاستفادة من تجاربه، ورعاية العلم والآداب والفنون. وأصبحت هذه القيم والمبادئ شأنًا عالميًا وقّعت عليه دول العالم من خلال اتفاقات ومواثيق دولية أجازتها الأمم المتحدة وأنشأت لها مؤسسات عالمية ترعاها وتُدافع عنها وتُحاسب من يتهكها ومن يحاول تعطيل هذه المبادئ بحجج دينية تُضعف استقرار البلد وتنميته والنهوض به، وتعمل على عزله ما يُناقض ما أمر الله به من عمارة الأرض وخدمة مصالح الناس. يقول تعالى ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوا لَهُمْ تَتَوَبُّوا إِلَىٰ رَبِّهِ فَإِنَّهُ بِشَيْءٍ قَرِيبٍ مُّجِيبٌ﴾<sup>(7)</sup>. وفي المبادئ الإسلامية متسع للتعامل بعقلانية وحكمة مع مشكلات العصر ومستجداته، مثل: تغيّر الفتوى بتغيّر الزمان والمكان؛ الضرورات تبيح المحظورات؛ الأصل في الأشياء الإباحة؛ لا يكلف الله نفسًا إلاّ وسعها؛ الدعوة لله بالحكمة والموعظة الحسنة؛ لا إكراه في الدين... إلخ.

بما أن دول القرن الأفريقي الست هي من الدول الفقيرة والضعيفة وتعاني

(7) القرآن الكريم، «سورة هود»، الآية 61.

نزاعات عرقية واضطرابات أمنية ومشكلات اقتصادية، فليس من مصلحتها، ولا في مقدورها الدخول في حروب داخلية أو مواجهات خارجية، خصوصاً أن هناك تنافساً وصراعاً إقليميين ودوليين متزايدين للسيطرة على منطقة القرن الأفريقي ذات الأهمية الاستراتيجية. وهناك أربع من هذه الدول فيها أغلبية سكانية مسلمة (السودان والصومال وجيبوتي وإريتريا) والخامسة (إثيوبيا) فيها عدد غير قليل من المسلمين يكاد يبلغ الأربعين في المئة. وتجاور دول القرن الأفريقي منطقة عربية مسلمة مهمة تمتد من اليمن إلى السعودية إلى الأردن فمصر، وإن من مصلحة هؤلاء جميعاً أن تنعم المنطقة كلها على ضفتي البحر الأحمر بالأمن والاستقرار والتنمية. ولن يحدث ذلك من دون تعاون اقتصادي وثقافي وسياسي بين دول الجزيرة العربية ودول القرن الأفريقي. والأطروحات الإسلامية الرائجة في المنطقة يمكن أن تؤدي دوراً إيجابياً لتحقيق هذا الهدف إذا التزمت بالوسطية والاعتدال والانفتاح على الآخر، وقبلت بالتداول السلمي للسلطة عن طريق التفويض الشعبي الحر. ويمكنها تعطيل هذا الهدف والإضرار بمصالح المسلمين إذا استحلّت جماعة إسلامية لنفسها استعمال العنف داخل بلدها لتنفرد بالسلطة وتقهّر الآخرين أو لتفرض عليهم رؤية أحادية للدين. ونعرض في ما يلي أنواع التشدد والتطرف التي يطرحها أو يأخذ بها بعض التنظيمات والجماعات الإسلامية في دول القرن الأفريقي، والتي تضر بالأمن والاستقرار والتنمية في منطقة القرن الأفريقي، ويمتد ذلك الضرر إلى جوارها العربي في شبه الجزيرة العربية.

- أخطر أنواع التشدد هو إعلان الحرب باسم الجهاد على مستوى العالم، وهذا ما يُمثله تنظيم القاعدة الذي انطلق من أفغانستان وأنشأ له خلايا في عدد من البلاد، منها القرن الأفريقي. وقام بعض هذه الخلايا بتفجير السفارة الأميركية في كلٍّ من نيروبي ودار السلام في عام 1998، فأودى بحياة 200 شخص وجرح حوالي 400 آخرين. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2000 قامت مجموعة من عناصر القاعدة بضرب السفينة الحربية الأميركية «كول» على مقربة من ساحل عدن، فأدى الحادث إلى مقتل 17 عسكرياً أميركياً. وقامت مجموعة أخرى في تشرين الثاني/نوفمبر 2002 بقصف فندق يرتاده الأجانب

في كينيا، وحاولت إسقاط طائرة ركاب إسرائيلية بالقرب من مومباسا. وبفعل رفض معظم دول العالم مثل هذا النشاط العدواني على مستوى العالم مهما كانت مبرراته، استطاعت أميركا أن تعقد تحالفًا واسعًا، انضمت إليه أكثر الدول الإسلامية، سَمّته «تحالف الحرب على الإرهاب». وكان هذا التحالف موجّهًا ضد العناصر الإسلامية، بمن فيها تلك التي تقوم بمقاومة مشروعة ضد الاحتلال في بلدها. كما أضرّ هذا النشاط بسمعة الإسلام والمسلمين، خصوصًا أولئك الذين يعيشون في أميركا والدول الأوروبية. ويمكن أن يدخل في هذا الباب أيضًا محاولة بعض التنظيمات الإسلامية تحرير جماعات تنتمي إلى قوميتها عبر الحدود في دولة أخرى، مثل نشاط الاتحاد الإسلامي الصومالي لنصرة الصوماليين المعارضين في كلٍّ من إثيوبيا وكينيا.

- استعمال العنف محليًا ضد الحكومة القائمة والمجتمع بحجة كفرهما لعدم تطبيق الحكومة الشريعة الإسلامية كما يجب، وسكوت المجتمع عن ذلك. وغالبًا ما يكون هذا العنف عشوائيًا ومحدود الأثر، ويُعطي الحكومة حُجّة لزيادة بطشها ضد هذه التنظيمات المحاربة، بل بالمعارضة السياسية، وهو ما يؤدي إلى تعطيل الحريات العامة والحقوق الإنسانية ويمد في عمر السلطة المستبدّة. وبدأ هذا التيار في مصر في الثمانينيات من بعض الجماعات الإسلامية المتشددة، وتأثّر به بعض الفصائل الصغيرة من داخل التيار الإسلامي في الصومال وإريتريا والسودان. وعادة ما توجه الفصائل عنفها ضد الدولة، لكن المجتمع يتضرر كثيرًا بتداعيات تلك العمليات العسكرية. ويتسم التيار الإسلامي في منطقة القرن الأفريقي بكثرة الانشقاقات والتحالفات من حين إلى آخر لأسباب فكرية أو تنظيمية أو شخصية، حتى تصعب متابعة مُسمّيات تلك التنظيمات في الفترات المختلفة. وجدير بالذكر أن جماعات التكفير والهجرة المصرية التي ابتدعت استعمال العنف ضد الآخرين تراجعت عن أطروحاتها الفقهية التي تبيح ذلك منذ عام 1998.

- استعمال العنف بقصد الاستيلاء على السلطة والافراد بها حتى لو كانت الحكومة القائمة تتبنّى مشروعًا إسلاميًا، وهذا ما يفسر الحرب الدائرة

في الصومال حاليًا بين الحكومة القائمة التي تطبق الشريعة الإسلامية من جهة، وحركة شباب المجاهدين والحزب الإسلامي من جهة أخرى. ولا يخلو الصراع في هذه الحالة من أبعاد عرقية وتنظيمية وشخصية تجعل الحل متعذرًا إلا بإقصاء الآخر والقضاء عليه، ومثل هذه الصراعات لا نهاية لها، وتفتح الباب واسعًا للتدخل الخارجي.

- التشدد في تطبيق الإسلام نسخة كربونية كما كان في عهد السلف الأول، ومحاربة كل مظاهر يُستَمُّ منها مخالفة لتعاليم الإسلام من دون مراعاة للأعراف والتقاليد السائدة في المجتمع. ويتمثل هذا في النظرة السلفية الظاهرية التي تبلغ أوجها حين ترتبط باستعمال العنف ضد الآخر، أو بفرض ذلك من موقع السلطة الحاكمة. وتُشير تجربة سلطة اتحاد المحاكم الإسلامية في الصومال في بداية عهدها إلى مثل هذه النظرة حين أقدمت على حظر الفنون والغناء والموسيقى، وإغلاق دور السينما، ومنع مشاهدة مباريات كأس العالم<sup>(8)</sup>. ويدل هذا المسلك على جفاء وعزلة عن العالم المعاصر، وعلى خطأ في ترتيب أولويات المبادئ والسياسات الإسلامية، ويتسبب ذلك بمعارضة داخلية تُضعف شعبية الحكم في التصدي للتحديات والمخاطر الكبيرة التي تواجهه. كما أن هذا المسلك المتعنت محدود الأثر في بناء الأمة ومعالجة مشكلات البلاد التي تعاني الضعف والفقر والجهل والمرض. ويُعطي هذا التشدد مادة دسمة لأعداء الإسلام في الداخل والخارج للشخيرة منه وتأليب الناس عليه.

- الطموح الزائد للتنظيم الإسلامي الذي يريد أن يؤدي دورًا إقليميًّا وعالميًّا من دون أن تكون له القدرات البشرية، ولا الإمكانيات المادية التي تؤهله لذلك. ولعل تنظيم الجبهة الإسلامية القومية في السودان الذي استولى على السلطة في السودان باسم ثورة الإنقاذ خير دليل على ذلك؛ إذ حاولت الجبهة تأدية دور قيادي ثوري في العالم العربي والأفريقي من دون أدنى مراعاة

---

(8) محمد الأمين محمد الهادي، «تقييم فترة حكم المحاكم الإسلامية»، الشاهد الدوري (القاهرة)، العدد 1: الإسلاميون الصوماليون: من الهامش إلى مركز الأحداث (كانون الثاني/يناير 2010)، ص 55 - 85.

لموازنات القوة المحلية والدولية، وهو ما جرّ عليها عداوات إقليمية وعالمية شرسة تحالفت مع المعارضة الداخلية لتسقط نظام الحكم في الخرطوم. واضطرت حكومة الإنقاذ في ما بعد من أجل الحفاظ على سلطتها أن تُضخّي بجنوب السودان من خلال عقد اتفاق السلام الشامل في عام 2005 الذي منحت فيه حق تقرير المصير للجنوب تحت ضغط أميركي وأوروبي وأفريقي، الأمر الذي أدى في النهاية إلى فصل الجنوب في تموز/ يوليو 2011. ونجد مثالاً آخر في حركة الإصلاح الإسلامية الصومالية التي حددت أهدافاً شاطحة على لسان أمينها العام (شباط/ فبراير 1991)، تلخصت بالآتي: قيادة الشعب الصومالي نحو الحياة الإسلامية بمظاهرها كافة في إطار دولة إسلامية؛ توحيد أهداف الشعب الصومالي وطاقاته من أجل تحقيق ذلك الهدف؛ توحيد القوميات الإسلامية في منطقة القرن الأفريقي. وأتبع ذلك بـ «نشاط مكثف في كل من الصومال وجيبوتي وكينيا لمواجهة الأخطار التي تُهدد الكيان الإسلامي في المنطقة»<sup>(9)</sup>.

#### رابعاً: تصنيف دول القرن من وجهة النظر الأميركية

بما أن أميركا هي القوة العظمى في عالم اليوم وتقود العالم الغربي، وتأخذ كثيرًا من الدول الأفريقية والآسيوية في معيَّتها، خصوصًا عندما ترغب في مواجهة دولة ما أو منطقة أو جماعة، يجدر بنا النظر بإمعان في تصنيفها دول القرن الأفريقي وتنظيماته السياسية والإسلامية وما يستتبع ذلك من أهداف وخطط. ففي مقدورها تسويق تلك النظرة وما يترتب عليها من سياسات في كثير من الدول، خصوصًا الغربية، وأجهزة الأمم المتحدة. ولم تكن أفريقيا جنوب الصحراء في الماضي تحتل مركزًا متقدمًا في مسرح التخطيط الاستراتيجي الأميركي؛ لأن المصالح الأميركية في المنطقة كانت هامشية والتهديد على خططها لم يكن ذا بال. لكن تغيرت هذه النظرة في العقدين الأخيرين حين

---

(9) محمد الأمين محمد الهادي، «الإسلاميون في الصومال: النشأة والتطور»، الشاهد الدوري، العدد 1: الإسلاميون الصوماليون: من الهامش إلى مركز الأحداث (كانون الثاني/ يناير 2010)، ص 21 - 54.

اعتبرت أميركا أن أفريقيا السوداء ذات أهمية متزايدة لمصالحها الجيوبوليتيكية، كما أن التهديد لها في حالة ازدياد، وعليه أنشأت وزارة الدفاع قيادة قتالية موحدة خاصة بالوضع في القارة الأفريقية: (Unified Combatant Command for Africa). تقول الدراسة التي قامت بها مؤسسة «راند» الأميركية (RAND) بتكليف من سلاح الجو الأميركي في عام 2007: إن التهديد المتصاعد للمصالح الأميركية في المنطقة يتمثل بانتشار التيارات الإسلامية المحاربة، واتساع شبكات الإسلام الراديكالي في شرق أفريقيا<sup>(10)</sup>. ولا يخلو هذا المنحى الذي تبنته كثير من الأبحاث والدراسات الغربية في أميركا وأوروبا بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 من انحياز واضح ضد الإسلام والمسلمين، على أساس أنهم الخطر الأكبر على الحضارة الغربية في المستقبل. ويتبع هذا المنحى المُتَحَيِّزُ فرضية خبير الدراسات الاستراتيجية، صاموئيل هانتنتون التي قال بها في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، والتي تنبأت بأن الحروب العالمية على أساس الأيديولوجية أو المصلحة الاقتصادية القومية انتهت، وأن الحروب الكبيرة القادمة ستكون على أساس حضاري يؤدي الدين والثقافة فيها الدور الأكبر، وأن الحرب العالمية التالية ستكون بين الحضارة الغربية والإسلامية متحالفة مع الكنفوشوسية نسبة إلى الاختلاف الكبير في القيم والمبادئ بينهما<sup>(11)</sup>. ولم يخطر ببال هانتنتون أن الصين الشيوعية، بعد أقل من عشرين سنة من نشر أطروحته، ستكون أكبر دائن لأميركا، تُنفذها كبرى مؤسساتها المالية من حال الإفلاس! وبناء عليه كانت الدراسة تركز على التهديد الأمني الذي تشكله الدول والتنظيمات الإسلامية المتشددة، وتسمي تنظيم «القاعدة» بأنه الأكثر خطورة على الأمن القومي الأميركي، وأن الدول التي تأوي أو تساعد القاعدة مثل السودان يجب أن تُعاقب على فعلها.

اعتبرت الدراسة التي قام بها معهد السلام الأميركي (United States Institute

---

Angel Rabasa, *Radical Islam in East Africa* (Santa Monica, CA: RAND Corporation, (10) 2009), pp. 1-91.

Samuel P. Huntington, *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order* (11) (New Delhi: Penguin Books, 1994).

(of Peace) الممول من الكونغرس - في عام 2004 تحت عنوان: «الإرهاب في القرن الأفريقي»، أن دول القرن الأفريقي بسبب ضعفها وفساد أجهزتها تشكل أرضاً خصبة لجذب المجموعات الإرهابية وعلى رأسها تنظيم القاعدة، وكان تصنيفها لدول القرن الأفريقي بناءً على موقفها من الحرب ضد الإرهاب على النحو التالي:

- السودان: جاءت بداية الإرهاب في دول القرن الأفريقي من السودان عندما استولت الجبهة الإسلامية القومية على الحكم في عام 1989 لتقيم فيه دولة إسلامية تحتضن الجماعات الإسلامية الراديكالية، وتعطي ملاذاً آمناً للإرهابيين «أمثال أسامة بن لادن وعناصر القاعدة وحماس الفلسطينية والجهاد والمجموعة المصرية» التي دبّرت محاولة اغتيال الرئيس المصري السابق حسني مبارك في أديس أبابا في عام 1995، وهي الدولة الوحيدة في جنوب الصحراء المضمنة في القائمة الأميركية للدول الراعية للإرهاب. وتعترف الدراسة بأن السودان بدأ يُخفف من غلواء سياسته الخارجية بعد إبعاد حسن الترابي من السلطة ووقوع حوادث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، كما بدأ يضيق على أنشطة المجموعات الإرهابية ويُبعدها من البلد، بل يتعاون في مجال المعلومات الاستخبارية مع وكالة الاستخبارات المركزية من أجل تحسين علاقاته مع أميركا، لكن لا يبدو أنه سيقطع علاقته مع المنظمات الفلسطينية «الإرهابية». وتنصح الدراسة بالاستمرار في سياسة الضغط على حكومة السودان واحتوائها<sup>(12)</sup>.

- الصومال: يأتي الصومال في قمة الدول المحتملة لمأوى الإرهابيين، لأنه دولة منهاره يستطيع الإرهابيون العمل فيها خارج القانون، ولأنه موطن أكبر جماعات الإسلام الراديكالي وهي «الاتحاد الإسلامي» الناشط، ولأن النشاط التجاري والتهريب من سواحله الطويلة وحدوده المخترقة يُسهّلان عملية التحويلات المالية غير المسجلة وحركة الناس والمواد. كما أنه منطقة

---

Tim Docking, «Terrorism in the Horn of Africa», (Special Report, Institute of Peace, (12) Washington, January 2004), pp. 1-16.



غير آمنة للأجانب ما قلل كثيرًا من الوجود العضوي الغربي، ومن جمع المعلومات الاستخبارية. ومع ذلك لم يشهد الصومال عمليات إرهابية نوعية، ولم يُصبح مكانًا لتجنيد الإرهابيين وتدريبهم، ربما لأن عدم الأمن ساهم في ابتعاد الأجانب منه. لكن الولايات المتحدة وحلفاءها يراقبون الأراضي الصومالية بصورة دقيقة عن طريق الجو والبحر، وحدث أن قصف الطيران الأميركي بعض مجموعات «الشباب المقاتل» قرب الحدود الكينية، كما حرّضت أميركا الحكومة الإثيوبية على غزو الصومال واقتلاع سلطة المحاكم الإسلامية التي نجحت في هزيمة أمراء الحرب وتحقيق الأمن والاستقرار في جنوب الصومال<sup>(13)</sup>. واضطرت إثيوبيا إلى الانسحاب ذليلة بعد ثلاث سنوات من احتلال الصومال نتيجة المقاومة الشرسة التي تعرضت لها قواتها. وتسببت مجموعات صومالية غير محددة في تهديد الملاحة على سواحل القرن الأفريقي بممارسة القرصنة على سواحل المحيط الهندي، ما سبب كثيرًا من القلق على حركة التجارة ونقل النفط.

- إريتريا: وُضِعَت إريتريا في قائمة الدول الداعمة للإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر لأنها تأوي «حركة الجهاد الإسلامي الإريتري»، وتبيّن للولايات المتحدة في ما بعد أن الحركة غير معنية بالعمل الإرهابي، إنما تُكافح من أجل حقوق المسلمين المهضومة في إريتريا، وأن أسياح أفورقي قَبِلَ التحالف في الحرب ضد الإرهاب من أجل أن يسحق المعارضة المتزايدة لنظام حكمه الدكتاتوري الباطش. وبدأت الإدارة الأميركية تُبعد نفسها تدريجًا من دعم النظام الإريتري بعد حربه مع إثيوبيا، ومحاولته زعزعة الاستقرار في الصومال.

- جيبوتي: كان الخوف الأميركي من أن تُصبح جيبوتي موقعًا للإرهاب الدولي، لأنها الميناء الرئيس في شرق أفريقيا، والحكومة ضعيفة وفقيرة، ولا تستطيع مراقبة وحماية حدودها المخترقة من الرعاة وغيرهم. وتكمن أهمية جيبوتي في إمكاناتها العبورية أكثر منها مأوى لتنظيمات الإرهاب الدولي.

---

(13) الانتباهة (الخرطوم)، 2011/11/17.

على الرغم من أن جيوتي لا تتلقى معونة أميركية تُذكر إلا أنها قبلت بوجود قوة عسكرية أميركية على أراضيها يمكن أن تُستعمل في الحالات الطارئة ضد الإرهاب في شرق أفريقيا. ولا تستبعد أميركا حدوث عمليات إرهابية تتحرك من جيوتي ضد أفرادها أو ألياتها، وأن يحدث تخريب للميناء وللخط الحديدي الذي يربط جيوتي بإثيوبيا، ما يُهدد اقتصاد ذلك البلد الفقير. وتنصح الدراسة الحكومة الأميركية بتقديم المعونة الاقتصادية لجيوتي ودعم المؤسسات الإقليمية المستوطنة فيها، حتى تستطيع حماية أراضيها.

- إثيوبيا: تعتبر أميركا إثيوبيا بلدًا حليفًا ذا مصداقية في النواحي الأمنية وفي الحرب ضد الإرهاب، على الرغم من العدد الكبير للمسلمين فيه واحتضانه حركات مقاومة إسلامية وغير إسلامية، تُحارب الحكومة من أجل الانفصال أو المطالبة بحقوق المسلمين المهدورة. ومع ذلك، المسلمون في إثيوبيا غير متألمين إلى الإسلام الراديكالي، كما يفتقدون القيادة المركزية التي توحدهم ضد السلطة الحاكمة. وتشجع الولايات المتحدة إثيوبيا لتقوي علاقاتها بالتجمعات المسلمة، وتوزع موارد الدولة بالتساوي بين المجموعات الدينية المختلفة. ونجت إثيوبيا من هجمات إرهابية داخل حدودها على الرغم من الوجود الغربي القوي فيها في شكل بعثات دبلوماسية ومؤسسات دولية، ربما لأن الدولة تُحكم سيطرتها الأمنية على العاصمة والمدن الكبيرة.

- كينيا: تعتبر الولايات المتحدة كينيا هدفًا سهلاً للعمليات الإرهابية بسبب ضعف الدولة وفساد الأجهزة الأمنية فيها وسهولة اختراق حدودها. ووقعت فيها أكثر من عملية إرهابية، أشهرها تفجير السفارة الأميركية في عام 1998؛ كما أن لدى المسلمين، خصوصًا أولئك الذين يعيشون في الساحل، القابلية للتجنيد في صفوف الإرهابيين؛ وهو ما يُساعد في تكوين خلايا إرهابية نائمة داخل البلد. والتعاون الأمني بين أميركا وكينيا ظل قائمًا منذ فترة طويلة، ومنذ الحادي عشر من أيلول/سبتمبر تقدم أميركا مساعدة مالية وآليات وتدريب للكوادر الأمنية في مجال محاربة الإرهاب. وتعتبر كينيا حليفًا مهمًا في القوة

المتحدة المشتركة للقرن الأفريقي بجيوتي لمحاربة الإرهاب (CJTF - HOA). وتنصح دراسة معهد السلام الأمريكي الحكومة الأميركية، بالمساعدة الكبيرة في بناء المؤسسات الأمنية الكينية وتدريب الكوادر وتشجيع التعاون والتنسيق الإقليمي في محاربة الإرهاب.

## خامساً: القرن الأفريقي والعالم العربي

تُعتبر منطقة القرن الأفريقي ذات أهمية بالغة بالنسبة إلى العالم العربي، وتشكل بُعداً استراتيجياً له، بحكم الجوار الجغرافي والتداخل البشري وعلاقات التفاعل التاريخي والحضاري، والتحكم بمنابع النيل وتأمين الاحتياجات المائية لكل من السودان ومصر، والسيطرة على مدخل البحر الأحمر وحركة التجارة فيه، بما فيها تصدير النفط. وهي منطقة تنافس وصراع دوليين تتأثر بها أميركا والاتحاد الأوروبي وروسيا والصين وإيران وإسرائيل.

ترتبط المنطقة أيضاً بالأمن القومي العربي بشكل عام. وقامت اليمن بالتعاون مع مصر في أثناء حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973 بإغلاق مضيق باب المندب في وجه الملاحة الإسرائيلية إلى إيلات، الأمر الذي جعل المنطقة مرتكزاً فاعلاً في الصراع العربي - الإسرائيلي، وميداناً للتنافس بين قطبي الحرب الباردة قبل تفكك الاتحاد السوفياتي. وورد منذ مدة قصيرة خبر أن تل أبيب أبدت استعدادها لتزويد جيوش كل من جنوب السودان وإثيوبيا وكينيا وتنزانيا بمساعدات عسكرية تشمل طائرات من دون طيار وقوارب سريعة ومرشدين عسكريين ومركبات مُدرّعة ووسائل تعقب إلكتروني، لمساعدتها في حربها ضد تنظيم القاعدة والمنظمات الإسلامية الأخرى. وتستهدف المساعدات العسكرية الإسرائيلية أيضاً صدّ المد الإيراني في تلك المناطق وضمان قواعد للأسلحة الجوية والبحرية الإسرائيلية على امتداد خليج عدن وشرق المحيط الهندي. وتعهّد الرئيس الإسرائيلي لرئيس حكومة كينيا رايلا أودينغا بأن إسرائيل ستشكل ائتلاًفاً ضد الإسلاميين مع بعض دول شرق أفريقيا. ومهما كان مستوى دقة هذه الأخبار، فإن الأوضاع المحيطة بإسرائيل،

مثل الاحتجاجات الفتوية في الداخل، وتقدم البرنامج النووي الإيراني والثورات العربية من المغرب والمشرق، سيكون لها تأثيرها البالغ في حكومة إسرائيل اليمينية المتطرفة التي قد تقودها إلى مغامرة في المنطقة المحيطة بها. هذه المغامرة المتوقعة لن تكون مغامرة محدودة النطاق حتى تستطيع إسرائيل استدعاء حلفائها في أميركا وأوروبا لنجدها، فأوضاع المنطقة تهم الجميع. ومن مصلحة الجميع التحرك ضد الحركات الإسلامية المتشددة ومن يدعمها. وهي فرصة لحسم الصراع العربي - الإسرائيلي بصورة نهائية حتى لا يستمر مصدر تهديد دائم للأمن والسلام الدوليين.

ينبغي على العالم العربي ألا ينتظر حتى يقع «الفأس على الرأس»، كما يقول المثل السوداني، بل عليه أن يتحرك وبفاعلية ليعم السلام والاستقرار منطقة القرن الأفريقي. ونحسب أن العالم العربي سيجد دعم الأمم المتحدة وأميركا والاتحاد الأفريقي، إذا ما كان ذلك التحرك قائماً على خطة محكمة مدروسة، تراعي مصالح الأطراف المعنية واللاعبيين الفاعلين في الساحة الدولية. فهل تتوافر الرغبة والإرادة السياسية لدى الدول العربية لتقوم بمثل هذه المبادرة الصعبة على مدى زمني معقول (بين 5 و 10 سنوات)؟ والدول العربية التي يجب أن تقود تسويق المبادرة وتنفيذها هي الأكثر ارتباطاً وتأثراً بما يحدث في المنطقة، وتحديداً: مصر والعربية السعودية واليمن ودول القرن الأفريقي الثلاث (السودان والصومال وجيبوتي). ونقترح الأجندة والموضوعات التالية لمحتوى المبادرة:

- أن يكون هدف المبادرة تعزيز السلام والاستقرار ووضع أساس التنمية المستدامة في دول القرن الأفريقي الست.

- أن تقوم دول المبادرة العربية بالتشاور في ما بينها أولاً، ثم تتشاور مع دول القرن الأفريقي، وتعرض خلاصة المبادرة على جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي للموافقة عليها، ثم تُعرض على الأمم المتحدة وبعض الدول الصديقة التي ترغب في المشاركة بتنفيذ المبادرة لإبداء الرأي فيها.

- تشكيل لجنة سياسية من بعض الدول العربية (السعودية ومصر واليمن) ومن دول القرن الأفريقي الست لوضع خطة المبادرة في شكلها النهائي والإشراف على تنفيذها. وأن يكون مع هذه اللجنة فريق من الخبراء يقوم بالدراسات المطلوبة لجوانب الخطة المختلفة، وي طرح الخيارات المناسبة، ويُقدّم النصيحة لما يراه أفضل. ولا بأس من أن يضم فريق الخبراء بعضاً من ذوي الدراية والمهنية العالية من خارج الدول العربية والأفريقية. تضع اللجنة مؤشرات واضحة لخطة عمل حول القضايا الواردة في المجالات التالية:

• القضايا السياسية: حل معضلة قيام الدولة الصومالية على حدودها المعترف بها دوليًا، وذلك باتفاق القوى السياسية والعسكرية كلها الفاعلة في الساحة الصومالية؛ تسوية خلافات الحدود بين دول القرن الأفريقي، خصوصاً بين إثيوبيا وإريتريا، وجيبوتي وإريتريا، وإثيوبيا والصومال، والسودان وجنوب السودان. وليس بالضرورة أن يكون الهدف هو التسوية النهائية لتلك النزاعات بل يكفي الاتفاق على الحد الأدنى وهو عدم اللجوء إلى الحرب لتسوية مشاكل الحدود، وتبني مفهوم الحدود المرنة التي تسمح بالحراك السكاني والحيواني عبر الحدود، من دون إجراءات معقدة، وتقوية العلاقات التكاملية الشعبية في مناطق النزاع. التعاون على حل النزاعات بين الدول في المنطقتين على أساس التحكيم الأهلي والتسوية السلمية. التعاون قدر الإمكان في المنابر الدولية.

• القضايا التنموية: تأسيس البنية التحتية المناسبة في دول القرن الأفريقي التي من شأنها جذب الاستثمار العربي إلى المنطقة؛ التعاون في مجال الزراعة وتربية الحيوان والصناعات الصغيرة، بحيث يحدث تكامل واكتفاء بين المنطقتين الأفريقية والعربية؛ إنشاء سوق تكاملية مشتركة تسمح بتبادل السلع والخدمات على أساس الأفضلية لدول السوق؛ تقوية وسائل الاتصال والنقل البحرية والجوية بين الدول العربية والدول الأفريقية؛ تقديم المساعدات والقروض المُيسّرة من الدول المقتدرة للدول الفقيرة؛ إعطاء أفضلية للعمالة

الأفريقية في سوق العمل العربية؛ بنك إدخار تؤسسه الدول العربية في دول القرن الأفريقي لمنح قروض صغيرة من دون فوائد للأسر الفقيرة بقصد الدعم الاجتماعي لها؛ تأسيس فروع لدواوين الزكاة العربية في البلاد الأفريقية الفقيرة.

• القضايا الثقافية: إنشاء المراكز الثقافية والبحثية التي يتم فيها التعاون بين دول المنطقتين العربية والأفريقية؛ تبادل الزيارات بين الأساتذة والطلاب والفرق الفنية والرياضية؛ عقد اتفاقات توأمة ومذكرات تفاهم بين الجامعات والكليات ومراكز البحوث؛ تسهيل انتقال الصحف والمجلات والكتب والأفلام بين الدول؛ عقد الندوات والمؤتمرات العلمية المشتركة عن القضايا التي تهم الطرفين؛ تشجيع تدريس اللغة العربية في القرن الأفريقي والسواحلية في العالم العربي؛ نشر مفاهيم الوسطية الإسلامية والاعتدال بين شباب المنطقتين.

مثل المبادرات التاريخية الفاصلة كلها، تبدو المقترحات المذكورة سابقاً طموحة جداً، خصوصاً إذا أخذنا بالاعتبار الأوضاع السائدة في المنطقتين العربية والأفريقية، وهي أوضاع تتسم بدرجات متفاوتة من التخلف والضعف والنزاعات وعدم الثقة، لكن التحولات السياسية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية التي تجري من حولنا، تدعو إلى تفكير مستقبلي بعيد، يجب أن تستعد له الأمم الواعية بقدر من الرؤية الناضجة إلى مآلات المستقبل، وبالتخطيط العلمي المدروس والإرادة السياسية التي تدعو إلى التغيير والإصلاح والنهضة. ويقول المثل السائد: إن رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة واحدة!

## المراجع

### 1 - العربية

#### كتب

الإسلام في أفريقيا 26 - 27 نوفمبر 2006 / 6 - 7 ذو القعدة 1427: الكتاب الثالث عشر من أوراق المؤتمر. الخرطوم: جامعة أفريقيا العالمية، 2006.

#### دوريات

الهادي، محمد الأمين محمد. «الإسلاميون في الصومال: النشأة والتطور». الشاهد الدوري (القاهرة): العدد 1: الإسلاميون الصوماليون: من الهامش إلى مركز الأحداث، كانون الثاني/يناير 2010.

\_\_\_\_\_. «تقييم فترة حكم المحاكم الإسلامية». الشاهد الدوري: العدد 1: الإسلاميون الصوماليون: من الهامش إلى مركز الأحداث، كانون الثاني/يناير 2010.

#### رسائل

البشير، عبد الوهاب الطيب. «التيار الإسلامي في إريتريا، 1961 - 1998». رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، الخرطوم، (1999).

ميو، أنور أحمد. «أثر الأزمة السياسية على التيار الإسلامي في الصومال، 1991 - 2008». (رسالة ماجستير في الدراسات الأفريقية، جامعة أفريقيا العالمية، قسم العلوم السياسية، الخرطوم، 2010).

## 2 - الأجنبية

### *Books*

Huntington, Samuel P. *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order*. New Delhi: Penguin Books, 1994.

Rabasa, Angel. *Radical Islam in East Africa*. Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2009.

### *Document*

Docking, Tim. «Terrorism in the Horn of Africa.» (Special Report, Institute of Peace, Washington, January 2004).



## الفصل العاشر

### الحالة الصومالية القائمة أضواء على تاريخ الصراع وأبعاده

محمد أحمد الشيخ علي

ظلّ الصومال طوال العقدين الماضيين من دون سلطة مركزية تُنظّم شؤونه الداخلية والخارجية، وهو ما جعله مسرحًا مفتوحًا لصدامات مستمرة بين قوى محلية وأخرى خارجية. ونظرًا إلى موقعه الاستراتيجي وتأثيره في الأمن القومي العربي، فإن غياب الدولة في الصومال يُشكل ثغرة أمنية خطيرة على المنطقة العربية ومنظومتها الأمنية. كما أن الخطورة الأمنية امتدت إلى الجوار الأفريقي، والمصالح الغربية في المنطقة. إذ فشلت القوى السياسية الوطنية الصومالية في تجاوز حال الحرب والمواجهات المستمرة والاهتداء إلى صيغة سياسية تُعيد كيان الدولة وتحفظ وحدة البلاد، كما أن المبادرات الإقليمية والدولية لمعالجة الأزمة الصومالية انتهت إلى طريق مسدودة.

على الرغم من أن مصلحة المجتمع الدولي تكمن في مساعدة الصومال في إعادة كيانه السياسي وتقوية مؤسسات الدولة، فإن جهوده انحرفت عن مسارها، خاصة بعد تفجير سفارتي الولايات المتحدة في نيروبي ودار السلام في عام 1998، وحوادث 11 أيلول/سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة،

وتفجيرات ممباسا في عام 2002. ومنذ ذلك الحين ظلت الجهود الغربية تجاه الصومال تدور حول نقاط ثلاث:

- مكافحة الإرهاب.

- مكافحة القرصنة.

- مكافحة الهجرة.

في الوقت الراهن، يواجه المجتمع الدولي تحديات كبيرة في معالجة الواقع الصومالي المأزوم، إذ إنه يعجز عن إيجاد صيغة سياسية تساهم في إخراج الصومال من دوامة العنف، فبات من الواضح أن الحلول الجاهزة التي فُرضت على الصومال طوال العقدين الماضيين لم تكن مُجدية في تحقيق أهدافها، ولم تؤدِّ إلّا إلى تعقيد الواقع السياسي وتدويل الأزمة وإطالة أمدها.

تحاول هذه الدراسة عرض الحالة الصومالية الراهنة من خلال تناول تاريخ الصراع السياسي في الصومال، وأسباب انهيار الدولة، والمبادرات الرامية إلى إعادتها، والقوى السياسية، ودور القوى الخارجية، واتجاه الأوضاع السياسية في المرحلة المقبلة.

## أولاً: موقع الصومال وأهميته

يقع الصومال في منطقة القرن الأفريقي، يُحدّه من الشمال خليج عدن ودولة جيبوتي، ومن الشرق المحيط الهندي، ومن الغرب إثيوبيا، ومن الجنوب كينيا. ويستمد أهميته الاستراتيجية من موقعه الجغرافي المُطل على خليج عدن والمحيط الهندي، والمُشرف على مدخل باب المندب الجنوبي، والطريق عبر البحر الأحمر، وقناة السويس، وبالقرب من حقول النفط في الشرق الأوسط، والممر المائي الأهم لنقل النفط إلى أوروبا وأميركا. كما أنه يُشارك الحدود مع دولتين من دول منابع النيل؛ كينيا وإثيوبيا، وله في هاتين الدولتين عمق بشري وثقافي، إذ إن قرابة نصف المتحدرين من القومية الصومالية في القرن الأفريقي، البالغ عددها 20 مليون شخص، هم من ضمن القوميات المكوّنة

لهاتين الدولتين. وشهدت المنطقة صراعًا دوليًا في حقبة الاستعمار بين إيطاليا والحبشة، وبين إيطاليا وبريطانيا<sup>(1)</sup>. كما شهدت في حقبة الحرب الباردة صراعًا بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأميركية وحلفائهما. والقرصنة في الصومال أعادت الانتباه مرة أخرى إلى أهمية هذا البلد الاستراتيجية.

## ثانيًا: التطور السياسي

استقل الجزء الشمالي من الصومال عن بريطانيا في 26 حزيران/يونيو 1960، ونال الجزء الجنوبي استقلاله من إيطاليا في 1 تموز/يوليو 1960، وفي اليوم نفسه اتحدا وكونا جمهورية الصومال. وتعاقب على حكم الصومال ثلاثة رؤساء هم: آدم عبدلي عثمان (1960 - 1967)، وعبد الرشيد علي شرمأركي (1967 - 1969)، والجنرال محمد سياد بري (1969 - 1991). وخلال هذه الفترة، عرف الصومال حكومات مدنية ديمقراطية استمرت تسعة أعوام (1960 - 1969)، وأخرى عسكرية دكتاتورية استمرت 21 عامًا وبضعة أشهر (1969 - 1991). وأسست جبهات قبلية مسلحة تسعى إلى إسقاط الحكومة العسكرية: الجبهة الديمقراطية لإنقاذ الصومال (1979)، والحركة الوطنية الصومالية (1981)، وجبهة الوطنيين الصوماليين (1989)، والمؤتمر الصومالي المتحد (1989). وبعد انهيار السلطة المركزية عام 1991 انقسمت البلاد إلى مناطق نفوذ للعشائر والقبائل، ونجح بعضها في تكوين حكومات إقليمية (أرض الصومال وأرض البُنط)، وبعضها الآخر خضع لسلطة زعماء الحرب والجماعات الإسلامية المسلحة. كما عرفت العاصمة الصومالية منذ عام 1991 حكومات تم تكوينها في الخارج ولم يكن لها تأثير يُذكر في الداخل، ورثس هذه الحكومات كل من علي مهدي محمد (1991 - 1992)، وعبد القاسم صلاب حسن (2000 - 2004)، وعبد الله يوسف أحمد (2004 - 2008)، والشيخ شريف شيخ أحمد (2009 - حتى الآن).

---

Muxamed Ibrahim Muxamed, «Liiq-liiqato» Taariikhda Somalia (Muqdisho: [s. n.], 2000), (1) pp. 97-98, and Abdisalam M. Issa-Salwe, *The Collapse of the Somali State: The Impact of the Colonial Legacy* (London: A.M. Issa-Salwe in Association with HAAN Associates, 1997), p. 50.

### ثالثاً: أسباب انهيار الدولة الصومالية

أثار انهيار الدولة الصومالية تساؤلات كثيرة حول مسبباته الرئيسة، فتعددت الآراء واختلفت؛ إذ ذهب بعض الباحثين إلى أن السبب الرئيس لانهيار الدولة الصومالية وتفككها يرجع إلى ما ورثه الصوماليون من الاستعمار من مؤسسات وممارسات سياسية<sup>(2)</sup>. وذهب آخرون إلى أن السبب الرئيس هو القبلية والصراع على السلطة، وجهل الصوماليين بإدارة الدولة الحديثة<sup>(3)</sup>. كما ذهب رأي ثالث إلى القول إن السبب يرجع إلى دكتاتورية سياد بري<sup>(4)</sup>. وهناك من يقول إن السبب يعود إلى صراع الدول العظمى على المناطق الاستراتيجية التي من بينها منطقة القرن الأفريقي وما تبع ذلك من تدفق الأسلحة على دول المنطقة، وبالتالي فإن نهاية الحرب الباردة أدت إلى انهيار الدولة الصومالية<sup>(5)</sup> التي طالما اعتمدت في وجودها على القوى العظمى المتصارعة على المنطقة.

ترى هذه الدراسة أن ضياع التوازن بين المكونات الرئيسة للمجتمع الصومالي، والأركان التي قامت عليها القومية الصومالية التي كانت مقدمة لنشأة الدولة الصومالية، وفقدان التماسك الداخلي للمجتمع، هي مجتمعة الأسباب الرئيسة لانهيار الدولة الصومالية، أما الأسباب الأخرى، فهي إما مكملة لهذا السبب أو فرع منه.

تجدر الإشارة إلى أن تكوين الدولة الصومالية الحديثة ارتبط بدخول الاستعمار الأراضي الصومالية، وما تبع ذلك من ظهور وعي قومي يهدف

---

Issa-Salwe, pp. 138-139; Mohamed Haji Mukhtar, «Somalia: Searching for the (2) Foundation of Social and Civil Morality,» Paper Presented at: «Learning from Operation Restore Hope: Somalia Revisited,» (Conference, Princeton University, Woodrow Wilson School of International Affairs, Princeton, 20-22 April 1995), p. 4.

Cabdulqaadir Cismaan Maxamuud, *Sababihii burburka Soomaaliya* (Toronto: Neelo (3) Printing, 1999), p. 71, and Jaamac Cumar Ciise, *Qaran Jabkii Soomaaliya* (Mombasa: [s. n.], 1994), p. 226.

Cabdullaahi Cosoble Siyaad, *Ama Qaran Ama Qabiil* (Mogadisho: [s. n.], 1995), pp. 12-14. (4)

Charles Gesheker, «The Death Of Somalia in Historical Perspective,» in: Hussein M. Adam (5) and Richard Ford, eds., *Mending Rips in the Sky: Options for Somali Communities in the 21<sup>st</sup> Century* (Lawrenceville, NJ: Red Sea Press, 1997), p. 80.

إلى التحرر والانعقاد من ربة المستعم، وتوحد الأراضي الصومالية في إطار دولة وطنية واحدة. وقبل ذلك لم تكن هناك سلطة مركزية واحدة تشمل الأراضي الصومالية كلها، فالمدن الساحلية في الشمال كانت تحت حماية الأشراف في مخا (اليمن)، وذلك قبل تحويلها إلى السيادة المصرية في الفترة 1870 - 1884، والمناطق الساحلية في جنوب الصومال كانت تحت الحماية العمانية (سلطنة زنجبار)، أما المناطق الداخلية، فكانت خاضعة لسلطة شيوخ القبائل<sup>(6)</sup>. وفي هذه الفترة، وللعقود الأربعة الأولى من حكم المستعم، كان هناك عاملان رئيسان محدّدان للهوية الصومالية: الإسلام والقبيلة.

أدى التكالب الاستعماري على الأراضي الصومالية إلى قيام ثورات شعبية في أنحاء الصومال كافة، غير أنه نظرًا إلى تفوق المستعم العسكري، واستغلاله البنية القبلية للمجتمع، نجح في إخماد الثورات بالقوة أو بالمداينة تارة، أو بتأليب القبائل والعشائر بعضها على بعض تارة أخرى. وفي نهاية عشرينيات القرن الماضي، أسدل الستار على المقاومة الوطنية، فتمكن المستعم من إحكام السيطرة على الأراضي الصومالية كلها<sup>(7)</sup>.

خلال الحرب العالمية الثانية، انتقلت الأراضي الصومالية من حكم استعماري إلى آخر<sup>(8)</sup>، وشارك كثيرون من الشبان الصوماليين في الحرب، وانفتحوا على العالم الخارجي، واحتكوا بالقوى الوطنية الناشئة في أفريقيا وآسيا. وشهدت الساحة الصومالية تحولات اجتماعية واقتصادية شملت حياة المواطنين في إثر تشكّل المدن والمزارع والمصانع التي أقبل عليها أبناء الأرياف والبدوادي للعمل فيها. وأسست المدارس والمعاهد التي افتتحتها الإدارات الاستعمارية لتأهيل الأيدي العاملة المساعدة لمشاريعها الاقتصادية

---

(6) محمد أحمد الشيخ علي، «الصومال في مرحلة ما بعد تفكك الدولة: دور القبيلة والمجتمع الدولي والمجتمع المدني في الفترة من 1991 - 1999»، (أطروحة دكتوراه، جامعة الخرطوم، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، الخرطوم، 2004)، ص 1.

(7) David D. Laitin and Said S. Samatar, *Somalia: Nation in Search of a State*, Profiles. (7) Nations of Contemporary Africa (Boulder, Colo.: Westview Press; London, England: Gower, 1987), p. 59.

Muxamed, pp. 97-98.

(8)

التي حظيت بإقبال واسع من المواطنين. أدى ذلك كله إلى ظهور وعي ثقافي وسياسي مهد السبيل لأن تستقبل الساحة الصومالية ظهور حركة سياسية وطنية نادى بتحرير الأقطار الصومالية الخمسة وتوحيدها في دولة مستقلة. ومع أن حركة رابطة الشباب الصومالي واجهت تحديات كبيرة من داخل المجتمع الصومالي وخارجه، فإن إضافتها إلى العامل القومي في القاموس السياسي الصومالي حققت لها انتصارات سياسية، وتمكنت في نهاية المطاف - مع تنظيمات سياسية وطنية شبيهة بها في الأهداف والأطروحات - من تحقيق الاستقلال وتوحيد إقليمين من أقاليمها الخمسة في 1 تموز/ يوليو 1960. ومن ينظر إلى مسيرة المجتمع الصومالي السياسية قبل الاستقلال وبعده، يجد أن الموازنة بين العوامل الثلاثة (الإسلام والقبيلة والقومية) هي التي كانت تحدد قوة النظام السياسي أو ضعفه، أكان على مستوى التنظيمات أم على مستوى الدولة. وفي ما يلي عرض لمحاولة التنظيمات السياسية والحكومات الوطنية المتعاقبة التعاطي مع هذه العوامل الثلاثة:

## 1 - الحركة الوطنية وتعاطيها مع مكونات المجتمع الصومالي

أسس حزب رابطة الشباب الصومالي في عام 1947 باعتباره أول بادرة وطنية سعت إلى موازنة المكونات الثلاثة للمجتمع (الإسلام والقبيلة والقومية). واستطاع خلال فترة وجيزة استقطاب دعم الشرائح المؤثرة في المجتمع، مثل العلماء وشيوخ القبائل والتجار والطبقة المثقفة. كما أن النادي ابتعد من الخلافات القبلية والمذهبية<sup>(9)</sup>، إذ نجد أن الأعضاء المؤسسين للحزب الذين بلغ عددهم 13 عضواً<sup>(10)</sup> ينتمون إلى أغلب القبائل الصومالية، وتفادى الحزب تصنيفه في خانة إحدى الطرق الصوفية المتنافسة على الساحة

(9) المقصود هنا هو الخلافات بين الطرق الصوفية، لا الخلاف بين المذاهب الفقهية، إذ إن المذهب المتبع في الصومال هو مذهب الإمام الشافعي.

(10) هم: عبد القادر سخاء الدين، ياسين حاج عثمان شرماركي، محمد حرمسي نور، حاج محمد حسين، عثمان غيدي راغي، طيري حاج طيري، طاهر حاج عثمان شرماركي، علي حسن محمود، حمد علي نور، حاج محمد عبد الله، هودو معلم عبد الله، محمد فارح هلولة، محمد عثمان باربه. انظر: جامع عمر عيسى، تاريخ الصومال في العصور الوسطى والحديثة (القاهرة: مطبعة الإمام، 1965)، ص 205 - 206.

الصومالية عشية تأسيسه، وذلك حتى لا يكون في إطار قبيلة أو طريقة صوفية معيّنة<sup>(11)</sup>.

مع أن إيطاليا شجعت بعض التنظيمات السياسية ذات الطابع القبلي على عرقلة جهود الحزب الرامية إلى تحقيق الاستقلال، فإنه ظل أكبر قوة سياسية وأكثرها تأثيراً في الساحة السياسية في الجنوب، وبالتالي فاز بأغلبية ساحقة في الانتخابات المحلية والتشريعية في عامي 1954 و1956<sup>(12)</sup>، مستمداً قوته من مراعاته التوازن بين مكونات المجتمع.

بعد تأليف الحزب أول حكومة صومالية (داخلية)، حاد عن سياساته المبنية على التوازن، فانهز إلى بعض القبائل دون أخرى، كما انحاز إلى مصالح الإدارة الإيطالية الوصية على جنوب الصومال، الأمر الذي خلق معارضة قوية في وجهه، وأدى إلى انشقاقات داخلية انتهت إلى إقالة رئيس الحزب من منصبه وفصله من الحزب، وذلك في عام 1958<sup>(13)</sup>. ولما جاءت الانتخابات التشريعية الثانية في آذار/ مارس 1959، التي سبقت الاستقلال بعام واحد، حظرت الحكومة الصومالية نشاط أحزاب المعارضة وأغلقت مكاتبها، مُعلنة حالة الطوارئ، متذرعة بالانتقادات والحمولات الدعائية العنيفة التي كانت تشنها أحزاب المعارضة على الحكومة الصومالية وعلى الإدارة الإيطالية<sup>(14)</sup>. من هنا بدا حزب الرابطة قوياً بالتزامه سياسة التوازن للعوامل الثلاثة. لكنه انتهى بإخلاله بهذا التوازن، فتعرض لانتقاد التنظيمات السياسية الأخرى، بل ولانتقاد بعض قادته، إذ نجد أن أحزاب المعارضة اتَّهمت حزب رابطة الشباب بالانفراد بالسلطة، وممارسة سياسة التفرقة بين المواطنين على أسس حزبية،

---

(11) لقاء مع محمد أحمد تمو عدي، سفير الصومال في السودان (1989 - 2003) في مكتبه بالخرطوم في كانون الثاني/ يناير 2000، وكان السفير عضواً في الحزب في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي.

(12) حمدي السيد سالم، الصومال قديماً وحديثاً (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1965)، ص 318.

(13) عيسى، ص 241 - 242.

Mohamed Haji Mukhtar, «The Emergence and Role of Political Parties in the Inter-River Region of Somalia from 1947-1960», *Ufahamu* (Somalia), vol. 17, no. 2 (1989), p. 87.

بحيث يحرم الأعضاء الذين لا ينتمون إلى حزب الرابطة من الحصول على الوظائف السياسية أو الإدارية، أو الحصول على المنح الدراسية. وأدى ذلك إلى اندلاع مواجهات بين الشرطة الصومالية ومواطني بعض المناطق التي شعرت بأن الحكومة الصومالية غير عادلة في تعاملها معهم<sup>(15)</sup>. لكن الحكومة تداركت الأمر، وبدأت مراعاة التوازن بين القبائل عشية تأليفها الحكومة الثانية، واستمرت الحال كذلك حتى عشية الاستقلال<sup>(16)</sup>، حين وُحِّد الإقليمان، جنوب الصومال وشماله، في 1 تموز/ يوليو 1960. وظل حزب الرابطة حريصاً على سياسة الموازنة في إطار الإقليم الجنوبي، بينما أخفق في إدخال الإقليم الجديد وقادته في الموازنة، فتولّى الجنوبيون منصبى الرئيس ورئيس الوزراء، وأصبح منصب رئيس البرلمان من نصيب الشمال، وهو منصب في نظر الشماليين غير ملائم لمكانتهم السياسية، إذ كانوا يتوقعون أنهم سيحصلون على أحد المنصبين الرئيسيين؛ الرئيس أو رئيس الوزراء، وسبب لهم ذلك خيبة أمل كبيرة، ظهر أثرها عند الاستفتاء الشعبي الذي أجري لإجازة الدستور في حزيران/ يونيو 1961، حين قاطع حزب الرابطة القومية الصومالية، أكبر الأحزاب السياسية في الشمال الاستفتاء، وكذلك عند المحاولة الانقلابية الرامية إلى فصل الشمال عن الجنوب، التي قام بها ضباط شماليون في كانون الأول/ ديسمبر 1961<sup>(17)</sup>.

## 2 - الحكومات المدنية وتحدي الموازنة بين مكونات المجتمع الصومالي

ورثت الدولة الصومالية الوليدة مشكلات عديدة، من بينها إفرازات تجزئة الأراضي الصومالية، حيث إن الإقليمين اللذين استقلا وتوحدتا تحت راية جمهورية الصومال، كانا يختلفان في النظم الإدارية والتعليمية والمالية والقضائية، وكانت هناك أجزاء من الأراضي الصومالية لا تزال تحت الاستعمار، وتبنت الدولة تحريرها وضمتها إلى سيادتها، وهو ما أدى إلى سوء

(15) المصدر نفسه، ص 85.

Laitin and Samatar, p. 66.

(16)

John Drysdale, *Whatever Happened to Somalia?* (London: HAAN, 1994), pp. 133 - 134. (17)



العلاقة بين الصومال وجيرانه، وإلى استنزاف موارد الدولة. إلى جانب ذلك، كانت البلاد تعاني ضعف البنية التحتية والتخلف في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. وقللت هذه التحديات، إلى جانب النظام التعددي الديمقراطي الذي اختارته الدولة لإدارتها في البلاد، التدمير والاحتقان الناتجين من إخلال حزب الرابطة وحكومته بالتوازن المطلوب بين العوامل الثلاثة، خصوصًا بين المصالح القبلية والمصالح القومية (بين جنوب الصومال وشماله)، إذ ظل الحزب الحاكم في هذه الفترة محافظًا، ولم تكن الجماعات الإسلامية ناشطة في الفضاء السياسي، كما لم يكن للمجموعات الليبرالية والماركسية نفوذ سياسي يشير حفيظة الجماعات الإسلامية، وكانت الحكومة تتبّع سياسة خارجية متوازنة تربطها بالمعسكرين الشرقي والغربي.

يرى محمود شريف أن انتخاب عبد الرشيد علي شرمأركي رئيسًا للصومال في كانون الثاني/يناير 1967 كان بداية مرحلة جديدة تدهورت فيها الأوضاع الأمنية في البلاد، واضطرب النظام الديمقراطي الذي كان يقلل الاحتقان، ذلك أن الرئيس ورئيس وزرائه محمد حاج إبراهيم عقّال سعيًا إلى البقاء في السلطة من خلال التدخل والتأثير في نتائج الانتخابات البرلمانية عام 1969 لمصلحتهما، وهو ما أثار اضطرابات سياسية وقلاقل أمنية راح ضحيتها رئيس الجمهورية، وتولّى في إثرها الجيش الصومالي، بقيادة رئيس هيئة الأركان الجنرال محمد سياد بري، السلطة بعد انقلاب عسكري أبيض. وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة الصومالية في عهد الرئيس عبد الرشيد ورئيس وزرائه عقّال وقّعت مذكرات التفاهم مع الإمبراطور الإثيوبي هيلاسيلاسي، والرئيس الكيني جومو كينيا، بشأن الأراضي الصومالية الخاضعة لإدارتهما، وتوقف بموجبها الدعم الذي كانت الحكومة الصومالية تقدّمه إلى جهات التحرير في المناطق الصومالية في كلتا الدولتين<sup>(18)</sup>، وهو ما يعني في نظر المواطن الصومالي التفريط في حق أساس من الحقوق القومية.

---

(18) طاهر محمود غيلي، «الحرب الأهلية في الصومال: جذورها وأسبابها ونتائجها»، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1995، ص 68 - 71.

### 3 - الحكومة العسكرية وتداعيات رفع سقف القومية الصومالية

بدأت الحكومة العسكرية عملها بإلغاء الدستور وحل البرلمان وإلغاء نظام الفصل بين السلطات. وأعلنت أن من بين أهدافها الأساس محاربة القبلية وتقوية التماسك القومي. وفي 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 1970، أصدرت الحكومة قانون «حماية المجتمع» الذي منع شيوخ القبائل من استخدام ألقابهم التقليدية، مثل سلطان وإمام وأغاس، ومنع أيضًا التقاضي بواسطة الأعراف والتقاليد الصومالية (Xeer)، وكذلك ذكر أسماء القبائل والعشائر، وتم استبدال كلمة ابن عم (Ina Adeer) الشائعة بين الصوماليين بكلمة الرفيق (Jaalle)<sup>(19)</sup>.

صاحَبَ إصدارَ هذا القانون حملاتٌ مكثفةٌ ضد القبيلة، وحملات أخرى لتضخيم شخصية الرئيس ومنحه أوصافًا وألقابًا متعددة، من بينها أبو الأمة الصومالية. كما أنه أصبح مصدرًا للسلطات كلها. وقامت الحكومة أيضًا بالتضييق على الحريات العامة، وفصل كبار الموظفين بحجة عدم تكييفهم مع الوضع الجديد. وتبنّت الحكومة النهج الاشتراكي لإدارة البلاد وإعادة هندسة المجتمع على أسس جديدة باسم الثورة وبناء الاشتراكية، فأقمت الشركات الأجنبية، وأجبرت المزارعين على بيع منتجاتهم إلى الحكومة لتبيع الحكومة بدورها إلى المستهلكين بحجة حمايتهم من التلاعب بالأسعار، فكانت النتيجة تخلي نسبة كبيرة من المزارعين عن أعمالهم<sup>(20)</sup>.

على الصعيد الداخلي، كان تضييق الدولة على الحريات العامة واستهدافها المواطنين بالفصل من الوظائف، واحتكارها النشاط الاقتصادي

---

Ciise, p. 39, and Ioan M. Lewis, *A Modern History of the Somali: Nation and State in (19) the Horn of Africa*, Eastern African Studies, 4<sup>th</sup> ed. (Oxford: James Currey; Hargeisa, Somaliland: Btec Books; Athens: Ohio University Press, 2002), p. 209.

(20) محمد شريف محمود، أسباب انهيار الدولة الصومالية الحديثة: في الطريق إلى الدولة الصومالية (بيروت: مركز الشاهد للبحوث والدراسات الإعلامية؛ الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010)، ص 79 - 80.

الذي كان القطاع الخاص يمارسه، من أسباب فقد المواطن الثقة بالدولة، فصار يبحث عن ملجأ آخر يحميه من تعدياتها. فكانت القبيلة الخيار المُفضَّل لدى قطاعات واسعة من المواطنين. ومن هنا بدأت نُواة التنظيمات القبلية المعارضة للحكومة سياسيًا، ثم طوّرت معارضتها في وقت لاحق إلى معارضة مُسلّحة. ومن جهة أخرى، استفز النهج الاشتراكي الذي تبنته الحكومة رجال الدين وأثار حفيظتهم، خصوصًا بعد أن أصدرت في عام 1975 قانون الأحوال الشخصية الذي ساوى في الميراث بين الرجال والنساء، إذ لقي معارضة رجال الدين الذين وقفوا ضد تطبيق هذا القانون المنافي للقرآن الكريم على مجتمع مسلم. فكان ردّ الحكومة إعدام عشرة من العلماء وسجن مئات آخرين<sup>(21)</sup>. هكذا بدأت الجماعات الإسلامية تظهر بقوة لمواجهة الحكومة أيديولوجيًا وسياسيًا.

على الصعيد الخارجي، خاضت الحكومة في عام 1977 حربًا مدمرة ضد إثيوبيا لتحرير الأراضي الصومالية وضمتها إلى سيادتها. وألحقت هذه الحروب أضرارًا مادية وأدبية بالدولة الصومالية، وأضعفت قدرتها على إدارة البلاد، كما أنها أدخلت الصومال في عزلة إقليمية ودولية ساعدت في قيام حركات مُسلّحة تُعارض الحكومة وتسعى إلى إطاحتها. وتمكّنت هذه الحركات من إسقاط الحكومة في 26 كانون الثاني/يناير 1991، فدخل الصومال في فراغ سياسي أدى إلى تفكك البلاد مناطقَ نفوذٍ لقبائل وجماعات إسلامية باتت تتصارع على السلطة. وبهذا، فإن سياسة رفع سقف القومية الصومالية والمواجهة العنيفة للنظام القبلي ورجال الدين، ومواجهة إثيوبيا عسكريًا لانتزاع الأراضي الصومالية الخاضعة لها بالقوة، دقّت المسمار الأخير في نعش الدولة الصومالية.

---

(21) محمد الأمين محمد الهادي، «الإسلاميون في الصومال: النشأة والتطور»، الشاهد الدوري (القاهرة)، العدد 1: الإسلاميون الصوماليون: من الهامش إلى مركز الأحداث (كانون الثاني/يناير 2010)، ص 31.

## رابعاً: موت القومية والصراع بين القبائل والجماعات الإسلامية لملء الفراغ

أفضى انهيار الحكومة المركزية إلى تفكك البلاد وتحولها إلى مناطق نفوذ عشائري وقبائلي، وجماعات إسلامية مسلحة، وقاد من ثم إلى تلاشي الوعي القومي. ففي شمال الصومال، أعلنت الجبهة الوطنية الصومالية (تنظيم قبلي مسلح) في عام 1991 انفصال الإقليم عن بقية الصومال<sup>(22)</sup>، باعتباره مستعمرة بريطانية دخلت وحدة طوعية مع إقليم الوصاية في الجنوب، ثم استردت سيادتها بعد خيبات الأمل التي تعرضت لها طوال العقود الثلاثة التي كانت في إطار الدولة الصومالية.

بدأ في جنوب الصومال في عام 1991 صراع قبلي مريع لم يقتصر على القبيلة التي ينتمي إليها الرئيس محمد سياد بري والقبائل التي كانت تعارضه، بل انتقل أيضاً إلى قبائل المعارضة والعشائر المكونة لها، وذلك رغبة منها في الانفراد بالسلطة أو الحصول على نصيب الأسد منها. استمرت هذه الحروب عامين شهدت البلاد خلالهما حالة إنسانية مروعة أفزعت العالم، ومهدت السبيل لتدخل الولايات المتحدة والأمم المتحدة في عام 1992 لإفساح المجال أمام إيصال المساعدات الإنسانية إلى المتضررين، وإنهاء الصراع، لكن القوات الدولية بقيادة الولايات المتحدة تورطت في الصراع القبلي؛ فبعض القبائل شعر بأن هذه القوات تساند قبائل بعينها ضد قبائل أخرى، فاندلعت مواجهات دموية بين القوات الدولية وميليشيات الجنرال محمد فرح عيديد في عام 1993، وأدت إلى سقوط عشرات الضحايا من القوات الدولية وآلاف من أفراد الميليشيات الموالية للجنرال عيديد والمواطنين الصوماليين العزل. وكانت النتيجة انسحاب القوات الدولية في عام 1995 من دون تحقيق الأمن والاستقرار وإعادة هياكل الدولة إلى الصومال، فعادت الصراعات القبلية إلى سابق عهدها.

---

Ioan M. Lewis, *Understanding Somalia and Somaliland: Culture, History, Society* (New York: Columbia University Press, 2008), p. 93.

ظهرت القبلية بصورة قوية لملء الفراغ الناتج من انهيار السلطة المركزية، وبرزت الجماعات الإسلامية بقوة، فأخذت اتجاهين مختلفين. كان الاتجاه الأول فتح معسكرات لتدريب أتباع هذه الجماعات وتسليحهم استعدادًا للاستيلاء على السلطة عن طريق القوة، وكان الاتجاه الثاني ملء الفراغ في مجالات التعليم والصحة والإغاثة، ونشر أفكارها عبر هذه الأعمال. اصطدم الاتجاه الأول بالجبهات القبلية التي رأت أن الجماعات الإسلامية تُهدد مصالحها، ف وقعت اشتباكات بين جماعة الاتحاد الإسلامي والمؤتمر الصومالي المتحد في مدينة كسمايو، أقصى جنوب الصومال في عام 1991، والجبهة الديمقراطية لإنقاذ الصومال في جروي وبوصاصو، في شمال شرق الصومال في عام 1992، والجبهة الوطنية الصومالية في جدو جنوب غرب الصومال في فترة 1996 - 1997<sup>(23)</sup>.

تجدر الإشارة إلى أن طرق إدارة الصراع القبلي في الصومال تباينت بين شماله وجنوبه؛ ففي شمال الصومال (أرض الصومال وأرض البُنط)، حرصت القيادات السياسية والعشائرية والدينية على التوفيق بين مصالحها وترتيب أولوياتها في إطار مؤتمرات عشائرية مُوَلّت ذاتيًا، وحققت نجاحات ملموسة بعد أن تمكنت من تشكيل إدارات محلية تحظى بقدر كبير من القبول والاحترام لدى سكان المنطقتين، بينما لجأت القيادات السياسية والعشائرية والدينية في جنوب الصومال إلى استخدام ثقة أتباعها لتحقيق مآربها السياسية بالقوة، وهو ما أدى إلى تدمير كامل للمقدرات المادية والمعنوية للتنظيمات العشائرية والإسلامية في الجنوب، وجعل المنطقة الجنوبية مسرحًا مفتوحًا لصراعات وحروب مستمرة تتغير لافتاتها، لكن محتواها يظل واحدًا: الصراع على السلطة.

أدى انسحاب القوات الدولية من الصومال في عام 1995 إلى ظهور قوى مدنية ممثلة في منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وشيوخ العشائر في العاصمة. وسعت هذه المنظمات إلى البحث عن إعادة هياكل

---

(23) الشيخ علي، «الصومال في مرحلة ما بعد تفكك الدولة»، ص 333 - 334.

الدولة الصومالية، متحدية بذلك الجبهات القبلية التي هيمنت على المسرح السياسي منذ انهيار السلطة المركزية. ووجدت هذه القوى فرصة لإعادة كيان الدولة الصومالية في مؤتمر المصالحة الصومالية في عرتا (جيبوتي) التي دعا إليها الرئيس إسماعيل عمر جيلي وأشرف عليها في عام 2000. وقاطعت الجبهات القبلية هذا المؤتمر عندما رأت أنه تقويض لسلطاتها وما حققته من امتيازات طوال أعوام الحرب الأهلية. وتمخض عن هذا المؤتمر ميلاد أول حكومة انتقالية مكتملة الهياكل. لكن تلك الحكومة لم تُعمر طويلاً بسبب ما وجدته من تحديات سياسية وعسكرية من الجبهات القبلية التي تعاونت مع إثيوبيا<sup>(24)</sup> القلقة من مشاركة الإسلاميين في مؤسسات الحكومة الانتقالية.

بعد عامين من مواجهات سياسية وعسكرية بين الحكومة الانتقالية والجبهات القبلية، عُقد مؤتمر آخر في ألدوريت/ إمبغاثي (كينيا) لإفساح المجال أمام مشاركة القوى السياسية التي لم تشترك في الحكومة الانتقالية، فهيمن زعماء الجبهات القبلية الذين هُمّشوا في جيبوتي عام 2000 على مؤسسات الحكم التي تشكلت في نيروبي عام 2004، حين تم استبعاد القوى المدنية، ومنها الإسلاميون الذين شاركوا في الحكومة السابقة<sup>(25)</sup>. وفي ظل مشاركة زعماء الفصائل السياسية في فاعليات مؤتمر المصالحة الصومالية في كينيا، نشطت الجماعات الإسلامية المسلحة في إطار المحاكم الإسلامية في مقديشو، وفي عدد من مناطق وسط الصومال وجنوبه، ووجدت هذه الجماعات مساندة القوى المدنية التي سئمت ممارسات الجبهات القبلية، وخاب أملها إزاء نتائج مؤتمر كينيا، وازداد دعمها للمحاكم الإسلامية في إثر تشكيل تحالف مكافحة الإرهاب وإعادة السلام في مقديشو عام 2006 بدعم من الولايات المتحدة الأميركية<sup>(26)</sup>.

---

(24) عبد القادر عثمان، «المجتمع الدولي وبناء الدولة الصومالية»، الشاهد الدوري (2010)،

ص 14.

Tobias Hagmann and Markus V. Hoehne, «Failed State or Failed Debate? Multiple (25) Somali Political Orders Within and Beyond the Nation-State», *Politörbis*, no. 42 (2007), p. 42.

(26) المصدر نفسه.

في شباط/ فبراير 2006، تجددت المواجهات المسلحة بين الجماعات الإسلامية المنضوية تحت اتحاد المحاكم الإسلامية، وتحالف الجبهات القبلية المنضوية تحت تحالف مكافحة الإرهاب وإعادة السلام، فانهزم تحالف مكافحة الإرهاب، وسيطرت قوات اتحاد المحاكم الإسلامية على العاصمة الصومالية وأغلبية المناطق الصومالية في وسط البلاد وجنوبها في حزيران/ يونيو 2006. أثارت هذه التطورات قلق القوى الإقليمية والدولية التي كانت تتفاعل مع الحوادث الجارية، ولم توفّق في معالجة هذه التطورات بصورة حكيمة تحفظ لها مصالحها وتُحقّق الأمن والاستقرار في الصومال، حيث أطلقت أميركا العنان للحكومة الإثيوبية لدحر اتحاد المحاكم، وثبتت أركان الحكومة الانتقالية التي تشكلت في كينيا برئاسة عبد الله يوسف أحمد، فنجحت إثيوبيا في إطاحة قوات المحاكم في كانون الثاني/ يناير 2007، لكنها فشلت في تثبيت أركان الحكومة بسبب الخلافات الداخلية لأقطابها، والمقاومة العنيفة التي واجهتها من الجماعات الإسلامية والقوى العشائرية والوطنية التي ساندتها. وبعد قتال شرس دام عامين بين قوات الحكومة الانتقالية والقوات الإثيوبية المساندة لها من جهة، والمقاومة الإسلامية الوطنية من جهة أخرى، اختُتمت في جيبوتي في مطلع عام 2009 محادثات سلام كانت تجري بين الحكومة الانتقالية وفصيل من المقاومة برئاسة الشيخ شريف أحمد، الرئيس السابق لاتحاد المحاكم، وأُجريت في إثرها انتخابات رئاسية من داخل البرلمان الانتقالي بعد توسيعه وضمّه أعضاء من المقاومة، ففاز فيها الشيخ شريف رئيسًا مؤقتًا للصومال لمدة عامين ونصف عام.

مثل هذا الصلح توفيقًا بين مصالح المجموعات القبلية والإسلامية، لكن الانشقاق الذي شهدته صفوف المقاومة الإسلامية قبيل محادثات السلام، بسبب الشكوك التي ساورت طائفة من أقطاب المعارضة تجاه ما وصفوه بانصياع الشيخ شريف للضغط الإثيوبي والأميركي<sup>(27)</sup>، وغياب العامل الثالث

---

(27) علي عدو حبريل، «اتفاقية جيبوتي بين الحكومة الانتقالية وتحالف إعادة التحرير: الدواعي والنتائج»، الشاهد الدوري (2010)، ص 125.

(المصلحة القومية) في التسوية السياسية التي تمت في جيبوتي، أداما الصراع قائمًا على وتيرته. وعلى الرغم من انسحاب القوات الإثيوبية من الصومال قبل عامين ونصف عام، لم يُغيّر تولّي الشيخ شريف رئاسة الدولة من الإشكالات الأمنية والسياسية والإدارية التي كانت الحكومة تعانيها.

يتضح ممّا سبق أن تحقيق التوازن بين العوامل الثلاثة التي يقوم عليها البناء الاجتماعي الصومالي (الإسلام والقبيلة والقومية) هو الذي حقق تكوين دولة صومالية فاعلة، بينما الفشل في تحقيق هذا التوازن أضعفها وأدى إلى تلاشيها، وما نراه اليوم من فشل متكرر في جهود إعادة تكوين الدولة الصومالية مرده إلى ترجيح كفة عامل دون العاملين الآخرين، وما يتبع ذلك من تدخّلات خارجية في الشأن الداخلي.

### خامسًا: تحدّيات أمام مبادرات حل الأزمة الصومالية

منذ اندلاع الحرب الأهلية في عام 1991 استقطب الصومال جهدًا داخليًا وخارجيًا يهدف إلى إحلال السلام فيه والمصالحة بين الفرقاء السياسيين. وكان هناك قرابة عشرين محاولة لتحقيق السلام والاستقرار وإعادة كيان الدولة الصومالية إلى الوجود مرة أخرى، وكان من بين المشاركين فيها دول ومنظمات دولية وإقليمية وقوى وطنية وشيوخ العشائر والعلماء والمثقفون ومنظمات المجتمع المدني.

تجدر الإشارة إلى أنه بينما حققت المبادرات الداخلية، خصوصًا في منطقتي أرض الصومال وأرض البُنط، قدرًا كبيرًا من الأمن والاستقرار، فإن المبادرات الداخلية في جنوب الصومال، وكذلك المبادرات الخارجية التي شهدتها الصومال بصورة عامة، لم تحقق أهدافها. وهناك جملة من التحدّيات وقفت وما زالت تقف أمام هذه المبادرات، منها: اهتمامها بزعماء الحرب وإهمالها الفاعلين الوطنيين الآخرين، وتركيزها على موضوع تقاسم السلطة بين الفرقاء من دون معالجة الأسباب المؤدية إلى الصراع، وتحديد الأطر السياسية والقانونية والآليات الكفيلة بمعالجتها. كما أن معارضة القوى القبلية



والإسلامية التي تشعر بتجاهل وزنها وحرمانها من مشاركة العملية السياسية، شكّلت تحدّيًا لهذه المبادرات، وحتى الآن لم يوفق أي جهد في تكوين حكومة مركزية فاعلة في الصومال. إلى جانب ذلك، إن غياب ملكية محلية لمبادرات المصالحة التي تجري في البلاد، وانعدام إرادة سياسية حقيقية للقوى السياسية المشاركة في عمليات المصالحة، وانقسامات القوى الإقليمية والدولية تجاه هذه العمليات، وغياب الالتزام طويل الأجل من جانب المجتمع الدولي لدعم مخرجات مؤتمرات المصالحة، كل ذلك جعل جهد المجتمع الدولي لإحلال السلام وتحقيق المصالحة في الصومال جهدًا لا يكاد ينتهي.

### سادسًا: القوى السياسية في الساحة الصومالية

عرف الصومال منذ انهيار الحكومة المركزية في عام 1991 تنظيمات سياسية هشة وتحالفات تقوم ثم تُنفّض، وتُزاج بين تنظيمات قبلية وأخرى إسلامية تشكل جبهة في حين، وتختلف في ما بينها وتتحارب أحيانًا أخرى؛ ففي عام 1991، كانت الجبهات القبلية هي المهيمنة على المسرح السياسي، ولم يلبث الأمر أن تطور إلى تكتلات قبلية انتظمت في أول الأمر على شكل تحالفات سياسية تجمع قبائل عدة، ثم تطور الأمر في عام 2000 إلى مجموعة مكوّنة من جموع القبائل الصومالية ممثلة في حكومة الرئيس عبد القاسم صلاب حسن، وأخرى مماثلة شكلت معارضة لهذه الحكومة. وفي عام 2006 كان في المسرح السياسي حكومة الرئيس عبد الله يوسف المكوّنة من المعارضة السابقة لحكومة عبد القاسم، واتحاد المحاكم المعارض لها، وفي عام 2009 انتُخب رئيس اتحاد المحاكم شيخ شريف شيخ أحمد رئيسًا للدولة، وظلت حركة الشباب المجاهدين إلى جانب حركة أهل السنة والجماعة تُعارض الحكومة الجديدة، وذلك قبل أن تتصالح الأخيرة مع الحكومة وتنضم إليها؛ ففي منطقة جنوب الصومال ووسطه ثلاث قوى رئيسة تُشكّل المعادلة السياسية في الوقت الراهن، هي الحكومة الانتقالية وحركة الشباب وأهل السنة.

## 1 - الحكومة الانتقالية

تكوّنت الحكومة الانتقالية باعتبارها نتاجاً لعمليات المصالحة التي جرت في كينيا بين عامي 2002 و 2004، وجيبوتي في عام 2009. وهي خليط من عناصر قبلية وإسلامية وناشطين مدنيين، ولديها برلمان مكون من 550 عضواً، وحكومة يرئسها عبد الولي محمد علي، وهو الثالث لهذا المنصب منذ شباط/ فبراير 2009، إذ سبقه كلٌّ من عمر عبد الرشيد علي (شباط/ فبراير 2009 - أيلول/ سبتمبر 2010)، ومحمد عبد الله محمد «فرماجو» (تشرين الأول/ أكتوبر 2010 - حزيران/ يونيو 2011). وشهدت الحكومة خلال هذه الفترة خمسة تعديلات وزارية، وعانت منذ تشكيلها في عام 2009 غياب الانسجام الداخلي، وظهور خلافات داخلية بدأت بين رئيس الجمهورية شيخ شريف ورئيس الحكومة عمر عبد الرشيد، ثم بين رئيس البرلمان شيخ آدم محمد نور ورئيس الوزراء عمر عبد الرشيد، فانتهدت بإقالة كلٍّ من رئيس الوزراء ورئيس البرلمان. وفي إثر ذلك، بدأت الخلافات من جديد بين الرئيس شيخ شريف ورئيس البرلمان الجديد شريف حسن شيخ آدم. وعندما احتدم الصراع بينهما تدخل كلٌّ من مجلس الأمن الدولي في جلسته الخاصة بالشأن الصومالي، التي عقدها في نيروبي في 25 أيار/ مايو 2011<sup>(28)</sup>، ومجموعة الاتصال الدولية الخاصة بالشأن الصومالي في اجتماعها في كمبالا في 3 حزيران/ يونيو 2011<sup>(29)</sup>. وكان التدخل الأخير للرئيس الأوغندي يوري موسيفيني، بالتعاون مع ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في الصومال السفير أغسطين مهيغا في 9 حزيران/ يونيو 2011 لإجراء مصالحة بين الرئيس ورئيس البرلمان. وتمكّن الرئيس موسيفيني من

---

«Update Report No. 1: Visit of Security Council Delegation to Africa,» (Security (28) Council Report, 3 June 2011), on the Web: <[http://www.securitycouncilreport.org/site/c.gIKWLeMTIsG/b.7502747/k.48FB/Update\\_Report\\_No\\_1brVisit\\_of\\_Security\\_Council\\_Delegation\\_to\\_Africabr3\\_June\\_2011.htm](http://www.securitycouncilreport.org/site/c.gIKWLeMTIsG/b.7502747/k.48FB/Update_Report_No_1brVisit_of_Security_Council_Delegation_to_Africabr3_June_2011.htm)>.

African Press Organization, «International Contact Group on Somalia 2-3 June 2011, (29) Kampala/Communiqué,» (Kampala, 8 June 2011), on the Web: <<http://samakaynews.com/international-contact-group-on-somalia-2-3-june-2011-kampala-communique/>>.

الحصول على موافقة الرئيس ورئيس البرلمان لتوقيع اتفاق لتقاسم السلطة بينهما، وإقالة رئيس الوزراء، وتعيين رئيس وزراء جديد<sup>(30)</sup>.

إلى جانب ذلك، فشلت الحكومة في تحقيق إنجازات ملموسة في مجالات الأمن والعدل والشؤون الإنسانية والخدمات، وكذلك العلاقات الخارجية والاقتصاد والدفاع؛ فازدادت الأوضاع الأمنية سوءاً، وانتشر الفساد المالي والإداري، ولم يتمكن النازحون من العودة إلى منازلهم، وارتفعت معدلات اللاجئين الفارين من الحروب والمجاعة، وفقد الجيش الدعم المادي والمعنوي الذي يُمكنه من الصمود أمام القوى المعارضة، واستمر قصف القوات الأفريقية للمناطق الشعبية، وهو ما أدى إلى خسائر كبيرة في صفوف المواطنين<sup>(31)</sup>. وبصورة عامة لم تتطور الأمور كما كان مأمولاً، إذ لم تستطع الحكومة كسر شوكة حركة الشباب، ولم تأت باستراتيجية تفاوضية تكسب من خلالها الشرائح المعتدلة في الحركة<sup>(32)</sup>، وبالتالي ظلت محصورة في أجزاء من العاصمة وتحت حماية القوات الأفريقية. واليوم، جاوز عمر الحكومة عامه الثاني والأزمة الصومالية ما زالت تُراوح مكانها، بل ازدادت تعقيداً، ولا تمتلك الحكومة مشروعاً سياسياً يهدّي به في تعاملاتها الداخلية والخارجية، وبالتالي فإن السمة الغالبة لمجمل أعمالها هي ردّات الفعل التي جعلتها تفقد شعبيتها داخلياً، وتعجز عن التفاهم مع المجتمع الدولي والحصول على دعمه الذي راهن عليه الرئيس شيخ شريف عشيّة انتخابه رئيساً. ومن جهة أخرى، قامت المعارضة بترويج أن الحكومة الانتقالية عميلة لإثيوبيا وللغرب مثل سابقتها، وأعطى اعتماد الحكومة على المنظومة الأمنية للحكومة السابقة والدعم الخارجي في مواجهة معارضيها صدقية لاتهامات المعارضة، وأضفى

---

«Agreement Between The President of Transitional Federal Government of Somalia (30) and The Speaker of Transitional Federal parliament of Somalia Made in Kampala on 9<sup>th</sup> June 2011,» on the Web: <<http://unpos.unmissions.org/Portals/UNPOS/Repository%20UNPOS/110609%20-%20Kampala%20Accord%20%28signed%29.pdf>>.

(31) عثمان، ص 138.

International Crisis Group, «Islaamiyiinta kala qeybsan ee Somalia,» (Policy Briefing, (32) Program Briefing; no. 74, Nairobi; Brussels, 18 May 2010), p. 21.

على المعارضين قدرًا من الشرعية. وهناك توقعات بأن تقوم معارضة قبلية في وجه الحكومة خلال الشهور المقبلة. ولم يبق من الفترة الانتقالية لمؤسسات الدولة الصومالية إلا بضعة أشهر، ومن المقرر خلال هذه الفترة إنجاز عدد من المهمات، أهمها: الأمن والدستور والمصالحة وإقامة نظام حكم رشيد<sup>(33)</sup>، إلى جانب تخفيض عدد أعضاء البرلمان إلى النصف، وانتخاب قيادة جديدة.

تشهد مدينة مقديشو مقر الحكومة الانتقالية في الوقت الراهن تحركات سياسية قوية ذات اتجاهين، الاتجاه الأول يسعى إلى إنجاز هذه المهمات، ومن أبرز مُحركيه رئيس الوزراء، والاتجاه الثاني يسعى إلى تمديد الفترة الانتقالية إلى ثلاثة أعوام إضافية، ومن أبرز مُحركيه رئيس الجمهورية. وأيًا تكن محصلة التحركات السياسية الجارية، فإن فرص عودة القيادة الحالية إلى سُدة الحكم تبقى محدودة، نظرًا إلى فشلها في الداخل، ورغبة القوى الخارجية الفاعلة في السياسة الصومالية في تقديم قيادة بديلة بعد الفترة الانتقالية التي تنتهي في آب/أغسطس 2012.

## 2 - حركة الشباب المجاهدين

تعود جذور الحركة إلى بداية تسعينيات القرن الماضي، وبالتزامن مع وجود القوات الأممية في الصومال بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، إذ وصلت إلى الصومال عناصر من تنظيم القاعدة، ولكن تأسيسها الفعلي يعود إلى حدود عام 2004، حين كانت قواتها الركيزة الأساس للعمليات العسكرية لاتحاد المحاكم ضد تحالف مكافحة الإرهاب وإعادة السلام في عام 2006. وأدى التدخل الإثيوبي في نهاية عام 2006 ودحرها المحاكم الإسلامية إلى ظهور الحركة باعتبارها كيانًا منفصلًا عن المحاكم الإسلامية. وتميزت في أثناء النضال ضد القوات الإثيوبية بتنفيذ عمليات تفجيرية وانتحارية استهدفت

---

«Somalia: UN-Backed Meeting Endorses Roadmap to End Transition, Restore (33) Stability,» (UN News Center, 6/9/2011), on the Web: <<http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=39467&Cr=somalia&Cr1=>>.

الجيش الصومالي وقوات الاحتلال الإثيوبي<sup>(34)</sup>. وبعد انتخاب شيخ شريف رئيسًا، ناصبته الحركة العداء، وبدت قلقة من التطورات المفاجئة التي جعلته يتولّى رئاسة الدولة التي أصبحت فيها قيادات بارزة من اتحاد المحاكم ضمن التشكيلة الوزارية الجديدة. وأجاز البرلمان الصومالي تطبيق الشريعة الإسلامية على البلاد، فشنت الحركة - بالتعاون مع الحزب الإسلامي - حربًا استباقية تستدرج فيها الحكومة لخلق أجواء مضطربة تُربك خططها الرامية إلى كسب الشعب الصومالي، والوصول إلى القوى الوطنية والإسلامية التي حملت السلاح ضد الاحتلال الإثيوبي<sup>(35)</sup>. وعلى الرغم من أن الحركة سيطرت على أغلب محافظات جنوب الصومال ووسطه، وشغلت الحكومة بالدفاع عن ذاتها، وحالت دون تحقيق نجاحات في سياساتها الداخلية، فإنها فشلت في إطاحة الحكومة، وتعرّضت لخسائر مادية ومعنوية تركت آثارًا واضحة في كيانها الداخلي<sup>(36)</sup>.

أدرجت الولايات المتحدة حركة الشباب في قائمة المنظمات الإرهابية في شباط/فبراير 2008، وأتهمتها بأن لها صلات وطيدة بتنظيم القاعدة. والاعتقاد السائد لدى الصوماليين هو أن الحركة تتمتع بتنظيم دقيق وقوة عسكرية ضاربة وسند خارجي من القاعدة يتمثل في الخبرات والتمويل. وهناك متعاطفون مع الحركة في أوساط الصوماليين في المهجر، وهم يقومون بجمع التبرعات لمصلحتها مع تجنيد شباب متحمس. كما أن الحركة تعتمد على الأتاوى والضرائب على الموانئ الخاضعة لها في جنوب الصومال ووسطه، وأموال الزكاة المفروضة على المواطنين في مناطق إدارتها باعتبارها مصدر دخل إضافي<sup>(37)</sup>.

إن تأثير هذه الحركة كبير في المجتمع الصومالي، خصوصًا في الفئات

---

(34) عثمان، ص 122 - 123.

(35)

International Crisis Group, p. 15.

(36) عثمان، ص 123 - 124.

(37) المصدر نفسه، ص 124.

العمرية الشابة، لما توفره لهم من تدريبات عسكرية وأمنية وحوافز مادية، وجُرّع تربوية دينية عبر أشرطة سمعية وبصرية، فيها مشاهد من العراق وأفغانستان والصومال والبوسنة والهرسك والشيكان وغيرها، الأمر الذي يدفع هؤلاء الشبان إلى الإقدام على العمليات الانتحارية، والتجسس على أهاليهم والمشاركة في تصفيتهم. والتأثير الأخطر الذي ستُخلّفه الحركة على المدى البعيد هو إيجاد مجتمع صومالي متشدد يُكفّر بعضه بعضاً، ويُجرد المواطنين من الانتماء الوطني وقيمه، ويرى الدولة وأنظمة الحكم في العالم قرينة بالكفر والارتداد عن الملة. ولا شك في أن استمرار الحركة في سيطرتها على الصومال سيجعل أثرها يمتد إلى الفضاءين الإقليمي والدولي، وما يعزز ذلك هو تفجيرات كمبالا في 11 تموز/ يوليو 2010، واختطاف السياح وعمال الإغاثة في كينيا في أيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/ أكتوبر 2011<sup>(38)</sup>.

في الأشهر الثلاثة الأخيرة بدأت قوة الحركة تتراجع، إذ فقدت سيطرتها على كثير من المناطق التي كانت خاضعة لها، بما فيها مناطق شاسعة من العاصمة. واللافت هو أنه بينما انسحبت الحركة من مناطق عديدة تحت الضغط العسكري من القوات الحكومية وحلفائها من القوات الإثيوبية والكينية، فإن انسحابها من العاصمة كان طواعية ومن دون أن تواجه ضغطاً عسكرياً، ومن المرجح أن تكون هناك علاقة بين الثورات العربية، ومقتل أسامة بن لادن في أيار/ مايو 2011، ومقتل فضل عبد الله، وكيل القاعدة في الصومال مطلع حزيران/ يونيو الماضي، والخلافات الداخلية بين قادة الحركة، وانسحابها الطوعي من مناطق نفوذها.

قطع مقتل بن لادن واندلاع الثورات العربية المدد المالي والكوادر المهاجرة التي كانت تأتي لدعم الحركة؛ فعودة المهاجرين إلى بلدانهم تعني انقطاع علاقات وصلات كانت الحركة تستفيد منها. ثم إن الخلافات الداخلية

---

«British Tourist kidnapped in Kenya 'Held by al-Shabab'», (BBC News, 16 September 38) 2011), on the Web: <<http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-14943300>>, and «2 Aid Workers Kidnapped Near Kenya-Somalia Border», (Voice of America, 13/10/2011), on the Web: <<http://blogs.voanews.com/breaking-news/tag/kidnap/>>.

هزت ثقة قوات الحركة وقيادتها الوسيطة، وأشاعت جواً من البلبلة وعدم الاطمئنان إلى مصير الأوضاع في المرحلة المقبلة. وصادفت هذه التطورات تصاعد المعارضة الشعبية للحركة في مناطق نفوذها، ونشطت تحركات القوات الأفريقية وقوات الدول المجاورة خصوصاً إثيوبيا وكينيا، لتقويض الحركة وإجبارها على الرحيل عن المناطق التي تُسيطر عليها. ومع أن هذا الضغط الخارجي والخلافات الداخلية، وغياب مشروع وطني تسعى الحركة إلى تحقيقه، يجعل أجل الحركة في الصومال محدوداً، فإن الاعتقاد السائد في الأوساط الصومالية هو أن هزيمة الحركة لا تنهي وجودها، وإنما تحوّلها إلى قتال بشريّة مبثوثة في الأوساط الشعبية. والتفجير الانتحاري الذي نفّذته الحركة في المجمع الوزاري في مقديشو نيسان/أبريل 2010، وقُتل فيه 70 مواطناً أغلبهم من طلاب المنح التركية الذين ينتظرون نتائج الامتحانات<sup>(39)</sup>، خير دليل على ذلك.

### 3 - حركة أهل السُّنة والجماعة

حركة أهل السُّنة والجماعة تنظيم صوفي نشأ باعتباره ردة فعل على التفسيرات الأحادية لحركة الشباب للإسلام، ومحاولة فرض رؤيتها الدينية بالقوة، مثل هدم أضرحة أقطاب الطرق الصوفية والعلماء المشهورين، والتضييق على مجالس الذكر والمولد النبوي الشريف. وفي نهاية عام 2008، حمل أتباع الطرق الصوفية السلاح في وجه حركة الشباب المجاهدين وانتصروا عليها في جرعيل وطوسومري. وبعد هذه الانتصارات، ظهرت «حركتهم» على شكلها التنظيمي الحالي<sup>(40)</sup>. وللحركة علاقات متينة بإثيوبيا حيث تتلقى السلاح والتدريب، وعلاقتها برؤساء العشائر والسياسيين ممتازة، بل يعتبر زعماء الفصائل السابقين والسياسيين غير الإسلاميين أنفسهم أنهم من أتباع الحركة. وما يهدد مستقبلها السياسي ويقلل شعبيتها الداخلية هو اعتمادها

Clar Ni Chonghaile, «Somali Truck Bomb: Students among Scores Killed in Blast», (39) *Guardian*, 4/10/2011, on the Web: <<http://www.guardian.co.uk/world/2011/oct/04/somali-truck-bomb-students-casualties>>.

(40) عثمان، ص 126.

على إثيوبيا وعلى الغرب، خصوصًا الولايات المتحدة وإيطاليا. وليست الطرق الصوفية الصومالية ممثلة كلها في حركة أهل السنة؛ إذ إن أغلبية قادتها وجنودها تنتمي إلى الطريقة القادرية، ولا سيما فرع السمترية، في حين أن تمثيل الفروع الأخرى للطريقة القادرية والطرق الصوفية الأخرى قليل، أو أنها غير ممثلة البتة. وهناك من يرى أن وراء هذه الحركة قبائل بعينها رأت مصلحتها من خلال تشكيل تنظيم صوفي مسلح لتحقيق مكاسب سياسية آنية.

شهدت صفوف الحركة، مثل غيرها من القوى السياسية في وسط الصومال وجنوبه (الحكومة الانتقالية) و(حركة الشباب)، خلافات داخلية، وفشلت في الاتفاق على قيادة موحدة. وهناك في الوقت الراهن قيادتان تتنازعان إدارتها، إضافة إلى مجموعة ثالثة مشاركة في الحكومة الانتقالية باسم الحركة<sup>(41)</sup>. كما أنها لا تمتلك مشروعًا سياسيًا، ومشروعها الأمني مرتبط بزوال الخطر الذي تمثله حركة الشباب.

إلى جانب هذا الثلاثي السياسي، هناك قوى اجتماعية تتطلع إلى أن يكون لها دور فاعل في مستقبل البلاد. وعلى الرغم من أنه كان لهذه القوة دور بارز قبل الاحتلال الإثيوبي للصومال وفي أثنائه، فإن مجيء شيخ شريف إلى السلطة وسيطرة حركة الشباب على أغلبية المناطق الصومالية في جنوب الصومال ووسطه، وظهور حركة أهل السنة في أجزاء من هذه المناطق، كل ذلك أضعف دورها، لكن منذ مطلع هذا العام (2012)، بدأت هذه القوى تُبرز دورها وتُنشط مساعيها الرامية إلى المشاركة في التطورات السياسية في البلاد. وجرى منذ ذلك الحين إعلان ثلاثة أحزاب: حزب السلام والتنمية وحزب هيل قرن وحزب هنولاتو. وكلها تحاول استقطاب جيل الشباب داخل البلاد وخارجها، وهو الجيل الذي يشكل أكثر من 67 في المئة من الصوماليين.

أمّا في شمال الصومال (الجزء الشمالي من الصومال الذي كان تحت الاستعمار البريطاني)، فهناك استقرار نسبي؛ إذ أعلن هذا الإقليم انفصاله من

---

(41) لقاء مع عبد الرزاق معلم أحمد، قيادي من الحركة في مقديشو، في أيلول/سبتمبر



جانب واحد في عام 1991، واتخذ اسم جمهورية أرض الصومال، وهي غير معترف بها دوليًا، وقد تعاقب على حكمها أربعة رؤساء: عبد الرحمن أحمد علي (1991 - 1993)، ومحمد حاج إبراهيم عقال (1993 - 2002)، وطاهر ربالى كاهن (2002 - 2010)، وأحمد محمد محمود «سيلانيو» (2010 - إلى الآن)، ولديها أحزاب سياسية، وتجري فيها انتخابات محلية وتشريعية ورئاسية. وعلى الرغم من إعلانها المتكرر انفصالها عن بقية الصومال، فإن الرأي الغالب في أوساط النخب الصومالية في الشمال والجنوب هو أنه في حالة إيجاد كيان سياسي فاعل في بقية الصومال، فإن الشمال مستعد للتفاوض مع هذا الكيان من أجل تحديد صيغة النظام السياسي الذي سيجمع الجانبين، ورفع المظالم التي يشتكي منها أهل الشمال<sup>(42)</sup>. كما أن هناك حكومة محلية في شرق الصومال هي أرض البُنت الإقليمية التي أسست في عام 1998، وتعاقب على حكمها ثلاثة رؤساء: عبد الله يوسف أحمد (1998 - 2004)، ومحمود موسى حرسى (2004 - 2008)، وعبد الرحمن شيخ محمد فرولي (2008 - إلى الآن). وليس لديها أحزاب سياسية، ويتم اختيار أعضاء الهيئة الشرعية من جانب مجلس الشيوخ الذي هو مجلس شبه رسمي، واختيار رئيس الحكومة من طرف الهيئة التشريعية. وفي حين أن الشمال يعلن انفصاله، فإن الشرق يشارك في الفاعليات السياسية الجارية في وسط الصومال وجنوبه، لكنه يطالب بترتيبات فدرالية مع الجنوب، بل ويهدد أحيانًا بالانفصال إذا لم تُعتمد هذه الصيغة في الدستور الصومالي.

### سابعًا: القرصنة

إلى جانب القوى السياسية والاجتماعية الرئيسة في الساحة الصومالية، هناك ظاهرة جديدة بالوقوف عندها، هي ظاهرة القرصنة التي أرقت المجتمع الدولي ولفتت العالم إلى أهمية الصومال الاستراتيجية. بدأت ظاهرة القرصنة

(42) لقاء مع قادة سياسيين ومدنيين في هرجيسا وجيبوتي، في كانون الأول/ ديسمبر

على السواحل الصومالية عقب انهيار الحكم المركزي، وفشل التنظيمات السياسية في ملء الفراغ الذي خلّفته الحكومة عام 1991، وما تبع ذلك من استباحة السفن الأجنبية على السواحل الصومالية، وهي السفن التي لم تكتف بنهب ثرواته، بل حوّلت هذه السواحل والمناطق البرية القريبة منها أيضًا إلى مقبرة لدفن النفايات السامة ومخلفات المصانع. وقد أضرت هذه التصرفات غير القانونية بسكان الساحل الذين قدّموا شكاويهم إلى العديد من السلطات المحلية والمنظمات الدولية، لكنها لم تجد آذانًا صاغية. ولما حاول الصيادون المحليون مقاومة السفن المعتدية، لجأت الدول والشركات المالكة هذه السفن إلى استصدار تراخيص عمل في السواحل الصومالية من السلطات المحلية، في مقابل مبالغ مالية تُدفع إلى هذه السلطات، ثم استخدمت العنف ضد الصيادين المحليين الذين حاولوا اعتراض سبيلها<sup>(43)</sup>. وفي منتصف تسعينيات القرن الماضي، عندما ضاقت السبل بالصيادين المحليين في ممارسة صيدهم بصور شرعية نتيجة الاعتداءات التي تعرضوا لها من السفن الأجنبية، قاموا بتصرفات غريبة استهدفوا من خلالها السفن التجارية والسفن التي تحمل المواد الإغاثية.

ابتداءً من عام 2005 تطورت ظاهرة القرصنة بصورة ملحوظة، فأصدر مجلس الأمن الدولي قرارات خاصة بمكافحتها، ومن هذه القرارات: 1814 و1816 و1838 لعام 2008<sup>(44)</sup>. وأثارت عمليات القرصنة في السواحل الصومالية أسئلة عديدة بشأن الإمكانيات التي تؤهل الصيادين وعناصر الميليشيات المحلية الذين يعيشون في أوضاع بائسة للقيام بعمليات معقدة

---

(43) محمد الأمين محمد الهادي، «القرصنة.. رؤية من الداخل»، (الجزيرة نت، كانون الأول/ ديسمبر 2008)، على الموقع الإلكتروني: <<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/AF48F23B-E0F8-4237-A2EF-78308BF94266.htm#1>>.

(44) «Resolution 1814 (2008): Adopted by the Security Council at its 5893rd Meeting.» (United Nations, Security Council; S/RES/1814, 15 May 2008), on the web: <<http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cmsUpload/N0834379.pdf>>; «Resolution 1838 (2008): Adopted by the Security Council at its 5987th Meeting.» (United Nations, Security Council; S/RES/1838, 7 October 2008), on the Web: <<http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cmsUpload/N0853884.pdf>>, and «Resolution 1846 (2008): Adopted by the Security Council at its 6026th Meeting.» (United Nations, Security Council; S/RES/1846, 2 December 2008), on the Web: <<http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cmsUpload/N0863029.pdf>>.

وبهذا الحجم، ذلك أن بعض عمليات القرصنة يحدث في السواحل الصومالية على الرغم من الكم الهائل من السفن الحربية الموجودة فيها، وبالقرب من القواعد العسكرية الأميركية والأوروبية في المنطقة، الأمر الذي يشير إلى وجود عقل خارجي مدبر ومستفيد من هذه العمليات. وارتباط اسم الأميركية ميشيل لارين<sup>(45)</sup>، ذات العلاقات الوطيدة بالاستخبارات الأميركية بهذه العمليات مؤشر قوي إلى التدبير الخارجي لعمليات القرصنة، وأن القرصنة الصوماليين ليسوا إلا واجهات لجهات خارجية تهدف إلى تحقيق استراتيجيات بعيدة من خلال هذه الأعمال غير الشرعية.

على الرغم من النصائح المُقدّمة من الخبراء الأميركيين الخاصة بمواجهة عمليات القرصنة، من خلال تطوير برامج عملية لمنع الصيد غير الشرعي ودفن النفايات السامة في السواحل الصومالية، واعتبار القرصنة مؤشراً إلى الأزمة السياسية التي يعانيها الصومال، وأنها ليست ظاهرة معزولة يجب أن تصرف المانحين عن القضية الرئيسة - إعادة كيان الدولة الصومالية - التي تتطلب المعالجة<sup>(46)</sup>، فإنه من غير الواضح مدى اقتناع صنّاع القرار الأمريكي بهذه النصائح.

### ثامناً: القوى الخارجية ودورها في معالجة الأزمة الصومالية

كان الصومال على مدى العقدين الماضيين مسرحاً لفوضى داخلية وحروب أهلية. وقد شهد أعمال تدخل دولية وإقليمية، فقادت الولايات المتحدة قوات أممية لوقف المجاعة، وإيجاد حل للأزمة السياسية التي عانتها البلاد. وشاركت في هذا الجهد دول عربية وإسلامية، مثل السعودية والإمارات والكويت ومصر والمغرب وباكستان وتركيا وماليزيا. وحاولت كل من جيبوتي وإثيوبيا وكينيا ومصر واليمن والسودان والسعودية إجراء عمليات

---

(45) محمود، أسباب انهيار الدولة الصومالية الحديثة.

David H. Shinn, «The Current Situation in Somalia», (George Washington University, 21 (46) May 2009), on the Web: <<http://elliott.gwu.edu/news/speeches/shinn052109.cfm>>.

مصالحة. ودعمت كل من الولايات المتحدة وإيطاليا تلك المصالحات ماليًا ودبلوماسيًا. وبذلت منظمات دولية وإقليمية مثل الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي ومنظمة «إيغاد» ومنظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأوروبي ومجموعة الاتصال الدولية، جهدًا لإحلال السلام وتحقيق المصالحة في الصومال. ومن أبرز الفاعلين على المستوى الدولي والإقليمي في الشأن الصومالي نجد: أميركا والاتحاد الأوروبي ودول الجوار الأفريقي وإثيوبيا وكينيا وأوغندا وبوروندي وإريتريا والسودان وجيبوتي، إضافة إلى دول الخليج العربي وتركيا.

## 1 - الولايات المتحدة

تُعتبر الولايات المتحدة الأميركية أكثر دول العالم تأثيرًا في الشأن الصومالي. وسياساتها تجاه الصومال تقوم على ثلاثة محاور: المحور الأمني والمحور الإنساني ومحور دعم مؤسسات الحكومة. ففي المحور الأمني تأتي قضايا مكافحة الإرهاب والقرصنة والهجرة على رأس اهتماماتها. وتعتمد الولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب في الصومال على قواتها وقواعدها العسكرية في جيبوتي وإثيوبيا. وهي الداعم الأكبر للقوات الأفريقية بالمال والمعدات والخبرات والمعلومات. ويمكن اعتبار «الإرهاب ومحاربه» محل التقاء بين مصلحة الولايات المتحدة ومصلحة التنظيمات السياسية التي تعاونت معها طوال العقدين الماضيين، بما فيها الحكومة الانتقالية الحالية.

أما في المحور الإنساني فتأتي الولايات المتحدة على رأس الدول التي تُقدّم المساعدات إلى الصومال منذ انهيار الحكومة المركزية في عام 1991<sup>(47)</sup>. بيد أن عملية محاربة الإرهاب سيّبت ضررًا بالغًا لعملية الإغاثة الإنسانية، وذلك بسبب خشية الولايات المتحدة أن يذهب جزء من تلك المساعدات إلى حركة الشباب. وأما محور دعم الحكومة، فتجدر الإشارة فيه إلى أن نشاط

---

«Fact Sheet: U.S. Humanitarian Aid to Somalia.» (United States Africa Command), on the (47)

Web: <<http://www.africom.mil/getArticle.asp?art=1691>>.

الولايات المتحدة تجاه محاربة الإرهاب في الصومال جاء على حساب تقوية المؤسسات الحكومية. وفي السابق، تعاونت الولايات المتحدة مع زعماء الحرب الذين أوصلوا الصومال إلى حالة الفوضى، ودعمت إثيوبيا في احتلاله. وفي الوقت الراهن، يذهب الدعم اللازم لتقوية مؤسسات الحكومة إلى القوات الأفريقية.

## 2 - الاتحاد الأوروبي

ليس لدى الدول الأوروبية سياسة موحدة تجاه الصومال، وما عدا إيطاليا التي تحرص دائمًا على الحفاظ على مصالحها ونفوذها في جنوب الصومال، فإن بقية الدول الأوروبية تُساند المواقف الأميركية تجاه الصومال، إذ تمثل قضايا الإرهاب والقرصنة والهجرة الهاجس الذي يقض مضاجعها. والاتحاد الأوروبي من أكبر الداعمين للصومال في مجال المساعدات الإنسانية، ودعم الحكومة الانتقالية والقوات الأفريقية<sup>(48)</sup>.

## 3 - دول الجوار الإقليمي

تعدّ إثيوبيا أكثر دول الجوار الأفريقي تأثيرًا في الواقع الصومالي. وقد كانت علاقات الصومال بإثيوبيا - في الأغلب - متوترة عبر القرون الماضية. وكان الصراع منذ استقلال الصومال يدور حول منطقة أوغادين، وكان الاحتلال الإثيوبي للصومال في نهاية عام 2006 لدحر المحاكم الإسلامية بمنزلة جرح غائر أشعل روح الوطنية في نفوس الصوماليين في الداخل والمهجر، وكلف إثيوبيا تضحيات جسيمة في مواردها البشرية والمالية، وأثر في معنويات قواتها. ويأتي تأثير إثيوبيا في الشأن الصومالي بعد تأثير الولايات المتحدة الأميركية، أكان في الجانب السياسي أم في التغلغل الاستخباري. وكانت علاقتها بزعماء الفصائل الصومالية قوية. وعلى ترابها أُسست أهم الجبهات التي أطاحت بحكم سياد بري في عام 1991، كما عُقد هناك

---

(48) عثمان، ص 159 - 160.

العديد من مؤتمرات المصالحة في الأعوام 1992 و1993 و1994 و1997 و2010<sup>(49)</sup>.

تتمتع إثيوبيا بعلاقات أمنية متينة مع منطقتي أرض الصومال وأرض البنط، وتقدم دعمًا عسكريًا لحركة أهل السنة والجماعة، كما تقدم دعمًا مماثلاً لمليشيات قبلية موالية للحكومة الصومالية، تتمركز على المناطق الحدودية بين الصومال وإثيوبيا. ويتعزز دورها باحتضانها مقر الاتحاد الأفريقي الذي يُشرف على القوات الأفريقية في الصومال، وكونها دولة محورية في منظمة «إيغاد» التي كان لها دور بارز في أغلب مبادرات السلام والمصالحة التي جرت في الصومال، لكن الدور الإثيوبي يواجه تحدي انعدام ثقة الصوماليين به، وغياب شريك محلي قوي يعتمد عليه، والحذر الإثيوبي من عودة كيان صومالي قوي مخافة أن يثير النزاعات الحدودية بين الدولتين، إضافة إلى المشكلات الداخلية التي تعانيها إثيوبيا.

تتمثل أهمية كينيا للصومال في كونها تحتضن الهيئات الدبلوماسية والمنظمات الإنسانية العاملة فيه. وتستضيف أراضيها ما يقارب نصف مليون لاجئ صومالي، إضافة إلى أعداد كبيرة من رجال الأعمال والسياسيين والمنظمات الإنسانية الصومالية الذين يديرون أعمالهم من نيروبي، ما حدا ببعض الباحثين إلى إطلاق اسم «العاصمة الثانية للصومال» على نيروبي<sup>(50)</sup>. واستضافت كينيا عددًا من مؤتمرات المصالحة في عامي 1994 و1996، وفي الفترة 2002 - 2004. وكانت كينيا تختلف عن إثيوبيا بعدم تدخلها المباشر في الشأن الصومالي، غير أن هذه السياسة تغيرت في عام 2010 عندما بدأت تدريب قوات صومالية على أراضيها، وتأييد إدارة «أزانيا» الإقليمية التي تسعى إلى تولّي إدارة المناطق الجنوبية والجنوبية الغربية المحاذية للحدود الكينية، بعد تخليصها من أيدي حركة الشباب، حيث تم تشكيل هذه الإدارة

---

(49) محمد أحمد الشيخ علي، «مساعي السلام في الصومال»، (رسالة ماجستير، جامعة أفريقيا

العالمية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، الخرطوم، 1999)، ص 66 - 67.

(50) عثمان، ص 147.

وانتخاب رئيسها في كينيا. ثم تطور التأيد إلى تدخل مباشر، وغزت القوات الكينية الصومال في 16 تشرين الأول/أكتوبر 2011، وذلك بعد ثلاثة أيام من اختطاف موظفتين إسبانيتين تعملان في مجال إغاثة اللاجئين الصوماليين في كينيا.

أعلنت كينيا أن هدفها هو تأمين حدودها مع الصومال، وإبعاد الخطر الذي تمثله حركة الشباب على أمنها واقتصادها<sup>(51)</sup>. وهناك معلومات تفيد بأن الغزو الكيني يهدف إلى إنشاء حزام أمني يسمح لها بتشييد ميناء في منطقة لامو الواقعة على الحدود بين الدولتين، وربطه عبر طرق برية بجنوب السودان لتصدير النفط، وتوفير خدمات ملاحية لإثيوبيا<sup>(52)</sup>. كما أن هناك معلومات أخرى تفيد بأن المنطقة الحدودية تتمتع بمخزون هائل من النفط، وهناك على الأقل منطقة واحدة تشترك فيها كينيا مع الصومال، وهي منطقة «مربع 5»، حيث يقع ثلثها في الأراضي الكينية، بينما الثلثان الآخران يقعان داخل الأراضي الصومالية. وقد وقّعت الحكومة الكينية مع شركة توتال الفرنسية في الخامس من تشرين الأول/أكتوبر 2011 اتفاقاً تبدأ بموجبه عمليات التنقيب في هذه المنطقة<sup>(53)</sup>.

أما أوغندا، فلم تكن ذات أثر يُذكر في الشأن الصومالي قبل عام 2007 عندما أرسلت قواتها إلى الصومال، وأغلبية القوات الأفريقية في الصومال من أوغندا، تليها قوات من بوروندي. وعلى الرغم من أهمية هذه القوات في حماية مطار مقديشو ومينائها والقصر الرئاسي، فإنه نظرًا إلى عدم وجود استراتيجية واضحة لهذه القوات، وعدم وضع إطار زمني يُحدّد وجودها، وعدم تقوية

---

Micah Zenko, «Somalia: Kenya's Invasion and Objectives,» (Council on Foreign Relations, 27 October 2011), on the Web: <<http://blogs.cfr.org/zenko/2011/10/27/somalia-kenyas-invasion-and-objectives/>>.

Francis Njubi Nesbitt, «History Repeats Itself with Somalia Invasion,» (Foreign Policy in Focus (FPF), 31 October 2011), on the Web: <[http://www.fpf.org/articles/history\\_repeats\\_itself\\_with\\_somalia\\_invasion](http://www.fpf.org/articles/history_repeats_itself_with_somalia_invasion)>.

«Kenya oo Shidaal ka Baaranaysa 3900 Sq Km ee Gudaha Dhulbadeedka aagga Raas (53) Kambooni ee Jamhuriyadda Soomaaliya,» (Somalitalk, 14 October 2011), on the Web: <<http://www.somalitalk.com/2011/badda/difaac60.html>>.

الجيش الصومالي ليتولى مهمات القوات الأفريقية، فإنه سيكون هناك رأي عام معاد لهذه القوات. كما أن كثيرين من أعضاء البرلمان والوزراء غير راضين عن أداء القوات الأفريقية، خصوصًا في أوقات القصف العشوائي للأحياء<sup>(54)</sup>. وعلى الرغم من أن مصالح أوغندا في الصومال يمكن وصفها بالطبيعية، فإنها ليست مثل مصالح إثيوبيا أو كينيا؛ وقد بدأت في الآونة الأخيرة تتدخل بقوة في الخلافات التي تطرأ على مؤسسات الدولة الصومالية، وهو ما سيخلق لها تحديات سياسية وأمنية في المرحلة المقبلة.

#### 4 - السودان

كان الدور السوداني مساندًا لمبادرات المصالحة الصومالية في الداخل والخارج. ولهذا الغرض، زارت وفود من الحكومة السودانية الصومال بين عامي 1991 و1994<sup>(55)</sup>. وأعادت هذه الحكومة تمثيلها الدبلوماسي إلى الصومال في مطلع تسعينيات القرن الماضي. كما استضافت في عام 2006 المحادثات التي جرت بين الحكومة الانتقالية واتحاد المحاكم الإسلامية. وبعد انتخاب شيخ شريف رئيسًا للصومال، حاولت الخرطوم القيام بالوساطة بين الرئيس والشيخ حسن طاهر أويس الذي كان وقتئذ يمثل رأس حربة المعارضة الإسلامية. كما قامت الحكومة السودانية بتوفير منح دراسية لآلاف من الطلاب الصوماليين. ومكنت هذه المنح المجتمع الصومالي من إعادة تكوين مؤسساته التعليمية بمختلف مستوياتها. ويُعتبر السودان من البلدان القليلة التي قدمت إلى الرئيس الصومالي دعمًا ماليًا منتظمًا، وقامت بتدريب قوات الحكومة الصومالية.

#### 5 - إريتريا

بدأ اهتمام إريتريا بالصومال في عام 1991، حين كلفت مسؤول العلاقات الخارجية في السلطة الإريترية الانتقالية، محمد سعيد باري إجراء

---

(54) عثمان، ص 150.

(55) الشيخ علي، «مساعي السلام في الصومال»، ص 69.



سلسلة لقاءات مع جميع زعماء الفصائل، خصوصًا الجنرال الراحل محمد فرح عيديد وخصمه علي مهدي محمد. كما طالبت في تشرين الثاني/ نوفمبر 1993 - أي بعد استقلالها الرسمي بأشهر عدة - مجلس الأمن بالتدخل لتحقيق الاستقرار في الصومال. وبعد الخلافات السياسية بين إريتريا وإثيوبيا، تعاونت إريتريا مع بعض زعماء الفصائل السياسية في الصومال لفتح جبهة خلفية على إثيوبيا، لكنها فشلت في هذه المحاولات بعد أن هزمت إثيوبيا هذه الفصائل في عام 1999، لكن إريتريا واصلت بحثها عن حلفاء لها داخل الأراضي الصومالية لتنفيذ خططها الرامية إلى إضعاف إثيوبيا، فوجدت ضالتها في اتحاد المحاكم الإسلامية، حيث قدمت لها دعمًا ماديًا وتدريبات عسكرية ومعلومات استخباراتية. غير أن إريتريا رحبت على أراضيها، بعد هزيمة اتحاد المحاكم، بالقوى الإسلامية والوطنية التي قامت بتأسيس «تحالف إعادة تحرير الصومال» الذي واجه إثيوبيا سياسيًا وعسكريًا. ولم تقتنع إريتريا بانسحاب القوات الإثيوبية من الصومال، بل واصلت دعمها المعارضة الإسلامية ضد الرئيس شيخ شريف وحكومته، وهو ما أفقدها تعاطف المجتمع الصومالي<sup>(56)</sup>.

## 6 - جيبوتي

تُعد جيبوتي أول دولة في العالم سعت إلى حل الأزمة الصومالية، إذ استضافت أول مؤتمر للمصالحة بين الفصائل الصومالية، وذلك من خلال دعوة رسمية قدمها رئيس جمهورية جيبوتي السابق الحاج حسن جوليدي أبتدون إلى تلك الفصائل، في حزيران/ يونيو 1991. وعلى أراضيها جرى عقد أشهر مؤتمرات المصالحة بين الصوماليين «عرتا 2000» و«جيبوتي 2008/2009»، وجرى هناك انتخاب ثلاثة رؤساء للصومال: علي مهدي محمد وعبد القاسم صلابد حسن وشيخ شريف شيخ أحمد. ويتعزز جهد جيبوتي بدورها الحيادي في القضية الصومالية، وثقة الأطراف الصومالية بالقيادة الجيبوتية التي في إمكانها تفهّم الطبيعة الصومالية، إضافة إلى الرغبة الجيبوتية في إعادة كيان صومالي قوي تتعاون معه. وينحصر دورها في

الوقت الحالي في تدريب القوات الحكومية، والقيام بجهد دبلوماسي مساندة للحكومة الانتقالية.

## 7 - دول الخليج العربي

يتجلى الجهد الأبرز لدول الخليج العربي، خصوصًا العربية السعودية وقطر والكويت والإمارات العربية المتحدة، في الجانب الإنساني، إذ تقدّم هذه الدول دعمًا إنسانيًا سخيا إلى المجتمع الصومالي عبر هيئاتها العاملة في الصومال، أو عبر هيئات الأمم المتحدة. وكان للعربية السعودية دور مساند للمصالحات الصومالية وما تمخض عنها، خصوصًا في عقب مؤتمرات جيبوتي في عام 1991، وعرتا 2002، وكينيا 2004. ودعمت الكويت مبادرة عرتا في عام 2000. وكان لقطر دور مساند للقضية الصومالية عشية الاحتلال الإثيوبي للصومال، إذ حاولت التوفيق بين الرئيس شيخ شريف والشيخ حسن طاهر أويس، وقدمت الإمارات دعمًا ماليًا إلى الحكومة الصومالية الحالية.

تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من وجود مكتب ممثل لجامعة الدول العربية في الصومال، فإنه ليس هناك دور يُذكر لها. وربما يرجع ذلك إلى غياب رؤية موحّدة تتعامل الجامعة من خلالها مع الأزمة الصومالية، لكن نظرًا إلى انهيار الدولة الصومالية في ظل تفاقم الخلافات العربية - العربية بسبب الغزو العراقي للكويت، والتحوّلات الجذرية التي شهدتها العالم في إثر تفكك الاتحاد السوفياتي، وهيمنة الولايات المتحدة الأميركية، والاستقطابات التي حدثت داخل المنظومة العربية، وبروز ظاهرة الإرهاب التي جعلت الصومال - وفقًا للتصريحات الغربية - مكانًا محتملًا لاحتضان الجماعات الإرهابية، يضاف إلى ذلك، أن غياب قيادات صومالية تستطيع التعاطي مع التطورات المحلية بصورة عقلانية، وتهدئة مخاوف القوى الإقليمية والدولية، والاستفادة من انتماءاتها العربية والأفريقية بصورة متوازنة، كل ذلك جعل القوى الإقليمية والدولية المتفاعلة بالشأن الصومالي تُبعد الجامعة ودولها من الملف الصومالي. وخير دليل على ذلك ما يُقال عن رفض إثيوبيا عقد الفاعليات الختامية لمؤتمر جيبوتي الأخير في عام 2009 في العربية السعودية،

وتأييد الغرب هذا الرفض. وإذا كان هناك من موانع أمام الجامعة العربية في تفاعلها مع القضية الصومالية، فإن فشل الجامعة في دعم المؤسسات الثقافية والأكاديمية غير مبرر، وهو أمر إن لم تتدركه سيؤثر سلبًا في الجهد الشعبي الذي بُذل خلال العقدَيْن الماضيين لتعزيز الثقافة العربية وتنميتها في الصومال.

## 8 - تركيا

جاء الدور التركي في الصومال مباشرة من دون أن يعتمد على المنظومة الدولية والإقليمية، حيث قام رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، في 19 آب/أغسطس 2011، بزيارة تاريخية إلى الصومال لمشاهدة الواقع الإنساني المتدهور. وخلال هذه الزيارة، افتتحت تركيا سفارتها في مقديشو، وذلك على عكس معظم الدول التي تدير علاقتها بالصومال بواسطة سفاراتها في كينيا وإثيوبيا. وبعدها توافد عدد كبير من المسؤولين الأتراك الذين يمثلون القطاعات العامة والخاصة كافة والمنظمات غير الحكومية، وفي مقدمها<sup>(57)</sup> هيئة التعاون الدولي التركي (TIKA) والهلال الأحمر التركي ومنظمة IHH الخيرية وغيرها.

قدّمت تركيا أكبر دعم إنساني تقدمه دولة واحدة في الصومال خلال الأشهر الستة الماضية، إذ بلغ أكثر من 300 مليون دولار. وقدّمت خدمات تعليمية إلى الشباب الصوماليين داخل الصومال وفي تركيا، لكن من غير الواضح هل سيظل هذا الدور مقصورًا على الجوانب الإنسانية، أم سيتعداها إلى حل الإشكالات السياسية التي تولدت منها المُعاناة الإنسانية.

## تاسعًا: تطوّرات الأوضاع السياسية في المرحلة المقبلة

وفقًا للمعطيات الحالية في الساحة الصومالية، هناك ثلاثة سيناريوات للفترة المقبلة:

---

Nuradin Dirie, «Could Turkey Succeed in Somalia Where the Rest Have Failed?» (57) *Turkish Weekly* (17 October 2011), on the Web: <<http://www.turkishweekly.net/news/125150/could-turkey-succeed-in-somalia-where-the-rest-have-failed.html>>.

- تجديد الحكومة الانتقالية مع إمكان إحداث بعض التغييرات في البنية والأشخاص، وهناك عوامل مقوية لهذا السيناريو، وعوامل مضعفة له، كما أن هناك نتائج يمكن أن يفرزها هذا السيناريو:

### العوامل المقوية

- دعم القادة الحاليين للحكومة الانتقالية هذا السيناريو.
- دعم الدول المتنتفة بالواقع السياسي الحالي، خصوصًا أوغندا.
- عدم وجود وسيلة فاعلة للانتقال من الواقع السياسي الحالي وخلق بديل له.
- تخوف المجتمع الدولي من التجديد وما قد يحمله في طياته من عناصر مجهولة.

### العوامل المضعفة

- ضعف أداء الحكومة من حيث تحقيق الأمن والاستقرار، وتوسيع رقعتها الجغرافية، وتحقيق مكاسب سياسية غير مقبولة.
- الاختلافات والانشقاقات داخل الحكومة، المبنية على المصالح الفردية.
- تُهم الفساد الموجهة إلى بعض رموزها المتنفذة.
- انتهاء المدة الأصلية للحكومة وكذلك المدة الإضافية.
- رغبة الدول الغربية في انتخاب قادة جدد.
- عجز الحكومة عن استيعاب القوى الفاعلة في المجتمع التي لا تعارض وجود الحكومة، أو لا ترفع السلاح ضدها.

### النتائج المتوقعة:

- بقاء الوضع الراهن كما هو (Status Quo).

- استمرار ضعف الحكومة.
- استمرار الاعتماد على الدعم الخارجي والحلول المستوردة.
- ظهور قوي لمعارضة جديدة.
- انتشار الإحباط في الأوساط المحلية والإقليمية والدولية.
- ظهور إدارات إقليمية تفضي إلى انشطار الأقاليم وتبعثرها إلى كيانات هشة وضعيفة

### العوامل المُقَوِّية

- ضعف ثقة المواطنين بالحكومة المركزية.
- تشجيع بعض القوى الإقليمية والدولية لهذا الاتجاه.
- الدوافع الاقتصادية للقيادات السياسية المتمسكة بهذا الحل (عقود مع شركات أجنبية في التنقيب عن النفط، وإدارة الموانئ والمطارات).
- الطموحات السياسية للقيادات التي فشلت في تأمين موقع في الحكومة الانتقالية.
- البحث عن طريقة فاعلة لمواجهة حركة الشباب.
- الخوف من المركزية وما قد تسببه من مظالم مماثلة لما حدث في العهود السابقة.

### العوامل المُضْعِفة

- امتعاض الشعب الصومالي من الإعلان المتزايد لتشكيل إدارات إقليمية جديدة.
- عدم وجود إطار قانوني لتشكيل هذه الإدارات (الدستور).
- التوترات السياسية والمواجهات العسكرية بين الإدارات (الحدود والموارد).

• فشل الإدارات الإقليمية القديمة في تحقيق تنمية اقتصادية وسياسية، وإلى حد ما أمنية.

• تدخّل القوى الإقليمية في تشكيل هذه الإدارات وتضارب مصالحها في توجيه مسارها.

• فشل المشاريع والسياسات الدولية التي استهدفت دعم المشاريع السياسية من دون الدولة المركزية.

### النتائج المتوقعة

• زيادة الانقسامات وتجدد الحروب الأهلية بين هذه الإدارات.

• زيادة التدخلات الخارجية في الشأن الوطني (السياسي والأمني والاقتصادي).

- ظهور قوى سياسية جديدة تستوعب مكوّنات المجتمع وتتفاهم مع المجتمع الدولي والقوى الإقليمية

### العوامل المقوّية

• فشل سياسات المجتمع الدولي والإقليمي في إعادة كيان الدولة في الصومال.

• فشل الحكومات الموقّعة التي جرى تشكيلها في المنفى.

• تزايد القوى الوطنية الزاهدة في التعويل على المشاريع الخارجية، وعلى الأنماط القبلية والعنف.

• الشعور العام في الوسط الصومالي بالخطر المهدّد لوجود المجتمع.

• معاناة الشعب بسبب الحرمان والتخلّف والمجاعة في الداخل، والهجرة والذوبان والتضييق والعنصرية في الخارج.

- تأثير التكنولوجيا والثورات العربية في الشباب الصوماليين، علمًا بأن نسبة الشباب تشكّل 67 في المئة من المجتمع الصومالي.
- زيادة الدور العربي والإسلامي في الشأن الصومالي، وإن يكن ما زال مقتصرًا على المجال الإنساني (بعد تفاقم أزمة المجاعة).
- ظهور أحزاب سياسية وحركات شبابية ونسائية فاعلة في العمل الاجتماعي بدأت تتطلّع إلى المساهمة في المشروع السياسي.

### العوامل المُضعِفة

- ضعف الرؤية والأجندة السياسية لهذه القوى (الموازنة بين الإسلام والقبلية والقومية).
- ضعف الآليات والقوالب المشكّلة حاليًا لاستيعاب الشرائح المختلفة من المجتمع.
- قلة الكادر القيادي المُتفرّغ للعمل العام.
- تخوّف المجتمع الدولي والجوار الإقليمي من ظهور قوى غير معروفة (قومية وقبلية ودينية).
- جاذبية المبادرات الإقليمية والدولية التي تُشجّع على السيناريوات السابقة لكثير من القدرات والكوادر الوطنية.
- وجود نخبة سياسية قوية (ماديًا على الأقل) مارست السلطة في حكومات وهمية لا تمتّ إلى الشعب بصلة.
- وجود قوى سياسية مسلحة تعمل بأجندات ضيقة (قبلية أو خارجية).

### النتائج المتوقّعة

- إعادة بناء الدولة الصومالية على أسس جديدة مركزة على حلول محلية وبأجندات سياسية لا تستفز دول الإقليم والمجتمع الدولي.

## المراجع

### 1 - العربية

#### كتب

سالم، حمدي السيد. الصومال قديمًا وحديثًا. القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1965.

عيسى، جامع عمر. تاريخ الصومال في العصور الوسطى والحديثة. القاهرة: مطبعة الإمام، 1965.

محمود، محمد شريف. أسباب انهيار الدولة الصومالية الحديثة: في الطريق إلى الدولة الصومالية. بيروت: مركز الشاهد للبحوث والدراسات الإعلامية؛ الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010.

#### دوريات

حبريل، علي عدو. «اتفاقية جيبوتي بين الحكومة الانتقالية وتحالف إعادة التحرير: الدواعي والنتائج». الشاهد الدوري: 2010.

عثمان، عبد القادر. «المجتمع الدولي وبناء الدولة الصومالية». الشاهد الدوري: 2010.

الهادي، محمد الأمين محمد. «الإسلاميون في الصومال: النشأة والتطور». الشاهد الدوري (القاهرة): العدد 1: الإسلاميون الصوماليون: من الهامش إلى مركز الأحداث، كانون الثاني/يناير 2010.

#### رسائل وأطروحات

الشيخ علي، محمد أحمد. «الصومال في مرحلة ما بعد تفكك الدولة: دور القبيلة والمجتمع الدولي والمجتمع المدني في الفترة من 1991 -



1999. «أطروحة دكتوراه، جامعة الخرطوم، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، الخرطوم، 2004).

\_\_\_\_\_. «مساعي السلام في الصومال.» (رسالة ماجستير، جامعة أفريقيا العالمية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، الخرطوم، 1999).

غيلي، طاهر محمود. «الحرب الأهلية في الصومال: جذورها وأسبابها ونتائجها.» (رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1995).

## 2 - الأجنبية

### Books

Adam, Hussein M. and Richard Ford (eds.). *Mending Rips in the Sky: Options for Somali Communities in the 21<sup>st</sup> Century*. Lawrenceville, NJ: Red Sea Press, 1997.

Ciise, Jaamac Cumar. *Qaran Jabkii Soomaaliya*. Mombasa: [s. n.], 1994.

Drysdale, John. *Whatever Happened to Somalia?*. London: HAAN, 1994.

Issa-Salwe, Abdisalam M. *The Collapse of the Somali State: The Impact of the Colonial Legacy*. London: A. M. Issa-Salwe in Association with HAAN Associates, 1997.

Laitin, David D. and Said S. Samatar. *Somalia: Nation in Search of a State*. Boulder, Colo.: Westview Press; London, England: Gower, 1987. (Profiles. Nations of Contemporary Africa)

Lewis, Ioan M. *A Modern History of the Somali: Nation and State in the Horn of Africa*. 4<sup>th</sup> ed. Oxford: James Currey; Hargeisa, Somaliland: Btec Books; Athens: Ohio University Press, 2002. (Eastern African Studies)

\_\_\_\_\_. *Understanding Somalia and Somaliland: Culture, History, Society*. New York: Columbia University Press, 2008.

Maxamuud, Abdulqaadir Cismaan. *Sababihii burburka Soomaaliya*. Toronto: Neelo Printing, 1999.

Muxamed, Muxamed Ibrahim. «Liiq-liiqato» *Taariikhda Somalia*. Muqdisho: [s. n.], 2000.

Siyaad, Cabdullaahi Cosoble. *Am a Qaran Ama Qabiil*. Mogadisho: [s. n.], 1995.

### *Periodicals*

Hagmann, Tobias and Markus V. Hoehne. «Failed State or Failed Debate? Multiple Somali Political Orders Within and Beyond the Nation-State.» *Politorbis*: no. 42, 2007.

Mukhtar, Mohamed Haji. «The Emergence and Role of Political Parties in the Inter-River Region of Somalia from 1947-1960.» *Ufahamu* (Somalia): vol. 17, no. 2, 1989.

### *Conference*

«Learning from Operation Restore Hope: Somalia Revisited.» (Conference, Princeton University, Woodrow Wilson School of International Affairs, Princeton, 20-22 April 1995).

### *Document*

International Crisis Group. «Islaamiyiinta kala qeybsan ee Somalia.» (Policy Briefing, Program Briefing; no. 74, Nairobi; Brussels, 18 May 2010).

## الفصل الحادي عشر

### الاستثمار العربي في القرن الأفريقي تحديات وفرص وآفاق

عبد الله حمدوك<sup>(1)</sup>

اجتازت القارة الأفريقية الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية بصورة حسنة نسبياً، مقارنة بمناطق العالم الأخرى. قبل الأزمة، كانت القارة قد حافظت على معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي يزيد على 5 في المئة خلال الفترة 2001 - 2007، وعلى نمو تقاسمته بلدان القارة على نطاق واسع. ومع أن الطلب المرتفع على السلع وأسعارها كانا العاملين الأساسيين وراء هذا النمو الزائد، فإن دور الإصلاحات البنوية كان أساساً بصورة تامة؛ إذ أجرت بلدان كثيرة إصلاحات مؤسسية وقانونية بُغية تحسين بيئة الأعمال وتعزيز القطاع الخاص وتعبئة الموارد المحلية والارتقاء بالتجارة والاستثمار والتنوع الاقتصادي. كما أفاد الأداء الاقتصادي الجديد في أفريقيا من تخفيف عبء الديون، وزيادة المعونة وتدفق رؤوس الأموال الخاصة، وتوطيد السلام في كثير من مناطق النزاع.

---

(1) يشكر الكاتب المساهمات والمراجعات والتعليقات التي تلقاها من جمال إبراهيم وهودان يوسف وإيميت ميسفن وفرانيسيس أكوم. ويشكر العون البحثي الذي قدمه كل من سابا كاشا وإيوراسي براكو ولوسي إيبودي نزو نوكو ومهاد عبد القادر. ولا تمثل الآراء الواردة في هذه الدراسة بالضرورة آراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة.

خلافًا للتصورات النمطية لأفريقيا بوصفها قارة مثقلة بالمشكلات والأزمات، ترى فيها القوى الاقتصادية الصاعدة، مثل الصين والهند وتركيا والبرازيل، مكانًا يوفر الفرص وموضعًا للاستثمار وسوقًا مربحة ومنفذًا إلى الموارد. ولا يشذ القرن الأفريقي عن بقية القارة، وهو ما يجعل الاستثمار العربي المتوقع يحتاج إلى مقاربات مماثلة لتلك التي تبنتها الاقتصاديات الصاعدة<sup>(2)</sup>.

تتيح صورة القرن الأفريقي الجديدة، بوصفه وجهةً للأعمال مقرونة بالنمو الاقتصادي، فرصًا جوهرية للاستثمار. وعلى هذه الخلفية تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تحليل عام لاتجاه الاستثمار المباشر الأجنبي هناك. وكي نضع تجربة القرن الأفريقي في سياقها، سوف نناقش اتجاه الاستثمار المباشر الأجنبي، مع تحليل معدلات النمو في المنطقة ومواردها وهل تفضي إلى الاستثمار وإلى التنمية الاقتصادية الاجتماعية. وتتناول محدّدات الاستثمار الأجنبي الأساس في المنطقة، خصوصًا مؤشرات الاقتصاد الكلي والحوكمة ورأس المال البشري والتكامل الإقليمي وفرص الاستثمار وتحدياته.

بعد هذا المدخل، يُقدّم المبحث الأول من هذه الدراسة، بإيجاز، خلفية للموضوع وسياقًا له، في حين يتناول المبحث الثاني فرص الاستثمار وتحدياته. أمّا المبحث الثالث، فيتطرق إلى قضايا متعلّقة بأفاق الاستثمار العربية في القرن الأفريقي، قبل أن يصل إلى ما في المبحث الرابع من ملاحظات ختامية.

## أولاً: الخلفية والسياق

بعد «العقود الضائعة» في ثمانينيات القرن العشرين وتسعينياته، نمت أفريقيا منذ بداية الألفية الجديدة بمعدل زاد على 5 في المئة في العام. ويتيح

---

Tom Cargill, «Our Common Strategic Interests: Africa's Role in the Post-G8 World,» (2) (Chatham House Report, Royal Institute of International Affairs, June 2010).

النمو الاقتصادي في القارة فرصًا جديدة للأعمال، وهي فرص كانت قد تناولتها منشورات عديدة صدرت مؤخرًا كتبها كلٌّ من صنّاع السياسة ورجال الأعمال، وركّزت على العوائد المرتفعة للاستثمارات وعلى آفاق النمو والاستثمار الإيجابية في القارة<sup>(3)</sup>.

على هذه الخلفية، يهدف هذا المبحث إلى تقديم تحليل لاتجاه الاستثمار المباشر الأجنبي في القرن الأفريقي الذي هو أحد أفقر مناطق القارة. وكى نضع تجربة القرن الأفريقي في سياقها، فإننا سنناقش اتجاه الاستثمار المباشر الأجنبي حديثًا، إلى جانب تحليل النمو الجديد في المنطقة، وتحليل موارده، وما إذا كان يُحفّز على الاستثمار والتنمية الاقتصادية الاجتماعية. وبعدها نعرض بصورة عامة المحدّدات الأساس للاستثمار الأجنبي في القرن الأفريقي، خصوصًا مؤشرات الاقتصاد الكلي، والحوكمة ورأس المال البشري والتكامل الإقليمي.

## 1 - تدفق الاستثمار الأجنبي إلى القرن الأفريقي

شمل العقد الماضي تغييرًا مهمًا طرأ على أحجام التدفقات المالية إلى أفريقيا وتركيبها؛ فبين عامي 2000 و2010 ارتفع مجموع الاستثمار المباشر الأجنبي من محفظة استثمارات ومساعدات تنمية رسمية ما يقارب خمسة أضعاف، أي من 27 مليار دولار أميركي في عام 2000 إلى نحو 126 مليار دولار أميركي في عام 2010<sup>(4)</sup>. أمّا بالنسبة إلى تركيب

---

International Monetary Fund (IMF), *Regional Economic Outlook: Sub-Saharan Africa*: (3) *Resilience and Risks*, World Economic and Financial Surveys (Washington, DC: IMF, 2010); Charles Roxburgh, [et al.], «Lions on the Move: The Progress and Potential of African Economies,» (Report, McKinsey Global Institute (MGI), Chicago, June 2010), and Steve Radelet, *Emerging Africa: How 17 Countries Are Leading the Way*, with an Introduction by Ellen Johnson Sirleaf (Baltimore, MD: Brookings Institution Press, 2010).

African Development Bank and Organisation for Economic Co-operation and Development (4) (OECD), Development Centre, *African Economic Outlook, 2011* (Paris: OECD, Development Centre, 2011).

هذه التدفقات المالية الخارجية، فبات الاستثمار المباشر الأجنبي المصدر الأساس لتدفق رأس المال الأجنبي إلى أفريقيا، متجاوزًا في حجمه مساعدات التنمية القادمة من وراء البحار. وعلاوة على هذا، فإن حصة الاستثمار المباشر الأجنبي من تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في أفريقيا خلال العقد الأخير تُقدَّر بـ 20 في المئة، مقارنةً بحصته البالغة 8 في المئة في البلدان النامية الأخرى<sup>(5)</sup>.

على الرغم من الزيادة المهمة التي شهدتها تدفُّق الاستثمار المباشر الأجنبي إلى أفريقيا، فإن هذا التدفُّق يبقى مُركَّزًا في بضعة بلدان وقطاعات، وهو ما يشير إلى الحاجة إلى التنوُّع. وثمة حصة كبيرة من الاستثمار المباشر الأجنبي تذهب إلى الصناعات الاستخراجية، إذ يتلقى 15 بلدًا مصدرًا للنفط 75 في المئة من تدفُّق الاستثمار المباشر الأجنبي. ويبقى اجتذاب الاستثمار إلى قطاعات متنوعة تنعم بقيمة مضافة مرتفعة، تحديًا بالنسبة إلى أفريقيا<sup>(6)</sup>. ومن بين المناطق الأفريقية الخمس، يُعتبر شرق أفريقيا الذي يضمَّ القرن الأفريقي، ثاني أدنى متلقٍ للاستثمار الأجنبي المباشر. أمَّا بالنسبة إلى تدفُّق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كل بلد على حدة في المنطقة، فيبقى السودان البلد الذي يجتذب الحصة الأكبر (57 في المئة) من الاستثمارات الأجنبية في قطاع النفط، تتلوه إثيوبيا (11 في المئة)، في حين تظلَّ حصص البلدان الأخرى محدودة قياسًا إلى هذين البلدين.

إلا أن احتمال أن تغدو دولة جنوب السودان الجديدة جاذبةً للاستثمار المباشر الأجنبي هو احتمال واضح. غير أن مشكلة النفط تبقى مشكلة خطيرة، في المستقبل القريب على الأقل، إذ تتركَّز الأغلبية الساحقة من احتياطي النفط

---

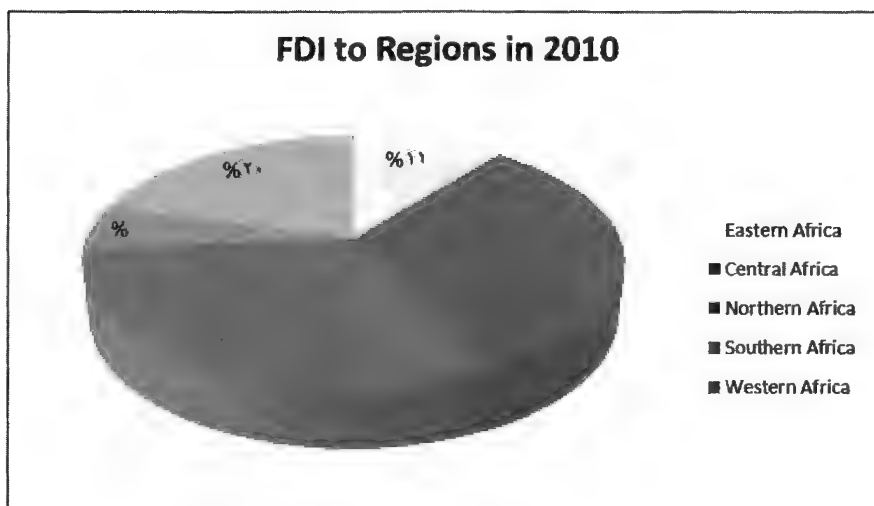
(5) المصدر نفسه.

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *World Investment Report 2011: Non-Equity Modes of International Production and Development* (New York: United Nations, 2011).

السوداني في الجنوب، في حين تقع البنى التحتية النفطية (مصافي النفط ومرافق التصدير) كلها في الشمال.

### الشكل (11 - 1)

توزع الاستثمار المباشر الأجنبي بحسب المناطق في عام 2010  
(شرق أفريقيا وأفريقيا الوسطى وشمال أفريقيا  
وجنوب أفريقيا وغرب أفريقيا)<sup>(7)</sup>



على الرغم من مستوى الاستثمار المباشر الأجنبي المتدنّي في القرن الأفريقي، قياسًا إلى سائر أجزاء القارة، فإنّه من الممكن رؤية مستوى مرتفع من الاستثمار المباشر الأجنبي خلال الأعوام الخمسة الأخيرة في معظم بلدان المنطقة.

(7) المصدر نفسه.

الجدول (١٦ - ١)  
الاستثمار المباشر الأجنبي في القرن الأفريقي  
(بملايين الدولارات الأميركية)<sup>(٨)</sup>

	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
إثيوبيا	184	221	109	222	545	265	545	465	255	349	135	
إريتريا <sup>(٩)</sup>	56	0	0-	0-	0	1-	8-	22	20	12	28	
جيبوتي	27	100	229	195	108	22	39	14	3	3	3	
السودان	1600	2682	2601	2426	3534	2305	1511	1349	713	524	392	
الصومال	112	108	87	141	96	24	5-	1-	0	0	0	
أفريقيا جنوب الصحراء	39.714	44.381	51.968	40.782	26.650	28.229	16.803	16.505	12.933	16.095	8.109	

(٨) تم عرض تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي وفقاً لقواعد صافية (تسجيل المعاملات المالية لرؤوس الأموال تدفقاً أقل بين المستثمرين المباشرين وغيرهم كائناً ما كان نوعه). يتم تسجيل الانخفاض الصافي في الأصول والزيادة الصافية في الالتزامات باعتبارها قروضاً (مع إشارة إيجابية). الماء، تشير تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي التي تحمل إشارة سلبية إلى أن أحد مكوّناتها على الأقل سلبي ولا توازنه الكميات الإيجابية للمكونات المتبقية، وتُعرف بـ "سحب الاستثمارات"، انظر: *United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), World Investment Report 2011: Non-Equity Modes of International Production and Development* (New York: United Nations, 2011).



تحوّل تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي إلى كلٍّ من السودان وإثيوبيا صعودًا نحو الأعلى. وفي السابق كان معظم الاستثمار المباشر الأجنبي يسعى وراء الموارد الطبيعية، في حين أن السمة اللافتة التي تميّز الموجة الحالية من مشاريع الاستثمار المباشر الأجنبي هي نطاقها الواسع في مجال القطاعات الصناعية. ومن سمات الاستثمار المباشر الأجنبي في إثيوبيا تقلّبه الذي يعود في جزء منه إلى المشاريع الكبرى المتعددة<sup>(9)</sup>.

أما إريتريا فتعاني قاعدة تصديرية ضيّقة، وتعتمد بقوة على الواردات. ويلاحظ أن تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي متدنية تمامًا، لكنها زادت مؤخرًا من خلال زيادة اهتمام المستثمرين الأجانب بقطاع التعدين. وتبقى صناعة التعدين في إريتريا محدودة وإن تكن على وشك أن تغدو دافع النمو الرئيس ومحلّ التبادل الأساس مع الخارج<sup>(10)</sup>.

إن معظم الاستثمار المباشر الأجنبي في جيبوتي يتمثّل في مشروع ميناء دوراله، الواقع إلى غرب الميناء الحالي مباشرة. ويتّسع مرسى الحاويات فيه لسفن شحن من الجيل السادس، ويعمل ميناء لإثيوبيا التي لا منفذ لها على البحر، ومكانًا مركزيًا للشحن. وتشمل الاستثمارات المباشرة الأجنبية الأخرى بناء فندق قصر كمبنسكي (Kempensky) ذي الخمسة نجوم، ومشروعًا أميركيًا لاستخراج الملح من بحيرة عسل، ومشاريع ناشئة في قطاع الطاقة المتجددة.

على الرغم من غياب الحوكمة الوطنية الفاعلة في الصومال، فإن هذا البلد حافظ على اقتصاد غير رسمي نشط، يقوم بصورة أساس على المواشي والحوالات المالية والاتصالات. والقطاعات الأهم هي الزراعة وصيد الأسماك. وقد شهد قطاع الخدمات الصومالي بعض النمو. وتقدّم شركات الاتصالات خدمات لاسلكية في معظم المدن الكبيرة، كما تقدّم مكالمات دولية هي الأزهّد تكلفة في القارة<sup>(11)</sup>. وقطاع الصناعات الغذائية هو القطاع

---

(9) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بشأن مراجعة سياسات الاستثمار في إثيوبيا (نيويورك: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، 2009م).

(10) African Development Bank and Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), Development Centre, *African Economic Outlook*, 2011.

<www.economywatch.com>.

الذي يجتذب أغلبية الاستثمار الأجنبي (يشمل الموز والسّمك)، إضافة إلى قطاع الاتصالات مؤخرًا.

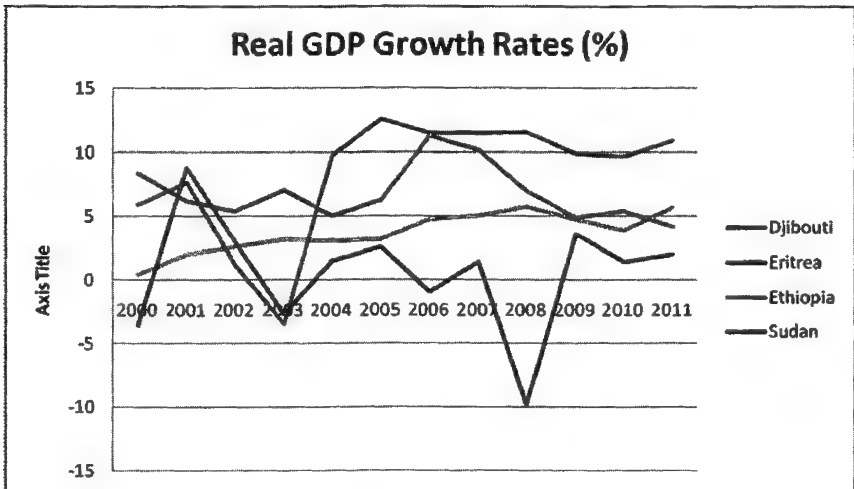
## 2 - تحليل النمو الحاصل في القرن الأفريقي مؤخرًا: البحث عن مقاربة أوسع للتنمية

أتى أداء بلدان القرن الأفريقي، في مجال النمو، أداءً قويًا خلال العقد الأخير، على غرار مناطق أخرى في أفريقيا، إذ بلغ معدّل الناتج الوطني الإجمالي الفعلي الإقليمي 6.9 في المئة.

أما البلد الوحيد الذي هبط فيه الناتج الوطني الإجمالي عمليًا بين عامي 2007 و2009، فهو إريتريا. وعُزي هذا الهبوط الحاد إلى أزمة الغذاء العالمية، وأزمة الوقود العالمية والجفاف الشديد بصورة أساس. ولا عجب في ذلك ما دامت الأغلبية العظمى من السكّان، نحو 80 في المئة، تعمل في الزراعة، من دون أن تنتج أكثر من حصة صغيرة من الناتج الإجمالي.

### الشكل (11 - 2)

معدلات نمو الناتج الوطني الإجمالي الواقعية (النسب المتوية)<sup>(12)</sup>



African Development Bank and Organisation for Economic Co-operation and (12) Development (OECD), Development Centre, *African Economic Outlook*, 2011.

أفاد الارتفاع الأخير في أسعار السلع (النفط والمعادن) البلدان الغنية بالموارد الطبيعية (السودان وإثيوبيا)، وهو ما أبقى على النمو في هذه البلدان. وهذا يطرح السؤال الخاص بمصادر هذا النمو، واستدامته وتأثيره في بيئة الأعمال، وفي التنمية الاقتصادية الاجتماعية الشاملة في المنطقة.

لا يكفي في الحكم على التنمية الاقتصادية أن ننظر إلى نمو الناتج الوطني الإجمالي وحده. ولهذا الأمر أهميته الخاصة في سياق القرن الأفريقي؛ هذه المنطقة التي ابتليت بالفقر والصراعات. صحيح أنها تتمتع بموارد طبيعية ثرية وبعمالة رخيصة، إلا أن مواردها الطبيعية كلها تكاد تُصدّر من أجل تكريرها أو إعادة تصنيعها. وفي هذا السياق، لا يشكّل القرن الأفريقي استثناءً يختلف عن بقية بلدان القارة. ففي القارة ككل، تستخدم الصناعة ما يقل عن 10 في المئة من السكّان الناشطين. وليس هناك بنية تحتية يمكن وصفها بالصناعية إلا في ستة بلدان أفريقية فقط (جنوب أفريقيا وزمبابوي ومصر والجزائر وتونس والمغرب). وما عدا هذه البلدان الستة، لا تكفي الوحدات الصناعية القائمة لتشكيل شبكة صناعية: أي إن المنطقة لا تزال تفتقد منظومة للتبادل الصناعي الداخلي<sup>(13)</sup>.

على غرار أمارتيا صن (A. Sen)، الاقتصادي الحائز جائزة نوبل، نرى وجوب توسيع مفهوم التنمية إلى ما هو أبعد من الناتج الوطني الإجمالي ليغطي إزالة العوائق الكبرى التي تعترض الحرية، ألا وهي الفقر، والأنظمة القمعية، والفرص الاقتصادية المحدودة، والحرمان الاجتماعي المنهجي، وإهمال المرافق العامة<sup>(14)</sup>.

### 3 - نحو تواسج التنمية والاستثمار الأجنبي: فهم الاقتصاد الكلي والتنمية والتكامل الإقليمي في القرن الأفريقي

ثمة مخاوف متنامية من أنه لا مجال، من دون إجراءات مدروسة في

---

Samir Amin, *Maldevelopment: Anatomy of a Global Failure*, 2<sup>nd</sup> ed. (Oxford: Pambazuka Press, 2011).

Amartya Sen, *Development as Freedom* (Oxford; New York: Oxford University Press, 1999).

إعادة التوزيع، ولو كان هناك نمو اقتصادي سريع، لإنقاذ تلك الأعداد الكبرى من السكّان الفقراء غير الأمنين غذائيًا (يتركّز معظمهم في المناطق الهامشية الرعوية والجبليّة) من وضعهم البائس طوال حياتهم<sup>(15)</sup>. وبناءً على التحليل المُقدّم في المبحث السابق، وأخذًا بالحسبان توصيف أمارتيا صن لمسألة التنمية، فإننا ننوي استخدام مقاربتة هذه في تحليل المحدّدات الأساس التي تحكم تدفّقات الاستثمار الأجنبي إلى القرن الأفريقي. وسوف يساعدنا ذلك في أن نكرّس سياقًا أوسع للتنمية في الأقسام التالية التي نُحلّل فيها كيف يمكن للاستثمار الأجنبي، خصوصًا الاستثمار العربي، أن يُساهم في تنمية القرن الأفريقي الشاملة المُعرّفة على هذا النحو، في مسّح لشبكة معقدة من التأثيرات المحتملة.

في سياق الإطار النظري أعلاه، يُخضع الجزء المتبقي من هذا المبحث للمقارنة المؤشّرات الاقتصادية للقرن الأفريقي في الفترة 2000 - 2010، ويتفحص الوضع الاقتصادي العام، بما في ذلك تجارة السلع والخدمات، لكنه ينظر أيضًا في رأس المال البشري وتحديات الحوكمة والتكامل الإقليمي. فنظرًا إلى عوامل تتعلّق بجانب العرض، خصوصًا عدم الاستقرار وتحديات الحوكمة في المنطقة، من المرجّح أن يتدفّق الاستثمار المباشر الأجنبي إلى اقتصادات سلمية ومستقرّة تنعم بإطار منظم وبمعايير للحكم الرشيد وبنية تحتية يمكن التعويل عليها.

## أ - الاقتصاد الكلي

تركّزت السياسة المالية بصورة أساس على الاستقرار المالي، خصوصًا التضخم الكابح. ولطالما شكّل القطاع المصرفي الشكّل المؤسسي السائد في النظام المالي في القرن الأفريقي. لكن غياب الائتمان الفاعل،

---

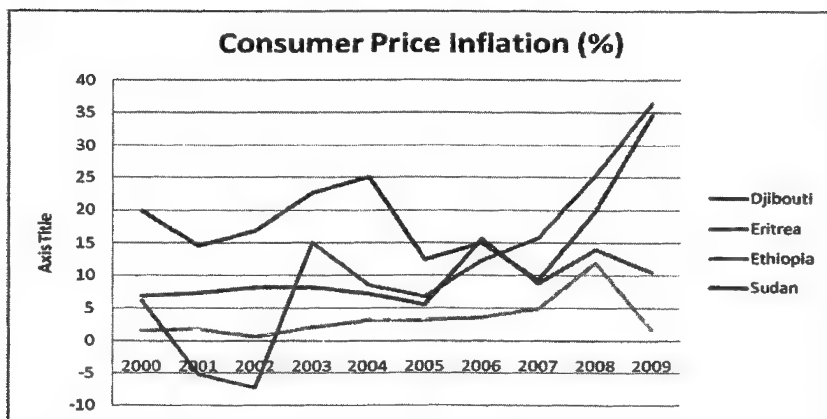
Food and Agriculture Organization (FAO), *The Elimination of Food Insecurity in the (15) Horn of Africa: A Strategy for Concerted Government and UN Agency Action, Final Report*, FAO Investment Centre Studies and Reports (Rome: FAO, 2000).

وغياب نظام الإقراض والدَّين، تركا آثارًا خطيرة في السلوك الاستهلاكي والاستثماري، مع تفضيل الأمد القصير<sup>(16)</sup>.

غدا التضخم مشكلة كبرى في أرجاء القرن الأفريقي. أمّا أسباب هذه المشكلة فكثيرة، إلّا أن أحد العوامل المهمة كان يعود إلى الجفاف الذي أنهك المنطقة<sup>(17)</sup>، وأضر تغيّر المناخ بالزراعة في الوقت الذي ارتفعت أسعار النفط العالمية كثيرًا. وفي ضوء تضخم أسعار السلع العالمية، شهد بعض بلدان المنطقة أعلى تسارع في تضخم أسعار الغذاء في أفريقيا خلال الأعوام الأخيرة<sup>(18)</sup>.

### الشكل (11 - 3)

تضخم أسعار المستهلك (في المئة)<sup>(19)</sup>



لم يكف عقدٌ من النمو المطّرد لتعزيز الرصيد المالي في بلدان القرن الأفريقي، وواجهت زيادات كبيرة في عجزها المالي، الأمر الذي عرّضها لخطر شديد

Ishrat Husain, «Trade, Aid, and Investment in Sub-Saharan Africa, Volume 1,» (Policy, (16) Research Working Paper; no. 1214, World Bank, Washington DC, 30/11/1993), and Machiko K. Nissanke, «Financing Enterprise Development in Sub-Saharan Africa,» *Cambridge Journal of Economics*, vol. 25, no. 3 (2001).

African Union, *African Elections Database* (Addis Ababa: African Union, 2008-2010). (17)

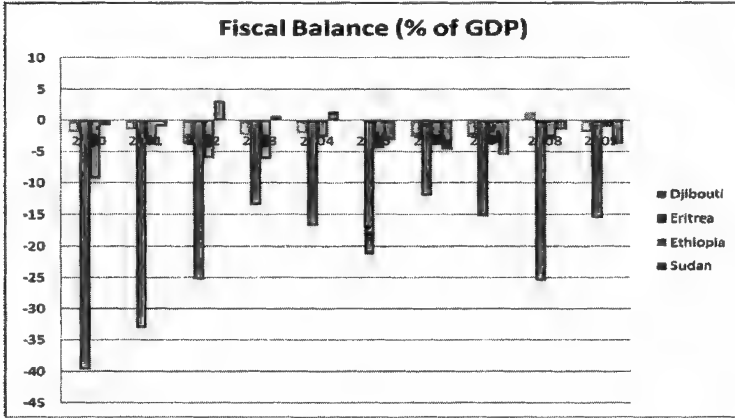
(18) المصدر نفسه.

African Development Bank and Organisation for Economic Co-operation and (19) Development (OECD), Development Centre, *African Economic Outlook, 2010* (Paris: Development Centre of the Organisation for Economic Co-operation and Development, 2010).

يكمن في خسارة تدفقات رؤوس الأموال المستقرة الطويلة الأمد، مثل الاستثمار المباشر الأجنبي. وقد عمل العجز في الرصيد المالي على إلقاء الضوء على عجز الحكومات عن رفع إيراداتها من الضرائب بما فيه الكفاية لتغطية النفقات.

#### الشكل (11 - 4)

الرصيد المالي (نسبة مئوية من الناتج الوطني الإجمالي)<sup>(20)</sup>



أدت النزاعات وعوامل أخرى مختلفة، وخاصة الشروط المناخية البائسة، إلى فقدان الزخم الاقتصادي في المنطقة. أما الارتفاع الأخير في أسعار السلع (النفط والمعادن) الذي أفاد البلدان الغنية بالموارد الطبيعية (السودان وإثيوبيا)، مع بقاء النمو قويًا باطراد في هذه البلدان، فيطرح توقعات جيدة بتحسّن النمو المتوسط الأمد في المنطقة. لكن الاعتماد الزائد على النمو المدفوع بتحسّن شروط تجارة السلع يُخضع المنطقة لرحمة الطلب العالمي غير الموثوق، ما لم يُترجم تحسّن شروط التجارة إلى مزيد من الادّخار والاستثمار.

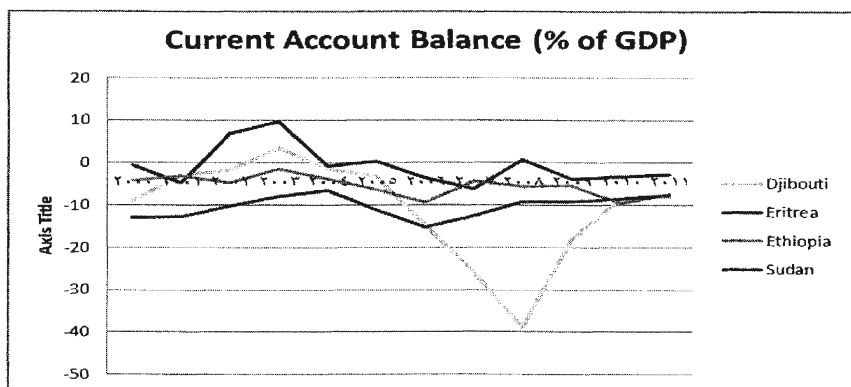
من المحتمل أن يتأثر الطلب على الصادرات من أفريقيا جنوب الصحراء بسبب توحيد القوائم المالية في البلدان المتقدمة وتباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي. وكذلك، يعني انخفاض أسعار النفط نقص الإيرادات المالية من النفط، مع ما يترتب على ذلك من عواقب تتعلق بإنفاق الحكومات على البنية

(20) المصدر نفسه.

التحتية والبرامج الاجتماعية<sup>(21)</sup>. وهذه الآثار، متضافرة مع العجز المالي الكبير الذي سبقت الإشارة إليه، جعلت وضع الميزان التجاري في بلدان القرن الأفريقي يزداد سوءاً، كما زادت الضغط على سعر الصرف.

### الشكل (11 - 5)

رصيد الحساب الحالي (نسبة مئوية من الناتج الوطني الإجمالي)<sup>(22)</sup>



### ب - مؤشرات ميزان المدفوعات

#### (1) التنمية البشرية

يمكن إجراء قياس أوسع للتنمية في بلدان القرن الأفريقي يتجاوز قياس الناتج الوطني الإجمالي، الذي هو قياس مقيد، باستخدام الدليل القياسي للتنمية البشرية (Human Development Index (HDI)). وتقارن هذه الوسيلة المعيارية في القياس بين الأجل المتوقع، والإلمام بالقراءة والكتابة ومستويات المعيشة على مستوى بلدان العالم ككل.

تقع بلدان القرن الأفريقي كلها ضمن فئة البلدان ذات مؤشر التنمية البشرية

*Africa Pulse: An Analysis of Issues Shaping Africa's Economic Future* (Washington), vol. (21) 4 (September 2011).

African Development Bank and Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), Development Centre, *African Economic Outlook*, 2010.

المنخفض، التي تُسجّل أداءً بالغ البؤس كما تدل مؤشرات التنمية البشرية<sup>(23)</sup>. وقد بلغت قيمة الدليل القياسي للتنمية البشرية 0.328 في إثيوبيا في عام 2010، الأمر الذي يضع هذا البلد في المرتبة 157 من مجموع 169 بلدًا ومنطقة. أما في السودان، فبلغت القيمة 0.379 وكانت المرتبة 154. وفي جيبوتي كانت القيمة 0.402 والمرتبة 147. ولم تدخل إريتريا في حسابات الدليل القياسي للتنمية البشرية نظرًا إلى غياب المعطيات المتعلقة بواحد أو أكثر من المؤشرات. فلدى إريتريا معطيات عن ثلاثة من المؤشرات الأربعة المؤلفة للدليل القياسي للتنمية البشرية، لكنها تفتقر إلى المعطيات الخاصة بسنوات الدراسة الأساس. كما أن المعطيات المتعلقة بالصومال وجنوب السودان ليست متوافرة.

إلا إن الدليل القياسي للتنمية البشرية ليس مصممًا لتقويم التقدم في التنمية البشرية في مرحلة قصيرة، لأنَّ بعض مؤشرات الأساس لا يتغير بسرعة بتغيّر السياسات، كما هي حال سنوات الدراسة الأساس والأجل المتوقَّع عند الولادة<sup>(24)</sup>. لكن من المفيد مراجعة التقدم المحرز خلال الأمدن المتوسط والطويل.

بين عامي 2000 و2010، ارتفعت قيمة الدليل القياسي للتنمية البشرية في إثيوبيا من 0.250 إلى 0.328، وهي زيادة تبلغ 31 في المئة، بمعدل سنوي للزيادة يبلغ 2.8 في المئة. وفي هذه الفترة، زاد أجل الحياة المتوقَّع عند الولادة في إثيوبيا نحو خمس سنوات، في حين بقيت سنوات الدراسة الأساس على حالها، وارتفعت سنوات الدراسة المتوقَّعة أربع سنوات. وارتفع الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد 75 في المئة خلال الفترة ذاتها.

بين عامي 1980 و2010، ارتفع الدليل القياسي للتنمية البشرية في السودان من 0.250 إلى 0.379، أي 52 في المئة، أو بمعدل سنوي للزيادة قدره 1.4 في المئة. ويُصنّف السودان، مع مثل هذا الارتفاع، في المرتبة 18

---

United Nations Development Programme, *The Real Wealth of Nations: Pathways to (23) Human Development*, 20<sup>th</sup> Anniversary Ed., Human Development Report; 2010 (New York, NY: United Nations Development Programme, 2010).

(24) المصدر نفسه.



من حيث تحسّن الدليل القياسي للتنمية البشرية، على أساس قياس التقدم الحاصل مقارنةً بمتوسط التقدم في البلدان التي لها دليل قياسي بدئي مماثل للتنمية البشرية. وخلال العقود الثلاثة الماضية (1980 - 2010)، ارتفع أجل الحياة المتوقّع عند الولادة أكثر من تسع سنوات، وسنوات الدراسة الأساس ستين، وسنوات الدراسة المتوقّعة سنة تقريبًا، في حين ازداد الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد 89 في المئة خلال الفترة ذاتها.

بين عامي 2005 و2010، ارتفع الدليل القياسي للتنمية البشرية في جيبوتي من 0.382 إلى 0.402، وهي زيادة تعادل 5 في المئة، أو معدلًا سنويًا للزيادة نحو 1 في المئة. وفي خلال الأعوام الخمسة الماضية، ارتفع أجل الحياة المتوقّع عند الولادة نحو ستين، وبقيت سنوات الدراسة الأساس على حالها، وارتفعت سنوات الدراسة المتوقّعة نحو سنة واحدة، وارتفع الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد 13 في المئة خلال الفترة ذاتها.

أما إريتريا، فأحرزت خلال العقدين الماضيين بعض التقدم في الصحة والتعليم. وبين عامي 1980 و2010، ارتفع أمد الحياة المتوقّع إلى ما يزيد على الستين عامًا، وارتفعت سنوات الدراسة المتوقّعة ستين بين عامي 1995 و2010، لكن الدخل القومي الإجمالي انخفض في إريتريا نحو 22 في المئة بين عامي 1995 و2010.

## (2) تحدي الحوكمة الديمقراطية في القرن الأفريقي

حكّمت الصراعات داخل الدول، وفي ما بينها، تاريخ بلدان القرن الأفريقي الحديث الذي ابتلي بانعدام الأمن طوال عقود من الزمن. ومنذ تسعينيات القرن الماضي، تعيش المنطقة غيابًا للاستقرار السياسي بسبب الحروب الأهلية، والخلافات على الأرض، والإرهاب والقرصنة وتشريد السكان داخليًا، واللاجئين والأزمات الإنسانية المختلفة. وتُحيق بالقرن الأفريقي، الذي يُعدّ من أكثر مناطق أفريقيا تقلبًا، صراعات مضطربة عديدة (الجدول (11 - 2))، خصوصًا داخل الدول، وتترك أثرًا شديدًا في المدنيين، ولا سيما في الأكثر هشاشة، مثل النساء

والأطفال والشيوخ. وغالبًا ما تقوم هذه الصراعات على أسس إقليمية وإثنية/ قبلية.

## الجدول (11 - 2)

### الصراعات الأخيرة في القرن الأفريقي بين عامي 1990 و2011<sup>(25)</sup>

صراعات عبر الحدود	صراعات داخلية
الحرب الإثيوبية - الإريترية (1998)	الحرب الأهلية في جيبوتي (1991 - 1993)
التزاع الحدودي الجيبوتي - الإريترية (2008)	الحرب الأهلية في الصومال (1991 - إلى الآن)
التزاع بين السودان وجنوب السودان (2011 - إلى الآن)	الحملة الإثيوبية ضد أوغادين وجبهة تحرير أورومو (2007 - 2009)
	الحروب الأهلية في السودان (دارفور 2003 - إلى الآن)، شرق السودان (1995 - 2005)، جنوب كردفان والنيل الأزرق (2011 - إلى الآن)

اتَّخذت دول القرن الأفريقي خلال العقد الأخير خطوات واسعة والتزامات باتجاه الحوكمة الصالحة في المنطقة، لإدراكها تلك العلاقة المهمة بين الاستقرار والتنمية الاجتماعية الاقتصادية. وانسجامًا مع رؤية الاتحاد الأفريقي لقارة متكاملة وسلمية ومتطورة عبر الحكم الرشيد بصورة أساس، ضربت بلدان أفريقيا مثلًا في الالتزام الجذّي من خلال الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران (African Peer Review Mechanism) (APRM)<sup>(26)</sup> بُغية تقويم قصور الحوكمة والتغلب عليه. والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران هي عملية تقويم ذاتي طوعية، أسست في عام 2003 بقصد الارتقاء بالحوكمة على المستوى الوطني من خلال عملية تشاركية وشاملة وتشاورية.

(25) المصدر: African Union, «Tentative Elections Calendar, 2010-2011.» (African Union, Electoral Assistance Unit, Addis Ababa, 2011).

(26) مكوّن أساس من مكوّنات الحوكمة في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (New Partnership for Africa's Development (NEPAD)).

قبلت ثلاث دول من بين الدول الست في القرن الأفريقي، جيبوتي وإثيوبيا والسودان، أن تقوم الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران<sup>(27)</sup> بـ «فتح دفتراها»، والخضوع لعملية تقويم وطنية وخارجية ببناء، قائمة على مؤشرات الحوكمة الأساس. وتبين من هذا القول أن قادة القرن الأفريقي يدركون أن الحوكمة السياسية المستقرة هي جزء أساس وجوهري من عملية الحد من الفقر والتنمية المستدامة عبر إقامة السلام.

تشمل الديمقراطية والحكم الرشيد (أو الحوكمة الصالحة) سلسلة من الأفعال التي تهدف إلى إنشاء مجتمعات أشد انفتاحًا وتشاركية، وتسعى إلى إرساء مزيد من المساءلة والشفافية في الشؤون العامة. وعلاوة على ذلك، لا بد من وجود تمسك شديد بحكم القانون بطريقة تحمي الحريات الشخصية والمدنية والمساواة بين الجنسين، وتضمن السلامة والأمن العامين والعدل المتساوي للجميع؛ فضلًا عن وجود المؤسسات القانونية الفاعلة والمنصفة. كما أن من غير الممكن الحفاظ على الديمقراطية والحكم الرشيد في بيئة تتسم بالسياسة الحصرية الإقصائية<sup>(28)</sup>.

لا شك في أن القرن الأفريقي يحتاج إلى نظام سياسي يوفر الفرص لجميع المواطنين، بمن فيهم الفقراء والمحرومون، عبر توفير الشروط التي تشجع مشاركة عناصر المجتمع كلها في الحوكمة والتنمية وصنع القرار، بما في ذلك تحديد مستويات الإنفاق العام والأولويات. وهو يحتاج أيضًا إلى نظام يؤمن تداول السلطة والتجديد الدوري للقيادة عبر نظام متعدد الأحزاب وتمثيلي وتنافسي، لا يُقصي النساء والمجموعات المحرومة؛ إضافة إلى حاجته إلى إدارة انتخابية حيادية وموثوقة ومراقبة فاعلة لعمليات الانتخاب وتطلبه مواطنة فاعلة وعليمة<sup>(29)</sup>.

---

(27) جرى تقويم إثيوبيا في كانون الثاني/يناير 2011.

A. Hamdok, «The Challenges of Democratic Governance in the Horn of Africa,» (Inter (28) Africa Group (IAG), Addis Ababa, 2009).

A. Hamdok, «The Challenges of Democratic Governance in the Horn of Africa: (29) A Perspective on Recent Trends with Particular Reference to Sudan,» Paper Presented at: Interdependencies for Sustainable Peace: The Search for Institutional Arrangement in the Post-referendum in Sudan (Addis Ababa, 2010).

لا تستطيع الحكومات أن تلبي جميع حاجات المجتمع الاجتماعية والتنمية. ولذلك، من الضروري تشجيع مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في صوغ السياسات، وهذا يتطلب بدوره لامركزية السلطة، للتقرب من صنّاع القرار وتمكين المواطنين من مراقبة أداء القادة المحليين. وثمة حاجة إلى تشجيع المواطنين على المشاركة في القرارات التي تؤثر فيهم. وقد جرت الإشارة إلى اللامركزية والتمكين المحلي بوصفهما مكونين أساسيين في أيّ استراتيجية تسعى إلى تعزيز المشاركة والحكم الرشيد والمحاسبة. وتتطلب اللامركزية من بين عوامل أخرى موارد مالية وبشرية على المستوى المحلي، إلى جانب القادة المحليين وسلطة تتيح لهم إدارة هذه الموارد وتخصيصها على أساس قرارات وحاجات محلية. أمّا دور القطاع العام فلا بدّ أيضًا من أن يتغيّر فتغدو مهامه الأساس إنفاذ السياسات، وضمان عمل الأسواق على النحو الملائم، واتخاذ التدابير التنظيمية المطلوبة. وعلى القطاع العام أيضًا أن يدعم نشاط القطاع الخاص ولا يشكّل عائقًا يُعرق عملَه، كما حدث في الماضي. وسيكون من الضروري اتخاذ مزيد من التدابير المتكاملة لزيادة الإنتاجية في بقية القطاع العام<sup>(30)</sup>.

ينطبق التوصيف السابق على بلدان أفريقيا كلها تقريبًا. أمّا التحديات الخاصة التي تُواجه الحوكمة الديمقراطية في القرن الأفريقي، فيمكن إيجازها في ما يلي<sup>(31)</sup>:

- التقاليد والثقافة الديمقراطية الضعيفة، العائدة بصورة عامة إلى تأخر العملية الديمقراطية الممتدة وغياب الضوابط والموازن؛
- المؤسسات الضعيفة وغير الكافية التي أنشأتها عمليات سياسية أكثر

---

A. Hamdok and H. Kifle, «Governance, Economic Reform, and Sustainable Growth: The Policy Challenge for International Development Organizations,» Paper Presented at: First International Forum on African Perspectives «Emerging Africa» (Jointly Organised by the African Development Bank and the Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), Development Centre, Paris, 3-4 February 2000).

Hamdok, «The Challenges of Democratic Governance in the Horn of Africa: A Perspective on Recent Trends with Particular Reference to Sudan».

منها تشريعية، والتي تؤثر سلبيًا في الحكم الوطني والمحلي، وكذلك في المشاركة وإيصال الخدمات؛

- الأحزاب السياسية غير الفاعلة، وخاصة في ما يتعلق ببنى الحكم داخل الحزب وماليته وقيادته وتمثيل النساء فيه؛

- مصاعب إدارة صراعات الهوية والصراعات الإثنية والدينية: تحدي القيادة؛

- تحدي تحويل القطاع الخاص ليعمل محركًا للنمو والتنمية؛

- الفجوة بين الجنسين.

### (3) التكامل الإقليمي: تحديات وآفاق

إن الأغلبية الساحقة من بلدان القرن الأفريقي أعضاء في اثنتين من الجماعات الاقتصادية الإقليمية ((Regional Economic Communities (RECs) الثماني المعترف بها لدى الاتحاد الأفريقي. والبلدان كلها أعضاء في «إيغاد» (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية Intergovernmental Authority on Development (IGAD) ما عدا الصومال، وبقية البلدان أيضًا أعضاء في «كوميسا» (السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي Common Market for Eastern and Southern Africa (COMESA). وعلاوة على هذا، هذه البلدان أعضاء أيضًا في مؤسسات مالية تنموية تطاول تجمعات إقليمية مختلفة. ومن بين هذه المؤسسات بنك منطقة التجارة التفضيلية، والمصرف الأفريقي لتنمية الضفة الشرقية (East African Development Bank (EADB)، ووكالة تأمين التجارة في أفريقيا، وسواها من المؤسسات المالية التي تنعم بمدى إقليمي وعضوية أوسع<sup>(32)</sup>.

ثمة اعتراف متزايد بما لدى القرن الأفريقي من موارد كامنة ودور عالمي؛ إذ إن هذه المنطقة غنية جدًا بالموارد الطبيعية، بما فيها الزراعة والمياه والطاقة.

---

African Development Bank and Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), Development Centre, *African Economic Outlook*, 2010. (32)

وقد تتبنا العلماء خلال الخمسين عامًا الماضية بأن تكون هذه المنطقة سلة غذاء أفريقيا أو الشرق الأوسط<sup>(33)</sup>.

يؤدي القرن الأفريقي دورًا جيوسياسيًا مهمًا من خلال استضافته مقار كل من الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة وسواهما من المنظمات الإقليمية. وتوفر هذه المنطقة موقعًا استراتيجيًا للتجارة والاستثمار. وحدهما إثيوبيا وجنوب السودان لا يطلان على البحر من بين بلدان القرن الأفريقي. وهناك ثمانية موانئ في المنطقة: ميناء بورتسودان في السودان، وميناء مصقوع وعصب في إريتريا، وميناء جيبوتي في جيبوتي، وموانئ بربرة وبوساسو ومقديشو وكسمايو في الصومال. وتطل موانئ المنطقة كلها على البحر الأحمر، ما عدا اثنين، مقديشو وكسمايو اللذين يطلان على المحيط الهندي.

وتتميز المنطقة بإرث استعماري مشترك يتمثل في أن البنية التحتية القائمة كلها الخاصة بالنقل، مثل الطرق والسكك الحديدية متصلة بهذه الموانئ، مع ندرة الصلات الداخلية أو الإقليمية أو انعدامها، وهو ما جعل هذه البلدان كلها تتجه إلى التجارة مع شركاء عبر البحار أكثر من التجارة مع البلدان المجاورة. لذلك، إن أحد التحديات الأساس التي تواجه التكامل في هذا السياق هو تعزيز الصلات والتجارة بين بلدان المنطقة. وهذا ما كان محل التركيز الأساس في خطة العمل الأفريقية 2010 - 2015 التي وضعتها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابعة للاتحاد الأفريقي<sup>(34)</sup>.

يشكل إحداث ممرات للنقل في المنطقة مبادرة رئيسة راهنة. وقد تبنت «كوميسا» ودولها الأعضاء فكرة الممرات لدى تطويرها البنية التحتية الإقليمية، في

---

Theodore M. Vestal, «What if the Horn of Africa were in Tune?», in: Ulf Johansson Dahre, (33) ed., *Horn of Africa and peace: The Role of the Environment; a Report of the 8<sup>th</sup> Annual Conference on the Horn of Africa, Lund, Sweden, August 7-9, 2009* (Lund: Department of Economic History, Lund University; Lund Horn of Africa (LUHAF); Somalia International Rehabilitation Centre (SIRC), 2010).

(34) الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، الاتحاد الأفريقي. انظر: African Union (AU) and New Partnership for African Development (NEPAD), *The AU/NEPAD African Action Plan 2010-2015: Advancing Regional and Continental Integration in Africa* (Addis Ababa: AU and NEPAD, 2009).

إطار مبادرات التنمية المكانية ((Spatial Development Initiatives (SPIs)). أمّا ممّرات النقل الكبرى في القرن الأفريقي، فهي: أديس أبابا - جيبوتي، كينيا - إثيوبيا، كينيا - السودان، أوغندا - السودان. وتعرّز مقاربة الممرّات الترابط الإقليمي، وتساهم بذلك في قيام شرق أفريقي مترابط ومزدهر ومسال.

علاوة على ذلك، من المتوقّع أن تعمل عملية بناء طريق دائرية ووصلات بالموانئ على ربط بلدان القرن الأفريقي، بما في ذلك السودان - كينيا، كينيا - إثيوبيا، السودان - أوغندا، وممرّ بربرة بين الصومال وإثيوبيا. وهناك اقتراح لإقامة سكتي حديد (أوغندا - السودان وجيبوتي - إثيوبيا)، فضلاً عن اقتراح برنامج لتيسير التجارة والنقل يشجع على التكامل. وسوف تُقدّم هذه وسواها من المشاريع في مناطق أخرى لتندرج في برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا (Programme for Infrastructure Development in Africa (PIDA)) وتحظى بالأولوية.

تتركز الأولويات الخاصة بالطاقة على الربط بين إثيوبيا والسودان ومصر، بغية ربط شرق أفريقيا بشبكة شمال أفريقيا. ويجري الآن بناء أو تخطيط الربط بين إثيوبيا وجيبوتي وإثيوبيا والسودان بقوة 230 كيلو فولت، فضلاً عن مشاريع تربط السودان وإريتريا والسودان وأوغندا. وجرى تحديد مشاريع للصلات البيئية المرتفعة الفولتاج قائمة على الطاقة المائية في إثيوبيا، تفيد بلدان القرن الأفريقي (مثل إثيوبيا - السودان 500 كيلو فولت)<sup>(35)</sup>.

أمّا بالنسبة إلى المياه، فكان التركيز على مشاريع إدارة المياه الإقليمية. وحدّد الخبراء ستة مشاريع أساس لتعزيز إدارة المياه وزيادة توفيرها في هذه المنطقة القاحلة وشبه القاحلة، من بينها تجميع المياه ومنتديات الحوار الإقليمية بشأن المياه، وتقويم المياه الجوفية وبناء القدرات في مؤسسات التخطيط المائي، وإنشاء صندوق ائتمان إقليمي للمياه وتوفير المياه للمناطق الريفية<sup>(36)</sup>.

---

(35) المصدر نفسه.

(36) المصدر نفسه.

## ثانيًا: فرص الاستثمار وتحدياته

يُبين ما سبق أن السودان حظي، نظرًا إلى ارتفاع عدد الاستثمارات الأجنبية في قطاع النفط، بحصة الأسد من تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى القرن الأفريقي خلال العقد السابق. وفي غياب أي اكتشافات نفطية أو غازية في بقية المنطقة، كان اجتذاب الاستثمار الأجنبي متواضعًا.

يشكّل القرن الأفريقي، بسكانه الذين يقارب تعدادهم 150 مليون نسمة<sup>(37)</sup>، سوقًا ضخمة محتملة، ووجهة ناشئة يمكن أن يتجه إليها عدد من فرص الاستثمار الجديدة. أمّا الفشل في اغتنام هذه الفرصة واجتذاب حصّة كبيرة من الاستثمار الأجنبي إلى القرن الأفريقي فتعزوه هذه الدراسة عمومًا إلى عدد من العوائق الكبرى، مثل بيئة ضعيفة للاقتصاد الكلي، وتدني مستويات رأس المال البشري، وعدم الاستقرار السياسي، والبنية التحتية غير الكافية، بما في ذلك نقص مشاريع البنى التحتية الإقليمية. وقد أحبطت هذه العوامل كلًّا من المستثمرين المحليين والأجانب، وجعلت من القرن الأفريقي مثالًا للبيئة غير الآمنة، حيث تتجاوز تكلفة الاستثمار عوائده. وعلاوة على ذلك، تتسم بيئة الأعمال التي تشكّل أساس الاستثمار المباشر الأجنبي الساعي وراء الموارد عمومًا بضعف إمكان التنبؤ بها، خصوصًا بالنسبة إلى الصناعات الاستخراجية التي تعتمد على التوقعات في الحصول على الامتيازات.

ومن أجل تحسين كلّ من الاستثمارات المحلية والأجنبية في المدى المتوسط، بذلت بلدان القرن الأفريقي جهدًا واسعًا لتوفير بيئة أعمال محفزة ولضمان انتعاش اقتصادي. وتركزت هذه الإصلاحات على إجراءات الخصخصة والتحرير من القوانين والنظم والاستثمار في الاستقرار السياسي. ومن ناحية أخرى، تم إدخال إصلاحات تنظيمية بقصد زيادة حجم الاستثمار الأجنبي في أرجاء المنطقة.

سعت الإصلاحات الاقتصادية، على الرغم من اختلافها من بلد إلى آخر،

---

African Development Bank and Organisation for Economic Co-operation and Development (37) (OECD), Development Centre, *African Economic Outlook, 2010*, Population Data Calculated for all Five Countries.



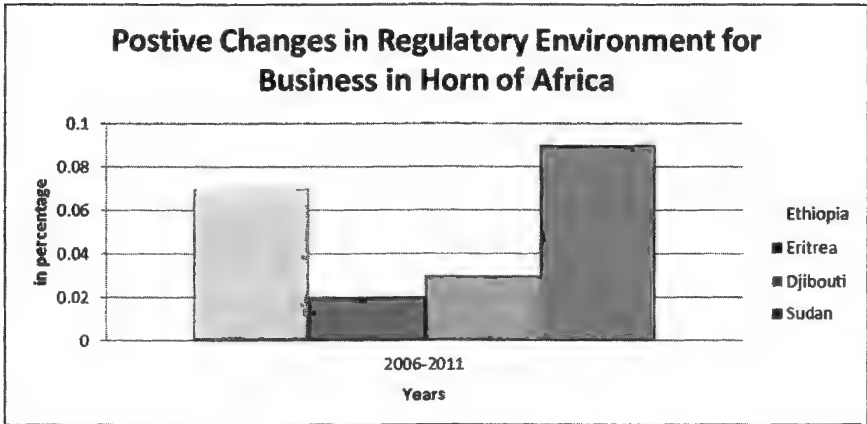
إلى توفير مناخ استثمار إيجابي وإلى ضمان الانخراط الدينامي للقطاع الخاص بتلك الإصلاحات. وسوف تعتمد الأجزاء التالية من هذا المبحث، عبر رسم خارطة لبيئة الأعمال التجارية في القرن الأفريقي، إلى تحليل التحديات والفرص المختلفة التي واجهت الاستثمار الأجنبي في المنطقة في العقد الماضي.

## 1 - خارطة بيئة الأعمال التجارية

من الملاحظ أن بلدان القرن الأفريقي، تبعًا للتقويم الخمسي للتغير التراكمي في مؤشرات تنفيذ الأعمال للفترة بين عامي 2006 و2011، أجرت تغييرات إيجابية، فأحرزت تقدمًا مطردًا في البيئة الاقتصادية التنظيمية الخاصة بالأعمال التجارية، كما هو واضح من الشكل (11 - 6) الذي يُبين توزّع التغير التراكمي عبر المؤشرات التسعة المُقرّة الخاصة بتنفيذ الأعمال<sup>(38)</sup>.

### الشكل (11 - 6)

التغيرات الإيجابية في البيئة التنظيمية الخاصة بالأعمال التجارية في القرن الأفريقي<sup>(39)</sup>



(38) هذه المؤشرات التسعة هي التالية تباعًا: مباشرة العمل التجاري؛ التعامل مع رخص البناء؛ تسجيل الملكية؛ توفير القرض؛ حماية المستثمرين؛ دفع الضرائب؛ ممارسة التجارة عبر الحدود؛ إنفاذ العقود؛ إنهاء العمل التجاري.

*Doing Business, 2011: Making a Difference for Entrepreneurs* (Washington: International Finance Corporation (IFC); World Bank, 2010), on the Web: <<http://www.doingbusiness.org/reports/global-reports/doing-business-2011>>.

علاوة على ما سبق، ثمة إصلاحات استُحدثت لتوفير مزيد من الضمانات للمستثمرين وتأمين بيئة مناسبة لممارسة الأعمال التجارية، إذ خفّضت إثيوبيا على سبيل المثال بين عامي 2010 و2011 آجال المحاكمات عبر بناء القدرات البشرية وتطبيق إجراءات أكثر نجاعة في إدارة القضايا. وسهّلت عمليات نقل الملكية بصرعة الإدارات المحلية، ودمج إجراءات السجل العقاري والبلديات. وأثر ذلك إيجابيًا، وسهّل عملية إطلاق الأعمال التجارية في إثيوبيا<sup>(40)</sup>. وخفّض السودان ضريبة الدّخل للشركات وضريبة أرباح رأس المال بمعدل 15 في المئة و5 في المئة بالتالي<sup>(41)</sup>، فضلًا عن إلغاء ضريبة العمل. ولم يكتف بذلك، بل بسّط إجراءات التخليص الجمركي، وربط مكاتب الجمارك بشبكة إلكترونية كي يمكن التجار من إتمام وثائقهم عن بُعد. وبطريقة مماثلة، خفّضت جيبوتي زمن تسجيل الملكية 20 في المئة، من 49 يومًا إلى 40 يومًا، وحسّنت إدارة الموانئ بالحدّ من الوثائق المطلوبة لتصدير السلع واستيرادها<sup>(42)</sup>. أمّا إريتريا، فحسّنت مرافق التجارة عبر الحدود، خصوصًا البنى التحتية في ميناء مصوع، والطرق التي تربط بين مصوع والعاصمة أسمرا بما يُسهّل الحركة والتجارة، فباتت أكثر حداثة<sup>(43)</sup>. صحيح أن هناك غيابًا للحكومة المركزية، إلّا أن وجود اقتصاد مرّن خفّف من معاناة الصومال. وبالفعل، يزدهر الاقتصاد نسبيًا بسبب حضور قطاع خاص ناشط وتحويلات ضخمة تدخل إلى البلاد<sup>(44)</sup>.

يُلقي تقرير ممارسة الأعمال التجارية لعام 2011 في جوبا الضوء على

---

*Doing Business, 2010: Ethiopia* (Washington, DC: World Bank and the International Finance Corporation, 2010).

*Doing Business, 2010: Sudan* (Washington, DC: World Bank and the International Finance Corporation, 2009).

*Doing Business, 2011: Djibouti* (Washington, DC: World Bank and the International Finance Corporation, 2011).

*Doing Business, 2011: Eritrea* (Washington, DC: World Bank and the International Finance Corporation, 2011).

World Bank, «Country Brief Somalia,» (Washington, DC, 2011), on the Web: <[www.worldbank.org](http://www.worldbank.org)>.

إمكانات غير محدودة لدى جنوب السودان، حيث الموارد الطبيعية الهائلة من نفط وأرض زراعية خصبة. وعلى الرغم من حقيقة أن جنوب السودان لم ينل استقلاله إلا مؤخرًا، فإن الحكومة أعلنت التزامها العمل من أجل نمو القطاع الخاص، وكانت قد بدأت من قبل بمواجهة التحديات التي تعترض مناخ الاستثمار في البلاد.

## 2 - زيادة الفرص أمام المستثمرين

يعمل الجهد المتسارع الذي تبذله حكومات القرن الأفريقي لتحسين بيئة الاستثمار العامة على بناء صدقية المنطقة وأهميتها شيئًا فشيئًا، كما يُساهم في التغلب على صورها السلبية. ومن بين التدابير المتخذة لتحسين الاستثمار المباشر الأجنبي، ركّزت المنطقة على نطاقين اثنين لا بدّ من مراجعتهما بوصفهما فرصتين للاستثمار:

### أ - تطوير القطاع المصرفي والمالي

إن القطاع المالي أساس في تنمية أيّ اقتصاد؛ وبناء مؤسسات الأسواق المالية مهمّ في نقل آثار السياسة المالية والائتمانية وانعكاسها على الاستثمار<sup>(45)</sup>. ونجد في المنطقة مصارف تجارية مملوكة خارجيًا ومحليًا على السواء، أمّا العامل المشترك بينها فيكمن في أن النظام الاقتصادي بطيء، والدولة تنافس إلى جانب القطاع الخاص. وفي بعض البلدان، مثل إثيوبيا وإريتريا، ثمة أدلة على أن الدولة تسيطر على النظام المالي، في حين أن المصارف الأجنبية، خصوصًا العربية والإسلامية، تزدهر في السودان وجيبوتي. وتشكل الإصلاحات الجارية لتعزيز النظام المالي وتحسين أداء القطاع المصرفي جزءًا من الإصلاحات الاقتصادية الرامية إلى تشجيع الاستثمار.

عمل القطاعان المصرفي والمالي ككل على تحسين إطاريهما التنظيميين

---

Asian Development Bank (ADB), «Financial Sector Development, Economic Growth, (45) and Poverty Reduction: A Literature Review,» (Economics Working Papers, Mandaluyong, Philippines, October 2009).

الخاصين بالاستثمار المباشر الأجنبي تحسينًا جوهريًا. وبات من الشائع الآن في القرن الأفريقي السماح بإعادة الأرباح إلى الوطن بحرية، فضلًا عن تقديم مجموعة من الحوافز إلى المستثمرين الأجانب. وواصلت أغلبية الحكومات تطوير القطاع المالي، وأصدرت قوانين جديدة تحكم عمل المصارف وشركات الأموال وتنظمه. واستحدثت إصلاحات بنوية أخرى أيضًا، من بينها إصلاحات لقواعد الاستثمار، وللتشريعات الخاصة بالشركات وبحالات الإفلاس، إضافة إلى إصلاح قانون العمل<sup>(46)</sup>. وعززت ذلك هيئات لدعم الاستثمار، بغية اقتفاء أثر الاستثمار ومساعدة المستثمرين.

### ب - تطوير البنى التحتية

شهدت الأعوام الأخيرة استثمارات مهمة في البنى التحتية، وحظي الإنفاق الحكومي على الطرق والطاقة والاتصالات بالأولوية بالنسبة إلى الإنفاق العام. وعلى الرغم من هذه الجهود، لا تزال البنى التحتية، خصوصًا في مجالي النقل والطاقة ضعيفة نسبيًا في القرن الأفريقي، الأمر الذي يحدُّ كثيرًا من النمو الاقتصادي ويحول دون تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونظرًا إلى إدراك أهمية مردود الاستثمار في البنى التحتية، حدّدت الحكومات مشاريع عدة رئيسة يجب القيام بها في أرجاء المنطقة.

- الطاقة: يشكّل توفير مصدر ثابت للطاقة عاملاً حاسماً في التصنيع. وقد عملت حكومات المنطقة على تطوير الطاقة الكهربائية وبناء محطات جديدة، وتوسيع الشبكات الوطنية<sup>(47)</sup>. ومع أن الحصول على الطاقة يتحسن تدريجًا، فإن الإمداد المنخفض بالطاقة والبنية التحتية البائسة تعنيان فترات انقطاع متكررة في المنطقة. وكان السودان وإثيوبيا رائدين في رفع القدرة على توليد

---

African Development Bank and Organisation for Economic Co-operation and (46) Development (OECD), Development Centre, *African Economic Outlook, 2011, Djibouti Case Study/Profile.*

(47) الجمهورية الإثيوبية الديمقراطية الفدرالية، الموقع الرسمي لشركة الطاقة الكهربائية

الإثيوبية.

الطاقة الكهربائية. وتملك إثيوبيا 11 محطة كهرومائية ومحطة واحدة حرارية، و15 محطة ديزل تنعم بطاقة إجمالية تبلغ 1842.6 ميغاواط، و7.3 ميغاواط، و172.3 ميغاواط<sup>(48)</sup> بالتالي. وجرى بناء أغلبية مشاريع الطاقة الضخمة هذه في غضون الأعوام الخمسة الماضية. وتخطط إثيوبيا خلال الأعوام الخمسة المقبلة لمضاعفة قدرتها ثلاث مرات عبر بناء محطة ذات قدرة إجمالية تبلغ 5250 ميغاواط<sup>(49)</sup>. أما السودان، فتبلغ قدرته الإجمالية 2565 ميغاواط، من ضمنها 1250 ميغاواط يوفرها سد مروي<sup>(50)</sup>.

إضافة إلى هذا، بدأت إثيوبيا تُصدّر الطاقة إلى جارتها جيبوتي، وتعمل حاليًا على إنجاز ربط داخلي بين شبكات الطاقة في كل من السودان ومصر وإثيوبيا، في محاولة لتحسين التعاون والتجارة في المنطقة. وثمة الكثير مما استُحدث أيضًا على طريق تطوير الطاقة البديلة وإدخال سياسات طاقة جديدة لتضمن مبادرات الطاقة الخاصة بالتنمية الريفية التوقعات المرجوة. ومن جهة أخرى، اضطلعت دول الخليج العربي بدور أساس في الاستثمار في مجال الطاقة في السودان، وهو ما وُقِرَ قرصًا بقيمة 93 مليون دولار أميركي من صندوق التنمية السعودي لكل من مشروع مصنع سكر النيل الأبيض وتحسين سد الروصيرص. كما وافق الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية على منح 52 مليون دولار أميركي لمشروع السد ذاته، في حين ساهم صندوق التنمية السعودي في قروض ومنح بلغت 150 مليون دولار أميركي لمشروع سد مروي.

- طرق النقل: لا بد من أن ترفع عملية توسيع شبكات الطرق في كل بلد وعبر المنطقة من القدرة التنافسية لصادرات المنطقة، وتقلل من تكلفة

---

African Development Bank and Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), Development Centre, *African Economic Outlook*, 2011.

(49) الجمهورية الإثيوبية الديمقراطية الفدرالية، الموقع الرسمي لشركة الطاقة الكهربائية الإثيوبية.

(50) Sudan Country Energy Profile, <<http://ssafla.org/wp-content/uploads/2011/05/Sudan-Energy-Profile1.pdf>>.

الواردات، ومن المتوقع لبرامج تطوير الممرات الإقليمية المهمة الواردة في الجدول (11 - 3) أن ترفع من القدرة التنافسية لصادرات المنطقة وتحدّ من تكلفة الواردات.

### الجدول (11 - 3) مشاريع النقل في قيد التنفيذ في القرن الأفريقي

سكة حديد جيبوتي - إثيوبيا (جيبوتي، دير داوا 114 كلم)
طريق جيبوتي - إثيوبيا (مفترق دارتا - جليلي)
جيبوتي - الصومال (جيبوتي - هرجيسا)
طريق كينيا - إثيوبيا (ايزبولو - نهر ميريلي - مرسايت - تري؛ مويالي - ميغا - اغريارام)
طريق إثيوبيا - الصومال (توغوشالي - هرجيسا - بربرة) قيد الدرس
طريق السودان - أوغندا (جوبا - نيمولي - اتياك - غولو - كمبالا)
سكة حديد السودان - أوغندا (ملابا - تورورو) قيد الدرس

### 3 - الاستثمارات الحالية في القرن الأفريقي

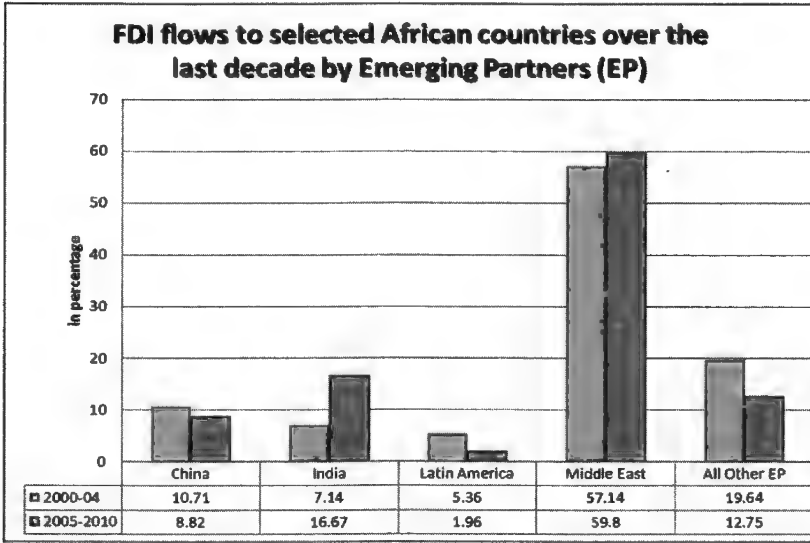
في الأعوام الخمسة الماضية، ظهر اهتمام متنام بالقرن الأفريقي، حيث أتاح موقعه الاستراتيجي فرصة لإقامة صلات وثيقة بالشرق الأوسط. كما عملت سهولة النفاذ إلى الأسواق وانخفاض تكاليف التشغيل على تفضيل هذه البلدان لدى التصدير إليها. وكان عدد من الاستثمارات المهمة الآتية من دول الخليج أساسًا في توليد النمو؛ إذ شكّل الاستثمار المباشر الأجنبي الآتي من الشرق الأوسط إلى أفريقيا في عام 2010 مقارنة بجميع الشركاء الناشئين نسبة لافئة بلغت 58 في المئة<sup>(51)</sup>، وهي تنمو باطراد. وتركزت الاستثمارات

United Nations, Economic Commission for Africa (UNECA) and Organisation for (51) Economic Co-operation and Development (OECD), «The Mutual Review of Development Effectiveness in Africa: 2011 Interim Report.» (Report, UNECA and OECD, 2011), and African Development Bank and Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), Development Centre, *African Economic Outlook*, 2011.

الخليجية بشكل خاص على صناعة الخدمات والزراعة والاتصالات والتعدين. وفي جيبوتي، حفّز حضور المستثمرين الإماراتيين انتعاش الأعمال التجارية في الموانئ والمطارات، وكان وجودهم محركاً رئيساً للنمو في الأعوام القليلة الماضية.

### الشكل (11 - 7)

تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى بلدان أفريقية مختارة خلال العقد الماضي من شركاء ناشئين (EP)<sup>(52)</sup>



يوفر تنوع الشركاء المتزايدين في القرن الأفريقي عمومًا فرصًا هائلة لتعزيز الاستثمار المباشر الأجنبي وتحفيز النمو الاقتصادي في المنطقة. أما حاجات الاستثمار المباشر الأجنبي في القرن الأفريقي، فهي الأكثر إلحاحًا في مجال البنى التحتية، ولذلك ركّزت بلدان المنطقة شراكاتها الأجنبية على الصين بصورة خاصة، لكن انتباهًا جديدًا راح يتركّز على حاجة القرن الأفريقي إلى معالجة قضايا التنمية وتحدياتها الكبيرة التي تتخطى البنية التحتية وتعمّق

(52) African Development Bank and Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), Development Centre, *African Economic Outlook*, 2011.

قدرته في قطاعات أخرى، مثل الزراعة والصناعة، خصوصًا في مجال تحسين الاستثمارات التي تولّد العمالة وتُحسّن الأمن الغذائي. وهذا هو النطاق الأفضل الذي يجب أن تصبّ فيه الاستثمارات العربية في القرن الأفريقي.

#### 4 - تحديات الاستثمار

على الرغم من هذه الالتزامات الجديدة والجهد الجدير بالثناء، يواجه القرن الأفريقي تحديات متعددة. وهناك تفسيرات عديدة للأداء الاقتصادي البائس للمنطقة؛ ففي حين تشير التغيرات الإيجابية التي طرأت على بيئة الأعمال التجارية المنتظمة، والتحسين الجاري على القطاع المالي والتطوير الحاصل في قطاع الطرق إلى الجهد الذي تبذله الحكومات وإلى ما يمثله القرن الأفريقي من وجهة جاذبة للاستثمارات المباشرة الأجنبية، فإن القرن الأفريقي يواجه أزمة اقتصادية كبرى تتسم بالمجاعة وسوء التغذية، وبمعدلات البطالة المرتفعة، وبالألاجئين والفقر المدقع. وهو ينوء بقصور جدي خطر على صعيد الحوكمة، بما في ذلك غياب الشفافية والمحاسبة، والفساد المستشري، ومصادرة الأملاك، والافتقار إلى الآليات الناجحة في حلّ الخلافات التجارية، وتقلّبات العملة، وضبط سعر الصرف، والتدخل الحكومي/السياسي في صنع القرار. ولعلّ إمكان التنبؤ وغياب الاعتباطية هما أهم ضمان يمكن توفيرهما للمستثمرين الذين يبدون قادرين على التكيف العملي مع أي شروط ما دامت القواعد واضحة ومكرّسة مسبقًا ويجري اتباعها<sup>(53)</sup>.

بالفعل، يبدو إمكان الاستثمار هائلًا؛ إذ يملك كلّ بلد فرصه الخاصة وتحدياته، لكن المقاربة الطويلة الأمد والجهد المتواصل لا بدّ من أن يثمر. ويسعى القرن الأفريقي وراء فرص للتنمية والنمو الاقتصادي الطويل الأمد مع الشركاء الناشئين، بمن فيهم الصين والهند والشرق الأوسط وسواهم، لكن ثمة

---

(53) ورقة قدّمت إلى: الاجتماع السنين للدورة التقنية الثلاثين للجنة التحضيرية للاجتماع الخامس والعشرين لمؤتمر الوزراء الدولي المعني بتنشيط الاستثمارات في أفريقيا: القبول والسياسات، المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، 30 آذار/ مارس 1995.



حاجة إلى تبني استراتيجيات فاعلة وواضحة الآفاق تصل بهذه المنافع إلى حدّها الأقصى<sup>(54)</sup>. وكي يحرز القرن الأفريقي مكاسب رئيسة من الاستثمارات المتنامية، لا بدّ من التفكير الجديّ ومن التخطيط، ويجب توفير بيئة محفّزة للاستثمار، خصوصًا من خلال تعزيز الاستقرار السياسي والارتقاء بالبنى التحتية؛ فالسلام والأمن هما أساسا الاستثمار. ونظرًا إلى آفاق النمو والتنمية الواسعة، يحظى استقرار بلدان المنطقة الآن بأهمية أعظم ممّا كان عليه من قبل، شأنه شأن الأمن الإقليمي.

### ثالثًا: آفاق الاستثمار العربية في القرن الأفريقي

على الرغم من عودة الصراعات داخل الدول، وفي ما بينها على مرّ الأعوام، وهو ما جعل من بيئة القرن الأفريقي من البيئات الأشدّ عداءً للأعمال التجارية في القارة، فإن المنطقة لم تشدّ عن ذلك الجذب المتنامي الذي تمثّله أفريقيا بوصفها محلًا للاستثمار ووجهة تقصدها الأعمال التجارية. وعلى الرغم من التحديات البنيوية والمؤسسية الداخلية الطويلة الأمد والواسعة النطاق في المنطقة، بما في ذلك قصور حاد في مجال الحوكمة والتنمية، فإنها تبقى جزءًا مهمًا من الاقتصاد الأفريقي والعالمي<sup>(55)</sup>. ومن المفارقات أن القرن الأفريقي، على الرغم من مستويات التخلف المرتفعة فيه والإمكانات غير المستثمرة، بما في ذلك موارده الطبيعية الضخمة (الأنهار والبحيرات والماشية والإمكانات الزراعية الكبيرة والنفط والذهب والملح والقدرة المائية والغاز الطبيعي)، يفتح آفاقًا عظيمة لكلّ من المستثمرين الخاصين والحكوميين، الباحثين عن منافذ استثمار بديلة نتيجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي عزّزت مخاطر الاستثمار والتكاليف في الأسواق التقليدية المتطورة والناشئة.

أما موقع المنطقة بوصفها جسرًا جغرافيًا وثقافيًا يربط بين أفريقيا والشرق الأوسط، إضافة إلى موقعها الجيو - ستراتيغي وأهميتها الجيو - سياسية بالنسبة

(54) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأونكتاد، مصدر سابق.

Sisay Asefa, «Prospects for Peace, Development and Cooperation in the Horn of Africa», (55) *African Prospect*, vol. 1, no. 1 (November 2007), p. 40.

إلى الأعمال التجارية والتجارة العالمية، نظرًا إلى قربها من بعض الممرات المائية الأكثر ازدحامًا في العالم، فيتضافران ليجعلاهما مكانًا محتملاً للنمو ينعم بآفاق واسعة للشراكات الاستثمارية المربحة لجميع أطرافها. وبالنسبة إلى البلدان العربية الغنية التي تملك احتياطيات مالية ضخمة وتبحث عن أسواق جديدة وتمتع بشروط للاستثمار، وتستشرف آفاق استثمار يعود بالأرباح، تبقى بلدان القرن الأفريقي متمتع بميزة إضافية هي القرب الجغرافي والإلفة الثقافية.

طوّرت البلدان العربية أنماطًا متنوعة من صناديق الاستثمار والتنمية المخصصة لخدمة كلّ من حاجاتها التنموية الخاصة ودعم الاستثمارات والتنمية خارج منطقتها. وسبق لبعض هذه الصناديق أن قدّم موارد الاستثمار لكثير من البلدان الأفريقية، بما في ذلك بلدان القرن الأفريقي، ويمكن لهذه الموارد أن تزداد في المستقبل القريب نظرًا إلى البيئة الاستثمارية المناسبة. ومن بين المؤسسات العربية التي توفّر موارد للاستثمار والتنمية، والتي يمكن أن تفيد منها بلدان القرن الأفريقي: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد العربي، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، والمنظمات الإقليمية المتخصصة، والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، وصندوق أويك (منظمة البلدان المصدرة للنفط) للتنمية الدولية (OFID)، والبرنامج العربي للتمويل التجاري، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، والبنك الإسلامي للتنمية، والشركة العربية الليبية للاستثمارات الأفريقية، والشركة العربية للاستثمارات، وبنك الإمارات للاستثمار، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والصندوق السعودي للتنمية، وصندوق أبو ظبي للتنمية<sup>(56)</sup>.

يوفّر الطابع المتنوّع الذي تتسم به الصناديق العربية مداخل استراتيجية مختلفة إلى ما يمكن وصفه بحق أنه أسواق القرن الأفريقي العذراء، خصوصًا في مجالات المشاريع الزراعية، ومشاريع الريّ وتطوير البنى التحتية، والتكامل

---

(56) من أجل الاطلاع على التصنيف المناسب لهذه المؤسسات، انظر: «A Study on the Means to Encourage Arab Investment in Africa,» (Arab Bank for Economic Development in Africa, Khartoum, 2010).

الإقليمي، والاتصالات والسياحة، والطاقة والتعدين، والصناعات الخدمية، وهذا على سبيل المثال لا الحصر. بل إن آفاق الاستثمارات العربية في القرن الأفريقي تبدو أكثر جاذبية بسبب ما يبدو التقاء مصالح بين المنطقتين؛ إذ إن بلدان القرن الأفريقي «متعطشة لموارد الاستثمار كي تسرع عملية التنمية فيها وتحسن آفاقها الاقتصادية العامة، في حين تبحث البلدان العربية عن فرص استثمار ومنافذ لاحتياجاتها النقدية الوافرة». لكن هذه الآفاق سوف تحددها سرعة التغلب على كثير من التحديات التقليدية التي تواجه القرن الأفريقي، ولا سيما قضايا الحوكمة والسلام والأمن. ومع ذلك، تستثمر الصناديق العربية الحكومية والخاصة في منطقة القرن الأفريقي، وثمة آفاق لمزيد من الاستثمارات في المدين المباشرين والمتوسط. ومن المفيد لذلك أن نتفحص على نحو موجز هذه الاستثمارات والاستثمارات المستقبلية في بعض القطاعات الأساس التي أشرنا إليها أعلاه.

## 1 - آفاق الاستثمار في القطاع الزراعي

تعدّ جغرافية القرن الأفريقي إحدى النعم التي وهبت لهذه المنطقة، إذ توفر له الأرض الغنية الصالحة للزراعة والمياه والماشية. وعلى مدى السنوات الطويلة، كان يُنظر إلى هذه المنطقة على أنها يمكن أن تكون سلة غذاء أفريقيا والشرق الأوسط. لكن هذه الإمكانيات لم تُستغل على الإطلاق لا كلياً ولا حتى جزئياً بسبب تضافر عدد من العوامل، خصوصاً الحوكمة البائسة والصراعات والاضطرابات السياسية السائدة<sup>(57)</sup>. وقد بقيت المنطقة تعاني آلام الجفاف المتكرر وانعدام الأمن الغذائي الشديد، وهو ما جعلها هدفاً للهبات الخيرية الدولية. وبعد عقود من أعمال التدخل القصيرة الأمد والمحددة، ثمة إدراك الآن أنّ حل أزمة الغذاء المتكررة في القرن الأفريقي يكمن في الاستثمارات الضخمة الطويلة الأمد في القطاع الزراعي، التي تناول جوانب متنوعة تتراوح بين البحث والابتكار في مجال الزراعة، بما في ذلك تطوير

المحاصيل المقاومة للجفاف، وتطوير خطط للرّي وتقنيات الإدارة المثلى للحياة، وضروب التجديد التكنولوجي الخاصّ بتحسين الإنتاجية، وصولاً إلى إصلاح أنظمة ملكية الأرض وتشجيع أصحاب الموارد على الاستثمار الطويل الأمد، مع ضمان جني أرباح لهم<sup>(58)</sup>.

تتطلب الابتكارات الزراعية الجارية في القرن الأفريقي استثمارات ضخمة لا يمكن لبلدان المنطقة الفقيرة توفيرها، وهذا ما يجعلها منطقة استراتيجية للاستثمار المباشر الأجنبي من الصناديق العربية، مع ضمان العوائد المؤكّدة. وكذلك قد يفتح الاستثمار في القطاع الزراعي آفاقاً لشراكات بين بلدان القرن الأفريقي والدول العربية المستثمرة تكون مربحة للطرفين إذا ما وُضعت أرض القرن الأفريقي الفاحلة والمنتجة في متناول المستثمرين العرب، إذ لن يقتصر الأمر على جني هؤلاء المستثمرين الأرباح من استثماراتهم، بل سيعتدّاه إلى استخدام الناتج الزراعي في تغذية السكان في أقطارهم.

أبدى بعض المستثمرين العرب في الماضي اهتماماً بالقطاع الزراعي في القرن الأفريقي، وقدّم موارد مالية حيوية لدعم هذا القطاع. وأهم مثال على ذلك تدخّل الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، وهي مؤسسة مستقلة للاستثمار الزراعي المالي أسست في عام 1976 بهدف المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي العربي، وتطوير الموارد الزراعية لدى الدول الأعضاء مع التشديد على إنتاج أقصى الكميات الممكنة من الغذاء، وزيادة تبادل المنتجات الزراعية بين الدول العربية. وبغية تحقيق هذه الأهداف، تشجّع الهيئة مشاريع وضروباً من النشاط ضرورية أو مكملّة للنشاط الاستثماري والتنموي، وتمولّها ثم تنفّذها. كما تجري الهيئة أبحاثاً ودراسات زراعية، فضلاً عن تعاونها مع المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية المعنية بالاستثمار والتنمية<sup>(59)</sup>.

تملك الهيئة أسهمًا في الشركات تبلغ قيمتها 332 مليون دولار أميركي

ILRI News (September 2011).

(58) انظر:

(59) انظر الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، 2003 - 2010، على الموقع الإلكتروني: <www.anaid.org/arabic>.

(ما يُكافئ 95 في المئة من رأس مال الهيئة المدفوع، ويُغطي 24 شركة قائمة، ثمان منها سودانية، من بينها: شركة كنانة للسكر التي تملك فيها الهيئة حصة تبلغ 5.56 في المئة؛ الشركة العربية لحفظ وتصنيع المحاصيل الزراعية التي للهيئة حصة فيها تبلغ 42.5 في المئة؛ الشركة العربية للزيوت النباتية العربية السودانية التي تبلغ حصة الهيئة فيها 51 في المئة؛ الشركة العربية السودانية للزراعة في النيل الأزرق التي تصل حصة الهيئة فيها 51 في المئة أيضًا؛ الشركة العربية السودانية للبذور التي للهيئة حصة فيها تبلغ 25 في المئة؛ شركة إنتاج وتصنيع الدجاج العربي التي تملك الهيئة حصة فيها تبلغ 25 في المئة.

في ظل صندوق الائتمان التابع للهيئة، استفاد السودان من 17 مشروع قروض صغيرة على شكل قروض دّوّارة للفقراء. وشملت هذه القروض مناطق نائية تقع على بُعد يزيد على 800 كلم من الخرطوم تشمل أراضي زراعية تقليدية وممكنة وجماعات رعوية<sup>(60)</sup>.

من الأمثلة اللافتة للاستثمار العربي في القطاع الزراعي الشركة الليبية العربية الأفريقية للاستثمارات، التي يُغطي مدى اهتمامها أركان القارة الأفريقية الأربعة، وفي قطاعات متعددة، من بينها الزراعة. وقد بلغت حصة الشركة الليبية في تأسيس الشركة الزراعية الإثيوبية الليبية المشتركة (Ethio - Libyan joint Agricultural company (ELACO)) في عام 1981، 49 في المئة. وفي عام 2000، أسست الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية (إثيوبيا)، التي ساهمت الشركة بـ 100 في المئة من ميزانيتها. أمّا الغرض من هذه الشركة، فهو توسيع مشاريع تصنيع الأغذية وغيرها من القطاعات. وبالمثل، دعم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية الزراعة في القرن الأفريقي. وعلى سبيل المثال، ساهم الصندوق الكويتي للحياة الكريمة في تمويل المشاريع الصغيرة والصغرى في القطاع الزراعي عبر الوكالة الجيوتية للتنمية الاجتماعية<sup>(61)</sup>.

---

(60) انظر الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، 2003 - 2010، على الموقع الإلكتروني: <www.aaaid.org/arabic>.

Libyan Arab African Investment Company (LAAICO), «Gateway to Investment in Africa», (Tripoli, 2003).

على الرغم من الآفاق الواسعة التي يفتحها القطاع الزراعي في القرن الأفريقي، والحاجة الاستثمارات الطويلة الأمد في هذا القطاع لسدّ النقص الغذائي الحالي، يبدو أن المستثمرين العرب لم يعطوا الأولوية بعدُ للاستثمارات الزراعية، ولا يزال إنفاقهم في هذا القطاع محدودًا مقارنة بسواه من القطاعات، مثل إنفاقهم في تطوير البنى التحتية. ولا بد من السعي إلى تغيير ذلك، وعلى المستثمرين الآتين من القطاعين العربيين الحكومي والخاص، أن يلتفتوا إلى النداء الأخير الذي أطلقه الاتحاد الأفريقي من أجل خطة الاستثمار الزراعي الطويل الأمد في القرن الأفريقي في أعقاب واحدة من أسوأ الأزمات الغذائية التي شهدتها المنطقة<sup>(62)</sup>.

## 2 - آفاق الاستثمارات المربحة في تطوير البنية التحتية والتكامل الإقليمي

تُعتبر البنية التحتية واحدًا من مفاتيح التنمية العالمية. وبلدان القرن الأفريقي، مثل نظيراتها في بقية القارة، في حاجة ماسة إلى بنية تحتية وطنية وإقليمية كافية تجعلها قابلة للحياة اقتصاديًا. وليست البنية التحتية - خصوصًا الطرق والسكك الحديد والموانئ والطاقة والاتصالات - ضرورية لربط قطاعات الاقتصاد الحيوية، بما في ذلك الأسواق ومراكز الإنتاج فحسب، بل هي حيوية أيضًا للربط الداخلي والإقليمي الذي يوفر تداول السلع والخدمات بسهولة. وينطوي تطوير البنية التحتية على إمكان فتح قطاعات اقتصادية أخرى في بلدان القرن الأفريقي، من بينها تسهيل توزيع الغذاء، الأمر الذي قد يُخفّف كثيرًا من تأثير حالات الجفاف المشهورة التي تضرب المنطقة، ويساعد في حل الأزمات الغذائية الناجمة عنها.

يمكن القول إن الاستثمار في قطاع البنى التحتية هو واحد من المداخل الاستراتيجية الأساس للمستثمرين العرب بما لديهم من إمكانات ضخمة،

وبما يوفر لاستثماراتهم أفضل العوائد. وقد أدرك شركاء بلدان القرن الأفريقي الدوليون ذلك، وكرّسوا على مرّ الأعوام حصصًا ضخمة من استثماراتهم الأجنبية المباشرة ومساعداتهم التنموية لتطوير البنية التحتية في المنطقة. وكانت الصناديق العربية وافرة النشاط في تطوير البنى التحتية للمنطقة. ومن المرجح أن تواصل فعل ذلك في المدين المتوسط والطويل. وعلى سبيل المثال، وقّع صندوق أبو ظبي للتنمية في عام 2008 اتفاقين لقرضين يبلغ مجموعهما 275 مليون درهم إماراتي لتمويل مشروعي تطوير البنية التحتية في السودان، كما وقّع الصندوق في عام 2009 اتفاقًا لتمويل مشاريع بنية تحتية في إريتريا بلغت قيمتها الإجمالية 37 مليون درهم إماراتي. وفي العام ذاته، ساهم هذا الصندوق في تمويل مشروع للطاقة الكهربائية ونقلها في إريتريا بقيمة 104 ملايين درهم إماراتي<sup>(63)</sup>.

بطريقة مماثلة، نشط الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في بناء البنية التحتية المادية في القرن الأفريقي. وفي أيلول/سبتمبر 2011 جرى توقيع اتفاق بمنحة قيمتها 50 مليون دولار أميركي بين جمهورية السودان وهذا الصندوق لإعادة بناء وتطوير مشاريع صحية وتعليمية في شرق السودان. وتشمل هذه المشاريع أعمالاً هندسية خاصة بهذه المشاريع الصحية والتعليمية، وبناء معدّات ومرافق وتجهيزها، إضافة إلى الخدمات الاستشارية المطلوبة للإشراف على تنفيذ مخططات المشاريع. والأهم من ذلك، أنه جرى في آذار/مارس 2010 توقيع اتفاق قرض بقيمة 23.8 مليون دولار أميركي مع إثيوبيا للمساعدة في تمويل مشروع طريق نيكمتي - باديلي<sup>(64)</sup>.

كان صندوق أوبك للتنمية الدولية واحدًا من أكثر الصناديق العربية سخاءً تجاه بلدان القرن الأفريقي، وأفادت منه بلدان المنطقة كلها تقريبًا، مع ترّبع السودان على عرش المستفيدين بقرض قيمته 235.92 مليون دولار

---

(63) انظر: Abu Dhabi Fund for Development, *Annual Report, 2010: For a Better Tomorrow* (Abu Dhabi: Abu Dhabi Fund for Development, 2010).

(64) انظر أخبار الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لعام 2011 على موقعه الإلكتروني: <[www.Kuwait-Fund.org](http://www.Kuwait-Fund.org)>.

أميركي، وتلتها إثيوبيا بقرض قيمته 173.2 مليون دولار، ثم جيبوتي بقرض قدره 46.55 مليون دولار، فالصومال 31.05 مليون دولار، ثم إريتريا 27.9 مليون دولار.

استهدف قرض جيبوتي مشاريع متعددة في القطاع العام، بما في ذلك تجديد البنية التحتية في مجالات النقل والطاقة والصحة والتعليم. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2010، جرى أيضًا بين أوبك وجيبوتي الاتفاق على قرض بقيمة 7 ملايين دولار من أجل مشروع لتوليد الطاقة الحرارية. وقبل عامين من هذا التاريخ، وبالتحديد في تشرين الأول/أكتوبر 2008، أعطي قرض بقيمة 12.5 مليون دولار لكهرباء جيبوتي لإعادة تأهيل الطور الثالث من محطة بولاس للطاقة. كما حصلت جيبوتي على قرض آخر من الصندوق بلغ 27.9 مليون دولار، راح معظمه (21 مليون دولار) إلى مشاريع المياه والصرف الصحي والطاقة (5.91 ملايين دولار)، والصحة (1 مليون دولار). كما منحت المنظمة إريتريا قرضًا في عام 2006 لإقامة أول مرفق للعلاج الشعاعي في البلاد (مركز أسمرال للعلاج الشعاعي). أما قروض إثيوبيا من صندوق أوبيك للتنمية الدولية فاستُخدمت في تنفيذ سلسلة واسعة من المشاريع، من بينها البنية التحتية للنقل والطاقة والصحة. وفي شباط/فبراير 2011 حصلت الحكومة الإثيوبية من الصندوق على قرض بلغ 20 مليون دولار استخدمته في توسيع شبكة الطاقة الوطنية وتوفير الكهرباء لنحو 70.000 أسرة ريفية<sup>(65)</sup>.

نتيجة ما سبق، وعلى الرغم من استمرار بلدان القرن الأفريقي بالإفادة من الصناديق العربية في تطوير بنيتها التحتية المادية، تركّز التمويل بشكل أساس على المشاريع الوطنية. وبخلاف مفوضية الاتحاد الأوروبي التي يبدو أنها تلحّ على مشاريع البنية التحتية الإقليمية في القرن الأفريقي، كما يتبين من إعطائها الأولوية لتحقيق ترابط شبكات البنى التحتية الخاصة في مجال النقل والطاقة



والموارد المائية، يدو التمويل العربي مركّزًا على مشاريع البنية التحتية الوطنية السيادية. ولذلك، ثمة حاجة إلى أن تُشدّد الصناديق العربية على المشاريع الإقليمية باعتبارها سبيلًا لتعزيز التآزر والتواصل بين اقتصادات المنطقة.

### 3 - فرص الاستثمار في قطاع السياحة

ينعم القرن الأفريقي بتاريخ وثقافة يتّسمان بأقصى غنى، وقد وُهبَ خصائص كثيرة شكّلت مواقع ومنتجات سياحية مربحة. ولا يقتصر الأمر على كون المنطقة التي هي منبع النيل تُعتبر من بلدان القرن الأفريقي الاستراتيجية، بل يتعدّاه إلى كون السودان يحتضن عددًا أكبر من الأهرامات مقارنة بمصر. غير أنه في حين تمكّنت مصر من تحويل أهراماتها إلى منتجات سياحية شعبية ومربحة، لم يتمكن السودان من فعل ذلك. وتجتسد إثيوبيا قدرًا كبيرًا من التاريخ والرمزية التي يمكن أن تجعلها وجهة سياحية مُختارة تتخطى اشتغالها على المقار الدبلوماسية للقارة، وكونها مركز المؤتمرات واللقاءات الدولية. ولا شكّ في أن السياحة ميدان آخر يحتاج إلى الموارد لتطويره، وهو ما يجعله مدخلًا استراتيجيًا آخر للصناديق العربية.

### 4 - إمكانات قطاعي الطاقة والتعدين

في القرن الأفريقي أنهار كثيرة، من بينها النيل، يمكن استثمارها في توليد الطاقة الكهربائية اللازمة لا لاستهلاك بلدان المنطقة فحسب، بل أيضًا لاستهلاك البلدان العربية والأفريقية المجاورة. ولذلك، يشكّل قطاع الطاقة قطاعًا مربحًا آخر ليس للمستثمرين وحدهم، بل للشركات كلها بين القطاع الخاص والحكومات في كلّ من بلدان القرن الأفريقي والدول العربية الغنية بالنفط. ومن المهم أيضًا أن يشار إلى أن لدى بعض بلدان القرن الأفريقي رواسب معدنية غير مستغلّة، بما في ذلك النفط. صحيح أن ثمة حاجة إلى موارد الدول العربية الحالية لسبر مكامن بعض هذه المعادن واكتشافها، فإن ثمة حاجة أيضًا إلى خبرات تلك الدول، وإلى نقل التكنولوجيا، وهو ما يشكل شراكة ممتازة بين المنطقتين مربحة للجميع.

## 5 - إدارة المصالح الاقتصادية الخارجية المتنافسة في القرن الأفريقي

جرى الكلام مؤخرًا على تدافع جديد إلى أفريقيا، متمحور إلى حد بعيد حول استثمار مواردها الطبيعية، من اللاعبين الدوليين التقليديين (معظمهم من بلدان الشمال المتقدمة) والاقتصادات الناشئة مثل الصين والهند والبرازيل؛ فيغدو القرن الأفريقي، بحكم موقعه الاستراتيجي وموارده الكامنة غير المستكشفة، ضحية هذا التدافع. ويهدد تاريخ الصراع في المنطقة الذي اجتذب فاعلين خارجيين كثر بمفاقمة تعقيد هذا التدافع. ولا شك في أن الأعمال التجارية في القرن الأفريقي هي محل تنافس شديد، الأمر الذي يعود عمومًا إلى تضارب المصالح الاقتصادية. ومن حسن حظ العالم العربي أنه يملك الشيء الأهم عند هذا المفصل من اقتصاد العالم السياسي: موارد الاستثمار الفائضة. ولذلك، ينبغي ألا يتردد في اغتنام اللحظة والإفادة من الميزة التي يوفرها له القرب الجغرافي، والروابط التاريخية والألفة الثقافية كي يساهم في تنمية القرن الأفريقي وجواره.

### خاتمة

يُبين التحليل أن بلدان القرن الأفريقي أبدت، خلال العقد الأخير، أداءً قويًا في مجال النمو، على غرار مناطق أفريقيا الأخرى التي يبلغ معدل ناتجها المحلي الإجمالي الإقليمي الفعلي 6.9 في المئة. ومن الملاحظ أن بلدان القرن الأفريقي، تبعًا للتقويم الخمسي للتغير التراكمي في مؤشرات ممارسة الأعمال التجارية للفترة بين عامي 2006 و 2011، أحدثت تغيرات إيجابية، وأحرزت تقدمًا مطردًا في البيئة التنظيمية الاقتصادية للأعمال التجارية.

على الرغم من التحديات البنيوية والمؤسسية الداخلية الطويلة الأمد والواسعة النطاق، بما في ذلك القصور الحاد في الحوكمة والتنمية، بقيت المنطقة جزءًا مهمًا من الاقتصاد الأفريقي والعالمي. والمفارقة أن مستويات التخلف المرتفعة في القرن الأفريقي وإمكاناته غير المستثمرة، بما في ذلك موارده الطبيعية الضخمة، تفتح آفاقًا واسعة لكل من القطاعين الخاص والعام،

الباحثين عن منافذ استثمارية بديلة على خلفية الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي عززت مخاطر الاستثمار وتكاليفه في الأسواق التقليدية للاقتصادات المتطورة والناشئة.

تضافر كلٌّ من موقع المنطقة باعتباره جسرًا جغرافيًا وثقافيًا بين أفريقيا والشرق الأوسط، وموقعها الجيو - ستراتيغي وأهميتها الجيو - سياسية للأعمال والتجارة العالميين، نظرًا إلى قربها من بعض الممرات المائية الأشد ازدحامًا في العالم، كي يجعلها محلاً لنمو محتمل، مع آفاق واسعة لشراكات استثمارية مربحة لجميع أطرافها. وبالنسبة إلى البلدان العربية الغنية التي تمتلك احتياطات مالية ضخمة، وتبحث عن أسواق جديدة تتمتع بشروط وآفاق للاستثمار ذات عوائد جيدة، تنعم بلدان القرن الأفريقي بميزة إضافية، هي القرب الجغرافي والألفة الثقافية. وقد طورت البلدان العربية أنماطًا متنوعة من صناديق الاستثمار والتنمية خارج منطقتها. وسبق لبعض هذه الصناديق أن قدّم موارد الاستثمار لكثير من البلدان الأفريقية، بما في ذلك بلدان القرن الأفريقي، وسيقدّم المزيد في المستقبل نظرًا إلى البيئة الاستثمارية المناسبة.

يؤرّ الطابع المتنوع الذي تتسم به الصناديق العربية مداخل استراتيجية مختلفة إلى ما يمكن وصفه حقًا بأسواق القرن الأفريقي العذراء، خصوصًا في مجالات المشاريع الزراعية ومشاريع الريّ وتطوير البنى التحتية والتكامل الإقليمي والاتصالات البعيدة والسياحة والطاقة والتعدين والصناعات الخدمية، كي نذكر بعضًا فحسب من هذه المجالات. بل إن آفاق الاستثمارات العربية في القرن الأفريقي تلوح أكثر مع ما يبدو كأنه التقاء مصالح بين المنطقتين؛ إذ إن بلدان القرن الأفريقي «متعطشة لموارد الاستثمار كي تسرّع تنميتها وتحسّن آفاقها الاقتصادية العامة، في حين أن البلدان العربية تبحث عن فرص استثمار ومنافذ لاحتياجاتها النقدية الوافرة». لكن سرعة التغلب على كثير من التحديات التقليدية التي تواجه القرن الأفريقي هي التي ستحدّد هذه الآفاق، خصوصًا قضايا الحوكمة والسلام والأمن.

تقدّم تجربة القرن الأفريقي دروسًا قيّمة، إيجابية وسلبية، في كيفية إدارة التنوع وتسويته والمناطق الممتدة والصراعات الإثنية والقبلية واختلافات الدّين واللغة والثقافة. وبخلاف التصورات النمطية بشأن أفريقيا بوصفها مقرًا للمشكلات والأزمات، تنظر القوى الاقتصادية الناشئة، مثل الصين والهند وتركيا والبرازيل، إليها بوصفها بؤرة للفرص ومكانًا للاستثمار وكسب حصة في السوق وتأمين منفذ إلى الموارد. ويوفّر القرن الأفريقي هذه الفرص ذاتها، ولذلك يجب على الاستثمار والصناديق العربية المتوقعة أن يتبنّى مقاربات شبيهة بالتي تبنتها الاقتصادات الناشئة. ويشير التحليل إلى أن النمو الاقتصادي المرتفع الذي شهدته أغلبية بلدان المنطقة يتيح فرصًا جديدة وجوهرية للأعمال التجارية، وآفاقًا إيجابية للنمو والاستثمار في المنطقة. غير أنه لا تزال هنالك حاجة إلى معالجة العوامل الأساس التي تُحدّد للاستثمار في القرن الأفريقي، خصوصًا السياسات الاقتصادية الكبرى، والحوكمة والسلام والأمن ورأس المال البشري وتحديات التكامل الإقليمي.

## المراجع

- Abu Dhabi Fund for Development. *Annual Report, 2010: For a Better Tomorrow*. Abu Dhabi: Abu Dhabi Fund for Development, 2010.
- African Development Bank and Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), Development Centre. *African Economic Outlook, 2010*. Paris: Development Centre of the Organisation for Economic Co-operation and Development, 2010.
- . *African Economic Outlook, 2011*. Paris: OECD, Development Centre, 2011.
- African Union. *African Elections Database*. Addis Ababa: African Union, 2008-2010.
- . and New Partnership for African Development (NEPAD). *The AU/NEPAD African Action Plan 2010-2015: Advancing Regional and Continental Integration in Africa*. Addis Ababa: AU and NEPAD, 2009.

- Amin, Samir. *Maldevelopment: Anatomy of a Global Failure*. 2<sup>nd</sup> ed. Oxford: Pambazuka Press, 2011.
- Central Intelligence Agency (CIA). *World Factbook: Somalia*. Washington, DC: CIA, 2011.
- Dahre, Ulf Johansson (ed.). *Horn of Africa and peace: The Role of the Environment; a Report of the 8<sup>th</sup> Annual Conference on the Horn of Africa, Lund, Sweden, August 7-9, 2009*. Lund: Department of Economic History, Lund University; Lund Horn of Africa (LUHAF); Somalia International Rehabilitation Centre (SIRC), 2010.
- Doing Business, 2010: Ethiopia*. Washington, DC: World Bank and the International Finance Corporation, 2010.
- Doing Business, 2010: Sudan*. Washington, DC: World Bank and the International Finance Corporation, 2009.
- Doing Business, 2011: Djibouti*. Washington, DC: World Bank and the International Finance Corporation, 2011.
- Doing Business, 2011: Eritrea*. Washington, DC: World Bank and the International Finance Corporation, 2011.
- Food and Agriculture Organization (FAO). *The Elimination of Food Insecurity in the Horn of Africa: A Strategy for Concerted Government and UN Agency Action, Final Report*. Rome: FAO, 2000. (FAO Investment Centre Studies and Reports)
- International Monetary Fund (IMF). *Regional Economic Outlook: Sub-Saharan Africa: Resilience and Risks*. Washington, DC: IMF, 2010. (World Economic and Financial Surveys)
- Radelet, Steve. *Emerging Africa: How 17 Countries Are Leading the Way*. With an Introduction by Ellen Johnson Sirleaf. Baltimore, MD: Brookings Institution Press, 2010.
- Sen, Amartya. *Development as Freedom*. Oxford; New York: Oxford University Press, 1999.
- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). *World Investment Report 2011: Non-Equity Modes of International Production and Development*. New York: United Nations, 2011.
- United Nations Development Programme. *The Real Wealth of Nations: Pathways to Human Development*. 20<sup>th</sup> Anniversary Ed. New York, NY: United Nations Development Programme, 2010. (Human Development Report; 2010)

United Nations, Economic Commission for Africa (UNECA). *The African Governance Report II, 2009*. Addis Ababa: Economic Commission for Africa, 2009.

## *Periodicals*

*Africa Pulse: An Analysis of Issues Shaping Africa's Economic Future* (Washington): vol. 4, September 2011.

Asefa, Sisay. «Prospects for Peace, Development and Cooperation in the Horn of Africa.» *African Prospect*: vol. 1, no. 1, November 2007.

Nissanke, Machiko K. «Financing Enterprise Development in Sub-Saharan Africa.» *Cambridge Journal of Economics*: vol. 25, no. 3, 2001.

## *Conferences*

First International Forum on African Perspectives «Emerging Africa» (Jointly Organised by the African Development Bank and the Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), Development Centre, Paris, 3-4 February 2000).

Interdependencies for Sustainable Peace: The Search for Institutional Arrangement in the Post-referendum in Sudan (Addis Ababa, 2010).

## *Documents*

African Development Bank and African Development Fund. «Eastern Africa Regional Integration Strategy Paper 2011 – 2015: Regional Departments – East I and East II (OREA/OREB).» (African Development Bank, Tunis, September 2011).

«African Election Calendar, 2011.» (Electoral Institute for Sustainable Democracy in Africa (EISA), Johannesburg, 2011).

African Union. «Tentative Elections Calendar, 2010-2011.» (African Union, Electoral Assistance Unit, Addis Ababa, 2011).

Asian Development Bank (ADB). «Financial Sector Development, Economic Growth, and Poverty Reduction: A Literature Review.» (Economics Working Papers, Mandaluyong, Philippines, October 2009).

Cargill, Tom. «Our Common Strategic Interests: Africa's Role in the Post-G8 World.» (Chatham House Report, Royal Institute of International Affairs, June 2010).

«For an Arab-African Cooperation: Trade Flows Between African and Arab Countries 'High Level Forum on Arab-African Cooperation in Investment and Trade'» (Tripoli: 1999).

- Hamdok, A. «The Challenges of Democratic Governance in the Horn of Africa.» (Inter Africa Group (IAG), Addis Ababa, 2009).
- Hassan, Al Fadil Nayil. «The Inter-Arab Investment Guarantee Corporation (I.A.I.G.C.): Its Role in Supporting African Export Credit.» (Inter-Arab Investment Guarantee Corporation, Kuwait, 1999).
- Husain, Ishrat. «Trade, Aid, and Investment in Sub-Saharan Africa, Volume I.» (Policy, Research Working Paper; no. 1214, World Bank, Washington DC, 30/11/1993).
- Libyan Arab African Investment Company (LAAICO). «Gateway to Investment in Africa.» (Tripoli, 2003).
- Roxburgh, Charles [et al.]. «Lions on the Move: The Progress and Potential of African Economies.» (Report, McKinsey Global Institute (MGI), Chicago, June 2010).
- «A Study on the Means to Encourage Arab Investment in Africa.» (Arab Bank for Economic Development in Africa, Khartoum, 2010).
- United Nations, Economic Commission for Africa (UNECA) and Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). «The Mutual Review of Development Effectiveness in Africa: 2011 Interim Report.» (Report, UNECA and OECD, 2011).





القسم الثالث

المحور الاستراتيجي الأمني



## الفصل الثاني عشر

### تحديات البناء الوطني والصراعات في القرن الأفريقي

كيداني منغستيب

#### مقدمة

يشكّل القرن الأفريقي فسيفساء من الثقافات ينعم بتنوّع إثني شديد على المستوى الإقليمي، كما في داخل كل بلد فيه. وإذا كان بمقدور اللغة أن تعمل وكيلاً للهوية الإثنية، فإنه يُقال إن هذه المنطقة هي موطن 340 لغة. ولا يشكّل تنوّع الهويات بحدّ ذاته مصدرًا للنزاع، لأن معظم بلدان العالم تتّسم بتنوّع هوياتها من دون أن تعيش حروبًا أهلية بسببه. وما تبيّنه حروب الصومال الأهلية هو أن الهوية المتجانسة لا تضمن غياب الحرب الأهلية أيضًا. وتتنافس جماعات الهوية، بوصفها فاعلين سياسيين، على السلطة والموارد. وينجم عن هذا التنافس تحدّ يواجه إدارة الدول، وخاصة تلك التي يكون فيها البناء الوطني قيد التشكّل. وحين تُخفق الدول في إدارة التنوع على النحو الملائم، يغدو هذا التنوّع مصدر صراعات عنيفة. والواضح من عدد الحروب الأهلية المدمّرة

التي عاشتها بلدان القرن الأفريقي الكبير، أنها لم تُحسِن إدارة تنوعها إلى الآن. والغاية العامة لهذه الدراسة هي أن تتفحص بعض العوامل الرئيسة التي تولّد الحروب الأهلية وتُعوق عملية البناء الوطني السلمية في المنطقة. وتولي هذه الدراسة اهتمامًا خاصًا بكلّ من طبيعة الدولة وعجزها عن معالجة مشكلات جماعات الهوية الموزّعة عبر الحدود الوطنية، فضلًا عن مشكلات التنمية غير المتكافئة.

غالبًا ما ابتُليَتْ منطقة القرن الأفريقي الكبير بثلاثة أنواع من النزاعات المترابطة في ما بينها: الحروب بين الدول، والنزاعات والحروب الأهلية القائمة على الهوية داخل الدولة، والنزاعات بين الجماعات. وتركّز هذه الدراسة على النزاعات والحروب الأهلية القائمة على الهوية داخل الدولة، التي هي الأكثر حدوثًا والأكثر دوامًا، وربما الأشدّ رداءة بين أنواع النزاعات الثلاثة. وكثيرًا ما ترتبط هذه النزاعات والحروب بتحديات البناء الوطني؛ تلك التحديات التي واجهتها المنطقة منذ فترة تصفية الاستعمار قبل نحو نصف قرن. والغايات الأساس الموجزة لهذه الدراسة هي:

- تفحص العوامل الرئيسة التي تقف وراء هذه النزاعات، مع الإلحاح على ما جعل دول المنطقة عاجزة عن التغلب على تحديات البناء الوطني؛

- تفحص بعض العواقب الأساس الناجمة عن هذه النزاعات؛

- استكشاف المقاربات الجديدة التي يمكن استخدامها في تناول هذه التحديات.

تُقسّم هذه الدراسة إلى أربعة مباحث، يصوغ أولها بعض المفاهيم أو المصطلحات الرئيسة المجردة. ويتفحص الثاني العوامل الأساس التي تتسبّب بالنزاعات والحروب الأهلية. ويتفحص الثالث ما جعل دولة ما بعد الاستعمار عاجزة عن معالجة مشكلات البناء الوطني طوال ما يقارب نصف القرن.

ويحلّل الرابع أهم العواقب الناجمة عن فشل عملية البناء الوطني السلمية وما أدّت إليه من حروب.

## أولاً: في المفاهيم

قبل أن نُحلّل العوامل التي تقف وراء النزاعات، سأحاول أن أوضح بعض المفاهيم التي تحتاج إلى إيضاح، مثل مفهوم البناء الوطني ومفهوم الهوية ومفهوم الحرب الأهلية. ينطوي مفهوم البناء الوطني على اندماج جماعات الهوية المختلفة أو تكاملها ضمن سكّان بلد ما، فتشكّل جماعة من المواطنين في ظلّ نظام مشترك من مؤسسات الحكم. وهذا يقتضي أن النجاح في تشكيل مجموعة المواطنين يقوم على تمثيل الهويات المتنوّعة في عملية بناء المؤسسات التي تحكمهم. والبناء الوطني هو ضرورة من ضرورات بناء الدولة، كما أنه ثمرة من ثمراته في الوقت ذاته، الأمر الذي يتطلّب بناء مؤسسات الدولة لتكون فاعلة في تقديم الخدمات المختلفة الضرورية لرفاه المواطنين. ومن الواضح أنه لا يمكن أن تكون مؤسسات الدولة فاعلة في أوضاع الحروب الأهلية والنزاعات المزمّنة الناجمة عن مشكلات البناء الوطني، بل إن من دون معالجة هذه المشكلات الأخيرة وما يرافقها من نزاعات، لا مجال لنجاح الحوكمة الديمقراطية، ولا التحول الاقتصادي.

### 1 - تنوّع الهويات

يبقى مصطلح الهوية أحد المصطلحات الأساس الأخرى التي تحتاج إلى إيضاح. وهو يشير عمومًا إلى معالِم واقعية أو متخيّلة (مبنية اجتماعيًا في الأغلب) تعزوها جماعات السكّان إلى نفسها أو إلى الآخرين كي تفصل نفسها عن هؤلاء الآخرين (نحن/هم)، وكي تميّز الآخرين بعضهم من بعض. أمّا معالِم جماعات الهوية المميّزة، فهي أهداف متحركة يصعب تثبيتها. لكن يمكن، مع ذلك، تصنيفها وفقًا لفئات بدئية واجتماعية. وفي حين تشكّل المعالِم البدئية الشبكة التي يجد كلّ طفل نفسه عضوًا فيها عند

الولادة، فإن معالم الهوية الاجتماعية يمكن أن تتشكل عبر المعالم البدئية<sup>(1)</sup>.

تتمتع معالم الهوية البدئية بمستويات عدة، يشمل المستوى الأول معالم الهوية الحصرية أو الإقصائية، مثل العرق والإثنية والدين واللغة والقرابة والعشيرة والمنطقة. لكن معالم الهوية البدئية ليست مقصورة على المعالم الحصرية؛ إذ إن حمل جنسية بلد ما، أو التمتع بالمواطنة فيه، على سبيل المثال، معلّم من معالم الهوية يميّز مواطني بلد معيّن من مواطني سواه، في الوقت الذي يربط معًا الهويات المتنوّعة في ذلك البلد، بوصفه مجتمع مواطنين، تبعًا لمستوى تطور البناء الوطني<sup>(2)</sup>. ففي البلدان التي تتقدم فيها عملية البناء الوطني، يمكن للمعالم الحصرية، مثل الإثنية، أن تُفضي إلى سرديات قومية فرعية، تُبرز مواطنة هوية قومية فرعية، مثل جماعة إثنية. ومن جهة أخرى، قد تؤدي معالم الهوية الحصرية، مثل مواطنة بلد من البلدان، إلى سرديات الوحدة الوطنية وحب الوطن.

غالبًا ما تُطوّر جماعات الهوية المختلفة ثقافات لها الخاصة المميّزة التي هي في جوهرها دوالّ (signifier) هوية تنطوي على رؤية للعالم، ومنظومة قيم ومعايير، ومواقف ومعتقدات وتوجّهات وافتراضات رئيسة كامنة لدى جماعة الهوية المعنيّة. وتنعم الثقافة أيضًا، مثل معالم الهوية الأخرى، ببعْد قومي «جامع» وبعْد قومي فرعيّ «حصريّ»، قد يكونان مرتبطين واحدهما بالآخر عكسيًا، تبعًا لمستوى البناء الوطني والبيئة السياسية القائمة في البلد.

---

(1) إلّا أن خط الحدود الفاصل بين الفئتين ليس واضحًا على الدوام، ويعود سبب ذلك، جزئيًا، إلى حقيقة أن الأفراد والمجموعات يمكن أن تتغيّر هويتها بمرور الوقت. وعلى سبيل المثال، فإن الانتماء إلى طبقة اجتماعية يمكن أن يكون بدئيًا ومكتسبًا في الوقت ذاته. وحين يغيّر البشر دينهم، فإن الدّين الجديد الذي يجري اعتناقه اختياريًا، يجعل الحدود بين الهويات البدئية والهويات الاجتماعية ضبابية.

(2) في البلدان التي بلغ فيها البناء الوطني مستوى متقدّمًا، تكون الجنسية (المواطنة) معلّمًا مهمًا من معالم الهوية. ويمكن النظر إليها باعتبارها معلّمًا بدئيًا لأن الأطفال الذين يولدون في ذلك البلد ينظرون إلى مواطنيتهم على أنّها معلّم لهم، مثل إثنيتهم، من دون أن يتطلّب ذلك في الأغلب ادّعاء إثنية روابط الدم. غير أن المواطنة في بعض البلدان قد تُنْزَع أيضًا على أنّها تجسّد روابط الدم.

يتداخل كثير من معالم الهوية لدى جماعة هوية معينة مع معالم الهوية لدى الجماعات الأخرى؛ فغالبًا ما تمتد الجماعات اللغوية والدينية أبعد من القرابة أو الكيان الإثني بكثير. ولا يشكل العرق والإثنية والقرابة والعشيرة جماعات متجانسة بالضرورة، لأن مثل هذه الجماعات قد تمارس ديانات مختلفة، وتعمل في ظلّ أساليب إنتاج مختلفة تعمل بأنظمة مؤسسية مختلفة، وتنتمي إلى طبقات اجتماعية مختلفة. ولا تقتصر الهويات العرقية والإثنية والدينية أيضًا على نطاق دولة معينة أو سلطانتها. وعلى سبيل المثال، تعيش جماعة اللو (Luo) الإثنية في كينيا وأوغندا والسودان وإثيوبيا وتنزانيا، في حين يتوزع الصوماليون على أربعة من بلدان القرن الأفريقي الكبير. وكما لاحظنا، لا يُبقي بعض معالم الهوية صلابته بمرور الوقت. فالأفراد وحتى الجماعات، قد تُغيّر أسلوب إنتاجها وأنظمتها الاقتصادية والسياسية ومؤسساتها ودينها، وقد تُغيّر في بعض الحالات هوية عشيرتها وإثنتها. وتنقسم بعض الجماعات الإثنية والعشائرية إلى مجموعات مختلفة، في حين يتم امتصاص بعضها الآخر، أو استيعابها في جماعات أخرى بمرور الوقت.

تُعرف بلدان القرن الأفريقي الكبير، مثل كثير من البلدان الأفريقية الأخرى، بالتنوع الشديد لبعض المعالم البدئية الحصرية، خصوصًا الإثنية منها. ولو اعتبرنا أن اللغة تجسّد الهوية الإثنية، نجد أن في السودان (قبل انقسامه إلى السودان وجنوب السودان) 134 لغة، وفي إثيوبيا 89 لغة، وفي كينيا 62 لغة، وفي أوغندا 43 لغة، في حين أن في إريتريا تسع لغات، وفي جيبوتي ثلاث لغات. كما تنقسم بلدان المنطقة بتنوع ديني، حيث تتعايش طوائف مسيحية ومسلمة شتى، إلى جانب أشكال متعدّدة من الديانات التقليدية.

تُعَدّ أنماط الإنتاج وأنظمة الحوكمة ومؤسساتها من معالم الهوية المهمة الأخرى، مع أن الأدبيات لا تعيرها سوى قليل من الاهتمام. وتتراوح أنماط الإنتاج السائدة في المنطقة من الرأسمالية المتقدّمة كثيرًا، التي ترمز إليها الأنظمة المالية وأسواق الأوراق النقدية (البورصة)، إلى الأنظمة الفلاحية والرعية الكفافية. ولا شك في أن الجماعات الرعية في المناطق الريفية

وجماعات الأعمال التجارية في المناطق المدنية تُجسد هويات مختلفة بأنظمة مؤسسية مختلفة، وبقيم ثقافية مختلفة ولو انتمت إلى الجماعات الإثنية أو الدينية ذاتها. وينشئ مثل هذا التشطّي في أنماط الإنتاج، شأنه شأن التنوّع الإثني والديني، فضاءات اقتصادية وسياسية وثقافية مختلفة ضمن البلدان، كما ضمن الهويات الإثنية والدينية. ويُبقى تنوّع أساليب الإنتاج على أنظمة مؤسسية مختلفة. ويتجلّى التشطّي المؤسسي في تمسّك السكان الريفين الذين يشكلون الأغلبية الساحقة من سكان المنطقة، بمؤسسات تقليدية (غير رسمية)<sup>(3)</sup> أولاً، مثل القانون العرفي في ملكية الأرض وفي حلّ النزاعات. وفي المقابل، تعمل دولة ما بعد الاستعمار على أساس مؤسسات حديثة (رسمية) للحكومة مستوردة بوجه عام، وغالباً ما تتعارض مع القيم الثقافية التقليدية والوقائع الاجتماعية الاقتصادية الأفريقية.

لَمّا كانت المؤسسات تحكم السلوك والعلاقات الاجتماعية، تجسّد الأنظمة المؤسسية الموازية معايير سلوكية وعلاقات اجتماعية مختلفة غالباً ما تكون متضاربة، مع أنّها تكمل بعضها بعضاً في جوانب كثيرة. وتكون مؤسسات الدولة المستوردة والمرخصة مزروعة خارج بيئتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. وعلى سبيل المثال، إن مؤسسات العقيدة الاقتصادية الليبرالية والديمقراطية الليبرالية هي من خصائص الرأسمالية المتقدمة، ويبقى انسجامها مع الأوضاع الرعوية والفلاحية محلّ شك كبير. وقد ساهم التنافر بين الأنظمة المؤسسية التقليدية والرسمية في مجال ملكية الأرض مثلاً، مساهمة واسعة في نزاعات الهوية داخل الدولة والنزاعات داخل الهوية نفسها، وفي مشكلات البناء الوطني والحوكمة السلمية في القرن الأفريقي، شأنها في كثير من البلدان الأفريقية.

تشمل مجتمعات القرن الأفريقي الكبير، مثل غيرها من المجتمعات، معالم هوية أخرى، كتلك القائمة على الجنس والعمر والتوجّه الجنسي

---

(3) قد تُعتبر المؤسسات التقليدية مؤسسات غير رسمية، بمعنى أن الدولة لا ترعاها، إلّا أنها مؤسسات رسمية ضمن الجماعات التي تعمل في ظلّها.



والأصل (أصلي ومهاجر). وغالبًا ما تكون الصراعات التي تنجم عن غياب الإدارة الصحيحة لمعالم الهوية محدودة مقارنة بتلك التي تنجم عن غياب الإدارة الصحيحة لمعالم الحصرية، مثل الإثنية والعشيرة والدين، مع أن المهاجرين واللاجئين هم ضحايا الحصرية والإقصاء وإنكار الحقوق والعنف وسوء المعاملة في كثير من البلدان. والنساء ما زلن يواجهن الإقصاء عن الموارد وصنع القرار أيضًا. وتُتكرّ عليهن في كثير من البلدان حقوق الإرث، وحتى حقوق رعاية الأطفال في حالات الطلاق. وفي كثير من الحالات، تعيش النساء في حال من العبودية بسبب المهر، فلا يستطعن وضع حدٍّ للزيجات التي تُساء فيها معاملتهن ما لم يُعدّ أهلهن دفع المهور<sup>(4)</sup> التي دفعها أزواجهن<sup>(5)</sup>. ويُمكن لإنكار حقوق جماعات الهوية هذه وفرصها المتكافئة أن يؤدي إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، الأمر الذي قد تترتب عليه آثار أوسع تزعزع الاستقرار ولو لم تؤدَّ إلى نزاعات عنيفة شاسعة. ويستطيع الشباب الذين غالبًا ما يواجهون عددًا من المشكلات في بلدان المنطقة، أن يشكلوا تهديدًا للاستقرار الاجتماعي. وثمة تحد من التحديات المهمة التي يواجهها الشباب هو فشل أنظمة التعليم في إعدادهم لعمالة تدرّ دخلًا. ويُعرضهم نقص فرص النفاذ إلى العمالة في الأرض و/أو خارجها إلى الهجرة من الريف إلى المدينة وتكبّد المشقّات. وفي مثل هذه الأوضاع يمكن أن يتحوّل الشباب بسهولة إلى مصدر لتهديد الاستقرار الاجتماعي عبر قيادتهم احتجاجات وأعمال شغب وثورات مناوئة للنظام أو مناوئة للمؤسسة، أو عبر مشاركتهم فيها، كما فعلوا في إثيوبيا في سبعينيات القرن العشرين، وفي مصر وتونس خلال «الربيع العربي» الأخير.

غالبًا ما يُشار إلى المجموعة الثانية من معالم الهوية بأنها معالم هوية

(4) غالبًا ما يُنظر إلى ثمن العروس كممارسة تُسهّل اضطهاد النساء لأنهنّ لا يستطعن الانفصال عن أزواج سيّبن، خوفًا من أن يضطر أهلهن إلى إعادة المهر. غير أن بعض الأبحاث والمسوح يبيّن أيضًا أن المهر يُرى باعتباره آلية تُعزّز أهمية النساء في المجتمع. وعمومًا لا يُعاد المهر إذا أسفر الزواج عن أطفال.

(5) Robert F. Gray, «Sonjo Bride-Price and the Question of African «Wife Purchase»», (5) *American Anthropologist* (New Series), vol. 62, no. 1 (February 1960), p. 26.

اجتماعية<sup>(6)</sup>. وهذا النوع من المعالم توسّعي، بمعنى أنه يُمكن أن يتشكّل عبر الهويات البدئية، كما عبر الجنسيات القومية. وغالبًا ما تقوم هذه المعالم على اختيارات هادفة أو ضرورات تكتيكية أو مصالح مشتركة أو التزامات أخلاقية عارضة<sup>(7)</sup>. وتشمل تلك المعالم الروابط المهنية والانتماءات السياسية والمجموعات الإعلامية، ومنظمات الأعمال التجارية والنقابات والجمعيات الأكاديمية وجماعات حقوق الإنسان، وغيرها من جماعات المجتمع المدني المختلفة. ويبدو أنه كلما تطوّرت معالم الهوية الاجتماعية، تعزّز الاعتماد المتبادل، وتعزّزت شبكات التفاعل عبر جماعات الهوية البدئية. لكن معالم الهوية الاجتماعية التوسّعية تكون أكثر تطورًا في البلدان التي يكون فيها كل من بناء الدولة والتنوع والترابط الاقتصادي ومرافق التعليم وشبكات الاتصال ورأس المال الاجتماعي (المؤسسات المدنية التي تقع أعلى من العائلة وأدنى من الدولة) أكثر تقدّمًا. ومن المؤسف أن معالم الهوية الاجتماعية ضعيفة في القرن الأفريقي، الأمر الذي يعود في جزء منه إلى التنوّع المحدود في الاقتصاد وفشل الحكومات في إتاحة الحيز السياسي الذي يُسرّ تطور منظمات المجتمع المدني. وتكمن إحدى المشكلات النابعة من تخلف معالم الهوية الاجتماعية في كون كثير من الأحزاب السياسية يتنظم تبعًا لمعالم هوية بدئية مثل الإثنية أو الدين أو المنطقة. ويتزع التنافس على السلطة بين هذه الأحزاب القائمة على هوية بدئية إلى توليد مشكلات في العلاقات بين الهويات البدئية، وإلى إعاقة عملية البناء الوطني السلمية.

## 2 - الحرب الأهلية

غالبًا ما ينطوي صوغ مفهوم الحروب الأهلية في كثير من الأدبيات على إشكاليات. وبوجه عام، تعرّف الأدبيات الحروب الأهلية بأنها حروب داخل

---

Denis-Constant Martin, «The Choices of Identity,» *Social Identities: Journal for the Study of Race, Nation and Culture*, vol. 1, no. 1 (1995), pp. 5-20.

Clifford Geertz, *Old Societies and New States; the Quest for Modernity in Asia and Africa* ([New York]: Free Press of Glencoe; London: Collier-Macmillan, [1963]), and John Rex, «Ethnic Identity and the Nation State: The Political Sociology of Multicultural Societies,» *Social Identities: Journal for the Study of Race, Nation and Culture*, vol. 1, no. 1 (1995), pp. 21-34.

الدول؛ إذ تتشكّل أطراف الصراع من الدولة أو من ميليشيات أنشأتها الدولة من جهة، ومن جماعة أو جماعات سياسية مسلّحة، كأن تكون منظمات إثنية أو إقليمية أو دينية أو سياسية، من جهة أخرى. ويترك هذا التعريف بعض المناطق الرمادية بشأن الحدود بين النزاعات داخل الدولة والنزاعات بين الدول، حين يكون تركيب البلد باعتباره كيانًا سياسيًا محلّ خلاف. وعلى سبيل المثال، كان من الصعب التمييز بين الحروب الإثيوبية - الصومالية وحركات التمرد في أوغادين في ستينيات القرن العشرين وسبعينياته. وكذلك لم يكن من الممكن تمييز حروب عصابات الشيفتا<sup>(8)</sup> المسلحة في كينيا والحروب الكينية - الصومالية بعضها من بعض. ومن الصعب أيضًا وضع حروب، مثل الكفاح الإريتري من أجل الاستقلال، في صنف الحروب الأهلية بمعناها الدقيق، لأن الوطنيين الإريتريين كانوا يرون إريتريا مستعمرة لا جزءًا من إثيوبيا.

ثمة مشكلة أخرى تتعلق بكيفية تمييز الحروب الأهلية من الحروب الأحادية الجانب؛ إذ تشير الأدبيات إلى أنّه يجب على الخصوم أن يكونوا قادرين على إنزال 100 إصابة في السنة في جانب الحكومة كي يُعدّ النزاع حربًا أهلية<sup>(9)</sup>. إلّا أن إحدى مشكلات هذا التوصيف للحروب الأهلية تكمن في ندرة قيام الدول في القرن الأفريقي بتسجيل أرقام إصاباتهما حين تنخرط في صراع ضدّ متمردين. وينزع كلٌّ من الحكومات والجماعات المتمردة إلى المبالغة في عدد الإصابات التي ينزلها كل منهم بالعدو. لذلك، فإن أرقام الإصابات نادرًا ما تُعرف بدقة، وهو ما يحول، بغياب المعطيات الموثوقة، دون تشكيلها ذلك المعيار الجيد في التمييز بين الحروب الأهلية والحروب الأحادية الجانب.

---

(8) حروب الشيفتا (1963 - 1967) هي صراع انفصالي حاول فيه سكان يتمون إلى العرق الصومالي ويقطنون مقاطعة الحدود الشمالية في كينيا (هي منطقة يسكنها تاريخيًا وبشكل حصري الصوماليون عريقًا) الالتحاق بزملائهم الصوماليين في الصومال الكبرى. وأطلقت الحكومة الكينية على الصراع اسم «شيفتا» لأن المصطلح يعني «قطاع طرق» باللغة الصومالية، وذلك كجزء من تشويه سمعة الصوماليين (التحرير).

(9) Cirũ Mwaũra, Gunther Baechler and Bethuel Kiplagat, «Background to Conflicts in the IGAD Region,» in: Cirũ Mwaũra and Susanne Schmeidl, eds., *Early Warning and Conflict Management in the Horn of Africa* (Lawrenceville, NJ: Red Sea Press, Inc., 2002).

علاوة على هذا، تميل النزاعات بين الدول والجماعات المتمردة الإثنية أو الإقليمية إلى الاستمرار فترة طويلة، تتباين مستويات العنف فيها. وقد يفضي التمسك بمعيار أرقام الإصابات في تمييز الحرب الأهلية، إلى النظر إلى ذرى مثل هذه النزاعات وتجاهل الفترات التي تخدم فيها حدتها، فترى كأنها فترات لا حرب أهلية فيها مع أنها قد تكون حُبلى بدورة أخرى من العنف أكثر حدة. وعلى سبيل المثال، تعود مشكلة الولاية الصومالية الإقليمية في إثيوبيا (أوغادين) إلى أوائل ستينيات القرن العشرين، مع أن مستوى العنف تقلب بمرور السنوات وقادت التمردَ منظمات مختلفة. لكن يبقى من الأساس أن تُخاض الحرب ذاتها للأسباب ذاتها إلى هذا الحد أو ذاك. ولا يسجل صوغ مفهوم الحروب الأهلية على أساس عدد الإصابات سوى فترات معينة من هذا النزاع المزمّن.

تكمن المشكلة الثالثة في كون الحروب الإثنية والإقليمية في القرن الأفريقي تعكس بصورة أساس التحديات التي تشملها عمليّة بناء الدولة والبناء الوطني، والنظر إلى فترات العنف الشديد وحدها قد لا يلتقط العوامل الأساس الكامنة في هذه النزاعات المزمّنة. وبغية تجنّب هذه المشكلات المفهومية، تتناول هذه الدراسة فترات اشتداد العنف (الحروب الأهلية)، وفترات النزاع الخافت على أنها أجزاء من النزاع الواحد ذاته، على الرغم من تقلّبات مستوى العنف.

### 3 - عوامل الحروب الأهلية

هناك عدد من النظريات التي تحاول تفسير الحروب الأهلية. وهناك أيضاً عدد من النماذج التي تحاول أن تتنبأ بها (يجد القارئ لدى وولف ودبييل<sup>(10)</sup> قائمة ببعض هذه النماذج). لكن من الممكن اختصار معظم هذه النظريات في واحدة من نظريتين هما محلّ جدال واسع. ويُشار عادةً إلى الأول بين هذين

---

Herbert Wulf and Tobias Debiel, «Conflict Early Warning and Response Mechanisms: (10) Tools for Enhancing the Effectiveness of Regional Organisations?: A Comparative Study of the AU, ECOWAS, IGAD, ASEAN/ARF and PIF,» (Crisis States Research Centre Working Paper, series 2, no. 49, Crisis States Research Centre, London School of Economics and Political Science, London, 2009).

التفسيرين باسم نموذج الحرمان النسبي («التظلم وطلب العدل»)، وبحسب هذه المقاربة، يؤدي الحرمان النسبي إلى العنف الجمعي، ويُعرّف الحرمان النسبي بأنه الفجوة بين ما تعتقد المجموعات الاجتماعية أنها تستحقّه وما تناله<sup>(11)</sup>. والنزاع، بحسب هذه النظرية، هو بين القوى الاجتماعية التي تريد أن تغيّر وضعها المتّسم بالحرمان، أو تحافظ على وضعها المتميز من جهة، والدولة التي قد تدعم هذا الطرف أو ذاك، من جهة أخرى. ووجد عدد من الدراسات<sup>(12)</sup> أن ثمة علاقة إيجابية طردية بين تفاوت الدّخل ونشوب الحروب الأهلية. وثمة قناعة قوية لدى ستوارت بأنه «... إذا ما كان هناك نزاع بين المجموعات، علينا أن نتوقّع تفاوتات اقتصادية حادّة بين المجموعات المتنازعة المعنية (أو يُعتقَد أنها معنية) مرافقة للتفاوتات في السيطرة السياسية»<sup>(13)</sup>.

تدّعي النظرية المنافسة أن التدابير الناجمة عن المظالم الاجتماعية الاقتصادية أو السياسية، مثل تفاوت الدّخل، لا أثر منتظمًا لها في النزاع، وأنها إذا كانت أحدَ عوامله بأيّ حال من الأحوال، فلن تعدو كونها خطابًا متمرّدًا يُستخدم لتمويه أعمال السلب والنهب التي يقوم بها المتمرّدون ولتبريرها أمام أولئك الذين يلتزمون مؤازرتهم<sup>(14)</sup>. وتزعم هذه النظرية التي يُشار إليها عمومًا باسم «الطمع/الفرصة» («الطمع والسعي وراء الغنيمة» أو «رغبة الامتلاك»)، أن الطمع أو الدوافع والفرص الاقتصادية لا المظالم الإثنية، أو الاقتصادية الاجتماعية، أو السياسية هي التي تفسّر اندلاع النزاعات وتؤدي إلى استمرارها<sup>(15)</sup>.

Ted Robert Gurr, *Minorities at Risk: A Global View of Ethnopolitical Conflicts*, with (11) Contributions by Barbara Harff, Monty G. Marshall and James R. Scarritt (Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 1993).

Jeni Klugman, «Kenya: Economic Decline and Ethnic Politics», in: E. Wayne (12) Nafziger, Frances Stewart, and Raimo Väyrynen, eds. *War, Hunger, and Displacement: The Origins of Humanitarian Emergencies*, Queen Elizabeth House Series in Development Studies, 2 vols. (Oxford; New York: Oxford University Press, 2000), vol. 2: *Weak States and Vulnerable Economies: Humanitarian Emergencies in Developing Countries*, p. 248.

(13) المصدر نفسه، ص 248.

Paul Collier and Anke Hoeffler, «Greed and Grievance in Civil War», (Policy Research (14) Working Paper; 2355, World Bank, Washington, DC, November 1999).

(15) المصدر نفسه.

صحيح أن نظرية «الطمع والسعي وراء الغنيمة» وثيقة الصلة في نواح عدة، إلا أنها لا تساعد كثيرًا في تفسير الحروب الأهلية والنزاعات في القرن الأفريقي الكبير؛ فحرب استقلال إريتريا، على سبيل المثال، لا يمكن أن يكون دافعها الطمع والموارد، لأن إريتريا خلال كفاحها المسلح لم يكد يكون لديها أي موارد معروفة، كي تسعى جبهة تحرير ذلك البلد لتسيطر عليها، بل كان الرأي السائد لدى المراقبين أن إريتريا المستقلة غير قابلة للحياة اقتصاديًا. وكذلك، لا يمكن تفسير حروب أوغادين في إثيوبيا بالطمع. وثمة مزاعم أن في أوغادين مخزونات نفطية بكميات غير معروفة. لكن ليس ثمة أدلة على أن الثروة النفطية كانت عاملاً من عوامل اندلاع الحرب في أوائل ستينيات القرن العشرين. وقادت الحروب الأهلية في الصومال مجموعات عديدة، منها الجبهة الديمقراطية لخلّاص الصومال (SSDF)، والحركة الوطنية الصومالية (SNM)، والمؤتمر الصومالي الموحد (USC)، ويصعب أن يكون الدافع وراء تلك الحروب الطمع والموارد. والأحرى أنها خيضت لإطاحة نظام سياد بري الذي اعتبروه نظامًا ظالمًا يحابي بعض العشائر على حساب سواها كي يُطيل أمد بقائه في السلطة. ومن الصعب أيضًا أن نعزو إعلان استقلال أرض الصومال عن بقية الصومال إلى أي ثروات أو موارد معروفة. وليس هناك أيضًا موارد معروفة يمكن أن تكون قد شكّلت الدافع وراء تمرّد الشيفتا وحروبها في ستينيات القرن العشرين في الإقليم الشمالي الشرقي من كينيا. وبالمثل، فإنه يصعب أن يكون هناك أي أساس متعلّق بالموارد غدّي أو دفع نزاعات العفر والعيسى المزمّنة في جيبوتي. وندرة الموارد هي عامل في نزاع دارفور، لكن من الصعب أن ينطبق الطمع على الوضع هناك. وحتى في حالة جنوب السودان الغني بالنفط، كانت بداية النزاع قد سبقت اكتشاف النفط بنحو ربع قرن<sup>(16)</sup>.

تساعد نظرية الظلم/الحرمان النسبي في تفسير كثير من الحروب الأهلية

---

(16) ربما كانت الثروة النفطية دافعًا للحركة الشعبية لتحرير السودان كي تتغير معارضتها القديمة لتطالب بالاستقلال بعد وفاة قائدها جون قرنق، لكن الثروة النفطية لم تكن دافعًا للنزاع على الأقل قبل نحو عشرين سنة من اكتشاف النفط.

ونزاعات الهوية داخل الدولة في المنطقة؛ فنزاعات السودان، مثل تلك التي في جنوب السودان ودارفور وقبائل البجة في الشرق وجبال النوبة، هي نزاعات تخوضها جماعات مُهَمَّشة ومُفَقَّرة. ويمكن أن نعزو إلى التهميش والفقر كثيرًا من مناطق النزاع في إثيوبيا، مثل الحرب التي قادتها الجبهة الشعبية لتحرير تقراي ضد نظام منغستو هيلامريام ونزاعات العفر وأوغادين، فضلًا عن نزاعات غامبيلا. حتى نزاع أورومو الذي قاده جبهة تحرير أورومو<sup>(17)</sup>، يمكن أن نعزوه إلى الحرمان، مع أنه في هذه الحالة حرمان من الوصول إلى السلطة السياسية والثقافية أكثر مما هو حرمان من النفاذ إلى الفرص الاقتصادية. أما حركات تمرّد العفر ضد الحكومة التي تسيطر عليها قبائل العيسى في جيبوتي، وحركات التمرّد في غرب كينيا وشرقها، والنزاعات في شمال أوغندا وغربها، فهي كلها تعبيرات عن مظالم جماعات هوية مُهَمَّشة ومُفَقَّرة.

بيد أن نظرية الحرمان النسبي/الظلم لا تفسّر جيدًا بعض الحروب الأهلية والنزاعات الأخرى في المنطقة. فعلى سبيل المثال، لا يمكن تفسير حرب استقلال إريتريا وحروب أوغادين، والنزاعات في الإقليم الشمالي الشرقي من كينيا، ونزاعات العفر في جيبوتي وإثيوبيا وإريتريا بالحرمان النسبي وحده، مع أن الحرمان النسبي يؤدي دورًا مهمًا في معظمها؛ فهذه النزاعات هي إلى حد بعيد تحديات تواجهها هويات معيّنة لدى اندماجها في دولة لا تريد أن تكون جزءًا منها. وهذا ما يجعل هذه النزاعات، في المقام الأول، حركات تمرّد تقوم بها هويات تجد نفسها ضمن الدولة الخطأ إِمّا بسبب تقسيم الدولة الاستعمارية الهويات الإثنية على دول عدة، وإِمّا بسبب ضمّ الدولة ما بعد الاستعمارية كيانات معيّنة كان قد اقتطعها الاستعمار، كما في حالة إريتريا. ويعبارة أخرى، تفسّر نظرية الحرمان النسبي/الظلم النزاعات التي تنشأ بسبب التفاوت الاقتصادي والاجتماعي، لكنها لا تفسّر تمامًا تلك النزاعات التي تتحدّى ترتيبات سياسية قائمة، بما في ذلك إدماجها في دول معيّنة.

---

(17) جبهة تحرير أورومو هي منظمة أنشأها القوميون في أوروميا ليروّجوا لحق تقرير المصير لشعب أورومو في وجه الحكم الحبشي الاستعماري (التحرير).

إذًا، ربما يوفر تضافر نظرية الحرمان النسبي/الظلم والإدماج القسري لجماعات هوية خضعت للتقسيم في دول لا تريد أن تكون جزءًا منها، تفسيرًا كاملاً للحروب الأهلية في القرن الأفريقي. إلا أن في الإمكان معالجة تلك الحروب التي يشعلها الحرمان في معظم الحالات بإدارة أفضل للتنوع تتصدى للتهميش واللفقر. أما تلك النزاعات التي تُخاض ضد الإدماج القسري، فيُرجَّح أن يتطلب حلّها أكثر من معالجة التهميش.

### ثانيًا: لماذا أخفقت دولة ما بعد الاستعمار في البناء الوطني؟

يُسم كثير من العوامل التي عقّدت عملية البناء الوطني في القرن الأفريقي بجذور ما قبل استعمارية واستعمارية راسخة. وهناك عدد من الترتيبات الاجتماعية الاقتصادية وعلاقات القوة بين الهويات خلّفتها الإمبراطوريات التي سبقت الاستعمار ولم تغيّرْها الدولة الاستعمارية لتظلّ مصادر مهمة للنزاع في عهد ما بعد الاستعمار. ومن بين الإمبراطوريات البارزة في المنطقة قبل الاستعمار كانت الإمبراطورية الحبشية<sup>(18)</sup> والدولة المهديّة<sup>(19)</sup> في السودان. وقد خلّفتا كلتاهما آثارًا لا تزال تُساهم في نزاعات المنطقة. فالإمبراطورية الحبشية خلّفت وراءها تباينات عميقة في حقوق المواطنة داخل البلد. وتعرّض السكّان في الأجزاء الجنوبية التي أدمجت بالبلد إلى غارات الرقيق<sup>(20)</sup>، وإلى أعمال النهب، وخضعوا في كثير من الحالات لعمليات واسعة من الاستيلاء على الأرض في أثناء إدماجهم في الإمبراطورية الجديدة في أواخر القرن

---

(18) الحبشة من أقدم الدول في العالم، وكانت لها حضارة ملكية منذ القرن العاشر قبل الميلاد، ووجد العلماء أنها أقدم حضارة (التحرير).

(19) هي الدولة التي أسسها المدعو محمد المهدي بن عبد الله بن فحل (1843 - 1885)، وهو زعيم سوداني وشخصية دينية، أعلن نفسه المهدي المنتظر، وادّعى التكليف الإلهي بنشر العدل ورفع الظلم. ثار على الحكومة المصرية في السودان وأنهى حكمها في السودان وقتل حاكمها العام غوردون باشا. تبعه كثير من أهل السودان وسماهم الأنصار. توفي بعد استيلائه على الخرطوم بأشهر قليلة، وانتهت دولته بالغزو الإنكليزي - المصري للسودان ومقتل خليفته التعايشي (التحرير).

(20) غارات تُشن عمدًا لاجتلاب الرقيق (التحرير).



التاسع عشر، وفي أعقاب ذلك. وتحول أولئك الذين فقدوا أرضهم إلى أجراء<sup>(21)</sup>، يفلحون الأرض التي لم تُعد لهم لمصلحة الملاك الشماليين<sup>(22)</sup>. كما أقامت الإمبراطورية تراتبية للثقافات احتلت فيها الثقافات غير الحبشية في الأراضي التي جرى إدماجها حديثاً موقعاً خاضعاً. وعمل الإصلاح الزراعي في عام 1975 على قلب بعض ميراث الإمبراطورية، مثل فقدان الأرض نتيجة الاستيلاء عليها. وجرى إرساء نظام فدرالي بحسب دستور عام 1994 خفف التفاوتات الثقافية. لكن التباين في الوصول إلى السلطة السياسية والاقتصادية بقي مصدرًا مهمًا للنزاع، الأمر الذي يبيته نشاط جبهة تحرير أورو مو والجبهة الوطنية لتحرير أوغادين. وبطريقة مماثلة، خلقت الدولة المهدية في السودان، التي أعلنت هوية عربية ودعمتها جماعات غارات الرقيق، وراءها ندوباً في العلاقات بين الهويات، وخصوصاً بين جماعات الهوية الشمالية والجنوبية. وأدت العلاقات غير المتكافئة بين الجماعتين في شطري البلاد إلى تفكك البلد.

### - ميراث الاستعمار

ترك النظام الاستعماري عددًا من الترتيبات الاجتماعية الاقتصادية التي لا تزال تثير نزاعات في المنطقة. ويكمن أحد هذه الترتيبات الواضحة في توزيع عدد من الجماعات الإثنية بين عدد من الدول. وغالبًا ما تكون حدود الدول اعتبارية، وليس في العالم سوى قلة قليلة من الدول التي تقتصر في تكوينها على جماعات إثنية مفردة. لكن درجة الاعتباط في رسم الحدود، وما ينجم عن ذلك من تشظي الجماعات الإثنية، يدوان غير متناسبين إلى أبعد الحدود في أفريقيا، بسبب أن الاستعمار أنشأ معظم الدول فيها. وغالبًا ما نجم عن توزع

---

(21) أدت الإمبراطورية الحبشية دورًا مزدوجًا في تجارة الرقيق، إذ إنها قلّصت تجارة العبيد التي كانت تقوم بها ممالك أورو مو، التي غزتها في أواخر ثمانينيات القرن التاسع عشر، مفرجةً عن ضحايا تلك الممالك في الأجزاء الجنوبية من البلاد، غير أنها في الوقت ذاته، انخرطت هي نفسها في تجارة الرقيق.

Richard Pankhurst, *Economic History of Ethiopia, 1800-1935* (Addis Ababa: Haile (22) Sellassie I University Press, 1968).

الجماعات الإثنية وتقسيمها ما يتجاوز تفكيك الروابط الاجتماعية والثقافية ليشمل العمليات الاقتصادية، عبر إعاقة حركة الجماعات التي تعتمد في بقائها على نظم بيئية إقليمية، كما يلاحظ سماتار<sup>(23)</sup>. صحيح أن التفتت الذي طاول الشعب الصومالي وأدى إلى ثلاث حروب كبرى بين إثيوبيا والصومال، يبقى المشكلة الأبرز، إلا أن كثيرًا من الجماعات الإثنية المفتتة واجهت مشكلات مع دولها<sup>(24)</sup>. ويتسبب تشظي الجماعات الإثنية بمشكلات المواطنة والهوية، ويؤدي في كثير من الحالات إلى تهيمش هذه الجماعات. ويبدو أن جماعات الهوية الموزعة تستجيب لمآزقها استجابات مختلفة؛ ففي بعض الحالات كان ثمة تنام للقومية الإثنية، ترافقها مطامح انفصالية. وفي حالات أخرى كان ثمة كفاح من أجل حقوق مواطنة منصفة وفرص اقتصادية متساوية. أما في حالات ثالثة، فلم يكن ثمة استجابة تُذكر. ولا بدّ من مزيد من البحث لتفسير مثل هذا التنوع في الاستجابة.

تشكل التنمية غير المتكافئة بين المناطق والجماعات الإثنية داخل البلد إرثًا من الاستعمار. وبما أن غاية الاستعمار الرئيسة ترمي إلى استخراج موارد المستعمرات، وباتت المناطق الغنية بالموارد المعدنية والمناطق التي تنعم بأراض خصبة ويسهل الوصول إليها، هدفًا للاستثمارات، فإننا نجد أن المناطق التي حُكِمَ عليها بأنها غير مربحة قد هُمُشت عمومًا. وعلى سبيل المثال، كانت مناطق وغاندا في جنوب أوغندا متميزة بالنسبة إلى بقية البلاد<sup>(25)</sup>. وفي كينيا أيضًا اعتبر البريطانيون وسط كينيا ووادي الصدع مناطق مربحة، في حين هتمشوا المناطق الغربية والشمالية الشرقية التي اعتبروها غير مربحة وشاقّة (تقرير الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران ((African Peer Review Report (APRM) كينيا، أيار/

---

Abdi Ismail Samatar and Waqo Machaka, «Conflict and Peace in the Horn of Africa: A (23) Regional Approach», in: *In Quest for a Culture of Peace in the IGAD Region* (Nairobi: Heinrich Böll Foundation, Regional Office, East and Horn of Africa, 2006), pp. 26-55.

(24) ليس الأمر هنا أن التفتت الإثني بحّد ذاته شرطٌ كافٍ لنشوب النزاع، بل إن التفتت غالبًا ما يعرّض الجماعات إلى التهيمش، الذي يدفعهم بدوره إلى المقاومة.

Phares Mukasa Mutibwa, *The Buganda Factor in Uganda Politics* (Kampala: Fountain (25) Publishers, 2008).

مايو<sup>(26)</sup>. وكان جنوب السودان وشمال أوغندا من بين المناطق الأخرى في المنطقة التي همشتها الدولة الاستعمارية نسيباً<sup>(27)</sup>. ولا تزال هذه المناطق التي همشتها الاستعمار مهمشة كلها، وغدت مراكز للنزاع.

يشكّل تشطّي الأنظمة الاقتصادية ومؤسسات الحوكمة إراثاً حاسماً آخر من الاستعمار؛ إذ أدخلت الدولة الاستعمارية أنظمة اقتصادية ومؤسسات جديدة أقصت الأنظمة المحلية القائمة باتجاه الأطراف. ولا تزال دول القرن الأفريقي، مثل معظم البلدان الأفريقية الأخرى، تتسم بالأنظمة الاقتصادية والمؤسسات المفتتة. فالروابط بين القطاعين الاقتصاديّين الفلاحي والرعوي الكفائيّين وقطاعات الدولة والقطاع الحديث هي روابط واهية إلى أبعد الحدود. كما أن الأنظمة المؤسسية التي تستجيب للأنظمة الاقتصادية المختلفة هي أيضاً تتضارب في ما بينها؛ إذ لا تنسجم حقوق ملكية الأرض القائمة على العرف وآليات تخصيص الموارد، إضافة إلى أنظمة الأحكام القضائية وحلّ النزاعات في المجالين التقليدي والحديث بعضها مع بعض، فهي تجسّد فضاءات اقتصادية وسياسية وثقافية مختلفة. ويعرّض مثل هذا التفتّت شرائح السكّان المتمسّكين بالأنظمة الاقتصادية والمؤسسية التقليدية إلى التهميش الاقتصادي والسياسي، كما تبيّنه معدلات الفقر الشديد ونقص فرص النفاذ إلى الخدمات العامة بالنسبة إلى المجتمعات الفلاحية والرعوية. وتبقى كيفية عمل أنظمة الحكومة وتخصيص الموارد في ظلّ هكذا فضاءات اقتصادية اجتماعية مسألة حاسمة، نادراً ما تناولتها الأدبيات الموجودة. كما أن حكومات المنطقة لم تُبَدِّ سوى القليل من المؤشّرات على أنّها التقطت تماماً ما يفرضه تفتّت الفضاءات الاجتماعية الاقتصادية على الحكومات من قيود. وهي عموماً تواصل تجاهلها قوانين حقوق الملكية وآليات تخصيص الموارد وأنظمة حلّ

---

Mwaura, Baechler and Kiplagat, «Background to Conflicts».

(26)

(27) ثمة حجج شائعة على نطاق واسع مفادها أن النزاعات الإثنية تسبّب فيها أساساً نخبة مقالة تحشد الجماعات الإثنية من أجل مصالحها السياسية الخاصة. لكن هذه الحجج تنزع إلى المغالاة؛ ففي كثير من الحالات تتمرّد الجماعات الإثنية ضد الدولة لأنها تواجه التهميش. وفي مثل هذه الحالات لا يمكن عزو النزاع ببساطة إلى المقاتلين السياسيين.

التزاعات في النظام التقليدي، إذ تكون الأغلبية الساحقة من السكّان محكومة، في معظم الأحيان، بالمؤسسات التقليدية<sup>(28)</sup>. وبما أن البناء الوطني ينطوي على إقامة مجتمع المواطنين في ظلّ مؤسسات مشتركة، فإن التشطي المؤسسي لا بدّ أن يقوِّض البناء الوطني.

من الواضح أن دولة ما بعد الاستعمار في القرن الأفريقي، شأنها شأن الدول في بقية القارة، لم تغتير ميراث الاستعمار الذي لا يزال يقوِّض عملية البناء الوطني. وسوف أحاول في هذا المبحث من الدراسة أن أقدم تفسيرًا موجزًا لهذا الإخفاق الخطر الذي مُنيت به دولة ما بعد الاستعمار. ويرتبط أحد تفسيرات ذلك بسيطرة قلة من الزعماء وغيرهم من موظفي الدولة على نظام سياسي يخدمون فيه أنفسهم. ويتطلّب تغيير ميراث الاستعمار، بما في ذلك مشكلات التنمية غير المتكافئة والتفتت المؤسسي، حوكمة ديمقراطية ولا مركزية. لكن الأنظمة السياسية التي تحكم سكان المنطقة يتسلّط عليها في الأساس زعماء مسيطرون، ولا تقوم عبر حوار بين ممثلي الهويات المختلفة في بلدان المنطقة. ومثل هؤلاء الزعماء الذين يخدمون أنفسهم غالبًا ما يتمكّنون من إخضاع مصالح اجتماعية واسعة لمصالحهم الخاصة، بما في ذلك احتكار السلطة السياسية. وخلال العقد ونصف العقد الماضيين، تبنّت النخبة السياسية بشكل ضئيل بعض مؤسسات الديمقراطية الليبرالية بسماعها لأحزاب المعارضة بالعمل وإجراء انتخابات. وتجري بلدان المنطقة باستثناء إريتريا والصومال انتخابات منتظمة. وباستثناء كينيا لم تؤدّ الانتخابات إلى تغيير الزعماء أو الحكومات. إلّا أن أولئك الزعماء باتوا متحكّمين في هذه التدابير، إذ لم تعد تهتّد موقعهم في السلطة. ومضى على أربعة زعماء حاليين في السلطة في أربعة من بلدان المنطقة ما يقارب العقدين. ففي أوغندا مضى على

---

(28) تبين دراسة تناولت أربعة بلدان أن الأغلبية الساحقة من التزاعات في المناطق الريفية تُحلّ عبر مؤسسات حلّ التزاعات التقليدية. ويشير مسح غطى المناطق الريفية وتلك المحيطة بالمدن إلى أن نسبة التزاعات التي تعالجها المؤسسات التقليدية تبلغ 71.2 في المئة في جنوب أفريقيا، و65 في المئة في كينيا، و 59.2 في المئة في أرض الصومال، و 78.7 في المئة في إثيوبيا.

النظام 24 عامًا، وفي السودان 21 عامًا، وفي إثيوبيا وإريتريا 20 عامًا. وأدى تصلب النظام وعناده في الصومال إلى انهيار الدولة بصورة كاملة. وعلاوة على ذلك، لا تكاد الانتخابات تمثل فئات السكان التي تعيش في ظل أنماط الإنتاج والأنظمة المؤسسية التقليدية. ويشارك سكان الريف في الانتخابات، بالطبع، لكن ليس هناك سوى القليل مما يشير إلى أن مجموعة المرشحين التي يختارونها تمثل مصالحهم، أو حتى أن أهل الريف يصوتون للمرشحين على أساس مصالحهم.

غالبًا ما تغدو الأنظمة المستبدّة التي تخدم ذاتها أنظمة إثنوقراطية، كما يلاحظ<sup>(29)</sup> علي مزروعي<sup>(30)</sup>. وفي بعض الحالات، قد يعمل مثل هؤلاء الزعماء على استمرار حروب ونزاعات إثنية/عشائرية حين يجدونها ضرورية لدوام اعتلائهم السلطة. وسياد بري في الصومال هو أحد الزعماء الذين لجأوا إلى السياسات العشائرية لتوفير الشرعية لحكمه الباهت. وفي خلال تراجع حكم منغستو هيلامريام، حاول هذا الأخير أيضًا تصوير التمرد في إريتريا وتقراي على أنه ذو دافع إثني بغية البقاء في السلطة. ومن الصعب أن نتوقع من دول يقودها مثل هؤلاء أن تغيّر الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية القائمة.

يرتبط السبب الآخر لإخفاق الدولة في تغيير الميراث الاستعماري بغياب فهم طبيعة المشكلات التي تعانيها الأنظمة الاجتماعية الاقتصادية على المستويين المنهجي والبنوي، وغياب تصوّر الترتيبات البديلة. ولم تشهد المنطقة بروز زعماء يتجرّأون على الأنظمة التي ورثوها أو استوردوها، ويحاولون تطوير ترتيبات سياسية تعكس الوقائع الاجتماعية الاقتصادية لدى شعوبهم؛ إذ تكتفي القيادة بتعزيز النظام وطبيعة الدولة القائمين وبتأمين استمراريتها، بدلًا من تغييرهما. وبذلك يبقى ميراث الإمبراطوريات ما قبل

---

Ali A. Mazrui, *Soldiers and kinsmen in Uganda: The Making of a Military Ethnocracy*, (29) Sage Series on Armed Forces and Society; v. 5 (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1975).

(30) علي الأمين مزروعي (ولد في 1933 في ممباسا في كينيا)، مفكر أفريقي مسلم يُعتدّ من أكبر مفكري القارة الأفريقية، وله مريدوه العديدون في جميع الدول الأفريقية تقريبًا، وفي أوروبا والولايات المتحدة التي يدرس فيها الآن (التحرير).

الاستعمار والدول الاستعمارية سليماً، لم يكد يُمسّ. ولم تَرّ الجماعات الإثنية المفتتة في المنطقة من الترتيبات ما يمكن أن يساعد في رفع العبء عن كاهلها. ولا تزال هذه الجماعات التي كانت ضحية التنمية غير المتكافئة والتهميش، تنوء بثقل مصابها. ومن الأمثلة الأبرز على ذلك شرق إثيوبيا وجنوبها الشرقي، وجنوب السودان وغربه وشمال أوغندا وغرب كينيا وشمالها الشرقي. كما تواصل دولة ما بعد الاستعمار العمل على أساس المؤسسات المستوردة، على الرغم من محدودية مثل هذه الأنظمة. كما تغفل الدولة المؤسسات التي يتمسك بها معظم السكان، متجاهلة تماماً حقيقة أنه يُفترض بدولة ما بعد الاستعمار أن تكون عامل تحرير لمواطنيها لا جهازاً لقمعهم. ولذلك، لم يكن الجهد المبذول لتغيير أنماط الإنتاج التقليدية، وإرساء انسجام بين أنماط الإنتاج المفككة، جهداً كافياً على الإطلاق.

### ثالثاً: مفاعيل مشكلات البناء الوطني المتواصلة

بصرف النظر عن أسباب الإخفاق الذي مُنيت به دولة ما بعد الاستعمار، كانت للأزمة المتواصلة التي عاناها البناء الوطني وما اقترن بها من حروب أهلية ونزاعات آثار حاسمة في المنطقة برمتها. ومن بين هذه الآثار:

- زعزعة الدولة: ففي أوضاع أزمة البناء الوطني، حيث تعاني مختلف جماعات الهوية مظالمها التي تتسبب بها الدولة، تكون علاقات الدولة بالمجتمع بائسة، في حين أن شرعية الدولة متدنية. وفي مثل هذه الأحوال تتزعزع الدولة وتُصبح هشّة إلى أبعد الحدود.

- النزاعات الإقليمية: تنتشر عادة الأزمة المزمنة للبناء الوطني أو ما ينجم عنها من نزاعات في البلدان المجاورة، وتثير نزاعات إقليمية وعدم استقرار. كما تتزع الحروب الأهلية، بسبب علاقات الهوية عبر الحدود وبسبب التنافس بين الأنظمة، إلى استدعاء التدخل الأجنبي. أما تدخل بعض بلدان المنطقة الواحد في نزاعات الآخر، فأمرٌ منتظم؛ فالسودان دعم حركات التحرر الإريتريّة والجهة الشعبية لتحرير إريتريا، وجهة تحرير إريتريا، ودَعَمَ أيضاً

الجهة الشعبية لتحرير تقراي ضد نظام منغستو هيلامريام في إثيوبيا. في حين دعمت إثيوبيا بدورها الحركة الشعبية لتحرير السودان ضد الأنظمة السودانية المتعاقبة. ودعمت أوغندا الحركة الشعبية لتحرير السودان فبادلها السودان بالمثل عندما دعم جيش الرب للمقاومة (LRA)<sup>(31)</sup> ومجموعات متمردة أخرى. ودعم السودان الجهاد الإسلامي الإريتري في عامي 1993 و 1994، وبادلت إريتريا بالمثل بدعمها المجموعات السودانية المعارضة مثل التحالف الوطني الديمقراطي<sup>(32)</sup>. ويُقال إن إريتريا تدعم حاليًا الجماعات الإثيوبية المتمردة ضد النظام الإثيوبي، في حين يردّ النظام الإثيوبي بدعم بعض جماعات المعارضة الإريتريّة، بما في ذلك التحالف الديمقراطي الإريتري وجماعات أخرى أصغر، مثل المنظمة الديمقراطية لعفر البحر الأحمر (RSADO).

- النزاعات بين الجماعات: تميل الحروب الأهلية والنزاعات القائمة على الهوية داخل الدولة إلى الانتشار، متحوّلةً إلى نزاعات بين الإثنيات، ويعود ذلك في جزء منه إلى أن الدول تعمل على تعبئة جماعات معيّنة كي تدعمها، إضافة إلى كونها غالبًا ما تتماهى مع جماعات إثنية معيّنة. وبغضّ النظر عن الأسباب، فإن ثمة خطرًا من أن يؤدي ذلك إلى نزاعات خطيرة بين الإثنيات، بل قد يتسبّب بالإبادة في بعض الأحيان. والعنف الذي اندلع في كينيا بعد الانتخابات كان بمنزلة تحذير.

- التدخّل الخارجي: إن القرن الأفريقي منطقة استراتيجية، وهي محلّ تنافس جيو - سياسي عالمي، إذ تتصارع قوى مختلفة لإدخال هذه المنطقة في مجال نفوذها. وتوفّر النزاعات الداخلية القائمة على الهوية للقوى الأجنبية فرصةً سانحة للتدخّل دعمًا لهذا الطرف أو ذاك، بهدف التحكم في قيمتها الاستراتيجية. وعلى سبيل المثال، حوّلت الحرب الأهلية الصومالية جيبوتي إلى مركز تجمع للقوات العسكرية الأجنبية.

---

(31) جيش الرب للمقاومة جماعة متمردة ثانوية أسست في عام 1987، ونشطت على أطراف أوغندا (التحرير).

Gaim Kibreab, «Eritrean-Sudanese Relations in Historical Perspective,» in: Richard (32) Reid, ed., *Eritrea's External Relations: Understanding its Regional Role and Foreign Policy* (London: Chatham House, 2009).

- الأزمة الاقتصادية المتواصلة والفقر: تعوّق أزمة البناء الوطني والنزاعات المتواصلة تنمية المنطقة اقتصاديًا. والقرن الأفريقي من أفقر مناطق العالم، وهو أيضًا منطقة تعاني نقصًا غذائيًا مزمنًا ومجاعات مدقّرة متكرّرة. كما أنه غارق في قَدْرٍ من التدهور البيئي يُنذر بالخطر. ومواجهة هذه المشكلات مهمّة عسيرة، في حين لا تترك أزمة البناء الوطني والنزاعات المقترنة بها للمنطقة سوى فرصة ضئيلة للتغلب على هذه التحديات الصعبة.

- استحالة بناء الحكومة الديمقراطية: سبقت الإشارة إلى أن تغيير البنى الاقتصادية الاجتماعية المهيمنة للنزاع يتطلب نظام حوكمة ديمقراطيًا يتيح حلّ النزاعات عبر الحوار بين جماعات الهوية المختلفة. وعلى الأرجح ألا يقوم مثل هذا النظام الديمقراطي في ظلّ النزاعات. هكذا تبدو بلدان المنطقة أسيرة حلقة مفرغة؛ إذ إنها تحتاج إلى الأنظمة الديمقراطية للتغلب على أزمة البناء الوطني والنزاعات المقترنة بها. والمؤسف، أن الأزمات والنزاعات تجعل من الصعب تحقيق التحول الديمقراطي. ولعلّه يمكن كسر هذه الحلقة بواسطة قادة ينعمون بنظَرٍ ثاقب، وهؤلاء هم من تفتقر إليهم المنطقة بأشد ما يكون.

## المراجع

### Books

- Ballentine, Karen and Jake Sherman (eds.). *The Political Economy of Armed Conflict: Beyond Greed and Grievance*. Boulder, Co.: Lynne Rienner Publishers, 2003.
- Geertz, Clifford. *Old Societies and New States; the Quest for Modernity in Asia and Africa*. [New York]: Free Press of Glencoe; London: Collier-Macmillan, [1963].
- Gurr, Ted Robert. *Minorities at Risk: A Global View of Ethnopolitical Conflicts*. With Contributions by Barbara Harff, Monty G. Marshall and James R. Scarritt. Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 1993.



Hassan, Salah M. and Carina E. Ray (eds.). *Darfur and the Crisis of Governance in Sudan: A Critical Reader*. Ithaca: Cornell University Press; [Amsterdam]: Prince Claus Fund Library, 2009.

*In Quest for a Culture of Peace in the IGAD Region*. Nairobi: Heinrich Böll Foundation, Regional Office, East and Horn of Africa, 2006.

Mazrui, Ali A. *Soldiers and kinsmen in Uganda: The Making of a Military Ethnocracy*. Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1975. (Sage Series on Armed Forces and Society; v. 5)

Mutibwa, Phares Mukasa. *The Buganda Factor in Uganda Politics*. Kampala: Fountain Publishers, 2008.

Mwaûra, Cirû and Susanne Schmeidl (eds.). *Early Warning and Conflict Management in the Horn of Africa*. Lawrenceville, NJ: Red Sea Press, Inc., 2002.

Nafziger, E. Wayne, Frances Stewart, and Raimo Väyrynen (eds.). *War, Hunger, and Displacement: The Origins of Humanitarian Emergencies*. 2 vols. Oxford; New York: Oxford University Press, 2000. (Queen Elizabeth House Series in Development Studies) Vol. 2: *Weak States and Vulnerable Economies: Humanitarian Emergencies in Developing Countries*.

Pankhurst, Richard. *Economic History of Ethiopia, 1800-1935*. Addis Ababa: Haile Sellassie I University Press, 1968.

Reid, Richard (ed.). *Eritrea's External Relations: Understanding its Regional Role and Foreign Policy*. London: Chatham House, 2009.

## *Periodicals*

Gray, Robert F. «Sonjo Bride-Price and the Question of African «Wife Purchase»» *American Anthropologist* (New Series): vol. 62, no. 1, February 1960.

Martin, Denis-Constant. «The Choices of Identity.» *Social Identities: Journal for the Study of Race, Nation and Culture*: vol. 1, no. 1, 1995.

*Oxford Development Studies*: vol. 28, no. 3, 2000.

Quénivet, Noëlle. «The Report of the International Commission of Inquiry on Darfur: The Question of Genocide.» *Human Rights Review*: vol. 7, no. 4, July–September 2006.

Rex, John. «Ethnic Identity and the Nation State: The Political Sociology of Multicultural Societies.» *Social Identities: Journal for the Study of Race, Nation and Culture*: vol. 1, no. 1, 1995.

## *Documents*

African Peer Review Mechanism (APRM). «Country Review Report of the Republic of Kenya.» (Working Document of the APRM, Midrand, May 2006).

———. «Country Review Report of the Republic of Uganda,» (Report; no. 7, Midrand, January 2009).

Ballentine, Karen and Heiko Nitzschke. «The Political Economy of Civil War and Conflict Transformation,» (Berghof Research Center for Constructive Conflict Management, Stockholm, April 2005).

Cobham, Alex. «Causes of Conflict in Sudan: Testing the Black Book.» (Queen Elizabeth House Working Paper; no. 121, Oxford, UK, January 2005).

Collier, Paul and Anke Hoeffler. «Greed and Grievance in Civil War.» (Policy Research Working Paper; 2355, World Bank, Washington, DC, November 1999).

Wulf, Herbert and Tobias Debiel. «Conflict Early Warning and Response Mechanisms: Tools for Enhancing the Effectiveness of Regional Organisations?: A Comparative Study of the AU, ECOWAS, IGAD, ASEAN/ARF and PIF.» (Crisis States Research Centre Working Paper; series 2, no. 49, Crisis States Research Centre, London School of Economics and Political Science, London, 2009).

## الفصل الثالث عشر

# تأثير قيام دولة جنوب السودان في التوازن الاستراتيجي في القرن الأفريقي

عدلان الحردلو

### مقدمة

ليس بين الدارسين اتفاق على تعريف منطقة القرن الأفريقي؛ هناك من ينظر إليها جغرافيًا ويحصرها في دول أربع: إثيوبيا والصومال وإريتريا وجيبوتي، ومنهم من يوسع رقعتها فيضم إليها السودان وكينيا. أمّا بعض الأدبيات الأميركية، فتضيف إليها تنزانيا ورواندا وبوروندي تحت مسمى «القرن الأفريقي الكبير»<sup>(١)</sup>. ولعل ما يُفسّر تعدد التعريفات هو أن للمنطقة دلالات سياسية تتعدى الجغرافيا التي تمتد مساحتها على ساحل المحيط الهندي وخليج عدن والبحر الأحمر، وتحتل مكانة عالمية مهمة لدى الدول الكبرى المتنافسة عليها لاعتبارات سياسية واقتصادية وأمنية وعسكرية تتميز بها المنطقة التي تشمل مساحة واسعة من الأرض والبحار والممرات المائية،

---

(١) محمد الزين النور، «التحولات السياسية في القرن الأفريقي وأثرها على الأمن القومي السوداني، 1991 - 2002»، (بحث غير منشور لنيل درجة بكالوريوس الشرف، جامعة الخرطوم، قسم العلوم السياسية، الخرطوم، 2008)، ص 33.

وتُسيطر على باب المندب، وتُمثل المدخل الوحيد لأفريقيا من جهة الشرق.

على الرغم من الجوار الأفريقي بين دول المنطقة وتداخل شعوبها والتفاعل التاريخي الحضاري بينها، فإنها كلها تعاني توترات سياسية وأمنية وإثنية وقبلية غالبًا ما تكون سببًا في حدوث نزاعات حدودية. فهناك نزاعات إثيوبية - صومالية، وصومالية - كينية، وإثيوبية - إريترية، وسودانية - إثيوبية، وجيبوتية - صومالية، وإريترية - جيبوتية، وجيبوتية - إثيوبية، تتمحور كلها حول الحدود والإثنيات والقبائل والأرض. هذا إضافة إلى متغيرات النظام الدولي والتدخل من جانب الدول الكبرى في الشؤون الإقليمية. وعلى الرغم من ذلك، ليس غريبًا أن نجد أنه في حالات بعضها تتحول النزاعات والتوترات إلى صداقة ومحفزات لحسن العلاقات، لكنها لا تلبث أن تتحول إلى أداة ضاغطة قادرة على التهديد في لحظات العداء.

هذه الأوضاع تجعل منطقة القرن الأفريقي كلاً مركبًا ومعقدًا من الأمن الإقليمي الذي تنعكس فيه عادة قضايا أي دولة على الكل؛ ذلك لأن النزاعات المختلفة تتشابك وتغذي بعضها بعضًا، وتنتج من مواقف معينة للسياسات الخارجية التي تؤدي إلى تفاقم النزاعات بينها<sup>(2)</sup>. لذلك، نجد أن سياسات الجوار بينها تظل في تغيير دائم وتوازن هش.

معلوم أن علاقات العرب في منطقة القرن الأفريقي تجري داخل شبكة نُظِم من العلاقات الدولية المختلفة العاملة في المنطقة والشرق الأوسط، وهي تُعبر عن مصالح متناقضة الأهداف مع الأهداف الغربية؛ إذ إن المنطقة هي مكان تنافس الدول الكبرى لأهميتها الاستراتيجية واعتبارات سياسية واقتصادية وأمنية وعسكرية، خصوصًا من جانب الولايات المتحدة وحلفائها الذين يهدفون إلى عزل الدول الأفروعربية عن المنطقة، وحرمانها من أي نفوذ أو مبادرة لحل الصراعات الجارية في الإقليم كما يحدث في الصومال اليوم، وكما حدث في

---

Sally Healy, *Lost Opportunities in the Horn of Africa: How Conflicts Connect and (2) Peace Agreements Unravel: A Horn of Africa Group Report* (London: Royal Institute of International Affairs, 2008), p. 44.

السودان خلال حربه مع جنوبه عندما أجهضت المبادرة المصرية - الليبية لحل النزاع هناك<sup>(3)</sup>. ومن جهة أخرى يحدث ذلك في شكل مقاومة التيار الإريتري العربي المتمثل في جبهة التحرير الإريترية، من جانب إثيوبيا والولايات المتحدة، والتمكين للجبهة الشعبية لتحرير إريتريا ذات التوجه غير العربي.

من هذه الخلفية، وإدراكًا للتغيرات السياسية المهمة التي حدثت في المنطقة منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، متمثلة في تغيير النظام السياسي في إثيوبيا في أعقاب سقوط منغستو هيلامريام، واستقلال إريتريا وما تلاه من حرب بينها وبين إثيوبيا، وانهيار دولة الصومال، وقيام دولة جنوب السودان، وما نتج من ذلك كله من تشكيل جديد لبعض دول المنطقة - انطلاقًا من هذه الحوادث جميعًا، يهدف هذا البحث إلى استكشاف تأثيرات قيام دولة جنوب السودان في التوازن الاستراتيجي في منطقة القرن الأفريقي الأخرى ومآلاته على السودان نفسه، وعلى دول القرن الأفريقي، وما تعنيه هذه التطورات للأمة العربية وعلاقتها بالقرن الأفريقي.

تشمل الدراسة مباحث أربعة رئيسة، يطرح المبحث الأول السؤال: هل كان انفصال الجنوب حتميًا؟ وتحاول الدراسة الإجابة عنه من خلال ما ورد في اتفاق السلام الشامل، وما صاحب ظروف تطبيق بنوده وسلوك شريكي الحكم - المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان، والتزامهما الوفاء لنص الاتفاق وروحه من عدمه، وهو ما دفع بنتيجة استفتاء الجنوبيين على الانفصال إلى نسبة تزيد على 98 في المئة.

يناقش المبحث الثاني التحديات التي تُواجه دولة الشمال على مختلف الصعد الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وتداعيات ذلك على مكوناتها بعد قيام الدولة الجديدة. أما المبحث الثالث، فيتناول صُلب القضية - أي - تأثيرات قيام دولة جنوب السودان في التوازن الاستراتيجي في القرن الأفريقي،

---

(3) هي المبادرة التي أطلقها مصر وليبيا لحل أزمة السودان ولم تتضمن حق تقرير المصير الذي وافقت عليه القوى السياسية، لذلك رُفضت.

وتأثيراته في السودان والأمن القومي العربي، سواء بتأثيرات المنطقة الذاتية، أو عبر العلاقات الإقليمية والدولية. ويختم المبحث الرابع والأخير البحث بما يجب على السودان فعله، في واقع استراتيجي جديد متصور، كي يحافظ على وحدته وأمنه ودوره المرجوّ تجاه خدمة العلاقات بين العرب ودول منطقة القرن الأفريقي لمصلحة الأمن القومي العربي.

هنا يجدر بنا التنويه إلى أن ما سيرد في المبحث الثالث من تحليلات وأفكار هو في الواقع أشبه بتحليل لسيناريوات محتملة تتعامل مع الحقائق كما يفعل التحليل الأكاديمي، لكنها تُركّز على المجهول، أي العوامل التي ليس بالمقدور التنبؤ بعواقبها بصورة واقعية، ذلك لأن تحليل السيناريوات الناتجة يمثل فقط جزءاً من الناتج الكلي في خضم واسع ممّا يحدث في الواقع؛ إذ إن توليد السيناريوات يحتاج إلى مؤشرات تساعد في فهم ظروف الحوادث ومساراتها، لأن من الصعب تقويم الحوادث ومساراتها في ظروف غياب مسبق لقائمة من المؤشرات التي تجب مراقبتها<sup>(4)</sup>.

كما ننوّه بأن موضوع هذا البحث جديد، فعند كتابته لم يكن قد مرّ على قيام دولة الجنوب سوى أربعة أشهر، ولهذا السبب شحّت المادة العلمية المنشورة عنه. لذا، لم يكن هنالك من بد سوى الاعتماد على ما نُشر في الصحف السودانية من مقالات، وما جاء في بعض الندوات من آراء ومن أوراق وأبحاث غير منشورة، وما عَنّ لي من تحليلات شخصية وإن لم يخلُ البحث من بعض المصادر الأولية والثانوية.

## أولاً: هل كان انفصال الجنوب حتمياً؟

نُجيب بلا ونعم، من دون أن تناقض أنفسنا!! السودان من المؤسسين لمنظمة الوحدة الأفريقية، ومشارك كاسب من قرار المنظمة في عام 1964 القاضي بوحدة الدول الأفريقية بحدودها الموروثة عن المستعمر. وكانت

---

Alan Schwartz, «Scenarios for Sudan: Avoiding Political Violence Through 2011», (Special (4) Report; no. 228, United States Institute of Peace, Washington, DC, August 2009), p. 2.

وحدته مُجذّرة في التاريخ، بغضّ النظر عن كيف مورست، أو كيف حكم بعضهم على طبيعتها ومحتواها. وجنوب السودان يمثل جزءًا من مكونات الأمة السودانية، ساهم أبناؤه في بناء السودان وهويته، وإن ظلت هويته ووحدته تحديًا دائمًا ونتيجة تجارب مستمرة وتضحيات جمّة، ومواجهات بين منظورين متناقضين؛ إذ نظر أحدهما إلى الوحدة باعتبارها توحيدًا لجميع القوميات والإثنيات والأقاليم في دولة واحدة كاملة التجانس، بينما نظر إليها المنظور الآخر باعتبارها تمثل خيطًا يربط بين القوميات والإثنيات والثقافات كافة في دولة قومية واحدة على قاعدة المواطنة، تاركًا الباب مفتوحًا لأيّ من القوميات والإثنيات أن تحتفظ، أو لا تحتفظ بهويتها في إطار حق تقرير المصير الذاتي<sup>(5)</sup>. وهذا هو الخيار الذي تبناه اتفاق السلام الشامل الذي عقد في نيفاشا - كينيا - في كانون الثاني/يناير 2005 بين حكومة السودان، ممثلة بحزب المؤتمر الوطني، والحركة الشعبية لتحرير السودان.

رافق الاتفاق مشروعٌ لنظام الحكم هدف أساسًا إلى مخاطبة مطالب أهل الجنوب على كلّ من المستوى السياسي والاقتصادي والثقافي. كما هدف المشروع إلى إعادة النظر في قواعد السلطة والثروة، بل في طبيعة الدولة نفسها. هكذا أوقف الاتفاق الحرب، ووضع الأساس للممارسة الديمقراطية، ونادى بحكومة وحدة وطنية، كما وضع الأساس للامركزية حقيقية ارتضتها الأقاليم المتضررة من المركزية الظالمة، وأعطاهم سلطات لم تكن تمتلكها من قبل، ونادى بنظام قضائي مستقل. وحدّد الاتفاق فترة مدتها ست سنوات يحكم خلالها السودان باعتباره دولة واحدة بنظامين إسلامي في الشمال وعلماني في الجنوب - على أن يُستفتى مواطنو جنوب السودان في نهاية الفترة الانتقالية ليقرروا مصيرهم إمّا وحدة مع الشمال وإمّا انفصالًا يؤسس لدولة جنوبية ذات سيادة<sup>(6)</sup>.

---

(5) عدلان الحردلو، «نظام الحكم في شمال السودان خلال الفترة الانتقالية»، في: شمس الدين ضو البيت، محرر، بروتوكولات نيفاشا ومستقبل السلام في السودان (الخرطوم: مؤسسة فريدريش آيبرت، مكتب السودان، 2006).

«The Comprehensive Peace Agreement», (Nairobi, Kenya, 9 January 2005).

(6)

بهذه المبادئ والترتيبات أعطى الاتفاق السوداني، شماليين وجنوبيين، الفرصة الأخيرة للإجابة عن السؤال الرئيس الذي ظل على الطاولة السياسية السودانية منذ عام 1947، وهو: هل تكون رغبة مواطني الجنوب هي أن يبقوا في السودان موحد أم في دولة مستقلة خاصة بهم<sup>(7)</sup>؟ ومن هنا يجدر التأكيد أن جوهر ما هدف إليه اتفاق السلام هو السلام المُستدام بين الشمال والجنوب من خلال استفتاء حر ونزيه وشفاف، بغض النظر عن نتائجه، وأن الفلسفة التي قامت عليها فكرة الوحدة الجاذبة للسودانيين الجنوبيين لم تكن تعني تحقيق مستوى من التقدم المادي لجنوب السودان فحسب، على الرغم من أهمية ذلك، بل إن الأهم كان الجوانب الإنسانية والاجتماعية والثقافية والبيئية والنفسية التي تؤمن الأرضية لحل النزاعات في المستقبل. بهذا الفهم الشامل لما هدف إليه الاتفاق كان يمكن التطبيق السليم للاتفاق أن يكون مدخلاً سليماً لحل أزمة السودان المركبة بمفهومها الشامل. إلا أن الخلافات السياسية والأيدولوجية بين شريكي السلطة - المؤتمر الوطني والحركة الشعبية - وقفت دون أي وفاق على القضايا الكبرى المختلف عليها بينهما. كما أن المؤسسات التي كان عليها تطبيق الاتفاق ومراقبة سيره لم تنشط إلا في الحالات والإجراءات التي تخدم مصلحة خاصة بأحد الطرفين أو بكليهما. بل إن بعض هذه المؤسسات لم يرَ النور أصلاً، أو قام وأصابه النسيان! وتخذلق المؤتمر الوطني في مواجهة شعار «السودان الجديد» الذي طرحته الحركة الشعبية؛ إذ قدر أنه شعار يهدف إلى سودان جديد يقوم على أنقاض السودان القديم، ويُحوّل هوية السودان العربية الإسلامية إلى هوية أفريقية. لذلك تصرّف وكأن شيئاً لم يكن على الرغم مما جاء في الاتفاق، فرفض إلغاء أو تعديل القوانين القائمة التي تخالف الاتفاق والدستور الانتقالي، وقفل الباب أمام أي خطوة نحو التحول الديمقراطي، وأمن احتكاره لسنوات الفترة الانتقالية كلها، وهو ما أهله للفوز بالانتخابات العامة التي جرت في نيسان/أبريل 2010<sup>(8)</sup>. ولم تكن الحركة الشعبية مختلفة

(7) العبيد مروح، «الإطار الموضوعي للخطاب الإعلامي لقضية الوحدة الوطنية»، الأحداث،

2010/7/28.

(8) قاطعتها أحزاب المعارضة الرئيسة، وشابها قصور في عدم مواكبتها للقواعد المعمول بها

دولياً في الانتخابات الديمقراطية.



على هذه الجبهة عن شريكها وخصمها في الوقت نفسه! فانكفأت على الجنوب لتؤمن سلطتها عليه. وفي النهاية لم يتطرق أي منهما خلال الأربع سنوات الأولى من الفترة الانتقالية إلى الوحدة، جاذبة أو غير جاذبة، إلا بعد الانتخابات عندما ضمن كل منهما سيطرته على السلطة في إقليمه.

إن الخلل الذي صاحب تنفيذ الاتفاق والفشل في استصحاب روحه هما اللذان أديا إلى انهيار علاقة الشريكين وتصعيد دعاوى الانفصال، فأصبح المؤتمر الوطني يتحدث منفردًا عن الوحدة من دون أن يدفع استحقاقاتها، والحركة الشعبية منغلقة على جنوبها، قاطعة الشك باليقين من أن وحدة السودان أصبحت من الماضي، مُعللة ذلك بإصرار المؤتمر الوطني على نظام حكم ديني غير ديمقراطي لا يضمن أدنى حقوق المواطنة، ليس لغير المسلمين فحسب، بل للمسلمين أنفسهم الذين لا يُشاركونه رؤاه<sup>(9)</sup>. هكذا بدت سنوات الفترة الانتقالية وكأنها استراحة محاربين انشغل فيها الشريكان عن تمتين الوحدة إلى تمتين النفوذ والثروة والسلاح، استعدادًا لجولة قادمة من الحرب إذا دعت الحال.

إن هذه الأوضاع والسلوكيات هي التي تدفعنا إلى القول إن انفصال الجنوب لم يكن حتميًا! لكن كان هناك من جانب آخر عوامل عدة عملت على ترجيح حتمية الانفصال. أول هذه العوامل وأهمها فشل النخب السياسية التي حكمت السودان منذ الاستقلال في بناء هياكل للحكم تعكس الطبيعة الحقيقية للثقافات السائدة في الذاكرة الجمعية لأهل السودان والاختلافات بين شمال السودان وجنوبه. إن عجز الصفوة التي حكمت السودان منذ الاستقلال في عام 1956 عن حل عقدة هذه الخلافات، وفشلها في إدارة التنوع القائم في المجتمع السوداني هما اللذان أديا إلى اشتداد حدة الصراعات على مختلف الصعد لأكثر من خمسين عامًا، وأديا إلى القتل والمعاناة الإنسانية وعمقا الكراهية وفرقا بين المواطنين وأجبرا الملايين منهم على الهجرة والزوح، محرومين من سبل العيش الكريم والكرامة الإنسانية والأمل.

---

(9) «بيان الحركة الشعبية لتحرير السودان»، أجراس الحرية، 19 - 22/8/2010.

عامل آخر ساهم في حتمية الانفصال هو الصورة المزدوجة للسودان باعتباره دولة على المستوى الإقليمي والدولي. الأولى صورته كجسد أفروعربي يمهد الطريق لتعايش هاتين الهويتين في دولة واحدة، والثانية عدم قدرة الهويتين على العيش معاً في دولة واحدة<sup>(10)</sup>. إلا أن تماس العرق والدين، مع مرور الزمن، منذ عهد جعفر النميري وقوانين أيلول/ سبتمبر (الشرعية)، ثم مجيء سلطة الجبهة القومية الإسلامية في عام 1989 - تحت مُسمى ثورة الإنقاذ الوطني - منذ ذلك الوقت تعمقت هذه الثنائية بدلاً من أن تزول في ظروف هيمنة الإسلام السياسي في الشمال ودلالات ذلك على المسيحيين وأصحاب الديانات التقليدية في الجنوب. هذان العاملان وعوامل أخرى هي التي أدت إلى توسيع الهوة بين الشمال والجنوب.

حقق اتفاق السلام الشامل كثيرًا من مطالب الجنوب في مجال السلطة والثروة والحقوق السياسية والقانونية، لكنه لم يحقق الإشباع العاطفي والنفسي والإحساس بالمساواة والاحترام؛ فهو لم يساعد أهل الجنوب في نسيان الحواجز النفسية العميقة التي خلقتها الأعوام الطويلة من الحرب والإهمال والتهميش. ويبدو أن مُغريات السلطة لم تكن كافية لقبول الوحدة في مناخ انعدام الثقة المتبادلة بين شريكي الحكم. هذا إضافة إلى البحث عن الذات الجنوبية التي لم تكن ذاتًا واحدة؛ فالحركة الشعبية لتحرير السودان كان فيها تيارات انفصالية خلال تاريخها كله، وكذلك المؤتمر الوطني، وهو ما عني أن الوحدة لم تكن في الصدور أصلًا، لكن قيادة جون قرنق ومواقفه منها بأي وسيلة جاءت هي التي وقفت دون المناداة بالانفصال<sup>(11)</sup>. وبعد وفاته، تغلب

---

Ali Mozrui, «The Multiple Marginality of Sudan,» in: *Sudan in Africa: Studies Presented* (10) to the First International Conference Sponsored by the Sudan Research Unit, 7-12 February, 1968, Edited with an Introd. by Yusuf Fadl Hasan, Sudanese Studies Library; 2 ([Khartoum]: Khartoum University Press, 1968), and Peter Woodward, «The Duality of Sudan Multiplied,» Paper Presented at: «Crossing Borders: Sudan in Regional Contexts,» (22<sup>nd</sup> Annual Meeting of Sudan Studies Association (SSA), 3<sup>rd</sup> International Conference of SSA and SSUK, Washington, DC, 31 July - 2 August 2003).

(11) مقابلة شخصية مع جون قرنق في مكتبه يعترف فيها بأن أغلبية الجنوبيين انفصاليون، فهو يقول إنه يجادلهم كي يحاربوا معه حتى حدود الجنوب، ثم يواصل هو مع الشماليين، أديس أبابا في آب/ أغسطس 1987.

القوميون في الحركة، واستطاعوا تجنيد العدد القليل من القادة الذين كانوا يرون رؤية جون قرنق في صفهم. وبعد تردد طويل، جاهروا جميعًا بالرغبة في استقلال الجنوب بعد أن انشغلوا طويلًا بأمور الحكم، وانقلبوا على ما وافقت عليه الحركة في اتفاق السلام - نظامين في دولة واحدة - الشريعة في الشمال والعلمانية في الجنوب. ثم جاءت [الحركة] في آخر اللحظات لتعيد النظر في ما وافقت عليه، وتقول إنها لن تقبل العيش في دولة تحكمها الشريعة الإسلامية! أفلا يدلل هذا السلوك على أن الانفصال لم يكن قناعة عندها؟

في الوقت نفسه كان هناك كثيرون في الشمال يدعون إلى فصل الشمال عن الجنوب، ونشطوا في معارضة اتفاق السلام الشامل، واعتبروا أن الجنوب أخذ أكثر مما يستحق، وأسسوا لهم تنظيمًا باسم منبر السلام العادل رئسه أحد أقارب الرئيس البشير، وأصدروا صحيفة سموها الانتباهة، أخذت تصدر طوال الفترة الانتقالية وإلى اليوم، تحت علم المؤتمر الوطني وبصره! فلماذا سُمح بذلك إذا كانت الوحدة قناعة ثابتة لدى المؤتمر الوطني، وهو الذي كتم أنفاس جميع معارضيه!!

هناك أيضًا دور قامت به القوى الدولية، على رأسها الولايات المتحدة، في انقلاب الحركة على ما وافقت عليه في الاتفاق؛ فهي خلال أيام المبعوث الأول الأميركي إلى السودان دانفورت، كانت مع الوحدة، لكن بعد انفجار النفط يبدو أنها غيّرت سياستها! مع ذلك كله، لا نستطيع أن نقطع باليقين أن الانفصال كان حتميًا؛ إذ تعلّم السودانيون من التجارب أن الثابت في السياسة السودانية هو الذي لا يتوقعه الناس! ونقول أخيرًا إن هذه العوامل كلها التي ورد ذكرها ساهمت في أن يُدلي مواطنو الجنوب بأصواتهم في الاستفتاء الذي جرى في الأول من كانون الثاني/يناير 2011 لمصلحة الانفصال وإعلان دولة الجنوب المستقلة في التاسع من كانون الثاني/يناير من العام نفسه.

## ثانيًا: تحديات تواجه دولة السودان

يمثل قيام دولة جنوب السودان حدثًا تاريخيًا مفصليًا يُنهِي قرابة قرنين من الوحدة السياسية لبلد يُعد أكبر مساحة بين الدول العربية والأفريقية؛ إذ يُمثل

تحديًا لا لدولتي الشمال والجنوب فحسب، وإنما للقارة بأكملها وللحدود الموروثة لدولها.

بعد نصف قرن من الاستقلال يدخل السودان في أزمة عميقة ومعقدة وذات أبعاد مختلفة على الصعد كافة - السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وبانفصال الجنوب، كان يفترض أن تكون دورة الصراع بين الشمال والجنوب التي بدأت في عام 1955 - قبل الاستقلال بعام واحد - قد انتهت، وأن مرحلة جديدة بدأت لتأسيس علاقات سلام دائم بين دولتين جارتين انقسمتا طوعًا، وتحرصان على التعاون المشترك بين الطرفين، وتسترشدان بالقيم والمصالح التي تربط بينهما، وتنظيم فرص الحوار بينهما بما يحقق المصلحة المشتركة<sup>(12)</sup>.

إلا أن ذلك لا يبدو واقعًا حتى هذه اللحظة لأسباب نوردتها لاحقًا. وكان المأمول أن يتوافق السودانيون جميعهم على ذلك كله بحسب اتفاق نيفاشا، لكن هذا لم يحدث. وكان المأمول أيضًا أن تكون للوحدة أسبقية، وألا تكون هموم الجنوب ومطالبه قضايا هامشية على أجندة التحالفات الشمالية الحاكمة كما كانت في الماضي منذ الاستقلال، حتى لا تفترق العناصر المكوّنة للإنسان السوداني ولا تغطي أي منهما على الأخرى في تعالٍ، كما حدث في الماضي. هذا كله لم يحدث، بل انشغل الحُكّام الممثلون في طرفي الاتفاق، لست سنوات بالبنى الفوقية من دون النظر إلى جذور الأزمة والثقافة السائدة في الضمير الجمعي، وظل إدراكهم للوطن كما كان دائمًا إدراكًا مجزأً، بل إن كبار قادة المؤتمر الوطني استبشروا بالانفصال، واعتبروه دليلًا على ديمقراطية وسماحة السلطة الحاكمة واستدامة السلام باعتبار أن التنوع العرقي والتعددية الإثنية واللغوية والثقافية لم يعودا قائمين في الشمال؛ إذ إن الجميع مسلمون، وجميعهم عرب بعد الانفصال! هذا في وقت فقد فيه السودان ثلث أرضه بما

---

(12) عطا الحسن البطحاني، أزمة الحكم في السودان: أزمة هيمنة أم هيمنة أزمة؟ (الخرطوم: مطبعة جامعة الخرطوم، 2011)، ص 326.

عليها من موارد بشرية (8 - 13 مليون نسمة)<sup>(13)</sup>، وموارد طبيعية و ثروات هائلة وحياة برية ومواقع سياحية جاذبة. وتقلّص كذلك عدد دول جواره بخروج كينيا وأوغندا والكونغو الديمقراطية، وبلغ ما فقدته من حدود مع جيرانه السابقين الذين كانت تربطهم به علاقات اقتصادية ومنافع أخرى ما يفوق الـ 8.600 كلم<sup>2</sup>. وانعكست آثار الانفصال على حياة المواطنين في غلاء الأسعار وصعوبة المعيشة وانخفاض سعر الجنيه السوداني في مقابل العملات الصعبة. وفقد السودان 30 في المئة من حصة النفط التي كان يتلقاها قبل الانفصال، والتي كانت تشكل نسبة 60 في المئة من الميزانية العامة، وهو ما ينعكس على شح النقد الأجنبي وتأثير ذلك في الاستثمار الأجنبي في ظروف اقتصاد عاجز وغير منتج.

يتمحور أحد التحديات الكبرى حول الحدود مع دولة الجنوب باعتبارها أطول الحدود بين دولتين في أفريقيا، وما يترتب عليها من مشكلات تتعلق بقبائل التماس والرعي عبر الحدود ونزاعاتها، خصوصاً أن الحدود أصبحت مصادر للثروة النفطية والزراعة ومرعى للثروة الحيوانية، فإذا لم تمنع الحدود القديمة بين الولايات القبائل المجاورة من التداخل في المرعى والتجارة وغيرها، فإن الوضع بعد الانفصال سيكون أدعى إلى الاحتكاك.

هناك أيضاً تجارة الحدود وقضايا أبيي وكافياكنجي<sup>(14)</sup>، والتأثير المتبادل بين الجنوب والشمال في ولايات التماس. وأهم من ذلك هو القضايا الواردة في قانون الاستفتاء، التي كان يجب بثّها قبل الاستفتاء، لكنها ظلت عالقة بعد الانفصال تنتظر الحل. من تلك القضايا الجنسية والأمن القومي والاستخبارات والأصول والديون وحقوق النفط - بيئته وإنتاجه وتصديره، وكذلك العملة حتى وقت قريب.

---

(13) تقدّر حكومة السودان تعداد الجنوب بثمانية ملايين نسمة، بينما يقدره الجنوب بثلاثة عشر مليوناً، بينما يُقدّر سكان السودان الموحد بـ 42 مليون نسمة، وبحسابات الانفصال سيهبط سكان السودان إلى 34 مليوناً أو إلى 29 مليوناً.

(14) منطقتان تتنازعهما الدولتان.

ومما يزيد الأمر تعقيداً هو انفجار الحرب في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، وهما الولايتان اللتان خصّهما اتفاق السلام الشامل ببروتوكولين منفصلين، وبما يُعرف بالمشورة الشعبية؛ إذ قبل أن تُستكمل هذه المشورة، وقبل أن يستيقظ السودانيون الشماليون من صدمة انفصال الجنوب، اندلعت الحرب في الولايتين بين الجيش السوداني والحركة الشعبية - قطاع الشمال، وما زالت رحاها تدور حتى كتابة هذا البحث.

### ثالثاً: الانفصال وملامح التوازن الاستراتيجية في منطقة القرن الأفريقي

إن قيام دولة جنوب السودان سيؤدي على الأرجح إلى توازنات استراتيجية في المنطقة، إلا أنها قد تستغرق زمناً يطول أو يقصر قبل أن تتضح معالمها على الصعد كافة. وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى تحليل العلاقات بين السودان ودولة الجنوب أولاً، وبينهما ودول القرن الأفريقي ثانياً، كل على حدة، في محاولة للكشف عن التغيرات الاستراتيجية الجارية، وما قد يُحقق بأمن السودان ووحدته واستقراره، وكذلك بالأمن القومي العربي نتيجة انفصال الجنوب.

رأينا في ما تقدّم التفسير الكبير الذي حدث في جغرافية السودان بسبب تقلص مساحته وحدوده وديموغرافيته، وما خسره من ثروات مادية وبشرية نتيجة ذلك، وهو ما أدى إلى ضعف قوّته الذاتية في محيط دول منطقة القرن الأفريقي بعد أن كانت هذه الدول تمثل موقعاً متميزاً في العلاقات السودانية، وتطلع إليه بحكم الروابط الثقافية وغيرها من المنافع المتبادلة. وبما أن الاستراتيجية في معناها العام تعني فن استخدام القوة والتخطيط العام لتحقيق المصالح بالطرق المختلفة<sup>(15)</sup>، فإن قوة السودان بعد انفصال الجنوب، على الأقل في الوقت الحاضر، لن تمكنه من القيام بما يلزم من التخطيط لتحقيق مصالحه الحيوية!

---

(15) عاطف علي، «المدن - العواصم في الجيوبوليتيكا والجيوستراتيجية للإمبراطورية الإسلامية»، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 31 (صيف 2011)، ص 64 - 66.

في الجانب الآخر نجد أن دولة الجنوب، على الرغم من صغر حجمها ومن حداثتها، تتمتع بموقع جغرافي في منطقة مهمة في حساب المصالح والاستراتيجيات الدولية والقوى الباعثة عن موطن قدم في هذه المنطقة الاستراتيجية من القارة الأفريقية، ولا سيما الولايات المتحدة، عزابة الانفصال أصلاً. وبحكم التحديات التي تُواجهها داخلياً في صورة عدم الاستقرار وعجزها عن السيطرة على مناطق الجنوب كلها، لن يكون لها مخرج إلا أن تسعى إلى حليف استراتيجي دولي هو الولايات المتحدة التي أظهرت انحياءً واضحاً إلى الجنوب بعد اكتشاف النفط في الإقليم. كما أنه ليس بعيداً أن يستدعي الوضع إقامة تحالف إقليمي يشمل كينيا وأوغندا وتنزانيا لحماية أمنها وإيجاد مخرج لدولة الجنوب إلى البحر وتمديد خطوط نفطها إلى مومباسا على الساحل الشرقي، وبذا تحرم السودان فوائد نقل النفط وتكريره وتصديره من ميناء بورتسودان كما يجري حالياً، بل ربما يتطور الحلف هذا إلى جماعة أمنية بترتيبات أميركية، ويكون مستضافاً في جوبا عاصمة الدولة الجنوبية!

من جهة أخرى تجاور الجنوب ست دول هي أفريقيا الوسطى والكونغو الديمقراطية وكينيا وإثيوبيا وأوغندا والسودان. ومن شأن هذه الجيرة أن تجعلها منافسة في التوازنات الإقليمية وتُحافظ على مصالحها التجارية مع هذه الدول.

«إن انفصال السودان إلى دولتين، إحداهما مولودة جديدة بمشكلاتها المُعقّدة قُبلياً وأمنياً، والأخرى بسبب أزمتها التاريخية المتأصلة التي أفضت إلى الأزمة في المقام الأول، سيجعل كلاً منهما يُلقى بأزمته [كذا] على الأخرى، ويعمل على تغذية الصراع كل داخل حدود الآخر»<sup>(16)</sup>. وهذا ما نُشاهده حالياً، إذ يدعم الشمال الميليشيات القبلية في الجنوب، والجنوب يدعم الصراع في دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان، بدليل الشكوى المقدمة من كل منهما على الآخر لدى الأمم المتحدة.

(16) محبوب محمد صالح، «الشمال والجنوب وانعدام الرؤية الشاملة»، الأيام،

2011/8/15.

نتج من ذلك كله أن حدود السودان من ليبيا، مرورًا بشاد وأفريقيا الوسطى ودولة جنوب السودان وإثيوبيا، أصبحت تشتعل حربًا بين حكومة السودان والحركات المسلحة الدارفورية والحركة الشعبية في جنوب كردفان والنيل الأزرق، أو ما عُرف بالجنوب الجديد. وليس بعيدًا أن تقود الحرب في جنوب كردفان والنيل الأزرق إلى تقوية موقف حكومة الجنوب التفاوضي بشأن القضايا الكبيرة العالقة التي ورد ذكرها آنفًا، أو تمتد جرثومة الانفصال إلى هاتين المنطقتين.

## 1 - إثيوبيا

بتقليص حجم السودان القومي تتضاءل قوته المعنوية نتيجة انفصال الجنوب؛ إذ من شأن ذلك تغيير موازين القوى لمصلحة إثيوبيا التي أصبحت القوة الأكبر في منطقة القرن الأفريقي، لجهة عدد سكانها الذين يفوقون السبعين مليون نسمة، كما بحكم أهمية الهضبة الإثيوبية التي تمتد نهر النيل بـ 85 في المئة من موره السنوي<sup>(17)</sup>. وهي تقاسمت حدود السودان مع دولة الجنوب، وتنشط معها حاليًا في علاقات استثمارية في مختلف المجالات. فإذا استطاعت أن تُحسن اقتصادها الضعيف، وأن تُقلل من الفقر الذي يعانيه معظم سكانها، وأن تُحافظ على ديمقراطيتها الوليدة وتستوعب المعارضة، خصوصًا في جنوبها، سيكون تأثيرها في جيرانها كبيرًا.

تقف إثيوبيا اليوم على رأس دول حوض النيل ومشكلاتها مع مصر والسودان حول تقاسم المياه، إذ لا تعترف هذه الدول بالاتفاقات التي لم تكن مشاركة فيها، أكانت الاتفاقات التي عُقدت تحت سلطة الاستعمار البريطاني للسودان، أم تلك التي وُقعت بعد استقلال السودان - تحديدًا اتفاق 1959 بين مصر والسودان - الأمر الذي يُقلق مصر التي تعتمد في حياتها كليًا على مياه

---

(17) سعد ناجي جواد وعبد السلام إبراهيم بغدادى، الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي، دراسات استراتيجية؛ 31 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1999)، ص 23.



النيل وتحرص على الاحتفاظ بما عندها من نصيب أقرته الاتفاقات السابقة، إن لم تطمع بالزيادة.

كما أن إثيوبيا تحتفظ بقوات عسكرية قوامها 4200 فرد في منطقة أبيي المتنازع فيها بين السودان ودولة الجنوب، وذلك بتكليف دولي لحفظ السلام في المنطقة. كما لا ننسى موقفها العدائي تجاه الصومال قبل تدخلها في الحرب وبعده بإيعاز من الولايات المتحدة الأميركية، والتهديد بدخولها مجدداً في صف أوغندا وبوروندي في الصومال.

من جانب آخر تقف إثيوبيا على رأس الحزام الأمني الممتد جنوب الشرق الأوسط على الساحل الأفريقي. ومن هذا الموقع، والزيارة التي قام بها رئيس وزراء إثيوبيا في أيلول/سبتمبر 2011، يُنبئ المحلل السياسي ومدير مركز الدراسات العربية والأفريقية في القاهرة، حلمي الشعراوي، الدبلوماسية المصرية والعربية إلى الطموح الظاهر من إثيوبيا لجعل العلاقة مع مصر علاقة استراتيجية تذهب بها إلى منافسة وضع مصر في أفريقيا والشرق الأوسط، وإلى أن الزيارة التي وصفها بـ «الناعمة» ليست زيارة لحل قضايا المياه، بل يجب النظر إليها من حيث إن إثيوبيا شريكة في المخططات الشرق الأوسطية، وأن في غياب مصر والسودان يمكن أن تقود إثيوبيا المنطقة في حوض النيل والقرن الأفريقي معاً<sup>(18)</sup>.

قبل انفصال الجنوب، كان لإثيوبيا تأثير في صنع السلام في السودان، إذ كانت تمسك بخيوط عدة في العملية السلمية الداخلية بدءاً من احتضانها الشريكين - المؤتمر الوطني والحركة الشعبية - واليوم أصبحت شريكاً رئيساً في حل النزاع بين حكومة السودان والحركة الشعبية في قطاع الشمال - في أعقاب حوادث الحرب في ولاية النيل الأزرق الشمالية. وبما أن حكومة السودان ترفض أي مبادرة خارجية في حربها في النيل

---

(18) حلمي الشعراوي، «إثيوبيا في قلب الشرق الأوسط»، الأحداث، 28/9/2011.

الأزرق وجنوب كردفان مع الحركة - قطاع الشمال - فإنها تتفاوضى عن دور إثيوبيا وتعتبره جهداً سودانياً برعاية إثيوبية لا وساطة خارجية!

## 2 - إريتريا

إذا كان بين إثيوبيا والحركة الشعبية لتحرير السودان علاقات تاريخية ظلت خجولة بعد اتفاق السلام الشامل، فإنه كان بين إريتريا وجبهة الشرق علاقات قوية وحميمة شكّلت عاملاً أساساً في الوصول إلى اتفاق سلام شرق السودان في عام 2006. وقد ظلت حكومة السودان تتعامل مع الدولتين - إثيوبيا وإريتريا - بتوازن تام كي لا يخل بهذا التوازن تجاهل أيّ منهما.

وإذا كانت إثيوبيا قد اقتسمت حدود السودان مع دولة الجنوب، وأصبح لها ميزة في الضغط على السودان بورقة الجنوب في مقابل علاقات السودان بإريتريا، فإن إريتريا تمتلك ورقة جبهة الشرق التي يُمكن أن تضغط بها على السودان. ولعل إثيوبيا ما زالت تذكر أن السودان السلف كان المسؤول عن انشطار إريتريا!!

كان المأمول عند العرب أن تخدم إريتريا المستقلة استراتيجية الأمن القومي العربي؛ إذ علّقوا الآمال على العلاقات والمصالح المشتركة التي تربط الشعب الإريتري بالأمة العربية. فالسودان الذي يجاورها كان يشكّل العمق الاستراتيجي للثورة الإريترية في الماضي بحكم الروابط التاريخية والثقافية، «حتى أصبح الهمُّ الإريتري همّاً سودانياً»<sup>(19)</sup>. إلّا أنها ظلت تعاني خلافات بين فصائل الشعب الإريتري، خصوصاً بين جبهة التحرير الإريترية والجبهة الشعبية لتحرير إريتريا، إضافة إلى التداخل القبلي بينها وبين إثيوبيا والسودان وجيوتي الذي لا فكاك من التعامل معه بموضوعية حتى لا يصبح عاملاً من عوامل النزاع بينها وهذه الدول، لأن عدم الاستقرار في المنطقة يجعل دول القرن أكثر

---

(19) الأمين عبد الرازق آدم، «دور إريتريا في استقرار منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر (1991 - 2000)»، بحث غير منشور لنيل دبلوم عالي، جامعة أفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، الخرطوم، (2011).

استعدادًا للتعامل مع الأطراف المعادية للعرب<sup>(20)</sup>. فإريتريا دولة غير موثوق بها، وقد تكون هي الأقرب إلى مثل هذا السلوك، وذلك لحاجتها إلى الدعم المالي والقروض والمساعدات من إسرائيل والولايات المتحدة.

في إطار التسابق الإقليمي مع غريمتها إثيوبيا على القيام بالدور المؤثر، دخلت المسرح وبعثت بوزير خارجيتها إلى الخرطوم في الأسبوع الأول من اندلاع الحرب في النيل الأزرق، مستبقة بذلك إثيوبيا لتشارك في تهدة الأوضاع في المنطقة.

### 3 - كينيا

ذهبت كينيا في انفصال الجنوب بمثلث أليمي الذي كانت تحتله منذ أيام الاستعمار البريطاني، الأمر الذي سيُبطِل أي دعوى للسودان بأحقية به بعد أن فقد الحدود بين البلدين. كينيا تحتل أيضًا إقليم الحدود الشمالية (NFD) الصومالي، وتقف على مسافة واحدة مع إثيوبيا ضد الصومال. وتعول عليها الولايات المتحدة في محاربة الأنظمة السياسية المجاورة لها والمعادية للسياسات الغربية، والسياسات الأميركية بوجه خاص.

للحركة الشعبية لتحرير السودان علاقات تاريخية خاصة بدولة كينيا التي استضافتها ودعمتها خلال سنوات الحرب الأهلية في السودان، وهي التي تولّت قيادة مساعي السلام من خلال رئاستها منظمة «إيغاد» التي توجت مساعيها بمشاركة من عُرفوا بأصدقاء «إيغاد» - الولايات المتحدة ودول أوروبية أخرى - في كانون الثاني/يناير 2005 بعقد اتفاق السلام بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان في العاصمة الكينية نيروبي. وقبل الانفصال، كانت كينيا تحلم بالاستفادة من جنوب السودان اقتصاديًا.

منذ قيام دولة الجنوب بدأت تخطط لمشاريع كبرى محورها جنوب السودان، إلا أنها تخدم عددًا من دول القرن الأفريقي هي كينيا وأوغندا وإثيوبيا.

---

(20) المصدر نفسه.

ومن أهم المشاريع المزمع العمل على تنفيذها بتمويل دولي هو إحداث ثورة في الاتصالات والنقل والمواصلات في المنطقة، لا لمصلحة دولة الجنوب فحسب، بل أيضًا لمصلحة إثيوبيا وأوغندا ورواندا وبوروندي وأجزاء من الكونغو الديمقراطية، «حيث تُصبح كينيا قطب الرchy في هذه المنطقة، والمركز الأساس للطرق والمواصلات والتصدير والاستيراد لدولة الجنوب المغلقة»<sup>(21)</sup>. ومن هذه المشاريع أيضًا بناء خط للسكة الحديد يرتبط بالخطوط الأوغندية إلى جوبا وأديس أبابا. كما يجري التخطيط لبناء خط أنابيب لنقل نفط الجنوب إلى ميناء لامو في كينيا، وإلى مصفاة لتكرير النفط. وبهذا لا يكون الكسب لكينيا وحدها، وإنما لمجموعة دول القرن الأفريقي المذكورة التي يُغريها نفط الجنوب والاهتمام الدولي بالدولة الجديدة الذي سيزيد من فرص الاستثمار فيها في شتى المجالات. وهناك أوغندا التي تبحث عن مشاريع مشتركة في الجنوب، وربما تكون أكثر الدول حماسة للانفصال بسبب ما تدّعيه من مساندة السودان لجيش الرب في شمال أوغندا بقيادة جوزيف كوني في مقابل مساندة أوغندا للحركة الشعبية في خلال حربها مع حكومة السودان. ولا يُستبعد أن يكون لها تأثير في سياسة الدولة الجديدة. وهناك إثيوبيا التي تنفذ مشروعات لإنتاج الكهرباء المائي كي تُصبح الدولة المركزية في المنطقة لتصدير الكهرباء إلى الدول الأخرى، بما فيها السودان.

### رابعًا: مصر والسودان والدور المنتظر

يرتبط السودان بمحيطه العربي الإسلامي من حيث العمق الثقافي والديني واللغوي، علاوة على تفاعله مع القضايا العربية والإسلامية في المحافل الدولية. وهو بهذه الصفة يمثل البُعد الاستراتيجي العربي في جنوبه بما أن انفصال الجنوب قد يشكل ضربة قاصمة للأمن المصري والعربي عمومًا، إذا أصبحت دولة الجنوب الجديدة، بحكم انحياز الولايات المتحدة وإسرائيل إليها، نقطة انطلاق أميركي - إسرائيلي لتهديد أمن العرب عن طريق تأثيرهما

---

(21) صالح، «الشمال والجنوب وانعدام الرؤية الشاملة».

في سياسات دول القرن الأفريقي. لإسرائيل التي ستكون حاضرة في قلب عاصمة الجنوب - جوبا - لا تريد في الجنوب دولة تربطها صلة بالسودان ومصر، بل تريد سودانًا مقسمًا وغير قادر على دعم العرب في صراعهم مع إسرائيل، ولا يفتح المجال للمد العربي الإسلامي إلى أفريقيا عمومًا.

أصبح انقسام السودان هاجسًا لمصر التي بنت علاقاتها وترتيب مصالحها الاستراتيجية المائتة على أساس وحدة السودان؛ فهي تخشى تنامي النفوذ الإسرائيلي في المنطقة، وخطورة السياسات المائتة لدول حوض النيل بدخول إسرائيل والولايات المتحدة في توجيه تلك السياسات مباشرة أو بصورة غير مباشرة، بهدف الضغط على السودان ومصر والعرب عمومًا في إطار التنافس بين العرب وإسرائيل في منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر على المستوى الإقليمي.

هذه القضايا هي التي ترشح علاقات السودان مع العرب إلى مزيد من الاستقرار والنمو، لا تعويضًا عن فقد الجنوب، وإنما تعويلاً على الدور الذي يجب أن يقوم به العرب في العلاقات بين دولة الشمال ودولة الجنوب. فمصر التي اتخذت قرارها مُجَبَّرَةً أو طائفة - لا يهم - بأن تتعامل مع السودان ودولة الجنوب موحدتين أو منفصلتين، ومواجهة المصاعب والخسائر التي أفرزها انفصال الجنوب، تنشط حاليًا في دعم الجنوب في مجالات المياه والتعليم والكهرباء وغيرها من المجالات، وهو ما من شأنه أن يُحافظ على علاقات صداقة بين العرب والدولة الجديدة في الجنوب حتى لا تنحاز إلى إسرائيل. كذلك يمكنها أن تُقنع دول الخليج بالقيام بدور في توثيق الترابط مع دولة الجنوب عن طريق الاستثمار في المجالات المختلفة في الجنوب، لا لمصلحة الجنوب وحده، وإنما أيضًا لمصلحة المستثمرين العرب ومصلحة السودان، وتوثيق عُرى الترابط مع دولة الجنوب عن طريق الاستثمار في مجالات الطرق والجسور والنقل النهري، وجميع مجالات البنى التحتية التي تكاد تكون معدومة الآن في الجنوب، بما يضمن سهولة الاتصال بين الدولتين. كذلك على السودان - إذا أراد أن يقدم خدمة للعرب - التمسك بالتعاون مع دولة

الجنوب، والحفاظ على القيم والمصالح المشتركة التي تربط بين الدولتين. وعليه أيضًا أن يُعظّم فرص الحوار بما يحقق المنفعة المشتركة ويضمن لدولة الجنوب أمنها واستقرارها بما يصب باتجاه حُسن العلاقات العربية بينهما وبين العرب. وبدهي أن هذا المنهج يتطلب ضرورة تحقيق التوازن في سياسات السودان بين البُعدين العربي والأفريقي، وتفاعل السودان مع المؤسسات الأفريقية والاضطلاع بدور أكبر في القضايا الأفريقية، والتركيز على الأبعاد الاقتصادية في علاقات السودان بدول القرن الأفريقي، ودعم مشاريع التنمية فيها لضمان استقرارها؛ إذ إن عدم الاستقرار في هذه المنطقة، كما ورد سابقًا - قد يجعل دول القرن الأفريقي المصابة به أكثر استعدادًا للتعاون مع الأطراف المعادية للعرب.

إن لانفصال الجنوب تقاطعات عديدة مع مستقبل علاقات السودان بالدول الأفريقية ودول العالم الكبرى التي تهدد أمنه وترفع شعار الحرب عليه من خلال جيرانه. لذا، عليه مراجعة استراتيجية عمله الخارجي، وتغيير صورته السالبة التي ارتسمت خارجيًا - دوليًا وإقليميًا - خلال المرحلة السابقة وكأنه منطقة الحروب والنزاعات والتعدي على حقوق الإنسان. كل ذلك لن يحدث إلا بإجراء إصلاحات سياسية تُغيّر من طبيعة النظام السياسي القائم الذي فشل فشلاً ذريعاً في حل أزمة السودان المركّبة. وهناك حاجة إلى تغييرات رئيسة على طريق تحديد كيف يُحكم السودان إذا أريد لأهله أن ينعموا بمستقبل مستقر ورفاه بعد انفصال الجنوب.

إن نظام الحكم الإقصائي القائم لن يُحقق الاستقرار المطلوب، وربما يمدّد عمره سنوات وعقوداً من خلال المناورات والتكتيكات، لكنه بالقطع سيُفاقم الصراعات على مختلف الصعد.

## المراجع

### 1 - العربية

#### كتب

البطحاني، عطا الحسن. أزمة الحكم في السودان: أزمة هيمنة أم هيمنة أزمة؟. الخرطوم: مطبعة جامعة الخرطوم، 2011.

جواد، سعد ناجي وعبد السلام إبراهيم بغداددي. الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1999. (دراسات استراتيجية؛ 31)

سعيد، عبد المنعم. العرب ودول الجوار الجغرافي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور العرب و العالم)

السلطان، عبد الله عبد المحسن. البحر الأحمر والصراع العربي - الإسرائيلي: التنافس بين استراتيجيتين. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ 7)

ضواييت، شمس الدين (محرر). بروتوكولات نيفاشا ومستقبل السلام في السودان. الخرطوم: مؤسسة فريدريش آيبرت، مكتب السودان، 2006.

#### دوريات

أرسلان، هاني. «الحدود الجنوبية للوطن العربي». السياسة الدولية: العدد 112، نيسان / أبريل 1993.

رأفت، إجلال. «إريتريا المستقلة والوطن العربي». المستقبل العربي: 1994.

علبي، عاطف. «المدن - العواصم في الجيوبوليتيكا والجيوستراتيجيا للإمبراطورية الإسلامية.» المجلة العربية للعلوم السياسية: العدد 31، صيف 2011.

النجار، أحمد السيد. «السودان بين الوحدة والتقسيم: خيارات السياسة المصرية المائية.» دارسات المستقبل: السنة 1، العدد 1، حزيران/يونيو 2005.

نصر الدين، إبراهيم أحمد. «مشكلات الأطراف العربية في القرن الأفريقي.» المستقبل العربي: السنة 7، العدد 74، نيسان/أبريل 1985.

## رسائل

آدم، الأمين عبد الرازق. «دور إريتريا في استقرار منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر (1991 - 2000).» بحث غير منشور لنيل دبلوم عالي، جامعة أفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، الخرطوم، 2011.

النور، محمد الزين. «التحولات السياسية في القرن الأفريقي وأثرها على الأمن القومي السوداني، 1991 - 2002م.» (بحث غير منشور لنيل درجة بكالوريوس الشرف، جامعة الخرطوم، قسم العلوم السياسية، الخرطوم، 2008).

## 2 - الأجنبية

### Books

Healy, Sally. *Lost Opportunities in the Horn of Africa: How Conflicts Connect and Peace Agreements Unravel: A Horn of Africa Group Report*. London: Royal Institute of International Affairs, 2008.

*Sudan in Africa; Studies Presented to the First International Conference Sponsored by the Sudan Research Unit, 7-12 February, 1968*. Edited with an Introd. by Yusuf Fadl Hasan. [Khartoum]: Khartoum University Press, 1968. (Sudanese Studies Library; 2)



———. Edited with an Introd. by Yusuf Fadl Hasan. [Khartoum]: Khartoum University Press, 1989.

### *Periodical*

Cliffe, Lionel. «Regional Dimensions of Conflict in the Horn of Africa.» *Third World Quarterly*: vol. 20, no. 1: *Complex Political Emergencies*, February 1999.

### *Conference*

«Crossing Borders: Sudan in Regional Contexts.» (22<sup>nd</sup> Annual Meeting of Sudan Studies Association (SSA), 3<sup>rd</sup> International Conference of SSA and SSUK, Washington, DC, 31 July - 2 August 2003)

### *Document*

Schwartz, Alan. «Scenarios for Sudan: Avoiding Political Violence Through 2011.» (Special Report; no. 228, United States Institute of Peace, Washington, DC, August 2009).



## الفصل الرابع عشر

### إثيوبيا وجيرانها : عوائق الاستقرار في المنطقة

ميهاري تاديلي مارو

#### مقدمة

تتفحص هذه الدراسة الوضع في إثيوبيا، وتتناول علاقاتها بالبلدان المجاورة وتحديات السلام والأمن التي تواجه القرن الأفريقي. وتقصي، بصورة أكثر تحديداً، ما يعترض سبيل السلام والأمن في القرن الأفريقي من عوائق كبرى، بما في ذلك كارثة دارفور والنزاعات الحدودية بين السودان وجنوب السودان، وبين إثيوبيا وإريتريا، والسعي إلى إنشاء دولة مركزية في الصومال، فضلاً عن تحديد ما يواجه أمن إثيوبيا من تهديدات صارمة وأخرى لينة. وتكمن التهديدات الأساس التي تواجه استقرار منطقة القرن الأفريقي وأمنها في المجاعات المتكررة المدمرة والفقر المدقع والنزاعات الحدودية بين البلدان المتجاورة خصوصاً إريتريا، والمشكلات الاقتصادية المرتبطة بالنفاذ إلى البحر، والتطرف الديني الجذري وتهديدات الهجمات الإرهابية، وفشل الدولة في الصومال، والنزاعات المحلية والتدخلات الدولية المفرطة في هذه النزاعات. ونظرًا إلى كون إثيوبيا نقطة الارتكاز التي يقوم عليها استقرار القرن الأفريقي، يبقى سلام هذا البلد وتنميته وأمنه من المصالح البعيدة المدى لكل من أفريقيا والعالم العربي.

تشكّل إثيوبيا بسكانها الذين يبلغ تعدادهم 80 مليوناً سوقاً ضخمة للعالم العربي. وتوفّر بقدرتها المادية ومواردها عددًا هائلًا من فرص العمل. كما يمكنها، بالقدر نفسه، أن تفيد كثيرًا من تنامي استثمارات البلدان العربية ومن التجارة معها، خصوصًا في مجال الزراعة، ومن هجرة العمالة الماهرة، وتربية المواشي وغير ذلك من مجالات التعاون. وتجعل الروابط الثقافية والدينية والتاريخية والاقتصادية والجغرافية الطويلة الأمد التي تربط بين إثيوبيا والقرن الأفريقي والعالم العربي، مثل هذا التعاون الوثيق بين هذه المناطق أمرًا طبيعيًا ومرغوبًا فيه. لذلك، تنتهي هذه الدراسة إلى أن العلاقات الوثيقة الثنائية والمتعددة الأطراف مع البلد الثاني في أفريقيا من ناحية عدد السكان، واللاعب السياسي الأساس في المنطقة يجب أن تشكّل محورًا حيويًا من محاور السياسة الخارجية في البلدان العربية.

### حجج البحث الرئيسة

يتشكّل القرن الأفريقي من بلدان شرق أفريقيا، أي جيبوتي وإريتريا وإثيوبيا وكينيا والصومال وجنوب السودان والسودان. وليس في أفريقيا كلها منطقة مُبتلاة بالتزاعات العنيفة مثل منطقة القرن الأفريقي. أمّا تحديات السلام والأمن التي تواجهها هذه المنطقة، فيعتبر عنها وجود أكثر من إحدى عشرة بعثة لحفظ السلام، و50 ألفًا من أفراد قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي (في دارفور وأبيي والصومال)، وآلاف القوات العسكرية الغربية في جيبوتي، حتى بات العنف وانعدام الأمن السياسي والاضطرابات والكوارث الطبيعية والناجمة عن فعل البشر سمة مميزة للقرن الأفريقي.

إن ممّا يبيّن طبيعة المنطقة العنيفة انهيار الدولة في الصومال في عام 1991، والفشل المتواصل في قيامها، والحرب الأهلية التي دامت 21 عامًا في السودان، والأزمة القائمة في دارفور منذ عام 2003، والاستفتاء الذي جرى في كلّ من إريتريا وجنوب السودان واستقلال هذين البلدين وما نجم عن ذلك

من نزاعات حدودية وحروب مع إثيوبيا والسودان بالتالي. وكان أفول الحكم العسكري في عام 1991 في إثيوبيا، واعتراف هذه الأخيرة باستقلال إريتريا في عام 1993، ونقل السلطة في كينيا وجيبوتي، وإعلان أرض الصومال<sup>(1)</sup> دولة مستقلة والاستقلال الذاتي لأرض البنط<sup>(2)</sup>، وقدرتهما على ضمان قُدْر من السلام والازدهار قياسًا إلى الفوضى القائمة في جنوب الصومال، ساهم ذلك كله ببعث أمل بالتغيير والاستقرار في المنطقة.

وعلاوة على هذا، كان توقيع اتفاق السلام الشامل بين شمال السودان والجيش/ الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان في عام 2005<sup>(3)</sup>، واتفاق السلام في دارفور بين جماعات دارفور المتمردة والحكومة السودانية مصدرًا إضافيًا للأمل في استقرار المنطقة. بيد أنها على العكس، راحت تنزلق إلى نزاعات متفجرة بين الدول، مثل النزاع بين إريتريا وإثيوبيا بين عامي 1998 و2000، والاستقطاب السياسي المتواصل بينهما، والنزاع الحدودي بين جيبوتي وإريتريا، والمواجهات الحدودية بين أرض الصومال وأرض البنط، والخلافات الحدودية بين شمال السودان وجنوبه. وغدا جنوب الصومال محلّ حرب بالوكالة بين حركة «الشباب»<sup>(4)</sup> المتطرفة التي تدعمها إريتريا من

---

(1) جمهورية أرض الصومال هي منطقة حكم ذاتي تقع في شرق أفريقيا في القرن الأفريقي، على شاطئ خليج عدن، وبالتحديد في شمال الصومال. وهي تعتبر نفسها دولة مستقلة برغم عدم نيلها الاعتراف الرسمي من الأمم المتحدة (التحرير).

(2) أرض البنط منطقة تقع شمال شرق الصومال، في منطقة نوغال. أعلن زعمائها في عام 1998 أنها دولة مستقلة، لكن الحكومة الحالية للصومال ترى في تلك الخطوة محاولة لجعل الصومال جمهورية فدرالية. بخلاف جارتها جمهورية أرض الصومال، لا تطلب أرض البنط الاستقلال عن الصومال صراحةً (التحرير).

(3) اتفاق السلام الشامل أو اتفاق نيفاشا هو الذي أوقف أطول حرب أهلية في أفريقيا، ووقعه كلٌّ من حكومة السودان بقيادة حزب المؤتمر الوطني الذي يتزعمه الرئيس السوداني عمر البشير، والجيش الشعبي لتحرير السودان بقيادة جون قرنق (التحرير).

(4) حركة الشباب الصومالية أو الشباب أو المجاهدون أو حركة المجاهدين أو حركة الشباب الإسلامي أو حركة الشباب المجاهدين أو جناح الشباب أو الشباب الجهادي أو وحدة الشباب الإسلامي، كلها مسميات لها دلالة واحدة وتُطلق على فصيل صومالي مسلح ذي توجه جهادي

جهة، والحكومة الاتحادية الانتقالية<sup>(5)</sup> التي يدعمها الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية «إيغاد»، والمجتمع الدولي بما فيه الأمم المتحدة، من جهة أخرى. وواجهت بلدان القرن الأفريقي أيضًا على الصعيد الداخلي، اضطرابات خطيرة ناجمة عن عنف نشب غداة الانتخابات في كل من كينيا وإثيوبيا، وعن الطغيان والمشكلات الاقتصادية في إريتريا، والاحتجاجات الشعبية في جيبوتي والسودان، والأزمة المتواصلة في دارفور، والتمرد الإثني والمشكلات المتعلقة بالحكم والإدارة في منطقتي أوروميا وغامبيلا في إثيوبيا، إضافة إلى الحرب في جنوب الصومال.

باختصار، كان ثمة تعارض في إثيوبيا بين أجزاء من الأجهزة الاتحادية للحكم، في حين كانت شرعية الحكومة السودانية في حكم الأجزاء الجنوبية والجنوبية الغربية محل نزاع. وتقلص تفويض الحكومة الكينية بفعل المشكلات المتعلقة بالانتخابات، في حين عزلت مؤسسات الحكومة الدولية والإقليمية الحكومة الإريترية. وراحت الحكومة المركزية في الصومال تقاتل من أجل البقاء، في حين جرى تجاهل سعي أرض الصومال إلى الاعتراف بها.

واجه القرن الأفريقي أيضًا مجاعة رهيبة ناجمة عن الجفاف وعقبات أعاق توزيع المعونة في الصومال. وهناك ما يزيد على 12 مليون نسمة، هم بصورة أساس من الصومال ويقطنون فيه، يحتاجون إلى المساعدة الغذائية الإنسانية<sup>(6)</sup>. وهذا أحد أعراض تأثير التغير المناخي في الدول الهشة الذي يتجلى من خلال الجفاف المتكرر المدمر والمجاعة والتصحر. وتترك المجاعة آثارها في ديناميات الأمن في المنطقة، الأمر الذي يدلّ عليه انسحاب حركة

---

(التحرير).

(5) الحكومة الاتحادية الانتقالية لجمهورية الصومال هي الحكومة المعترف بها دوليًا في الصومال. أسست باعتبارها واحدة من المؤسسات الاتحادية الانتقالية وفقًا لما جاء في الميثاق الاتحادي الانتقالي الذي جرى وضعه في تشرين الثاني/نوفمبر 2004، عن طريق المجلس التشريعي الاتحادي الانتقالي (التحرير).

(6) صدر عن مؤتمر الاتحاد الأفريقي المخصص لتقديم التعهدات اللازمة للتخفيف من وطأة كارثة المجاعة في القرن الأفريقي، بيان صحفي أفاد أنه أمكن جمع 351 مليون دولار أميركي، إلا أن الرقم موضع تساؤل، (رويترز، 25/8/2011).

«الشباب» من مقديشو. ويعرقل تدهور البيئة بقاء المجتمعات الرعوية، في حين أن نزوح السكان إلى مناطق يمكنهم أن يجدوا فيها الماء والكأ يطلق شرارة النزاع ويزيد أواره.

كان التنافس على الموارد بين المجتمعات، وانتهاك الدول المركزية حرمة المناطق الطرفية البعيدة من المركز، التي لم تكن للسلطات الحكومية سيطرة عليها تقليدياً بغية استخراج المعادن والنفط، قد تسبباً بإثارة نزاعات بين الحكومات وتلك المجتمعات. ويرتبط بعض النزاعات في أفريقيا، إن لم يكن معظمها، بعمليات تشكّل الدولة - الأمة، وهي منتجات ثانوية للتعارض بين مصلحة الحكومة في المركز الكامنة في السيطرة على المناطق الطرفية، وفي التحكم بها وفي استغلالها مواردها من جهة، وبين مقاومة الشعب في المناطق الطرفية. والصراعات الممتدة من الصومال إلى إثيوبيا، والصراعات التالية للاستفتاء في كل من إريتريا والسودان، هي أمثلة عن المواجهة بين دول ضعيفة تحاول أن تسيطر على الحيز وعلى الموارد، وتسعى إلى فرض سيطرتها على سكان لم يسبق أن حكمتهم دولة - أمة «فعلية» على النحو السوي. وتخوض الدول - الأمم كلها تقريباً سيرورة مماثلة من بناء الدولة - الأمة. وقُتل في هذه السيرورة مئات آلاف البشر، وتشرد الملايين بسبب الصراعات والمجاعة في القرن الأفريقي.

تتفحص هذه الدراسة الموضوعات المذكورة آنفاً، فضلاً عن تحدّيات السلام والأمن في القرن الأفريقي عموماً، وفي إثيوبيا بوجه خاص. وعلاوة على ذلك، تُناقش الأخطار المباشرة وغير المباشرة التي تهدّد الاستقرار في المنطقة. وما أراه هو أن شعوب القرن الأفريقي تحتاج إلى تلبية الأمن المباشر وغير المباشر كي يسود الاستقرار تلك المنطقة. ويشمل الأمن المباشر غياب الحرب والعنف والصراعات المدقّة. أمّا الأمن غير المباشر، فيستلزم اجتثاث أسبابهم العميقة؛ إذ يولّد الفقر المدقع والظلم مختلف صنوف السخط والعنف والحرب. وتوفير الأمن غير المباشر للجميع يتسبّب بأمن غير مباشر مستدام. هكذا، يشكّل الفقر المدقع العقبة الأساس التي تحول دون حياة هادئة وتعوق

الاستقرار في المنطقة. ويشكّل التطرّف العنيف وغياب الديمقراطية، بما في ذلك العنف المرتبط بالانتخابات، العقبة الثانية الأشدّ خطورة التي تعترض سبيل السلام والأمن في المنطقة. ويشكّل التطرّف الديني الجذري وتهديد الهجمات الإرهابية وفشل الدولة في الصومال، التحدي الثالث الذي يُهدّد أمن القرن الأفريقي. وفي حين أن معظم نزاعات القرن الأفريقي هذه الأيام هي من نوع النزاعات داخل الدول أو النزاعات المحلية، فإن الردود عليها تتخذ طابعًا دوليًا إلى درجة تحول دون أن تتدبّرّها الدولة المحلية أو الجماعة المحلية المؤثرة في الكيانات دون الإقليمية والإقليمية. وضمن السياق ذاته تسيّبت مصالح الفاعلين الدوليين مثل الولايات المتحدة الأميركية والصين، في سعيهم وراء الموارد الطبيعية خصوصًا النفط والأسواق، بالتدخلات الدولية التي جعلت الدول و«إيغاد» والاتحاد الأفريقي أضعف من أن تستجيب لهذه التهديدات على نحو فاعل.

تنقسم هذه الدراسة إلى أربعة مباحث رئيسة، بما فيها المدخل والاستنتاجات. يُركّز المبحث الأول على إثيوبيا وتحديات الحُكم فيها، خصوصًا تلك الناجمة عن بنيتها الاتحادية وفشل النخبة السياسية في النأي بنفسها عن سياسات السخط ومن ثم التركيز على المستقبل، ويتناول المبحث الثاني تحديات السلم والأمن في بلدان القرن الأفريقي المجاورة. ويُعنى المبحث الثالث بالتعاون القائم والممكن بين إثيوبيا والعالم العربي. وأخيرًا، تقدّم الخلاصة ملاحظات عامة بشأن النقاط الأساس في الدراسة وتوصيات عن كيفية إقامة تعاون وثيق بين العالم العربي وإثيوبيا.

## المنهج

تعتمد هذه الدراسة البحثية على الدراسة النظرية والتأويلات الشخصية، والمناقشات الآتية من المقابلات بصورة أساس. وقد أفادت في بعض الحالات من مواد وثيقة الصلة بالموضوع وتعود إلى الاتحاد الأفريقي، و«إيغاد»، والدول الإقليمية. وأتاح لي موقعي، بصفتي رئيسًا لبرنامج منع نشوب الصراعات



الأفريقية في معهد الدراسات الأمنية ومنسّقًا سابقًا وخبيرًا قانونيًا في مفوضية الاتحاد الأفريقي، أن أناقش صنّاع السياسة وممارسيها في أفريقيا.

### مدخل موجز عن إثيوبيا وصلاتها الدينية والتاريخية بالعالم العربي

اشتهرت إثيوبيا في العالم المعاصر بأشياء ثلاثة: المجاعة الكبرى في عام 1986، والعدّاون الأولمبيون مثل آيسي بيكيل<sup>(7)</sup>، وهابلي جيري سيلاسي<sup>(8)</sup>، وقهوتها الرائجة دوليًا. كلّ هذا صحيح، لكنه لا يصف إثيوبيا وصفًا كاملاً، ذلك بأن إثيوبيا، بحضارتها البالغة القدم، تشتهر بآلاف الأشياء الأخرى.

تفاخر إثيوبيا، إلى جانب تاريخ الحضارة الأكسومية<sup>(9)</sup> القديم، بصلتها بالديانات الإبراهيمية الثلاث الأقدم والأكبر والأكثر شعبية: المسيحية والإسلام واليهودية؛ إذ دخلت المسيحية إثيوبيا في القرن الرابع وباتت الديانة الرسمية في الإمبراطورية الأكسومية. وفي القرن السابع، استضاف ملك إثيوبيا النجاشي أول هجرة بعث بها النبي محمد أتباعه إلى إثيوبيا حيث فرّوا يطلبون ملاذًا من الاضطهاد في مهد الإسلام<sup>(10)</sup>. وإثيوبيا بلد مقدّس تاريخيًا وثقافيًا لدى كلّ من الإسلام والمسيحية. ويشكّل كلّ من كنيسة أكسوم تسيون ماريام وجامع نجاش في تقراي، في شمال إثيوبيا، موقعين مقدّسين لدى كلّ من الديانتين. وينعم أتباع هاتين الديانتين الكبيرتين كلتيهما بمكان في التاريخ الإثيوبي، يمكنهم

---

(7) أول أفريقي ملون يحرز نصرًا أولمبيًا، عندما فاز بقدّميه العاريتين في سباق الماراثون الذي جرى في مدينة روما في عام 1960، وسجل بيكيل رقمًا عالميًا قياسيًا في سباق العشرين ميلًا وقدره ساعتان و15 دقيقة و16.2 ثانية. وبعد ذلك فاز بـ 12 سباقًا من أصل 13 خلال الفترة بين عامي 1960 و1966 (التحرير).

(8) صاحب الرقم العالمي الحالي لسباقات الماراثون (التحرير).

(9) مملكة الأكسوم هي المملكة الأفريقية التي أنشأها في عام 400 قبل الميلاد السبأيون (من مملكة سبأ القديمة التي امتدت من شواطئ البحر الأحمر والحشة وضمت جنوب جزيرة العرب حيث تقع اليمن اليوم) وأخضعوها لهم (التحرير).

Stuart C. Munro-Hay, *Aksum: An African Civilisation of Late Antiquity* (Edinburgh: (10) Edinburgh University Press, 1991).

التماهي به بفخر. ولهذه الروابط التاريخية والدينية والثقافية ببلدان الشرق الأوسط مكانة خاصة في سياسة إثيوبيا للشؤون الخارجية وسياستها الأمنية الوطنية وفي استراتيجيتها<sup>(11)</sup>.

الحفاوة التي استقبلت بها إثيوبيا أول المسلمين الذين لاقوا اضطهادًا في مسقط رأس الإسلام ذاته، وقرارها أن توفر لهم ملاذًا، هما حقيقة تاريخية تُسيطر على العلاقة بين الطوائف المسيحية والمسلمة في إثيوبيا. وتشكل بعض مناطق إثيوبيا، مثل منطقة ويلو التي تقع على بعد 500 كلم شمال أديس أبابا، مثال التسامح الديني. صحيح أن ذلك ينطبق على مناطق كثيرة في إثيوبيا، إلا أن المسيحيين والمسلمين في ويلو مختلطون ثقافيًا واجتماعيًا، حيث يتزوجون في ما بينهم، ويعيشون الحياة ذاتها تقريبًا كشعب واحد. والاستثناء الأبرز لهذا التعايش السلمي هو هجوم أحمد جُرى<sup>(12)</sup> [الملقب بـ Gurey باللغة الصومالية وبـ Gragn باللغة الأمهرية، وكلاهما يعني «الأعسر»] في القرن السادس عشر على هضاب إثيوبيا. وهذا ما يجعل التعايش السلمي بين المسلمين والمسيحيين الإثيوبيين على مدى قرون لم تتخللها سوى بضع حوادث أشعلتها دوافع سياسية، مثالًا يُحتذى.

إثيوبيا من الأمم القليلة جدًا في العالم التي لم تُستعمر قط. وهي أول بلد أسود وأفريقي يهزم إيطاليا الاستعمارية الأوروبية البيضاء عند نهاية القرن التاسع عشر في معركة عدوة. ولم يكن هذا الانتصار على القوة الاستعمارية الإيطالية انتصارًا للسود فحسب، بل لجميع الشعوب المُحبة للحرية. وطالما كانت إثيوبيا في مقدمة كفاح البلدان الأفريقية من أجل الاستقلال ودعمت الحركة الساعية إلى تحقيق الوحدة الأفريقية. ونتيجة ذلك اضطلعت أيضًا بدور

---

(11) سياسة جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية للشؤون الخارجية وللأمن الوطني واستراتيجيتها، يمكن العودة إلى الموقع الإلكتروني: [http://www.mfa.gov.et/Foreign\\_Policy\\_And\\_Relation/Relations\\_With\\_Countries\\_Middle\\_East.php](http://www.mfa.gov.et/Foreign_Policy_And_Relation/Relations_With_Countries_Middle_East.php).

(12) السلطان أحمد بن إبراهيم غازي، المعروف بأحمد جُرى (القران)، ولد في عام 1507 ومات في عام 1543. كان الإمام من سلاطين الصومال الذين غزوا الحبشة وهزم العديد من الأباطرة الإثيوبيين، وألحق الكثير من الضرر بتلك المملكة (التحرير).

مهم في إنشاء أول منظمة للوحدة الأفريقية وطورتها لتصبح لاحقًا الاتحاد الأفريقي. وأديس أبابا هي عاصمة أفريقيا الدبلوماسية، وتستضيف مقر الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، إضافة إلى عدد من المكاتب الإقليمية لكثير من المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وساهمت مئات السفارات والبعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى الاتحاد الأفريقي وإثيوبيا من جميع أنحاء العالم في جعل إثيوبيا من بين أكبر خمسة تجمّعات دبلوماسية في العالم.

### السعي إلى تحقيق الوحدة في التنوع والتنمية الاقتصادية

إن اقتصاد إثيوبيا هو اقتصاد زراعي في المقام الأول، يستأثر بـ 80 في المئة من قوتها العاملة، ويوفّر 42 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وتشكّل الصادرات الزراعية 80 في المئة من تجارة إثيوبيا الدولية. وأكدت مؤسسات التنمية والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية أن نموّ إثيوبيا كان وسيبقى بين الأسرع في العالم. ووفقًا لمعطيات البنك الدولي لعام 2010<sup>(13)</sup>، بلغ معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي 8.7 في المئة في العام المذكور؛ إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي نحو 84 مليار دولار أميركي في ذلك العام، أي أنه عرف زيادة 30 مليار دولار عن عام 2007، الأمر الذي دفع إلى الاعتقاد بأن الاقتصاد الإثيوبي سينمو بصورة أسرع ليكون واحدًا من البلدان الخمسة الأسرع نموًا في أفريقيا<sup>(14)</sup>. إلّا أن آثار هذا النمو الإيجابية تدنّت على نحو خطير، متأثرة بالتضخم الشديد الذي تجاوز

---

(13) انظر التقرير القطري الذي أعده البنك الدولي عن إثيوبيا على الموقع الإلكتروني: World Bank, «Country Overview-Ethiopia,» on the Web: <<http://web.worldbank.org/>> (Accessed 27/8/2011).

(14) المصدر نفسه.

هذا ما أكّده صندوق النقد الدولي في ما بعد في تقريره الذي صدر في آب/أغسطس 2011 عن إثيوبيا، وانظر أيضًا المذكرة الإرشادية (أو الاستشارية) الذي أعدتها الهيئة المشتركة لموظفي صندوق النقد الدولي والمؤسسة الإنمائية الدولية التي تناولت خطة النمو والتغير (2010/11 - 2014/15) في 15 آب/أغسطس 2011، وهي متوفرة على الموقع الإلكتروني: <<http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2011/cr11303.pdf>>.

40 في المئة في عامي 2010 و2011<sup>(15)</sup>. وثمة تقدير لإثيوبيا أيضًا على ما تبذله من جهود لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي وضعتها الأمم المتحدة، وقد قطعت أشواطًا مهمة على طريق تحقيق هذه الأهداف في ميداني الصحة والتعليم.

يبلغ متوسط دخل الفرد في إثيوبيا 350 دولارًا أمريكيًا، ويكسب الإثيوبيون ما يقلّ عن 700 دولار مقارنة بأبناء بقية بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى<sup>(16)</sup>. ويأتي 27 دولارًا (17 في المئة) من متوسط دخل الفرد من الإغاثة الدولية، وهو ما يجعل إثيوبيا من البلدان التي تتمتع بإحدى أعلى النسب في مجال تلقي المعونات. ولا يتجاوز عدد الذين يفوق دخلهم اليومي دولارين اثنين 25 في المئة من السكان. ويعيش نحو خمسة ملايين نسمة من الشعب الإثيوبي من برامج المعونة. وسوف يبقى الفقر المدقع يَسُمُ إثيوبيا في الأعوام المقبلة. وتُشكل المجاعة والفقر الشديد تحديّين خطيرين يواجهان السلام والأمن في إثيوبيا. ونظرًا إلى تلك الأولوية التي ثبتت صحتها، تتطلّع سياسة إثيوبيا، بما فيها سياستها الخارجية، إلى الداخل لمعالجة الفقر الذي ترزح البلاد تحته<sup>(17)</sup>. لكن إضافة إلى مشكلات الحكم الصالح المتعلقة بتضييق حيز الديمقراطية، تشمل تحديات الاستقرار في إثيوبيا ومنطقة القرن الأفريقي نظامها الاتحادي الفتي والتنافس التاريخي على نهر النيل، والنزعة الوطنية الإريتريّة القائمة على العداء لإثيوبيا، وغلاء التكلفة المرتبطة برسوم الموانئ، وفشل الدولة في الصومال وما ارتبط بذلك من تطرّف ديني جذريّ.

---

(15) انظر أيضًا المذكرة الإرشادية (أو الاستشارية) التي أعدتها الهيئة المشتركة لموظفي صندوق النقد الدولي والمؤسسة الإنمائية الدولية والتي تناولت خطة النمو والتغيير (2010/11 - 2014/15)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2011/cr11303.pdf>.

(16) انظر: World Bank, «Country Overview-Ethiopia».

(17) سياسة جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية للشؤون الخارجية وللأمن الوطني واستراتيجيتها، يمكن العودة إلى الموقع الإلكتروني: [http://www.mfa.gov.et/Foreign\\_Policy\\_And\\_Relation/Relations\\_With\\_Countries\\_Middle\\_East.php](http://www.mfa.gov.et/Foreign_Policy_And_Relation/Relations_With_Countries_Middle_East.php).

## أولاً: تحديات الحكم

### 1 - النظام الاتحادي (الفدرالية) بوصفه إدارة للصراعات

منذ عام 1991، بات لدى إثيوبيا دستور اتحادي إثني - لغوي يضم تسعة أقاليم على أساس إثني. ونظرًا إلى تنوع البلاد الإثني وتاريخها السياسي المتسم بالسيطرة الإثنية<sup>(18)</sup>، صمّم النظام الاتحادي الإثنية - اللغوية في إثيوبيا لمعالجة «المسألة القومية» (وهذا هو الاسم الشعبي الذي اتخذته صراع ستينيات القرن العشرين ضد السيطرة الإثنية - اللغوية في إثيوبيا)<sup>(19)</sup>. وكان هذا الصراع السبب الأساس للحرب الأهلية وحركات التمرد الفلاحية في كثير من أنحاء إثيوبيا قبل عام 1991<sup>(20)</sup>. ويُغية معالجة هذه المسألة، نصّت المادة 39 من الدستور الاتحادي على أن لكل جماعة ثقافية - إثنية إقليمها الخاص وأرضها. وقامت على هذا الأساس تسعة أقاليم، هي تقراي وعفر وأمهرة وأوروميا والأقاليم الصومالية (التي اتخذت اسمها من الجماعات الثقافية - الإثنية المسيطرة بين السكّان)؛ وتشكل هذه الجماعات متجانسةً إثنيًا إلى هذا الحدّ أو ذاك مع جماعة ثقافية - إثنية أخرى الأغلبية المسيطرة في كلّ إقليم. أمّا الأقاليم الباقية - شعوب جنوب إثيوبيا وقومياتها وغامبيلا وبني شنقول/ قماز وهرري - فهي متعدّدة الإثنيات وتفتقر إلى جماعة ثقافية - لغوية مهيمنة. وتندرج تحت كلّ إقليم مناطق ومقاطعات (باللغة الأمهرية وريدا) وبلديات (بالأمهرية كبله). ونظرًا إلى ما منحه الدستور الاتحادي للمجتمعات الثقافية الإثنية من حقّ مطلق في تقرير المصير، فإنّه من المتوقع أيضًا أن تمنح الأقاليم مجتمعات الأقليات الثقافية الإثنية وضعًا إداريًا خاصًا، وهو ما سبق

---

Andreas Eshete, «Ethnic federalism: New frontiers in Ethiopian politics.» Paper (18) Presented at: The First National Conference on Federalism, Conflict and Peace Building (United Nations Conference Center (UNCC), Addis Ababa, 5-7 May 2003).

Mehari Taddele Maru, «Federalism and Conflicts in Ethiopia: Group Rights, Liberalism, (19) and Federalism.» *Africa Insight*, vol. 39, no. 4 (March 2010), pp. 127-148.

Mehari Taddele Maru, «Migration, Ethnic Diversity and Federalism in Ethiopia.» (20) (Unpublished Dissertation, University of Oxford, Refugee Studies Centre, Queen Elizabeth House, 2004).

أن فعله بعضها، عبر خلق مناطق خاصة (تُعرف بالليا)، أو مقاطعات خاصة (تُعرف بالليا وريدا). وهناك ست مقاطعات خاصة: واحدة في إقليم أمهرة الإقليمية، وخمس في إقليم جنوب إثيوبيا الذي يشمل شعوب الأمم الجنوبية وقومياتها. وكلّما ازداد التنوّع اللغوي في الإقليم، ارتفع عدد المقاطعات الخاصة التي يتوقّع أن يشتمل عليها<sup>(21)</sup>.

للسياسة عواقب مقصودة وأخرى غير مقصودة، قد تكون إيجابية أو سلبية، بمساهماتها في السلم والتنمية في البلاد. لكن صانع السياسة الأفضل، من منظور صنع السياسات، هو الذي يُقدّر مخاطر العواقب غير المقصودة، ويصوغ آلية للتعامل مع كلّ من العواقب المقصودة وغير المقصودة التي تنطوي عليها سياسة معيّنة. ولعلّ العاقبة غير المقصودة الأشدّ سلبية للنظام الاتحادي اللغوي - الإثني، على الرغم من كونه ترياقًا فاعلاً ضد الصراعات المستحكمة التي تضرب بجذورها في الهوية اللغوية - الإثنية على المستوى الوطني، هي أنه يفاقم الصراعات القائمة ويتسبّب بأخرى عديدة، قد لا تقلّ خطورة. وطالما قامت صراعات المجتمعات الإثنية اللغوية، خصوصاً الرعوية، على الموارد مثل الأراضي الزراعية والمراعي والأنهار وسواها من المجالات الطبيعية، لكن الحدود الإثنية اللغوية المكرّسة قانونيًا فاقمت هذه الصراعات وخلقت منازعات قانونية على هذا الصعيد. أمّا العاقبة السلبية الثانية الناجمة عن النظام الاتحادي الإثني اللغوي فترتبط بانتهاكات حقوق الأقليات وحريات الأفراد الذين يعيشون في وحدات إدارية معيّنة قائمة على أساس إثني. وسوف نناقش أدناه عواقب النظام الاتحادي الإثني اللغوي هذه.

## 2 - النظام الاتحادي الإثني اللغوي وتوطّن الصراعات

فاقم النظام الاتحادي الإثني اللغوي الإثيوبي، في بعض الحالات، المشكلات التقليدية القائمة وغيرها من المشكلات المماثلة التي كان ينوي

---

(21) انظر: Mehari Taddele Maru, «Ethiopian Constitution Protects Diversity,» *Federations* (Ottawa) (October-November 2007), on the Webs: <[http://www.forumfed.org/en/products/magazine/vol7\\_num1/ethiopia.php](http://www.forumfed.org/en/products/magazine/vol7_num1/ethiopia.php)>, and <[www.arpdafrica.org](http://www.arpdafrica.org)>.

معالجتها على المستوى الوطني، مثل سيطرة الأقليات الإثنية اللغوية في الأقاليم والصراعات الإثنية على المراعي والمياه. ولعل النظام الاتحادي الإثني اللغوي أنشأ نوعاً جديداً من الصراعات نظراً إلى قيام الحدود وتقاسم السلطة الشرعية وفقاً لـ «سياسة العدد»<sup>(22)</sup>. وهذا ما أضفى على المطالب والحقوق طابعاً إثنيّاً إلى حدٍّ ما<sup>(23)</sup>. ولا يؤدي النظام الاتحادي الإثني بحدّ ذاته إلى التعصب، ولا يتسبب بصراعات إثنية. ومن الأمثلة الجيدة لذلك كلٌّ من سويسرا وبلجيكا والمملكة المتحدة. إلّا أن النظام الاتحادي الإثني اللغوي في إثيوبيا فاقم الصراعات المحلية نظراً إلى تضافر جملة من العوامل. ومن الأمثلة نذكر الصراع في غامبيلا.

في نهاية عام 2003، عاش إقليم غامبيلا في إثيوبيا صراعاً إثنيّاً عنيفاً، أدّى إلى نزوح ما يزيد على 20 ألف نسمة من السكّان تهجّروا داخل إثيوبيا أو فزّوا إلى السودان<sup>(24)</sup>. وأضرّم شرارة الصراع هجوم على عربة للأمم المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر 2003، قُتل فيه ثمانية أشخاص، بينهم ثلاثة من العمال التابعين للأمم المتحدة الذين كانوا يحاولون بناء معسكر جديد للاجئين في المنطقة من أجل قبيلة النوير (Nuer)<sup>(25)</sup> وغيرهم من اللاجئين السودانيين. وحُمِلَت مسؤولية هذا الهجوم لجماعة جذرية من قبيلة الأنويا (Anywaa). وقُتل في هذا الصراع ما يزيد على 190 شخصاً، وأحرقت مئات من البيوت<sup>(26)</sup>.

### 3 - التداعيات التي تطلّ جنوب السودان

غامبيلا هي من الأقاليم غير المتجانسة إثنيّاً، وتفتقر إلى جماعة إثنية لغوية مهيمنة، وذلك بسبب الهجرة (القسرية والعفوية). وتبدو الأقاليم التي

Walter Kälin, *Decentralized Governance in Fragmented Societies: Solution or Cause of (22) New Evils?* (Chur, Zürich: Ruegger, 2003), pp. 9-10, and Maru, «Migration, Ethnic Diversity».

Maru, «Ethiopian Constitution Protects Diversity».

(23) انظر:

Maru, «Migration, Ethnic Diversity».

(24)

(25) قبيلة النوير تسكن في فضاء جغرافي يقع أساساً في إقليم أعالي النيل في السودان وتمتد

إلى داخل حدود إثيوبيا (التحرير).

Maru, «Migration, Ethnic Diversity».

(26)

لا سيطرة فيها لجماعة إثنية لغوية في إثيوبيا معرضة للصراعات الإثنية أكثر من تلك التي تسيطر فيها جماعة إثنية لغوية. وهي تتميز أيضًا بظاهرة الهجرة العنصرية وهجرة الرعاة (النور غالبًا)، وما يلحق بها من آثار ديموغرافية وسواها مثل منظومة تقاسم السلطة على أساس إثني لغوي والصراع على الموارد. وعلاوة على ذلك، تبدو الأقاليم الرعوية أشد ميلًا وعرضة للصراع من تلك الأقاليم المستقرة غير المتنقلة. وكذلك تعكس الهجرة عبر الحدود (هجرة قبيلة النور الرعاة واللاجئين من قبيلة الأنبوا الهاربين من الصراع في غامبيلا إلى جنوب السودان، إضافة إلى هجرة اللاجئين من جنوب السودان الهاربين من الحرب الأهلية في السودان إلى إثيوبيا) الوجه الإقليمي للصراع. ونظرًا إلى ما لإقليم غامبيلا من حدود دولية كثيرة الثغور مع جنوب السودان، فإن سكان المناطق الحدودية يتنقلون بحرية من موسم إلى موسم. حتى إن موظفي القطاع العام بمن فيهم الشرطة، يستقيلون ويسافرون للعمل في جنوب السودان. وتسبب ذلك بجدالات وخلافات بشأن نتائج التعداد السكاني في عام 1994، نظرًا إلى تأثير نتائج التعداد في تقاسم السلطة بين الجماعات الإثنية اللغوية. وتملك غامبيلا عددًا من الجيوب هي عبارة عن قرى استقرت هناك في ثمانينيات القرن العشرين قادمة من مناطق أخرى من إثيوبيا، فضلًا عن كثير من معسكرات اللاجئين القديمة التي تديرها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR). وكانت هذه القرى والمعسكرات في قلب الصراعات العنيفة، وتعرضت لهجمات متكررة.

#### 4 - سياسات العدد والسلطة:

##### أقلية بالسلطة وأكثرية بالعدد والعكس بالعكس

كان للهجرة الواسعة (نحو 110 آلاف مهاجر قسري) إلى إقليم مثل غامبيلا يبلغ تعداد سكانه نحو 160 ألفًا الأثر الواضح في النظام الاتحادي القائم على أساس إثني لغوي. وفي النظام الاتحادي الإثني اللغوي يجري تقاسم السلطة بتناسب طردي مع تعداد الجماعات الإثنية اللغوية. وحين يُعترف بالجماعات الثقافية الإثنية دستوريًا بأنها حاملة حقوق الجماعة، مثل تقرير



المصير والحكم الذاتي، ينجم عن التركيب السكاني والتغيرات الديموغرافية نتائج كثيرة. ولاحظ بوكمان (Bookman) أن «أهمية العدد في تحديد كل من سلطة الجماعة السياسية والاقتصادية بالنسبة إلى الآخرين لا تثبت إلا في نظام قانوني تقوم فيه الحقوق على الجماعة وليس على الفرد»<sup>(27)</sup>. وتؤثر هذه العوامل في تقاسم السلطة وتُفاقم الصراعات القائمة. ويقتضي التفوق العددي النسبي للجماعات الثقافية الإثنية مزيداً من السلطة. ومن نتائج مثل هذا التغير العددي نشوء ما يمكن أن يفضل المرء تسميته «أقلية بالعدد وأكثريّة بالسلطة». والنظام السياسي الذي يدعم «الأقلية بالعدد كي تأخذ سلطة الأكثرية» هو نظام متحجر (غير ليبرالي) بطبيعته. ويتمثل الحلّ الليبرالي الوحيد في تغيير مثل هذا الوضع ومنح سلطة الأكثرية إلى أكثرية السكّان. ولا بدّ من أن تهدّد إذن هذه الأنواع من الهجرة وإعادة التوطين، السكان الأصليين في الإقليم. ولذلك فإن حرية التنقل والهجرة في النظام الاتحادي الإثني اللغوي، قد تؤثر بسهولة في التوازن الديموغرافي وعلاقات السلطة بين الجماعات الإثنية اللغوية. وقد يتسبّب انقلاب النسب السكانية انعداماً في توازن القوى وتنجم عنه حاجة إلى التعديل<sup>(28)</sup>.

يواجه النظام الاتحادي القائم على الإثنية اللغوية في إثيوبيا الآن كلّاً من نزعات التمركز (Centralization) مع حزب حاكم قوي، وبعض نزعات إقصائية مع حزب في الإقليم وموظّفين رسميين ينتمون إلى الجماعات الإثنية اللغوية الأخرى. وكما نورد مثلاً محدّداً، توضّح القراءة التراكمية للمادة الرابعة والثلاثين، بشأن الزواج الثقافي والديني، والمواد الواحدة والخمسين والثانية والخمسين (البند الثاني) والخامسة والخمسين، بشأن تقاسم السلطة، من الدساتير الاتحادية، أن الأقاليم تنعم بسلطة شرعية في الشؤون الثقافية والدينية، وبسلطة تامة على القوانين المدنية وإلى حدّ ما على القانون الجنائي. ويتضافر هذا الأمر وحقّ تقرير المصير والحكم الذاتي بالنسبة إلى الجماعات الإثنية

M. Z. Bookman, *Ethnic Groups in Motion: Economic Competition and Migration in Multi* (27) *Ethnic States* (London: Frank Cass, 2002) p. 152.

Maru, «Migration, Ethnic Diversity».

(28)

اللغوية، ليحمل معه احتمال تصادم بكثير من الحقوق الفردية المنصوص عليها في الدساتير الاتحادية. كما يمكن أن يُهدّد حقوق الأفراد وإمكانات المشاركة الديمقراطية للأشخاص المهاجرين الذين ينتمون إلى أقليات أخرى، أو إلى الجماعة الإثنية اللغوية التي تحوز الأكثرية على المستوى الاتحادي<sup>(29)</sup>.

## 5 - حقوق الإنسان والنظام الاتحادي

تتمثل إحدى العواقب السلبية الناجمة عن النظام الاتحادي الجامع (الإثني اللغوي) في ميل هذا النظام إلى تقييد حرية الحركة والتمييز ضد المقيمين غير الأصليين. وقد شرّعت الحدود الإثنية التي أنشأها الدستور الاتحادي في إثيوبيا مقاومة الهجرة العنصرية بين الإثنيات. وأدت مثل هذه المقاومة (باعتبارها مقاومة قبيلة الأنبا لهجرة قبيلة النوير، ومقاومة قبيلة الأري لهجرة المورسي) في بعض الأحيان إلى مواجهات وصراعات عنيفة. وعلاوة على ذلك، وكما أشار بحق كل من فينر (Weiner) وكاتزنشتاين (Katzenstein)<sup>(30)</sup>، يدعم الترتيب السياسي الاتحادي الإثني اللغوي أبناء الجماعات الثقافية اللغوية المحلية (أبناء الأرض) أكثر من دعمه المستوطنين الذين يعتبرون أنفسهم «مواطنين مهاجرين». وقد يُستخدم النظام الاتحادي القائم على الإثنية اللغوية أيضًا باعتباره مبررًا لانتهاك حقوق المهاجرين بشرعنة التنافس الإثني اللغوي على السلطة والموارد، وإقصاء الآخرين على نحو غير دستوري<sup>(31)</sup>.

يشعر البشر الذين يقيمون في مناطق تسكنها جماعات إثنية ثقافية مختلفة عن جماعاتهم وتعتبرها «وطنها»، بانعدام الأمن، ويحسّون بأنهم غرباء، ويعتريهم شك في شأن حقوقهم. وتكون القوانين التي تحكم الترشح للمناصب العامة والعمل في القطاع العام واللغة والتعليم والاستثمار معرضة لأن تتضمن

---

Kälin, p. 6.

(29)

Myron Weiner, Mary Fainsod Katzenstein and K.V. Narayana Rao, *India's Preferential Policies: Migrants, the Middle Classes, and Ethnic Equality* (Chicago: University of Chicago Press, 1981).

Kälin, p. 9.

(31)

قوانين وممارسات تمييزية في الأقاليم التي تشمل بصورة طبيعية جماعات إثنية لغوية مسيطرة. ومن الواضح أن مثل هذه السياسة جعلت معرفة اللغة الرسمية للإقليم أمرًا ضروريًا للبقاء أو للعمل في القطاع العام. وشعر المستوطنون في بعض الحالات بأن بنية الدولة الاتحادية القائمة على الإثنية اللغوية تهددهم، وأن اللغة والسياسات التعليمية تؤذيهم نظرًا إلى توافر الخدمات العامة والتعليم الابتدائي باللغة المحلية. وتبلغ مثل هذه المعاملة حدّ التمييز وانتهاك المادة 25 من الدستور الاتحادي. وفي حين أن مبرّر إقامة الإقليم القائم على أساس إثني لغوي كان المطالبة بالمساواة والإنصاف، وحقوق الإنسان والتحرّر من السيطرة، فإنه من المفارقة ألا تُقرّ مساواة المهاجرين وأبناء الجماعات الإثنية الثقافية الأخرى في المنطقة. وينص الفصل الثالث من الدستور الاتحادي على تطوّر الحكم الذاتي للجماعات الإثنية الثقافية أساسًا، إذ يشترط على إدارة الإقليم أن تحترم حقوق الإنسان كلها والحقوق الديمقراطية للبشر الواقعين تحت حكمها. ويعاني هذا النص قيدًا دستوريًا على السلطة الدستورية لجميع الجماعات الإثنية الثقافية وأقاليمها. وعلى الأقاليم أن تحترم كلّ الاحترام حقوق هؤلاء المهاجرين بوصفهم أقلية ضمن الإقليم، وتمثلهم في الإقليم، وتتيح لهم المشاركة السياسية.

## 6 - نزعات المركزية وفاعلوها

علاوة على ذلك، عُرف عن الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي (EPRDF)، وهي المهندس الأساس للدستور الاتحادي والحزب الذي حكم البلاد خلال العشرين عامًا الماضية، دعمها الشديد للمادة التاسعة (سيادة الجماعات الإثنية الثقافية)، والمادة التاسعة والثلاثين (حق تقرير المصير والانفصال)، والمادة الأربعين (الملكية الجماعية للأرض) من الدستور الاتحادي. ولن تبقى الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي هي نفسها، في أعين كثير من البشر إذا ما غيرت موقفها السياسي من هذه النصوص الدستورية. فهذه النصوص هي أحجار الأساس للجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي. وفي الحقيقة، تكاد تكون الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب

الإثيوبي مرادفًا للنظام الاتحادي القائم على الإثنية اللغوية وحق الانفصال وملكية الأرض الجمعية.

## 7 - المركزية الديمقراطية لدى الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي

يتمثل أحد أسباب التباين بين السلطة الشرعية والسلطة الفعلية (أو سلطة الأمر الواقع) في المؤسسات الاتحادية المركزية وفي المواقف التي تعمل ضد وجود نظام اتحادي مالي حقيقي ونقل فعلي للسلطة. والمؤسستان الأشد مركزية هما:

- الحكومة المركزية ووزاراتها التي لا تزال تحافظ على احتكارها مناطق عديدة من الحياة العامة اعتمادًا على الموارد التي تسيطر عليها، وخاصة تلك الناجمة عن المعونة الخارجية. وفي المقابل، فإن اعتماد الحكومة المركزية على المعونة يجعل الأقاليم والمقاطعات (الوريدا) تفتقر إلى قدرات مالية بالمعنى الدقيق للكلمة، نظرًا إلى اعتمادها المالي على الحكومة المركزية. وهذا ما يُحدّ، بدوره، من قدرتها؛

- تُسيطر الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي بوصفها الحزب الحاكم والمهندس الأساس للدستور الاتحادي، على الهيئات التشريعية والتنفيذية كلها للإقليم، وتنفّذ سياساتها عبر القنوات الحزبية. ولا يوفر هذا الحزب لموظفيه المحليين المنتخبين أو المعيّنين أيّ حافز للتفكير المستقلّ والجرأة على تحدي الحكومة الاتحادية، أو ممارسة السلطة التي يمنحها لها الدستور الاتحادي. فلماذا يحدث ذلك؟

يقوم تنظيم الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي على مبدأ المركزية الديمقراطية، وهي تمارس سيطرة صارمة على الحكومات الإقليمية والمحلية عبر بنية الحزب. ويعمل الحزب المنظّم على أساس المركزية الديمقراطية على نحوٍ شبيه بالجسم البشري، حيث الرأس والذماغ والذراعان والساقان.

ويناقض تقسيم العمل هذا بطبيعته كلاً من النظام الاتحادي ونقل السلطة. فما يُقصد بالنظام الاتحادي هو إنشاء أو إفساح المجال أمام إنشاء رؤوس وأدمغة وسيقان وأذرع عديدة وربما مختلفة. والحرية المحلية في صنع القرار السياسي والاقتصادي هي أساس إذا ما أُريد للنظام الاتحادي ونقل السلطة أن يعمل على نحو فاعل ويعزّز النمو الاقتصادي.

لذلك، وفي حين يوفّر الدستور الاتحادي أساساً مؤسسياً رسمياً ممتازاً لقيام إثيوبيا سلمية وامتلاك الشعوب المحلية السلطة على صناعة القرار، بما في ذلك القرار الاقتصادي، تمنع ثقافة حزب الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي وبنيته تنفيذ السياسات اللامركزية تنفيذاً فاعلاً. وأبو الدستور - حزب الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي نفسه عبر ثقافته التنظيمية الخاصة ببنية حزب مركزي - هو الذي أضعف نقل السلطة؛ إذ يعارض تكوينه السياسي بالفعل ما كان قد أطلقه بالنسبة إلى نقل السلطة على مستوى المقاطعة الانتخابية. إن المركزية الديمقراطية هي نقيض النظام الاتحادي.

قد لا يأتي التغيير على هذا الصعيد في المستقبل القريب. وقد «خفتت» السياسة الإثيوبية الآن، منذ انتخابات عام 2005، بسبب إعلان رئيس الوزراء مليس زيناوي عن نيّته مغادرة منصبه في عام 2015. غير أن هذا الإعلان جرى أول مرة بعد العنف الذي اندلع في عام 2005 بعد الانتخابات. وفي بداية عام 2010، قام الحزب الحاكم، الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي، ورئيس الوزراء بوصفه رئيسه، بمراجعة إعلانه السابق أن نقل السلطة من قيادة الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي السابقة إلى قيادة جديدة سوف يحصل من خلال خطة خمسية للخلافة بدأت أصلاً في عام 2010. ولا بدّ من مراقبة نتيجة خطة الخلافة هذه عن كثب، للتأكد من أنها ستُحدِث أيّ تغيير في الدستور، أو في الحكومة في إثيوبيا.

تواجه جنوب أفريقيا، بقيادة المؤتمر الوطني الأفريقي المشكلة ذاتها. فالمؤتمر الوطني الأفريقي هو حزب شبه اتحادي وإنما بسيطرة مركزية

صارمة<sup>(32)</sup>. ويُمكن المؤتمر الوطني الأفريقي أن يقلل بسهولة قادة الأقاليم في جنوب أفريقيا، وهم يوازنون رؤساء الأقاليم في إثيوبيا، لأنهم قد لا يكونون بالضرورة من أعضاء حزب المؤتمر النافذين في ذلك الإقليم. ويعتبر رئيس حزب المؤتمر قادة الأقاليم<sup>(33)</sup>، وهذا ما يجعل سيطرة الحزب الحاكم المفرطة والاتجاهات والمواقف المركزية التي تتخذها الحكومة العقبة الأصعب أمام التوزيع المالي الناجع في إثيوبيا.

أما العقبة المعوقة الثالثة التي تعترض عملية التوزيع المالي، فهي الافتقار الجدي إلى الخبرة والكفاءة التقنية في مجال صنع القرار. ومن الواضح أن هنالك تحسّناً من نواح عديدة في أداء الحكومات المحلية، مثل تقديم الخدمات وبناء القدرات وعملية نقل السلطة. وعبر البنك الدولي وغيره من المشاريع، مثل مشروع هارفرد، عن رضاها عن تقديم الخدمات العامة الجارية واللامركزية في إثيوبيا<sup>(34)</sup>، لكنهما أشارا أيضاً إلى شكوك جدية في قدرة الولايات الإقليمية والمقاطعات على تنفيذ مشروع اللامركزية الطموح؛ ففي إثيوبيا يتدنّى عدد الموارد البشرية المدربة جيداً والخبرة في الإقليم، وفي المستوى الأدنى من الحكومة مقارنة بالمركز. ويعتقد بترسون (Peterson) أن اللامركزية في إثيوبيا شتت القدرات البشرية لأنها أنشأت مؤسسات جديدة، ولذلك يجب أن تكون اللامركزية كما يرى، تطوّرًا لا ثوريًا كما هي الحال في إثيوبيا<sup>(35)</sup>. ويضيف بترسون: أندر الموارد في القطاع العام في إثيوبيا هو توافر الكادر الحكومي الكفؤ. لا يمكن لأيّ مقدار من الاستشارة الخارجية أو

---

Junaid Ahmad, «Rethinking Decentralization in South Africa,» (Presentation Prof. Joseph (32) Stern's Course at J. F. Kennedy School of Government, Harvard University, April 2007), and Jennie Litvack, Junaid Ahmad and Richard Bird, *Rethinking Decentralization in Developing Countries*, Sector Studies Series; 21491 (Washington, DC: World Bank, 1998), on the Web: <<http://www1.worldbank.org/publicsector/decentralization/Rethinking%20Decentralization.pdf>>.

Ahmad, «Rethinking Decentralization».

(33)

Stephen B. Peterson, «Financial Reform in a Devolved African Country: Lessons (34) from Ethiopia,» (Development Discussion Paper; no. 766, Harvard University, Harvard Institute for International Development, June 2000), and World Bank, Working for a World Free of Poverty, on the web: <[www.worldbank.org/en/country/ethiopia](http://www.worldbank.org/en/country/ethiopia)>

Peterson, p. 23.

(35)

السلع أو التمويل أن يحلّ مكان هذه الموارد. ويحدّد توافر الكادر الحكومي ونوعيته توقيت الإصلاح وتسلسله، وما هي الإصلاحات التي ستجري ومتى، إضافة إلى مستوى الكفاءة العملية التي يجب الحفاظ عليها في أثناء تنفيذ الإصلاحات<sup>(36)</sup>.

في إثيوبيا، قد لا يشعر المسؤولون المحليون بأنهم خاضعون للمساءلة من جانب الشعب. وهم أقل مسؤولية عن إخفاق سياسات التنمية التي يضعونها، أو عن عدم وجودها، بسبب غياب أي آلية قوية للمحاسبة العامة، أو عدم توافر أيّ تحفيز لهم للقيام بذلك. وقد يميل المسؤولون المحليون إلى أن يكونوا أكثر استجابة للحزب الحاكم، الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي، لأن مسيرتهم المهنية تتوقف على قيادة هذا الحزب أكثر ممّا تتوقف على أصوات متخبيهم. وليس ثمة حوافز سياسية تحفّز المسؤولين المحليين على السعي إلى كسب دعم ناخبهم كي يبقوا في مناصبهم، فذلك يتوقف على قرار الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي أكثر ممّا يتوقف على الانتخابات العامة. ومن جهة أخرى، إن أولئك الموظفين الذين يهتمهم أن يخضعوا لمساءلة الجمهور، هم إمّا غير قادرين على تقديم سياسة تنمية مالية أو اقتصادية بديلة (نظرًا إلى افتقارهم إلى هكذا قدرة)، وإمّا غير قادرين على ممارسة سلطتهم الدستورية بصورة جريئة.

## ثانيًا: السلام والأمن

### 1 - نهر النيل

كان التنافس التاريخي بين إثيوبيا ومصر على نهر النيل من أهم العقبات التي اعترضت التعاون بين إثيوبيا والعالم العربي. فمنذ زمن طويل ومصر تدّعي حقًا تاريخيًا في حصّة سنوية تبلغ 5.55 مليار م<sup>3</sup> من مياه النيل، وهو ما يهدّد إثيوبيا التي هي مصدر 86 في المئة من مياه هذا النهر. وتقوم حجة مصر على اتفاق النيل في عامي 1929 و1959 الموقع بين المملكة المتحدة

(36) المصدر نفسه، ص 24.

ومصر والسودان في زمن الاستعمار. وتعارض إثيوبيا والبلدان الضفافية العليا الأخرى كلها هذا الادعاء الحصري، وذلك لثلاثة أسباب. يرتبط السبب الأول بعدم قابلية الاتفاقات الاستعمارية للتطبيق، لأنّ الدول الاستعمارية ليس لها أن تكون أطرافاً في هذه الاتفاقات، ولم تكن أطرافاً فيها. وإثيوبيا لم تُدعَ، وكانت البلدان الضفافية الأخرى مستعمرة في ذلك الحين. والسبب الثاني هو أن مثل هذا الحق الحصري في المياه ليس منصفاً، ولا يشترعه القانون الدولي. والسبب الثالث هو أن هذه البلدان تدعو إلى الحوار والتعاون باعتبارهما الطريقة المنصفة والشرعية الوحيدة لحلّ الخلافات. ولهذا أنشأت البلدان الضفافية كلها بما فيها مصر مبادرة حوض النيل، ووضعت في عام 2010 الاتفاق الإطاري للتعاون (CFA) بين دول حوض النيل بغية إبرامها<sup>(37)</sup>. ورفضت مصر بقيادة الرئيس السابق حسني مبارك رفضاً قاطعاً إبرام الاتفاق، وطالبت بتعديلين جوهرين موضوعين أساسيين: حقّ الفيتو لمصر حيال أي مشروع تُقيمه على نهر النيل البلدان الضفافية العليا، واشترط يرد في الاتفاق وينصّ على ضمان حصّة المياه التي تستخدمها الآن<sup>(38)</sup>، وهذا ما لم تقبله أغلبية البلدان الضفافية، لأنها توافق بذلك على المعاهدات الاستعمارية القديمة بصورة غير مباشرة.

غيّرت بعض الديناميات السياسية في القرن الأفريقي وشمال أفريقيا ديناميات مياه النيل، ولعلّ هذا التغيير كان إلى الأفضل؛ إذ وقعت الآن ستة من البلدان الضفافية الاتفاق الإطاري للتعاون. ولا يزال على مصر والسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية توقيعهم. ومن المرجح كثيراً أن يوقع جنوب السودان، وهو الدولة الجديدة في منطقة مبادرة حوض النيل، هذا الاتفاق خلال الأعوام القليلة القادمة، وهو ما يجعل عدد البلدان الموقعة سبعة بلدان من مجموع عشرة. ويرجح إبرام ذلك الاتفاق في الأعوام المقبلة. وعلاوة

---

(37) مسودة مبادرة حوض النيل، اتفاق إطاري للتعاون بشأن حوض نهر النيل، عتيبي، أوغندا،

14 أيار/ مايو 2010.

(38) وزير مصر للمياه عن مبادرة حوض النيل، انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.telegraph.co.uk/news/wikileaks-files/egypt-wikileaks-cables/8327160/EGYPTIAN-WATER-MINISTER-ON-THE-NILE-BASIN-INITIATIVE.html> (Accessed 1 November 2001).



على ذلك، أعلنت إثيوبيا نيتها بناء سدّ عظيم على النيل، أطلقت عليه اسم «سدّ النهضة» أو «سدّ الألفية»<sup>(39)</sup>. ومع الانتفاضة وتنحي حسني مبارك، عبرت الحكومة المصرية الجديدة عن تغيير في سياستها الخارجية تجاه أفريقيا، وفي قضية نهر النيل<sup>(40)</sup>. وعلى الرغم من أن معظم القرارات الخارجية التي تصدرها الحكومة الانتقالية في مصر هي قرارات مؤقتة ومحددة الغرض بطبيعتها، نظرًا إلى الديناميات السياسية في مصر الآن، فإن قرار مصر استشارة البلدان الضفافية للنيل هو إشارة إيجابية يجب تشجيعها من أجل السلام والأمن في المنطقة. كما أن الاتفاق بين إثيوبيا ومصر والسودان على إنشاء لجنة ثلاثية الأطراف لتقويم تأثير بناء السدّ في تدفق مياه النيل هو خطوة إيجابية<sup>(41)</sup>. ولا شك في أن تعاون البلدان الضفافية للنيل سوف يشكّل مثالًا لتحويل الموارد العابرة للحدود، مثل نهر النيل، من عوائق إلى جسور بين البلدان.

## 2 - الصومال وسعيه إلى تحقيق الدولة المركزية

يشكّل الصومال مثالًا نموذجيًا أصليًا للدولة الفاشلة والهشة، بعد عقدين من غياب الدولة واستشراء الأعمال الإرهابية والتشريد والمجاعة والقرصنة والخطف. وتتجاوز تداعيات دولة الصومال الفاشلة ما وراء حدود الصومال لتؤثر في السلام والأمن في القرن الأفريقي والمجتمع الدولي بوجه عام.

الصومال من بلدان أفريقيا النادرة من حيث اشتماله على جماعة إثنية ثقافية واحدة هي الصومالية (التي تضم قبائل عديدة). وبحسب تقديرات الأمم

---

(39) إعلان وزير الشؤون الخارجية جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية في 28 أيار/ مايو، اليوم الذي أطلق فيه سد النهضة، ووزارة الشؤون الخارجية، قسم الصحافة، أسبوع في القرن، متوافر على الموقع الإلكتروني: <[http://www.mfa.gov.et/Press\\_Section/Week\\_Hom\\_Africa\\_May\\_27\\_2011.htm#1](http://www.mfa.gov.et/Press_Section/Week_Hom_Africa_May_27_2011.htm#1)> (Accessed 5/6/2011).

(40) رئيس وزراء مصر يزور إثيوبيا ويناقش موضوع النيل (متدنيات إثيوبيا، 13/4/2011)، على الموقع الإلكتروني: <<http://ethiopiaforums.com/egypt-prime-minister-to-visit-ethiopia-and-discuss-on-nile>>.

(41) وافق السودان ومصر على إنشاء لجنة ثلاثية لتقويم آثار سدّ النهضة الإثيوبي، انظر الموقع الإلكتروني: <<http://ethiopiaforums.com/sudan-agrees-to-tripartite-committee-over-ethiopia%2%80%99s-nile-dam>>.

المتحدة في عام 2005، بلغ تعداد سكان الصومال 10.7 ملايين نسمة. وفيه دين واحد سائد هو الإسلام، ولغة واحدة هي الصومالية. وقد نال الصومال استقلاله في تموز/ يوليو 1960 بعد دمج الجزء الشمالي، أرض الصومال الذي كان مستعمرة بريطانية، وجنوب الصومال الذي كان تحت الحكم الإيطالي. وكانت بنية الحكم بعد الدمج موحدة في القمة، لكن مركزيتها كانت واهية (اتحاد هش) على مستوى القاعدة<sup>(42)</sup>. وفي عام 1969 استولى الجنرال سياد بري على السلطة بعد إطاحته أول حكومة منتخبة ديمقراطيًا. وفي عام 1977 غزا سياد بري منطقة أوغادين في إثيوبيا، وهو ما أدى إلى اندلاع الحرب الإثيوبية - الصومالية في عام 1978 التي كانت نتيجة الحرب الباردة، شأنها شأن حروب أخرى في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية. ومع نهاية الحرب الباردة في أواخر ثمانينيات القرن العشرين، فقدَ نظام سياد بري الاشتراكي السلطة على يد قوات التمرد الموجودة بصورة أساس في معسكرات اللاجئين شمال الصومال. وفي عام 1991 انهارت السلطة المركزية ولا يزال الصومال بلا دولة بعد مرور عشرين عامًا. وباستثناء القوانين القبلية والمحاكم الدينية، دُمّرت مؤسسات الدولة كلها تقريبًا، مثل البرلمان والمحاكم والجيش والشرطة.

سمح غياب سلطة الدولة على نطاق البلد ككل بحرية التنقل، بما في ذلك تنقل الإرهابيين والأسلحة والأموال. وأتاح الموقع الجغرافي والقرب من العالم العربي ووجود الموانئ الرئيسة على البحر الأحمر والمحيط الهندي، بالتنقل غير الشرعي للبشر بمن فيهم الهاربون، وسمح بتهريب الأسلحة والأموال. وسمح فشل الدولة بتكاثر الأسلحة الخفيفة والدعوات الإسلامية المتطرفة بطبعتها السلفية العنيفة، كما ساهم في انتشارها جميعًا<sup>(43)</sup>. وفي مثل هذا الوضع، كان حتميًا أن تتكاثر جميع المنظمات غير الشرعية بما فيها الجماعات الإرهابية. ومع مئات الملايين من أموال الفدية التي تُدفع إلى

---

Paolo Contini, *Integration of Legal Systems in the Somali Republic* (Ibadan: Institute of African Studies, University of Ife, 1964), pp. 1-2.

Mehari Taddele Maru, «The Threat of Terrorism and Its Regional Manifestations,» (43) (Updated in August 2006), Paper Presented at: Counter-Terrorism International Conference, Riyadh, 5-8 February 2005.

القراصنة ويجري تمريرها عبر هؤلاء الإرهابيين أو أنصار «حركة الشباب»، وهو تحالف بين الإرهابيين ورجال الأعمال غير الشرعيين، باتت المنطقة بالغة الخطورة، وباختصار بات الصومال الذي ظلّ عقدين تقريباً من دون سلطة مركزية ويقطاع عام ضعيف، ملاذاً آمناً للجماعات الإرهابية الوافدة من خلفيات متنوعة<sup>(44)</sup>. ويعتبر كثيرون من الدول والأكاديميين الغربيين القرنَ الأفريقي، خصوصاً الصومال والسودان، مصدرًا للمنظمات الإرهابية وموئلاً لها، ولا سيما المنظمات الراديكالية الإسلامية. ويجتذب غياب الدولة في الصومال المنظمات الإرهابية والدول التي لها مصلحة في زعزعة استقرار المنطقة وفي نشر التعاليم الإسلامية الراديكالية<sup>(45)</sup>. وفي حين أن معظم الضحايا من الأفارقة، فإن الأهداف هي المصالح الأميركية. وكانت السلطات الأوغندية والأميركية قد أحبطت هجوماً إرهابياً على السفارة الأميركية في كمبالا<sup>(46)</sup>. وحضور المنظمات الإرهابية في القرن الأفريقي إنما تعبر عنه الهجمات الإرهابية المتكررة في كينيا وإثيوبيا والهجوم بصواريخ كروز الأميركية على السودان، فضلاً عن الردود العسكرية الإثيوبية والكنية على «الاتحاد الإسلامي»، واتحاد المحاكم الإسلامية<sup>(47)</sup>، و«حركة الشباب» في الصومال.

غدا القرن الأفريقي منطقة قتال بين البلدان الغربية بقيادة أميركا من جهة،

---

Muluwork Gebre, «Trends of Responses to Terrorism in the Horn of Africa: The (44) Ethiopian Experience», (MA Thesis Unpublished, Addis Ababa University, Institute for Peace and Security Studies, Addis Ababa, 2010), and Tim Docking, «Terrorism in the Horn of Africa», (Special Report; no. 113, United States Institute of peace, Washington, DC, January 2004).

Gebre, «Trends of Responses to Terrorism». (45)

David H. Shinn, «Fighting Terrorism in East Africa and the Horn», *Foreign Service Journal*, vol. 81, no. 9 (2004), pp. 26-27. (46)

(47) اتحاد المحاكم الإسلامية هو مجموعة من المحاكم الإسلامية التي اتحدت برئاسة شريف شيخ أحمد، وأصبحت حاكمة لأغلب مناطق الصومال، وهي تنافس الحكومة الانتقالية على الحكم. بعد انهيار الحكومة الصومالية في عام 1991 وانسحاب الولايات المتحدة من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، نشبت حرب أهلية قبلية استمرت نحو أربعة عشر عامًا، وأصبح نظام المحاكم الإسلامية هو نظام القضاء في الصومال. ونما دور المحاكم وبدأت بتقديم خدمات مثل التعليم والرعاية الصحية، وأصبحت أيضًا تضطلع بدور الشرطة، واستطاعت سد الفراغ الأمني والقانوني والحد من نفوذ أمراء الحرب الأقوياء وحماية الضعفاء بعد الانهيار الكامل لدعائم الدولة الصومالية (التحرير).

والأصوليين من الشرق الأوسط والعالم الغربي من جهة أخرى<sup>(48)</sup>. نتيجة ذلك، غدا الصومال ساحة حرب ضد الجماعات الإرهابية مثل العناصر الأجنبية في «حركة الشباب»، لمنعها من أن تمتد جذورها هناك. ويخضع القرن الأفريقي للمراقبة والتدقيق وسواءهما من التدابير الغربية المناوئة للإرهاب، ويُعدُّ من النقاط الاستراتيجية في «الحرب على الإرهاب». وبحسب السفير الأميركي السابق في إثيوبيا، ديفيد شن (D. Shinn)، فإن القرن الأفريقي مكان باتت فيه ممارسة استهداف الأميركيين بالعنف السياسي ممارسة متأصلة. ويرى شن أن القرن الأفريقي وشرق أفريقيا «منطقة خطرة» بالنسبة إلى المصالح الغربية والإسرائيلية. ويقدم شن تاريخاً للهجمات الإرهابية في القرن الأفريقي، الناجحة منها والفاشلة؛ إذ بدأت هذه الهجمات الإرهابية في عام 1973 باغتيال منظمة أيلول الأسود السفير الأميركي في السودان، لتأتي الهجمة الإرهابية الليبية عام 1986 على موظفي السفارة الأميركية في الخرطوم، وهجمتا عام 1998 على السفارتين الأمريكيتين في نيروبي ودار السلام<sup>(49)</sup>. وعلاوة على الهجمات الإرهابية في عام 1998 في كينيا، شهد عام 2002 هجمتين أخريين في هذا البلد: إحداهما على فندق باراداييز (Paradise) في ممباسا، ومحاولة هجوم صاروخي على الخطوط الجوية الإسرائيلية. وتشكل أوغندا وكينيا هدفين جديدين لهجمات «حركة الشباب» وعمليات الاختطاف التي تقوم بها هذه المنظمة. وقد أدت هجمات «الشباب» في كمبالا في أوغندا، إلى قتل ما يزيد على 76 شخصاً في 11 تموز/ يوليو 2010<sup>(50)</sup>.

إثيوبيا هي بلد إقليمي آخر يشكل هدفاً للأعمال الإرهابية، خصوصاً تلك التي يمارسها «الشباب» وسواهم من المتطرفين المنضوين. وكان «الشباب» قد حذروا إثيوبيا من أنهم سيعلمون الجهاد داخل أراضيها عبر تسليح الحركة

Gebre, «Trends of Responses to Terrorism», and Maru, «The Threat of Terrorism». (48)

Shinn, pp. 36-37. (49)

United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Assistance (UNOCHA), (50) «Horn of Africa Crisis», (Situation Report; no. 20, OCHA, 28 Octobre 2011), on the Web: <<http://reliefweb.int/node/456092>>.

الانفصالية في أوغادين، مثل الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين (ONLF). ومارس «الشباب»، مع هذه الجبهة، نشاطاً زعزاع الاستقرار من خلال شتتهم هجمات على الحكومة الإثيوبية عبر استخدام المنطقة الصومالية في إثيوبيا بهدف دفع الصوماليين الإثيوبيين إلى الوقوف ضدها. وتشكّل الدعوة إلى «الصومال الكبير» جزءاً من دعوة الجهاديين الصوماليين إلى مناهضة الحكومة الصومالية. ودعمت إريتريا كلاً من الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين والجبهة الإسلامية لتحرير أوروميا (IFLO)، وفتحت لهما مكتبين. ومنذ عام 1991، شنَّ «الاتحاد الإسلامي»، وهو الاتحاد الذي سبق «اتحاد المحاكم الإسلامية» و«الشباب»، هجمات في المنطقة الصومالية من إثيوبيا بتعاون وثيق مع جماعات في إثيوبيا تنعم بالعقلية ذاتها، مثل الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين والجبهة الإسلامية لتحرير أوروميا، وجبهة تحرير أورومو (OLF)<sup>(51)</sup>.

كما تبّنى «الاتحاد» عددًا من الهجمات الإرهابية والتفجيرات التي حصلت في أديس بابا بين عامي 1993 و1996، بما في ذلك محاولة قتل عبد المجيد حسين، الوزير السابق والممثل الدائم للأمم المتحدة. وبعد عدد من المعارك مع قوات الدفاع الإثيوبية، ضعف «الاتحاد»، لكنه تحوّل إلى جبهة مناهضة للحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال، وبات يُعرف باسم «المحاكم الإسلامية» أولاً، ولاحقاً باسم «الشباب». وتضمّ قيادة «الشباب» مشبوهين إرهابيين سبق أن اعتُقلوا في كثير من بلدان المنطقة، ومن بينهم متطرّفون إسلاميون من مصر واليمن والسودان والعراق والبوسنة والسعودية وأفغانستان وباكستان<sup>(52)</sup>. وفي هذا الصدد، يشكّل دور إريتريا في استخدام الصومال ساحة حرب بالوكالة، عقبة تعترض استقرار منطقة القرن الأفريقي. وقد قرّرت الأمم المتحدة، بدافع القلق من الدور السليبي الذي تؤديه إريتريا في المنطقة، أن تراقب هذه الدولة وتفرض عليها عقوبات. وقامت تلك

Gebre, «Trends of Responses to Terrorism».

(51)

(52) المصدر نفسه.

العقوبات على توصيات من «إيغاد»، وعلى عقوبات الاتحاد الأفريقي<sup>(53)</sup>. وفي تموز/ يوليو 2011، جاء في تقرير مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن إريتريا تواصل تعاونها مع «الشباب» وأجنتهم في كينيا وأوغندا. ونتيجة للهجمات الأخيرة على كينيا، ردّ الجيش الكيني بهجمات جوية وبرية على «الشباب» الذين يسيطرون على جنوب الصومال المحاذي لكينيا. وكان من الطبيعي بالنسبة إلى البلدان الأخرى التي وقعت ضحية الإرهاب أن تجد في إثيوبيا، التي هي ضحية سلسلة من الهجمات الإرهابية الخارجية (التي قام بها أجاناب) والداخلية، حليفًا لها في مقاومة الإرهاب، كان له قصب السبق<sup>(54)</sup>. ومن مصلحة إثيوبيا وكينيا وأوغندا الأساس أن تجد القرن الأفريقي خاليًا من الإرهاب، ومن المنظمات الإرهابية مثل «الشباب». وفي هذا الصدد، يشكّل العالم العربي حليفًا حقيقيًا في هذه المعركة ضدّ الإرهاب.

في عام 2004، ألغت الحكومة الصومالية الاتحادية الانتقالية في كينيا بعد عملية سلام برعاية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ويسّرت «إيغاد» ذلك، وكانت مع الاتحاد الأفريقي في مقدّمة بعثته في الصومال (AMISOM) التي صُرح لها بالعمل بعد انسحاب الجيش الإثيوبي من هذا البلد في عام 2007. وفي هذا الصدد، إثيوبيا عضو بارز في «إيغاد»، وقد اضطلعت بدور مهم في تشكيل كلّ من الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وهي تقوم وكينيا بتدريب قوات الأمن التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية وسواها من الفرق والمجموعات شبه المستقلة، في حين ساهمت أوغندا وبوروندي مباشرة في قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وأدّت إثيوبيا دورًا مهمًا في قيام الحكومة الاتحادية الانتقالية وبقائها، ودورًا غير مباشر في تحقيق سلام المنطقة وأمنها، كما تربطها علاقات ممتازة بأرض الصومال وأرض البُنط، الحكومتين العائلتين اللتين أعلنتا نفسيهما في الصومال.

---

(53) فريق الأمم المتحدة المعني برصد الصومال وإريتريا، رسالة من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقوانين 751 (1991) و1907 (2009) المتعلقين بالصومال وإريتريا، إضافة إلى قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة س/ 2011/ 433، الصادر في 18 تموز/ يوليو 2011.

Shinn, «Fighting Terrorism in East Africa».

(54)

واستطاعت قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية أن تهزم «المحاكم الإسلامية» في نهاية عام 2006، بمساعدة القوات الإثيوبية وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ومنذ عام 2004، باتت الحكومة تسيطر على أجزاء محدودة من مقديشو. ومنذ انهيار السلطة المركزية في عام 1991، أعلنت أرض الصومال استقلالها كجمهورية، وهي أكثر استقرارًا وسلامًا من بقية البلاد. كما أعلنت أرض البنط وغالمودوغ (Galmudug) استقلالهما الذاتي. غير أن جيوب السلام تلك في الصومال قد تنتهي إلى الفوضى، من غير معالجة سعي أرض الصومال إلى نيل الاعتراف، ومن دون تقديم المزيد من الدعم لهذه المناطق التي أعلنت استقلالها.

في جنوب الصومال، خيضت معظم المعارك بعد أقول حكم سياد بري في مقديشو وحولها. ومع أن مقديشو بعيدة جغرافيًا من مدن الصومال الإقليمية، وتأثيرها محدود في حكم أغلبية مناطقها، فقد اعتُبرت السيطرة الفاعلة عليها مصدرَ شرعية في حكم هذا البلد. وأشار إلى حكم «اتحاد المحاكم الإسلامية» القصير لمقديشو بأنه علامة على قدرة «المحاكم» على حكم صومال صعب المراس.

منذ آب/ أغسطس 2011، راح «الشباب» ينسحبون من مقديشو بسبب عجزهم عن العمل مع المجتمع الدولي على تقديم المعونة الإنسانية إلى المحتاجين، أو بسبب عدم رغبتهم في ذلك. وزيادةً على هذا، خسر «الشباب» في كثير من أنحاء باي وباكول، وخصوصًا لدى عشائر دجيل ومرفلي. وانسحب الشيخ مختار روبو (أبو منصور) وهو من عشائر الراحانوين، وثاني أبرز قيادي في «الشباب» من الحركة، الأمر الذي يشير إلى خلاف متنام في قمة قيادتها. وفي منطقة شيبلا الوسطى، تناقص عدد مقاتلي «الشباب» ليصل إلى 250 مقاتلاً، ويملكون 23 قطعة بحرية حربية. وسوف تبقى كيسمايو في إقليم شيبلا السفلى، المعقل الأساس لحركة «الشباب». ومن المتوقع أن يشن هؤلاء انطلاقًا من هذه المنطقة هجمات انتحارية على المقاتلين المناصرين للحكومة الاتحادية الانتقالية، وقوات هذه الأخيرة، وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في

الصومال وسواها. لكن ذلك ينبغي ألا يؤخذ مؤشراً إلى تنامي قوة «الشباب»؛ إذ نظراً إلى الانقسام في قمة القيادة وفقدان السيطرة على أجزاء من الصومال، سوف تعاني «الشباب» مزيداً من الضعف في المستقبل القريب. وتحاول الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي أن تسيطرا على مقديشو ومناطقها المجاورة. وقد زار هذه العاصمة كبار المسؤولين من بلدان فاعلة في العالم العربي والمجتمع الدولي بغية درء المجاعة عن الصومال، وهو ما يشكل مؤشراً إلى تحسّن الوضع الأمني في مقديشو. ومن بين هؤلاء رئيس جيبوتي ورئيس وزراء تركيا وعائلته<sup>(55)</sup> والأمير سلطان من الإمارات العربية المتحدة ورئيس لجنة الاتحاد الأفريقي ووكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسّق الإغاثة الطارئة وسكرتير الدائرة البريطانية للتنمية الدولية. وبهذا الصدد، تأوي إثيوبيا نحو 200 ألف لاجئ، وتُساند فتح الممرّ المؤدي إلى مخيم دولو آدو في الصومال من أجل عمليات المعونة الإنسانية<sup>(56)</sup>.

إن على الحكومة الاتحادية الانتقالية أن تستفيد من هذه الفرصة وتُعزّز سيطرتها الكاملة والفاعلة على العاصمة. ويشكّل عجز الحكومة الانتقالية عن لَمّ شمل القوى المختلفة المناوئة لـ «الشباب» العقبة الأساس على هذا الصعيد. وفي هذا الصدد، أخفقت الحكومة الاتحادية الانتقالية في تعبئة «أهل السنة والجماعة» في مناطق بنادير وغالغودود ومودوغ ومقاتلي عشيرة هوادل المناصرة للحكومة في بلدوين في منطقة هيران، ومقاتلي عشيرة مارهان في غدو، وعشائر في شيبلا الوسطى التي ينحدر منها رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية، والجماعات المنظمة الأخرى، وأخفقت في جمعهم ودعمهم والعمل معهم في مقارعة «الشباب». وتبدّدت شرعية الحكومة منذ عام 2004 بسبب تفشّي الفساد وإساءة استعمال السلطة السياسية لمكاسب اقتصادية شخصية، والتنافس السياسي الضيق الأفق والتفكير الفارغ وانتهاك ما يتمتع به المدنيون من حقوق الإنسان والنهب واغتصاب المال العام من وحدات

(55) عبرت تركيا عن نيتها فتح سفارتها في مقديشو.

(56) إعلان وزارة الشؤون الخارجية، قسم الصحافة، أسبوع في القرن، 12 آب/أغسطس



الحكومة ومسؤوليها. ومع هذه المشكلات كلها، فإنّ على الحكومة والعشائر التي تقا تل ضد «الشباب» أن تثبت أنّها يمكن أن تحلّ مكان «المحاكم» التي يقيمها «الشباب» و«اتحاد المحاكم الإسلامية»، وأن توفّر قانونًا ونظامًا أفضل.

### 3 - السودان وسعيه إلى تحقيق السلام

في حين يبحث الصومال عن حكومة مركزية، يبدو السلام والوحدة صعبين المنال في السودان. وما يسم الوضع السوداني الحالي من ناحية السلام والأمن هو الصراع بين السودان وجنوب السودان، والاحتجاجات الشعبية في الخرطوم وكسلا وأزمة دارفور. وكان السودان فريسة حرب أهلية منذ استقلاله في عام 1956 عن المملكة المتحدة. وفي عام 1972، جرى توقيع اتفاق أديس أبابا بين حكومة السودان والجماعات المتمردة في جنوب السودان. ولم يدم هذا الاتفاق سوى إحدى عشرة سنة؛ إذ مع اكتشاف النفط في الجنوب في عام 1978 تفاقم الصراع بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) التي كان يقودها الراحل جون قرنق، واتخذ طابعًا دينيًا عندما فرضت الحكومة السودانية الشريعة الإسلامية مصدرًا أساسًا للتشريع على سكّان جنوب السودان المسيحيين<sup>(57)</sup>. واستغرقت هذه الحرب التي توصف بأنها أطول حرب أهلية، أكثر من ثلاثة عقود، وراح ضحيتها أكثر من مليوني نسمة<sup>(58)</sup>. وفي عام 2002، وقّعت الحكومة والحركة الشعبية/الجيش الشعبي اتفاق السلام الشامل (CPA). وكان هذا الاتفاق نتيجة جهود طويلة ومنهكة لتسوية النزاع بذلها كل من الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأمم المتحدة والولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي. ومُنح جنوب السودان استقلاله، بحسب الاتفاق، مع الحقّ بإجراء استفتاء بشأن تقرير المصير في عام 2011، ووفّر الاتفاق أيضًا حصّة متساوية من الدّخل بين الشمال والجنوب.

Ahmed T. El-Gaili, «Federalism and the Tyranny of Religious Majorities: Challenges to (57) Islamic Federalism in Sudan,» *Harvard International Law Journal*, vol. 45, no. 2 (Summer 2004), pp. 503-546.

(58) المصدر نفسه.

بناءً على استفتاء كانون الثاني/يناير، وُلدت في 9 تموز/يوليو 2011 أحدث دولة أفريقية وترتيبها هو الخامس والخمسين بين الدول الأفريقية، والعضو 193 في الأمم المتحدة: جمهورية جنوب السودان. ورافقت تعقيدات كثيرة ولادتها. صحيح أن الانفصال الشرعي وقع في تموز/يوليو 2011، غير أن جنوب السودان كان دولة مستقلة فعليًا منذ توقيع اتفاق السلام الشامل. ومع هذا، فإن كثيرًا من القضايا العالقة لا يزال من دون حلّ لاستكمال الانفصال. ومن بين تلك القضايا، الحدود والمواطنة وإرث الديون والاستحقاقات الدولية والعملة وإيرادات النفط، وإدارة أنابيب النفط المارة من الجنوب إلى الشمال، وغيرها من القضايا الاقتصادية. وإذا لم يجر تدبّر هذه القضايا بعناية، فإنّ تلك المسائل العالقة قد تثير صراعًا آخر بين السودان وجنوب السودان. علاوة على ذلك، تواجه جمهورية جنوب السودان باعتبارها دولة جديدة، كمًا ضخّمًا من التحديات الداخلية التي لا بدّ من تخطّيها كي تغدو دولة قابلة للحياة يمكنها أن توفّر القانون والنظام والأمن والخدمات للسكان. أمّا تقلص حصة شمال السودان من إيرادات النفط والتضخّم والبطالة وتضخّم أعداد الشباب هناك، فتعرّض الشمال لخطر انتفاضة سياسية شبيهة بثورات شمال أفريقيا.

كان اتفاق السلام الشامل بين الحركة الشعبية لتحرير السودان والحكومة السودانية قد شجّع الجزء الجنوبي الغربي الباقي من السودان على المطالبة بحقّ متساوٍ وحضور جدّي للحكومة السودانية في تلك المنطقة. وفي حين أن السبب المباشر لأزمة دارفور كان اتفاق السلام الشامل، فإن السبب العميق للأزمة كمن في الحكم الرديء والتمييز الذي مارسته حكومة الخرطوم.

#### أ - كارثة دارفور

كلمة دارفور هي حصيلة جمع كلمتين هما «دار» و«فور»، وتعني «الدار» البلد، أمّا كلمة «فور»، فهي اسم الشعب الذي يقيم في جنوب غرب السودان. ومعًا «دار - فور»، تعني هاتان الكلمتان «بلد الفور». وتساوي مساحة دارفور مساحة فرنسا، وي فوق عدد سكانها ستة ملايين نسمة. وتضمّ ثلاث ولايات:

شمال دارفور وجنوبها وغربها. وفيها بدؤ رحل ومستقرون معنيون أساساً بالأرض والمكان.

بدأت أزمة دارفور صراعاً من أجل اللامركزية والاستقلال مماثلين للذين منحهما اتفاق السلام الشامل لجنوب السودان<sup>(59)</sup>. والجهتان المتمردتان الرئيستان هما حركة/ جيش تحرير السودان (SLM/A)، وحركة العدل والمساواة (JEM)، ويتمي أعضاء هاتين الحركتين، بصورة أساس، إلى جماعات الفور والمساليت والزغاوة، وتمثل هذه جماعات إثنية ثقافية «أفريقية»<sup>(60)</sup>. ومنذ عام 2002، هاجمت حركة تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة عددًا من قواعد قوات الحكومة ومكاتبها. ورأى السكّان «العرب» في دارفور في هذه الحركة من أجل الاستقلال تهديدًا لموقعهم المسيطر في السودان. وبهذا، كان الصراع هناك صراع هوية في جانب منه: بين الجَنجَويد<sup>(61)</sup> الذين يعرفون أنفسهم بأنهم عرب من ناحية، والزنوج «الأفارقة» من جهة أخرى. وردًا على ذلك، قامت حكومة السودان بتسليح الجَنجَويد كي يهاجموا السودانيين الزنوج. ومع أن عوامل أشعلت أزمة دارفور، فإن العامل الأهم يبقى الحرب الأهلية بين الحركة الشعبية لتحرير السودان والحكومة السودانية<sup>(62)</sup>. وقد أدت أزمة دارفور إلى تشرد ما يزيد على 2.6 مليوني نازح من أهل دارفور، وإلى مقتل مئات الآلاف. ووفقًا للبعثة الأفريقية في السودان، بلغ عدد الخسائر في الأرواح حتى أواخر عام 2005 نحو 500 ألف، في حين بلغ عدد المشردين

---

Julie Flint and Alex de Waal, *Darfur: A Short History of a Long War* (London; New York: Zed Books; Cape Town: David Philip, 2005).

Mekkides Mezgebu, «Darfur: Another Case of Genocide?», (Unpublished Thesis, Addis Ababa University, Addis Ababa, 2007).

(61) «جَنجَويد أو جَنجَويد مصطلح سوداني مكوّن من ثلاثة مقاطع هي: «جن» بمعنى جنى، ويقصد بها أن هذا الجنى (الرجل) يحمل رشاشًا من نوع «جي 3» المنتشر في دارفور بكثرة، في حين تعني كلمة «جويد» الجواد. ويصبح معنى الكلمة بالتالي هو: الرجل الذي يمتطي جوادًا ويحمل رشاشًا (التحرير).

(62) لمزيد من المعلومات، انظر التقرير الذي أعدته لجنة التحقيق الدولية لدارفور للأمين العام للأمم المتحدة، في 25 كانون الثاني/يناير 2005، جنيف، عملاً بقرار مجلس الأمن رقم 1564 (2004)، الفقرات 78 - 97.

مليونين ونصف مليون (وهم لاجئون ومشرّدون داخليًا)<sup>(63)</sup>. ودُمّرت ثلاثة أرباع قرى دارفور<sup>(64)</sup>. وثمة رقم قدّمه البرلمان البريطاني يشير إلى أن عدد القتلى في دارفور هو 300 ألف<sup>(65)</sup>. ويعمل الانقسام الإثني بين العرب والأفارقة واستغلال النفط على عولمة هذا الصراع المحلي القديم على الحيّز والأرض في دارفور، ويدوّله إلى درجة يخرج فيها من أيدي الدارفوريين والحكومة السودانية. ومن بين الفاعلين الرئيسيين الجيش السوداني والجنجويد والجماعات المتمردة والتشاد والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين والمحكمة الجنائية الدولية.

### ب - الفاعلون وتحليل المصالح في دارفور

إضافة إلى الحكومة السودانية والجماعات المتمردة، كان للجنجويد دور في الصراع في دارفور. والجنجويد هو اسم يُطلق على المقاتلين البدو في دارفور، الذين يُزعم أنهم يساعدون قوات الحكومة السودانية<sup>(66)</sup>. وفي بداية الحرب الأهلية، كان هناك جماعتان متمردتان رئيستان في مناطق دارفور: حركة تحرير السودان والحركة السودانية من أجل العدالة والمساواة. ثم انشقت جماعة ميني ميناوي عن حركة/ جيش تحرير السودان التي يقودها عبد الواحد نور. ومنذ ذلك الحين راحت الجماعات المتمردة تتشظى من دون توقف.

تمتد الحدود السودانية التشادية على طول 600 كلم. ويسكن الجزء الشرقي من التشاد جماعة من الإثنية الدارفورية. ونتيجة أزمة دارفور، تشرّد

---

William G. O'Neill and Violette Cassis, «Protecting Two Million Internally Displaced: (63) The Successes and Shortcomings of the African Union in Darfur.» (Occasional Paper, Project on Internal Displacement, University of Bern, Brookings Institution, November 2005).

Debarati Guha-Sapir, Olivier Degomme and Mark Phelan, «Darfur: Counting the Deaths (64) Mortality Estimates from Multiple Survey Data.» (Report, Centre for Research on the Epidemiology of Disasters (CRED), University of Louvain, School of Public Health, Brussels, 26 May 2005).

United Kingdom, House of Commons, International Development Committee, «Darfur, (65) Sudan: The Responsibility to Protect.» (Fifth Report of Session 2004–2005, volume 1, Ordered by The House of Commons, London, 30 March 2005).

(66) لمزيد من المعلومات، انظر التقرير الذي أعدته لجنة التحقيق الدولية لدارفور للأمين العام للأمم المتحدة، في جنيف، 25 كانون الثاني/ يناير 2005.

الملايين داخليًا، وفَرَّ مئات الآلاف إلى التشاد المجاورة، حتى باتت ملاذًا لأكثر من مليون لاجئ، وبات استقرارها وحيزها الداخلي مهددين بسبب تدفق اللاجئين من دارفور. وساهمت تشاد مساهمةً فاعلة في جهد حلّ النزاع في دارفور، ذلك النزاع الذي يُعرّضها لمخاطر فعلية تهدّد أمنها واستقرارها.

تنصّ المادة الرابعة من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي على أنه يحقّ للاتحاد أن يتدخل في دولة عضو عملاً بقرار الجمعية العامة في حالات جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية. وهذه سلطة ناشئة جديدة ينعم بها الاتحاد الأفريقي، طُبِّقَتْ في دارفور والصومال وغيرهما من الأزمات الأفريقية، حيث نشرت بعثة الاتحاد الأفريقي ما يزيد على سبعة آلاف جندي، قبل أن تتحول إلى العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (UNAMID). وفي عام 2006 قرر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إرسال بعثة لحفظ السلام هي بعثة مشتركة أيضًا بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وكانت الولايات المتحدة تقف وراء الإجراءات كلها التي اتخذتها الأمم المتحدة للضغط على الحكومة السودانية كي تقبل البعثة المشتركة وتتفاوض مع المتمردين، في حين أن استجابة الاتحاد الأوروبي للأزمة في دارفور كانت مختلفة قليلًا عن استجابة الولايات المتحدة وأكثر حذرًا. وقَدَّم الاتحاد الأوروبي القسم الأكبر من الموارد المالية والخبرات إلى البعثة الأفريقية في السودان (نحو 60 في المئة من الموارد). ويبلغ مجموع ما قدّمه إلى جهد الاتحاد الأفريقي في دارفور أكثر من مليار دولار<sup>(67)</sup>. أمّا على الصعيد السياسي فيستخدم الاتحاد الأوروبي الاتحاد الأفريقي ودوله الأعضاء في الضغط على الحكومة السودانية. وتعدّ الصين فاعلاً آخر في الصراعات السودانية. ومثل غيره من الفاعلين الكثر، فإن الأسباب الأساس للتدخل الصيني في صراعات السودان هي الطاقة اللازمة للاقتصاد الصيني والأسواق اللازمة لمنتجاته. لذلك لا يشكّل التدخل الصيني في السودان عرضًا للقوة أو للتنفيذ في السياسات الإقليمية، بل تُحدّده بالأحرى دوافع اقتصادية براغماتية. وسوف يبقى الاقتصاد

(67) انظر: «EU Crisis in Darfur and European Commission's Response,» on the Web: [http://ec.europa.eu/echo/pdf\\_files/leaflets/darfur.pdf](http://ec.europa.eu/echo/pdf_files/leaflets/darfur.pdf).

الداخلي القوة الدافعة للانخراط الصيني، ولذلك فإن إعطاء الصين حيزاً في عملية السلام سوف يساعد في التنفيذ الفاعل لتلك العملية.

كان الاتحاد الأفريقي، حتى فترة قريبة، رائداً في محادثات السلام بين المتمردين والحكومة السودانية. والآن تبدو قطر والأمم المتحدة أكثر فاعلية في إجراءاتها. ومؤخراً أبدت قطر اهتماماً وانخرطت بنشاط في محادثات السلام، لا في دارفور فقط، بل أيضاً في الحرب الحدودية بين إريتريا وجيبوتي، وفي انتفاضة اليمن، وفي الصراع في أفغانستان، فضلاً عن مشاركتها الفاعلة في هجمات الناتو على نظام معمر القذافي. ومع ذلك، فإن كثيراً من الكتاب وصنّاع السياسة يضعون نجاعة محادثات السلام في الدوحة تحت طائلة الشكّ الجذّي من ناحية رسالتها ومنهجها. وتشمل الآثار السلبية لعملية السلام القطرية التشظّي الشديد بين الجماعات المتمردة، الأمر الذي يجعل تسوية النزاع أشدّ صعوبة. إذ لا تملك الجماعات وحدة تنظيمية قوية. ومن الواضح أن الانقسام بين الجماعات المتمردة هو أحد المآزق الكبرى التي تعترض سبيل اتفاق سلام مستدام وممكن التطبيق. وفي عام 2005، انقسمت حركة/ جيش تحرير السودان إلى جماعتين، يقود إحداهما ميني أركو ميناوي، ويقود الأخرى عبد الواحد نور<sup>(68)</sup>. ووقف عبد الرحمن قدورة، وهو قائد ميداني مشهور في جيش تحرير السودان، إلى جانب عبد الواحد نور. وفي حين ينتمي ميناوي إلى جماعة الزغاوة ويتلقى دعماً من ليبيا، تنتمي جماعة عبد الواحد إلى قبيلة الفور بصورة أساس، وتشكّل هذه القبيلة ربع الدارفورين. ولذلك لم توقع اتفاق أبوجا للسلام في دارفور سوى الجماعة المنشقة التي يقودها ميناوي. أما الجماعتان الأخريان - جماعة عبد الواحد وحركة/ جيش تحرير السودان، وجماعة خليل إبراهيم، الحركة السودانية من أجل العدالة والمساواة - فرفضتا التوقيع، وكلتاهما أكثر شعبية بين الدارفورين العاديين، وأكثر شعبية أيضاً بين قادة المتمردين. وقد سمح غياب الأساس التفاوضي المشترك بين

---

«Sudan: Report on the Preparation for the Seventh Round of the Inter-Sudanese Peace (68) Talks on the Conflict in Darfur.» (African Union Peace and Security Council 43<sup>rd</sup> Meeting, Addis Ababa, 22 November 2005).

الدارفوريين للحكومة السودانية بأن تتلاعب بهم بذكاء وتوقع الاتفاق فوراً. وبهذا كان اتفاق دارفور «مناً من السماء» على الحكومة السودانية، لكنه فاقم إضافة إلى محادثات الدوحة الانقسامات القائمة، وتسبب بخلافات جديدة بين الجماعات المتمردة. وبالفعل، أضعفت المحادثات وحدة الجماعات المتمردة، وأدت عملياً إلى تحول في تحالفات القوى. وعلى سبيل المثال، عملت جماعة ميني ميناوي مع قوات الحكومة السودانية ضد حركة تحرير السودان والحركة السودانية من أجل العدالة والمساواة. غير أن جماعة ميناوي الموقعة اتفاق أبوجا ما لبثت أن تمردت مرة أخرى وعادت إلى الميدان. وأسفرت محادثات الدوحة عن توقيع اتفاق جديد مع الحركة التي يقودها التجاني السيسي الذي أصبح بموجبها رئيساً للسلطة الانتقالية في دارفور. ومن الممكن أن تنتهي هذه الترتيبات من الناحية العملية ضد المصالح الموحدة لشعب دارفور.

تشكل المحكمة الجنائية الدولية طرفاً فاعلاً مهماً آخر، وذلك من خلال أمر الاعتقال الذي أصدرته بحق كل من الرئيس السوداني البشير وعلي كشيبي ومحمد هارون<sup>(69)</sup>. وفي حين يمكن قرار الاعتقال أن يردع آخرين عن ارتكاب أفعال مماثلة تُعدّ جرائم دولية، فإن دور مدعي المحكمة الجنائية الدولية في صراعات السودان الجارية كان مثار خلاف، ورأى كثيرون من الكتاب، من بينهم كاتب هذه السطور، أن قرار المحكمة الجنائية الدولية أحكم قبضة البشير على السلطة. وعقد اتفاق السلام في دارفور، بوصفه اتفاقاً بين الجماعات المتمردة والحكومة السودانية واتفاقاً مفروضاً على الدارفوريين، الأزمة الدارفورية بتسببه بمزيد من الانقسامات بينهم. فالأصوب ألا تقتصر محادثات السلام على الجماعات المتمردة وحدها. كما يجب أن يعترف باذلو هذا الجهد بأن تشظي القوى السياسية الدارفورية الحالي هو العقبة الكأداء أمام عملية السلام المستدامة في السودان. وكلما زاد انقسام القوى السياسية، زادت صعوبة تسوية النزاع. وبالنسبة إلى محادثات الدوحة، تحتاج أي عملية سلام

---

(69) انظر الأمر بإلقاء القبض على الرئيس السوداني متوافر على الموقع الإلكتروني: <[www.ice-cpi.int/home.htm](http://www.ice-cpi.int/home.htm)>.

أخرى في دارفور إلى أن تأخذ في حساباتها العناصر النقدية التالية؛ إذ زادت محادثات السلام التشرذم والتشظي داخل الجماعات المتمردة. وفي محادثات أبوجا كانت الجماعات المتمردة جماعتين، حركة تحرير السودان والحركة السودانية من أجل العدالة والمساواة، في حين بات هناك الآن نحو عشرين فصيلاً، من بينها المجموعة الرابعة، وفريق القادة التسعين، فضلاً عن انشقاق الحركة السودانية من أجل العدالة والمساواة إلى مجموعتين، هما مجموعة خليل إبراهيم ومجموعة قادة آخرين ضمن الحركة<sup>(70)</sup>. وبما أن المجموعات المتمردة لن تمنح الشرعية الكافية لأي عملية سلام مُقبلة، فإنه من الضروري إجراء استشارات عامة واسعة من أجل السلام الدائم في دارفور. ويجب أن تشمل مثل هذه الاستشارات زعماء العشائر والزعماء الدينيين وممثلي اللاجئين والشتات والشباب. وهذا أمر أساس مرتبط بغياب الديمقراطية داخل المجموعات المتمردة ودور الجماعات المسلحة في تحديد مصير الشعب الدارفوري.

أما الاعتماد الزائد على الجماعات المتمردة كما لو كانت الممثل الشرعي لشعب دارفور، فهو خطأ جسيم يؤدي إلى التشرذم وفشل عمليات السلام؛ إذ يُمكن لمعظم الجماعات المتمردة أن تؤمن جيوباً من شرعية الأمر الواقع العابرة، لكنها لا تستطيع أن تؤمن شرعية التفاوض على مستقبل دارفور، وينبغي ألا تُعتبر صانعة القرار الوحيدة، في ما يتعلق بمصير دارفور وفي المفاوضات. أما عمليات السلام في أماكن بعيدة، مثل أروشا وأبوجا وأديس أبابا، والآن الدوحة، فهي من المساهمة في محادثات السلام. ويمكن إشراك ممثلي المشردين داخلياً واللاجئين في هذه المفاوضات، كما يمكن عقدها في دارفور لا في أبوجا أو أروشا أو سرت أو الدوحة، وذلك من خلال إقامة مناطق آمنة يمكنها أن توفر فرصة لضم المهجرين واللاجئين إلى المفاوضات. وعلاوة على هذا، وكما رأينا في الاحتجاجات الأخيرة التي شهدتها الخرطوم

---

(70) مقابلة مع مراسل صحافي إثيوبي، ميهاري مارو، في أديس أبابا، إثيوبيا، 3 حزيران/

يونيو 2008، متوافرة على المرقعين الإلكترونيين: <<http://ov.ethiopianreporter.com/>>, and <[www.arpdafrica.org](http://www.arpdafrica.org)>.



وكسلا، فإن أفضل مقاربة لمشكلة السودان هي النظر إلى البلد ككل بدلاً من النظر إلى المناطق الحدودية مع جنوب السودان ودارفور وشرق السودان ومنطقة بيجنا. وثمة حاجة إلى إمعان النظر في إشراك حكومة الخرطوم، بمن في ذلك شعب شمال السودان الذي يشعر بأنه بات في موقع حرج في هذه النكبة الكبيرة. والمسألة في أزمة دارفور سياسية كما هي إنسانية. وحلها يكمن في تجاوز قصور الحكم الصالح في الخرطوم. ومن دون مثل هذا التغيير في الخرطوم، فإن السودان قد ينتهي إلى ثلاث دول منفصلة.

### ج - «سودان واحد أم ثلاثة سودانات؟»

الآن، وقد انفصل جنوب السودان عن السودان، هل حُسم مصير السودان؟ هل سيشهد السودان مزيداً من الانقسام أم سيبقى كما هو؟ لا تزال وحدة السودان حتى بعد انفصال جنوب السودان، موضع تساؤل في ظل استمرار أزمة دارفور. ويبدو السودان الآن رقعة من «اتفاقات السلام» بين مناطقه والخرطوم. وقد وقّع في عام 2005 اتفاق السلام الشامل في جنوب السودان بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان، وأدى إلى ولادة الدولة الأفريقية الخامسة والخمسين. كما وقّع في أيار/مايو 2006 اتفاق السلام في دارفور الخاص بجنوب غرب السودان، واتفاق سلام شرق السودان، في حين أن اتفاق أديس أبابا بشأن أبيي هو اتفاق حديث آخر. وفي الشمال الشرقي يُطالب شعب البيجا السوداني حكومة السودان بنوع من الاتفاقات، خصوصاً بشأن التحقيق بانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في مناطق المناجم. وباختصار، فإن الدستور السوداني الحالي تفكّك (أو عُذّل) بفعل اتفاقات السلام الكثيرة هذه.

لعلّ سعي المناطق المختلفة وراء السلام يكون مفيداً في غياب أي خيار آخر أقلّ راديكالية. غير أن حلّ معظم المشكلات في السودان يجب إيجاداه بصورة أساس في الخرطوم. ولعلّ مبادرات السلام المتفرقة والإقليمية التي أدّت إلى اتفاقات السلام السابقة لا تقوى على إقامة سلام دائم. وتتحول هذه الاتفاقات بالتزامن مع حركات التمرد والحركات الاجتماعية الإقليمية إلى عقبة

أساس أمام السلام الدائم في السودان. وتفكير حكومة السودان بآلا تتفاوض  
إلا مع الجماعات المتمردة المسلّحة من دون المحتجين السلميين شجّع  
بالفعل ولا يزال يُشجّع، أصحاب المظالم على التسلّح؛ إذ يبدو أن الحكومة  
أكثر استجابة لمن يحملون البنادق. وشكّلت أزمة جنوب السودان الاختبار  
الأول لمستقبل بقاء السودان، في حين أن أزمتي دارفور وأبيي ليستا سوى  
اختبارين إضافيين. ويتوقف مستقبل السودان على الجرأة والشجاعة وبُعد النظر  
التي تتسم بها الخطوة التي يمكن أن تتخذها حكومة الخرطوم لتوفير مجال  
عادل مشترك يجمع بقية مناطق السودان.

#### د - الاحتجاجات الشعبية والصراعات في المناطق الحدودية

تورّطت الحكومة السودانية في هجمات عدوانية على ثلاث جهات:  
دارفور، المنطقة الحدودية مع جنوب السودان، والاحتجاجات التي قامت  
مؤخرًا في مدينتي الخرطوم وكسلا. ومع استقلال جنوب السودان، سوف  
تواجه حكومة الخرطوم مزيدًا من المعارضة الداخلية باعتبارها حكومة ضعيفة  
تخلّت عن جنوب السودان. وستجعل مطالب مماثلة من دارفور وغيرها وحدة  
السودان موضع تساؤل. ومع مثل هذا الضغط الخارجي والداخلي ونقص  
الموارد النفطية المتزايد، ستواجه حكومة الخرطوم معارضة متزايدة وستردّ  
بالقوة على أي معارضة من هذا القبيل، وهو ما يزيد احتمال اندلاع الاحتجاج  
والحرب الأهلية في السودان، بل إن الخرطوم تواجه في الشارع احتجاجات  
جديدة ومتنامية. ويبدو السودان أحد البلدان الأوائل التي قد يطاولها أثر  
الدومينو الناجم عن ثورة شمال أفريقيا. ومنذ شباط/فبراير 2011، شهدت  
أبيي وكردفان - وهما منطقتان حدوديتان غنيتان بالنفط ومحلّ نزاع - أعنف  
الصدامات العسكرية بين قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان وجيش  
الحكومة السودانية. وقد بلغ ذلك الذروة عندما سيطرت قوات الحكومة  
السودانية على مدينة أبيي في أيار/مايو 2011. ومنذ ذلك الحين والصدامات  
العسكرية العنيفة هي السمة المميزة للعلاقة بين شمال السودان وجنوبه.

يبدو توازن القوى في الحكومة السودانية كأنه يميل إلى مصلحة عدد قليل

جدًا من القادة العسكريين أكثر مما يميل إلى مصلحة الرئيس البشير. وتشير التقارير إلى أن الجيش يتخذ قرارات حيوية أكثر من ذي قبل. وتقوم حكومتا السودان وجنوب السودان باقتلاع السكان وترحيلهم بغية التأثير في أي ترسيم مستقبلي للحدود، أو أي قرار بشأن أبيي. أمّا المطالب التي عبّرت عنها مؤخرًا سلطات جنوب السودان من أجل عودة اللاجئين من البلدان المجاورة - بما فيها إثيوبيا، وعودة المهجرين داخليًا من أجزاء أخرى في جنوب السودان، فإنها تعكس كيف يمكن أن يُستخدم اقتلاع السكان وعودتهم لخدمة السلطة السياسية. والواقع أن الطرفين كليهما يستخدم التهجير القسري وسيلة لتحقيق مكاسب في المناطق التي يسيطر عليها.

شكّل تدخّل المجتمع الدولي وقاية فاعلة حمت دارفور ممّا كاد أن يكون الأزمة الإنسانية الأسوأ. ومع أنه يصعب تأكيد النجاح على هذا الصعيد، فإنه لولا تنسيق الجهود من واشنطن العاصمة إلى أديس أبابا، لكان الوضع في جنوب السودان وشمال السودان كابوسًا من غير شك. وبالمثل، لا بدّ من بذل الجهد كله لإصلاح السودان ككل، بمشاركة حكومة الخرطوم؛ إذ تشكّل ديمقراطية حكومة الخرطوم جزءًا من جهد العملية السياسية الناجحة في إنهاء أزمة دارفور أو أبيي. لذلك يحتاج المجتمع الدولي إلى أن يولي اهتمامه ويدعم إرساء الديمقراطية في شمال السودان. وقد أدّت إثيوبيا دورًا بالغ الأهمية في العملية الرامية إلى توقيع اتفاق السلام الشامل، وفي ما انطوت عليه لاحقًا من استقلال.

#### 4 - مساهمة إثيوبيا في حفظ السلام في السودان وغيره

تضطلع إثيوبيا بدور حاسم في عملية بناء دولة قابلة للحياة في جنوب السودان، وتعمل شريكًا موثوقًا لحفظ السلام في المناطق الحدودية بين السودان وجنوب السودان. وقد جرى في 20 حزيران/يونيو 2011 توقيع اتفاق أديس أبابا بشأن أبيي، بتسهيل من ثابو مبيكي، رئيس فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي، من جانب كل من قوات الحركة الشعبية

لتحرير السودان والحكومة السودانية. والغاية الأساسية لهذا الاتفاق هي ضمان بقاء هذه المنطقة الحدودية منزوعة السلاح إلى حين إجراء ترسيم الحدود ترسيماً ملائماً. ويشترط هذه الاتفاق نشر بعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة من إثيوبيا. ونصّ قرار مجلس الأمن رقم 1990 على إرسال قوة الأمم المتحدة الأمنية الموقّعة إلى أبيي (UNISFA) تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

هذه القوات المؤلفة من 4250 عنصرًا إثيوبيًا، بينهم شرطة مدنية، هي قوات فريدة لأسباب عديدة؛ فهي بخلاف معظم بعثات حفظ السلام في العالم، تتألف من عناصر إثيوبية. وقائد هذه القوات الفريق الإثيوبي تاديس وريدي، هو أيضًا رئيس البعثة. وتغدو هذه القوات مع اكتمالها واحدة من أكبر البعثات بسبب اتساع مساحة المنطقة الجغرافية التي تغطيها: معدّل جندي إثيوبي واحد لحفظ السلام لكلّ 2.3 كلم<sup>2</sup>. وكان انتشارها سريعًا جدًّا مقارنةً بغيرها من بعثات حفظ السلام؛ ففي الأوضاع العادية، يستغرق نشر بعثات السلام وقتًا طويلًا، لأنه يتطلب إقناع البلدان المشاركة، وحشد الموارد المطلوبة ونشرها على الأرض. أمّا قوة الأمم المتحدة الأمنية الموقّعة إلى أبيي فنُشرت في 22 تموز/ يوليو 2011، أي بعد شهر من التصريح لها من مجلس الأمن في قراره رقم 1990 الصادر في 25 حزيران/ يونيو 2011. وكان هذا القرار قد صدر بسرعة أيضًا، بعد ثلاثة أيام من التوصل إلى اتفاق أديس أبابا في 20 حزيران/ يونيو 2011 الذي طالب فيه الطرفان المتنازعان - الحكومة السودانية وحكومة جنوب السودان - بنشر قوات حفظ السلام الإثيوبية.

هناك عوامل عديدة أخرى تجعل نشر قوة الأمم المتحدة الأمنية الموقّعة في أبيي أمرًا فريدًا وسريعًا مقارنةً ببعثات حفظ السلام الأخرى. يتعلّق العامل الأول منها بتقاليد السياسة الخارجية الإثيوبية وميولها؛ فاستنادًا إلى مبدئها في التعايش السلمي والأمن الجمعي، بدأت مساهمة إثيوبيا في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بعد قيام الأمم المتحدة مباشرة. وخلال الغزو الإيطالي لإثيوبيا في ثلاثينيات القرن العشرين، دعا الإمبراطور

هياسيلاسي عصبة الأمم إلى إنقاذ إثيوبيا من هذا الغزو على أساس مبدأ العصبة في الأمن الجمعي. لكن البلدان الأوروبية القائدة في العصبة أدارت لطلب إثيوبيا هذا أدنا صمءاء، وأخفقت حتى في أن تناقش الأمر كما يجب بعد خطاب الإمبراطور أمام هيئة المناقشة في العصبة. وأشار الإمبراطور، بصورة نبوية وبعيدة النظر، إلى أن فشل العصبة في حفظ عهود الدفاع الجمعي عن أعضائها لدى تعرضهم لهجوم من عضو آخر سوف يؤدي بها إلى كارثة، ويؤدي بالعالم إلى محنة. ولم تمض سنتان حتى أعلن هتلر وحليفه موسوليني الحرب على أوروبا. وكي تبدي إثيوبيا التي وُلدت من تجربة الضحية هذه، إيمانها بالأمن الجمعي، وبوصفها واحدًا من أوائل الأعضاء الموقعين ميثاق الأمم المتحدة، راحت تبادر إلى جهد حفظ السلام في أفريقيا وأبعد منه.

منذ قيام الأمم المتحدة ساهمت إثيوبيا بنجاح في أكثر من عشر بعثات لحفظ السلام على المستويين القاري والعالمي. ومع قوة الأمم المتحدة الأمنية الموقّعة إلى أبيي، بات لإثيوبيا ما يقارب سبعة آلاف عنصر في مختلف بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وهذا يجعلها واحدًا من خمسة بلدان هي الأعلى مساهمة على كل من المستويين الأفريقي والعالمي. وفي خمسينيات القرن العشرين وستينياته، ساهمت إثيوبيا بنجاح في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في كوريا والكونغو. ومؤخرًا ساهمت بنجاح في رواندا وبوروندي وليبيريا، وتساهم في دارفور وجنوب السودان. وكسبت قوات حفظ السلام الإثيوبية سمعة قارية وعالمية. ويحظى نشرها في دارفور بتقدير عالٍ لدى الحكومة السودانية والمجتمع الدولي، بما في ذلك الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. علاوة على ذلك، عبّر اتفاق أديس أبابا بشأن أبيي عن الثقة التي تتمتع بها إثيوبيا لدى كلا الطرفين السودانين في الخرطوم وفي جوبا. وبالنسبة إلى الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، تشير رغبة إثيوبيا في إرسال قواتها إلى أبيي إلى صدقية شراكتها مع المجتمع الدولي، وإلى الدور الذي أدته إثيوبيا ولا تزال في الجهد العالمي الرامي

إلى حلّ أزمات السودان. أمّا اتفاق طرفي النزاع في أبيي، فهو العامل المهم الثاني لنشر قوة الأمم المتحدة الأمنية الموقّعة في أبيي بسرعة.

هذا في حين يرتبط العامل الثالث بالنتائج الإقليمية المترتبة على الحروب الحدودية بين جنوب السودان وشماله. علاوةً على المسؤولية الإنسانية الواقعة على كاهل إثيوبيا في توفير ملاذ لكثير من اللاجئين الذين بلغوا الآن عشرين ألفاً، فإن الجماعات المتمردة التي تدعمها إريتريا قد تستغلّ عدم الاستقرار هذا لإثارة القلاقل في المناطق الحدودية. ولن يقتصر الأثر السلبي المترتب على حرب بين شمال السودان وجنوبه على هذين البلدين، بل سيطاول المنطقة برمتها بما في ذلك إثيوبيا. وسوف يؤثّر أيّ تصعيد في المناطق الحدودية في هدوء المنطقة لأنّ إثيوبيا وجيبوتي تنظران إلى تورّط إريتريا في الصراعات السودانية بوصفه امتداداً لحربها بالوكالة. وأخذت إثيوبيا، بوصفها لاعباً بارزاً في القرن الأفريقي ورئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، زمام المبادرة في نشر قواتها مباشرة في المنطقة المتنازع عليها.

إثيوبيا، البلد الأكبر من ناحية عدد السكان واللاعب الإقليمي في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والبلد الذي يمتلك واحداً من أقوى الجيوش في أفريقيا وأعرقها احتراماً ومساهمةً في حفظ السلام العالمي، إنما يضطلع بدور مهم في أمن أفريقيا وسلامها. ويتوافق قراره الأخير بنشر قواته في أبيي مع سياسته الخارجية وتاريخه، ومع اعتبارات المصلحة الوطنية. ويتجسّد التحدي الآن في تحقيق النجاح ذاته في أبيي. وباستثناء مقتل وإصابة سبعة من قوات حفظ السلام بسبب لغم أرضي، فإنّ قوة الأمم المتحدة الأمنية الموقّعة في أبيي تنجز عملياتها كما هو مُخطّط لها. وتبقى التحديات الأساس التي تواجهها استعداد جيشي الطرفين للانسحاب من أبيي. وحتى وقت قريب، لم يكن جيش شمال السودان قد انسحب تماماً من المنطقة المحايدة. والنتيجة، أن الأمم المتحدة دانت رفض الجانبين سحب جيشهما من هذه المنطقة المحايدة.

من بين التحديات الأخرى: حجم القوات مقارنةً بالمنطقة الجغرافية التي

يُفترض أن تغطيها، وعدم إمكان توقُّع العمليات التي يمكن أن يقوم بها جيش شمال السودان، ولا سيما عمليات القصف الجويّ، وتسييس المناطق الحدودية وتجيشها تحضيرًا لأي استفتاء يُمكن أن يجري لتقرير مصير المناطق المتنازع عليها، وقابلية حكومة جنوب السودان للحياة وقدرتها على توفير الاستقرار والأمن في المناطق الحدودية. ونظرًا إلى سياسة الحكومة الإريترية في بناء الوطن على أساس العداء للبلدان المجاورة، قد تُمسي قوات حفظ السلام الإثيوبية في أبيي هدفًا إضافيًا لدور إريتريا الهذّام في القرن الأفريقي. وبالنسبة إلى المجتمع الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، فإنّ دور حكومة إريتريا السليبي في السودان هو قضية خطيرة تحتاج إلى أقصى اهتمامهم من أجل حفظ السلام في هذا البلد. كما أن من بين التحديات الأخرى إقامة إدارة مدنية انتقالية في المناطق المتنازع عليها وإعادة المهجّرين واللاجئين إلى مناطقهم الأصلية، ذلك أن الحكومتين كلتيهما، في شمال السودان وجنوبه، تمارس تشريد السكّان وترحيلهم بغية التأثير في أي ترسيم قادم للحدود، أو في أي قرار يخصّ أبيي.

## 5 - دور إريتريا في زعزعة الاستقرار

منذ استقلال إريتريا في عام 1993، وبناء الوطن الإريترى على أساس العداء للبلدان المجاورة، خصوصًا إثيوبيا، يشكّل عقبة كبرى تعترض السلام والاستقرار في القرن الأفريقي. وتنتمي إثيوبيا وإريتريا إلى الجماعات التاريخية والثقافية واللغوية والدينية ذاتها. فاللغة التغرية وسواها من اللغات التي لها المصادر ذاتها - الجعزيتية وسواها من اللغات الحامية السامية أو الأفروآسيوية - تُنطق في كلٍّ من إريتريا وإثيوبيا. والمسيحية والإسلام هما الديانتان الأكثر شعبية. وتاريخيًا، امتدّت المملكة الأكسومية من إثيوبيا إلى الأجزاء الكبرى من إريتريا واليمن الحاليين. وإلى حين الغزو الإيطالي، بقيت إريتريا جزءًا من الأنظمة الإمبراطورية الإثيوبية. واتّسمت العلاقات الإثيوبية - الإريترية، التي شكّلتها تداعيات ثلاثين عامًا من الحرب المدمّرة من أجل الاستقلال، باستحكام الخلاف وتواصله بعد حرب 1998 الحدودية التي أودت بعدد كبير

من الضحايا، أكان بين المقاتلين أم بين المدنيين. وكانت الحرب الإريترية حربًا كاملة، تقليدية بين جبهة التحرير الشعبية لإريتريا (EPLF) والحكومة الإثيوبية. وكانت إريتريا قد دخلت في وحدة اتحادية مع إثيوبيا في عام 1952. وكانت بداية الصراع نتيجة قرار ساذج متسرع من طرف إثيوبيا بإلغاء النظام الاتحادي الذي كانت الأمم المتحدة قد رتبته.

كانت الطغمة العسكرية الإثيوبية التي اختطفت الثورة في عام 1974، واستولت على السلطة من النظام الإمبراطوري قد خسرت الدعم الدولي لمطالبة إثيوبيا بإريتريا. وكان الصراع الإريترى، بالنسبة إلى الحكومات الإثيوبية، حربًا لتوفير السلامة والوحدة الإقليميتين، وكانت بالنسبة إلى الإريترين حربًا من أجل الاستقلال، فإذا بنتيجتها تشريد أعداد ضخمة من السكّان إلى البلدان المجاورة كلاجئين مُعدّمين وتدمير الأملاك وتخريب سبل العيش، واجتثاث مجتمعات بأكملها. أمّا الشتات الإثيوبي والإريترى، فهو أساسًا نتيجة هذه الحرب المدمرة الطويلة الأمد. وخلال هذا الصراع لم يكن التطّلع الوطني الإريترى يسعى إلى تحقيق الاستقلال الكامل بالضرورة، خصوصًا خلال الأعوام الأولى من النظام الاتحادي وثورة 1974، وكان الترتيب الاتحادي والاستقلال الذاتي الحقيقي خيارًا ساذجًا لجبهة التحرير الشعبية لإريتريا. ومع ذلك فإن مثل هذه الخيارات باتت بلا معنى في أثناء حكم منغستو هيلامريام العسكري. واقتنع المجتمع الدولي بأن الانفصال هو السبيل الوحيد للخروج من الحرب.

يعتقد كثيرون من الإثيوبيين، أن لم يكن أغليبتهم، أن الحكومة التي تقودها الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي (EPRDF) فعلت أكثر ممّا تقتضيه قضية عادلة في سياق الحرب الإريترية والاستقلال الإريترى. فخلال الصراع المسلح بين عامي 1975 و1991، قاتلت هذه الجبهة ضد الحكومة المركزية إلى جانب جبهة التحرير الشعبية لإريتريا. ومنذ الصراع المسلح راحت الجبهة الديمقراطية الثورية تدفع ثمنًا باهظًا جزاء هذا الموقف المتعاطف وغير المتوازن غالبًا والداعم استقلال إريتريا وقضيتها. وفي عام 1998، انقسمت



قيادة الجبهة الديمقراطية الثورية إلى قسمين، وغرقت قيادة الجيش في خلاف بشأن كيفية إنهاء الحرب الحدودية الإثيوبية الإريتريّة في ذلك العام. وفي حين أرادت الجماعة التي يقودها رئيس الوزراء مليس زيناوي إنهاء الحرب بعد استعادتها المناطق الحدودية التي كان يحتلها الجيش الإريتري، طمحت جماعة أخرى يقودها وزير الدفاع سي أبرهة إلى تدمير القدرات العسكرية للحكومة الإريتريّة الحالية التي يقودها أسياش أفورقي وإزاحتها. واستطاعت جماعة رئيس الوزراء أن تزيج الجماعة الأخرى، بعد صراع حزبي داخلي، وتعتقل أعضاء فيها.

بعد استعادة إثيوبيا الأرض التي احتلتها إريتريا في الحرب الحدودية في عام 1998، جرى إنشاء لجنة الحدود الإريتريّة - الإثيوبية، عملاً باتفاق الجزائر، بغية الفصل في النزاع وإصدار قرارها على هذا الأساس. وأعطت اللجنة إريتريا مدينةً بادمي، وهي مدينة صغيرة في الوسط ورمز للحرب الحدودية. وكانت آثار خسارة بادمي بالغة الأهمية حتى إن شرعية كلا النظامين في أديس أبابا وأسمرا كانت معلقة عليها. وفي حين تطالب إريتريا بحلّ النزاع الحدودي كما قررت لجنة الحدود منذ ست سنوات مضت، تعتقد إثيوبيا أن قرار ترسيم الحدود هذا ينبغي ألا يُنفذ إلا بعد حوار بشأن قضايا أخرى مهمة. والحقيقة أن قرار لجنة الحدود كان منظوياً على عيوب جوهرية؛ إذ لم تأخذ اللجنة في حساباتها ما للسكان الذين سيتأثرون بقرارها من حقوق إنسان. فلو أُجري الترسيم بحسب القرار، لباتت المدارس والكنائس في بادمي في الجهة الخطأ من الحدود، ولاضطر البشر إلى حمل جنسية ليست خيارهم، ولانقسمت الجماعات أو انعزلت عن بقية البلد. ولذلك كان يجب أن تؤخذ حقوق الإنسان واعتراضات أولئك الذين سيتأثرون بالترسيم في حسابان لجنة الحدود. وأدت لجنتا الحدود لدى الطرفين دوراً مهماً في حلّ هذه المعضلة. وأعطيت فرصة اختيار الجنسية للسكان هناك بما يعزّز السلام والأمن في المناطق الحدودية. ونصّ اتفاق كمبالا على أن الحوار بين البلدين وجماعات السكان كفيل بأن يساعد في وقف تشريد السكان من منازلهم وتدمير سبل عيشهم أو الحدّ منهما.

ردًا على ذلك، وبنوع من الانتقام، وضعت إريتريا استراتيجية الهجوم المباشر على إثيوبيا. وهي تدرّب متمردين وإرهابيين وتجهزهم في الصومال، وداخل إثيوبيا وسوى ذلك من المواقع. وأشار تقرير حديث لمجموعة المراقبة التابعة للأمم المتحدة مُقدّم إلى مجلس الأمن إلى أن الحكومة الإريترية متّهمة بالتدخل في النشاط السياسي والاقتصادي في القرن الأفريقي بما في ذلك السودان<sup>(71)</sup>. ويُعدّ معسكر التدريب العسكري ساوا في إريتريا محجّاً لجميع الجماعات المتمردة في القرن الأفريقي، بما في ذلك دارفور وجنوب السودان. والحكومة الإريترية متورّطة في عمليات عسكرية، وفي تدريب الجماعات المتمردة وتمويلها، تلك الجماعات التي تقاتل حكومتني جنوب السودان وشماله على السواء. وتأتي محاولة إريتريا الأخيرة لتغيير صورتها ومشاركتها نتيجة تقرير مجلس الأمن بشأن دورها المزعزع للاستقرار وصلتها بالإرهاب في القرن الأفريقي. كما قدّمت إريتريا طلباً لإعادة انضمامها إلى «إيغاد»، ولا يزال هذا الطلب قيد الدرس. كما التحقت مجدّداً بالاتحاد الأفريقي في أديس أبابا بإرسالها دبلوماسيها إلى هناك، علاوةً على إطلاق علاقاتها الدبلوماسية مع كلٍّ من أوغندا والسودان في الأشهر الأخيرة.

على الصعيد الداخلي، تعاني إريتريا وضعاً سياسياً واقتصادياً منظوياً على مخاطر. وقد لخص رونالد مكمولن (R. McMullen)، السفير الأميركي السابق في إريتريا، الوضع الداخلي هناك بالقول: «نظام أسيااس الهشّ هو بمرتلة الطلقة الأخيرة قبل الانفجار الداخلي. غير أن أسيااس ذكي، وبارع في العمليات الأمنية وأصغر بعقدين من موعابي. وفي حين يتوق كثيرون في إريتريا إلى التغيير، فإنّ قلة فحسب هم في الموقع الذي يمكنهم من اجترح هذا التغيير»<sup>(72)</sup>.

بصرف النظر عن هذه الخلفية التاريخية وغيرها من القيم المشتركة، عبّر

---

(71) فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا، رسالة من رئيس لجنة مجلس الأمن عملاً بالقرار رقم 751 (1992) و1907 (2009) المتعلقين بالصومال وإريتريا، رقم UNSC S/2011/433، 18 تموز/يوليو 2011.

(72) «Eritrea's Squabbling Colonels, Fleeing Footballers, Frightened Librarians,» Classified (72) by Ronald K. McMullen (Wikileaks, 12/10/2009).

الإريتريون بوضوح عن تطلّعهم إلى الانفصال عن إثيوبيا. وهذه حقيقة لا مرأى فيها. وعلى الإثيوبيين أن يقرّوا ذلك، وهم يتطلعون إلى حلّ قانوني وسلمي للمشكلة التي قد يواجهها الاقتصاد الإثيوبي بسبب افتقاره إلى منفذ على البحر. والحال، أن تعدادًا للسكان يبلغ 80 مليونًا، ويُنكّر عليه الحقّ المعترف به تاريخيًا بمنفذ إلى البحر، لا بدّ من أن يشكّل تهديدًا خطيرًا للسلم والأمن في المنطقة الآن وفي المستقبل. وبصرف النظر عن المفاعيل المؤسفة للحرب الإريترية، تتمتع إثيوبيا وإريتريا بكثير من الروابط الاقتصادية والاجتماعية والدينية والثقافية والتاريخية المشتركة. وحتى استقلال إريتريا في عام 1993 وحاليًا أيضًا، يعيش أكثر من نصف مليون إثيوبي من أصل إريترى في مناطق شتّى من إثيوبيا. وحتى في زمن الحرب المديدة كان كثيرون من الإريتريين يسافرون إلى تقراي للالتحاق بالمدارس الدينية أو الزواج أو التجارة أو سعيًا وراء ملاذ في إثيوبيا. وقد يكون السياق التاريخي لهذه الحرب أهمّ من العلاقات الحالية بين البلدين. وهذه أيضًا حقيقة لا مرأى فيها. وتعتقد الأغلبية الساحقة من الإريتريين والإثيوبيين على السواء أن الحكومة التي تقودها الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي هي الحكومة الأشدّ تعاطفًا مع القضية الإريترية. ولهذا السبب، من المتوقع أن تتبنّى أي حكومة إثيوبية تأتي بعد هذه الجبهة موقفًا عدائيًا جدًّا تجاه إريتريا. ومع هكذا منظور مستقبلي، من مصلحة شعبي البلدين أن يعود الإريتريون إلى رشدهم وينخرطوا في حوار مع حكومة إثيوبيا الحالية. والحال، أن مستقبل العلاقات بين الشعبين يتطلب تطبيقًا مع التركيز على التعاون والتكامل الاقتصاديين، ذلك أن التكامل ليس واردًا من دون حركة السلع والخدمات والبشر بين البلدين. ولهذا، فإن الحكومة الإريترية تحتاج إلى أن تنهي من دون شروط عملية بنائها الوطني القائمة على أساس العداء لإثيوبيا.

### ثالثًا: مجالات التعاون المحتملة بين العرب والقرن الأفريقي

تُعَدُّ إثيوبيا، بتعدادها البالغ 80 مليونًا ونموّها السكاني البالغ 2.6 في المئة، ثاني أكبر مستهلك محتمل يحتاج إلى السلع المصنّعة والموارد البشرية

المدرّبة. وسوف يبلغ تعداد سكان إثيوبيا في عام 2020 أكثر من 100 مليون، وأكثر من 126 مليوناً في عام 2035<sup>(73)</sup>. وهذه هي الوجهة ذاتها بالنسبة إلى القرن الأفريقي، إذ يبلغ تعداد السكان الإجمالي الحالي 126 مليوناً في بلدان القرن، وسوف يبلغ 375 مليوناً في عام 2050<sup>(74)</sup>. وسيشكّل هذا العدد أكثر من نصف إجمالي منطقة شرق أفريقيا وخمس إجمالي سكان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وسيكون أكثر من 55 في المئة من هؤلاء السكان من الشباب (دون الـ 20 عاماً). وتُقدّر الأمم المتحدة أن معدل التحضر في أفريقيا يقارب 3.5 في المئة في السنة<sup>(75)</sup>، وهو أعلى معدل في العالم، الأمر الذي يؤدي إلى نمو سريع في التجمعات المدينية في أرجاء القارة. وفي عام 2030، من المتوقع أن تبلغ نسبة سكان المدن في أفريقيا 54 في المئة، مقارنة بالرقم الحالي البالغ 38 في المئة<sup>(76)</sup>. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى زيادة الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي ووجهات أخرى مثل أميركا الشمالية وبلدان الخليج. ووفقاً لطريقة إدارة المنطقة وتنميتها، قد تتسبب هذه الزيادة السكانية باضطراب اجتماعي وتتمخض عن مخاطر تهدّد الاستدامة البيئية، أو تفتح فرصاً للتنمية وتطوّر الأسواق. ومن الواضح أن هذه منطقة تحتاج إلى العالم العربي وغيره من القوى الاقتصادية من أجل أن يستثمروا في سلمها وتنميتها، وسيعود ذلك بالفائدة على المنطقتين على المدينتين القريب والبعيد.

تُعدّ القهوة سلعة التصدير الأولى في إثيوبيا. كما أن إثيوبيا تحتل المرتبة العاشرة عالمياً في تربية المواشي. وتصدّر الجلود والبذور الزيتية والزهور. وتركز الاستثمارات السعودية الآن على الزراعة، وتبلغ قيمتها 532 مليون

---

United Nations Department of Economic and Social Affairs, Population Division, (73) available at: <<http://esa.un.org/wpp/unpp/p2k0data.asp>>.

(74) انظر الملف القطري التي أعدته وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية لمنطقة القرن الأفريقي، وهو متوافر على الموقع الإلكتروني: <<https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/et.html>>.

(75) التقرير العالمي لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية: «المدن في عالم العولمة: تقرير عالمي عن المستوطنات البشرية» و«تقرير عن حالة المدن في العالم عام 2001».

(76) انظر الهامش رقم 18، ص 521 من هذا الفصل.

دولار أميركي. وبحسب نائب رئيس الوزراء الإثيوبي، ستوقّع السعودية وإثيوبيا اتفاقات لتعزيز الاستثمار السعودي في مجال تربية المواشي والزراعة والتنازل عن الازدواج الضريبي. وكانت الحكومة الإثيوبية قد حدّدت ستة مجالات للاستثمار المريح في إثيوبيا يمكن أن تثير اهتمام البلدان العربية، ألا وهي تربية المواشي والبستنة والمناجم والزراعة والسياحة والبناء والعقارات<sup>(77)</sup>. وقد تستطيع إثيوبيا، مع بعض الاستثمار في قطاع تربية المواشي، أن تزوّد العالم العربي بما يكفي من اللحوم ومنتجات الألبان. وقد يوقّر الاستثمار الكافي في الصناعة والبنية التحتية (النقل الجوي) للعالم العربي منفذاً للحوم ومنتجات الألبان العضوية من بلد قريب. أمّا بالنسبة إلى إثيوبيا، فإنّ الاستثمار في هذا المجال سيؤمّن لها، فضلاً عن القطع الأجنبي الذي يحتاج إليه الاقتصاد الإثيوبي أشدّ الحاجة، فرصة الارتقاء الجوهري بمستوى إنتاج الثروة الحيوانية. ولأنّ مالكي معظم المواشي في إثيوبيا هم إمّا مزارعون وإما جماعات رعوية، فإنّ التجارة والاستثمار في هذا المجال ربما يخلّصان ملايين العائلات الإثيوبية من الفقر، ويساهمان بصورة غير مباشرة في أمن القرن الأفريقي.

قد يشكّل التدريب وهجرة العقول العاملة مجالاً آخر من مجالات التعاون المتبادل المفيد. ففي كلّ عام يهاجر بصورة شرعية نحو 15 ألف إثيوبي متدرب طلباً للعمل في البلدان العربية<sup>(78)</sup>. ومن المتوقع أن يبلغ هذا العدد أربعة أضعافه في عامي 2011 و2012 مع نية العربية السعودية تشغيل ما يزيد على 30 ألف عامل إثيوبي منخفض المهارة<sup>(79)</sup>. وقد تُساعد هجرة العمالة هذه، التي لا تستنفد الموارد البشرية العالية المهارة الضرورية للتنمية، الحكومة الإثيوبية في جهودها المبذولة للحدّ من الفقر. وفي حين أن المهاجرين ذوي المهارة العالية يشكّلون نوعاً من هجرة الأدمغة، فليس هناك من «هجرة للعمال» نظراً إلى استخدام ما يزيد على عشرة ملايين من الإثيوبيين الذين يعانون البطالة<sup>(80)</sup>.

Naif Masrahi, «KSA Wants 30,000 Laborers from Ethiopia», *Saudi Gazette*, 13/6/2011. (77)

(78) وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، نشرة معلومات سوق العمل، 10/2009.

Masrahi, «KSA Wants 30,000 Laborers from Ethiopia». (79)

World Bank, «Country Overview-Ethiopia», on the Web: <<http://data.worldbank.org/>> (80)

وعلاوة على ذلك، يحوّل معظم المهاجرين المتخصّصين الماهرين من المال أقلّ ممّا يحوّل المهاجرون ذوي المهارة المنخفضة أو المتوسطة، ذلك لأن المهاجرين الذين يتمتعون بالمهارات العالية يقيمون غالبًا في بلد الوجهة إقامة دائمة. وقد يلتي تدريب العمال المهاجرين طلب البلدان العربية المحتاجة إلى عمالة متدنيّة المهارة. ويمكن لتحويلات الإثيوبيين ذوي المهارة الضعيفة والمتوسطة أن تساعد عددًا كبيرًا من العائلات في إثيوبيا؛ فالتحويلات التي تبلغ قيمتها عشرة أضعاف قيمة المساعدة التنموية الرسمية قد تساهم مساهمة مهمة في تحقيق سلم المنطقة وتنميتها.

### ملاحظات عامة ختامية وتوصيات

إن لطبيعة العلاقات بين دول القرن الأفريقي وديناميتها السياسية والأمنية أثرها المباشر في صناعة السياسة الخارجية وفي القرارات الاستراتيجية لدى حلفائها الإقليميين، بما لهم من مصالح جيوسياسية ودينية وأيديولوجية في الدول العربية. ويبدو غياب الاستقرار في المنطقة وتداعياته السلبية على مصلحة العالم العربي واضحًا، خصوصًا في مجال النقل الدولي والطرق التجارية. وبطريقة مماثلة يشكّل الاستقرار والازدهار والتنمية في القرن الأفريقي، خصوصًا إثيوبيا، سكانها الذين يبلغ تعدادهم 80 مليونًا، مصلحة كبرى للعالم العربي. وعلاوة على دور العالم العربي في تعزيز السلم والأمن في القرن الأفريقي، ستتحقق له فائدة اقتصادية مباشرة، إذ تشكّل إثيوبيا سوقًا ضخمة للعالم العربي. وهي بقوتها المادية ومواردها، توفر فرصة هائلة للأعمال. كذلك يمكن إثيوبيا أن تستفيد بصورة هائلة من نمو استثمارات العالم العربي والتجارة معه، خصوصًا في الزراعة والعمالة الماهرة واللحوم وما يرتبط بها من منتجات، وغير ذلك من مجالات التعاون. ويمكن الروابط القديمة الثقافية والدينية والتاريخية والاقتصادية والجغرافية بين إثيوبيا والقرن الأفريقي والشرق الأوسط أن تجعل مثل هذا التعاون الوثيق بين هذه المناطق أمرًا طبيعيًا ومرغوبًا فيه. وتوفّر صلات إثيوبيا والإثيوبيين القديمة بالعالم العربي فرصة

للتفاهم والتعاون.

إن السلم الداخلي الإثيوبي والتنمية الإثيوبية يساهمان في السلم والاستقرار في منطقة القرن الأفريقي وجوارها العربي. ولأن إثيوبيا تشكل المرتكز الذي يستند إليه استقرار القرن الأفريقي، فإن تحقيق السلم والتنمية والأمن في إثيوبيا سيعود بالفائدة على القرن الأفريقي والعالم العربي على المدى البعيد. وتحتاج التجارة بين أفريقيا والعالم العربي إلى أقصى الإفادة من مرافئ البحر الأحمر. ولهذا، فإن تطبيع العلاقات بين إثيوبيا وإريتريا لتحسين نفاذ إثيوبيا إلى البحر الأحمر هو أمر مهم. وعلى العالم العربي أن يضغط على الحكومة الإريترية كي تتخلى كلياً عن عملية البناء الوطني على أساس العداء لإثيوبيا ولغيرها من البلدان المجاورة.

## المراجع

### *Books*

Contini, Paolo. *Integration of Legal Systems in the Somali Republic*. Ibadan: Institute of African Studies, University of Ife, 1964.

Flint, Julie and Alex de Waal. *Darfur: A Short History of a Long War*. London; New York: Zed Books; Cape Town: David Philip, 2005.

Kälin, Walter. *Decentralized Governance in Fragmented Societies: Solution or Cause of New Evils ?*. Chur, Zürich: Ruegger, 2003.

Munro-Hay, Stuart C. *Aksum: An African Civilisation of Late Antiquity*. Edinburgh: Edinburgh University Press, 1991.

Weiner, Myron, Mary Fainsod Katzenstein and K.V. Narayana Rao. *India's Preferential Policies: Migrants, the Middle Classes, and Ethnic Equality*. Chicago: University of Chicago Press, 1981.

### *Periodicals*

El-Gaili, Ahmed T. «Federalism and the Tyranny of Religious Majorities: Challenges to Islamic Federalism in Sudan.» *Harvard International Law Journal*: vol. 45, no. 2, Summer 2004.

Maru, Mehari Taddele. «Federalism and Conflicts in Ethiopia: Group Rights, Liberalism, and Federalism.» *Africa Insight*: vol. 39, no. 4, March 2010.

Shinn, David H. «Fighting Terrorism in East Africa and the Horn.» *Foreign Service Journal*: vol. 81, no. 9, 2004.

Weingast, Barry R. «The Economic Role of Political Institutions: Market-Preserving Federalism and Economic Development.» *Journal of Law, Economics, and Organization*: vol. 11, no. 1, April 1995.

## *Theses*

Gebre, Muluwork. «Trends of Responses to Terrorism in the Horn of Africa: The Ethiopian Experience.» (MA Thesis Unpublished, Addis Ababa University, Institute for Peace and Security Studies, Addis Ababa, 2010).

Maru, Mehari Taddele. «Migration, Ethnic Diversity and Federalism in Ethiopia.» (Unpublished Dissertation, University of Oxford, Refugee Studies Centre, Queen Elizabeth House, 2004).

Mezgebu, Mekides. «Darfur: Another Case of Genocide?.» (Unpublished Thesis, Addis Ababa University, Addis Ababa, 2007).

## *Conference*

Counter-Terrorism International Conference, Riyadh, 5-8 February 2005.

The First National Conference on Federalism, Conflict and Peace Building (United Nations Conference Center (UNCC), Addis Ababa, 5-7 May 2003).

## *Documents*

Ahmad, Junaid. «Rethinking Decentralization in South Africa.» (Presentation Prof. Joseph Stern's Course at J. F. Kennedy School of Government, Harvard University, April 2007).

Guha-Sapir, Debarati, Olivier Degomme and Mark Phelan. «Darfur: Counting the Deaths Mortality Estimates from Multiple Survey Data.» (Report, Centre for



**Research on the Epidemiology of Disasters (CRED), University of Louvain,  
School of Public Health, Brussels, 26 May 2005).**

**O'Neill, William G. and Violette Cassis. «Protecting Two Million Internally  
Displaced: The Successes and Shortcomings of the African Union in Darfur.»  
(Occasional Paper, Project on Internal Displacement, University of Bern,  
Brookings Institution, November 2005).**

**Peterson, Stephen B. «Financial Reform in a Devolved African Country: Lessons  
from Ethiopia.» (Development Discussion Paper; no. 766, Harvard University,  
Harvard Institute for International Development, June 2000).**



## الفصل الخامس عشر

### القيادة الاستراتيجية الأميركية الجديدة لأفريقيا (أفريكوم)

### التأثيرات في القرن الأفريقي والأمن القومي العربي

#### مضوي الترابي

#### مقدمة

كانت القارة الأفريقية محلاً للمنافسة بين القوى الدولية الكبرى لعهود طويلة، حين بدأ الاحتكاك الأوروبي بأفريقيا عن طريق المستكشفين والتجار والبعثات التبشيرية منذ القرن الخامس عشر، عندما أبحرت السفن البرتغالية إلى سواحل غرب أفريقيا، وأنشأ البرتغاليون عددًا من الحصون الساحلية مارسوا من خلالها تجارة مربحة في الذهب والعاج والعبيد. وازدهرت حركة تجارة العبيد في تلك الفترة، وشارك فيها تجار هولنديون وبريطانيون وفرنسيون إلى جانب البرتغاليين، فيما أطلق عليه «مثلث الأطلسي للتجارة»، وكان التجار الأوروبيون ينقلون العبيد الأفارقة عبر المحيط الأطلسي للعمل بمزارعين في الأراضي الأميركية. وبشمن المحاصيل الزراعية التي ينتجها العبيد وتُنقل إلى أوروبا لبيعها يشتررون البنادق، ويجهزون السفن لأسر عبيد جدد من أفريقيا، الأمر الذي سمّاه علي مزروعي «مثلث الشر» (The Evil Triangle) في

حلقاته التي مؤلها وأنتجها التلفزيون البريطاني تحت عنوان «الإرث الثلاثي» (Triple Heritage)<sup>(1)</sup>.

تدافعت القوى الأوروبية للسيطرة على القارة الأفريقية، في أواخر القرن التاسع عشر، فيما أطلق عليه «التكالب الاستعماري على أفريقيا» الذي كرسه مؤتمر برلين في عام 1884 بوضع القواعد العامة لتأسيس مناطق الهيمنة للقوى الأوروبية الرئيسة (بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وألمانيا) في القارة الأفريقية. وصوّرت هذه القوى الأوروبية مهمتها على أنها تهدف إلى نشر الحضارة والمدنية في مناطق العالم المتخلف كلها ومنها أفريقيا، إلا أن هذا الاستعمار كان السبب الحقيقي لتخلف القارة؛ حيث استنزف مواردها الطبيعية ووجهها لخدمة الاقتصاد الأوروبي. وفي أواخر خمسينيات القرن العشرين وستينياته بدأت الدول الأفريقية تحصل على استقلالها تباعاً. وعلى الرغم من تراجع أهمية ومكانة القوى الأوروبية التقليدية التي كانت تسيطر على أفريقيا، فإن التنافس الدولي في القارة استمر مع تغير الفاعلين الرئيسين؛ ففي ظل نظام القطبية الثنائية الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية حلّت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق محل القوى الأوروبية التقليدية (الإمبراطوريات القديمة)، مع اعتراف الولايات المتحدة بمصالح تلك القوى التقليدية في القارة الأفريقية؛ إذ انتقل الصراع بين القطبين في مرحلة الحرب الباردة إلى الساحة الأفريقية، لكن اهتمام القطبين بالقارة في تلك الفترة تركّز على محاولة استقطاب الدول الأفريقية بهدف العمل على زيادة كلّ طرف لنفوذه واحتواء الطرف المضاد.

مع نهاية الحرب الباردة، ظهرت مؤشرات ودلائل عدة على تراجع الأهمية الاستراتيجية للقارة الأفريقية، وظهر اتجاه بارز في أدبيات العلاقات الدولية يؤكد أن القارة الأفريقية لم تعد تحتل أهمية كبيرة للدول الكبرى

---

(1) علي المزروعى، «الأفارقة: الإرث الثلاثي»، (بحث وثائقي، هيئة الإذاعة البريطانية

(BBC)، لندن، 1978).

الأوروبية أو للولايات المتحدة الأميركية، مستندًا في ذلك إلى تناقص معدلات المعونات والقروض الموجهة من تلك القوى إلى القارة الأفريقية، أو الربط بين تقديم المعونات ومدى التزام الدول الأفريقية بالتحول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان في ما أصبح يُعرف باسم: «المشروطة السياسية»<sup>(2)</sup>. وفي الوقت نفسه أدى بروز دول أوروبا الشرقية وأتباعها نهج الإصلاح الاقتصادي إلى لفت انتباه القوى الكبرى إليها، وتخصيص قدر متزايد من المعونات والقروض لها على حساب المعونات والقروض الموجهة إلى الدول الأفريقية.

بسبب ذلك تضاءلت أهمية القارة الأفريقية على المستوى الجيوبوليتيكي؛ مع تراجع أهميتها الاستراتيجية باعتبارها مسرحًا للصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي. كما تراجعت أهميتها تنمويًا؛ حيث عاد مركز الثقل إلى دول وسط وشرق أوروبا، باعتبارها تمتلك بنية اقتصادية مناسبة إلى حد بعيد لعمليات التحوّل نحو الليبرالية واقتصاد السوق. لكن مع منتصف التسعينيات بدأ اتجاه تهميش القارة الأفريقية بالتراجع؛ مع بروز التنافس الاقتصادي فيها بين القوى الكبرى، خصوصًا الولايات المتحدة وفرنسا. وعلى الرغم من أن الأهمية السياسية والعسكرية للقارة تراجعت بعد انتهاء الحرب الباردة، فإننا نجد أن القوى الكبرى عاودت الاهتمام بها اقتصاديًا منذ منتصف التسعينيات. ومن ثم كان انتهاء الحرب الباردة دافعًا لتغيير صور الاهتمام بالقارة ومظاهره مع دخول عناصر جديدة اهتمت بالوجود الاقتصادي في القارة (الصين واليابان والهند وماليزيا وغيرها من دول حلقة دول المحيط الهادي المعروفة بالنمور). ويقتضي التعرف إلى أبعاد التنافس الدولي ومظاهره في أفريقيا في فترة ما بعد الحرب الباردة تحليل أهداف القوى الكبرى الأساس الفاعلة على الساحة الأفريقية وتحليل مصالحها وأدواتها، وهو ما نحاول إلقاء الضوء عليه بشيء من التفصيل.

---

(2) مبدأ اختطه زيفينو بريجنسكي، مستشار كارتر للأمن القومي في عام 1976، وأصبح مذهبًا لسياسة الرئيس كارتر في دورة رئاسته.

## أولاً: السياسة الأميركية في أفريقيا

في فترة الحرب الباردة، لم تكن الدبلوماسية الأميركية جادة في التدخل بالقضايا الأفريقية بشكل مباشر، وكانت تركز في سياستها تجاه أفريقيا على تحقيق أربعة أهداف رئيسة:

- احتواء المد الشيوعي.

- حماية خطوط التجارة البحرية للوصول إلى مناطق التعدين والمواد الخام.

- دعم القيم الليبرالية الخاصة بالديمقراطية وحقوق الإنسان ونشرها.

- نشر ثقافة اقتصاد السوق لفتح الأسواق أمام شركاتهم، بإملاء شروط البنك وصندوق النقد الدولي.

إلا أن المتغيرات الدولية الجديدة وقيادة النظام الأحادي القطبية أدت إلى إعادة توجيه السياسة الأميركية نحو أفريقيا، وإعادة ترتيب أولوياتها وأهدافها؛ فلولايات المتحدة في سفارتها في لندن مكتب يُعرف بـ Africa Watch Dog، مهمته متابعة التطورات السياسية والاقتصادية في القارة الأفريقية، والعناصر التي تعمل فيه هي تشكيلة من المتتبعين إلى وزارة الخارجية الأميركية ومجلس الأمن القومي، وبعض الملحقين العسكريين وممثل واحد أو أكثر لأجهزة رصد وتحليل المعلومات (الاستخبارات).

في عام 1996 وبدعوة للغذاء من رئيس المكتب في ذلك الوقت (السفير جيم يونغ - الذي أصبح سفيراً للولايات المتحدة في نيجيريا بين عامي 1997 و2001)، جرى نقاش طويل بيني وبينه علمت منه أن إدارة الرئيس وقتها، بيل كلينتون، أجازت استراتيجيا جديدة قسّمت فيها مراكز الاهتمام الجديدة كما يلي:

• حلقة منطقة المحيط الهادي، حيث خطط التنمية الانفجارية والإنفاق الفلكي.

• منطقة بحر قزوين للاحتياطيات النفطية الموهلة أيضًا.

• القارة الأفريقية لوجود 40 في المئة من المعادن الصناعية والنفيسة على أرضها، إضافة إلى أسواق بكر تحتاج إلى كل شيء.

أضاف يونغ في حديثه الطويل معي أن أفريقيا نفسها جرى تقسيمها إلى مناطق دوائر اقتصادية وسياسية مثل:

- شمال أفريقيا، ولا تُحسب مصر من ضمنه، لأنها مصنفة دولة شرق أوسطية، وبعد ترتيب الأوضاع في ليبيا (وكان القذافي وقتها في قمة معاداته الظاهرة لهم)، يمكن ربط هذا التجمع الذي يسعى إلى إقامة سوق مشتركة (تحت مظلة الاتحاد المغاربي) بمنظومة تجارة تفضيلية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وينظر في من تكون الدولة المفتاحية في داخله - الجزائر أو المغرب.

- تجمع غرب أفريقيا بالرؤية نفسها، والدولة المفتاحية أمرها محسوم (فنيجيريا ليس لها منافس).

- منطقة القرن بالرؤية نفسها أيضًا، والدولة المفتاحية بين السودان وإثيوبيا، فلكل من الدولتين مميزاتها وثقلها.

- منطقة البحيرات، وكان اختيارهم قد وقع على أوغندا ونظام موسيفيني باعتبارها دولة مفتاحية.

- تجمع دول الجنوب الأفريقي كان سهلاً بالنسبة إليهم، إذ فيه منظومة اقتصادية فاعلة تقودها دولة جنوب أفريقيا<sup>(3)</sup> بلا منافس.

بعد لقائي السفير يونغ بسنة وبضعة أشهر فقط، قام الرئيس كليتون ووزيرة خارجيته مادلين أولبرايت بزيارة لأفريقيا وصفت بالتاريخية، زارا فيها دولاً عدة على مدى أكثر من أسبوع. ومن يومها بدأنا نشعر بأن اهتماماً أميركياً جديداً

(3) غداء عمل داخل مبنى السفارة الأميركية في لندن مع السفير جيم يونغ، في 24 تموز/ يوليو

بالقارة قد بدأ، وستتبعه آليات سياسية واقتصادية وعسكرية لتجعله واقعًا على الأرض.

## 1 - الأهداف والمصالح الأميركية في القارة الأفريقية

لنؤكد ما ذكر أعلاه، نجد أن السياسة الأميركية في أفريقيا ترتبط بمصالح عدة؛ فمن الناحية الاقتصادية تهدف الولايات المتحدة إلى فتح أسواق جديدة في مناطق مختلفة من العالم، وخاصة المناطق التي تتسم بوجود فرص هائلة للاستثمار وأسواق مفتوحة للمنتجات الأميركية، تؤيدها في ذلك الشركات الأميركية الهادفة إلى توسيع نطاق الاستثمارات الخارجية، وفتح الأسواق الواسعة أمام السلع والخدمات الأميركية.

يُمكن تلخيص أهداف التحرك الاقتصادي الأميركي في أفريقيا من خلال التقرير الذي صدر عن مجلس العلاقات الخارجية في منتصف عام 1997، بعنوان «تعزيز العلاقات الاقتصادية للولايات المتحدة مع أفريقيا»<sup>(4)</sup>؛ إذ أوصى التقرير بأن تكون الولايات المتحدة في مقدمة الدول الصناعية الكبرى التي تستفيد من الفرص الجديدة في أفريقيا. استنادًا إلى ذلك، عملت إدارة كلينتون على تطوير التجارة الأفريقية وبرامج التنمية الاقتصادية، وهو ما اتضح من خلال مؤشرات عدة، أهمها زيارة الرئيس كلينتون القارة الأفريقية في عام 1998 التي أشرنا إليها أعلاه؛ حيث أطلق خلال زيارته مبدأ أو شعار «التجارة لا المساعدات» سبيلًا إلى ازدهار القارة. وجاء إعلان هذا الشعار في إطار سعي إدارته إلى تأسيس شراكة أميركية - أفريقية جديدة يُكرس فيها مع الإدارة الأميركية الجديدة الجهد بعد موافقة الكونغرس على قانون النمو والفرص في أفريقيا الذي يقوم على دعم الدول الأفريقية بالمساعدات الاقتصادية، لفتح الأسواق الأميركية أمام سلع دول القارة ومنتجاتها بشرط نجاح هذه الدول في تحقيق بعض الشروط المتعلقة بالديمقراطية والتحرر الاقتصادي.



لا شك في أن تحقيق الأهداف الاقتصادية الأميركية في القارة الأفريقية يتطلب تنافسًا حادًا مع الدول الأوروبية التي سيطرت على الثروات والموارد الطبيعية للقارة لعهود طويلة؛ خصوصًا أن الولايات المتحدة تسعى إلى تغيير نسب التبادل التجاري بين أفريقيا والعالم الخارجي لمصلحتها، وهي النسب التي تحتل فيها الدول الأوروبية النصيب الأكبر.

ومن الناحية السياسية ترفع الولايات المتحدة مبدأي: الديمقراطية، وحقوق الإنسان باعتبارهما ركيزتين رئيسيتين للسياسة الخارجية الأفريقية؛ المبدأ الليبرالي الذي يسمى Ethical Policy، إلا أن هذه المبادئ مجرد أداة تستغلها السياسة الأميركية لتحقيق مصالحها، وليست هدفًا تسعى إلى تحقيقه؛ فالمصالح الأميركية تتجه في بُعدها السياسي إلى تطوير العلاقات مع دول القارة الأفريقية بما يخدم الوجود الأميركي في القارة ويُعزّزه، وتتعامل مع هدف تشجيع الديمقراطية لدى النظم الأفريقية الحاكمة بمبدأ النسبية، حيث ترتبط بمدى الاهتمام الأميركي بحالة كل نظام سياسي على حدة، تبعًا لطبيعة المصالح التي قد تختلف من دولة إلى أخرى. كما تهدف الولايات المتحدة في الأساس من علاقتها بأفريقيا إلى الحد من النفوذ الأوروبي، والانفراد بالنفوذ في القارة من أجل الحفاظ على الزعامة العالمية. وفي سبيل تحقيق تلك الأهداف السياسية، تعمل على تشكيل نخب جديدة في أفريقيا موالية للغرب عمومًا، وللولايات المتحدة بشكل خاص، وهي من تسمّيها القادة الجدد في أفريقيا أمثال مليس زيناوي في إثيوبيا، وأسياس أفورقي في إريتريا، ويوري موسيفيني في أوغندا وكابيللا في الكونغو<sup>(5)</sup>.

أما من الناحية العسكرية والأمنية، فتسعى الولايات المتحدة إلى تحسين قدرة القارة على التعامل مع المشكلات الأمنية المؤثرة في الأمن العالمي بصفة عامة، وفي الأمن الأميركي بصفة خاصة، وأهمها الإرهاب (بالتعريف الأميركي). كما تسعى إلى دعم الحلول السلمية للنزاعات المسلحة في القارة

(5) الحارث إدريس الحارث، سلسلة مقالات في صحيفة الحياة اللندنية، خلال شهري آب/

أغسطس وأيلول/سبتمبر 1998.

في مناطق البحيرات العظمى والقرن الأفريقي والدولة السودانية بشكل يحقق مصالحها. وفي هذا الإطار بادرت الولايات المتحدة إلى تشكيل قوة تدخل أفريقية وقيادة خاصة لمواجهة الأزمات استنادًا إلى المبادرة الخاصة بمواجهة الأزمات الأفريقية. إضافة إلى ذلك، تركز الولايات المتحدة على قضايا الإسلام السياسي في القارة، خصوصًا بعد تفجير سفارتها في كينيا وتنزانيا.

## 2 - دوائر حركة السياسة الأميركية في أفريقيا

منذ ذلك الحين بدأت الولايات المتحدة وبالتدرج، تدعيم علاقتها بالقوى الرئيسة المفتاحية في القارة، فأخذت تدعم علاقتها بنيجيريا التي تمثل أكبر شريك تجاري لها في أفريقيا وثالث مصدر للنفط الذي يصدر إليها. وتسعى السياسة الأميركية إلى تحقيق مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية في غرب أفريقيا من خلال إعادة تقويم سياستها مع نيجيريا بما يحقق إكمال بسط الحكم المدني فيها، بإنهاء حكم النخب (الحلف القبلي المالي العسكري) ومحاربة الفساد وتوطيد سيادة القانون. وفي هذا الإطار أيضًا، تنظر الولايات المتحدة إلى جنوب أفريقيا باعتبارها حليفًا استراتيجيًا؛ إذ تمثل ثاني أكبر شريك تجاري لها في أفريقيا، وتعتمد عليها في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في منطقة الجنوب الأفريقي. إضافة إلى ذلك، تركز الولايات المتحدة على بعض المحاور الإقليمية ذات الأهمية الاستراتيجية لتحقيق مصالحها في القارة الأفريقية، ومن أهمها:

- منطقة البحيرات العظمى: تغيّر الموقف الأمريكي من الأنظمة الحاكمة في المنطقة مع أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات، حين سعت الولايات المتحدة إلى تحقيق هدفين أساسيين في المنطقة هما: إعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية في وسط أفريقيا، ومحاولة عزل نظام حكم الإسلاميين في السودان. لذلك عملت الولايات المتحدة على تعزيز روابطها العسكرية والاقتصادية مع أوغندا التي اعترفت لها الولايات المتحدة بدور إقليمي متميز، كما ظهر من حديث السفير يونغ، وساعدتها في تأدية دور أكبر كثيرًا من إمكاناتها، ورواندا

تحت حكم الجبهة الوطنية التي تمثل الأقلية من التوتسي بقيادة بول كاقامي. وشملت هذه الروابط تقديم مساعدات عسكرية إلى البلدين من خلال برنامج المبيعات العسكرية الخارجية (FMS) التي تديرها وزارة الدفاع (البتاغون)، وبرنامج المبيعات التجارية الخاصة، وبرنامج التعليم والتدريب العسكري الدولي.

من جهة أخرى دعمت الولايات المتحدة موقف الحكومتين الرواندية والأوغندية الداعم لتحالف قوى المعارضة في الكونغو الديمقراطية بقيادة لوران كابيلا، حتى استطاع كابيلا إسقاط نظام موبوتو في عام 1997، وشجعت التدخل الأجنبي في شؤون الكونغو بحجة دعم حركة التحول الديمقراطي فيها. وعندما تراجع كابيلا في عقب توليه السلطة عن عودته للولايات المتحدة، شجعت الأخيرة تمرّدًا عليه بدعم من رواندا وأوغندا بهدف إزاحته، إلا أنه استطاع أن يحصل على مساندة دول أخرى، مثل زمبابوي وأنغولا وناميبيا، الأمر الذي وسّع نطاق الصراع في منطقة البحيرات العظمى بتحويل الحرب الأهلية في الكونغو إلى حرب إقليمية واسعة.

- القرن الأفريقي: أفضت التطورات التي شهدتها منطقة القرن الأفريقي في أوائل التسعينيات إلى ظهور ترتيبات وأوضاع إقليمية جديدة؛ إذ انهار نظام منغستو في إثيوبيا، ونظام سياد بري في الصومال، واستقلت إريتريا، وهو ما ساهم في إعادة ترتيب ميزان القوى بين السودان وجاراتها.

حرصت الولايات المتحدة في هذا الإطار على الاحتفاظ بعلاقات وطيدة مع النظم المجاورة للنظام السوداني، وتأمين وجودها في المنطقة، فجاء التدخل الأميركي في الصومال والزيارة التي قام بها الرئيس الأميركي السابق جورج بوش لتفقد أوضاع القوات الأميركية المرابطة في الصومال في عام 1992، وهو التدخل الذي أعطى الولايات المتحدة خبرة سيئة أثرت في تدخلها العسكري المباشر في النزاعات الأفريقية في ما بعد.

من ناحية أخرى، تحتفظ الولايات المتحدة بعلاقات خاصة مع إثيوبيا؛

علاقات ذات بُعد تاريخي قديم ومعروف منذ العهد الإمبراطوري. ويأتي الاهتمام الأميركي بإثيوبيا في إطار النظر إلى قضية المياه باعتبارها ورقة ضغط يمكن إثارتها في مواجهة الدبلوماسية المصرية، أو الترويج لمقولات حرب المياه في القارة الأفريقية. كما يأتي هذا التحالف الأميركي - الإثيوبي في إطار استراتيجية حلف المحيط التي تتبناها الولايات المتحدة، والتي تهدف إلى إقامة تحالفات مع الدول والجماعات الإثنية والدينية المعادية للعرب، ومحاصرة الأمن القومي العربي خاصة في امتداده المصري والسوداني، وإحكام الطوق على المنطقة العربية واختراقها من خلال محور إثيوبيا - إسرائيل - تركيا (خرجت تركيا بقيادة أردوغان من هذا الحلف الآن)، وبذلك كان يبدو مع بداية التسعينيات أن الولايات المتحدة تُعدُّ إثيوبيا لدور إقليمي محوري حتى تكون مرتكزاً لها في منطقة البحر الأحمر.

- الدور الأميركي في الأزمة السودانية: منذ وصول نظام الإنقاذ بقيادة عمر البشير إلى الحكم في عام 1989، انتهجت الولايات المتحدة ضده سياسة المواجهة، وأعلنت إدانتها نظام الخرطوم لانقلابه على سلطة ديمقراطية منتخبة، واتهامه بانتهاك حقوق الإنسان ومساندة الإرهاب، والمسؤولية عن استمرار الحرب الأهلية في الجنوب، وإعاقة جهود الإغاثة الدولية في مناطق القتال. واستمرت هذه السياسة طوال عهد كليتون، فوضعت الولايات المتحدة السودان على قائمة الدول الراعية للإرهاب في عام 1993 بعد ضغط شديد من الكونغرس، وعملت على رسم إطار إقليمي معادٍ لحكومة الخرطوم شمل أوغندا وإريتريا وإثيوبيا، وقدمت دعمها السياسي إلى التجمع الوطني المعارض الذي مثل الواجهة الأساس للمعارضة وللجيش الشعبي لتحرير السودان في الجنوب بزعامة العقيد جون قرنق.

من ناحية أخرى، سعت الولايات المتحدة إلى تدويل القضية السودانية، وأيدت علناً خطة مجموعة الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف والتصحر «إيغاد» (IGADD) في الشرق الأفريقي، وهي الخطة التي تنص على تأكيد حق

أهل الجنوب في تقرير مصيرهم<sup>(6)</sup> عبر استفتاء شعبي في حالة رفض النظام السوداني إقامة دولة علمانية ديمقراطية لامركزية. كما رفضت الولايات المتحدة على لسان وزيرة خارجيتها السابقة أولبرايت المبادرة المصرية - الليبية التي تقوم على تأكيد وحدة السودان.

مع وصول الإدارة الأميركية الجديدة في الولايات المتحدة إلى السلطة، سعت إلى تحسين علاقاتها بالسودان، وبدأ السودان يُبدي حرصه على التعاون الأمني مع الولايات المتحدة حتى قبل هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001. وظهرت مؤشرات عدة تُبرز التحول في السياسة الأميركية تجاه السودان، حيث أصدر مجلس الأمن توصية برفع العقوبات التي فرضها عليه منذ عام 1996. وامتنعت الولايات المتحدة عن التصويت، وهو ما اعتُبر تعبيراً عن تقديرها للتعاون الأمني مع الحكومة السودانية. كما عطلت الإدارة الأميركية تشريعاً أقره مجلس النواب بحظر تسجيل الشركات الأميركية في البورصة الأميركية إذا شاركت في التنقيب عن النفط في السودان.

تمثلت أهم الخطوات التي اتخذتها الإدارة الأميركية بقيادة جورج بوش الابن حيال السودان في تعيين السيناتور السابق جون دانفورث مبعوثاً رئاسياً إلى السودان، وهو الذي تمكنت الولايات المتحدة من خلاله في فترة قصيرة أن تؤثر في تطورات عدة على الساحة السودانية بداية من توقيع اتفاق جبال النوبة، ودعم جهد مكافحة عمليات الرق، حتى الاتفاق الإطاري (اتفاق ماشاكوس)<sup>(7)</sup> الذي وقّعه الحكومة السودانية مع الحركة الشعبية في كينيا (تموز/يوليو 2002) والقائم أساساً على وثيقة أميركية تعطي الجنوب الحق في تقرير المصير بعد ست سنوات كفترة انتقالية. وفي إثره، وبعد اتفاق نيفاشا<sup>(8)</sup>، انقسم السودان بانفصال الجنوب عنه في 9 تموز/يوليو 2011.

IGAD(D), «Declaration of Principles», (1966).

(6)

(7) وُقّع اتفاق ماشاكوس الإطاري في ماشاكوس الكينية في 20 تموز/يوليو 2002.

(8) وُقّع اتفاق نيفاشا بين الحركة الشعبية لتحرير السودان وحكومة البشير في 9 كانون الثاني/

يناير 2005 في منتجع نيفاشا الكيني.

وبذلك يمكن إجمال السياسة الأميركية في القارة الأفريقية في توجهات رئيسة عدة، من أهمها:

- التركيز على مناطق إقليمية معينة.
- اختيار دولة أو أكثر لممارسة دور القيادة فيها.
- طرح قضايا معينة ووضعها على أجندة السياسة الأفريقية للولايات المتحدة وعلى رأسها الإرهاب والجريمة الدولية.
- العمل على محاصرة النظم غير الموالية التي تدعم التطرف والإرهاب من وجهة النظر الأميركية.
- تأمين فرص الاستثمار والتجارة في المنطقة وتعزيزها، لكن في ظل إطار من المشروطة الاقتصادية والسياسية يسعى إلى فرض النمط الغربي للتنمية على الدول الأفريقية.

## ثانيًا: القوى الأوروبية وأفريقيا

يرجع الارتباط الأوروبي بالقارة الأفريقية إلى عهود طويلة، حين تمكنت القوى الأوروبية من احتلال القارة وتقسيمها بعد مرحلة طويلة من الكشف الجغرافية، والمحاولات الفردية من بعضها. واستطاعت هذه القوى أن تحافظ على مصالحها في القارة؛ فحتى في ظل نظام القطبية الثنائية الذي تراجعت فيه أهمية ومكانة القوى الأوروبية التقليدية التي كانت تسيطر على أفريقيا، راعت الولايات المتحدة مصالح حلفائها الأوروبيين في مناطق نفوذهم التقليدية في القارة، كما سمحت لهم بالقيام بأدوار متزايدة في المواقف والأزمات المختلفة. بل قامت الدبلوماسية الأميركية في تلك الفترة على اعتبار القارة الأفريقية مسؤولية خاصة للأوروبيين في مقابل اعتراف الدول الأوروبية بمسؤولية الولايات المتحدة الخاصة في أميركا اللاتينية.

في ظل بلورة النظام العالمي الجديد في التسعينيات، نشأت بيئة جديدة أثرت في الطرفين الأوروبي والأفريقي، ومن ثم في شكل ومضمون العلاقات في ما بينهما؛ إذ وجدت الدول الأوروبية التي طالما احتفظت بمكانتها المتميزة في القارة الأفريقية، أنها أصبحت في مواجهة تحديات ومخاطر جديدة أهمها الهيمنة الأميركية والمنافسة الشديدة من جانب القوى الاقتصادية الجديدة مثل اليابان والصين والهند وغيرهما. لذلك عملت الدول الأوروبية على تدعيم علاقاتها بالقارة الأفريقية على مستويات عدة، وفي أبعاد عدة؛ ففي إطار التعاون الجماعي يوجد أطر عدة للتعاون في الأبعاد الاقتصادية والأمنية. ومن الناحية الاقتصادية تعدد أطر التعاون، ومن أهمها:

- إطار اتفاقية لومي: وهو من أهم قنوات العلاقات المتعددة الأطراف التي تربط دول الاتحاد الأوروبي مع الدول الأفريقية جنوب الصحراء، ودول المحيط الهادي والكاربيبي. ووُقعت في إطارها أربعة اتفاقات:

• بدأ الاتفاق الأول في عام 1975، وضم 46 دولة من دول أفريقيا والمحيط الهادي والكاربيبي.

• توسعت العضوية حتى ضمت حوالى 69 دولة في اتفاق لومي الرابع الذي طُبّق في الفترة 1995 - 2000.

• حرصت دول الاتحاد الأوروبي على تجديد الاتفاق بعد انتهائه؛ حيث صاغت اتفاقًا جديدًا هو اتفاق كوتونو في حزيران/ يونيو 2000.

إن اتفاقات لومي هي أساسًا اتفاقات تنمية استطاعت الدول الأفريقية الاستفادة منها، أكان في النظام التجاري المعمول به، أم في المعونات المالية الممنوحة لأغراض التنمية. إلا أن الحوار بين دول الاتحاد الأوروبي ومجموعة الدول الأفريقية ودول المحيط الهادي والكاربيبي في الفترة التي سبقت إعلان اتفاق كوتونو الأخير كشف عن إدخال عناصر جديدة إلى اتفاق التعاون بين الجانبين؛ حيث طرحت قضايا الحوار السياسي والحكم الرشيد وحل

الصراعات، باعتبارها مبادئ أساسية للاتفاق الجديد، وهي المبادئ التي أشار إليها اتفاق لومي الرابع.

وقد كان الغرض من طرح الولايات المتحدة قانون النمو والفرص في أفريقيا - الذي سبقت الإشارة إليه - منافسة إطار اتفاقات لومي، وهو ما يُعدّ مظهرًا من مظاهر التنافس الاقتصادي بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية في أفريقيا.

- إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية: يلاحظ أن الدول الأوروبية في تعاملها مع القارة الأفريقية عملت على فصل الشمال الأفريقي عن الجنوب الأفريقي؛ فلماذا كان إطار اتفاقات لومي قد تعامل مع دول أفريقيا جنوب الصحراء، فإنها شكّلت إطارًا جديدًا للتعامل مع دول الشمال الأفريقي؛ من خلال مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية. وقد أسس مؤتمر برشلونة في عام 1995 هذا الإطار تعبيرًا عن وضع أساس جديد للعلاقات بين دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط، بما فيها دول شمال أفريقيا، ويقوم هذا الأساس على شراكة اقتصادية وأمنية وسياسية. وفي المجال الأمني، أورد إعلان برشلونة مبادئها الخمسة الرئيسة:

- حل المنازعات بالطرق السلمية،
- الالتزام بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان،
- نزع أسلحة الدمار الشامل،
- مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة،
- احترام مبدأ المساواة في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وفي المجال الاقتصادي أكد الإعلان:

- أهمية تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة ومستدامة،



- إقامة منطقة تجارة حرة بشكل تدريجي حتى عام 2010،

- الحوار بين الطرفين في قضايا الديون والمساعدات.

يُعدّ هذا المشروع بدوره - مثله مثل الإطار الأول - مُعبّرًا عن التنافس الأوروبي - الأميركي في القارة. فتأييد الاتحاد الأوروبي لمشروع الشراكة الأوروبية المتوسطة يصطدم بتأييد الولايات المتحدة للمشروع الشرق الأوسطي. كما أن منطقة الشمال الأفريقي هي منطقة تنافس أميركي - فرنسي؛ حيث طرحت الولايات المتحدة في حزيران/ يونيو 1998 مشروع شراكة اقتصادية أميركية مغاربية مع دول المغرب العربي الثلاث كبداية، تمهيدًا لإقامة منطقة للتجارة الحرة والتفضيلية (PTA) تتنافس بها مع العلاقات الخاصة التي تربط الدول الأوروبية بهذه الدول.

أما في ما يتعلق بالتعاون الجماعي على المستوى الأمني، فقد سعت الدول الأوروبية بعد مذابح رواندا إلى دعم الدبلوماسية الوقائية، وإلى البحث في إمكان تشكيل قوات أفريقية لحفظ السلام في إطار الدور الأساس الذي يمكن أن تقوم به منظمة الوحدة الأفريقية، أو الاتحاد الأفريقي لاحقًا، حيث حاولت دول الاتحاد الأوروبي منع نشوب الصراعات في القارة الأفريقية من خلال مشاركتها في عمليات الإنذار المُبكر، والمشاركة في الدبلوماسية الوقائية، والمشاركة في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومن أمثلة النزاعات التي حاولت دول الاتحاد الأوروبي التدخل لحلها الحرب الإثيوبية - الإريتيرية؛ إذ أرسل الاتحاد الأوروبي إلى أديس أبابا وفدًا ثلاثيًا يضم ممثلين عن ألمانيا والنمسا وفنلندا في مهمة وساطة لمحاولة تهدئة الصراع بين البلدين.

في إطار العلاقات الخاصة التي تربط بين بعض الدول الأوروبية وأفريقيا، تجدر الإشارة بشيء من التفصيل إلى العلاقات الفرنسية - الأفريقية وسياسة فرنسا في أفريقيا.

## 1 - السياسة الفرنسية في أفريقيا

تُعتبر فرنسا الدولة الأوروبية الأولى من حيث قوة نفوذها وقدرتها على الحركة والفعل في الساحة الأفريقية، حتى قيل إن أفريقيا تمثل أحد عوامل ثلاثة لمكانة فرنسا الدولية، بجانب مقعدها الدائم في مجلس الأمن والقدرة النووية. وحافظت فرنسا على علاقاتها بالدول الأفريقية التي استقلت عنها نتيجة سياسة تعاونية محكمة ودقيقة طبقتها مع هذه الدول في المجالات العسكرية والاقتصادية والثقافية. ومنذ انتهاء الحرب الباردة تأثر النفوذ الفرنسي في أفريقيا نتيجة اعتبارات عدة، أهمها: انخفاض أهمية أفريقيا الاستراتيجية لدى القوى الغربية بصفة عامة، والنزعة الأوروبية إلى العمل الجماعي عبر محطة بروكسل، والنشاط الأميركي المتزايد المنافس لفرنسا في القارة.

## 2 - المصالح الفرنسية في القارة الأفريقية

تشعب المصالح الفرنسية في القارة بين مصالح اقتصادية وسياسية واستراتيجية أمنية. فمن الناحية الاقتصادية، تتركز المصالح الفرنسية في القارة على البحث عن أسواق لتصريف المنتجات والسلع الفرنسية المصنّعة، والحصول على مواد أولية لتنمية الصناعات الفرنسية، خاصة أن فرنسا تعاني نقصاً في هذه المواد داخل أراضيها. وقد استطاعت فرنسا تدعيم وجودها الاقتصادي في القارة الأفريقية من خلال العديد من الآليات، من أهمها التجارة البينية؛ فما زالت فرنسا المستورد الأول للمواد الخام، والمصدّر الأول للسلع المصنّعة في بعض الدول الفرنكوفونية، والاستثمارات التي تُعتبر من أهم الاستثمارات الأجنبية في بعض الدول الفرنكوفونية (كوت ديفوار والغابون) وإنشاء شبكة مواصلات واسعة تربط بين مختلف أجزاء القارة الأفريقية، وبين هذه الأجزاء وفرنسا، إضافة إلى منطقة الفرنك الفرنسي التي ترتبط بها ست عشرة دولة من غرب أفريقيا ووسطها، وتتيح لمواطني هذه الدول التعامل بالعملة الفرنسية.

ظلت فرنسا تركز في فترة الحرب الباردة على تحقيق هذا الهدف؛ إذ

أدركت أن المنافسة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي سيكون مجالها الرئيس أوروبا وآسيا والشرق الأوسط، ومن ثم يُصبح المجال الدولي الوحيد، الذي يُمكن أن يظل مفتوحًا أمام النفوذ الفرنسي بعيدًا من المنافسة مع الدولتين العظميين هو القارة الأفريقية. إلا أن مع انتهاء الحرب الباردة، تراجعت أهمية أفريقيا الاقتصادية لدى فرنسا، ولم تعد تمثل اهتمامًا اقتصاديًا أوليًا، حتى أصبحت أفريقيا تعتمد على أقل من 5 في المئة من نسبة التجارة الفرنسية؛ كما لم تعد تستقبل سوى أقل من 20 في المئة من حجم الاستثمارات الفرنسية المباشرة في العالم. وفي الناحية السياسية، تهدف فرنسا إلى تحويل الفرنكوفونية من تجمع ثقافي إلى حركة سياسية لإنشاء تجمع سياسي فرنكوفوني في أفريقيا ذي صوت سياسي يؤخذ به في الساحة الدولية، وهو ما يعني إنشاء تيار سياسي مناهض للتيار الأنغلو ساكسوني - الأميركي تجتمع تحت مظلة جميع الدول الهادفة إلى الحد من الهيمنة الأميركية. كما تسعى فرنسا في هذا الإطار إلى الحفاظ على استقرار الأنظمة الأفريقية.

في سبيل تحقيق هذا الهدف السياسي، توظف فرنسا أدوات اقتصادية وثقافية؛ فهي تسعى إلى إنشاء شبكات للتعاون والتبادل الاقتصادي والتكنولوجي لدعم التنمية في الدول الفرنكوفونية. كما تتميز فرنسا - مقارنة بالدول الغربية الأخرى - باستخدام الأداة الثقافية واللغة المشتركة؛ فاللغة الفرنسية هي السائدة في دول غرب القارة ووسطها، والمؤسسات التعليمية والمراكز الثقافية منتشرة في الأرجاء المختلفة للقارة، إضافة إلى إطار المنظمة الفرنكوفونية التي تضم الدول الناطقة بالفرنسية، ومنها الدول الأفريقية التي توسعت لتضم دولًا غير فرنكوفونية، منها السودان على سبيل المثال.

من الناحية العسكرية والأمنية، كانت فرنسا في فترة الحرب الباردة تهدف إلى منع انتشار النفوذ السوفياتي في القارة، أو الحد من انتشاره. وبعد انتهاء الحرب الباردة، أصبح الخطر الرئيس الذي يهدد المصالح الفرنسية في أفريقيا هو الولايات المتحدة التي تحاول أن تدعم وجودها في القارة، والإسلام السياسي الذي أخذ يتزايد في التسعينيات في القارة الأفريقية على أطراف

الصحراء وفي القرن الأفريقي، خصوصًا أن نسبة المسلمين في بعض الدول الفرنكوفونية مرتفعة. كما تسعى فرنسا إلى السيطرة على المواقع الاستراتيجية في بعض الدول الأفريقية؛ إذ اهتمت - على سبيل المثال - بإنشاء قاعدة عسكرية في جيبوتي لمراقبة مدخل البحر الأحمر الجنوبي.

في سبيل تحقيق هذه الأهداف، تعتمد فرنسا على آليات عدة، أهمها القواعد العسكرية التي أنشأتها في ست دول أفريقية منطلقًا لقوة التدخل السريع وفقًا لخطة عسكرية جديدة اعتمدها في عام 1993، وتوجد هذه الآلية في جنوب غرب فرنسا، وتستطيع أن تتدخل في وقت قصير في أنحاء القارة كلها. كما قادت اتفاقات الدفاع العسكري المشترك مع دول عدة (منها الكاميرون وأفريقيا الوسطى وجيبوتي وكوت ديفوار وغيرها)، كذلك اتفاقات للتعاون والمعونة الفنية مع دول عدة أيضًا (منها بنين وبوركينا فاسو وبوروندي والكونغو وغينيا والسنغال وتوغو وغيرها). كما أنشأت فرنسا في عام 1997 برنامجًا لدعم المؤسسات والتجمعات الإقليمية لمساعدتها في حفظ الأمن في القارة.

من أمثلة الحالات التي شهدت تدخلًا عسكريًا فرنسيًا في القارة التدخل الفرنسي في رواندا عقب مذابح 1994 لمصلحة حكومة الهوتو، ومساندة الرئيس التشادي إدريس ديبي بقوات خاصة ضد التظاهرات الشعبية التي اندلعت في عام 1996. كما نظمت فرنسا في عام 1998، في إطار برنامج التعاون مع المنظمات الإقليمية في أفريقيا، مناورات عسكرية في السنغال بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول الغرب الأفريقي، وأخرى في الغابون بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول الوسط الأفريقي.

### 3 - دوائر حركة السياسة الفرنسية في أفريقيا

تسعى فرنسا في استراتيجيتها الجديدة في القارة إلى توسيع شبكة علاقاتها بحيث تتخطى مناطق نفوذها التقليدية إلى دول أفريقية جديدة كانت تابعة للنفوذ البريطاني والبرتغالي والبلجيكي. وبصفة عامة، تهتم فرنسا بوجودها

في مناطق الاهتمام الأميركي نفسها، ولذلك تحتدم المنافسة بين البلدين في مناطق البحيرات العظمى والقرن الأفريقي والغرب الأفريقي؛ ففي منطقة البحيرات العظمى، ساندت فرنسا نظام الرئيس موبوتو سيسسي سيكو في زائير حاليًا (الكونغو الديمقراطية) في مواجهة كايلا الذي دعمته الولايات المتحدة. وكان انهيار نظام موبوتو دافعًا لظهور العديد من الاتجاهات التي أكدت قرب نهاية النفوذ الفرنسي في أفريقيا، وتدخلت عسكريًا في رواندا في عقب المذابح الإثنية في عام 1994 لمصلحة حكومة الهوتو.

في السودان نشأت المنافسة الفرنسية للولايات المتحدة الأميركية من خلال مساندة فرنسا لنظام البشير الذي كان العدو الأول للولايات المتحدة في المنطقة. وساندت فرنسا هذا النظام الإسلامي لأسباب عدة، أهمها الرغبة في إيجاد مرتكز لها في منطقة البحيرات العظمى بعد أن تراجع نفوذها فيها، واستخدام فرنسا حكومة الإنقاذ - خصوصًا في فترة وجود حسن الترابي في الحكم - في الوساطة بينها وبين الجماعات الإسلامية الجزائرية التي كانت تسبب لفرنسا الكثير من المشكلات الأمنية والاجتماعية في الداخل، إضافة إلى تدفق النفط في بحر الغزال واحتمالات وجوده في الشمال أيضًا.

استطاعت فرنسا بمساندتها حكومة الإنقاذ في السودان أن تؤجل تطبيق الخطة الأميركية إلى حد ما، إلا أن الوجود الأميركي في السودان في الفترة 1995 - 2005 أصبح مكثفًا مع تراجع الدور الفرنسي الذي اقتصر في تصريحات دبلوماسية على شجب الحرب وتأييد مبادرة «إيغاد» التي أفضت إلى الاتفاق الإطاري في ماشاكوس، وهو الاتفاق الذي أدى بدوره إلى توقيع اتفاق السلام الشامل في السودان عام 2005.

في منطقة القرن الأفريقي، تنافس فرنسا الولايات المتحدة من خلال نفوذها في جيبوتي، وهي أكبر قاعدة عسكرية فرنسية في أفريقيا، إضافة إلى العلاقات الطيبة التي تربطها بنظام أسياح أفورقي في إريتريا؛ إذ إنها تدعمه باستثمارات ومساعدات فنية ومالية. كما كان لها موقف إيجابي مع جبهة التحرير الإريترية منذ عام 1982. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن فرنسا عضو في نادي

أصدقاء «إيغاد». وفي منطقة الغرب الأفريقي احتكارٌ فرنسيٌّ للأسواق في دول غرب أفريقيا الفرنكوفونية تحاول الولايات المتحدة منافسته. كما يوجد تنافس أميركي - فرنسي في منطقة الجنوب الأفريقي. وعندما تحققت جنوب أفريقيا على مبدأ «التبادل التجاري وليس المعونات» الذي أيده الولايات المتحدة، استغلت فرنسا هذا الموقف ولوّحت باستعدادها لتقديم برامج للتعاون الفرنسي - الأفريقي تعتمد في جانب منها على المساعدات الاقتصادية والمالية.

يتضح من العرض السابق أن مع منتصف التسعينيات، ساد التنافس على القارة الأفريقية بين الأقطاب المتعددة للنظام الاقتصادي الدولي، نتيجة تزايد فرص استغلال القارة استثماريًا وتجاريًا. وعلى الرغم من احتدام التنافس بين الولايات المتحدة والقوى الأوروبية خصوصًا فرنسا، على الساحة الأفريقية، كما اتضح من خلال سياستهما وردّات فعلهما تجاه حوادث القارة، فإن هناك من المحللين السياسيين من يتحفظ على هذا التنافس لاعتبارات عدة، منها أن القوى الأوروبية والولايات المتحدة حليفات، ولن تتصارع بعضها مع بعض بشأن طموحات هذا الجانب أو ذاك على الساحة الأفريقية. كما أن هناك من يُشير إلى إحياء النمط القديم في السياسة الأميركية الذي يحث على أن تكون للولايات المتحدة سياستها الخاصة في أفريقيا، لكن في إطار التنسيق والتعاون مع القوى الأوروبية ذات الميراث الاستعماري والخبرة الطويلة مثل المملكة المتحدة.

لكن التنافس الدولي لا يقتصر على القوى الأوروبية والأميركية فقط؛ فهناك قوى جديدة صاعدة في أفريقيا، من أهمها اليابان والصين والهند، وحديثًا دخلت البرازيل. وتطورت سياسات تلك الدول تماشيًا مع الأوضاع الجديدة بعد انتهاء الحرب الباردة؛ فاليابان اقتصر دورها في البداية على تقديم المساعدات، إلا أنها مع أواخر ثمانينيات القرن الماضي أعلنت سياسة جديدة تقوم على محاور ثلاثة: المساعدات والتبادل الثقافي وحفظ السلام. وعملت اليابان على دعم التنمية في القارة الأفريقية، وأثارت انتباه المجتمع الدولي

تجاء أفريقيا بعد الاتجاه إلى تهميشها؛ وذلك بدعوتها إلى عقد مؤتمر طوكيو الدولي الأول لتنمية أفريقيا - المعروف باسم «تيكاد» - في عام 1993، ثم عُقد المؤتمر الثاني في عام 1998. وبصفة عامة، تُركّز اليابان في علاقتها مع أفريقيا على الجانب الاقتصادي، مستخدمة في ذلك أدوات عدة، أهمها المساعدات والاستثمارات والعلاقات التجارية. وتُعَدّ اليابان الدولة الأولى المانحة للمساعدات في أفريقيا منذ بداية تسعينيات القرن الماضي.

أما بالنسبة إلى الصين، فتحول اهتمامها بالقارة الأفريقية من دعم حركات التحرير هناك في خمسينيات القرن الماضي إلى تبني سياسة تركز على المصالح العامة والاستراتيجية البعيدة المدى لكلا الطرفين. كما تطوّرت العلاقات الاقتصادية بين الطرفين من الاعتماد على قناة واحدة في صورة مساعدات صينية حكومية إلى تعاون متبادل في صورة مشاريع مشتركة، وقروض بفائدة منخفضة، إضافة إلى تطور العلاقات في مجالات الثقافة والتعليم.

يُعَدّ هذا التنافس الذي تعددت أقطابه دليلاً على عودة الاهتمام بالقارة الأفريقية؛ وهو ما تجسّد في الفترة الأخيرة في دعم الدول الصناعية الكبرى لمشروع الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (المعروف باسم «نيباد»)<sup>(9)</sup>. غير أن السؤال الذي لا يزال مطروحاً هو: هل مشروع التنمية الجديد يُعَبّر بالفعل عن شراكة جديدة، أم أنه مجرد مؤشر جديد إلى التنافس الدولي في أفريقيا، ومحاولة لفرض النموذج الغربي للتنمية على الدول الأفريقية؟

### ثالثاً: الاستراتيجية الأميركية في غرب أفريقيا<sup>(10)</sup>

على الرغم ممّا تتسم به الاستراتيجية الأميركية من أنها استراتيجية كونية، وغير مقتصرة على قارة أو إقليم أو منطقة، بل تشمل العالم قاطبة، أرضاً وبحراً

NEPAD Is «The New Partnership for Africa's Development».

(9)

(10) عمرو عبد الكريم، «الاستراتيجية الأمريكية في غرب أفريقيا»، (المسلم نت،

<<http://almoslim.net/node/85835>>.

(2006/12/15)، على الموقع الإلكتروني:

وجوًا، فإن هناك بعض المناطق التي تشكّل لها مجالًا حيويًا أكثر من غيرها، لما تتميّز به من موقع استراتيجي أو ثروات حالية أو محتملة. ولعل هذا ما يجعل منطقة غرب أفريقيا تحتل موقعًا متميزًا في الاستراتيجية الأميركية، حيث يمتد هذا الإقليم جغرافيًا من موريتانيا غربًا حتى النيجر شرقًا، ومن موريتانيا شمالًا حتى ليبيريا جنوبًا، ومن ليبيريا غربًا حتى نيجيريا؛ أمّا دوله فهي: مالي ونيجيريا وغانا والنيجر وبوركينا فاسو وساحل العاج وموريتانيا وغينيا وغامبيا وبنين وتوغو وليبيريا وسيراليون والسنغال. والقارئ المتمعن في وثيقة الأمن القومي الأميركي التي صدرت في 20 أيلول/سبتمبر 2002، أو تلك التي صدرت في 16 آذار/مارس 2006<sup>(11)</sup> يهاله الاهتمام الذي أصبحت تسترعيه أفريقيا بصفة عامة، وتلك المنطقة بصفة خاصة. وبالجملّة نُقل الاهتمام بأفريقيا إلى مواقع متقدمة في الاستراتيجية الأميركية، حيث تنص الوثيقة الأخيرة على أن «تكتسب أفريقيا أهمية جغرافية - استراتيجية متزايدة وتشكّل أولوية في جدول أعمال الإدارة الأميركية».

يظل القاسم المشترك في الوثيقتين أنهما تضعان خريطة العالم وتُعيدان ترتيب أوضاعه - دولًا وشعوبًا وثقافات - بما يتوافق مع المصلحة الأميركية البحتة، ولعل هذا هو المعيار الوحيد في ضبط الأشياء، لذا قال بوش في خطاب تدشينه وثيقة 2006 - والكلام نفسه قد سبق إعلانه في وثيقة 2002: «إننا نسعى إلى تشكيل العالم، وليس مجرد أن يشكلنا هو، وأن نؤثر في الحوادث من أجل الأفضل، بدلًا من أن نكون تحت رحمتها».

برزت منطقة غرب أفريقيا ضمن السياق العام للأهداف الكونية لاستراتيجية المحافظين الجدد واليمين الديني الأصولي المتطرف في شقيه الأميركي والصهيوني ومراكز القوى التي تشكّل عصب المجمع الصناعي/العسكري المُمسك بزمام صناعات النفط والسلاح والإعلام ورأس المال.

---

George W. Bush, «The National Security Strategy.» (Presidential Rhetoric, March 2006), (11) on the Web: <[www.presidentialrhetoric.com/speeches/03.16.06.html](http://www.presidentialrhetoric.com/speeches/03.16.06.html)>.



نجد أن كلتا الوثيقتين خاطبت الحاجة الملحة لأمن الولايات المتحدة وشراحتها للنفط - تلك الدولة التي تستهلك ربع نفط العالم - وجاءت القارة الأفريقية ضمن هذه الرؤية التي كوّنتها الولايات المتحدة في العالم الذي أصبح بموجب هذه الاستراتيجيات ساحة مفتوحة تحقق فيها مصالحها. وكما ذكر الرئيس بوش الابن، فإن: «حدود الولايات المتحدة الأميركية هي حدود نهاية مصالحها»، ولأن مصالحها كونية يجب أن تكون حدودها كذلك.

## 1 - النفط الأفريقي مصلحة استراتيجية أميركية

تتلخص الفكرة المحورية في اهتمام أميركا الاستراتيجية بمنطقة غرب أفريقيا في النفط أولاً، حيث تحاول الولايات المتحدة:

- تقليل حدة اعتمادها على نفط الشرق الأوسط، خصوصاً نفط منطقة الخليج.

- زيادة الضغط على الدول المصدرة للنفط لزيادة إنتاجها، وصولاً إلى خفض الأسعار وإيجاد حالة من الانقسام بين الدول المنتجة.

- التوجه إلى الاستثمار في نفط غرب أفريقيا، ولا سيما «تشاد - نيجيريا - الكاميرون» بحيث أصبح النفط الأفريقي مصلحة استراتيجية قومية لأميركا.

لا نفهم كثيراً من تحركات الولايات المتحدة في دارفور وخططها الخاصة بهذا الإقليم إلا في ضوء الاستراتيجية الأميركية التي أسست على فصل الإقليم عن السودان وتأسيس كيان مستقل، مع العمل على بناء أنبوب لنقل نفط الإقليم (الحقول 12 و 12 أ) بعد استخراجه وربطه بالأنبوب التشادي الذي مؤله البنك الدولي بأكثر من ثلاثة مليارات دولار، إلى ميناء دوالا في الكاميرون على المحيط الأطلسي. وفي هذا الإطار سلّطت الخطة القومية للطاقة التي أعدها فريق عمل نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني، في عهد الرئيس بوش الابن، الضوء على منطقة غرب أفريقيا باعتبارها المصدر الأسرع

تطورًا للنفط والغاز للسوق الأميركية. ومن أجل تأمين مصادر أكثر أمنًا للنفط، طرقت إدارة الرئيس بوش أبواب أكثر الأنظمة استبدادًا وقمعًا في غرب أفريقيا، وبنّت معها تحالفات. وتزايد الاهتمام بالنفط الأفريقي بعد استمرار الحرب في أفغانستان والعراق - وتدهور الأوضاع في هاتين الدولتين التي كانت الدوافع وراء احتلالهما نفطية بحتة - وبعد تبلور مواقف معادية للولايات المتحدة في فنزويلا، وحالة عدم الاستقرار السياسي التي تعانيها بعض الدول الشرق الأوسطية المُصدّرة للنفط.

إذا كانت دول غرب أفريقيا تقوم حاليًا بتغطية 15 في المئة من واردات الولايات المتحدة من النفط الخام، فإن صُنّاع النفط في أميركا حينما يضعون أعينهم على نفط غرب القارة السمراء يتوقعون، كما يتوقع مجلس المعلومات القومي الأمريكي، أن ترتفع هذه النسبة إلى 25 في المئة بحلول عام 2015. ويتوقع الخبراء أنه بحلول عام 2020، من الممكن أن تحصل الولايات المتحدة على ربع نفطها من هذه المنطقة، في مقابل 30 في المئة من واردات أميركا النفطية التي تأتي من كندا والمكسيك، و26 في المئة من الخليج العربي. ويقول الخبراء إن مجال النفط في غرب أفريقيا يوفر العديد من الفرص الجاذبة، منها توافر الاحتياطيات النفطية وبكميات كبيرة. كما أن نوعية النفط عالية الجودة وخطوط الشحن إلى الولايات المتحدة أقصر عمومًا من أي خطوط أخرى ممتدة من مناطق إنتاج أخرى للنفط، ومن ثم تعمل الولايات المتحدة على استكشاف مصادر نفطية جديدة تُغذي الشرايين الأميركية. وهنا يمثل غرب أفريقيا مجالًا رئيسًا للأهداف السياسية التي وضعت أسسها إدارة بوش من ناحية النفط، حيث إنها تُعتبر منفذًا جديدًا تأمل واشنطن في أن يكون مخرجها من القبضة العربية التي تسيطر على أسعار النفط العالمية وتتحكم فيها إلى حد بعيد.

تتعدد أسباب الاهتمام الأميركي بالنفط في غرب أفريقيا وإن كان أهمها:

- وضع اليد الأميركية على مخزونات غرب أفريقيا من النفط؛ إذ

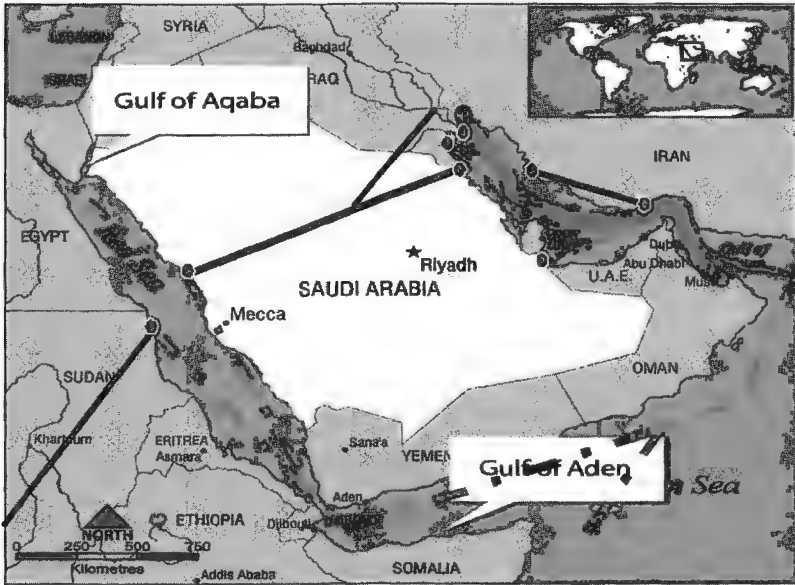
أغرّت زيادة كميات النفط المكتشفة في هذه المنطقة الولايات المتحدة. ذلك أن سبعة مليارات برميل من مجموع ثمانية مليارات برميل نفط اكتُشفت في العالم عام 2001 تقع في غرب أفريقيا، وتم اكتشافها بواسطة التنقيب في أعماق البحار، الأمر الذي دفع شركات نفطية أميركية عملاقة، مثل «إكسون موبيل» و«شيفرون»، إلى إقامة فروع ضخمة لها خلال الأعوام الأخيرة في خليج غينيا الاستراتيجي، كما أن إنتاج النفط الأفريقي زاد خلال الأعوام العشرة الأخيرة بنسبة 36 في المئة في مقابل 16 في المئة لباقي القارات.

- الحصول على النفط بأسعار مخفضة، لأن النفط الأفريقي يتمتع بميزات متعددة بالنسبة إلى الولايات المتحدة، منها قرب المسافة بين مناطق النفط في خليج غينيا الاستوائية ومصافي النفط على الساحل الشرقي للولايات المتحدة، وهو ما يُقلل نفقات الشحن قياسًا على نفقات شحن النفط من الشرق الأوسط وبحر قزوين وروسيا وغيرها من مناطق الإنتاج في العالم، فضلًا عن تقصير الوقت. كما أن طرق الشحن البحرية أكثر أمانًا من طرق الشحن الأخرى. علاوة على ذلك، فإن استيراد النفط من غرب أفريقيا يُجنّب واشنطن مخاطر الاعتماد على النقل عبر قناة السويس والخليج العربي والبحر الأحمر، وهي ممرات مائية تقع في بؤرة صراعات محتدمة ومحتملة، إضافة إلى أنها محاطة بجماعات بشرية لديها مشاعر عدائية تجاه الولايات المتحدة.

- تنويع مصادر الولايات المتحدة من النفط، ففي الوقت الحالي تأتي الكميات المستوردة من أربعة مصادر رئيسة: كندا في المرتبة الأولى، والعربية السعودية في المرتبة الثانية، بواقع 1.8 مليون برميل يوميًا، والمكسيك في المرتبة الثالثة، وفنزويلا في المرتبة الرابعة، وتستورد الولايات المتحدة ثلثي إنتاجها من هذه الدول الأربع وحدها، وتستورد من مجمل القارة الأفريقية نحو 15 في المئة من استهلاكها.

## الخريطة (15 - 1)

البحر الأحمر: خطوط عبور الناقلات وخطوط نقل النفط



- إحكام سيطرة الولايات المتحدة على مخزونات النفط العالمية، إلى جانب سيطرتها العسكرية، وهو ما يُسهّل تحكمها في الاقتصاد العالمي واقتصادات الدول المنافسة بشكل أكبر.

- محاصرة النفوذ الأوروبي، خصوصًا الفرنسي، في غرب القارة السمراء، إذ يُشكّل النفط الأفريقي محور الخطة الأميركية للسيطرة ومنافسة النفوذ السياسي والاقتصادي الأوروبي في القارة من خلال زيادة الصادرات والاستثمارات الموجهة إليها؛ فالسيطرة الأميركية على نفط أفريقيا تفتح أسواقًا جديدة للمنتجات الأميركية في دول القارة السمراء، ولا سيما أن كثيرًا من تقارير وزارة التجارة الأميركية كشفت عن أن نصيب الولايات المتحدة من السوق الأفريقية لا يزيد على 7.6 في المئة مقارنة بـ 30 في المئة لدول الاتحاد الأوروبي.

- بُعد الدول الأفريقية عن نفوذ منظمة الأوبك التي تبذل واشنطن جهدًا حثيثًا لتقويض نفوذها، كان من ذلك، الضغط على نيجيريا للانسحاب من المنظمة، وهي الخطوة التي اتخذتها الغابون من دون ضغط في عام 1995.

- يلفت المحللون إلى سبب آخر فيقولون إن نسبة الكبريت المنخفضة التي يتميز بها النفط الأفريقي تقلل من تكلفة عملية التكرير، كما إن وجود معظمه في البحر يقلل من احتمالات حدوث احتكاكات بين شركات النفط والسكان المحليين، ويوفر بيئة أكثر أمنًا لعمليات التنقيب والشحن، تُبعدها عن أي اضطرابات على البر.

- تتيح السيطرة على النفط الأفريقي للولايات المتحدة فرض نفوذها على منطقة جديدة من مناطق الطاقة في العالم، وهو أمر متحقق بالفعل بالنسبة إلى نفط الخليج، وإلى حد ما بالنسبة إلى عمليات التنقيب في بحر قزوين، وهذه السيطرة تُعدّ جزءًا من السياسة القومية للطاقة التي وضعتها إدارة الرئيس جورج بوش، والتي تعتبر «أمن الطاقة مكوّنًا أساسًا للأمن القومي وشرطًا مُسبقًا لضمان النمو الاقتصادي المستديم».

- على العكس من سيطرة الدول العربية والإسلامية على منظمة الأوبك، تتميز دول غرب أفريقيا بتنافرها العرقي والثقافي، الأمر الذي يُعوّق تبنّيها مستقبلًا سياسة نفطية موحدة تجاه واشنطن، كما أن ذلك يضمن عدم تحوّل أي نزاع أو اضطرابات محلية إلى الصبغة الإقليمية أو الأيديولوجية، كما هي الحال بالنسبة إلى القضية الفلسطينية في الشرق الأوسط والخليج العربي.

- الرغبة في تحجيم الدور الصيني المتنامي في القارة، الذي شكّل إحدى زوايا الرؤية الأميركية حيال استراتيجيتها هناك؛ ففي السادس من كانون الأول/ديسمبر 2005، أصدر مجلس العلاقات الخارجية الأميركي تقريرًا حذّر فيه الولايات المتحدة من مواجهة منافسة ضارية من الصين على إمدادات النفط من أفريقيا، داعيًا واشنطن إلى «انتهاج أسلوب استراتيجي تجاه القارة باستثمار المزيد من الموارد هناك». وقال المجلس إن أهمية أفريقيا الاستراتيجية تتزايد،

وخاصة بسبب إمدادات الطاقة، وأنه يتعيّن على الولايات المتحدة تجاوز أسلوب التعامل مع القارة من منظور إنساني، واعتبارها شريكًا.

## 2 - دعوى محاربة الإرهاب في الاستراتيجية الأميركية

تمثّل دعوى محاربة الإرهاب إحدى وسائل أو أدوات السياسة الخارجية الأميركية في تحقيق مصالحها الاستراتيجية، حيث العالم ساحة مفتوحة أمام المخططين والاستراتيجيين لفرض الأجندة الأميركية. ولعل هذا ما كانت تقصده الإدارة الأميركية بمبادرة الساحل الأفريقي الكبير، هذا إلى جانب المبادرة الخاصة في غرب أفريقيا، وهي بعنوان «الاستثمار النفطي الأمريكي في خليج غينيا ومبادرة الجنوب الأفريقي لمحاربة الإرهاب».

غدّت دعوى محاربة الإرهاب وسيلة ناجعة لإقناع الشعب الأمريكي بعد حوادث 11 أيلول/سبتمبر 2001 لتتدخل الولايات المتحدة الأميركية في أنحاء العالم كله، بما فيه أوروبا لخدمة استراتيجيتها الحقيقية التي لا نرى أن لها علاقة بمحاربة الإرهاب. وكما يشير تقرير لجنة الأزمات الدولية الصادر في عام 2005 تحت عنوان: «الإرهاب الإسلامي في الساحل، حقيقة أم وهم»: إن المنطقة الشاسعة المحاذية للصحراء التي تشمل مالي والنيجر وتشاد وموريتانيا، لا تشكّل مرتعًا للنشاط الإرهابي، غير أن التصوّر والتعامل الخاطئين يؤديان إلى نتائج غير مرجوة، في حين أن التعامل المتأنّي والمتوازن والجدي مع هذه الدول الأربع من شأنه أن يُبقي المنطقة في أمان، فالسياسة المُجدية لمحاربة الإرهاب هناك تقتضي التعامل مع هذا التهديد بأفق واسع، من خلال المساعدات التنموية أكثر ممّا هو من خلال المساعدات العسكرية. ويضيف التقرير: إن القول بتعاظم النشاط الإسلامي في المنطقة، «بما في ذلك النشاط العنفي»، هو قول ليس دقيقًا تمامًا، فالمسلمون في غرب أفريقيا، كما هي الحال في مناطق أخرى، يُعبّرون عن معارضه متزايدة للسياسة الغربية، ولا سيما الأميركية منها في الشرق الأوسط، وفي الوقت نفسه هناك تزايد في الاستقطاب الأصولي، ومع ذلك يجب الحذر من المبالغة في تقدير أهمية هذه

الأمور. فللإسلام «الأصولي» حضور هنا في الساحل منذ ما يزيد على 60 عامًا، من دون أن يرتبط بعنف الغرب المعادي.

على الرغم من ذلك، ما زال هاجس تنظيم القاعدة يشغل بال المخططين الاستراتيجيين الأميركيين. وعلى الرغم من المحاولات كلها التي قامت بها الولايات المتحدة وغيرها من الدول التي انتظمت في إطار الحرب الأميركية على الإرهاب منذ تفجيرات أيلول/سبتمبر 2001، لا تزال الولايات المتحدة تنفخ في دعوى محاربة الإرهاب، ومن هنا كانت الأهمية التي أولتها لأفريقيا عمومًا وغربها على وجه الخصوص خشية أن يشكل فيها تنظيم القاعدة محاولات لضرب المصالح الأميركية. وفي هذا الإطار، يمكن فهم المناورات الأميركية - الأطلسية المشتركة مع قوات بعض بلدان غرب أفريقيا في حزيران/يونيو 2005 للتدريب على مكافحة «جماعات إرهابية» ومحاولات إيجاد جيش مشترك لمواجهة تحديات ما يسمّى الإرهاب، بل يُمكن فهم أيضًا سياسات إحاطة المنطقة بسلسلة من القواعد العسكرية.

تنطلق مصلحة الولايات المتحدة في غرب أفريقيا من قضيتين حاسمتين:

- الحصول على النفط الجيد النوعية والقريب من الشواطئ الأميركية.

- منع تنظيم القاعدة من تأسيس قواعد عملية في المنطقة، حيث لا تستبعد الاستخبارات الأميركية أن ينشط التنظيم في هذه الدول، وإن لم تكن له تحركات سابقة فيها.

واصلت الولايات المتحدة خططها ومحاولاتها توسيع حضورها العسكري إلى غرب أفريقيا، والبحيرات والقرن الأفريقي، ويبدو أن هذه الخطة جزء من إعادة هيكلة عالمية للانتشار العسكري الأميركي، ومن المحتمل أن يُعيد هذا المعطى الجديد تشكيل العلاقات الأميركية مع الدول الأفريقية. وقد تسلّم وزير الدفاع الأميركي الأسبق دونالد رامسفيلد مسودة الخطط لتأسيس القواعد العسكرية في غرب أفريقيا، وفي جيبوتي وأوغندا وجنوب السودان. وذكرت التقارير أن المسؤولين العسكريين الأميركيين وصلوا إلى اتفاقات مع

العديد من الدول في المنطقة لإنشاء قواعد جوية، ومن بينها غينيا الاستوائية والكاميرون والغابون، وتقدمت المحادثات أيضًا مع المسؤولين في بنين وساحل العاج ونيجيريا بشأن القضية نفسها. وكان واضحًا أن واشنطن مهتمة بوضع اليد على نفط غرب أفريقيا وليبيا والسودان في وقت مبكر منذ عام 2002.

يرى المراقبون أن هجمات 11 أيلول/سبتمبر «فرضت» حقيقة جديدة على المخططين العسكريين الأميركيين الذين يحاولون الآن المضي بعيدًا في خطة الانتشار العسكري. ويعتقد هؤلاء أن المعركة ضد تنظيم القاعدة وحلفائه تتطلب جيشًا أميركيًا مرئيًا في أغلب بلاد العالم الإسلامي. وتتضمن المقاييس الرئيسة لهذا الأسلوب، الانتشار الجديد في المسارح المحتملة للعمليات، مع تعاون طويل المدى مع الدول المضيفة. ويشكل التمكن من استعمال القواعد الجوية في دول خليج غينيا الساحلية خطوة أولى نحو تجسيد هذه المعايير، في حين من المحتمل أن تضمن المرحلة الثانية تحديدًا مسبقًا لمواقع الأجهزة والمعدات العسكرية في المنطقة، محاكاة بنموذج واشنطن الذي استعمل لمدة طويلة في منطقة الخليج.

على أي حال، ستكون نتائج الوجود العسكري الأميركي في المنطقة بعيدة المدى. ومن شأن هذا الحضور العسكري أن يُعيد خريطة علاقات المنطقة بأميركا التي لم تأبه لها كثيرًا سابقًا. ويمكن أن تستفيد هذه الدول أيضًا من التحالف مع واشنطن اقتصاديًا وسياسيًا وعسكريًا. وفي الواقع، من المحتمل أن تعرض واشنطن بعض المساعدات والاستثمارات عربونًا للتعاون العسكري. وليس مستبعدًا أن تحالف واشنطن الطويل المدى مع أبوجا مثلًا سيُجهد بوجود القوات الأميركية في غرب أفريقيا. ومن جانب آخر، تستقطب نيجيريا اهتمامًا خاصًا من الولايات المتحدة، ليس فقط باعتبارها أكبر منتج مهم لنفط أفريقيا ومجهز أميركيًا، بل أيضًا لأن المسلمين الذين يشتركون في المؤسستين السياسية والعسكرية في شمال نيجيريا مسيطرون تقليديًا وبعدد كبير، على صناعة النفط.



أبوجا غير راضية عن الاهتمام المتزايد للجيش الأميركي بالمنطقة؛ فنيجيريا التي لها أكبر وأقوى المؤسسات السياسية والعسكرية بين دول جنوب الصحراء الأفريقية، تفضل الحفاظ على هيمنتها الإقليمية، والوجود العسكري الأميركي هناك يُعوق هذا الطموح. وإلى الآن اقتنعت واشنطن بالسماح للحكومة والجيش النيجيريين بالتحرك باعتبارهما قوة مفوضة، لمساعدة ضمان المصالح الأميركية في المنطقة. وحتى لو أنها ستواصل الاعتماد على نيجيريا للمساعدة في بعض المناطق، فإن الرغبة في دعم الاتفاقات وحشد الانتشار العسكري خصوصًا في الدول المجاورة، تعكس قلق واشنطن بشأن استقرار نيجيريا على المدى الطويل. في هذه الأثناء من المتوقع أن تتحسن العلاقة بين الولايات المتحدة ومناقصي نيجيريا وخصومها مثل الكامبيون أو الغابون - وكلتاهما مستعمرة فرنسية سابقة، الأمر الذي سيصعد التوتر بين باريس وواشنطن.

#### رابعًا: «أفريكوم» ... خطة الاحتلال المذهب لأفريقيا

في 6 شباط/فبراير 2007، أعلن وزير الدفاع الأميركي روبرت غيتس أمام لجنة التسليح في مجلس الشيوخ الأميركي أن الرئيس بوش اعتمد قرارًا بإنشاء قيادة عسكرية أميركية جديدة للقارة الأفريقية بدلًا من الوضع الراهن الذي يقسم القارة إلى ثلاث قيادات عسكرية، وهي القيادة التي عُرفت باسم «أفريكوم» (AFRICOM) اختصارًا لعبارة (Africa Command).

#### 1 - الاستراتيجية الأميركية للقيادة العسكرية لأفريقيا<sup>(12)</sup>

في 7 شباط/فبراير 2007، أعلن الرئيس الأميركي السابق جورج بوش (الابن) قراره بإنشاء قيادة عسكرية موحدة جديدة للقارة الأفريقية، وحدد في إعلانه الملامح العامة للأهداف الاستراتيجية المراد تنفيذها بواسطة تلك القيادة، وأوضح أنها تستهدف:

<<http://www.ifriqiyah.com/cms/content/view/866/1/>>.

(12)

- تقوية روابط التعاون والأمن مع الدول الأفريقية،

- توفير فرص جديدة للشراكة مع تلك الدول لتحقيق السلام والأمن لشعوب أفريقيا،

- نشر الديمقراطية في أفريقيا وتنميتها اقتصاديًا واحترام حقوق الإنسان،

- زيادة قدرة الحكومات الأفريقية في الحرب ضد الإرهاب.

وأصدر الرئيس بوش أمرًا لوزارة الدفاع الأميركية بأن تكون هذه القيادة الجديدة «أفريكوم» جاهزة للعمل ابتداء من تشرين الأول/أكتوبر 2008. ولفهم أسباب إنشاء القيادة الجديدة لأفريقيا ودوافعه والأهداف الاستراتيجية الأميركية المراد تحقيقها، علينا عرض الخطوط العامة لاستراتيجية القيادات العسكرية الموحدة الثلاث الموجودة حاليًا، التي تُغطي تقريبًا سطح الكرة الأرضية كله، إضافة إلى قيادتين أخريين (قيادة شمال أميركا وقيادة جنوب أميركا). بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في عام 1945، تمّت إعادة تقسيم العالم - من وجهة النظر الاستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي - إلى مناطق نفوذ سياسية مدعومة بالقوة العسكرية اللازمة لفرض الأمر الواقع بالقوة. لذلك اعتمدت الولايات المتحدة فكرة الوجود العسكري المسبق في تلك المناطق التي تشكّل مجالًا للتنافس الاستراتيجي المحتدم بين القوتين العظميين. وقامت بنشر قواتها المسلحة في شكل وجود مستقر لقيادات عسكرية ذات إمكانات قتالية متفوّقة (بحرية وجوية وبرية)، وبالتنسيق مع حكومات دول تلك المناطق، وذلك لحماية المصالح الاستراتيجية الأميركية، وإرسال إشارات قوية تدعم بها الدبلوماسية في الوقت نفسه.

انطلاقًا من تلك الاستراتيجية، شكّلت الولايات المتحدة عددًا من القيادات، تتناول منها القيادات العسكرية الموحدة التي كانت مسؤولة عن أفريقيا:

- قيادة أوروبا (US EUROCOM).

- قيادة الهادي (US PACICOM).

- القيادة الوسطى (المركزية) (US CENTCOM).

يمكن القول إنه ليس هناك أي خطوط مواصلات جوية أو بحرية استراتيجية في العالم لا تقع تحت سيطرة تلك القيادات، المدعّمة بأعداد ضخمة من القوات، بكفاءة نوعية متقدمة، إضافة إلى الدعم المباشر بتنظيم الأقمار الاصطناعية. ويمكن عرض الحدود الجغرافية لتلك القيادات ومسؤولياتها لإيضاح دور قيادة أفريقيا الجديدة وتكاملها مع تلك المنظومة العسكرية الهائلة.

#### أ - قيادة أوروبا

يمتد نطاق هذه القيادة الجغرافي من السواحل الشرقية للولايات المتحدة وعبر الأطلسي، مرورًا بالجزيرة البريطانية حتى شرق أوروبا (الحدود الروسية) وحوض البحر الأبيض المتوسط. وهي مدعومة بالأسطول السادس. وكانت تقع في نطاقها 90 دولة، منها 41 دولة أفريقية، إضافة إلى الكيان الإسرائيلي. وتتحدد مسؤولية تلك القيادة في الآتي:

- العمل بالتعاون مع حكومات الدول الواقعة في النطاق الجغرافي لتلك القيادة على دعم الأمن الأوروبي عبر الأطلسي، وحلف الناتو.

- تطوير نظام الأمن الإقليمي، بما في ذلك إسرائيل. والحماية المسبقة لمصالح الولايات المتحدة، وذلك بالوجود العسكري الفاعل (البري والبحري والجوي) في قطاع المسؤولية. والملاحظ أن هذه المهمات كانت مصممة أساسًا في زمن الحرب الباردة، وأن جهد هذه القيادة كان مركّزًا أساسًا على الاتحاد السوفياتي ودول الكتلة الشرقية.

- لم تكن هناك قواعد جوية وبحرية وبرية في جنوب أفريقيا ووسطها، فكان التركيز على شمال أفريقيا وغربها فحسب. ومع بروز أهمية أفريقيا، تقلّصت فاعلية تلك القيادة في أداء الدور المطلوب في هذه القارة.

## ب - قيادة الهادئ

تُعتبر أكبر وأهم قيادة موحّدة أميركية على الإطلاق؛ إذ يمتد قطاع مسؤوليتها الجغرافي من السواحل الغربية للولايات المتحدة الأميركية وأميركا الجنوبية حتى سواحل قارة أفريقيا الشرقية، أي ما يُعادل نصف سطح الكرة الأرضية تقريبًا. وتقع في نطاق مسؤوليتها الجغرافية 46 دولة، منها الصين واليابان والكوريتان وأستراليا ومعظم دول شمال شرق وجنوب آسيا، إضافة إلى الجزر البحرية كلها في هذا النطاق الهائل والقيادات العسكرية الست - وتضطلع تلك القيادة بمهمة الوجود البحري والجوي والبري الدائم، للحماية المسبقة للمصالح الأميركية، إضافة إلى السيطرة التامة على الممرات البحرية العالمية كلها في تلك المناطق، وذلك بالتعاون والتنسيق مع حكومات دول المنطقة. كما أن تلك القيادة تدعم بالأسطول السابع، بما يحويه من أعداد متنوعة من حاملات الطائرات. والجدير بالذكر أن قائد هذه القيادة الأميرال وليام فالون عُيّن قائدًا للقوات المركزية، وهو ما يُعدّ أمرًا لافتًا، وقد طُرحت تساؤلات كثيرة في أثناء استجوابه أمام لجنة القوات المسلحة بالكونغرس عن تعيين قائد بحري لقيادة قوات برية، وهو ما دفعه إلى طلب الإجابة عنها في جلسة سرية، واستجيب لطلبه. وكُلّفت قيادة الهادئ بإرسال حاملتي طائرات إلى الخليج، كما كُلفت بمهام في أفريقيا، مثل الوجود البحري في ميناء جيبوتي والسيطرة على منطقة القرن الأفريقي. وشكّل ذلك عبئًا جديدًا عليها، الأمر الذي دعم الاتجاه إلى إنشاء قيادة لأفريقيا في ضوء المعطيات الاستراتيجية المستجدة على الساحة الأفريقية.

## ج - القيادة الوسطى المركزية

تقع حدود قطاع المسؤولية الجغرافية لتلك القيادة في المسطح الجغرافي الممتد بين كلٍّ من القيادتين السابقتين، بحيث يمكنها تحقيق الاتصال الجغرافي بينهما.

### الخريطة (15 - 2) منطقة مسؤولية القيادة الوسطى



تبلورت فكرة إنشائها في عهد الرئيس الأميركي الأسبق رونالد ريغان، من خلال إنشاء قوات الانتشار السريع لتأمين منابع النفط في الخليج، ثم تطورت بعد ذلك إلى تكوينها باعتبارها قيادة موحّدة، وظهر دورها واضحاً في حرب تحرير الكويت (1991). وتمتد الحدود الجغرافية لتلك القيادة من شرق أفريقيا حتى الحدود الغربية للصين. وتشمل هذه المنطقة دولاً في أفريقيا هي: مصر والسودان وإثيوبيا وإريتريا والصومال وجيبوتي وليبيا. كما تشمل الدول العربية في آسيا: لبنان وسورية والأردن والعراق والسعودية واليمن والكويت والإمارات وعمان وقطر، إضافة إلى عدد من الدول

الآسيوية: باكستان وأفغانستان وإيران وكازاخستان وأوزبكستان وطاجيكستان وتركمانستان وقرغيزيا واندونيسيا. والملاحظ أن القارة الأفريقية أصبحت بذلك موزعة بين ثلاث قيادات عسكرية، وهو ما يكون صعوبات متعددة، خصوصًا مع تركيز بؤر الصراع الحالية في الشرق الأوسط وأفريقيا في نطاق مسؤولية قيادة واحدة.

لهذه الأسباب كلها، ظهرت ضرورة إنشاء القيادة الأفريقية الجديدة، وتعديل النطاق الجغرافي للقيادة المركزية لينتهي عند السواحل الشرقية للبحر الأحمر. وستقع الدول الأفريقية كلها في نطاق القيادة الجديدة، ما عدا مصر باعتبارها دولة محورية في الشرق الأوسط وانتماءاتها إلى الصراعات الموجودة في المنطقة أكثر من انتماءاتها الأفريقية، بحسب وجهة النظر الأميركية.

يعكس إنشاء هذه القيادة الجديدة إعطاء القارة الأفريقية الأسبقية الأولى في المصالح الأميركية، ورغبة الولايات المتحدة في تحجيم أي دور مستقبلي لأي قوة عالمية أو إقليمية في القارة الأفريقية. كما يعكس الرغبة الأميركية في الانفراد التام بالترتيبات الأمنية، وبالتالي السياسية والاقتصادية، والسيطرة على النفط الأفريقي.

## 2 - مهام القيادة الجديدة لأفريقيا

يمكن استنتاج الكثير من المهمات وفق المعطيات الاستراتيجية للسياسة الخارجية الأميركية، وعلى رأسها بطبيعة الحال تقليل الاعتماد المطلق على نفط الخليج باعتباره مصدرًا رئيسًا للطاقة، والاستفادة من النفط الأفريقي عن طريق السيطرة على منابعه والموانئ الأفريقية التي تُصدّره إلى الخارج. إذ ستوفر القيادة الأفريقية الجديدة بطبيعة الحال اقترابًا من أفريقيا أكثر عمقًا، كما ستقوي العلاقات العسكرية مع معظم دول الإقليم. وقد أعلن الرئيس

الأميركي جورج بوش المهمات الرسمية المحددة في أوامره التنفيذية لإنشاء قيادة أفريقيا في خطابه يوم 7 شباط/ فبراير 2007، وهي:

- بناء إمكانات الشراكة مع الدول الأفريقية.
- مساعدة الوكالات الحكومية الأميركية في تنفيذ سياسات الأمن.
- إدارة نشاط الأمن والتعاون في المسرح الأفريقي.
- زيادة مهارات الشركاء في الحرب ضد ما يسمى الإرهاب.
- تقديم المساعدات الإنسانية، والتخفيف من آثار الكوارث.
- تشجيع ثقافة احترام حقوق الإنسان وتطوير هذه الثقافة.
- دعم المنظمات الأفريقية.
- إدارة العمليات العسكرية في المسرح الأفريقي.

بطبيعة الحال، لم تُعلن الأهداف أو المهمات الحقيقية من وراء إنشاء تلك القيادة، ولا عديد القوات التي توجد فيها ولا نوعيتها ولا أماكن تمرركزها. وطبقاً لما هو معلن حتى الآن، فإن إثيوبيا هي الدولة المرشحة ليكون فيها مقر القيادة الرئيس. وسوف يتم إنشاء قواعد بحرية في معظم الموانئ الأفريقية، خصوصاً في مناطق الساحل الغربي المصدرة للنفط والمواجهة مباشرة للساحل الشرقي للولايات المتحدة. كما سيكون هناك انتشار مكثف للقواعد الجوية والعسكرية في أركان القارة الأفريقية كلها.

أعلن البنتاغون أن المشاورات بين حكومات بعض الدول الأفريقية تجري في الوقت الحالي لتنسيق إمكانات الاستجابة للمطالب الأميركية، إضافة إلى التنسيق مع بعض الدول الأوروبية، وبصفة خاصة فرنسا التي لها أيضاً قواعد عسكرية في أفريقيا.

نحاول في السطور التالية البحث عن الأسباب والدوافع والأهداف التي دفعت الولايات المتحدة إلى إنشاء هذه القيادة الأفريقية.

### 3 - الأهمية الاستراتيجية للقرن الأفريقي

تُعتبر منطقة القرن الأفريقي على الدوام محط أنظار الدول الاستعمارية الكبرى، نظرًا إلى ما تتمتع به من أهمية جغرافية واستراتيجية، حيث يكتسب القرن الأفريقي أهمية حيوية من الناحية الجغرافية؛ ذلك بأن دوله تطل على المحيط الهندي من ناحية، وتتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، حيث مضيق باب المندب من ناحية ثانية. ومن ثم فإن دوله تتحكم في طريق التجارة العالمية، خصوصًا تجارة النفط الموجهة من دول الخليج إلى أوروبا والولايات المتحدة. كما أنها تُعدّ ممرًا مهمًا لأي تحركات عسكرية من أوروبا أو الولايات المتحدة في اتجاه منطقة الخليج العربي، أو شرق أفريقيا.

إن أهمية القرن الأفريقي لا تقتصر على اعتبارات الموقع، وإنما تتعداها إلى الموارد الطبيعية، خصوصًا النفط الذي بدأ يظهر في الآونة الأخيرة في السودان، وهو ما يُعدّ أحد أسباب سعي واشنطن الحثيث تحديدًا إلى إيجاد حل لقضية الجنوب، وكذلك في الصومال. ولعل أحد تفسيرات تدخّل واشنطن في الأزمة الصومالية بعد نشوبها في عام 1990، هو بداية ظهور النفط في الأراضي الصومالية، ولا سيما أن واشنطن لم تتدخل منذ بداية الأزمة، وإنما تدخلت بعد اندلاعها بعام ونصف عام.

اكتسبت منطقة القرن الأفريقي أهمية ثالثة بعد بروز القوى الإسلامية في العديد من دول المنطقة، ومطالبتها بتطبيق الشريعة الإسلامية، أكان ذلك في السودان أم في الصومال (المحاكم الإسلامية)، أم حتى في إقليم أوغادين الصومالي المحتل من جانب إثيوبيا، أو في إثيوبيا نفسها في إقليم الأورومو الذي يشكّل 60 في المئة من سكان إثيوبيا<sup>(13)</sup>.

(13) مضوي الترابي، «ثلاثية القوة: قرن التعزيز الأمريكي»، الدفاع العربي، العدد 70 (2007)،



في ضوء ذلك، اهتمت الولايات المتحدة بتحقيق نوع من النفوذ في القرن الأفريقي، وقامت وزيرة الخارجية السابقة مادلين أولبرايت بزيارات عدة إلى المنطقة، وكذا الرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون، في إطار الاهتمام بالحلول محل النفوذ الفرنسي والإيطالي هناك، وفي إطار جعل تلك المنطقة منطقة نفوذ وقواعد عسكرية، وفي إطار الرغبة الأميركية في محاصرة مصر والسودان والشمال العربي والأفريقي، بل والدول العربية المُطلّة على البحر الأحمر عمومًا. وعلى هذا، نرى أن القرن الأفريقي يحتل موقعًا مهمًا في الاستراتيجية العسكرية الأميركية؛ فهو يتكوّن من أربع مناطق تدخل في نطاق اهتمام القيادة المركزية الأميركية، وهي مسؤولة عن الأمن في المنطقة الواقعة من كازاخستان شمالًا وكينيا جنوبًا، ومن مصر غربًا حتى باكستان شرقًا، وبالتالي فهي تضم أربع مناطق رئيسة:

- شبه الجزيرة العربية والعراق، وتضم دول الخليج العربي، إضافة إلى العراق.

- منطقة شمال البحر الأحمر، وتضم مصر والأردن.

- منطقة القرن الأفريقي، وتضم جيبوتي وإثيوبيا وإريتريا والصومال وكينيا والسودان وجزر سيشل.

- منطقة جنوب ووسط آسيا، وتضم أفغانستان وإيران وباكستان وجمهورية آسيا الوسطى الإسلامية (كازاخستان وقرغيزيا وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان).

تقوم استراتيجية القيادة المركزية على ثلاثة عناصر أساس:

- القتال لحماية مصالح واشنطن وتنشيطها في المنطقة المعنية، ولاحقًا أي تدفق غير منضبط لمصادر الطاقة فيها، وفي مقدمها النفط، والحفاظ على

استقرار المنطقة؛ وهو ما يتطلب أشياء عدة، منها التلويح باستخدام القوة، والبقاء في وضع الاستعداد، والاحتفاظ بقوات لكسب أي حرب بشكل حاسم على مستويات الصراع كلها.

- التدخل للحفاظ على شبكة التحالفات القائمة، وتطوير شبكة المعلومات، خصوصًا في مجال الاستخبارات لمقاومة مخاطر أسلحة الدمار الشامل والإرهاب، مع الاحتفاظ بعلاقات ودية بقيادة المنطقة العسكريين والسياسيين على حد سواء.

- التوسع لدعم الجهد البيئي والإنساني وتعزيزه، وتوفير استجابة فورية في أوقات الأزمات البيئية والإنسانية.

من هنا يمكن القول إن الاهتمام الأميركي بالقرن الأفريقي ليس وليد اللحظة - كما يُظن - وإنما هو اهتمام قديم يرجع إلى أهمية المنطقة الاستراتيجية. صحيح أن هذا الاهتمام ازداد في الآونة الأخيرة، بدليل التحركات العسكرية الأميركية، إلا أن الوجود كان سابقًا على ذلك، وهو ما يعني أن الوجود ليس من أجل ضرب العراق، كما كان يُعتقد في السابق، ولا توفير قاعدة إمداد خلفية للقوات العاملة في الخليج، فحسب، وإنما يهدف أيضًا إلى قمع القوى الإسلامية، أو «قوى الإرهاب»، كما يحلو لواشنطن أن تطلق عليها في المنطقة. أي إن هدف واشنطن من الوجود في المنطقة هو تحقيق هدفين في آن واحد: الأول، مرحلي ويتمثل في توفير قاعدة إمداد خلفية في حالة ضرب أي من الدول العربية «المارقة» مثل العراق في السابق، وإيران - الهدف المحتمل الآن. والثاني، مستمر ويتمثل في السيطرة على هذه المنطقة الاستراتيجية.

### الخريطة (15 - 3)

الوجود الأميركي في البحر الأحمر والإشراف على خطوط عبور الناقلات



في سبيل تحقيق واشنطن أهدافها السابقة، عملت على توثيق صلاتها مع دول المنطقة. ويلاحظ أنها بدأت بجيبوتي، على الرغم من أن هذه الدولة محسوبة على فرنسا؛ حيث إن في جيبوتي أكبر قاعدة فرنسية في المنطقة، وقد يكون هذا هدفًا ثالثًا لواشنطن ألا وهو مزاحمة الوجود الفرنسي هناك، ولعل سبب اختيارها جيبوتي يرجع إلى اعتبارات عدة كشف عنها تقرير لصحيفة نيويورك تايمز يوم 2002/11/17، حيث ورد فيه أن اختيار جيبوتي جاء لاعتبارات عدة، من أهمها:

- موقع جيبوتي بالقرب من اليمن ومضيق باب المندب.
- صلاحية موانئها ومطاراتها للاستخدام في نقل العتاد الحربي إلى منطقة الخليج.
- تمتع جيبوتي بحالة من الاستقرار السياسي؛ وهو ما يؤدي إلى عدم حدوث مشكلات للقوات الأميركية حال وجودها.

- موافقة جيبوتي - من حيث المبدأ - على القبول بالوجود الأجنبي على أراضيها.

### الخريطة (15 - 4) الأهمية الاستراتيجية لجيبوتي



من هنا جرت الاتصالات الأميركية مع النظام هناك، وأسفرت عن قبول الرئيس عمر جيلي السماح بوجود قوات أميركية على أراضي بلاده. وبالفعل وصلت القوات الأميركية في أوائل عام 2002، وتمركزت في قاعدة «ليمونيه»؛ وبلغ عدد أفرادها 900 جندي، مع أن بعض التقديرات الأفريقية يقدر عددهم بـ 1900 جندي. واكتمل قوام هذه القوات في 13 كانون الأول/ديسمبر 2002 بوصول حاملة الطائرات «مونت ويتني» إلى المنطقة، وعلى متنها 400 جندي يتمون إلى فروع القوات المسلحة الأميركية كلها.

في محاولة لتخفيف حدة الانتقادات الداخلية لهذا الوجود، أعلن وزير خارجية جيبوتي مؤخراً أن الهدف هو مقاومة الإرهاب في المنطقة، وليس ضرب العراق أو أي دولة من دولها. وإذا كان هذا الموقف قد صدر عن دولة

عربية مثل جيوتي، فإن الوضع يختلف بالنسبة إلى دول الجوار، خصوصًا إثيوبيا وإريتريا اللتين عملتا على كسب ود واشنطن بأي وسيلة في الآونة الأخيرة، كي تقف إلى جانبهما في مواجهة إحداهما للآخرى.

عرضت إريتريا - التي تعاني في الفترة الأخيرة حالة أشبه بالعزلة الإقليمية بسبب تجدد خلافاتها مع دول الجوار (اليمن وإثيوبيا والسودان، وأخيرًا مصر بسبب مصادرة أسطول صيد السمك المصري في المياه الدولية) - على واشنطن في أثناء زيارة رامسفيلد لها في 10 كانون الأول/ ديسمبر 2002 استخدام ميناءي عصب ومصوع في حالة ضرب العراق. وأكد الرئيس الإريتري في عقب المقابلة أن سماح بلاده لواشنطن بإقامة قواعد عسكرية فيها هو أقل شيء يمكن أن تقدمه أسمر!!

إلى الأمر نفسه ذهبت إثيوبيا التي عملت على التركيز على قضية مهمة بالنسبة إلى واشنطن، ألا وهي قضية القوى الإسلامية «الإرهابية» في المنطقة؛ حيث عاودت أديس أبابا في أثناء زيارة رامسفيلد في أواخر عام 2006 التشديد على إمكان قيامها - نيابة عن واشنطن - بشن حرب ضد القوى الإسلامية في المنطقة، في إشارة إلى الاتحاد الإسلامي الصومالي تحديدًا.

يُلاحظ أن كينيا دخلت هي الأخرى في الموضوع، خصوصًا بالنظر إلى أهميتها في دعم الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة العقيد الراحل قرنق في جنوب السودان، وفيها وحدة استخبارات تابعة للاستخبارات الأميركية. ولعل هذا كان أحد أسباب تعرّض المصالح الأميركية في نيروبي (1998)، والإسرائيلية (حادث مومباسا لاحقًا) لهجمات عنيفة.

يبدو أن واشنطن عملت على استغلال الأوضاع الاقتصادية لهذه الدول من ناحية، وخلافاتها البيئية من ناحية ثانية للحصول على أعلى الامتيازات، وهو ما ظهر بوضوح في جولة رامسفيلد المشار إليها؛ حيث تبارت هذه الدول في تقديم فروض الولاء والطاعة لواشنطن، في مقابل تخصيص الولايات المتحدة مبلغ 373 مليون دولار لتحسين الأوضاع المعيشية فيها!

#### 4 - «أفريكوم» ... هل هي احتلال آخر أم خطة احتواء؟!

في ضوء ذلك يمكننا تفسير إعلان الرئيس الأميركي جورج بوش في 7 شباط/ 2007 تأسيس قوة عسكرية جديدة خاصة بالقارة الأفريقية تحت اسم «أفريكوم»، بموجبها تصبح القارة الأفريقية بأكملها - باستثناء دولة واحدة هي مصر - ابتداء من 30 أيلول/ سبتمبر 2008 تحت قيادة عسكرية أميركية واحدة، وسوف تُدار هذه القيادة مؤقتًا من قاعدة عسكرية أميركية في مدينة شتوتغارت الألمانية، إضافة إلى وجود بعض وحدات الإسناد في إيطاليا، وفي جيوتي. وقد علّق الصحفي الألماني كنوت ملينتون في صحيفة يونغا فيلت على إعلان الرئيس بوش قائلاً: «قوة أفريكوم هي سادس قوة أميركية للتدخل الإقليمي السريع في العالم، وجاء تأسيسها تنفيذًا لخطة وضعها المعهد الإسرائيلي الأميركي للدراسات السياسية والاستراتيجيات المتقدمة التابع للمحافظين الجدد»<sup>(14)</sup>.

وأوضح ملينتون أيضًا أن القوى العسكرية الخمس الأخرى هي «نوردكوم» لأميركا الشمالية، و«ساوثكوم» لأميركا الجنوبية والوسطى، و«يوروإيكوم» لأوروبا وروسيا، و«ستكوم» للشرقين الأدنى والأوسط وأفغانستان وآسيا الوسطى وجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، و«باسيكوم» للمحيط الهادي والصين. وأشار إلى أن النشاط العسكري الأميركي في أفريقيا تم توزيعه في السابق على ثلاث قوى هي: «ستكوم»، وتشمل: مصر والسودان ومنطقة القرن الأفريقي، و«باكوم» وتشمل مدغشقر والجزر الصغيرة في شرق أفريقيا، و«أيكوم» لباقي الدول الأفريقية.

أضاف ملينتون أن من غير المعروف تعداد قوة «أفريكوم» الجديدة، أو اسم قائدها - كان أول قائد لها هو الجنرال الأميركي من أصل أفريقي وورد - وتؤكد المعلومات أن القيادة وقوتها أصبحتا جاهزتين للقيام بمهمتهما وللتحرك منذ أيلول/ سبتمبر 2008، وأن مجال عملهما سيشمل الدول

الأفريقية كلها باستثناء مصر. واعتبر أن الأهداف الحقيقية لتشكيل «أفريكوم» هي تأمين واردات النفط الأميركية من نيجيريا ومنطقة خليج غينيا، والسيطرة على منابع النفط في منطقة خليج غينيا الممتدة من ليبيريا إلى أنغولا. وأرجع الاهتمام الأميركي بهذه المنطقة إلى اكتشاف النفط هناك مؤخرًا بكميات هائلة لم يسبق اكتشافها في أي مكان آخر في العالم.

## 5 - مبررات ساذجة لتبديد المخاوف!

أعلنت الولايات المتحدة مجموعة من الأهداف الظاهرة لـ «أفريكوم»، حيث ذكر مسؤولون رفيعو المستوى في البنتاغون - بتاريخ 25 نيسان/ أبريل 2007 - أن مقر القيادة العسكرية الأميركية لأفريقيا «أفريكوم» سيرفع مستوي الأمن والاستقرار الإقليميين، فيما يقوم بتنسيق الدعم الأميركي لقادة أفارقة، بحسب زعمهم<sup>(15)</sup>.

في السياق ذاته قال مسؤول الشؤون السياسية في وزارة الدفاع ريان هنري بتاريخ 23 نيسان/ أبريل 2007 أن هدف «أفريكوم» هو ألا تمارس دورًا قياديًا في القارة الأفريقية، بل أن تمارس دورًا داعمًا لجهد الزعامات الأفريقية، مضيفًا: «ستتطلع إلى أن تكتمل، بدلًا من أن تنافس، أي جهد قيادي جارٍ حاليًا». وخلال الفترة 15 - 21 نيسان/ أبريل 2007، قام مسؤولون عسكريون أميركيون بجولات في ست دول أفريقية بغرض «تصحيح المفاهيم الخاطئة عن القيادة الجديدة» بحسب زعمهم. وزار المسؤولون في سياق ذلك دولًا عدة مثل إثيوبيا وغانا وكينيا ونيجيريا والسنغال وجنوب أفريقيا، إضافة إلى أديس أبابا، مقر الاتحاد الأفريقي. وأعلنوا خلال لقاءاتهم مع المسؤولين الأفارقة أنهم تمكنوا من تصويب ما ستموه «مفاهيم خاطئة عن القيادة المستحدثة»، وأنهم أبلغوا القادة الأفارقة ما يلي:

- لن تؤدي «أفريكوم» إلى نشر قوات أميركية على نطاق واسع في القارة، وحاليًا يتوجه آلاف عدة من الجنود الأميركيين إلى القارة كجزء من مناورات

<<http://www.africom.mil/>>.

(15) الموقع الرسمي لأفريكوم على الإنترنت:

منتظمة وبرامج تدريب، ومن المقرر أن يستمر ذلك الترتيب مع تغييرات طفيفة.

- لن تؤدي «أفريكوم» إلى زيادة دراماتيكية في الموارد والاعتمادات المالية التي تخصصها لأفريقيا وزارة الدفاع أو غيرها من هيئات الحكومة الفدرالية.

- لا تزال «أفريكوم» في مراحل التخطيط المبكرة.

- لم تؤسس «أفريكوم» استجابة لتهديد محدد أو لدواعي قلق استراتيجي، كما أنها لم تشكل ردًا على الوجود الصيني في القارة، ولا لغرض المجهد المعزز لمكافحة الإرهاب، ولا لتأمين الموارد أو المواد الخام مثل النفط!!

كما قال المسؤولون الأمريكيون: «في حين أن هذه قد تكون جزءًا من التركيبة، فإن السبب وراء تشكيل أفريكوم في أفريقيا هو أن أفريقيا بدأت تظهر على الصعيد العالمي باعتبارها لاعبًا استراتيجيًا، ونحن بحاجة إلى التعامل معها باعتبارها قارة».

لكن تلك المبررات والأسباب المذكورة كلها بالنسبة إلى قادة الرأي العام في أفريقيا لإنشاء القيادة الأميركية الجديدة لا رصيد لها من الصحة، لأن الواقع يؤكد عكس ذلك، كما أن معظم المحللين يميل إلى القول إن تلك المبررات هي للاستهلاك المحلي، في حين أن المفاوضات التي تجري خلف الكواليس استقرت على الشكل النهائي للوجود الأمريكي في ثوبه الجديد في أفريقيا، وأن العملية السياسية في هذا السياق تخضع لكثير من القواعد والمصالح المتبادلة بين القادة الأفارقة - الموالين للغرب تحديدًا - والقيادة الأميركية الجديدة.

يعلق المحلل السياسي سمير عواد<sup>(16)</sup> قائلاً: «يكشف المشروع العسكري الجديد «أفريكوم» عن أن واشنطن لا تزال تعول كثيرًا على سياسة التدخل العسكري، وتسعى الآن لتقوية نفوذها في أفريقيا والاستعداد للقيام

---

(16) سمير عواد، تاريخ 21 شباط/فبراير 2008، على الموقع الإلكتروني: <http://wezaraty.ahlamontada.com/t937-topic>.



بنشاطات عسكرية حين تتطلب ذلك مصالحها الخاصة ... منذ سنوات يخطط الاستراتيجيون في واشنطن لنشر النفوذ الأميركي في أفريقيا بعد أن تجاهلتها الولايات المتحدة عقودًا طويلة وتركت بلجيكا وفرنسا وبريطانيا تنهب ثروات دولها وشعوبها وتستعمرها وتؤيد القادة المستبدين فيها طالما يساعدون المستعمرين، ما حرم شعوب أفريقيا من أبسط حقوق الإنسان على وجه البسيطة، ثم تركت كلًا منها لتنفجر فيها أزمات وصراعات وحروب أهلية، فضلًا عن المجاعة والفقر على الرغم من أن ثروات الدول الأفريقية تكفي لتوفير حياة رغيدة لشعوبها. وكانت زيارة وزير الخارجية الأميركي الأسبق كولن باول إلى دول أفريقية قبل سنوات ذات مدلول رمزي، إذ كانت واشنطن قبل سنوات قد قررت مد الجسور إلى أفريقيا وأرسلت وزير خارجيتها الداكن البشرة الذي ينحدر من أصول أفريقية للتأكيد على ذلك. غير أن الاهتمام الأميركي كان مؤقتًا، إذ إن بوش ركز اهتماماته بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 على أفغانستان ثم العراق، والآن أصبحت منطقة الشرق الأوسط تتخبط بالأزمات من العراق مرورًا بالمناطق الفلسطينية واستمرار الاحتلال الصهيوني، ثم الوضع المتأزم في لبنان وإيران والنزاع التركي الكردي... جورج دبليو بوش الذي يعتقد أن الله أرسله في مهمة تبشيرية للعالم كان يريد أيضًا التركيز على أفريقيا».

في حين يقول الكاتب السياسي حامد إبراهيم حامد في معرض تناوله إعلان واشنطن إنشاء قيادة عسكرية منفصلة لأفريقيا: «الأمر مجرد تحصيل حاصل، لأن الوجود العسكري الأميركي بالقارة السمراء بدأ منذ فترة طويلة، وإن القوات الأميركية التي تتخذ من جيبوتي مقرًا لها تنشر عيونها لتراقب أنحاء القارة كلها، بخاصة مناطق القرن الأفريقي والصحراء الكبرى وجنوبها». ويضيف أن «القوات الأميركية وأساطيلها لم تغب أصلًا عن القارة سواء عبر مراقبة مداخلها بالمحيط الهندي والبحر الأحمر وبحر العرب أم عبر البحر المتوسط والمحيط الأطلسي، بل بدأت هذه القوات في إجراء تدريبات مشتركة مع قوات أفريقية، وبدأت أيضًا في البحث عن مطلوبين ومشتبه بهم في الصحراء الكبرى ... إن إنشاء هذه القيادة هو مجرد إعلان رسمي لما هو

جار أصلاً ورسالة إلى الأفارقة والصينيين الذين ورثوا الاستعمار الغربي بإقامة تعاون وثيق سياسي واقتصادي مع العديد من دول القارة حتى وصل حجم التبادل الأفريقي الصيني إلى أكثر من 40 مليار دولار سنوياً ... فأمركا بعدما ضمنت وضعاً مميزاً في الخليج ومنطقة الشرق الأوسط التي أصبحت هي المهيمن سياسياً واقتصادياً وعسكرياً عليها تريد توسيع رقعة نفوذها لحماية مصالحها وربط هذا النفوذ بمناطق جديدة في أفريقيا، بخاصة أن القارة السمراء ينظر إليها الخبراء كمكان بديل من القاعدة التي تطاردها أميركا في أنحاء العالم كله، فالمشاكل والأزمات المستعصية التي تعصف بالقارة هي أيضاً دفعت أميركا إلى الاهتمام العسكري بها بعدما فشلت جهودها السياسية والاقتصادية، وبالتالي لا بد من ربط هذه الجهود وتوجيهها عسكرياً بإنشاء قيادة عسكرية للقارة حتى تتمكن هذه القيادة من تنسيق التدخل السريع بدلاً من الانتظار لتعبئة القوات من أوروبا أو الخليج، فهذه القوات موجودة أصلاً في المناطق المحيطة بالقارة وتوحيدها في قيادة واحدة هدفه تسريع العمليات لمواجهة الطوارئ المحتملة، بخاصة أن هذه الأزمات تقتضي التدخل العسكري السريع والخروج الأسرع».

يختم حامد تحليله بالقول: «هناك مخاوف من أن تتحول هذه القيادة إلى بديل من أي قوات دولية مثلما تم في العراق وأفغانستان، لكن على الرغم من هذه المخاوف، إلا أن القيادة الأميركية في أفريقيا لن تكون بمعزل عن حلف الأطلسي، بخاصة أن للعديد من دول الحلف خاصة فرنسا وألمانيا قوات في المنطقة، وبالتالي فإن هذه القيادة تمثل تعزيزاً للدور الغربي في القارة السمراء في مواجهة الأزمات والمشاكل، ومواجهة النفوذ الصيني المتزايد اقتصادياً وسياسياً أيضاً، بمعنى آخر فإن خروج الاستعمار القديم يعود من جديد في شكل قواعد عسكرية على الرغم من أن هدفها مواجهة الأزمات».

يُعدّ علي الفرجاني الأسباب الحقيقية لإطلاق «أفريكوم»، على النحو التالي: (17)

(17) علي الفرجاني، على الموقع الإلكتروني: <<http://wezaraty.ahlamontada.com/937-topic>>.

- السيطرة على منابع النفط الأفريقي الذي يشكل حوالى 25 في المئة من المخزون العالمي، خصوصًا مع استمرار التوتر في منطقة الشرق الأوسط.
- تحجيم النفوذ الصيني والهندي المتعششين إلى النفط الأفريقي.
- احتواء أي تصاعد أو وجود للقوى المعادية لأميركا، أكان من جانب بعض الدول الأفريقية أم من جانب المنظمات الإرهابية بالمقياس الأميركي.
- تحجيم الوجود العربي والإسلامي (حتى الشكلي) في قيادة الاتحاد الأفريقي. ويتضح هذا الهدف من الإصرار الأميركي على تحجيم الدور المصري في أفريقيا، وإبقاء مصر تحت قيادة المنطقة الوسطى على الرغم من أهمية العمق الأفريقي للأمن القومي المصري.
- التغير التدريجي للعقائد القتالية للجيش الأفريقية التي عملت في الماضي (عبر منظمة دول عدم الانحياز، أو عبر منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي لاحقًا) في تنسيق قضايا الأمن القومي مع الدول العربية في أفريقيا، إلى مذهب مكافحة الإرهاب بمنظور أميركي، مقدمة فيه الولايات المتحدة الجزرة والعصا عبر القيادة الجديدة في الرؤية والمضمون.
- أما عن الاحتمالات المستقبلية والسيناريوات المطروحة الآن، فيقول الفرجاني: «مع اكتمال تشكيل أفريكوم، سيتم استيعاب واحتواء الدول الأفريقية كلها، راضية أو مكرهة، تحت الغطاء العسكري الأميركي، وسوف يصبح القائد العام الجديد لأفريكوم الأمر الناهي في القارة الأفريقية والمهيمن على القرارات والتوجهات الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي. واقتراح تقرير استراتيجية الأمن الوطني الأميركي NSS - الصادر في عام 2002 - أربع دول أفريقية رئيسة للقيام بدور الحليف الاستراتيجي والتدخل العسكري تحت الغطاء الأميركي، وهذه الدول هي جنوب أفريقيا، كينيا، نيجيريا، وإثيوبيا. وباشرت إثيوبيا العمل بالفعل في كانون الأول/ ديسمبر 2006 بتدخلها العسكري المباشر في الصومال تحت الرعاية السياسية والعسكرية الأميركية والدعم المباشر من سلاح الجو الأميركي الذي ينطلق من جيبوتي، في ما عُرف بـ «الحرب بالوكالة».

بعد الانتخابات الرئاسية، وتولي باراك أوباما الرئاسة الأميركية، باسم الحزب الديمقراطي الذي كان ينتقد «عسكرة السياسة الخارجية» الأميركية، قلّ الحديث عن «أفريكوم»، نظرًا إلى الأزمة المالية والاقتصادية الحالية، وإعادة ترتيب الأولويات، لكن تركيز أدواتها متواصل: فبعد تنصيب الجنرال وليام وورد رسميًا بصفته أول قائد لأفريكوم يوم 1 تشرين الأول/أكتوبر 2008، تتواصل المناورات العسكرية والتمارين المشتركة، وإعادة توزيع القوات بين القواعد العسكرية في أوروبا ونقاط الارتكاز في أفريقيا، وكذلك زيارات الوفود العسكرية والمدنية إلى أفريقيا، مع تغيير طفيف في البرنامج، تمثل في تكثيف «العمل الإنساني» للجيش الأميركي في أكثر البلدان الأفريقية فقرًا.

إن الدول التي رفضت القواعد العسكرية (لأن ضررها أكثر من نفعها) لم ترفض توثيق التعاون الاقتصادي والعسكري مع أميركا؛ فالجزائر تستقبل جنودًا وسفناً حربية أميركية للقيام بمناورات وتمارين مشتركة بصفة مستمرة، وتقيم علاقات عسكرية وأمنية واقتصادية وثيقة مع الولايات المتحدة. أمّا ليبيا، ف«قامت بكل ما يجب» لتطبيع علاقاتها مع أميركا وأوروبا في عهد العقيد الراحل معمر القذافي، وخصصت عددًا من القطاعات الاستراتيجية مثل النفط والبنوك، وكان نصيب الشركات الأميركية وافراً. وتستمر كذلك المناورات العسكرية في حوض البحر الأبيض المتوسط بإشراف الحلف الأطلسي ومشاركة الكيان الصهيوني إلى جانب الدول العربية كلها المطلة (وحتى غير المطلة مثل الأردن) على المتوسط، من دون استثناء، لأن الكيان الصهيوني يبقى في الحالات كلها الحليف الاستراتيجي الثابت لأميركا والحلف الأطلسي، ويجب فرض حضوره ومشاركته على الجميع؛ إذ صرح دونالد رامسفيلد (وزير الدفاع الأميركي آنذاك)، في مناسبة انعقاد اجتماع قمة الحلف الأطلسي في صقلية (إيطاليا)، في فبراير/شباط 2006، وبحضور ممثلي ست دول عربية مع الكيان الصهيوني: «تمثل دولة إسرائيل مشكلة لعدد من البلدان، لكن ليعلم الجميع أن أمن دولة إسرائيل مهم وأساسي بالنسبة إلينا

كلنا» (أي جميع أعضاء الحلف الأطلسي)، هذا التأكيد ما زال قائماً في عهد باراك أوباما الذي أحاط نفسه بغُلاة الصهيونيين في المواقع الاستراتيجية، في البيت الأبيض وفي وزارة الخارجية.

إن اهتمام الولايات المتحدة بالنفط الأفريقي يعود إلى المنافسة التي أبدتها الصين في القارة، وإلى التكلفة القليلة لنقل النفط والغاز من غرب أفريقيا، عبر الأطلسي إلى السواحل الأميركية، مقارنة بنفط الخليج العربي. أما المبادلات التجارية الأفريقية/ الأميركية، فإن 87 في المئة منها مكوّنة من النفط ومشتقاته، ومن حيث الكم فإن الاحتياطات النفطية في ليبيا تقدّر بـ 40 مليار برميل، وفي نيجيريا بـ 31 مليار برميل، وفي الجزائر بـ 12 مليار برميل، وأكثر من 3 مليارات برميل في بقية البلدان المحيطة بالصحراء. وعموماً فإن الإنتاج الحالي يعادل 6 ملايين برميل يوميًا في منطقة خليج غينيا الممتد إلى نيجيريا وأنغولا. أمّا نفط التشاد والكاميرون، فيصل إلى الأطلسي عبر خطوط أنابيب تضخ 250 ألف برميل يوميًا، مرشحة للازدياد.

تكمن أهمية أفريقيا الاستراتيجية في معابرها التجارية وموانئها البحرية التي تطل على المتوسط والمحيطين الأطلسي والهندي، وفي ثروتها النفطية التي تقدر بـ 8 في المئة من الاحتياطي العالمي، إضافة إلى الغاز الطبيعي والثروة المعدنية الهائلة والمتنوعة. وستصبح سوقاً استهلاكية كبرى، حيث سيصل عدد سكانها إلى مليار نسمة بعد بضع سنوات، ولا تمثل حاليًا سوى 2 في المئة من إجمالي التجارة الأميركية. وتعمل أميركا على تحسين صورتها بواسطة المنظمات غير الحكومية وما يقدم باعتباره عملاً إنسانيًا أو خيرياً لفائدة المواطنين. ومنذ الحرب الأطلسية الأميركية على يوغسلافيا، أصبحت الجيوش الغازية تدّعي القيام بأعمال إنسانية، أو القيام بدور المطافئ لإخماد نار كانت قد أشعلتها عنوة وعن قصد. والإرهاب هو نار قد تشعلها الإمبرياليات عمداً لتبرير تدخلها في ما بعد لـ «إعادة الأمن والسلم». وحيثما حلّت الجيوش الإمبريالية، تكاثرت الميليشيات والفقر والنزوح، وتزايد عدد اللاجئين، والقتل والإبادة الجماعية «على وجه الخصوص»، وتم تفكيك الدولة والمجتمع،

وتقسيم السكان إلى إثنيات وقبائل ومِلل ونِحل وأديان ومذاهب، ما كان للناس بها علم قبل الاحتلال (وما جرى في يوغسلافيا ويجري في العراق وأفغانستان والصومال خير مثال على هذا).

## المراجع

### كتب

الترابي، مضوي. حديث المبادرة. القاهرة: مطبعة المعرفة، 1997.

\_\_\_\_. العلاقات السودانية الأميركية. الخرطوم: مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، 2002.

تصميم الخرائط. الخرطوم: الأكاديمية العسكرية السودانية العليا، [د. ت.].

### دورية

الترابي، مضوي. «ثلاثية القوة: قرن التعزيز الأميركي»، الدفاع العربي: العدد 70، 2007.

### وثائق

المزروعي، علي. «الأفارقة: الإرث الثلاثي». (بحث وثائقي، هيئة الإذاعة البريطانية (BBC)، لندن، 1978).

القسم الرابع

المحور الفكري الاجتماعي





## الفصل السادس عشر

# الهوية والصراع في القرن الأفريقي السودان نموذجا

### الباقر العفيف

#### مقدمة

أسفر اتفاق السلام الشامل الذي وضع حدًا لأطول حرب في أفريقيا، عن انفصال جنوب السودان. وقد صوّت حوالي 98.83 في المئة من الناخبين لمصلحة الانفصال، وهو إجماع يوفّر دليلاً قاطعاً، لا على الفشل السياسي للطبقة الحاكمة فحسب، بل على الإفلاس الثقافي كذلك؛ فالثقافة العربية الإسلامية التي تتبنّاها الطبقة الحاكمة في السودان فشلت في التعايش مع «الآخر».

تهدف هذه الدراسة إلى توفير السند الداعم لفرضية مفادها أن الهوية الثقافية العربية الإسلامية التي يتبنّاها الشماليون في السودان تتمتع بخصائص داخلية تجعلها تنزع إلى الاستعلاء والهيمنة؛ فهي تنظر بتعالٍ إلى الثقافات الأخرى، ولا تقبل من «الآخر» أي شيء أقل من التنازل التام عن هويته الأصلية وخلعها، وتبني الهوية العربية الإسلامية بدلاً منها، وأن هذا الإفلاس الثقافي حالة عامة في الوطن العربي تظل شاهدة عليه أوضاع ما

تسمى الأقليات فيه، مثل الأقباط في مصر والأكراد في العراق والأمازيغيين في الجزائر، والأقوام الأفريقية في السودان (لاحظ كيف صاروا أقليات على الرغم من حقيقة كونهم سكان البلاد الأصليين)، إذ عجزت الطبقات الحاكمة في هذه البلدان كلها ومروجوها الثقافيون، عن التعايش مع الثقافات المحلية واحترامها، وتبادل المنافع الثقافية معها. بل ظلت تنظر بعين الشك والريبة إلى رغبة أولئك الأقوام في المحافظة على هوياتها وتطوير لغاتها ورعاية خصائصها الذاتية. ساهم هذا الفشل الداخلي في الفشل الخارجي للعالم العربي في أن يستثمر في أفريقيا في شتى المجالات، سياسية واقتصادية أكانت، أم ثقافية.

السودان الذي كان حتى وقت قريب، أكبر أقطار أفريقيا مساحة، ظل مصابًا بجرثومة الصراعات والحروب التي لا تلبث أن تنطفئ إحداها حتى تندلع أخرى. اندلعت أول حروبه وأطولها عشية استقلاله في عام 1956، واستمرت قرابة أربعين عامًا، على مرحلتين: المرحلة الأولى بين عامي 1955 و1972 حين وقع اتفاق أديس أبابا الذي أوقف الحرب عشرة أعوام<sup>(1)</sup>. المرحلة الثانية بين عامي 1983 و2005 حين وقع اتفاق السلام الشامل الذي انتهى بانفصال الجنوب في 9 تموز/ يوليو 2011، تاريخ الإعلان الرسمي لاستقلال جنوب السودان. جاء هذا الاستقلال بعد خمسين عامًا من الصراع الذي تسبّب بسقوط ملايين من القتلى والجرحى والمعتقلين، وتشرد ملايين أخرى من النازحين

---

(1) أعطى الاتفاق الجنوب الحكم الذاتي في إطار السودان الموحد، إلا أن في تموز/ يوليو وأيلول/ سبتمبر 1983 ألغى الرئيس جعفر النميري الاتفاق بعد أن وصفه بأنه ليس قرآنًا ولا إنجيلًا، وأنه وقع مع جوزيف لاكو، زعيم حركة تحرير جنوب السودان وقائد جيشها الأنانيا، وما هو الآن يتفق معه على إلغائه. أصدر الرئيس النميري قرارات أدت إلى اندلاع الحرب مجددًا، منها تقسيم الإقليم إلى ثلاثة أقاليم ونقل الكتيبة الجنوبية 105 إلى الشمال. وعندما رفض قائدها تنفيذ أوامر النقل، أرسل قوات لإخضاعها فأذى ذلك إلى هروبها إلى الأدغال الاستوائية لتصبح في ما بعد نواة للتمرد الثاني. فكلفت الحكومة العقيد جون قرنق بتأديب الكتيبة، إلا أنه أعلن انضمامه إلى المتمردين مؤسسًا الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان. انظر: منصور خالد، تكتائر الرعايع وتناقض الأوتاد: حول قضايا التغير السياسي ومشكلات الحرب والسلام في السودان (القاهرة: دار مدارك، 2010)، ص 26.

واللاجئين<sup>(2)</sup>. وأدى إلى أحزان ومآسٍ إنسانية تفوق الوصف<sup>(3)</sup>، ورغبة عارمة في الانعتاق عند أهل الجنوب عبّرت عنه أبلغ تعبير نتيجة الاستفتاء البالغة 98.83 في المئة<sup>(4)</sup>. فبالنسبة إلى الجنوب كان هذا الاستقلال نهاية تاريخ وبداية تاريخ آخر. أما بالنسبة إلى السودان، فيمثل الجنوب القطعة الأولى التي سقطت من بناء يتشظى.

في عام 2003 انفجرت حرب واسعة أخرى في إقليم دارفور، في الغرب الأقصى للبلاد، ما زالت نيرانها تتصاعد على الرغم من عدد من اتفاقات السلام المجهضة<sup>(5)</sup>. أسفرت هذه الحرب عن مئات الآلاف من القتلى، وما يقارب الثلاثة ملايين مشرد، ما بين نازح ولاجئ<sup>(6)</sup>.

شهد عام 2011 احتلال القوات الحكومية مدينة أبيي في حزيران/ يونيو،

---

(2) أدت الحرب إلى خراب أجزاء كبيرة في البلاد وحرمان البقية من الاستقرار والنمو والتنمية. دفعت الأمة السودانية جراء هذا النزاع ثمنًا باهظًا، حيث قُتل أكثر من مليوني شخص، ونزح أربعة ملايين شخص، ولجأ حوالي 600.000 إلى البلاد المجاورة للسودان.

(3) في خطاب الاستقلال، استعاد الرئيس سلفا كير مراوات التاريخ المثقل مع الشمال منذ تجارة الرقيق حتى الحرب الأهلية، وقال إنها ستُغفر كلها لكنها لا يمكن أن تسي. انظر النص الكامل لخطاب الرئيس سلفا كير على الموقع الإلكتروني: <http://www.edigear.com/detail/index.php?id=671520>.

(4) يُذكر أن نتيجة الاستفتاء أظهرت أن النسبة العامة للانفصال في الولايات الجنوبية بلغت 99.57 في المئة، وفي الولايات الشمالية 57.65 في المئة، وفي الخارج 98.00 في المئة، بينما بلغت النسبة لصالح خيار الوحدة في الجنوب 0.43 في المئة، وفي الشمال 42.35 في المئة، وفي الخارج 1.45 في المئة. انظر الموقع الإلكتروني لمفوضية استفتاء جنوب السودان: <http://ssrc.sd/SSRC/newsview.php>.

و«نتيجة استفتاء جنوب السودان 98.83٪ لصالح الانفصال»، اليوم السابع (7 شباط/ فبراير 2011)، على الموقع الإلكتروني: [http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=347725&SecID=88&Is\\_sucID=0](http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=347725&SecID=88&Is_sucID=0).

(5) وقّعت الحكومة اتفاق سلام دارفور في العاصمة النيجيرية أبوجا في 5 أيار/ مايو 2006، مع فصيل من حركة تحرير السودان بقيادة مني أركو مناوي.

(6) قال جان إكلاند إن عدد القتلى في دارفور يقدر بـ 400 ألف فرد، انظر: الأسوشيتد برس، 28/3/2008، على الموقع الإلكتروني: [http://www.msnbc.msn.com/id/23848444/ns/world\\_news-africa/t/death-toll-disputed-darfur/#.TrwepXIa-cc](http://www.msnbc.msn.com/id/23848444/ns/world_news-africa/t/death-toll-disputed-darfur/#.TrwepXIa-cc).

وإجلاء جميع سكانها، ونهبها بالكامل<sup>(7)</sup>. كذلك شهد حريين جديدين اندلعتا في جنوب كردفان والنيل الأزرق على التوالي، الأولى في حزيران/ يونيو، والثانية في أيلول/ سبتمبر بين القوات الحكومية والقطاع الشمالي من الجيش الشعبي لتحرير السودان. أسفرت هاتان الحربان عن مئات القتلى وعشرات الآلاف من المشردين، وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان<sup>(8)</sup>. هكذا نرى أن الحرب تكاد تكون هي السمة الثابتة في علاقات مركز الحكم مع الأطراف، وأنه ما إن ذهب الجنوب القديم حتى تشكل جنوب آخر جديد وبسرعة مذهلة، وهو ما يدل على أن مركز الدولة في الخرطوم عبارة عن آلة لصنع الحروب وتصديرها إلى الأطراف المهمشة، وأنه ما لم يحدث تغيير جذري في تفكير مركز الحكم في البلاد، فإن تفكك البلاد واندثارها يصبحان بمنزلة القدر الحتمي الذي تسير إليه الطبقة الحاكمة مغمضة العينين.

## ملاحم مشتركة

هنالك ملاحم مشتركة في هذه الحروب كلها. أولاً، تمثل مناطق الحروب أكثر أقاليم السودان فقراً وإهمالاً وتهميشاً. ثانياً، هذه المناطق مأهولة بالسكان الأصليين ذوي الأصول الأفريقية الذين ليس لديهم أي مزاعم بالانتماء إلى أصول عربية، كما أن لهم بطبيعة الحال، ثقافتهم ولغاتهم المحلية الخاصة بهم. ثالثاً، صنعت الحكومة في هذه الحروب ميليشيات تحارب معها، أو نيابة عنها، من القبائل العربية القاطنة في تلك المناطق، مثل «المراحيل» في جنوب كردفان، و«الجنجويد» في دارفور<sup>(9)</sup>. رابعاً، اتسم سلوك الجيش الحكومي والميليشيات

---

<<http://www.satsentinel.org/blog/abyei-crisis-scenes-agok>>.

(7) انظر:

(8) دعا فاليري آموس، مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، إلى التحقيق في الجرائم التي ارتكبتها الجيش الحكومي ضد المدنيين. انظر ملخص تقرير بعثة الأمم المتحدة في السودان (يونيس) على الموقع الإلكتروني: <<http://www.satsentinel.org/blog/un-report-condemnation-insufficient-south-kordofan-atrocities>>.

<<http://www.aljazeera.com/news/africa/2011/07/201171992810221479.html>>.

والموقع الإلكتروني للجزيرة بالإنكليزية:

(9) الباقر العفيف، وجوه خلف الحرب: الهوية والنزاعات الأهلية في السودان، ط 3 (الخرطوم: مدارك للنشر، 2011)، ص 93.

التابعة له في هذه الحروب كلها، بعدم مراعاة القانون الإنساني الدولي، وقانون حقوق الإنسان<sup>(10)</sup>. وهناك أدلة دامغة على اقتراف أعمال بشعة اعتبرت جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية<sup>(11)</sup>. خامساً، صحت هذه الحروب كلها حملات تعميم إعلامي مكثف على أخبار الحرب والأوضاع الإنسانية التي تفرزها، إذ سدت الحكومة المنافذ المستقلة التي من الممكن أن تنفذ عبرها أخبار إلى العالم الخارجي، بما في ذلك طرد المنظمات الإنسانية وتقييد حركة مؤسسات الأمم المتحدة<sup>(12)</sup>. أمّا في مجال الرأي، فعادة ما تفسح الحكومة المجال للمتسبين إليها بقيادة حملاتٍ «أبلّسة» معارضيها. تعبّر هذه الحملات عادة الخطوط الحمراء كلها، وتنزلق إلى حملات عنصرية محضة<sup>(13)</sup>.

## أسئلة رئيسة

تسعى هذه الدراسة إلى معالجة الأسئلة الأساس التالية: ما هي الأسباب

---

(10) انظر التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية حول السودان لعام 2011 على هذا الموقع الإلكتروني: <<http://www.amnesty.org/ar/region/sudan/report-2011>>.

وستجد التقارير السنوية منذ عام 2007.

(11) انظر إفادة الأمين العام السابق للأمم المتحدة، كوفي أنان، بشأن نتائج اللجنة الدولية للتحقيق في دارفور في 17 شباط/ فبراير 2005، التي وصف فيها دارفور بـ«الجحيم على الأرض»، على الموقع الإلكتروني: <<http://www.voanews.com/english/news/a-13-2005-02-17-voa5-66375957>>.

تقرير المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة عن دارفور، جان برونك، أمام مجلس الأمن في اجتماعه رقم 5392، بعنوان: «Continuing Killings, Rapes, Human Rights Abuse in Darfur Threaten Peace in Whole Sudan Special Representative Tells Security Council», on the Web: <<http://www.un.org/News/Press/docs/2006/sc8668.doc.htm>>.

موقع الأمم المتحدة للأخبار (UN News Center)، في 7 أيار/ مايو 2004: <<http://www.un.org/apps/news/storyAr.asp?NewsID=10664&Cr=sudan&Cr1=>>.

(12) تفرض الحكومة قيوداً صارمة على المعلومة المستقلة، فتمارس الرقابة القبلية على الصحف. وتصادر أعدادها بعد الطبع، وتحاكم الصحفيين. وقد أصدرت المحكمة الدستورية حكماً أقرت فيه بدستورية الرقابة القبلية على الصحف، وهو ما اعتبر عازاً على القضاء السوداني، ودليلاً دامغاً على عدم استقلاله... انظر: خالد، تكاثر الزعازع وتناقض الأوتاد، ص 95 - 97، والوطن (السودان)، على الموقع الإلكتروني: <<http://www.alwatanusudan.com/index.php?type=3&id=17328>>.

(13) النموذج الفاضح لهذه الاتجاهات العنصرية هو جريدة الانتباهة ورئيس مجلس إدارتها الطيب مصطفى؛ إذ لا يخلو عدد من هذه الصحيفة من مادة توجج التمرات العنصرية والنزاعات الدينية.

الدفينة لهذه الحروب في السودان؟ وما هي الدعامات الثقافية التي تستند إليها؟ لماذا واصلت «الدولة» الحرب بنشاط وهمة كبيرين منذ الاستقلال في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي؟ لماذا اتسمت حربها بالقذارة والتحلل من أي قيد قانوني أو أخلاقي؟ لماذا استهدفت المدنيين وقتلت الأسرى وأحرقت القرى واغتصبت النساء، وأغلقت منافذ الغذاء عن الجوعى حتى حصدتهم المجاعة، وزرعت في النفوس من الأحزان والضغائن ما سيبقى دهرًا مديدًا؟ ما الذي يحمل نُخبًا تحكّم شعبًا فقيرًا ومتخلفًا على إشعال حرب باهظة التكاليف، مادياً وبشرياً، ليس ضد عدو خارجي غازٍ ومغتدٍ، بل ضد قسم من شعبها؟ ما الحافز على الاستمرار في الحرب هذه المدة كلها؟ ألم تكن الحرب خصماً على حقوق الشعب في التنمية والصحة والتعليم؟ لِمَ لَمْ تنشأ عندنا حركة شعبية ضد الحرب مثلما نشأت في أميركا مثلاً إبان حرب فيتنام؟ أليس استمرار الحروب الأهلية مدة خمسين عامًا أمرًا يستدعي المقاومة الشعبية؟ لماذا تخرج عندنا تظاهرات الاحتجاج الشعبي الغاضبة ضد قتل المدنيين الأبرياء في فلسطين ولبنان على يد القوات الإسرائيلية، وضد قتل العراقيين على يد القوات الأميركية، ولا تخرج هذه التظاهرات ضد قتل المدنيين السودانيين في الجنوب ودارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق؟ مَنْ هم الأقرب إلى أهل السودان الوسط والشمال النيلي، ومن هو الأبعد؟ لماذا لا تنماهى مع القريب الذي يشاركنا الوطن مثلما تنماهى مع البعيد الذي يشاركنا الثقافة؟ هل نحن مصابون بازدواج المعايير حتى على مستوى المشاعر الإنسانية؟

### الهدف الذي ترمي إليه الدراسة

هدفنا هو النظر إلى الجذور الثقافية للحروب التي تشهتها الدولة، بالتركيز على الطبيعة الإقصائية لهوية الطبقة الشمالية الحاكمة، ومحيطها الثقافي. نحاول أيضًا أن نميط اللثام، من جانب، عن الصلة بين أسلوب تعريف الشماليين لأنفسهم في العلاقة بـ«الآخرين» في البلاد، ونوع الاستراتيجية المضادة للتمرد التي تبنتها الحكومة، وبين قبول العامة في الشمال، أو على الأقل عدم احتجاجهم على هذه الجرائم الوحشية التي تُرتكب ضد مواطني تلك المناطق،

من جانب آخر. ومن قَبِيل الاستطراد، سننظر أيضًا في بعض ردات الفعل في العالم العربي ذات الطبيعة الاعتذارية والمهادنة تجاه تلك الفظائع، ونُرجعها إلى قضية الهوية. وحالما نُثبت ذلك، نتقل لربط بين الطبيعة الإقصائية لهوية الشماليين التي حاولوا أن يصبغوا بها البلاد كلها، وبين ردات الفعل العنيفة للمجموعات التي تقف على الطرف المتلقي لتلك التوجُّهات.

## أولاً: الدولة المأزومة

طرحنا في الفقرات السابقة مجموعة من الأسئلة عن الدوافع والحوافز التي توفّر الوقود لاستمرار الحرب لأكثر من خمسين عامًا، على الرغم من تعاقب الحكومات المختلفة من عسكرية ومدنية، باختلاف أيديولوجياتها المتباينة من يسارية ويمينية وإسلامية. فالمشترك والثابت بين تلك الحكومات كلها كان استمرار الحرب. ويشير هذا بقوة إلى أن هناك مشكلة هيكلية تتعلق ببنية الدولة من جانب، وهوية الطبقة المسيطرة عليها من جانب آخر.

أسست الدولة الحديثة في السودان بدخول قوات الخديوي محمد علي باشا في فترة 1820/1821 في ما يُعرف بالفتح التركي - المصري الذي وضع نهاية لعهد أكبر السلطنات التقليدية في السودان - سلطنة سنار، أو ما يُعرف بالسلطنة الزرقاء. وحصر محمد علي باشا هذين لحملته يتمثلان في جلب الرقيق وجباية الأموال<sup>(14)</sup>. وأسست الدولة التركية - المصرية منذ البداية على هذا الاعتبار. لكن عندما وجد إسماعيل باشا، نجل محمد علي باشا، وقائد حملته لفتح السودان أن في البلاد أقوامًا مسلمة وتحدث العربية، لم يستهدفها بالاسترقاق، وإنما استهدفها باعتبارها مصدرًا لجباية الأموال، وجعلها وكلاء لجلب الرقيق<sup>(15)</sup>. أما بقية أقاليم السودان، وبالذات تلك التي تقطنها المجموعات السكانية الأفريقية في الجنوب وجبال النوبة، وجبال الأنقسنا في

(14) محمد عمر بشير، جنوب السودان: خلفية الصراع (د. م. [د. م. س. هيرست، 1968).

(15) المصدر نفسه، ومنصور خالد، السودان: أهوال الحرب وطموحات السلام: قصة بلدين،

ط 2 (القاهرة: مدارك للنشر، 2008)، ص 77 - 87.

منطقة النيل الأزرق، وبعض أجزاء دارفور، فكانت مسرحاً لغزوات اصطيد الرقيق<sup>(16)</sup>.

لا جدال في أن تجارة الرقيق ليست اختراعاً تركياً - مصرياً، إذ نشأت منذ عصور سحيقة وفي مناطق كثيرة من العالم. لكن أهمية دور الفتح التركي - المصري للسودان هنا تعود إلى أنه حقق طلباً ضخماً للرقيق، إذ إن واحداً من أهم دوافع الغزو مثلما ذكرنا كان جلبهم لبناء جيش من العبيد. في تلك الفترة عمل الشماليون وكلاء لتجار الرقيق الأتراك والأوروبيين والعرب، لكن بعد ذلك تاجر الشماليون أنفسهم في البضاعة الإنسانية منفردين، وباستقلال تام، فيما اتخذ دور الوكالة شكلاً آخر<sup>(17)</sup>.

بدأت الدول الأوروبية، ونتيجة الصيت الذي اكتسبته حركة إلغاء تجارة الرقيق، بالتعاون مع تركيا في محاربة هذه التجارة. ونجح الخديو إسماعيل مدفوعاً بتلك التوجُّهات، وبتعيينه الجنرال غوردون حاكماً للاستوائية، في قمع تلك التجارة إلى حدٍّ ما. في تلك الفترة اختفى التجار الأوروبيون من الساحة، ولم يبقَ فيها أمام نظر الجنوبيين، سوى التجار العرب والسودانيين الشماليين وحدهم يتداولون تلك التجارة، ويقاومون جهد الحكومة لوقفها<sup>(18)</sup>. في تلك الفترة ربط الجنوبيون والنوبة وسكان النيل الأزرق «بين الإسلام واللغة العربية، من جانب، والإدارة الحكومية وتجار الرقيق، من الجانب الآخر»، وانخرط منهم النيليون خاصة في مقاومتهما. حدث ذلك في وقت كانت فيه الكنيسة، ممثلةً في الإرساليات التبشيرية الإنكليزية والفرنسية، تعمل ضد تجارة الرقيق<sup>(19)</sup>. وحينما حطَّم المهدي النظام التركي - المصري، عادت تجارة الرقيق بكامل زخمها، لكنها كانت هذه المرة مؤسَّسة شمالية بحتة، استمرَّت وشملت مناطق متعدّدة في البلاد لما يربو على عقدين من الزمان، بعد إعادة

---

(16) بشير، جنوب السودان.

(17) الزبير رحمة والعقاد لم يكونا مجرد تاجرين مستقلين بل أسسا حكماً في بعض مناطق

الجنوب. انظر: المصدر نفسه، ص 13، وخالد، السودان، ص 78.

(18) المصدران نفسهما، ص 13 و 86 على التوالي.

(19) بشير، ص 13.



فتح السودان بقوات الحكم الثنائي في عام 1898. وواصل العرب البدو حملاتهم على النوبة في جنوب كردفان حتى عام 1912، أما في جنوب النيل الأزرق فاستمرت التجارة بأهل الأنقسنا حتى عام 1928، حينما قبض على بعض التجار وحوكموا<sup>(20)</sup>.

تكمن مساهمة الحكم التركي - المصري في أنه جعل اصطلياد الرق من أهم أعمال الدولة، وهذا هو الخلل البنيوي الأول الذي أشرت إليه سابقاً. أما الخلل البنيوي الآخر، فهو مساهمة الحكم المصري - التركي في تأسيس العلاقة بين الدولة وتلك الأقاليم وكأنها علاقة بين «سيد» هو مالك الرقيق، و«عبد» هو مجرد متاع يملك صاحبه حق أن يتلفه إذا أراد. بقيت الدولة التركية - المصرية أكثر من ستين عامًا، إلى أن قضت عليها الثورة المهدية في عام 1881. ومَرَّت الثورة المهدية مثل سحابة صيف عابرة، ريثما عادت الدولة الحديثة مجددًا، في شكل دولة الحكم الثنائي المصري - البريطاني في عام 1898<sup>(21)</sup>.

استمرت دولة الحكم الثنائي أكثر من ستين عامًا، أورثت بعدها الحكم للطبقة الحاكمة الشمالية. فعندما حلّت هذه الطبقة محل السلطات الاستعمارية كان عمر الدولة الحديثة في السودان قد قارب المئة وعشرين عامًا، ظلت فيها بنية الدولة وعلاقاتها واحدة، وما تَغَيَّرَ هو «السيد» أو الحاكم الماسك بأعنة السلطة. وأشار محمود محمد طه إلى هذا المعنى عندما حذّر عشية الاستقلال قائلاً، «قد يخرج الإنكليز اليوم أو غداً ثم لا نجد أنفسنا مستقلين ولا أحراراً، بل نتخبّط في فوضى ما لها من قرار»، وأن الاستقلال قد يتحول لمجرد «استبدال الإنكليز بإنكليز في أسلاك سودانيين»<sup>(22)</sup>.

---

(20) من التجار الذين كانوا ينشطون في منطقة الأنقسنا بجنوب النيل الأزرق الشيخ خوجلي المحسن وزوجته ست آمنة التي كانت واحدة من الذين حوكموا وسُجنوا، انظر: المصدر نفسه، ص 21.  
(21) المصدر نفسه.

(22) الإخوان الجمهوريون، معالم على طريق تطور الفكرة الجمهورية خلال ثلاثين عامًا، 1945 - 1975، ج 2 (أم درمان: الإخوان الجمهوريون، 1976)، ص 1. هذا الكتاب تجده على الموقع الإلكتروني: <[www.alfikra.org/chapter\\_view\\_a.php?book\\_id=93&chapter\\_id=3&keywords](http://www.alfikra.org/chapter_view_a.php?book_id=93&chapter_id=3&keywords)>.

## ثانيًا: الهوية المأزومة

ورثت الطبقة الشمالية هذه الدولة بجوهر علاقاتها التحكيمية الشائخة، وأفرغت فيها أزماتها الذاتية وتحيزاتها وتصوراتها المنحرفة لنفسها وللآخرين. وأشار كثيرون من الباحثين إلى أن السودانيين الشماليين يعانون أزمة في الهوية<sup>(23)</sup>، وأن الحرب الأهلية التي أدارتها الطبقة الحاكمة بنشاط ومثابرة إنما هي نتاج هوية منحرفة ومأزومة ومغتربة عن حقيقة ذاتها<sup>(24)</sup>. فمن هم الشماليون؟ هذا السؤال طرحه باحثون كثيرون<sup>(25)</sup>. هناك محاولات للإجابة عنه جاءت مختلفة باختلاف المرجعيات والأيدولوجيات والميول والأهواء التي تحرك تلك الإجابات؛ إذ يصف بعض الشماليين أنفسهم بأنهم عرب سودانيون، وهذا يعني أنهم عرب أولاً، وسودانيون ثانيًا. وهناك من يقول إنهم سودانيون عرب، وهذا يعني أنهم سودانيون أولاً، بيد أن أصولهم عربية. وهناك الإسلاميون الذين يعتبرون أنفسهم مسلمين سودانيين، وقلة منهم تُقدّم السودان على الإسلام. وهناك من يصفون أنفسهم بأنهم نوبة مستعربون، وآخرون يصفون أنفسهم بأنهم عرب متنوّيون<sup>(26)</sup>. تقدّم هذه الإجابات المتباينة دليلًا واضحًا على أن هناك غموضًا كبيرًا يحيط بالهوية، وأنا لا ندرى على وجه الدقة من نحن. أما المدارس التي حاولت وضع أطر نظرية للهوية تجيب عن سؤال من نحن، فهي، بحسب البطحاني، المفهوم العروبي والمفهوم الإسلامي والمفهوم الأفريقي، وهذه مفاهيم مثالية ومطلقة تسعى إلى تعريف البلد كله وفق صورتها. وهناك مفهومان واقعيان هما مفهوم

---

(23) خالد، السودان، ص 652، و Francis M. Deng, *War of Visions: Conflict of Identities in the Sudan* (Washington, DC: Brookings Institution, 1995).

(24) Al-Baqir al-Afif Mukhtar, «The Crisis of Identity in Northern Sudan: The Dilemma of a Black People with a White Culture,» in: Carolyn Fluehr-Lobban and Kharyssa Rhodes, eds., *Race and Identity in the Nile Valley: Ancient and Modern Perspectives* (Trenton, NJ: Red Sea Press, 2004).

(25) عطا الحسن البطحاني، أزمة الحكم في السودان: أزمة هيمنة أم هيمنة أزمة؟ (الخرطوم:

مطبعة جامعة الخرطوم، 2011)، ص 43.

(26) قام كاتب الدراسة بإجراء مقابلات مع عدد من أفراد الطبقة السياسية والثقافية، كانت هذه

حصيلتها.

الأفرو عربية، ومفهوم السودانية<sup>(27)</sup>. تسعى هذه المفاهيم إلى الاعتراف بالعناصر المكوّنة للمجتمع مثلما هي، من دون سعي إلى تغييرها، حتى تتساكن وتعايش بسلام<sup>(28)</sup>.

غير أن أغلبية الشماليين تدّعي أنها عرب. الرواية الشائعة التي يؤمن بها عامة أهل الشمال وكثيرون من خاصّتهم، تقول إن الشماليين يتحدثون من «أب» عربي و«أم» نوبية أفريقية، أي إنهم هجين عربي - أفريقي. لذلك يعتبرون أنفسهم عربًا لأن الانتماء وفق النظام الأبوي العربي إنما يكون للأب. وذهب الشماليون في إرجاع جذورهم العرقية إلى ما وراء اسم الجد الأكبر للقبيلة ليتصل بالجزيرة العربية<sup>(29)</sup>. هناك تعليق طريف لمنصور خالد حول أسطورة الأنساب الشمالية، إذ يقول: «كثيرًا ما افتعلت المجموعات الشمالية نسبًا لجدها الأول مع آل البيت أو كبار الصحابة، علمًا بأنه ليس في التاريخ ما يؤكد أن صحابيًا واحدًا وفد إلى السودان، وإن كنا نعلم بأنهم هاجروا واستقروا في الحبشة المجاورة. ومن المثير أن أهلنا القدامى لم يختاروا غير القرشية نسبًا، فلا كعبًا أرضتهم ولا كلابًا<sup>(30)</sup>». لكن حتى وإن قبلنا بهذه الرواية، فإننا نجد أنهم يتماهون مع هذا الأب العربي ويقمعون الأمّ الأفريقية<sup>(31)</sup>. بيد أن مشكلة الشماليين هي أن هذه الأمّ التي يقمعونها متمكّنة من كامل سيمائهم إلى درجة أن الأب أصبح غير مرئي تمامًا، إن لم نُقل إنّه كان محض اختلاق ومن وحي الخيال. وشكك مؤرخ كبير في ادّعاء قبائل الجعليين الانتساب إلى العباس بن عبد المطلب<sup>(32)</sup>.

تبني الشماليون، لتدعيم هذا الادّعاء، طريقة انتقائية في التعامل مع تاريخ

---

(27) البطحاني، أزمة الحكم في السودان.

(28) المصدر نفسه.

(29) وردت في: خالد، السودان، ص 671.

(30) المصدر نفسه، ص 671.

(31) المصدر نفسه.

Yusuf Fadl Hassan, *The Arabs and the Sudan: From the Seventh to the Early Sixteenth Century* (Edinburgh: Edinburgh U. P., [1967]), p. 146.

السودان؛ إذ جرى تهميش تاريخ الحضارة النوبية والممالك المسيحية، على الرغم من كونه يمثل الجزء الأطول والأكثر إنجازاً من تاريخ البلاد. ورُكِّز على فترة دخول العرب السودان بصورة مكثفة بما يوحي أن تاريخ السودان لم يبدأ إلا بدخول العرب والإسلام إليه<sup>(33)</sup>. وبحسب منصور خالد، فإن الإفراط في تأكيد الهوية العربية على حساب الموارث الثقافية الأخرى، إنما هو تعبير «عن عقدة نقص تجاه العرب الآخرين خارج السودان، قادت بدورها، إلى عقدة استعلاء تجاه غير العرب داخله»<sup>(34)</sup>.

أما النظرية الأخرى التي ليست على القدر نفسه من الرواج، فهي أن الشماليين نوبة مستعربون. هم نوبة أباً وأماً، لكن يبدو أن أسلافنا النوبيين حدثت لهم ظروف تاريخية مريعة، وزلازل نفسية هائلة هزّت عالمهم الذي يعرفون، ولم يكن لهم دين يلوذون به بعد انقطاعهم من الكنيسة المصرية لقرون، فأصبحوا مثل الريشة في مهب الريح. وقد أدت هذه الأحوال إلى اضمحلال الذات النوبية أمام المثال العربي الإسلامي الصاعد، حيث امتُصّت تماماً بواسطته. هكذا خلع النوبيون أنسابهم النوبية واتَّخذوا لهم نَسَباً عربياً بديلاً<sup>(35)</sup>. إن صح هذا الافتراض، نكون على مستوى ذاتنا الجمعية قد مارسنا عملية قتل الأب الحقيقي، واتَّخذ أب بديل منه. أما الأم النوبية، وعلى الرغم من اعترافنا بها، فإننا مارسنا عليها إقصاء تاماً عن وعينا؛ فنحن من جانب نبدو كأننا مصابون بعقدة شبيهة بعقدة أوديب (قتل الأب)، ومن الجانب الآخر، فإننا قطعاً مصابون بعقدة عترة بن شداد الذي كان يكره أمه، ويَحْمِلُها مسؤولية سَوَادِهِ؛ فعترة كان يرى أمه تجسيدا للقبح، «كأنها ضبع ترعرع في رسوم المنزل»، لأنه كان يراها بعيون الثقافة، ولم يكن يراها بعيون الابن، لأن الابن لا يرى أمه قبيحة، بل يراها غاية في الجمال. ومثلما «القرد في عين أمه غزال» كذلك فإن «القردة في عين ابنها غزالة»، لكن مصيبة عترة أنه كان مستعمراً ثقافياً، أي إن نظامه الرمزي كان منبثقاً من ثقافة تضطهده وتستقبحه وتُقصيه.

(33) خالد، السودان، ص 678.

(34) المصدر نفسه، ص 678.

(35) العفيف، ص 41.

وهذه بالضبط هي حالنا في الشمال، حيث ننظر إلى العالم وإلى أنفسنا بعيون الثقافة العربية التي تزدرى لون جلودنا، وتُقَصِّينا، ولا ننظر إلى العالم وإلى أنفسنا بعيون سودانية أصيلة.

وليس أدل على هذا من كون الشماليين يتماهون مع المتبني في هجائه كافور الإخشيدي، الذي يحفظونه عن ظهر قلب، على الرغم من أن كافور كان نوبيا، أي سودانيا شماليا بلغة اليوم<sup>(36)</sup>. فإذا كان كافور هو نحن، فكيف تستنى لنا أن نتماهى مع من يهجوننا، وأن نتحيز معه ضد أنفسنا؟ لفهم هذه المعضلة لا بد من الإشارة إلى مصطلح دو بواه عن الوعي المزدوج (Double Consciousness)، وهو يعني الذات الممزقة بين هويتين متناقضتين، إحداهما تقمع الأخرى<sup>(37)</sup>. إن هنالك صورتين للذات في الوعي الشمالي: صورة ذهنية، وصورة جسدية. الصورة الذهنية مؤسسة على أسطورة كوننا عربا، والصورة الجسدية تبقى شاهداً على أننا نوبة مستعربون. لكن الصورة الذهنية تتمكن منا إلى درجة الإدراج الكامل في منظومتها، ومثلما يقول دوفوس (De Vos)، فإن مكونات الهوية لها القدرة على إدراج الجماعات تحت جبروتها، «بل حتى استعمارهم»<sup>(38)</sup>. هذا هو الفرق بين الاستعمار الثقافي والأصالة الثقافية؛ فالاستعمار الثقافي يعني أن ترى العالم بعيون الآخرين، وأن «تقيس روحك بميزان يبخسها»، بتعبير دو بواه (Du Bois)، بينما الأصالة الثقافية تعني أن ترى العالم بأم عينك، وأن تستقبله وتتعامل معه أصالة عن نفسك، وليس نيابة عن أي جماعة أخرى. الاستعمار الثقافي يعني أن تستعير النظام الدلالي للغة من مركز الهوية العربية مثلما هو، وأن تستخدمه من دون فحص أو غربلة، حتى وإن وصمك واحتقرك، والأصالة الثقافية تقتضي تمثّل النظام الدلالي للغة

---

(36) المصدر نفسه.

William Edward Burghardt Du Bois, *The Souls of Black Folk; Essays and Sketches* (37) (Chicago: A. C. McClurg and Co., 1908), p. 3.

George A. De Vos, «A Psycho-cultural Approach to Ethnic Interaction in Contemporary Research,» in: Martha E. Bernal and George P. Knight, eds., *Ethnic Identity: Formation and Transmission among Hispanics and Other Minorities*, SUNY Series, United States Hispanic Studies (Albany: State University of New York Press, 1993), pp. 235-268.

ولإخراجه بصورة يصبح معها مُعَبَّرًا عن الذات الجمعية للجماعة، متصالحًا معها، ومتسقًا مع ملامحها ولون بَشَرَتِها. وما تماهينا مع المتنبي واحتقارنا لكافور سوى دليل شاهد على عدم الأصالة الثقافية<sup>(39)</sup>. وبالقدر نفسه، يمكن أن نَرُدَّ تَمَاهِينًا بالفلسطينيين والعراقيين واللبنانيين باعتباره امتدادًا لتماهينا مع المتنبي، وعدم تَمَاهِينًا بالجنوبيين والنوبة والدارفوريين باعتباره امتدادًا لعدم تَمَاهِينًا بكافور الإخشيدي. وأخيرًا، فإن استبعاد التاريخ والحضارة النوبية عن وعينا وإدارة ظَهْرِنَا لأفريقيا المعاصرة، يمكن رُدُّهما إلى هذا الإفلاس الثقافي للثقافة العربية التي نستعيرها من مركز الهوية العربية.

إذا نحن نعاني إشكالية ادّعاء العروبة. وبالنسبة إلى منصور خالد، المشكلة ليست في الادّعاء ذاته، وإنما «في استخدامه لتبرير الهيمنة على الآخرين»<sup>(40)</sup>. أما بالنسبة إليّ فالمشكلة تكمن في الادّعاء بحدّ ذاته، وذلك لسببين: الأول أن الهيمنة على الآخرين إنما هي نتيجة أزمة للادّعاء بالتفوق (supremacy)، تتحرك معها وجودًا وعدمًا، أي إنه يكاد يكون من المستحيل أن تجد مجموعة من الناس تشعر بالتفوق العرقي على الآخرين ثم لا تنزع للهيمنة عليهم. وفي هذا يقول البطحاني: «إن سعي المفاهيم المطلقة مثل مفهوم العروبة أو الإسلامية، أو الأفريقانية هو تحقيق التماهي واحتواء الفروقات وإلغاء التباين، لأنه لا يعترف بالتباين ويسعى إلى إلغاء الآخر بصفته آخر». ويؤكد: «إن ارتكاز المفهوم على المطلق يؤدي بالضرورة إلى مصادرة التباين والغيرية»<sup>(41)</sup>. هذا ما تدلنا عليه دروس التاريخ، أكانت تلك المتمثلة في الاستعمار الأوروبي وعبء الرجل الأبيض أم في أدبيات الرق أم التجربة النازية أم المأساة الرواندية. أمّا

---

(39) الشواهد على عدم الأصالة الثقافية كثيرة لا يمكن حصرها في إطار هذه الدراسة. لكن هناك نقاشًا قديمًا لهذا الموضوع بالذات في مجال الأدب والشعر، مثل كتاب الشاعر حمزة الملك طنبلي، الأدب السوداني وما يجب أن يكون عليه، حيث دعا فيه الأدباء السودانيين إلى عكس واقعهم وظروفهم وبيئتهم، من دون تقليد أعمى للصور الشعرية العربية. ومن الكتب الحديثة التي ناقشت هذا الموضوع: منصور خالد، جنوب السودان في المخيلة العربية: الصورة الزائفة والقمع التاريخي، ط 2 (القاهرة: دار العلوم للنشر والتوزيع؛ دار مدارك، 2009).

(40) المصدر نفسه.

(41) البطحاني، أزمة الحكم في السودان.

السبب الثاني فإن أشد الشخصيات خطرًا على الذات وعلى الآخرين هي تلك الشخصيات المغتربة عن ذاتها، تلك التي مارست قمعًا ذاتيًا؛ إذ يصبح قمع الآخرين طبيعة ثانية لها. وقد مارس الشماليون هذا القمع الذاتي عندما خلعوا هويتهم النوبية وتبنوا هوية عربية. لذلك جاء قمعهم للمكوّن الأفريقي في السودان في منتهى القسوة واللاإنسانية.

### ثالثًا: الاغتراب عن الذات

ذكرتُ في دراسات سابقة أن السودانيين الشماليين، من الناحية الثقافية، استعاروا كلَّ النظام الدلالي للثقافة العربية، وكذلك النظام الرمزي للغة العربية<sup>(42)</sup>. ومن المعروف أن النظام الدلالي للثقافة العربية والنظام الرمزي للغة العربية يكرّسان اللون الأبيض، ويصمّان اللون الأسود، على المستويين الثقافي واللغوي<sup>(43)</sup>. التناقض هنا أن الشماليين الذين يتراوح لونهم في العادة بين «الأسمر والأسود»، أخضعوا أنفسهم تمامًا لهذه الثقافة العربية التي هي جوهريًا تنظر إلى نفسها باعتبارها ثقافة «بيضاء»<sup>(44)</sup>.

يغيّب الشماليون ذواتهم ويجسّدون مركز الهوية العربية في استخدامهم النظام الدلالي لتلك الثقافة التي تحتقر اللون الأسود؛ فالذات الشمالية غائبة باعتبارها فاعلاً في هذا النظام، ولا توجد فيه إلا باعتبارها موضوعًا يُنظر فيه بعيون هذا المركز العربي<sup>(45)</sup>. أمّا على مستوى استخدام اللغة، فالشماليون شأنهم شأن العرب، يستخدمون كلمتي «أبيض» و«أسود» للرمز إلى الخير والشر، السعادة والتعاسة، الطُّهر والفساد، التفاؤل والتشاؤم. وتجري تعبيرات مثل «اليوم الأسود» و«سودت وجهي» أو «بيّضته»، و«قلب فلان أبيض أو أسود» على ألسنة الشماليين بصورة عادية، من دون أيّ إحساس أو شعور

(42) العفيف، وجوه خلف الحرب.

(43) عبده بدوي، الشعراء السود وخصائصهم في الشعر العربي (القاهرة: الهيئة المصرية العامة

للكتاب، 1973)، ص 93.

(44)

Mukhtar, «The Crisis of Identity».

(45) المصدر نفسه.

بازدراء الذات الكامن في هذا الاستخدام للغة<sup>(46)</sup>. الهوية الثقافية العربية انعكاس خارجي للنفس العربية؛ إنها تعكس تصوّر العرب للعالم، وهو تصوّر لا بد من أن يكون مختلفاً عن تصوّرات الآخرين للعالم؛ لأن الناس يفهمون العالم من خلال الثقافة لا من خلال الطبيعة. إن اللغة العربية تعكس العالم مثلما تراه العيون العربية، لأن هناك علاقة قوية بين الكلمة والعالم (Word and The World)، والخطاب والكون (Discourse and The Universe). فالكلمات هي التعبيرات اللفظية عن محتويات الكون. وقد توصل لاكان في تحليلاته النفسية للثقافات الغربية إلى أن الثقافات الغربية واللغات الغربية تتميز بالذكورة. وعندما تستخدم النساء هذه الثقافات لا يستطعن أن يَكُنَّ فاعلات بصفتهن نساء. وعندما يتحدّثنَ فإنما يتحدّثنَ لغات مذكرة. ولا يستطعن، بالتالي، في إطار البنية القائمة لهذه اللغات أن يحققنَ رغباتهن باعتبارهن كائنات متحدّثة<sup>(47)</sup>. ويوضح لاكان كذلك كيف يدخل الطفل إلى عالم اللغة من خلال «رمزيتها الاجتماعية»، تحدث هذه العملية بالتّماهي مع الأب والاعتراب عن الأم. وباعتبار الطفل كائنًا متكلمًا فإنه «ينمو داخل عالم الأب»<sup>(48)</sup>.

يمكن إثارة نقطة مشابهة في علاقة الشماليين باللغة العربية؛ فعندما يدخل الطفل الشمالي عالم اللغة العربية، فهو يدخل في عملية التماهي مع الأب العربي، والاعتراب عن الأم الأفريقية، لكن الشماليين يشعرون بالوجود الظاهر للأم في جلودهم ووجوههم. ومثلما أوضح فرانسيس دينق: «ولا يحتاج الأمر إلى عالم متخصص بعلم النفس الاجتماعي، لاستنتاج أن هذا الاحتقار لبعض العوامل الظاهرة في ملامح الوجه، لا بد - على مستوى ما من مستويات الوعي - من أن يسبّب لصاحبه درجة من التوتر والتشويش»<sup>(49)</sup>. تُعتبر طريقة الشماليين في التعامل مع هذا التوتر والتشويش متفرّدة نوعًا ما؛ فبدلاً من محاولة إعادة

(46) المصدر نفسه.

Teresa Brennan, *History after Lacan, Opening Out* (London; New York: Routledge, (47) 1993).

(48) المصدر نفسه.

Deng, p. 4.

(49)



صوغ اللغة وتدجينها أو سودنتها لتناسب ملامحهم، فإنهم يخترعون صورة خيالية لوجوههم لتلائم اللغة. لذلك يتفادون استخدام كلمة «أسود» لوصف أنفسهم، ويصرّون إصرارًا مبالغًا فيه على أصلهم العربي. ويحدّثنا أحمد الشاهي الذي درس قبيلة الشايقية قائلاً: «من الوقاحة أن تصف الشايقي بأنه أسود، حتى ولو كان لونه كذلك، لأن هذا الوصف يساويه بالعبء»<sup>(50)</sup>. ولا جدال في أن هذا «التناقض» الصريح يؤدّي إلى استبطان الدونية وتخفيض قيمة الفرد، وإلى الكراهية المطلقة للذات<sup>(51)</sup>.

اجتماعيًا، وتماّمًا مثلما يفعل العرب، يسمّي الشماليون سُودَ البشارة من الناس «عبيدًا»<sup>(52)</sup>، وهو ما يُعرّف ويُفسّر توجهاتهم القمعية تجاه المكون الأفريقي في البلاد، أتجسّد هذا المكوّن داخل أنفسهم أم تَمَظْهَر خارجها في صورة الجنوبيين والدارفوريين ومواطني جبال النوبة والأنقسنّا. ونفسيًا، يهفو السودانيون الشماليون بعامة إلى أن يكونوا بيضًا أو ذوي بشرة فاتحة اللون<sup>(53)</sup>. هذا الوعي باللون هو من القوة، بحيث إن أول ما تفعله أغلبية الشماليين عندما يُؤلّد لها طفل أن تنظر إلى لون أذنه خوفًا من أن تكون داكنة، إذ إن لون أذن الطفل يعطيها مؤشّرًا عن لونه مستقبلًا<sup>(54)</sup>. تلك علامات واضحة على مرّكب النقص الذي يعانيه الشماليون، والذي يدفعهم دائمًا إلى أن يصبحوا مَلِكِيّين أكثر من الملك، بالتركيز المُستطّ على الهوية العربية<sup>(55)</sup>.

تبنّي السودانيّين الشماليّين هوية وَصَعَتَهُم في تخوم هوية العرب

---

Ahmed S. Al-Shahi, «Proverbs and Social Values in a Northern Sudanese Village,» (50) in: Ian Cunnison and Wendy James, *Essays in Sudan Ethnography Presented to Sir Edward Evans-Pritchard* (London: C. Hurst, 1972), p. 97.

Charles Taylor, «The Politics of Recognition,» in: Charles Taylor [et al.], *Multiculturalism: Examining the Politics of Recognition*, Edited and Introduced by Amy Gutmann (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1994), p. 25.

Al-Shahi, p. 97.

(52)

Janice Boddy, *Wombs and Alien Spirits: Women, Men, and the Zār Cult in Northern Sudan*, New Directions in Anthropological Writing (Madison, Wis.: University of Wisconsin Press, 1989), p. 64.

(54) العفيف، ص 75.

Mukhtar, «The Crisis of Identity».

(55)

«الأصلاء»، دفعوا بالسودانيين الآخرين إلى هوامش الهوية الشمالية، وبالتالي أصبح هؤلاء منفيين إلى هامش الهامش. لكن التناقض الأكبر في هوية السودانيين الشماليين يكمن في أنهم في حين يسمّون مواطنيهم من الأفارقة السود «عبيداً»، فإنهم هم أنفسهم يسمّون «عبيداً» من جانب العرب «الأصلاء» خارج السودان<sup>(56)</sup>. ومن هذا نخلص إلى أن الشماليين بإلحاقهم أنفسهم بالعالم العربي على هذا النحو الشائه، هيأوا أنفسهم لأداء دور الوكيل الذي سيحمل إنابةً عن العرب رسالة ثقافية في السودان وما ورائه<sup>(57)</sup>. هكذا نرى استمرار دور الوكالة من حيث الجوهر، وتغيّره من حيث الشكل والمظهر. ففي مسيرة استمرت أكثر من مئة وثلاثين عامًا، تحولت الوكالة من مجال النخاسة البشرية إلى مجال النخاسة الثقافية، إذا صح المجاز.

#### رابعاً: الدولة الداعية لا الدولة الراعية

هكذا وقعت دولة ذات تشوّحات بنوية تحت سيطرة طبقة حاكمة تعاني تشوّحات نفسية. طبقة تعمّق عندها الإحساس أنها ضمن جماعة عربية اتفق وجودها في السودان بمصادفة تاريخية، وأنها موجودة في «بلاد السودان» - أي بلاد الأقوام السود - «حيث هي، بالوكالة عن العرب والمسلمين، لا بالأصالة عن نفسها»<sup>(58)</sup>. لذلك، وبدلاً من أن تكون لنا دولة راعية لمواطنيها على قدم المساواة معترفة بهم وبتنوّعهم الثقافي، مقرّة لهم بحالهم التي أنشأهم الله عليها، شهدنا الدولة الداعية المستعلية التي آلت على نفسها تنفيذ برامج هندسة اجتماعية كبرى، تهدف إلى إحداث تغييرات جذرية في هويات شعوب بأسرها لمصلحة الثقافة واللغة العريبتين والدين الإسلامي<sup>(59)</sup>. ومثلما عبّر عبد الله علي إبراهيم، ترتّب على استعدادنا للقيام بدور الوكالة، «أَنْ نَعَامَلَنَا

(56) العفيف، ص 75.

(57) عبد الله علي إبراهيم، الثقافة والديمقراطية في السودان (القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع، 1996)، ص 31، وخالد، تكاثر الزعازع وتناقض الأوتاد، ص 44. إذ ذكر أن غازي صلاح الدين القيادي الأبرز في الحكومة الحالية قال لوسطاء دول الإيغاد إن رسالتهم هي نشر الإسلام ليس في السودان فحسب، بل في كل أفريقيا.

(58) إبراهيم، الثقافة والديمقراطية.

(59) المصدر نفسه.

مع الجماعات الأفريقية المساكنة لنا في الوطن السوداني، كأنها رِجْرَجَة بلا ثقافة ولا دين. إذ اتَّهَمْنَا لغتهم بالعُجْمَة، ودينهم بالوثنية، واتصلت دعوتنا الفكرية المدعومة بإجراءات الدولة الوطنية، لكسر المقومات اللغوية والدينية لهذه الجماعات الأفريقية لتستبدل لغتها باللغة الصواب (العربية)، والدين بالدين الصحيح (الإسلام)»<sup>(60)</sup>. ثم يمضي هذا الباحث إلى نتيجة مفادها أن دور الوكالة أدّى إلى تشويهين أساسيين عند الشماليين: الأول، أن السعي إلى إقامة دولة إسلامية لم ينبع من حاجة داخلية للمسلمين السودانيين النازعين إلى السلام والعدل، بقدر ما كان «دائمًا مدفوعًا بحاجات الجهاد والتبشير الخارجية». أمّا التشوّه الثاني، فيتمثل في عجز الطبقة الحاكمة عن أن توازن «بين مهمتهم كرجال دولة مسؤولين عن جماعات وطنية متباينة الثقافات، وبين مهمتهم كدُعَاة دعوةٍ مخصوصة، وكثيرًا ما تغلب الداعية على رجل الدولة، وهذا ما يفسّر التوتر، بل الإخفاق الذي لازم بناء الدولة السودانية»<sup>(61)</sup>. وأكبر هذا الإخفاق هو العجز عن تحقيق السلام؛ فاستمرار الحروب بعمر استقلال البلاد لشعب بائس وفقير يُعجز التحليل السياسي. واستمرار الحروب لا يمكن أن يكون مدفوعًا بحسابات المصلحة، أو الربح والخسارة، أكانت سياسية أم اقتصادية؛ فالبداهة تقرر «هجر الطريق المسدود، وسلوك غيره»، اللهم إلا إذا كنا نقع «خلف مرحلة التطور الحيواني»<sup>(62)</sup>. وهذا ما دعا أجيالًا من الباحثين السودانيين لالتماس تفسير لحروب داحس والغبراء السودانية هذه في التحليل الثقافي والتحليل النفسي.

### خامسًا: ازدراء المكوّن الأفريقي

درج السياسيون والمثقفون الشماليون على ترداد عبارة أن السودان يُمثّل جسرًا بين العالم العربي وأفريقيا. بيد أن جسرهم هذا إنما هو جسر ذو اتجاه واحد، يحملُ المنتجات الثقافية العربية، بما في ذلك الدين الإسلامي،

(60) المصدر نفسه، ص 31.

(61) المصدر نفسه، ص 31.

(62) محمد سليمان محمد، السودان: حروب الموارد والهوية، تحقيق واستهلال صلاح آل بندر

(كمبريدج، إنجلترا: دار كيمبردج، 2000)، المقدمة، ص 4 - 5.

إلى أفريقيا، ولا يعود منها بشيء. فأفريقيا عند نهاية ذلك الجسر، بالنسبة إلى هؤلاء، عبارة عن فراغ ثقافي وديني ولغوي يَنْتَظِرُ أن يُملأ بالمنتجات المستوردة من وراء البحر الأحمر، ومهابط النيل، والشواطئ الشرقية والجنوبية للبحر المتوسط. ولو كان هؤلاء أمناء مع أنفسهم لقالوا مثلما قال غازي صلاح الدين لرصفائه الوزراء الأفارقة إن السودان هو منصة الانطلاق لتعريبهم وأسلمتهم. فالسلوك الغالب على هؤلاء هو ازدراء المكوّن الأفريقي للسودان وتسفيه ثقافته ولغاته، والسعي الدؤوب لمحوها والقضاء عليها باعتبارها «بدائية». كتب منصور خالد سِفْرًا كبيرًا أورد فيه نماذج كثيرة لكُتّاب وباحثين وسياسيين شماليين تظهر تحقيرًا وتسفيهاً للمكون الأفريقي السوداني ينمُّ عن جهل وتجاهل وتنميط وتشكيك. تخلصُ تلك الكتابات كلها إلى نتيجة واحدة هي أن هذا المكوّن الأفريقي هو المُهدّد الرئيس للهوية العربية للسودان. تهدفُ تلك الكتابات أيضًا إلى تأسيس علاقة نفي متبادل، أو علاقة صفرية، مع هذا المكوّن. وتخلص إلى أن الحفاظ على الهوية العربية «يقتضي بالضرورة إلغاء ثقافات السودان الأخرى»<sup>(63)</sup>.

درج السياسيون الشماليون على تضليل الرأي العام العربي واستعدائه على المكوّن الأفريقي السوداني، وعلى امتداداته في أفريقيا. على سبيل المثال، كان الصادق المهدي يصرّح بأن هناك مؤامرة من شرق أفريقيا للقضاء على الهوية العربية في السودان، «وفرض الهوية الأفريقية». كان يقول أيضًا: «إن السمة السائدة لأمتنا سمة إسلامية وتعبيرها الغالب هو العربية، وكرامتنا لا تُحفظ إلّا تحت ظل صحوة إسلامية»<sup>(64)</sup>. وطوال سنوات الحرب، طاف هؤلاء السياسيون الدول العربية لجلب السلاح والذخيرة التي يحاربون بها بني وطنهم بدعوى أن «الهوية العربية للسودان مهددة»<sup>(65)</sup>. كانوا يكذبون، لكنهم يستغلون رواج نظرية المؤامرة وسط العرب، واستعدادهم الطبيعي لشراء تلك الأكاذيب.

(63) خالد، جنوب السودان في المخيلة العربية، ص 394.

(64) المصدر نفسه، ص 370.

(65) للدكتور جون قرنق ملاحظة ذكية مفادها أن سياسيينا لا يقولون إن السودان، باعتباره وطنًا، مهدد، وإنما يقولون إن هويته العربية مهددة.

اعترف الصادق المهدي في السنوات القليلة الماضية بذلك حين قال: «إن تصوير الحرب عبر السنين بأنها مؤامرة أفريقية ضد هوية السودان العربية ومؤامرة مسيحية ضد الإسلام واحدة من جنایات أحزاب الشمال». واعتذر عن ذلك أمام جمع من الجنوبيين قائلاً لهم: «لقد أخطأنا كثيراً في حقكم وأن لنا أن نصلح من ذلك الخطأ»<sup>(66)</sup>.

تناغم مع هذا الاستعداد محللون عرب، مثل فهمي هويدي وبقرا دوني، إذ ظل محور حديثهم المهددات الخارجية لوحدة السودان، وأن هناك مؤامرة خارجية تحيكها الدول الغربية بالتحالف مع إسرائيل. فبالنسبة إلى هويدي، فإن هدف المؤامرة مزدوج، «تهديد الأمن القومي العربي بالسيطرة على منابع النيل لإضعاف مصر، وإيقاف المد العربي الإسلامي نحو قلب القارة»<sup>(67)</sup>، وأن دولاً من القرن الأفريقي مثل إثيوبيا وإريتريا وأوغندا، إضافة إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان التي يقودها جون قرنق تمثل مخالبا القط في هذه المؤامرة<sup>(68)</sup>. أما بقرا دوني، فيتحدث عما سماه نظرية «التفكيك المزدوج»، وهذه تضطلع بها أميركا وحليفاتها اللصيقة بريطانيا في منطقة البحيرات العظمى. هذه المؤامرة صنو مؤامرة أخرى سماها «الاحتواء المزدوج» يقوم بها هذان البلدان في الخليج. وهدف نظرية التفكيك المزدوج مزدوج أيضاً، وهو «إبقاء القارة الأفريقية في حالة من التبعية والتخلف تسمح له الإمساك بقرارها السياسي والاقتصادي»، وكذلك «درء الخطر الذي يمثله النموذج السوداني الصحوي»<sup>(69)</sup>. يلاحظ منصور خالد أن آراء الكاتبين تُبنى على افتراضات بالغة الخطأ والخلط. الافتراض الأول أن الدول الأفريقية لا تملك من أمر نفسها شيئاً، وأنه «لا حول لها ولا طول في إدارة شأن بلادها». والافتراض الثاني أن نظام الإنقاذ، أو ما سماه الكاتب «النموذج الصحوي» في السودان، حوّل السودان إلى دولة كبرى ترتعد منها فرائص الدول العظمى، على الرغم من أنه

---

(66) المصدر نفسه، ص 371.

(67) المصدر نفسه، ص 81.

(68) المصدر نفسه.

(69) المصدر نفسه.

ظل يسعى لـ «مؤسساتها الدولية ومنظماتها غير الحكومية لاستجداء الغذاء والدواء». والافتراض الثالث «أن إسرائيل تملك من القوة ما يجعلها عنصراً أكثر فعالية من العرب في التأثير على الدول الأفريقية بالرغم من كل العلائق التاريخية التي تربط العرب بأفريقيا»<sup>(70)</sup>. إن مثل نقد هؤلاء الكتّاب المستخف بأفريقيا وقادتها لا يعدو عن أن يزيد تجهيل القراء العرب بأفريقيا، وتغذية روح العداء للأفارقة بين العرب، وتكريس الصورة النمطية عن «الزنج» التي تعجّ بها كتب التراث العربي الكلاسيكي؛ فصورة الأفريقي الأسود النمطية في هذا التراث تصفه بأنه كريبه الرائحة، ناقص جسداً وعقلاً، ومنحرف عاطفياً. المقولة العربية: «الزنجي إذا جاع سرق، وإذا شبع زنى»<sup>(71)</sup>، تلخص هذه الصورة تلخيصاً وافياً، وحيث تمثل عبارة «يا ابن السوداء» قمة الإساءة التي يمكن أن توجه إلى الرجل الأسود. وهذا ما نصمه بالإفلاس الثقافي.

## ما العمل؟

تتداخل الحالتان الإشكالتان إزاء أفريقيا: الحالة السودانية الشمالية، والحالة العربية. فكلتاهما تشير إلى فشل ثقافي يبلغ حدَّ الإفلاس. أثبتت الأيام أن الطبقة الحاكمة الشمالية في السودان لن تتوقف عن ممارسة النفي والإقصاء لكل ما يمثل «الآخر»، وأنها لا تتعلم دروس التاريخ؛ إذ ما إن انفصل جنوب السودان، وأعلن دولته المستقلة حتى ظهر جنوب جديد، هو ما تبقى من المكوّن الأفريقي في البلاد. تشتعل الآن حرب في جبهة تمتد من دارفور في الغرب حتى الحدود الإثيوبية في الشرق، الله وحده يعلم متى تنتهي. وأخشى ما يخشاه أهل السودان أن تشتعل حرب بين الدولتين الجديديتين. إن هذه المسيرة لن تؤدي إلّا إلى تشظي السودان. عندها ستكون نهاية هذا الوعي الثقافي القديم الذي أعلن إفلاسه. هذا الوعي الذي لا يرى في الهوية العربية الإسلامية إلّا غولاً يريد أن يبتلع الآخرين، وأن يفسح المجال لوعي جديد

(70) المصدر نفسه.

John O. Hunwick, *West Africa and the Arab World: Historical and Contemporary Perspectives*, J. B. Danquah Memorial Lectures; ser. 23 (Accra: Ghana Academy of Arts and Sciences, 1991), p. 2.

أُسِّس على اكتشاف الذات السودانية ومعرفتها وقبولها والتصالح معها؛ وعيُّ أُسِّس على قيم الاحترام وقبول الآخر والمساواة والتعاون والتحرر من الرغبة في الهيمنة. هذا الوعي الجديد سيجعل من السودان جسراً للتواصل الحقيقي المبني على التبادل والتعاون والأخذ والعطاء.

يحتاج السودانيون الشماليون إلى استعادة القسم الأطول والأبهى من تاريخهم النوبي؛ فالسودان الشمالي الحالي هو موطن الثقافة النوبية التي ازدهرت طوال آلاف عدة من السنين قبل مولد المسيح، هو موطن الممالك النوبية العظمية. وتقف الأهرامات حتى الآن في أرض النوبة شاهدة على عظمة الأمة النوبية. وقد قامت المملكة النوبية في القرن الثامن قبل الميلاد باحتلال أرض مصر كلها، وفرضت سلطانها على وادي النيل<sup>(72)</sup>. وكانت مملكة النوبة لاعباً رئيساً في المسرح العالمي في العالم القديم، وأقامت الصِّلات مع حضارات عدة. ومثلما أوضح لويدس بنغاي: «للسودان الشمالي حضارة قديمة مزدهرة، سابقة حضارة مصر الفرعونية ومجيء الإسلام. وكانت النوبة ذات علاقة مع كل حضارة ظهرت في مصر؛ الإغريق، الرومان، العرب، الأتراك والبريطانيين»<sup>(73)</sup>. دخلت المسيحية إلى النوبة في القرن السادس وحولتها إلى مملكة مسيحية استمرت ألف عام. ومباشرة بعد ظهور الإسلام في القرن السابع، فتح المسلمون مصر وطرقوا أبواب دُنقله، عاصمة النوبة. ومع أن مقاومة النوبيين نجحت في وقف الزحف الإسلامي، فإنها لم تُفلح في طرد العرب من الأراضي النوبية نهائياً<sup>(74)</sup>. وقد أدَّت حالة التوازن التي قامت بين الطرفين إلى تسوية سياسية، وأُبرِمت معاهدة بين النوبيين والعرب في عام 651 / 652م، وتُفسَّر هذه المعاهدة تفسيرات مختلفة من طرف الكُتَّاب المعاصرين؛

---

Mohamed Omer Beshir, *Revolution and Nationalism in the Sudan* (New York: Barnes (72) and Noble Books, 1974), and Lloyd Binagi, «The Genesis of the Modern Sudan: An Interpretive Study of the Rise of the Afro-Arab Hegemony in the Nile Valley, 1260-1826,» (Ph. D. Dissertation, Temple University, 1981), pp. 2-3.

Binagi, pp. 3-4.

(73)

Abd el-Fattah Ibrahim el-Sayed Baddour, *Sudanese-Egyptian Relations: A Chronological (74) and Analytical Study* (The Hague: M. Nijhoff, 1960), p. 17.

فبينما يراها بعضهم في مصلحة العرب<sup>(75)</sup>، يعتبرها آخرون نصراً للنوبة<sup>(76)</sup>. لكن الحقيقة التي لا مراء فيها هي أن مملكة النوبة حققت ما لم تحققه مملكة أخرى في الزمان القديم، وهو وقف الزحف الإسلامي الذي كان لا يقاوم. وعلى الرغم من أن المعاهدة ضمنت سيادة النوبة مدة ألف عام تقريباً، فإنها فتحت المجال للعرب ليدخلوا بحرّية من أجل التجارة، وهو ما دشّن عملية الأسلمة والتعريب التي قادت في نهاية المطاف إلى انهيار المملكة.

يُرجع المؤرخون الشماليون الهوية العربية الإسلامية عادةً إلى القرن السابع الميلادي، إلّا أنها في حقيقة الأمر ظاهرة حديثة نسبياً؛ فوفقاً لمنطوق المعاهدة، يدخل المسلمون أرض النوبة عابرين غير مقيمين. دام هذا الأمر طوال سريان المعاهدة التي استمرت زهاء السبعة قرون. بيد أن القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين يعتبران فترة تغيير في السودان النيلي؛ فالحركات الاجتماعية، وتحديدًا تلك التي تخصّ العرب والفونغ، مصحوبة بالتطورات الاقتصادية والثقافية الوافدة من الأقطار المجاورة<sup>(77)</sup>، وفُرت ظروفًا مواتية لعمليات الأسلمة والانتماء إلى العرب.

هكذا نرى أن النخب الشمالية خلعت التاريخ الغني كله ورمت به خارج إطار وعيها الثقافي، مثل الخرقة البالية، وتعاملت معه باعتباره ماضيًا وثنيًا ومسيحيًا جَبَّهُ الإسلام، وهذا لعمري منتهى الضحالة والإفلاس الثقافي. وأدت هذه الحالة العجيبة إلى تقصير الجذور الثقافية للشخصية السودانية فجعلتها مثل النباتات العشبية ذات الجذور القريبة من سطح الأرض، تقتلعها الرياح بسهولة وتجري بها في كل اتجاه، بدلًا من أن تصبح مثل الأشجار الاستوائية الضاربة الجذور في أعماق الأرض، لا تعبأ بالأعاصير العاتية.

إن استعادة التاريخ النوبي العظيم وإدماجه في الوعي الثقافي شرط

---

(75) المصدر نفسه.

(76) المصدر نفسه.

Muhammad Ibrahim Abu Salim and J. L. Spaulding, eds., *Some Documents from the Eighteenth-Century, Sinnar* (Khartoum: Khartoum University Press, 1992), p. 8.



لاستعادة الشخصية السودانية، وكذلك فإن استعادة الشخصية السودانية شرط الأصالة الثقافية. والأصالة الثقافية تقتضي تمثّل الثقافة العربية وإعادة إنتاجها سودانيًا، أو بعبارات أخرى سودنة الثقافة العربية. فالأصالة الثقافية، على سبيل المثال، تقتضي اتخاذ موقف نقدي من الصور التي تقلل من قيمة أفريقيا والأفارقة، ومن الدلالات العنصرية ضد السود، التي تعجّ بها هذه الثقافة. فالأصالة الثقافية التي أحرزها الأميركيان السود، على سبيل المثال، ساهمت في جعل اللغة الإنكليزية المعاصرة أكثر حيادًا، وأكثر إنسانية وحساسية من حيث نظامها الرمزي، كذلك ساعدت في تنقيحها من الدلالات الرمزية السالبة في حق اللون الأسود. وهكذا تجد أن تعبيرات مثل Negro، أي «زنجي»، تختفي من لغة التداول اليومي كي تخلي الطريق لتعبير Black American، «الأميركان السود»، التي بدأت بدورها تُخلي الطريق لتعبير African American «الأميركان الأفارقة». أمّا في بريطانيا، فقد حلّ تعبير Bloody Sunday «اليوم الدموي»، محلّ تعبير Black Sunday. فالمسيرة التي قطعتها الثقافة الأوروبية البيضاء هي مسيرة في الأنسنة، واعتبار الآخر، وقبوله بدلًا من إقصائه، فاللغة يمكن أن تقصي أيضًا. والبداية تقرر أن الفرد، أي فرد، لا بدّ من أن يحسّ بالمهانة والإقصاء إذا استُخدم لون بشرته للدلالة الرمزية على القبح والشر والفساد. الأصالة الثقافية هي شرط قبول الذات ومعرفتها ورؤية العالم بأعينها ذاتها لا بأعين سواها.

إن استعادة السودانيين المستعربين هويتهم المخلوعة تُعتبر المقدّمة الضرورية لصحة علاقتهم بأقوامهم الأفارقة الذين يسكنونهم الوطن، ولصحة علاقتهم ببقية أفريقيا، ولتصحيح علاقة العرب بأفريقيا. من الخير للعرب ألاّ يسيروا على حذاء كُتّاب من أمثال الذين أشرنا إليهم هنا، والذين يُنذرون بالنزاع وخراب العلاقات مع أفريقيا. إن ما يحتاج إليه العرب هو تمتين أطر الصلات والمصالح المشتركة مع أفريقيا. لكن ذلك يقتضي معرفة الواقع الأفريقي واحترامه، والكفّ عن اعتباره فراغًا ثقافيًا وأرضًا للفتح الإسلامي. ويعني أيضًا القطيعة مع الصور النمطية المغلوطة المتوارثة عن الأفارقة. وهذا لا يتمّ إلّا بالإصلاح الثقافي.

## المراجع

### 1 - العربية

إبراهيم، عبد الله علي. الثقافة والديمقراطية في السودان. القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع، 1996.

الإخوان الجمهوريون. معالم على طريق تطور الفكرة الجمهورية خلال ثلاثين عاماً، 1945 - 1975. ج 2. أم درمان: الإخوان الجمهوريون، 1976.

بدوي، عبده. الشعراء السود وخصائصهم في الشعر العربي. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973.

بشير، محمد عمر. جنوب السودان: خلفية الصراع. [د. م.]: س. هيرست، 1968.

البطحاني، عطا الحسن. أزمة الحكم في السودان: أزمة هيمنة أم هيمنة أزمة؟ الخرطوم: مطبعة جامعة الخرطوم، 2011.

خالد، منصور. تكاثر الزعازع وتناقص الأوتاد: حول قضايا التغيير السياسي ومشكلات الحرب والسلام في السودان. القاهرة: دار مدارك، 2010.

\_\_\_\_\_. جنوب السودان في المخيلة العربية: الصورة الزائفة والقمع التاريخي. ط 2. القاهرة: دار العلوم للنشر والتوزيع، دار مدارك، 2009.

\_\_\_\_\_. السودان: أهوال الحرب وطموحات السلام: قصة بلدين. ط 2. القاهرة: مدارك للنشر، 2008.

العفيف، الباقر. وجوه خلف الحرب: الهوية والنزاعات الأهلية في السودان. ط 3. الخرطوم: مدارك للنشر، 2011.

محمد، محمد سليمان. السودان: حروب الموارد والهوية. تحقيق واستهلال صلاح آل بندر. كمبريدج، إنجلترا: دار كيمبريدج، 2000.

## Books

- Abu Salim, Muhammad Ibrahim and J. L. Spaulding (eds.). *Some Documents from Eighteenth-Century, Sinnar*. Khartoum: Khartoum University Press, 1992.
- Baddour, Abd el-Fattah Ibrahim el-Sayed. *Sudanese-Egyptian Relations: A Chronological and Analytical Study*. The Hague: M. Nijhoff, 1960.
- Bernal, Martha E. and George P. Knight (eds.). *Ethnic Identity: Formation and Transmission among Hispanics and Other Minorities*. Albany: State University of New York Press, 1993. (SUNY Series, United States Hispanic Studies)
- Beshir, Mohamed Omer. *Revolution and Nationalism in the Sudan*. New York: Barnes and Noble Books, 1974.
- Boddy, Janice. *Wombs and Alien Spirits: Women, Men, and the Zār Cult in Northern Sudan*. Madison, Wis.: University of Wisconsin Press, 1989. (New Directions in Anthropological Writing)
- Brennan, Teresa. *History after Lacan*. London; New York: Routledge, 1993. (Opening Out)
- Cunnison, Ian and Wendy James. *Essays in Sudan Ethnography Presented to Sir Edward Evans-Pritchard*. London: C. Hurst, 1972.
- Deng, Francis M. *War of Visions: Conflict of Identities in the Sudan*. Washington, DC: Brookings Institution, 1995.
- Du Bois, William Edward Burghardt. *The Souls of Black Folk; Essays and Sketches*. Chicago. A. C. McClurg and Co., 1908.
- Fluehr-Lobban, Carolyn and Kharyssa Rhodes (eds.). *Race and Identity in the Nile Valley: Ancient and Modern Perspectives*. Trenton, NJ: Red Sea Press, 2004.
- Hassan, Yusuf Fadl. *The Arabs and the Sudan: From the Seventh to the Early Sixteenth Century*. Edinburgh: Edinburgh U. P., [1967].
- Hunwick, John O. *West Africa and the Arab World: Historical and Contemporary Perspectives*. Accra: Ghana Academy of Arts and Sciences, 1991. (J. B. Danquah Memorial Lectures; ser. 23)
- Taylor, Charles [et al.]. *Multiculturalism: Examining the Politics of Recognition*. Edited and Introduced by Amy Gutmann. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1994.

## Thesis

- Binagi, Lloyd. «The Genesis of the Modern Sudan: An Interpretive Study of the Rise of the Afro-Arab Hegemony in the Nile Valley, 1260-1826.» (Ph. D. Dissertation, Temple University, 1981).



## الفصل السابع عشر

### تحطيم عدسة الاستشراق:

### النظرة المتبادلة بين القرن الأفريقي والعالم العربي

ستيف هوارد

ولسوف يأتي اليوم  
الذي تحكم فيه شريعة النبي  
أرجاء الأرض، وتعدّ فيه إثيوبيا  
يديها إلى الله، وترقى بذلك  
ذروة الحضارة

ريتشارد برتون

عندما عدتُ إلى الولايات المتحدة في أواسط ثمانينيات القرن العشرين، بعد سنوات من العمل في السودان، كي أنهي أطروحتي للدكتوراه في جامعة ولاية ميشيغان، سرعان ما أُصِبتُ بحالة شديدة من «الحنين» إلى شعب السودان. وسرعان ما رحّْتُ أحيي كلَّ من أراه في الحرم الجامعي من الطلاب الإثيوبيين بأعدادهم الغفيرة حينذاك، وأستوقفهم في كثير من الأحيان في المكتبة وسواها لأسألهم هل هم سودانيون؟ وفي فترة بعد ظهر أحد الأيام، عند موقف باص الجامعة، سرّني أن أجد رجلاً سودانيّ القسماتِ على نحو واضح. والحال أنه طالما فتنني أن بشرًا تعدّدت ألوانهم يصرون على إطلاق أسماء محدّدة على ألوان بشراتهم الكثيرة - مثل أسمر، أخضر، أصفر، أحمر،

أزرق، لوني المفضل - وأدهشني دخول لون أيضًا هو الأسود في اسم بلدهم. هكذا كنتُ واثقًا من جنسية هذا الرجل الأخضر، فدنوت منه مبتسمًا وصافحته محييًا: «الأخ سوداني؟» فسارع الرجل إلى إفلات يدي وراح يصرخُ في وجهي، إذ بدا أنني أهنته أشدَّ الإهانة. قال لي إنه ليس سودانيًا بل سعوديًّا. كنتُ قد طابقتُ خطأً بينه وبين لونه على أنه شخصٌ أفريقي، ذلك الإرث الجلي الذي أبى أن يعترف به. كان حوارنا المقتضب مترعًا بالتباين، إذ كنتُ أجد وسامةً في السودانيين الذين تعددت ألوانهم، في حين لم يُسرَّ الرجل السعودي أن يقاسم السودانيين أيَّ قدر من الجمال الذي أراهم عليه. فلو فعل، لكان أقرَّ بسواده.

في حين نظرت الشعوب المجاورة إلى المنطقة العربية والقرن الأفريقي بعضها إلى بعض عبر تحديدات وتعريفات قدّمتها التقارير الأكاديمية - بما فيها تقاريري - والإعلامية الغربية، تشير قرون من التجارب المشتركة في الصراع والعبودية والتجارة والحجّ إلى أن لدى هاتين المنطقتين القدرة على وصف روابطهما بنفسيهما. وحين أحكي حكاية «بحثي عن سوداني» لأشخاص من السودان أو سواء من بلدان القرن الأفريقي، ينقبضون أو يهزون رؤوسهم وهم يعلمون العلم كلّهُ أن هذا الحادث معهود، وأنه دليل دقيق على ما لدى السودانيين من وعي مزدوج منغصّ في بعض الأحيان، مقترنٌ بوجودهم المادي في أفريقيا وقربهم الثقافي والمادي من العالم العربي.

كذلك تواجه مصر جارة السودان من الشمال، التي تتقاسم وإياه مياه النيل، قضايا الهوية اللعينة التي تفحج بين العالمين الأفريقي والعربي. وتشرف مصر على القرن الأفريقي بطرائق كثيرة، وتنظر إلى نفسها على أنها الحافظ للثقافات التي نشأت فيه والمدخل الأساس لأيّ اهتمام إقليمي أو عالمي له أثره في القرن الأفريقي. إلّا أن المصريين يُبدون ازدواجيتهم نحو جيرانهم القريبين بطرائق قاسية، مشيرين مُزاحًا إلى السودان على أنه بلاد البواب، في تلميح إلى كلّ من «بلاد السود»، وهو النعت الذي أسبغه العرب على تلك البلاد منذ قرون مضت، وحقيقة أنّ المهاجرين السودانيين إلى مصر يعملون غالبًا بوابين وحرّاسًا لا تكاد تخلو منهم بناية سكنية في المدينة.

طوّرت بلدان القرن الأفريقي - جيبوتي وإريتريا وإثيوبيا والصومال والسودان - جماعات وفردى، علاقات مع البلدان العربية يُنظر إليها على أنها من بين أهمّ صلاتها. بل إن جيبوتي والصومال والسودان أعضاء في الجامعة العربية، وإريتريا عضو مراقب<sup>(1)</sup>. ويرى الغرب في القرن الأفريقي منطقة صراع واضطراب وجفاف ومجاعات ولاجئين وجنود أطفال ومنطقة تطرّف إسلامي وخزّان عمل مهم بالنسبة إلى البلدان العربية الغنيّة. أيضًا هي المنطقة التي بدأ فيها الجنس البشري، الأمر الذي يوضّحه اكتشاف بقايا الهيكل العظمي المسمّى «لوسي» من أشباه الإنسان في صحراء دناكيل (Danakil). إن القرن الأفريقي والجزيرة العربية اللذين يكاد حجمهما أن يكونا متماثلين، كانا متصلين باعتبارهما جزءًا من القارّة الأفريقية قبل وجود البحر الأحمر ووادي الصدع منذ نحو 15 مليون عام. وكانت دول منطقة الخليج حتى فترة قريبة في عام 1950 تشارك القرن الأفريقي فقره، فكان ناتج الفرد المحلي الإجمالي مماثلاً لنظيره في البلدان الأفريقية القريبة؛ 25 دولارًا في قطر، على سبيل المثال<sup>(2)</sup>.

لعلّ الروابط القديمة والصلات الفريدة التي تربط القرن الأفريقي بجزء آخر من العالم من دون أن تشارك فيها بقية أفريقيا، هي ما يدفع شعوب القرن الأفريقي إلى أن يلتفت واحدهما إلى الآخر في الحرب والسلم، وعبر البحر الأحمر أيضًا، نظرًا إلى ما يربط بين هؤلاء من مراجع ثقافية كبرى. إن ما تحظى به الأغاني السودانية - بالعربية - من شعبية في إريتريا وإثيوبيا والصومال لا تحظى به في بقية أفريقيا، مع أن التقاليد الموسيقية تعبر الحدود بسرعة. فهذه بلاد سليمان وسبأ، يخترقها النيل وروافده ويربط المنطقة بأولى الحضارات البشرية. هنا تُنطق اللغات السامية، وتلفت «الأسطورة الحامية» الانتباه إلى

---

(1) رأى الرئيس الإريتري أسياح أفورقي ألا تسعى بلاده وراء عضوية كاملة في الجامعة العربية لأنّ هذه الأخيرة «تفتقر إلى الفاعلية».

Angus Maddison, *The World Economy: A Millennial Perspective*, Development Centre (2) Studies (Paris: Development Centre of the Organisation for Economic Co-operation and Development, 2011), p. 267.

صلات عرقية/إثنية بين شعوب القرن الأفريقي وشعوب الشرق الأوسط. وهنا ضُربَ التوحيد بجذوره قبل أيّ مكان آخر من العالم، باستثناء «الأرض المقدسة» ذاتها؛ إذ اعتنقت إثيوبيا المسيحية حوالي 400م. وكان السودان بقيادة المهديّ، أول بلد أفريقي يهزم قوة استعمارية غازية في عام 1885، لتتلوه إثيوبيا بعد فترة قصيرة بقيادة الإمبراطور منليك (Menilik) في عدوة عام 1896. ولإثيوبيا تجربة مع الاستعمار من أقصر تجارب القارة الأفريقية (1936 - 1941). ولا يشكّل الاستعمار الاستيطاني جزءًا من تاريخ القرن الأفريقي، ويعود جزء من ذلك إلى مناحات القرن الأفريقي القاسية. شهدنا في السنوات الأخيرة نشوء أمم جديدة مثل إريتريا وجنوب السودان انفصلت عن دول أقدم تتهمها بممارسة احتلال استعماري أفريقي، ولعلّ هذا آخر نَبذٍ للخارطة الاستعمارية. وكان لإثيوبيا والسودان والصومال صلات ثقافية متجاذبة مع بقية أفريقيا. والسؤال، هل القرن الأفريقي، الموهووط بصحاريه، بما فيها الصحراء الكبرى، هو «أفريقيا جنوب الصحراء»؟ هل هو «أفريقيا السوداء»؟ هذه الضروب من الالتباس كانت قد وُضعت جانبًا في السنوات الأخيرة خدمةً للتضامن القاريّ، إلّا أنها تبقى حاضرة في الطريقة التي ينظر القرن الأفريقي من خلالها إلى بقية أفريقيا. وفي حين أساءت التعميمات الكثيفة والخاطئة للقارة الأفريقية بأكملها، فإن كوارث القرن الأفريقي وانشطاراته السياسية والثقافية الداخلية التي لا تُحصى تميّزه ذلك التميّز الذي يجعل منه منطقة تختلف عن أيّ منطقة أخرى في أفريقيا. غير أنه يبقى عليّ أن أشير إلى ميلي تجاه المزيد من فصل القرن الأفريقي عن بقية أفريقيا الأم، حيث أخشى أننا حين نفعل ذلك نكرّسُ بعض النزعات الرديئة لدى تلك المجتمعات لئُماهيها مع الجزيرة العربية قبل أفريقيا. وكان هذا في شمال السودان واحدًا من الأسباب الكبرى لاستقلال جنوب السودان مؤخرًا، نظرًا إلى تماهي الشماليين الصارم مع «عروبتهم»، وهو ما أشعر الجنوبيين بأنهم معزولون وليسوا جزءًا من سياسة وثقافة وطنيتين.

بيد أنّي أريد في هذه الدراسة أن أراجع كيف ينظر القرن الأفريقي والعالم العربي واحدهما إلى الآخر في الخطاب الفكري الآن، وأقوّم ما أحدثته



منظورات الماضي الاستشراقية من ضرر. ومن الأمثلة الدالة على هذه المشكلة الأخيرة نسبة المؤرخ البريطاني ج. سبنسر تريمينغهام (J. Spencer Trimingham) (1949) السودان إلى ما يدعوه «الهامش الإسلامي»، مع أن المسافة من بورتسودان إلى مكة هي، مثلاً، خمس المسافة من الدوحة إلى مكة. وما يقوله تريمينغهام ليس مجرد ترفع جغرافي بالطبع، فهو يستخدم مصطلح «الهامش» أيضاً تعليقاً على البدعة ما بعد الوهابية التي انطوى عليها تمسك مسلمي القرن الأفريقي بالصوفية، الأمر الذي لا شك في أنه يثير حفيظة شعوب تنظر إلى نفسها، وإلى تاريخها مثلما وصفنا أعلاه.

لعلّه من الصحيح أيضاً أن هذه «المكانة الهامشية» التي تميز إسلام السودان والقرن الأفريقي قد تكون بوتقة الطوائف الحداثيّة التي نشأت في المنطقة، وأطلقت رسالة مفادها أن بمقدور المسلمين أن يكونوا قوى تقدّمية بعقيدتهم، وأن بمقدور هذه العقيدة أن تضمن للمرأة المسلمة على سبيل المثال، دوراً أساساً يفوق ما تضمنه لها تلك المجتمعات المسلمة التي حُدّ فيها من الصوفيّة أو جرى تدميرها. ولأن الإسلام هو عماد المجتمع الأساس في كثير من دول القرن الأفريقي، تمثّل هذه الميول الحداثيّة الشجاعة شيئاً من مقاومة سلطة إسلام الخليج وأمواله التي عملت بكّد، وغالباً ما نجحت في إبعاد مسلمي القرن الأفريقي عن أفكار المفكرين المسلمين التقدميين في السودان وفي غير مكان. وكأني بأموال الخليج هذه تطرح السؤال: «كيف يمكن أفريقيا أن تنتج أي معرفة نافعة بشأن ديننا الإسلام؟»، مرددةً بذلك أهواء المستشرقين.

بالعودة إلى أعمال ج. سبنسر تريمينغهام، فإن قراءة هذه الأعمال تغوص بالمرء في عالم أفريقي لم يعد له وجود، ولعله لم يوجد قط. إنها استشراق نموذجي، مُفصّل على نحو لافت، يصف شعوب «القارة السوداء» بتسليطه ضوءاً باهراً على أعينهم فلا يعود بمقدورهم أن يروا الراصد أو الملاحظ. والردىء في الأمر أنه ما من تقرير ميدانيّ يصف ردات فعل الشعوب التي وقعت عليها تحديقة تريمينغهام المتفرّسة وحولتها إلى آخر. ولا نجد في كتبه

أيّ مقابلات مع أبناء الثقافات التي يدرسها، أو أيّ محاولة في تحليله تلك الممارسات الدينية الأفريقية. والمقطع التالي من كتابه الإسلام في إثيوبيا<sup>(3)</sup> مُثَقَّل بالتعميمات وبالتدابير المادية الغربية التي لم يعد لها كبير وجود في الأبحاث التي تناول المنطقة هذه الأيام، وهو ينمّ أيضًا عن سعي تريمينغهام الذي لا يكلّ وراء مكانة تجعل الشعوب التي تنال حظوة لديه أقرب إلى «المثال الأوروبي» في حين تنأى بالشعوب الأخرى بعيدًا من ذلك المعيار:

في عهد لا ترقى إليه معرفتنا، غزت أفريقيا، ربما من جنوب الجزيرة العربية، موجاتٌ من القوقاز - الحاميون الذين ينتمون إلى الفرع البشري ذاته الذي ينتمي إليه معظم الأوروبيين. والمصريون ما قبل عهد السلالات في الماضي وشعب البجة (أو البجاة) اليوم هم ممثلو هذا العرق الذين لم يكد يطرأ عليهم أيّ تغيير. ويوضح بنو عامر الذين هم ممثلو شعب البجة المميزون، أن هؤلاء كانوا ينعمون برؤوس طويلة، وبقامات متوسطة، مع قسّمات منتظمة من النمط الأوروبي [التشديد لي]، وأنوف مستقيمة ضيقة، وبشرات تتراوح بين الصفرة والسمرة النحاسية، وشعور مجعّدة لكنها ليست خشنة البتّة، وشفاة غالبًا ما تكون غليظة لكنها ليست مقلوبة مطلقًا، وذقون نحيلة خفيفة الشعر. وعادةً ما يُعرّف هؤلاء الحاميون من شمال شرق أفريقيا باسم الكوشيين.

تكمن غاية الاستشراق، مثلما وصفها إدوارد سعيد في كتابه الاستشراق، في تقديم معيار أوروبي تُقاس بقية البشرية وفقًا له. وخطره الأكبر هو أن «يساهم الشرقيّ في شَرْقَنَةِ نفسه»<sup>(4)</sup>، وأن يتّخذ المنظورات التي سلّطها عليه الغرب. وفي مقطع آخر لتريمينغهام<sup>(5)</sup>، من كتابه الإسلام في السودان هذه المرّة، نستشف في نبرته رهبة أدقّ وهو يصف منظومة اجتماعية - دينية هي في آنٍ واحد همجية، وإن كان يصوئها منطقها الداخلي الخاص:

---

J. Spencer Trimingham, *Islam in Ethiopia* (London; New York: Oxford University Press, (3) 1952), pp. 5-6.

Edward W. Said, *Orientalism* (New York: Vintage Books, 1979). (4)

J. Spencer Trimingham, *Islam in the Sudan* (London: Frank Cass and Co., 1965), pp. (5) 109-110

الحياة بالنسبة إلى السودانيين ضيقة وبائسة على نحو يدعو إلى اليأس، والتوق إلى الإفادة من الوسائل المتاحة توق شديد، فلا عجب من أن تكون لعبادة الأولياء والخرافة والسحر مثل هذه السيطرة. أما إله المسلمين الأتقياء، فرفيع ولا يُطال لدرجة أنه لا يُتاح إلا من خلال الأولياء الذين يعملون على أنهم وسطاؤه. أعادت منظومة الإسلام هذه توجيه العقائد الشعبية، وبنّتها على غرارها الحياتي الخاص وضمنت بذلك استقرارها وتواصلها. ولا سبيل للافتراض أن هذه الجماهير الزراعية سوف تتأثر يوماً بالقيم الغربية إلى الدرجة التي تفقد فيها إيمانها بتلك العقائد.

ثمة شيء لا بدّ من قوله، إذ على الرغم من أن حياة الجماهير الدينية ضرب من العبودية للمجهول، وعلى الرغم من كونها مزيجاً من المادية الفاحشة والتقوى العميقة، فإنها تتمتع فعلاً بأوجهها الشفيع المخلصة. ففي انقطاعهم المحموم إلى الأولياء، وفي نشوتهم عند الذكر، يشعّ توقهم وينير حياة مغلولة إلى أرض خشنة ودين عقيم<sup>(6)</sup>.

يسط تريمغهام في كتابه الإسلام في السودان أقوى آرائه في عقيدة المسلمين، موضحاً أن المسلم، إذ يتمسك بها، لن يحظى بأيّ تقدّم من الطراز الغربي. وما يشغلني بصورة أساس هو أن الجهل الملحوظ بالإيمان الإسلامي كان له أثره المتواصل في الفهم الغربي لهذه العقيدة:

يلجّ المسلمون أشدّ الإلحاح على مظاهر التدين الخارجية، ولا يولون المقتضيات الأخلاقية أيّ أهمية. وسنة سلوكهم الدينية - الاجتماعية هي سنة موحدة وفي المتناول. وهم لا يعيشون مثل المسيحيين، في حال من التوتر ينجم عن شعور المرء بأن حياته لا ترقى إلى معياره الديني. ولذلك لا يعانون أيّ مشقة. وحياتهم الدينية مسألة سلوك وامثال بالكامل<sup>(7)</sup>.

من الطبيعي أن يغدو تريمغهام بعجرفته ويتناقضه ويحججه المضللة،

---

(6) التشديد للمؤلف.

(7) المصدر نفسه، ص 107.

هدفًا للباحثين هذه الأيام. ومع ذلك فإن كتبه الكثيرة عن جوانب الإسلام المختلفة في أنحاء القارة الأفريقية لا تزال تملأ رفوف المكتبات بوصفها ذلك المرجع الدائم. والأهم من هذا، أن عمل تريمينغهام كان يعكس السياسة الاستعمارية البريطانية حينذاك، ويوجهها في آنٍ واحدٍ. كان صوته الصوت الموثوق والمعتمد في العهد الاستعماري: إذ فتن لندن بحكايات شعب غريب، وأسدى النصح للمدراء الاستعماريين الشباب بشأن أفضل الطرق للسيطرة على من في عهدهم من السكان. وهو يفيد اليوم في تذكيرنا بقوة بذلك الحوار الأحادي الجانب مع الآخر الذي لا صوت له.

لو عدنا إلى ما نجده اليوم من ضروب توصيف العالم العربي، فإن الصوت الاستشراقي لا يزال مرتفعًا وواضحًا. وإذ بدأ العالم العربي يخطو بثبات نحو «ربيعه»، فإن الإعلام الغربي والمحللين الأكاديميين يزيدون السرعة، مثلما فعل تريمينغهام وزملاؤه في مطلع حقبة إنهاء الاستعمار في القرن الأفريقي. وغدا مصطلح «الشارع العربي»، تلك العبارة التي روجها توماس فريدمان الذي يكتب في صحيفة النيويورك تايمز الأميركية، ذلك المصطلح الملائم والاختزالي الذي أرهص بما حدث في الفترة الأخيرة الماضية من تونس إلى البحرين. غير أن المدون المصري حسن مالك يرى ببعض الألم، أن عبارة «الشارع العربي» عبارة «تثير في الذهن مكانًا غامضًا وجاهلًا وقاسيًا، يقيم فيه أميون، ضيقو الأفق، لا يرقون إلى تحمّل مسؤوليات الديمقراطية الليبرالية»<sup>(8)</sup>.

من التعليقات الفريدة على هذه الأوضاع ما سبق أن قدّمه بوضوح بالغ، ومنذ أكثر من خمسين عامًا مضت، فرانز فانون (Frantz Fanon)، الطبيب النفسي الأسود من مستعمرة المارتينيك الفرنسية الذي التحق بالثورة الجزائرية وعمل ناطقًا باسمها. كان هُمة أن يحلّ تضامنًا عربيًا - أفريقيًا محلّ انزلاق العالم العربي عائدًا إلى روابط التبعية الأوروبية/ الاستعمارية/ الاقتصادية:

بالمثل، فإنه كان على دول عربية معيّنة، وإن كانت قد صدحت بنشيد

---

Hassan Malik, «The Myth of «the Arab Street»» (World Policy Blog, 31 January 2011). (8)

النهضة العربية الرائع، أن تدرك أن موقعها الجغرافي وروابطها الاقتصادية في منطقتها كانت أقوى حتى من الماضي الذي ترغب في أن تحييه. هكذا نجد اليوم الدول العربية ترتبط مرةً أخرى ذلك الارتباط العضوي بمجتمعات متوسطة في ثقافتها. وحقيقة الأمر أن هذه الدول خاضعة لضغط الحداثة ولأقنية تجارية جديدة، في حين اختفت شبكة العلاقات التجارية التي كانت سائدة في المرحلة العظيمة من مراحل التاريخ العربي<sup>(9)</sup>.

إن أفريقيا التي أبقيت خارج المعادلة الجديدة كانت تشغل قانون، إذ كان يجوب القارة الأفريقية ملتصمًا الدعم للثورة الجزائرية.

نلتمس اليوم التغلب على الأحكام المُسبقة والصور النمطية والمواقف الذرائعية التي باعدت بين شعوب القرن الأفريقي وشعوب العالم العربي، لننتقل إلى لقاءٍ منتج قائم على التفاهم. ومن الطبيعي أن يمثل المؤتمر الذي دُعيت إليه للمشاركة بهذه الدراسة خطوة عظيمة باتجاه ذلك التفاهم. لذلك فإن جعل هذا الحوار منتظمًا أمر مهمٌ إلى أبعد حدٍّ. ولعلّه يبدأ بدعوة مجموعات فاعلة من الصحفيين والأكاديميين من أنحاء المنطقتين لاستكشاف التصورات التاريخية والثقافة المغلوطة والصور النمطية التي لا تخدم أيًا منهما. ويمكن للصحفيين والأكاديميين من القرن الأفريقي أن يفعلوا الشيء الكثير لتعريف نظرائهم العرب بمجتمعات مهمة في بقية أفريقيا.

من المطالب الكبير التي يجب أن يرفعها هذا اللقاء، تقديم البلدان العربية المزيد من الدعم لاستعادة دولة الصومال. وعلى الرغم من النيات الطيبة الكثيرة التي تقف وراء المساهمات المالية الضخمة التي قدّمتها دول الخليج خلال المجاعة الحالية في القرن الأفريقي، لا يزال هناك الكثير من العمل المستدام الذي يجب القيام به. إن ترك الصومال يتقَيح على مدى عشرين عامًا من دون حكومة فاعلة ومُعترفٍ بشرعيتها، لهُوَ فشل ذريع سطرته حوليات العلاقات الدولية. وإن ترك بلد يمثل هذا القرب من الجزيرة العربية يتدهور إلى

---

Frantz Fanon, *The Wretched of the Earth*, Pref. by Jean-Paul Sartre; Translated from the (9) French by Constance Farrington (New York: Grove Press, 1963), pp. 216-217.

مثل ما تدهور إليه الصومال لا بدّ من أن يطرح أسئلة تتعلق بالنيات. ولسوف يمثل دعم قيادة محترمة تجلب السلام والاستقرار إلى الصومال، ولا تتركه يتقطّع إربًا صغيرة، فعلًا رائعًا من أفعال الأخوة مع القرن الأفريقي. أنا أعلم أن في القرن الأفريقي ذاته قوى تفضّل أن ترى الصومال يتفكك، إلّا أنّه تمامًا كما كمنت فكرتي، وهي الإصغاء لصوت الشعب ذاته، إنني مقتنع أن الصوماليين يريدون استعادة دولتهم وكيانهم. وفاعلية أرض الصومال دليل على ذلك، مثلما هي دليل على أن بمقدور الصوماليين إدارة منطقة القرن الأفريقي تلك الإدارة الناجعة.

لعل الصوماليين يعانون إحساسًا أن إخوتهم المسلمين في خليج عدن تخلّوا عنهم. هم يشكون من أن المساعدة الوحيدة التي يتلقونها في مجال التعليم هي التعليم الديني، وأن «القرآن الذي يقدّم مجانًا» سمة منتظمة تسمّ التدخّل السعودي في التعليم الصومالي. ويشعر الصوماليون الذين يعيشون في الجزيرة العربية القريبة أنه ليس بمقدورهم أن يمضوا بعيدًا على سلّم الارتقاء، حتى أولئك الذين ولدوا هناك يخضعون للترحيل المنتظم. وجلياتهم في دبي أو أبو ظبي هي بمنزلة معازل لا تربطها بما يحيطها سوى أوهى الروابط.

تتعلق توصيتي الثانية بالجانب النظري بعيدًا من الأحكام المسقطة والأفكار الخاطئة. فليست مجرد مصلحة ذاتية أن نقترح على بلدان الخليج أن توظّف أموالها في دراسة القرن الأفريقي وفي تناوله بالبحث، بدءًا بدعم اللغات الآخذة بالزوال في تلك المنطقة. فلسوف يلقي الترحاب والامتنان دعمُ باحثي القرن الأفريقي كي يحفظوا اللغات المحكية في المنطقة، ثم كي يستكشفوا مزيدًا من أبعاد الحياة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية هناك عبر معاهد بحث القرن الأفريقي وجامعاته.

الغاية من هذا النشاط هي بلوغ حدٍّ يمكن عنده لهؤلاء الجيران على ضفتيّ البحر الأحمر أن ينظروا بعضهم في أعين بعض وليس عبر العدسات المشوّهة أشدّ التشويه التي تطلّ منها النظرة الاستشراقية. ومن الطبيعي أن يكون التفهم الثقافي عبر الارتقاء بالتعليم والتواصل أمرًا أساسًا في مثل هذه العملية المهمة.

## المراجع

- Fanon, Frantz. *The Wretched of the Earth*. Pref. by Jean-Paul Sartre; Translated from the French by Constance Farrington. New York: Grove Press, 1963.
- Harrow, Kenneth W. *Faces of Islam in African Literature*. Portsmouth, NH: Heinemann; London: J. Currey, 1991.
- Hiskett, Mervyn. *A History of Hausa Islamic Verse*. London: University of London School of Oriental and African Studies, 1975.
- Maddison, Angus. *The World Economy: A Millennial Perspective*. Paris: Development Centre of the Organisation for Economic Co-operation and Development, 2011. (Development Centre Studies)
- Said, Edward W. *Orientalism*. New York: Vintage Books, 1979.
- Trimingham, J. Spencer. *Islam in Ethiopia*. London; New York: Oxford University Press, 1952.
- \_\_\_\_\_. *Islam in the Sudan*. London: Frank Cass and Co., 1965.





## الفصل الثامن عشر

### صورة شعوب القرن الأفريقي في كتابات الرحالة والجغرافيين العرب والمسلمين وتأثيراتها الممتدة

عبد الله الفكي البشير

مقدمة

تسعى هذه الدراسة إلى الوقوف على ملامح صورة شعوب منطقة القرن الأفريقي في كتابات الرحالة والجغرافيين العرب والمسلمين، في العصر الوسيط. تناولت الدراسة ثلاثة عشر كتابًا لاثنين عشر مؤلفًا. امتدت المساحة الزمنية التي غطتها تلك الكتب من القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي حتى القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي. تلتزم الدراسة بالمنهج التوثيقي، حيث تقف على النصوص الواردة عن شعوب المنطقة<sup>(1)</sup> في تلك الكتب، باعتبارها المصادر الأولية، وتثبتها وتدرس مدى حجم التشابه في ما بينها. ثم تقارن الدراسة بين النصوص، مع مراعاة الفارق الزمني، لتقف مجيبةً عن الأسئلة التالية: هل النصوص الواردة عن المنطقة<sup>(2)</sup> في تلك الكتب هي نتاج زيارات ومشاهدات تم تسجيلها؟ أم هي أخبار سُمعت ومن ثم سُجّلت؟ وهل المدة التي أمضاها هؤلاء في المنطقة كافية لمعرفة أحوال البلاد والعباد؟

(1) متى ما ورد لفظ «شعوب المنطقة»، فإن المقصود شعوب منطقة القرن الأفريقي.

(2) متى ما ورد لفظ «المنطقة»، فإن المقصود منطقة القرن الأفريقي.

هل نقل بعضُ الرحالة عن بعضهم الآخر؟ وما هو حجم النقل؟ وما هي طبيعة ذلك النقل؟ هل هو نقلٌ حرفيٌّ؟ أم نقلٌ معاني وتصورات أخبار ومشاهد ومناظر؟ تقدّم الدراسة بعض التحليل والتعليقات بشأن النصوص وخصائص التدوين والخصائص العامة لكتابات الجغرافيين والرحالة المتعلقة بالمنطقة وشعوبها. تؤكد الدراسة أن الرحالة والجغرافيين العرب والمسلمين، رقدوا مجلّد الحضارة الإنسانية بمساهمات معرفية باكرة وأصيلة وعظيمة؛ إذ وصفوا بلدان العالم وأقاليمه وأقوامه، ولا سيما منطقة القرن الأفريقي. مثلت كتاباتهم عن منطقة القرن الأفريقي، ولا تزال مصدرًا علميًا مهمًا، ولا غنى عنها في دراسة المنطقة في المجالات كافة. اتسمت كتابة بعضهم عن المنطقة بالجِدّة والأصالة، بينما نسخ بعضهم عن كتابات الآخرين. جاء الوصف والتسجيل للانطباعات والمشاهدات عند بعضهم مطابقًا للواقع ودقيقًا، في حين ذهب بعضهم الآخر إلى المبالغات والخرافات. تزعم الدراسة أن ملامح صورة شعوب المنطقة في كتابات الرحالة والجغرافيين<sup>(3)</sup> تأثرت بالموروث من الأمم الأخرى مثل اليونانيين وغيرهم، مثلما تأثرت خصوصًا عند الرحالة بنزعة الإخبار والإبهار والتشويق، والانشغال بإمتاع السامعين وإدهاشهم بالغريب من المشاهد، فامتزج الواقعي والحقيقي بالخيال والخرافة. تزعم الدراسة أيضًا، أن بعض النصوص والوصوف الواردة عن المنطقة في كتابات الرحالة والجغرافيين، تتشابه أحيانًا، إلى حد التطابق بين أكثر من مؤلف. وقد قدّمت الدراسة نماذج عديدة لذلك التشابه في النصوص، وهي ترجّح أن ملامح الصورة التي وردت في كتابات الجغرافيين عن شعوب المنطقة، رسخت في المخيلة العربية، بما فيها من سمات وخصائص ووصوف سالبة، لا يزال تأثيرها حيًا وممتدًا حتى اليوم.

تخلص الدراسة إلى أن بناء المستقبل للعلاقات بين العرب وشعوب القرن الأفريقي، على أسس التعاون والتكامل، يتطلّب أول ما يتطلّب مواجهة

(3) متى ما ورد لفظ «الرحالة والجغرافيون»، فإن المقصود الرحالة والجغرافيون العرب والمسلمون.

الماضي. إن مواجهة الماضي وتفكيك التصورات الناشئة منه وعليه، يمثلان الحد الأدنى لشروط بناء المستقبل. وبناء المستقبل على أسس جديدة لعلاقات العرب بشعوب القرن الأفريقي أمرٌ تفرضه متطلبات حالة اليقظة والصحو التي تعيشها المنطقتان. وتجلت حالة اليقظة والصحو في المنطقة العربية من خلال الثورات الشعبية، ولا تزال تنداح وتمدد في دول أخرى، بينما تجلّت حالة اليقظة والصحو في بعض منطقة القرن الأفريقي ومنذ عقود في الثورات المسلحة. تنشّد تلك الثورات من بين ما تنشده، إحداث التغيير وبناء المستقبل على أسس الاعتراف بالتنوع الثقافي عبر التشريع وحسن الإدارة، ومعالجة قضايا الهويات. فالثقافة العربية باعتبارها جزءاً من مكونات ثقافات تلك المنطقة، ستكون من ضمن معطيات المستقبل لمنطقة القرن الأفريقي، الأمر الذي يفرض القراءة الجديدة للماضي والتاريخ المشترك، عبر أعمال النقد واستمرار البحث والتنقيب لتصحيح صورة شعوب المنطقتين في مخيلة كلّ منهما. ولهذا، فإن الحاجة ماسة إلى تأسيس المزيد من المنابر الحوارية، واستمرار الحوار النقدي الحر، والتوسع في الانفتاح بين نخب المنطقتين وشعوبهما.

## أولاً: الإطار الجغرافي للدراسة

إن مصطلح القرن الأفريقي الذي يُمثّل الإطار المكاني لهذه الدراسة، لم يرد ذكره في كتابات الرحالة والجغرافيين، وإنما وردت الإشارات إلى شعوبه وديارهم وبلدانهم مثل: بلاد الحبشة، ديار البجة، وبلاد النوبة، والبجة، والزغاوة... إلخ، وإلى بعض المدن والقرى مثل: مقديشو، عيذاب، زيلع، باضع، دهلك، قرية سمهر الحبشية، دُنقلة، سوبا، علوة، وسواكن... إلخ. كذلك ورد ذكر ممالكهم وبعض ملوكهم مثل: ملك النوبة كاييل / كاسل، وملك الحبشة النجاشي... إلخ.؛ فمصطلح القرن الأفريقي، مثلما هو معلوم، مصطلح حديث نُحت مؤخراً. واسم أفريقيا نفسه مثلما هو معلوم أيضاً، لم يُطلَق على القارة إلّا في العصر الحديث. كانت أفريقيا عند الرحالة والجغرافيين وسماً

لصاحبة قرطاج<sup>(4)</sup>، فمدينة على نهر فاس<sup>(5)</sup> ثم الإقليم الممتد من برقة إلى طنجة<sup>(6)</sup>، فبلاد تونس الحالية. كانت مساحة أفريقيا تزيد وتنقص وفقًا للمعطيات السياسية والإدارية في المنطقة. كان الأفريقي<sup>(7)</sup> من يُنسب إلى ذلك الإقليم بغض النظر عن أصوله العرقية. كانت الكلمة أو المصطلح الجغرافي السياسي «أفريقيا» حتى عصر ابن خلدون (732هـ/1332م - 808هـ/1406م) وبعده، لا تعني القارة، بل ولا تعني المغرب كله<sup>(8)</sup>. ولما دَوَّن الحسن بن محمد الوزان الفاسي المعروف بـ «ليون الأفريقي»<sup>(9)</sup> (888هـ/1483م - 957هـ/1550م

(4) عندما استولى الرومان على قرطاج وخرّبوا أسسها مكانها إقليمًا دعوه «بروفانسيا أفريكا» التي أصبحت أفريقيا عند العرب، وكانت تطلق على بلاد تونس الحالية تقريبًا. انظر: الحسن بن محمد الوزان، وصف إفريقيا، ترجمه عن الفرنسية محمد حجي ومحمد الأخضر، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، 2 ج، ط 2 (بيروت: دار الغرب الاسلامي، 1983)، ص 27.

(5) يقول اليعقوبي: «... ثم يدخل إلى المدينة العظمى التي يقال لها مدينة أفريقيا على النهر العظيم، الذي يقال له فاس، ... وهي مدينة جليلة، كثيرة العمارة، والمنازل». انظر: أحمد بن أبي يعقوب اليعقوبي، مختصر كتاب البلدان، السلسلة الجغرافية؛ 6 (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1988)، ص 49.

(6) يقول المقدسي: «فأول كورة من قبل مصر برقة ثم أفريقية ثم تاهرت ثم سجلماسة ثم فاس... وأما أفريقيا فقصبتها القيروان...». انظر: أبو عبد الله محمد بن أحمد المقدسي، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ط 2 (لیدن: مطبعة بريل؛ بغداد: مكتبة المثنى؛ القاهرة: مؤسسة الخانجي، 1906)، ص 216. وعن حدود أفريقيا يقول الحميري: «وطول أفريقيا من برقة شرقًا إلى طنجة غربًا وعرضها من البحر إلى الشرق وبها يصاد الفلك الجيد...». انظر: محمد بن عبد المنعم الحميري، الروض المعطار في خبر الأقطار: معجم جغرافي مع فهراس شاملة، حققه إحسان عباس، ط 2 (بيروت: مكتبة لبنان، 1984)، ص 47 - 48.

(7) وعن معنى أفريقيا تحدث الحميري قائلًا: «إفريقية: ... سميت بإفريقس بن أبرهة ملك اليمن لأنه غزاها وافتتحها، قيل كان بالشين المعجمة ثم عرب بالسين، وقال قوم: معنى إفريقية صاحبة السماء، وقيل سميت بإفريق بن إبراهيم عليه السلام من زوجه قطورا، وقيل أهل إفريقية من ولد فارق بن مصر...». انظر: الحميري، ص 47 - 48.

(8) عثمان سيد أحمد إسماعيل البيلي، «أفريقيا والعرب والإسلام»، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية (الدوحة)، السنة 3، العدد 3 (1991)، ص 64.

(9) الحسن بن محمد الوزان، رحالة عربي، وُلد في غرناطة. كان قد أبحر في عام 1520م من تونس عائداً إلى المغرب، فوقع في أيدي القراصنة الإيطاليين فأسروه، وأخذوه إلى نابولي ثم قدموه هدية إلى البابا في روما. أغدق عليه البابا وناشده اعتناق النصرانية. تظاهر بالتمسح وحمل اسم ماله وحاميه البابا فصار يدعى (J. Léon). أو يوحنا الأسد الغرناطي أو الأفريقي. عاش ليون في روما حياة علمية وأقام صلات ودية مع العلماء. تعلم الإيطالية واللاتينية، ودّس العربية في البلاط البابوي. ألّف العديد من الكتب، منها كتاب جامع في سير ثلاثين من مشاهير العرب في الفلسفة والطب. وألّف معجمًا =

«تقريبًا»)، رحلاته التسع<sup>(10)</sup> التي قام بها في الربع الأول من القرن السادس عشر الميلادي، في كتابه الموسوم بوصف إفريقيا<sup>(11)</sup>، نجد أن حدود أفريقيا عنده توسعت<sup>(12)</sup> عما كانت عليه، فشملت بلاد البربر ونوميديا والصحراء الكبرى وبلاد السودان.

الشاهد أن النظرة السائدة<sup>(13)</sup> عند الإغريق والعرب كانت النظرة الإقليمية لا القارية للمعمورة، أما في العصر الحديث، ومع ظهور الدويلات المتعاصرة والمتابعة غرب مصر ومع التوسع الأوروبي وغلبة مصطلحات الجغرافيا الحديثة، أصبح اسم «أفريقيا» اصطلاحًا قاريًا. واليوم أصبحت كلمة «أفريقيا» تعني القارة بأسرها. أما كلمة «أفريقي» فأصبحت ذات مدلولات عرقية

= عبريًا - عربيًا - لاتينيًا، وغيره كثير من الكتب. ألف كتابه وصف إفريقيا لقراه الطليان في عام 1526م، أي بعد ثمانية أعوام من الإقامة في إيطاليا. نُشر كتابه في مدينة البندقية في عام 1550م، ثم تُرجم إلى الفرنسية والإنكليزية واللاتينية والهولندية والألمانية. ظل كتاب وصف إفريقيا المرجع الأساس مدة قرنين في أوروبا عن الدول العربية والأفريقية ودول شعوب أنظار الساحل، وتلك التي تقع جنوب الصحراء الكبرى. يشير بعض المصادر إلى أن الحسن الوزان استطاع الإفلات من إيطاليا بعد عتقه، بين عامي 1528م و1530م إلى تونس. انظر: الوزان، ص 10 - 11، وعبد الرحمن حميدة، أعلام الجغرافيين العرب ومقتطفات من آثارهم (دمشق: دار الفكر، 1995)، ص 627 - 634.

(10) تمت الرحلات خلال الفترة من 914هـ/ 1508م إلى 926هـ/ 1520م، وضمّنها الوزان في كتابه: وصف أفريقيا. يمثل هذا الكتاب القسم الثالث من كتاب الجغرافيا العامة الذي ألفه الحسن الوزان باللغة العربية. ثم ترجم المؤلف هذا القسم إلى اللغة الإيطالية، أو اعتمد عليه في إنشاء وصف أفريقيا بالإيطالية، وأنه في عام 933هـ/ 1526م في روما. انظر: الوزان، ص 15.

(11) جزأ الحسن الوزان أفريقيا في كتابه، إلى أربعة أجزاء هي: بلاد البربر شمال سلسلة جبال الأطلس الممتدة من تخوم مصر شرقًا إلى المحيط الأطلسي غربًا. وبلاد الجريد جنوبي جبال الأطلس التي كان الرومان يطلقون عليها نوميديا. والصحراء الكبرى المترامية بعد بلاد الجريد. وبلاد السودان الواقعة وراء الصحراء. انظر: المصدر نفسه، ص 14 - 15.

(12) وعن حدود أفريقيا، كتب الحسن الوزان قائلًا: تحد أفريقيا، بحسب رأي العلماء الأفارقة والجغرافيين، بالنيل من الناحية الشرقية ابتداءً من روافد بحيرة كاوكا جنوبًا إلى مصب هذا النهر في البحر المتوسط شمالًا. فتبتدئ أفريقيا شمالاً من مصب النيل وتمتد غربًا إلى أعمدة هرقل، ثم تمتد غربًا من هذا المضيق إلى نون الذي هو آخر أجزاء ليبيا على ساحل البحر المحيط. ومن ثم يتدنى جنوب أفريقيا ليمتد على طول البحر المحيط الذي يحيط بها كلها إلى صحراء كاوكا. انظر: المصدر نفسه، ص 27 - 28.

(13) عثمان سيد أحمد إسماعيل البيلي، بعض أوراق جوانب من الإسلام والثقافة العربية الإسلامية في أفريقيا (أم درمان: مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، 2005)، ص 87.

وحضارية وسياسية<sup>(14)</sup>، غير تلك المدلولات التي كانت عليها في السابق.

أطلق الرحّالة والجغرافيون في تعاطيهم مع أفريقيا القارة اليوم وشعوبها، تعبير بلاد السودان على البلاد الواقعة جنوب الصحراء الكبرى من القارة الأفريقية<sup>(15)</sup>. كذلك استخدموا اسم بلاد الحبشة وبلاد البجة وبلاد النوبة وبلاد الزنج وبلاد التبر، وكلها تقع ضمن التسمية المتزامنة لهذه التسميات، وهي بلاد السودان التي سادت لاحقاً حتى فترة الاستعمار الأوروبي في العصر الحديث. كان الإغريق وقدماء المصريين قد سبقوا العرب في تسمية هذه المنطقة، وفقاً للون البشرة؛ إذ استعمل الإغريق كلمة إثيوبي (الأسود أو محرق الوجه) لسكان إثيوبيا القديمة وسكان مدغشقر وسكان جنوب جزيرة العرب أيضاً<sup>(16)</sup>. الشاهد، أن تعبير بلاد السودان ظل قائماً حتى فترة الاستعمار الأوروبي. ففي حوالى عام 1870 شاع استخدام اسم السودان في المكاتبات الرسمية، فشمّل الأقاليم الواقعة شمال البحيرات العظمى كلها وحتى القرن الأفريقي والسواحل الصومالية<sup>(17)</sup>. يقول عثمان سيد أحمد إسماعيل البيلي (1930 - 2011): السودان هم كل سكان أفريقيا ... والإشارة أصلاً لبلاد السودان ... وفي فترة الاستعمار الأوروبي كان هناك السودان الفرنسي، والسودان الإنكليزي - المصري. سقطت كلمة بلاد. وبعد الاستقلال عادت بلاد السودان الفرنسي إلى أسمائها القديمة، بينما أبقى سودان وادي النيل اسم السودان لجمهوريتهم بعد الاستقلال<sup>(18)</sup>.

الشاهد أن مصطلح القرن الأفريقي الذي يمثل الإطار المكاني لهذه

---

(14) المصدر نفسه، ص 87.

(15) قاسم وهب، «أخبار النوبة والبجة في مصنفات الجغرافيين العرب خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين (التاسع والعاشر للميلاد)»، في: السودان وأفريقيا في مدونات رحالة الشرق والغرب، تحقيق نوري الجراح (أبو ظبي: دار السويدي للنشر والتوزيع، 2006)، ص 17.

(16) البيلي، بعض أوراق جوانب من الإسلام والثقافة العربية الإسلامية في أفريقيا، ص 88.

(17) عبد الغفار محمد أحمد، السودان والوحدة في التنوع: تحليل الواقع واستشراف المستقبل،

ط 2 (الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر، 1992)، ص 15.

(18) عثمان سيد أحمد إسماعيل البيلي، بعض أوراق هموم عربي أفريقي (الدوحة: مكتبة دار

المتنبى للنشر والتوزيع، 1992)، ص 120.

الدراسة، يختلف مفهومه اليوم عند الجغرافيين عن الأنثروبولوجيين وعلماء اللسانيات، كذلك يختلف عن مفهوم الساسة وتقسيمات السياسة الدولية؛ فالمصطلح لا يشكّل مفهوماً أصيلاً نابغاً من التطور التاريخي والحضاري لسكان المنطقة، وإنما هو مدرّك جغرافي يرتبط بالموقع على الخريطة<sup>(19)</sup>. والموقع يتّسم بأهمية استراتيجية بالغة، إلى جانب أنه يطل على ممرات مائية حيوية: المحيط الهندي وخليج عدن والبحر الأحمر ومضيق باب المندب. هذه الأهمية الاستراتيجية جعلت منه ميداناً للمنافسة والصراع الإقليمي والدولي، الأمر الذي جعل المنطقة في حالة تشكّل وإعادة تشكّل مستمر. لهذا نجد الوحدات السياسية التي تحت مظلتها في حالة توسّع وتغيير. ففي حين يرى بعضهم أن منطقة القرن الأفريقي تضمّ تحت لوائها: إثيوبيا والصومال وجيبوتي وإريتريا، يضيف بعضهم الآخر السودان وكينيا، وكذلك جمهورية جنوب السودان، الدولة الوليدة في تموز/ يوليو في عام 2011. ففي أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول في عام 2001 دفعت الاعتبارات الأمنية ببعض أدبيات التفكير الاستراتيجي الغربية إلى التوسع في استخدام مفهوم القرن الأفريقي ليشمل اليمن وربما بعض بلدان الخليج العربية<sup>(20)</sup>. ولا تزال المنطقة، بسبب أهميتها، وحدة الصراع والمنافسة الإقليمية والدولية عليها، تشهد محاولات لإعادة التسمية، وربما طرح بدائل لتسمية القرن الأفريقي. إذ رشح في الفضاء السياسي مفهوم القرن الأفريقي الكبير، وكذلك أطروحة الدول المتشاطئة أو المطلة على البحر الأحمر، وهناك أيضاً أطروحة دول الأخدود الأفريقي العظيم وهكذا.

إن المقصود بمصطلح القرن الأفريقي لغرض هذه الدراسة، هو تلك المنطقة التي تضم الدول التالية: إثيوبيا والصومال وجيبوتي وإريتريا والسودان. وهي دول متداخلة جغرافياً وتاريخياً وسياسياً، وكذلك مجموعاتها السكانية. عُرف إقليمها بأسماء عديدة مثلما ورد سابقاً. ولم يستخدم الرحالة والجغرافيون

(19) حمدي عبد الرحمن، «الملاح الجيوسياسية للصراع في القرن الأفريقي»، (الجزيرة نت،

2009/9/29)، على الموقع الإلكتروني: <<http://www.aljazeera.net>> (Accessed 30/10/2011).

(20) المصدر نفسه.

من بين هذه الأسماء الخمسة سوى اسم السودان والحبشة لكنهم أشاروا مثلما ورد آنفاً إلى المنطقة وشعوبها من خلال الأقوام والأماكن.

### ثانياً: الرحالة والجغرافيون ومنطقة القرن الأفريقي

من المعروف أن الأدب والتدوين الجغرافي العربي والإسلامي بلغا أوج تطورهما في القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي؛ ففي القرون الثلاثة الأولى للإسلام لم تكن معرفة العرب والمسلمين بأفريقيا السوداء، وبالطبع بمنطقة القرن الأفريقي على محدوديتها، تعتمد على معائنات الرحالة والجغرافيين ومشاهداتهم بقدر اعتمادها على الأخبار والمرويات التي تدور على ألسنة التجار والمسافرين وسواهم من الأسرى والرقائق المجلوين من تلك الأصقاع المترامية الأطراف<sup>(21)</sup>. تحدّث عبد الرحمن حميدة عن بدايات ظهور الجغرافيا عند العرب قائلاً: «فبينما كان لدى العرب بعض مؤرخي عصورهم (Historiographers)، لم نجد لديهم أي مؤلف انصرف لوصف مشهد الأرض الطبيعي. وكان علينا أن ننتظر حتى مطلع القرن الثالث الهجري، كي نجد لدى بعض التاريخيين (Chroniqueurs)، الواقدي مثلاً (.... - 208 هـ/ 823 م) بعض أوصاف جزيرة العرب وهي أولى المحاولات الأدبية المطبقة على وصف العالم. هكذا ظهرت الجغرافيا في بداياتها، عند العرب مثلما ظهرت عند القدامى، شديدة الارتباط بالتاريخ وأحياناً تابعة له»<sup>(22)</sup>.

لم يستخدم العرب والمسلمون حتى القرن السادس عشر تعبير جغرافيا؛ إذ استخدموا مصطلحات عديدة، منها: علم الأطوال والعروض، علم تقويم البلدان، علم المسالك والممالك، وعلم عجائب البلدان<sup>(23)</sup>. ارتبط الأدب الجغرافي عند العرب والمسلمين في المشرق والمغرب، بنمط كتب المسالك

---

(21) وهب، ص 17.

(22) حميدة، ص 40 - 41.

(23) المصدر نفسه، ص 37.



والممالك. كان ابن خرداذبة قد دسَّن هذا النمط بكتاب عنوانه: كتاب المسالك والممالك، وهو العنوان الذي اعتمده كثيرون في ما بعد. وظهر هذا النمط في كتاب البلدان لليعقوبي، قبل نهاية القرن الثالث الهجري، التاسع الميلادي<sup>(24)</sup>. ثم ظهر الوزير أحمد بن سهل البلخي (236هـ/850م - 322هـ/934م) صاحب كتاب صورة الأقاليم، أشكال البلاد، أو تقويم الأرض<sup>(25)</sup>. ثم جاء الإصطخري وآلف كتابًا عن العالم الإسلامي والأقطار المتاخمة عنوانه: المسالك والممالك، استند فيه إلى كتاب البلخي. ثم ظهر ابن حوقل بكتاب صورة الأرض. أشار ابن حوقل إلى أنه التقى أبا إسحاق الفارسي الإصطخري الذي طلب منه إصلاح كتابه المسالك والممالك، قائلاً: «ولقيت أبا إسحاق الفارسي ... وقال: قد نظرتُ في مولدك وأترك، وأنا أسألك إصلاح كتابي هذا حيث ضللت فأصلحتُ منه غير شكل وعزوتُه إليه، ثم رأيت أن أنفرد بهذا الكتاب وإصلاحه وتصويره أجمعه وإيضاحه...»<sup>(26)</sup>. يرى بعضهم أن ابن حوقل انتحل كتاب الإصطخري<sup>(27)</sup>. وفي الربع الأخير من القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي ظهر المقدسي بكتاب أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم الذي اعتبره عبد الرحمن حميدة نموذجًا لنمط المسالك والممالك<sup>(28)</sup>. وهكذا استمر ظهور الكتب، ومن ثم ظهرت المعاجم الجغرافية واللغوية مثل: معجم ياقوت الحموي (575هـ/1179م - 627هـ/1227م) معجم البلدان، ولاحقًا ظهرت الموسوعات التاريخية والجغرافية مثل صبح الأعشى للقلقشندي (... - 821هـ/1418م) وغيرها. كذلك كان هناك المؤرخون مثل اليعقوبي (وهو جغرافي أيضًا) والطبري وغيرهما. وكانت كذلك كتب الرحلات مثل: سفر

(24) المصدر نفسه، ص 67 و 76.

(25) يوسف فضل حسن، دراسات في تاريخ السودان وأفريقيا وبلاد العرب (الخرطوم: سوداتك المحدودة، 2007)، ج 3، ص 106.

(26) أبو القاسم محمد بن حوقل، كتاب صورة الأرض (بيروت: دار مكتبة الحياة، 1992)،

ص 284.

(27) منهم: حميدة، ص 76.

(28) المصدر نفسه، ص 76.

نامه لناصر خسرو، ورحلة ابن جبیر التي عرفت بـرحلة ابن جبیر، ورحلة ابن بطوطة المسماة تحفة الأنظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار وغيرها. وتختلف «كتب الرحلة» عن كتب المسالك بأنها دُوّنت على شكل «مذكرات يومية» أو ما يقارب ذلك في الالتزام بالتدوين اليومي<sup>(29)</sup>.

الشاهد أن جلّ مؤلفات الرّحالة والجغرافيين تضمّنت إفادات ووصفًا وإشارات متفاوتة في حجمها ونوعها وزمانها، عن شعوب منطقة القرن الأفريقي وبلدانها. فالمنطقة تقع مجاورة للجزيرة العربية، وتربط بين المنطقتين روابط وصلات منذ فجر التاريخ؛ إذ تشير الدراسات التاريخية الجيولوجية إلى أن الجزيرة العربية كانت ملتصقة أرضًا بأفريقيا. وفي التكوين الجيولوجي في «حقبة البلايستوسين» حدث التصدع الأفريقي الذي أحدثه الأخدود وأدى إلى تكوين البحر الأحمر وخليج عدن<sup>(30)</sup>. وبعد ذلك «ولصغر حجم الفاصل البحري... كانت السواحل المواجهة اليمن بشرق أفريقيا تعيش بيئة عربية واحدة ما بين القرنين العاشر والسابع قبل الميلاد. ومع نشاط الطريق البحرية للتجارة منذ القرن الثاني قبل الميلاد، بدأت الهجرات وتصادت بين عامي 3000 و1500 ق. م... وفي القرنين السابقين للميلاد عبّر الحميريون وبعض الحضارمة البحر الأحمر واستقروا في الحبشة، وتوغل بعضهم حتى بلاد النوبة، وصاهروا قبائل البجة»<sup>(31)</sup>. ومع ظهور الإسلام زادت تلك الهجرات، وسلك العرب المسلمون إلى القارة الأفريقية الطرق نفسها التي سار عليها أجدادهم من قبل، من أجل التجارة أو الهجرة<sup>(32)</sup>. فمن الخليج العربي عن

---

(29) حسن، دراسات في تاريخ السودان، ج 3، ص 106.

(30) قائد محمد العنسي، «التداخل السكاني وأثره في العلاقات اليمنية الحبشية 1900-2000»، (أطروحة دكتوراه، جامعة أفريقيا العالمية، كلية الدراسات العليا، الخرطوم، 2003)، ص 19.

(31) جوزيف أومارا وخديجة صفوت، «سرديات رحلات العبور التاريخية وأسلمة سلطنة الفونج في القرن السادس عشر، أثر بعض تنويعات الرّحالة والتجارة على التاريخ الإسلامي والتاريخ الشعبي»، في: السودان وأفريقيا في مدونات رحالة الشرق والغرب، ص 68 - 69.

(32) يوسف فضل حسن، انتشار الإسلام في أفريقيا (الخرطوم: أعمال الخدمات السريعة،

1979)، ص 2 - 3.

طريق مضيق باب المندب، وكل طرق البحر الأحمر إلى الحبشة وأعالي النيل الأزرق، إريتريا وسودان وادي النيل (السودان الشرقي)... وعبر المحيط الهندي إلى الساحل الشرقي لأفريقيا، ومن ثم إلى وسطها<sup>(33)</sup>. أوجد الإسلام أبعادًا جديدة لدوافع الهجرة والاستقرار، وقَدَّم إليها المبرر الديني والغطاء السياسي، فضلًا عن أن الإسلام زاد لاحقًا، من الهجرات العكسية بسبب التوجّه إلى الأراضي المقدسة لأداء فريضة الحج والعمرة<sup>(34)</sup>. أدّت موانئ منطقة القرن الأفريقي دورًا عظيمًا في عبور الحجاج من الأراضي المقدسة وإليها. عبّر ضمن هؤلاء ممن وصلتنا كتاباتهم، من الذين سجلوا ملاحظاتهم ودوّنوا مشاهداتهم، المؤرخ والجغرافي والتاجر والسائح والفقير وعالم الدين والشاعر وموظف البلاط والديوان، وبعضهم كان يجمع أكثر من صفة من بين هذه الأوصاف. لم يكن جميع أولئك الرحالة متمكنًا في علم التاريخ، أو حريصًا على توخي الحقائق ونقد الروايات، إذ طغت على بعضهم نزعة الإخباريين وحب إمتاع القارئ واستثارة خيالهم، وذلك اتجاها موجود في أدب الرحلات عمومًا<sup>(35)</sup>.

تتناول هذه الدراسة مجموعة من مؤلفات الرحالة والجغرافيين، وقفت على شهاداتهم وإشاراتهم وملاحظاتهم التي سجلوها عن منطقة القرن الأفريقي. وتشمل المجموعة التي تناولتها هذه الدراسة قائمة الكتب أدناه، وفقًا لتسلسلها الزمني:

---

(33) محمود خيرى عيسى، مشرف، العلاقات العربية الأفريقية: دراسة تحليلية في أبعادها المختلفة (القاهرة؛ بغداد: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، 1978)، ص 3 و 23.

(34) عبد الله الفكي البشير، «العلاقات الخليجية الأفريقية في النصف الثاني من القرن العشرين، مع التركيز على دولة قطر»، إشراف يوسف فضل حسن (رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، كلية الآداب، الخرطوم، 2004)، ص 7.

(35) قيصر موسى الزين، «المدن السودانية في كتابات الرحالة المسلمين والعرب»، في: السودان وأفريقيا في مدونات رحالة الشرق والغرب، ص 148.

- كتاب البلدان وتاريخ يعقوبي، لليعقوبي<sup>(36)</sup> (حوالي<sup>(37)</sup> 225هـ / 839م - 294هـ / 907م).

- كتاب المسالك والممالك، لابن خرداذبة<sup>(38)</sup> (... - 272هـ / 885م).

- أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، للمقدسي<sup>(39)</sup> (336هـ / 947م - 380هـ / 990م).

(36) هو أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح، المعروف باليعقوبي. وهو مؤرخ وجغرافي عربي. نشأ في بغداد وخرج منها في سن الشباب متجولاً في ربوع الدولة الإسلامية، وزار بلداناً عديدة. يُعدّ أول جغرافي ورحالة عربي وصف الممالك وسجل عنها ملاحظاته. تحدث عن ممالك البجة والنوبة والحبشة، ووصف البلدان في منطقة القرن الأفريقي. يُعدّ كتابه تاريخ يعقوبي أقدم كتاب عربي يتضمن التاريخ من آدم حتى ظهور الإسلام وحتى عصر المعتمد على الله العباسي في عام 259هـ. أما كتاب البلدان الذي ألفه حوالي عام 278هـ / 891م، فيُعتبر أقدم ما صُنف في مجاله، وهو كتابه الوحيد في الجغرافيا. وله مؤلفات أخرى.

(37) مضيوف عبد الملك الفزار، «اليعقوبي: أحمد بن أبي يعقوب «إسحاق» بن جعفر بن وهب بن واضح بن عبد الله المنصوري، الكاتب العباسي، الجغرافي المؤرخ صاحب كتاب مشكلة الناس لزمانهم»، في: الجغرافيا الإسلامية (الدوحة: مطابع قطر الوطنية، [د. ت.]), ص 23.

(38) هو أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله، جغرافي من أصل فارسي، من أوائل الجغرافيين المسلمين الذين دشنوا نمط كتب المسالك والممالك؛ إذ يُعدّ كتابه: المسالك والممالك من أوائل كتب الجغرافيا العربية الموضوعية قبيل التحرر من التاج اليوناني. ويرى البعض أن خرداذبة هو أبو الجغرافيا العربية بحق، لكونه وضع نمطاً وأسلوباً للجغرافيا في اللغة العربية، على الرغم من أنه تأثر بالكتابات الإيرانية في علم الجغرافيا، خصوصاً أن الكتاب يزودنا بمعلومات تاريخية مستقاة من المصادر الفارسية عن الحياة في الجاهلية. والمرجح أن ابن خرداذبة وضع كتابه في عام (232هـ / 846م)، وظل يضيف إليه بعض الزيادات إلى أن ظهرت نسخته الثانية عام (272هـ / 885م). انظر: أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله بن خرداذبة، المسالك والممالك (بغداد: مكتبة المثنى، [د. ت.]), ص 1 - 2.

(39) هو شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر، المعروف بالبناء وبالبشاري، وبالشامي والمقدسي. وُلد في بيت المقدس. وكان حفيداً لبناء اشتهر ببنائه ميناء عكا في عهد أحمد بن طولون. تعلم القراءة والكتابة وشيئاً من النحو وعلوم اللغة وحفظ القرآن. ارتحل إلى العراق حيث تفقّه على مذهب أبي حنيفة وجالس العلماء والفقهاء. كانت له ميول معمارية. سافر وتجول في الأقطار الإسلامية متعرفاً على الناس ويأخذ عن عقائدهم. بدأ في تأليف كتابه في عام 375هـ / 985م وأنجزه في بحر ثلاثة أعوام. يتميز المقدسي بأنه دقيق الملاحظة وناقد يتحرّى ما ينقل. يُعتبر كتابه أفضل ما حُط في الجغرافيا العامة، لأنه عوّز في كثير ممّا كتبه على اختباره الشخصية ومشاهداته العيانية، مثل لزوم المكتبات لتحقيق ما سمع. زار العراق والشام والمغرب ومصر وأقطار عديدة. تحدث عن النوبة والحبشة والبجة، ووصف بعض مدنهم.

- المسالك والممالك، للإصطخري<sup>(40)</sup> (... 340 هـ / 951 م).

- كتاب صورة الأرض، ابن حوقل<sup>(41)</sup> (... 367 هـ / 977 م).

- أخبار النوبة والمقرة وعلوة والبجة والنيل، لعبدالله بن أحمد بن سليم الأسواني<sup>(42)</sup> (... 386 هـ / 996 م). ضمن المقرئزي (... 386 هـ / 996 م)، المواعظ والاعتبار.

- سفر نامه، لناصر خسرو<sup>(43)</sup> (394 هـ / 1003 م - 481 هـ / 1088 م).

---

(40) أبو إسحق إبراهيم بن محمد الفارسي الإصطخري. يعود أصله إلى إصطخر، وهي مدينة فارسية. زار أكثر أقطار آسيا حتى بلغ سواحل المحيط الهندي، ودخل الهند. وقسم العالم الإسلامي إلى عشرين إقليمًا جغرافيًا في كتابه المسالك والممالك. وصف في كتابه العرب والسند والهند والمغرب والأندلس وبلاد الشام ومصر، وبعض نواحي منطقة القرن الأفريقي ومناطق أخرى كثيرة. تحدث عن الجبال والبحار والأنهار والمدن وطرق المواصلات والتجارة والصناعة... إلخ.

(41) هو أبو القاسم محمد بن علي الموصلي المعروف بابن حوقل. رحالة من علماء البلدان. كان تاجرًا. رحل من بغداد في عام 331 هـ ودخل المغرب وصقلية، وجاب بلاد الأندلس وزار شمال أفريقيا وفارس وبلاد ما وراء النهر وأجزاء من بلاد السودان، وبلاد النوبة، ومملكة علوة وغيرها. يرى بعضهم أنه «كان عينًا للفاطميين». عاد من أسفاره في عام 362 هـ / 973 م، بعد نحو ثلاثين عامًا. اشتهر ابن حوقل بكتاب وحيد طُبع في ليدن وفي الطبعة الأولى نُشر باسم: المسالك والممالك، والمفاوز والممالك، ثم حُسنَت هذه الطبعة ونُشرت بعنوان: صورة الأرض. التقى أبا إسحاق الإصطخري في عام 340 هـ / 951 م، الذي طلب منه إصلاح كتابه المسالك والممالك، قال ابن حوقل: «لقيت أبا إسحاق الفارسي... وقال: قد نظرتُ في مولدك وأثرك، وأنا أسألك إصلاح كتابي هذا حيث ضللت فأصلحتُ منه غير شكل وعزوئته إليه، ثم رأيت أن أنفرد بهذا الكتاب وإصلاحه وتصويره أجمعه وإيضاحه...». ويرى بعضهم أن ابن حوقل انتحل كتاب الإصطخري.

(42) هو عبد الله بن أحمد بن سليم الأسواني، الداعية الفاطمي. أرسله القائد الفاطمي جوهر الصقلي إلى قيرقي ملك المقررة في نحو 365 هـ / 975 م ليدعوه إلى الدخول في الإسلام، ويطلب منه أن يفني النوبيون ما عليهم من متأخرات البقظ، الذي كان قد توقف الالتزام به منذ عهد الأخشيديين. قام الأسواني بالرحلة وزار بلاد المقررة، وبلاد علوة، وتوغل حتى بلغ سوبا حاضرة علوة، ويرى بعضهم أنه لم يصل ديار البجة. كان من نتائج تلك الرحلة كتاب: أخبار النوبة والمقرة وعلوة والبجة والنيل، والكتاب مفقود ولكن ورد جزء منه في كتاب المقرئزي المواعظ والاعتبار.

(43) هو أبو معين الدين ناصر خسرو القبادياني المروزي، فارسي الأصل والنشأة والثقافة. وُلد في بلدة قباديان من أعمال مرو. نال حظًا وافيرًا من المعارف. عاش نيفًا وأربعين عامًا من حياته عاملًا حكوميًا متوسط الحال بمدينة مرو في ديوان السلاجقة. اعتراه تحول نفسي عميق دفعه إلى التجوال سبع سنوات، بعد أن ظلَّ يعيش حياة ترفٍ وملاهي وملذات، وبدأ حياة جد وسفر وعلم وتقوى. سافر إلى الحج =

- نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، للإدريسي<sup>(44)</sup> (493هـ/1100 - 560هـ/1166م).

- رحلة ابن جبير، ابن جبير<sup>(45)</sup> (539هـ/1144م - 614هـ/1217م).

- آثار البلاد وأخبار العباد، للقزويني<sup>(46)</sup> (600هـ/1203م - 682هـ/1283م).

= ثم تنقل في عدد من البلدان، منها: بيت المقدس ودخل سورية وقصد حلب، وزار الشاعر الكفيف أبا العلاء المعري في معرة النعمان، وسافر إلى مصر وجاء إلى منطقة القرن الأفريقي في طريقه لأداء الحج عن طريق ميناء عيذاب. ويغلب الظن أن اعتنق المذهب الإسماعيلي في القاهرة، وأصبح داعية متحمسًا لمذهبهم في وطنه. وصل إلى بلخ في عام 1052م ولكن السلاجقة نظروا إليه كخطر وطاردوه، فاضطر إلى الفرار إلى بلاد ما وراء النهر وبقي في منفاه إلى أن توفي. صنف كتاب سفر ثامة باللغة الفارسية، الذي تضمن وصفًا دقيقًا لرحلاته. كان يسجل شهادته أولًا بأول، وكان دقيق الملاحظة.

(44) هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله بن إدريس الحموي، الشهير بالإدريسي، ولد في سبته. انتقل مع أسرته صغيرًا إلى قرطبة. تلقى العلم في جامعاتها، ودرس فيها العلوم والرياضيات وكان له اهتمام بدراسة التاريخ والجغرافيا. بدأ أسفاره في سن مبكرة. وفي عام 1138م سافر قاصدًا بالرمو عاصمة صقلية تلبيةً لدعوة ملكها روجر الثاني حيث كلفه بتصنيف كتاب شامل في وصف مملكته وسائر الأصقاع المعروفة في ذلك العهد. ظل الإدريسي وثيق الصلة بروجر حتى وفاة الأخير في عام 1154م، بعد أن أنجز له كتابه الشهير: نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، في عام 518هـ/1123م. كان الكتاب يُنسب إلى أمير البلاد فيقال: كتاب رجار أو الكتاب الرجاري. غادر الإدريسي صقلية في أيام شيخوخته راجعًا إلى مسقط رأسه سبته وتوفي فيها. قدّم في كتابه معلومات دقيقة عن نهر النيجر وعن السودان ومنايع نهر النيل. انظر: حميدة، ص 388 - 394.

(45) هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن جبير، الأندلسي، الشاطبي. ولد في بلنسية، ينحدر من أسرة عربية سكنت الأندلس. كان من علماء الأندلس في الفقه والحديث. اشتهر بكتابه رحلة ابن جبير، الذي وضعه بعد أن قام بثلاث رحلات، أهمها رحلة استغرقت أكثر من ثلاث سنوات، بدأها في عام 578هـ/1182م. وختمها في عام 581هـ/1185م. وابن جبير قويُّ العاطفة الدينية، يختم كلامه كله بالدعاء إلى الله تعالى والتوكل عليه جلّ جلاله. استقر في آخر رحلته في مصر والإسكندرية، حيث توفي فيها في عام 614هـ. انظر: أبو الحسين محمد بن أحمد بن جبير، رحلة ابن جبير (بيروت: دار صادر للطباعة والنشر؛ دار بيروت للطباعة والنشر، 1964)، ص 5 - 6.

(46) هو أبو عبد الله بن زكريا بن محمد بن محمود القزويني. وُلد في بلدة قزوين الواقعة في شمال إيران. رحل في شبابه إلى دمشق ودرس فيها وتأثر كثيرًا بمحيي الدين بن عربي. ثم ذهب إلى العراق واستقر به وتولى القضاء، وكان ذلك في خلافة المستعصم العباسي، وظل في منصبه حتى سقطت بغداد في يد المغول في عام 656هـ. خُلف القزويني معجمًا جغرافيًا يحمل عنوانين مختلفين أقدمهما: عجائب البلدان، والعنوان الثاني: آثار البلاد وأخبار العباد. وفيه وصف للبلاد وسكانها، وقسمها إلى سبعة أقاليم. نقل القزويني مما كتبه سابقوه من الجغرافيين المسلمين واستفاد من مشاهدات الرخالة عن الأندلس وبلاد أوروبا الغربية ومنطقة القرن الأفريقي وأواسط أفريقيا. وله كتب أخرى. انظر: حميدة، ص 503 - 504.

- الروض المعطار في خبر الأقطار، لمحمد بن عبد المنعم الحميري<sup>(47)</sup>  
(... - 27هـ / 1336م).

- تحفة الأنظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، ابن بطوطة<sup>(48)</sup>  
(704م / 1304م - 779هـ / 1377م).

تتضمن هذه المجموعة مؤرخين، وجوَّابي آفاق، وجغرافيين من مؤلفي الكتب على نمط كتب المسالك والممالك، ومنهم واضعو المعاجم الجغرافية، ومنهم الرحالة الذين زاروا المنطقة وسجلوا مشاهداتهم ووصفوا البلدان والأقوام وحيواتهم. شملت كتاباتهم الفترة من القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي حتى القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي.

---

(47) هو محمد بن عبد المنعم الصنهاجي الحميري، يُكنى بأبي عبد الله، ويُعرف بابن عبد المنعم، من أهل سبته. أخذ ببلده عن أبي إسحاق الغافقي، ولازم أبا القاسم ابن الشاط واتفق به وبغيره من العلماء. جاء غرناطة مع الوفد الذي أتى من أهل سبته عندما صار إلى إيالة الملوك من بني نصر لما وصلوا بالبيعة. اشتهر بمعجمه الجغرافي: الروض المعطار في خبر الأقطار. وبترتيب معجمه ترتيبًا هجائيًا، اهتم بوصف المدن والأقطار والجزر والبحار. نقل الكثير من مادة معجمه من السابقين.

كان يعتمد في تصنيفه على الكتب. انظر: الحميري، الروض المعطار في خبر الأقطار، مقدمة المحقق.

(48) هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله اللواتي الطنجي الملقب بشمس الدين، المعروف بابن بطوطة. ولد في طنجة، ومكث فيها إلى أن بلغ الثانية والعشرين، فاندفع بدافع التقوى إلى الحج. وانساق بحبه الأسفار إلى التجوال فطاف في مصر وسورية وجزيرة العرب وأفريقيا الشرقية وآسيا الصغرى، وروسيا الجنوبية والهند والصين والأندلس والسودان. استغرقت رحلاته الثلاث تسعة وعشرين عامًا. أقام في الهند حيث تولى القضاء عامين، ثم في الصين حيث تولى القضاء عامًا ونصف عام. تغفل في أفريقيا وأعطى عنها معلومات قيمة. نزل بعد رحلاته في فاس وأقام في حاشية السلطان أبي عنان من أمراء بني مرين، يحدث الناس بما رآه وما سمعه، فأمره السلطان أن يكتب هذه الأخبار؛ ولما كان الهنود قد سلبوه في بعض جولاته في الهند كل ما كان قد دونه في مذكراته، أملى ما تذكره على كاتب السلطان محمد بن جُزَي الكلي، وسمى مجموعة أخباره تحفة الأنظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار ولكنها تُعرف اليوم بـ رحلة ابن بطوطة. لم يكن ابن بطوطة عالِمًا ولا مفكرًا ولا منشئًا بليًا، وإنما جوَّاب آفاق، دقيق الملاحظة، انظر: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن بطوطة، رحلة ابن بطوطة (بيروت: دار صادر، 1962)، ص 5 - 7.

## ثالثاً: دوافع الرحالة والجغرافيين إلى زيارة منطقة القرن الأفريقي

عَدَّد عبد الرحمن حميدة<sup>(49)</sup> ثلاثة عشر سبباً من الأسباب التي دعت العرب والمسلمين وحشهم على جُوب الأرض والترحال فيها. كانت الأسباب، مثلما أشار، أكثر تعقيداً وتنوعاً من تلك التي حملت الأسم القديمة مثل الفينيقيين واليونان والروم على التوسع في معرفة الأرض والتنقّل في البلدان بقصد التجارة والاستيلاء على البلاد والسياحة في الأمصار. وفَصَّل عبد الرحمن حميدة هذه الأسباب في نحو عشرين صفحة من كتابه الآنف الذكر. والأسباب، من دون تفصيل، هي: الدين الإسلامي الذي حث على السير في الأرض، وأقوال العرب الماثورة التي تحث على السفر أيضاً، والعوامل السياسية، حيث الفتح والاستيلاء على الممالك في أفريقيا وآسيا وأوروبا، ثم التجارة وكسب العيش التي سلك الناس فيها الطرق البرية والبحرية، والسياحة وميل العرب الغريزي إلى البحث والاطّلاع، وكذلك الحج إلى بيت الله الحرام، وهو فرض من فروض الإسلام الخمسة لمن استطاع إليه سبيلاً، والاستكشاف وحب الاطّلاع لمعرفة الأرض، ولا سيما البعثات التي أرسلت لاكتشاف السواحل والبحار. يضاف إلى ذلك طلب العلم الذي يحث الإسلام عليه، إذ رحل الناس من أجل العلم من الأندلس إلى بخارى ومن بغداد إلى قرطبة وهكذا. كذلك الرغبة في معرفة الطرق والمسالك وتقدير الأبعاد بالفراسخ والأميال للتخطيط للأسفار البعيدة والرحلات النائية، والرغبة في معرفة مدهشات العجائب ومكتونات الغرائب، إلى جانب معرفة ما جاء ذكره في القرآن وكتب الحديث وأشعار العرب وأخبارهم، من الأماكن والجبال والمياه والقفار والرمال والبلاد ... إلخ، وكذلك المعرفة الفقهية في ما يتعلق بأحكام الجزية والخراج والفِيء. وكذلك تخفيف الدين الإسلامي على المسافرين في ما يتعلق بالصوم والصلاة ما سهل الرحلات وشجّع على القيام بها.

كان من أشهر الرحالة والجغرافيين الذين ربما زاروا منطقة القرن الأفريقي: ابن خرداذبة والإصطخري وابن حوقل وابن سليم الأسواني وناصر

(49) حميدة، ص 41 - 61.



خسرو والإدريسي وابن جبير وابن بطوطة. كان منهم العرب والفرس، وكان بعضهم من المشرق، وبعضهم الآخر من المغرب والأندلس. ويرى بعضهم أن الرحالة المغاربة لهم الفضل الأكبر في كشف مجاهل تلك المنطقة ومناطق بلاد السودان الأخرى. وهناك من أرجع اهتمام الرحالة المغاربة ببلاد السودان، وتقع ضمنها بالطبع منطقة القرن الأفريقي، إلى الأسباب التالية<sup>(50)</sup>:

- لأنهم أقرب إلى أواسط أفريقيا من المشاركة.

- لأن علماء الدين والفقهاء المالكية من المغاربة كانوا ينزلون تلك البلاد لنشر الدين والمذهب.

- لأن التجارة متصلة بين الشمال الأفريقي ووسطه.

أشار نقولا زِيَادَة في كتابه الجغرافية والرحلات عند العرب، إلى أن رحلات المغاربة إلى المشرق كانت على العموم أكثر من رحلات المشاركة إلى المغرب. فمركز الحج في المشرق، ومدن العالم الأولى فيه، فكان من الطبيعي أن يزور المغاربة الشرق أكثر من زيارة المشاركة لبلادهم<sup>(51)</sup>. ويرى المؤرخ السوداني يوسف فضل حسن أن الجزء الشمالي من السودان وادي النيل، خصوصاً بلاد النوبة وديار البجة، كان يدور في فلك الدولة الإسلامية اقتصادياً وسياسياً، وله علاقة خاصة بمصر. كانت مصر مركز تجمع مهم للحجيج الوافد من الأندلس وبلاد المغرب، وبلاد السودان وسودان وادي النيل، وسلك هؤلاء الحجاج طريق عيذاب التي تمرُّ بسودان وادي النيل الذي ازدهر مع انتعاش مصر الاقتصادي والعلمي، ولظروف المجاعات وسنوات الشدة التي أدت إلى خراب طريق سيناء، هذا إضافة إلى است شراء الخطر الصليبي عبر تلك الطريق<sup>(52)</sup>.

---

(50) مروان العطية، «منهج الرحالة المسلمين في التعريف بالأمصار: السودان نموذجاً»، في: السودان وأفريقيا في مدونات رحالة الشرق والغرب، ص 41.

(51) نقولا عبود زيادة، الجغرافية والرحلات عند العرب (بيروت: مكتبة المدرسة؛ دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر، 1962)، ص 167.

(52) حسن، دراسات في تاريخ السودان، ج 3، ص 105 و 124.

الشاهد أن الرحالة زاروا بعض نواحي المنطقة، وسجّلوا ملاحظاتهم، ودوّنوا مشاهداتهم. كانت دوافعهم لزيارة المنطقة مختلفة، أهمها الدافع الديني وقصد الأراضي المقدسة. وكذلك دوافع تعود إلى السياحة والرغبة في الاكتشاف مثلما هي الحال في رحلات ابن جبير وابن بطوطة. وهناك رحلات تمت لدوافع أخرى مثلما هي الحال بالنسبة إلى رحلة ابن سليم الأسواني الذي أرسله القائد الفاطمي جوهر الصقلي إلى قيرقي ملك المقررة في نحو 365هـ/ 975م ليدعوه إلى الدخول في الإسلام، ويطلب منه أن يفي النوبيون ما عليهم من متأخرات البقط الذي توقف الالتزام به منذ عهد الإخشيديين<sup>(53)</sup>. وربما انطبق سبب رحلة ابن سليم الأسواني على رحلة ابن حوقل.

من المهم الإشارة إلى أن الرحالة والجغرافيين لم يتحدثوا في زياراتهم وكتاباتهم عن منطقة القرن الأفريقي كلها؛ وإنما زاروا بعضها مع تفاوت في ما بينهم، وكتبوا عن بعض نواحيها مع تفاوت أيضاً في حجم كتاباتهم عنها، مثلما هي حالهم مع أقاليم المعمورة الأخرى، ولا سيما «بلاد السودان». ومن المهم الإشارة أيضاً إلى الفواصل الزمنية في زيارتهم لها أو كتابتهم عنها؛ فالمنطقة في القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي لم تكن مثلما كانت في الرابع الهجري/ العاشر الميلادي أو ما بعده.

#### رابعاً: تشابه كتابات الرحالة والجغرافيين عن منطقة القرن الأفريقي

أشار عدد من العلماء والباحثين إلى التشابه بين كتب الرحالة والجغرافيين العرب والمسلمين في ما يتعلق بوصف منطقة القرن الأفريقي. ووجدوا بعض النصوص يتطابق تماماً، لا في الفقرات وإنما في الصفحات أحياناً. يقول عبد الرحمن حميدة<sup>(54)</sup>: «إننا نجد المؤلفات المنتسبة إلى زمره المسالك والممالك تحتوي على شبه كبير في ما بينها؛ فهي تشابه في طريقة العرض، وفي طريقة معالجة التاريخ والمعلومات حوله. وتتماثل هذه المؤلفات أيضاً في الثغر

(53) المصدر نفسه، ج 3، ص 111.

(54) حميدة، ص 77 - 78.

التي نجدُها فيها، خصوصًا تلك الناتجة من نقص معارف مؤلفيها عن بعض الأقطار، إذ نجدُهم يجمعون معلوماتهم عن تلك الأقطار من المسافرين وبعض الرحالة؛ فقد لاحظت أن التشابه كبير وكثير وواضح جدًا بين هذه الكتب في ما ورد عن منطقة القرن الأفريقي؛ ويبدو لي أن بعضهم نسخ كتابة بعض آخر، ربما نسخ صفحات أو فصولًا من كتاب أو أكثر من الفصل. هذا إلى جانب النقل للمعلومات والوصف في حدود الجمل، والفقرات، وهذا كثير جدًا. ويمكن الوقوف على هذا التشابه من خلال النماذج التالية:

## 1 - الإصطخري وابن حوقل

أوضح ما يكون التشابه في كتاب ابن حوقل مقارنةً بكتاب الإصطخري، حيث أوردت آنفًا، أن بعضهم يرى أن ابن حوقل انتحل كتاب الإصطخري. وقفْتُ على التماثل بين الكتابين، في ما ورد عن منطقة القرن الأفريقي، فوجدتُ التشابه يكاد يكون متطابقًا تمامًا، مع ملاحظة أن ابن حوقل كان يتحدث بتوسع أحيانًا. ففي حديثهما عن بادية البجة ووصفها:

يقول الإصطخري<sup>(55)</sup>: «وإذا أخذت من القلزم غربي هذا البحر، فإنه ينتهي إلى بركة قفرة، لا شيء فيها إلا أن يتصل ببادية البجة، والبجة قوم أصحاب أخبية شعر، أشد سوادًا من الحبشة في زي العرب، لا قرى لهم ولا مدن ولا زرع، إلا ما يُنقل لهم من مدن الحبشة واليمن ومصر والنوبة، وينتهي حدّهم إلى ما بين الحبشة وأرض النوبة وأرض مصر، وينتهي إلى معادن الذهب، ويأخذ هذا المعدن من قرب أسوان مصر على نحو من عشر مراحل، حتى ينتهي إلى حصن على البحر يسمى عذاب...».

يقول ابن حوقل<sup>(56)</sup>: «وإذا أخذت من القلزم غربي هذا البحر، فإنه ينتهي إلى بركة قفرة، لا شيء فيها إلا ما قدمت ذكره من الجزائر والبجة في أعراض

(55) أبو إسحق إبراهيم بن محمد الإصطخري، المسالك والممالك، تحقيق محمد جابر عبد

العال الحسيني؛ مراجعة محمد شفيق غربال (القاهرة: دار القلم، 1961)، ص 31.

(56) ابن حوقل، ص 55.

تلك البرية، وهم أصحاب أخبية شعر وألوانهم أشد سوادًا من الحبشة في زي العرب لا قرى لهم ولا مدن ولا زرع، إلا ما يُنقل إليهم من مدن الحبشة واليمن ومصر والنوبة. ويتتهي حدهم إلى ما بين الحبشة وأرض مصر وأرض النوبة معدن الزمرد والذهب، ويأخذ هذا المعدن من قرب أسوان على أرض مصر نحو عشر مراحل، حتى يتتهي على البحر إلى حصن يسمى عذاب...».

وفي حديثهما أيضًا عن ديانات البجة وألوانهم وتصنيف ديارهم بالنسبة إلى «دار الإسلام»، نجد التماثل بين النصوص واضحا، يقول الإصطخري: «البجة قوم يعبدون الأصنام وما استحسنوه، ثم يتصل ذلك بأرض الحبشة وهم نصارى، وتقرب ألوانهم من ألوان العرب بين السواد والبياض، وهم متفرون في ساحل هذا البحر إلى أن يحاذي عدن، وما كان من النمرور والجلود الملمعة وأكثر جلود اليمن التي تدبغ للنعال تقع منها إلى عدوة اليمن، وهم أهل سلم ليسوا بدار حرب، ولهم على الشط موضع يقال له زيلع...»<sup>(57)</sup>.

يقول ابن حوقل: «البجة أمة تعبد الأصنام بهذه الناحية وما استحسنوه... وتتصل بلادهم ببلاد النوبة والحبشة وهم نصارى، وتقرب ألوانهم من ألوان العرب بين السواد والبياض، وهم متفرون مجتمعون إلى أن يحاذوا عدن، وما كان من جلود النمرور والجلود البقرية الملمعة، وأكثر جلود اليمن التي تدبغ للنعال فيقع من ناحيتهم إلى عدن وعدوة اليمن. والجميع أهل سلم وليست دارهم بدار حرب، وعلى شط البحر بناحيهم منهل يقال له زيلع...»<sup>(58)</sup>.

كذلك نجد تشابها بينهما في ما يتعلق بالإشارة إلى مصادر المعلومات والروايات السماعية في أثناء جمع الأخبار، والاختلاف في نصيهما طفيف: يقول الإصطخري عما سمعه: «وبلغني أن في بعض أطراف الزنج صرودا فيها زنج بيض، وبلد الزنج هذا بلد قشف قليل العمارة وقليل الزروع، إلا ما اتصل بها من مستقر الملك»<sup>(59)</sup>. بينما يقول ابن حوقل: «وقد ذكر قوم أن في أطراف

(57) المصدر نفسه، ص 31.

(58) ابن حوقل، ص 55 و 60 - 61.

(59) الإصطخري، ص 32.

الزنج صرودًا فيها زنج بيض، وقد قدمت أن بلدهم قشف قليل العمارة قشف تافه الزرع، إلّا ما اتصل منه بمستقر الملك»<sup>(60)</sup>.

هكذا الحال بين ابن حوقل والإصطخري، تكاد النصوص تتطابق. ومعلوم أن التشابه والتماثل في الكتب الأخرى موجود، لكن بشكل أقل.

## 2 - المقدسي والإصطخري/ ابن حوقل

من نماذج التشابه في المعلومات التشابه بين المقدسي والإصطخري، وكذلك ابن حوقل. من المعروف أن ثلاثتهم تعاصروا، إذ عاشوا في القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي. ويصعب تحديد من هو الناقل، هل نقل المقدسي عن أحد الاثنين أم العكس هو الصحيح؟ الشاهد أن التشابه ورد في نصوص عديدة بين ثلاثتهم، ولم يكن حرفيًا مثلما هي الحال في بعض النماذج التي ورد ذكرها آنفًا. ومن بين نماذج التشابه مثلًا حديث ثلاثتهم عن أرض (بلدان) السودان:

يقول الإصطخري: «وبلدان السودان بلدان عريضة إلّا أنها قفرة قشفة جدًا، ولهم في جبالهم عامة ما يكون في بلاد الإسلام من الفواكه، إلّا أنهم لا يطعمونه، ولهم أطعمة يتغذون بها من فواكه ونبات، وغير ذلك ممّا لا يُعرف في بلدان الإسلام...»<sup>(61)</sup>.

يقول المقدسي: «أما أرض السودان، فإنها تتأخّم هذا الإقليم ومصر من قبل الجنوب وهي بلدان مقفرة واسعة شاقة، وهم أجناس كثيرة، وفي جبالهم عامة ما يكون في جبال المسلمين من الفواكه، غير أن أكثرهم لا يذوقونه ولهم فواكه آخر وأغذية وأطعمة وحشائش لا توجد عندنا...»<sup>(62)</sup>.

من نماذج التشابه بينهم أيضًا، حديث ثلاثتهم عن التمساح، وكيف أن السلاح لا يعمل إلّا تحت إبطيه.

(60) ابن حوقل، ص 63.

(61) الإصطخري، ص 20.

(62) المقدسي، ص 241.

يقول الإصطخري: «وفي هذا النهر يكون التمساح... لا يعمل السلاح فيه إلا تحت يديه ورجليه ومكان إبطيه»<sup>(63)</sup>.

يقول المقدسي: «وفي النيل دابة تسمى التمساح... لا يعمل فيه السلاح إلا تحت إبطيه»<sup>(64)</sup>. وقال بذلك ابن حوقل مثلما وردت الإشارة آنفاً.

### 3 - الإدريسي والحميري

من نماذج التشابه الواردة عن منطقة القرن الأفريقي، التشابه بين الحميري والإدريسي<sup>(65)</sup>. وهو تشابه يصل في بعض النصوص إلى حد التطابق. وفي الأغلب أن الحميري نقل عن الإدريسي<sup>(66)</sup>، لأن الإدريسي سابق له. ومن الملاحظات المهمة أن الحميري نقد الإدريسي بشدة، ومع ذلك نقل عنه؛ ففي حديثهما عن النوبة ووصف جمال نسائهم، يكاد النص يكون متطابقاً.

تحدث الحميري عن مدينة نوبة، وعن نساء النوبة ووصف جمالهن قائلاً: «إليها يُنسب النوبة وبها عرفوا، وهي مدينة صغيرة وأهلها مياسير، ولباسهم الجلود المدبوغة وأزر الصوف ومنها إلى النيل أربعة أيام، وشرب أهلها من الآبار، وطعامهم الذرة والشعير، ويُجلب إليهم التمر، والألبان عندهم كثيرة، وفي نسائهم جمال فائق ولهن أعراق طيبة ليست من أعراق السودان في شيء. وجميع بلاد النوبة في نسائهم جمال وكمال وشفاهم رقاق وأفواههم صغار ومباسمهم بيض وشعورهم سبطة، وليس في جميع السودان والزنج والحبشة والبجاة وغيرهم من شعور نسائهم كشعور نساء النوبة فإنها سبطة مرسلة، ولا أحسن للجماع منهن ويبلغ ثمن الجارية منهن ثلاثمئة دينار، ولهذه الخلال التي فيهن يرغب فيهن ملوك مصر، فيتنافسون في أثمانهن ويتخذونهن أمهات أولاد لحسنهن وطيب مباضعتهن»<sup>(67)</sup>.

(63) الإصطخري، ص 39 - 42.

(64) المقدسي، ص 193.

(65) أبو عبد الله محمد بن محمد الإدريسي، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق (بور سعيد، مصر:

المكتبة الثقافة الدينية، [د. ت.])، مج 1.

(66) المصدر نفسه.

(67) الحميري، ص 585.

تحدّث الإدريسي عن مدينة نوابة، وعن نساء النوبة ووصف جمالهن قائلاً: «وإليها تنسب النوبة وبها عرفوا وهي مدينة صغيرة وأهلها مياسير ولباسهم الجلود المدبوغة وأزر الصوف ومنها إلى النيل أربعة أيام، وشرب أهلها من الآبار وطعامهم الذرة والشعير ويُجلب إليهم التمر، والألبان عندهم كثيرة، وفي نسائهم جمال فائق وهن مختنات ولهن أعراق طيبة ليست من أعراق السودان في شيء، وجميع بلاد أرض النوبة في نسائهم الجمال وكمال المحاسن وشفاههم رقاق وأفواههم صغار ومباسمهم بيض وشعورهم سبطة وليس في جميع أرض السودان من المقازرة ولا من الغانين ولا من الكانمين ولا من البجاة ولا من الحبشة والزنج قبيل شعور نسائهم سبطة مرسلة إلّا من كان منهن من نساء النوبة، ولا أحسن أيضًا للجماع منهن وإن الجارية منهن ليلبغ ثمنها ثلاثمئة دينار وأقل من ذلك، ولهذه الخلال التي فيهن يرغب ملوك أرض مصر فيهن ويتنافسون في أثمانهن ويتخذونهن أمهات أولاد لطيب متعتن ونفاسة حسنهن»<sup>(68)</sup>.

#### 4 - القزويني والإصطخري/ ابن حوقل

على الأغلب أن القزويني نقل عن الإصطخري، أو ربما عن ابن حوقل، فهو لاحق لهما؛ إذ عاش القزويني في القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي. وقد رصدت التشابه في نصوص كثيرة بين القزويني والاثنين. وهو تشابه في الفكرة الأساس، أمّا النصوص فهي مختلفة، أي أن التشابه في الفكرة لا في الصوغ. يقول الإصطخري: «ويقال إن عيذاب ليست من أرض البجة، وإنما هي من مدن الحبشة»<sup>(69)</sup>، بينما وصف القزويني أهل عيذاب: «أهلها صنف من الحبش...»<sup>(70)</sup>. هذا مع ملاحظة أن العدد الأكبر من الجغرافيين والرحالة تحدّث عن أهل عيذاب بأنهم من البجة.

(68) الإدريسي، ص 31.

(69) الإصطخري، ص 20.

(70) أبو عبد الله زكريا بن محمد بن محمود القزويني، آثار البلاد وأخبار العباد (بيروت: دار

صادر، [1960])، ص 18 - 19.

## 5 - الحميري وابن جبير

من نماذج التطابق شبه الحرفي أيضًا، ذلك ما نجده بكثرة، عند الحميري مع ابن جبير، وعلى الأغلب أن الحميري<sup>(71)</sup> نقل عن ابن جبير، لأن ابن جبير سابق للحميري، وليس هناك أدنى شك في زيارة ابن جبير لمنطقة القرن الأفريقي. والأمثلة التي رصدتها في تماثل النصوص وتطابقها بين الاثنين كثيرة.

من نماذج التشابه بينهما، ما ورد بشأن أهل عيذاب عندهما:

يقول ابن جبير: «ولأهل عيذاب في الحجاج أحكام الطواغيت، وذلك أنهم يشحنون بهم الجلاب حتى يجلس بعضهم على بعض وتعود بهم كأنها أقفاص الدجاج المملوءة، يحمل أهلها على ذلك الحرص والرغبة في الكراء حتى يستوفي صاحب الجلبة منهم ثمنها في طريق واحدة ولا يبالي بما يصنع البحر بها بعد ذلك، ويقولون: علينا بالألواح، وعلى الحجاج بالأرواح... والأولى بمن يمكنه ذلك أن لا يراها وأن يكون طريقه على الشام العراق...»<sup>(72)</sup>.

يقول الحميري: «ولأهل عيذاب في الحجاج ظلم الطواغيت فإنهم يشحنون مراكبهم حتى يجلس بعضهم على بعض وتعود بهم كأنها أقفاص الدجاج، يحمل أهلها على ذلك الحرص والرغبة في الكراء حتى يستوفي صاحب المركب حقه في طريق واحد، ولا يبالي بما يصنع البحر بهم ويقولون: علينا بالألواح وعلى الحجاج بالأرواح، وهذا مثل متعارف عندهم. قالوا: والأولى لمن يمكنه ألا يراها، وأن يكون طريقه على الشام إلى العراق...»<sup>(73)</sup>.

الشاهد أن هذه النماذج تكشف عددًا من النتائج، أهمها أن التشابه في كتابات الرحالة والجغرافيين جرى بحسب انتماءاتهم الإقليمية. فالتشابه عند الرحالة والجغرافيين المغاربة في ما بينهم، مثلما هي الحال بالنسبة إلى الرحالة والجغرافيين المشاركة؛ فالتشابه كان بين الحميري وابن جبير، وكذلك بين

(71) الحميري، الروض المعمار في خبر الأقطار.

(72) ابن جبير، ص 46 - 47.

(73) الحميري، ص 423.



الإدريسي والحميري وجميعهم من المغاربة ومن الأندلس. أمّا التشابه بين المشاركة، فتجلّى بين المقدسي والإصطخري وابن حوقل. ولما كان بعض الوصف والتسجيل للملاحظات عند ممن نُقل عنهم، يجنح نحو الخيال والخرافة والشطح والتشويق، شاع بعض تلك الوصف، وأصبح يمثل بعضاً من ملامح صورة شعوب المنطقة.

من الملاحظات المهمة أيضاً، أن كتب الرحالة والجغرافيين اتسمت بسمة تكاد تكون من بين القواسم المشتركة بينهم، هذه السمة هي التكرار وكثرته، تكرار المعلومات وتكرار الوصف. فهذه السمة واضحة جداً في معظم كتاباتهم.

### خامساً: ملاحظات بشأن الخصائص العامة لصورة القرن الأفريقي عند الرحالة والجغرافيين

خضعت ملامح منطقة القرن الأفريقي ووصفها التي وردت في كتابات الرحالة والجغرافيين العرب لبعض العوامل والخصائص العامة التي اتسمت بها كتاباتهم. وربما كانت هذه العوامل والخصائص مشتركة في تعاطي الرحالة والجغرافيين مع المناطق الأخرى من أقاليم الأرض. ولا بدّ من التأكيد هنا، أن هذا الأمر لا يُقرأ بمعزل عن سياقه التاريخي، والمناخ المعرفي العام. ومن بين هذه العوامل والخصائص التي اتسمت بها كتابات الرحالة والجغرافيين عن منطقة القرن الأفريقي:

#### 1 - منطقة «الأخر» والإشارات إلى الوجود العربي والإسلامي فيها

مثّلت منطقة القرن الأفريقي، «الأخر»، بالنسبة إلى الرحالة والجغرافيين، فوسموا أهل المنطقة بالأعاجم والمجوس والنصارى، وأحياناً بعابدي الأوثان والمشرّكين واللا دينيين. مع ملاحظة أن الأقوام والمجموعات التي ورد الحديث عنها في كتابات الرحالة والجغرافيين هم سكان المنطقة الأصليون، فحتى ذلك الوقت لم يكن هناك وجود عربي مكثف في المنطقة، فالمجيء

العربي المكثف جاء لاحقاً. ففي وصف للبجة قال الإصطخري وكذلك ابن حوقل مثلما ورد آنفاً، أن البجة «قوم يعبدون الأصنام وما استحسنوه، ثم يتصل ذلك بأرض الحبشة وهم نصارى...». كذلك وصف ناصر خسرو البجة قائلاً: «وهم قوم لا دين لهم ولا ملة لا يؤمنون بنبي أو إمام...»<sup>(74)</sup>. ويقول الإدريسي: «وبين أرض النوبة وأرض البجة قوم رحالة يُقال لهم البليون ولهم صرامة وعزم وكل من حولهم من الأمم يهادنونهم ويخافون ضرهم وهم نصارى خوارج على مذهب اليعقوبية وكذلك جميع أهل بلاد النوبة والحبشة وأكثر أهل البجة نصارى خوارج على مذهب اليعاقبة»<sup>(75)</sup>. وتحدث القزويني عن بلاد النوبة قائلاً: «هي بلاد واسعة، وأهلها أمة عظيمة نصارى بعامتهم...»<sup>(76)</sup>. الشاهد أن الرحالة والجغرافيين تعاطوا مع شعوب المنطقة على أساس أنهم آخر بالنسبة إلى العرب والإسلام، على الرغم من أن بعضهم شبّه شعوب المنطقة بالعرب، وشبّه بعض نواحي المنطقة باليمن في الجزيرة العربية. مثلاً تحدث القزويني في وصفه لمدينة دُنقلة، وبلاد النوبة قائلاً: «وبلادهم أشبه شيء باليمن...»<sup>(77)</sup>. وشبه الإصطخري البجة بالعرب قائلاً: «والبجة، أشد سواداً من الحبشة في زي العرب... وتقرب ألوانهم من ألوان العرب بين السواد والبياض...»<sup>(78)</sup>. واستخدم ابن حوقل الوصف نفسه في نصّ مطابق تماماً<sup>(79)</sup>. وأشار بعضهم إلى الوجود العربي في المنطقة، يقول ابن حوقل: «... حتى ينتهي على البحر إلى حصن يسمى عُيْذاب، وبه مَجْمَعٌ لربيعة تجتمع إليه يُعرف بالعَلَّاقِي...»<sup>(80)</sup>. وفي موقع آخر من كتابه تحدث ابن حوقل قائلاً: «ثم يتصل السيف إلى سواكن، وهي ثلاث جزائر

(74) ناصر خسرو، سفرنامه، ترجمة يحيى الخشاب (بيروت: دار الكتاب الجديد، 1983)،

ص 32.

(75) الإدريسي، ص 47.

(76) القزويني، ص 24.

(77) المصدر نفسه، ص 39.

(78) الإصطخري، ص 31 - 32.

(79) ابن حوقل، ص 55 و 61.

(80) المصدر نفسه، ص 55.

يسكنها تجار الفرس وقومٌ من ربيعة ويدعي فيها الصاحب المغرب، وهي محاذية لجدة...»<sup>(81)</sup>.

أشار بعضهم أيضًا إلى وجود الإسلام والمسلمين في المنطقة، يقول ابن حوقل: «والنهر المعروف بالدُّجْن يأتي من بلاد الحبشة ... وإلى وسط هذا الوادي تغلين قري أيضًا للبادية منهم يتجعونها للمراعي حين المطر. ولهم مَلِكٌ مسلمٌ يتكلم بالعربية من قَبْل صاحب علوة، ويختص أهل تغلين بالإبل والبقر ولا زرع لهم. فيهم مسلمون كثيرون من غير ناحية على دينهم يتجرون ويسافرون إلى مكة وغيرها»<sup>(82)</sup>. وفي وصف لمدينة عيذاب، أشار ناصر خسرو إلى مسجد الجمعة قائلاً: «ومدينة عيذاب هذه تقع على شاطئ البحر وبها مسجد جمعة...»<sup>(83)</sup>. ثم أضاف قائلاً: «والناس هناك مسلمون... وحينما رأي الناس طلبوا إلي إن أكون خطيبهم فلم أردهم وخطبت لهم تلك المدة حتى أتى الموسم ثم سارت السفينة شمالاً إلى أن بلغنا جدة...»<sup>(84)</sup>. وكانت المدة التي قضاها ناصر خسرو في عيذاب ثلاثة أشهر. وأشار كذلك ابن بطوطة إلى ذلك المسجد وقال إنه يُنسب إلى القسطلاني<sup>(85)</sup>. وفي وصف جزيرة دهلك يقول الحميري مشيراً إلى هجرة أصحاب النبي (ﷺ) إلى سواحلها وتحدث عن مساجدها قائلاً: «جزيرة بينها وبين بلاد الحبشة نصف يوم في البحر، وطول هذه الجزيرة مسيرة يومين، وحواليها ثلاثمائة جزيرة معمورة أهلها مسلمون، وإذا أتت الحبشة لمناجزتهم صعدوا جبلاً عاليًا يقابل جزيرة دهلك وأوقدوا فيه ناراً فيخرج المسلمون إليهم في السفن، وإلى ساحل جزيرة دهلك هاجر أصحاب النبي (ﷺ) إلى النجاشي، وفي هذه الجزيرة مساجد جامعة وأحكام عادلة، وقد ولي القضاء فيها بعد الأربعمئة محمد بن يونس، مالكي من أهل الأندلس»<sup>(86)</sup>.

---

(81) المصدر نفسه، ص 48 - 49.

(82) المصدر نفسه، ص 61 - 62.

(83) خسرو، ص 32.

(84) المصدر نفسه، ص 32.

(85) ابن بطوطة، ص 52 - 54.

(86) الحميري، ص 244.

ويشير كذلك القزويني إلى المسلمين في الحبشة، وأنهم قليل، يقول القزويني عن بلاد الحبشة: «هي أرض واسعة، وأكثر أهلها نصارى يعاقبة، والمسلمون بها قليل...»<sup>(87)</sup>. وتحدث الحميري عن جزيرة باضع وأهلها قائلًا: «... إلى جزيرة باضع، وهي أيضًا في ساحل البجاة والحبشة وأهلها مسلمون»<sup>(88)</sup>. وتحدث ابن بطوطة عن طائفة من العرب تعرف بـ «دغيم»، وأشار إلى قبر ولي الله أبي الحسن الشاذلي في حميثرا، ومما قاله ابن بطوطة: «ثم جزنا النيل من مدينة أدفو إلى مدينة العطوانى، ومنها اكرتينا الجمال. وسافرنا من طائفة من العرب تعرف بدغيم بالغين المعجمة في صحراء لا عمارة بها إلا أنها آمنة السيل. وفي بعض منازلها نزلنا حميثرا حيث قبر ولي الله أبي الحسن الشاذلي...»<sup>(89)</sup>. كذلك أشار ابن بطوطة إلى معرفة سلطان مقديشو باللغة العربية قائلًا: «وسلطان مقديشو... إنما يقولون له الشيخ، واسمه أبو بكر ابن الشيخ عمر. وهو في الأصل من البرابرة، وكلامه بالمقدشي، ويعرف اللسان العربي»<sup>(90)</sup>.

الشاهد أن الرحالة والجغرافيين تعاطوا مع شعوب منطقة القرن الأفريقي على أنهم آخر، على الرغم من احتفائهم بالوجود العربي والإسلامي فيها. وعلى الرغم من أن النبي الكريم محمد (ﷺ)، وضع بعض المرتكزات لتعاطي المسلمين مع الحبشة والنوبة، وجاء ذلك في أحاديث أوردها بعض هؤلاء الرحالة والجغرافيين العرب والمسلمين في كتاباتهم. مثلًا قال اليعقوبي: «ولما رأى رسول الله (ﷺ) ما فيه أصحابه من الجهد والعذاب وما هو فيه من الأمن بمنع أبي طالب عمه إياه قال لهم: ارحلوا مهاجرين إلى أرض الحبشة إلى النجاشي فإنه يحسن الجوار. وأقام المسلمون بأرض الحبشة حتى ولد لهم الأولاد. وجميع أولاد جعفر ولدوا بأرض الحبشة ولم يزلوا بها في أمن وسلامة. واسم النجاشي أصحمة...»<sup>(91)</sup>. وأورد القزويني عن بلاد النوبة قائلًا:

(87) القزويني، ص 20.

(88) الحميري، ص 332.

(89) ابن بطوطة، ص 52 - 54.

(90) المصدر نفسه، ص 254 - 257.

(91) أحمد بن أبي يعقوب اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي (بيروت: دار العراق للطباعة والنشر،

1955)، ج 1، ص 17 - 18.

«هي بلاد واسعة، وأهلها أمة عظيمة نصارى بعامتهم، ولهم ملك اسمه كاييل يزعمون أنه من نسل حمير؛ قال (ﷺ): «خير سبيكم النبوة». وقال أيضًا: «من لم يكن له أخ فليتخذ أخًا نوبيًا»<sup>(92)</sup>. وورد مثل هذه الإشارات عند كثيرين منهم. على الرغم من ذلك، فإننا لا نلمح أن هؤلاء الرخالة والجغرافيين، وبعضهم علماء دين وفقهاء، أخذوا في كتاباتهم عن شعوب القرن الأفريقي بهذه الأحاديث باعتبارها سنة نبوية.

من المعروف أن هناك عددًا من المشاريع البحثية التي تسعى إلى دراسة رؤية العرب والمسلمين في القرون الوسطى للآخر<sup>(93)</sup>.

## 2 - الوصوف الموروثة «شرار الناس» و«سباع الإنس»

إن بعض ملامح صورة شعوب القرن الأفريقي التي وردت في كتابات الرخالة والجغرافيين العرب والمسلمين لم تكن نتاج زيارة للمنطقة؛ وإنما كانت موروثة، وكانت نتاج التأثير ببعض المعتقدات عند الأمم الأخرى. معلوم أن الرخالة العرب والمسلمين تفوقوا على الأمم الأخرى في مجال الجغرافيا، ولا سيما الرومان لأنهم دخلوا أفريقيا والصين وغيرهما، وصحّحوا الكثير من الأخطاء الجغرافية<sup>(94)</sup>؛ إذ أشار عبد الرحمن حميدة في ملاحظاته بشأن نقد الأدب الجغرافي عند العرب (عن كراتشكوفسكي)، إلى أن العيب الأساس للأدب الجغرافي العربي يكمن في خضوعه للنظريات العلمية الموروثة

(92) القزويني، ص 24.

(93) من بين هذه المشاريع، مشروع رابطة الشرق والغرب/ بروتا؛ وهو مشروع: «عالم القرون الوسطى في أعين المسلمين»، وتقوم عليه سلمى الخضرا الجيوسي، المديرة العامة لرابطة الشرق والغرب/ بروتا. وقد أشارت إلى المشروع في تقديمها لكتاب أوضح المسالك إلى معرفة البلدان والممالك. قالت الجيوسي: يدور المشروع «عالم القرون الوسطى في أعين المسلمين» أولاً حول رؤية العرب والمسلمين في القرون الوسطى للآخر. انظر: محمد بن علي سباهي زاده، أوضح المسالك إلى معرفة البلدان والممالك، تحقيق المهدي عيد الرواضية، ط 2 (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2008)، ص 5 - 7.

(94) علي عبد الله الدفّاع، رواد علم الجغرافية في الحضارة العربية الإسلامية، ط 2 (الرياض:

مكتبة التوبة، 1993)، ص 45.

عن الأوائل وسيرهم على غرار اليونان<sup>(95)</sup>. من ملامح ذلك أن نَقَلَ الرحالة والجغرافيون العرب والمسلمون بعض معتقدات الأمم الأخرى، سواد لون الشعوب، وأكل لحوم البشر، ومنابع النيل في القمر... إلخ. ونلمس تأثير جالينوس عند الإدريسي من دون الإشارة إليه. يقول الإدريسي: «وأما أهل الصحارى من الزنج والحبشة والنوبة وسائر السودان الذين سبق ذكرهم، فليقلّة الرطوبة البحرية وتوالي إحراق الشمس لهم وممرها عليهم دائماً تفلقت شعورهم واسودت ألوانهم وأنتت أعراقهم وتقشفت جلود أقدامهم وتشوهت خلقهم وقلت معارفهم وفسدت أذهانهم، فهم في نهاية الجهالة واقعون وإليها يُنسبون وقلما أبصر منهم عالم أو نبيل وإنما يكتسب ملوكهم السياسة والعدل بالتعليم من أقوام يصلون إليهم من أهل الإقليم الرابع<sup>(96)</sup> أو الثالث<sup>(97)</sup> ممن قرأ السير وأخبار الملوك وقصصها»<sup>(98)</sup>.

الأمر أكثر وضوحاً عند القزويني، إذ إنه أشار إلى جالينوس في حديثه عن بلاد الزنج ووصف أهلها. يقول القزويني عن بلاد الزنج: «شمالها اليمن وجنوبها الفيافي، وشرقها النوبة وغربها الحبشة...»<sup>(99)</sup> ومدينة مقديشو: مدينة في أول بلاد الزنج...»<sup>(100)</sup>. ثم أضاف في وصف الزنج قائلاً: «زعم الحكماء أنهم شرار الناس ولهذا يقال لهم سباع الإنس. قال جالينوس: الزنج خُصصوا بأمور عشرة: سواد اللون وفلقة الشعر وفطس الأنف وغلظ الشفة وتشقق اليد والكعب، وتتن الرائحة وكثرة الطرب وقلة العقل وأكل بعضهم بعضاً، فإنهم

(95) حميدة، ص 40 - 41.

(96) الإقليم الرابع كما عرفه الإدريسي قائلاً: «مبدؤه من المغرب الأقصى حيث البحر المظلم ومنه يخرج خليج البحر الشامي ماّزا إلى المشرق وفي هذا الجزء المرسوم بلاد الأندلس المسماة باليونانية إسبانيا وسميت جزيرة الأندلس جزيرة لأنها شكل مثلث وتضيق من ناحية المشرق حتى تكون بين البحر الشامي والبحر المظلم المحيط». انظر: الإدريسي، ص 525.

(97) الإقليم الثالث كما عرفه الإدريسي: «مبدؤه من البحر الكبير المحيط بالجهة الغربية من كرة الأرض وفيه من الجزائر جزيرة ساوة قرب البحر المظلم» (في الأغلب منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط). انظر: المصدر نفسه، ص 217.

(98) المصدر نفسه، ص 525.

(99) القزويني، ص 22.

(100) المصدر نفسه، ص 62.

في حروبهم يأكلون لحم العدو، ومن ظفر بعدو له أكله. وأكثرهم عراة لا لباس لهم...»<sup>(101)</sup>. وهنا تبرز القصة الشائعة، قصة أكل لحوم البشر، فهي موروثه من الأمم الأخرى، أخذ بها بعض هؤلاء الرحالة والجغرافيين. وتحدث ابن بطوطة كثيرًا عن أكلة لحوم البشر، مشيرًا إلى مصادر معلوماته عن أكل لحوم البشر بقوله «ذكر لي عنهم» و«أخبرني»... وهكذا. ومن الأمثلة على ما أورده ابن بطوطة، حديثه عن أكلة لحوم البشر، وإشارته إلى أن الكف والثدي من أطيب لحم البشر. يقول ابن بطوطة: «قَدِمْتُ على السلطان منسى سليمان جماعة من هؤلاء السودان الذين يأكلون بني آدم، معهم أمير لهم. وعادتهم أن يجعلوا في آذانهم أقراطًا كبارًا، وتكون فتحة القرط منها نصف شبر، ويلتحفون في ملاحف الحرير. وفي بلادهم يكون معدن الذهب. فأكرمهم السلطان وأعطاهم في الضيافة خادمة، فذبحوها وأكلوها، ولطخوا وجوههم وأيديهم بدمها، وأتوا السلطان شاكرين. وأخبرت أن عادتهم متى ما وفدوا عليه أن يفعلوا ذلك. وذكر لي عنهم أنهم يقولون إن أطيب ما في لحوم الأدميات الكف والثدي»<sup>(102)</sup>.

أشار ابن بطوطة من بين إشارات العديدة إلى أكلة لحوم بني آدم، قائلًا إنهم لا يأكلون من كان لونه أبيض، وحكى قصة تعبر عن ذلك المعنى، قائلًا: «إن رجلًا تم نفيه إلى بلاد الكفار الذين يأكلون بني آدم، فأقام عندهم أربع سنين، ثم رده إلى بلده. وإنما لم يأكله الكفار لبياضه، لأنهم يقولون: «إن أكل الأبيض مضر، لأنه لم ينضج. والأسود هو النضج بزعمهم أيضًا»<sup>(103)</sup>.

يظهر التأثير بنظريات الأمم الأخرى، في ما ورد عند بعض الرحالة والجغرافيين حول منبع نهر النيل، إذ تأثروا بنظرية بطليموس القائلة إن مصدر نهر النيل هو تلة في القمر. وأشار عبد الرحمن حميدة في ملاحظاته عن نقد الأدب الجغرافي عند العرب (عن كراتشكوفسكي)، أنهم تأثروا بالأفكار المسيحية الأولى القائلة إن الأنهار الكبرى تنبع من الفردوس<sup>(104)</sup>. ومن نماذج

(101) المصدر نفسه، ص 22 - 23.

(102) ابن بطوطة، ص 693.

(103) المصدر نفسه، ص 692.

(104) حميدة، ص 62.

ذلك التأثير، قول ابن خرداذبة: «ومخرج نيل مصر من جبل القمر»<sup>(105)</sup>، ويقول المقدسي: «وأما النيل فمخرجه من بلد النوبة ثم يشق لإقليم مصر فيتشعب خلف القسطنطينية، فنهري يفيض بالإسكندرية ونهر بدمياط. وذكر الجيهاني أنه يخرج من جبل القمر ثم ينصب في بحيرتين خلف خط الاستواء وبطيف بأرض النوبة»<sup>(106)</sup>. وبذلك تحدث أيضًا، ناصر خسرو قائلًا: «ويقال إن حقيقة منابع النيل لم تعرف، وسمعت إن سلطان مصر أرسل بعثة لتتبع شاطئ النيل سنة كاملة ودرسه ولكن أحدًا لم يعرف حقيقة منبعه، ويقال إنه يأتي من جبل في الجنوب يسمى جبل القمر»<sup>(107)</sup>. وهكذا، إن بعض الملامح التي انطوت عليها صورة شعوب القرن الأفريقي في كتابات الرحالة والجغرافيين العرب، موروثه من الأمم الأخرى، مثل اليونانيين وغيرهم.

### 3 - أثر المناخ السلطاني وإشارات ابن حوقل إلى العصبية

إن ملامح صورة شعوب القرن الأفريقي في كتابات الرحالة والجغرافيين العرب والمسلمين، تأثرت إلى حد كبير بالمناخ السلطاني، أو مناخ البلاط والديوان، في الفكرة وفي التدوين ومنهجه. ذلك لأن الأدب الجغرافي ارتبط منذ نشأته عند العرب والمسلمين بالبلاط والملوك والساسة والسادة. وهذا ما أشار إليه ابن حوقل في مقدمة كتابه، وهو يتحدث عن علم معرفة الأقاليم، والممالك والمسالك قائلًا: «إنه علم يتفرد به الملوك الساسة، وأهل المرات والسادة من جميع الطبقات»<sup>(108)</sup>. ولهذا، فإنه من الطبيعي أن نجد بعض الكتب والرحلات، أنجزت بطلب من السلاطين والملوك، مثلما هي الحال مع الإدريسي الذي وضع كتاب نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، تلبيةً لطلب رُجَّار الثاني (ت 548هـ) صاحب جزيرة صقلية. واشتهر الكتاب قديمًا باسم كتاب رُجَّار. وكذلك رحلة ابن سليم الأسواني التي وردت الإشارة إليها آنفًا،

(105) ابن خرداذبة، ص 176.

(106) المقدسي، ص 22.

(107) خسرو، ص 19.

(108) ابن حوقل، ص 70.



فإنها كانت بمنزلة التقرير عن المنطقة التي زارها. ويرى بعضهم أن كتاب ابن حوقل يصبُّ في الاتجاه ذاته؛ إذ إنه «كان عَيْنًا للفاطميين». أما ابن بطوطة فنزل بعد رحلاته في فاس وأقام في حاشية السلطان أبي عنان من أمراء بني مَرين، يحدثُ الناس بما رآه وما سمعه، فأمره السلطان أن يكتب هذه الأخبار؛ ولما كان الهنود قد سلبوه في بعض جولاته في الهند ما كان قد دَوَّنه كله في مذكراته، أَملى عن ظهر قلبه ما تذكره، على كاتب السلطان محمد بن جُزَي الكلبلي<sup>(109)</sup>. وحكى ابن بطوطة رحلته في مسجد فاس في عام 754هـ/ 1353م، بعد أن مضى عليها نحو عقد من الزمان. تحدَّث محمود الشرقاوي في كتابه رحلة مع ابن بطوطة من طنجة إلى الصين والأندلس وأفريقيا، عن النقد والشكوك حول رحلة ابن بطوطة. وأشار إلى عدد كبير من النقاد، وكان أول الشاكين أو المشككين وأعلامهم صوتًا، الرحالة والمؤرخ ابن خلدون الذي عاصر ابن بطوطة، وسمع عن بعض ما تحدث به من أنباء رحلاته، فكتب ابن خلدون في مقدمته نقدًا للحكايات التي رواها ابن بطوطة. أورد محمود شرقاوي أحد النصوص النقدية لابن خلدون، حيث أشار فيه إلى موقف الناس من حكي ابن بطوطة قائلاً: «فتناجى الناس بتكذيبه»<sup>(110)</sup>.

الشاهد أن كتابة التقارير للملوك والسلاطين، وحكي الرحلات في مجالسهم، وتولي كتابهم التحرير لرحلات مضى على القيام بها أكثر من عقد من الزمان؛ ربما عزز النزعة التشويقية عند الروي والحكي أو عند التحرير بالجنوح نحو الغريب والمدهش، والشطح في تصوير المشاهد، سعيًا إلى إمتاع السامعين والقراء واستثارة خيالهم وإدهاشهم بالغريب من المشاهد والأخبار. من المعروف أن عدد القراء في ذلك الوقت كان محدودًا، ولهذا، فإن للحكي والروي تأثيرًا كبيرًا خصوصًا في مجالس السلاطين والملوك. لكن من هم السامعون في تلك المجالس؟ هم ملوك وسلاطين ووزراء وكبار الديوانيين، ومستشارو بلاط... إلخ. الشاهد، أن المناخ الديواني أو السلطاني ليس مناخًا

(109) ابن بطوطة، ص 5 - 7.

(110) محمود الشرقاوي، رحلة مع ابن بطوطة من طنجة إلى الصين والأندلس وأفريقيا (القاهرة:

مكتبة الأنجلو المصرية، 1968)، ص 13 - 16.

مناسبًا أو أمينًا أو صحيحًا لكتابة التاريخ، ولكنه المناخ الأنسب لصوغ المعاني والمفاهيم، ورسم الصور، وتنزيلها أو تسريبها إلى الرعية.

يُضاف إلى ذلك أمر مهم، وهو أن ما جاء في كتب الرحالة والجغرافيين لم يكن بمعزل عن مسألة العصبية للبلدان أو العصبية للأقوام، أكانت العصبية لدى الجغرافي أو الرحالة أو في المناخ السلطاني، بحكم الصراعات السياسية، والرغبة التوسعية ... إلخ، أم لدى إفادات من سألته الرحالة أو الجغرافي في أي إقليم من أقاليم الأرض. الشاهد أن ما جاء في بعض كتب الرحالة والجغرافيين لا يخلو من عوامل هذه العصبيات. ولعل ما أورده ابن حوقل يؤكد ذلك. قال ابن حوقل: «... وبعض ما أنا ذاكره فقد يوجد في الأخبار متفرقًا، ولا يتعذر على من أراد تقصي شيء من ذلك من سافرة أهل كل بلد، وإن كانت المتعصبية للبلدان والقبائل جارية على خلاف ما توخيته، وشرعت فيه ورسمته من قصدها لحقائق، وإيرادها على ما هي عليه من طرائفها»<sup>(111)</sup>.

#### 4 - إطلاق الأحكام وتعميمها على شعوب المنطقة

تبيّن الكتابات أن بعض الرحالة والجغرافيين أطلق أحكامًا في وصفه، وعممها على شعوب منطقة القرن الأفريقي، مثل وصف ابن بطوطة لمدينة زيلع، فهو يقول: «ووصلت إلى مدينة زيلع... وهي مدينة كبيرة لها سوق عظيمة، إلا أنها أقدر مدينة في المعمور وأوحشها وأكثرها نتنًا»<sup>(112)</sup>. ووصف ابن جبير لأهل عيذاب البجاة قائلاً: «أهلها الساكنون بها قبيل من السودان يعرفون بالبجاة... وهذه الفرقة من السودان المذكورين فرقة أضل من الأنعام سبيلًا وأقل عقولًا... وبالجمله فهم أمة لا أخلاق لهم، ولا جناح على لاعنهم»<sup>(113)</sup>. وتكررت الوصوف وإطلاق الأحكام وتعميمها على شعوب منطقة القرن الأفريقي. يبدو لي أن مسألة إطلاق الأحكام تقرأ في سياقها

(111) ابن حوقل، ص 11.

(112) ابن بطوطة، ص 252.

(113) ابن جبير، ص 48 - 49.

التاريخي، وفي تقديري أنها تعود إلى المناخ العام وطبيعته وقتئذ؛ إذ لاحظت أن إطلاق الأحكام على شعوب أقاليم «المعمورة» واضح جدًا في كتابات الرحالة والجغرافيين، وهذا أمر يحتاج إلى مزيد من البحث والتنقيب. ومن النماذج على إطلاق الأحكام، والاستنتاجات بثقة مفرطة، وهي كثيرة، منها مثلاً قول المقدسي: «واعلم أن كل بلد فيه صاد فأهله حمق إلا البصرة، فإن اجتمعت صadan مثل المصيصة وصرصر فتعوذ بالله، وكل بلد نسبت صاحبه إليه فلقيت الزاي الياء فهو داه مثل رازي مروزي سجزى، وكل بلد آخره آن فله خاصية أو طيبة مثل جرجان موقان أرجان، وكل بلد شديد البرد فأهله أسمن وأضخم وأحسن وأكبر لحى مثل فرغانة وخوارزم وأرمينية، وكل بلد على بحر أو نهر فالزنى أو اللوطة فيه كثير مثل سيراف وبخارا وعدن، وكل بلد يحيط به أنهار، فإن في أهله شغبًا وخروجًا مثل دمشق وسمرقند والصليق، وكل بلد رحب رخى فإن المعاش به ضيقة إلا بلخ»<sup>(114)</sup>. وكذلك قول اليعقوبي وهو يصف العراق، ويفضلها على معظم البلدان، فالعراق مثلما قال اليعقوبي: «ليست كالشام الوبيثة الهواء، الضيقة المنازل الحزنة الأرض، المتصلة الطواعين، الجافية الأهل. ولا كمصر المتغيرة الهواء، الكثيرة الوباء، التي إنما هي بين بحر رطب، عفن، كثير البخارات الرديئة، التي تولد الأدوية، وتفسد الغذاء، وبين الجبل اليابس الصلد، الذي ليسه، وملوحتة، وفساده، لا ينبت فيه خضر ولا ينفجر منه عين ماء. ولا كأفريقيا (منطقة تونس) ... الجافية الأهل، الكثيرة العدو...»<sup>(115)</sup>.

يبدو أن إطلاق الأحكام كان سمة العصر، ولا يتصل الأمر بإقليم بعينه، ففي حديثه عن ذكر الخصائص في الأقاليم، تحدث المقدسي بإسهاب عن صفات أهل كل بلد وسماتهم. ومن بين ما قاله وصفه بكل ثقة أهل بعض البلدان قائلاً: «وأهل بغداد قليلو الأعمار، وصنعاء ونيسابور بالضد، وليس أكثر ولا أرذل من مذكري نيسابور، ولا أطمع من أهل مكة، ولا أفقر من أهل يثرب،

(114) المقدسي، ص 33 - 35.

(115) اليعقوبي، مختصر كتاب البلدان، ص 9.

ولا أعف من أهل بيت المقدس، ولا آدب من أهل هراة وبيار، ولا أذهن من أهل الري، ولا أنقب من أهل سجستان، ولا أبخس من أهل عمان، ولا أجهل من أهل عمان، ولا أصح موازين من أهل الكوفة وعسكر مكرم، ولا أحسن من أهل حمص وبخارا، ولا أقبح من أهل خوارزم، ولا أحسن لحى من الديلم، ولا أشرب للخمور من أهل بعلبك ومصر، ولا أفسق من أهل سيراف، ولا أعصى من أهل سجستان ودمشق، ولا أشغب من أهل سمرقند والشاش، ولا أوطا من أهل مصر، ولا أبله من أهل البحرين، ولا أحمق من أهل حمص... إلخ»<sup>(116)</sup>.

الخلاصة أن إطلاق الأحكام على الأقوام والشعوب وأهل الأمصار كان سمة سائدة في ذلك العصر.

## 5 - الخرافة وعناصر الدهشة

كانت الخرافة والمبالغات واضحة في كتابات الرحالة والجغرافيين. ويبدو أنه كلما كانت المنطقة جديدة أو بعيدة من إقليم الجغرافي أو الرحالة، مثلما هي الحال بالنسبة إلى منطقة القرن الأفريقي، كانت تلك المنطقة ميداناً للمبالغات والخرافة. ومن الملاحظات أن بعض هؤلاء الرحالة والجغرافيين كان يصدق ما يُحكى له من أساطير وخرافات، ويدونها من دون تمحيص أو تدقيق. تحدث القزويني مثلاً عن بلاد التبر، وهي عنده بلاد السودان، مثلما أشار، وتحدث عن قطف الذهب قائلاً: «والذهب ينبت في رمل هذه البلاد كما ينبت الجزر بأرضنا، وأهلها يخرجون عند بزوغ الشمس ويقطفون الذهب»<sup>(117)</sup>. وقال عن بلاد البجة: «بلاد متصلة بأعلى عذاب... بها معادن الزمرذ... وزمرذها أحسن أصناف الزمرذ الأخضر السلقي الكثير المائية، يسقى المسموم منه فيبرأ، وإذا نظرت الأنفى إليه سالت حدقتها»<sup>(118)</sup>. وحكى ناصر خسرو قائلاً: «وقد حكى لي رجل أعتمد على قوله من مدينة عذاب قال كنت في سفينة محملة بالجمال

(116) المقدسي، ص 33.

(117) القزويني، ص 18 - 19.

(118) المصدر نفسه، ص 18 - 19.

لأمير مكة فمات جمل منها فرموه في البحر فابتلعتة سمكة في الحال ولم يبق خارج فمها غير رجله فجاءت سمكة أخرى وابتلعت هذه السمكة بالجمل ولم يظهر عليها أي أثر من ذلك ويسمى هذا السمك بالقرش<sup>(119)</sup>. ومن الخرافات أيضًا، ما أورده ابن بطوطة عن «ذكر النساء ذوات الثدي الواحد» قال ابن بطوطة: «وفي بعض تلك الجزائر، رأيت امرأة لها ثدي واحد في صدرها، ولها ابتتان إحداهما كمثلهما ذات ثدي واحد، والأخرى ذات ثديين، إلا أن أحدهما كبير فيه اللبن، والآخر صغير لا لبن فيه. فعجبت من شأنهن...»<sup>(120)</sup>. وتحدث ابن بطوطة في وصفه لمرسى عيذاب وسواكن قائلاً: «ورأيت في ذلك المرسى عجبا، وهو خور مثل الوادي يخرج من البحر، فكان الناس يأخذون الثوب ويمسكون بأطرافه ويخرجون به، وقد امتلأ سمكا، كل سمكة منها قدر الذراع...»<sup>(121)</sup>. مثلما وصف أحد الأبطال من بلاد الحبش، وهو مثلما أشار (من عبيد السلطان)، بأنه رجل ضخم يأكل الشاة عن آخرها وحده. قال ابن بطوطة: «وكان أمير علابور بدر الحبشي من عبيد السلطان، وهو من الأبطال الذين تضرب بهم الأمثال، وكان لا يزال يغير على الكفار منفردا بنفسه، فيقتل ويسبي، حتى شاع خبره واشتهر أمره وهابه الكفار. وكان طويلا ضخما يأكل الشاة عن آخرها في أكلة. وأخبرت أنه كان يشرب نحو رطل ونصف من السمن بعد غذائه على عادة الحبشة ببلادهم، وكان له ابن يدانيه في الشجاعة»<sup>(122)</sup>.

جاء أيضًا في بعض كتابات الرحالة والجغرافيين وصف لبعض حيوانات المنطقة التي أدهشتهم، مثل الزرافة وفرس البحر، والتمساح في النيل، وغيرها. مثلاً يقول اليعقوبي: «والنيل يجري من وراء علوة إلى أرض السند في النهر الذي يقال له مهران، كما يجري في نيل مصر... وفي نهر مهران التماسيح، كما في نيل مصر...»<sup>(123)</sup>. ويقول المقدسي: «وفي النيل دابة تسمى التمساح على

(119) خسرو، ص 32.

(120) ابن بطوطة، ص 298.

(121) المصدر نفسه، ص 244.

(122) المصدر نفسه، ص 271.

(123) اليعقوبي، مختصر كتاب البلدان، ص 94 - 95.

شبه الحرذون رأسه ثلث بدنه لا يعمل فيه السلاح إلا تحت إبطيه وفمه يختطف الإنسان...»<sup>(124)</sup>. ويقول الإصطخري: «وفي هذا النهر يكون التمساح... وربما خرج من الماء فمشى في البر، وليس له في البر سلطان ولا يضر أحدًا، وجلده يشبه السفن الذي تتخذ منه مقابض السيوف، لا يعمل السلاح فيه إلا تحت يديه ورجليه ومكان إبط...»<sup>(125)</sup>. يقول الحميري: «والتمساح لا يكون إلا في نيل مصر... وهو بري وبحري لأنه يخرج إلى البر ويقيم به اليوم والليلة»<sup>(126)</sup>. ويقول المقرئزي: «ومن عجائب النيل فرس البحر. قال عبد الله بن أحمد بن سليم الأسواني في كتاب أخبار النوبة: ومسافة ما بين دُنُقلة إلى أول بلد علوة أكثر مما بين دُنُقلة وأسوان... وفي هذه الأماكن جزائر عظام مسيرة أيام فيها الحيات والوحوش والسباع... وفرس البحر يكثر في هذا الموضع»<sup>(127)</sup>. وتحدث القزويني عن الزرافة قائلاً: «والزرافة أيضًا، وهي دابة عجيبة منحنية إلى خلفها لطول يديها وقصر رجليها...»<sup>(128)</sup>. وتحدث الحميري عن دابة بحرية في مراسي عيذاب وسواكن، وهي تشبه المرأة، قال في وصفها: «... وهناك دابة من دواب البحر يقال له الطلوم لها فرج كفرج المرأة وثديان كثدييها يقع عليها الملاحون، وتسير منها السفن إلى جزيرة باضع، وهي أيضًا في ساحل البجاة والحبشة وأهلها مسلمون»<sup>(129)</sup>... وهكذا.

## 6 - الوصف ومستوى المعرفة ونوع التعليم

يبدو أن المستوى المعرفي ونوع التعليم الذي تلقاه الرحالة أو الجغرافي، يتحكم بنوع اهتماماته، وطبيعة انطباعاته، ونوع المشاهدات التي سجلها. فكلما كان الرحالة أوسع في معرفته وتعليمه كان أكثر معقولة وأقل شطوحًا

(124) المقدسي، ص 193.

(125) الإصطخري، ص 39 - 42.

(126) الحميري، ص 588.

(127) أبو العباس أحمد بن علي المقرئزي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ص 82،

من: المكتبة الإسلامية الشاملة، على الموقع الإلكتروني: (Accessed 17/6/2011) <www.islamport.com>

(128) القزويني، ص 39.

(129) الحميري، ص 332.

وأقل نزوعًا إلى الخرافة. وربما كان أكثر تفصيلًا في وصفه، وأكثر تركيزًا على جوانب حضارية، تكون غائبة عند الآخرين. نلمح ذلك عند الإدريسي، إذ وصف النساء واحتفى بجمالهن، وكان في وصفه دقيقًا للغاية، ربما يعود ذلك لاهتمام خاص منه بالنساء. وكذلك فعل الحميري. ونلمح ذلك أيضًا عند الإصطخري والمقدسي وابن بطوطة في وصف الأهرامات، وستأتي الإشارة إلى ذلك لاحقًا. كان تأثير الفقه واضحًا أيضًا في انطباعات بعضهم. نظر ابن جبير، وهو الفقيه والعالم في الحديث النبوي، الذي كثيرًا ما يختم الفقرات في نص رحلته بـ: «فسبحان الموجد للعجائب لا إله سواه»<sup>(130)</sup>، وما شابه ذلك، نظر ابن جبير إلى المنطقة في أثناء زيارته لها، من خلال رؤية الفقيه، وبمنظار عالم الدين، فالبحر «بحر القزم، الحبشة، المالح (البحر الأحمر)... إلخ»، عند ابن جبير هو بحر فرعون، والبجة أمة لا أخلاق لها، ويفتي بأن لا جناح على لاعنهم، فهو يصف البجة قائلًا: «وبالجملة فهم أمة لا أخلاق لهم، ولا جناح على لاعنهم»<sup>(131)</sup>. ويصف مدينة عيذاب، بأنها مدينة ملعونة لأن الحجيج يعانون فيها. فهو يقول: «وأعظم أجور الحجاج على ما يكابدونه ولا سيما في تلك البلدة الملعونة، ومما لهج الناس بذكره قبائحها حتى يزعمون [كذا] أن سليمان بن داود، على نبينا وعليه السلام، كان اتخذها سجنًا للعفارة»<sup>(132)</sup>. وعن أهل عيذاب يقول: «لكنهم ببلدة لا رطب فيها ولا يابس قد ألفوا بها عيش البهائم؛ فسبحان محبب الأوطان لأهلها، على أنهم أقرب الوحش منهم للأنس»<sup>(133)</sup>. على الرغم من ابن جبير وصف في بادئ الأمر عيذاب من أحفل مراسي الدنيا، قائلًا: «وهي من أحفل مراسي الدنيا بسبب أن مراكب الهند واليمن تحط فيها وتقلع منها زائدًا مراكب الحجاج الصادرة والواردة». من الواضح من هذه النصوص ونصوص غيرها لدى ابن جبير، أنه صبَّ غضبه على البجة وعلى مدينة عيذاب وأهلها، بسبب عناء ومعاناة الحجيج، هذا إذا ما نظرنا إلى الأمر

(130) ابن جبير، ص 35 - 38.

(131) المصدر نفسه، ص 48 - 49.

(132) المصدر نفسه، ص 49 - 51.

(133) المصدر نفسه، ص 46 - 47.

بحسن نية. وهنا يبرز بعض الأسئلة التي تطرح نفسها<sup>(134)</sup>: من الذي كان يدير عمليات سفر الحجاج عبر البحر من عذاب؟ هل هم البجة أم غيرهم؟ وهل كان البجة يعرفون ركوب البحر؟ هذا ما كان بشأن ابن جبير عن أهل عذاب. أما عند ابن بطوطة، فأهل عذاب غير أولئك الذين هجاهم ابن جبير. يقول ابن بطوطة: «وصلنا إلى عذاب ... فتلقنا أهلها بالخبز والتمر والماء وأقمنا بها أيامًا واكثرنا الجمال ...»<sup>(135)</sup>.

## 7 - الإشارة إلى الآثار وعراقا المنطقة الحضارية

على الرغم من العراقا الحضارية لشعوب القرن الأفريقي، إذ شهدت منطقتهم حضارات عظيمة ومبادرات حضارية باكرة، مثل كوش وأكسوم وغيرها، فإنه لم ترد إشارات إلى هذه العراقا الحضارية، مثل الحديث عن الآثار ونحو ذلك، في كتابات الرحالة والجغرافيين العرب والمسلمين، سوى بعض الإشارات المحدودة. تحدث الإصطخري عن الأهرامات، وقدم وصفًا مفصلاً عن طولها وعرضها وارتفاعها، وأشار إلى كتابة يونانية على جدرانها، ومن قوله: «... وفي هذين الهرمين طريق في باطن الأرض مخترق، وأصح ما سمعت في الأهرام أنها قبور الملوك الذين كانوا بتلك الأرض»<sup>(136)</sup>. ويقول المقدسي في حديثه عن مصر والنيل: «وفيه عجائب منها الهرمان اللذان هما أحد عجائب الدنيا من حجارة شبه عمارتين ارتفاع كل واحدة أربعمئة ذراع بذراع الملك في عرض مثلها قد ملئت بكتابة يونانية وفي داخلهما طريقان إلى أعلاهما وطريق تحت الأرض نبيه موضوعة في الرمال وسمعت فيهما أشياء مختلفة، فمنهم من قال هما طلسمان ومنهم من قال كانتا أهراء يوسف، وقيل بل كانت هي قبورهم. وقرأت في كتاب ابن الفقيه أنهما للرميل المحبوس ويقال مكتوب عليهما إني بنيتهما، فمن كان يدعي قوة في ملكه فليهدمهما»<sup>(137)</sup>.

---

(134) هذه الأسئلة المهمة، لفت نظري إليها أستاذي البروفيسور يوسف فضل حسن، وذلك

أثناء نقاش وحوار بيني وبينه عن هذه الدراسة.

(135) ابن بطوطة، ص 281 - 284.

(136) الإصطخري، ص 40 - 42.

(137) المقدسي، ص 194.



وتحدث ابن بطوطة قائلاً: «والأهرام بناء بالحجر الصلد المنحوت، متناهي السمو مستدير متسع الأسفل، ضيق الأعلى كالشكل المخروط ولا أبواب لها، ولا تعلم كيفية بنائها»<sup>(138)</sup>. وفي الأغلب أن عدم ذكر الأهرامات والآثار إلّا لدى قلة من الرحالة والجغرافيين، يعود إلى الجهل بها، وهذا أمر طبيعي. فالإصطخري الذي كان من بين القلة التي تحدثت عن أهرامات المنطقة نجده يصف أهلها بأنهم ليسوا من أهل الممالك التي تستحق الذكر. إذ تحدث عن صورة الأرض وأشار إلى أن بها أربع ممالك هي: مملكة إيران شهر، وهي مملكة فارس وقصبتها بابل، ومملكة الروم والشام ومصر والمغرب والأندلس، ومملكة الروم، ومملكة الصين، ثم قال: «ولم نذكر بلد السودان في المغرب والبيعة والزنج ومن في أعراضهم من الأمم، لأن انتظام الممالك بالديانات والآداب والحكم وتقويم العمارات بالسياسة المستقيمة، وهؤلاء مهملون لهذه الخصال، ولا حظّ لهم في شيء من ذلك فيستحقون به أفراد ممالكهم بما ذكرنا به سائر الممالك...»، ثم استدرك مشيراً إلى صلات ممالك النوبة والحبشة قبل الإسلام بالروم، قائلاً: «غير أن بعض السودان المقاريين لهذه الممالك المعروفة يرجعون إلى ديانة وريضة وحكم، ويقاريون أهل هذه الممالك مثل النوبة والحبشة، فإنهم نصارى يرتسمون بمذاهب الروم، وقد كانوا قبل الإسلام يتصلون بمملكة الروم على المجاورة، لأن أرض النوبة متاخمة لأرض مصر والحبشة على بحر القلزم، وبينها وبين أرض مصر مفازة فيها معدن الذهب، ويتصلون بمصر والشام من طريق بحر القلزم، فهذه الممالك المعروفة، وقد زادت مملكة الإسلام بما اجتمع إليها من أطراف هذه الممالك»<sup>(139)</sup>.

هذا عين ما قاله ابن حوقل وبتطابق تام<sup>(140)</sup>، الأمر الذي يفيد أن أحدهم نقل عن الآخر.

قدم اليعقوبي وصفاً شاملاً لممالك منطقة القرن الأفريقي، وأشار إلى

(138) ابن بطوطة، ص 17.

(139) الإصطخري، ص 15 - 17.

(140) ابن حوقل، ص 19 - 20.

أنها تتكوّن من ست ممالك، ثم تحدث عنها واصفًا حالها وأحوالها، وحدّد حدود بعضها. هنا، تجدر الإشارة إلى أن الممالك الست التي أشار إليها اليعقوبي تكاد، من حيث حدودها الجغرافية، تمثّل منطقة القرن الأفريقي التي هي موضوع هذه الدراسة وفقًا للإطار الجغرافي الذي وردت الإشارة إليه آنفًا. تحدث اليعقوبي عن البجة وأنهم بين النيل والبحر، ولهم ممالك عدة، أولها مملكة البجة من حد أسوان، وهي آخر عمل المسلمين. والمملكة الثانية هي مملكة بقلين، وهي كثيرة المدن، واسعة. ثم المملكة الثالثة: بازين، وهم يتاخمون مملكة علوة من النوبة، ويتاخمون بقلين من البجة... والمملكة الرابعة يقال لها: جارين، ولهم ملك خطير، وملكه ما بين: باضع، إلى موضع يقال له: حل الدجاج. والمملكة الخامسة يقال لها: قطعة، وهي آخر ممالك البجة، ومملكتهم واسعة من باضع، إلى موضع فيكون. ثم المملكة السادسة، مملكة النجاشي، وهي بلد واسع، عظيم الشأن، ومدينة المملكة كعبر، ولم تزل العرب تأتي إليها للتجارة، ولهم مدن عظام، وساحلهم دهلك. والنجاشي على دين النصرانية اليعقوبية، وآخر مملكة الحبشة الزنج، وهم يتصلون بالسند وما ضارع هذه البلدان، ويتصل أيضًا بما دون الزنج ما يتاخم السند والكرك، وهم قوم لهم حساب، واجتماع قلوب<sup>(141)</sup>. بينما تحدث ابن حوقل عن ملوك النوبة قائلاً: «وملوك النوبة اثنان: ملك المقرّة، وهو ملك دُنقلّة، وملك علوة وملك المقرّة تحت ملك علوة... أمّا بلد الحبشة فملكتهم امرأة مذ سنين كثيرة، وهي القائلة لملك الحبشة والمعروف بالحضاني. وهي مقيمة إلى يومنا هذا مستولية على بلدها وما جاورها من بلد الحضاني في دبور بلد الحبشة، وهو بلد عظيم لا غاية له ومفاوز وبرار يتعذر مسلكها»<sup>(142)</sup>. هنا، لا بدّ من ملاحظة الفاصل الزمني بين ابن حوقل واليعقوبي. وتحدث أيضًا ابن خرداذبة عن ملوك الأرض، وأشار إلى ملوك بعض الممالك في منطقة القرن الأفريقي مثل: «ملك النوبة كابيل، وملك الحبشة النجاشي»<sup>(143)</sup>. كذلك أشار القزويني، أيضًا، إلى ملك النوبة، وكذلك

(141) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ص 217 - 219.

(142) ابن حوقل، ص 25.

(143) ابن خرداذبة، ص 16 - 17.

الإدريسي الذي كتب قائلاً: «وأما بلاد النوبة... فمنها مدينة كوشة... وملك النوبة يسمّى كاسل، وهو اسم يتوارثه ملوك النوبة وقرارته ودار ملكه في مدينة دُنقلة»<sup>(144)</sup>.

الشاهد أن كتب الرخالة والجغرافيين أشارت إلى ممالك البجة والنوبة والحبشة، لكنها خلت من الحديث عن الآثار الحضارية لممالك كوش وأكسوم وغيرها، باستثناء إشارات قليلة قدمت وصفًا للأهرامات.

## سادسًا: بعض ملامح صورة شعوب القرن الأفريقي في كتابات الرخالة والجغرافيين

اتّسمت وصوف الرخالة والجغرافيين لشعوب منطقة القرن الأفريقي وبلدانهم بالاختلاف في بعض الجوانب والاتفاق في جوانب أخرى. ويمكن الوقوف على ذلك من خلال الآتي:

### 1 - وصف الأقوام والشعوب

وصف الرخالة والجغرافيون بعض النواحي التي زاروها في منطقة القرن الأفريقي، وصفًا دقيقًا شمل الأقوام (الرجال والنساء) والبلدان والأرض والمياه والأنهر والطعام واللغة والدين والقبائل والتقاليد والعادات... إلخ. وهم لم يكونوا على اتفاق في وصفهم؛ إذ اتفقوا في بعض الوصوف، واختلفوا في بعضها الآخر. وتناقضت أحيانًا أوصافهم لسمات الأقوام وخصائص البلدان. كان هناك اتفاق، إلى حد ما، على سواد ألوان شعوب المنطقة، وتحليلهم بسمّة الشجاعة، وأنهم «رماة الحدق» (البجة والنوبة). يقول اليعقوبي: «والبجة ينزلون خيام جلود، وينتفون لحاهم، ويتزعون فلك ثدي الغلمان لثلا يشبه ثديهم ثدي النساء، ويأكلون الذرة وما أشبهها، ويركبون الإبل، ويحاربون عليها كما يُحارب على الخيل، ويرمون بالحرا ب فلا يخطئون... ومذهبهم مثل مذهب الحدارية، وليس لهم شريعة إنما كانوا يعبدون صنمًا يسمّونه ححاخوا»<sup>(145)</sup>. ووصف

(144) الإدريسي، ص 39 - 40.

(145) اليعقوبي، مختصر كتاب البلدان، ص 95.

الإصطخري البجة وكذلك ابن حوقل، مثلما ورد آنفًا، بأنهم أشد سوادًا من الحبشة، وقالوا إن ألوانهم تقرب من ألوان العرب بين السواد والبياض. وعن شجاعة البجة والنوبة يقول الحميري: «ولما افتتحت مصر أمر عمر (رضي الله عنه) أن تغزى النوبة فوجدهم المسلمون يرمون الحديق فذهبوا إلى المصالحة فأبى عمرو بن العاص (رضي الله عنه) من مصالحتهم حتى صرف عن مصر ووليها عبد الله بن سعد بن أبي سرح سنة إحدى وثلاثين، فقاتلوه قتالًا شديدًا، فأصبحت عين معاوية بن حديج (رضي الله عنه) وعيون جماعته، فحينئذ سموا رماة الحديق. قال الشاعر: لم ترَ عيني مثل يوم دمقلة [دُنقلة]... والخيل تعدو بالدروع مثقلة»<sup>(146)</sup>. كذلك وصف ابن بطوطة البجة بأنهم سود الألوان، وبأنهم أهل نجدة وشجاعة بقوله: «... البجة، وهم سكان تلك الأرض سود الألوان، لباسهم الملاحف الصفرة، ويشدون على رؤوسهم عصائب حمرة، عرض الأصبع، وهم أهل نجدة وشجاعة...»<sup>(147)</sup>. وفي موقع آخر من رحلته تحدث ابن بطوطة عن عيذاب وأهلها قائلًا: «وأهلها البجة، وهم سود الألوان يلتحفون بملاحف صفراء، ويشدون على رؤوسهم عصائب يكون عرض العصاية أصبعًا وهم لا يورثون البنات. وطعامهم ألبان الإبل ويركبون المهاري، ويسمونهم الصهب»<sup>(148)</sup>. وهذا يفيد أن بعض الكتب تحوي التكرار.

وصف معظم الرحالة والجغرافيين البجة بأنهم أهل سماحة وكرم، جاء ذلك عند الإصطخري، وكذلك عند ابن حوقل في وصف متطابق بأن البجة: «فيهم كرم وسماحة في إطعام الطعام...»<sup>(149)</sup>، وآخرون غيرهم. بينما شذ عن ذلك ابن جبير الذي وصف أهل عيذاب، البجة (وعنده البجة)، قائلًا: «أهلها الساكنون بها قبيل من السودان يعرفون بالبجة... وهذه الفرقة من السودان المذكورين فرقة أضل من الأنعام سييلاً وأقل عقولاً لا دين لهم سوى كلمة التوحيد التي ينطقون بها إظهارًا للإسلام، ووراء ذلك من مذاهبهم الفاسدة

(146) الحميري، ص 236 - 237.

(147) ابن بطوطة، ص 244.

(148) المصدر نفسه، ص 52 - 54.

(149) ابن حوقل، ص 56.

وسيرهم ما لا يرضى ولا يحل، ورجالهم ونساؤهم يتصرفون عراة إلا خرقاً يسترون بها عوراتهم، وأكثرهم لا يسترون»<sup>(150)</sup>.

يذهب ابن جبير مطلقاً حكمه بل مفتياً، وهو العالم بالفقه والحديث، قائلاً: «وبالجملة فهم أمة لا أخلاق لهم، ولا جناح على لاعنهم»<sup>(151)</sup>. أما أهل عيذاب عند ابن بطوطة، فهم غير أولئك الذين هجاهم ابن جبير. يقول ابن بطوطة: «وصلنا إلى عيذاب ... فتلقانا أهلها بالخبز والتمر والماء وأقمنا بها أياماً واكثرنا الجمال...»<sup>(152)</sup>.

في ما يتعلق بمسألة السلم والحرب في ديار البجة وبلاد النوبة، أجمع الرحالة والجغرافيون، إلا واحداً هو ابن جبير، على أن البجة والنوبة أهل سلم، وليسوا بأهل شر، وأشار بعضهم إلى اتفاق البقط. إن اتفاق البقط في الواقع جعل المنطقة «دار صلح»، وبهذا فهي ليست «دار حرب» أو «دار إسلام». ومن المعروف أن ذلك الاتفاق حكم العلاقات بين المسلمين والنوبة لفترة تقارب الستة قرون. قال اليعقوبي عن البجة: «وهم بين النيل والبحر، ولهم عدة ممالك... وهم مسالمون للمسلمين، والمسلمون يعملون في بلادهم في المعادن»<sup>(153)</sup>. وقال ابن خرداذبة: «... البجة والنوبة، وهم مصالحوهم على ضريبة تسمى البقط وليس بينهم وبين المسلمين محاربة»<sup>(154)</sup>، وكذلك قال الإصطخري، مثلما ورد آنفاً، أن البجة والنوبة: «أهل سلم ليسوا بدار حرب...»، وكذلك ابن حوقل في حديثه عن البجة والنوبة قال: «والجميع أهل سلم وليست دارهم بدار حرب». ويقول الإدريسي: «وبين أرض النوبة وأرض البجة قوم رحالة يقال لهم البليون، ولهم صرامة وعزم وكل من حولهم من الأمم يهادنونهم ويخافون ضرهم وهم نصارى خوارج على مذهب اليعقوبية، وكذلك جميع أهل بلاد النوبة والحبشة وأكثر أهل البجة نصارى خوارج

(150) ابن جبير، ص 49.

(151) المصدر نفسه، ص 48 - 49.

(152) ابن بطوطة، ص 281 - 284.

(153) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ص 217 - 219.

(154) ابن خرداذبة، ص 365.

على مذهب اليعاقبة»<sup>(155)</sup>. ونجد ناصر خسرو وصف البجة بأنهم لا دين لهم، لكنهم ليسوا أشرازا. بل تفرد عن غيره من الرخالة والجغرافيين واصفاً البجة بأنهم لا يسرقون، بينما كان المسلمون يسرقون أبناء البجة ويحملونهم إلى المدن الإسلامية لبييعوهم فيها. تحدث ناصر خسرو عن ذلك دون غيره قائلاً عن البجة: «... وهم قوم لا دين لهم ولا ملة لا يؤمنون بنبي أو إمام ... وهم ليسوا أشرازا فهم لا يسرقون ولا يغيرون بل يشتغلون بتربية ماشيتهم ويسرق المسلمون وغيرهم أبناءهم ويحملونهم إلى المدن الإسلامية لبييعوهم فيها»<sup>(156)</sup>. ولم يشذ في هذا إلا ابن جبير. وصف ابن جبير البجة قائلاً: «... البجة، وهم نوع من السودان ساكنون بالجبال، الذي يسلم منهم يصل عذاب كأنه منشور من كفن، شاهدنا منهم مدة مقامنا أقواماً قد وصلوا على هذه الصفة في مناظرهم المستحيلة وهياتهم المتغيرة، آية للمتوسمين»<sup>(157)</sup>. من المهم هنا أن نلاحظ مسألة الفاصل الزمني بين ابن جبير والآخرين، إلى جانب أن ابن جبير مثلما ورد آنفاً، يتحدث من خلال تجربته وتجربة الحجيج في عذاب.

وردت إشارات أيضاً في بعض كتب الرخالة والجغرافيين عن الزغاوة. تحدث الحميري عنهم، وأشار إلى ديارهم وتجارتهم وطعامهم ولبسهم ... إلخ. ووصفهم بأنهم أكثر السودان حزناً، تحدث الحميري قائلاً: «زغاوة: من بلاد السودان، بينها وبين أنجيمي ستة أيام، وزغاوة مجتمعة الكور كثيرة البشر، شرب أهلها من الآبار، ولهم تجارات يسيرة وبضائع يتعاملون بها، وأكلهم الذرة ولحوم الجمال المقددة والحوث المصبر، والألبان عندهم كثيرة، ولباسهم الجلود المدبوغة يستترون بها، وهم أكثر السودان حزناً، وفي مانان يسكن أمير زغاوة وعاملها»<sup>(158)</sup>.

في حين تحدث بعض الرخالة والجغرافيين، ولا سيما القزويني وغيرهم،

(155) الإدريسي، ص 47.

(156) خسرو، ص 32.

(157) ابن جبير، ص 46 - 47.

(158) الحميري، ص 294.

مثلما ورد آنفًا، عن أكل لحوم البشر والعري واللباس...<sup>(159)</sup>، مثل قول القزويني عن أهل مدينة دُنقلة: «مدينة عظيمة ببلاد النوبة ... وأهلها عراة...»<sup>(160)</sup>، نجد الإدريسي يتحدث عن لبس النوبة قائلًا: «مدينة نوبة ... إليها تنسب النوبة وبها عرفوا وهي مدينة صغيرة وأهلها مياسير ولباسهم الجلود المدبوغة وأزر الصوف...»<sup>(161)</sup>. وأشار المقدسي إلى أن النوبة والحبس يبادلون السلع بالثياب قائلًا: «أما القرماطيون فتعاملهم بالملح، والنوبة والحبس بالثياب...»<sup>(162)</sup>. ونجد كذلك الحميري يصف أهل مدينة دمقلة [دُنقلة] قائلًا: «... وهي قاعدة ملك النوبة، وأهلها سودان، ومن النيل يشرب أهلها، لكنهم أحسن الناس وجوهًا وأجملهم شكلًا وطعامهم الشعير والذرة، والتمر يجلب إليهم من البلاد المجاورة لهم، وشرابهم المزر المتخذ من الذرة»<sup>(163)</sup>... وهم نصارى يعقوبية ويقرأون الإنجيل بلسان الروم الملكانية، وهم يغتسلون من الجنابة، لا يطأون في الحيفة...»<sup>(164)</sup>.

## 2 - وصف النساء

اختلف الرّحالة والجغرافيون في وصفهم نساء المنطقة؛ فبينما تحدث بعضهم عن جمال نساء المنطقة الفائق، وحلاوة معاشرتهن، وأنهن مختونات، ولهن أعراق طيبة، وهناك من أشار إلى غير ذلك، تحدث الإدريسي عن نساء النوبة، وقَدّم وصفًا تفصيليًا لجمالهن ونعته بالفائق. كذلك قارن بين نساء النوبة ونساء المجموعات الأخرى في المنطقة، وفضّل نساء النوبة في بعض السمات الجمالية على نساء البجة والحبشة والزنج. تحدث الإدريسي عن النوبة قائلًا: «وفي نسائهم جمال فائق وهن مختنات، ولهن أعراق طيبة ليست من أعراق السودان في شيء، وجميع بلاد أرض النوبة في نسائهم الجمال وكمال

(159) القزويني، ص 22 - 23.

(160) المصدر نفسه، ص 39.

(161) الإدريسي، ص 27 - 31.

(162) المقدسي، ص 241.

(163) الحميري، ص 236 - 237.

(164) المصدر نفسه، ص 236 - 237.

المحاسن وشفاهم رفاق وأفواههم صغار ومباسمهم بيض وشعورهم سبطة، وليس في جميع أرض السودان من المقازرة ولا من الغانيين ولا من الكانمين ولا من البجاة ولا من الحبشة والزنج قبيل شعور نسائهم سبطة مرسلّة إلّا من كان منهم من نساء النوبة ولا أحسن أيضًا للجماع منهم...»<sup>(165)</sup>.

تحدث اليعقوبي عن البجة وأشار إلى ختان الإناث قائلاً: «وهم بين النيل والبحر، ولهم عدة ممالك ... فأول مملكة البجة من حد أسوان... والمملكة الثانية مملكة بقلين: وهم الذين يتفنون لحاهم، ويقلعون ثناياهم، ويختنون...»<sup>(166)</sup>. وتحدث الحميري عن النساء المقورات من نساء النوبة قائلاً: «ومن النوبة النساء المعروفات بالمقورات لا يقدر أحد على افتضاض أبكارهن ولا مباشرتهن حتى يفتق القوابل من قبلها بقدر ما يحتاج للوطء، وهن أطيب النساء خلوة، فإذا حملت المرأة منهن وأقربت زاد القوابل في شق ذلك المكان، فإذا وضعت حملها عادت تلك الزيادة بالأدوية الملحمة حتى يلتئم، أخبر بذلك الثقات»<sup>(167)</sup>.

ختم الحميري حديثه عن النساء ومعاشرتهن بعبارة «أخبر بذلك الثقات». من الملاحظ أن معظم الرخالة والجغرافيين في مثل هذه المواقف التي تتعلق بوصف النساء ومعاشرتهن ... إلخ يختمون حديثهم بـ «أخبر بذلك الثقات»، أو «حدثنا ممن نثق فيهم»... وهكذا. ويبدو لي أن الأمر هنا يعود إلى الوازع الديني إلى جانب أن بعض هؤلاء الرخالة والجغرافيين يصنّف نفسه، ويصنّفه الآخرون في مصاف الفقهاء وعلماء الدين وعلماء الحديث وبعضهم قضاة. من الملاحظات المهمة أن بعض الرخالة والجغرافيين أشار إلى بعض العادات والمظاهر التي لا تزال مستمرة حتى يومنا هذا. ومن هذه العادات، عادة ختان الإناث، فهي عادة لا تزال مستمرة ومنتشرة في معظم دول منطقة القرن الأفريقي، على الرغم من الجهد المبذول، على تفاوتها، في محاربتها.

(165) الإدريسي، ص 27 - 31.

(166) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ص 217 - 219.

(167) الحميري، ص 58.



ارتبطت المنطقة بالجواري والخدم والرقيق، أيضًا؛ إذ أشار عدد كبير من الرحالة والجغرافيين إلى ذلك الارتباط. يقول المقدسي: «... والنوبة من وراء مصر، والبجة وراء عيذاب، والحبش وراء زيلع. والخدم الذين ترى على ثلاثة أنواع: جنس يحملون إلى مصر وهم أجود الأجناس، وجنس يحملون إلى عدن وهم البربر وهم شر أجناس الخدم، والجنس الثالث على شبه الحبش...»<sup>(168)</sup>. وتحدث المقدسي عن خصي الخدم، وتوسع في الحديث عن كيفية الخصي، والمتخصصين به، وتحدث عن جنسيات الخدم، وأشار إلى أن بعضهم «... يحملون إلى مدينة خلف بجانة أهلها يهود فيخصونهم...»<sup>(169)</sup>. وتحدث الإدريسي عن الجواري من نساء النوبة، وعن أسعارهن، وكيف أنهن موضع رغبة واستحسان لدى الملوك، قال الإدريسي: «نساء النوبة ولا أحسن أيضًا للجماع منهن، وإن الجارية منهن ليلغ ثمنها ثلاثمئة دينار وأقل من ذلك، ولهذه الخلال التي فيهن يرغب ملوك أرض مصر فيهن ويتنافسون في أثمانهن ويتخذونهن أمهات أولاد لطيب متعتن ونفاضة حسنهن. وذكر بعض الرواة أنه كان بالأندلس جارية من هؤلاء الجواري المتقدم ذكرهن عند الوزير أبي الحسن المعروف بالمصحفي، فما أبصرت عيناه قط بأكمل منها قَدًا ولا أصبح خَدًا ولا أحسن مَبَسَمًا ولا أَمْلَحَ أَجْفَانًا ولا أتم محاسن، وكان هذا الوزير المذكور مولعًا بها بخيلًا بمفارقتها»<sup>(170)</sup>.

أشار الحميري في حديثه عن مدينة سواكن إلى أن رقيق البجة والحبشة يخرج منها، تحدث الحميري قائلًا: «سواكن: مدينة بقرب جزيرة عيذاب، وهي ذات مرسى، ومنها تسير السفن إلى مدينة سواكن، وهي مدينة عامرة في ساحل بلاد البجاة وبلاد الحبشة، وفيها متاجر، ويخرج منها رقيق البجة والحبشة واللؤلؤ الجيد...»<sup>(171)</sup>.

(168) المقدسي، ص 241.

(169) المصدر نفسه، ص 241 - 242.

(170) الإدريسي، ص 27 - 31.

(171) الحميري، ص 332.

الشاهد أن بعض الرّحالة والجغرافيين وصف النساء بالجمال الفائق، وأشار ضمن حديثه عن قيم حضارية متقدمة مثل النظافة والاهتمام بالأجساد وتطبيها ... إلخ. بينما تحدث آخرون، مثل القزويني، عن سمات هي أقرب إلى القبح منها إلى الجمال، إلى جانب الرائحة التّنة ... إلخ. ووردت الإشارة إلى ذلك آنفًا. كذلك أشار ابن بطوطة، مثلما ورد آنفًا، في حديثه عن أكلة لحوم البشر، إلى أن الثدي عند أكلة لحوم البشر هو من أطيب لحم البشر، وبالطبع فإن المقصود هو ثدي المرأة.

### 3 - وصف الأماكن (المدن والقرى)

قدّم الرّحالة والجغرافيون وصفًا دقيقًا لبعض بلدان المنطقة في بلاد الحبشة وديار البجة وبلاد النوبة. وصفوا حياة الناس في تلك البلدان، وأنواع طعامهم وصناعاتهم وتجاراتهم وأسواقهم ووسائل نقلهم. تحدثوا عن المدن والقرى في الداخل والساحل، ووصفوا المراسي ونشاطها، وأشاروا إلى السفن الوافدة وبلدانها. تحدث بعضهم عن بلدان تخصصت بأنواع من الصناعات، وبلدان أخرى تميزت برعاية الجمال وتسويقها. في وصفهم البلدان كانت هناك بلدان ملعونة وأخرى قذرة، وأخرى مستضيفة للفقور. هنا لا بدّ من مراعاة الفواصل الزمنية بين الرّحالة وزياراتهم المنطقة؛ إذ تحدث اليعقوبي عن ممالك المنطقة، وهي عنده ست ممالك في بلاد الحبشة وديار البجة وبلاد النوبة، وأشار إلى ملوكها ومدنها، وردت الإشارة إلى ذلك آنفًا. تحدث اليعقوبي وعدّد كثيرًا من مدن المنطقة وبلدانها، ومن نماذج ذلك حديثه عن زيلع التي وصفها قائلاً: «زيلع وهي حيال المَنَدَب، ثم دَهْلُك وهي حيال غَلَاْفَقَة وهي جزيرة النجاشي، ورحسوا وهي حيال الدهلك، وباضع وهي حيال عَثْر وهي ساحل بَيْش بلاد كنانة»<sup>(172)</sup>. وتحدث ابن حوقل مقارنًا بين بلد النوبة والحبشة، قائلاً: «والنوبة نصارى أيضًا، وبلدهم أوسع من الحبشة في نواحيه وعمارتهم أكثر مما بالحبشة، ومن أعمار بلادهم نواحي علوة، وهي ناحية لها قرى متصلة

(172) اليعقوبي، مختصر كتاب البلدان، ص 80.

وعمارات مشتبكة حتى أن السائر ليجتاز في المرحلة الواحدة بقرى عدة غير منقطعة الحدود ذوات مياه متصلة بسواق من النيل...»<sup>(173)</sup>. وصف القزويني مدينة دُنقلا قائلاً: «مدينة عظيمة ببلاد النوبة، ممتدة على ساحل النيل، طولها مسيرة ثمانين ليلة وعرضها قليل، وهي منزل ملكهم كاييل، وأهلها نصارى يعاقبة، أرضهم محترقة لغاية الحرارة عندهم، ومع شدة احتراقها ينبت الشعير والحنطة والذرة. ولهم نخل وكرم ومقل وأراك. وبلادهم أشبه شيء باليمن، ويوتهم أخصاص كلها، وكذلك قصور ملكهم. وأهلها عراة مؤتزرون بالجلود، والنمر عندهم كثيرة، يلبسون جلودها، والزرافة أيضًا وهي دابةٌ عجيبة منحنية إلى خلفها لطول يديها وقصر رجليها، وعندهم صنف من الإبل صغيرة الخلق قصيرة القوائم»<sup>(174)</sup>.

وصف القزويني قرية سمهر الحبشية، التي اشتهرت بصناعة الرماح، وتحدث عنها قائلاً: «قرية بالحبشة، بها صنّاع الرماح السمهرية، وهي أحسن الرماح...»<sup>(175)</sup>. وأورده الحميري في وصفه لبلدتي بدونة وجنيبة الحبشيتين، وهو ما يفيد الاختلاف في مستوى البلدان في بلاد الحبشة. وتحدث الحميري عن بلدة بدونة قائلاً: «في أرض الحبشة على الساحل، وهي خراب قليلة العمارة وحشية المساكن قذرة البقاع وعيش أهلها من السمك ولحوم الصدف والضفادع والأحناش والفيران والورل وأم حبين، وغير ذلك من الحيوانات التي لا تؤكل، وهم يتصيدون في البحر عومًا بشباك يصنعونها ويربطونها بأرجلهم، وهم أهل فاقة وفقر وضيق حال، وهم في طاعة الزنج»<sup>(176)</sup>.

وصف بلدة جنيبة قائلاً: «مدينة من أرض الحبشة متحضرة في برية بعيدة عن العمارة وتتصل عمارتها وبواديها إلى النهر الذي يمد النيل ويشق في بلاد الحبشة؛ ومنبعه من خط الاستواء، وفي آخر نهاية المعمور من جهة الجنوب،

---

(173) ابن حوقل، ص 61 - 62.

(174) القزويني، ص 39.

(175) المصدر نفسه، ص 45.

(176) الحميري، ص 85.

فيمر مغرباً مع الشمال حتى يصل إلى أرض النوبة فيصبّ هناك في ذراع النيل الذي يحيط بمدينة بلاق، وهو كبير عريض عليه عمارات للحبشة»<sup>(177)</sup>. وتحدث الحميري عن دهلك قائلاً: «جزيرة بينها وبين بلاد الحبشة نصف يوم في البحر، وطول هذه الجزيرة مسيرة يومين، وحواليها ثلاثمائة جزيرة معمورة أهلها مسلمون، وإذا أتت الحبشة لمناجزتهم صعدوا جبلاً عاليًا يقابل جزيرة دهلك وأوقدوا فيه نارًا فيخرج المسلمون إليهم في السفن، وإلى ساحل جزيرة دهلك هاجر أصحاب النبي (ﷺ) إلى النجاشي، وفي هذه الجزيرة مساجد جامعة وأحكام عادلة، وقد ولي القضاء فيها بعد الأربعمئة محمد بن يونس، مالكي من أهل الأندلس»<sup>(178)</sup>.

تحدث القزويني عن مدينة مقديشو قائلاً: «مدينة في أول بلاد الزنج، في جنوبي اليمن على ساحل البحر. وأهلها عرباء لا سلطان لهم، ويدبر أمرهم المتقدمون على الاصطلاح، وحكى التجار أنهم يرون بها القطب الجنوبي مقارباً لوسط السماء وسهياً، ولا يرون القطب الشمالي البتة، وأنهم يرون هناك شيئاً مقدار جرم القمر شبه قطعة غيم بيضاء، لا يغيب أبداً ولا يبرح مكانه، يُحمل منها الصندل والآبنوس والعنبر والعاج إلى غيرها من البلاد»<sup>(179)</sup>.

أما مدينة مقديشو على أيام ابن بطوطة، فيبدو أنها تغيرت كثيراً، إذ أصبحت مركزاً تجارياً وصناعياً مهماً، تُصدّر بعض صناعاتها إلى مصر. وصفها ابن بطوطة بأنها مدينة متناهية الكبر يحكمها سلطان يتحدث العربية، وأشار إلى تطور صناعاتها وتجاريتها وإلى دار الطلبة فيها، فهو يقول: «ووصلنا مقدشو وضبط اسمها بفتح الميم وإسكان القاف وفتح الدال المهمل والشين المعجم وإسكان الواو، وهي مدينة متناهية في الكبر، وأهلها لهم جمال كثيرة ينحرون منها المئين في كل يوم. ولهم أغنام كثيرة، وأهلها تجار أقوياء، وبها تصنع الثياب المنسوبة إليها التي لا نظير لها. ومنه تحمل إلى ديار مصر وغيرها»<sup>(180)</sup>.

(177) المصدر نفسه، ص 176.

(178) الحميري، ص 244.

(179) القزويني، ص 44.

(180) ابن بطوطة، ص 252.

تحدث عن استضافته من السلطان في دار الطلبة، وهي مثلما أشار ابن بطوطة: «دار معدة لضيافة الطلبة»<sup>(181)</sup>. أما مدينة زيلع، فإن ابن بطوطة وصفها بأنها أقدر مدينة في المعمورة، وتحدث قائلاً: «ووصلت إلى مدينة زيلع وهي مدينة البرابرة، وهم طائفة من السودان شافعية المذهب، وبلادهم صحراء مسيرة شهرين. أولها زيلع، وآخرها مقدشو. ومواشيهم الجمال، وهي أغنام مشهورة السمن. وأهل زيلع سود الألوان، وأكثرهم رافضة. وهي مدينة كبيرة لها سوق عظيمة، إلا أنها أقدر مدينة في المعمور وأوحشها وأكثرها نتناً. وسبب نتنها كثرة سمكها ودماء الإبل التي ينحرونها في الأزقة. ولما وصلنا إليها اخترنا المبيت بالبحر على شدة هوله، ولم نبت بها لقدرها»<sup>(182)</sup>.

أما مدينة عيذاب، فاختلفت الآراء حولها؛ بعضهم وصفها بأنها مرسى كبير تأتي إليه السفن من مختلف أنحاء المعمورة، ولا سيما الهند وغيرها. ووصفها بعضهم الآخر بأنها مدينة صغيرة، مع ملاحظة الفواصل الزمنية بين الرحالة. وصفها الحميري قائلاً: «ومرسى عيذاب مأوى لجماعة بني يونس، والفجور فيهم فاش لا ينكره منهم منكر، ولا يكثرى منه بيت إلا يشترط نفقة صاحبة البيت وإجراء الخلوة بها، وهم يأخذون من التجار عُشُورًا، وفيها قبالة الكلب، وهو كلب كان هناك للأمير في القديم»<sup>(183)</sup>، بينما وصفها ناصر خسرو بأنها مدينة صغيرة ضمن حديثه عن صحراء المنطقة قائلاً: «... وليس في هذه المسافة الشاسعة سوى مدينتين صغيرتين تسمى الأولى بحر النعام والثانية عيذاب...»<sup>(184)</sup>. وفي موقع آخر يصف ناصر خسرو مدينة عيذاب قائلاً: «ومدينة عيذاب هذه تقع على شاطئ البحر، وبها مسجد جمعة، وسكانها خمسمئة، وهي تابعة لسلطان مصر، وفيها تحصل المكوس على ما في السفن الوافدة من الحبشة وزنجبار واليمن، ومنها تنقل البضائع على الإبل إلى أسوان في هذه الصحراء التي اجتزناها، ومن هناك تنقل بالسفن إلى مصر في النيل»<sup>(185)</sup>.

(181) المصدر نفسه، ص 254 - 257.

(182) المصدر نفسه، ص 252.

(183) الحميري، ص 11.

(184) خسرو، ص 32.

(185) المصدر نفسه، ص 32.

أما عيذاب في أيام ابن جبير، فوصفها بأنها «...البلدة الملعونة...»<sup>(186)</sup>، وأن سيدنا سليمان «...اتخذها سجنًا للعفارة»<sup>(187)</sup>، وقال إن «لأهل عيذاب في الحجاج ظلم الطواغيت»، واتفق معه في ذلك الحميري الذي في أغلب الظن نقل عن ابن جبير، ووردت الإشارة إلى ذلك كله آنفًا، على الرغم من أن ابن جبير نفسه وصف عيذاب بأنها من أحفل مراسي الدنيا، قائلًا: «وهي من أحفل مراسي الدنيا بسبب أن مراكب الهند واليمن تحط فيها وتقلع منها، زائدًا مراكب الحجاج الصادرة والواردة».

تحدث كثير من الرحالة والجغرافيين في وصفهم المدن والبلدان عن الجمال في منطقة القرن الأفريقي، وأشاروا إلى أنواعها وأسواقها وأهميتها. يقول الإدريسي: «ومن بلاد البجة مدينة بختة، وهي أيضًا قرية مسكونة وبها سوق لا يعول عليها وحولها قوم ينتجون الجمال، ومنها معاشهم وهي أكثر مكاسبهم، وإلى هذه القرية تُنسب الجمال البختية وليس يوجد على وجه الأرض جمال أحسن منها ولا أصبر على السير ولا أسرع خطأ...»<sup>(188)</sup>. وعن الجمال تحدث ناصر خسرو قائلًا: «ويقال إن الجمال النجيبة لا توجد في مكان آخر غير هذه الصحراء، وهي تُنقل منها إلى مصر والحجاز»<sup>(189)</sup>. وأشار المؤرخ السوداني يوسف فضل حسن إلى أن الجمال النجيبة التي وردت عند ناصر خسرو صوابها البختية، وقال: «ولا شك أن تصحيحًا قد حدث من النساخ حوّل الجمال البختية إلى النجيبة»<sup>(190)</sup>، ثم عزّز رأيه بما جاء عند الإدريسي أعلاه. الشاهد أن رأي المؤرخ يوسف المعزز بما كتبه الإدريسي يتفق أيضًا، مع رواية الحميري، وهذا ما يرجح صحة ما ذهب إليه المؤرخ يوسف بأنها «الجمال البختية» لا «الجمال النجيبة». يقول الحميري عن بلدة بختة: «بلدة في بلاد البجة من أرض الحبشة، وهي مسكونة، وبها سوق، وإليها تنسب الجمال

(186) ابن جبير، ص 49 - 51.

(187) المصدر نفسه، ص 49 - 51.

(188) الإدريسي، ص 47.

(189) خسرو، ص 32.

(190) حسن، دراسات في تاريخ السودان، ج 3، ص 117.

البخيتية، وليس يوجد على وجه الأرض جمال أحسن منها ولا أصبر على السير ولا أسرع خطى، وهي بديار مصر معروفة بذلك»<sup>(191)</sup>. كذلك تحدث الحميري عن الجمال في قرية جوة بأرض الحبشة قائلاً: «جوة قرية بأرض الحبشة يتخذون الإبل ويكتسبونها ويشربون ألبانها ويستخدمون ظهورها وهي أجل بضاعة عندهم، ويسرق بعضهم أبناء بعض ويبيعونهم من التجار فيخرجونهم إلى أرض مصر في البر والبحر»<sup>(192)</sup>.

من الواضح أن بعض المواضع والمدن والموانئ في منطقة القرن الأفريقي كانت تمثل مراكز إقليمية للتبادل التجاري بين تجار المنطقة وشعوبها. فإلى جانب ما ورد ذكره أعلاه، أشار الحميري إلى اجتماع تجار النوبة والحبشة، وكذلك تجار مصر في أيام الصلح والمهادنة مع النوبة، في مدينة بلاق، فوصف مدينة بلاق قائلاً: «من مدن النوبة، وهو بين ذراعين من النيل، وأهلها متحضرة ومعايشهم حسنة، وربما وصلت إليهم الحنطة مجلوبة، والشعير والذرة عندهم ممكنة موجوعة، وبها يجتمع تجار النوبة والحبشة، ويسافر تجار مصر إليها إذا كانوا معهم في صلح وهدنة، وأرضها تسقى بالنيل وبالنهر الذي يأتي من بلاد الحبشة، وهو نهر كبير جدًا يمد النيل، وموقعه بمقربة من مدينة بلاق وفي الذراع المحيط بها، وعليه مزارع أهل الحبشة وكثير من مدنها، وليس في مدينة بلاق مطر ولا يقع بها غيث البتة...»<sup>(193)</sup>.

### خاتمة: العرب وشعوب القرن الأفريقي - مواجهة الماضي وبناء المستقبل

لا شك في أن كتابات الرحالة والجغرافيين العرب والمسلمين تمثل مساهمة معرفية أصيلة في مجلد الحضارة الإنسانية. وفي تقديري أن المساهمات المعرفية الأصيلة، دومًا يكون تأثيرها في مخيلة الشعوب عظيمًا. إن كتابات الرحالة والجغرافيين، كان لها تأثير كبير، على الصعيدين العربي

(191) الحميري، ص 48.

(192) المصدر نفسه، ص 180.

(193) الحميري، ص 619.

والعالمي. ولهذا، فهي تستحق منا إعادة القراءة والتأمل، وإعمال الحس النقدي. ففي تعاطيهم مع منطقة القرن الأفريقي حفظ لنا هؤلاء الرحالة والجغرافيون بما سجلوه من إفادات ومشاهدات عن المنطقة، معلومات هي غاية في الأهمية، ولا غنى عنها لدراسة المنطقة في مختلف المجالات<sup>(194)</sup>. كانت معلومات بعضهم عن المنطقة قليلة، كذلك تركزت معلومات بعضهم الآخر على جهات معينة من المنطقة. إن الرحالة والجغرافيين في الواقع لم يغطوا في زياراتهم وكتاباتهم منطقة القرن الأفريقي كلها، وإنما زاروا بعضها، مع تفاوت في زمن وميادين زياراتهم، وكتبوا عن بعض نواحيها، مع تفاوت أيضاً، في حجم كتاباتهم وميادينها، كذلك هي حالهم مع «بلاد السودان» وغيرها من أقاليم المعمورة. وعلى الرغم من أن منطقة القرن الأفريقي منطقة عريقة وتتمتع بشراء وتراكم حضاريين منذ أمد بعيد، فقد قُدمت إلى البشرية مبادرات حضارية باكرة، ظلت آثارها ماثلة تحكي عن قصة العراقة والعطاء الحضاري، على الرغم من ذلك، نجد أن كتب الرحالة والجغرافيين تكاد تخلو من الحديث عن الآثار الحضارية لممالك المنطقة مثل: كوش وأكسوم وغيرها، سوى إشارات قليلة ويوصف مختصر لبعض الأهرامات.

### اتسمت بعض كتابات الرحالة والجغرافيين عن منطقة القرن الأفريقي

(194) من الشواهد على أن كتب الرحالة والجغرافيين تنطوي على كثير من المعلومات عن منطقة القرن الأفريقي، من خلال تجريبيتي البحثية المتواضعة، أذكر أنني حينما كنت طالباً في كلية الآداب بجامعة الخرطوم، وتجهني أستاذي البروفيسور يوسف فضل حسن وأنا في السنة الخامسة (مرتبة الشرف) إلى أن يكون موضوع بحث تخرجي هو: تاريخ سوق تمبول وآثاره الاجتماعية والاقتصادية. سوق تمبول هي أكبر سوق للجمال في السودان. ومدينة تمبول تقع على بعد 120 كلم جنوب شرق الخرطوم. بدأت العمل في البحث، كان أول ما شغلني هو معنى مفردة تمبول ودلالاتها. وبدأت البحث عن المعنى في الكتب وفي المعاجم الجغرافية في السودان، وعند أهل الاختصاص، وقابلت عدداً من كبار السن في المنطقة وسألتهم، ولم أظفر بشيء. خلاصة الأمر أكملتُ بحثي من دون الإشارة إلى معنى تمبول. كان ذلك نحو عام 1997. وظللت منذ ذلك الوقت مشغولاً بمعنى تمبول (تنبول)، حتى ظفرت قبل نحو عام بالمعنى لدى ابن بطوطة. أشار ابن بطوطة إلى أن تنبول هو نوع من الشجر لا ثمر له، وإنما المقصود ورقه، يوجد حول مقديشو وكلوة، وفي الهند. وتحدث بإسهاب عن مكان زراعته، وعن خصائصه وفوائده، وقال إنه طيب النكهة، ويذهب بروائح الفم، ويهضم الطعام، ويقطع ضرر شرب الماء على الريق، ويفرح آكله، ويعين على الجماع. انظر: ابن بطوطة، ص 262 - 264 و 587.



بالتشابه والتكرار؛ إذ تكررت بعض المعلومات في الكتاب الواحد، وأحياناً كان التكرار في أكثر من كتاب. تشابهت أيضاً بعض الكتب في بعض معلوماتها إلى حد التطابق في النصوص، الأمر الذي يفيد بأن بعض الرحالة والجغرافيين نقل معلوماته عن البعض الآخر؛ فالتشابه كان واضحاً بين الرحالة والجغرافيين المغاربة في ما بينهم، وكذلك الحال عند المشاركة في ما بينهم. اتفق الرحالة والجغرافيون أيضاً في بعض الأخبار والمعلومات والأوصاف، بينما اختلفوا بل تناقضوا في بعض الأخبار والمعلومات. الشاهد أننا أمام نقل الرحالة والجغرافيين للمعلومات والأخبار عن المنطقة في ما بينهم، وأمام تشابهها عند بعضهم، ربما نكون اقترنا من الإجابة عن الأسئلة التالية: هل كانت الفترة الزمنية التي أمضاها الرحالة والجغرافيون في زيارتهم للمنطقة، كافية لمعرفة المنطقة؟ وهل ما ورد من أخبار ووصف مفصل لشعوب المنطقة وبلدانها، كان نتاجاً لمشاهدة الرحال وتجربته في أثناء إقامته في المنطقة، أم أن بعض ما ورد من معلومات ووصوف كان نقلاً وأخباراً سماعية سجلها الرحالة من دون أن يقف عليها ويلاحظها أو يتأكد من مدى صحتها؟

نلاحظ أيضاً أن صورة شعوب القرن الأفريقي في كتابات الرحالة والجغرافيين، تأثرت بأراء ومعتقدات الأمم الأخرى مثل اليونانيين وغيرهم. وتجلّى ذلك التأثير في مسائل عديدة منها: أكل لحوم البشر، وسواد الألوان، وأن منبع نهر النيل من القمر... إلخ. كانت الخرافة واضحة في كتاباتهم. كذلك، كتبوا بدهشة واستغراب عن بعض الحيوانات التي ربما كانت جديدة عليهم مثل التمساح والزرافة وعروس البحر... إلخ. كذلك يبدو لي أن هذه الكتابات لم تسلم من مناخ العصبية، والمناخ السلطاني. وكلا المناخين غير صحي لكتابة التاريخ أو حفظ حوادثه؛ إذ أنجزت بعض الرحلات والكتب بطلب من السلاطين، وروى بعضها في مجالس السلاطين والملوك، وحرر بعضها بواسطة كتّاب السلاطين والملوك، وقُدّم بعضها باعتبارها تقارير للسلاطين والملوك. يفيد ذلك كله أن هذه الكتب تحتاج إلى إعادة القراءة وإلى مزيد من النقد وإقامة الحوار حولها، وذلك لإعادة تقويمها.

تعاطى الرحالة والجغرافيون مع شعوب القرن الأفريقي على أنهم «آخر»، وهذا ما يجعلنا أمام تناقض واقعي ومائل وله آثار واضحة ومعاشة اليوم؛ فالتناقض يتجلى بوضوح في ما بين وضعية منطقة القرن الأفريقي في صحائف الرحالة والجغرافيين وهي «منطقة آخر»، وبين وضعية دول القرن الأفريقي بالنسبة إلى العرب اليوم. فهذه المنطقة التي كانت منطقة الآخر كما ذكرنا، صار من دولها اليوم مثل جيبوتي والصومال والسودان ما يتمتع بكامل العضوية في جامعة الدول العربية. وهذا أمر يحتاج إلى مزيد من الحوار والتنقيب والدراسة.

في تقديري أن كتابات الرحالة والجغرافيين أيضًا ساهمت ربما بطريقة غير مباشرة، ضمن عوامل أخرى بالطبع، في تعزيز حالة الانفصال التي يعيشها بعض شعوب المنطقة عن جذورها الحضارية في ممالك كوش وأكسوم والممالك النوبية؛ إذ كانت هذه الكتابات قبل الوجود العربي المكثف في المنطقة. وحينما ارتبطت المنطقة بفلك العروبة والإسلام، وتبع ذلك استقرار العرب المكثف في بعض نواحيها، وتعريب لسان بعض أقاليمها وشعوبها، لم تجد الأجيال اللاحقة من شعوب تلك المنطقة شيئًا من تاريخها سوى ما كتبه الرحالة والجغرافيون العرب والمسلمون. ولم يكن في كتاباتهم شيء يذكر عن حضارات المنطقة القديمة. ولما كانت كتابات الرحالة والجغرافيين عن منطقة القرن الأفريقي متأثرة في بعض جوانبها بآراء واعتقادات مورثة من الأمم الأخرى مثل اليونانيين وغيرهم، فربما كان لتلك الأمم الأخرى مع كتابات الرحالة والجغرافيين دور في حالة انفصال المنطقة عن جذورها الحضارية. يضاف إلى ذلك أن كتابات الرحالة والجغرافيين تُرجمت، مثلما هو معلوم، إلى معظم اللغات الأوروبية، وكانت أحد المرتكزات التي قامت عليها النهضة الأوروبية. وفي تقديري، أن كتابات الرحالة والجغرافيين عن منطقة القرن الأفريقي كان لها تأثير كبير وفي نواح عديدة، وهي لم تُقرأ بعد. لهذا، لا بدّ من إعادة قراءتها ودراستها مقارنة بما كتبه الأمم الأخرى عن المنطقة. ولهذا لا بدّ من تطوير المشاريع البحثية المطروحة، وطرح مشاريع بحثية جديدة لقراءة كتابات الرحالة والجغرافيين بما يخدم مواجهة الماضي في علاقة العرب بشعوب القرن الأفريقي، وذلك من أجل بناء المستقبل على أسس جديدة.

## مواجهة الماضي وبناء المستقبل

إن العلاقة بين العرب وشعوب القرن الأفريقي، مثلما هو معلوم، تعود في تاريخها وتطورها إلى ماضٍ سحيق. وإن الوضع القائم حاليًا بين شعوب ودول المنطقتين هو نتاج تراكم تاريخي ينطوي على قضايا وحوادث عديدة. هذا التراكم التاريخي، رسم في مخيلة كل شعب من شعوب المنطقتين (العرب وشعوب القرن الأفريقي) صورة عن الآخر. هذه الصورة تتفاوت في سلبيتها وإيجابيتها. ولما كان استمرار العلاقة بين المنطقتين حتمية يفرضها التطور التاريخي والمصالح المتبادلة والمصير المشترك، فإن مواجهة ذلك الماضي وتفكيك التصورات الناشئة منه وعليه، يمثلان الحد الأدنى لشروط بناء المستقبل. إن بناء المستقبل على أسس جديدة لعلاقات العرب بشعوب القرن الأفريقي، من أجل التعاون والتكامل، أمر تفرضه متطلبات حالة اليقظة والصحو التي تعيشها شعوب المنطقتين؛ إذ تجلّت حالة اليقظة والصحو في المنطقة العربية، من خلال الثورات الشعبية، ولا تزال تنداح وتمتد في دول أخرى، بينما تجلّت حالة اليقظة والصحو في بعض منطقة القرن الأفريقي ومنذ عقود في الثورات المسلحة. تنشّد تلك الثورات، من بين ما تنشده، إحداث التغيير وبناء المستقبل على أسس جديدة. تتشكل هذه الأسس من عدد من القضايا أبرزها قضايا الهويات والاعتراف بالتنوع الثقافي عبر التشريع وحسن الإدارة. فالثقافة العربية باعتبارها جزءًا من مكونات ثقافة تلك المنطقة ستكون من ضمن معطيات المستقبل، الذي هو هدف التغيير الآن. كان المعنيون بالمستقبل، وأصحاب المصلحة المباشرة فيه، وهم الشباب، كانوا ولا يزالون حاضرين، ولا عيين رئيسيين في ميادين تلك الثورات، الشعبية والمسلحة. إن بناء المستقبل على أسس جديدة يمثل تطلّعًا مشروعًا، ومطلبًا ملحًا، أكان ذلك على المستوى الداخلي للدولة أم على مستوى منظومة الدول العربية، أم على المستوى الإقليمي والعالمي، ولا سيما مع دول الجوار العربي، خصوصًا دول منطقة القرن الأفريقي. إن بناء

المستقبل يتطلب إعمال العقول لمواجهة الماضي ونقد السائد والمألوف، بما يضمن اتساق العمل البحثي والفكري مع نبض الشارع وتطلعات الشعوب. ولهذا، لا بدّ من توسيع الحوار وتأسيس المنابر الحوارية وإقامة المشاريع البحثية بين نخب المنطقتين لدراسة الماضي ومواجهته. إن مواجهة الماضي هي شرط الأساس لبناء المستقبل.

## المراجع

### كتب

ابن بطوطة، أبو عبد الله محمد بن عبد الله. رحلة ابن بطوطة. بيروت: دار صادر، 1962.

ابن جبير، أبو الحسين محمد بن أحمد. رحلة ابن جبير. بيروت: دار صادر للطباعة والنشر؛ دار بيروت للطباعة والنشر، 1964.

ابن حوقل، أبو القاسم محمد. كتاب صورة الأرض. بيروت: دار مكتبة الحياة، 1992.

ابن خرداذبة، أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله. المسالك والممالك. بغداد: مكتبة المثنى، [د. ت.].

أحمد، عبد الغفار محمد. السودان والوحدة في التنوع: تحليل الواقع واستشراف المستقبل. ط 2. الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر، 1992.

الإدريسي، أبو عبد الله محمد بن محمد. نزهة المشتاق في اختراق الآفاق. بور سعيد، مصر: المكتبة الثقافية الدينية، [د. ت.].

الإصطخري، أبو إسحق إبراهيم بن محمد. المسالك والممالك. تحقيق محمد جابر عبد العال الحسيني مراجعة محمد شفيق غربال. القاهرة: دار القلم، 1961.

البيلي، عثمان سيد أحمد إسماعيل. بعض أوراق جوانب من الإسلام والثقافة العربية الإسلامية في أفريقيا. أم درمان: مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، 2005.

\_\_\_\_\_. بعض أوراق هموم عربي أفريقي. الدوحة: مكتبة دار المتنبى للنشر والتوزيع، 1992.

الجغرافيا الإسلامية. الدوحة: مطابع قطر الوطنية، [د. ت.].

حسن، يوسف فضل. انتشار الإسلام في أفريقيا. الخرطوم: أعمال الخدمات السريعة، 1979.

\_\_\_\_\_. دراسات في تاريخ السودان وأفريقيا وبلاد العرب. الخرطوم: سوداتك المحدودة، 2007.

حميدة، عبد الرحمن. أعلام الجغرافيين العرب ومقتطفات من آثارهم. دمشق: دار الفكر، 1995.

الحميري، محمد بن عبد المنعم. الروض المعطار في خبر الأقطار: معجم جغرافي مع فهارس شاملة. حققه إحسان عباس. ط 2. بيروت: مكتبة لبنان، 1984.

خسرو، ناصر. سفر نامه. ترجمة يحيى الخشاب. بيروت: دار الكتاب الجديد، 1983.

الدفاع، علي عبد الله. رواد علم الجغرافية في الحضارة العربية الإسلامية. ط 2. الرياض: مكتبة التوبة، 1993.

زيادة، نقولا عبود. الجغرافية والرحلات عند العرب. بيروت: مكتبة المدرسة؛ دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر، 1962.

سباهي زاده، محمد بن علي. أوضح المسالك إلى معرفة البلدان والممالك. تحقيق المهدي عيد الرواضية. ط 2. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2008.

السودان وأفريقيا في مدونات رحالة الشرق والغرب. تحقيق نوري الجراح. أبو ظبي: دار السويدي للنشر والتوزيع، 2006.

الشرقاوي، محمود. رحلة مع ابن بطوطة من طنجة إلى الصين والأندلس وأفريقيا. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1968.

عيسى، محمود خيرى (مشرف). العلاقات العربية الأفريقية: دراسة تحليلية في أبعادها المختلفة. القاهرة؛ بغداد: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، 1978.

القزويني، أبو عبد الله زكريا بن محمد بن محمود. آثار البلاد وأخبار العباد. بيروت: دار صادر، [1960].

المقدسي، أبو عبد الله محمد بن أحمد. أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم. ط 2. ليدن: مطبعة بريل؛ بغداد: مكتبة المثنى؛ القاهرة: مؤسسة الخانجي، 1906.

المقريزي، أبو العباس أحمد بن علي. المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار.

الوزان، الحسن بن محمد. وصف إفريقيا. ترجمه عن الفرنسية محمد حجي ومحمد الأخضر. 2 ج. ط 2. بيروت: دار الغرب الاسلامي، 1983. (منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر)

اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب. تاريخ اليعقوبي. بيروت: دار العراق للطباعة والنشر، 1955.

\_\_\_\_\_. مختصر كتاب البلدان. بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1988.  
(السلسلة الجغرافية؛ 6)

## دورية

البيلي، عثمان سيد أحمد إسماعيل. «أفريقيا والعرب والإسلام». مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية (الدوحة): السنة 3، العدد 3، 1991.

## رسائل وأطروحات

البشير، عبد الله الفكي. «العلاقات الخليجية الأفريقية في النصف الثاني من القرن العشرين، مع التركيز على دولة قطر». إشراف يوسف فضل حسن (رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، كلية الآداب، الخرطوم، 2004).

العنسي، قائد محمد. «التداخل السكاني واثره في العلاقات اليمنية الحبشية 1900 - 2000». (أطروحة دكتوراه، جامعة أفريقيا العالمية، كلية الدراسات العليا، الخرطوم، 2003).





## الفصل التاسع عشر

### الدّين وقضايا الجوار والانتماء: دراسة في جدلية الصراع والتعايش الدّيني في القرن الأفريقي وجواره العربي

عبد الوهاب الطيب البشير

تُعتبر منطقة القرن الأفريقي الكبير واحدة من أهم المناطق التي تتميز بالتعددية الدّينية، إذ تحوي الخارطة الدّينية الأديان السماوية كلها المسيحية والإسلام واليهودية، إضافة إلى استمرار وجود المعتقدات التقليدية المحلية، وهي الأصل في المنطقة التي كانت ولا تزال محل تنافس للتجنيد ما بين المسيحية والإسلام.

يبدو أن خصائص المكان في منطقة القرن الأفريقي ساهمت كثيرًا في رسم معالم الخارطة الدّينية لدول المنطقة، خصوصًا في ما يرتبط بجغرافية الجوار الدّيني؛ فاليهودية أتت إليها من الشمال في بواكيرها الأولى واستقرت في إثيوبيا واليمن والسعودية. وتُعتبر الأخيرتان دولَ جوار عربي مهمة لدول القرن الأفريقي. وتكرر السيناريو نفسه في دخول الديانة المسيحية التي احتضنتها إثيوبيا، وانتشرت في دول القرن الأفريقي كلها، على خلاف اليهودية

التي ظلت حييسة إثيوبيا. أما دور العامل الجيو/ ديني في تحديد علاقة منطقة القرن الأفريقي بالإسلام، فمنحها فرصة أن تكون أولى المناطق التي توجهت إليها الهجرة الإسلامية من مهبط الإسلام في الجزيرة العربية في ما عُرف في التاريخ بالهجرتين الأولى والثانية، وقصدت، كما يُقال، منطقة إثيوبيا الحالية واستقرت في منطقة نجاش الموجودة حاليًا في إقليم التقراي، ومنها إلى بقية مناطق القرن الأفريقي.

لعل الكيفية التي دخلت بها الأديان السماوية الثلاثة منطقة القرن الأفريقي وطريقة انتشارها، أظهرت أهمية وخطورة الأبعاد الجيو/ دينية التي ظلت حاکمة ومحددة لطبيعة العلاقات وشكلها بين الدول والجماعات والأفراد، وبدرجة أخرى محددة اتجاه المصالح والتكتلات، وهو ما جعل هذه المنطقة مشدودة الأطراف إلى مناطق الثقل الديني، وهي حالة تفسر بأن منطقة القرن الأفريقي وجوارها العربي يظان مشدودين ومتحركين بتأثيرات العناصر الفاعلة الدينية المحورية في الإقليم، متبوعة بمساندة العناصر الفاعلة الدينية الدولية بحسب طبيعة الانتماءات الدينية والمذهبية لكل دولة أو مجموعة أو تيار.

في سياق هذا التوصيف تمثل إثيوبيا أكبر العناصر الفاعلة الدينية المسيحية بصفة عامة، وأكبر مكوّن للمذهب الأرثوذكسي في أفريقيا. وبهذه الميزة تكتسب وضعيتها الاعتبارية الجيو/ دينية والدينو/ استراتيجية في منطقة القرن الأفريقي. واستنادًا إلى هذه التعددية الدينية في المنطقة، يُلاحظ أن طبيعة التقسيم والتصنيف الدينيين لدول منطقة القرن الأفريقي وضعت إثيوبيا وإريتريا وكينيا ودولة جنوب السودان في دول الحزام المسيحي، بمحاذاة جوار أفريقي مسيحي صرف، تمثله دول أفريقيا الوسطى والكونغو وأوغندا وتنزانيا، وكأنها مكملة هذا الحزام المسيحي. وهي مسألة ليست وليدة الصدفة، لأنها بحسابات الغرب الجيوبوليتيكية تقع ضمن دول القرن الأفريقي الكبير. من جهة أخرى نجد أن السودان وجيبوتي والصومال تمثل دول الخارطة الإسلامية في المنطقة، مستندة إلى جوار عربي أفريقي يمثل ثقلاً وقوة إسلامية كبيرة، متمثلة في السعودية واليمن ومصر وليبيا وتشاد.

الجدير بالإشارة أن أسس التصنيف الدّيني لدول المنطقة تكون على معيار الأغلبية الدّينية، وتكون أحياناً أخرى على أساس المجموعة الدّينية المسيطرة على السلطة، أكانت أغلبية أم أقلية. وربما جمعت بعض الدول ما بين المعيارين، مثلما هي حال السودان وجيبوتي والصومال التي مثل الإسلام فيها دين الأغلبية والسلطة، وكينيا وأوغندا باعتبارهما دولتين ذاتي أغلبية مسيحية مسيطرة. أما إريتريا وإثيوبيا، فأخذتا صبغتهما المسيحية على أساس الأقلية المسيحية المسيطرة على السلطة، ولم تشفع لهما أغليتهما الإسلامية في التصنيف. أدى هذا الوضع إلى بروز إشكالية واضحة أخذت تعانيتها منطقة القرن الأفريقي، وهي إشكالية الدّين والسلطة، وفي مستوى آخر أزمة الأقليات والأغلبية الدّينية. ويزداد الأمر تعقيداً عندما نجد أن الدّين والسلطة والأقليات، كلها مرتبط ومتداخل بالعامل العرقي على نحو ما هو واضح في الحالة الإثيوبية التي تتبادل فيها الحكم قوميتا الأمهرة والتقراي باعتبارهما أقليتين مسيحتين، على حساب أغلبية القومية الأورومية والصومالية والعفرية والهررية الإسلامية. وفي إريتريا تحكم الأقلية التغرينية المسيحية على حساب الأغلبية الإسلامية لقوميات التغري والبلين والعفار والساهاو. وفي السودان تحكم أغلبية المجموعات العربية المسلمة على حساب الأقلية المسيحية. وفي كينيا تحكم قبيلتا الكيكويو والمادنقو باعتبارهما أغليتين مسيحتين على حساب القبائل الصومالية والمجموعات العربية في الساحل، وفي دولة جنوب السودان الوليدة برزت البداية سيطرة الأغلبية الدّينكاوية على حساب أقليات مهمة مثل الشلك والنوير. وتأسيساً على هذا التوصيف تأتي أهمية دراسة «الدّين» في دول منطقة القرن الأفريقي، وأهمية قياس أثرها في قضايا الجوار والانتماء بين دول المنطقة وفي مستوى آخر مع دول جوارها العربي، التي يمكن إجمالها في التالي:

- التعريف بشكل الخارطة الدّينية وطبيعتها وتوزيعاتها المذهبية في دول منطقة القرن الأفريقي، وكشف خصوصياتها من حيث مقادير الديموغرافيا الدّينية وشكل العلاقات الدّينية والمذهبية في داخل كل دولة، وبين نظيراتها في دول الإقليم الأخرى.

- إظهار شكل العلاقات والمتراپطات القائمة على الدّین والأیدیولوجیات تاریخیًا وحالیًا ومستقبلاً بین دول منطقة القرن الأفريقي ودول جوارها العربي، خصوصًا الیمن والسعودية ودول الخلیج العربي ومصر ولبییا، ومن جهة أخرى جوارها الأفريقي، خصوصًا أوغندا وتنزانيا والكونغو وأفريقيا الوسطی وتشاد. وتوضیح علاقة ذلك بدفع محرکات الصراع أو التعايش في منطقة القرن الأفريقي وانعکاساته على جوارها العربي.

تتلخص أهمية هذه الدراسة في كونها تحاول فكّ طلاسم الوجود والاهتمام الإيراني والترکي والإسرائيلي والأمیرکي والفرنسي بمنطقة القرن الأفريقي، بأبعاده الدّينية والأیدیولوجية الموصولة بتحقیق مصالح سياسية واقتصادية في دول المنطقة، خصوصًا أن للدول المذكورة روابط تاریخیة في هذه المنطقة، إذ ظهر أنها تسعى إلى استخدامها باعتبارها غطاءً لمشروعية تدخلها أو ارتباطها بدول منطقة القرن الأفريقي وجنوب غرب الجزيرة العربية المجاور له.

تمتد مميزات الأبعاد الجيو/دینیة وخصوصياتها لأن منطقة القرن الأفريقي ارتبطت دینیًا وحضاريًا بإيران بأبعادها الدّينية والسياسية الشيعية، وذلك بوصف إيران دولة جوار غير مباشر، كما أنها ارتبطت بترکيا بأبعادها الدّينية السّنية العثمانية، الأمر الذي جعل هذه المنطقة محور تنافس وبؤرة صراعات دینیة وسياسية واقتصادية قوية للنفوذ الإيراني والترکي والإسرائيلي والأمیرکي والفرنسي، هذا إلى جانب العرب والأفارقة بصفة عامة. هذا الوضع الجيو/دینی يجعل من منطقة القرن الأفريقي منطقة جديرة بالاهتمام والدراسة والكشف والتنقيب في واقع العلاقات الدّينية، المؤثرة في العلاقات السياسية، بل إن الدّین يُعتبر أحد العوامل المؤثرة والحاكمة في تحديد اتجاه السياسة الخارجية لدول القرن الأفريقي بالدول العربية والآسيوية والأفريقية الأخرى المجاورة له. وتحضر هنا الحالة الإثيوبية باعتبارها نموذجًا في علاقاتها بالعرب، خصوصًا مع السودان ومصر ودول الخلیج. فجملة الصراعات والحروب الأهلية والإقليمية التي يدخل فيها الدّین باعتباره عاملاً قويًا ومؤثرًا

في دول القرن الأفريقي الكبير كلها، جعلت هذه المنطقة جديرة بالاهتمام البحثي، وخصوصًا الميداني منه، لأن لهذه المنطقة امتداداتها العضوية والحيوية المؤثرة في العمقين العربي والأفريقي، ولكونها محط اهتمام وتدخل دوليين.

بناءً على هذه الخلفية التي تعكس أهمية المنطقة، وضرورة البحث فيها، يمكن القول إن المرجو من هذه الدراسة تحقيق عدد من الأهداف، وهي:

- محاولة قراءة مكونات الخارطة الدينية لدول منطقة القرن الأفريقي الكبير وجوارها العربي بطريقة تُظهر خصوصيتها الإحصائية وتوزيعاتها الإثنية والمذهبية، والسعي إلى إظهار العلاقة المزدوجة أو المتداخلة للدين بالمكونات الأخرى، مثل الدين والسياسة، الدين والمجتمع، الدين والاقتصاد، الدين والثقافة، الدين والتاريخ، في منطقة القرن الأفريقي وجوارها العربي.

- كشف دور الدين والتباينات الدينية في تحديد اتجاه العلاقات الاجتماعية بين المكونات الإثنية/العرقية بطبيعتها الدينية، واتجاهات العلاقات الدولية، والسياسة الخارجية لدول منطقة القرن الأفريقي وجوارها العربي.

- السعي إلى إيجاد تفسير وتحليل لدور التباين الديني في مشكلات الصراعات وأزماتها بين دول منطقة القرن الأفريقي وجوارها العربي.

- محاولة التقصي والتدقيق في العلاقة الترابطية بين الدين والعامل الخارجي، المتمثل في تدخل الغرب وإسرائيل في الشؤون الداخلية لدول منطقة القرن الأفريقي على أساس الدوافع الدينية، لخدمة المصالح السياسية.

- كشف أبعاد تأثير الصراعات والحروب الأهلية الداخلية، وكذلك الحروب الإقليمية في دول منطقة القرن الأفريقي وجوارها العربي في عملية التعايش والتماسك الوطني داخليًا على مستوى كل دولة على حدة، وخارجيًا على مستوى كتلة دول الإقليم.

استنادًا إلى ما جرى ذكره، تتلخص مشكلة البحث في سؤال محوري: إلى أي مدى يمكن أن تؤدي عملية الاختلاف أو التباين في تركيبة الخارطة الدينية العرقية بين دول القرن الأفريقي وجوارها العربي، إلى أن تعيش المنطقة

في حالة من الصراع الدّيني المفضي إلى صراع سياسي مسلّح على مستوى الحلقتين، الداخلية وهي الخاصة بكل دولة من دول القرن الأفريقي، والخارجية التي تمثلها حلقات التداخل بين دول المنطقة؟ أو بشكل آخر: كيف يمكن خلق تعايش ديني على المستويين القطري والإقليمي لمنطقة القرن الأفريقي في ظل الارتباط والتداخل المعقد لظاهرة الدّين بالسلطة والعرق والنزاعات؟ وتأسيساً عليه، تقوم هذه الدراسة على عدد من الفرضيات التي تمثل إجابات أولية عن مسألة الجدلية القائمة بين التعايش والصراع، وسعي الحكومات والجماعات والأفراد إلى تنزيل التعايش والسلام في ظل استمرار سياسات الصراع بصورة مخيفة ومزعجة في منطقة القرن الأفريقي الكبير، وتخوم جواره العربي الآسيوي والأفريقي، والفرضيات هي:

- أُناحت طبيعة الجيوبوليتيك الإثيوبي المتمثلة في توسطها خارطة دول منطقة القرن الأفريقي الكبير، ملازمة دول الإقليم الرئيسة كلها حدودها، وهي حوالى ست دول، غير أنها في حالة حروب مسلحة طويلة مع اثنتين منها هي إريتريا والصومال. إضافة إلى نزاعات حدودية مع السودان، ونزاع محتمل مع دولة جنوب السودان، مع وجود توازنات سياسية وعسكرية حرجة مع كل من جيبوتي وكينيا، هذا الوضع يؤدي دائماً إلى تجذّر تعقيدات الصراع وتعميقها، ويُضعف من فرص التعايش الإقليمي بمنطقة القرن الأفريقي.

- بروز إريتريا في عام 1993 وجنوب السودان في عام 2011، باعتبارهما دولتين جديدتين في خارطة القرن الأفريقي الكبير، أدّى إلى دخول المنطقة في توازنات صراعية جديدة ومعقدة، أفضت إلى اختلال ميزان التعايش والاندماج على المستويين القطري والإقليمي لمصلحة ميزان الصراع في القرن الأفريقي وأقاليم جواره العربي والأفريقي، خصوصاً جنوب غرب الجزيرة العربية (اليمن) وإقليم البحيرات العظمى.

- طول أمد الحرب الأهلية في الصومال نتيجة الصراعات العشائرية التي بدأت تأخذ أبعاداً دينية (صراع إسلامي - إسلامي)، إلى جانب صراعاتها مع إثيوبيا بشأن إقليم أوغادين، الذي يدخل فيه الدّين ضمن الحسابات التي تغذي

الصراع بينهما (صراع مسيحي - إسلامي) وتدعمه؛ يؤدي ذلك كله إلى تعرّض منطقة القرن الأفريقي الكبير إلى مزيد من عمليات النحت والتفتيت والتقسيم التي تؤثر بدورها سلباً في عملية التعايش والاندماج بين دول المنطقة وجوارها الإقليمي.

- التدخّل الدولي الذي ظل حاضراً في حروب منطقة القرن الأفريقي وصراعاتها لخدمة مصالحه السياسية، والجيوبولوتيكية (الأمنية والعسكرية) والاقتصادية والدّينية، في مساندة ودعم الفاعلين من الدول المسيحية والدول حاضنة الأقليات اليهودية (إثيوبيا واليمن). هذا الوضع دفع الفاعلين الدوليين إلى توجيه سياساتهم واستراتيجياتهم نحو دعم استمرارية الصراعات والحروب الأهلية والإقليمية ومواصلة مساندة مشاريع النحت والتفتيت في منطقة القرن الأفريقي. وكانت إريتريا، وآخرها جنوب السودان، والمتنظر في خارطة جمهورية أرض الصومال، وبلاد البُنت، ومخرجات ومآلات بؤر الصراع في المتبقي من السودان، وخصوصاً منطقة النيل الأزرق ومنطقة أبيي وجنوب كردفان ودارفور. ويؤدّي ذلك كله إلى إضعاف خارطة التعايش والاندماج على مستوى الدولة والإقليم.

نظراً إلى طبيعة الدراسة المتداخلة بين الدّيني والسياسي والتاريخي والاجتماعي والاقتصادي، سيجري استخدام منهج الدراسات التداخلية (Interdisciplinary Approach)، ويتمُّ التركيز بصفة أساس على المنهج الوصفي التحليلي والوثائقي التاريخي والبنوي والنسقي والوظيفي ومنهج تحليل النظم. واقتضت طبيعة هذه الدراسة، وطبيعة المناهج المستخدمة فيها، أن يستعين الباحث بعدد من الأدوات؛ إذ جرى استخدام الملاحظة المباشرة بالمشاركة والمعايشة، خصوصاً أن الباحث جزء من مجتمع الدراسة بحكم سودانيته، كذلك قام بعمل ميداني في إثيوبيا. ومن جهة أخرى، فإن المقابلات هي إحدى الأدوات المهمة إلى جانب إجراء عدد من الحلقات النقاشية المركزة مع عدد من المتسبين إلى دول منطقة القرن الأفريقي بالاستفادة من وجودهم في جامعة أفريقيا العالمية.

# أولاً: المقاربات النظرية بشأن قضايا الصراع والتعايش في منطقة القرن الأفريقي

## 1 - المقاربة الأولى: السلم الإقليمي في حقبة ما بعد الحرب الباردة في القرن الأفريقي لرابو شارامو وبيروك ميسفين<sup>(1)</sup>

اهتمت هذه المقاربة النظرية بقضايا الأمن الإقليمي في القرن الأفريقي، مركزةً على مرحلة ما بعد الحرب الباردة، حين ناقشت قضايا الصراعات الإثنية والحروب الأهلية وحللتها بمستوياتها المختلفة وديناميتها وتداخلاتها المحلية والإقليمية والعالمية، وتطوراتها وآثارها الآنية والمستقبلية. كذلك عالجت، بإسهاب، النزاعات الحدودية بين دول الإقليم، إلى جانب مشكلة الإرهاب؛ فالدراسة عبارة عن مجموعة متنوعة من الأبحاث قام بها عدد من الباحثين والأكاديميين من ذوي خلفيات متعددة في العلوم الإنسانية في الإقليم، الأمر الذي أثرى هذه الدراسة. وغطى الباحثون معظم مشكلات هذه المنطقة، مثل الحرب الإريتريّة - الإثيوبية، وقضايا الأمن والإرهاب في الصومال، وإشكاليات تحقيق الوحدة و السلام في السودان، ومشكلة المياه في حوض النيل، وغيرها من القضايا الشائكة التي تشغل المهتمين بشؤون القرن الأفريقي. الجدير بالذكر أن هذه الدراسة التي تقع في 465 صفحة مؤلها معهد الدراسات الأمنية في كندا. ولما كانت الدراسات كلها تدور حول تشريح الصراعات في الإقليم، كان هنالك شبه إجماع على أن أبرز نتائجها هو تقليل فرص الوحدة الجاذبة والتعايش والاندماج القطري والإقليمي، ومن ثم تهديد الأمن القومي الإقليمي.

## 2 - المقاربة الثانية: الفرص الضائعة في القرن الأفريقي لسالي هيلي<sup>(2)</sup>

هدفت الباحثة في هذه الدراسة التي جاءت تحت عنوان «الفرص الضائعة في القرن الأفريقي» إلى تحليل الأسباب الكامنة وراء انهيار اتفاقات

---

Roba D. Sharamo and Berouk Mesfin, eds., *Regional Security in the Post-Cold War: (1) Horn of Africa* (Pretoria: Institute for Security studies, 2011).

Sally Healy, *Lost Opportunities in the Horn of Africa: How Conflicts Connect and (2) Peace Agreements Unravel: A Horn of Africa Group Report* (London: Royal Institute of International Affairs, 2008).



السلام وفشلها، والرجوع إلى مرتب النزاعات في منطقة القرن الأفريقي، وذلك عبر عرض ثلاثة اتفاقات سلام وتحليلها: أولها الاتفاق الذي وقّع بين إثيوبيا وإريتريا في عام 2000، وثانيها المصالحة الوطنية في الصومال في عام 2004، وثالثها اتفاق السلام الشامل في السودان في عام 2005.

### 3 - المقاربة الثالثة: الإسلام والمسيحية في القرن الأفريقي لهاقيا إيرليك<sup>(3)</sup>

متخذًا من كلّ من الصومال وإثيوبيا والسودان نموذجًا، عرض الباحث من خلال هذه الدراسة التي جاءت تحت عنوان «الإسلام والمسيحية في القرن الأفريقي»، تاريخ الديانتين في المنطقة وحاضرهما، محللاً تجارب الصراع والتعايش الديني فيها. إلى جانب ذلك، ناقشت الدراسة علاقة الدين بالسياسة في الإقليم من خلال تناولها موضوع الإسلام السياسي والتطرف والإرهاب الديني في منطقة القرن الأفريقي.

### 4 - المقاربة الرابعة: الديناميات السياسية في إثيوبيا من نظام الحكم الإمبراطوري إلى ممارسات الدرج في القرن الأفريقي: المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية<sup>(4)</sup>

جاءت مقارنة إبراهيم نصر الدين المتخصص بشؤون القرن الأفريقي متناولة عددًا من الموضوعات في القرن الأفريقي بالعرض والتحليل، مثل النشاط السياسي للقوى المحلية الفاعلة في إثيوبيا، وكشف الميراث الإمبراطوري، خصوصًا البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الإثيوبي، إضافة إلى نشأة المسألة القومية. وتعرضت الدراسة أيضًا، إلى عملية التغيير، وممارسات الدرج أو (الدرك) في حقبة منغستو الشيوعية، موضحة مسار

---

Haggai Erlich, *Islam and Christianity in the Horn of Africa: Somalia, Ethiopia, Sudan* (3) (New York; Boulder, Colo.: Lynne Rienner Publishers, 2010).

(4) إبراهيم أحمد نصر الدين، الديناميات السياسية في إثيوبيا من نظام الحكم الإمبراطوري إلى ممارسات الدرج في القرن الأفريقي: المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية (القاهرة: دار النهضة العربية، 1985).

التغيير ابتداء من عام 1974 وسياسات الدرج تجاه الواقع الاقتصادي الاجتماعي، واختتمت ببحث موقف الدرج من المشكلة القومية في إثيوبيا، وتأثيراتها في دول القرن الأفريقي. هدفت هذه المقاربة إلى معرفة العوامل التي مكّنت نظام هيلاسيلاسي من الاستمرار فترة طويلة من الزمن، على الرغم من المتغيرات الداخلية والدولية العديدة التي أحاطت به. كذلك ناقشت العوامل التي تفسرُ توقيت التحول في الإمبراطورية ونمطه، ومعرفة القوى التي قادت عملية التحوّل، وأسس اختيار البديل الراديكالي من دون البديل الإصلاحية في إحداث عملية التغيير. كذلك ناقشت الكيفية التي واجهت بها إثيوبيا الاضطرابات الداخلية والقومية بعد خلع نظام الإمبراطور.

#### 5 - المقاربة الخامسة: دراسة حسن مكّي («إثيوبيا والتغيير السياسي») المنشورة في مجلة دراسات أفريقية<sup>(5)</sup>

قدّم مكّي مقاربه النظرية بخلفيات خبرته العملية العميقة واختصاصه بشؤون القرن الأفريقي، متناولاً تاريخية الصراع السياسي في إثيوبيا. وعرض أيضاً الصراع الإثيوبي مع الأقطار المجاورة بتركيز خاص على السودان في فترتي هيلاسيلاسي ومنغستو، مشيراً إلى نمو حركتي الثورة الإرترية والثورة التغراوية في ظروف الثورة الإثيوبية، وتعرض لسياسات منغستو تجاه السودان. كذلك تناولت الدراسة بشيء من التفصيل إثيوبيا، والعلاقات الدولية في ظل نظام زيناوي. واختتمت الدراسة بقراءة لمستقبل القرن الأفريقي. وهدفت هذه المقاربة، بصورة عامة، إلى إبراز التشكلات السياسية في إثيوبيا في أعقاب صعود الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب إثيوبيا (EPRDF) إلى سدة الحكم.

توصّل مكّي في مقاربه إلى عدد من النتائج، من أهمها، أن هنالك فرصة كبيرة لتحالف الجبهة الديمقراطية الثورية للاستمرار في السلطة لاعتبارات

---

(5) حسن مكّي محمد أحمد، «إثيوبيا والتغيير السياسي»، دراسات أفريقية، العدد 10 (كانون الأول/ ديسمبر 1991).

إنجازها ومساهمتها التاريخية في القضاء على نظام منغستو. يضاف إلى ذلك ما تحقق للأقليات الإسلامية، والأغلبية الأورومية، من ترقية لأوضاعهم، ونيل مكانتهم الطبيعية في حركة السياسة والدولة. كذلك أظهرت الدراسة أن ميلاد إثيوبيا الجديدة جاء متزامناً مع الانفراد الأميركي - الإسرائيلي بحكم العالم، الأمر الذي يضع إثيوبيا في أولويات الحسابات الأميركية الإسرائيلية نسبة إلى اعتبارات موقع القرن الأفريقي، وأمن البحر الأحمر وقضية المياه، وتجديد عمر المشروع الصليبي، والدور الإثيوبي المتوقع في هذا الشأن، كذلك موجة التحول الديمقراطي والتكيف الهيكلي.

## 6 - المقاربة السادسة: القوميات الإثنية المتنافسة على الدولة والتحول نحو الديمقراطية في إثيوبيا<sup>(6)</sup>

قدّم ميرارا غودينا (M. Gudina) مقارنته النظرية بشأن أبعاد التغيير الحديث بعد أن أطيح بنظام منغستو، وبرز عناصر التعددية السياسية، ولا مركزية السلطة القادمة القائمة على معايير الإثنية اللغوية. وبذلك تحدثت الدراسة عن عبور إثيوبيا من إمبراطورية تغطي فيها قومية واحدة، إلى مفهوم الدولة الأمة التي تتساوى فيها القوميات العرقية، وتعبّر عن الظلم والتسلط إلى الديمقراطية. إلّا أن هناك مشكلة الجبهة الشعبية لتحرير التقراري وإطارها الجبهة الشعبية الثورية الديمقراطية (TPIF-EPRDF) التي يمثل خطابها على الورق حرصاً على الحرية والديمقراطية، في حين أن عقليتها وسلوكها تسلطيان. ويدل على ذلك أن مسلسل الانتخابات المتعددة هدّفت إلى تثبيت حكم الحزب الواحد. ولم يساهم إلّا بالقليل في بسط الديمقراطية في إثيوبيا. كما أن مفهوم الحرية لم يتجاوز إنهاء قبضة الاقتصاد أو المركزية الاقتصادية، بينما بقيت الدولة الإثيوبية على طبيعتها القمعية والسلطوية، على غرار مشروع بناء الأمة الذي انتهجه النظام الإمبراطوري، نظام اشتراكية الثكن للنظام العسكري في السبعينيات

Merera Gudina, «The State, Competing Ethnic Nationalisms and Democratisation in (6) Ethiopia», *Africa Journal of Political Science*, vol. 9, no. 1 (June 2004).

والثمانينيات. ويبدو أن مردّ هذه الاستمرارية التاريخية للسياسات القديمة في صور جديدة، إلى أن قيادات الجبهة الشعبية لتحرير التقراي تتلمذت على مفاهيم الديمقراطية الثورية المؤسسة على المفاهيم المستمدة من أفكار ماو تسي تونغ، بأن السلطة تنبع من فوهة البندقية، وكذلك مبادئ الديمقراطية المركزية.

## ثانياً: البنى والبيئات المتحكّمة في التعايش والصراع في منطقة القرن الأفريقي وجوارها العربي

يبدو واضحاً أن هنالك بعض المكوّنات الرئيسة في بنى وبيئات الدول التي تشكل خارطة منطقة القرن الأفريقي الكبير، والتي كان لها بالغ التأثير في تحديد محركات (ديناميات) عمليتي الصراع والتعايش، حيث إن مقادير هذه المكوّنات من حيث الارتفاع والانخفاض، والسلب والإيجاب، تعمل إلى حدّ كبير في تحديد حالة أجواء المنطقة؛ فارتفاع معدلات بعض المكوّنات، مثل الفقر والأمية والجريمة والتزوح واللجوء والحروب والنزاعات وغيرها إلى آخر القائمة، وانخفاض معدلات مكوّنات أخرى، مثل الإنتاج والصحة والتعليم والتنمية... إلخ، يُعتبران مؤشرين إلى مكوّنات بنوية وبيئية مؤثرة في مجريات حالي الصراع/ التعايش لمجموع دول منطقة القرن الأفريقي الكبير. وعليه، يكون عرض وتحليل بعض البنى والبيئات المؤثرة في تشكيل حالي الصراع / التعايش وصناعتها في هذه المنطقة، ودول جوارها العربي، على الشكل التالي:

### 1 - الوضع الجيوبوليتيكي لمنطقة القرن الأفريقي في بعض أبعاده الطبيعية والبشرية المؤثرة في التعايش والصراع

يظهر من خلال المتابعة بوسائلها كلها، والمعاشية بأشكالها كلها في البيئات والبنى المكوّنة لدول منطقة القرن الأفريقي ودول جوارها العربي،

أن البعد الجيوبوليتيكي، بكل ما يحمل من محركات جغرافيته الطبيعية والبشرية، واحد من أهم المؤثرات في تحقيق التعايش، أو إحداث الصراع. فمعالم الجغرافيا السياسية تشير إلى أن النواة الأولى التي تشكلت عليها منطقة القرن الأفريقي، لم تكن لتتعدى الحدود السياسية للصومال الكبير، وهو ما يعني أن بدايته من حيث الجغرافيا البشرية كانت محصورة في مكون القومية الصومالية<sup>(7)</sup>، غير أن خارطة القرن الأفريقي تعرضت بعد ذلك لعمليات تقسيم وتجزئة، وإضافة وحذف، ومدّ وجزر، الأمر الذي أثر في بقية مكوناتها الأخرى، خصوصاً السكانية والجيولوجية والاقتصادية والثقافية والسياسية. لكن يبدو أن نواة القرن الأفريقي الصغير التي قامت على تخوم الصومال الكبير وحدوده حصل لها تقسيم وتجزئة، فانسلخت من الصومال جيبوتي، ثم اقتطع إقليم أوغادين الصومالي وألحق بإثيوبيا. كذلك ألحقت منطقة إقليم الحدود الشمالية الصومالية بدولة كينيا التي أصبحت تسمّى إقليم شمال شرق كينيا<sup>(8)</sup>. وتمدّدت منطقة القرن الأفريقي وتوسّعت في تخوم جديدة، فضمّت إليها دولاً جديدة وإثنيات جديدة، وذلك على أسس جيوبوليتيكية بحسب التفكير السياسي والأمني والعسكري الغربي والإسرائيلي، لأن كلّ ما هو مؤثر ومتأثر بما يحدث في منطقة القرن الأفريقي الصغير ملحق ومضاف إلى خارطته، حتى أطلق عليه القرن الأفريقي الكبير، فأصبحت إثيوبيا وكينيا وإريتريا تضمّ أجزاء من الصومال. ولعل ذلك يفسر التمدّد والتوسّع الأول في الجغرافيا السياسية والحالة الجيوبوليتيكية لمنطقة القرن الأفريقي، خارج نطاق جغرافية الصومال بأبعادها الطبيعية والإثنية والسياسية والتاريخية. أمّا السودان ودولة جنوب السودان التي تشترك وتتداخل في أرض عليها نزاعات حدودية مع إثيوبيا،

---

(7) قدم بروفيسور حسن مكي تحليلًا مفصلاً لمكونات الهوية الصومالية الإثنية والدّينية والثقافية في: حسن مكي محمد أحمد، السياسات الثقافية في الصومال الكبير: قرن أفريقيا، 1987 - 1986 (الخرطوم: المركز الإسلامي الأفريقي، 1990).

(8) جاء عرض تناحلات القضية الصومالية مع كينيا في مقاربة: محاسن عبد القادر حاج الصافي، المسألة الصومالية في كينيا (الرياض: مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 2000).

فجُعلا ضمن المجال الحيوي والرقعة الجغرافية للقرن الأفريقي، فربما تمثل حالتهما التوسع الثاني لنواة القرن الأفريقي. هذا التوسع الذي أحدث عمليات التمازج والاندماج والتعايش، انفجرت منه، في الوقت نفسه، بؤر الصراعات العرقية والحدودية الإقليمية كلها بين دول الإقليم. ويبدو أن هذه التحولات الجذرية الكبيرة التي خضعت لها منطقة القرن الأفريقي، من خلال عمليات الفك والتركيب، والتجزئة والتقسيم، في خارطتها الإثنية والدينية والسياسية والجغرافية الطبيعية، شكّلت «جيوبوليتيكا» جديدة. ولدت هذه الجيوبوليتيك الجديدة محركات وعناصر فاعلة جديدة ومتحولة باستمرار، أدت إلى تأثير عميق ومباشر في تهديد عمليات التعايش والاندماج وزيادة معدلات الصراعات والنزاعات<sup>(9)</sup>.

بالنظر والتدقيق في الجدول (19 - 1)، يمكن قراءة واستنتاج عدد من المؤشرات والنتائج التي تؤكد تأثير الجيوبوليتيك الجديد في الأوضاع السكانية، وصيرورة حركة التفاعل والعيش المشترك في مجتمعات دول القرن الأفريقي بتمايزاتها واصطفافاتها الدينية الطبقية في مستوياتها المسيحية والإسلامية.

يبلغ مجموع سكان منطقة القرن الأفريقي، بحسب ما أشارت إليه آخر الإحصاءات لعام 2011، حوالى 178.341.062 نسمة، وبمعدلات نمو سكاني متباينة، انفردت إثيوبيا بأعلاها (3.19 في المئة)، وأدناها في الصومال (1.6 في المئة). وتبرز أهمية تباين المعدلات السكانية وخطورته في هذه المنطقة وتأثيراته في مسألتي التعايش/ الصراع، في أنها تنعكس بطريقة تراكمية على مكونات مؤشرات أخرى مرتبطة ارتباطاً لصيقاً بالحراك السكاني وقضايا العيش المشترك للشعوب المليونية في دول هذه المنطقة.

---

(9) تناول العديد من الأبحاث، وتحليل واف، النزاعات العرقية والدينية والحدودية في القرن الأفريقي. لتفاصيل أكثر انظر: بيريكيت هابتي سيلاسي، الصراع في القرن الأفريقي، ترجمة عفيف الرزاز (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1980)، و Sharamo and Mesfin, eds., *Regional Security in the Post-Cold War*.

الجدول (19 - 1)

بعض مؤشرات التنمية البشرية المهمة والمؤثرة في بنية وبيئة التعايش والصراع في دول القرن الأفريقي<sup>(10)</sup>

البلد	معدل النمو السكاني (في المئة)	معدل الفقر (في المئة)	نسبة المتعلمين من السكان (في المئة)	نسبة الإنفاق الحكومي في التعليم من الناتج المحلي (في المئة)	نسبة الإنفاق الحكومي في الصحة من الناتج المحلي (في المئة)	نسبة الحضر من السكان (في المئة)
إثيوبيا	3.19	38.7	42.7	5.5	3.6	17
إريتريا	2	50	58.6	2	7	22
الصومال	1.6	50	37.8	غير متوافر	غير متوافر	37
جيبوتي	2.23	42	67.9	8.4	6.4	76
كينيا	2.49	غير متوافر	85.1	7	12.2	22
السودان	2.48	40	61.1	4	7.3	40
جنوب السودان			27			22

على سبيل المثال نجد أن معدلات وقياسات عالمية عالية للفقر تميزت بها أغلب دول القرن الأفريقي، ووصلت إلى 50 في المئة في كلٍّ من إريتريا والصومال، وأدناها في إثيوبيا بنسبة 38,7 في المئة. أما التعليم فيبدو أنه أحد العوامل المهمة والمؤثرة في قضايا التعايش/ الصراع في المنطقة لما له من صلة بتكوين المدركات والتصورات لشعوب هذه المنطقة بعضها لبعض؛ أي صورة الأنا والآخر لأفراد وجماعات وحكومات دول المنطقة. ففي هذا الصدد أشارت بعض الإحصاءات إلى أن أعلى نسبة للتعليم في دول المنطقة تصدرتها

(10) جدول من عمل الباحث بالاستفادة من المواقع الإلكترونية التالية: World Fact Book: <www.cia.gov>; Wikipedia: <www.wikipedia.org>, and Nation Master: <www.nationmaster.com>.

كينيا، إذ بلغت 85.1 في المئة، بفارق كبير جدًا عن أقل نسبة متعلمين حازتها دولة جنوب السودان الوليدة، وهي 27 في المئة، أي بفارق 58 في المئة. والجدير بالإشارة أن إثيوبيا والصومال لحقتا بدولة جنوب السودان في معدلات النسب المتدنية لعدد المتعلمين، حيث بلغت 42.7 في المئة، و37.8 في المئة على التوالي، بينما اصطفت مع كينيا في معدلات تفوق الـ 50 في المئة كل من جيبوتي، 67.9 في المئة، والسودان، 61 في المئة، وإريتريا 58.6 في المئة. والجدير بالإشارة في سياق هذا التحليل أن ضعف الدول تعليمًا هي أكثر الدول عرضة للصراعات والحروب الأهلية، أي جنوب السودان والصومال وإثيوبيا. وفي مقارنة بين نسب التعليم من السكان ونسب الإنفاق الحكومي في التعليم من الناتج المحلي، نلاحظ أن ضعف الإنفاق الحكومي في التعليم وشحّه أدّى إلى الحالة الضعيفة والمتدنية للمستويات والمعدلات التعليمية لدول منطقة القرن الأفريقي. وهنا برزت جيبوتي باعتبارها أعلى دولة في معدل الإنفاق الحكومي في التعليم بنسبة بلغت 8.4 في المئة، بينما جاءت إريتريا في آخر القائمة بنسبة 2 في المئة. وفي مستوى آخر، عند النظر إلى عامل البيئة الحضرية ومحاولة ربط ذلك بعوامل الفقر والتعليم وتأثير ذلك في توازنات الصراع والتعايش، نلاحظ تدني البيئة الحضرية في جميع دول القرن الأفريقي إلى ما دون 50 في المئة باستثناء جيبوتي التي مثلت البيئة الحضرية فيها 76 في المئة. ولعل ذلك يرجع إلى أن جيبوتي هي الدولة الميناء والدولة العاصمة، حيث تقل فيها المساحة وعدد السكان. وفي المقابل تفوقت إثيوبيا باعتبارها أقل دولة في تعداد نسبة الحضر من السكان، حيث بلغت 17 في المئة، آخذين باعتبار التحليل أنها الدولة الأكثر سكانًا في دول القرن الأفريقي. ويتناسب هذا طرديًا مع حالة الأزمات والصراعات التي تعانيها إثيوبيا، ووصول تأثيراتها إلى دول القرن الأفريقي<sup>(11)</sup>.

---

(11) كل النسب والإحصاءات الواردة في سياق هذه التحليل وردت في المواقع الإلكترونية: <www.cia.gov>; <www.wikipedia.org>, and <www.nationmaster.com>.



## 2 - شكل الخارطة الدينية وطبيعتها في منطقة القرن الأفريقي وجوارها العربي

يبدو أن الدين أو الظاهرة الدينية عمومًا تمثل واحدة من القضايا الشائكة والمعقدة في منطقة القرن الأفريقي. فهي تحتاج إلى عملية متواصلة من الكشف والتقصي. ولربما عاد ذلك، في المقام الأول، إلى طبيعة توزيع الخارطة الدينية لدول المنطقة، وخصوصيات جوارها الديني، خصوصًا الجوار العربي. فبالنظر إلى شكل الخريطة الدينية وطبيعتها التي تنظم مجتمعات دول منطقة القرن الأفريقي، يظهر بكل وضوح أنها تفردت في الخصوصيات. ولا شك في أن هذه الخصوصيات عملت على امتداد التاريخ على إحداث تحولات وتغيرات جذرية في شكل الدولة والمجتمع في المنطقة. كما أنها أثرت وتحكمت في تحولات جوارها العربي خصوصًا اليمن وسلطنة عُمان والسعودية وبقية دول الخليج العربي. ومن جانب آخر، أثرت في منطقة البحيرات العظمى، ولا سيما أوغندا وتنزانيا وزنجبار. في هذه البقاع كلها ظهرت هذه المترابطات والثنائيات في علاقة الدين/السلطة، الدين/الاقتصاد، الدين/الثقافات، الدين/الحضارة، الدين/الصراع<sup>(12)</sup>.

لعل أبرز الخصوصيات التي تميّزت بها منطقة القرن الأفريقي تمثلت في:

الخصوصية الجيو/دينية؛ إذ يظهر من خلال القراءة في توزيع الأديان بمذاهبها ومللها المختلفة أن العامل الجغرافي الذي يحكم تموضع المجتمعات أدى دورًا كبيرًا ومؤثرًا في عمليات الحراك والتفاعل بين المكونات الدينية المختلفة بمختلف تشكيلاتها، أكانت أحزابًا دينية أم جماعات دينية، أم طوائف، أم مذاهب. ومن خلال التأمل في خارطة التوزيع والانتشار للأديان والمعتقدات في دول منطقة القرن الأفريقي، يتضح أنها اختلطت بالأديان كافة (اليهودية

---

(12) لمزيد من الإيضاحات انظر: الأمين عبد الرزاق آدم، دور إرتريا في استقرار منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر في الفترة (1991 - 2002) (الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2008)، ومحمد صغبرون الشيخ الفكي، بناء الأمم: إرتريا من الثورة إلى الدولة (الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2010).

والمسيحية والإسلام). هذا إلى جانب الأديان المحلية التقليدية (الوثنية). وتؤكد الملاحظة والمعاشية أن هذه الأديان والمعتقدات موجودة في شكل أغليات وأقليات<sup>(13)</sup>؛ فاليهودية التي دخلت مبكرًا إلى منطقة القرن الأفريقي واستقرت في منطقة شمال غرب إثيوبيا فوق بحيرة تانا في مناطق الأمهرة، تحديدًا في منطقة قوندر. نشأت واستمرت، وما زالت باعتبارها دين أقلية عرفت باسم «الفلاشا» أو «بيتا إسرائيل». ولا يتجاوز تعدادهم بعد عمليات التهجير من إثيوبيا إلى إسرائيل بضعة آلاف. ويبدو أن خصوصية الأبعاد الجيو/ دينية قد ظهرت في المكوّن اليهودي بإثيوبيا، الذي أشار إليه عدد من الدراسات بأنه نتاج هجرة يهود التيه من منطقة الشام (فلسطين) لتستقر أعداد كبيرة منهم في بحيرة تانا الحالية بإثيوبيا. ويبدو أن اختيار المكان وطيب المقام ومسافة الهجرة مثلت محددات رئيسة في تاريخية الوجود اليهودي في إثيوبيا دون دول القرن الأفريقي الأخرى. وتكتمل أهمية الأبعاد الجيو/ دينية لخارطة الانتشار اليهودي في القرن الأفريقي بأنها قريبة من المجموعات اليهودية الموجودة في كل من اليمن ومصر، أقرب الدول وأهمها بالنسبة إلى إثيوبيا<sup>(14)</sup>.

تتمتع خارطة منطقة القرن الأفريقي الجيو/ دينية بخصوصيات ومميزات تجعلها متفردة عن أي منطقة في أفريقيا خاصة، والعالم عامة؛ فهي في جوار مباشر لمناطق مهبط الديانات السماوية الثلاث، اليهودية والمسيحية والإسلام. وهي تمثل بذلك المجال الحيوي الديني لحركة الأديان والمعتقدات والمِلل والنحل والطوائف والمذاهب المتكوّنة أو المتشكلة من رحم الأديان السابقة،

---

(13) أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004).

(14) لاحظ كاتب هذه الدراسة روايات المسألة اليهودية وعایشها واستمع إليها في أثناء وجوده في إثيوبيا والتفاته بعض عناصر الفلاشا العائدة من إسرائيل بغرض الزيارة إلى إثيوبيا بجوازات سفر إسرائيلية في مناطق منابع النيل بمدينة بحر دار عند بحيرة تانا، وذلك من خلال النقاش والحوار والأسئلة معهم في الفترة بين 2005/8/15 و2006/1/6، وللمزيد عن اليهود وهجرتهم من منطقة القرن الأفريقي، انظر: محمد إبراهيم طاهر، الفلاشا الجذور والأبعاد (الخرطوم: مطبعة أرو التجارية، [د.ت.أ.])، ويامسر عبد القادر، التغلغل الصهيوني في أفريقيا: إشارة للعلاقات الصهيونية الإثيوبية (الخرطوم: جامعة أفريقيا العالمية، 1998).

الأمر الذي جعلها مكانًا خصبًا لميلاد ونشأة التيارات والحركات الدينية المشهورة في العالم<sup>(15)</sup>. ولعل هذا الجوار الحيوي جعلها في جوار مباشر لليهودية واليهود بالشرق الأوسط. ويبدو أن ذلك ما جعلها أحد خيارات الهجرة اليهودية على عهد سيدنا موسى، فاستوطن اليهود الفلاشا في إثيوبيا، إضافة إلى استيطان جيوب من اليهود في المدينة المنورة بالسعودية في عهد الرسول محمد (ﷺ) ومجموعات منهم في اليمن. والمشهور والمعروف أن بعض دول منطقة القرن الأفريقي الكبير كانت أحد الخيارات المرشحة لإقامة وطن قومي لليهود في أفريقيا. ووقعت الترشيحات على أوغندا ورواندا وبوروندي وإثيوبيا. ومن جهة أخرى وقعت منطقة القرن الأفريقي في جوار مباشر لأهم المواطن الأصلية للمسيحية الأولى، وهي دول الشام ومصر. فكانت إثيوبيا أول دولة تدخلها المسيحية في شرق أفريقيا، متفوقة بذلك، من حيث الأقدمية الدينية، على غرب أفريقيا وجنوبها ووسطها<sup>(16)</sup>. ومن الخصوصيات والمميزات الجيو/ دينية لمنطقة القرن الأفريقي أنها وقعت كذلك في جوار مباشر مع السعودية مهبط الديانة الإسلامية. فكانت إثيوبيا أول المستقبلين للدين الإسلامي في أول هجرتين خارج موطن الإسلام الأصلي مكة المكرمة<sup>(17)</sup>.

### ثالثًا: توزيعات الديموغرافيا الدينية في دول القرن الأفريقي وتأثيرها في عملية الصراع والتعايش

يبدو من ملاحظة واضحة لقراءة الإحصاءات المعنية بأعداد الأديان ونسب حجمها وتفرعات مزاعمها وتياراتها، أنها أفصحت عن تناقضات

(15) أحمد برخت ماح، وثائق عن الصومال والحشة وإريتريا (القاهرة: شركة الطوبجي للطباعة والنشر، [1982]).

(16) جاء الحديث عن ارتباط المسيحية بالقرن الأفريقي وإثيوبيا في كثير من الدراسات، انظر:

Erlich, *Islam and Christianity*.

(17) عن هجرة المسلمين الأوائل وعلاقة الإسلام بإثيوبيا والقرن الأفريقي، انظر: Alex De Waal, ed., *Islamism and its Enemies in the Horn of Africa* (Bloomington: Indiana University Press, 2004).

الإحصاءات التي جاءت بها المصادر الرسمية للحكومات والهيئات والمنظمات والمجموعات، الإسلامية منها والمسيحية على حد سواء. ويظهر أن التعدادات الإحصائية جاءت في أغلبها متحيزة، وتحكم بهذا التحيز محددين أساسيين:

### - الانتماء إلى الاعتقاد الديني

هو علاقة المعتقد أو الديانة أو المذهب بالسلطة وجماعات الضغط الديني الكبرى، أو بالهيئات الدينية العليا المسؤولة عن الإحصاءات، غير أن هذه الإحصاءات تُعطي مؤشرات تقريبية مهما يكن تحيّزها، إضافة إلى أن شواهد الواقع المعيش تمكّن من الوصول إلى تعدادات تقديرية باستخدام المقارن بين ما هو وارد في الإحصاء، وملاحظات تعداد الواقع. وهنا تبرز الحالة الإثيوبية باعتبارها مثالاً على الجدول عن الديموغرافيا الدينية لهذه الدولة المهمة والمحورية في مسائل القرن الأفريقي، لأن التوازنات والحسابات الديموغرافية تدخل في كثير من المعادلات السياسية والاقتصادية والثقافية والتاريخية لخدمة مصالحها المحلية، فزيادة عدد المسلمين في إثيوبيا أو تأثيرهم باعتبارهم أغلبية لا يخدم إثيوبيا في مصالحها مع الغرب، وفي الوقت ذاته ميلها إلى زيادة عدد المسيحيين بصفتهم أغلبية لا يخدم مصالحها وعلاقاتها بالدول العربية والإسلامية عامة، وقس على ذلك بقية حالات دول القرن الأفريقي مثل إريتريا وكينيا باعتبارهما دول تمثيل للمسيحية، والسودان والصومال وجيبوتي باعتبارها دول ثقل إسلامية<sup>(18)</sup>.

بغض النظر عن مسألة التحيزات الإحصائية في تعداد أتباع الأديان والمذاهب في دول القرن الأفريقي، فإن المهم هو أن هذه الإحصاءات الواردة

---

(18) لمزيد من الإيضاح ارجع إلى كل من: محمد صالح ضرار، تاريخ قبائل الحباب والحماسين بالسودان وأرتريا، ط 2 (الخرطوم: الدار السودانية، 1991)، والزمزمي بشير عبد المحمود حبيب، المؤثرات السياسية والأمنية على العلاقات السودانية الإريترية في الفترة من 1991 - 2007م (الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2007).

في الجداول أدناه أظهرت مؤشرات كلية مهمة لقراءة الخارطة الدينية في هذه المنطقة، وهي<sup>(19)</sup>:

### الجدول (19 - 2)

عدد معتنقي الديانات ونسبهم في دول القرن الأفريقي<sup>(20)</sup>

البلد	عدد السكان	الإسلام		المسيحية		الديانات التقليدية	
		النسبة في المئة	العدد	النسبة في المئة	العدد	النسبة في المئة	العدد
إثيوبيا	82000000	33.9	27.798.000	50922000	62.1	3280000	4
إريتريا	5200000	48	2496000	2600000	50	104000	2
الصومال	9900000	99	9801000	00	--	00	--
جيبوتي	516055	94	485092	30963	6	00	--
كينيا	39000000	11.2	4368000	32214000	82.6	1950000	5
السودان	33419625	96.3	32183098	1236527	3.3	00	--
جنوب السودان	8260490	24	1982517	2891171	35	3386800	40
المجموع	178296170						

(19) التعدادات والنسب عن الأديان والمذاهب في هذا التحليل وردت كلها في: الرسائل

الإخبارية القصيرة (sms) لشركة الهاتف السيار زين - السودان؛ United States, Department of State, Bureau of Democracy, Human Rights and Labor and United States, Department of State, Bureau of Public Affairs, «The International Religious Freedom Report,» (Bureau of Public Affairs and dept. of State, Washington, DC,2011; World Fact Book: <www.cia.gov>, and Wikipedia: <www.wikipedia.org>.

(20) الجدول من إعداد الباحث بالاستفادة من: الرسائل الإخبارية القصيرة (sms) لشركة الهاتف

السيار زين - السودان، و United States, Department of State, Bureau of Democracy, Human Rights and Labor and United States, Department of State, Bureau of Public Affairs, «The International Religious Freedom Report,»

**الجدول (19 - 3)**  
**عدد معتنقي الديانات ونسبهم في دول القرن الأفريقي (21)**

البلد	عدد السكان	الإسلام		المسيحية		الديانات التقليدية	
		النسبة في المئة	العدد	النسبة في المئة	العدد	النسبة في المئة	العدد
إثيوبيا	82101998	33.9	27832577	62.8	51560055	3.3	2709366
إريتريا	5224000	36.5	1906760	62.5	3265000	1	52240
الصومال	9925640	100	9925640	00	00	00	00
جيبوتي	864000	94	812160	6	51840	00	00
كينيا	41070934	10	4107093	78	32035329	12	4928512
السودان	30894000	97	29967180	3	926820	00	00
جنوب السودان	8260490	00	صفر	50	4130245	50	4130245
المجموع	178341062	41.8	74551410	51.6	91969289	6.6	11820363

الجدول (19 - 4)

عدد أفراد الديانات ونسبتهم في دول القرن الأفريقي<sup>(٢١)</sup>

أخرى	الديانات التقليدية	المسيحية			الإسلام	عدد السكان	البلد
		بروتستانت	كاثوليك	أرثوذكس			
636116	2362717	16902515	636116	39530076	30806198	90873739	إثيوبيا
00	00	00	00	00	00	5939484	إريتريا
00	00	00	00	00	9925640	9925640	الصومال
00	00	00	45424	00	711650	757074	جيبوتي
821419	4107093	18481920	13553408	00	4107093	41070934	كينيا
00	14961317	00	4488395	00	14961317	42746620	تنزانيا
311510	1349878	00	29039677	00	5172341	34612250	أوغندا
00	00	00	00	00	00	37047502	السودان
00	00	00	00	00	00	8260490	جنوب السودان
1769045	22781005	35384435	47763020	39530076	65684239	271233733	المجموع

**الجدول (19 - 5)**  
**نسب الديانات في دول القرن الأفريقي<sup>(23)</sup>**

البلد	عدد السكان	الإسلام	المسيحية			الديانات التقليدية (نسبة مئوية)	أخرى
			أرثوذكس (نسبة مئوية)	كاثوليك (نسبة مئوية)	بروتستانت (نسبة مئوية)		
إثيوبيا	90873739	33.9	43.5	0.7	18.6	2.6	0.7
إريتريا	5939484	--		Majority		--	--
الصومال	9925640	All	00	00	00	00	00
جيبوتي	757074	94		6		--	00
كينيا	41070934	10	--	33	45	10	2
تنزانيا	42746620	35		30		35	00
أوغندا	34612250	12.1		83.9		3.9	0.9
السودان	37047502	Majority		--		--	--
جنوب السودان	8260490	--		--		--	--
المجموع							

(23) المصدر : الجدول من إعداد الباحث بالاستفادة من الموقع الإلكتروني: <www.cia.org>



## الجدول (19 - 6)

### الخريطة العرقية (القوميات - القبائل - العشائر) في القرن الأفريقي<sup>(24)</sup>

القبائل الأساسية								عدد السكان	الدولة
عفر	ولاييتا	فورافقي	سيديما	تنزاي	صومالية	أمهرة	أورومو	90.873.739	إثيوبيا
1.7 في المئة	2.3 في المئة (بين حاضرو عفر، بنارا)	2.5 في المئة بلين	4 في المئة رشايدا	6.1 في المئة كوناما	6.2 في المئة سامو	26.9 في المئة تقري	34.5 في المئة تقريبا		
	5 في المئة	2 في المئة	3 في المئة الرحومين والدجيل	2 في المئة الدبير	4 في المئة إسحاق	30 في المئة هوية	55 في المئة المدارود	3.939.484	إريتريا
			11 في المئة بعض القبائل الميرية الجنوبية والقبائل الأخرى 9 في المئة	7 في المئة قبيلة مسرون	23 في المئة قبيلة إسحاق	23 في المئة قومية الففر	35 في المئة قبيلة عيسى	9.925.640	الصومال
				3 في المئة	4 في المئة	35 في المئة	49 في المئة	757.074	جيبوتي
قبائل أفريقية أخرى	ميرد	كيجي	كاسيا	كالينجين	لور	لوجيا	كيجري	41.070.934	كينيا
15 في المئة	6 في المئة	6 في المئة	11 في المئة أخرى	12 في المئة أجانب	13 في المئة بعا	14 في المئة عرب	22 في المئة سود		
			1 في المئة	2 في المئة	6 في المئة	39 في المئة شلك	52 في المئة فونير	36.787.012	السودان
المولدي	الارابدي	التوركمان	التيرسا	المداري	باريا	8 في المئة	20 في المئة		جيبوتي السودان

## رابعاً: البيئة الصراعية في القرن الأفريقي وجواره العربي المؤثرة في قضايا التعايش والصراع

اتّسمت منطقة القرن الأفريقي وجوارها العربي والأفريقي المباشر وغير المباشر بأنها منطقة صراعات دائمة، إذ ثبت ذلك بطريقة متواترة في أغلب المصادر والمراجع التي ذكرت تاريخ هذه المنطقة القديم والحديث والمعاصر، فتحدثت عن حروب وصراعات مسلحة، الأمر الذي أدى إلى تصنيف الحروب والصراعات فيها بأنها من نوع الصراعات المتأصلة، وذلك من حيث العمق والجذور التاريخية، ومن نوع الصراعات الحلقية، وذلك من حيث تداخل دوائر الحروب والصراعات بين دول الإقليم والإثنيات على المستوى الداخلي لكل دولة، وتماشياً مع مطلوبات العرض والتحليل لمكونات البيئة الصراعية في منطقة القرن الأفريقي وجوارها العربي والأفريقي يستحسن تناولها على مستويين:

المستوى الأول: البيئة الصراعية الداخلية الخاصة بكل دولة على حدها.

المستوى الثاني: البيئة الصراعية الإقليمية الخاصة بالصراعات الحلقية بين دول الإقليم.

### - ملامح البيئة الصراعية الداخلية في دول القرن الأفريقي

تُظهر أولى الملاحظات المهمة والأساس في مسألة البيئة الصراعية الخاصة بكل دولة من دول القرن الأفريقي وبجميع دول المنطقة السبع: إثيوبيا والصومال وإريتريا وجيبوتي والسودان وكينيا وجنوب السودان من خلال الجدولين (19 - 7) و(19 - 8).

تشير قراءة الجدولين إلى أن جميع دول منطقة القرن الأفريقي السبع السابقة الذكر تعاني احتدام الصراعات والحروب بكل أنواعها؛ فمن حيث طبيعة الانتشار، تعاني نوع الصراعات المتأصلة، وهي المتجذرة رأسياً، والنوع الآخر الصراعات الحلقية، وهي الموصوفة بتمدداتها الأفقية. أمّا من حيث درجة شدة الصراع في نوعية المتأصل والحلقي، فتحتوي الأنواع كلها، إذ في كل

دولة من هذه الدول نجد درجة من الصراع الخفي. وفي مستوى آخر نجد درجة من الصراع السطحي، وفي مستوى ثالث نجد درجة من الصراع المفتوح وهو الصراع العنيف المسلح، وهو المشهور في دول هذه المنطقة. والجدير بالإشارة والتأكيد أن الصراعات في دول القرن الأفريقي تكون دائماً صراعات متحوّلة من درجة الصراع الخفي المستبطن إلى صراع سطحي، ومن ثم انفجارها إلى درجة الصراع المسلح المفتوح، وهو أخطر أنواع الصراعات في المنطقة.

### الجدول (19 - 7)

#### الصراعات الداخلية في دول القرن الأفريقي<sup>(25)</sup>

الدولة	أطراف الصراع داخل الدولة	تاريخ الصراع	طبيعة الصراع
إثيوبيا	النظام الحاكم	EPPF	سلطة
	النظام الحاكم	OLF	انفصال
	النظام الحاكم	ONLF	انفصال
	النظام الحاكم	CUD, UEDF	سلطة قومية
	إقليم أو قومية أورومو	إقليم / قومية الصومال	ثروة، استغلال
	النظام الحاكم	TPDF	استغلال

يتبع

(25) مقابلة مع محمد صالح مسؤول مكتب التحالف الديمقراطي الإريتري- متخصص في شؤون القرن الأفريقي، الخرطوم، الأربعاء 18/10/2011؛ مقابلة مع عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج، مدير المشاريع في المجموعة الأفريقية للبحوث والدراسات الاستراتيجية والتنمية (اقداس) - متخصص في الشؤون الأفريقية، الخرطوم، الخميس 19/10/2011، و University of Heidelberg, Heidelberg Institute for International Conflict Research (HIK), «Conflict Barometer, 2008: Crises - Wars - Coups d'état- Negotiations - Mediations - Peace Settlements: 17<sup>th</sup> Annual Conflict Analysis», (November 2008), on the Web: <[http://www.hiik.de/en/konfliktbarometer/pdf/ConflictBarometer\\_2008.pdf](http://www.hiik.de/en/konfliktbarometer/pdf/ConflictBarometer_2008.pdf)>.

أيدولوجية سلطة	1960	مجموعات عشائرية مسلحة (حركة الشباب الإسلامي)	TFG	الصومال
استغلال	1991	الحكومة الفدرالية الانتقالية	جمهورية أرض الصومال	
حكم ذاتي، استغلال	1998	الحكومة الفدرالية	منطقة بونت لاند	
نفوذ إقليمي حدود/ موارد	1998	منطقة بونت لاند	جمهورية أرض الصومال	
أيدولوجي سلطة/ نظام	2006	TFG	UIC	
متعدد	2007	ماخير	جمهورية أرض الصومال	
		جبهة الخلاص الديمقراطية الصومالية SSDF	النظام الحاكم	
		الحركة القومية الصومالية SNM	النظام الحاكم	
حرب أهلية سلطة / ثروة	2004	JEM, SLM/A, SLM/A-AS, SLM, SLM/A-AW, SLM/A-MM, SLM/A-Unity, SFDA, JEM/PW, NMRD, DLM, RDFF, RUM, G19	النظام الحاكم	السودان
	2005	جبهة الشرق	النظام الحاكم	
نزاع إقليمي	1994	SPLM, SPLA	LRA	
أرض، موارد، انفصال	1955	SPLM/A	النظام الحاكم	
أيدولوجي/ عرقي / سلطة / ثروة	2011	الحركة الديمقراطية لجنوب السودان الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان/ التغيير الديمقراطي SPLM/DC جيش دفاع جنوب السودان SSDA	النظام الحاكم : الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان	دولة جنوب السودان
عرق / سلطة / ثروة	صراع تاريخي قديم	قبيلة الدينكا	مجموعة القبائل الاستراتيجية (الفراتيت، المادي) / الشلك، التوير	

النظام الحاكم	التحالف الديمقراطي الاريتري ويضم أحد عشر تنظيمًا ما بين إسلامي وعلماني: التيارات الإسلامية: الحزب الإسلامي الاريتري للعدالة والتنمية EIPJD حركة الإصلاح الإسلامي الايتري EEIM حزب المؤتمر الإسلامي الايتري EICP	1993	سياسي أيديولوجي
النظام الحاكم	التيارات الوطنية العلمانية: جبهة التحرير الإريترية ELF الجبهة الشعبية الديمقراطية الإريترية EDPF الحركة الفدرالية الديمقراطية الإريترية EDFM حزب الشعب الديمقراطي الإريترى EPDP جبهة الإنقاذ الوطني الإريترى FSNE حزب النهضة الإريترى (جيرة)	1975 2006	سياسي أيديولوجي سياسي أيديولوجي
النظام الحاكم	أحزاب المعارضة الإثنية: -الحركة الديمقراطية لعفر البحر الأحمر ASADM -الحركة الديمقراطية لكوناما إريتريا EKDM	1997	سياسية إثنية
النظام الحاكم	أكثر من ٥١ تنظيمًا معارضًا خارج التحالف أقل وزنًا من حيث الثقل السياسي وتنوع ما بين القومية والإثنية: حزب التعاون الإريترى ECP حزب الشعب الإريترى (القيادة الثانية)	1997	سياسة إثنية
النظام الحاكم	حركة الساهو حركة تنظيم بلين	2010	
النظام الحاكم	حزب قوات التحرير الشعبية PLFP	2009	سياسة
النظام الحاكم	حزب المؤتمر الإريترى ECP	2005	
النظام الحاكم	حزب التعاون الإريترى ECP حزب الشعب الإريترى (القيادة الثانية)	2002	

إريتريا

		مجموعات معارضة من داخل النظام الاريتري الحاكم مجموعة الخمسة عشر 15G وهي مجموعة التيارات السياسية والشعبية في الدولة والحزب الحاكم يقودها محمود شريفو ووزير الخارجية السابق هايلي دروع ووزير الداخلية السابق بطرس سلمون	النظام الحاكم	
سياسية	2000 حتى الآن	مجموعة الإثني عشر 12G وتشكل من الاساتذة الأكاديميين على قيادتها برخت سيلاسي . محمد خير عمر	النظام الحاكم	
		التنظيمات الإثنية : الحركة الديمقراطية لكوناما الحركة الديمقراطية للعفار	التحالف الديمقراطي الاريتري EDC	
حرب أهلية سلطة / ثروة	1991	SLDF, Soy . MF, Ndorobo, PRM .	Garre, Murule, Pokt	كينيا
أيديولوجي نظام / ثروة / نفوذ أقل	2002	Mungiki sect	النظام الحاكم	
نفوذ سلطة، ثروة	1999	PNU, Kikuyu	ODM, Luo, Kalenjin, Luhya	
استغلال إقليمي	1955	SLDF, Soy, MF, Ndorobo, PRM	النظام الحاكم	
أيديولوجي عرقي / سلطة	1991	جبهة FRUD المسلحة	النظام الحاكم	جيبوتي
سلطة ( نفوذ ) انفصال	1977	قبيلة العيسى	قومية المعمر	



5	النزاع الصومالي الكيني	1963	حول منطقة شمال شرق كينيا NFD	التربية الصومالية	1	حدودية (سياسية + اقتصادية)
6	النزاع السوداني الجنوبي	1955 - 2011/7/9 انتهى بانفصال الجنوب 2011/7/9 - الآن	حول مناطق ألبها، جنوب كردفان البلال الأزرق	ألبها، المسيرية، الدينكا جنوب كردفان: الجفارة النوبية، المرازمة، البلال الأزرق حوالي أكثر من 60 قبيلة جميعها متأثرة	أكثر من 65	حدودية (سياسية + اقتصادية)، دولية
7	النزاع السوداني المصري	1958 - الآن	حول منطقة مطلت حلايب	مشركة، بعض قبائل البجة: (صايبة، بشايرين) إلتوبا: القفار (دناكل)، سمهرا، أهل مصوع رشايدة	2	حدودية (سياسية + اقتصادية)
8	النزاع الإريتري اليمني	1995 - 1997	حول جزر جيش الصغرى والكبرى	إثيوبيا: (اليدل، الشياققوم أو دوقيررو السودان/ جنوب السودان : (التيرسا كينيا (توركانا	4	حدودية (سياسية جيوستراتيجية)
9	صراع كينيا وجنوب السودان	1931 - 2011/7/9 حكومة السودان 2011/7/9 - الآن دولة جنوب السودان	حول منطقة مطلت البهي	سياسية	4	سياسية



حدودية (سياسية + اقتصادية)	4	مشتركة: نيجير، وتشاد، مالي إثيوبيا: أورومو	حول قطاع البازر	سيكون موروثاً من صراعات السودان قبل الانفصال	صراع إثيوبيا ودولة جنوب السودان	10
سياسية عرقية (معارضات مسلحة) + نفوذ إقليمي مسلحة		مشتركة: الاشولي، الزالدي	كل المناطق على طول الشريط الحدودي بين الدولتين	سيكون موروثاً من صراعات السودان قبل الانفصال	نزاع أوغندا ودولة جنوب السودان	11
سياسية (نفوذ إقليمي + تبادل دعم معارضات مسلحة)	9	كل القبائل الحدودية المشتركة والتدخلات خاصة النبي عامر، المندودة (مهلبي)، الحباب، الرشيدة، الثوري، كماما، باربا، شكرية وطين	كل المناطق على طول الشريط الحدودي بين الدولتين	1995 - حتى الآن	الصراع السوداني الداخلي	12
و أسباب مودية إلى الصراعات	101 إثنية حدودية		16 منطقة حدودية	12 صراعاً		للإجموع

إن قوة عملية النحت العرقي / الدّيني في القرن الأفريقي تزيد الصراع تأجّجاً وتضعف فرص التعايش: يدرك الملاحظ والمعايش لطبيعة الأوضاع الداخلية في كل دولة من دول هذه المنطقة أن مشكلة العيش المشترك عامة والتعايش الدّيني بصفة خاصة، ارتبطت كثيراً بطبيعة التشكيل والتكوين (القومي) للإثنيات؛ فالقرن الأفريقي يعتبر (متحف القوميات)، أو منطقة وإقليم (التجميع القومي والقبلي والعشائري والطائفي). ويظهر القرن الأفريقي في هذه المسألة في شكل مختلف تماماً عن الأقاليم المجاورة كلها، خصوصاً جنوب غرب آسيا العربي، ومنطقة البحيرات الأفريقية، ومنطقة وسط أفريقيا المشهورة بتجمع دول السيماك الست. فالمسألة الإثنية في القرن الأفريقي تتميز بطابع (النحت) العميق والدقيق لمكوّنات الخارطة الإثنية على أسس «قومية وقبلية وعشائرية»، بمعنى أن هذه المكوّنات السابقة في أبسط صورها هي مجموعة من الناس متجانسة ومتماسكة وذات هوية واحدة تجمع وتوحد بينها مشتركات وروابط العرق والدّين واللغة والثقافة والتاريخ، في إطار رقعة جغرافية، لكنها تختلف من حيث الحجم والثقل العددي والسياسي والدّيني، فربما تحكم قومية صغيرة قوميات كبيرة كما في حالة التقراي في إثيوبيا، وربما تحكم قبيلة صغيرة قبائل كبيرة، كما في حالة التقرينجا في إريتريا، وهكذا الحال في عشائر الصومال وقبائل جنوب السودان وكينيا.

أتت قوة وعمق (النحت) للقوميات والقبائل والعشائر والطوائف في القرن الأفريقي من قوة خصوصية الفروق والتباينات السلالية واللغوية والثقافية والدّينية. ويبدو أن الذي زاد من قوة النحت للخصوصية القومية في الحالة الإثيوبية، والخصوصية العشائرية في الحالة الصومالية والحالة القبلية في كل من كينيا وجنوب السودان وخليط هذه المركّبات في كل من إريتريا والسودان بجانب العامل الثقافي السابق، هو العامل الطبوغرافي التضاريس، حيث عملت وعورة التضاريس والطبيعة الجبلية لمحميات قومية (محميات عرقية) أدت إلى

تحصين وحماية كل مكون إثني، وعدم القدرة على الذوبان والامتصاص في إطار قرن أفريقي متجانس ومتماسك ومتعايش.

زاد احتفاظ كل قومية بخصوصياتها وعدم رغبتها في التعايش والتداخل القومي/ العرقي من حدة مشكلة الصراعات والنزاعات العرقية التاريخية. وهنا يدخل عامل السلطة السياسية في تأصيل وتجزير هذه الصراعات لأن السلطة نفسها قامت وارتكزت على أسس قومية/ عرقية احتكرتها قوميتا الأقلية الأمهرية والتجراوية [التغراوية] ضد أغليات وأقليات قومية عانت الظلم والقهر والقسر السلطوي كانت نتيجة الغبن والمظالم والمطالب القومية، الأمر الذي زاد من المسافات القومية وعمقها.

أدت هذه التراكمات التاريخية كلها للعملية القومية/ العرقية إلى أن تصبح الخارطة الإثيوبية الداخلية عبارة عن دولة «الدول القومية المتجاورة». وأدت سياسات كثير من النظم، خصوصاً الإمبراطورية الأمهرية، إلى شقها وانقسامها على الرغم من زعم المحاولة في بعضها إلى الوحدة والتماسك، لكنها فشلت في أن تجعل في إثيوبيا حتى مجرد (دولة الدول القومية المتحدة)، فضلاً عن القدرة على صوغ «أمة إثيوبية واحدة»، أو «قومية إثيوبية» تجمع بينها قواسم «العيش المشترك» و«المواطنة» والتعايش القومي أو الوطني. هذا الوضع لا يسمح بإذابة وتكسير صخور «النحت القومي» الذي يمنح الخصوصيات «القومية» أكثر مما يمنح الخصوصيات «الوطنية، الأمر الذي تُصبح مآلاته ونتيجته مطالب «تقرير المصير» و«الانفصال» و«الاستقلال»، كما في حالة إريتريا. ولعل عمق وقوة النحت القومي لقوميات مثل الأورومو والعفار والتقراي والصوماليين والبني شنقول والقامبيلا يؤديان إلى تفكيك الخارطة الإثيوبية؛ فالنحت القومي والخصوصية القومية يصبحان عوامل مهددة وناسفة لعملية «التعايش الديني»، وأكثر من ذلك «التعايش الوطني».

## 1 - ارتباط إثيوبيا العضوي بصراعات القرن الأفريقي

تُعتبر منطقة القرن الأفريقي، أكان بمعناه الصغير أم بمعناه الكبير، من

أسخن بؤر الصراعات والنزاعات الإقليمية والعالمية وأقواها؛ فجميع دول القرن الأفريقي مأزومة ومتوترة في أوضاعها الداخلية والخارجية. وجميع دول القرن الأفريقي تعاني أزمة ومشكلة بناء الدولة وعدم استقرار النظم السياسية. ولعل من أكثر الأزمات التي تواجهها مشكلة النزاعات العرقية التي تأخذ أنواعاً مختلفة بحسب طبيعة الخارطة العرقية لكل دولة. فهي تتنوع ما بين صراعات قبلية عشائرية، كما في حالات الصومال وجيبوتي وإريتريا، وصراعات قومية، كما في حالة إثيوبيا، وصراعات مركبة من القومي/العشائري القبلي/الإقليمي كما في حالة السودان. واستناداً إلى طبيعة التداخل العرقي/الديني لإثيوبيا مع خمسة أقطار من دول القرن الأفريقي هي السودان وإريتريا وجيبوتي والصومال وكينيا، وقربها الشديد من بقية دول القرن الأفريقي الكبير التي تعاني أيضاً الصراعات مثل دول البحيرات وشرق أفريقيا، أصبحت إثيوبيا عاملاً فاعلاً في أي نزاع من نزاعات هذه المنطقة، خصوصاً أنها ليست ببعيدة من صراعات وحروب الخليج العربي، والصراع العربي - الإسرائيلي.

لعل طبيعة إثيوبيا الجيوسياسية، خصوصاً بعد انفصال إريتريا واستقلالها، منحتها موقعاً أصبحت تتوسط من خلاله دول القرن الأفريقي. بمعنى آخر، أخذت دول هذه المنطقة بنزاعاتها تحيط بإثيوبيا، كما يحيط السوار بالمعصم. هذا الموقع جعل إثيوبيا تؤثر في كل شيء يحصل لأي دولة من دول القرن الأفريقي وتتاثر به؛ فهي تمثل قاسماً مشتركاً في ثلاثة نزاعات إقليمية تُعتبر من أقوى النزاعات في أفريقيا، هي: النزاع الإثيوبي - الإريتري، النزاع الإثيوبي - السوداني، النزاع الإثيوبي - الصومالي، إضافة إلى النزاع الصومالي - الكيني، ومن قبل النزاع الإريتري - اليمني.

على مستوى آخر، تعاني إثيوبيا انتقال عدوى وتأثير النزاعات الداخلية التي تعانيها دول الجوار الإثيوبي الخمس، التي تصنف بأنها من أقوى أنواع النزاعات وأخطرها، وهي النزاع الاجتماعي المتأصل، وذلك وفق نظرية آزار ويمرتون، أي النوع نفسه من الصراع الذي تعانيه إثيوبيا. وعليه، ظلت إثيوبيا متأثرة ومتورطة بشدة في النزاع العشائري الصومالي والصراع والحرب الأهلية

في جنوب السودان، وحرب دارفور والنزاع القبلي العشائري بشأن السلطة في جيبوتي والنزاع بشأن السلطة في إريتريا.

تكمن خطورة تأثير النزاعات الداخلية المتأصلة لدول الجوار الإثيوبي في أن لإثيوبيا امتدادات عرقية/ دينية مع جميع هذه الدول الخمس، الأمر الذي يحتم انعكاس أي توترات وعدم استقرار في داخل إثيوبيا على هذه الدول، والعكس صحيح، بل إن خريطة إثيوبيا العرقية/ الدينية ربما تضم طبقات عرقية/ قومية غير منسجمة مع الكل العرقي المكوّن للمجموع العرقي الإثيوبي، كما في حالة إريتريا التي انفصلت، والقوميات الصومالية والعفارية والأوروبية التي تحاول دائمًا الانفصال، أو البقاء المشروط بالاستجابة للمطالب والحقوق السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخية وغيرها.

وعلى مستوى ثالث، ربما لم تكن إثيوبيا بعيدة من حوادث الصراعات والحروب الدولية في الخليج العربي والصراع العربي - الإسرائيلي، والصراع في البحيرات التي تنعكس على مواقف النظام السياسي والمجتمع الداخلي ونزاعاته في الدولة الإثيوبية، ويدل على ذلك الوجودان الأميركي والإسرائيلي في منطقة القرن الأفريقي بقواعده العسكرية الموجودة في جيبوتي ونشاطها السياسي والاستراتيجي المرتكز على إثيوبيا وأحيانًا إريتريا، تحت مظلة موجة مكافحة الإرهاب الإسلامي المصنّف به كل من السودان والصومال.

لعل هذه المستويات أو السيناريوات الثلاثة تعكس مدى الإقحام والارتباط الإثيوبيين بصراعات القرن الأفريقي والصراعات الأخرى من حوله، وهي حالة يتأكد معها عدم قدرة إثيوبيا على تحقيق استقرار داخلي يؤدي الى تحقيق تعايش ديني أو وطني لعدم قدرتها على التحكم في منع التدخلات والتدخلات الصراعية المرتكزة على الدين والعرق في المنطقة.

استنادًا إلى هذا التحليل، تبرز نتائج عدة مستندة إلى التحولات والمستجدات المتوقعة في منطقة القرن الأفريقي، ويمكن قراءتها في الآتي:

- التحوّل المحتمل في إثيوبيا المبني على اتجاهات السياسة والدين،

وتحالفات السلطة والثروة في المنطقة، حيث تكون له انعكاساته على إريتريا وجيبوتي والسودان. وربما قلل الصعود الإسلامي في إثيوبيا من الرؤية التاريخية في مخيلة الدولتين السودانية والإثيوبية، ويساهم من ثم في تعديل الصورة النمطية المتبادلة.

- ربما انجرت إريتريا في الأغلب، فتبعت الحراك السوداني، لأن شرق السودان يؤثر في إريتريا اقتصاديًا وتجاريًا وسياسيًا وثقافيًا.

- التفاعلات السكانية والتجارية وتواصل الطرق وارتباط هذه المنطقة بالخليج العربي والجزيرة العربية يمهّد لتحولات ثقافية وحضارية كبيرة في إطار حوار الثقافات وجوار الثقافات. ولذلك يتفاعل ارتفاع الموجة الإسلامية في المنطقة العربية مع ارتفاع هوية التدين والصعود الإسلامي.

- مستقبل التعايش في المنطقة تحدده الدول الكبيرة والمحورية، وهي السودان وإثيوبيا، متماسكة أو متفككة. ويرى كاتب هذه الدراسة أن الهوية السودانية ذاهبة باتجاه التجذر والتماسك، على الرغم من فقدان السودان ثلث مساحته بانفصال الجنوب، وعلى الرغم من حروب السودان في دارفور والنيل الأزرق وأبيي وجنوب كردفان.

- تشبّث الأقلية بالقيادة والزعامة (التقراي) في وجه الحركة القومية الموازية المسؤولة عن الملف الإثيوبي في القرن الأفريقي، وهي الأمهرة، يزيد من الصراع المسيحي - المسيحي. وهذا الصراع قابل للتوظيف من جانب جيران إثيوبيا.

- احتمال توظيف التقراي للعمل الإسلامي باعتباره قيمة مضافة إلى مجابهة نفوذ الأمهرة، لكن هذا الخيار ربما قاد بشكل غير مقصود إلى صعود إسلامي على حساب الأمهرة والتقراي.

- يتحرك العامل الإسلامي في إثيوبيا تحت مظلة القوميات والاعتراف بها لغة وثقافة وسياسة لأن التمكين للقوميات يؤدي إلى تمكين المسلمين؛ فتمكين العفر يمكن المسلمين، وتمكين الأورومو يمكن المسلمين، أيضًا.

## 2 - الحالة الصومالية في مستقبل التعايش

على الرغم من حالة الحرب الطويلة في الصومال، حدث انكماش في الثقافات الإنكليزية والإيطالية والفرنسية، وتجدّرت الثقافة العربية والإسلام؛ فالتعليم والتجارة والسياسة تجري في المستويات كلها باللغة العربية. يُضاف إلى ذلك عامل التجارة مع دول الخليج والسعودية. كما أن المرجّح هو قيام دولة إسلامية في الصومال، بغضّ النظر عن اتجاهات الحكم الإسلامي في أرض الصومال أو أرض البُنط أو جيبوتي أو الصومال. كما أن انتشار الصوماليين في أنحاء القرن الأفريقي يؤدي إلى انتشار الإسلام والثقافة الإسلامية في كينيا وأوغندا وإثيوبيا. يضاف إلى ذلك أن الصوماليين شعب مقاتل، حريص على تماسك هويته، وعلى شخصيته الإسلامية.

## المراجع

### 1 - العربية

#### كتب

آدم، الأمين عبد الرزاق. دور أرتريا في استقرار منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر في الفترة (1991 - 2002). الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2008.

أحمد، حسن مكّي محمد. السياسات الثقافية في الصومال الكبير: قرن أفريقيا، 1887 - 1986. الخرطوم: المركز الإسلامي الأفريقي، 1990.

حبيب، الزمزمي بشير عبد المحمود. المؤثرات السياسية والأمنية على العلاقات السودانية الإريترية في الفترة من 1991 - 2007م. الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2007.

سيلاسي، بيريكيت هابتي. الصراع في القرن الأفريقي. ترجمة عفيف الرزاز. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1980.

الصافي، محاسن عبد القادر حاج. المسألة الصومالية في كينيا. الرياض: مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 2000.

ضرار، محمد صالح. تاريخ قبائل الحباب والحماسين بالسودان وأرتريا. ط 2. الخرطوم: الدار السودانية، 1991.

طاهر، محمد إبراهيم. الفلاشا الجذور والأبعاد. الخرطوم: مطبعة أرو التجارية، [د. ت.].

عبد القادر، ياسر. التغلغل الصهيوني في أفريقيا: إشارة للعلاقات الصهيونية الأثيوبية. الخرطوم: جامعة أفريقيا العالمية، 1998.

الفكي، محمد صغيرون الشيخ. بناء الأمم: إرتريا من الثورة إلى الدولة. الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2010.

ماح، أحمد برخت. وثائق عن الصومال والحبشة وإرتريا. القاهرة: شركة الطوبجي للطباعة والنشر، [1982].

نصر الدين، إبراهيم أحمد. الدّيناميات السياسية في إثيوبيا من نظام الحكم الإمبراطوري إلى ممارسات الدرج في القرن الأفريقي: المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية. القاهرة: دار النهضة العربية، 1985.

وهبان، أحمد. الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004.

## دورية

أحمد، حسن مكي محمد. «إثيوبيا والتغير السياسي». دراسات أفريقية: العدد 10، كانون الأول/ديسمبر 1991.



## 2- الأجنبية

### *Books*

De Waal, Alex (ed.). *Islamism and its Enemies in the Horn of Africa*. Bloomington: Indiana University Press, 2004.

Erlich, Hagai. *Islam and Christianity in the Horn of Africa: Somalia, Ethiopia, Sudan*. New York; Boulder, Colo.: Lynne Rienner Publishers, 2010.

Healy, Sally. *Lost Opportunities in the Horn of Africa: How Conflicts Connect and Peace Agreements Unravel: A Horn of Africa Group Report*. London: Royal Institute of International Affairs, 2008.

Sharamo, Roba D. and Berouk Mesfin (eds.). *Regional Security in the Post-Cold War: Horn of Africa*. Pretoria: Institute for Security studies, 2011.

### *Periodical*

Gudina, Merera. «The State, Competing Ethnic Nationalisms and Democratisation in Ethiopia.» *Africa Journal of Political Science*: vol. 9, no. 1, June 2004.

### *Document*

University of Heidelberg, Heidelberg Institute for International Conflict Research (HIIK). «Conflict Barometer, 2008: Crises - Wars - Coups d'état- Negotiations - Mediations - Peace Settlements: 17th Annual Conflict Analysis.» (November 2008), on the Web: <[http://www.hiik.de/en/konfliktbarometer/pdf/ConflictBarometer\\_2008.pdf](http://www.hiik.de/en/konfliktbarometer/pdf/ConflictBarometer_2008.pdf)>.



## الفصل العشرون

# استخدام الإنكليزية لغة للتدريس وأزمة التعليم في القرن الأفريقي إثيوبيا نموذجاً<sup>(1)</sup>

تيكيسي تيغاش

### مقدمة

تري هذه الدراسة أن استمرار استخدام اللغة الإنكليزية لغةً للتعليم إنما يدمر قدرة أبناء القرن الأفريقي على تطوير ثقافة الثقة الضرورية لتحقيق تنمية مستدامة. وهي تقوم على افتراض مفاده أن البلد الذي يستخدم لغته الخاصة للتدريس من المرحلة الابتدائية إلى التعليم العالي (في مقابل استخدام لغة أوروبية) يكون مؤهلاً لارتقاء سلم التنمية في جوانب المجتمع كلها. ولا شك في أن إتقان اللغتين الإنكليزية والعربية في القرن الأفريقي ييسر التفاهم والتعاون، غير أن الأمر يختلف تمامًا حين يتعلق بإقامة نظام تعليمي مفضل وفقاً للغات الأوروبية. أما هذا البحث، فيعدّ توليفاً يعكس نتيجة أبحاثي بشأن هذا الموضوع خلال السنوات العشرين الأخيرة.

---

(1) هذه الدراسة هي نسخة منقحة ومزودة من محاضرة أقيمت في اللقاء السنوي الأول للأكاديمية الإثيوبية للغات والثقافات، الذي عُقد في جامعة أديس أبابا، في 11 حزيران/يونيو 2011.

## أولاً: النُظم التعليمية قبل وصول اللغة الإنكليزية

قد تكون إثيوبيا الدولة المسيحية الأولى في العالم. ولا ينازعها موقع الفخار هذا سوى أرمينيا. وإثيوبيا هي أيضًا أول موطن للإسلام خارج الجزيرة العربية. وجرى الاعتراف بدين الإسلام وقبوله في إثيوبيا (التي لطالما وُصفت بأنها بلاد الحبشة التي يحكمها النجاشي) قبل أن يصبح ديانة الشرق الأوسط ثم ديانة عالمية بوقت طويل. بل يرى بعض الأكاديميين الإثيوبيين المسلمين أن الملك الذي وقر الملاذ لأتباع النبي محمد اعتنق الإسلام هو نفسه. ولعل هذا صحيح، لأن من ضروب التماثل بين الإسلام والمسيحية ما يفوق استعدادنا أو رغبتنا في الاعتراف به. كما أن إثيوبيا من أوائل البلدان التي ساهمت في صقل أيديولوجيا الدولة الأمة<sup>(2)</sup>؛ إذ وجدت فكرة الأمة - بوصفها جماعة يوحدّها الدّين والنخبة المتعلّمة والأيديولوجيا السياسية - في إثيوبيا، قبل نحو سبعة قرون من ظهورها في بريطانيا العظمى في القرن الثالث عشر، وقبل أكثر من ألف سنة على ظهورها في بقية أوروبا.

مع أن في الإمكان تتبّع وجود الإسلام في إثيوبيا إلى زمن الهجرة الأولى (أي إلى عام 615 أو قبل نحو سبع سنوات من انتصار النبي محمد في عام 622، فقد بقي دين الأقلية التي جرى التمييز ضدها في بعض الأحيان، لكن هذه الأقلية لم تعرف سوى التسامح معها في الأغلب الأعم. وكان الاستثناء البارز خلال النصف الأول من القرن السادس عشر عندما هزم المسلمون الإثيوبيين في مدينتيّ زيلع<sup>(3)</sup> وهرار<sup>(4)</sup>، بدعم فاعل من الإمبراطورية العثمانية الوليدة، الدولة الإثيوبية المسيحية. كان ذلك وقتًا وجدت فيه إثيوبيا نفسها تحت وابل من نيران حرب بين العثمانيين الذين بلغوا المناطق العربية من البحر

---

(2) Adrian Hastings, *The Origins of Nationhood* (Oxford: Oxford University Press, 1997).

(3) مدينة ومرفأ في الصومال تقع على خليج عدن (التحرير).

(4) مدينة في شرق إثيوبيا تقع على قمة تل شرق المرتفعات الإثيوبية، وتبعد نحو 500

كلم من أديس أبابا (التحرير).

الأحمر من جهة، والبرتغاليين الذين كانوا يتوقون أشدّ التوق إلى إبعادهم من تجارة المحيط الهندي من جهة أخرى. وخلال ما يزيد على العقد بقليل بين عامي 1527 و1543، كان الحاكم الأعلى لإثيوبيا الإمام أحمد بن إبراهيم الغازي (المعروف في اللغات الإثيوبية باسم أحمد جُري). ولم يكن أحمد بن إبراهيم الغازي ملكًا متوجًّا لأنه فشل في القبض على خصمه الملك المسيحي.

من غير المجدي في نطاق هذا البحث أن نناقش ما كان يمكن أن يحصل لو أن الأمير محمد بن الغازي ربح الحرب واعتلى العرش الذي كان مقرًا مميزًا للباطرة المسيحيين. والأرجح أن المسيحية كانت ستبقى على نحو ما بقيت في مصر على الرغم من الهجرات العربية/الإسلامية الكثيفة من منطقة الشرق الأوسط.

غير أن المهمّة لأغراض هذا البحث، هو السؤال كيف تمكّنت إثيوبيا من البقاء باعتبارها كيانًا مستقلًا منذ أعادت بناء نظامها السياسي وفقًا للقوالب المشار إليها في العهد القديم. من الصعب أن نفسّر بقاء الدولة والمجتمع الإثيوبيين من دون أن نأخذ في الحسبان دور الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية؛ فهي الكنيسة التي وضعت أسطورة وحدة الشعب، بوصفه شعب الله المختار. وهي التي حافظت على اللغة والكتابة الوطنيتين وطوّرتهما وارتقت بهما. وهي التي حافظت على تاريخ المجتمع الإثيوبي، الديني والسياسي على حدّ سواء. وعلى الرغم من أن دور الكنيسة الإثيوبية في الحفاظ على فكرة الأمة الإثيوبية لا يزال ينتظر دراسته على نحو وافٍ، فإن الدراسات القليلة المتاحة توضح تمامًا أنها كانت واحدًا من العوامل الكبرى في التاريخ الإثيوبي.

من المهمّ أن نلاحظ أن معرفة القراءة والكتابة في إثيوبيا سبقت وصول الكنيسة الأرثوذكسية. وكان إثيوبو القرن الأول جزءًا من العالم المعولم في ذلك الحين. وكان قادتهم يجيدون اللغة اليونانية، ونحن نعرف من هؤلاء ملكًا واحدًا على الأقل في القرن الأول. وإضافةً إلى المصادر المكتوبة من خارج البلاد، هناك كثير من البقايا الأثرية التي تبرهن (سواء من خلال شكل العملات أم من خلال المخطوطات الحجرية) أن الإثيوبيين كانوا على معرفة

كافية بالسبأية (جنوب الجزيرة العربية)، واليونانية، إضافةً إلى الجعزية، لغتهم الخاصة.

كانت ترجمة الكتاب المقدس من اللغة اليونانية إلى اللغة المحلية - الجعزية - بين القرنين الرابع والخامس واحدًا من العوامل الحاسمة في تطور الدولة الإثيوبية والمجتمع الإثيوبي وتوطيد أركانهما. وكان الكتاب المقدس يُستخدم باعتباره مصدرًا للإلهام في إعادة هيكلة السياسات، ومصدرًا للتعلّم. ومن الصعب تمامًا أن نستخفّ بالبراعة التي أبدّاها الإثيوبيون في ترجمتهم الكتاب المقدس إلى لغتهم، أو بالأثر الذي تركه الكتاب المقدس المترجم إلى اللغة المحلية في وعي الإثيوبيين السياسي والثقافي؛ إذ أغنى الإثيوبيون الكتاب المقدس الذي تلقّوه بتضمينه كثيرًا من النصوص المحرّفة الأخرى، بل أغنوا مجمع القديسين بإضافة شخصيات محلية خاصة بهم، افترضوا أنها تكافئ القديسين المعروفين في الكتاب المقدس. وعمل الإثيوبيون، كما نقول اليوم، على تحديث الكتاب المقدس ليناسب حاجاتهم الاجتماعية والثقافية والوجودية. وأدّى ترسّخ المسيحية وانتشارها إلى تنامي الأديرة المتخصصة التي وفّرت المواد (على هيئة نصوص مقدسة) والتعليم اللازم لتلبية احتياجات الكنيسة.

يصحّ الشيء ذاته على الجماعة الإثيوبية المسلمة، إذ بقي الإسلام الوسيلة الرئيسة لإنتاج المعرفة وإعادة إنتاجها. وبقيت هرار واحدًا من مراكز الفقه الإسلامي، وعُدّت من بين الأماكن الإسلامية المقدسة. واحتفلت هرار بألفيتها الثانية منذ بضع سنوات في عام 2007.

منذ أول أيام المسيحية والإسلام حتى بداية القرن العشرين، والتعليم في إثيوبيا يخضع للسيطرة الحصرية للكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية، أو الجماعة الإثيوبية المسلمة. ولم يكن عدد الذين يجيدون القراءة والكتابة مرتفعًا، لكن الإمام بهما ظل جاريًا وحيًا على مرّ القرون. وكان الطلاب الطموحون الذين يرغبون في ارتقاء مدارج العلم كاملةً يمشون أكثر من عشرين عامًا في التفقّه قبل أن يمكنهم التخرّج.

دفعت الفجوة التكنولوجية بين إثيوبيا وأوروبا، التي تجلّت في ثلاثينيات القرن العشرين مع الغزو الفاشي للبلاد والسهولة اللاحقة التي أدمجت فيها إثيوبيا باعتبارها شبه مستعمرة للغرب، إلى التشكيك في دور الكنيسة الأرثوذكسية في التاريخ الإثيوبي. وعلى الرغم من المناهج المتطورة التي كانت مُعدّة لتدريب جيل المستقبل من النخب الإثيوبية، إلّا أن الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية لم تُجرِ النقلة التي أجرتها الكنيسة الكاثوليكية في أوروبا منذ عصر النهضة. وهذا نقد مشروع تمامًا، ولا بد من الإجابة عنه. غير أن قدرًا كبيرًا من النقد يغفل دور الكنيسة الأرثوذكسية من دون أن يأخذ في الاعتبار ما اكتنفها من قيود داخلية وخارجية<sup>(5)</sup>.

صحيح أن الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية لم تلحق بركب العصر، ولم تؤسس لأوضاع ملائمة لتطوير الحقوق ذات الصلة، وبالتحديد في الطب والقانون، وهما الفرعان المهمان اللذان تطوّرا انطلاقًا من الكنيسة في أوروبا منذ القرن الخامس عشر، إلّا أن تناول القيود الداخلية والخارجية المشار إليها لا يدخل ضمن نطاق هذا البحث. يكفي أن نذكر أن الجغرافيا والدين ساهما تلك المساهمة الواسعة في عزل البلد عن بقية العالم. وملاحظات [المؤرخ وعضو مجلس العموم البريطاني] إدوارد غيبون القاطعة بشأن تأثير الاحتلال العربي/الإسلامي للبحر الأحمر في القرن السابع الميلادي جديرة بالنظر على الرغم من المبالغة التي تشوبها؛ إذ كتب يقول: «لقد نام الإثيوبيون الذين أحاط بهم أعداء ديانتهم من كلّ صوب، ما يقارب ألف سنة، وقد نسيهم العالم الذي نسوه»<sup>(6)</sup>. غير أن الاحتلال العربي/الإسلامي للبحر الأحمر، مهما بدا مقننًا، ليست له سوى قيمة تفسيرية محدودة. ويفوق أهمية بكثير ما كان لدى الإثيوبيين من نفور من المرتفعات التي يقلّ علوّها عن ألفي متر فوق سطح

---

(5) كانت المسيحية الديانة الرسمية للنظام الملكي الإثيوبي. واعتُبر الإسلام ديانة أقلية ولم يشكّل جزءًا من الثقافة السياسية. وقد صُمم الدستور الذي ساد حتى عام 1974 كي يحمي العقيدة من الانزلاق إلى الكاثوليكية والبروتستانتية. انظر: Tekeste Negash, *Rethinking Education in Ethiopia* (Uppsala: Nordiska Afrikainstitutet, 1996), p. 38.

Edward Ullendorff, *The Ethiopians; an Introduction to Country and People*, 3<sup>rd</sup> ed. (London; (6) New York: Oxford University Press, 1973), p. 55.

البحر. وكان الإثيوبيون الذين اعتنقوا الديانة المسيحية يعيشون جميعًا في المرتفعات. ولم تكن المنطقة الساحلية التي تمتد من البحر الأحمر إلى المحيط الهندي ذات أهمية ديموغرافية كبيرة لدى سكّان المرتفعات الإثيوبية. وعلاوة على ذلك، دفعت التغيرات البيئية (سواء التي تسبّب بها الإنسان أم الطبيعية) الدولة الإثيوبية في القرن السابع نحو الداخل بعيدًا من المنافع التي كان يمكن جنيها من التماس المتواصل مع البحر الأحمر والثقافات المتوسطية. وكانت الجغرافيا نعمة المجتمع الإثيوبي ونقمة. ففي حين حمت المرتفعات والتلال الوعرة إثيوبيا من الغزاة الأجانب من الشرق والغرب على حد سواء، عملت السمات الجغرافية ذاتها على جعل تطور نظام سياسي دائم ومركزي أمرًا صعبًا. وساعدت الجغرافيا الوعرة على ظهور مشاعر إقليمية قوية. ولطالما كان الإثيوبي على شفا الانهيار، غير أن فكرة الأمة الإثيوبية هي التي أنقذته دومًا. لكنه كان لا بدّ من تجديد فكرة الأمة الإثيوبية هذه باستمرار لأنّها لا تني تواجه خطر التداخي.

لو تبتّعنا خط تفكير غييون، لوجدنا أن تجربة الإثيوبيين، حين عاودوا الاتصال بأوروبا أخيرًا في القرن السادس عشر، تمخّضت مع السياسات الأوروبية عن حرب أهلية دامت عقدين. وكمن جوهر ذلك الصراع في المحاولة الأوروبية لهداية المسيحيين الأرثوذكس الإثيوبيين إلى الكاثوليكية. وفي عام 1632، طردت الدولة الإثيوبية جميع الأوروبيين الذين كانوا في البلاد، واختارت أن تعزل نفسها عن أوروبا، لتستمر هذه العزلة التي فرضتها على نفسها ما يقرب القرنين من الزمان.

بالفعل، شكّلت العزلة عن البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط، متضافرة مع جغرافية البلد، عوامل مهمة تحتاج أن تؤخذ في الاعتبار عند أي تناول مقارنة (صريح أو ضمني) لدور الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية وأدائها. وهناك عوامل أخرى أيضًا؛ إذ إن توسّع الحدود الإثيوبية إلى مناطق تسكنها أغلبية من المسلمين هو أحد العوامل التي يجب أن تؤخذ في الحسبان. وكانت الدولة الإثيوبية التي واجهت القوى الاستعمارية الأوروبية مختلفة تمامًا عن



إثيوبيا القرن السادس عشر وما قبله. ويشكل ضمّ مناطق شاسعة وما ترتب عليها من تداعيات (إذ يصف بعض العلماء هذه المرحلة بالاستعمار الداخلي) جزءاً من تاريخ القرن العشرين. ولهذا التاريخ أثر كبير في السياسة التعليمية، كما سألين لدى مناقشة الروابط بين اللغة والتنمية.

### ثانيًا: إدخال المدارس الحديثة

كان إدخال نظام المدارس من النوع الأوروبي في المقام الأول ردة فعل على تجربة إثيوبيا مع الدول الأوروبية. بالفعل، خرج البلد من عزله التي فرضها على نفسه في النصف الأول من القرن التاسع عشر. وفي منتصف ذلك القرن ذاع صيت إثيوبيا على نطاق واسع في أوروبا بسبب حضارتها المسيحية القديمة وكونها موطنًا لجالية يهودية (عرفت باسم بيت إسرائيل، أو مجتمع إسرائيل). وشهد القرن التاسع عشر بأكمله دراسات وسجلات عن أصل الجالية اليهودية الإثيوبية وصلاتها بإسرائيل وبالعالم الشتات اليهودي.

عمل افتتاح قناة السويس على جعل إثيوبيا قرية جدًا من البحر الأبيض المتوسط. أما سياسات التزاحم على أفريقيا، فوضعت إثيوبيا والقوى الأوروبية العظمى على مسارات التصادم والتعاون. غير أن تجربة الحرب الإيطالية - الإثيوبية بين عامي 1894 و 1896 هي التي أُنعت الدولة الإثيوبية باستخدام النظام التعليمي باعتباره أداة من أدوات السياسة الخارجية.

بلغت الحرب الإيطالية الإثيوبية ذروتها في 2 آذار/ مارس 1896 في معركة عدوة<sup>(7)</sup>، حيث تمكّنت إثيوبيا من هزيمة القوى الإيطالية العازمة على استعمارها. غير أن الدرس الأهم بالنسبة إلى النخبة الإثيوبية في تلك الفترة كان سبب الحرب (الرسمي على الأقل). ذلك أن الحرب الإيطالية - الإثيوبية (1894 - 1896) خيشت من أجل عبارة في بند من بنود معاهدة الصداقة الموقعة بين إيطاليا وإثيوبيا في أيار/ مايو 1889. وتُرجمت العبارة المعنيّة بطريقة معيّنة إلى اللغة الأمهرية، وهي اللغة الرسمية للدولة الإثيوبية، في حين

---

(7) بلدة سوق تقع في شمال إثيوبيا (التحرير).

ترجمت بطريقة أخرى مختلفة قليلاً، لكنها دالة إلى اللغة الإيطالية. واستناداً إلى النص الإيطالي، أعلنت الحكومة الإيطالية للعالم (وفقاً لمعاهدة برلين 1884 - 1885) أن إثيوبيا باتت الآن محمية إيطالية. واكتشف الإثيوبيون في النهاية خداع الطليان، وألغوا معاهدة الصداقة بأكملها، فردت إيطاليا بغزو إثيوبيا مباشرة، لكنها خسرت الحرب في معركة عدوة الشهيرة في آذار/ مارس 1896.

على الرغم من إنكار إيطاليا، في أعقاب الحرب، مطامعها في إثيوبيا، ومن ثم اعترافها بالسيادة الكاملة لهذا البلد، فإن النخبة الإثيوبية تعلمت أنه كان يمكن تجنب الحرب لو وجد هناك ما يكفي من الإثيوبيين الذين يتكلمون اللغات الأوروبية بطلاقة<sup>(8)</sup>.

أسست أول مدرسة مؤلّتها الدولة الإثيوبية في عام 1908. وفي هذا الوقت كانت هناك مدارس عديدة أسستها البعثات التبشيرية المسيحية الأوروبية وأدارتها. وفي إثيوبيا كانت البعثات التبشيرية السويدية هي المهمة، أما في إريتريا فكانت السلطات الاستعمارية الإيطالية والبعثات التبشيرية الدينية قد بدأت نشاطها التعليمي منذ أوائل تسعينيات القرن التاسع عشر.

عارضت الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية إقامة أول مدرسة حكومية انطلاقاً من أن هذه المدرسة العلمانية كفيفة بأن تقوّض تعاليم الكنيسة وتهتّد موقعها في المجتمع الإثيوبي. واستجابة لمخاوف الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية ومطالبها، قرّرت الحكومة الإثيوبية أن يقتصر التعليم في المدرسة على تعليم اللغات الأجنبية، وأن يكون الأساتذة من أقباط مصر<sup>(9)</sup>.

---

(8) انظر: Sven Rubenson, *The Survival of Ethiopian Independence*, Lund Studies in International History; 7 (London: Heinemann Educational Books, 1998), and Negash, *Rethinking Education in Ethiopia*.

(9) Tekeste Negash, *The Crisis of Ethiopian Education: Some Implications for Nation-Building*, Uppsala Reports on Education; 29 (Uppsala, Sweden: Department of Education, Uppsala University, 1990), and Bahru Zewde, *Pioneers of Change in Ethiopia: The Reformist Intellectuals of the Early Twentieth Century*, Eastern African Studies (Oxford: James Currey; Athens, Ohio: Ohio University Press; Addis Ababa: Addis Ababa University, 2002).

تجدد الإشارة إلى أنه لم يُنظر إلى أول مدرسة حكومية (ثانوية منليك الثاني)<sup>(10)</sup> باعتبارها أداة لتطوير البلد، إذ اقتصر دوافع إنشائها على المبررات السياسية. وكان الغرض منها تخريج إثيوبيين ملمين باللغات الأوروبية. ورأت الدولة الإثيوبية صلة مباشرة بين الاستقلال ووجود إثيوبيين قادرين على التواصل مع العالم الخارجي<sup>(11)</sup>. ولذلك كانت ثانوية منليك الثاني، خلال السنوات العشرين الأولى من وجودها، أشبه بمعهد للغات منها بمدرسة بالمعنى الحقيقي للكلمة، حيث لم تكن ثمة سُنُّ محدّدة للقبول، في حين كانت معرفة اللغة الأمهرية شرطًا مسبقًا. أما اللغات الأجنبية التي كانت تُدرّس، فهي الفرنسية والإيطالية والإنكليزية والعربية.

في عشرينيات القرن العشرين، كانت معارضة الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية إنشاء مدارس علمانية وتبشيرية قد خفّت كثيرًا. وكان لشخصية الإمبراطور الراحل هيلاسيلاسي (الذي كان زعيمًا بحكم الأمر الواقع بين عامي 1916 و1930 ثم تُوجَّج إمبراطورًا بين عامي 1930 و1974) أثرها الكبير في إضعاف معارضة الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية.

في عام 1922 افتتح هيلاسيلاسي<sup>(12)</sup> المدرسة الحكومية الثانية في أديس أبابا<sup>(13)</sup>. وكانت المدرسة المثالية خلال العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين، هي المدرسة التي أسستها البعثة التبشيرية السويدية التي شددت على الولاء للملك والبلاد<sup>(14)</sup>. حتى عام 1935، كان النظام التعليمي الإثيوبي ضيق النطاق وضعيف الانتشار، فلم يشمل سوى بضعة آلاف من الطلبة. وكانت ثمة

---

(10) كان الإمبراطور منليك الثاني (1844 - 1913) واحدًا من أعظم أباطرة إثيوبيا. وقد نجح في توسيع رقعة البلاد وتحديثها، وجعل إثيوبيا بلدًا مستقلًا في وقت كانت فيه القوى الأوروبية تتصارع لتأسيس مستعمرات لها في أفريقيا (التحرير).

Negash, *The Crisis of Ethiopian Education*, p. 1.

(11)

(12) نبوّ تفاري مكونن العرش في عام 1930 واتخذ لقب هيلاسيلاسي الأول، ويعني هذا اللقب قوة الثالث.

(13) كان اسمها ثانوية تفاري مكونن.

Negash, *The Crisis of Ethiopian Education*, p. 3, and Zewde, p. 23.

(14) انظر:

مكافأة في مقابل الإلمام الأولي باللغة الأمهرية، الأمر الذي يعني تعلّم الأمهرية في المدارس التي تديرها الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية قبل دخول المدرسة الحديثة.

عمل الاحتلال الإيطالي القصير (بين عامي 1936 و1941) على تعطيل ذلك النظام التعليمي الناشئ حديثاً تعطيلًا خطيرًا؛ إذ كانت للإيطاليين غايات مختلفة تمامًا؛ وقد عملوا الكثير لتخريب النظام التعليمي الذي ورثوه<sup>(15)</sup>، فأغلقوا المدارس، وأطلقوا نظامًا مدرسيًا جديدًا أدنى كثيرًا من ذاك الذي كانت تديره الحكومة الإثيوبية. وحين رحل الإيطاليون عن إثيوبيا في عام 1941، بدأت الحكومة الإمبراطورية بوضع الأسس التعليمية من الصفر. غير أن إثيوبيا كانت قد فقدت هذه المرة قدرًا كبيرًا من الثقة بالنفس التي كانت تنعم بها قبل نصف قرن، ذلك أن الهزيمة الساحقة التي ألحقتها بها إيطاليا الفاشية كانت صفة كبيرة نزلت بثقة الإثيوبيين بأنفسهم.

### ثالثًا: نمو الدولة الحديثة والتحديث وعصر التعليم الذهبي

بين عامي 1941 و1970، كانت ثمة فكرتان كبيرتان تلهمان قطاع التعليم الإثيوبي. الأولى هي قناعة الإمبراطور هيلاسيلاسي بأن التعليم الحديث، وخصوصًا ذلك الذي تقوم به البعثات التبشيرية اللوثرية، هو استراتيجية ممتازة لتعليم المواطنين الذين يجلسون الملك والوطن والدين، وهو وسيلة فاعلة لتدريبهم. وشجّع اندماج إثيوبيا المتنامي مع الغرب عمومًا، ومع أفريقيا بوجه خاص، على نمو المدارس الحديثة في المناطق المدنية. وفي عام 1970، بلغ معدل التسجيل في التعليم الابتدائي الإثيوبي 12 في المئة، وفي التعليم الثانوي 4 في المئة. ومن الجدير بالملاحظة أن نحو 25 في المئة من خريجي المدارس الثانوية في عام 1970 كانوا عاطلين من العمل<sup>(16)</sup>.

---

(15) انظر: Tekeste Negash, «The Ideology of Colonialism: Educational Policy and Praxis in Eritrea,» in: Ruth Ben-Ghiat and Mia Fuller, eds., *Italian Colonialism, Italian and Italian American Studies* (New York: Palgrave Macmillan, 2005).

Negash, *The Crisis of Ethiopian Education*, p. 8.

(16) انظر:

أما الفكرة الثانية التي ساهمت في صوغ قطاع التعليم في إثيوبيا، فهي رؤية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) لدور التعليم في التنمية الاقتصادية للبلد، التي تقوم كليًا على نظرية الاستثمار في رأس المال البشري التي ساهم ثيودور شولتز في تطويرها<sup>(17)</sup>. وتبين هذه النظرية أن هنالك صلة مباشرة بين الاستثمار في التعليم وزيادة الدخل على كل من المستوى الفردي والمستوى الجمعي. وأوضح شولتز أن العائلات التي استثمرت في تعليم أولادها، وفي صحتهم، أشهدت كيف كسب أبناؤها أولئك أكثر كثيرًا مما كانوا يكسبونه. وكانت زيادة الدخل هذه على علاقة مباشرة بالاستثمار في التعليم، أو في رأس المال البشري بصورة أدق. غير أن تبني اليونسكو الإجمالي لنظرية شولتز في رأس المال البشري أدى إلى تحريفات خطيرة وإلى مفاهيم خاطئة بشأن ما يمكن أن يحققه التعليم.

أما الجانب الجوهري في نظرية شولتز، فيكمن في ذلك الرابط العضوي بين المحتوى والملاءمة؛ فالبرهان على ملاءمة محتوى تعليمي معين هو مدى تمكينه أولئك الذين يكتسبونه من تنظيم حياتهم بطريقة أرقى نوعيًا.

شهدت أواخر ستينيات القرن العشرين نهاية ذلك العصر الذهبي الذي كان فيه التعليم استثمارًا مربحًا. ولم يعد في مقدور القطاع العام استيعاب خريجي المدارس الثانوية، ولم يكن هناك أي قطاع خاص حديث يستحق. ووجدت إثيوبيا نفسها في وضع متناقض تمامًا: كان 25 في المئة من خريجي المدارس الثانوية عاطلين من العمل، في وقت لم يبلغ فيه التسجيل سوى 4 في المئة من الفئة العمرية المعيّنة. وفي عام 1974، كانت البلاد أتمية فعليًا، كما كان معدل البطالة مرتفعًا جدًا بين أولئك الذين تخرجوا من المدارس الثانوية.

كان لثورة عام 1974 التي أطاحت النظام الملكي أن تدخل عنصرًا جديدًا في الخطاب التعليمي؛ إذ بقيت نظرية شولتز، لكن غاية التعليم تحددت هذه المرة تبعًا للأيدولوجيا الماركسية. وتوسّع نظام المدارس من دون أن يرافق

---

(17) انظر: المصدر نفسه، ص 84 - 88.

ذلك توسّع في توفير موارده. ومنذ عام 1980 فصاعدًا، اكتسبت المشكلات التعليمية الناجمة عن استخدام اللغة الإنكليزية باعتبارها وسيلة تعليمية، أهمية خاصة في الخطاب التعليمي.

#### رابعًا: مشكلة الإنكليزية: ما وراء البعد اللغوي

ربما يكون الاستعمار قد مات، لكن اللغة الإنكليزية بوصفها آخر أدوات الاستعمار لا تزال حية ومزدهرة. والدافع الأساس وراء هذا البحث هو القول إن الاستخدام المستمر للغة الإنكليزية لغةً للتدريس، كفيل بأن يدمر قدرة الشعب الإثيوبي على تطوير ثقافة الثقة بالنفس، الضرورية لإطلاق عملية تنمية مستدامة. وحين تستخدم اللغة الإنكليزية لغةً للتدريس، تمارس دورًا هدامًا تجاه الثقافة الإثيوبية أسوأ من الدور الذي مارسه الاستعمار المباشر. وفي عام 2006، في بحث تناول التعليم الإثيوبي، قدّمت فرضية بشأن الرابط السببي بين استخدام اللغة المحلية (الأمهرية والأورومية في حالة إثيوبيا) لغةً للتدريس، والتنمية المجتمعية الشاملة (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية) لبلد من البلدان. ووفق هذه الفرضية، يصبح البلد الذي يستخدم لغات محلية لغةً للتدريس، بدءًا بالصفوف الابتدائية إلى ما بعد الثانوية (في مقابل اللغة الإنكليزية وغيرها من اللغات الأوروبية) جاهزًا للارتقاء بمستوى تنمية في جوانب المجتمع كلها. أمّا الجانب الآخر في الفرضية، فمفاده أن البلد الذي يستخدم اللغات الأجنبية لغةً للتدريس، لا يكون جاهزًا لإدارة التنمية على الإطلاق.

أرى الآن أن هذه الفرضية صحيحة. وحين نسمي بلدًا ولغة التدريس فيه، يكون في مقدورنا، وفقًا لفرضيتي، أن نحدّد على نحو يقيني مسارات التنمية في ذلك البلد؛ إذ نجد تنمية صاعدة في البلدان التي تستخدم اللغات المحلية لغةً للتدريس عبر مراحل النظام التعليمي. ونلاحظ اتجاهات معاكسة في البلدان التي تستخدم اللغات الأجنبية (الأوروبية) لغةً للتدريس. وفي حال صحّة هذه الفرضية، وهي صحيحة برأيي، فإننا نستطيع أن نظوّر نظرية في التعليم

تنسجم إلى هذا الحد أو ذاك مع الأسس التي قامت عليها محاولة مايميري ميناسيماي<sup>(18)</sup>.

أقدم أقوى الحجج لأقول إن الوقت قد حان كي تستخدم إثيوبيا اللغة الأمهرية بدلاً من اللغة الإنكليزية. إذ ستيح اللغة الأمهرية وغيرها من اللغات الإثيوبية، ابتكار علامات ضرورية وملزمة لتعبئة موارد البلد المادية والبشرية ولاستغلالها استغلالاً عقلانياً. وسوف يشكل اعتماد اللغة الأمهرية لغة للتدريس في النظام التعليمي بأكمله الشرط المسبق الحاسم لنهوض البلد الثقافي والسياسي والاجتماعي؛ ذلك أن مستقبل البلد يتوقف عليها. والتنمية هي إلى حد بعيد نتاج التواصل بين أناس تجمعهم وحدة سياسية واقتصادية بقدر ما هي نتاج لاستغلال الموارد البشرية والمادية بصورة عقلانية. وإثيوبيا فقيرة اليوم، لأنه ليس ثمة استغلال عقلاني ودينامي لمواردها البشرية ولمواردها المادية.

#### خامساً: السياسات اللغوية للحكومات الإثيوبية

طالما شكّلت قضية اللغة التي يعتمد عليها النظام التعليمي الإثيوبي وعلاقاته المعقدة بنوعية التعليم ومحتواه، موضع اهتمام متكرر. وفي عام 1931، قدّم إرنست وورك، وهو أميركي أسود، تقريراً عن وضع النظام التعليم الإثيوبي ومساره المستقبلي إلى الإمبراطور هيلاسيلاسي، وأشار فيه إلى أنه يجب على إثيوبيا أن تبني نظامها التعليمي باستخدام لغتها الخاصة، وهي الأمهرية بالنسبة إليه. وكان وورك يدرك تمام الإدراك مسألة فرض اللغات الاستعمارية وما تخلفه من آثار في المستعمر. وكان يأمل أن يتاح لإثيوبيا تطوير ثقافتها الخاصة من خلال بناء نظام تعليمي قائم على أساس اللغة الأمهرية. واستطاع وورك أن يتيّن ما ينطوي عليه استخدام لغة أجنبية لغة للتدريس من وضع متناقض. تجدر الإشارة إلى قوله: «قبل أن يتمكن صبي إثيوبي من القيام بأي نوع من

---

Maimire Mennasemay, «Towards a Critical Ethiopian Theory of Education,» in: Paulos (18) Milkias and Messay kebede, eds., *Education, Politics and Social Change in Ethiopia* (Los Angeles, CA: Tsehai Publishers and Distributors, 2010).

أنواع الدراسة، عليه أولاً أن يتعلّم لغةً من اللغات الأجنبية، وأن يحصل على معلوماته من لغة ليست لغته، ولذلك فإن كل ما يتعلّمه بعد هذا العناء [كذا] هو عن بلد آخر غير بلده»<sup>(19)</sup>. ويبقى السؤال المحيّر، وهو، لماذا أخفقت إثيوبيا في إطلاق نظام تعليمي يقوم على الأسس التي اقترحها وُورك منذ عام 1931؟

غادر وُورك إثيوبيا قبل الغزو الإيطالي تاركاً خطة عمل عن كيفية بناء نظام تعليمي مرتكز على اللغة والثقافة الإثيوبيتين وراسخ فيهما. ويبدو أن أحداً من المفكرين الإصلاحيين الإثيوبيين الذين درس بهرو زيودي سيرتهم الجمعية دراسة مدققة لم يفكر كما فكر وُورك. ومع احترامي الشديد لآراء رواد التغيير في إثيوبيا<sup>(20)</sup> واهتماماتهم النبيلة ونظراتهم الثاقبة، فإنني أميل إلى الاستنتاج أن أحداً منهم لم يَرِ الصلة بين اللغة الأمهرية والتنمية المستقلة<sup>(21)</sup>. صحيح أنهم كانوا قد أشاروا إلى أن إثيوبيا لم تشهد تطوّراً موزائياً لتطوّر اليابان، لكن يبدو أنهم لم يدركوا دور لغة التعليم على هذا الصعيد؛ إذ استوعبت اليابان ما أخذته عن غيرها عبر ترجمته إلى اللغة اليابانية، في حين حاولت إثيوبيا أن تقلّد بطريقة غير ناجحة تجربة العالم الغربي التعليمية. وكانت اليابان تنسخ التجارب والدروس من أوروبا وتعمل في الوقت ذاته على إدخال هذه الإلهامات إلى ثقافتها الخاصة من خلال لغتها الخاصة، في حين أن إثيوبيا اختارت سبيل التقليد على الرغم من الجهد البطولي الذي بذله عدد من الأكاديميين الإثيوبيين لاستخدام اللغة الأمهرية بوصفها لغة التواصل الرئيسة<sup>(22)</sup>. وثمة فرق ضخم بين النسخ والتقليد في إطار لقاء الثقافات. واعتقد وُورك أن الإثيوبيين، الأذكاء

---

Negash, *The Crisis of Ethiopian Education*, pp. 103-106.

(19) ورد في :

(20) رواد التغيير في إثيوبيا: المفكرون الإصلاحيون في أوائل القرن العشرين، هو عنوان كتاب من تأليف الأستاذ الفخري في جامعة أديس أبابا بهرو زيودي في عام 2002 (التحرير).

Zewde, *Pioneers of Change in Ethiopia*.

(21) انظر :

(22) إنني ممتن للأستاذ المساعد فيكاادي عزيزي الذي لفت انتباهي إلى حقيقة أن كثيراً من هؤلاء المفكرين كتبوا باللغة الأمهرية. ووعدني فيكاادي عزيزي أن يكتب دراسة معمقة عن هذا الموضوع.



والنابهين، ارتبكوا بسبب تضارب النصائح والاقتراحات التي قدمتها إليهم الشعوب الأوروبية المختلفة<sup>(23)</sup>.

لا شك في أن الاحتلال الإيطالي الوجيز، إنما الكثيف، لإثيوبيا قد اضطلع بدور مهم في انتشار شعور الدونية بين الإثيوبيين من المشارب كلها. ولعل الوضع شبه الاستعماري الذي خضعت له إثيوبيا حتى عام 1944 ساهم في فقدان الثقة. صحيح أن مسألة اللغة تُركت معلقة بين عامي 1931 و1935، إلا أنها كُفّت عن كونها مسألة قائمة بذاتها بعد عام 1941؛ إذ اندفعت الحكومة الإمبراطورية، تلبية لنصيحة من الإصلاحيين الذين بقوا بعد الهجوم الاستعماري الإيطالي، ومن المبشرين الذين كانوا يديرون نظامًا تعليميًا موازيًا لنظام الدولة، ومن السلطة البريطانية في إثيوبيا، إلى بناء نظام تعليمي ساد في البلدان الأفريقية المجاورة التي استعمرتها بريطانيا العظمى. وبعد عام 1941 أفسحت فرنسا والنفوذ الفرنسي المجال أمام اللغة الإنكليزية والثقافة الأنغلوساكسونية. وبقي من الصعب التكهّن إلى أي مدى فرض البريطانيون والأميريكيون بُني الاستراتيجية التعليمية والتنمية الاستعمارية بلطف لكن بحزم، وإلى أي مدى كان قرارًا اختياريًا؟ وعلى أي حال، خسرت إثيوبيا من دون أدنى شك فرصة إنشاء نظام تعليم يستند إلى تمكين لغتها على النحو الذي نصح به أحد خبراءها.

بدلًا من ذلك، تبنت إثيوبيا سياسة تعليمية لا تكاد تختلف عن تلك السياسات المعتمدة في مناطق أفريقيا المدارية المستعمرة. ومن السخرية بالفعل أن الأميركيين (بصفتهم مستشارين) نصّحوا الحكومة الإثيوبية باستخدام اللغة الأمهرية في التعليم الابتدائي في أرجاء البلد كافة، وقُدّمت تلك النصيحة في عام 1955.

في عام 1980 عادت مسألة اللغة إلى الواجهة ثانية؛ ففي هذا العام، أصدرت وزارة التربية وثيقة سياسات (من خمسة مجلدات) طرحت فيها

استخدام اللغة الأمهرية في المدارس الابتدائية والثانوية، وجدوى إحلال اللغة الأمهرية مكان اللغة الإنكليزية. وفي هذه الوثيقة، طُرحت فكرة إنشاء أكاديمية للغات أول مرة.

في عام 1983، أصدرت الحكومة قرارًا يدعو إلى مراجعة نظام التعليم. وكان السبب الأساس لهذه المراجعة الضعف الواضح في نوعية التعليم. أما الغاية الأساس لهذه المراجعة فكانت استنباط استراتيجيات تمكّن الحكومة من إقامة نظام تعليم يُلبّي الحاجات الموضوعية للأمة، والحاجات الأيديولوجية للمجتمع. وكانت ثمرة القرار إطلاق واحدة من أضخم آليات المراجعة وأكثرها تكلفة، وهي التي تُعرف باسم البحث التقويمي لنظام التعليم العام في إثيوبيا. وكان ذلك عبارة عن منظمة ضخمة مؤلفة من أربع لجان، في كل منها ما لا يقل عن خمسة عشر شخصًا. وحظيت هذه المنظمة بتمويل ضخم من المانحين الشماليين والبنك الدولي. وطاول المشروع جوانب النظام التعليمي الإثيوبي كله منذ عام 1983 حتى منتصف عام 1986، وأسفر عن عشرة مجلدات وخلاصة باللغة الإنكليزية.

لست أرغب في تحليل عيوب هذا البحث التقويمي تحليلًا مفصلاً، غير أن من الملائم أن أشير إلى المسائل المرتبطة بالموضوع الذي نتناوله؛ إذ ذكر البحث التقويمي بين عامي 1983 و1986 أن المدرّسين يجدون اللغة الإنكليزية لغة يصعب استخدامها. ونصحت لجنة البحث التقويمي بأمرين اثنين. الأول هو إعلان سياسة لغوية وسياسة خاصة بلغة التعليم، والثاني هو الإشارة إلى حاجة ملحة لاستخدام اللغة الأمهرية عوضًا من اللغة الإنكليزية، لأن مشكلات التعليم والتعلّم الناجمة عن الإنكليزية هي مشكلات بالغة الخطورة في الحقيقة<sup>(24)</sup>.

مع أن الأكاديمية اللغوية أنشئت في عام 1985، فإنه لم تتخذ أي خطوة للتخلي عن اللغة الإنكليزية. وجرى التخلي عن معظم توصيات البحث

---

(24) المصدر نفسه، ص 52.

التقويمي ما إن ذهبت الحكومة التي أنشأت تلك اللجنة، مع إنفاذ بعض التوصيات، كما يحصل في العادة. وتضمّنت مخلفات الدولة الاشتراكية/ العسكرية استخدام الأمهرية حتى الصف الثامن (في المناطق التي تكون فيها هي اللغة الرسمية)، وإعادة تنظيم المراحل الابتدائية وما بعد الابتدائية على النحو 8 + 2 + 2. ومن المهم أن نؤكد أنه كان ثمة وعي بمشكلة استخدام الإنكليزية لغة للتعليم، وبالمكاسب المجتمعية التي يمكن أن تنجم عن استبدال اللغة الأمهرية باللغة الإنكليزية منذ ثلاثين عامًا. وفي أواسط ثمانينيات القرن العشرين، كانت اللغة الأمهرية على وشك الحلول محل الإنكليزية حتى المستوى الثانوي. وإذا لم تخّني ذاكرتي، جرت محاولة واحدة على الأقل لاستخدام اللغة الأمهرية في بعض مساقات المستوى الجامعي. وكانت محاولة جريئة وإن كانت غير منسّقة.

ويمكننا الآن، في عام 2011، أن نصف أزمة النظام التعليمي الإثيوبي على نحو عريض بأنها ترتبط مباشرة بعاملين اثنين. أولهما هو أجنبية اللغة الإنكليزية وغربتها الفعلية عن المشهد الثقافي والاجتماعي والسياسي الإثيوبي، والثاني هو توسّع قطاع التعليم توسّعًا سريعًا وغير مضبوط، من دون استثمار ملائم في الموارد التعليمية.

### سادسًا: مزايا اللغة الإنكليزية لغة للتعليم

لغل الاستعمار البريطاني في أفريقيا مات ودُفن منذ أكثر من نصف قرن، لكن اللغة الإنكليزية (وقد أضعفتها اللكنة الأميركية) لا تزال تفرض سلطانها باعتبارها لغة تعليم. وهي تكسب مواقع جديدة حتى في بلدان مثل ناميبيا ورواندا وموزمبيق التي لم تختبر الاستعمار البريطاني وتفوق اللغة الإنكليزية من قبل. أمّا تنزانيا، فهي البلد الوحيد في أفريقيا المدارية الذي أبدى رغبة (منذ عام 1967) في أن تستبدل اللغة السواحلية باللغة الإنكليزية. ومع أن عام 1973 كان نقطة التحوّل إلى اللغة السواحلية، إلّا أن اللغة الإنكليزية بقيت لغة التعليم في المراحل ما بعد الابتدائية من النظام التعليمي. ويُفسّر هذا النفور

من التحوّل إلى السواحلية بطريقتين. الأولى هي القول إن أصل الفاعل من نقل التكنولوجيا يتم على أحسن وجه عبر اللغة الإنكليزية باعتبارها لغة تعليم. والثاني هو أن الإنكليزية تمكّن التزانيين من التواصل بفاعلية مع بقية شعوب العالم.

تنانيا هي البلد الذي نجد فيه قدرًا كبيرًا من الأبحاث بشأن الصلة بين استخدام اللغة الإنكليزية باعتبارها وسيلة تعليمية والتفكير المجرد. يقول روباغوميا، استنادًا إلى سلسلة من الدراسات والأبحاث التي أجريت في أواخر ثمانينيات القرن العشرين:

تتجسّد إحدى عواقب استخدام اللغة الإنكليزية في بيئة لا تنطق بها في أنها تعوّق القدرات التي تتيح صوغ المفاهيم، حتى لدى تلك القلة التي تتمتع بميزة التعلم من خلال الإنكليزية. ويجب أن يُتاح للطلاب التزاني لا أن يتعلّم مواده المختلفة فحسب، وإنما أيضًا أن يفكر بما تعلمه، وأن يُظهر حصيلة تفكيره؛ إذ يفقد الطالب التزاني هذه الوظيفة، ولا تقتصر مشكلته على أن قدرته على صوغ المفاهيم باللغة السواحلية تُبترّ في مرحلة باكرة، بل تشمل كون هذه القدرات لا يتاح لها أن تتطور كثيرًا باللغة الإنكليزية أيضًا. وبدلًا من أن تغدو لغة التعليم عامل تحرّر وإتاحة فرص، تغدو عامل تضيق وتقييد<sup>(25)</sup>.

مؤخرًا، درس كويزي براه<sup>(26)</sup> الرابط بين اللغة والتنمية في أفريقيا المدارية. ورأى أن الافتراض الذي مفاده أن لغة الغربيين هي اللغة الطبيعية للعلم والتكنولوجيا ينطوي على وجه معاكس مفاده أن اللغات الأفريقية لا تستطيع بطبيعتها استيعاب المعرفة والعلم الحديث. كما رأى كويزي براه أن هذا الموقف الشائع والمقبول على نطاق واسع يجب أن يتبدّد إلى الأبد إذا أردنا تحقيق تقدّم على مستوى التعليم والتنمية في أفريقيا. غير أن الروابط

---

Casmir M. Rubagumya, ed., *Language in Education in Africa: A Tanzanian Perspective*, Multilingual Matters; 57 (Clevedon, [England]; Philadelphia: Multilingual Matters, 1990), pp. 50-51.

Kwesi Kwaa Prah, ed., *Between Distinction and Extinction: The Harmonisation and Standardisation of African Languages* (Johannesburg: Witwatersrand University Press, 1998), p. 5.

الاستعمارية عبر اللغة الإنكليزية تُشجّع في كثير من بلدان أفريقيا. وبحسب دراسة أجراها روي كامبل<sup>(27)</sup> بشأن المواقف من استخدام اللغات الأفريقية لغات للتعليم في المدارس الثانوية في تنزانيا وزمبابوي، يبدو أن العائق الأعظم هو مواقف الشعب العادي والطلاب والأهالي والمجتمع بوجه عام، فضلاً عن الأساتذة ومديري التعليم والقادة السياسيين. ولعل تفوق الإنكليزية الذي لا يُنازع هو ذلك الذي يرى في ناميبيا وجنوب أفريقيا. وكتبت برجيت بروك أوتن التي أطلقت حملات لإعادة تأهيل اللغات الأفريقية لغةً للتعليم خلال الأعوام العشرين الأخيرة، أن جميع النامبيين الذين استقت منهم معلوماتها (من طلاب وأساتذة وأهالٍ) كانوا يفضلون الإنكليزية لغةً للتعليم منذ الصف الأول فصاعدًا. وقيل لها إن هناك اتفاقًا عامًا على أن الشخص الذي لا يعرف الإنكليزية لا نفع فيه، ولا يهم المجتمع<sup>(28)</sup>.

توصل كروسمان إلى نتيجة مماثلة من استقصائه آفاق أفرقة التعليم والبحث. ورأى كروسمان أن الأفرقة تدور حول: تطوير تفكير نقدي ومستقل وإقامة تعاون جنوبي - جنوبي ومقاومة البحث المشروط والمحدود؛ تشجيع استخدام اللغات القومية/ المحلية وتعزيز التعاون الأفريقي الداخلي؛ استكشاف بدائل مؤسسية أخرى. غير أن الأفرقة لا تحرز كثيرًا من التقدم في الأوساط الأكاديمية بسبب السيطرة المتواصلة التي تمسك بزمامها رؤية العلم الغربية (الأوروبية والأميركية الشمالية)، في مفهوم تكوين الجامعة الأفريقية ومهامها<sup>(29)</sup>. وبحسب تعبير لولات الموفق<sup>(30)</sup>، فإن الجامعة الأفريقية هي في أفريقيا، لكنها ليست من أجل أفريقيا بعد.

اسمحوا لي أن أبقى قليلًا في تنزانيا لأنها تفيد كمثال يُلقي الضوء على

Z. M. Roy-Campbell, «Attitudes Towards the Use of African Languages as Media of (27) Instruction in Secondary Schools: Reflections from Tanzania and Zimbabwe», in: Prah, ed., p. 263.

Birgit Brock-Utne, «Education for All: In Whose Language?», *Oxford Review of Education*, (28) vol. 27, no. 1 (March 2001), p. 201.

Negash, «The Ideology of Colonialism.»

(29) ورد في:

Y. G-M. Lulat, *A History of African Higher Education from Antiquity to the Present: (30) A Critical Synthesis*, Studies in Higher Education (Westport, Conn.: Praeger Publishers, 2005), p. 108.

المشهد الإثيوبي، حيث جرت مؤخرًا مراجعة الوضع التعليمي الترناني، واستخدام الإنكليزية المتواصل لا يزال يتسبب بمشكلات خطيرة. ومنذ ما يزيد قليلًا على الستين، توصلت مارثا كرو<sup>(31)</sup> إلى أن التعليم المنقول عن طريق اللغة الإنكليزية باعتبارها لغة للتعليم لا يمكن الطلاب من اكتساب المهارة والإبداع. وحددت كرو، بتوافق تام مع كوزي براه والأمين المزروعي، ثلاثة تأثيرات سلبية: أولها هو التقليل من شأن الذات، بالقول إن اللغات الأفريقية لا تناسب التعليم العالي بما يكفي. وثانيها هو الفجوة التواصلية بين الطلاب والأهل، الناجمة عن كون النظام التعليمي يتم بلغة مختلفة تمامًا، وأخيرًا الاعتماد الدائم على المانحين في تقديم العون المالي وتطوير التقنيات. أما التأثير الإجمالي فيمكن في إعادة التأكيد على ما سبق لروباغوميا أن قاله منذ عشرين عامًا من أن الطلاب الترنانيين لا يتعلمون الإنكليزية، ولا السواحلية<sup>(32)</sup>.

من الصعب أن نتخيل نموًا ديناميًا ومستدامًا في المجتمع الترناني مع نظام تعليمي مثل الموصوف أعلاه. ولن تستطيع تنزانيا تحقيق تنميتها ما دامت اللغة الإنكليزية هي لغة التعليم. غير أنه يجدر بنا أن نلاحظ أن الوضع في تنزانيا أفضل كثيرًا مقارنة بجارتها (كينيا وأوغندا) لأنّ لدى الترناني لغة قومية تقوّض هيمنة اللغة الإنكليزية ببطء، لكن بثبات.

آن الأوان لإزاحة اللغة الإنكليزية عن موقعها باعتبارها لغة للتعليم وتحويلها إلى لغة أجنبية من المفيد اكتسابها. وكما ذكرت من قبل، فإن النظام الاشتراكي/العسكري كان على وشك أن يستبدل اللغة الأمهرية باللغة الإنكليزية. غير أن الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي أطاحت التجربة المتراكمة بعيدًا؛ إذ إنها أعطت الأولوية لتوسيع التعليم الابتدائي قياسًا على

---

Martha A. S. Qorro, «Parents and Policy Makers Insistence on Foreign Languages (31) as Media of Education in Africa: Restricting Access to Quality Education- for whose Benefit?», in: Birgit Brock-Utne and Inge Skattum, eds., *Languages and Education in Africa: A Comparative and Transdisciplinary Analysis*, Bristol Papers in Education. Comparative and International Studies (Oxford: Symposium Books, 2009), p. 68.

(32) المصدر نفسه، ص 73.

مشكلة اللغة الإنكليزية، نظرًا إلى اهتمامها بتعزيز الإطار الاتحادي. وعلاوة على ذلك، فإنّ السعي اللاهث إلى تحقيق التعليم الابتدائي الشامل في عام 2015 لم يترك مجالًا لمناقشة قضايا اللغة نقاشًا عامًا. بيد أن مشكلة استخدام اللغة الإنكليزية في النظام الإثيوبي غدت أكثر حدة وصراحة. وثمة دراسة ممتازة قام بها ميشيل دانييل أمباتشيوي<sup>(33)</sup> بشأن مهارات القراءة بالإنكليزية، وجد فيها أن «التلاميذ في نهاية المرحلة الثانية من التعليم الابتدائي (أي مع نهاية الصف الثامن) يستطيعون بصعوبة القراءة باللغة الإنكليزية. ومع ذلك، يُتَظَر منهم أن يدرسوا المواد كلها باللغة الإنكليزية من الصف التاسع فصاعدًا».

الحق يقال إن الحكومة الفدرالية لم تبادر طوال فترة طويلة إلى القيام بأي فعل يذكر، لمواجهة قضايا النوعية الناجمة عن استخدام اللغة الإنكليزية والتوسع غير المنضبط لهذا الأمر. ولم تظهر أولى بوادر اهتمامها بهذا الموضوع إلا في عام 2003، نتيجة ضغط من خارج الدولة (الأهالي والأوساط الأكاديمية والصحافيون) ومن الأساتذة والمكاتب التعليمية. وصار واضحًا أن هنالك حلقة مفرغة يرسب فيها الطلاب بسبب اللغة الإنكليزية المستخدمة لغة للتعليم، ويعجز فيها الأساتذة عن تقويم طلابهم بسبب هذه اللغة ذاتها. وإذا أدركت الحكومة هذا الوضع المتداعي، قرّرت أن تُدخِل التعليم المتلفز كحلّ. ولا شكّ أنه تم اعتماد مفهوم التعليم المتلفز (التعليم بواسطة شاشات البلازما التلفزيونية) باعتباره استراتيجية قد تصطاد عصفوريين بحجر واحد. وكانت فرصة كي يتعرّف كل من المدرّسين والطلاب إلى اللغة الإنكليزية.

مشكلة اللغة الإنكليزية باعتبارها لغة للتعليم هي أكثر تعقيدًا؛ فالإنكليزية ليست مجرد لغة، بل هي حامل منظومة قيمية. وكون الدروس كلها باللغة الإنكليزية يساوي تبني تلك الثقافة الكلية التي تجسدها اللغة الإنكليزية، على

---

Michael Daniel Ambatchew, «The Effect of Primary English Readers on Reading Skills in (33) Ethiopia (A Study in African Educational Needs),» (Ph. D. Dissertation, University of Pretoria, Pretoria, South Africa, 2003), p. 49.

حساب لغة المرء الأصلية والقيم التي تشتمل عليها هذه اللغة. ثم إن استخدام المحاضرة المتلفزة بدلاً من المدرّس، يجري في سياق يتبدّد فيه دور المدرّس بصورة مستمرة. ومن غير المتصوّر أن ترسخ اللغة الإنكليزية باعتبارها لغة تعليم (مع شاشات البلازما أو من دونها، وعلى الرغم من النيات الطيبة والأموال كلها التي يمكن أن يقدمها المجلس الثقافي البريطاني ووكالة إعلام الولايات المتحدة الأميركية مجتمعين) في بيئة فقر مدقع. فأكثر من 90 في المئة من السكان يكافحون يوميًا بغية تغطية نفقاتهم. وليست اللغة الإنكليزية مجرد لغة ثانية في إثيوبيا؛ وحتى أولئك الذين يحسنون استخدامها لا يتوافر لهم المنفذ إليها على النحو الذي يمكنهم من استخدامها كما يجب. فاللغة الإنكليزية في إثيوبيا هي لغة أجنبية، مثل الصينية واليابانية.

عاجلاً أم آجلاً، سوف يتم التخلي عن الإنكليزية لغة للتعليم في إثيوبيا، إلّا إذا تخيلنا تكرار الاستعمار الأوروبي وتوأمه الاستعمار الجديد الأميركي الشمالي على نحو شبيه بذاك الذي تركناه خلفنا منذ ما يزيد قليلاً على نصف القرن. غير أننا، إذ نفترض أن لا حاجة إلى عودة الاستعمار، نجد أن القضية تغدو ما هي اللغة/ أو اللغات التي ستحل محل اللغة الإنكليزية لغة للتعليم؟ على الرغم من خطاب «العولمة» المشحون أيديولوجيًا الذي يميل إلى تعزيز وضع اللغة الإنكليزية وهيمنتها المتواصلة، يمكن أن نكون على ثقة بأن اللغة الإنكليزية باعتبارها لغة تعليم تحتضر بسرعة في أفريقيا المدارية عمومًا، وفي إثيوبيا على نحو خاص. وحين الوقت بالفعل لتحويل اللغة الإنكليزية من لغة تعليم إلى لغة أجنبية يستحسن اكتسابها؛ فتشجيع المواطنين على تعلم ما أمكنهم من اللغات الأجنبية التي تساعد في التواصل مع الثقافات الأخرى يختلف تمامًا عن تأطير نظام التعليم في مجتمع ما بلغات لا يكاد ينطقها أو يفهمها أكثر من 95 في المئة من السكان.

أما اللغة الأمهرية، فتمتع بالمزايا كلها؛ فهي اللغة الرسمية للبلد ولغة التعليم غير الرسمية في أرجاء هذا البلد. ولا بد من التحذير هنا من أن المناخ



اللغوي الذي لاحظته في جيم<sup>(34)</sup> عام 2006 يؤكد ما قلته أعلاه لكنني لا أستطيع قول الشيء ذاته عن جامعة أدما<sup>(35)</sup>، إذ لم تتح لي فرصة زيارتها. وأود أن أشير عند هذا المفصل إلى أن تمكين أقسام اللغة الأمهرية والأورومية والتغرينية من تدريسها وإجراء الأبحاث فيها هو علامة إيجابية إلى أبعد حد. وبحسب فيكادي عزيزي، فإن عملية استحداث شهادات البكالوريوس والماجستير والدكتوراه في مجالات الأدب والفولكلور الأمهرين وباستخدام اللغة الأمهرية لغة تعليم، كانت عملية طويلة ومعقدة. ولم يدعم ذلك مسؤولو الجامعة والحكومات الإثيوبية المتعاقبة. وقد بادر المحاضرون والأساتذة أنفسهم إلى إلقاء الدروس باللغة الأمهرية.

والخطوة التالية هي إحلال اللغة الأمهرية محل اللغة الإنكليزية في مقررات وبرامج أخرى كانت إلى الآن تدرّس باللغة الإنكليزية. وقد تستغرق هذه العملية عشرين سنة. لكن المهم هو إدراك أهمية الحاجة إلى مثل هذا التغيير.

### سابعاً: ما الذي سيحدث للغة الإنكليزية حين تحل محلها اللغتان الأمهرية والأورومية؟

من الملائم أن نتأمل لوهلة في السؤال المتعلق بمصير اللغة الإنكليزية وما سيحدث لها يوم تكف عن كونها لغة للتعليم؟ ومن المهم هنا أن نؤكد ما هو واضح. فلا خطر على الإنكليزية أن تتبخر عبر النافذة ولا تعود. سوف تظل الإنكليزية اللغة المحببة لدى إثيوبيا والإثيوبيين. وتقدر الجالية الإثيوبية في الولايات المتحدة الأميركية بما يقارب المليون نسمة، الأمر الذي سيظل يجعل الولايات المتحدة موطنًا ثانيًا لكثيرين من الإثيوبيين. وتأثير الإثيوبيين في الشتات في الاقتصاد والثقافة والمجتمع في إثيوبيا كبير أصلاً. لذلك لا

---

(34) أكبر مدينة في جنوب غرب إثيوبيا (التحرير).

(35) أو جامعة أدما للعلوم والتكنولوجيا، وهي أول معهد في إثيوبيا يقدم برامج للمعلمين التقنيين، وعرف قبلاً باسم كلية الناصرة للتكنولوجيا (التحرير).

خطر على مستقبل اللغة الإنكليزية. وستدرسها ملايين كثيرة من الإثيوبيين وتحقق بها منافع كبيرة. غير أن من الأمور الهدامة ثقافيًا واقتصاديًا وسياسيًا أن نقيم أساس نظام التعليم على لغة غريبة تمامًا عن التجارب اليومية للأغلبية الساحقة للشعب الإثيوبي. ومن المستحيل على إثيوبيا أن ترتقي مدارج التطور إذ هي تستعمل اللغة الإنكليزية لغة للتعليم، ومع أن هناك سببًا وجيهاً لإطراء نمو الرأسمالية العدوانية في السنوات العشر الأخيرة، فإن من الخطر البالغ أن نستخف بالأسباب الأساسية التي تقف وراء الصراع الناجم، من بين أشياء أخرى، عن السياسات اللغوية القائمة.

وجدت فرضيتي عن الصلة السببية بين لغة التعليم وديناميات التنمية نصيرين في الشتات، هما ميساي كييدي ومايميري ميناسيماي. ولن أحاول أن أعرض تفكيرهما المعقد بلا ضرورة، غير أنني أجد أفكار مايميري جديرة بالاعتبار<sup>(36)</sup> حين يقول: «إن قرنًا من اعتماد التعليم الأوروبي من دون تفكير ترك إثيوبيا مع مزيد من الفقر والفساد والطغيان يفوق ما عرفته قبل أن تواجه هذا التعليم المستورد». ورأى ميساي كييدي بنبوة مشابهة، أن ما من بلد حدث ثقافته ومجتمعه باستيراد التغريب استيرادًا كاملاً، «والسبيل الوحيد للخروج من ذلك هو إرساء تحديث على قيم الشعب الإثيوبي ومعتقداته التقليدية»<sup>(37)</sup>، كما عبّر فيكاادي عزيزي عن الآراء ذاتها في سلسلة من مقالاته.

كي يثبت التعليم أنه مرتبط بتحديث المجتمع الإثيوبي، لا بد من أن يقوم على العناصر الإيجابية في الثقافات الإثيوبية، ولا يمكن التعليم أن يساهم في عملية التغيير الذاتية إلا إذا تم تأطيره وتخطيطه وتنفيذه بتلك الطريقة. ولا يمكن بلوغ تلك المعرفة الذاتية بالموارد الثقافية الخاصة إلا حين يكون خطاب التعليم باللغات الإثيوبية. والمسألة المربكة الآن هي تفسير معارضة كثيرين من الأكاديميين وصناع السياسات والأهالي لإحلال اللغات الأفريقية مكان اللغة الإنكليزية. فما هي الحجج التي يعتمدها هؤلاء ضد اللغات الأفريقية؟

Mennasemay, p. 71.

(36)

Messay Kebede, *Survival and Modernization-Ethiopia's Enigmatic Present: A Philosophical Discourse* (Lawrenceville, NJ: Red Sea Press, 1999), p. 168.

هل هي، كما يمكن أن نستنتج من تحليل كويزي براه، أن عددًا من المجتمعات الأفريقية ومن بينها إثيوبيا، مرتاح تمامًا إلى متلازمة عقدة النقص في علاقته بالعالم الناطق باللغة الإنكليزية؟ إن كانت تلك هي الحال، فإن في مقدورنا أن نفترض أن مسألة تقرير المصير الفكري سوف تبرز إلى الواجهة في مرحلة ما في هذا الحرم الجامعي وفي غير مكان في أفريقيا.

غير أن عملية استعادة الاستقلال الفكري عبر تمكين اللغة الأمهرية وغيرها من اللغات قد تعوّق كثيرًا إذا ما واصلنا مديح أثر الاستعمار كما وصفه كارل بولاني بعد نهاية الحرب العالمية الأخيرة. فقد كتب يقول<sup>(38)</sup>: «إن الضرر الأعظم الناجم عن السيطرة الاستعمارية هو تفكيك البيئة الثقافية الأفريقية. ولعل العملية الاقتصادية - إدخال السوق - أن تكون قد وفّرت حامل الدمار بصورة طبيعية، وعادة ما تدفع الدونية الاقتصادية الضعيف إلى الاستسلام، غير أن السبب المباشر لخرابه ليس اقتصاديًا. فهو يكمن في الأذية القاتلة التي أحاقّت بالمؤسسات التي تجسّد وجوده الاجتماعي. والنتيجة هي فقدان احترام الذات والمعايير، أكان عند الشعب أم عند الطبقة، أكانت العملية نابعة مما يدعى «الصراع الثقافي» أم من تغيّر موقع طبقة ضمن حدود مجتمع ما».

سوف يسارع كثيرون من الإثيوبيين من مختلف المشارب إلى تذكير أنفسهم والآخرين بأن إثيوبيا لم تستعمر. غير أنه لا تكاد توجد أي دراسة جوهرية عن تأثير السنوات الخمس التي وقعت فيها البلاد في قبضة الفاشية وما لديها من أسوأ أشكال الأيديولوجيات الاستعمارية. ونظرًا إلى ما يسم الخطاب الإثيوبي بعد عام 1941 من نفى مطلق لإثيوبيا وحضارتها، فإنني أميل إلى القول إن وصف كارل بولاني الوارد أعلاه ينطبق على إثيوبيا أيضًا.

هل يمكن البيئة الثقافية الأفريقية التي دمرها الحكم الاستعماري أن تستعاد؟ هل معونات التنمية التي يدبّرها البنك الدولي هي الاستراتيجية الصحيحة لاستعادة البيئة الثقافية التي دمرها الاستعمار ولإعادة تأهيلها؟

---

Karl Polanyi, *Origins of our Time: The Great Transformation* (London: V. Gollancz, (38) 1957), p. 159.

أميل إلى الاعتقاد أن معظم مجتمعات أفريقيا المدارية، بما فيها إثيوبيا، لا تزال تصارع عواقب الدمار الذي أوقعه الاستعمار، وما سماح المجتمعات أفريقية المدارية بأن يستغرقها تمامًا خطاب التنمية المسيطر - أي سياسة اللحاق والخوف من الإهمال - سوى إشارة قوية إلى الأثر المستمر للاستعمار في النسيج الثقافي والاجتماعي للمجتمعات الأفريقية. ومن المؤسف كثيرًا أننا لا نبذل اهتمامًا يذكر تجاه دور الثقافة في التنمية. وفي دراسة قديمة نوعًا ما، كان هانز بوس من جامعة هيدلبير قد توصل إلى ما توصل إليه كارل بولاني، وهو أن السيطرة الغربية تشوّه توجيه ثقافات البلدان المتخلفة وتقمعها وتسيء إليها. ويتجلى التشوّه البنيوي الذي أحدثته السيطرة الغربية على مستويين: فردي وجمعي، فهو يتجلى على المستوى الفردي في الانشطار الحاد الذي تعانيه الشخصية النفسية الداخلية. ويظهر على المستوى الاجتماعي في تفكك المجتمعات المحلية<sup>(39)</sup>.

بيد أن هنالك علامات على أن إثيوبيا قد تكون على عتبة ثورة فكرية. والأهمية التي توليها جامعة أديس أبابا للغات الأمهرية والأورومية والتغرينية هو مؤشر في الاتجاه الصحيح. ويحظى إنشاء الأكاديمية الإثيوبية للغات والثقافات بالأهمية ذاتها. أما قرار إقامته خارج الحرم الجامعي فيمكنها من المحافظة على استقلال واضح إزاء الجامعة. وآمل أن توقف الحكومة إنشاء الجامعات وتكرس ما يكفي من الموارد للأكاديمية الإثيوبية للغات فتقوم بدورها كما يجب<sup>(40)</sup>. وتقع على عاتق المجتمع الجامعي بوصفه حامل القيم الأساسية مسؤولية كبرى في أن يضع الأسس لنهضة ثقافية على أساس التراث الثقافي للمجتمع الإثيوبي، حيث اللغة هي المتغير الحاسم.

---

Hans Bosse, «Socio-Cultural Factors of Underdevelopment: Overcoming Underdevelopment (39) as a Learning Process,» *Journal of Peace Research*, vol. 12, no. 4 (Special Issue): *Overcoming Underdevelopment* (1975), p. 317.

(40) في عام 1996، كان في البلد جامعتان. وفي عام 2008 كان هناك 23 جامعة عامة و 49 مؤسسة خاصة للتعليم العالي. والعدد الإجمالي للمتسبين إلى التعليم العالي يقارب 320 ألف متسب. من أجل مزيد من التفاصيل، انظر: Ethiopia, Ministry of Education, *Education Statistics Annual Abstract*, 2001 E.C. /2008-2009 G.C. (Addis Ababa: Education Management Information System, 2010), p. 58.

## المراجع

### Books

- Ben-Ghiat, Ruth and Mia Fuller (eds.). *Italian Colonialism*. New York: Palgrave Macmillan, 2005. (Italian and Italian American Studies)
- Brock-Utne, Birgit and Ingse Skattum (eds.). *Languages and Education in Africa: A Comparative and Transdisciplinary Analysis*. Oxford: Symposium Books, 2009. (Bristol Papers in Education. Comparative and International Studies)
- Ethiopia, Ministry of Education. *Education Statistics Annual Abstract, 2001 E.C. /2008-2009 G.C.* Addis Ababa: Education Management Information System, 2010.
- Harris, Roxy and Ben Rampton (eds.). *Language, Ethnicity and Race Reader*. London; New York: Routledge, 2003.
- Hastings, Adrian. *The Origins of Nationhood*. Oxford: Oxford University Press, 1997.
- Kebede, Messay. *Survival and Modernization-Ethiopia's Enigmatic Present: A Philosophical Discourse*. Lawrenceville, NJ: Red Sea Press, 1999.
- Levine, Donald Nathan. *Greater Ethiopia: The Evolution of a Multiethnic Society*. 2<sup>nd</sup> ed. Chicago: University of Chicago Press, 2000.
- Lulat, Y. G-M. *A History of African Higher Education from Antiquity to the Present: A Critical Synthesis*. Westport, Conn.: Praeger Publishers, 2005. (Studies in Higher Education)
- Machalík, Tomáš, Katerína Mildnerová and Jan Záhorkík (eds.). *Viva Africa, 2008: Proceedings of the IIIrd International Conference on African Studies, 25-26 April 2008*. Pilsen, Cz: University of Bohemia, Dept. of Anthropology and History, Faculty of Philosophy and Arts, 2008.
- Milkias, Paulos and Messay kebede (eds.). *Education, Politics and Social Change in Ethiopia*. Los Angeles, CA: Tsehai Publishers and Distributors, 2010.
- Negash, Tekeste. *The Crisis of Ethiopian Education: Some Implications for Nation-Building*. Uppsala, Sweden: Department of Education, Uppsala University, 1990. (Uppsala Reports on Education; 29)
- . *Education in Ethiopia: From Crisis to the Brink of Collapse*. Uppsala: Nordiska Afrikainstitutet, 2006.
- . *Rethinking Education in Ethiopia*. Uppsala: Nordiska Afrikainstitutet, 1996.

- Negash, Tekeste. *The Crisis of Ethiopian Education: Some Implications for Nation-Building*. Uppsala, Sweden: Department of Education, Uppsala University, 1990. (Uppsala Reports on Education; 29)
- Polanyi, Karl. *Origins of our Time: The Great Transformation*. London: V. Gollancz, 1957.
- Prah, Kwesi Kwaa (ed.). *Between Distinction and Extinction: The Harmonisation and Standardisation of African Languages*. Johannesburg: Witwatersrand University Press, 1998.
- Rubagumya, Casmir M. (ed.). *Language in Education in Africa: A Tanzanian Perspective*. Clevedon, [England]; Philadelphia: Multilingual Matters, 1990. (Multilingual Matters; 57)
- Rubenson, Sven. *The Survival of Ethiopian Independence*. London: Heinemann Educational Books, 1998. (Lund Studies in International History; 7)
- Ullendorff, Edward. *The Ethiopians; an Introduction to Country and People*. 3<sup>rd</sup> ed. London; New York: Oxford University Press, 1973.
- Zeze, Paul Tiyaambe. *Manufacturing African Studies and Crises*. [Dakar]: Codesria, 1997. (Codesria Book Series)
- and Adebayo Olukoshi (eds.). *African Universities in the Twenty-First Century*. 2 vols. Dakar, Senegal: Codesria; Oxford, UK: Distributed Elsewhere by African Books Collective, 2004.
- Zewde, Bahru. *Pioneers of Change in Ethiopia: The Reformist Intellectuals of the Early Twentieth Century*. Oxford: James Currey; Athens, Ohio: Ohio University Press; Addis Ababa: Addis Ababa University, 2002. (Eastern African Studies)

## *Periodicals*

- Bosse, Hans. «Socio-Cultural Factors of Underdevelopment: Overcoming Underdevelopment as a Learning Process.» *Journal of Peace Research*: vol. 12, no. 4 (Special Issue): *Overcoming Underdevelopment*, 1975.
- Brock-Utne, Birgit. «Education for All: In Whose Language?.» *Oxford Review of Education*: vol. 27, no. 1, March 2001.

## *Thesis*

- Ambatchew, Michael Daniel. «The Effect of Primary English Readers on Reading Skills in Ethiopia (A Study in African Educational Needs).» (Ph. D. Dissertation, University of Pretoria, Pretoria, South Africa, 2003).

## فهرس عام

687-688، 691، 693-694،

697، 699-701، 704-705،

710، 712-713

ابن جبير، أبو الحسين محمد بن أحمد:

670، 674، 677-678، 684،

694، 699-700، 704-706،

714

ابن حوقل، أبو القاسم محمد: 669،

673، 676، 678-681، 683،

685-687، 692-694، 701-

702، 704-705، 710

ابن خرداذبة، أبو القاسم عبيد الله بن

عبد الله: 669، 672، 676، 692،

702، 705

ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن

محمد: 664، 693

أبو بكر ابن الشيخ عمر (سلطان مقدشو):

688

أبو بكر الصديق (الخليفة): 55

أبو محجن الثقفي: 55

أبوتي، ملتون: 82، 97

- أ -

آدم، إدريس محمد: 275

آدم، هريبرت: 71

آسيا: 29، 61، 351، 377، 534، 583،

605، 676

الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران: 430-

431، 478

آيزنهاور، دوايت: 295، 297

الإبادة الجماعية: 108-110، 126

أبتدون، حسن جوليد: 405

إبراهيم باشا: 150

إبراهيم، حسن أحمد: 145، 150

إبراهيم، خليل: 235، 237، 546، 548

إبراهيم، عبد الله علي: 71، 153-154،

157، 638

أبرهة الحبشي: 44-45

أبرهة، سي: 557

ابن بطوطة، أبو عبد الله محمد بن

عبد الله: 670، 675، 677-678،

الاتفاق الإثيوبي - الإريتري (2000):

733

اتفاق أديس أبابا للسلام بشأن أبيي

553-551، 549: (2011)

اتفاق أديس أبابا للسلام في السودان

622، 541، 188: (1972)

الاتفاق البحري الإيراني - اليمني

220: (2009)

اتفاق التعاون الاستراتيجي الإسرائيلي -

الإثيوبي (1996): 327

اتفاق التعاون الاستراتيجي الإسرائيلي -

الإثيوبي (1999): 327

اتفاق التعاون العسكري السوداني -

الإيراني (2008): 222

اتفاق التعاون العسكري والأمني

الإسرائيلي - الإريتري (1995):

314

اتفاق التوارث الدولي للمعاهدات

241-240: (1978)

اتفاق جبال النوبة: 577

اتفاق سلام الجزائر (2000): 557

اتفاق الدفاع المشترك الإماراتي - الفرنسي

217: (2008)

اتفاق الدوحة لسلام دارفور (2011):

333، 235، 203

اتفاق السلام الشامل في السودان (2005):

نيفاشا: 233، 201، 197، 184،

235، 328، 362، 489، 491-

492، 494-496، 498، 502-

أبوجا (نيجيريا): 597-596

الاتحاد الإسلامي الصومالي: 243-242،

360، 364، 385، 535، 537،

609

الاتحاد الأفريقي: 198، 195، 185،

226، 368، 400، 402، 430،

433-434، 512، 514، 516-

517، 519، 538، 541، 544-

546، 553، 555، 558، 579،

581، 611، 615

- القانون التأسيسي: 545

الاتحاد الأوروبي: 248، 226، 219،

339-340، 367، 400-401،

452، 541، 544-545، 560،

580-581، 592

الاتحاد السوفياتي: 187، 184، 181،

189-190، 202، 274، 295-

298، 307، 310، 327، 367،

375، 406، 568، 583، 598-

599

اتحاد شرق أفريقيا: 114، 98

اتحاد المحاكم الإسلامية (الصومال):

185، 195، 200، 243-244،

336، 361، 365، 386-387،

389، 392-393، 401، 403،

405، 535، 537، 539، 541،

604

اتحاد المغرب العربي: 571، 212

اتفاق أبوجا للسلام في دارفور (2006):

201، 513، 546-549



اتفاقية مياه النيل (1929): 531  
اتفاقية مياه النيل (1959): 241، 326،  
531، 500

الإثنية اللغوية: 735  
إثيوبيا: 27، 31-32، 37-38، 42،  
52، 54، 127، 131، 160-  
161، 167-169، 173، 181-  
183، 185-192، 194-198،  
200-203، 208-209، 220،  
222-223، 227-228، 233،  
238، 243-244، 251، 266،  
272، 274، 277، 282-283،  
285، 292-297، 299-303،  
307-309، 311-312، 315،  
320-321، 325-329، 338،  
340، 351، 353، 359-360،  
365-367، 369، 374، 386-  
387، 391، 395-396، 399-  
405، 407، 418، 421، 423،  
426، 428، 431، 434-435،  
438-441، 451-453، 467،  
469، 471-472، 475، 481،  
483، 487، 489، 499-504،  
511-520، 523-524، 529-  
533، 536-538، 540، 551-  
554، 556-563، 573، 575-  
576، 601، 603-605، 609،  
611، 615، 641، 651-652،  
666-667، 725-727، 731،  
733-735، 737-738، 740

503، 513، 541-543، 549،  
551، 577، 585، 621-622،  
733

اتفاق سلام شرق السودان (2006):  
أسمرأ: 196، 502، 549  
الاتفاق السوداني - الإيراني لإنشاء قوات  
الدفاع الشعبي (1991): 221  
اتفاق فيينا لقانون المعاهدات (1969):  
240  
اتفاق كمبالا في الصومال (2011): 557  
اتفاق كوتونو (2000): 579  
اتفاق ماشاكوس الإطاري (2002):  
201، 577، 585  
اتفاق المصالحة الوطنية الصومالية  
(2004): 733  
الاتفاق اليمني - الإسرائيلي (1964):  
306-307  
اتفاقات لومي: 579-580  
- اتفاق لومي (1: 1975): 579  
- اتفاق لومي (4: 1995-2000):  
579-580  
الاتفاقية الاطارية لدول حوض النيل  
(اتفاق عتيبي) (2010): 238-  
239، 241-242، 328، 532  
اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار  
(1958): 210  
اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار  
(1982): 210، 216

أديس أبابا: 192، 303، 313، 321،  
324، 504، 519، 557-558،  
581، 611، 775

أرخبيل دهلك: 49، 312، 687، 702،  
710، 712

- جزيرة حالب: 308، 314

- جزيرة فاطمة: 308، 314

الأردن: 210، 212، 247، 296، 306،  
352، 359، 601، 605، 616

أردوغان، رجب طيب: 407  
أرض البُنط (شمال شرق الصومال):  
185، 375، 385، 388، 397،  
402، 513، 538-539، 731،  
763

الإرهاب: 199-200، 203، 429

الإرهاب الإسلامي: 761

الإرهاب الدولي: 365

الإرهاب الديني: 733

إريتريا: 27، 31-32، 37-38، 49،  
52-54، 65، 131، 160، 167-  
168، 173، 181-183، 185-  
186، 188-189، 191-198،  
202، 208-210، 220-222،  
227-228، 244، 248، 255،  
257-259، 265، 267-269،  
271-283، 285، 296، 301-  
304، 308، 311، 314-315،  
320، 325، 328، 338، 342،  
351، 353-354، 357، 359-

742-744، 750، 758-763،  
768-769، 771-774، 776-  
781، 788-792

اجتماع مجلس السلم والأمن العربي  
(2008): 342

الأحباش: 44-45، 47-48، 51-53

الاحتلال الإثيوبي للصومال (2006):  
185، 392-393، 396، 401،  
405-406

الإحتلال الإيطالي لإثيوبيا (1936-  
1941): 552، 555، 776، 780-  
781

أحمد بن ابراهيم الغازي (أحمد جُري)  
(السلطان الصومالي): 30، 50-  
52، 160، 518، 769

أحمد بن طولون: 66

أحمد، عبد الله يوسف: 375، 387،  
389، 397

أحمدي نجاد، محمود: 218  
الإدارة الأميركية: 337، 365، 572،  
577، 588

الأدب الجغرافي العربي: 689، 691-  
692

إدريس، عبد الله: 275

الإدريسي، أبو عبد الله محمد بن محمد:  
674، 677، 682-683، 685-  
686، 690، 692، 699، 703،  
705، 707، 709، 714

- الاستثمارات الخليجية: 27، 442
- الاستثمارات السعودية: 27، 560-561
- الاستثمارات العربية: 26، 223، 226، 250، 346، 415-416، 424، 444-445، 447، 455، 512
- الاستثمارات الفرنسية المباشرة: 583
- الاستخبارات الإسرائيلية في أفريقيا: 304
- الاستخبارات الإيرانية: 221
- الاستراتيجية الأميركية: 587-589، 594، 597-598
- الاستراتيجية العسكرية الأميركية: 605
- الاستراتيجيات الإسرائيلية: 331، 336
- استراتيجية الأمن الوطني الأمريكي: 615
- أستراليا: 27، 600
- الاسترقاق: 152، 156، 160، 627
- الاستشراق: 649، 654
- الاستعمار الاستيطاني: 652
- الاستعمار الأوروبي: 86، 182، 352-353، 355، 357، 634، 666، 788
- الاستعمار الإيطالي: 269-270
- الاستعمار البريطاني: 783
- الاستعمار الثقافي: 633
- استفتاء حق تقرير مصير جنوب السودان (2011): 495، 541-542
- الاستقرار الاجتماعي: 469
- الاستقرار الإقليمي: 611
- الاستقرار السياسي: 436، 445
- 360، 365، 369، 400، 404-405، 421-422، 428-429، 435، 438-439، 451-452، 467، 471، 474-475، 480-481، 483، 487، 502-503، 511-515، 538، 554-559، 573، 576، 585، 601، 605، 609، 641، 651-652، 667، 671، 726-727، 730-731، 737، 739-740، 744، 750، 758-761، 763، 774
- الاحتلال الإيطالي (1885-1941): 270
- الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية (2008): 415، 445، 455
- أزمة دارفور: 184، 197، 201، 235، 251، 330، 332-333، 474-475، 499، 511-512، 514، 541-545، 547، 549-551، 623، 761-762
- أزمة الغذاء العالمية: 422، 450
- أزمة الوقود العالمية: 422
- أسايغن، ديستا: 279
- الاستثمار الزراعي: 226، 250، 447-450
- الاستثمار الزراعي المالي: 448
- الاستثمار المباشر الأجنبي: 416-424، 426، 436-437، 439-440، 442-444، 448، 451

357، 360-361، 363، 377-  
378، 395، 411، 517-518،  
524، 555، 628، 630، 632،  
639، 641، 643-644، 653،  
655-656، 668، 670-671،  
676، 686-687، 701، 704،  
718، 725-727، 733، 742،

763، 768، 770

الإسلام الأصولي: 595

الإسلام الراديكالي: 366

الإسلام السياسي: 320، 325، 340،  
494، 574، 583، 733

الأسلمة: 60، 172، 644

إسماعيل باشا (خديوي مصر): 141،  
146، 149-150، 169-170،

627-628

إسماعيل، عز الدين: 148

أسمره (إريتريا): 438، 557

أسواق الهند البريطانية: 63

أسوان (مصر): 698، 702، 713

الأسواني، عبد الله بن أحمد بن سليم:  
55، 673، 676، 678، 692،

698

الأسيوطي، محمد: 157

الاشتراكية العربية: 118

الأصالة الثقافية: 633-634، 645

الإصلاح الزراعي: 120، 124، 477

الاصلاحات الاقتصادية: 436-437،  
439، 569

استقلال إريتريا عن إثيوبيا (1961): 301  
استقلال إريتريا (1993): 193، 255،

258، 266-268، 271، 282،

293، 300، 313-314، 405،

489، 513، 555، 559، 575

استقلال زنجبار (1963): 81، 109،  
111-112، 116

استقلال السودان (1956): 174، 183،  
263، 299، 353، 493، 500،

541، 622

استقلال الصومال (1960): 186، 300،  
375، 380، 534

استيلاء الأحباش على زيلع (1315م):  
50

إسرائيل: 29، 208، 210، 222-225،  
227، 229-231، 247-248،

251، 291-316، 319-332،

334-336، 340-346، 352،

357، 367-368، 503-505،

576، 599، 616، 641-642،

729، 773

الإصطخري، أبو إسحق إبراهيم بن محمد:  
669، 673، 676، 679-683،

686، 698-701، 704-705

أسطورة الغريب الحكيم: 65، 87

الأسطول الحربي الإسرائيلي: 308، 314  
الإسلام: 30، 33، 37، 44-49، 51-

60، 63، 65-66، 80، 86-87،

115، 123-124، 126-128،

157، 161، 264، 353-355،

668، 666-665، 663، 657  
689، 677-676، 671-670  
773، 743-742، 731، 695  
791، 788، 785، 781، 776  
أفريقيا الوسطى: 419، 499-500،  
574، 582، 584، 600، 726  
728، 743، 758  
الأفريقية الجامعة: 112، 115  
أفغانستان: 192، 199، 328، 357  
359، 394، 537، 546، 602  
605، 613-614، 618  
أفريقي، أساس: 195، 277، 279  
312-314، 365، 557-558  
573، 585  
أقباط مصر: 58، 171، 330، 622، 774  
الاقتصاد الإثيوبي: 519، 559، 561  
789  
الاقتصاد الاستعماري: 276  
الاقتصاد الإسرائيلي: 340  
الاقتصاد الأفريقي: 445، 454  
الاقتصاد الأوروبي: 568  
الاقتصاد الخديوي في السودان: 136  
اقتصاد السوق: 569-570  
الاقتصاد الصيني: 545  
الاقتصاد العالمي: 445، 454، 592  
الاقتصاد العربي: 25  
الاقتصاد الكلي: 416-417، 423-  
424، 436

الأصولية الإسلامية: 124، 335  
الاعتماد المتبادل: 165، 172  
الأعمال التجارية: 437-438، 443-  
446، 454-455  
أفارقة البر: 111، 113-114، 118،  
123-124  
أفارقة زنجبار: 83، 87-88، 91-92،  
97، 112، 114  
الأفارقة الزوج: 322، 543، 642  
682-683، 690، 711  
أفرقة التعليم: 785  
الأفريقية: 634  
أفريقيا: 38، 47، 64، 72، 78، 86، 94،  
108، 111-112، 119، 121  
126-128، 182، 186، 227-  
228، 248، 250-251، 256-  
257، 268، 284، 294، 296  
300، 302، 304، 320، 323  
340، 345، 351، 362-363  
377، 416-418، 425، 434  
442، 445، 447، 454-456  
477، 488، 497، 501، 505  
511، 515، 517، 519-520  
533-534، 553، 560، 563  
567-568، 571-572، 574  
578-579، 582-583، 586-  
588، 593، 595، 597-598  
600-603، 612-617، 622  
639-640، 645، 650-654

أكلة لحوم البشر: 691، 710، 717	إقليم أمهرة (إثيوبيا): 521-522
ألمانيا: 218، 568، 581	إقليم أورواميا (إثيوبيا): 514، 521، 604
ألمانيا الغربية: 292	إقليم أوغادين الصومالي: 187، 209، 260، 294، 300، 307، 328
إليشم، موشيه: 322	353، 401، 471-472، 474-
إمارات الطراز الإسلامي: 30، 48-49، 354، 161، 51	737، 730، 604، 534، 475
الإمارات العربية المتحدة: 212، 216، 601، 540، 406، 399	إقليم تقراي (إثيوبيا): 183، 481، 521، 726، 559
الأمازيغ في الجزائر: 622	إقليم جنوب إثيوبيا: 521-522
إمام، إبراهيم القاسم: 237	إقليم دارفور: 57، 59، 170، 196، 201، 315، 330، 332، 512
أمباتشيو، ميشيل دانيل: 787	546-542، 550-553، 558، 589، 624، 626، 628
الإمبراطورية الأمهرية: 759	731، 642
الإمبراطورية البرتغالية: 151	إقليم سانج (شمال شرق الصومال): 243
الإمبراطورية البريطانية: 140، 262، 353	إقليم سول (شمال شرق الصومال): 243
الإمبراطورية البيزنطية: 47، 57	إقليم شيبلا الوسطى (الصومال): 539-540
الإمبراطورية الحبشية: 476-477	إقليم شمال شرق كينيا: 482، 737
الإمبراطورية الرومانية: 42، 44	إقليم العفر (إثيوبيا): 185، 475، 521
الإمبراطورية الساسانية: 47	إقليم غامبيلا (إثيوبيا): 475، 514، 521، 523-524
الإمبراطورية العثمانية: 133-134، 137، 768	إقليم غدو (جنوب غرب الصومال): 243
الإمبراطورية الفارسية: 44-45	الأقوام الأفريقية في السودان: 622
الأمة الإثيوبية: 769، 772	الأكاديمية الإثيوبية للغات والثقافات: 782، 792
الأمة الإريترية: 267، 285	الأكاديمية العالمية: 128
الأمة السودانية: 491	أكراد العراق: 622
الأمة العربية: 502	
الأمة النوبية: 643	
الأمم المتحدة: 183، 194-195، 199، 201، 244، 246، 282، 313	

الأمّن الأوروبي: 599  
 أمّن البحر الأحمر: 341-342، 345،  
 735  
 الأمّن الجمعي: 552-553  
 الأمّن الدولي: 208، 368، 573  
 أمّن السودان: 498  
 الأمّن الغذائي: 26-28، 444  
 الأمّن الغذائي العربي: 448  
 الأمّن القومي الإسرائيلي: 231، 321،  
 336، 339  
 الأمّن القومي الإقليمي: 732  
 الأمّن القومي الأميركي: 363، 573،  
 589، 593  
 الأمّن القومي الإيراني: 231  
 الأمّن القومي السوداني: 224، 239  
 الأمّن القومي العربي: 29، 211-213،  
 224، 231، 246، 326، 345،  
 367، 373، 490، 498، 502،  
 504، 567، 576، 641  
 الأمّن القومي المصري: 29، 236، 239،  
 345، 504، 615  
 الأمّن المائي الإسرائيلي: 320، 343  
 أميركا انظر الولايات المتحدة  
 أميركا الجنوبية: 600  
 أميركا الشمالية: 560  
 أميركا اللاتينية: 324، 534، 578  
 أمين، عيدي: 127

333، 358، 362، 368، 384،  
 400، 406، 499، 512، 514،  
 520، 523، 533، 537-538،  
 541-542، 544-546، 552-  
 556، 558، 560، 625  
 - الجمعية العامة: 327، 332، 545  
 - مجلس الأمن: 208، 340، 342،  
 390، 405، 538، 558، 577،  
 582  
 -- القرار 1769 (2007): 333  
 -- القرار 1814 (2008): 398  
 -- القرار 1816 (2008): 246،  
 398  
 -- القرار 1838 (2008): 246،  
 398  
 -- القرار 1846: 341  
 -- القرار 1851: 341  
 -- القرار 1990 بشأن إرسال قوة  
 الأمم المتحدة الموقّعة إلى أبيي  
 552: (UNISFA)  
 -- قرار إرسال بعثة حفظ السلام إلى  
 السودان (2006): 545  
 -- قرار نشر قوات حفظ السلام في  
 الصومال (2006): 243  
 - الميثاق: 208، 333، 340  
 الأمّن الإثيوبي: 327، 511  
 أمّن أفريقيا: 554  
 الأمّن الإقليمي: 208، 445، 488، 599،  
 611، 732

أوروبا الشرقية: 120، 569، 599  
 أوزبكستان: 602، 605  
 أوغندا: 96-98، 100، 102، 188،  
 196-198، 209، 223، 227-  
 229، 238، 320، 322، 326،  
 330، 341، 400، 403-404،  
 408، 435، 467، 475، 480،  
 483، 497، 499، 501، 503-  
 504، 536، 538، 558، 571،  
 573-576، 595، 641، 726-  
 728، 741، 743، 763، 786  
 أوكيلو، جون: 74-77، 79-85، 87-  
 107، 109، 117-119، 126  
 أولبرايت، مادلين: 571، 577، 605  
 أويس، حسن طاهر: 404، 406  
 اوين، إيفينال: 329  
 الأيديولوجيا العنصرية: 143  
 إيران: 23-25، 208، 211، 215-  
 218، 220-221، 223-225،  
 227-231، 244، 247-248،  
 251، 294-298، 305-306،  
 315، 325، 329، 341-342،  
 345-346، 352، 367، 602،  
 605-606، 613، 728  
 إيرليك، هاقيا: 733  
 إيطاليا: 78، 269-272، 353، 375،  
 379، 396، 400-401، 518،  
 610، 774، 776

الانتخابات التشريعية في زنجبار (1961):  
 114، 116  
 الانتخابات التشريعية في زنجبار (1963):  
 115-116  
 الأندلس: 676-677، 685، 701، 709  
 أنغولا: 103، 575، 611، 617  
 انقلاب جعفر النميري في السودان  
 (1969): 190  
 انقلاب الجنرال عبود في السودان  
 (1958): 183  
 انقلاب سياد بري في الصومال  
 (1969): 190  
 انقلاب عام 1970 (عمان): 80  
 الانقلاب العسكري في إثيوبيا (1960):  
 302-303  
 الانقلاب العسكري في إثيوبيا (1974):  
 307  
 الانقلاب العسكري في شمال الصومال  
 (1961): 380  
 إنكلترا انظر بريطانيا  
 أوباما، باراك: 616-617  
 أودنقا، أودنقا: 97  
 أودينغا، رايل: 367  
 أوروبا: 29، 86، 121، 123، 134،  
 165، 168، 209، 216، 218،  
 257، 268، 319، 323، 351-  
 352، 357، 368، 374، 553،  
 567، 569، 583، 594، 604،  
 614، 616، 676، 768، 771-  
 773، 780



## - ب -

353، 355، 359، 367، 374،

434، 487، 505، 534، 563،

576، 584، 591-592، 602،

604-605، 607، 613، 640،

651، 658، 670-671، 699،

769، 771-772

بحر العرب: 30، 208، 215-216،

246، 352، 613

بحر عُمان: 216

بحر الغزال: 585

بحر فرعون: 699

بحر قزوين: 571، 591، 593

بحر القلزم: 43، 701

البحرية الإسرائيلية: 325

البحرية الأميركية: 325

البحرين: 212، 216، 354، 656

بحيرة تانا: 323، 742

بحيرة تشاد: 232

بحيرة عسل: 421

أمير علابور بدر الحبشي: 697

البدو: 49، 52

البر الأفريقي: 83، 94-97، 104، 111،

114، 122، 124-125

البرازيل: 302، 416، 454، 456، 586

براه، كويزي: 784، 786، 791

البرتغال: 51، 323

برتون، ريتشارد: 649

برزخ السويس: 64

بابو، عبد الرحمن: 84-85، 89، 93-

94، 96، 100، 104، 106-107،

110-113، 117-119، 123

بادان (الحاكم الفارسي): 45

بادمي (بلدة حدودية بين إثيوبيا وإريتريا):

193-195، 557

بار - زوهار، ميخائيل: 299

باري، محمد سعيد: 404

باكستان: 218، 341، 399، 537، 602،

605

بالمور، ييغال: 335

باول، كولن: 613

بترسون، ستيفن: 530

البجاة: 682-683، 688، 694، 698،

704

البحر الأبيض المتوسط: 27، 39، 165،

168، 215، 343، 352، 599،

613، 616-617، 640، 667،

772، 773

البحر الأحمر: 28-30، 38-39، 43-

45، 47-48، 50-54، 58-60،

64، 160، 165، 188-190،

207-211، 214-215، 218،

220-222، 246، 274-275،

293-294، 299، 304، 308،

310، 312-313، 315، 319-

321، 325، 327-328، 337،

339-340، 342-343، 351-

- البرلمان الصومالي: 393
- البرلمان الفدرالي الألماني: 337
- برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا: 435
- برنامج التعاون الفرنسي مع المنظمات الإقليمية في أفريقيا (1998): 584
- برنامج التعليم والتدريب العسكري الدولي: 575
- برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية: 446
- برنامج دعم المؤسسات والتجمعات الإقليمية الفرنسي (1997): 584
- البرنامج العربي للتمويل التجاري: 446
- برنامج المبيعات التجارية الخاصة الأميركي: 575
- البرنامج النووي الإيراني: 368
- بروسيري، فرانكو: 78
- بروك أوتن، برجيت: 785
- بريطانيا: 63، 102-103، 200، 207، 238، 295، 298، 321، 352-353، 375، 531، 541، 568، 586، 613، 641، 645، 768، 781
- بشر بن مروان بن إسحاق (ملك البجة): 56
- البشير، عبد الوهاب الطيب: 725
- البشير، عمر: 222، 495، 547، 551، 585، 576
- البطالة: 26، 444، 777
- البطحاني، عطا الحسن: 630، 634
- بطليموس: 691
- البعثات التبشيرية: 264
- البعثات التبشيرية السويدية: 774-775
- البعثات التبشيرية اللوثرية: 776
- البعثات التبشيرية المسيحية الأوروبية: 774
- بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان: 543، 545
- بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور (يوناميد): 545
- بغداد: 45، 60، 676
- البقلي، أحمد: 157
- بكري، سيف: 92
- بكيري، محمد رضا: 227
- بلاد البجة: 38، 49، 53-56، 663، 666، 677، 679، 683، 696، 705، 709-710، 714
- بلاد البربر: 665، 709
- بلاد بونت: 242
- بلاد التبر: 666، 696
- بلاد الحبشة: 38، 43، 47-52، 54، 65، 182، 303، 354، 375، 631، 663، 666، 668، 670-671، 679-680، 682-683، 686-688، 690، 697-698، 705، 709-713، 715، 768

بوركينافاسو: 588، 584	بلاد الزنج: 666، 680-681، 690
بوروندي: 238، 326، 338، 400	712، 701
403، 487، 501، 504، 538	بلاد السودان: 665-666، 677-678
743، 584، 553	681، 696، 701، 708، 716
بوزان، باري: 182	بلاد المغرب: 56، 58، 60، 677، 701
بوس، هانز: 792	بلاد النوبة: 663، 666، 670، 677
بوش (الابن)، جورج: 199-200، 575	679-680، 682، 686، 692
-597، 593، 588-590، 577	701، 703، 705، 707، 709-
613، 610، 603، 598	712
بوكمان، م. ز.: 525	بلجيكا: 568، 613
بولاني، كارلا: 791-792	البلخي، أحمد بن سهل: 669
بوترز، ج.: 325	بلقزير، عبد الإله: 173
بيريز، شمعون: 294	بن باز، عبد العزيز: 356
بيزنطة: 44-45	بن غوريون، دافيد: 295-297، 299
بيكر، صمويل: 147	303، 329، 331، 339
بيكيلا، آبي: 517	بن لادن، أسامة: 192، 357، 364، 394
البيلي، عثمان سيد أحمد إسماعيل: 666	بن يونس، محمد: 687، 712
يليد، متياهو: 303	البناء، حسن: 357
- ت -	البناء الوطني: 463-466، 468، 470
تاديا، إيرما: 255	472، 476، 480، 482، 484
التبادل التجاري الإسرائيلي - الإثيوبي:	بنغاي، لويدس: 643
324	البنك الإسلامي للتنمية: 225، 446
التبادل التجاري الإسرائيلي مع جمهورية	بنك الإمارات للاستثمار: 446
أرض الصومال: 336	البنك الدولي: 233، 282، 519، 530
التبشير الإسلامي: 30-31، 33	570، 589، 782، 791
التبشير النصراني: 355	بنك منطقة التجارة التفضيلية: 433
التجارة الإسرائيلية: 293، 340	بورتسودان (مدينة سودانية): 188، 202
التجارة الأفريقية: 572	653

التحول الديمقراطي: 32، 484، 492،  
735، 569

التداول السلمي للسلطة: 359

التدخل الإثيوبي في الصومال: 539،  
615

التدخل الإسرائيلي في إثيوبيا: 308

التدخل الإسرائيلي في أفريقيا: 291

التدخل الإسرائيلي في السودان: 291

التدخل الإسرائيلي في اليمن: 291

التدخل الأميركي في الصومال: 575،  
604

التدخل الدولي في الصومال: 244-245،  
334

التدخل الصيني في السودان: 545

التدين الصوفي: 158

التدين الفقهي: 158

الترابي، حسن: 192، 364، 585

الترابي، مضوي: 567

تركمانستان: 602، 605

تركيا: 23-25، 294-295، 297-298،  
325، 329، 399-400، 407،  
416، 456، 576، 628، 728

ترمينغهام، ج. سبنسر: 653-656

التسامح الديني: 518

تسوكرا، ديدي: 311

تشاد: 23، 169، 223، 233، 500،  
544-545، 589، 594، 726،  
728

التجارة البينية: 582

التجارة الدولية: 29، 41-43، 209،  
216، 319، 446، 455، 604

تجارة الرقيق: 31، 59، 66-67، 74،  
143، 147، 152-153، 155،  
567، 628

تجارة السلاح: 248

التجارة الشرقية: 39، 43-44، 51، 63

تجارة قريش: 45

تجارة النفط: 319، 604

التجارة الهندية: 56-57

تجمع دول السيمالك: 758

التجمع الشعبي من أجل التقدم (جيبوتي):  
185

التجمع الوطني المعارض في السودان:  
576

تحالف إعادة تحرير الصومال: 405

التحالف الأميركي - الإثيوبي: 575-  
576

تحالف الجبهة الثورية السودانية (كاودا):  
237، 333

تحالف الحرب على الإرهاب: 360،  
365

التحالف الديمقراطي الإريتري: 483

تحالف غوث دارفور: 333

تحالف مكافحة الإرهاب وإعادة السلام  
(الصومال): 386-387، 392

التحالف الوطني الديمقراطي (السودان):  
192، 483

التعددية السياسية: 735	التشدد الإسلامي: 357، 359
التعصب الديني: 172	تشيبي، ديك: 589
التعصب القومي: 194	تصفية الاستعمار: 268-269، 271
التعليم الأوروبي: 790	التصوف الإسلامي السوداني الشعبي: 31
التعليم الديني: 658	التضخم: 425، 519
التعليم الصومالي: 658	التطرف الديني: 516، 520
التعليم المتلفز: 787	التطهير العرقي: 122
التفجير الانتحاري في المجمع الوزاري في مقديشو (2010): 395	التظاهرات الشعبية في تشاد (1996): 584
تفجير السفارة الأميركية في تنزانيا (1998): 574	التعاون الاقتصادي السوداني - الإثيوبي: 203
تفجير السفارة الأميركية في دار السلام (1998): 199، 359، 366، 373، 536	التعاون الأمني الإسرائيلي - الإثيوبي: 299
تفجير السفارة الأميركية في نيروبي (1998): 199، 359، 366، 373، 536، 574، 609	التعاون الأمني الأمريكي - الكيني: 366
تفجيرات كمبالا (2010): 198-199، 394، 535-536	التعاون الأمني السوداني - الأمريكي: 577
تفجيرات مومباسا (2002): 360، 374، 609	التعاون العربي - الأفريقي: 225-226
تقدلسان، أحمد: 237	التعاون العسكري الإسرائيلي - الإثيوبي: 299، 302، 309، 327
التكامل الإقليمي: 416-417، 423- 424، 433، 447، 450، 455- 456	التعاون العسكري الإيراني - الإريتري: 328، 341
التكتل العربي الاقتصادي: 251-252	التعاون الفرنسي - الأفريقي: 586
تل أبيب: 309-310، 313	التعايش الديني: 725، 730، 733، 758-759، 761
التنافس الإقليمي: 181، 191، 199، 202	التعايش السلمي: 552
	التعايش الوطني: 759، 761
	التعددية الثقافية: 251
	التعددية الدينية: 251، 726

- التنافس الدولي: 186، 189، 199،  
587-586، 569-568، 202
- تنجانيقا: 93، 95-96، 100-101،  
103، 108، 124
- تترانيا: 37-38، 75، 106، 108، 123،  
126، 227-228، 238، 367،  
467، 487، 499، 726، 728،  
741، 783-786
- تنظيم القاعدة: 192، 199، 221، 243-  
244، 336، 357، 359، 363-  
364، 367، 392-393، 595-  
596، 614
- التنظيمات الإسلامية الحديثة: 356،  
359-360
- التنمية الإثيوبية: 563
- التنمية الاقتصادية: 26، 519، 572، 777
- التنمية الاقتصادية الاجتماعية: 416-  
417، 423، 430
- التنمية البشرية: 427-429، 739
- التنمية الريفية: 441
- التنمية في أفريقيا: 784
- التنمية المستدامة: 368، 431
- التنوع الثقافي: 171، 719
- التنوع الديني: 171
- التوازن الاستراتيجي: 487، 489، 498
- توحيد زنجبار وتنجانيقا (1964): 119،  
123
- توغو (دولة في غرب أفريقيا): 584، 588
- تونس: 252، 296، 423، 469، 656،  
664، 695
- ث -
- ثانوية منليك الثاني: 775
- الثقافات الغربية: 636
- الثقافات المحلية الأفريقية: 622
- الثقافة الإثيوبية: 780، 789، 790
- الثقافة الإسلامية: 28، 49، 60، 123-  
124، 126، 128، 355، 763
- الثقافة الأوروبية: 645
- الثقافة الديمقراطية: 432
- الثقافة السواحلية: 61-63
- الثقافة الشعبية الأفريقية: 65
- الثقافة العربية: 46-49، 53، 56، 58-  
59، 126، 128، 407، 633-  
634، 638، 645، 663، 719،  
763
- الثقافة العربية الإسلامية: 621
- الثقافة النوبية: 643
- الثورات العربية (2011): 174، 252،  
368، 394، 411، 719
- الثورة الإثيوبية (1974-1977): 187،  
189-190، 556، 734، 777
- الثورة الإريترية (1961): 301، 304،  
307-308، 311، 316، 474-  
475، 502، 734
- الثورة الإسلامية في إيران (1979): 207،  
222

جامع نجاش في تقرائي (شمال إثيوبيا):  
517

جامعة أديس أبابا: 792

الجامعة الإسلامية: 124

الجامعة الأفريقية: 123، 785

جامعة الإمام محمد بن سعود (السعودية):  
356

جامعة الدول العربية: 24، 53، 212-  
213، 251، 293، 313، 342،  
345-346، 352، 368، 400،  
406-407، 651، 718

- ميثاق الجامعة: 212

جبال الأنقسنا (السودان): 627، 629

جبال النوبة (السودان): 152، 475، 627

الجبرتي، إسماعيل بن سودكين: 53

الجبرتي، عبد الرحمن: 53

الجهة الإسلامية القومية (السودان):  
332، 361، 364، 494

الجهة الإسلامية لتحرير أوروميا: 537

جبهة إعادة الوحدة والديمقراطية  
(جيبوتي): 185

جبهة الإنقاذ في السودان: 361، 576

جبهة التحرير الإريترية: 188، 275،  
300، 474، 482، 489، 502،  
585

جبهة تحرير أورومو: 475، 477، 537

جبهة تحرير غرب الصومال: 187

ثورة الإنقاذ الوطني في السودان (1989):  
191، 494

الثورة التونسية (14 كانون الثاني/يناير  
2011): 328

الثورة الجزائرية: 656-657

ثورة الزنج (869-883): 66

ثورة زنجبار (1964): 67، 71، 73-  
76، 78-79، 83-87، 91-93،  
95، 97، 99-100، 102-107،  
116-118، 120، 122-125

الثورة الصناعية: 165

الثورة العراية (1881): 138-139

الثورة العراقية (14 تموز/ يوليو 1958):  
295-296

الثورة الليبية (2011): 236

الثورة المصرية (25 كانون الثاني / يناير  
2011): 133، 163، 236، 326،  
328

الثورة المهدية في السودان (1881):  
137-139، 142، 353، 629

الثورة اليمنية (1962): 300، 306

- ج -

جاكوبيت، غواتيرو: 78

الجالية الإثيوبية في الولايات المتحدة:  
789

الجالية اليهودية السوداء في إسرائيل: 324

جالينوس: 690

الجامع الأزهر (مصر): 53

الجزيرة العربية: 27، 29، 33، 37، 45-  
 47، 53، 58-59، 61، 64-65،  
 203، 215، 319، 354-355،  
 359، 631، 651، 654، 657-  
 658، 666، 668، 670، 686،  
 726، 728، 730، 762، 768  
 جستنيان الأول (إمبراطور بيزنطة): 44  
 جعفر بن أبي طالب: 354  
 جعفر المصحفي، أبو الحسن: 709  
 الجفاف: 197-200، 332، 422، 425،  
 447، 450، 514  
 جمّاع، عبد الله: 59  
 الجماعات الإثنية: 477-478، 482  
 الجماعات الإثنية الثقافية: 524-525،  
 527  
 الجماعات الإثنية اللغوية: 522، 525-  
 526  
 جماعات الهوية: 463-466، 469،  
 475-477، 482، 484  
 الجماعة الإثيوبية المسلمة: 770  
 جماعة الإخوان المسلمين في مصر:  
 356-357  
 الجماعة الاقتصادية لدول الغرب الأفريقي:  
 584  
 الجماعة الاقتصادية لدول الوسط الأفريقي:  
 584  
 جماعة الإنقاذ السودانية: 332  
 جماعة الزغاوة (السودان): 546، 663،  
 706

الجهة الديمقراطية الثورية للشعب  
 الإثيوبي: 527-529، 531  
 556-557، 559، 734-735،  
 786  
 الجهة الديمقراطية لإنقاذ الصومال: 375،  
 385، 474  
 جهة شرق السودان: 502  
 الجهة الشعبية لتحرير إريتريا: 186،  
 188-189، 193-194، 275،  
 278-280، 282، 312-313،  
 482، 489، 502، 556  
 الجهة الشعبية لتحرير تقراي: 188-  
 189، 193، 275، 312، 475،  
 483، 735-736  
 الجهة الشعبية للديمقراطية والعدالة  
 (إريتريا): 186، 279-280، 283  
 الجهة الوطنية الرواندية: 575  
 الجهة الوطنية الصومالية: 384-385  
 الجهة الوطنية لتحرير أوغادين: 477،  
 537  
 جريدة موأفريكا التنجانيقية: 102  
 جريدة الناشونالست التزانية: 104-106  
 الجزائر: 84، 126، 194، 213، 423،  
 571، 616-617، 679  
 جزر موريشيوس: 292  
 جزيرة أونفوجا: 79، 81، 90، 117  
 جزيرة باضع: 688، 698، 710  
 جزيرة بمبا: 79، 81، 89، 95، 117



جنوب شرق آسيا: 215، 245، 293،  
 315، 340  
 جنوب شرق إثيوبيا: 482  
 جنوب شرق الحبشة: 49  
 جنوب الصومال: 200، 202، 244،  
 379-380، 385، 388-389،  
 393، 396، 401، 513-514،  
 523، 538-539  
 جنوب غرب آسيا: 758  
 جنوب غرب فرنسا: 584  
 جنوب غرب اليمن: 215  
 الجهاد الأفغاني ضد الاحتلال السوفياتي:  
 357  
 الجهاد الصوفي: 356  
 جهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية  
 (أمان): 306  
 جهاز المخابرات الإسرائيلية (الموساد):  
 304-305، 310  
 جوبا (مدينة سودانية): 240، 438، 499،  
 504-505، 553  
 جيوتي: 24-25، 37-38، 65، 168،  
 181-182، 185، 187، 194،  
 196-197، 209-210، 215-  
 216، 220، 227-228، 296،  
 320، 341، 351-353، 359،  
 362، 365-366، 368-369،  
 374، 386، 390، 399-400،  
 405، 421، 428-429، 431،  
 435، 438-439، 441، 443

جماعة شرق أفريقيا: 197-198  
 جمشيد (سلطان زنجبار): 115  
 الجمعية الأفريقية: 107  
 الجمعية الوطنية الفرنسية: 217  
 جمهوريات آسيا الوسطى: 605  
 جمهورية أرض الصومال: 185، 188،  
 191، 242، 255، 258-262،  
 265، 334-339، 375، 385،  
 388، 397، 402، 474، 513-  
 514، 538-539، 658، 731،  
 763  
 جمهورية بنين: 584، 588، 596  
 جنوب آسيا: 600، 605  
 جنوب أفريقيا: 75، 103، 127، 228،  
 293، 322-323، 325، 338،  
 419، 423، 529-530، 571،  
 574، 586، 600، 611، 615،  
 743، 785  
 جنوب أوغندا: 478  
 جنوب الجزيرة العربية: 38-43، 45  
 جنوب السودان: 60، 72، 165، 169،  
 172، 191، 227، 230، 264،  
 319، 331، 362، 367، 403،  
 428، 474-475، 479، 482،  
 491-493، 503، 513، 523-  
 524، 543، 549-550، 554،  
 558، 595، 604، 609، 621،  
 623، 626-627، 758

حادثة ضرب السفينة الحربية الأميركية  
 كول (2000): 359

الحاكم بأمر الله (الخليفة الفاطمي): 56

حامد، حامد إبراهيم: 613-614

الحجاج بن يوسف: 354

الحجاز: 45-46، 53، 60، 354، 714

الحدائية الأوروبية: 133-134

الحدارية: 54-56، 703

الحدود الإثيوبية - الصومالية: 402

الحدود السودانية - الإريتريّة: 302

الحدود السودانية - التشادية: 544

الحدود الصومالية - الكينية: 403

الحدود العربية - الإسرائيلية: 305

الحدود اللبنانية - الإسرائيلية: 305

الحرب الإثيوبية - الإريتريّة (1998-  
 2000): 192، 194، 196، 220،  
 280، 283، 327، 489، 513،  
 555-557، 559، 581، 732،  
 760

الحرب الإثيوبية - الصومالية (1977-  
 1978): 193، 307، 383، 471،  
 478، 534، 730، 760

الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة  
 (2008-2009): 343

الحرب الأطلسية على يوغوسلافيا  
 (1999): 617

الحرب الأميركية على أفغانستان (2001):  
 590

452، 467، 474-475، 483،  
 497، 502، 512-514، 554،  
 584، 595، 601، 605، 607-  
 610، 613، 615، 651، 667،  
 718، 726-727، 730، 737،  
 740، 744، 750، 760-763

الجيش الإثيوبي: 299، 301-304،  
 307-309

- وحدات حرس الحدود: 304

- وحدات الكوماندوس الخاصة: 304

الجيش الإريتري: 314، 557

الجيش الإسرائيلي: 297، 301-302

الجيش الأكسومي: 44

الجيش الأميركي: 296، 597، 616

جيش الرب للمقاومة (أوغندا): 483،  
 504

الجيش السوداني: 222، 498، 544،  
 550-551، 554-555

الجيش الشعبي لتحرير السودان: 189،  
 192، 196، 541، 576، 624

الجيش الصومالي: 381، 404

الجيش الكيني: 538

الجيش المصري: 264

الجيش النيجيري: 597

جيلي، إسماعيل عمر: 386

- ح -

حادثة اختطاف السياح وعمال الإغاثة في  
 كينيا (2011): 394، 403

الحرب الأميركية على العراق (2003):	الحرب السويس (1956): 210، 189، 210
590	300-299
الحرب الأميركية على الإرهاب: 124،	حرب، طلعت: 154
326، 328، 337، 364، 366-	الحرب العالمية الثانية (1939-1945):
367، 400-401، 536، 594-	161، 268، 272، 353، 356،
595، 598، 603	377، 568، 598، 791
الحرب الأهلية في إثيوبيا (1972)-	الحرب العراقية - الإيرانية (1980) -
1991): 521	1988): 218، 244
الحرب الأهلية في السودان (1955)-	الحرب العربية - الإسرائيلية (1967):
1972): 265	292، 326
الحرب الأهلية في السودان (1983)-	الحرب العربية - الإسرائيلية (1973):
2005): 188-189، 191، 201،	29، 292، 326، 339، 367
503، 512، 524، 544، 576،	حرب العصابات: 273، 277-279،
761	282، 304، 471
الحرب الأهلية في الصومال (1991):	حرب فيتنام: 626
221، 242، 388، 474، 483،	حرب اليمن (1962): 306، 316
512، 604، 730	الحردلو، عدلان: 487
الحرب الإيطالية - الإثيوبية (1894)-	حربي، محمود موسى: 397
1896): 773-774	حركة الإصلاح الإسلامية الصومالية: 362
- معركة عدوة (1896): 268، 518،	الحركة الانفصالية في أوغادين: 537
652، 773-774	حركة أنيانيا (السودان): 184
الحرب الباردة: 25، 181-182، 186،	حركة أهل السنة والجماعة (الصومال):
189، 191، 199، 202، 272،	389، 395-396، 402، 540
291، 295، 310، 367، 375-	الحركة الأوروبية الإسلامية في إثيوبيا:
376، 534، 568-570، 582-	192، 195-196
583، 586، 599، 732	حركة تحرير السودان: 237، 544
الحرب بالوكالة: 615	حركة التمرد في السودان: 306، 315
حرب الخليج (1990-1991): 199،	حركة الجهاد الإسلامي الإريتري: 186،
212، 311، 406، 601	192، 244، 365، 483

- حركة الوطنيين الصوماليين: 375
- الحروب الأحادية الجانب: 471
- الحروب الصومالية - الكينية: 471، 760
- حرية الملاحة: 325، 339
- حزب الله (لبنان): 247
- الحزب الإسلامي الصومالي: 361، 393
- الحزب الأفروشيرازي (زنجبار): 81، 84-85، 91-94، 104، 107، 111-116، 118، 120، 122
- حزب الأمة (زنجبار): 85، 115-118
- حزب الأمة السوداني: 299، 305، 315
- حزب التحرير المصري: 357
- حزب تانو التنجانيقي: 108، 113-114، 122
- حزب الثورة في تنزانيا: 122
- حزب الجبهة المدنية (زنجبار): 122
- حزب الحرية والعدالة (السودان): 333
- حزب رابطة الشباب الصومالية: 378-381
- حزب الرابطة الوطنية الصومالية: 380
- حزب زنجبار الوطني: 91، 93، 96، 111-116، 118
- حزب السلام والتنمية (الصومال): 396
- حزب شعب بمبا وزنجبار: 112-116، 118
- حزب هنولاتو (الصومال): 396
- حزب هيل قرن (الصومال): 396
- حسن، إبراهيم شحاتة: 137-138، 142، 151
- حركة/ جيش تحرير السودان (SLM/A): 543-544، 546-548
- الحركة السودانية من أجل العدالة والمساواة: 544، 546-548
- حركة الشباب المجاهدين (الصومال): 185، 195، 198، 200، 244، 361، 389، 391-396، 400، 403-402، 409، 513، 515، 531-541
- الحركة الشعبية في كينيا: 577
- الحركة الشعبية لتحرير السودان: 233، 237، 483، 489، 491-495، 498، 501-504، 513، 541-543، 543-549، 609، 641
- حركة العدل والمساواة السودانية: 196، 237، 543
- الحركة العربية في مصر: 138
- حركة فريليمو (موزمبيق): 84
- الحركة القومية الأفريقية: 122
- الحركة القومية العربية: 294، 300
- الحركة الكردية في العراق: 305
- حركة الماو ماو (كينيا): 88-89
- حركة المقاومة الإسلامية حماس (فلسطين): 247، 364
- الحركة المهدوية في السودان: 137
- الحركة الوطنية الإريترية: 274
- الحركة الوطنية السودانية: 183
- الحركة الوطنية الصومالية: 184، 187-188، 375، 378، 474

حميد الدين، محمد البدر (الإمام) :

307-306

حميدة، عبد الرحمن: 668-669، 676،

689، 678

الحميري، محمد عبد المنعم: 675،

682، 684-685، 688، 698-

699، 704، 706-709، 711-

715

حوادث 11 أيلول/سبتمبر 2001

(الولايات المتحدة): 26، 181،

199-200، 326، 363-366،

373، 577، 594-596، 613،

667

حوادث عام 1958 (لبنان): 305

الحوكمة: 416-417، 421، 424،

431، 444-445، 447، 454-

456، 467-468، 479

الحوكمة الديمقراطية: 429، 432، 465،

480، 484

الحوكمة السلمية: 468

الحوكمة الصالحة: 430-431

الحوكمة اللامركزية: 480

- خ -

خالد، منصور: 631-632، 624، 640-

641

ختان الإناث: 708

الخديوية: 138، 147، 164

الخرافة: 696، 717

حسن، عبد القاسم صلا: 375، 389،

405

حسن، يوسف فضل: 37، 677، 714

حسين، صدام: 244

حسين، عبد المجيد: 537

حضارة أكسوم: 159، 167، 169، 517،

700

الحضارة العربية الإسلامية: 134

الحضارة الغريبة: 363

الحضارة الفرعونية: 159، 167، 643

حضارة الكوشية: 159، 166-168،

170، 700

الحضارة النوبية: 159، 632، 634

الحضاني (ملك الحبشة): 702

حق تقرير المصير: 143، 491، 525

الحكومة الصومالية الاتحادية الانتقالية في

كينيا: 538-540

حلف بغداد (1955): 189

حلف شمال الأطلسي (الناتو): 246،

337، 546، 599، 614، 616-

617

- اجتماع قمة الحلف (2006: صقلية):

616

حلف المحيط: 294-297، 299، 301،

305، 315، 325، 576

حلقة دول المحيط الهادي: 569-570

حمدوك، عبد الله: 415

حملة محمد علي باشا لفتح السودان

(1820): 149-151، 153، 155،

157، 264

- الخرطوم (السودان): 147، 149، 159، 188، 192، 310، 449، 541، 548-550، 553
- خسرو، ناصر: 670، 673، 677، 686-687، 687، 692، 696، 706، 713-714
- الخصخصة: 436
- خصصي الخدم: 709
- خطة العمل الأفريقية (2010-2015): 434
- الخطة القومية للطاقة (الولايات المتحدة): 589، 593
- خفاف بن ندبة: 46
- الخلافات العربية - العربية: 406
- الخلافة العثمانية: 138
- الخلافة الفاطمية في مصر: 66
- خليج عدن: 29-30، 39، 209، 215-216، 216، 221، 245-246، 262، 320، 328، 351، 367، 374، 487، 658، 667، 670، 680، 709
- الخليج العربي: 23، 61، 208، 210، 215-217، 229، 247، 296، 311، 319-320، 324، 352، 357، 400، 406، 505، 560، 590-591، 593، 596، 604-605، 607، 614، 641، 651، 657-658، 667، 670، 728، 741-763
- خليج العقبة: 210
- خليج غينيا: 591، 596، 611، 617
- الخليج الفارسي: 39
- خليل، عبد الله: 299
- د -
- دار الإفناء والإرشاد (السعودية): 356
- دار السلام (تنزانيا): 93، 95، 97-100، 114، 118-119
- دانفورث، جون: 495، 577
- الدبلوماسية الإيطالية: 268
- الدبلوماسية الوقائية: 581
- دبي: 80، 658
- الدخل القومي الإجمالي الإثيوبي: 428
- الدخل القومي الإجمالي الإريتري: 429
- الدخل القومي الإجمالي السوداني: 429
- الدخل القومي الإجمالي في جيبوتي: 429
- الديساتير الاتحادية: 525-526
- الدستور الاتحادي الإثيوبي (1991): 521، 526-529
- الدستور الإثيوبي (1994): 477
- الدستور الإريتري: 277، 279
- الدستور الانتقالي السوداني: 492
- دستور زنجبار (1960): 114
- الدستور السوداني: 549
- الدستور الصومالي: 397
- الدليل القياسي للتنمية البشرية: 427-429

- دنقلة (مدينة): 686، 698، 703، 707، 711
- ديان، موشيه: 309، 325
- ديبي، إدريس: 584
- الديمقراطية: 211، 277، 431، 735، 573
- الديمقراطية الثورية: 736
- الديمقراطية الشعبية: 284
- الديمقراطية المركزية: 736
- الدين الإسلامي: 638-639، 676، 743
- دينق، فرانسيس: 636
- ذ -
- ذي نواس (ملك حَمِير): 44
- ر -
- رابطة العالم الإسلامي: 356
- الرابطة الهندية: 112-113
- رابين، يتسحاق: 301-302، 335
- رأس بيناس (مصر): 217
- رأس الرجاء الصالح: 63
- رأس المال الأجنبي: 418
- رأس المال البشري: 416-417، 424، 436، 456
- رأس المال الثابت الإجمالي: 418
- رأس المال الخليجي: 27
- رأس المال العربي: 25-26
- الرأسمالية الغربية: 156
- الرافعي، عبد الرحمن: 141-142
- الراقد، محمد: 133-134، 158
- رامسفيلد، دونالد: 595، 609، 616
- دو بوا، وليام إدوارد بورغارد: 633
- دوفوس، جورج: 633
- دول حوض النيل: 230، 232، 238-
- 505، 500، 344، 320، 240
- دول غرب أفريقيا: 228، 419، 571، 574، 582، 586-590، 593
- 595، 600، 743
- دولة الأبارتهايد: 127
- الدولة الإسلامية في بغداد: 56
- دولة جنوب السودان: 170، 184، 196-
- 198، 201-202، 208، 215
- 222-224، 232-238، 240-
- 241، 251، 255، 258، 263
- 320، 328، 330، 332، 362
- 369، 418، 434، 439، 487
- 489-490، 495-506، 511-
- 512، 532، 541-542، 549-
- 553، 555، 558، 577، 622
- 642، 652، 667، 726-727
- 730-731، 737، 740، 750
- دول الكاريبي: 579
- الدولة العثمانية انظر الإمبراطورية العثمانية
- الدولة المركزية في السودان: 154-155، 159
- الدولة المركزية في الصومال: 533
- الدولة المصرية المركزية: 154
- الدولة المهدية في السودان: 476-477

102-104، 107-111، 114،

116، 118-120، 122-126،

377، 713، 741

الزنوجية: 126-127

الزواج القسري: 107

زيادة، نقولا: 677

زيلع (مدينة صومالية): 50، 355، 663،

694، 709-710، 713، 768

الزيلعي، جمال الدين عبد الله بن

يوسف بن محمد: 53

الزيلعي، فخر الدين عثمان بن علي: 53

زين العابدين، الطيب: 351

زيناي، مليس: 194، 196، 312-313،

529، 557، 573، 734

زيودي، بهرو: 780

- س -

ساحل أفريقيا الشرقي: 60-65، 71، 73،

79، 86، 293، 354-355

ساحل العاج (كوت ديفوار): 582، 584،

588، 596

السادات، أنور: 133، 307

ساسون، موشيه: 329

سالسيري (اللورد): 141-142

سالم، صلاح: 143

سترابو: 54

ستيوارت، فرانسيس: 473

سد أسوان: 298

ربح (الملك الإثيوبي): 41

رُجار الثاني: 692

الرق العربي: 73، 88، 108-109،

111، 115

الريق الحبشي: 42، 46

رمضان، عبد العظيم: 153-155

روا، رفايل: 267، 285

رواندا: 238، 487، 504، 553، 574-

575، 743، 783

روباغوميا، كسمير: 784، 786

روبو، مختار (أبو منصور): 539

رؤتين، يهوديت: 329

روسانو، ديدار: 153

روسيا: 218، 248، 352، 367، 591

روي كامبل، ز.: 785

الرياح الموسمية: 60-61

ريدان (شمال إثيوبيا): 41-42

الريس، رياض نجيب: 95

ريغان، رونالد: 357، 601

ريمر، جي: 84

- ز -

الزبير باشا رحمة: 148، 170

زراعة القطن: 343

الزراعة المصرية: 343

زمبابوي: 229، 312، 423، 575، 785

زنجرار: 64، 73-74، 77-79، 84-

86، 88-91، 93-96، 98-100،



سلطنة سنار: 31، 136، 627  
 سلطنة عُمان: 61-62، 64، 80، 126،  
 212، 216، 354، 601، 741  
 سلطنة الفور: 60  
 سلطنة الفونج: 60، 170  
 السليك بن السلكة: 46  
 سليمان بن داود: 699  
 سماتار، عبدي إسماعيل: 478  
 السنغال: 23، 338، 584، 588، 611  
 السودان: 24-25، 27، 30، 32،  
 54، 72، 131-132، 138-  
 148، 150-154، 156-159،  
 162-174، 181-182، 186،  
 188-190، 192، 196-199،  
 201-203، 208-210، 220-  
 223، 227-228، 233، 235-  
 241، 247-248، 263-265،  
 275، 294-297، 310، 315،  
 320-321، 323، 328-332،  
 334-335، 342-343، 345،  
 351-353، 355-357، 359-  
 360، 363-364، 367-369،  
 399-400، 404، 418، 421،  
 426، 428، 431، 435-436،  
 438-441، 449، 451، 453،  
 467، 475، 481-483، 487،  
 489-502، 504-506، 511-  
 515، 523، 532، 535، 537،  
 541-543، 549-551، 558،  
 574-575، 583، 585، 589

سد بيدين على بحر الجبل (جنوب مدينة  
 جوبا): 240  
 سد الروصيرص: 441  
 السد العالي: 298، 326  
 سد مروي: 441  
 سد النهضة: 533  
 السعودية: 192، 210، 212، 220-  
 222، 226، 274، 296، 306،  
 321، 335، 345، 352، 356،  
 359، 368-369، 399، 406،  
 537، 561، 591، 601، 725-  
 726، 741، 743، 763  
 سعيد، إدوارد: 654  
 سعيد بن سلطان (الإمام): 63  
 سعيد (سلطان زنجبار): 115  
 السفارة الإسرائيلية في أديس أبابا: 311،  
 325  
 السفارة الإسرائيلية في ليبيريا: 303  
 السفارة الأميركية في دار السلام: 119  
 السفارة الأميركية في لندن  
 - مكتب Africa Watch Dog: 570  
 السفارة التركية في مقديشو: 407  
 السفن التجارية اليابانية: 218  
 سلاح الجو الإثيوبي: 311  
 سلاح الجو الأميركي: 363  
 السلام الدولي: 368  
 سلطان، إبراهيم: 275  
 سلطنة تقلي: 60

السيادة الوطنية: 87	601، 604-605، 609-610،
السياسات الاقتصادية الإسرائيلية: 228	621-623، 627، 629-632،
السياسات الاقتصادية الإيرانية: 227	638-639، 641-644، 649-
السياسات الاقتصادية العربية: 225	653، 666-668، 682-683،
السياسات الإقليمية: 272	690، 694، 704، 706، 718،
سياسات الهوية: 280	726-728، 730-734، 737،
السياسة الإثيوبية: 294، 518، 529	740، 744، 750، 758، 760-
السياسة الإريتريّة: 255، 266، 281-	762
282	- الحكم التركي - المصري (1820-
السياسة الإستعمارية: 263، 656	1885): 135-137، 139-
السياسة الإسرائيلية: 294	147، 141-150، 152-153،
السياسة الأفريقية: 256، 258	157، 159-160، 164، 170،
السياسة الأميركية: 570، 572-574،	173-174، 264، 627-629
586، 577-578	- الحكم الثنائي المصري - البريطاني
السياسة الإيطالية: 269	(1898-1956): 135، 152،
السياسة التعليمية الإثيوبية: 773، 781	264، 500
السياسة الخارجية الإثيوبية: 552	سودان وادي النيل: 37-38، 49، 53-
السياسة الخارجية الأفريقية: 573	54، 57-59، 65، 666، 671،
السياسة الخارجية الأميركية: 594، 602	677
السياسة الدولية: 24، 268-269، 272	سورنسن، جون: 269
سياسة العدد: 523-524	سورية: 134، 226، 247، 275، 601
السياسة العرقية: 110، 113، 118	سوق العمل العربية: 370
السياسة الفرنسية في أفريقيا: 581-582،	السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب
584	الأفريقي (كوميسا): 433-434
السياسة اللغوية الإثيوبية: 782	سياد بري، محمد: 184-185، 187-
السياسي، التيجاني: 235، 333، 547	188، 190-191، 242-244،
ميسي سيكو، موبوتو: 575، 585	262، 375-376، 381، 384،
	401، 474، 481، 534، 539،
	575
	السيادة العرقية: 87

536، 560، 601، 604، 610،

640، 670، 743، 760

الشرق الأوسط: 44، 168، 218، 274،

295، 297-298، 311، 320،

374، 434، 442، 444-445،

447، 455، 488، 501، 518،

526، 562، 583، 591، 593-

594، 602، 613-615، 652،

768-769

شرق السودان: 54، 192، 194، 330،

549، 762

الشرقاوي، محمود: 693

شركة إكسون موبيل الأميركية: 591

شركة إنتاج وتصنيع الدجاج العربي

(السودان): 449

شركة إنكودا التجارية: 304

شركة توتال الفرنسية: 403

الشركة الزراعية الإثيوبية الليبية المشتركة:

449

شركة السويدي للكابلات (مصر): 227

شركة شيفرون الأميركية للتنقيب عن النفط:

201

الشركة العربية السودانية للبذور: 449

الشركة العربية السودانية للزراعة في النيل

الأزرق: 449

الشركة العربية لحفظ وتصنيع المحاصيل

الزراعية (السودان): 449

الشركة العربية للزيوت النباتية العربية

السودانية: 449

سيشاغني، شوميت: 266

سيف بن ذي يزن (ملك حمير): 44

سيلاسي، بيركيت هابتي: 276-282

سيلاسي، هايلي جيبري: 517

سيلانيو، محمود، أحمد محمد: 338،

397

سيلفا كير، ميارديت: 332

- ش -

الشاذلي، أبو الحسن: 688

شارامو، رابو: 732

الشام: 45، 684، 695، 701، 743

الشاهي، أحمد: 637

شبه جزيرة سيناء: 38، 221، 343، 677

شبه الجزيرة العربية: 37-38، 353،

359، 605

الشخصية السودانية: 644-645

الشراكة الأوروبية المتوسطية: 580-581

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

(نيباد): 434، 587

الشرطة الإريتريّة: 314

شرق آسيا: 325

شرق إثيوبيا: 482

شرق أفريقيا: 62، 64، 66، 102، 104،

169، 182، 192، 207، 215-

216، 222، 227-228، 231،

237، 241، 245، 315، 329،

341، 353، 356، 363، 365-

367، 418-419، 435، 512،

- شركة كنانة للسكر (السودان): 449
- الشركة الليبية العربية الأفريقية للاستثمارات: 449
- الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية (إثيوبيا): 449
- شرمأركي، عبد الرشيد علي: 375، 381
- الشريعة الإسلامية: 360-361، 393
- 604، 541
- شريف، عثمان: 84
- شريف، محمود: 381
- شط العرب: 222
- الشعب الإثيوبي: 520، 790
- الشعب الإريتري: 313، 502
- الشعب الدارفوري: 548
- الشعب السوداني: 154، 164
- الشعب الصومالي: 393، 409، 478
- شعب اللانقا الأوغندي: 87
- الشعب المصري: 154
- الشعب اليهودي: 322
- الشعراوي، حلمي: 501
- الشعوب الأفريقية: 66، 154، 250-251
- شقيق، نعوم: 147
- شكري، محمد فؤاد: 138، 144-145، 151
- شمال إثيوبيا: 40-41، 64، 323
- شمال أفريقيا: 58، 298، 354-355، 419، 435، 532، 542، 550
- 571، 580-581، 600
- شمال أوروبا: 323
- شمال أوغندا: 479، 482
- شمال السودان: 166، 172، 223، 227، 234-236، 241، 264، 493
- 513، 542، 550-551، 554-
- 555، 643، 652
- شمال شرق آسيا: 600
- شمال شرق أفريقيا: 654
- شمال الصومال: 49، 380، 384، 396
- شمال غرب إثيوبيا: 742
- شمال كينيا: 200، 209
- شمعون، كميل: 305
- شن، ديفيد: 536
- شولتز، ثيودور: 777
- شوينكا، وول: 120
- شيخ أحمد، شريف: 243-244، 338
- 375، 387-389، 391، 393، 396-406
- شيخ آدم، شريف حسن: 390
- الشيخ، رأفت غنيمي: 145، 150-151
- الشيخ علي، محمد أحمد: 373
- الشيشان: 394
- شيعة الخليج: 329
- شيلوح، روبين: 329
- الشيوعية: 120، 296، 298
- ص -
- الصادرات الإثيوبية إلى إسرائيل: 324
- الصادرات الأفريقية: 426

- الصادرات النفطية السودانية: 201  
صحراء دناكيل: 651  
صحراء سيناء: 54، 58  
الصحراء الغربية: 268  
الصحراء الكبرى: 23، 652، 665  
صحراء النقب: 345  
صحيفة الانتباهة السودانية: 495  
صحيفة إيسر أفريكان ستاندر: 104  
صحيفة الدستور: 163  
صحيفة الشرق الأوسط: 27  
صحيفة صوت الأمة: 163  
صحيفة غازيته رنجبار: 105  
صحيفة نيويورك تايمز: 607، 656  
صحيفة يونغا فيلت: 610  
الصراع الثقافي: 791  
الصراع السياسي في إريتريا: 265  
الصراع الطبقي: 116، 118  
الصراع العربي - الإسرائيلي: 210، 292، 320-321، 330، 367-368  
760-761  
الصراع القبلي في الصومال: 384-385، 760  
صفقة الأسلحة الإسرائيلية - الإثيوبية (1978): 308-309، 312  
صفقة السلاح التشيكي مع مصر (1955): 189  
الصقلي، جومر: 678  
صلاح الدين، غازي: 640
- صلاح الدين، محمد: 222  
صن، أمارتيا: 423-424  
الصناعات التحويلية: 250  
الصناعة البريطانية: 343  
صناعة التعدين: 421  
صندوق أبو ظبي للتنمية: 225، 446، 451  
صندوق إغاثة الصومال: 334  
صندوق أويك للتنمية الدولية: 225، 446، 451-452  
الصندوق السعودي للتنمية: 225، 441، 446  
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: 446  
الصندوق الكويتي للحياة الكريمة: 449  
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية: 226، 441، 446، 449، 451  
صندوق النقد الدولي: 519، 570  
صندوق النقد العربي: 225، 446  
الصومال: 24-25، 27، 30، 37-39، 49، 53، 65، 131، 160، 164، 168، 181-182، 184-185، 187، 190-191، 195، 197-200، 208-209، 218، 220، 233، 242-246، 251، 259-260، 262-263، 300، 320، 325، 328، 330، 334، 336-338، 342، 351-352، 356

الطاقة الكهربائية: 441-440  
 طائفة دغيم العربية: 688  
 طائفة الكويكرز: 89  
 الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير: 43،  
 669  
 الطرائق الصوفية: 355  
 - الطريقة الختمية: 52  
 - الطريقة القادرية: 355، 396  
 طه، محمود محمد: 629  
 طوسون، عمر: 141  
 الطويل، أماني: 319

## ع -

العارف، ممتاز: 149، 152  
 العباس بن عبد المطلب: 631  
 عبد الله بن سعد بن أبي سرح: 704  
 عبد الله التعايشي (الخليفة السوداني):  
 161  
 عبد الله (سلطان زنجبار): 115  
 عبد الله، فضل: 394  
 عبد الحي، محمد: 154  
 عبد الرحمن، حمدي: 143-144، 156  
 عبد الملك بن مروان (الخليفة الأموي):  
 49  
 عبد الناصر، جمال: 133، 189، 294-  
 298، 300-301، 305، 325-  
 326  
 عثمان، آدم عبدلي: 375

357، 359-362، 364-365،  
 368-369، 373-377، 380-  
 381، 383-384، 388-389،  
 392، 394-395، 397، 399-  
 407، 410، 421، 428، 433،  
 435، 438، 452، 463، 474،  
 480-481، 487-489، 501،  
 503، 511-512، 514-516،  
 520، 533، 535-541، 545،  
 558، 575، 601، 604-605،  
 618، 651-652، 657-658،  
 667، 718، 726-727، 730،  
 732-733، 737-740، 744،  
 750، 758، 761، 763

## الصومال الكبير: 737

الصين: 120، 201-203، 218، 226،  
 248-249، 352، 363، 367،  
 416، 443-444، 454، 456،  
 516، 544-546، 569، 579،  
 586-587، 593، 600-601،  
 617، 689

## ض -

ضريبة أرباح رأس المال: 438  
 ضريبة الدخل للشركات: 438  
 ضريبة العمل: 438

## ط -

طاجيكستان: 602، 605  
 الطاقة البديلة: 441  
 الطاقة الكهربائية: 453

العلاقات الإثيوبية - الصومالية: 401  
العلاقات الإسرائيلية - الإثيوبية: 291،  
293، 295، 298، 300-301،  
304، 311، 325-326  
العلاقات الإسرائيلية - الإريترية: 291،  
313-314  
العلاقات الإسرائيلية - الأفريقية: 324،  
335  
العلاقات الأفريقية - الأميركية: 573،  
595  
العلاقات الأفريقية - الفرنسية: 581  
العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية -  
الأفريقية: 229، 231  
العلاقات الاقتصادية الأفريقية - اليابانية:  
587  
العلاقات الاقتصادية الإيرانية - الأفريقية:  
229، 231  
العلاقات الاقتصادية العربية - الأفريقية:  
229  
العلاقات الإقليمية: 186، 191-192  
العلاقات الثقافية العربية - الأفريقية: 249  
العلاقات الدبلوماسية الإسرائيلية -  
الإثيوبية: 299، 308، 310-311،  
327  
العلاقات الدبلوماسية الإسرائيلية -  
الأفريقية: 292-293  
العلاقات الدبلوماسية الإسرائيلية مع  
جنوب السودان: 331-332  
العلاقات الدولية: 568، 657

عثمان، تاج الدين: 136  
العثمنة: 133  
العدوان الثلاثي على مصر انظر حرب  
السويس (1956)  
العراق: 199، 212، 216، 222، 247،  
275، 296، 298، 328، 394،  
537، 601، 605-606، 608،  
613-614، 618، 684، 695  
عرب زنجبار: 80، 87-88، 91-92،  
126  
العربية: 172  
العرقية: 117-118، 122  
العرقية الأفريقية: 109  
العرقية الأفريقية الزنجية: 94  
عرمان، ياسر: 237  
العروبة: 126-128، 634، 718  
عزيزي، فيكادي: 789-790  
عصابات الشيفتا المسلحة في كينيا: 471،  
474  
عصبة الأمم: 553  
العصية: 692، 694، 717  
العفيف، الباقر: 621  
عقال، أحمد إبراهيم: 335  
عقال، محمد حاج إبراهيم: 381، 397  
العقيدة الإسلامية: 48، 58  
العلاقات الإثيوبية - الإريترية: 193،  
555، 559، 563  
العلاقات الإثيوبية - السودانية: 196

- العلاقات الدينية: 728
- العلاقات السودانية - العربية: 505
- العلاقات السياسية: 728
- العلاقات العربية - الإسرائيلية: 247، 328
- العلاقات العربية - الأفريقية: 67، 72، 645، 250
- العلاقات العربية - الإيرانية: 247
- العلاقات العربية - العربية: 212
- العلاقات العسكرية الإسرائيلية - الإريترية: 314
- العلاقات القومية الإسرائيلية - الأفريقية: 322
- العلاقات المصرية - الأفريقية: 250
- العلواني، طه جابر: 156
- علي، عبد الرحمن أحمد: 397
- علي، عبد الولي محمد: 390
- علي، عمر عبد الرشيد: 390
- العمالة الأفريقية: 250، 370
- العمالة الزراعية: 229
- عمر بن الخطاب (الخليفة): 49، 704
- عمرو بن العاص: 704
- العمرى، عبد الحميد بن عبد الله: 56
- عملية أتلانتا الأوروبية لمكافحة القرصنة في خليج عدن: 341
- عملية موشيه لتهجير اليهود الإثيوبيين: 309-310
- العمودي، محمد: 227
- عميدور، يعقوب: 342
- عترة بن شداد: 46، 632
- العنصرية الأفريقية: 86-87، 156
- العنف الديني: 33
- العنف العرقي: 120، 122
- العنف المذهبي: 33
- عواد، سمير: 612
- عيدد، محمد فرح: 384، 405
- عذاب (مدينة): 663، 679-680، 683-684، 687-694، 696-699، 700-704، 706
- 709، 713-714
- عيزانا (الملك الأكسومي): 42، 57
- غ -
- الغابون: 582، 584، 593، 596-597
- غاليلي، إسرائيل: 329
- غانا: 338، 588، 611
- غرب السودان: 482
- غرب كينيا: 482
- غزال، أمل نديم: 126
- غزو أبرهة لمكة (570م): 45
- الغزو الصومالي لإثيوبيا (1977): 184، 190-191
- الغزو الكيني للصومال (2011): 403
- غلاسمان، جوناثان: 71، 73-75، 86، 108-109، 111، 120-126
- غودينا، ميرانا: 735
- غورياتشوف، ميخائيل: 310



القاعدة البحرية الفرنسية في جزيرة  
الريونيون: 218

القاعدة البحرية الفرنسية في جزيرة  
مايوت: 218

القاعدة البحرية اليابانية في جيوتي: 218

قاعدة بلفام الجوية الإسرائيلية: 223

القاعدة الجوية الإسرائيلية في ولاية أعالي  
النيل السودانية: 223

القاعدة الجوية الإسرائيلية في ولاية  
الوحدة السودانية: 223

القاعدة العسكرية الإسرائيلية في جزيرة  
دهلك (جنوب البحر الأحمر): 223

القاعدة العسكرية الإسرائيلية في جزيرة  
فاطمة (إريتريا): 222

القاعدة العسكرية الأميركية في مدينة  
شتوتغارت الألمانية: 610

القاعدة العسكرية الفرنسية في أبو ظبي:  
217

القاعدة العسكرية الفرنسية في جيوتي:  
217، 584-585، 607

القاعدة العسكرية اليابانية في جيوتي:  
341

قانون الأحوال الشخصية الصومالي  
(1975): 383

قانون الاعتقال التحفظي (زنجبار): 82

قانون حقوق الإنسان: 625

قانون حماية المجتمع الصومالي (1970):  
382

غوردون (الجنرال): 628

غيون، إدوارد: 771-772

غيتس، روبرت: 597

غيتس، هنري لويس: 73-74، 79، 82،  
128

غينيا: 584، 588

غينيا الاستوائية: 596

- ف -

فالون، وليام: 600

فام، ج. بيتر: 337

فانون، فرانز: 656-657

فايق، محمد: 74

الفرجاني، علي: 614

فرنسا: 185، 207، 217، 224، 246،  
292، 296، 352-353، 568-  
569، 582-586، 603، 607،  
613، 781

فرولي، شيخ محمد عبد الرحمن: 397

فريدمان، توماس: 656

الفقر: 431، 444

فلسطين: 247، 357، 626

فتزويلا: 590-591

فيرجي، موشيه: 329-330

فينر، ميرون: 526

- ق -

قاسم، عبد الكريم: 298

القاعدة البحرية الإسرائيلية في ميناء مصوع  
(إريتريا): 223

القراصنة البحرية: 29-30، 48-49،  
 208، 218، 245-246، 340-  
 341، 365، 374-375، 397-  
 401، 429، 533  
 قرغيزيا: 602، 605  
 قرنق، جون: 494-495، 541، 576،  
 609، 641  
 القزويني، أبو عبد الله بن زكريا بن محمد بن  
 محمود: 674، 683، 686، 688،  
 690، 696، 698، 702، 706-  
 707، 710-712  
 القضية الفلسطينية: 25، 593  
 قطاع التعليم الإثيوبي: 767، 770،  
 776-778، 783  
 قطاع الطاقة: 440، 453  
 قطاع غزة: 220-221  
 القطاع المصرفي والمالي: 439، 444  
 قطر: 212، 216، 226، 235، 333،  
 406، 546، 601، 651  
 القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي:  
 669  
 القمح الأميركي: 28  
 القنابل العنقودية: 311، 327  
 قناة جونقلي: 184  
 قناة السويس: 210، 216، 342-344،  
 374، 591، 773  
 قنديل، عبد الحليم: 163-164  
 قنديل، هشام: 241  
 القوى الإثيوبية الشعبية الثورية الديمقراطية:  
 313

القانون الدولي: 532، 625  
 القانون الدولي للمياه: 240، 245، 344  
 القانون العرفي في ملكية الأرض: 468  
 قانون النمو والفرص في أفريقيا: 572،  
 580  
 قبائل البجة: 57، 475، 654، 663،  
 670، 680، 686، 699-704،  
 706  
 قبائل التوتسي: 127، 575  
 قبائل الجنجويد العربية: 543-544،  
 624  
 قبائل العفر: 185، 474-475، 762  
 قبائل العيسى: 185، 209، 474-475  
 قبائل القالا البدوية: 52-53  
 قبائل المراحيل العربية: 624  
 قبائل النوبة: 55، 58، 682-683، 688،  
 690، 704، 715  
 قبائل الهوتو: 127، 584-585  
 القبيلة: 166، 382، 385، 411  
 القبيلة: 377-378  
 قبيلة الأنيرا: 523-524، 526  
 قبيلة قريش: 43، 47، 354  
 قبيلة النوير: 523-524، 526، 727  
 قبيلة وارن: 41-42  
 قدورة، عبد الرحمن: 546  
 القذافي، معمر: 248، 546، 571، 616

قوة الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام في الصومال (AMISOM): 198، 391، 395، 401-404، 538-540

قوة الأمم المتحدة الأمنية الموقتة في أبيي: 552-554

قوة أيكوم الأميركية: 610

قوة المهام المشتركة في القرن الأفريقي (CJTF - HOA): 367

القوقاز - الحاميون: 654

القومية: 378، 411

القومية الإثنية: 478

القومية الإثيوبية: 759

القومية الأداتية: 270

القومية الإريتيرية: 265-266، 269-272

القومية الأفريقية: 72، 123

القومية الأفريقية الزنجية: 86، 108، 126

القومية الأفريقية العرقية: 86، 125

القومية الأمهرية: 727، 762

القومية الأوروبية: 727، 759، 761

763

قومية التفراي: 727، 758-759، 762

قومية الساهو: 49، 727

القومية الصومالية: 374، 376، 382-384

761، 759، 737، 727، 384

القومية العربية: 212، 346

القومية العفارية: 727، 759، 761

القومية الهررية الإسلامية: 727

قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام: 512، 581

القوات الأميركية في جيبوتي: 608

القوات الأميركية في غرب أفريقيا: 596

قوات الانتشار السريع الأميركية: 601

قوات التعبئة الشعبية الإيرانية (الباسيج): 222

قوات حفظ السلام الإثيوبية: 553، 555

القوات الدولية في الصومال: 384-385، 392

القوات العسكرية الكويتية: 307

القوات الملكية اليمنية: 316

القواعد البحرية الإيرانية: 219

- قاعدة بندر خميني: 219

- قاعدة بندر شاهبور: 219

- قاعدة بندر عباس وسط مضيق هرمز: 219

- قاعدة بوشن في كورم شهر: 219

- قاعدة جاه بهار: 219

- قاعدة جزيرة خرج: 219

- قاعدة شباهار في خليج عمان: 219

- قاعدة عبدان: 219

- القاعدة البحرية في ميناء عصب الإريتري: 221، 223

القواعد الجوية الإسرائيلية: 223

القواعد العسكرية الأميركية في الخليج العربي: 216

- القوميون الأفارقة: 78، 104-105، 107، 120
- القوميون الزنجاريون: 103
- القيادة الأميركية في الباسيفيك (باكوم): 610
- القيادة الأميركية لأميركا الجنوبية والوسطى (ساوثكوم): 610
- القيادة الأميركية لأميركا الشمالية (نوردكوم): 610
- القيادة الأميركية لأوروبا (يوروكوم): 599، 610
- القيادة الأميركية للمحيط الهادي والصين (باسيكوم): 599-600، 610
- القيادة العسكرية الأميركية لأفريقيا (أفريكوم): 567، 597-598، 602، 604، 610-612، 614-616
- القيادة المركزية الأميركية (الوسطى) (ستكوم): 599، 601، 605، 610
- قيرقي (ملك المقررة): 678
- ك -
- كايل (ملك النوبة): 663، 689، 702، 711
- كايللا، لوران: 573، 575، 585
- كاتزنشتاين، ماري فينود: 526
- كارتر، جيمي: 311
- كازاخستان: 602، 605
- كافور الإخشيدي: 633-634
- كاقامي، بول: 575
- كالب (ملك أكسوم): 44
- كالنشي نوفات، جيامابولو: 270
- كالي، إيشع: 344
- كامبونا: 84، 101-102
- الكاميرون: 229، 584، 589، 596-597
- كانط، إيمانويل: 144
- كاهن، طاهر ريالي: 397
- كاوندا، كيث: 127
- كبرياب، جيام: 276، 281-282، 284
- كراتشكوفسكي: 689، 691
- كرديستان العراق: 305
- كردفان (غرب السودان): 57، 59، 152، 170، 550
- كرو، مارثا: 786
- كروسمان: 785
- كرومي، عبيد: 81-85، 92-99، 101-103، 107-109، 114، 119-120
- كسرى أنو شروان (الملك الساساني): 44
- كشيب، علي: 547
- الكفاح المسلح الإريتري: 273-275، 300-301، 471
- الكلبي، محمد بن جُزَي: 693
- كليتون، بيل: 199، 570-572، 576، 605

كوني، جوزيف: 504  
 الكويت: 80، 199، 212، 216، 275،  
 356، 399، 601  
 كويتاي: 101-102  
 كيدي، ميساي: 790  
 كيسمايو (إقليم شيبلا الصومالي): 539  
 كينا (جنوب القاهرة): 217  
 كينيا: 37-38، 74، 88، 96-97، 100،  
 103، 115، 185، 187، 197،  
 200-202، 209، 223، 227-  
 228، 233، 238، 320، 323،  
 330، 338، 341-342، 351،  
 353، 360، 362، 366-367،  
 386، 390، 395، 399-400،  
 402-404، 407، 435، 467،  
 475، 478، 480، 483، 487،  
 497، 499، 503-504، 512-  
 514، 536، 538، 605، 609،  
 611، 615، 667، 726-727،  
 730، 737، 740، 744، 750،  
 758، 760، 763، 786

## ل -

لارين، ميشيل: 399  
 اللامركزية في إثيوبيا: 530  
 لبنان: 247، 296-297، 601، 613،  
 626  
 لجنة اتصال شرق أفريقيا: 98  
 لجنة الأزمات الدولية: 594

كليتون، أنتوني: 76، 78-81، 83-84،  
 89، 94، 107، 115، 118  
 كتسون، هـ. د.: 42  
 كندا: 218، 590-591  
 كنياتا، جومو: 97-98، 101، 114،  
 381  
 الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية: 769-  
 772، 774-776  
 الكنيسة الأرثوذكسية المصرية: 326،  
 354  
 كنيسة الإسكندرية: 58  
 كنيسة أksom تسيون ماريام (شمال  
 إثيوبيا): 517  
 كنيسة زنجبار: 73  
 الكنيسة القسطنطينية: 57  
 الكنيسة الكاثوليكية الأوروبية: 771  
 كوبا: 84، 327  
 كوثراني، وجيه: 149  
 كوريا الجنوبية: 217-218، 600  
 كوريا الشمالية: 186، 600  
 الكولونالية الأوروبية: 132، 140-141  
 كوليتز، روبرت أو.: 151  
 الكونغو: 326، 340، 553، 573، 574،  
 726، 728  
 الكونغو الديمقراطية: 238، 497، 499،  
 504، 532، 575، 585  
 الكونغوشوسية: 363  
 كورنل، دان: 284

اللغة السواحلية: 62، 80، 85، 87،  
 370، 783-784، 786

اللغة الصومالية: 534

اللغة الصينية: 788

اللغة العربية: 28، 38، 46-47، 59،  
 62، 64، 80، 86، 297، 370،  
 628، 635-636، 638-639،  
 688، 763، 767، 775

اللغة الفرنسية: 583، 775

اللغة اليابانية: 780، 788

اللغة اليونانية: 769-770

لمارشان، رينه: 71

لمم (الملك الإثيوبي): 41

لوبراني، أوري: 329

لوثر كينغ، مارتن: 109

لوكونود، ساندر: 79

لولات، ي.: 785

ليبرمان، أفيغودور: 341

ليييا: 27، 134، 223، 226، 235،  
 248، 296، 356، 500، 546،  
 571، 601، 616-617، 726،  
 728

ليبيريا: 553، 588، 611

- م -

مابوري، عمر: 75-76، 103، 105-  
 107

مارتن، إزموند: 77، 107-108

ماركاكيس، جون: 270

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا:  
 434، 519

لجنة البحث التقويمي لنظام التعليم العام  
 في إثيوبيا: 782-783

لجنة الثورة الأربع عشرية (زنجبار):  
 106-107

لجنة الحدود الإثيوبية - الإريتريّة: 557

لدجر، أ.: 79

اللغات الأفريقية: 784-786، 790

لغات البانتو: 86

اللغات الحبشية: 46

اللغات السامية: 38

اللغات الغربية: 636

اللغات الكوشية: 38، 54

اللغة الإثيوبية: 780

اللغة الأمهرية: 521، 773، 775-776،  
 778-783، 786، 788-789،  
 791-792

اللغة الأنغلوساكسونية: 781

اللغة الإنكليزية: 85، 265، 645، 767-  
 768، 775، 778-779، 781-  
 791

اللغة الأوروبية: 778، 789، 792

اللغة الإيطالية: 774-775

اللغة التبتاوية: 54، 57

اللغة التغرية: 54، 555

اللغة الجعزية: 41، 555، 770

اللغة السبئية: 41، 770

المجاعة الكبرى في إثيوبيا (1986): 517  
 المجتمع الإثيوبي: 733، 769-770،  
 772، 774، 789، 792  
 المجتمع الإريتري: 266  
 المجتمع التزاني: 786  
 المجتمع الدولي: 181-182، 242،  
 246، 248، 260، 263، 373-  
 374، 389، 391، 397، 408،  
 410-411، 514، 533، 539-  
 540، 551، 553، 555-556،  
 586  
 المجتمع الزنجباري: 118-119  
 المجتمع السواحيلي: 62  
 المجتمع السوداني: 493  
 المجتمع الصومالي: 376، 378، 380،  
 393-394، 404-406، 411  
 المجتمع العربي: 46  
 المجتمعات الأفريقية: 66، 249، 355،  
 791-792  
 مجلة إثيوبيا أوبزرفر: 279  
 مجلة دراسات أفريقية: 734  
 مجلة الدفاع العربية: 223  
 مجلة *Foreign Policy*: 329  
 مجلس التعاون العربي: 212  
 مجلس التعاون لدول الخليج العربي:  
 212-213، 222  
 المجلس الثقافي البريطاني: 788  
 مجلس الثورة في زنجبار: 82، 85، 96-  
 99، 104-105، 119

الماركسية: 116-120، 777  
 مارو، ميهاري تاديلي: 511  
 ماكمايكل، هارولد: 140، 148، 152  
 مالك، حسن: 656  
 مالي: 23، 588، 594  
 ماليزيا: 226، 245، 399، 569  
 ماو تسي تونغ: 736  
 مائير، غولدا: 329  
 مبادرات التنمية المكانية: 435  
 مبادرة حوض النيل: 532  
 مبارك، جمال: 134  
 مبارك، حسني: 133-134، 156، 163،  
 192، 364، 532-533  
 مبدأ آيزنهاور: 190  
 مبدأ تسعير المياه: 344  
 مبدأ تغيير الظروف: 240  
 مبدأ المشورة الشعبية: 235، 498  
 ميكسي، ثابو: 551  
 متحف تاريخ الإنسانية في واشنطن: 322  
 متحف ليفنغستون في زامبيا: 74  
 متحف الهولوكوست الإسرائيلي: 333  
 المتنبى، أبو الطيب أحمد بن الحسين:  
 633-634  
 مثلث أيمي الحدودي (السودان/ كينيا):  
 503  
 مثلث الأطلسي للتجارة: 567  
 المجاعة: 199-200، 280، 444، 514،  
 533، 540، 657

- مجلس الشيوخ الأميركي  
- لجنة التسلح: 597  
- لجنة القوات المسلحة: 600  
مجلس العلاقات الخارجية الأميركي:  
593، 572  
المجلس المركزي الإريتري: 283  
مجلس المعلومات القومي الأميركي:  
590  
المجلس الوطني السوداني: 233  
- قانون استفتاء تقرير مصير شعب  
جنوب السودان (2009): 233-  
497، 234  
مجموعة الاتصال الدولية: 400، 390  
مجموعة الخرافي الكويتية: 227  
مجموعة الخمسة عشر (إريتريا): 283  
مجموعة الدول الغربية: 248  
مجموعة ميدروك السعودية: 227  
محادثات السلام الصومالية (2009):  
جيبوتي: 388-387  
محارب، محمود: 291  
محسن، علي: 87  
محطة بولاس للطاقة (جيبوتي): 452  
المحكمة الجنائية الدولية: 547، 544  
محكمة العدل الدولية: 328  
محمد بن عبد الله بن حسن: 356  
محمد علي باشا (والي مصر): 133،  
144-145، 149-152، 154-  
157، 163، 169-170، 627  
محمد، علي مهدي: 375، 405  
محمد، محمد عبد الله «فرماجو»: 390  
محمد (النبي): 45، 47  
محمود، الريح: 237  
المحيط الأطلسي: 567، 589، 599،  
613، 617  
المحيط الهندي: 30، 38، 47، 60-61،  
63، 74، 86، 89، 208، 215-  
216، 218، 246، 319-320،  
351-352، 365، 267، 374،  
434، 487، 534، 604، 613،  
617، 667، 671، 769، 772  
المخابرات المركزية الأمريكية (C.I.A.):  
292، 310، 364، 399، 595،  
609  
مخيم دولو آدو في الصومال: 540  
المدارس العربية في السودان: 158  
مدغشقر: 610، 666  
المذابح الإثنية في رواندا (1994): 581،  
584-585  
مذبحة العرب في زنبار: 117، 119،  
126-127  
المذهب الأرثوذكسي في أفريقيا: 726  
المذهب السلفي: 356  
المذهب الملكاني: 57-58  
المذهب اليعقوبي: 58، 686، 705-  
706  
مرشو، غريغوار: 156  
مركز الأمن القومي الإسرائيلي: 342



مسيحيو إثيوبيا: 32	المركزية الاقتصادية: 735
مسيحيو إريتريا: 32	المركزية الديمقراطية: 529-528
مسيحيو زنجبار: 125	المركزية الدينية: 31
المشرق العربي: 24، 296	المزروعي، الأمين: 786
المشروطة الاقتصادية: 578	مزروعي، علي: 87، 94، 481، 567
المشروطة السياسية: 569، 578	المساعدات الإسرائيلية لإثيوبيا: 325
مشروع الأخدود الأفريقي العظيم: 322، 667	المساعدات الإسرائيلية لأوغندا: 325
مشروع حلف الأقليات: 305	المساعدات الإسرائيلية لجنوب السودان: 224
مشروع الشراكة الاقتصادية الأميركية - المغاربية (1998): 581	المساعدات الإسرائيلية للكونغو: 325
مشروع طريق نيكمتي - باديلي: 451	المساعدات الإنسانية الأميركية للصومال: 400
المشروع العربي الحدودي النهضوي: 294-295، 305	المساعدات العسكرية الإسرائيلية: 367
المشروع القومي العربي: 326	المساعدات العسكرية الإسرائيلية لإثيوبيا: 300-301، 308، 310، 312
مشروع مصنع سكر النيل الأبيض: 441	المساعدات العسكرية الإسرائيلية لأفريقيا: 324
مشروع ميناء دوراله (جيبوتي): 421	المساعدات العسكرية السوفياتية لإثيوبيا: 310
مشروع هارفرد: 530	المستعمرات الأفريقية: 269-270
مشروع هرتزل: 343	مسلمو إثيوبيا: 32
مصر: 28-29، 43، 51، 53-60، 80، 131-135، 137-146، 149-152، 154-155، 158-174، 189، 198، 210، 212، 220، 222-223، 226، 230، 236، 238-242، 247، 250، 252، 274-275، 292-295، 297-315، 298، 300، 305-307، 315، 321، 325-326، 328، 330	مسلمو إريتريا: 32
	مسلمو الحبشة: 52-53
	مسلمو زنجبار: 125
	مسلمو مصر: 171
	المسيحية: 28، 33، 44، 46، 50، 58-59، 127، 161، 172، 265، 353، 517، 555، 643، 652، 725، 733، 742-744، 768-770

معاهدة البقط (651): 55، 58-59،  
643-644  
معاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية  
(1979): 210، 293، 307  
معاهدة الصداقة الإيطالية - الإثيوبية  
(1889): 773-774  
معاوية بن حديج: 704  
المعتصم (الخليفة العباسي): 59  
المعتقدات الأفريقية: 59  
المعتقدات التقليدية المحلية: 725  
معركة شنير كوري (1529): 51  
المعزز، يوسف: 714  
معسكر التدريب العسكري ساوا في  
إريتريا: 558  
المعسكر الشرقي: 381  
المعسكر الغربي: 248، 381  
معسكر ليمونيه الأميركي في جيبوتي:  
200، 608  
المعهد الإسرائيلي الأميركي للدراسات  
السياسية والاستراتيجيات المتقدمة:  
610  
معهد الدراسات الأمنية  
- برنامج منع نشوب الصراعات  
الأفريقية: 516  
معهد الدراسات الأمنية في كندا: 732  
معهد السلام الأميركي: 363، 367  
المغرب: 60، 213، 296، 399، 423،  
571، 664، 677، 701

332، 343-345، 352-353،  
355-357، 359-360، 367-  
369، 399، 423، 435، 441،  
453، 469، 500-501، 504-  
505، 531-533، 537، 571،  
601-602، 605، 609-611،  
615، 641، 643، 650، 665،  
677، 679-680، 681-683،  
692، 695، 697-698، 700-  
701، 704، 709، 712-715،  
726، 728، 742-743، 769  
- الحقبة الخديوية: 30، 131-134،  
139، 162، 160، 165، 172  
- الحقبة العثمانية: 133  
المصرف الأفريقي لتنمية الضفة الشرقية:  
433  
المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في  
أفريقيا: 225-226، 446  
مضيق باب المندب: 38-39، 42، 54،  
215-216، 220-221، 293،  
306، 310، 313، 315، 319،  
327، 335، 351، 367، 374،  
488، 604، 607، 667، 671  
مضيق هرمز: 215-217، 219، 228  
المعارضة الإريترية: 280  
المعارضة الإسلامية في الصومال: 404-  
405  
المعارضة السودانية: 333  
معاهدة برلين (1884-1885): 774

مكي، حسن: 734	المغرب العربي: 23، 212
الملاحاة الإسرائيلية: 339-340، 367	المغربي، السلاوي: 157
ملاوي: 229، 293	مفارينياكي، عبد الله: 104-105
مليثون، كنوت: 610	مفهوم الأفروعرية: 631
ممداني، محمود: 72	مفهوم الحرب الأهلية: 465، 470-472
ممرات النقل: 434-435	483، 472
مملكة أكسوم: 40-43، 45-46، 48، 517	مفهوم الدولة - الأمة: 735، 768
مملكة إيران شهر: 701	مفهوم السودانية: 631
مملكة البجة: 702-703	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: 524
مملكة بقلين: 702، 708	مفوضية حوض النيل: 238
مملكة الحبشة: 701-703	مقار، نسيم: 144
مملكة حضرموت: 39، 54، 354-355	المقاومة الإسلامية الوطنية (الصومال): 387
مملكة حمير: 40، 42، 44-45	المقاومة الصومالية: 187
مملكة الروم: 701	المقدس، أبو عبد الله محمد بن أحمد: 669، 672، 681-682، 685
مملكة سبا: 39-42، 651	692، 695، 697، 699، 707
مملكة الصين: 701	709
مملكة علوه: 57، 59، 702	المقريزي، أبو العباس أحمد بن علي: 673، 698
مملكة كوش: 703، 716، 718	مقديشو: 61، 63، 185، 243-244، 262، 334، 355، 386، 392، 515، 539-540، 663، 690
المملكة المتحدة انظر بريطانيا	712
مملكة مروي: 41، 57، 166	مكة المكرمة: 45، 653، 743
مملكة النوبة: 57-59، 643-644، 701، 718	المكسيك: 590-591
منير السلام العادل (السودان): 495	مكمولن، رونالد: 558
منسى سليمان (السلطان): 691	
منطقة أبيي (السودان): 184، 328، 497، 501، 512، 550-551	
731، 623، 554	

- منطقة أنفدي الصومالية: 353، 503
- منطقة البحيرات العظمى: 574-575،
- 585، 595، 641، 666، 730،
- 741، 758، 760-761
- منطقة التجارة الحرة والتفضيلية (PTA):
- 581
- منطقة شمال البحر الأحمر: 605
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول
- (OPEC): 593
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم
- والثقافة (اليونسكو): 777
- لجنة التراث العالمي: 322
- منظمة أيلول الأسود: 536
- منظمة بناي بريث اليهودية: 334
- منظمة التحرير الفلسطينية: 275
- منظمة التضامن الإسلامي: 124
- منظمة جونيت اليهودية: 334
- منظمة الدول الأفريقية: 103
- ميثاق المنظمة: 103
- منظمة دول عدم الانحياز: 615
- المنظمة الديمقراطية لعفر البحر الأحمر:
- 483
- منظمة المؤتمر الإسلامي: 192، 400
- منظمة الوحدة الأفريقية: 187، 268،
- 292، 313، 326، 490، 519،
- 581، 615
- قرار وحدة الدول الأفريقية (1964):
- 490
- المؤتمر التأسيسي (أديس أبابا): 301
- منظمة IHH الخيرية التركية: 407
- منغستيب، كيداني: 463
- منليك الثاني (الإمبراطور الإثيوبي): 182،
- 321، 652
- المهدي، الصادق: 640-641
- المهدي، محمد أحمد: 136-137،
- 142، 628، 652
- مهيغا، أغسطس: 390
- موارنة لبنان: 330
- مؤتمر برشلونة (1995): 580
- إعلان برشلونة: 580
- مؤتمر برلين (1884): 568
- مؤتمر تضامن شعوب أفريقيا (1958):
- أكرا): 112
- المؤتمر الدولي بشأن إريتريا (1982):
- تونس): 275
- المؤتمر الدولي لتنسيق المساعدات
- الإنسانية للصومال (2): 1992:
- أديس أبابا): 334
- المؤتمر الدولي لتنمية أفريقيا (تيكاد) (1):
- 1993: طوكيو): 587
- (2): 1998: طوكيو): 587
- مؤتمر السلام في الشرق الأوسط (1991):
- مدريد): 293، 326-327، 344
- المؤتمر الشعبي الإسلامي والعربي: 192
- المؤتمر الصومالي المتحد: 375، 385،
- 474

- ميثاق التغيير السوداني (2011): 237  
 ميركل، أنجيلا: 337  
 الميزان التجاري الأفريقي: 427  
 ميسفين، بيروك: 732  
 ميناء أصعب (إثيوبيا): 308  
 ميناء إيلات (إسرائيل): 293، 367  
 ميناء باضع (السودان): 49، 55-56  
 ميناء بربرة الصومالي: 336-337، 434  
 ميناء بندر عباس الإيراني: 219، 228  
 ميناء بورتسودان (السودان): 434، 499  
 ميناء بوساسو (الصومال): 434  
 ميناء جدة (السعودية): 49  
 ميناء جيبوتي: 193، 227، 353، 434، 600  
 ميناء جيزان (السعودية): 215  
 ميناء دهلك (إثيوبيا): 308  
 ميناء دوالا في الكاميرون: 589  
 ميناء زيلع (الصومال): 49، 51  
 ميناء سواكن (السودان): 49، 51، 56  
 697-698  
 ميناء عدن: 220  
 ميناء عدول (أدوليس): 42-43، 49  
 ميناء عصب (إريتريا): 193-194، 220-221، 434، 609  
 ميناء عيذاب (السودان): 50، 55-56  
 697-698، 713  
 ميناء كسمايو (الصومال): 434  
 ميناء لامو (كينيا): 504
- مؤتمر العرب والقرن الأفريقي (2011):  
 الدوحة): 23-24، 34  
 مؤتمر المصالحة الصومالية (1991):  
 جيبوتي): 406  
 مؤتمر المصالحة الصومالية (2000):  
 عرتا): 386، 405-406  
 مؤتمر المصالحة الصومالية (2002):  
 الدوريت): 386  
 مؤتمر المصالحة الصومالية (2004):  
 كينيا): 406  
 مؤتمر المصالحة الصومالية (2008):  
 2009: جيبوتي): 405-406  
 المؤتمر الوطني الأفريقي: 127، 529-530  
 المؤتمر الوطني السوداني: 237، 332، 489، 491-495، 501  
 مورو، محمد: 162-163  
 موريتانيا: 588، 594  
 موزمبيق: 103، 783  
 المؤسسة الأمنية المصرية: 164  
 مؤسسة دبي: 227  
 المؤسسة الدينية اليهودية: 309  
 مؤسسة راند الأميركية: 337، 363  
 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: 446  
 موسيفيني، يوري: 390، 571، 573  
 موغابي، روبرت: 558  
 مومباسا (مدينة كينية): 63-64، 74، 88  
 97، 103، 216، 228، 499

- التزاع العرقي: 121
- النشاط الاقتصادي العالمي: 426
- نصر الله، إبراهيم: 733
- نصر الدين (ملك الميرقاب): 145
- النظام الاتحادي الإثني - اللغوي الإثيوبي: 521-526، 528-529، 556
- النظام الأحادي القطبية: 570
- النظام الاقتصادي الدولي: 586
- النظام الإقليمي: 214
- النظام الإقليمي العربي: 252، 336، 338، 345
- نظام التدريب العسكري في إثيوبيا: 302
- النظام التعليمي الإثيوبي: 773، 775-779، 776، 779-783
- النظام التعليمي التنزاني: 786
- نظام الحزب الواحد: 277
- النظام الدولي: 214، 272، 325، 488
- النظام الدولي الجديد: 199، 207، 579
- النظام الرمزي للغة العربية: 635
- نظام الشورى الإسلامي: 149
- النظام العربي: 326، 328، 342، 346، 631
- نظام القطبية الثنائية: 568، 578
- النظام المالي في القرن الأفريقي: 424، 439
- نظرية الاحتواء المزدوج: 641
- نظرية الاستثمار في رأس المال البشري: 777
- ميناء مصوع (إريتريا): 49، 51، 215، 434، 438، 609
- ميناء مقديشو (الصومال): 403، 434
- ميناء مومباسا (كينيا): 228
- ميناء النفط في جيبوتي: 227
- ميناسيماي، ماييميري: 285، 779، 790
- ميوم، بول: 241
- ن -
- الناتج المحلي الإجمالي الإثيوبي: 519
- الناتج الوطني الإجمالي الأفريقي: 415، 422، 426-427، 454
- نادي أصدقاء إيفاد: 586
- ناميبيا: 229، 575، 783، 785
- نايريري، جوليوس: 93-96، 98-100، 102، 108، 112، 114، 123-124
- نتنهاو، بنيامين: 332
- النجاشي (ملك الحبشة): 48، 50، 354، 517، 663، 687-688، 702
- 768، 712
- النخاسة الأفريقية: 121
- النخاسة البشرية: 638
- النخاسة العربية: 73-74، 91، 110، 124
- التزاع الإثيوبي - السوداني: 760
- التزاع الإريتري - اليمني: 760
- التزاع الحدودي بين إريتريا وجيبوتي: 513، 546

نظرية التفكيك المزدوج: 641	نهر الأورانج: 232
نظرية الخلو: 145	نهر أوكافانجو: 232
نظرية الطمع والسعي وراء الغنيمة: 473-	نهر تازي: 323
474	نهر الدُجن: 687
نظرية الظلم/ الحرمان النسبي: 473-	نهر الزمبيزي: 232
476	نهر السنغال: 232
النفط: 418، 426، 453، 499، 516	نهر فاس: 664
نفط إثيوبيا: 196	نهر الفرات: 343
النفط الأفريقي: 589-593، 596، 602،	نهر الكاميرون: 232
615، 617	نهر الكيوتين: 232
نفط إقليم دارفور: 589	نهر ليوبو: 232
النفط الإيراني: 219	نهر مهران: 697
نفط تشاد: 617	نهر النيل: 29، 51، 53، 57، 127، 141،
نفط الخليج العربي: 589، 593، 602،	145-147، 164-166، 183،
617	198، 215، 232، 234-236،
النفط السوداني: 196، 504، 596، 604	238-241، 252، 274، 294،
نفط الشرق الأوسط: 216، 589	298، 315، 343-344، 352،
نفط غرب أفريقيا: 590-591، 596،	367، 453، 500-501، 520،
617	531-533، 640-641، 650،
نفط الكاميرون: 617	682، 688، 690-691، 697-
النفط الليبي: 596، 617	698، 700، 702، 705، 707،
النقل الدولي: 562	711، 713، 715، 717، 732
نكروما، كوامي: 82، 112	نوبة (مدينة): 682-683، 707
النمو الاقتصادي: 416-417، 424،	نور، آدم محمد: 390
440، 443-444، 456، 529	نور، عبد الواحد: 237، 544
النميري، جعفر: 184، 188، 190-	النيجر: 23، 588، 594
494، 310، 191	نيجيريا: 229، 571، 574، 588-589،
نهر أتبهر: 53	593، 596-597، 611، 615،
	617

- التهجوم على عربية الأمم المتحدة في إقليم  
غامبيلا الإثيوبي (2003): 523
- هرار (مدينة في شرق إثيوبيا): 768، 770
- هرتزل، تيودور: 322
- الهضبة الحبشية: 29-30، 50، 52-53،  
133، 159-161، 168، 172،  
500
- الهلال الأحمر التركي: 407
- الهند: 39، 42-43، 215، 218، 226،  
341، 416، 444، 454، 456،  
569، 579، 586، 693، 699،  
713-714
- هنري، ريان: 611
- هتقا، عبد الله قاسم: 84-85
- هوارد، ستيف: 649
- الهويات الإثنية: 467-468، 475
- الهويات الدينية: 467-468
- الهويات العرقية: 467
- الهويات القومية: 272
- الهوية الإثنية الزنوجية: 87
- الهوية الاجتماعية: 466، 469-470
- الهوية الأفريقية: 124، 492، 640
- الهوية البدنية: 466، 470
- الهوية الثقافية العربية الإسلامية: 621،  
636
- الهوية السودانية: 762
- الهوية السياسية الإريترية: 276
- الهوية الشيرازية: 107
- نيروبي (كينيا): 89، 97-98، 101،  
114، 402
- نغاش، تيكستي: 266، 270-271،  
282، 767
- ه —
- هارون، محمد: 547
- هانتغتون، صاموئيل: 363
- هتلر، أدولف: 553
- الهجرات السامية إلى إثيوبيا: 40
- هجرة الأدمغة: 561
- الهجرة الإسلامية الأولى: 726، 768
- الهجرة الإسلامية الثانية: 726
- هجرة الرعاة: 524
- الهجرة العربية: 57، 63
- الهجرة العنصرية: 524، 526
- هجرة العمالة: 561
- هجرة يهود التيه من منطقة الشام (فلسطين):  
742
- الهجرة اليهودية: 309، 743
- التهجوم الإرهابي على فندق باراداي في  
مومباسا (2002): 359، 536
- التهجوم الإرهابي الليبي على موظفي  
السفارة الأميركية في الخرطوم  
(1986): 536
- التهجوم الصاروخي الأميركي على السودان  
(1998): 535
- التهجوم الصاروخي على الخطوط الجوية  
الإسرائيلية في كينيا (2002): 536



الهوية الصومالية: 377

الهوية العربية: 65، 80، 632-635، 637، 640-641

الهوية العربية الإسلامية: 621، 642، 644

الهوية القومية العربية: 213

الهوية اللغوية - الإثنية: 522

الهوية النوبية: 635

الهوية الوطنية الإريتيرية: 267

الهوية اليهودية السوداء: 324

هويدي، فهمي: 641

هينغل، جورج ويلهام فريدريخ: 144

هيكل، محمد حسنين: 158، 167، 169-171

هيلاتيلاسي (الامبراطور الإثيوبي): 182-183، 187، 295، 299، 302-303، 307، 316، 321، 326، 330، 381، 553، 734، 775-776، 779

هيلاتيلاسي (الامبراطور الإثيوبي): 182-183، 187، 295، 299، 302-303، 307، 316، 321، 326، 330، 381، 553، 734، 775-776، 779

هيلاتيلاسي (الامبراطور الإثيوبي): 182-183، 187، 295، 299، 302-303، 307، 316، 321، 326، 330، 381، 553، 734، 775-776، 779

هيلاتيلاسي (الامبراطور الإثيوبي): 182-183، 187، 295، 299، 302-303، 307، 316، 321، 326، 330، 381، 553، 734، 775-776، 779

هيلاتيلاسي (الامبراطور الإثيوبي): 182-183، 187، 295، 299، 302-303، 307، 316، 321، 326، 330، 381، 553، 734، 775-776، 779

هيلاتيلاسي (الامبراطور الإثيوبي): 182-183، 187، 295، 299، 302-303، 307، 316، 321، 326، 330، 381، 553، 734، 775-776، 779

هيلاتيلاسي (الامبراطور الإثيوبي): 182-183، 187، 295، 299، 302-303، 307، 316، 321، 326، 330، 381، 553، 734، 775-776، 779

هيلاتيلاسي (الامبراطور الإثيوبي): 182-183، 187، 295، 299، 302-303، 307، 316، 321، 326، 330، 381، 553، 734، 775-776، 779

هيلاتيلاسي (الامبراطور الإثيوبي): 182-183، 187، 295، 299، 302-303، 307، 316، 321، 326، 330، 381، 553، 734، 775-776، 779

هيلي، سالي: 732

الهيمنة الاقتصادية الغربية: 25

الهيمنة الإقليمية الإثيوبية: 268

الهيمنة الدولية: 28

هيوم، ديفيد: 144

هيئة التعاون الدولي التركي (TIKA): 407

الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيفاد): 195، 197-198، 338-

339، 400، 402، 433، 503، 514، 516، 538، 541، 553-

555، 558، 576، 585

الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي: 446، 448

- صندوق الائتمان: 449

- و -

وادي الأردن: 322

وادي حلفا: 159

وادي الصدغ: 478، 651

وادي العلاقي: 56

وادي النيل: 141-142، 163، 166، 168، 189، 643

وادي النيل الأوسط: 133، 159، 168، 170

واردات النفط الأميركية: 590، 611

الواقدي، أبو عبد الله محمد بن عمر: 668

وتارا، الحسن: 127

وثيقة الأمن القومي الأميركي (2002): 588

وثيقة الأمن القومي الأميركي (2006): 588

الوحدة الاتحادية الإثيوبية - الإريتيرية: 556

- الوكالة الجيوتية للتنمية الاجتماعية: 449
- الولايات المتحدة: 123، 171، 181،  
189-191، 199-203، 207،  
209، 216-219، 223-224،  
226، 243-244، 246، 248،  
251، 274، 291-292، 295-  
298، 307، 312-313، 319،  
333-334، 338، 341، 352،  
357، 360، 362-368، 374-  
375، 384، 386-387، 392-  
393، 396، 399-401، 406،  
488-489، 495، 499، 501،  
503-505، 516، 535، 541،  
544-545، 568-578، 580-  
581، 583، 585-586، 589-  
596، 598-600، 602-603،  
605، 609، 611، 613-617،  
626، 641، 649
- ولاية جنوب كردفان (السودان): 184،  
235-236، 498-500، 502،  
624، 626، 629، 731، 762
- ولاية النيل الأزرق (السودان): 235-  
236، 239، 323، 498-501،  
503، 624، 626، 628-629،  
671، 731، 762
- ولدمايكل، أوت: 274
- ولدريام، ولدِيهاب: 275
- وليامز، روان: 73
- الوهابية: 251، 653
- الوحدة الأفريقية: 295، 518
- وحدة زنجبار وتزانيا: 119
- الوحدة السودانية: 493-495، 498،  
505، 549-550، 577، 641
- الوحدة العربية: 173
- وحدة وادي النيل: 154، 173، 305
- ود عقيد، بشير: 145
- ود ناصر، إدريس: 145
- ودبيل، وولف: 472
- وريدي، تاديس: 552
- وزارة التجارة الأميركية: 592
- وزارة التربية الإثيوبية: 781
- وزارة الخارجية الإسرائيلية
- مركز التعاون الدولي: 324
- وزارة الخارجية الأميركية: 334
- وزارة الخارجية المصرية: 164
- وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون): 598،  
612
- برنامج المبيعات العسكرية الخارجية:  
575
- وزارة الدفاع السودانية: 223
- الوزان، الحسن بن محمد (ليون الأفريقي):  
664
- وسط الصومال: 202، 396
- الوطن القومي اليهودي: 322
- الوطنية الأفريقية: 103
- الوطنية الزنجبارية: 93-94، 113
- وكالة تأمين التجارة في أفريقيا: 433

609، 667، 670، 679-680،	وودوارد، بيتر: 181
686، 690، 699، 711-714،	وورد، وليام: 610: 616
725-726، 728، 730-731،	وورك، إرنست: 779-780
741-743	ويمرتون، آزار: 760
اليمن الجنوبي: 190	- ي -
اليهود الأشكناز: 323	اليابان: 226، 341، 569، 579، 586-
يهود أفريقيا: 323	780، 600، 587
اليهود الأميركيون: 323-324	يادلين، عاموس: 331
يهود جنوب أفريقيا: 323	ياريف، أهرون: 306
اليهود السفارديم: 323	ياقوت الحموي: 669
يهود الشرق الأوسط: 743	اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب: 669،
اليهود الفلاشا في إثيوبيا: 229، 294،	672، 688، 695، 697، 701-
742، 323-322، 308-312،	710، 708، 705، 703
742، 773	اليمن: 30، 39، 42، 44-46، 49، 53،
اليهودية: 44، 323، 517، 725، 741-	60-61، 194، 200، 210، 212،
743	220-221، 275، 306، 316،
يونغ، جيم: 570-571، 574	335-336، 345، 352، 354-
ييري، جوزيف: 102-103	355، 359، 367-369، 399،
	537، 546، 555، 601، 607،

## هذا الكتاب

ينظر "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات" إلى الوطن العربي باعتباره حقلاً بحثياً واحداً متكاملاً ومتشابكاً. كما ينظر إلى دول الجوار الجغرافي (تركيا، إيران، القرن الأفريقي) على أنها دول ذات تأثير مباشر ومتبادل مع الدول العربية، ولا سيما في الجغرافيا والديموغرافيا والمصالح الحيوية كالمياه؛ أي أن ثوابت الجيوبوليتيكا ومتغيرات الجيوستراتيجيا لها شأن كبير في تقرير مصائر العلاقات البينية، أكان ذلك في قضايا الأمن أم الاقتصاد أم السياسة. وعلى أهمية دول القرن الأفريقي من حيث الموقع والمجاورة والتداخل البشري، ولا سيما أن ثلاثاً منها تحتل مقاعد في جامعة الدول العربية (الصومال وجيبوتي وجزر القمر)، فإن العرب اهتموا، بالدرجة الأولى، بإيران وتركيا، وأغفلوا، إلى حد بعيد، الاهتمام بدول الجوار الأفريقي. وهذا الكتاب يسد ثغرة في هذا الميدان، ويُضاف إلى مجموعة الكتب التي أصدرها المركز عن إيران وتركيا لتشكل كلها مراجع مهمة في مجالها.

## المؤلفون المساهمون

كيداني منغستيب  
محمد أحمد الشيخ علي  
محمود محارب  
مضوي الترابي  
ميهاربي تاديلي مارو  
النور حمد  
يوسف فضل حسن

الطيب زين العابدين  
عبد الله حمدوك  
عبد الله علي إبراهيم  
عبد الله الفكي البشير  
عبد الوهاب البشير  
عدلان الحر دلو

إجلال رأفت  
أمني الطويل  
إيرما تاديا  
الباقر العفيف  
بيترو وودوارد  
تيكيستي نيغاش  
ستييف هوارد



السعر: 28 دولاراً

ISBN 978-9953-0-2821-7



9 789953 028217